مؤسسة الفكر العربي
Arab Thought Foundation

التقرير العربي الخامس للتنمية الثقافية

الاقتصاد العربي القائم على المعرفة

- الصناعات الثقافية والمعرفية
- اقتصادات المعارف العلمية والتكنولوجية
- اقتصاد حركة التأليف والنشر في المشرق العربي
- اقتصادات الإبداع










التَّقرِيرُ العربي الخامس
لِلتَّنمِيَة الثَّقافِيَّة

الطبعة الأولى

1434/1433 هـ - 2012 م

ISBN: 978 - 9953 - 0 - 2378 - 6



مؤسّسة الفكر العربي

شارع المعرض، خلف الجامع العمري، الوسط التجاري

ص.ب.: 524 – 11 **بيروت – لبنان**

هاتف: 00961 1 997100 - **فاكس:** 00961 1 997101

www.arabthought.org

info@arabthought.org



مقدمة

رئيس مؤسّسة الفكر العربي
صاحب السموّ الملكي الأمير خالد الفيصل

يُسعد مؤسّسة الفكر العربي، أن تطلق تقريرها السنوي الخامس، عن واقع التنمية الثقافية في وطننا العربي خلال العام **2011**، وقد خصّص ملفاته لبحث قضية اقتصاد المعرفة في الدول العربية، بعدما أصبح العالم ينظر إلى الثقافة والإبداع في مجالات الآداب والفنون، نظرته إلى التعليم والبحث العلمي، بوصفها جميعاً قطاعات معرفية ذات مردود اقتصادي واستثماري لا تقلّ أهميّة عن الاستثمارات الاقتصادية التقليدية، وليست فقط مجرّد خدمات تقدّم للمواطنين.

لذا حرصت المؤسّسة على أن تحظى هذه الموضوعات بالاهتمام الفائق في وطننا العربي، بدءاً من رصد مواقع: الثقافة، والإبداع، والتعليم، والبحث العلمي، على خارطة الاقتصادات العربية، واستخلاص مؤشراتها، وبحث ما تثيره من قضايا، وإبراز ما يعترض نموّها وانطلاقها من صعاب وتحديات، مع رصد تجارب النجاح وتسليط الضوء عليها. وفي هذا السياق جاء شعار مركز الفكر العربي للبحوث والدراسات، الذي أطلقته المؤسّسة منذ عامين، "المعرفة تسبق الرأي".

نأمل أن يجد القارئ العربي ـ عموماً ـ ومراكز صنع القرار التعليمي والثقافي ـ على وجه الخصوص ـ، في ما تضمّنه هذا التقرير، معرفة بمدى نموّ المؤشرات الاقتصادية للثقافة والإبداع والتعليم والبحث العلمي، بما يُسهم في تشكيل الرأي وصناعة القرار،لدفع اقتصاد المعرفة في وطننا العربي قدماً إلى الأمام.

أوجّه التحيّة لكلّ من شارك في إعداد هذا التقرير، من الأساتذة والخبراء، أعضاء الهيئات البحثية والاستشارية والإدارية، وأثمّن جهدهم في إعلاء قيمة المعرفة واقتصادها في وطننا العربي.



أمين عام مؤسّسة الفكر العربي – المنسّق العام للتقرير
سليمان عبد المنعم

... يصـدر هـذا **التقرير العربـي الخامس للتنميـة الثقافية** تحت عنـوان جامع هو الاقتصـاد العربي للمعرفة. والعنـوان هو محاولـة للإجابة عن أحد الأسئلة المركزيـة في قضية الفجوة المعرفية والثقافيـة. إنّها الفجوة التي تفصلنـا كعـرب ليس عن ركـب الدول المتقدّمة فقط، بل أيضـاً (وهنا مكمن الخطر) عن قيم التقـدم الإنساني ذاتها. ثمة قيم للتقدم الإنساني ليس فيها من أسرار أو خوارق، المعرفة أساسها والتفكير النقدي منهجها والحرية مظلتها، وهي القيم التي بفضلها تقدّمت أمم وشعوب، وبسبب غيابها تخلّفت وتقهقرت أخرى.

الهـدف مـن هذا التقرير هو الربط بين الثقافة والاقتصاد، وإجراء مقاربة تمكّننا من نقل دائرة النقاش النظري حول القيـم والقضايـا الثقافية والمعرفية إلى دائرة نقاش آخـر حول موقع هذه القيم والقضايا داخـل الاقتصادات العربية. وهنـا يبـدو التغيير الذي لحق بمنهجية التقرير السنوي لمؤسّسة الفكر العربي بعد أربعة تقارير سابقة كان الهدف منها تشخيص واقع الثقافة والإبداع في دول **الوطن العربي** ليس بوصفه قطاعاً اقتصادياً بل بحسبانه نسقاً ثقافياً خالصاً. كان الهدف أيضاً من وراء هذا التقرير مقارنة الأرقام والمعطيات المتاحة لدينا كعرب بما هو متوافر في الدول الأجنبية المتقدّمة. وهنا ما زال الباحث العربي، مهما علت قدراته، يصطدم بواقع غياب المعلومات أو ضعفها أو عدم تحديثها.

هـذا **عـالم عربـي** ما زال يفتقـر إلى ثقافة الشفافيـة واعتبار الحصول علـى المعلومات حقـاً وتداولها ضرورة لمجتمعـات تسعـى إلى التطوير والتقدّم. تخشى المؤسّسات العربيـة أن تفصح عن إحصائية أو معلومة في مجالات معرفيـة وثقافيـة خالصة. هل ذلك بسبب الخشية ممّا تثـيره هذه المعلومات والإحصاءات من جدل ونقد؟ أم بسبب ذهنية عربية تتوجس من الحقائق المعلنة وتؤثر أن تبقيها محفوظة مستترة؟ المؤكّد أن غياب المعلومات في **العالم العربي** بات عقبة كؤود أمام أيّ باحث عربي.

• • •

هل لدينا اقتصاد عربي للمعرفة؟ هل لدينا اقتصاد عربي للإبداع في الوقت الذي لا نجد فيه دولة عربية واحدة مـن قائمـة العشرين دولـة الأولى المصدرة للسلـع الإبداعية بينما نجـد دولاً أخرى مثل تايلانـد وسنغافورة؟ هل أصبحـت المعرفـة والثقافة والإبداع داخلة بحقّ ضمن المنظومة الاقتصاديـة للدول العربية؟ قبل محاولة الإجابة التـي تتضمّنهـا ملفات هذا التقريـر السنوي ثمة اعتراف شجاع ومتواضع بأننا كعـرب لم نبلغ بعد مرحلة **مجتمع المعرفـة** علـى النحو الذي أدركته دول متقدمة أخرى. يمكن القول إن لدينا اقتصاداً قائماً على المعرفة. يمكن القول أيضاً إن لدينا صناعات ثقافية هنا أو هناك. لكن ما زالت الشقة واسعة بيننا وبين دول العالم المتقدّم على أصعدة شتى.

بعيـداً مـن مساحة من الجدل التي يثيرها اصطلاح **اقتصاد المعرفة** أو **الاقتصاد المرتكز على المعرفة**، أو مفهوم **الإبـداع**، أو **الصناعـات الثقافيـة**، فقـد تضمّـن هذا التقريـر أربعة ملفـات أساسيـة تنطلق جميعها مـن الانشغال

بالاقتصاد القائم على المعرفة بما ينضوي تحته من موضوع **الصناعات الثقافية** أو **اقتصاد الإبداع**. **الملف الأول**: الصناعات الثقافية والمعرفية؛ **الملف الثاني**: اقتصاد العلوم والتكنولوجيا؛ **الملف الثالث**: اقتصاد حركة التأليف والنشر في دول **المشرق العربي**؛ **الملف الرابع**: اقتصادات الإبداع في تجلياته السينمائية والدرامية والموسيقية.

يزخر ملف الصناعات الثقافية والمعرفية بمجموعة من الأرقام والمؤشرات اللافتة. فبينما تبلغ صادرات السلع الإبداعية في **تركيا** ما قيمته **خمسة مليارات** و**300 مليون دولار أميركي** وفي **تايلاند خمسة مليارات** و**100 مليون**، وفي **سنغافورة خمسة مليارات**، فإن دولة عربية مثل **المغرب** تصدّر من السلع الإبداعية ما قيمته **217 مليون دولار أميركي** فقط، و**تونس 262 مليوناً**، و**السعودية 514 مليوناً**، و**لبنان 278 مليوناً** و**مصر 703 ملايين**. وحدها دولة **الإمارات العربية المتّحدة** تشكّل استثناءً ملحوظاً ومدهشاً؛ إذ تبلغ قيمة صادراتها من السلع الإبداعية نحو **أربعة مليارات ونصف المليار دولار أميركي** (إحصائية العام **2008**). ولعلّ هذا الارتفاع الملحوظ يرجع إلى ظاهرة إعادة تصدير السلع الإبداعية من دول المنشأ، بالإضافة إلى وجود **مدينة دبي للإنترنت ومدينة دبي للإعلام**.

أما على صعيد واردات **الدول العربية** من السلع والخدمات والثقافة، فإن الأرقام والمؤشرات تكشف عن حالة نهم استهلاكي شديد لهذه السلع. تتصاعد قيمة هذه الواردات الثقافية من **سوريا** (**7 مليار دولار أميركي**) إلى **الأردن** (**24 مليار**اً) إلى **قطر** (**36 ملياراً**) و**المغرب** (**79 ملياراً**) حتى تصل إلى **السعودية** (**133 ملياراً**). وتغطي السلع والخدمات الثقافية الكتب، والمطبوعات، والوسائط المسجلة، والوسائط السمعية والبصرية، والصحف والمجلات، والسلع التراثية وغيرها.

لا تخلو المعطيات الدولية على الرغم من ذلك من مؤشرات إيجابية على صعيد الابتكار في **دليل التنافسية العالمي للعام 2012**. فقد احتلّت **المملكة العربية السعودية** المرتبة **24** عالمياً و**تونس** المرتبة **43** و**المغرب** المرتبة **79** لكن ما زالت **الجزائر** تحتلّ المرتبة **136** عالمياً و**ليبيا** المرتبة **135**.

وإذا ما اعتبرنا اللغة العربية وعاءً معرفياً قابلاً للتوظيف الاقتصادي، فإن استخدام لغة الضاد على شبكات التواصل الاجتماعي على موقع الـ Facebook في بلدان **المغرب العربي** أمر يدعو إلى القلق. فنسبة حضور اللغة العربية (**إحصائية العام 2010**) لا تتجاوز في **تونس 1%** مقابل **95% للّغة الفرنسية**، وفي **الجزائر 7%** للّغة العربية مقابل **81%** للّغة الفرنسية، وفي **المغرب 11%** للّغة العربية مقابل **82%** للّغة الفرنسية. أما في بلد مثل **ليبيا**، فإن نسبة حضور اللغة العربية على موقع الـFacebook تبلغ **50%** مقابل **42%** للّغة الإنكليزية.

وما زال المحتوى الرقمي العربي ضعيفاً على شبكة الإنترنت. إذ بينما يبلغ حجم **المحتوى الرقمي العالمي 47 مليار** صفحة، فإن **المحتوى الرقمي العربي** يصل إلى نحو **165 مليون** صفحة، أي بنسبة قدرها **0.004%** من إجمالي المحتوى العالمي، وهو ما يكشف عن هشاشة التواجد العربي على شبكة الإنترنت.

ربما نختلف قليلاً أو كثيراً حول ما تثيره الأرقام والمؤشرات السابق بيانها من قضايا ودلالات، وهو في مطلق الأحوال أمر مطلوب، لكن المؤكد أن دعم الصناعات الثقافية والمعرفية يتطلّب منظومة كاملة من الإصلاحات وحشد الموارد والإمكانات وابتناء رؤية مستقبلية على المستويين العاجل والبعيد. لا يمكن الحديث عن الارتقاء بالصناعات الثقافية والمعرفية من دون إشراك القطاع الخاص، وتكريس المسؤولية الاجتماعية لرأس المال، وحماية الملكية الفكرية وحقوق المبدعين، وتشجيع ثقافة الابتكار لدى النشء والشباب، وإعادة النظر في دور الجامعات العربية التي يكاد دورها يختزل في عملية التدريس (وربما الأدق أن يقال التلقين) وإهمال دورها في البحث العلمي من خلال أقسام الدراسات العليا والمراكز البحثية المتخصّصة التي يمكن للجامعات العربية احتضانها لتمثل رافداً من روافد البحث العلمي في المجتمع.

• • •

يطرح ملف المعارف العلمية والتكنولوجية العديد من القضايا والإشكاليات بقدر ما يزخر بالكثير من المؤشرات والأرقام حول تواضع اقتصادات العلوم والتكنولوجيا في **دول الوطن العربي**.

لعلّ المعضلة الأولى التي يعاني منها **الاقتصاد العربي** أنه ما زال في مجمله اقتصاداً ريعياً بعيداً من توظيف الأنشطة الإنتاجية، ناهيك باستخدام المعارف العلمية والتكنولوجية. ولئن كان عالم الاجتماع العربي الأشهر **ابن خلدون** قد عرّف، منذ ألف عام، (الريع) بأنه (الكسب) وميّزه عن (الرزق) الذي يتطلّب بذل الجهد، فإن صفة الاقتصاد الريعي تنطبق بذلك على الدول النفطية العربية. هذا الأمر يعني أن هذه الدول تحتاج لمزيد من الرؤية والجهد معاً على طريق أن تصبح المعارف العلمية والتكنولوجية مكوّناً اقتصادياً يسهم في عملية التنمية البشرية المستدامة.

تنطلق القضايا والإشكاليات من سؤال أولي حول إمكانية توظيف المعارف العلمية والتكنولوجية وحدودها في دفع حركة التنمية العربية بمعناها الأشمل. هنا يتجلّى التواضع العربي على صعيد حماية البيئة، والنقص الغذائي الذي يجعل العرب من أكثر الأسواق المستوردة للغذاء، وافتقار الرعاية الصحية وفقاً للمعايير العالمية التي تتمتّع بها المجتمعات المتقدمة، وعوائق استثمار الطاقة المتجدّدة، وتحلية المياه ومعالجتها، وتكنولوجيا المعلومات والتحكم الآلي. فالسؤال المركزي في القضايا السابقة كلّها هو إلى أيّ حدّ يمتلك العرب من المعارف العلمية والتكنولوجية ما يمكّنهم من ابتناء اقتصادات فاعلة في هذه المجالات بالغة الأهمية؟

سؤال آخر لا يقلّ أهمية عمّا سبق يتعلق بالتفاوت الهائل بين حجم الإنفاق العربي في المجال العسكري، والذي تجاوز في **دول الخليج 10%** من إجمالي الناتج المحلّي مثلاً، بينما يتوقف حجم الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير (عماد صناعة المعرفة) عند **0.5%** من إجمالي الناتج المحلّي.

على صعيد المؤشرات والأرقام يتجلّى وجه آخر للواقع العربي. فلئن كان المتوسط العالمي لصادرات السلع التكنولوجية المتقدمة من إجمالي الصادرات يمثّل نحو **20%**، فإن **تونس والمغرب**، وهما الأرفع مرتبةً على الصعيد العربي، تبلغ نسبة صادراتهما من السلع التكنولوجية المتقدّمة **6%** و**7%** على التوالي من إجمالي الصادرات. وذلك وفقاً لإحصائية العام **2009**.

لكن على الرغم من ذلك ثمة مؤشرات طيّبة تسجلها **دول الخليج وتونس**، وذلك على صعيد التوظيف الاقتصادي لأنشطة تستند إلى كثافة أكبر في مضمونها المعرفي، وهو ما يظهره مؤشر التنافسية الدولية **2011 – 2012**. فقد سجلت دولة **قطر** المركز رقم **14** على المستوى العالمي، و**السعودية** المركز **17**، و**الإمارات** المركز **27**، و**تونس** المركز **40**، بينما سجّلت **دول عربية** أخرى مراكز متأخرة مثل **سوريا** في المركز رقم **98** و**مصر** في المركز **94** و**الجزائر** في المركز **87**.

أحد مظاهر أزمة اقتصادات العلوم والتكنولوجيا في **العالم العربي** يتجلّى في قضية نقل التكنولوجيا. فما

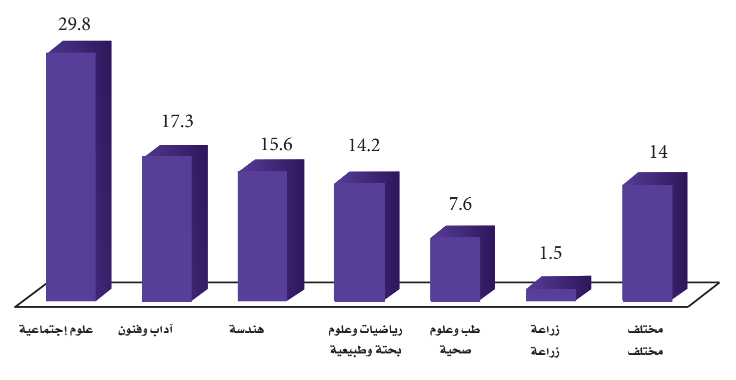
زالـت الثقافة الاقتصادية العربيــة تفضّل النموذج الريعي الذي يحلّ مسألة التكنولوجيا بـالاعتماد المريح والسهل علـى عمليـات نقـل التكنولوجيا مـن الخارج بديلاً مـن محاولة توطينها في **البلـدان العربية**. وقـد ترتّب عن ذلك شيوع ثقافة تنموية ومجتمعية تكرّس الاتكال على المصادر الخارجية للتكنولوجيا والخبرات المتصلة بـاستقدامها مـن الخارج، وهـو ما يمثل خصماً من ثقافـة الابتكار الذاتي والاعتمـاد على النفس وتوظيـف الأدمغة والكفاءات العربية.

على صعيد الأبحـاث العلمية المنشورة يتجلى أيضاً وجه آخر لمأزق المعرفة في الواقع العربي مقارنةً بـالنمـوذج التركـي النـاهض. فقد كان نشـاط النشر العلمي في **تركيا** أدنى ممّـا بذلته **الدول العربية** في مطلع القرن الحـالي، لكنه سرعـان مـا تميّز بمعدلات نموّ فاقت خلال العشر سنوات الأخيرة ما شهدته الدول العربيــة مجتمعــةً. لكن الأرقـام الحديثة في العـامين الأخيرين على وجــه التحديد تكشف عن نموّ متصاعد لعدد المنشورات العلمية في **الدول العربية**، وإذا استمر هذا النموّ المتصـاعد فقد تتجاوز المنشورات العلمية في **الـدول العربيــة** نظيرتها التركيــة، مع الأخذ في الاعتبـار الفـارق في عدد السـكان بين **الدول العربية** و**تركيـا**. لكن الملاحظ إجمالاً هــو أن النشر العلمي في مجالات الإلكترونيــات والاتصالات والمعلومـاتية لا يتجـاوز **5 %** مــن إجمالي المنشـورات العلمية في **ثماني دول عربيــة** (**الأردن** و**مصر** و**الكويت** و**لبنان** و**المغرب** و**السعودية** و**تونس** و**الإمارات**)، بينما يصل في مجال الطب مثلاً إلى **31 %** والكيمياء والفيزياء إلى **26 %** ، وهو الأمر الذي يكشف عن ضعف الاهتمـام العربي بملاحقة التطوّر العلمي في مجـالات بـالغة الأهمية والحداثة.

ولئــن كنّا نسعى جاهدين للبحـث عن تفسير لتواضع اقتصادات المعارف العلميــة والتكنولوجية في **الدول العربيــة**، فـإن مجـرد إلقاء نظرة على توزيع نسب التحـاق الطلاب العـرب في التعليم العــالي بحسب مجالات الاختصاص تكشف الكثير من الدلالات المهمّة، وربما المقلقة في هذا الخصوص. يتّضح وفقاً لإحصائية أجريت في العـام **2010** أن نسبة الطـلاب الجامعيّين العرب في مجالات اختصاص الطب والعلوم الصحية والهندسة والرياضيــات والزراعــة والعلوم البحتــة والطبيعية تبلــغ **38.9%** بينما تبلغ النسبــة في مجالات اختصاص العلــوم الاجتماعيــة والآداب والفنـــون **47.1 %**. هــذا يعني أن اهتمامــات الطلاب العــرب بـالدراسات النظرية والأدبيــة والفنّيــة تزيد عــن كلّ مجالات الاختصاصــات العلمية الأخرى مــن زراعة وطب وهندســة وعلوم. بل إن نسبــة الطــلاب الجامعيّــين العرب في مجال اختصاص علــم الزراعة لا تتجاوز **1.5 %**. هــذا أمر يحتــاج إلى تفسير في بلــدان عربية مـا زالت تعتمد في أكثريتها على استيراد معظـم غذائها من الخـارج. ولعلّ هذه الظاهرة تعتـبر امتـداداً لظاهرة تفضيل طلاب التعليم الثـانـوي الالتحـاق بشعبة الآداب بنسبــة تصل في دولة مثل **مصر** **إلى ثلاثــة أضعــاف** نسبة الطـلاب الملتحقين بشعبة العلوم. والمؤكّد أن هذا التفـاوت الكبير سينعكس سلباً على توظيـف اقتصـــادات العلــوم والتكنولوجيا في دفـع حركة التنميــة في المجتمعـات العربيــة. لا يقلّل أحد بطبيعة الحـال مــن أهمية مجالات الاختصاص الجامعــي كلّها، بما فيها الآداب والفنون، لكــن علينا في الوقت ذاته أن نـدرك أن التحــدّي الأكبر الذي تواجهه المجتمعــات العربية هو اللحـاق بركب التطوّر العلمــي والتقني بما يدعم فكـرة الاستقــلال الوطني والاعتماد على الذات، ويقلّل من التبعية للخـارج. ولنـا في تجارب دول **شرق آسيا** أسوة جديرة بـالتـأمل والاحتذاء في هذا الخصوص.

ولئــن كان معــدل البـاحثــين في كل دولة بـالمقارنــة مع إجمالي عــدد السكان يمثّل مؤشراً هـاماً لقياس حركــة التقــدم العلمي، فإنّ إلقاء نظرة على الأرقـام العربية في هذا المجال يُغني عن أيّ تعليق. فمتوسط عدد البـاحثين في الدول العربية يبلـغ **373** بـاحثاً لكل مليون نسمة (يرتفع الرقم في مصر إلى 616 بـاحثاً) بينما يصـل في كوريا الجنوبيــة إلى **4627** بـاحثاً لكل مليون نسمة، أيّ أكثر **12** ضعفاً من نسبة البـاحثين العرب (إحصائية **2012**).





• • •

في ملـف اقتصــاد حركة التـأليـف والنشر في **العالم العربي** تتجلّــى أزمة مزدوجة قوامهــا إشكالية القراءة من نـاحيــة، وضـآلــة محتوى النشر العلمي مــن نـاحية أخرى. ولئن كـانـت التقارير السابقة لمؤسّســة **الفكر العربي** قد أفــردت لإشكاليــة القراءة حيّــزاً واسعاً، فإن تقرير هذا العام لا يكفّ عن دق نـاقوس الخطر بشأن جوانب أخرى في ملف حركة التـأليف والنشر.

وفقــاً لدراســة أوردهــا هــذا التقرير عــن دور النشر المتخصّصــة في **لبنان** يتضــح أن **19.2 %** مــن هذه الدور متخصّصة في نشر المعارف الإسلامية وطباعة المصحف الشريف، وأن **13.7 %** منها متخصّصة في مجال الأدب والروايــة؛ أمــا دور النشر المتخصّصة في الأعمال العلميــة فلا تمثّل سوى **2.1%**. وقد شهد العام **2011** في **لبنان** نشر **289** عنوانــاً جديــداً، وبلغ متوسط عدد النسخ المطبوعة مــن كلّ عنوان **ألف نسخــة**، أي أن إجمالي عدد نسخ الكتب التي تمّ طبعها في العـام نفسه يبلـغ **289** ألف نسخة تقريباً. وإذا اعتبرنا أن متوسط ثمن النسخة الواحدة هو **17** دولاراً، فإن إجمالي مردود حركة التـأليف والنشر في **لبنان** لا يتجاوز بذلك **خمسة ملايين** دولار أميركي، وهو رقم بـالغ التواضع بطبيعة الحال.

على صعيد موازٍ آخر، يتجلّى تواضع اقتصـاد حركة التـأليف والنشر، ويتّضح من دراسة حـالة أجريت على **لبنان** أنه يوجد نحو **1200** محرّر، في حين يبلغ عدد أصحاب الصحف والمدراء **250** وعدد العاملين في الصحف والمجلات حوالى **3000** عامل، أي أقل بكثير من **1%** من حجم العمـالة اللبنـانية.

• • •

يتضمّــن هــذا **التقرير الخامس للتنمية الثقافية** ملفاً مستقلاً حــول اقتصادات الإبداع في دول **الوطن العربي**.

ولئـن كانـت السينما هي الفنّ السابـع الأكثر ذيوعاً وانتشاراً، والـذي أصبح في الدول المتقدّمـة قطاعاً اقتصادياً بامتيـاز، فـالوضـع في **العـالم العربي** يبدو على غـير ذلك تمـاماً. فصناعـة السينما العربية لا يتجـاوز فيها حجم **الإنفـاق 0.001%** مـن إجمـالي الدخـل القومـي بـاستثنـاء **قطـر 0.6%** تليها **مصـر** بنسبـة **0.01%**. والمشهد السينمـائـي العربـي لا يخلو في جملته من حـالة ركـود ملحوظ، **فمصر** التي كـان إنتاجها السنوي من أفلام السينما يتجاوز **المائة فيلم** منذ عقود عدّة لم تنتج في العـام **2011** سوى **عشرين** فيلماً سينمائياً فقط، وهو أقلّ رقم تسجله السينمـا المصريـة منذ ستين عـامـاً. ولم يتجاوز العائد المـالي للسينما المصرية في العـام **2011** عشرين مليون دولار.

والملاحـظ في المشهـد السينمـائـي الفلسطينـي أن العـام **2011** شهـد إنتـاج مـا لا يقـلّ عن **25** فيلمـاً قصيراً بميزانيـات متواضعـة لا تزيد الواحدة فيهـا على **عشرة آلاف دولار** أميركي. لكن هذا النجـاح الذي حقّقته السينما الفلسطينية على الرغم من الصعاب والتحديات يمثّل إرهـاصة لا يمكن تجاهلها. وفي **لبنان** كان الحدث السينمائي الأهمّ هو فيلم "هلق لوين" الذي شاهده نحو **300** ألف متفرج داخل **لبنان**، بحيث اعتبره البعض أنجح فيلم لبناني في التاريخ! لكن الملاحظة الأبرز هي أن عدد الذين شاهدوا أفلاماً سينمائية في **لبنان** بلغ في العام **2011 ثلاثة ملايـين و345 ألـف** متفـرج لم يشاهد منهـم أفلاماً محلية سوى **خمسـين ألف** متفرج فقط، أي مـا نسبته **2%** من إجمـالي عـدد المتفرجـين! أما في **المغرب** فقـد شهد العـام **2011** إنتـاج **38** فيلماً قصيراً. في **الجزائـر** تقلّص عدد قـاعات السينما من **400** قـاعة غداة الاستقلال إلى أقلّ من **40** قـاعة موزّعة على المدن الجزائرية. لكن هذا لم يمنع مـن نجـاح فيلم "التـائب" وهو عن سنوات الإرهـاب في **الجزائر**، والذي أنجز في العـام **2011** وبدأ عرضه في العـام **2012**. وفي **السعوديـة** التـي لا تعـرف تقريباً سوى إنتـاج الأفلام القصيرة والوثـائقيـة والتحريكية، انخفض عدد الأفـلام التـي تمّ إنتاجهـا في العـام **2011** بنسبة **38%** عن مثيله في العـام **2010** ليهبط إلى **22** فيلماً فقط. لكن هـذا لم يمنـع من حصول الفيلم القصـير "وينك" للمخرج السعودي **عبدالله النجيم** علـى جائزة أفضل فيلم عربي قصير في مهرجـان أبو ظبي السينمـائي.

يزخر المشهد السينمـائي العربي بـأرقـام جديرة بـالنقـاش. فنسبة مشاهدي الأفلام في قـاعات السينما من مجموع عـدد السـكان تبدو هزيلة إذ تبلـغ في **الجزائر 3%** و**سوريـا 3%** و**السودان 4%** و**الأردن 3%** و**البحرين 7%**، ثم ترتفـع قليـلاً في **مصر 11%** و**الكويت 12%** و**الإمارات 14%** لتصـل إلى **18%** في **لبنان**. لكن الملاحظ أن نسبة مشاهدي الأفلام على الأسطوانات المدمجة وعبر الإنترنت والتلفاز تسجل صعوداً كبيراً يزيد أحيانـاً **عشرة أضعاف** على نسبة مشاهدة الأفلام في قـاعات السينما.

• • •

ربمـا يبـدو هذا **التقرير الخامس للتنمية الثقافية** صـادمـاً، لكن مـا الذي لا يصدم اليوم في **بلاد العرب**؟ قـد يبـدو المشهد في مجمله قـاتمـاً، لكن ثمة تفـاصيـل ومؤشرات إيجـابية تبعث أحيـانـاً على التفـاؤل هنـا أو هنـاك.

موضـوع اقتصـاد المعرفة ـ عنوان تقرير هذا العـام ـ يقودنـا بمـا يكشـف عنه من مؤشرات ومعطيات إلى طرح السؤال التـالي: هل مـا يواجهه العرب اليوم معرفيـاً وثقـافيـاً هو مجرد مشكلات؟ أم أننـا نعيش أزمـة؟ أم الأمر قد بلـغ حدّ المـأزق؟ الوعي ضروري بـالفـارق بين المشكلة، والأزمـة، والمـأزق. ربمـا يعتبر البعض أن مـا نواجهه قد بلـغ حدّ المـأزق الحضـاري. وقد يرى البعض الآخر أن الأمر لا يعدو أن يكون مشكلات لا بدّ أن لهـا حلـولاً. الأمر المؤكّد في الأحوال كـافـة أن اقتصـاداتنـا (الريعية) وثقـافـاتنـا (الاستهلاكية) تمثّل أحد تجلّيات أزمـة اقتصـاد المعرفة في **الوطن العربي**، وأحد أبرز أسبـابهـا في الوقت ذاته. من هنـا يبدو الخروج من عقلية (الربح) وثقـافـة (الاستهلاك) أول خطوات السير على طريق اقتصـاد المعرفة.

الشكـر واجب في نهـاية المطاف لهيئة تحرير **التقرير العربـي الخامس للتنمية الثقافية** من الأسـاتذة والخبراء والمبدعـين المؤلفـين الرئيسيّـين لملفـات التقرير وللبـاحثـين المساعدين. والشكـر أيضـاً للهيئـة الاستشارية في مـا اضطلعـت بـه من أعمـال المراجعة والتدقيق. والشكـر موصول لفريق عمـل **مؤسّسة الفكر العربـي**: الأستـاذ **حسين قبيسـي** ود. **رفيـف رضـا صيداوي** والآنسة **رنا غوشـ** ولكل من أسهم بدعم أو نصـح في أن يرى هذا المشروع النور. وأخصّ بـالامتنـان والتقدير السيدة **ألين خليل** التي لم تدخر وقتـاً أو جهداً حتى في أيـام العطلات لكي يتمّ إنجـاز هذا التقرير في موعده المقرّر.

ملف

الصناعات الثقافية والمعرفية

الخليج العربي والسعودية

مقدمة

يدرس هـذا الملف واقع الصناعـات الثقافيـة القائمة على المعرفـة في الوطن العربي (مصر، المشرق، الخليج العربي، المغرب العربي، فضلاً عن بعض الدول العربيّة الإفريقية)، وذلك في سياق محاولة التعرّف إلى بنيان الاقتصاد القائم على المعرفة في **الوطن العربي**، بعدما شهدت الدول المتقدمة والعديد من الدول النامية تحوّلاً اجتماعياً واقتصادياً واضحاً نحو ما يسمّى بمجتمع المعرفة Knowledge Society.

ولأن التحـوّل إلى مجتمـع المعرفـة ينطوي على أبعاد اجتماعيـة وثقافية واقتصادية وسياسيـة ومؤسّسيـة، فيما يتّصـف مجتمع المعرفة بقدرات مـوارده البشرية على الإبداع والابتـكار، وتشـكّل الثقافة أحد أعمدتـه، فإنه من الصعب التحـوّل إلى مجتمع المعرفة من دون التحـوّل إلى **الاقتصـاد القائم علـى المعرفة** أي الاقتصاد الذي يعتمـد النموّ فيه على عامل المعرفة أكثر من أيّ وقت مضى في تاريخ البشريـة...

في ضـوء هذا التحوّل، أصبحت العوامل المحركـة للنموّ الاقتصادي مختلفة عمّا كانت عليـه سابقـاً في المجتمع الصناعي، وبات من الضـرورة أن يصحب هذا التحوّل تغيير في بعـض السياسـات الاقتصادية والاجتماعية، ومنهـا توجيه اهتمام أكبر لـكلّ من الإبداع وثقافتـه واستثمـاره في مختلـف القطاعـات وبخاصة قطـاع الثقافة، وإبـراز دور جديد للتقنيّة واستثمارها، ونشاط ريادة الأعمال، والتعليم، والتعلّم مدى الحياة، وبناء مهارات القـوى العاملة بناءً متقدمـاً، إضافة إلى انتقال الإدارة من الهيـاكل الهرمية إلى الشبكات الأفقية سريعة التفاعل... بحيث إنّ تغيير هذه السياسات يؤدّي إلى إحداث نقلة كبرى على صعيد القدرات التنافسية والإنتاجية للاقتصاد، يتغيّر على أثرها خط النموّ الاقتصادي...

غزارة الموضوع اقتضت إذاً غزارة المعالجة البحثية، بحيث توزّعت الدراسات والأبحاث ما بين شرح المفاهيم والمصطلحات شرحاً علميّاً، وتلمّس خصائص المنظومة الاقتصادية الجديـدة (الاقتصـاد المرتكز علـى المعرفة)، و**مـدى** توظيفها المعرفة في مدخـلات السلع، وزيـادة الحاجة إليها لدى الكـوادر العاملة في منظومتي الاقتصـاد والإنتاج على السواء، وحجـم أنشطة صناعـات المعلومات وتسليع المعرفة، مثل صناعـة البرمجيات التطبيقية، والخدمـات المعرفية المباشرة، والنظـم الخبيرة ..ناهيك بالدور الحـالي الذي تلعبه عملية التعلـم وإسهامهـا في صناعة ثقافة مجتمـع المعرفة، ولاسيّمـا أن المعلومات الواردة في هـذا الملف تشير إلى بلوغ صناعـات المعرفة في **العام** 2010 قيمة 18.2 **تريليون دولار** أميركـي في الإنتاج العالمي، أي بنسبة 30 % مـن الناتج المحلّي الإجمالي العالمي، وإلى تركّز الزيادة في نصيب هذه الصناعات في القيمة المضافة العالمية خلال السنوات الأخيرة في 5 اقتصادات رئيسة: **الولايات المتّحدة، الاتّحاد الأوروبي، اليابان، آسيا، الصين**، علماً بأن هذه الاقتصادات الخمسة تدير 90 % من الإنفاق على البحث والتطوير في العالم.

ولـذا جمعـت الأبحـاث والدراسات الخاصـة بهذا الملـف مروحة واسعة مـن المعارف والمعلومـات والبيانـات حول **الوطن العربـي**، أملاً بأن تتقدّم صناعاتـه الثقافيّة، ويبزغ نجمـه أسوة ببعض البلـدان الآسيوية مثل **الصين** و**كوريا** و**الهنـد** وغيرها من البلدان التي جعلت إقليم آسيا في **المرتبة الثالثة** مباشرة بعد **الولايات المتّحدة** و**الاتّحاد الأوروبي** من حيـث التحوّل نحو بناء اقتصـاد مستند إلى المعرفة ومن حيـث الأولويّة الممنوحة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

1 . مجتمع المعرفة

ثمّة عدد من الصياغات لتعريف الاقتصاد القائم على المعرفة تبعاً للجهة المعرِّفة*، ومن أبرز خصائصه اعتماده على قوّة عاملة مثقفة ذات مستوى تعليمي رفيع، وارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي، وتوافر بيئة اجتماعية جاذبة للمواهب العالمية، وارتباطه بشكل وثيق بمصادر المعرفة العالمية، وتشكيل تقنية المعلومات والاتصالات فيه الأداة الرئيسة لفعالياته.

ومن الأمثلة البارزة في تجارب الدول في هذا المجال تجربة **الجمهورية الكورية**، التي نجحت نجاحاً بارزاً في ذلك، وهي الدولة الأولى التي أنشأت وزارة باسم وزارة الاقتصاد المعرفي. ويبيّن الشكل المرفق ما حقّقت **كوريا** من نموّ كبير في الناتج المحلّي

شكل رقم 1 عوامل النمو في الناتج المحلي : والتأثير الكبير للمعرفة فيه مثال كوريا الجنوبية

المصدر : معهد التنمية الكوري KDI

***الاقتصاد القائم على المعرفة هو بحسب:**

- **وحدة التخطيط الاقتصادي الماليزية** "الاقتصاد الذي تسهم فيه عملية توليد واستخدام المعرفة إسهاماً واضحاً في النموّ الاقتصادي وتكوين الثروة، في حين تمثّل تقنية المعلومات الأداة الرئيسة، ويكون فيها رأس المال البشري النواة، من خلال قدرة الإنسان على الابتكار وعلى الإبداع والتوليد واستثمار الأفكار الجديدة، مع تطبيق التقنيات الحديثة واكتساب مهارات جديدة وممارستها".
- **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** "الاقتصاد الذي تعدّ فيه "المعرفة" المحدِّد الرئيسي للإنتاجية والنموّ الاقتصادي من خلال التركيز على دور جديد للمعلومات وللتقنية والتعلّم في تحقيق أداء اقتصادي متميّز".
- **البنك الدولي** "الاقتصاد الذي يجري فيه توليد/خلق المعرفة واكتسابها ونشرها واستخدامها بواسطة منشآت الأعمال والمنظمات والأفراد والمجتمع". كما يوصي بـ"ضرورة تصدّر السياسات الخاصة بالمعرفة والابتكار قلب استراتيجيات التنمية لكلّ الدول".
- **منظمة التعاون الاقتصادي الآسيوي الباسفيكي APEC** "الاقتصاد الذي يكون فيه إنتاج ونشر واستخدام المعرفة المحرّك الرئيسي للنموّ وتكوين الثروة والتوظيف في قطاعات الاقتصاد الوطني كافة".
- **وزارة التجارة والصناعة في المملكة المتّحدة** "ذلك الاقتصاد الذي يكون فيه لتوليد المعرفة واستثمارها الدور الأكبر في إيجاد الثروة".

الإجمالي منسوباً لعدد السكان نتيجة التحوّل إلى الاقتصاد القائم على المعرفة. ويبيّن الشكل **رقم** (2) انتقال النمو من اتباع منحنى الدول النامية إلى منحنى الدول المتقدمة في **ثلاثين** عاماً، وزيادة دخل الفرد من حوالى 2000 $ العام 1970 إلى 12000 $ العام 2000 ، وهو الآن 20000 (العام 2011).

وتتّجه **الدول العربية** نحو مجتمع المعرفة والاقتصاد القائم على المعرفة بشكل يتفاوت من دولة لأخرى. يبيّن **الجدول رقم** (1) ترتيب بعض الدول العربية في هذا التوجه بحسب تقرير **البنك الدولي** لعام 2012 . وتتصدر **دول مجلس التعاون** هذا الترتيب.

ويعتمد النجاح في تحقيق هذا التوجه على عوامل عدّة، منها التعليم، والبحث والتطوير والابتكار مع توطين التقنية، وتنافسية الاقتصاد وإنتاجيته وزيادة الصادرات ومنه الصادرات الإبداعية أو/و الثقافية، والتنويع الاقتصادي، والاستثمار في المجالات ذات القيمة المضافة العالية، وفي دعم ريادة الأعمال، وفي حوكمة الإدارة. ويبيّن **الجدول رقم** (2) ترتيب **دول مجلس التعاون** في مؤشّرات قياس بعض هذه العوامل (وهو مستخلص من تقارير دولية).

إنّ نجاح **الدول العربية** في هذا التوجّه يعتمد أيضاً على تبنّي سياسات وطنية في التحوّل نحو الاقتصاد القائم على المعرفة ومنها مجال الصناعات الإبداعية والثقافية. يبيّن الجدول أهمّ المؤشّرات الواردة في التقارير الدولية حول وضع **دول مجلس التعاون** في توجّهها نحو مجتمع المعرفة والاقتصاد القائم على المعرفة ودعائم هذا التوجه، وبالتالي نقاط القوة ونقاط الضعف في ذلك. وتشمل هذه المؤشّرات التالي: مؤشّر اقتصاد المعرفة، دليل التنمية البشرية، مؤشّر تطوّر التعليم للجميع، مؤشّر الابتكار العالمي ومؤشّراته الفرعية، مؤشّر التنافسية العالمية وله أيضاً مؤشّراته الفرعية وركائزها. كما أنّ هناك مؤشّرات أخرى مفيدة مثل: المؤشّر الفرعي لمخرجات الابتكار وركائزه، المؤشّر الفرعي لمدخلات الابتكار وركائزه.

جدول رقم 1 ترتيب الدول العربية وفق مؤشّر الاقتصاد المعرفي KEI

م	الدولة	الترتيب العام 2012	قيمة المؤشر	الترتيب 2000	مراتب التغير منذ 2000
1	الإمارات	42	6,94	48	6
2	البحرين	43	6,9	41	-2
3	عمان	47	6,14	65	18
4	السعودية	50	5,96	76	26
5	قطر	54	5,84	49	-5
6	الكويت	64	5,33	46	-18
7	الأردن	75	4,95	57	-18
8	تونس	80	4,56	89	9
9	لبنان	81	4,56	68	-13
10	الجزائر	96	3,79	110	14
11	مصر	97	3,78	88	-9
12	المغرب	102	3,61	92	-10
13	سورية	112	2,77	111	-1
14	اليمن	122	1,92	128	6
15	موريتانيا	134	1,65	123	-11
16	السودان	138	1,48	139	1
17	جيبوتي	139	1,34	136	-3

المصدر: تقرير البنك الدولي حول 146 دولة لعام 2012.

جدول رقم 2 ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي وفق خمسة مؤشّرات عالمية مرتبطة باقتصاد المعرفة وفق آخر تقارير هذه المؤشّرات

الدولة / مؤشّر	اقتصاد المعرفة [1] (2012)	الابتكار العالمي [2] (2011)	التنافسية العالمية [3] (11/2012)	تطور التعليم للجميع [4] (2008)	دليل التنمية البشرية [5] (2011)
	المرتبة	المرتبة	المرتبة	المرتبة	المرتبة
قطر	54	26	14	-	37
السعودية	50	54	17	86	56
الإمارات	42	34	27	46	30
عُمان	47	57	32	89	89
الكويت	64	52	34	55	63
البحرين	43	46	37	51	42
إجمالي عدد الدول	146	125	142	127	187

يتبيّن من **الجدول رقم** (2) أنّ بعض **دول مجلس التعاون** تتبوأ مراتب بعضها في الربع الأعلى وبعضها الآخر في النصف الأعلى عالمياً، على الرغم من تحسّن ترتيبها بشكل عام. إذ إنّها تعاني من التحسن البطيء مقارنةً ببعض الدول النامية، وذلك عند مقارنة ترتيبها بدولٍ أخرى في تقارير السنوات السابقة. ولتحسينٍ وتيرة الارتقاء في الترتيب، ينبغي زيادة الاستثمار في المعرفة بمعدلات كبيرة، وإحداث تغيير جذري في نوعية الاستثمار، ما سيؤثّر حتماً على نموّ الإنتاجية والتنافسية.

2. دور الثقافة في التوجه نحو مجتمع المعرفة

إنّ التطورات المعرفية المتسارعة التي حصلت في العقود الأخيرة والتوجه نحو مجتمع المعرفة والاقتصاد المبني على المعرفة غيّرت من أسس النموّ الاقتصادي، فبعدما كانت المعرفة ومنها العلم والتقنية والثقافة تدخل في معادلة النموّ الاقتصادي كعامل "خارجي"، أصبحت الآن عاملاً "داخلياً". فقد أدخلت نظريات النموّ الاقتصادي الحديثة عامل المعرفة بشكل مباشر في معادلة النموّ. وبما أن التوجّه نحو مجتمع المعرفة، المتزامن مع التوجّه نحو الاقتصاد المبني على المعرفة، يمسّ القطاعات الاقتصاديةكافة، فإن عمليات التصميم والإنتاج تتغيّر في الشركات، وبما يؤدّي إلى زيادة الإنتاجية وتنافسية هذه الشركات في السوق العالمية.

على سبيل المثال، أدخلت تقنية المعلومات والاتصالات تطوّرات جديدة في التجارة، فولد ما يسمّى بالتجارة الإلكترونية. وما نتج عنها من إمكانات تتيح انتقال السلع والخدمات

تُعتبر تجربة كوريا من أنجح تجارب الدول في تحقيق نموّ كبير في الناتجِ المحلّي الإجمالي منسوباً لعدد السكان نتيجة التحوّل إلى الاقتصاد القائم على المعرفة، بعدما كانت الدولة الأولى التي أنشأت وزارة باسم وزارة الاقتصاد المعرفي، منتقلةً من إطار الدول النامية إلى إطار الدول المتقدّمة في ثلاثين عاماً، مع زيادة دخل الفرد فيها من حوالى 2000 $ العام 1970 إلى 12000 $ العام 2000 ، ثم 20000 العام 2011.

---

(1) **البنك الدولي.**

(2) **المعهد الأوروبي لإدارة الأعمال** "INSEAD".

(3) المنتدى الاقتصادي العالمي.

(4) **منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة** (UNESCO).

(5) **برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي.**

المعرفية والثقافية من البائع إلى الشاري، من طريق شبكة الإنترنت أو الشبكات الأخرى كشبكات الهاتف المحمول. وينسحب التغيير على القطاع الصناعي، الذي استأثر بحصّة كبيرة من الناتج الإجمالي المحلّي في العديد من الدول نتيجة استحداثه صناعات وخدمات غير مسبوقة، ومنها البرمجيات والتجهيزات والإلكترونيات والصناعات المتصلة بالمحتوى والثقافة.

تغيّرات في التنمية الاجتماعية والثقافية

يشهد التحوّل نحو مجتمع المعرفة تغيّرات مهمّة وأحياناً جذريّة تطال أوجه نشاط المجتمع وآلية تعاملاته، كما تطال عناصره ومكوناته، ويتطلب هذا التغيير إرساء مفاهيم جديدة في تصميم المدن والقرى، وبخاصة بنيتها التحتية التي تتطلّبها الامتدادات الثقافية، منها، وعلى سبيل المثال، توفير الألياف البصرية لمختلف الأبنية والإنشاءات العمرانية بما يسمح بالتواصل المعرفي والثقافي لتلبية مختلف الاحتياجات المجتمعية. وقد أفضى هذا التغيير إلى استحداث مسميات جديدة للتجمعات الحضرية مثل المدن والقرى الذكية أو المعرفية.

على صعيد آخر يؤثر مجتمع المعرفة على النشاط الثقافي ويغيّر طريقة التعامل مع التراث الثقافي وأدوات حفظه واستثماره. كما يتعاظم دور الصناعات الثقافية في الناتج الإجمالي المحلّي والتجارة العالمية. وتتطوّر عمليات التعليم والتعلّم والتدريب وتُثري هذه التغيّرات حياة أفراد المجتمع وأنماط معيشتهم. كما سيتيح مجتمع المعرفة اندماجاً وفعالية أكثر للمرأة في المجتمع، وذلك بتمكينها من العمل والتواصل والتدريب أسوة بأقرانها من الرجال عن طريق العمل عن بعد "العمل من المنزل"؛ ولا يخفى عوائد ذلك على التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بما يتيحه مجتمع المعرفة لها ولغيرها من آفاق وفرص عمل جديدة غير متاحة من قبل. كما ستتيح التقنيات الجديدة في مجتمع المعرفة تقديم خدمات كبيرة للمعوقين والمسنّين والأطفال أيضاً (**نوادي طفل القرن** 21 في **مصر** على سبيل المثال)، وستمتدّ الممارسات الطبية، بما في ذلك العناية الصحية، وتتوسّع وتتطوّر لتصبح تغطياتها أكثر شمولية.

تغيّرات في التكامل وطنياً وإقليمياً وعالمياً

يؤدّي التوجّه نحو مجتمع المعرفة إلى تكامل أكبر على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية كافة ، ويجري هذا التكامل على المستوى الوطني بين المحافظات والمناطق المختلفة، كما يجري بين الدول على المستوى الإقليمي والعالمي. ويتيح هذا التوجه أمام **الوطن العربي** فرصاً مهمّة للتكامل الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وسعياً وراء هذا التكامل فقد شيّدت الدول المتقدمة والتجمعات الإقليمية البنى التحتية للمعلومات INFORMATION INFRASTRUCTURE باستعمال ما يسمّى طرق المعلومات السريعة INFORMATION HIGHWAY.

فيمكن من خلال مجتمعات المعرفة إقامة شبكات إقليمية ثقافية في مختلف مجالات الثقافة، وشبكات إقليمية للتجارة البينية وشبكات إقليمية للتمويل. فبدعم التجارة الإلكترونية باللغة العربية يمكن تشجيع تنمية التجارة البينيّة العربية والأسواق الافتراضية العربية الكبرى بتكلفة بسيطة وبسرعة كبيرة، كما تسهّل تقنية المعلومات والاتصالات التعاون والتنسيق العلمي والتقني بين المؤسّسات المختلفة، فيمكن إحداث بوابة للجامعات العربية، وأخرى لمراكز البحث العربية، وبوابات لمختلف الجمعيات العلمية العربية. وبصورة أعمّ تساعد هذه التقنيات على أوجه تعاون عديدة بين الحكومات العربية.

يمكن لفرص تحقيق التكامل الثقافي العربي في بيئة مجتمع المعرفة أن تكون أوفر من أي وقت مضى، فإتاحة التراث العلمي العربي أمام الفرد العربي أصبحت ممكنة وبتكاليف مقبولة، كما أنّ عرض المتاحف العربية والمناطق السياحية على الإنترنت يسهم في استرداد الفرد العربي ثقافته، ويؤدّي إلى تجذير الحضارة العربية الإسلامية وحوارها مع حضارات العالم.

وأخيراً وفي بيئة مجتمع المعرفة فإنّ **التكامل الثقافي العربي** يمكن أن تكون فرص تحقيقه أوفر من أي وقت مضى، فإتاحة التراث العلمي العربي أمام الفرد العربي أصبحت ممكنة وبتكاليف مقبولة، كما أنّ عرض المتاحف العربية والمناطق السياحية على الإنترنت يسهم في استرداد الفرد العربي ثقافته، ويؤدّي إلى تجذير الحضارة العربية الإسلامية وحوارها مع حضارات العالم.

غير أن ثمّة تحدّيات تواجهه معظم دول العالم في سعيها نحو مجتمع المعرفة، وتختلف بالطبع قضايا المواجهة هذه من إقليم إلى آخر. وبالتالي تشترك **الدول العربية** في مواجهة قضايا تواجهها أقاليم أخرى، وتنفرد بقضايا أخرى لوحدها. ولعلّ أهمّ هذه التحديات تتلخّص بالآتي:

- سرعة نشر التطبيقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يقدّمها مجتمع المعرفة وجودتها.
- تطوير البنية التحتية المعلوماتية والاتصالية اللازمة لمجتمع المعرفة.
- تطوير قطاع الإنتاج والخدمات في تقنية المعلومات والاتصالات، ومنها الصناعات الثقافيّة.
- تسريع التحوّل نحو الرقمية أو ما يسمّى بزيادة المحتوى العربي الرقمي الثقافي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي.
- تقييس استعمال اللغة العربية في تطبيقات تقنيّة المعلومات والاتصالات.
- بناء الهيكلية الإدارية والقانونية والأمنية اللازمة لمجتمع المعرفة.
- توظيف استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في التكامل الإقليمي والعالمي.



الصناعات الثقافية وتشعباتها

الصناعات الإبداعية، ومن ضمنها الصناعات الثقافية، هي صناعات بازغة يتعاظم دورها في عملية التنمية الاقتصادية، وذلك مع التوجّه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، وتنتمي إلى قطاع اقتصادي يتعاظم في الوقت الراهن بسرعة هو قطاع الاقتصاد الإبداعي. وتتعدّد تعريفات هذه المصطلحات[1]، فالصناعات الثقافية – وبحسب تعريف **الأمم المتّحدة** – تُعدّ لبّ الصناعات الإبداعية، فهي:

- مجموعة من أوجه النشاط القائمة على المعرفة التي تستهدف الفنون، و لكنّها ليست مقتصرة عليها، وقادرة على توفير عائدات من التجارة ومن حقوق الملكية الفكرية عند استثمارها.
- تتألف من سلع وخدمات رأس مالها الإبداع الثقافي الذي يتحوّل إلى منتجات.
- تشتمل على سلع أصولها مادية، وخدمات غير مادية أصولها فنّية وثقافية، مع محتوى إبداعي، وقيمة اقتصادية، تستهدف عند استثمارها الأسواق الداخلية و الخارجية.
- تتقاطع ما بين الخدمات الحرفية والقطاعات الصناعية.
- قطاع ديناميكي جديد في التجارة العالمية.

1 - **يمكن العودة إلى المراجع التالية:**

- CETINA, KARIN KNORR, "Culture in global knowledge societies: knowledge cultures and epistemic cultures, INTERDISCIPLINARY", **SCIENCE REVIEWS**, 2007, VOL. 32, NO. 4.
- **Creative Economy Report 2008, The Challenge of Assessing the Creative Economy: Towards Informed Policy Making**, UNCTAD/UNDP.
- "Culture, the heart of a knowledge-based economy, the strategic use of culture in the European project", **ECP Lisbon Agenda Research Group**, 2006.
- Galloway, Susan and Dunlop, Stewart, "A CRITIQUE OF DEFINITIONS OF THE CULTURAL AND CREATIVE INDUSTRIES IN PUBLIC POLICY", **International Journal of Cultural Policy**, Vol. 13, No. 1, 2007.

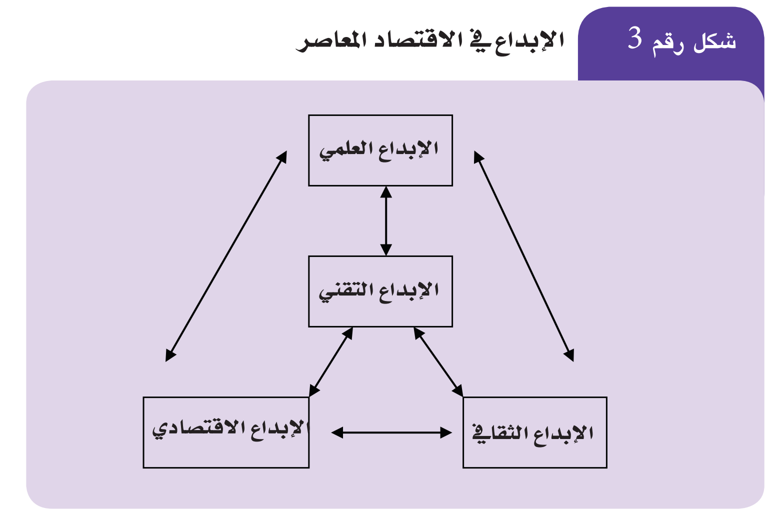
يبيّن **الشكل رقم** (2) أنّ الصناعات الثقافية تنتج عن تفاعل أربعة أنواع من رأس المال هي: البشري والثقافي والاجتماعي والمؤسسي. يؤدي هذا التفاعل عند توفره إلى مخرجات إبداعية تشكل سلع وخدمات الصناعة الثقافية.

شكل رقم 2 مخرجات الإبداع وتفاعل رؤوس الأموال الأربعة

رأس المال البشري
رأس المال المؤسسي
إنتاج ابداعي
رأس المال الثقافي
رأس المال الاجتماعي

وهناك نموذج آخر لتوصيف دور الإبداع الثقافي في الاقتصاد الجديد ويعتبر هذا النموذج أن الإبداع التقني للاقتصاد الجديد (الاقتصاد القائم على المعرفة) ناتج عن ثلاثة أنواع من الإبداع هي العلمي والثقافي والاقتصادي، كما هو مبيّن في **الشكل رقم** (3).

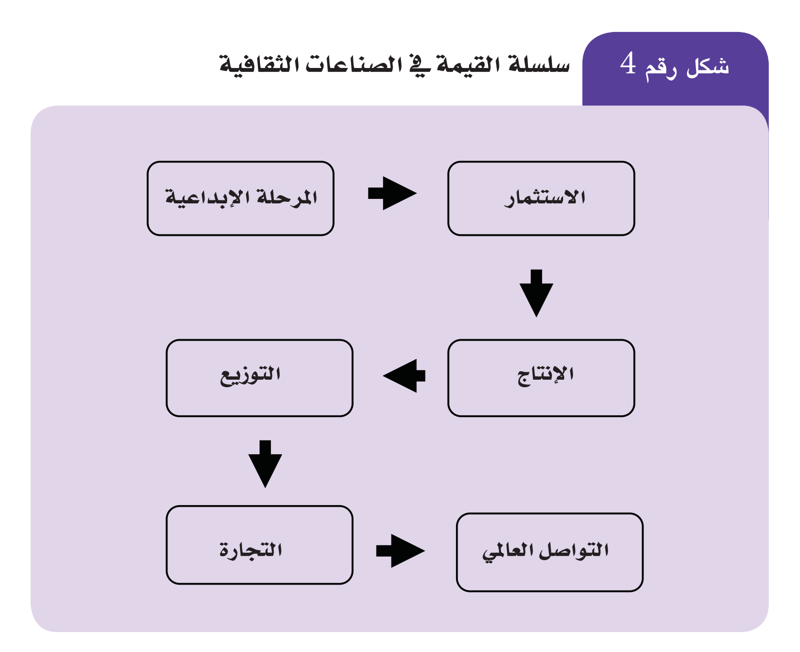
شكل رقم 3 الإبداع في الاقتصاد المعاصر





- Garnham, Nicholas," FROM CULTURAL TO CREATIVE INDUSTRIES", **International Journal of Cultural Policy**, Vol. 11, No. 1, 2005.
- Mawani, A, "Cultural Industries", **International Collaborative Dictionary of Communications**, 2010-09-09. R.K. Nielsen et al (Eds.), URL: http://mediaresearchhub.ssrc.org/icdc-content-folder/cultural-industries/ .
- **الاستراتيجية العربية للموهبة والإبداع في التعليم العام**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومؤسسة الملك عبد العزيز ورجاله للموهبة والإبداع. أقرّت من قبل المؤتمر العام للمنظمة بتاريخ 12/2008.
- توفلر، ألفين/ هايري، تر. يحيى كبه، محمد زياد، **الثروة واقتصاد المعرفة**، جامعة الملك سعود، 2008.
- سالم، باشيوة، "الرقمنة في المكتبات الجامعية الجزائرية: دراسة حالة المكتبة الجامعية المركزية، بن يوسف بن خدة، الدورية الإلكترونية **Cybrarians Journal**، ع 21، ديسمبر 2009.
- شاكر سعيد، محمود، **صناعة الكتاب العربي ونشره وتوزيعه: تحديات وآفاق**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010.
- علي، نبيل / حجازي، نادية، الفجوة الرقمية: رؤية عربية لمجتمع المعرفة، سلسلة عالم المعرفة، عدد 318.
- كوكاس، فلوريان، تر. غصن، أحمد، **اللغة والاقتصاد**، سلسلة عالم المعرفة، 2000.

شكل رقم 4 **سلسلة القيمة في الصناعات الثقافية**



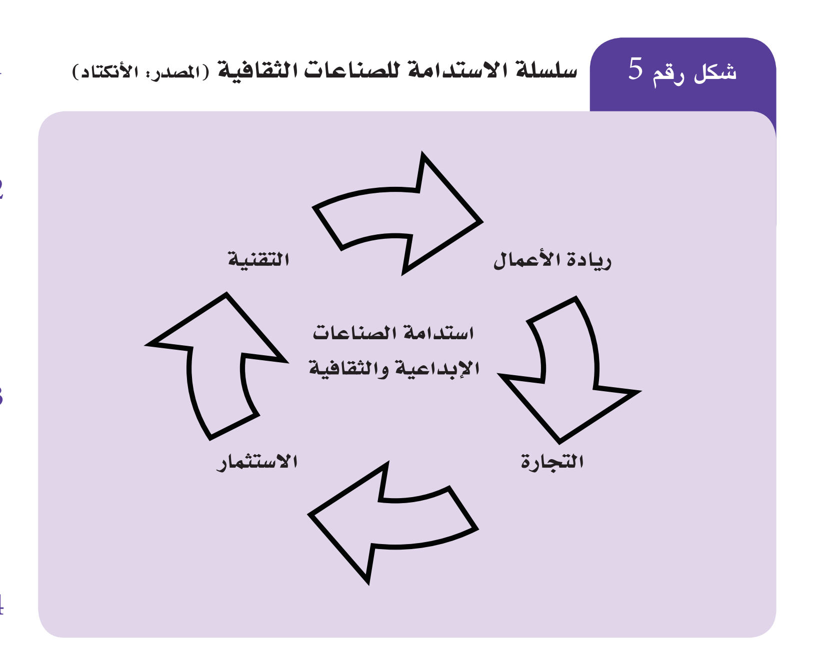
ويوضح **الشكل رقم** (4) سلسلة القيمة للصناعات الإبداعية أو الثقافية التي تتألف من مرحلة الإبداع أولاً، والذي يحتاج لاستثمارٍ ودعم مالي حتى يصل إلى مرحلة الإنتاج كسلع أو كخدمات ثقافية. وحتى تؤدّي هذه المنتجات دوراً مهمّاً في عملية التنمية الاقتصادية، فإنها تتطلّب توزيعاً كبيراً في الأسواق المحلية والعالمية، وهذا ما يجعلها تلعب دورين الأول اقتصادي والثاني حضاري لتعزيز التواصل العالمي.

يعزى تعاظم دور الصناعات الثقافية من حيث تناميها واتساع رقعتها إلى ظاهرة استدامة هذه الصناعات، وتستمدّ الاستدامة من خلال تعزيز السلسلة الدائرية الضامنة لتنامي هذه الصناعات الثقافية، وتتحقّق ظاهرة الاستدامة في توفّر عناصر هذه السلسلة المتمثّلة في توفّر الاستثمار المالي، وتوظيف التقنيات الحديثة ووجود المسوّقين من روّاد الأعمال الناجحين والقادرين على أداء تسويقهم على المستوى العالمي. أنظر **الشكل رقم** (5).

أما أقسام الصناعات الإبداعية بحسب تصنيف **الأمم المتّحدة** (**الأنكتاد: مؤتمر الأمم المتّحدة للتجارة والتنمية**)، فهي مبيّنة في **الشكل رقم** (6) وتتوزّع إلى أربعة أنواع كالتالي:

1. التراث الثقافي ويشمل أوجه نشاط متعدّد مثل الحرف الفنّية والتعبير عن التقاليد، والمهرجانات الثقافية وأمثالها.
2. الفنون وتشتمل على الفنون البصرية مثل الرسم والنحت والتصوير وأمثالها، وعلى الفنون الاستعراضية مثل الموسيقى والمسرح والسيرك والدمى المتحركة والرقص الشعبي...
3. الوسائط (Media) وتشتمل على أوجه النشاط السمعي البصري كالتلفاز والمذياع والسينما والمسجلات، وعلى نشاط النشر والطباعة كالكتب والإعلام و المجلات وغيرها.
4. الإبداع الوظيفي (Functional) ويشمل

شكل رقم 5 **سلسلة الاستدامة للصناعات الثقافية** (المصدر: الأنكتاد)





شكل رقم 6 **تصنيف الأمم المتّحدة الأنكتاد UNCTAD للصناعات الإبداعية**

الصناعات الإبداعية

التراث الثقافي
الحرف الفنّية، التعبير عن التقاليد، مهرجانات ثقافية

المواقع الثقافية
مواقع أثرية، متاحف، مكتبات، معارض، ....

الفنون الاستعراضية
موسيقى، مسرح، ماريونت، سيرك، رقص

الفنون البصرية
الرسم، والنحت، والتصوير

السمعية البصرية
تلفاز، مذياع، سينما، مسجلات

وسائط النشر والطباعة
كتب، إعلام ومنشورات أخرى

خدمات إبداعية
إعلان، عمارة، بحث وتطوير، وخدمات ثقافية

وسائط جديدة
محتوى رقمي، برمجيات، ألعاب فيديو وحاسوبية، صور متحركة

التصميم
غرافيك، موضة، مجوهرات، ديكور

التراث الثقافي — فنون — وسائط — إبداع وظيفي

المصدر: الأمم المتّحدة الأنكتاد، Creative Economy Report 2010.

ثمّة أربعة نظم لتصنيف الصناعات الثقافية. الأول يقسِّم الصناعات الثقافية إلى ثلاثة أنواع بحسب درجة انطباق قوانين حقوق الملكية الفكرية عليها، والثاني يصنِّفها ضمن 13 صناعة، وثالثها، نظام النصوص الرمزية الذي يقسم الصناعات الإبداعية إلى ثلاثة أنواع من الصناعات الثقافية و هي المركزية ثم المحيطية ثم على الحدود. أما النظام الرابع فهو نظام الدوائر المتمركزة: ففي الدائرة الأولى تُصنَّف الصناعات الثقافية المركزية، ثم تأتي الدائرة التالية المتمركزة مع الأولى فتضيف الصناعات الثقافية الأساسية، فدائرة الصناعات الثقافية الموسعة، وأخيراً الصناعات ذات العلاقة بالثقافة.

نشاط التصميم مثل الديكور والغرافيك والمجوهرات والملابس (الموضة)، ونشاط الأوساط الجديدة مثل المحتوى الرقمي، والبرمجيات، وألعاب الفيديو والصور المتحركة، ونشاط الخدمات الإبداعية مثل الدعاية والعمارة والخدمات الثقافية والبحث والتطوير.

ولقد اعتُمِدَت عالمياً نظمٌ لتصنيف الصناعات الإبداعية تهدف إلى تنظيم التعامل مع هذه الصناعات في عمليات التصنيع وفي التجارة والجمارك وحساب الصادرات والواردات وقضايا حقوق الملكية الفكرية.

يبيّن الجدول **رقم** (3) أربعة نظم لتصنيف الصناعات الثقافية. أولها ذلك المعتمد من المنظمة **العالمية لحقوق الملكية الفكرية** (World Intellectual Property Organization "WIPO")، والتي تقسِّم الصناعات الثقافية إلى ثلاثة أنواع بحسب درجة انطباق قوانين **حقوق الملكية الفكرية** عليها. وثانيها، النظام البريطاني الذي يعتمد تصنيفها إلى 13 صناعة. وثالثها، نظام النصوص الرمزية الذي يقسم الصناعات الإبداعية إلى ثلاثة أنواع من الصناعات: الثقافية وهي المركزية، ثم المحيطية، ثم على الحدود. أما النظام الرابع فهو نظام الدوائر المتمركزة: ففي الدائرة الأولى تصنف الصناعات الثقافية المركزية ثم تأتي الدائرة التالية المتمركزة مع الأولى فتضيف الصناعات الثقافية الأساسية، ثم دائرة الصناعات الثقافية الموسعة، وأخيراً الصناعات ذات العلاقة بالثقافة.

مؤشّرات قياس الصناعات الإبداعية والصناعات الثقافية

ثمّة جهود عالمية حثيثة للاتفاق على تصنيف الصناعات الإبداعية ومن ضمنها الصناعات الثقافية، وعلى اعتماد مؤشّرات لقياسها[2]. وقامت الكثير من الدول بتطبيق هذه المؤشّرات لديها لتقييم تقدّمها في الصناعات الثقافية ولمتابعته، ومنها **أستراليا**[3] **ونيوزيلندا**[4] **وكندا**[5]. فعلى سبيل المثال لا الحصر، يبيّن **الملحق رقم** (1) أهمّ مؤشّرات قياس الصناعات الثقافية التي بدأ اعتمادها من مختلف الجهات المعنيّة. لذا سيتمّ في ما يلي عرض قيم بعض هذه المؤشّرات عالمياً وفي

جدول رقم 3 **نظم تصنيف الصناعات الإبداعية (الأنكتاد 2010)**

المنظمة العالمية لحقوق الملكية الفكرية (ح م ف)	نظام المملكة المتّحدة	نظام النصوص الرمزية	نظام الدوائر المتمركزة
صناعات (ح م ف) الأساسية:	الإعلان	الصناعات الثقافية المركزية	الصناعات الثقافية المركزية
الإعلان	العمارة	الإعلان	الأدب
الأفلام والفيديو	الفن وسوق القطعة الأثرية	الأفلام	الموسيقى
الموسيقى	الحرف اليدوية	الإنترنت	الفنون الاستعراضية
الفنون الاستعراضية	التصميم	الموسيقى	الفنون البصرية
النشر	الموضة	النشر	صناعات ثقافة أساسية
البرمجيات	الأفلام والفيديو	التلفاز والمذياع	الأفلام
التلفاز والمذياع	الموسيقى	الصناعات الثقافية المحيطية	المتاحف والمكتبات
الفنون البصرية والغرافيك	الفنون الاستعراضية	الفنون الإبداعية	صناعات ثقافة موسّعة
الصناعات المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية	النشر	على حدود الصناعات الثقافية	خدمات تراثية
المواد التي يسجل عليها	البرمجيات	إلكترونيات المستهلك	النشر
الإلكترونيات المستهلكة	التلفاز والمذياع	الموضة	التسجيل الصوتي
الأدوات الموسيقية	ألعاب الفيديو والحاسوب	البرمجيات	التلفاز والمذياع
الورق		الرياضة	ألعاب الفيديو والحاسوب
أجهزة التصوير والنسخ			صناعات ذات علاقة
صناعات ذات حقوق ملكية فكرية جزئية			الإعلان
العمارة			العمارة
الألبسة والأحذية			التصميم
التصميم			الموضة
الموضة			
ديكور المنزل وسلعه			
الألعاب			

2 - راجع في هذا الصدد المراجع والمصادر التالية:

• Yamada, Tetsuo, **Structural Industrial Statistics for Cultural Industries**, Docs/oecd-SBSmeeting-paper-cultstat-may07.

• Gordon C., John and Beilby-Orrin, Helen, **International Measurement of the Economic and Social Importance of Culture**, Statistics Directorate, Organization for Economic Co-operation and Development OECD, Paris , Draft: 2006.

• **Towards a UNESCO culture and development indicators suite**, Working document, UNESCO.

• **Towards a UNESCO Suite of indicators on Culture and Development (2009 – 2010),** Literature review , UNESCO, February 2010 .

• **STATISTICS ON CULTURAL INDUSTRIES**, Framework for the Elaboration of National Data Capacity Building Projects, Bangkok: UNESCO Bangkok, 2007.

3-**Creative Industries Economic Analysis Final report**, Enterprise Connect and the Creative Industries Innovation Centre (CIIC) , Canberra, Australia, June 2009.

4-**A Measure of Culture, Cultural experiences and cultural spending in New Zealand**, Statistics New Zealand, Ministry for Culture and Heritage, June 2003.

5-Hill, Kelly, **Government Spending on Culture in Canada: 1992-93 to 2002-03**, Strategies Research Inc. Report prepared for the Canadian Conference of the Arts.

بلغت صادرات الصناعات الثقافية في العالم ما يزيد على 424 بليون دولار في العام 2005 ، منها 335 بليوناً للسلع و88.9 بلايين للخدمات، أي 79 % للسلع وحوالى 21 % للخدمات. وكان معدل النموّ 6 % للسلع الثقافية و8.8 % للخدمات و6.4 % لمجمل الصناعات الثقافية (سلع وخدمات).

بعض الدول العربية، وبخاصة **دول مجلس التعاون الخليجي**. والجدير بالذكر أنّ معظم الدول العربية لم تعتمد بعد في مسوحاتها وفي نظم حساباتها الإحصائية هذه المؤشّرات. كما أنّ الدراسات في هذا المجال عن الدول العربية قليلة للغاية.

يذكر أن **منظمات الأمم المتّحدة** تتّجه لاعتماد تصنيف للصناعات الإبداعية من ضمن نظم التصنيفات العالمية، وبالتالي إلى توحيد تصنيف مختلف السلع والخدمات الثقافية.

تعاظم دور الصناعات الثقافية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

فاق إسهام الصناعات الثقافية في الناتج الإجمالي المحلّي في بعض دول العالم، إسهام قطاعات صناعية كبيرة مثل: الصناعات الغذائية، و قطاع البناء، وقطاع الحواسيب وملحقاتها. ومن هذه الدول في أوروبا مثلاً: **هولندا** و**السويد** و**بريطانيا** و**بولندا** و**فنلندا** و**الدانمارك** و**لاتافيا** و**لتوانيا**(**أنظر جدول رقم** 4).كما بلغت مساهمة الصناعات الثقافية في الناتج المحلّي لدول أخرى مثل **أستراليا** و**كندا** و**فرنسا** و**الولايات المتّحدة** و**بريطانيا**، أكثر من 3 % من هذا الناتج، وتستحوذ صناعات النشر والطباعة والدعاية والألعاب الإلكترونية على نسب عالية من الناتج الإجمالي المحلّي، **الجدول رقم** (5) و**الجدول رقم** (6).

أما إسهام الصناعات الثقافية في توفير فرص عمل، فهي كبيرة أيضاً، إذ تزيد في بعض الدول مثل الدانمارك عن 12 %، وعن 10 % في **السويد**، و4.3 % في **بريطانيا**، و 3.2 % في **هولندا**(**جدول رقم** 7).

أما مساهمة الصناعات الثقافية في الصادرات العالمية فهي كبيرة نسبياً وفي ازدياد. ويبيّن **الجدول رقم** (8) قيمة هذه الصادرات ونسبتها من مجمل الصادرات العالمية، ويتوزّع ذلك على أنواع السلع والخدمات الثقافية. كما يبيّن **الجدول رقم**

جدول رقم 4 مساهمة قطاع الصناعات الإبداعية ومساهمة قطاعات أخرى في الناتج المحلي الإجمالي.

الدولة	% المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي: الصناعات الإبداعية	الصناعات الغذائية والشراب والدخان	قطاع البناء	قطاع الحواسيب وما يتعلق بها
الدانمارك	2.6	2.1	1.0	1.2
فنلندا	3.1	2.6	5.1	1.5
لاتافيا	3.1	1.5	1.8	1.5
لتوانيا	3.4	1.9	1.8	1.3
هولندا	2.5	1.6	2.6	1.4
بولندا	2.7	2.2	2.3	1.4
السويد	3.2	1.7	2.7	1.3
بريطانيا	3.0	1.9	2.1	2.7

المصدر: الأنكتاد 2010

جدول رقم 5 إسهام الصناعات الإبداعية في الناتج المحلّي الإجمالي لخمس دول.

صناعة إبداعية	أستراليا 1998-1999		كندا 2002		فرنسا 2003		بريطانيا 2003		الولايات المتحدة 2002	
	مليون	%	مليون	%	مليون	%	مليون	%	مليون	%
الإعلان	2.464	0.50	2.856	0.30	11.858	0.80	5.000	0.70	20.835	0.20
العمارة	788	0.10	1.084	0.10	2.524	0.20	4.000	0.50	19.111	0.20
الفيديو والأفلام والتصوير	2.396	0.40	3.909	0.40	5.155	0.40	2.200	0.30	39.076	0.40
الموسيقى والفنون البصرية والاستعراضية	9.52	0.20	2.576	0.20	3.425	0.20	3.700	0.50	30.294	0.30
النشر والطباعة	6.590	1.20	19.427	1.80	11.283	0.80	14.950	2.10	116.451	1.10
حصة الطباعة من مجمل النشر والطباعة	5.640	1.00	Na	na	4.851	0.30	6.350	0.90	45.662	0.40
التلفاز والمذياع	3.474	0.60	5.305	0.50	4.878	0.30	6.200	0.90	101.713	1.00
تجارة الفنون والتحف	74	0.08	1.082	0.10	413	0.00	500	0.10	195	0.00
التصميم	313	0.10	1.226	0.10	363	00.0	5.630	0.70	13.463	0.10
الحرف	na	na	Na	na	na	na	na	na	na	na
المجموع	17.053	3.10	37.465	3.50	39.899	2.80	42.180	5.80	341.139	3.30
مجمل الاقتصاد	542.831	100.00	1.069.703	100.00	1.434.812	100.00	732.395	100.00	10.469.601	100.00
المكتبات والتوثيق	792.2	000	1.236	0.10	na	na	na	na	1.112	0.00
المتاحف	716.4	000	550	0.10	148	0.00	na	na	3.294	0.00
المواقع الأثرية	Na	Na	672	0.10	na	na	na	na	508	0.00
الألعاب الإلكترونية	na	na	Na	na	8.169	0.60	20.700	2.80	129.636	1.20

المصدر: تقرير الأنكتاد 2008 و 2010.

جدول رقم 6 مساهمة قطاع الصناعات الثقافية في الناتج المحلي الإجمالي.

الدولة	السنة	المساهمة %
أستراليا	1998 - 1999	3,1
كندا	2002	3,5
فرنسا	2003	2,8
بريطانيا	2003	5,8
أميركا	2002	3,3

المصدر: الأنكتاد 2010

جدول رقم 7 مساهمة قطاع الثقافة في الاقتصاد الوطني

الدولة	السنة	مساهمة قطاع الثقافة في:					
		حجم التداول		القيمة المضافة		العمالة	
		بليون يورو	النسبة	بليون يورو	النسبة	مليون	النسبة
الدانمارك	2000-2001	23.4	7.3	8.3	5.3	0.170	12.0
فنلندا	2004-2005	12.6	n.a	4.3	3.8	0.086	3.2
لاتافيا	2004	0.8	n.a	0.3	4.0	0.041	4.4
لتوانيا	2002	0.6	n.a	0.04	0.2	0.057	4.0
هولندا	2004	8.4	n.a	n.a	n.a	0.240	3.2
بولندا	2002	8.7	n.a	17.3	5.2	n.a	n.a
السويد	2000-2001	n.a	n.a	17.1	9.0	0.400	10.0
بريطانيا	2001	165.4	n.a	85.0	6.8	1.300	4.3

المصدر: الأنكتاد 2010

(8) تطوّر هذه المعطيات في المدّة ما بين 2002 – 2008، كما يبيّن معدل نموّ هذا القطاع خلال المدّة المذكورة.

فقد بلغت صادرات الصناعات الثقافية العام 2005 ما يزيد على 424 بليون دولار، منها 335 بليوناً للسلع و88.9 بلايين للخدمات، أي 79 % للسلع وحوالى 21 % للخدمات. وشكّلت صادرات السلع ما نسبته 2.3 % من مجمل صادرات السلع العالمية، و3.5 % من صادرات الخدمات الثقافية من مجمل صادرات الخدمات العالمية. وكان معدل النموّ خلال المدة المذكورة 6 % للسلع الثقافية و8.8 % للخدمات و6.4 % لمجمل الصناعات الثقافية (سلع وخدمات). ويبيّن



الجدول رقم (8) أيضاً الحجم النسبي لمختلف أنواع السلع والخدمات الثقافية ضمن مجمل الصناعات الثقافية وتطوّرها في المدة ما بين 2002 و2008. بحيث يتّضح ممّا سبق الحجم المتنامي جداً للصناعات الثقافية في السنوات الأخيرة.

ويوضح الشكل رقم (7) حصص أهم سلع الصناعات الإبداعية في **الواردات** عالمياً لعام 2008، فقد توزعت النسب المئوية لهذه الحصص كالتالي: التصميم (59.0 %)، النشر (11.7 %)، الحرف الفنية (7.0 %)، الفنون البصرية (6.9 %)، الفنون الاستعراضية

جدول رقم 8 صادرات العالم من الصناعات الإبداعية (سلع وخدمات) 2002 - 2008.

صناعة إبداعية	2002			2008			معدل النموّ
	القيمة مليون $	النسبة من مجمل الصناعات	النسبة من مجمل الصادرات العالمية	القيمة مليون $	النسبة من مجمل الصناعات	النسبة من مجمل الصادرات العالمية	
مجمل الصناعات الإبداعية	267،175	267،175	-	592،079	100.00	-	14.4
مجمل السلع الإبداعية	204،948	204،948	3.52	406،992	68.74	2.73	11.5
مجمل الخدمات الإبداعية	62،227	62،227	3.79	185،087	31.26	4.80	17.1
التراث	25،007	25،007	-	43،629	7.37	-	-
سلع الحرف الفنّية	17،503	17،503	0.30	32،323	5.46	0.22	8.7
خدمات ثقافية وترفيهيّة أخرى	7،504	7،504	0.46	11،306	1.91	0.29	7.3
الفنون	25،109	25،109	-	55،867	9.44	-	-
سلع الفنون المرئية	15،421	15،421	0.27	29،730	5.02	0.20	12.8
الفنون الاستعراضية	9،689	9،689	0.17	26،136	4.41	0.18	17.8
الوسائط	43،960	43،960	-	75،503	12.75	-	-
سلع النشر و الطباعة	29،817	29،817	0.51	48،266	8.15	0.32	7.3
السلع السمعية والبصرية	462	462	0.01	811	0.14	0.01	7.2
الخدمات السمعية البصرية وملحقاتها	13،681	13،681	0.83	26،426	4.46	0.69	11.0
إبداعات قطاعية وظيفية	194،283	194،283	-	454،813	76.82	-	-
سلع التصميم	114،692	114،692	1.97	241،972	40.87	1.62	12.5
سلع الوسائط الجديدة	17،365	17،365	0.30	27،754	4.69	0.19	8.9
خدمات الإعلان وملحقاتها	8،914	8،914	0.54	27،999	4.73	0.73	18.4
خدمات التصميم والديكور المعماري	18،746	18،746	1.14	85،157	14.38	2.21	20.9
خدمات البحث والتطوير	12،639	12،639	0.77	31،111	5.25	0.81	14.8
خدمات الترفيه والثقافة	21،927	21،927	1.34	40،821	6.89	1.06	10.4

المصدر: الأنكتاد 2010.

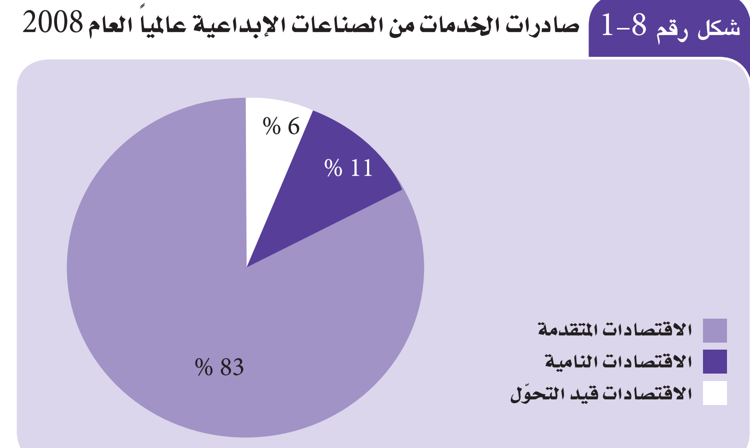
شكل رقم 7 هيكل واردات السلع الإبداعية عالمياً بحسب نوعها للعام 2008

% 59.0 · % 8.6 · % 6.7 · % 11.7 · % 6.9 · % 7.0 · % 0.2

- التصميم (59.0 %)
- النشر (11.7 %)
- الحرف الفنّية (7.0 %)
- الفنون البصرية (6.9 %))
- الفنون الاستعراضية (6.7 %)
- الوسائط الجديدة (8.6 %)
- السمعية البصرية (0.2 %)

المصدر: الأنكتاد 2010.

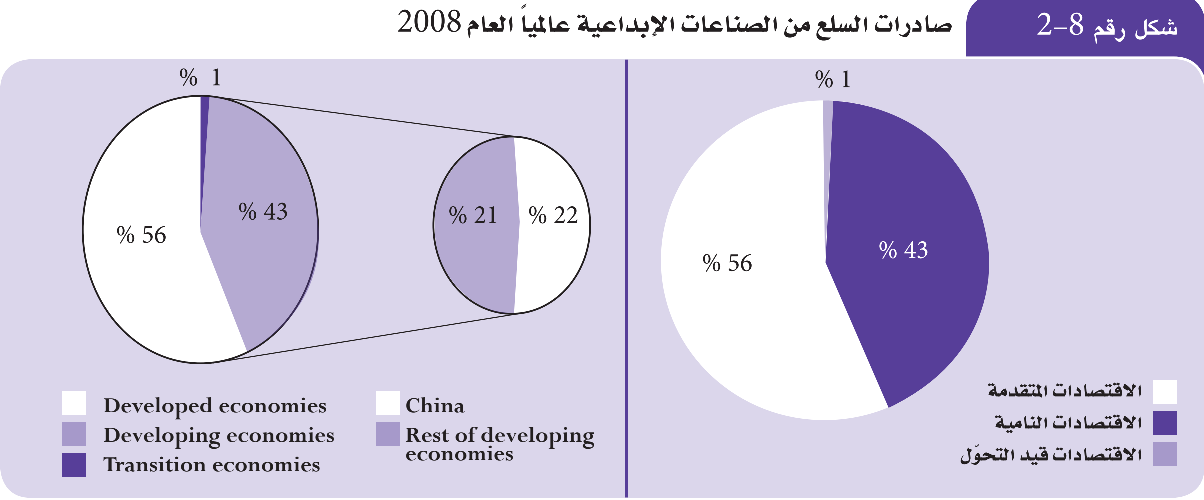
شكل رقم 8-1 صادرات الخدمات من الصناعات الإبداعية عالمياً العام 2008



(6.7%)، الوسائط الجديدة (8.6%)، السمعية البصرية (0.2 %).

ويوضح **الشكلان رقم** (8-1) و (8-2) صادرات مجموعات الدول من **السلع** الإبداعية عام 2008، حيث بلغت حصة الدول المتقدمة 56 % والدول النامية 43% و1 % **لدول أوروبا الشرقية**. كما يبيّن أيضاً أنّ صادرات **الخدمات** من الصناعات الثقافية عام 2008 توزعت إلى 83 % من الدول المتقدمة و11 % من الدول النامية و6 % من دول **أوروبا الشرقية** أو ما يسمّى

شكل رقم 8-2 صادرات السلع من الصناعات الإبداعية عالمياً العام 2008



المصدر: الأنكتاد 2010.



جدول رقم 9 السلع الإبداعية : الصادرات بحسب مجموعات الدول، العام 2005 (بملايين الدولارات)

	العالم	الدول المتقدّمة	الدول النامية	الاقتصادات قيد التحوّل
مجمل السلع الإبداعية	335,494	196,109	136,231	3,154
الفنون والحرف	23,244	9,118	13,881	137
السمعي / البصري	664	592	55	2
التصميم	218,173	112,595	102,413	1,735
الموسيقى	14,924	13,424	1,412	63
الوسائط الجديدة	12,035	6,471	5,508	50
النشر	44,304	36,593	6,567	1,096
الفنون المرئية	22,149	15,651	6,395	71

جدول رقم 10-1 قيمة وتطوّر صادرات السلع الإبداعية (2002 - 2008) ونسبة التغيّر %

	القيمة (مليون دولار)	القيمة (مليون دولار)	نسبة التغيّر (%)
العام	2002	2008	2008 - 2002
العالم	204,948	406,992	99
الاقتصادات المتقدّمة	127,903	227,103	78
أوروبا	94,514	174,018	84
أميركا	18,557	35,000	89
اليابان	3,976	6,988	76
كندا	9,327	9,215	-1
الاقتصادات النامية	75,835	176,211	132
شرق وجنوب شرق آسيا	66,700	143,085	115
الصين	32,348	84,807	162
غرب آسيا (دول الخليج والمشرق العربي+ تركيا)	2,602	10,687	311
أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	5,536	9,030	63
أفريقيا	740	2,220	200
البلدان الأقل نموّاً	344	1,579	359
الجزر الصغيرة النامية	61	135	120
دول أوروبا الشرقية سابقاً	1,210	3,678	204

المصدر: الأنكتاد 2010 تقرير الاقتصاد الإبداعي Creative Economy 2010.

بلغ معدل نموّ صادرات السلع الإبداعية 99 % على مستوى العالم، وازدادت هذه الصادرات من 204 بليون دولار إلى 406 بليون دولار، وتراوح هذا النموّ بين 1-% لكندا و311 % لدول غربي آسيا (الدول العربية في آسيا+تركيا) وكذلك 204 % للاقتصادات قيد التحوّل و162 % للصين؛ ما يشير إلى أنّ الدول العربية تتطوّر صادراتها من الصناعات الإبداعية مؤخرًا كمعدل نموّ، إلاّ أنّ قيمة هذه الصادرات لا تزال قليلة، إذ بلغت 10.6 بليون دولار العام 2008.

جدول رقم 10-2 تطوّر الواردات من السلع الإبداعية 2002 2008- ونسبة التغيّر %

المجموعات الاقتصادية والإقليمية	القيمة (مليون دولار) 2002	2008	نسبة التغيّر(%) 2008 - 2003
العالم	225,590	420,783	87
الاقتصادات المتقدّمة	187,170	317,058	69
أوروبا	93,458	184,353	97
أميركا	68,624	89,971	31
اليابان	12,129	18,512	53
كندا	8,214	14,736	79
الاقتصادات النامية	36,692	93,721	155
شرق وجنوب شرق آسيا	26,048	53,400	105
الصين	2,941	6,078	107
غرب آسيا (دول الخليج والمشرق العربي+ تركيا)	2,420	14,953	518
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	6,139	16,007	161
أفريقيا	1,585	5,693	259
البلدان الأقل نمواً	344	1,579	359
الجزر الصغيرة النامية	169	845	400
دول أوروبا الشرقية سابقاً	1,728	10,003	479

المصدر: الأنكتاد 2010 تقرير الاقتصاد الإبداعي 2010 Creative Economy.

في مـا يخصّ الـواردات من السلع الإبداعيـة بـدا أنّ نسبة النمـوّ في الواردات لمنطقة غربي آسيـا، ومن ضمنهـا دول مجلس التعـاون الخليجي، هـي الأعلى وأنها تساوي 518 %.

بالاقتصادات قيد التحوّل. أيّ أنّ الدول المتقدمة تسيطر على تجارة الخدمات الثقافية.

والجدير بالذكر أنّ مجمل صادرات السلع الإبداعية للصين و الدول النامية بلغ43% في العام 2008 من مجمل الصادرات العالمية، موزعة إلى 22 % **للصين** و21 % للدول النامية الأخرى مجتمعة، أيّ أنّ **الصين** بزغت كدولة هامة جداً في صادرات السلع الإبداعية لذلك العام.

ويوضح **الجدول رقم** (9) توزّع صادرات السلع الإبداعية للكتل الاقتصادية الثلاث المذكورة بحسب نوع الصناعة الثقافية. فقد بلغ مجمل الصادرات العالمية من السلع الثقافية العام 2005 ما قيمته 335.4 بليون دولار يخصّ الدول النامية 136.2 بليون دولار **وشرقي أوروبا** 3.1 بليون دولار، ويوضح **الجدول رقم** (9) أيضاً الحجم النسبي لكلٍّ من الصناعات الثقافية ضمن هذه الصادرات، وقد استحوذ التصميم على الحصّة الكبرى في هذه الصادرات، يليه النشر فالفنون ثم الحرف.

ويبيّن **الجدولان** (10 -1) و(10 - 2) النموّ في صادرات ثم في واردات سلع الصناعات الإبداعية بين عامي 2002 و2008 **بحسب المجموعات الاقتصادية والأقاليم**. ففيما يخصّ الصادرات كان معدل هذا النمو 99 % على مستوى العالم، بحيث ازدادت هذه الصادرات من 204 بليون دولار إلى 406 بليون دولار، وقد تراوح هذا النموّ بين 1-% **لكندا** و311 % لدول **غربي آسيا** (الدول العربية في **آسيا**+**تركيا**) وكذلك 204 % للاقتصادات قيد التحوّل و162 % **للصين**؛ وفي ذلك ما يشير إلى أنّ **الدول العربية** تتطوّر صادراتها من الصناعات الإبداعية مؤخّراً كمعدل نموّ، إلاّ أنّ قيمة هذه الصادرات لا تزال قليلة، إذ بلغت 10.6 بليون دولار العام 2008.

جدول رقم 11 أكبر عشرين دولة تصديراً للسلع الإبداعية في العالم بين 2002 و2008.

الترتيب 2008	الدول المصدرة	القيمة (مليون دولار) 2008	2002	الترتيب 2002	حصة السوق (%) 2008	معدل النموّ (%) 2003-2008
1	الصين	84,807	32,348	1	20.8	16.9
2	أميركا	35,000	18,557	3	8.6	13.3
3	ألمانيا	34,408	15,213	6	8.5	14.7
4	الصين - هونغ كونغ - تايوان	33,254	23,667	2	8.2	6.3
5	إيطاليا	27,792	16,517	4	6.8	9.7
6	بريطانيا	19,898	13,657	7	4.9	6.5
7	فرنسا	17,271	8,999	9	4.2	10.2
8	هولندا	10,527	3,686	15	2.6	11.6
9	سويسرا	9,916	5,141	11	2.4	13.5
10	الهند	9,450	..	-	2.3	15.7
11	بلجيكا	9,220	5,387	10	2.3	6.7
12	كندا	9,215	9,327	8	2.3	- 0.9
13	اليابان	6,988	3,976	13	1.7	14.7
14	النمسا	6,313	3,603	16	1.6	8.5
15	إسبانيا	6,287	4,507	12	1.5	4.9
16	تركيا	5,369	2,154	23	1.3	15.0
17	بولندا	5,250	1,983	24	1.3	14.9
18	المكسيك	5,167	3,797	14	1.3	9.1
19	تايلاند	5,077	2,899	18	1.2	10.3
20	سنغافورة	5,047	2,619	21	1.2	6.0

المصدر: الأنكتاد 2010

جدول رقم 12 أفضل 10 دول مصدرة للسلع الإبداعية بين الاقتصادات النامية، 2008

الترتيب	الدول المصدرة	القيمة (مليون دولار) 2008	حصة السوق (%) 2008	معدل النموّ (%) 2003 - 2008
1	الصين	84,807	20.84	16.92
2	الصين وهونغ كونغ	33,254	8.17	6.33
3	الهند	9,450	2.32	15.70
4	تركيا	5,369	1.32	14.96
5	المكسيك	5,167	1.27	9.13
6	تايلاند	5,077	1.25	10.31
7	سنغافورة	5,047	1.24	5.99
8	الإمارات العربية المتحدة	4,760	1.17	44.77
9	جمهورية كوريا	4,272	1.05	1.05
10	ماليزيا	3,524	0.87	12.86

المصدر: الأنكتاد 2010

تصدّرت الصين أفضل 10 دول مصدّرة للسلع الإبداعية بين الاقتصادات النامية في العام 2008، فبلغت قيمة صادراتها 84,807 مليون دولار أميركي، فيما احتلّت دولة الإمارات المرتبة الثامنة بقيمة صادرات بلغت 4,760 مليون دولار.

أما في ما يخصّ الواردات من السلع الإبداعية، فيدلّ **الجدول رقم** (10 – 2) على أنّ نسبة النموّ في الواردات لمنطقة **غربي آسيا** وضمنها **دول مجلس التعاون الخليجي** هي الأعلى وتساوي 518 %.

يوضح **الجدول رقم** (11) ترتيب أكبر 20 دولة وفق صادراتها من السلع الإبداعية لعام 2008، كما يبيّن أيضاً نموّ تصدير هذه السلع لتلك الدول ما بين الأعوام 2002 و 2008، لحيث تحتلّ **الهند** المركز الأول في نموّ تصدير السلع الإبداعية يليها **تركيا** ثم **الصين**، تليها كلّ من **بولندا** و**ألمانيا** ثم **النمسا**.

أما **الجدول رقم** (12) فيبيّن أفضل 10 دول مصدّرة للسلع الإبداعية بين **الاقتصادات النامية** في العام 2008، وتتصدّر **الصين** هذه الدول، فيما تحتل دولة **الإمارات** المرتبة الثامنة.

كما يوضح **الشكلان** (9) و(10) النسب المئوية للصادرات العالمية للصناعات الإبداعية بحسب أنواعها للعامين 2002 و2008. وتتصدّر صناعات التصميم قائمة هذه الصناعات لعامي الدراسة، تليها صناعة النشر ثم الحرف الفنّية والفنون المرئيّة.

3. النشاط الثقافي في اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي (وبعض الدول العربيّة الأخرى)

صادرات الصناعات الإبداعية

يقيس مؤشّر صادرات المنتجات من الصناعات الإبداعية، كنسبة من الإجمالي العالمي لهذه الصادرات للعام 2008، حصة الصادرات الإجمالية إلى دول العالم

شكل رقم 9 هيكل صادرات الصناعات الإبداعية عالمياً حسب نوعها عام 2002

الحرف الفنية (8.5 %)
السمعية البصرية (0.2 %)
التصميم (56 %)
الفنون الاستعراضية (3 %)
الوسائط الجديدة (4 %)
النشر (14.5 %)
الفنون البصرية (7.5 %)

المصدر: الأنكتاد 2010

شكل رقم 10 هيكل صادرات الصناعات الإبداعية عالمياً حسب نوعها عام 2008

الحرف الفنية (7.9 %)
السمعية البصرية (0.2 %)
التصميم (59.5 %)
الفنون الاستعراضية (6.4 %)
الوسائط الجديدة (6.8 %)
النشر (11.9 %)
الفنون البصرية (7.3 %)

المصدر: الأنكتاد 2010

تتصدر السعودية دول مجلس التعاون الخليجي في الصادرات من السلع والخدمات الثقافية – وليس الإبداعية – (حوالى 12 مليون دولار) وفي الواردات (133 مليون دولار)، فيما يوجد فرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات. وينسحب هذا الاختلال بين الصادرات والواردات على دول المجلس كلّها، كما تتبوّأ سلعة الكتب قائمة السلع في الصادرات والواردات.

من المنتجات الصناعية الإبداعية التالية: 1) الحرف الفنّية مثل السجاد، وقطع ومواد الاحتفالات، وسلع ورقية فنّية (paperware)، وسلع قشية وقصبية فنّية (wickerware)، والغزل الفنّي، وغيرها؛ 2) الأفلام؛ 3) الهندسة المعمارية، والأزياء، والأواني الزجاجية الفنّية، والمجوهرات؛ 4) الموسيقى؛ 5) الكتب، والصحف وغيرها؛ 6) التحف، واللوحات المرسومة، والتصوير الفوتوغرافي والنحت وغيرها.

تمّ الحصول على البيانات من مصادر معلومات مثل تقريري **الأنكتاد** لعامي 2008 و2010 "UNCTAD CER" المعدّ حول اقتصاد الإبداع باستخدام قاعدة بيانات الصناعات الإبداعية ورموز "HS 2002"،

إضافة إلى تقارير "**اليونسكو**"[1]، وعدد من المواقع التراثية العالمية، ومن المواقع الثقافية العالمية، فضلاً عن التراث الشفهي وغير المادي، وتقارير وزارات الثقافة العربية ومواقعها وما شابه.

يبيّن **الجدولان** (13) و (14) مجموع الصادرات من السلع والخدمات الثقافية – وليس الإبداعية – **لدول مجلس التعاون الخليجي** وبعض الدول العربية، وحصص أهم السلع في الواردات والصادرات، بين 2002 و2008، وذلك بحسب تقرير **اليونسكو** للعام 2009.

تتصدر **السعودية دول مجلس التعاون الخليجي** في الصادرات (حوالى 12 مليون دولار) وفي الواردات (133 مليون دولار)، فيما يوجد فرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات. وينسحب هذا الاختلال بين الصادرات والواردات على دول المجلس كلّها. في المقابل تتبوّأ سلعة الكتب قائمة السلع في الصادرات والواردات.

جدول رقم 13 مجموع الواردات من السلع والخدمات الثقافية إلى دول مجلس التعاون الخليجي وبعض الدول العربية، وحصة أهم السلع فيها، 2006

الدولة	مجموع الواردات مليون $	معدل النمو السنوي المركب للواردات / للفرد 2001 - 2006	أمثلة للنسبة المئوية لحصة بعض السلع %						
			سلع تراثية	كتب	صحف ومجلات	مطبوعات	الوسائط المسجلة	الفنون البصرية	الوسائط السمعية البصرية
البحرين	8.845	-6	0.2	52.9	0.6	4.8	12.6	16.2	12.7
قطر	36.900	4	1.3	27.5	13.1	9.2	18.2	22.8	7.9
السعودية	133.307	2	0.0	32.4	0.4	9.4	26.3	23.8	7.7
الكويت	--	-	-	-	-	-	-	-	-
عمان	23.368	- 9	0.1	42.4	13.3	2.8	8.9	30.3	2.2
الإمارات	--	-	-	-	-	-	-	-	-
الأردن	23.797	3	0.8	76.5	1.0	4.4	2.0	11.4	3.8
الجزائر	38.867	4	0	73.2	6.7	1.6	7.5	7.4	3.5
المغرب	79.360	6	0.3	64.3	21.9	1.0	0.2	11.7	0.6
السودان	9.426	2	0.0	14.6	5.8	12.6	23.9	11.9	4.2
سورية	6.830	20	0.0	88.7	.13	2.9	0.9	5.4	0.8
مورتانيا	0.979	0	0.0	92.2	1.4	2.8	1.6	1.6	0.4
اليمن	1.811	- 20	0.0	15.1	1.8	11.0	20.1	46.5	5.5

المصدر: UNESCO World Report، Investing in Cultural Diversity and Intercultural Dialogue، 2009

وبالتحديد المرجع التالي:

1 - UNESCO World Report، Investing in Cultural Diversity and Intercultural Dialogue، 2009.

جدول رقم 14 الصادرات من السلع والخدمات الثقافية إلى دول مجلس التعاون الخليجي وبعض الدول العربية، 2006

الدولة	مجموع الواردات مليون $	معدل النمو السنوي المركب للصادرات / للفرد 2001 - 2006	أمثلة للنسبة المئوية لحصة بعض السلع %						
			سلع تراثية	كتب	صحف ومجلات	مطبوعات	الوسائط المسجلة	الفنون البصرية	الوسائط السمعية البصرية
البحرين	0.223	6	0.0	39.0	13.2	1.8	0.0	46.0	0.0
قطر	0.247	-10	0.0	83.7	0.4	3.5	0.0	12.4	0.0
السعودية	12.104	20	1.3	53.0	34.6	2.8	5.0	2.9	0.5
الكويت	-	-	-	-	-	-	-	-	-
عمان	1.906	5	0.0	85.0	5.5	0.8	6.6	2.2	0.0
الإمارات	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الأردن	10.929	3	0.0	79.5	7.1	0.8	0.5	12.1	0.0
الجزائر	1.474	3	0.0	14.0	81.8	0.2	1.9	2.1	0.0
المغرب	10.663	22	7.3	14.0	1.6	6.4	0.5	70.1	0.0
السودان	0.051	-17	0.0	92.0	8.0	0.0	0.0	0.0	0.0
سورية	30.352	30	0.0	6.2	1.7	88.6	0.0	3.5	0.0
اليمن	0.159	21.3	0.0	48.4	3.0	38.8	0.0	9.8	0.0

المصدر: UNESCO World Report، INVESTING IN CULTURAL DIVERSITY AND INTERCULTURAL DIALOGUE، 2009

ويوضح **الجدولان** (15) و (16) تطوّر صادرات وواردات السلع الإبداعية (بما فيها الثقافية) **لدول مجلس التعاون الخليجي** وبعض الدول العربية، وذلك من العام 2002 وحتى العام 2008، مع قيم ذلك بالنسبة للعالم ككل، ولمجموعة الدول المتقدمة، ومجموعة الدول النامية، ومجموعة دول **أوروبا الشرقية**.

يشير تطوّر صادرات السلع الإبداعية ووارداتها (بما فيها الثقافية) لدول مجلس التعاون الخليجي وبعض الدول العربية من العام 2002 وحتى العام 2008، إلى حدّة الميزان التجاري السالب بين الصادرات والواردات لمعظم دول الخليج والدول العربية. إلاّ أنّ الظاهرة الإيجابية هي معدل الزيادة الإيجابية للصادرات بين عامي 2002 و2008، ولكن أيضاً للواردات.

بحسب تقرير الأنكتاد للعام 2010، تتصدّر دولة الإمارات العربية المتّحدة الدول العربية في حجم صادراتها من السلع الإبداعية (الجدول رقم 15)، وكذلك في حجم وارداتها. وقد تبوأت المرتبة الثامنة على مجمل الدول النامية العام 2008 مثلاً (الجدول رقم 12) وبمعدل نموّ في الصادرات الأعلى وهو 44.7 % بين عامي 2003 و2008. وقد بلغ حجم مجمل هذه الصادرات 4.760 مليار دولار. ويبيّن الجدول 15 – 1 أن معظم هذه الصادرات هي في مجال التصميم الذي يشمل المجوهرات والموضة والغرافيك والديكور و....(أنظر الشكل رقم 6)، حيث بلغ حجم هذه الصادرات 4.464 مليار دولار وكان حجم صادرات الوسائط الجديدة 37 مليون دولار والفنون الاستعراضية 24 مليون دولار. والجدير بالذكر أن هناك معدلاً عالياً للزيادة السنوي لصادرات السلع الإبداعية نظراً لوجود عدد من «المدن» المتخصّصة في هذه المجالات، مثل مدينة دبي للإعلام ومدينة دبي للإنترنت ومدينة دبي للاستديوهات ومدينة دبي للمعرفة ومدينة دبي للمعارض..... . من جهة أخرى فإن حجم الواردات من السلع الإبداعية لدولة الإمارات كبير أيضاً، إذ بلغ العام 2008 ما قيمته 9.442 مليار دولار كما هو مبيّن في الجدول رقم 16 . أخيراً، تنطبق الملاحظات نفسها على الصادرات والواردات للسلع ذات العلاقة بالسلع الإبداعية في الجدولين 17 و18.

جدول رقم 15 صادرات مجمل السلع الإبداعية من دول مجلس التعاون وبعض الدول العربية. f.o.b 2002 - 2008 (مليون دولار)

المجموعات الاقتصادية والبلاد العربية	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	معدل النموّ 2003 – 2008
العالم	204,948	233,400	269,311	298,549	324,407	370,298	406,992	11.53
الاقتصادات المتقدمة	127,903	140,884	158,144	171,023	185,895	211,515	227,103	10.02
الاقتصادات النامية	75,835	91,124	109,267	125,321	136,100	156,043	176,211	13.55
دول أوروبا الشرقية	1,210	1,392	1,920	2,206	2,413	2,741	3,678	18.76
الدول العربية: شمال أفريقيا	301	293	304	33	384	447	1,185	26.72
الجزائر	5	5	5	5	3	4	3	-10.23
مصر	-	-	-	-	-	-	703	-
المغرب	190	159	162	178	178	207	217	6.73
السودان	-	-	-	-	-	-	0	-
تونس	106	129	138	150	202	237	262	16.97
الدول العربية: غرب آسيا	448	561	821	2,363	1.328	4,444	5,318	26.94
البحرين	16	10	14	26	21	32	-	-
الكويت	-	-	-	-	56	54	-	-
عمان	21	8	25	36	18	18	45	22.56
قطر	-	-	-	17	9	27	15	-
السعودية	206	307	471	311	522	514	-	-
الإمارات	-	-	-	1,532	-	2,915	4,760	-
الأردن	59	110	156	217	245	203	196	11.61
لبنان	148	125	154	170	188	218	278	15.74
الأراضي الفلسطينية المحتلة	-	-	-	-	-	14	19	-
سورية	-	-	-	56	263	241	-	-
اليمن	-	-	-	-	6	6	2	-

المصدر: Creative Economy Report 2010, Feasible Development Option, UNCTAD/UNDP

يبرز من الجدولين حدّة الميزان التجاري السالب بين الصادرات والواردات لمعظم دول **الخليج** والدول العربية. إلاّ أنّ الظاهرة الإيجابية هي معدل الزيادة الإيجابية للصادرات بين عامي 2002 و2008، ولكن أيضاً للواردات.

يوضح **الجدول رقم** (15–1) أنّ **دولة الإمارات** تتبوأ مراتب جيدة على مستوى الدول النامية، فهي الثامنة على مستوى هذه الدول في صادرات السلع الإبداعية، والخامسة في صادرات التصميم مع معدل زيادة 48 %،



جدول رقم 15 - 1 ترتيب دولة الإمارات على مستوى الدول النامية في الصادرات الإبداعية 2008

نوع الصادرات	المرتبة	حجم الصادرات (مليون $)	الحصة من السوق %	معدل النمو منذ 2003
السلع الابداعية	8	4,760	1,17	44,77
الفنون الاستعراضية	9	24	0,09	-7,09
التصميم	5	4,464	1,84	48,80
الوسائط الجديدة	8	37	0,13	-11,11

المصدر: Creative Economy Report 2010. Feasible Development Option. UNCTAD/UNDP

والتاسعة في صادرات الفنون الاستعراضية، والثامنة في صادرات الوسائط الجديدة.

الجدولان (15) و(16) يبيّنان تطور الصادرات والواردات لدول مجلس التعاون وبعض الدول العربية بين عامي 2002 و2008، للسلع ذات العلاقة بالسلع الإبداعية أيّ تلك الصناعات أو التجهيزات أو المعدات التي نحتاجها لإنتاج المحتوى الإبداعي أو لاستهلاكه. إنّ قيمة صادرات وواردات هذه السلع لا تدخل في مجموع صادرات وواردات السلع الإبداعية. ومن الملاحظ هنا أيضاً أنّ الواردات أعلى بكثير من الصادرات وأنّ **دولة الإمارات** متقدّمة بأشواط على بقية **دول مجلس التعاون**. كما يلاحظ وجود معدلات نموّ مرتفعة للصادرات والواردات.

يشرح **الجدول رقم** (19) ترتيب دول مجلس التعاون وبعض الدول العربية في المؤشّر الفرعي لتنافسية السياحة العالمية الذي يتعلق بالسياحة الثقافية.

يُبنى ترتيب الدول تبعاً لهذا المؤشّر على وضعها في مؤشّرات عدّة هي المواقع الثقافية والتراثية العالمية، والملاعب الرياضية، والمعارض العالمية، والصادرات من السلع الإبداعية. ويوضح هذا الجدول أنّ **دولة الإمارات** حصلت على المرتبة 42 عالمياً على 135 دولة، تليها **السعودية فعمان** ثم **البحرين فقطر** ثم **الكويت** التي حصلت على المرتبة 126.

حجم العائدات من أوجه النشاط الثقافي، قطاع الإعلان مثالاً

تُعدّ قيمة العائدات من أوجه نشاط الصناعات الثقافية كلّها مؤشّراً مهمّاً لقياس دور هذا النشاط في الاقتصاد الوطني. ولهذا فمن الضروري أن ترصد الدول العربية أهمّ ما تقوم به في هذا المجال مع تقويمه وتطوّره باستمرار.

وللوقوف على واقع اقتصاد الصناعات الثقافية في **دول مجلس التعاون** تمّ تناول قطاع الإعلان كمؤشّر على هذا النشاط، وجرى استعراض عائداته وقيمتها في المدة بين 2006 و2012.

يبيّن **الجدول رقم** (20) مجموعة العائدات الإعلامية **لدول مجلس التعاون** وتطوّر قيمتها، وكذلك معدّل نموها السنوي المتوقّع بين العام 2006 والعام 2012.بحيث يُلاحظ أن أعلى

لئن كانت دولة الإمارات قد تبوأت مراتب جيّدة على مستوى الدول النامية لكونها الثامنة على مستوى هذه الدول في صادرات السلع الإبداعية، فإنها جاءت الخامسة في صادرات التصميم مع معدل زيادة 48 %، والتاسعة في صادرات الفنون الاستعراضية، والثامنة في صادرات الوسائط الجديدة.

يظهر المؤشّر الفرعي لتنافسيّة السياحة العالمية المتعلق بالسياحة الثقافية، والذي يُبنى تبعاً له، ترتيب الدول على وضعها في مؤشّرات عدّة هي المواقع الثقافية والتراثية العالمية، والملاعب الرياضية، والمعارض العالمية، والصادرات من السلع الإبداعية، أنّ دولة الإمارات حصلت على المرتبة 42 عالمياً على 135 دولة، تليها السعودية فعُمان ثم البحرين فقطر ثم الكويت التي حصلت على المرتبة 126.

جدول رقم 16

واردات مجمل السلع الإبداعية* لدول مجلس التعاون وبعض الدول العربية c.i.f. 2002-2008 (مليون دولار)

المجموعات الاقتصادية والبلاد العربية	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	معدل النموّ 2008 - 2003
العالم	225,590	250,160	284,624	317,175	337,506	402,452	420,783	11.15
الاقتصادات المتقدمة	187,170	205,869	230,741	250,975	266,902	306,808	317,058	9.18
الاقتصادات النامية	36,692	41,842	50,492	62,090	65,426	88,370	93,721	17.90
دول أوروبا الشرقية	1,728	2,448	3,391	4,110	5,178	7,274	10,003	31.40
الدول العربية: شمال أفريقيا	714	943	1,118	1,277	1,350	1,754	2,381	18.83
الجزائر	117	183	224	306	253	230	296	6.75
مصر	-	-	-	-	-	-	522	-
المغرب	290	380	435	488	560	796	799	17.56
السودان	-	-	-	-	-	102	98	-
تونس	307	380	459	482	537	625	657	11.64
الدول العربية: غرب آسيا	1,507	1,439	1,903	7,757	3,744	11,829	11,440	43.73
البحرين	112	108	106	143	121	148	-	-
الكويت	-	-	-	-	721	873	-	-
عمان	127	7	150	180	227	304	390	90.57
قطر	-	-	-	360	470	628	636	-
المملكة العربية السعودية	837	896	1,046	1,286	1,386	1,494	-	-
الأمارات العربية المتحدة	-	-	-	4,977	-	7,467	9,442	-
الأردن	146	160	270	416	455	455	457	21.82
لبنان	285	268	329	306	260	301	380	4.19
الأراضي الفلسطينية المحتلة	-	-	-	-	-	40	48	-
الجمهورية العربية السورية	-	-	-	91	61	55	-	-
اليمن	-	-	-	-	42	62	68	-

المصدر: Creative Economy Report 2010. Feasible Development Option. UNCTAD/UNDP



جدول رقم 17

صادرات السلع ذات العلاقة بالسلع الإبداعية* من دول مجلس التعاون وبعض الدول العربية f.o.b. 2002-2008 (مليون دولار)

المجموعات الاقتصادية والبلاد العربية	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	معدل النموّ 2008-2003
العالم	375,845	442,610	558,225	637,446	709,923	711,244	727,116	9.94
الاقتصادات المتقدمة	239,820	255,276	299,762	329,491	370,069	324,115	324,272	4.52
الاقتصادات النامية	134,982	185,605	256,206	305,502	336,889	384,238	399,588	15.84
دول أوروبا الشرقية	1,043	1,729	2,257	2,453	2,965	2,891	3,256	12.42
الدول العربية: شمال أفريقيا	91	98	120	125	99	120	409	21.79
الجزائر	3	1	1	1	2	4	19	65.42
مصر	-	-	-	-	-	-	237	-
المغرب	14	10	12	16	22	33	25	25.97
السودان	-	-	-	-	-	-	0	-
تونس	74	87	107	108	75	84	128	2.42
الدول العربية: غرب آسيا	113	120	197	7,182	466	7,665	10,000	63.70
البحرين	6	8	13	11	5	6	-	-
الكويت	-	-	-	-	14	66	-	-
عمان	27	10	26	46	49	90	93	52.73
قطر	-	-	-	5	5	13	7	-
المملكة العربية السعودية	24	30	44	92	155	166	-	-
الأمارات العربية المتحدة	-	-	-	6,882	-	6,836	9,471	-
الأردن	29	39	68	88	162	350	260	53.81
لبنان	27	34	45	45	51	108	161	35.00
الأراضي الفلسطينية المحتلة	-	-	-	-	-	8	6	-
الجمهورية العربية السورية	-	-	-	12	24	21	-	-
اليمن	-	-	-	-	1	1	1	-

المصدر: Creative Economy Report 2010. Feasible Development Option. UNCTAD/UNDP

* تشمل الصناعات ذات العلاقة بالسلع الإبداعية تلك السلع التي تنتجها صناعات ترتبط بالأنشطة الإبداعية: أي دعم الصناعات أو المعدات المطلوبة لإنتاج أو لاستهلاك المحتوى الإبداعي. ولا تندرج هذه الأرقام الإحصائية التجارية المتعلقة بالصناعات ذات العلاقة (بالسلع الإبداعية) ضمن مجاميع الصناعات الإبداعية.

جدول رقم 18 واردات السلع ذات العلاقة بالسلع الإبداعية* لدول مجلس التعاون وبعض الدول العربية. c.i.f 2002-2008 (مليون دولار)

المجموعات الاقتصادية والبلاد العربية	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	معدل النموّ 2003-2008
العالم	399,738	464,050	574,898	650,448	700,896	717,956	738,569	9.15
الاقتصادات المتقدمة	313,406	349,354	421,776	454,449	486,522	479,397	482,958	6.10
الاقتصادات النامية	84,002	111,394	148,359	188,327	202,224	222,417	235,918	15.48
دول أوروبا الشرقية	2,330	3,302	4,764	7,672	12,150	16,141	19,692	45.18
الدول العربية: شمال أفريقيا	906	1,163	1,500	1,729	1,658	2,044	3,230	18.68
الجزائر	296	392	507	641	522	568	843	11.99
مصر	-	-	-	-	-	-	871	-
المغرب	367	423	598	715	713	933	1,030	17.96
السودان	-	-	-	-	-	122	43	-
تونس	242	348	395	374	423	421	443	4.44
الدول العربية: غرب آسيا	1,688	1,957	2,575	13,876	5,449	18,595	19,991	37.36
البحرين	99	129	119	127	96	116	-	-
الكويت	-	-	-	-	496	850	-	-
عمان	83	39	153	157	178	334	425	50.81
قطر	-	-	-	275	371	508	793	-
المملكة العربية السعودية	1,123	1,316	1,621	2,782	3,221	3,767	-	-
الأمارات العربية المتحدة	-	-	-	9,609	-	11,411	17,113	-
الأردن	139	208	323	471	620	969	947	37.54
لبنان	243	265	359	327	319	426	575	13.23
الأراضي الفلسطينية المحتلة	-	-	-	-	-	60	62	-
الجمهورية العربية السورية	-	-	-	128	108	85	-	-
اليمن	-	-	-	-	41	69	77	-

المصدر: Creative Economy Report 2010، Feasible Development Option، UNCTAD/UNDP

* تشمل الصناعات ذات العلاقة بالسلع الإبداعية تلك السلع التي تنتجها صناعات ترتبط بالأنشطة الإبداعية؛ أي دعم الصناعات أو المعدات المطلوبة لإنتاج أو لاستهلاك المحتوى الإبداعي. ولا تندرج هذه الأرقام الإحصائية التجارية المتعلقة بالصناعات ذات العلاقة (بالسلع الإبداعية) ضمن مجاميع الصناعات الإبداعية.



جدول رقم 19 ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي وبعض الدول العربية في المؤشر الفرعي: المنافسة في مجال مقومات السياحة الثقافية (135 دولة)

الدولة	الترتيب وفق المؤشّر	قيمة المؤشّر الفرعي	الترتيب وفق المواقع الثقافية والتراثية العالمية	الترتيب وفق الملاعب الكبرى	الترتيب وفق المعارض العالمية	الترتيب وفق صادرات الصناعات الإبداعية
الإمارات	42	4.24	104	29	49	23
البحرين	78	3.68	104	4	95	88
قطر	90	3.64	104	5	85	98
عُمان	76	3.69	53	52	106	87
الكويت	126	3.18	122	30	106	81
السعودية	70	3.77	73	93	129	48
الأردن	74	3.73	62	98	90	66
لبنان	69	3.80	53	138	112	58
مصر	71	3.77	38	108	51	45
المغرب	73	3.74	23	82	56	65
تونس	59	3.94	38	70	67	62
سورية	113	3.39	53	103	125	60
الجزائر	116	3.35	29	91	94	117
ليبيا	125	3.18	53	55	125	na

المصدر: The Travel & Tourism Competitiveness Report 2011. Beyond the Downturn. World Economic Forum
- Number of World Heritage cultural sites and Oral &Intangible Heritage | 2010.
- Sports stadium capacity per million population | 2010.
- Number of international fairs and exhibitions held in the country annually | 2007–09 average.
- Exports of creative industries products as a share of world total in such exports | 2008.

قيمة للعام 2012 مثلاً، هي لدولة **الإمارات** والتي تقارب 2 بليون دولار، تليها **السعودية**. أما من حيث معدل النموّ (CAGR) بين عامي 2007 و2012 فأعلى دولة هي **قطر**، تليها **دولة الإمارات**. وتوضح **جداول رقم** 21 من (1) إلى (6) بيانات بعائدات قطاع الإعلان **لدول مجلس التعاون** وعائدات أوجه النشاط الفرعية للإعلان، والتي تتضمّن التلفاز والصحف والمجلات والمذياع والإنترنت و"الإعلانات خارج المنزل".

المساهمة في الناتج المحلّي الإجمالي

تبيّن ممّا سبق تنامي حصة مساهمة الصناعات الإبداعية في الناتج المحلي الإجمالي للدول (**الجدول رقم 4**). بحيث بلغت حوالى 3 % للعديد من الدول، وتجاوزت

جدول رقم 20 مجموع العائدات الإعلانية لدول مجلس التعاون (2006 إلى 2012)

(مليون دولار)	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	(CAGR) 07 - 12
البحرين	69	74	83	85	89	92	96	% 5.5
نسبة النموّ (%)		% 7.0	% 13.1	% 1.5	% 5.1	% 3.9	% 4.3	
الكويت	312	359	514	515	552	559	647	% 12.5
نسبة النموّ (%)		% 15.0	% 43.2	% 0.2	% 7.3	% 8.4	% 8.0	
عُمان	64	73	102	107	116	125	136	% 13.1
نسبة النموّ (%)		% 15.0	% 39.4	% 4.2	% 8.7	% 8.1	% 8.4	
قطر	123	161	257	312	395	442	486	% 24.7
نسبة النموّ (%)		% 30.7	% 59.5	% 21.3	% 26.7	% 11.7	% 10.0	
السعودية	650	710	982	1.037	1.162	1.315	1.484	% 15.9
نسبة النموّ (%)		% 9.1	% 38.3	% 5.7	% 12.0	% 13.2	% 12.9	
الإمارات	755	892	1.263	1.348	1.513	1.705	1.913	% 16.5
نسبة النموّ (%)		% 18.2	% 41.5	% 6.7	% 12.2	% 12.7	% 12.2	

المصدر: ARAB MEDIA OUTLOOK 2008-2012

جدول رقم 21-1 مجموع العائدات الإعلانية : البحرين

(مليون دولار)	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	(CAGR) 07 - 12
التلفاز	10	11	9	9	9	9	7	%-7
الصحف	45	49	56	58	63	66	70	%8
المجلات	6	6	7	6	6	6	6	%0
المذياع	2	0	2	2	2	1	2	%31
خارج المنزل	6	7	8	8	8	8	8	%3
شبكات الاتصال (الإنترنت)	1	1	1	1	2	2	3	%27
المجموع	69	74	83	85	89	92	96	%5

المصدر: ARAB MEDIA OUTLOOK 2008-2012



الصناعات الثقافية والمعرفية

جدول رقم 21 - 2 مجموع العائدات الإعلانية : الكويت

(مليون دولار)	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	(CAGR) 07 - 12
التلفاز	14	15	22	21	22	24	25	%10
الصحف	231	267	385	388	416	450	489	%13
المجلات	30	33	45	43	46	50	51	%9
المذياع	4	4	6	5	6	6	4	%0
خارج المنزل	34	39	57	58	62	67	73	%13
شبكات الاتصال (الإنترنت)	0	0	0	0	0	2	4	غ/م
المجموع	312	359	514	515	552	599	647	%13

المصدر: ARAB MEDIA OUTLOOK 2008-2012

جدول رقم 21 - 3 مجموع العائدات الإعلانية : عُمان

(مليون دولار)	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	(CAGR) 07 - 12
التلفاز	10	12	16	16	18	19	20	%12
الصحف	50	58	81	85	93	101	109	%14
المجلات	1	1	1	1	1	1	1	%4
المذياع	0	0	0	0	0	0	0	غ/م
خارج المنزل	2	3	4	4	5	5	5	%11
شبكات الاتصال (الإنترنت)	0	0	0	0	0	0	0	غ/م
المجموع	64	73	102	107	116	125	136	%13

المصدر: ARAB MEDIA OUTLOOK 2008-2012

جدول رقم 21 - 4 مجموع العائدات الإعلانية: قطر

(مليون دولار)	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	(CAGR) 07 - 12
التلفاز	6	9	16	21	26	29	32	%30
الصحف	112	145	228	272	343	381	417	%23
المجلات	1	2	3	3	4	5	5	%26
المذياع	1	1	2	2	2	2	2	%6
خارج المنزل	2	4	6	8	12	14	17	%37
شبكات الاتصال (الإنترنت)	0	1	3	6	9	11	13	%82
المجموع	123	161	257	312	395	442	486	%25

المصدر: ARAB MEDIA OUTLOOK 2008-2012

جدول رقم 21 - 5 مجموع العائدات الإعلانية: السعودية

(مليون دولار)	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	(CAGR) 07 - 12
التلفاز	44	45	59	58	60	63	65	% 8
الصحف	504	550	763	808	905	1,025	1,158	% 16
المجلات	45	47	65	67	75	82	92	% 14
المذياع	12	13	19	21	23	26	30	% 19
خارج المنزل	46	54	75	84	97	117	137	% 20
شبكات الاتصال (الإنترنت)	0	0	0	0	1	1	2	غ/م
المجموع	650	710	982	1,037	1,162	1,315	1,484	% 16

المصدر: ARAB MEDIA OUTLOOK 2008-2012

جدول رقم 21 - 6 مجموع العائدات الإعلانية: الإمارات

(مليون دولار)	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	(CAGR) 07 - 12
التلفاز	27	27	33	31	30	29	32	%3
الصحف	553	650	913	971	1,085	1,218	1,366	%16
المجلات	113	129	177	182	197	213	239	%13
المذياع	2	5	11	11	29	51	57	%60
خارج المنزل	15	19	30	37	41	47	52	%22
شبكات الاتصال (الإنترنت)	8	9	10	11	12	13	14	%9
المجموع	755	892	1,263	1,348	1,513	1,705	1,913	%16

المصدر: ARAB MEDIA OUTLOOK 2008-2012

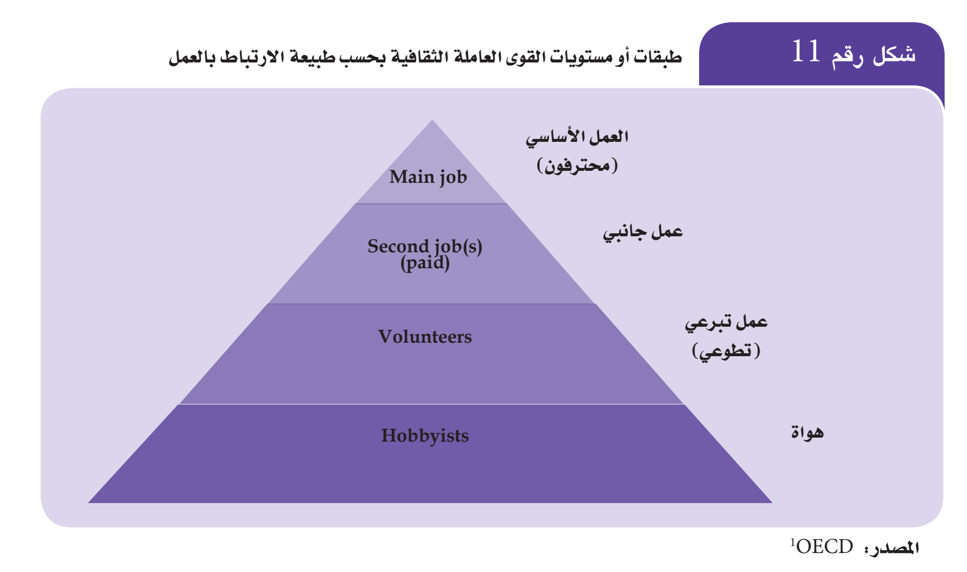
مساهمة الصناعات الغذائية والشراب والدخان، وصناعات البنـاء أو التشييد، وقطاع الحواسب وما يتعلّق بها.

كما تبيّن من **الجدول رقم** (5) حجم إسهام أهمّ أقسام الصناعات الإبداعية في النـاتج المحلّي الإجمالي لخمس دول في العالم. أما في ما يتعلق بالدول العربية فتبرز حاجتها إلى إجراء المسوحات لقطاع الصناعات الإبداعية لديها وتحديد مساهمة كلّ نشاط من الناتج المحلي الإجمالي.

العمالة (الإسهام في توليد فرص العمل)

تختلف طبيعة العمل في الصناعات الثقافية بحسب دور علاقة العاملين فيها

شكل رقم 11 طبقات أو مستويات القوى العاملة الثقافية بحسب طبيعة الارتباط بالعمل



المصدر: OECD[1]

1-C. Gordon, John and Beilby-Orrin, Helen, **International Measurement of the Economic and Social Importance of Culture, Statistics Directorate**, Organization for Economic Co-operation and Development OECD, Paris, Draft: 2006.



جدول رقم 22 العاملون في بعض الحقول الثقافية في سلطنة عُمان

الأدب	250 جهة
المسرح	75 ممتهنا 125 ممارسا 150 هاويا
الفن المرئي والتطوير	190 فنانًا 25 مصوّرا محترفا
السينما	55 ممارسا

* وزارة الثقافة والتراث 2005 www.mnhc.gov.om

يعدّ حجم إنفاق الأسرة على الثقافة معيارا مهمًا لقياس مدى انتشار الثقافة في مجتمع ما وللتخطيط للصناعات الثقافية. ويتناسب هذا الإنفاق طردا مع إنفاق الحكومة على الثقافة، إذ بقدر ما يكون إنفاق الحكومة على الثقافة منسوبا للفرد بشكل أكبر، تكون مشاركة الأسرة والجمهور أكبر.

تشير تقديرات الإنفاق على التلفاز المدفوع والنطاق العريض على الإنترنت للعام 2007 لدى دول مجلس التعاون، إلى أنّ الأسر في قطر هي الأكثر اشتراكا في التلفاز المدفوع(41 % منها مشتركة بهذا النوع من التلفاز)، تليها الإمارات بـ 24 % من الأسر. أما النطاق العريض فانتشاره أعلى من التلفاز المدفوع وتتصدّر قطر أيضاً دول الخليج في ذلك، تليها البحرين ثم الإمارات.

ومداه. ويبيّن **الشكل رقم** (11) أربعة أنواع لطبيعة هذا العمل. ولإيضاح ذلك، فمن الممكن توزيع أو ترتيب هذه الأنواع على مستويات أو طبقات وفق أعداد كلّ مستوى أو طبقة في شكل هرم قاعدي؛ فالطبقة الأولى في ذروة الهرم تمثّل المحترفين الذين يتفرغون في الغالب للعمل الثقافي وعددهم أقلّ من أعداد الطبقات الأخرى، يليهم عدد أولئك الذين يتّخذون من الصناعات الثقافية عملاً جانبياً أو إضافياً لعمل آخر أساسي لديهم، وبطبيعة الحال تتجاوز أعداد هذه الفئة أعداد المحترفين للصناعات الثقافية؛ أما الطبقة الثالثة في هرم القوى العاملة الثقافية فتضمّ المتطوعين الذين يسهمون تطوّعاً في هذا النشاط، والطبقة الرابعة والأخيرة تضمّ غالبية القوى العاملة في النشاط الثقافي،وهي للهواة.

سبق أن بيّن **الجدول رقم** (7) حجم إسهام قطاع الثقافة (الصناعات الإبداعية) في توفير فرص عمل، بحيث شكّل في بعض الدول مثل **الدانمارك** نسبة 12 % من سوق العمل، وفي **السويد** 10 %. وتعدّ هذه نسباً عالية جداً، وتقلّ في **بريطانيا** لتصل إلى (4,3 %) من سوق العمل.

أما **الدول العربية** فتفتقر إلى البيانات في هذا المجال، ما يستدعي إجراء المسوحات اللازمة لتحديدها ومتابعتها وتقويمها. غير أن **الجدول رقم** (22) يبيّن أعداداً لبعض الجهات أو العاملين المحترفين في بعض أوجه النشاط الثقافي في **سلطنة عمان**.

حجم إنفاق الأسرة والأفراد على الثقافة

يعدّ حجم إنفاق الأسرة على الثقافة معياراً مهمّاً لقياس مدى انتشار الثقافة في مجتمع ما وللتخطيط للصناعات الثقافية. ويتناسب هذا الإنفاق طرداً مع إنفاق الحكومة على الثقافة كما يوضح ذلك **الشكل رقم** (14). إذ يثبت هذا الشكل الخاص بـ 25 دولة أوروبية أنه كلما كان إنفاق الحكومة على الثقافة منسوباً للفرد بشكل أكبر، كانت مشاركة الأسرة والجمهور أكبر.

يعدّ الإنفاق على محطات التلفاز المدفوعة [أيّ التي ليست بالمجان والتي تسمّى (FTA)]، والإنفاق على الصحف، والإنفاق على الموسيقى المسجلة، أمثلة عن إنفاق الأسرة على الثقافة.

في **الجدول رقم** (23) تقديرات للإنفاق على التلفاز المدفوع والنطاق العريض على الإنترنت للعام 2007 لدى **دول مجلس التعاون**. ويوضح هذا الجدول تقديرات النفاذ إلى الأسر لكلّ من التلفاز المدفوع والنطاق العريض. بحيث يلاحظ أنّ الأسر في **قطر** هي الأكثر اشتراكاً في التلفاز المدفوع، إذ إنّ 41 % منها مشتركة بهذا النوع من التلفاز، تليها **الإمارات** بـ 24 % من الأسر. أما النطاق العريض فانتشاره أعلى من التلفاز المدفوع وتتصدّر **قطر** أيضاً **دول الخليج** في ذلك تليها **البحرين** ثم **الإمارات**. ولا شكّ أن توفّر مثل هذه المعلومات بالنسبة إلى مختلف أوجه النشاط في الصناعات الثقافية مهمّ للغاية لأصحاب الأعمال في هذه الصناعات، وللحكومات التي ترصد تقدّمها عالمياً في هذا القطاع.

** الجهات الممولة : وزارة الثقافة والتراث، جامعة السلطان قابوس، الهيئة العامة للسياحة، وزارة التجارة والصناعة، منظمة الشباب والرياضة والأنشطة الثقافية، بلدية مسقط، وزارة الإعلام.



جدول رقم 23 التلفاز المدفوع والنطاق العريض (برود باند) في دول مجلس التعاون 2007

(آلاف)	التلفاز المدفوع	النفاذ للأسر	اتصالات النطاق العريض	النفاذ للأسر
البحرين	30	% 10	72	% 60
الكويت	116	% 18	31	% 6
عُمان	21	% 6	19	% 5
قطر	43	% 41	74	% 70
السعودية	271	% 7	595	% 15
الإمارات	176	% 24	382	% 53

المصدر: ARAB MEDIA OUTLOOK 2008-2012

يوضح **الشكل رقم** (12) عدد الأقنية الفضائية العربية المجانية (FTA) وتطوّر هذا العدد من العام 2007 إلى العام 2011 ،بحيث بلغ حوالي 600 قناة، كما يبيّن الشكل تطوّر عائدات الإعلان على هذه القنوات

شكل رقم 12 عدد الأقنية الفضائية العربيّة المجانيّة (FTA)

Arab FTA Industry
Advertising — FTV channels
TV Advertising Revenues USD mn
295 — 372 — 450 — 600
2007 2008 2009 2010 2011

Source: Arab Media Outlook 2009-2013

يظهر التداول الكلّي للصحف في دول مجلس التعاون أن نسبة النموّ السنوية ومعدل النموّ المقدر بين عامي 2007 و2012 هو الأعلى في الإمارات والسعودية. أما عدد الصحف لكلّ مليون نسمة في دول مجلس التعاون، فتتصدّر البحرين المشهد ثم قطر فالكويت فعُمان فالإمارات فالسعودية. في حين أن النشاط السينمائي كنشاط آخر من الصناعات الثقافية، فتستأثر به دولة الإمارات بعدما تجاوزت دور السينما فيها 200 دار في العام 2006، وبعدما بلغ عدد المشاركين في مهرجان دبي العالمي للسينما قرابة 60 ألف في العام 2009.

جدول رقم 24 التداول الكلّي للصحف في دول مجلس التعاون – 2006 إلى 2012

(ألف)	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	(CAGR) 07 - 12
البحرين نسبة النموّ (%)	175	178 % 2.0	182 % 2.2	186 % 2.4	191 % 2.5	196 % 2.7	202 % 3.0	% 2.6
الكويت نسبة النموّ (%)	463	472 % 2.0	481 % 1.9	490 % 1.8	499 % 1.7	507 % 1.7	514 % 1.5	% 1.7
عُمان نسبة النموّ (%)	233	234 % 0.5	235 % 0.5	236 % 0.4	237 % 0.4	238 % 0.4	239 % 0.3	% 0.4
قطر نسبة النموّ (%)	163	167 % 2.0	170 % 2.2	174 % 2.4	179 % 2.5	183 % 2.7	189 % 3.0	% 2.6
السعودية نسبة النموّ (%)	1.722	1.756 % 2.0	1.800 % 2.5	1.838 % 2.1	1.868 % 1.6	1.890 % 1.2	1.913 % 1.2	% 1.7
الإمارات نسبة النموّ (%)	1.874	1.907 % 1.8	1.938 % 1.6	1.965 % 1.4	1.990 % 1.3	2.015 % 1.3	2.037 % 1.1	% 1.3

المصدر: ARAB MEDIA OUTLOOK 2008-2012

للأعوام نفسها، والذي قدر بـ 600 **مليون** دولار في العام 2011.

ويوضح **الجدول رقم** (24) التداول الكلّي للصحف في **دول مجلس التعاون** كنشاط ثقافي ثان وكمثال لانتشار هذا النشاط. كما يوضح أيضاً نسبة النموّ السنوية ومعدل النموّ المقدر بين عامي 2007 و2012. من الواضح أنّ النسبة في **الإمارات والسعودية** أعلى بكثير من الدول الأخرى، إلاّ أنّ نسب النموّ ومعدله متقاربة. ويمكن التعرف إلى عدد الصحف لكلّ **مليون** نسمة في **دول مجلس التعاون** من **الجدول رقم** (25) الذي يُشير إلى تصدّر **البحرين** ثم **قطر فالكويت فعُمان**

جدول رقم 25 معدل عدد الصحف لكلّ مليون نسمة في دول مجلس التعاون العام 2004

الدولة	عدد الصحف لكلّ مليون نسمة
البحرين	8.5
الكويت	3.1
عمان	2.4
قطر	6.5
الإمارات	2.3
السعودية	0.5

المصدر: تقرير اليونسكو
UNESCO World Report. Investing in Cultural Diversity and Intercultural Dialogue. 2009. Paris.

شكل رقم 13 مهرجان دبي العالمي للسينما

Dubai International Film Festival
No. of Films — Admisions
2000 / 700
2004 2005 2006 2007 2008 2009
76 98 114 141 181 168

المصدر: DIFF

فالإمارات فالسعودية.

وللتعرف إلى نشاط آخر من الصناعات الثقافية المتعلق بالنشاط السينمائي، يبيّن **الجدول رقم** (27) عدد دور السينما في كلّ من **البحرين وعمان** و**الإمارات**، حيث تتصدّر **دولة الإمارات** المشهد بعدما تجاوزت دور السينما فيها 200 دار في العام 2006؛ ويستعرض **الشكل رقم** (13) وجهاً إضافياً من أوجه تطوّر نشاط السينما في **الإمارات** معبّراً عنه في عدد المشاركين في **مهرجان دبي العالمي للسينما** حيث نما عدد المشاركين فيه إلى قرابة 60 ألف في العام 2009.

وكمثال آخر على الصناعات والخدمات الإبداعية، يستعرض الجدول رقم (28) **مدى انتشار الوسائط الجديدة، كالهاتف المحمول أو الجوّال في دول المجلس، وأهمية هذه الوسائط بما ستتيحه من تطبيقات ثقافيّة لاحقة.**

كما يستعرض **الجدول رقم** (26) حجم إنفاق الفرد في دول المجلس على الموسيقى المسجلة.

4. حجم الإنفاق الحكومي على الثقافة

يتراوح متوسط الإنفاق الوطني على الثقافة بين 2000 – 2005 في **دول الاتّحاد الأوروبي** (27 دولة) بين (0.3%) و (1.2%) من الناتج الإجمالي المحلّي GDP (المصدر: EUROSTAT). ويوضح **الشكل رقم** (14) التمويل الحكومي المباشر منسوباً لكل ألف نسمة في 25 دولة أوروبية. كما يتضمن

عند مقارنة الإنفاق الحكومي على الثقافة في دول مجلس التعاون وبعض الدول العربية بمعظم الدول الأوروبية، يلاحظ أن متوسط الإنفاق الوطني على الثقافة في دول الاتّحاد الأوروبي (27 دولة) قد تراوح خلال 2000 – 2005 بين (0.3%) و (1.2%) من الناتج الإجمالي المحلّي GDP، ويتضح أنّ حجم هذا الإنفاق لا يزال منخفضاً، إذ إنه في العام 2011 لم يتجاوز 0.11% في السعودية مثلاً ، وإذا تمّ احتساب الإنفاق على النشاط الديني يتبيّن أنه يصل إلى 1.1 % في الكويت و 2.3 % في قطر العام 2008.

جدول رقم 27 عدد دور السينما في بعض دول دول مجلس التعاون (2006)

الدولة	عدد دور السينما
البحرين	26
عُمان	18
الإمارات	202

المصدر: تقرير اليونسكو
UNESCO World Report. Investing in Cultural Diversity and Intercultural Dialogue. 2009. Paris.

جدول رقم 28 تقديرات عدد مشتركي الهاتف المحمول في دول مجلس التعاون 2008 إلى 2012

(مليون نسمة)	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	(CAGR) 07 - 12
البحرين نسبة النفاذ للسكان (%)	0.9 % 115	1.1 % 146	1.3 % 165	1.4 % 174	1.5 % 180	1.5 % 184	1.6 % 185	% 7.0
الكويت نسبة النفاذ للسكان (%)	2.5 % 79	2.8 % 84	3.0 % 87	5.9 % 90	6.4 % 93	3.6 % 95	3.8 % 97	% 6.6
عُمان نسبة النفاذ للسكان (%)	1.8 % 72	2.5 % 97	3.3 % 126	3.9 % 150	4.4 % 166	4.8 % 178	5.1 % 187	% 15.3
قطر نسبة النفاذ للسكان (%)	0.9 % 107	1.1 % 118	1.4 % 130	3.9 % 133	4.4 % 130	1.9 % 124	1.9 % 116	% 11.9
السعودية نسبة النفاذ للسكان (%)	19.8 % 83	28.2 % 116	32.4 % 130	35.1 % 138	37.0 % 141	38.4 % 143	39.4 % 143	% 7.0
الإمارات نسبة النفاذ للسكان (%)	5.5 % 130	7.6 % 169	9.0 % 189	10.0 % 200	10.7 % 203	11.2 % 199	11.4 % 193	% 8.5

المصدر: ARAB MEDIA OUTLOOK 2008-2012

جدول رقم 26 معدل إنفاق الفرد على الموسيقى المسجلة في دول مجلس التعاون (بالدولار) خلال العام 2004

الدولة	إنفاق الفرد $
البحرين	4.9
الكويت	3.3
عُمان	1.3
قطر	4.8
السعودية	1.2
الإمارات	7.2

المصدر: تقرير اليونسكو
UNESCO World Report. Investing in Cultural Diversity and Intercultural Dialogue. 2009. Paris.

الشكل نسبة حضور الجمهور لأوجه النشاط الثقافي أو المشاركة فيها. ويبرز الشكل وجود تناسب بين المؤشّرين. فكلما كان الإنفاق الحكومي أكبر ،كانت مشاركة الجمهور أعلى.

من جهة أخرى، يشارك كلّ من القطاع الخاص والجمعيات والمنظمات غير الربحية، أيّ المجتمع الأهلي والمجتمع المدني، في الإنفاق على الثقافة. وهناك جهود حثيثة لوضع مؤشّرات معتمدة عالمياً لقياس ذلك بشكل دقيق. أما واقع الإنفاق في الدول العربية فالمعلومات المتوفّرة قليلة وغير متكاملة بما لا يتيح التوصل إلى استنتاجات مفيدة وحاسمة.

فعند مقارنة الإنفاق الحكومي في **دول مجلس التعاون** وبعض **الدول العربية** كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مع معظم **الدول الأوروبية** التي ذكرت أعلاه، يتضح أنّ حجم هذا الإنفاق لا يزال منخفضاً حيث لا يتجاوز 0.11 % على سبيل المثال في **السعودية** العام 2011 ، وإذا تمّ احتساب الإنفاق على النشاط الديني يتبيّن أنه يصل إلى 1.1 % في **الكويت** و 2.3 % **لقطر** العام 2008، **أنظر الجدولين** (29) و (30).

شكل رقم 14 وسطي التمويل الحكومي المباشر للثقافة لكلّ ألف نسمة، ومقارنته بنسبة حضور الجمهور للنشاطات الثقافية لـ 25 دولة أوروبية العام 2006

التمويل الحكومي لكلّ ألف نسمة — نسبة حضور الجمهور

Direct Spend/1.000 people
Attended Culture
Log. (Direct Spend/1.000 people)
Linear (Attended Culture)

Belgium, Belgium, Denmark, Austria, Sweden, The Netherlands, Finland, France, Spain, Germany, Slovenia, United Kingdom, Estonia, Czech Republic, Portugal, Latvia, Hungary, Italy, Ireland, Lithuania, Greece, Poland, Slovakia, Malta, Romania, Bulgaria

Source: Eurobarometer 67.1/KEA 2006
Note
The best fit line for direct spend is a logarithmic curve, meaning that increasing spend per head by any given amount has a greater effect if a country's current spend is low.

5. السلع والخدمات الثقافية واتفاقيات منظمة التجارة العالمية

عولمة الصناعات الثقافية ومنظمة التجارة العالمية

يعدّ تحرير التجارة العالمية كأحد أبرز مظاهر العولمة. فقد فتحت الاتفاقية متعدّدة الأطراف، بشأن حرية التجارة والاستثمار الأجنبي ضمن إطار **منظمة التجارة العالمية**

جدول رقم 29 تطوّر ميزانية وزارة الثقافة والإعلام في السعودية (مليون ريال) وكنسبة من الناتج المحلّي

	2007	2008	2009	2010	2011
السنة المالية الهجرية	1428 /27	1429 /28	1430 /30	1432 /31	1433 /32
المخصّصات	1.920.3	1.956.9	2.101.6	2.151.8	2.434.8
الناتج المحلّي الإجمالي	1.442.572	1.786.143	1.412.596	1.690.470	2.163.094
نسبة من الناتج المحلّي الإجمالي	% 0.13	% 0.11	% 0.15	% 0.13	% 0.11

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط، السعودية.

جدول رقم 30 الإنفاق الحكومي على الثقافة كنسبة مئوية من الناتج المحلّي الإجمالي (2000-2008)

الدولة	2004	2005	2006	2007	2008
الكويت					
حجم الانفاق كنسبة من GDP	26.7	22.7	34.3	27.1	26.9
الثقافة والترفيه والدين	0.7	0.6	0.6	0.6	1.1
التعليم	2.5	2.1	2.4	2.1	3.9
قطر					
حجم الانفاق	31.3	32.8	32.4	33.1	27.0
الثقافة والترفيه والدين	3.7	4.2	5.4	4.1	2.3
التعليم	2.6	3.0	2.1	2.1	3.4
مصر					
حجم الانفاق	24.9	25.0	29.7	26.9	31.5
الثقافة والترفيه والدين	1.4	1.4	1.2	1.2	1.2
التعليم	4.7	4.8	4.2	3.7	3.8
تونس					
حجم الانفاق	25.7	25.1	24.8	26.0	26.1
الثقافة والترفيه والدين	0.9	0.8	0.8	0.8	0.9
التعليم	6.4	6.5	6.4	6.3	6.6
الأردن					
مجل الانفاق	35.5	39.3	36.7	37.7	31.5
الثقافة والترفيه والدين	0.6	0.8	0.5	0.3	0.6
التعليم	4.7	5.1	4.9	5.2	3.7

المصدر: تقرير تحديات التنمية العربية 2011، عن صندوق النقد الدولي.
Development **TOWARDS THE DEVELOPMENTAL STATE IN THE ARAB REGION**, Arab Development Challenges Report 2011, Regional Centre for Arab States, Cairo Programme, United Nations.

(World Trade Organization) WTO، أسواق البلاد الأعضاء في هذه المنظمة على السلع والخدمات والاستثمارات الأجنبية بالشروط المتاحة نفسها لأبناء البلد نفسه، وذلك بإلغاء الضرائب الجمركية على السلع والخدمات الأجنبية، وعدم دعم المنتجات المحلية بمعونات حكومية كي لا تنافس المستوردات الأجنبية بشكل مصطنع.

لقد جرى الاتفاق بين الدول الأعضاء في **منظمة التجارة العالمية** حتى الآن على تحرير الكثير من السلع و الخدمات، إلاّ أنها أخفقت في عدد من السلع و الخدمات الأخرى مثل السلع الزراعية والصناعات الثقافية (سلع وخدمات). وقد تحفّظت العديد من الدول على شمول الصناعات الثقافية ضمن عولمة التجارة، وذلك لسببين رئيسيين هما: أولاً، الخوف من غزو الثقافات الأخرى للثقافة الوطنية بشكل غير قابل للسيطرة، وثانياً، أنّ الصناعات الثقافية تحتاج لدعم لا تجيزه **منظمة التجارة العالمية** من الحكومات لأنّها تلعب دوراً قيميّاً يرتبط بهوية الدولة، وبقوتها الناعمة، وليس دوراً اقتصادياً فقط ، **انظر الإطار** (1).

ومن الدول التي تبنّت رفض إدخال الصناعات الثقافية ضمن اتفاقيات WTO **فرنسا**، التي حققت نجاحاً في رفع المردود الاقتصادي لصناعاتها الثقافية كما تصدّت للحدّ من الهجمة الحضارية الأميركية على الثقافة الفرنسية، **الإطار** (2). وسيتبيّن أنّ الموقف الفرنسي هذا تكرّر أيضاً أمام الشركة الأميركية **غوغل** Google عندما أرادت الاستحواذ على رقمنة التراث الفرنسي المكتبي.

حقوق الملكية الفكرية والصناعات الثقافية

إنّ الاستثمار في الصناعات الثقافية وفي الإبداع والابتكار بعامة، لا يمكنه أن ينمو ويستدام إذا لم تكن حقوق الملكية الفكرية مصانة، وإذا لم يجرِ تطبيق حماية هذه الحقوق على أرض الواقع. إنّ **معظم الدول العربية** قد شرعت في حماية هذه الحقوق، إلاّ أنّ تطبيق ذلك وتفعيله على أرض الواقع لا يزال ضعيفاً.

وهناك مسألة مهمّة تستدعي المتابعة دولياً، وهي حماية الملكية الفكرية في التراث الوطني الشعبي، وبخاصة ما يدخل في مجال الصناعات الثقافية. **أنظر الإطار**(3).

6. التنافس العالمي في قطاع الثقافة واستراتيجيات الدول

تبيّن في ما سبق تعاظم دور القطاع

الإطار (1) **النقاش حول السلع الثقافية، والإخفاق التام للاتفاقية المتعددة الأطراف بشأن الاستثمارات**

إبّان التفاوض حول الاتفاقية المتعددة الأطراف بشأن الاستثمارات داخل منظمة الإنماء والتعاون الاقتصادي، أدخل عددٌ من البلدان استثناءات وتحفّظات أضعفت المبادرة. فقد قدّمت فرنسا أحكاماً خاصّةً بالصناعات الثقافية، بسببٍ قلقها من تأثير الإتفاقية المتعددة الأطراف بشأن الاستثمارات على الصناعات الثقافية، وخوفها من فقدان المجال لإعانة الصناعات الوطنية أو حمايتها؛ وكان ردّ الفعل حادّاً وعدائياً، ولا سيّما من قبل الوفد الأميركي. غير أنّ المجموعات اللاحكومية في أستراليا وكندا والهند ونيوزيلاندا والمملكة المتّحدة والولايات المتّحدة انضمّت إلى حملة الحكومة الفرنسية المناهضة للاتفاقية، مدفوعة بعدد من الاعتراضات على المفاوضات، بما في ذلك معاملة السلع الثقافية مثل أي سلعة تجارية أخرى. لذا، انهارت المبادرة بعدما أظهرت مقدار ما تثيره هذه المسائل من نزاعات، وفرضت تعقيدات على المحادثات المقبلة بخصوص التجارة في الخدمات والاستثمار التي تؤثر في التنوّع الثقافي للبلدان.

عن تقرير التنمية البشرية 2004
المصدر: UNESCO 2000b، 2000c; Public Citizen 2004

الإطار (2) **دعم فرنسا الناجح للصناعات الثقافية المحلية**

بموجب "الاستثناء الثقافي" الذي أُدخِل إبّان "جولة الأورغواي" من المفاوضات التجارية، ولقيَ دعماً حازماً من الحكومة الفرنسية في أواسط التسعينيّات، تعمل الدولة على تشجيع إنتاج الثقافة الغاليّة، المتميّزةِ بالطابع الفرنسي القُحّ، وتُقدّم المالَ في سبيل ذلك. وهو مثالٌ ناجحٌ للدعم العام للصناعات الثقافية.
تقدّم الحكومة إعانة لإنتاج النسخ المتلفزة من القصص الفرنسية، وهي منتَجٌ شهير للتلفزيون الرسمي؛ كما تفرض حصّةً مقدارها 40 % كحد أدنى للبث الإذاعي باللغة الفرنسية (ثمة نظام مماثل في كندا). وقد وفّرت هذه التدابير الفرص أمام الفنانين؛ الذين لولاها لما تمكّنوا من فتح السوق المحلية، وجعلِ فرنسا أكبرَ منتجةٍ للأفلام في أوروبا، تجابِه بفعاليّة المنافسةَ القادمة من هوليوود.
وتدافع الحكومة الفرنسية بشدّة عن الاستثناء الثقافي. ولكن، كم من الوقت يمكنها الاستمرار في ذلك؟ فالتهديد الجديد لا يأتي من المشبوهين المألوفين. هوليوود أو منظمة التجارة العالمية. بل من بروكسل؛ إذ تدرس المفوضية الأوروبية مسألة الحدّ من مقدار الدعم الذي يُسمح للبلدان بأن تقدّمه لإنتاجها المحلي. وإذا ما مرّت القوانين الجديدة، فالأرجح أن تأتي موجة معارضة قوية من مجموعات تخشى فقدان هويّتها القومية من خلال فَيض الأفلام الأجنبية.

المصدر: Financial Times 2004
عن تقرير التنمية البشرية 2004

الإطار (3) استخدام حقوق الملكية الفكرية لحماية المعارف التقليديّة

لا يعني احترام المعارف التقليديّة منعها عن العالم، بل يعني استخدامها بأساليب تُفيد المجتمعات التي استُمِدَّت منها.

لا تشمل قوانين حقوق الملكية الفكرية في أستراليا المعارف التقليديّة، لكن شهادات العلامات التجارية تُستخدم لتحديد المنتجات أو الخدمات التي يوفّرها أصحابُها من السكان الأصليين، وتوثيقها. وفي قضية ميلبورُورُو سنة 1995، حيث أعيد إنتاج تصميمات للسكان الأصليين على السجّاد من دون موافقة مسبقة. قضت محكمةٌ أسترالية بأنّ "الضرر الثقافي" حدث نتيجة انتهاك العلامة التجارية، ومنحت (المتضررين) تعويضاً مقداره سبعون ألف دولار أسترالي (WIPO 2003c). وفي قضية بولون سنة 1998، وجد حكمُ إحدى المحاكم أنّ المرء من السكان الأصليين مَدينٌ بالتزامات ائتمانية أمام مجتمعه، ولا يستطيع استغلال فنون الأصليين خلافاً لقانون العُرف في المجتمع المحلي.

تُستخدم العلامات التجارية في كندا لحماية الرموز التقليديّة، بما في ذلك المنتجات الغذائية والملابس والخدمات السياحية التي تُديرها "الأممُ الأولى". ويحمي قانون حقوق النشر المبتكرات المبنيّة على التقاليد؛ مثل النقوش على الخشب، والأغاني، والمنحوتات. وفي سنة 1999 استخدمت أمّة ستونيمكسو الأولى قانون العلامات التجارية لحماية عشرة نُقوش صخرية دينية من الاستنساخ غير المرخّص به، ولمنع بيع السلع التي تحمل هذه الصور.

وقد اعترفت بلدان أخرى صراحةً بالمعارف التقليديّة، وبالأنظمة القانونية القائمة على الأعراف؛ حيث تحتفظ غرينلند بالتراث القانوني للإنويت ضمن حكومة الحكم المحلي. وطوال المئة والخمسين سنة الماضية، وثّقت أدبيات الإنُويت التراث الثقافي، الذي يُعامَل باعتباره تراثاً متميّزاً بفاعلية مستمرة وغير محصور بالنواحي التقليديّة فحسب. وتحظى التعبيرات التقليديّة والحديثة على السواء بالاحترام، وتتمتع بحماية متساوية بموجب القانون.

تتعلق حالة أكثر شهرة بشعب السّان، البُشمَن / الأدغاليين، في جنوب القارة الأفريقية، إذ لاحظ عالمُ أنثروبولوجيا في سنة 1937 أنّ السّان يأكلون صَبّارَ "هُوديا" لتجنّب الجوع والعطش. واستَناداً إلى هذه المعرفة، منح مجلس جنوب إفريقيا للبحوث العلمية والصناعية عام 1995 براءة اختراعٍ للعنصر الكابتِ للشهيّة في صَبّار "هوديا" (P75). وبحلول سنة 1998، ارتفعت العائدات منً رسم الإجازة لتطوير هذا العنصر (P75)، وتسويقه كعقارٍ مُنحِّف، إلى اثنين وثلاثين مليون دولار (Commission on Intellectual Property Rights 2002).

وعندما ادّعى السّان بالقرصنة الأحيائية، وهددوا باتخاذ إجراء قانوني في سنة 2002، وافق مجلس جنوب أفريقيا للبحوث العلمية والصناعية على تشارُك حقوق الملكية المقبلة مع السّان. من الممكن أن يحدث الاعترافُ بالثقافة التقليديّة على المستوى الإقليمي أيضاً. فالبند 136 (خ) من القرار 486 للجنة المجموعة الأندية تنصّ على أنّ الرموز يمكن ألاّ تُسجَّل كعلامات تجارية؛ إذا كانت مؤلّفة من أسماء مجتمعات أصليّة، أو أفروأميركية، أو محليّة. واستخدمت الحكومة الكولومبية البند 136 (ج) لرفض طلب بتسجيل مصطلح "تايرونا"؛ مشيرةً إلى أنّه تراث للبلاد لا يُقدّر بثمن – وكان التّايرونيونً من سكان الأراضي الكولومبية في الحقبة ما قبل الهِسبانيّة.

المصدر: Commission on Intellectual Property Rights 2002; WIPO 2003c
عن تقرير التنمية البشرية 2004

الإبداعي والثقافي في الاقتصاد العالمي مع توجّه العالم نحو الاقتصاد القائم على المعرفة. لقد دخلت العديد من الدول في تسابق وتنافس للاستحواذ على أكبر قدر ممكن من السوق العالمية لهذا القطاع. ويتبيّن ممّا سبق النموّ الكبير في مؤشّرات قياس دور هذا القطاع في اقتصاد الدول. ومن الأمثلة البارزة على ذلك صعود **الصين** التي تجاوزت حصتها في الصادرات من الصناعات الإبداعية العام 2008 نصف حصة الدول النامية مجتمعة!! إضافة إلى ما يشهده العالم من منافسة **شركة غوغل** لاستحواذها وهيمنتها على المحتوى الثقافي العالمي.

ونتيجة لهذه المنافسات المحمومة، بدأت الكثير من الدول بتبنّي استراتيجيات وطنية في مجال الصناعات الإبداعية لتأخذ حصتها منها عالمياً ولتحافظ على ثقافتها وتنشرها[1].

7. توجّه الدول العربية نحو دعم الصناعات الثقافية

1 - القرارات العربية في هذا المجال

أقرّ **وزراء الثقافة العرب** في دورة **الرياض** العام 2000 خطة مفصلة في مجال الصناعات الثقافية مع سياسات محدّدة في المجالات التالية:

أولاً: النهوض بقطاع الصناعات الثقافية،
ثانياً: رعاية الإبداع و تشجيع المبدعين،
ثالثاً: القيام بالبحوث و الإعداد والتدريب،
رابعاً: دعم اللغة العربية في الصناعات المعلوماتية،
خامساً: دعم صناعات المحتوى للحفاظ على التراث العربي،
سادساً: بناء سوق ثقافية عربية مشتركة.

كما كلّفت **القمةُ العربيةُ** المنعقدةُ في **دمشق** العام 2008 **المنظمةَ العربيةَ للتربية والثقافة والعلوم** بالإشراف على تنفيذ "مشروع النهوض باللغة العربية للتوجّه نحو مجتمع المعرفة"، والذي دعا إلى وضع سياسة لغوية قومية، وسياسات وطنية متناسقة معها، واستراتيجيات لتنفيذها من طريق برامج قومية ووطنية، وإلى تعزيز استعمال اللغة العربية في الإعلام، وكذلك وضع برامج لتعزيز البحث والتطوير في مجال المعالجة الآلية للّغة العربية.

وقد أعدّت **جامعة الدول العربية** الخطط التالية المتعلقة بالصناعات الثقافية أو ببعضها أو بالصناعة والتنمية:

- خطة عمل حول السياسات الثقافية من أجل التنمية في **الوطن العربي**.
- خطة عمل للنهوض بالتصنيع الثقافي في **الوطن العربي** وإنشاء سوق ثقافية عربية.
- الخطة القومية للنهوض بالصناعات التقليدية في **الوطن العربي**.
- الخطة القومية للسياحة الثقافية في **الوطن العربي**.
- الخطة القومية للتكامل بين السياسات الثقافية والإعلامية في **الوطن العربي**.

2 -الاستراتيجيات الوطنية لدعم الصناعات الثقافية

سياسات مقترحة لإقامة صناعات ثقافية في الوطن العربي

بهدف اعتماد خطة تنفيذية لقيام صناعات ثقافية في الدول العربية يُقترح الاهتمام بخطوات محدّدة لذلك، وتمثل هذه الخطوات **آليات** مستخدمة لدى الدول الأخرى المتقدّمة واستخدمت من قبل **الدول النامية** التي دخلت هذه الصناعة في العقود الثلاثة الماضية.

وهذه الآليات مفقودة إلى حدّ كبير في **الدول العربية**، وهي آليات عملية أساسية لدخول الدول العربية هذه الصناعة. وفي ما يلي باختصار لائحة مع شرح مبسّط باثنتي عشرة آلية منها، مع إطار لعوامل نجاح صناعة في الثقافة أو في المعرفة.

أولاً، ضرورة وجود رؤية شاملة لدخول الدولة في الصناعات الثقافية ورسم سياسة لذلك واستدامة دعم هذه السياسة والمبادرات الوطنية النابعة منها.

ثانياً، وضع مبادرات وطنية محدّدة واعتمادها في الصناعات الثقافية وفي البحث والتطوير، وتبنّي هذه المبادرات على أعلى المستويات الحكومية ووفق هيكلية رسمية واضحة.

ثالثاً، اعتماد وتطبيق مبدأ ربط الاستثمار الحكومي (الشراء الحكومي) بإحداث أو توليد صناعة محلّية تلبّي بعضاً من حاجاته وفق خطة حكومية محدّدة وواضحة. فشراء السلع والخدمات الثقافية يجب أن يرتبط بقيام بعض الصناعات الثقافية، كما أن اعتماد الإعلام الإلكتروني والتجارة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني يجب أن يرافقه قيام شركات محلية تلبّي بعضاً من هذه الحاجات، وهكذا. وهذه الآلية تعدّ من الآليات المهمّة جداً والغائبة في **العالم العربي**.

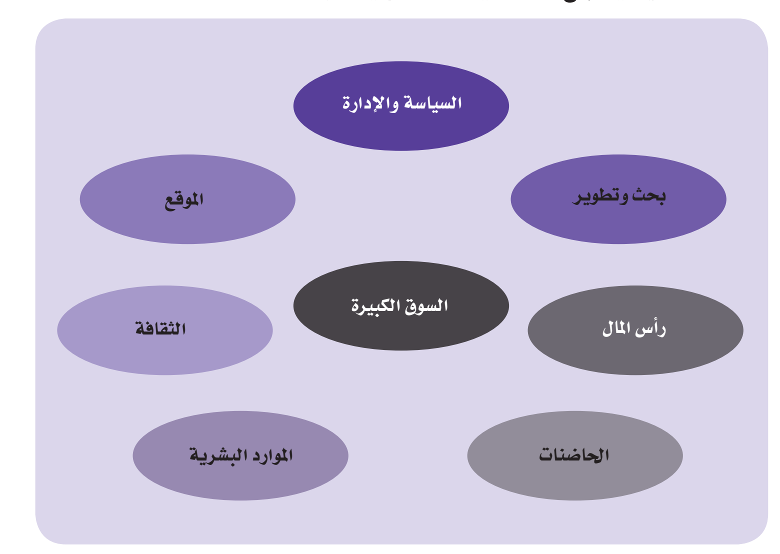
رابعاً، إيجاد صناديق لرأس المال المبادر VENTURE CAPITAL، حيث لا يمكن نقل التقنية إلى الصناعة وتفعيل أو تنشيط الابتكار والتجديد إلا بمثل هذه الآليات. كما أن النظام الوطني للابتكار والتجديد NIS لن يكون فعالاً مالم ترتبط فيه الجامعات ومراكز البحوث مع الصناعة وبوجود مثل هذه الآليات المالية (ANGEL CAPITAL, SEED MONEY, MATCHING CAPITAL,....). وكل هذه الآليات تكاد تكون مفقودة في الوطن العربي، بالرغم من ظهور بعض

---

1 – يمكن العودة إلى المراجع التالية:
- **A SMALL AND MEDIUM ENTERPRISES DEVELOPMENT PERSPECTIVE OF THE MEDIA INDUSTRY IN DUBAI**, Dubai SME, An Agency of the Department of Economic Development, Government of Dubai, 2010, www.sme.ae .
- **Creative Industries Economic Analysis Final report**, Enterprise Connect and the Creative Industries Innovation Centre (CIIC), op.cit.
- **Creative Industries Technology Strategy 2009-2012**, Technology Strategy Board, UK, 2009, www.innovateuk.org.
- CREATIVE INDUSTRIES CLUSTER STUDY, STAGE ONE REPORT, Australia.
- **FINANCING THE ARTS AND CULTURE IN THE EUROPEAN UNION**, Policy Department Structural and Cohesion Policies, Directorate General Internal.



عوامل أساسية في نجاح صناعة في الثقافة أو في المعرفة



المبادرات الخجولة في هذا الإطار.

خامساً، اعتماد مبادرات لإحداث أو إيجاد ما يسمّى بالحاضنات التقنية وحاضنات الأعمال (BUSINESS OR TECHNOLOGY INCUBATORS) للشركات الثقافية، وهي آلية أيضاً تكاد تكون مفقودة في معظم **الدول العربية**، ومن طريق هذه الحاضنات يمكن توليد مئات الشركات الثقافية لمنتجات ثقافية جديدة مطوَّرة محلياً وذات قيمة مضافة عالية. والجدير بالذكر أنّ عدد الحاضنات في العالم أصبح يربو عن الألفين، إلاّ أنّ عددها في **الوطن العربي** لا يزال قليلاً!!

سادساً، إنّ مراكز تطوير المنتج والسلع ومراكز ومخابر التطوير ضعيفة عموماً أو مفقودة في **الوطن العربي** RAPID PROTOTYPING وDEVELOPMENT CENTERS. كما أنّ انتقال الفكرة أو الإبداع أو الابتكار من النموذج الوحيد أو المخبري أو البحثي إلى خطوط الإنتاج ليست يسيرة بل هي عملية معقدة ومهمّة جداً. ولهذا فإنّ الكثير من مخرجات البحث العربي في الجامعات ومراكز البحوث لا تصل إلى خطوط الإنتاج نظراً لفقدان مرحلة تطوير المنتج واستكمال هذه الحلقة.

سابعاً، لا بدّ من مبادرة لربط التعليم والتدريب في مجال الفنون والآداب والتصميم وغيرها مع متطلّبات الصناعات الثقافية بشكل متناسق، مع إيجاد مبادرات مناسبة للتدريب التطبيقي والتقني والإداري. فتعليم تطوير المنتج وتعليم التقنيات المناسبة وتعليم إدارة المشاريع والتسويق عموماً، هي مهمات يجب إعادة النظر فيها مجتمعة.

ثامناً، تغادر الكثير من الرساميل العربية **الوطن العربي** لوجود استثمارات لها في الخارج أكثر عائدية، ولوجود بيئة قانونية وإدارية وعلمية وتقنية مناسبة للاستثمار. ويقدّر الرأس المال العربي في الخارج بما يزيد على التريليون دولار. غير أن جذب الاستثمار الوطني والأجنبي إلى داخل **الوطن العربي** يحتاج إلى مبادرة متكاملة ومدروسة للبيئة المذكورة، مع مراعاة أن يكون من أولى أهدافها الاستثمار لزيادة الصادرات.

تاسعاً، تطوير القوانين وتحسين المقدرة على التفاوض مع الشركات المصدِّرة للتقنية يتطلّب تنظيماً جديداً لحماية الصناعات المحلّية من الاحتكار الأجنبي للتقنية، ولزيادة مقدرة شركاتنا على التفاوض في نقلها، ولإقامة تحالفات تكتيكية واستراتيجية مع الشركات متعدّدة الجنسيات والشركات الفاعلة على السوق العالمية للصناعات الثقافية.

عاشراً، إنّ تحسين مقدرة الشركات الوطنية على حسن إدارة سلسلة القيمة للصناعات الثقافية أصبح أمراً ضرورياً لضمان تنافسيتها ونجاحها. وإنّ إدارة شراء المواد PROCUREMENT وإدارة التسويق والتصدير هي جميعها حلقات في السلسلة



التي لا بدّ من الاهتمام بها وفق مبادرة وطنية محكمة النتائج.

حادي عشر، أصبح الاهتمام بتكامل الشركات العاملة في مجال ما داخلياً ومع الخارج من طريق ما يسمّى بالعنْقَدة CLUSTERING من الأمور المهمّة لضمان نجاح الصناعات المحلّية أياً كانت.

وأيضاً، لا بدّ من متابعة قياس عملية دخول **الدول العربية** الصناعات الثقافية، واعتماد مؤشّرات لذلك، والاهتمام بهذه المؤشّرات في خططها الخمسية الوطنية للتنمية، أو في حساباتها القومية للمؤشّرات الاقتصادية، وهو أمر غير قائم حالياً. كما يجب التخطيط لدخول الدول العربية في الصناعات الثقافية مع مراقبة مؤشّرات نجاح هذا الدخول.

أولويات للعمل الثقافي[1]

1 - محاكاة ما بلغه العمل الثقافي في المجتمعات المتقدّمة من تطوّر على صعيد إقامة الشراكات والتشبيك بين مختلف المؤسّسات المعنيّة بقضايا العمل الثقافي.

2 - رؤية جديدة وحلول مبتكرة لزيادة التمويل والموارد والإمكانات المتاحة للعمل الثقافي.

3 - تطوير التعليم في المجتمع العربي في ضوء تحدي تراجع جودة التعليم الحكومي وتقويم اعتبارات الربح في التعليم الخارجي.

4 - توظيف حركة التأليف والنشر في العالم العربي لإحياء الوعي العربي بلغة تناسب مستجدات العصر وتخاطب النشء والشباب بخاصة.

5 - دعم اللغة العربية.

6 - تطوير الرؤية العربيّة الثقافية لحركة الترجمة من وإلى العربية.

7 - جمع التراث العربي وتوثيقه.

3 - بعض المشاريع الوطنية الكبرى في التوجه نحو تعزيز الصناعات الثقافية

الحاجة إلى مبادرة من جامعة الدول العربية والعاملين في قطاع الصناعات الثقافية ومن القطاع الخاص لمعالجة اللغة العربية.

سلبت تقنية المعلومات والاتصالات من حياة الإنسان شطراً من عالمه الفيزيائي اليومي إلى فضاء معلوماتي وافتراضي جديد غيّر من طبيعة نشاط الفرد وممارساته الحياتية اليومية.

كما أدّت هذه التقنيات المستخدمة إلى شيوع أنماط جديدة في تعاملات الإنسان المتعلقة بالثقافة والتجارة والاحتياجات الإدارية(مثل التجارة الإلكترونية – الكتاب الإلكتروني – الحكومة الإلكترونية). كما أنّ سرعة تطوّر هذه التطبيقات واستخداماتها ووتيرها والعوائد المترتبة عنها، كان لها تأثير كبير ومتعاظم على التنمية، ولهذا فعلى **الدول العربية** أن تسارع في تنفيذ مشاريع تستهدف استجابة اللغة العربية لهذه التطبيقات، واستثمار الصناعات الثقافية المنبثقة عنها. فبعد مرور عقود عدّة مثلاً على دخول الرقمنة إلى حياتنا، لم تقرّ **الدول العربية** أيّ مواصفة لمحارف لغتها في حين أنّ اللغات الأخرى الأقل انتشاراً قد استجابت لذلك.

تعدّ رغبة القيادات العربية بالتوجه بدولها نحو "مجتمع المعرفة" ونحو "الاقتصاد القائم على المعرفة"، دافعاً لاتخاذ الإجراءات عربياً لحلّ هذه القضايا. فلن يفعّل التوجه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي المذكور عبر الاهتمام بالبنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات فقط، إذ لا بدّ من الاهتمام بانتشار المحتوى الرقمي العربي واستثماره،

1 – عبد المنعم، سليمان، **البحث عن أولويات للعمل الثقافي العربي**، أفق (النشرة الإلكترونية لمؤسّسة الفكر العربي)، العدد 220.

المكتبة التقليدية
المكتبة الالكترونية
المكتبة الهجينة
المكتبة الرقمية
المكتبة الافتراضية

ثمّة محاولات في الوطن العربي نحو المكتبة الرقمية ولكنها في معظمها تجارب محلّية محدودة لا تسهم في حلّ العديد من مشكلات البنية التحتية لتداول المعلومات بين الدول العربية بشكل معياري وموحّد كما هي حال المكتبات الرقمية في أميركا أو أوروبا. وثمة 3 مشروعات مصرية المنشأ قومية الاتجاه في هذا الإطار، وهي: "مشروع المليون كتاب" في مكتبة الإسكندرية، و"مشروع المكتبة الأزهرية الرقمية"، و"التحوّل الرقمي" العائد إلى دار الكتب والوثائق القومية.

ولن يتأتى ذلك على مدار **الوطن العربي** من دون اعتماد المواصفات المطلوبة وفرضها. فدور معاهد البحث والتطوير والابتكار، والمؤسّسات الثقافية، ومجامع اللغة العربية ينحصر في تقديم الأسس والقواعد الواجب مراعاتها في وضع هذه المواصفات للمحافظة على خصائص اللغة وميزاتها.

المكتبات الرقمية وحفظ الثقافة العربية

تتّجه معظم المكتبات في العالم المتقدّم نحو المكتبة الرقمية ومن ثم الافتراضية المتاحة على الإنترنت. أما على المستوى العربي فتواجه المكتبة العربية تحدياً حقيقياً في هذا العصر، حيث إن التحوّل من المكتبة التقليدية، التي تحتوي على المصادر والأوعية المطبوعة والورقية، إلى المكتبة الرقمية أصبح ضرورة ملحّة، وقد قامت بعض الهيئات والوزارات والجامعات في **الدول العربية** بتطبيق مشاريع التحوّل إلى المكتبات الرقمية. ولكن على الرغم من تعدّد مثل تلك المحاولات إلاّ أنّها كانت في معظمها تجارب محلّية محدودة لا تسهم في حلّ العديد من مشكلات البنية التحتية لتداول المعلومات بين **الدول العربية** بشكل معياري وموحد كما هي حال المكتبات الرقمية في **أميركا** أو **أوروبا**.

غير أنّ هناك محاولات عدّة في **الوطن العربي** منها 3 مشروعات مصرية المنشأ قومية الاتجاه، وهي: **مشروع المليون كتاب** في **مكتبة الإسكندرية ومشروع المكتبة الأزهرية الرقمية**، والتحوّل الرقمي العائد إلى **دار الكتب والوثائق القومية**.

تنمية المحتوى العربي وفوائد نموّه

ستعود تنمية المحتوى الرقمي العربي بفوائد كبيرة سواءً من الناحية الاقتصادية أم الاجتماعية أم الثقافية، فهي أولاً ستحفظ التراث العربي رقمياً وتبرزه عالمياً، وستزيد من الأصول غير المادية **للوطن العربي** بعامة وستدعم قطاع الصناعات الثقافية البازغ، وستسمح بالانتقال في النفاذ إلى المعرفة من نخبة صغيرة في المجتمع تتكلم الإنكليزية أو الفرنسية إلى قوى المجتمع العاملة بأسرها، وهذا الانتقال يعدّ عاملاً مهمّاً جداً في الاقتصاد الجديد وفي مجتمع المعرفة القادم. والفائدة الثانية ستكون في تنشيط تعليم وتعلّم وتدريب المجتمع العربي لاستعمال التقانات الجديدة الفعالة الإنترنت عبر التعلّم إلكترونياً e-learning وكالكتاب الإلكتروني (القراءة والتأليف إلكترونياً) e-book، والتدريب عن بُعد وغيره. وفائدة ثالثة ستتحقّق عبر زيادة التجارة المحلّية الإلكترونية e-commerce والتجارة البينيّة العربية الإلكترونية. أما الفائدة الرابعة فستتأتّى عبر تطبيق الحكومة الإلكترونية e-government التي يتوخّى أن تؤدّي إلى الإدارة الشفافة والفعالة والحكم الرشيد. والفائدة الخامسة ستتحقّق من خلال التشبيك لمختلف أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي العربي (networking)، مثل تشبيك مراكز البحوث والجامعات والصناعات عبر بوابات عربية تنشأ لهذا الغرض (portals).

المأمول من قطاع الصناعات الثقافية أن يسهم في حلّ بعض المعضلات المستدامة في الاقتصادات العربية، وهي تنويع الاقتصاد، وتوليد فرص العمل، وزيادة الدخل القومي زيادةً غير ريعية. ومن المهمّ عند التخطيط أو عند تقويم التنفيذ لدخول هذه الصناعات النظر إليها نظرة شاملة وفق منظومة العلم والتقنية الحاكمة للمنظومة الثقافية، ووفق تفعيل هذه المنظومة لتصبح نظاماً وطنياً للابتكار والتجديد. أما عن آليات الدخول في هذا القطاع فهي مفقودة نسبياً في الوطن العربي، ناهيك بغياب المعلومات في هذا الموضوع وصعوبة توفرها، ما يتطلّب أهمية استدراك هذا النقص في المعلومات في الدول العربية كافة.

وما سبق ليس حصراً بالفوائد جميعها، بل هناك غيرها، ولكنها لن تتحقّق إذا لم يتنامَ الطلب عليها وفق مبادرات وطنية وعربية من الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني (demand pull).

تطوير النواحي الأمنية والقانونية للصناعات الثقافية

يثير التواصل في مجتمع المعرفة على شبكات الاتصال عدداً من القضايا حول أمن المعلومات المتبادلة، وأخرى حول قانونية هذه التبادلات. فمن القضايا المتعلقة بأمن المعلومات المتبادلة ما يأتي: (1) ضمان عدم الدخول على قواعد المعلومات أو إلى مواقعها الفيزيائية بشكل غير مشروع Access Control؛ (2) ضمان ديمومة عمل نظم المعلومات وعدم تعرضها لأخطار توقفها عن العمل Availability؛ (3) ضمان سرية المعلومات وعدم الاطلاع غير المشروع عليها Confidentiality؛ (4) ضمان عدم تغيير محتوى المعلومات Data Integrity؛ (5) ضمان صحة هوية المتخاطبين عبر الشبكة Authentication؛ (6) ضمان عدم نكران أحد الطرفين لما جرى من مبادلات Non-Repudiation.

وتشمل الإجراءات الأمنية: أمن المعلومات وأمن الحاسبات وأمن الوثائق وأمن العمليات وأمن الاتصالات التي تهدف في مجملها إلى منع الوصول غير المشروع إلى المعلومات وأنظمتها.

من أهمّ الإجراءات اللازمة في **الدول العربية** لتأمين البيئة المناسبة للصناعات الثقافية وغيرها ما يلي:

- إقامة نظام المفتاح العام في كلّ دولة وعلى المستوى العربي

وتشجيع قيام شركات في المنطقة للعب دور الطرف الثالث في المبادلات عبر الشبكات لحلحاسوبية – Certification Authority؛ إضافةً لوضع هيكلية لمنح هذه السلطة للشركات Authorization وجهات التفتيش والمراقبة Auditing. وبالتالي يوصى بتبنّي مشروع إقليمي لهذا الغرض.

- تقييس إقليمي لنظم تشفير ونظم توقيع إلكتروني تتماشى مع المعايير العالمية.
- قيام مشروع إقليمي، أو مشاريع وطنية مع تنسيق إقليمي، لوضع قوانين تنظيم المخالفات والجرائم المعلوماتية.
- قيام **الدول العربية** بإعلان حرية تبادل المعلومات على غرار ما تمّ في **الاتحاد الأوروبي**.

أما القضايا القانونية فتشتمل على طيف من المسائل التي تستوجب إيجاد التشريعات واستصدار القوانين الناظمة لها. فمنها ما يتعلّق باستعمال التشفير (التعمية) Encryption على الشبكات الحاسوبية، والتشريعات التي تنظّم عمل الشركات الضامنة Authentication Certification Authority والجهات المخوّلة لها، وقوانين حول اعتماد التوقيع الإلكتروني على الشبكات الحاسوبية Digital Signature، كما تشتمل أيضاً على قوانين تنظّم تبادل السلع والخدمات المعلوماتية عبر الإنترنت، وحرية نقل المعلومات، وقوانين تحدّد مكان التقاضي عندما تكون المبادلات بين زبائن وشركات متنوّعة التبعية القانونية. وأخيراً قوانين ضمان حقوق الملكية الفكرية Intellectual Property، وتشريعات للحكم في قضايا المخالفات والجرائم المعلوماتية Computer Crimes.

وتتفاوت **الدول العربية** في مدى تقدّمها في وضع هذه القوانين وإقرارها رسمياً. فمنها ما هو متقدّم في ذلك مثل **البحرين**

والسعودية ومصر، ومنها ما لم يشرع بعد لحلّ هذه القضايا.

8. استنتاجات وتوصيات

أصبح قطاع الصناعات الثقافية من القطاعات الاقتصادية المهمّة عالمياً، وأصبح معدل نموّه من أعلى المعدلات، وله إمكانات وتوجّهات واعدة، وقد نجح العديد من **الدول النامية** في دخول هذا القطاع وزادت حصّتها فيه على حصة العديد من **الدول المتقدمة**، ومن المأمول من قطاع الصناعات الثقافية الإسهام في حلّ بعض المعضلات المستدامة في الاقتصادات العربية وهي تنويع الاقتصاد، وتوليد فرص العمل، وزيادة الدخل القومي زيادةً غير ريعية. فهناك أولويات للدخول في هذه الصناعات، كما أنّ هناك قواعد لاختيار هذه الأولويات. ومن المهمّ عند التخطيط أو عند تقويم التنفيذ لدخول هذه الصناعات النظر إليها نظرة شاملة وفق منظومة العلم والتقنية الحاكمة للمنظومة الثقافية، ووفق تفعيل هذه المنظومة لتصبح نظاماً وطنياً للابتكار والتجديد. أما عن آليات الدخول في هذا القطاع فهي مفقودة نسبياً في **الوطن العربي**، وقد سبق استعراض بعضها آنفاً، فلا بدّ إذاً من اعتماد خطط وطنية لامتلاك هذه الآليات وفق الأولويات المقترحة.

من جهة أخرى يُستنتج من هذه الدراسة غياب المعلومات في هذا الموضوع وصعوبة توفرها، وهذا ما يتطلّب أهمية استدراك هذا النقص في المعلومات **للدول العربية** كافة.

- إجراء مسوحات كمية وجمع المعلومات للقطاعات الثلاثة(أي القطاع العام كقطاع أول والقطاع الخاص كقطاع ثانٍ والقطاع الثالث، والذي يشمل مؤسّسات العمل الخيري والتطوّعي وغير الربحي). وكمثال على محاولة من هذا النوع في **الوطن العربي**، ثمّة الدراسة المسحيّة المذكورة في المراجع المشار إليها أدناه[1]، والتي يمكن تكرارها.
- تحديد الأولويات.
- وضع استراتيجيات وطنيّة للصناعات الثقافية.
- زيادة المخصّصات الحكومية لأوجه النشاط الثقافي المتعدّدة.
- حوافز لتشجيع القطاع الثالث.
- مبادرات ريادية للاستثمار في قطاع الثقافة.
- برامج توعوية عن أهمية دور الثقافة في الاقتصاد القائم على المعرفة.
- تبنّي مشاريع قومية مثل "السوق الثقافية العربية المشتركة"، و"بوابة الإنترنت لدعم صناعة المحتوى العربي"، ومشروع "صندوق الصناعات الثقافية"، والعمل على تنفيذها.

- Harabi, Najib, **Copyright-Based Industries in Arab Countries**, University of Applied Sciences, Northwestern Switzerland, 26 February 2004, Online at http://mpra.ub.uni-muenchen.de/4392/.
- Harabi, Najib, **Knowledge Intensive Industries: Four Case Studies of Creative Industries in Arab Countries**, "Learning Event on Developing Knowledge Economy Strategies to Improve Competitiveness in the MENA Region", Alexandria- Egypt, May 17-21 2009.

الملحق رقم 1

مؤشرات اقتصادات المعرفة وتطوّرها

1 - قياس مساهمة قطاع الثقافة في التنمية:

- المساهمة في الناتج المحلي وتطوّرها خلال سنوات
- المساهمة في الناتج المحلي منسوبه للفرد
- حجم التداول
- حجم العمالة
- تجارة الثقافة – الصادرات والواردات
- توزيع المساهمة على فروع قطاع الثقافة

2 - الوضع الراهن للصناعات الثقافية (الصناعات الإبداعية)

- التراث
- الفنون البصرية
- الفنون الاستعراضية
- النشر والطباعة
- السمعي والبصري
- الوسائط الجديدة
- التصميم
- الخدمات الثقافية

3 - قياس الإنفاق على الثقافة

- الإنفاق حسب القطاعات: العام والخاص والثالث
- إنفاق الأسرة / الأفراد على الثقافة
- إنفاق الدول العربية (المباشر وغير المباشر) (المجمل ومنسوباً للفرد)
- أنواع الإنتاج وتوزيعها على فروع الثقافة
- الموازنات للثقافة
- الهبات والتبرعات
- الجوائز
- الإعفاءات الضريبية
- المشاريع الكبرى
- الإنفاق مركزياً وحسب المحافظات أو المناطق



لائحة المراجع

أ . المراجع العربية

• "الثقافة والتنمية، الأعمال والإنجازات"، المفوضية العامة للاتّحاد الأوروبي، 2011.

• **الاستراتيجية العربية للموهبة والإبداع في التعليم العام**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومؤسّسة الملك عبد العزيز ورجاله للموهبة والإبداع، أقرّت من قبل المؤتمر العام للمنظمة بتاريخ 12/2008.

• **استراتيجية نشر الثقافة العلمية والثقافية في الوطن العربي**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2008.

• بن سليمان القفاري، عبدالله، **الإعلام العلمي في الصحافة السعودية**، مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية،السعودية، 2009.

• توفلر، ألفين / هايري، تر. يحي كبه، محمد زياد، **الثروة واقتصاد المعرفة**، جامعة الملك سعود، 2008.

• **الثقافة العربية في عصر المعلومات**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2008.

• **الثقافة والتنمية**، وزارة التخطيط، المملكة العربية السعودية، 1421هـ.

• **الخطة الشاملة للثقافة العربية**، ط. 2، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1996.

• الرفاعي، عبد المجيد، **اللغة العربية ومجتمع المعرفة**، النادي العربي للمعلومات، 2008.

• سالم، باشيوة، "الرقمنة في المكتبات الجامعية الجزائرية: دراسة حالة المكتبة الجامعية المركزية، بن يوسف بن خدة"، **الدورية الإلكترونية** Cybrarians Journal، ع 21، ديسمبر 2009.

• شاكر سعيد، محمود، **صناعة الكتاب العربي ونشره وتوزيعه: تحديات وآفاق**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،السعودية، 2010.

• علي، نبيل / حجازي، نادية، **الفجوة الرقمية: رؤية عربية لمجتمع المعرفة**، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، عدد 318، 2005.

• علي، نبيل، **العرب وثورة المعلومات**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

• كوكاس، فلوريان، تر. غصن، أحمد، **اللغة والاقتصاد**، سلسلة عالم المعرفة،الكويت، 2000.

• مجموعة باحثين، **التقرير العربي الأول للتنمية الثقافية**، مؤسّسة الفكر العربي، بيروت، 2008.

• مجموعة باحثين، **التقرير العربي الثاني للتنمية الثقافية**، مؤسّسة الفكر العربي، بيروت، 2009.

• مجموعة باحثين، **تقرير التنمية البشرية لعام 2004**: الحرية الثقافية في عالمنا المتنوّع، برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، 2004.

• مجموعة باحثين، **تقرير المعرفة العربي للعام 2009**، برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي ومؤسّسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2009.

• محمد، مراياتي، "صناعات تكنولوجيا المعلومات واللغة العربية: الفرص الكامنة"، **ندوة تعريب البرمجيات**، الجامعة اللبنانية الأميركية، بيروت، 30/3/2000.

• مراياتي، محمد، " تعريب العلوم والتكنولوجيا وضرورته مع توجه العالم نحو اقتصاد المعرفة"، **ندوة الترجمة والتقانة العربية**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 4-11/1/2001.

• مراياتي، محمد، "التكنولوجيا الحديثة والمصطلح العلمي العربي في ظل اقتصاد المعرفة"، **ندوة إقرار منهجية موحدة لوضع المصطلح العلمي العربي وتوحيده وإشاعته**، اتّحاد مجامع اللغة العربية، دمشق، 25–27 تشرين الأول/أكتوبر 1999.

• مراياتي، محمد، "تطور مهن المعلوماتية ومردودها الاقتصادي"، **ندوة الدراسات الإنمائية**، المؤتمر الوطني السابع عشر للإنماء، بيروت، 9-11/11/2000.

• مراياتي، محمد، "تعريب المعلوماتية في ظل اقتصاد المعرفة ودور التربية والتعليم فيه"، ندوة **أسئلة التعريب ورهاناته في التعليم العالي بالمغرب وسورية**، فاس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، 25–26 تشرين الثاني/نوفمبر 1999.

• مراياتي، محمد، "دور الترجمة في التنمية الاقتصادية العربية"، **يوم المترجم العربي: الترجمة سبيل المثاقفة والرقي الحضاري**، دمشق، 29/1/2003.

ب . المراجع الأجنبية

• A Measure of Culture: Cultural experiences and cultural spending in New Zealand, Statistics New Zealand, Ministry for Culture and Heritage, June 2003.

• A SMALL AND MEDIUM ENTERPRISES DEVELOPMENT PERSPECTIVE OF THE MEDIA INDUSTRY IN DUBAI, Dubai SME, An Agency of the Department of Economic Development – Government of Dubai, 2010, www.sme.ae .

• A, Mawani, "Cultural Industries", International Collaborative Dictionary of Communications (2010-09-09), R.K. Nielsen et al (Eds.), URL: http://mediaresearchhub.ssrc.org/icdc-content-folder/cultural-industries.

• Arab Development Challenges Report 2011, TOWARDS THE DEVELOPMENTAL STATE IN THE ARAB REGION, United Nations Development Programme, Regional Centre for Arab States, Cairo,2012.



• ARAB MEDIA OUTLOOK 2008-2012, Collaborating for growth, Forecasts and analysis of traditional & digital media in the Arab world, Dubai Press Club, Dubai Media City, Dubai Studio City, International Media Production Zone and PricewaterhouseCoopers,2009.

• Askerud, Pernille, "UNESCO Asia-Pacific Regional Consultation on a New Framework for Culture Statistics", Bangkok, October 2008, prepared for UIS.

• Broo, Orian, International comparisons of public engagement in culture and sport, Economic & Social Research Council, ESRC, EU, August 2011.

• CETINA, KARIN KNORR, "Culture in global knowledge societies: knowledge cultures and epistemic cultures", INTERDISCIPLINARY SCIENCE REVIEWS, VOL. 32, NO. 4, 2007.

• Creative Economy Report 2008: The Challenge of Assessing the Creative Economy: Towards Informed Policy Making, UNCTAD/UNDP,2008.

• Creative Economy Report 2010: A Feasible Development Option, UNCTAD/UNDP,2011.

• CREATIVE INDUSTRIES CLUSTER STUDY, STAGE ONE REPORT, Australia.

• Creative Industries Economic Analysis Final report, Enterprise Connect and the Creative Industries Innovation Centre (CIIC) , Canberra, Australia, June 2009.

• CREATIVE INDUSTRIES IN LEBANON, American University of Beirut, AUB-REGIONAL EXTERNAL PROGRAM - CREATIVE INDUSTRIES PROJECT, 2007.

• Creative Industries Technology Strategy 2009-2012, Technology Strategy Board, UK, 2009, www.innovateuk.org .

• Cultural and Creative Industries Knowledge Bank, http://www.unesco.org/new/en/culture/themes/cultural-diversity/diversity-of-cultural-expressions/tools/ci-mapping/arab-states/

• Culture, the heart of a knowledge-based economy, the strategic use of culture in the European project, ECP Lisbon Agenda Research Group, 2006.

• der Pol ,Hendrik van(Director), Key role of cultural and creative industries in the economy, UNESCO Institute for Statistics, Canada.



• FINANCING THE ARTS AND CULTURE IN THE EUROPEAN UNION, Policy Department Structural and Cohesion Policies, Directorate General Internal Policies of the Union, 2006.

• Funding Culture, Managing the Risk, Proceedings of the Symposium held at UNESCO Paris, 16 and 17 April 2010.

• Galloway, Susan and Dunlop, Stewart, "A CRITIQUE OF DEFINITIONS OF THE CULTURAL AND CREATIVE INDUSTRIES IN PUBLIC POLICY", , International Journal of Cultural Policy, Vol. 13, No. 1, 2007.

• Garnham,Nicholas, "FROM CULTURAL TO CREATIVE INDUSTRIES", An analysis of the implications of the "creative industries" approach to arts and media policy making in the United Kingdom, International Journal of Cultural Policy, Vol. 11, No. 1, 2005.

• Global Competitiveness Report 2000/2001, Center for International Development, Harvard University, 2000.

• Gordon .C, John and Beilby-Orrin, Helen, International Measurement of the Economic and Social Importance of Culture, Organization for Economic Co-operation and Development OECD , Paris , Draft: 2006.

• Harabi, Najib, "Knowledge Intensive Industries: Four Case Studies of Creative Industries in Arab Countries",Learning Event on Developing Knowledge Economy Strategies to Improve Competitiveness in the MENA Region , Alexandria Egypt, May 17-21 2009 .

• Harabi, Najib, Copyright-Based Industries in Arab Countries, University of Applied Sciences, Northwestern Switzerland, 26 February 2004, Online at http://mpra.ub.uni-muenchen.de/4392/.

• Hill, Kelly, Government Spending on Culture in Canada, 1992-93 to 2002-03,Hill Strategies Research Inc, Report prepared for the Canadian Conference of the Arts.

• http://www.acpcultures.eu/?lang=uk

• 'Impact of ICT on Community Development in ESCWA Member Countries", ESCWA, 2009.

• ' Information Economy Report" UNCTAD, 2007-2008.

• Klamer Arjo, Petrova Lyudmilla, Mignosa Anna, Funding the arts and culture in the EU: the role of the different sources of funds and their,2008.

• M. Mrayati, “Technology Transfer and Emerging Markets”, Environment 2001 Conference: Challenges and Solutions for Sustainable Development, Abu Dhabi, 4-7 February 2001.
• M. Solow, Robert, Growth Theory, 2nd ed., Oxford University Press, 2000.
• Mariani, Marcello M, Live classical music organizations in Europe: An international comparison of funding trends, governance mechanisms and organizational structures, European Cultural Foundation & Riksbankens Jubileumsfond, (CPRA), June 2009.
• Mrayati, M., “Knowledge-Based-Economy, and the Need to Arabization of Information Technology in the ESCWA Region”, UN-ESCWA, 15-16 May 2000.
• REGIONAL CONSULTATION ON THE CULTURAL INDUSTRIES, REPORT OF MEETING, the Secretariat of the Pacific Community Noumea, New Caledonia, 2011.
• ’’Regional Profile of the Information Society in Western Asia”, ESCWA, 2009.
• STATISTICS ON CULTURAL INDUSTRIES: Framework for the Elaboration of National Data Capacity Building Projects, Bangkok, UNESCO Bangkok, 2007.
• The Contribution of Culture to Local and Regional Development - Evidence from the Structural Funds, Final Report, Centre for Strategy & Evaluation Services, www.cses.co.uk , September 2010.
• The Travel & Tourism Competitiveness Report 2011, Beyond the Downturn, World Economic Forum, CENTRE FOR GLOBAL COMPETITIVENESS AND PERFORMANCE,2011.
• The Entrepreneurial Dimension of the Cultural and Creative Industries, European-Commission, HKU, 2010.
• Towards a UNESCO culture and development indicators suite, Working document, UNESCO.
• Towards a UNESCO Suite of indicators on Culture and Development (2009 – 2010), Literature review , UNESCO, February 2010 .
• UNESCO World Report, I N V E S T I N G I N C U L T U R A L D I V E R S I T Y A N D I N T E R C U L T U R A L D I A L O G U E, UNESCO, Paris,2009.
• Vikas, Nath, Heralding ICT enabled Knowledge Societies: Way



forward for the developing countries, http://members.tripod.com
• Yamada, Tetsuo, Structural Industrial Statistics for Cultural Industries, Docs/oecd-SBSmeeting-paper-cultstat, WIPO, ISIC,may2007.
The Entrepreneurial Dimension of the Cultural and Creative Industries, European-Commission, HKU, 2010.
• Towards a UNESCO culture and development indicators suite, Working document, UNESCO.
• Towards a UNESCO Suite of indicators on Culture and Development (2009 – 2010), Literature review, UNESCO, February 2010 .
• UNESCO World Report, I N V E S T I N G I N C U L T U R A L D I V E R S I T Y A N D I N T E R C U L T U R A L D I A L O G U E, UNESCO, Paris,2009.
• Vikas, Nath, Heralding ICT enabled Knowledge Societies: Way forward for the developing countries, http://members.tripod.com
• Yamada, Tetsuo, Structural Industrial Statistics for Cultural Industries, Docs/oecd-SBSmeeting-paper-cultstat, WIPO, ISIC,may2007.


مصر

1 . مفاهيم أساسية

المعرفة مقابل المعلومات والبيانات

ثمة خلط بين مصطلحات مثل البيانات والمعلومات والمعرفة، لذا يتوجب تحديد المقصود بالمعرفة Knowledge وعلاقتها بالبيانات Data والمعلومات Information على النحو التالي:[1]

البيانات: تعرف بأنها إشارات قد تتخذ شكل إحصاءات وأرقام تصدر عن مصدر معيّن إلى مستقبل لها، سواء كان المستقبل بشراً أم غير ذلك.

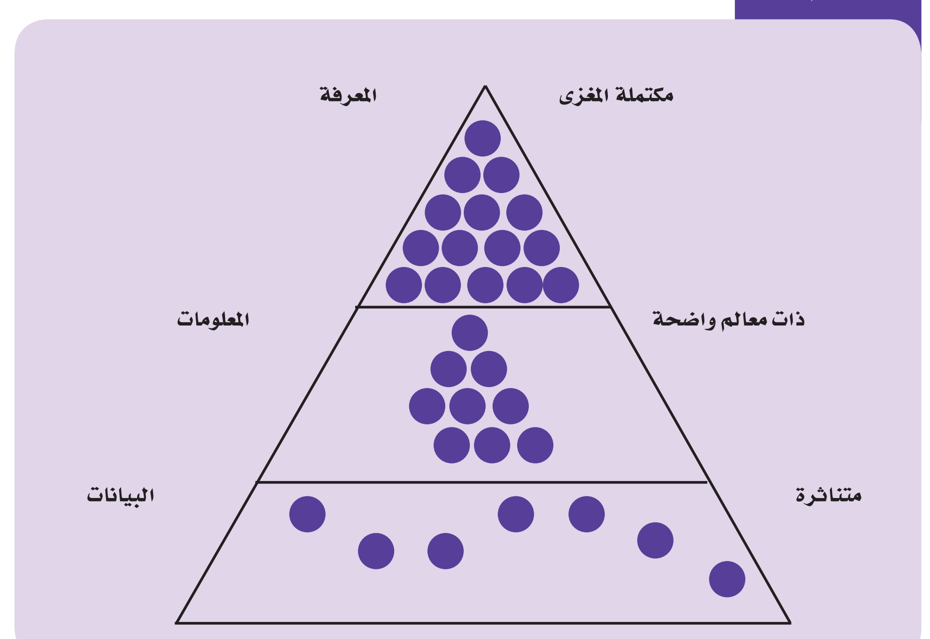
المعلومات: تعرف بأنها بيانات واضحة ومفهومة للمتلقي.

المعرفة: هي رصيد متراكم من المعلومات والمهارات التي تُستمد من استخدام البيانات والمعلومات وتحليلها بواسطة المتلقي.

المعرفة تنتج إذن عن عملية ذهنية من الإدراك والتفكير والتحليل يقوم بها العقل البشري اعتماداً على المعلومات الخام التي يحصل عليها. وكلما كانت المعلومات عن موضوع معيّن كثيفة، جرى التمكّن من تقييم البيانات والمعلومات الجديدة واستخدامها على نحو أفضل. فإذا لم تتوفر للمتلقي مثلاً معرفة سابقة بموضوع معيّن، يكون من الصعوبة بمكان إدراك مغزى المعلومات أو البيانات ذات العلاقة بهذا الموضوع. تُعدّ المعرفة إذن نتاجاً لتعامل العقل البشري مع المعلومات، بينما تمثّل المعلومات مدخلات في عملية إنتاج المعرفة، والشكل الذي تنتقل به المعرفة بعد استكمال دورتها، وبما يسمح باستخدامها في توليد معرفة جديدة. وربما هذا ما دعا إلى الخلط في اعتبار المعرفة والمعلومات شيئاً واحداً، لكن واقع الأمر يكشف عن اختلافهما، فالمعلومات تعدّ أداة لتوليد المعرفة وليست المعرفة ذاتها، ولكنهما مع ذلك يكوّنان معاً علاقة تكاملية وثيقة. ويكشف **الشكل رقم** (1) طبيعة المصطلحات الثلاثة: البيانات والمعلومات والمعرفة وحقيقة العلاقة في ما بينها..

تُعدّ المعرفة نتاجاً لتعامل العقل البشري مع المعلومات، بينما تمثّل المعلومات مدخلات في عملية إنتاج المعرفة، والشكل الذي تنتقل به المعرفة بعد استكمال دورتها، وبما يسمح باستخدامها في توليد معرفة جديدة.

شكل رقم 1 توضيح العلاقة بين البيانات والمعلومات والمعرفة



المصدر:
Burton-Jones, Alan, Knowledge Capitalism, Business, work and learning in the new economy, Oxford University Press, 2001.

علاوة على ما سبق، من المهمّ الأخذ في الاعتبار المنظور الإنساني والمجتمعي للمعرفة، وأيضاً المنظور الفردي. فعلى مستوى المجتمع والبشر تمنح المعرفة المجتمعات الشعور بالقوة والعافية، بل تعرّف المعرفة أحياناً كمرادف للقوة والنفوذ[2] (مثلاً وضع **الولايات المتّحدة** وغيرها من الدول المتقدّمة). وغياب المعرفة في جانب آخر يسهم في الفقر وتدني الإنتاجية وتواضع الأداء الاقتصادي، كما أنه يقلّل من الثقة في النفس وإمكانية الاعتماد على الذات. وعلى مستوى الفرد تنمّي المعرفة القدرات البشرية لدى الإنسان وتقوده لاستخدام العقل والتفكير العلمي، وتمكّنه من الحكم السليم والمنطقي على مختلف الأمور. ومع ذلك فالمعرفة الكثيفة أحياناً يساء استخدامها ولا تجعل البشر في وضع أفضل، بل قد تسهم في تدمير القوى ذاتها التي تحقّق الحياة للإنسان (مثلاً تطوير أسلحة دمار).

منظومة المعرفة

تتكوّن منظومة المعرفة من مراحل أو خطوات رئيسية عدّة حتى تكمل دورتها التي تبدأ من النفاذ إلى مصادر المعرفة وتنتهي بتوليد المعرفة الجديدة. وما يجب التأكيد عليه أن المنظومة لا تكتمل إلا بإتمام هذه المراحل:[9]

النفاذ إلى مصادر المعرفة: وهي المرحلة الأولى التي تشمل البحث عن المعلومات والمعرفة من مصادرها المختلفة. وعلاوة على المصادر التقليدية للمعلومات، أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصال تلعب دوراً أساسياً في تيسير الوصول إلى المعلومات (التي قد تكون أيضاً معرفة سابقة) وانتشارها وتبادلها في حلقات النقاش التي تجري بشأنها عبر الإنترنت.

استيعاب المعرفة: وتشكّل المهام المتعلقة بتحليل البيانات والمعلومات وتبويبها وتقييمها واستخلاص ما تنطوي عليه من أفكار ومفاهيم واتجاهات أساسية. وتتوقف هذه العمليات على المهارات الذهنية Cognitive Skills التي يتمّ اكتسابها من خلال مؤسّسات التعليم ومن ممارسة الأنشطة الاقتصادية والأنشطة العامة عموماً.

إنتاج المعرفة الجديدة: بمعنى استخدام المعلومات والمعرفة القائمة في توليد معرفة جديدة غير مسبوقة. وهذه المرحلة تعتمد إلى حدّ كبير على عمليات البحث العلمي الأساسي، والذي لا يخضع عادةً لمتطلبات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية، وإنما ينتج معرفة أساسية يمكن توظيفها إذا توفّرت جدوى لذلك.

توظيف المعرفة: وتنصبّ على أساليب تطبيق المعرفة لتوصيف المشكلات وحلّها من أجل زيادة الإنتاجية وتحقيق عائد اقتصادي واجتماعي كبير. وتعدّ نظم المعلومات والبرمجيات وأشكال التكنولوجيا الجديدة من أهمّ وسائل توظيف المعرفة. والتوظيف يخضع عادةً لمتطلبات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية.

تتكوّن منظومة المعرفة من مراحل أو خطوات رئيسية عدّة تسمح لها بإتمام دورتها، والتي تبدأ من النفاذ إلى مصادر المعرفة، مروراً باستيعاب المعرفة، وصولاً إلى إنتاج معرفة جديدة.

يتّضح إذن بالنظر إلى منظومة المعرفة أنه على الرغم من الإدراك الكامل لأهمية التقنيات المساعدة الحديثة وبالذات **تكنولوجيا المعلومات والاتصال** (**ت م ا**) ICT التي تسهم في تحقيق إمكانات ضخمة لحفظ البيانات والمعلومات وسرعة نموّها وانتشارها، وبصرف النظر عن حجم البيانات والمعلومات المتاحة، تظلّ المعرفة

المحرك الأساسي والمحصلة التي تفتح الطريق مباشرة أمام التقدّم الاقتصادي والاجتماعي أو التنمية بعامة. ويقتضي تحوّل المعلومات إلى معرفة مجهوداً غير سهل لأن مجرد الخروج بالحقائق يتطلّب مهارات ذهنية عالية تسعى مجتمعات المعرفة لتنميتها لدى مواطنيها من خلال مؤسّسات التعليم. بمعنى آخر لا يعني توفّر المعلومات على الشبكة وإتاحة إمكانية الوصول إليها عبر أجهزة الكمبيوتر ووسائل الاتصال الحديثة، إمكانية الاستفادة من هذه المعلومات أو استغلالها على نحو دقيق يلبّي الأهداف الاجتماعية والاقتصادية. وحتى بالنظر إلى المرحلة الأولى المتعلقة بالنفاذ إلى مصادر المعرفة، تشير التقديرات مثلاً إلى أن حوالى 50 % من المعلومات المتاحة على الإنترنت تكون غير دقيقة أو خاطئة ، ما يعني ضرورة التفكير والتمحيص لمجرد التمييز بين الغث والثمين من المعلومات المتاحة على الشبكة، والتي يمكن توظيفها في مرحلة تالية لإنتاج معرفة جديدة والتعامل مع قضايا التنمية ومشكلاتها.[10] ومن الأمثلة الجليّة مشروع الجينوم أو الخريطة الوراثية التي تتوفر المعلومات بشأنها على الشبكة فور اكتشافها. ولكن هناك فارقاً ضخماً بين هذه المعلومات الصريحة التي يمكن أن يطّلع عليها الجميع، والمعرفة الكامنة في جوفها. فالأخيرة هي المعرفة ذات القيمة الحقيقية التي تستخدم للاكتشاف المبكر لأسباب الأمراض، وصناعة الدواء الجيني الذي يكافحها.[11] بينما تخلق التكنولوجيات الحديثة فرصاً جديدة غير مسبوقة لنموّ المعلومات ونشرها وإمكانية الاستفادة منها. إلا أن النشاط الإنساني هو الذي يمكّن المعلومات من أن تنطلق في شكل معرفة، والمعرفة هي التي تضيف قيمة للتنمية وللخبرات الإنسانية.

مفهوم مجتمع المعرفة

تُعدّ مجتمعات المعرفة مفهوماً شاملاً ومتكاملاً، لا ينصبّ على البعد الاقتصادي أو التكنولوجي فقط، إنما هو تحدّ يواجه جميع الثقافات في مختلف الدول وفي ظل مختلف الأنظمة الاقتصادية. فالمعرفة موضع الاعتبار هنا مهمّة ليس للنموّ الاقتصادي بمفهومه المحدود فقط، ولكن أيضاً من أجل تنمية شاملة وتطوير لكل قطاعات المجتمع ومناحي الحياة. مفهوم مجتمعات المعرفة ترتيباً على ذلك يضمّ أبعاداً اجتماعية واقتصادية وثقافية، وتحولاً مجتمعياً ومنظوراً تنموياً طويل الأجل. وربما يُعدّ ذلك المنظور الشامل ما يميّز مجتمع المعرفة المعاصر عن المجتمعات السابقة التي أستندت في تطوّرها أيضاً إلى المعرفة بأشكالها المختلفة.

وتنطوي تعريفات مجتمع المعرفة سواء صراحة أم ضمناً على أن الهدف النهائي لمجتمعات المعرفة هو النجاح في تحقيق التنمية باستنهاض قدرات أفراد المجتمع للإسهام في هذا النجاح وضمان استدامته. كما ينبغي التمييز بين بعدين أساسيّين لمجتمعات المعرفة: البعد الاجتماعي الإنساني، وهو الذي يضفي على هذه المجتمعات سمات المساواة والشمول والمشاركة، والبعد الاقتصادي، والذي يندرج في إطار ماهو معروف **بالاقتصاد المستند إلى المعرفة** Knowledge based economy.

البعد الاجتماعي الإنساني لمجتمعات المعرفة

تطوّر مفهوم اليونسكو لمجتمعات المعرفة ليصبح "مجتمعات المعرفة الجمعية Inclusive Knowledge Societies، لتحقيق خصائص عدّة من أهمها الشمول والمساواة والمشاركة.[20]

والغرض من هذا التطوّر هو الالتزام بالرؤية الشاملة والمتكاملة التي يمكن أن تقدّمها المعرفة. والتأكيد على أن مجتمعات

في ما يخصّ النفاذ إلى مصادر المعرفة تشير التقديرات إلى أن حوالى 50 % من المعلومات المتاحة على الإنترنت تكون غير دقيقة أو خاطئة، ما يعني ضرورة التفكير والتمحيص للتمييز بين الغث والثمين من المعلومات المتاحة على الشبكة، والتي يمكن توظيفها في مرحلة تالية لإنتاج معرفة جديدة.

المعرفة لا تتحقّق إلا بالحدّ من فجوة المعرفة التي تعيق عمليات التنمية بسبب استبعاد فئات عريضة من المجتمع من منافع المعلومات والمعرفة، وأيضاً لضمان التدفق الحرّ للمعلومات والعدالة والمشاركة في الحصول على البيانات والمعلومات والمعرفة، والتعرف إلى الممارسات المثلى Best Practices. وفي ما يلي محاور أساسية تقوم عليها هذه المجتمعات تسمح لها بأن تكون مجتمعات تقوم على المشاركة والمساواة:

– المعلومات والمعرفة للجميع
– نوعية تعليم جيدة للجميع
– حقوق الإنسان وحرية التعبير
– نشر ثقافة المعرفة

أ. المعلومات والمعرفة للجميع

من الخصائص التي تميّز مجتمعات المعرفة أنها مجتمعات تمكّن كلّ فرد فيها من الحصول على المعلومات التي يحتاجها والمهارات المطلوبة لتحويل هذه المعلومات إلى معرفة ذات نفع له ولمجتمعه. وتلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصال (ت م ا) دوراً مهمّاً بهذا الشأن لكونها تقنية متعدّدة الأغراض، وانتشارها على أوسع نطاق يمكن أن يسهم في تحقيق المساواة في الحصول على المعلومات والمعرفة في المجتمع ككل. علاوة على أن تواجد هذه التكنولوجيات يحرّر المجتمعات المختلفة من قيود المكان والزمان، ويخلق نماذج جديدة للمشاركة في المعرفة والإنتاج الجماعي للأفكار والابتكارات والنقاش عبر شبكات للمتخصّصين ولمجموعات القضايا المشتركة. ويجري ذلك على المستوى المحلّي والإقليمي والدولي، وعلى نحو يمكن أن يتجاوز نظام الملكية الفكرية القائم على الحماية.

وعلى نمط برنامج اليونسكو "التعليم للجميع" Education for All أقامت المنظمة أيضاً برنامج "المعلومات للجميع" Information for All في العام 2001.

وتبلور هذا البرنامج بشكل أكثر وضوحاً في ضوء **إعلان الإسكندرية** للعام 2005 بشأن "المعرفة المعلوماتية" Information Literacy التي عُرفت بأنها ضرورة لكي يصبح الأفراد مشاركين وفاعلين في مجتمعات المعرفة ولكي يحققوا أهدافهم التعليمية والوظيفية والاجتماعية.[21] وقد تبنّى برنامج المعلومات للجميع مفهوم "المعرفة المعلوماتية" واعتبرها كحق إنساني أساسي، بمعنى ضرورة توفيرها لجميع أفراد المجتمع نساءً ورجالاً، في الريف أو في الحضر، داخل مؤسّسات التعليم أو خارجها، وبصرف النظر عن الخلفية الاقتصادية الاجتماعية. وتتمثّل المكوّنات الرئيسة للمعرفة المعلوماتية في القدرة على إدراك الاحتياجات من المعلومات وتحديد مصادر الحصول عليها وتقييم نوعيتها، وحفظ المعلومات واستعادتها، والاستخدام الفعّال والأخلاقي لها.[22]

والعنصر الأول المتمثّل في إدراك الحاجة إلى المعلومات ربما يقتضي التفسير والتوضيح. فهو يعبّر عن ضرورة إدراك أهمية المعلومات وضرورتها لحلّ المشكلات والتعامل مع القضايا المختلفة. وهذا الإدراك لا يعدّ قدرة ساكنة ولكنها متغيّرة وديناميكية، حيث تظهر الحاجة إلى ضرورة استخدام المعلومات في كلّ حالة أو مشكلة تواجه الفرد أو المشروع أو المؤسّسة مهما كانت طبيعتها، ومهما كانت طبيعة مكان التواجد وممارسة النشاط؛ أي سواء كان ذلك في مكان العمل أم في مؤسّسة تعليم أم في الأنشطة الحياتية المختلفة. ففي مجال الصحة مثلاً، يمكن للمتخصّصين النفاذ إلى البحوث الحديثة ومعرفة أفضل الممارسات Best Practices عند الحاجة إلى ذلك، و يمكنهم من ثم الوصول إلى المعرفة التي تمكّنهم من الارتقاء بأسلوب تقديم الخدمة الطبّية. وفي مجال النشاط المدني يكون السعي النشط

تبنّى برنامج المعلومات للجميع مفهوم "المعرفة المعلوماتية" واعتبرها كحق إنساني أساسي يجب توفيرها لجميع أفراد المجتمع نساءً ورجالاً، في الريف أو في الحضر، داخل مؤسّسات التعليم أو خارجها. وتتمثّل المكوّنات الرئيسة للمعرفة المعلوماتية في القدرة على إدراك الاحتياجات من المعلومات وتحديد مصادر الحصول عليها وتقييم نوعيتها، وحفظ المعلومات واستعادتها، والاستخدام الفعّال والأخلاقي لها.

للحصول على المعلومات وتحليلها متطلباً أساسياً للإسهام الديمقراطي في المجتمع. وفي مجال التعليم ستتّضح خلال هذه الدراسة الأهمية المحورية لهذا المفهوم.

أهمية هذا المفهوم إذاً أنه يركّز على وقع المعلومات وتأثيرها على المجتمعات أكثر من مجرد النفاذ إلى المعلومات؛ وأنه يميّز بين الاستقبال السلبي للمعلومات وإدراك أهميتها في حلّ المشكلات التي يواجهها أفراد المجتمع ومؤسّساته. وبذلك يتحوّل الفرد من خلال "المعرفة المعلوماتية" من معتمد على وسيط معلوماتي إلى أن يصبح باحثاً متحمساً عن المعلومات وقت الاحتياج إليها، ومنتجاً ومطبقاً للمعرفة، وعضواً فاعلاً في مجتمع المعرفة.

ب. نوعية التعليم الجيد للجميع

التعليم بمراحله كافة، وخصوصاً المرحلة العالية، يُعَد في مقدمة مصادر اكتساب المعرفة في المجتمع. والجامعات باعتبارها منبعاً مهمّاً لنشاط البحث العلمي المتقدم تشكّل مراكز قوة لتوليد المعرفة الجديدة ونشرها. ومؤسّسات التعليم والتدريب في سعيها لتنمية الموارد البشرية عموماً تتيح للمواطنين الفرصة للإسهام في تنمية مجتمعاتهم بأقصى إمكاناتهم وليس بأدناها. وإذا كانت هذه المهام وغيرها الكثير تفترض أن تتواجد في أنظمة التعليم في مختلف المجتمعات، ففي مجتمعات المعرفة خصوصاً يلعب التعليم دوراً محورياً تبدو أهميته بوضوح في تأكيده على حق الجميع في الحصول على التعليم ذي الجودة العالية، وعلى توصيل ونشر المعلومات والمعرفة بكفاءة عالية اعتماداً على التكنولوجيات الحديثة، وخصوصاً تكنولوجيا المعلومات والاتصال (ت م أ). ويعدّ التعليم والبحث العلمي العمود الفقري للاقتصاد المستند إلى المعرفة، والذي يشكّل مكوّناً رئيساً في مجتمع المعرفة.

بعض العناصر المهمّة للتعليم من منظور مجتمع المعرفة

مجتمع المعرفة ذو صلة وثيقة بما يطلق عليه "مجتمع التعلّم" Learning Society. ويشير هذا الارتباط إلى أن إتاحة التعليم الجيد للمواطنين كافة يعدّ مطلباً أساسياً في مجتمعات المعرفة والتعلّم؛ وأن التعليم في ظلّ مجتمع المعرفة ليس تعليماً نخبوياً ولا حتى لفئة عمرية معيّنة، ولكنه يشمل المجتمع ككلّ، وطوال حياة الفرد، وذلك من أجل بناء المهارات والقدرات الضرورية ومشاركة الجميع في عملية التنمية.

ويسمح ربط جميع الجامعات والمدارس بتكنولوجيا المعلومات والاتصال بخلق فرص أكبر لإتاحة التعليم، وذلك بتخطّي صعوبات بعد المسافات وعزلة بعض الأماكن أو صعوبات اجتماعية مختلفة تقف حائلاً دون حصول شرائح اجتماعية معيّنة على مستويات أعلى من التعليم (مثل الإناث أو سكان الريف). ولكن علاوة على ذلك، يوفّر انتشار التكنولوجيات الحديثة في مؤسّسات التعليم فيضاً من موارد المعلومات والمعرفة الجديدة للطلبة والطالبات، وييسّر استخدام أساليب جديدة للتعلّم، ويمكّن من اكتساب "المعرفة المعلوماتية" والمهارات الأساسية اللازمة لمجتمع ينتج المعرفة ويستخدمها بكثافة. هذا بالإضافة إلى تأثيره على تحسين أسلوب إدارة المؤسّسات التعليمية، وتدريب المعلمين. أما خارج ساعات الدراسة الرسمية فيتيح تواجد خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال فرصاً لتقديم الخدمة التعليمية لأفراد المجتمع المحلّي الذين حرموا منها من قبل.[23]

والدور الفعّال لنظام التعليم في الاستجابة لمجتمع المعرفة يمكن أن يذهب أبعد من مجرد اتصال المدارس ومؤسّسات التعليم العالي بتكنولوجيا المعلومات والاتصال. فمن الضروري أيضاً توفير الموارد المادية

من الاتجاهات الحديثة في مجال التعليم، الاتجاه نحو بناء ثقافة المشاركة، ومن عناصرها مثلاً تحوّل المواد الدراسية التي يتمّ تطويرها في الجامعات والمدارس إلى سلعة عامة متاحة للجميع عبر الإنترنت داخل المجتمع ذاته وعلى مستوى المجتمعات المختلفة في العالم. وهذا ما يطلق عليه "المصادر المفتوحة للتعليم"Open Education Sources، التي تسعى إلى تحقيق المساواة في النفاذ إلى المعرفة ونشر فرص التعليم الجيّد.

والبشرية المؤهلة التي يمكن بواسطتها تغيير المناهج وتكييفها مع هذه التقنيات الحديثة. بحيث يتحقق المزيد من الفاعلية والكفاءة من خلال تبنّي مناهج للتدريس تمزج بين الأسلوب التقليدي ومساندة الإنترنت والكمبيوتر. ويعني ذلك ضرورة توفير المهارات اللازمة للمعلمين من أجل التمكّن وكفاءة تدريس واستخدام خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال وإعادة هيكلة المقرّرات الدراسية لتغدو الاستفادة منها وسيلة للتفكير وتنمية الإدراك لدى الطلاب وليس مجرد وسيط للتدريس.

وتوظيف خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مناهج التعليم على هذا النحو يمكن أن ييسّر بناء المعرفة، وأن يمكّن الطلبة من مقوّمات التفكير النقدي البناء. كذلك يمكن أن يسهم في تحقيق التفاعل بين الطلبة والمعلم وبين الطلبة بعضهم البعض في شكل مجموعات دراسية تكتسب مهارات العمل الجماعي والاتصال. علاوة على أن قدرة الطلبة على التعلّم تكون أفضل كثيراً بالانتقال السلس من المجال الأكاديمي البحت إلى تناول مشكلات وقضايا حقيقية. ويمكن أن يتمّ ذلك من خلال أساليب المحاكاة Simulation بتطبيق المفاهيم والمعرفة التي تمّ تعلّمها على مشكلات واقعية.[24]

ومن الاتجاهات الحديثة في مجال التعليم، والتي نتجت عن بلوغ مجتمعات المعرفة مرحلة أرقى من التطوّر، الاتجاه نحو بناء ثقافة المشاركة. وتتمثّل إحدى الصور المهمّة لهذه المشاركة في أن المواد الدراسية التي يتمّ تطويرها في الجامعات والمدارس صارت في بعض الأحيان بمثابة سلعة عامة متاحة للجميع عبر الإنترنت داخل المجتمع ذاته وعلى مستوى المجتمعات المختلفة في العالم. وهذا ما يطلق عليه "المصادر المفتوحة للتعليم" Open Education Sources، والتي تسعى إلى تحقيق المساواة في النفاذ إلى المعرفة ونشر فرص التعليم الجيّد. ويتمّ وضع المواد التعليمية في صورة مرمّزة تقدّم مجاناً عبر الإنترنت للمعلمين والطلبة ولمن يتعلمون بشكل مستقل اعتماداً على أنفسهم، ولكي تستخدم ويعاد استخدامها في التدريس والبحث العلمي. ومنذ 2001، فإن أكثر من 60 مؤسّسة على مستوى العالم وفّرت أكثر من 2000 من برامجها الدراسية على الإنترنت. ومنذ ذلك الوقت يتزايد العدد باستمرار.

من المتوقع أن تتزايد أهمية الاستفادة من هذه المصادر المفتوحة للتعليم من في المستقبل، خصوصاً في الدول النامية مع تزايد الإدراك بأهمية مجتمعات المعرفة، وكذلك نتيجة تزايد الاتصال بشبكة المعلومات الدولية، وظهور أجهزة كمبيوتر منخفضة التكلفة، والتغييرات السريعة في الهاتف المحمول المتطوّر.[25]

وقد يكون من المناسب التنبيه بأن الاستثمار في التعليم وفي التكنولوجيات الجديدة وإتاحتها والاستفادة منها ليس كافياً في حدّ ذاته لتحقيق مجتمع معرفة كفء، ولكن من الضروري أيضاً إقامة ظروف ملائمة في المجتمع تدفع نحو الابتكار والإبداع والتعاون. وربما كان أحد أهمّ هذه الظروف تمتّع المجتمع بالديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات، وهو البعد الثالث المهمّ لمجتمع المعلومات من المنظور الاجتماعي والإنساني.

ت. الحريات وحقوق الإنسان

منظور مجتمعات المعرفة الذي يضع البعد الإنساني للمعلومات والمعرفة في جوهر هذه المجتمعات، يستمدّ جذوره من مبادئ حقوق الإنسان وحاجة المجتمع ليس لأن يحظى بفرص متساوية للحصول على المعلومات ومهارات تحويلها إلى معرفة فقط، ولكن أيضاً من الحاجة إلى التعبير عن الأفكار والمعتقدات في بيئة شاملة ومفتوحة تستفيد من التنوّع في الآراء. بناء مجتمعات معرفة قائمة على المساواة إذاً لا يمكن أن

يتمّ وضع المواد التعليمية في صورة مرمّزة تقدّم مجاناً عبر الإنترنت للمعلمين والطلبة ولمن يتعلمون بشكل مستقل اعتماداً على أنفسهم، لكي تستخدم ويعاد استخدامها في التدريس والبحث العلمي. منذ 2001، وفّر أكثر من 60 مؤسّسة على مستوى العالم ما يزيد على 2000 من برامجها الدراسية على الإنترنت. ومنذ ذلك الوقت يتزايد العدد باستمرار.

إطار رقم 1 **حرية التعبير حجر الزاوية لمجتمع المعرفة**

يؤكّد تقريرٌ لليونسكو حول مجتمع المعرفة على أهمية حرية التعبير بالقول إنه من دون حرية التعبير لا يوجد مجتمع معرفة. وتتضمّن حرية التعبير حرية الرأي ، وحرية الخطاب ، وحرية الكتابة ، وحرية الصحافة، وحرية الحصول على المعلومات، وحرية تداول البيانات والمعلومات. وترتبط حرية التعبير علاوة على ذلك ارتباطاً وثيقاً بالحريات الأكاديمية وحرية البحث العلمي والإبداع، وتعدّ الضمانة الوحيدة بأن لا يتحوّل مجتمع المعلومات إلى مجتمع "غياب المعلومات" أو "تشوّه المعلومات".

كذلك فإن الحريات التي وضعها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو الميثاق العالمي للحقوق المدنية والسياسية ، يضمن "أن الناس في مختلف أنحاء العالم لن يسمحوا بأن يُغرقوا أنفسهم في الحجم الهائل من المعلومات والبيانات التي تتيحها ثورة المعلومات، والتي قد تكون أحياناً متناقضة وغير مدققة. ولكن يمكن، وفقط من خلال البحث عن المعلومات الملائمة وتبادلها ومشاركتها وإخضاعها للنقاش، ومن خلال النشاط البحثي والإبداعي أن تتحوّل المعلومات إلى معرفة. ومن ثم فإن حرية التعبير لا تعدّ ضمانة لمجتمع معرفة حقيقي فقط ولكن لاستدامته أيضاً.

و لا تقتصر منافع التدفق الحرّ للمعلومات والأفكار على أنها حماية للحقوق الأساسية فقط، فالشفافية المصاحبة تسهم في الاستقرار الاقتصادي، وفي بناء الثقة الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة للأنشطة الإنسانية كافة، إلى كفاءة المعاملات السوقية، ووصولاً إلى تنمية الديمقراطية في المجتمع.

والتكنولوجيات الحديثة تشكّل وسيلة ذات قيمة كبيرة من أجل ممارسة حرية التعبير. فالإنترنت تقدّم للأفراد الوسائل لكي يحققوا، وعلى نطاق شديد الاتساع، ما حاولت دساتير الدول الديمقراطية أن تضمنه لمواطنيها منذ سنوات طويلة مضت: أي الحق في التعبير عن أنفسهم، وحق الاتصال في ما بينهم، وحق ممارسة الأعمال التجارية بحرية. وهذه الممارسات كلّها كان يحدّ منها في الماضي الحاجة إلى موارد فنّية ومالية ضخمة. ولكنها اليوم في ظل التطور السريع للإنترنت أصبح من الممكن تحقيقها من دون تكلفة تذكر طالما توفرت الرغبة في ذلك. والتدفق الحرّ للأفكار والمعلومات سيكون رافعة مهمّة للديمقراطية ومساهمة الجميع في الحياة العامة وفي اتخاذ القرار.

ومع ذلك لا بدّ من التحفظ هنا بالقول إن أي تكنولوجيا، ومهما بلغت قوتها وكفاءتها، لن تكون فاعلة إذا اختارت الإرادة السياسية الوقوف ضدّ حرية التعبير. لهذا من الأهمية بمكان الدفاع عن هذا الحق حيث يتمّ تجاوزه، والحفاظ عليه عندما يتعرّض للتهديد، لأن حرية التعبير والتدفق الحر للمعلومات والأفكار الذي يرتبط بها ارتباطاً وثيقاً، تعدّ من الشروط الأساسية لبناء مجتمع المعرفة.

المصدر:
Souter ,David. Towards Inclusive Knowledge Societies. UNESCO Communication and Information Sector. 2010.

يقتصر على تقديم تغييرات وإصلاحات لتحقيق المساواة والمشاركة في الحصول على المعلومات والتعليم الجيّد. فهذه المجتمعات لا تحقق أهدافها الحقيقية من دون الحفاظ على الحقوق والحريات التي ينطوي الكثير منها تحت مظلة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته معظم دول العالم (ومنها **مصر والدول العربية**)، والذي صدر العام 1948، كذلك الميثاق العالمي حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعام 1966.

وتحظى حرية التعبير باهتمام خاص باعتبارها مكوّناً جوهرياً في مجتمعات المعرفة (**الإطار رقم 1**) وتعتبرها الأمم المتّحدة، علاوة على كونها حقاً إنسانياً أساسياً، بمثابة حجر الزاوية للحريات الأخرى كافة. وتنصّ **المادة 19** من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن "**كل شخص له الحق في حرية الرأي والتعبير. وهذا الحق يتضمّن حرية اعتناق الرأي من دون تدخل، والسعي نحو الحصول على المعلومات والأفكار من خلال أيّ وسيلة إعلام بصرف النظر عن أيّ قيود**".[26]

والتأكيد على أهمية حرية التعبير في مجتمعات المعرفة يرجع إلى أهمية روح الانفتاح والنقاش التي يجب أن تحكم العلاقة بين الأفراد وفئات المجتمع وفي ما بين المجتمعات المختلفة، كذلك بينهم وبين السلطات السياسية. ومن المفيد التأكيد هنا على أمرين مهمّين :

الأول: عدم اعتبار ضمان حرية التعبير مبدءاً مهمّاً في مجال السياسة فقط، لأن لها انعكاسات قوية من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، وبما يجعلها ذات أهمية خاصة لعملية التنمية.

الثاني: من الأهمية بمكان وجود وسائل إعلام حرّة ومتعدّدة توفر المعلومات لشرائح المجتمع كافة وتلتزم في الوقت نفسه بالقواعد المهنية والأخلاقية التي تنظّم عملها. ومن أهمّ المبادرات التي أطلقتها **اليونسكو** من أجل حرية التعبير نشر سلسلة Media Development Indicators، والتي ظهرت العام 2008 لتضع إطاراً لتقييم الانفتاح في بيئة وسائل الإعلام الوطنية المختلفة، من أجل مقارنة قياسيةBench Marking للأوضاع في الدول المختلفة وتشجيع الأداء الأفضل.[28]

ث - تعزيز ثقافة المعرفة

من المهمّ التوقف أيضاً عند ثقافة مجتمع المعرفة. فمجتمعات المعرفة لا تميّزها سرعة نقل المعلومات وانتشارها وكثافة إنتاج المعرفة الجديدة واستخدامها فقط، إذ إن من المهم أيضاً أن يتمّ ذلك في ظل تزايد الشعور داخل المجتمع ككلّ بالحاجة الشديدة إلى المعرفة. ومن المهمّ أيضاً تواجد ثقافة حقيقية للابتكار تذهب أبعد من الجانب التقني لتشكّل قيمة جديدة في حدّ ذاتها، تنتشر من مجال لآخر سواء مجال التعليم أم الإعلام أم الثقافة أم الفنّ أم الاقتصاد.

وفي مجتمع المعرفة أيضاً، تنتشر الثقافة العلمية داخل المجتمع ككلّ من خلال التمرّس على التفكير الذي يستخدم العقل والمنطق السليم، والسعي لاكتساب المعرفة وإنتاجها والارتقاء بها وليس الاكتفاء بتلقّيها. ويصبح التفكير العلمي بناءً على ذلك نشاطاً إنسانياً يتعامل معه معظم الناس وليس قلة من المعنيّين بالعلم والبحث العلمي.

تنتشر في مجتمع المعرفة الثقافة العلمية داخل المجتمع ككلّ من خلال التمرّس على التفكير الذي يستخدم العقل والمنطق السليم، والسعي لاكتساب المعرفة وإنتاجها والارتقاء بها وليس الاكتفاء بتلقّيها. ويصبح التفكير العلمي بناءً على ذلك نشاطاً إنسانياً يتعامل معه معظم الناس وليس قلّة من المعنيّين بالعلم والبحث العلمي.

وعلى هذا النحو تمكّن هذه الثقافة معظم الناس من القدرة على التفكير المنطقي، والتقييم النقدي ومعرفة مدى ملاءمة الحجج التي يسوقها الخبراء، وفهم وإدراك النتائج المحتملة لأي إجراءات مقترحة بواسطة السلطات السياسية في مجالات متعدّدة. ومن المهم أيضاً إدماج الثقافة العلمية في تدريب متخذي القرار في الحكومة أو القطاع العام. وتبدو أهمية هذا الجانب بصفة خاصة في **الدول النامية** حيث توجد معوقات للابتكار ناتجة عن صعوبات يواجهها متّخذو القرار في إدراك القضايا والمشكلات العلمية والتقنية وأهميتها. ولا يهدف التدريب على الثقافة العلمية إلى إعطاء الأفراد حقائق بكميّة معيّنة فقط، بل إلى النهوض بقدراتهم على المشاركة في حوكمة المجتمع الذي يتأثر أكثر فأكثر بنشاط العلم والتقنية.

2 - مقوّمات القياس

تتوافق الأدبيات حول أربعة أسس عامة ذات أهمية في بناء الاقتصاد المستند إلى المعرفة:[35]

- بناء هيكل مؤسّسي مناسب ونظام للحوافز الاقتصادية يشجع الاستخدام

ثمّة أربعة أسس عامة في بناء الاقتصاد المستند إلى المعرفة، وهي بناء هيكل مؤسّسي مناسب ونظام للحوافز الاقتصادية يشجع الاستخدام الواسع النطاق للمعرفة المحلية والكوكبية ،إقامة مجتمع من الأفراد يتمتعون بمهارات عالية ومرونة وإبداع، ويحظون بفرص التعليم الجيد والتعلّم مدى الحياة، بناء بنية أساسية ديناميكية للمعلومات، وقطاع معلومات واتصالات تنافسي ومبتكر، بناء نظام كفاءة للابتكار يشمل المشروعات الابتكارية، والتعليم ومراكز البحث العلمي، ومراكز الفكر Think Tanks، وغيرها من الهيئات والمؤسّسات التي يمكن أن تسهم في الرصيد المتزايد من المعرفة الكوكبية.

الواسع النطاق للمعرفة المحلية والكوكبية في قطاعات الاقتصاد كلّها، ويعمل على تعزيز التحوّلات الاقتصادية والاجتماعية التي أحدثتها ثورة المعرفة.

- إقامة مجتمع من الأفراد يتمتعون بمهارات عالية ومرونة وإبداع، ويحظون بفرص تعليم جيّد وتعلّم مدى الحياة، يكون متاحاً للجميع، من التمويل العام والخاص.
- بناء بنية أساسية ديناميكية للمعلومات، وقطاع معلومات واتصالات تنافسي ومبتكر يعدّ ركيزة لتوفير أدوات وخدمات متنوّعة للاتصال والمعلومات لقطاعات الاقتصاد والمجتمع كافة. ويشمل بالإضافة إلى أكثر التكنولوجيات حداثة وتقدماً، وسائل تقليدية معروفة ولازمة لإثراء المجتمعات بالمعلومات والمعرفة، مثل الراديو والتلفزيون ووسائل الإعلام الأخرى.
- بناء نظام كفاءة للابتكار يشمل المشروعات الابتكارية، والتعليم ومراكز البحث العلمي، ومراكز الفكر Think Tanks، وغيرها من الهيئات والمؤسّسات التي يمكن أن تسهم في الرصيد المتزايد من المعرفة الكوكبية، وتكيّفها للاحتياجات المحلّية. كما تستخدم المعرفة الوليدة في خلق منتجات وخدمات جديدة، وأساليب جديدة في الإنتاج وممارسة نشاط الأعمال. (*)

وفي ما يلي عرض **لأهمّ معالم ومعايير القياس** (أ م م) على نحو يعكس التغيرات الاقتصادية والتنموية البارزة في دول العالم، وبالذات تلك التي حقّقت نجاحاً في التحوّل نحو الاقتصاد المستند إلى المعرفة ، أو التي تسعى جاهدة من أجل ذلك.

معالم أساسية قابلة للقياس

يلاحظ في حالة الدول التي تقع في طليعة الاقتصاد العالمي أن الوزن النسبي للمعرفة مقابل عوامل الإنتاج الأخرى تغيّر لصالح المعرفة، بحيث أصبحت ربما العامل المهمّ والأكثر تأثيراً في مستويات المعيشة، كما أصبحت الملكية الفكرية هي الملكية الأهمّ مقارنةً بالملكية المادية، وصارت العقول المفكّرة والمبتكرة أو **رأس المال الفكري** Intellectual Capital لأفراد المجتمع بدلاً من العمل التقليدي هي الأقدر على تحقيق النموّ والإزدهار. ولا عجب في ذلك طالما أن نسبة عالية من النموّ في إنتاجية العمل في **الولايات المتّحدة** مثلاً، نتجت عن استثمار قطاع الأعمال في إنتاج المعرفة، وأن النموّ في إنتاجية مختلف العوامل (والذي ينتج عن نموّ المعرفة والتقدّم التكنولوجي في العمليات الإنتاجية) في كلّ من **هولندا وفنلندا** كان من العوامل المهمّة التي قادت النموّ الاقتصادي في هاتين الدولتين. وفي بعض هذه الدول أصبحت الشركات تستثمر الآن في **رأسمال المعرفة** Knowledge Capital، والمتمثّل في الاستثمار في مجالات متعدّدة مثل البحث العلمي، التطوير التكنولوجي، ورأس المال البشري، ربما أكثر ممّا يستثمرون فى **رأس المال المادي**.(37)

الصناعات كثيفة الاستخدام للمعرفة Knowledge Intensive Industries

بما أن **أهمّ معالم ومعايير القياس** (أ م م) يتعلق باستخدام المعرفة في العمليات الإنتاجية والنشاط الاقتصادي عموماً، فإن الصناعات كثيفة الاستخدام للمعرفة أو ما يطلق عليها اختصاراً صناعات المعرفة، تعدّ أحد المعالم الأساسية في هذه الاقتصادات. بل تُعرف (أ م م) في كثير من الأحيان بالقدر الذي تتواجد به وتنتشر صناعات المعرفة.(38)

وتتضمّن صناعات المعرفة عادة المجموعات الرئيسة التالية:

- الصناعات التحويلية ذات التكنولوجيا العالية والمتوسطة.
- الخدمات ذات التكنولوجيا العالية مثل الاتصالات، وخدمات الكمبيوتر، والبحث والتطوير.
- الخدمات المالية وخدمات نشاط الأعمال.
- صناعات الإبداع والثقافة والترفيه Recreative Industries مثل برامج الراديو والتلفزيون وبرامج الكمبيوتر وألعاب الكمبيوتر والنشر الإلكتروني.
- التعليم والصحة.

وعلى الرغم من أن جميع الصناعات تعتمد بدرجة أو أخرى على مدخلات المعرفة، إلا أن بعض الصناعات تعتمد أكثر من سواها بكثافة أكبر على المعرفة. لذلك فإن مصطلح "الصناعات كثيفة المعرفة" يشير عادةً إلى صناعات ذات كثافة معرفة عالية نسبياً في مدخلاتها من التكنولوجيا أو/ورأس المال البشري (أي عمالة عالية المهارة تعرف **بعمالة المعرفة** (Knowledge Workers. ويتضمّن **الإطاررقم** 2 تعريفين متقاربين إلى حدّ كبير يُستخدمان لقياس صناعات المعرفة، أحدها أعدّته **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** OECD ، والثاني أعدّه **الاتّحاد الأوروبي** (EU). وعلى الرغم من تقارب المحتوى، إلا أن التعريف الأول يقوم على **كثافة التكنولوجيا** (القياس وفقاً للناتج) والثاني يقوم على معدل استخدام **عمالة المعرفة** knowledge workers (القياس وفقاً للعمالة).

ويستخدم معيار كثافة الاستثمار في البحث والتطويرResearch & Development عادةً (الإنفاق على البحث والتطوير/ القيمة المضافة) كمؤشر مهمّ في حالة الصناعات التحويلية حيث يتمّ تحديدها وتصنيفها إلى صناعات عالية ومتوسطة التكنولوجيا، تمييزاً لها عن الصناعات محدودة التكنولوجيا، والتي لا تندرج تحت تعريف صناعات المعرفة.

فالصناعات (مثل صناعة الدواء أو صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصال) التي تنفق أكثر من 4 % من عائداتها على البحث والتطوير تصنَّف كصناعات عالية التكنولوجيا، وتلك التي تنفق1 % ـ 4 % من عائداتها (مثل السيارات والكيماويات) تصنَّف كصناعة متوسطة التكنولوجيا، والصناعات التي تنفق أقلّ من 1 % (مثل المنسوجات والصناعات الغذائية) تصنَّف كصناعات منخفضة التكنولوجيا.(39)

ويتّسع التعريف ليشمل صناعات الخدمات التي تزايدت أهميتها كثيراً خلال العقدين الماضيين مع نموّ (أ م م) في دول عديدة في العالم. ونظراً لمحدوديّة استثمار صناعات الخدمات في البحث والتطوير، يتمّ تحديد الخدمات التي تدخل في نطاق صناعات المعرفة بأنها تلك كثيفة الاستخدام لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتلك التي لديها قوة عمل عالية المهارة وتستخدم بكثافة المنافع الناتجة عن الابتكارات التكنولوجية، وأيضا تلك التي تستخدم أساليب مبتكرة في تقديم الخدمة (مثل التعليم والصحة).

ومع ذلك يتعرّض التعريف القائم على الصناعة لانتقادات مختلفة. أولاً لأن الإنفاق على البحث والتطوير يعدّ أحد مؤشرات قياس كثافة محتوى المعرفة في الصناعة فقط، ولأن هذه الكثافة لا يمكن التعبير عنها في هذا الإطار فقط. وثانياً هناك تحفظات ترجع إلى أن (أ م م) ظاهرة يمكن أن تتواجد في قطاعات الاقتصاد كلّها وليس في صناعات معيّنة. وفي حين لا يمكن إنكار أن الصناعات الكثيفة الاستخدام للمعرفة تعدّ مكوناً جوهرياً في (أ م م)، إلا أن مثل هذا الاقتصاد ليس قاصرا على هذه الصناعات.(40) فيوجد على سبيل المثال

*هذا التعريف نفسه أو آخر مشابه له يستخدم عادة بواسطة البنك الدولي في تقاريره المختلفة.



إطار رقم 2 **التعريفات الدولية لصناعات المعرفة**

تعريف OECD (القياس وفقاً للناتج)	**تعريف OECD (القياس وفقاً للناتج)**
الصناعات التحويلية ذات التكنولوجيا العالية	**الصناعات التحويلية ذات التكنولوجيا العالية**
الدواء	الدواء
تكنولوجيا الفضاء	تكنولوجيا الفضاء
الكمبيوتر، وأجهزة المكاتب	الكمبيوتر، وأجهزة المكاتب
الاتصالات الإلكترونية	الاتصالات الإلكترونية
الأجهزة العلمية	الأجهزة العلمية
الصناعات التحويلية متوسطة-عالية التكنولوجيا	**الصناعات التحويلية متوسطة-عالية التكنولوجيا**
الكيماويات (من دون الدواء)	الكيماويات (من دون الدواء)
الآلات غير الكهربائية	الآلات غير الكهربائية
الموتورات	الموتورات
معدات نقل أخرى	معدات نقل أخرى
خدمات المعرفة	**خدمات المعرفة**
البريد والاتصالات	البريد والاتصالات
خدمات الأعمال (من دون العقارات)	خدمات الأعمال (من دون العقارات)
المال والتأمين	المال والتأمين
التعليم	التعليم
الصحة	الصحة
	النقل البحري والجوي
	الخدمات الترفيهية والثقافية (من دون الرياضة)

المصدر:
Brinkley. Ian. The Knowledge Economy ، How Knowledge is Reshaping the Economic Life of Nations. The Work Foundation. 2008.

منشآت مبتكرة في قطاعات تصنّف بأنها ذات تكنولوجيا محدودة مثل قطاع تجارة التجزئة. ويقدّر أن جانباً كبيراً من النهوض بالإنتاجية في **الولايات المتّحدة** على مدى العقد الماضي تحقّق من خلال تطوّرات وتحسينات معتمدة على (**ت م ا**) التي أدخلت في قطاع تجارة التجزئة. كما أظهرت دراسة حالة لعدد من أكبر شركات التجزئة في دول **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** OECD أن السبب الرئيسي لنجاحها هو الجمع بين تنظيمات العمل ذات النوعية العالية والاستخدام الذكي **لتكنولوجيا المعلومات والاتصال** (**ت م أ**) [41]. هذا التعريف أيضاً قد يكون قاصراً عن الأخذ في الحسبان مصادر ذات أهمية للإنتاج وفرص العمل المعتمدة على المعرفة مثل صناعة الترفيه والصناعات الثقافية وألعاب الكمبيوتر والنشر الإلكتروني (لا يتضمّن تعريف OECD بعض هذه الصناعات). ومع ذلك يستخدم التعريف المبيّن في الإطار بكثرة بسبب بساطته وسهولة التحديد الكمّي لصناعات المعرفة علاوة على أنه ييسّر المقارنة بين الاقتصادات المختلفة في ما يتعلق بمدى تقدّمها في المسار المؤدّي إلى أهمّ معالم ومعايير القياس (**أ م م**).

ولكن أهمية تعريف صناعات المعرفة من زاوية قياس اقتصاد المعرفة أنه يكشف عدم دقة ما يشاع من أن الصناعة التحويلية ليس لها دور مهمّ في ظلّ هذا الاقتصاد. وبالنظر إلى التعريف الوارد في الإطار، تحتلّ الصناعات التحويلية عالية ومتوسطة التكنولوجيا مكانة مهمّة بين صناعات المعرفة. ومعظم الدول التي تمكّنت من تحويل اقتصاداتها تجاه (**أ م م**) أو التي في طريقها إلى تحقيق ذلك يلعب قطاع الصناعة التحويلية من خلالها دوراً مهمّاً بهذا الخصوص. وعلى الرغم ممّا تؤكّده البيانات بالفعل من أن العمالة في قطاع الصناعة التحويلية تراجعت كثيراً لصالح قطاع الخدمات، إلا أن مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلّي لدول أوروبية متعدّدة لم تنخفض في الدول كلّها، بل شهد نموّاً في عدد من الدول التي حقّقت نجاحاً في مجال الصناعات التحويلية عالية ومتوسطة التكنولوجيا، مثل **ألمانيا والمملكة المتّحدة وإيطاليا وفرنسا**. وأهمية الصناعات التحويلية عند قياس (**أ م م**) لا تكمن في الصناعة ذاتها فقط، لأن لها مدخلات في قطاعات أخرى كثيرة، كما تشكّل طلباً كبير الأهمية على الخدمات كثيفة المعرفة مثل إنتاج مكوّنات موتور السيارة الذي يخلق طلباً على خدمات التصميم. كما تولّد الصناعة التحويلية طلباً على خدمات أعمال كثيرة عالية التقنية. ومن ثم فإن أهميتها قد تكون أكبر ممّا تعكسه البيانات بشكل مباشر.

وأهمّ خمس صناعات تحويلية عالية التكنولوجيا وفقاً لمدى مساهمتها في القيمة المضافة على مستوى العالم في العام 2010 هي: [42]

- معدات الاتصال وشبه الموصلات
- صناعات الدواء
- الأدوات العلمية
- تكنولوجيا الفضاء
- الكمبيوتر ومعدّات المكاتب

ويظهر **الجدول رقم 1** نصيب الصناعات المستندة إلى المعرفة كنسبة من القيمة

جدول رقم 1 **نصيب صناعات المعرفة كنسبة من القيمة المضافة الإجمالية لمجموعة من الدول (2002)**

الدولة	النصيب النسبي (%)
إيرلندا	47.8
الولايات المتّحدة	43.1
ألمانيا	42.8
السويد	42.1
بلجيكا	41.6
المملكة المتّحدة	40.7
فرنسا	39.8
كوريا	39.5
هولندا	39.9
الدانمرك	37.4
فنلندا	37.3
أستراليا	36.7
المجر	36.8
كندا	34.7
إيطاليا	34.6
النمسا	34.3
البرتغال	32.0
نيوزيلندا	30.2
إسبانيا	30.1
النرويج	29.3
المكسيك	29.1
اليونان	23.8

المصدر:
OECD Science & Technology Score board .2005.

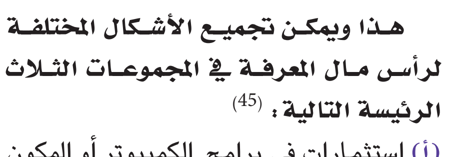
ساهمت صناعات المعرفة في العام 2010 بما قيمته 18.2 تريليون دولار أميركي في الإنتاج العالمي. وهذا الرقم يمثّل 30 % من الناتج المحلّي الإجمالي العالمي. وتركّزت الزيادة في نصيب هذه الصناعات في القيمة المضافة العالمية خلال السنوات الأخيرة في 5 اقتصادات رئيسة: الولايات المتّحدة، الاتّحاد الأوروبي، اليابان، آسيا، الصين، وهذه الاقتصادات الخمسة تدير 90% من الإنفاق على البحث والتطوير في العالم.

المضافة الإجمالية لعدد من دول العالم.

أما الأهمية الكبرى لهذه الصناعات في الاقتصاد العالمي فتتضح من مساهمة صناعات المعرفة في العام 2010 بما قيمته 18.2 **تريليون دولار أميركي** في الإنتاج العالمي. وهذا الرقم يمثّل 30 % من الناتج المحلّي الإجمالي العالمي.[43] والزيادة في نصيب هذه الصناعات في القيمة المضافة العالمية خلال السنوات الأخيرة تركّز في 5 **اقتصادات** رئيسة: **الولايات المتّحدة، الاتّحاد الأوروبي، اليابان، آسيا، الصين،** وهذه الاقتصادات الخمسة تدير 90 % من الإنفاق على البحث والتطوير في العالم.[44]

الاستثمارات غير المنظورة Invisible Investments أو رأس المال المعرفة Knowledge Capital

من زاوية أخري يمكن قياس أهمية (أ م م) في دولة ما من خلال حجم الاستثمارات في رأس المال غير المنظور مقارنة بالاستثمارات في رأس المال المنظور. فكلما زادت نسبة الاستثمارات غير المنظورة إلى الاستثمارات المنظورة، دلّ ذلك على مزيد من التقدم تجاه تحقيق (أ م م). وهذه العلاقة تتضح أكثر إذا علمنا أن الاستثمارات غير المنظورة تشمل: الاستثمار في برامج الكمبيوتر، البحث العلمي، التطوير التكنولوجي، التصميم، الإبداع الفنّي، تحسين المنتج، تطوير سبل توزيعه، العلامة التجارية ذات السمعة الجيّدة، التدريب المقدّم من المنشأة، أنشطة الأعمال. أما الاستثمارات المنظورة فتشمل: المصانع، الآلات، المباني، المركبات. وبسبب هذه العلاقة الوثيقة بين الاستثمارات غير المنظورة (أ م م) أطلق على هذا الاستثمار مصطلح رأس **المال القائم على المعرفة** Knowledge Based Capital أو اختصاراً **رأس مال المعرفة**.


هذا ويمكن تجميع الأشكال المختلفة لرأس مال المعرفة في المجموعات الثلاث الرئيسة التالية:[45]

(أ) استثمارات في برامج الكمبيوتر أو المكون اللين وفي قواعد البيانات (Software).

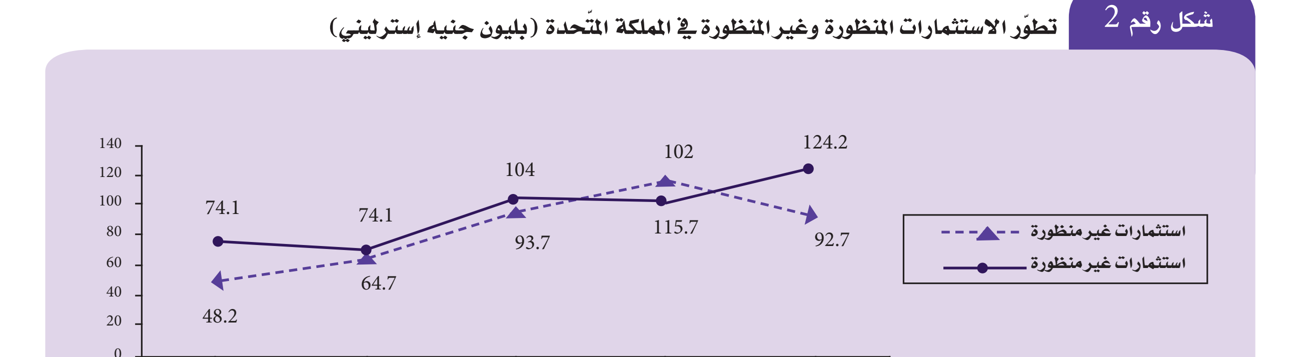
(ب) استثمارات في الأغراض الابتكارية وتشمل حقوق الاختراع وحقوق التأليف والتصميم والعلامات التجارية.

(ج) استثمارات في القدرات الاقتصادية (رأس المال التنظيمي، بحوث التسويق، الإعلان، رأس المال البشري، التدريب).

وفي السنوات الأخيرة لوحظ أن النموّ الاقتصادي والنموّ في الاستثمار في مجموعة دول OECD ينتج بشكل متزايد عن مكوّن الاستثمار في رأس مال المعرفة، وأن معظم الدول المتقدمة أصبحت كثيفة الاستخدام لرأسمال المعرفة الذي يُشكّل الجانب الأكبر من استثمارات قطاع الأعمال، ويعدّ مسهماً أساسيّاً في النموّ في **أستراليا** منذ العام 1974 – 1975 بلغ معدل النموّ في الاستثمار في أرسمال المعرفة حوالى 1.3. وفي **اليابان** نسبة الاستثمار في رأس مال المعرفة إلى الناتج المحلّي الإجمالي تزايدت خلال العشرين عاماً الماضية. وفي كندا تزايد الاستثمار الحقيقي في رأسمال المعرفة بين 1976. 2008 بمعدل 6.4 % سنوياً مقارنةً بنسبة زيادة 4.1 % سنوياً في حالة الاستثمار في الأصول المنظورة.[46] وفي **المملكة المتّحدة** تزايدت قيمة الاستثمار في أرسمال المعرفة (أو الاستثمارات غير المنظورة) خلال الفترة 1990 ـ 2009 من 48.2 بليون دولار إلى 124.2 **بليون** دولار. كما فاق الاستثمار في أرسمال المعرفة في العام 2009 الاستثمار المنظور بمعدل 34 %. ويتضح ذلك بجلاء من **الشكل رقم** 2.

وفي **الولايات المتّحدة** أيضاً (شكل رقم 3)

شكل رقم 2 تطوّر الاستثمارات المنظورة وغير المنظورة في المملكة المتّحدة (بليون جنيه إسترليني)



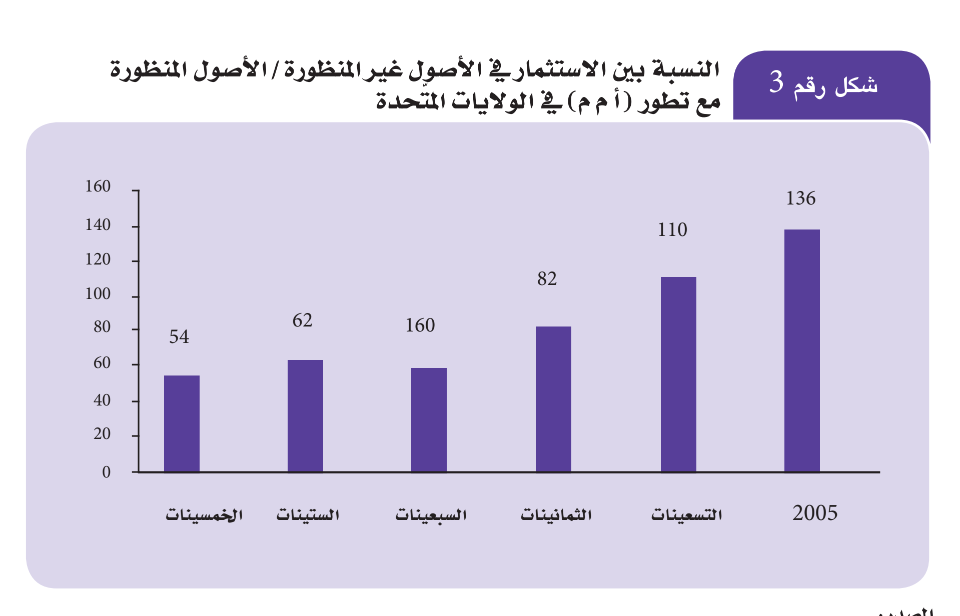
المصدر: Haskel, Jonathan, Growth, Innovation and Intangible Investment, LSE. Growth Commission June 2012

تجاوز حجم الاستثمارات غير المنظورة حجم الاستثمارات المنظورة منذ عقد التسعينيّات. كما أن دولاً أوروبية متعدّدة بخلاف **المملكة المتّحدة** بدأت هي الأخرى تسير في الاتجاه نفسه.

وقد ثبت من الدراسات الكمية أيضاً أهمية الاستثمار في رأس مال المعرفة في النموّ الاقتصادي. وعلى سبيل المثال تبيّن أن تعميق رأس المال بشقّيه المنظور وغير المنظور يسهم في **الولايات المتّحدة** بنسبة 65 % من النموّ في إنتاجية العمل. هذا مع العلم أن رأسمال المعرفة يمثّل أكثر قليلاً من 50 % من هذه النسبة، ما يعني تأثيره الكبير على الإنتاجية.[47]

وهذا التأثير الملموس للاستثمار في رأس

شكل رقم 3 النسبة بين الاستثمار في الأصول غير المنظورة / الأصول المنظورة مع تطور (أ م م) في الولايات المتّحدة



المصدر:
Brinkley, Ian, The Knowledge Economy : How knowledge is reshaping the economic life of nations, The Work Foundation, March 2008.

الصناعات الثقافية والمعرفية

أثبتت الدراسات الكمية أهمية الاستثمار في رأس مال المعرفة في النموّ الاقتصادي، إذ إن تعميق رأس المال بشقّيه المنظور وغير المنظور في الولايات المتّحدة مثلاً، يسهم بنسبة 65% من النموّ في إنتاجية العمل. أما رأسمال المعرفة الذي يمثّل أكثر قليلاً من 50 % من هذه النسبة، فيشير إلى تأثيره الكبير على الإنتاجية.

مال المعرفة في النموّ الاقتصادي يرجع إلى:[48]

أولاً: أن الاستثمار في أشكال مختلفة من رأسمال المعرفة مثل البحث والتطوير، والتصميم والأنماط التنظيمية المتطوّرة، يخلق معرفة يمكنها أن تنتشر في أجزاء مختلفة من الاقتصاد (Spillover) و**ثانياً:** أن رأسمال المعرفة يمكنه أن يستحث مزيداً من النموّ لأن التكلفة المبدئية لتنمية المعرفة (من خلال البحث والتطوير مثلاً) لا يتمّ في بعض الحالات تحمّلها مجدداً عند استخدام المعرفة مرّة أخرى في العملية الإنتاجية. فبرامج الكمبيوتر أو التصميمات الجديدة للمنتج يمكن أن تستخدم في الوقت بواسطة العديد من المستخدمين من دون التقليل من منافعها، ما يعني زيادة العائد الاجتماعي نفسه على الاستثمار ربما على حساب العائد الخاص. ومع ذلك هناك أشكال أخرى من رأسمال المعرفة لا تتمتع بهذه الميزة مثل ملكية العلامات التجارية والاستثمار البشري المرتبط بمنشأة معيّنة.

وهذه المساهمة ذات الشأن للاستثمار في رأس مال المعرفة في الإنتاجية والنموّ الاقتصادي في **الدول المتقدمة** دفعت العديد من الاقتصادات الصاعدة التي تتطلع نحو التحول **(أم م)**، إلى إيلاء اهتمام كبير في استراتيجيّتها للتنمية ببناء مقوّمات هذا الاقتصاد وزيادة استثماراتها غير المنظورة. وأصبحت هذه الدول مؤخراً تحظى بنصيب متزايد من الاستثمار العالمي في الابتكار، وصار تمكين قطاع الأعمال من الاستثمار في رأس مال المعرفة بمثابة أولوية تدعمها هذه الدول. والسياسات هنا تركّز على قطاعي التعليم والبحث والتطوير، علاوة على بذل مجهودات كبيرة لإقامة علاقات وترابطات بين الشركات عابرة الجنسيات والمشروعات المحلية. وفي بعض الحالات تُتخذ إجراءات لتعزيز نظام الملكية الفكرية. والأمثلة على ذلك تشمل **تايلاند والبرازيل والهند والصين**، والأخيرة يتمّ التعبير عنها في **الإطار رقم 3**.

الإطار رقم 3 **سعي الصين نحو (أ م م) والاستثمار في رأس مال المعرفة**

حدّد صانعو السياسات الاقتصادية في الصين هدفاً واضحاً بأن تصبح الصين مجتمعاً بتوجّه ابتكاري بحلول العام 2020 ، ما يتطلّب الاستثمار الكثيف والمطّرد في رأس مال المعرفة ، وهو ما تمّ تضمينه في المرحلة الأخيرة من الإصلاح الاقتصادي في الصين. وعلى الرغم من أن القصور الشديد في البيانات يعوق عملية قياس رأسمال المعرفة في الصين، إلا أن دراسة حديثة قدّرت الاستثمار في رأسمال المعرفة بما يعادل 7.5 % من الناتج المحلّي الإجمالي للاقتصاد ككلّ في العام 2006. وهذا الاستثمار تزايد على مدار الزمن من 3.8 % في العام 1990. أما الإنفاق على البحث والتطوير فيمثل 18 % من الإنفاق الكلّي على الابتكار، ما يعني أن تركيز القياس على مؤشرات البحث والتطوير فقط يمكن أن يتجاهل الكثير من الإنفاق الكلّي على الابتكار.

ومعدل الاستثمار في رأسمال المعرفة في الصين يعدّ مقارناً بالمعدل المحقق في كلّ من ألمانيا وفرنسا، ولكنه أقلّ من المعدل الخاص باليابان. ويتركّز حوالى نصف الاستثمار في رأس مال المعرفة في الصين فى فئتين: المكوّن الليّن Software، والتصميم الهندسي. ومع ذلك لا زالت الصين تسعى للّحاق بمعدلات استثمار رأسمال المعرفة حقّقتها بعض الدول المتقدمة. حيث بلغت نسبة الاستثمارات غير المنظورة إلى الاستثمارات المنظورة في الصين 30 %، بينما بلغت هذه النسبة ما يقرب من الواحد الصحيح أو أكثر من الواحد الصحيح في **فنلندا والولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة**.

المصدر:
OECD، New Sources of Growth، Interim Project Findings، May 2012.

عالم العمل والاستجابة لاحتياجات (أ م م)

يتميّز (أ م م) بالطلب المتزايد على العمالة ذات المهارة العالية، فالتوسع في صناعات المعرفة وتزايد الاستثمارات غير المنظورة يؤدّي إلى زيادة الطلب على عمّال معرفة يتمتعون بدرجة عالية من المهارة. لذلك يقاس **(أ م م)** أحياناً باستخدام متغير العمالة، وكلما زادت نسبة **عمالة المعرفة** Knowledge Workers في نشاط أو صناعة معيّنة، دلّ ذلك على أن هذا النشاط كثيف الاستخدام للمعرفة. والمهارات والقدرات المتميّزة التي يتطلّبها (أ م م) تتمثل في خصائص مثل: الإبداع، المرونة،التفكير الابتكاري ، الحماس لاكتساب المعرفة مدى الحياة، القدرة على تقديم حلول مبتكرة بشكل فردي أو جماعي، وبطبيعة الحال التمتّع بقدرات عالية في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال[49] (ت م م). ويرتبط نموّ الوظائف القائم على المعرفة أيضاً بتغييرات واسعة في طبيعة ممارسة العمل من تقلص عدد المدراء التقليديّين مثلاً، وتراجع أهمية تراتبية الوظائف، إلى نموّ أشكال أكثر مرونة لأداء مهام العمل، واكتساب المشتغلين بالمعرفة مكانة أعلى وقوة مساومة أكبر في عالم العمل.[50]

وتتضح الأهمية الكبيرة للعنصر البشري أو لعمالة المعرفة في أن أكثر من نصف ما ينفق على البحث والتطوير يذهب في شكل أجور للباحثين. و تعدّ حقوق الاختراع Patents وسيلة قانونية للحفاظ على الملكية الفكرية التي ترتبط بالابتكار الذي يتولّد من خلال الفكر البشري. والمكوّن اللين Software الذي يشكّل نسبة كبيرة من الإنفاق على البحث والتطوير هو ذاته شكل من أشكال ترميز الخبرة الإنسانية والمعرفة الكيفية.[51]

وقد يعتبر استخدام مؤشر العمالة ميزة نسبية مقارنة بمؤشر صناعات المعرفة عند قياس مستوى تحقيق (أ م م). ذلك لأن متغير العمالة يعبر جميع القطاعات والأنشطة ولا يكون معنياً فقط بصناعات معيّنة. ومع ذلك المشكلة التي تواجه هذا المعيار هي عدم وجود تعريف رسمي ومتفق عليه للمشتغلين بالمعرفة وإنما توجد تعريفات عدّة يُثار خلاف بشأن كفاءة كلّ منها في القياس. ويعبّر **الإطار رقم 4** عن هذه التعريفات، حيث إن المعيارين الأوسع استخداماً هما : معيار أهمّ ثلاث مجموعات مهنيّة في الهيكل المهني الذي تُتاح المعلومات بشأنه في الدول كافة. والثاني هو العمالة التي تحمل شهادة التعليم العالي، وذلك على الرغم من التحفظات التي تثار بشأن كلا المعيارين.

وعلى مدى العقدين الماضيين، ومع مزيد

الإطار رقم 4 **تعريفات عمالة المعرفة**

التعريف الأول: يعتبر المشتغلون بالمعرفة أولئك المنتمين إلى أهمّ ثلاث مجموعات في الهيكل الوظيفي (المدراء والمهنيون والمساعدون، والفنّيون).
التعريف الثاني: ينصبّ على خريجي التعليم العالي أو مستوى تعليمي معادل.
التعريف الثالث: مهن تتطلّب خبراء في الفكر (باحثون وغيرهم من المهنيّين) ومهن تتطلّب مهارات اتصال متقدمة (معلمون ، مدربون ، العاملون في مجالات التسويق ، وبعض المدراء).
التعريف الرابع: المنتجون المباشرون للأصول المعرفية (المعلمون ، المدربون ، خبراء التسويق، المشتغلون في مجال البحث والتطوير، خبراء التمويل، التأمين) والمنتجون غير المباشرين (مشرفون ، علماء في العلوم الطبيعية ، مهنيون اجتماعيون، فنيون ، ممرضون).
يتميّز المنهج الأول (المهني) بإمكانية استخدام الإحصاءات القومية المتاحة بسهولة ويسمح بالمقارنة بين الدراسات أو الدول المختلفة. ويتميّز المنهج الثاني القائم على مؤشر خريجي التعليم العالي باتساقه مع التعريف الواسع لاقتصاد المعرفة كاقتصاد يقوم على كثافة العمالة المؤهلة تأهيلاً عالياً. كما يعدّ الاستثمار في التعليم العالي أحد المؤشرات المستخدمة بواسطة OECD لاقتصاد يستثمر بكثافة في أصول معرفية. وعلى الرغم من أن هذين التعريفين هما الأكثر استخداماً والأيسر من حيث توفّر البيانات، إلا أنه وفقاً للتعريف الأول قد يدخل ضمن عمّال المعرفة أشخاص لا يمكن اعتبارهم مشتغلين بالمعرفة مثل المدراء في أنشطة صغيرة، وفي قطاع عمل مثل المطاعم والسياحة. وعلى الرغم من سهولة تطبيق التعريف الثاني، إلا أنه غير دقيق تماماً بسبب التحديد التعسفي وعدم مطابقة ممارسة النشاط المعرفي لكلّ خريجي التعليم العالي.

المصدر:
Brinkley، Ian، The Knowledge Economy : How knowledge is reshaping the economic life of nations، The Work Foundation، March 2008.



جدول رقم 2 تطوّر أهمية عمّال المعرفة في المملكة المتّحدة

السنة / المهن	1984	1994	2004	2014
عمّال المعرفة	% 31	% 36	% 41	% 45
العمالة الشخصية والمبيعات والإدارية والكتابية	% 25	% 28	% 28	% 28
العمالة اليدوية الماهرة وشبه الماهرة	% 28	% 23	% 19	% 18
العمالة غير الماهرة	% 16	% 14	% 11	% 9

المصدر:
Brinkley، Ian، Defining the Knowledge Economy، The Work Foundation، 2006.

من النموّ في القطاعات كثيفة الاستخدام للمعرفة، شهدت جميع اقتصادات **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** (OECD) نموّاً ملحوظاً في نسبة عمالة المعرفة إلى إجمالي قوة العمل في هذه الاقتصادات.

ويتضح ذلك من الأدلة التالية:

أولاً: في **الولايات المتّحدة** نما عدد المشتغلين في وظائف العلوم والهندسة، والذين يمثلون فئة واحدة فقط من بين المشتغلين بالمعرفة، من حوالى 182 ألف وظيفة في العام 1950 إلى 5.4 **مليون** في العام 2009. ويمثّل ذلك معدل نموّ سنوي بمتوسط 5.9 % مقابل 1.2 % فقط لمعدل نموّ قوة العمل الكلية خلال هذه الفترة.[52]

ثانياً: يظهر **الجدول رقم** 2 هذا التطوّر في حالة **المملكة المتّحدة**، حيث من المتوقع أن يشكّل عمّال المعرفة في العام 2014 حوالى 45 % من قوة العمل بعدما كانت النسبة 31% في العام 1984. كذلك انخفضت خلال الفترة نفسها نسبة العمالة غير الماهرة من 16% إلى 9 %.

ثالثاً: للتأكيد على ارتفاع مكوّن المهارة في قوة العمل في الاقتصادات المستندة إلى المعرفة يمكن أيضاً النظر إلى **الشكل رقم** 4، والذي يوضح أن نسبة عمّال المعرفة إلى إجمالي قوة العمل في دول الاتّحاد الأوروبي تتراوح بين 47 % في **هولندا** و25 % في **البرتغال** وتتفاوت النسبة وفقاً لمدى تقدّم الاقتصاد تجاه كثافة استخدام المعرفة.

شكل رقم 4 المشتغلون بالمعرفة كنسبة من إجمالي المشتغلين في الدول الأوروبية

الدولة	النسبة
هولندا	47
بلجيكا	44
الدانمرك	44
السويد	44
فنلندا	44
المملكة المتحدة	42
ألمانيا	42
إيطاليا	40
فرنسا	39
إيرلندا	38
النمسا	38
اليونان	33
إسبانيا	31
البرتغال	25

المصدر: Eurostat، European Labour Force Survey، based on Ian Brinkley، The Knowledge Economy، 2008

وقد شهد قطاع الخدمات بالذات طفرة كبيرة في استيعاب العمالة عُموماً وعمالة المعرفة على وجه الخصوص في **الدول المتقدّمة**. وأنشطة قطاع الأعمال هي التي قادت هذا التطوّر(مثلاً خدمات متعلقة بتكنولوجيا المعلومات، الخدمات القانونية والهندسية وغيرها من الخدمات الفنّية). كذلك كان للرواج الكوكبي الكبير في صناعات المال تأثيرٌ مهمّ في نموّ العمالة في قطاع الخدمات. هذا مع العلم أن الخدمات العامة أو الحكومية تشكّل نسبة لا بأس بها من إجمالي العمالة في قطاع الخدمات، بلغت في المتوسط 30 % في العام 2009.[53]

نموذج جديد للتعليم في ظلّ (ا م م)

يعدّ التعليم والبحث العلمي ركناً أساسياً أو العمود الفقري للاقتصاد المستند إلى المعرفة (ا م م)، هذا علاوة على الأبعاد الاجتماعية والبشرية بالغة الأهمية التي ذكرت آنفاً. لذا تتخذ الدول التي أحدثت تحولاً حقيقياً تجاه (ا م م) نموذجاً جديداً للتعليم والتدريب يختلف عن النموذج التقليدي المعتاد. ففي ظلّ الاقتصاد التقليدي تتطلب معظم الوظائف عمالة تعرف وتتدرب على كيفية أداء وظائف روتينية، وعادة ما تستمر متطلبات هذه الوظائف على حالها من دون تغيير يذكر على مدار الزمن. كما أن حاجة هذه الوظائف للتعليم يكون قبل بدء الحياة الوظيفية لأول مرّة. ولكن في ظلّ (ا م م) الذي يتميّز بسرعة التغييرات التكنولوجية والاجتماعية والثقافية، وبتقادم سريع للمعرفة، فإن أنماط التعليم التقليدية وأنظمته لن تكون كافية وملائمة لمواجهة احتياجات الاقتصاد الجديد. وإلى جانب الاكتساب المبدئي للتعليم بمختلف مراحله في المدرسة ومؤسّسات التعليم العالي، لا بدّ من تجديد مهارات المشتغلين ومعارفهم على مدى حياتهم العملية. لذلك فإن أهمّ ما يميّز نموذج التعليم في ظل (**ا م م**) أن يكون تعليماً مستمراً وعلى مدى الحياة.

إن أهمّ ما يميّز نموذج التعليم في ظل الاقتصاد المستند إلى المعرفة، هو أن يكون تعليماً مستمراً وعلى مدى الحياة.

أ. تزايد أهمية التعلّم مدى الحياة

يؤكّد تقرير **للبنك الدولي** أن إتاحة فرص التعليم مدى الحياة أصبحت ذات أهمية متزايدة في ظلّ اقتصاد المعرفة الكوكبي. ويستمرّ التعلّم مدى الحياة من مرحلة الطفولة المبكرة وحتى التقاعد. ويتمّ ذلك أساساً من خلال التعليم الرسمي من مدارس ومؤسّسات للتدريب وجامعات. ومع ذلك يتوسع المفهوم ليشمل أيضاً التعليم غير الرسمي nonformal education من خلال ممارسة العمل، والتعليم في إطار اجتماعي، مثل المهارات المكتسبة من أعضاء الأسرة أو من أفراد المجتمع.[54] ويسمح هذا النوع من التعليم للأفراد بالحصول على فرصة التعلّم كلّما احتاجوا إلى ذلك وليس لأنهم بلغوا سناً معيّنة. لذلك فهو إلى حدّ كبير يتكامل مع مفهوم "المعرفة المعلوماتية" الذي يعدّ مكوّناً جوهريا في مجتمعات المعرفة.

وعلاوة على أهمية التعلّم مدى الحياة



أظهرت الدراسات البحثية أدلة قوية حول أن معرفة المعلمين وتمكّنهم من أساليب التدريس الحديثة، ولاسيّما عندما يتعلق الأمر بكيفية تدريس الطلبة وتعليمهم لمقرّر معيّن (الرياضيات مثلاً) تعدّ ذات ارتباط أقوى بتحصيل الطلبة ومهاراتهم أكثر من المحتوى المعرفي للمقررات (المناهج) ذاتها.

لتعليم وتدريب وإعادة تدريب هؤلاء الذين يعملون في بيئة اقتصادية متغيّرة تتطلب بالضرورة تجديد المهارات، تكمن أهمية هذا التعليم في توجّهه نحو الفئات التي فاتتها فرص التعليم حتى مستوى معيّن، وبما لا يحرمها من المشاركة في مجتمع المعرفة. ومن أمثلة عن هذه الفئات نذكر ذوي المهارات المنخفضة، والإناث اللواتي حرمن من مستوى عالٍ من التعليم لأسباب اجتماعية، فضلاً عن الأميّين والمتسربين من التعليم بمراحله المختلفة، ومَن ظلوا في حالة بطالة لفترات طويلة، أو الذين يعودون إلى العمل بعد إجازات طويلة، وكبار السن، والمهاجرين.[55]

ب. أهمية تطوير مهنة التدريس

التدريس، ومَن يقوم به من معلمين وأساتذة، يمكن اعتبارهم مكوّناً من مكوّنات تعريف "المشتغلون بالمعرفة"، وذلك إذا التزموا بأساليب التعليم الحديثة والمبتكرة. فالمعلمون في مراحل التعليم المختلفة هم القادرون على بناء القدرات والمهارات البشرية التي تمكّن الأفراد والمشروعات من أن تنشط وتنجح في مجتمع واقتصاد المعرفة المعاصر. لذلك من المهمّ الابتعاد عن النمط القديم حيث يقوم المعلم بتدريس ما يراه مناسباً أو ما يعرفه أكثر من غيره. كما أن المعلمين والمسؤولين عن التعليم يجب أن يتشاركوا في تطوير المهنة على نحو جديد

الإطار رقم 5: خصائص استراتيجيات التدريب الفاعلة والأقلّ فاعلية في الدول النامية

الاستراتيجيات الفاعلة

- معظم التدريب يتمّ في المدارس، بحيث يقوم المتدربون بالملاحظة والمساعدة والدراسة
- التدريب يتمّ على مدى العمر المهني للمدرّس
- التدريب يركّز على سلوك التدريس داخل حجرة الدراسة
- مجموعات من المدرسين يتمّ تدريبهم معاً
- إصلاح التدريب للمعلمين يعدّ جزءاً لا يتجزأ من إصلاح المنهج وغيرها من الإصلاحات
- نظام التفتيش يدعم الأسلوب التعليمي الجيّد
- التدريب يبدأ بالمدرسين مع تحديد الاحتياجات والمتطلبات
- التعلّم الذاتي ومراجعة الدروس ذاتياً على درجة كبيرة من الأهمية

الاستراتيجيات الأقل فاعلية

- التدريب يتمّ أساساً في الجامعات والمدارس أو في وزارة التعليم.
- التدريب يتمّ مرّة واحدة قبل بدء الخدمة
- التدريب يهتمّ بالحصول على شهادة أو دبلوم
- التدريب يتمّ بشكل فردي.
- إصلاح تدريب المعلم ينفصل عن محاولات إصلاح النظام ككلّ
- العمال نادراً ما يتمّ الإشراف عليهم، وعندما يتمّ ذلك يكون لغرض المعاقبة
- التدريب يبدأ بالاعتبارات النظرية ربما ذات الصلة باحتياجات المدرس
- المعرفة التي تأتي من خلال الوزارة أو الجامعات فقط هي التي تتمّ مراقبتها

هذا مع مراعاة أن البيئة التي يعمل فيها المدرسون تؤثر في قدرتهم على تطبيق ما يتعلمونه ويكتسبونه من التدريب. فهناك قيود هيكلية قد تعوق المعلمين في تطبيق ما تدربوا عليه من أساليب متطورة للتعليم، ما يجعلهم يعودون إلى أساليبهم القديمة المعتادة. ويلاحظ في هذا الشأن أن تولّي مجموعة صغيرة من المعلمين سبق لها أن تدرّبت مهمة تدريب مجموعة أكبر قد يكون غير فعال. بينما تدريب عدد معقول من المعلمين في مدرسة أو مؤسّسة معيّنة، يسهم في دعم بعضهم البعض لتطبيق الطرق والأفكار الجديدة والتغلب على القيود والمعوقات.

المصدر:
The World Lifelong learning in the global knowledge economy ، Challenges for developing countries، A World Bank Report، 2003.

يتلاءم مع الاقتصاد والمجتمع الجديد، أما أهم معالم هذا التجديد فتشمل :

- أظهرت الدراسات البحثية أدلة قوية حول أن معرفة المعلمين وتمكّنهم من أساليب التدريس الحديثة، ولاسيّما عندما يتعلق الأمر بكيفية تدريس الطلبة وتعليمهم لمقرّر معيّن (الرياضيات مثلاً) تعدّ ذات ارتباط أقوى بتحصيل الطلبة ومهاراتهم أكثر من المحتوى المعرفي للمقررات (المناهج) ذاتها.[56]
- المعرفة والتدريب بشأن كيف يتمّ التدريس بطرق جديدة لم يمارسها المعلمون من قبل. فنظام التعليم التقليدي حيث المعلم هو المصدر الرئيسي للمعرفة ليس مناسباً لمدّ الدارسين بالمعرفة من أجل الحياة في مجتمعات المعرفة.
- أسلوب التعليم الجديد يتمركز حول المتعلّم وليس المعلّم كبديل للتعليم بالحفظ والتدريس المباشر والتلقي السلبي من جانب الطلبة للمعلومات والمعرفة. وبحسب ما ذكر آنفاً، فإن دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في البرامج التعليمية كفيل بالمساعدة وتيسير النمط الجديد للتدريس.
- يجب حثّ الطلبة على الفضول وحبّ الاستطلاع بوصفها إحدى الخصائص التي تعدّهم للتعلّم مدى الحياة، وتحفزهم على اكتساب المعرفة الجديدة على نحو يمكّنهم من استمرار التعليم خارج إطار المدرسة وبعد انتهاء اليوم الدراسي.

وينقل **الإطار رقم 5 والإطار رقم 6** ملخصاً لخصائص استراتيجيات التدريس، ومقارنةً بين التعليم الحديث والتقليدي.

الإطار رقم 6: مقارنة بين خصائص التعليم الحديث والتعليم التقليدي

التعليم الحديث

- قائم على النتائج
- الموضوعات محلّ الاهتمام: يمكن أن يعرفها الطالب بعد نسيان كلّ التفاصيل التي درسها
- قائم على البحث
- الدارسون يعملون بالتعاون مع بعضهم البعض ومع آخرين ربما عبر العالم
- التمركز حول الطلبة، والمعلم يعمل كموجّه وميسّر للتعلّم
- حريات أكبر للطلبة
- مناهج متكاملة ومتعدّدة التخصّصات
- تقييم ذاتي وتقييم الزملاء علاوة على المعلم

التعليم التقليدي

- قائم على الزمن
- التركيز على الحفظ والتذكّر لكّم كبير من المعلومات
- قائم على الكتاب المدرسي
- أسلوب التعلّم السلبي
- التمركز حول المعلم: هو موضع الاهتمام والسلطة، ومصدر المعلومات
- حريات قليلة أو منعدمة للطلبة
- مناهج متفرقة منفصلة عن بعضها البعض(مجزأة).
- المدرس هو الحكم

المصدر:
The World Lifelong learning in the global knowledge economy، Challenges for developing countries، A World Bank Report، 2003.

ت. القـدرات المطلوبة مـن التعليم في ظل (ا م م)

تحقيق الملائمة والنجاح في إطار (أ م م) يتطلّب تمكين خريجي مؤسّسات التعليم من مجموعة جديدة من المعارف والقدرات. فعلاوة على المهارات الأساسية مثل معرفة القراءة والكتابة، مهارات الحساب والعلوم، مهارات المعرفة المعلوماتية، تتّخذ القدرات العديدة شكل معرفة ومهارات وسلوك مناسب لكلّ مجال من مجالات النشاط في المجتمع الجديد. وهذه القدرات ضرورية أيضاً من أجل تحقيق الإشباع الشخصي، والاندماج المجتمعي، والإسهام المدني النشط، والإسهام في قوّة العمل. كما أن اكتساب القدرات الجديدة يجب أن يتوافق مع مبادئ مجتمعات المعرفة من عدالة وإتاحة للجميع. ويمكن التمييز بين ثماني قدرات رئيسة:[57]

قدرات الاتصال باستخدام اللغة الأم: وتتضمّن القدرة على التفسير والتعبير عن المفاهيم والأفكار والمشاعر والحقائق والآراء، بشكل شفوي ومكتوب (الاستماع ، الحديث، القراءة، الكتابة)؛ والتفاعل لغوياً بأسلوب مناسب وإبداعي في مدى واسع من المجالات المجتمعية والثقافية.

قدرات الاتصال بلغة أجنبية: علاوة على المهارات الأساسية للتواصل باللغة الأم، تتضمّن إمكانية التفاهم عبر الثقافات المختلفة.

القدرة على المبادرة وتنظيم الأعمال: والمعني بها قدرة الفرد على تحويل الأفكار إلى نشاط أعمال. وتتطلّب الإبداع والابتكار والمخاطرة ، كذلك القدرة على التخطيط وإدارة مشروع من أجل تحقيق أهداف معيّنة. وتتضمّن المعرفة اللازمة لتحقيق هذه القدرة: تحديد الفرص المتاحة واقتناصها، والإدراك الواسع لكيفية عمل الاقتصاد والفرص والتحديات التي يمكن أن تواجه صاحب العمل أو المنظمة، بالإضافة إلى معرفة المتطلبات الأخلاقية للمشروع، وكيف يصبح قوة لممارسة التجارة العادلة والمسؤولية الاجتماعية.

القدرات المدنية: تقوم على المعرفة بمفاهيم الديمقراطية، العدالة،المساواة، المواطنة الحقوق المدنية، بما في ذلك كيفية تطبيقها على المستوى المحلّي والإقليمي والوطني. و تتمثل المهارات المطلوبة لهذه القدرات في القدرة على التعامل بفاعلية مع الآخرين في المجالات العامة، وإبداء التضامن والاهتمام بحلّ المشكلات المؤثرة في المجتمع المحلّي والمجتمع الأكبر، والاستعداد للإسهام في اتخاذ القرارات بطريقة ديمقراطية على المستويات كافة، وإبداء الإحساس بالمسؤولية، وإظهار الفهم والاحترام لقيم المشاركة اللازمة لتماسك المجتمع واحترام مبادئ الديمقراطية.

ث. قدرات التعليم الذاتي

تتمثّل إحدى المهارات الأساسية للنجاح في مجتمع واقتصاد المعرفة ولاستمرارية عملية التعلّم مدى الحياة في القدرة على التعلم ذاتياً. تُعرَّف إمكانية التعلم الذاتي على أنها أكثر من مهارة أو سلوك يمكن ملاحظته، ولكنها تنصبّ على القدرة العقلية والذهنية التي تخلق هذا السلوك المهاراتي. كما أنها توجّه الاهتمام إلى ما هو أبعد من اكتساب المعرفة كمحتوى (ماذا نعرف) إلى التساؤل حول العمليات التي يُتمكّن من خلالها خلق المعرفة. ووفقاً لتعريف **الاتّحاد الأوروبي**، فإن قدرات التعلّم الذاتي تعني:[58] إمكانية السعي للتعلّم والإصرار عليه بما يجعل الفرد يسعى للبناء على ما تعلمه سابقاً أو على خبراته الحياتية، وذلك من أجل استخدام المعرفة والمهارات وتطبيقها في نطاقات متنوّعة مثل: المنزل، العمل، التعليم والتدريب؛ ناهيك بتوفّر الثقة بالنفس، والقدرة على تحديد الاختيارات، والتوجّه نحو المستقبل، واكتساب مهارات التفكير الخلاق (إنتاج أفكار جديدة) والتفكير النقدي (تقييم الأفكار المتاحة).

ج. ضمان جودة التعليم وتقييم نتائجه

وضع معايير للعملية التعليمية وللقدرات الجديدة في ظل (ا م م) ، أو حتى تطبيق هذه المعايير بالفعل لا يكفي لضمان تحقيقها على نحو كفء وفعال. لذلك من الضرورة بمكان إجراء تقييم ومتابعة رصينة ومنتظمة لجودة العملية التعليمية ولكلّ ما ينتج عنها من مخرجات في مراحل التعليم كافة. وفي مرحلة التعليم العالي خصوصاً، فإن إقامة أنظمة لضمان الجودة أمر ضروري لتقييم قدرات ومهارات الطلاب كذلك الظروف المحيطة بالعملية التعليمية. وعند هذا المستوى تعدّ الجودة مفهوماً متعدد الأبعاد وفقاً لما يقرره الإعلان العالمي حول التعليم العالي للقرن الحادي والعشرين ، فضمان الجودة يجب أن تتناول كل مهام وأنشطة هذا التعليم:[59] التدريس ، البرامج الأكاديمية ، البحث العلمي ، التسهيلات العلمية المتاحة ، خدمات مؤسّسات التعليم العالي للمجتمع. هذا كله إضافة إلى تقييم مهارات وقدرات الطلبة وبالذات مدي التمكن من القدرات الجديدة ومدي تناسبها مع متطلبات (ا م م). والجودة وفقاً للإعلان العالمي تتضمن بعداً دولياً يتمثل في: تبادل المعرفة، شبكات تفاعلية، حراك المعلمين والطلبة، مشروعات للبحث العلمي، مع الأخذ في الاعتبار القيم الثقافية والظروف الملائمة على المستوى الوطني.

الابتكار: مهمة جديدة للجامعات

الابتكار مكوّن لا غنى عنه، وهو ومن أهمّ مقومات (ا م م). وصناعات المعرفة هي صناعات تعتمد إلى حدّ كبير على الابتكار الذي يؤدّي إلى التقدّم التكنولوجي والتطور في أنظمة تقديم الخدمات. والابتكار أيضاً هو مكوّن أساسي في قوة العمل وبالتحديد بالنسبة إلى المشتغلين في المعرفة، إذ إن أهم ما يميّز هؤلاء هو القدرة على الابتكار والإبداع وتقديم الأفكار الجديدة. و تنصبّ الاستثمارات غير المنظورة أساساً على أشكال مختلفة من الأنشطة الابتكارية مثل البحث والتطوير والتصميم والبرمجة..وغيرها. وبالمثل فإن للتعليم عموماً والجامعات على وجه الخصوص، دوراً كبير الأهمية حتى في سياق الاقتصاد التقليدي. أما في الاقتصاد الجديد المستند إلى المعرفة فتزداد أهمية هذا الدور ومحوريّته. فالموارد البشرية ذات المهارات العالية والقدرات الابتكارية تعدّ عماد أنشطة مجتمع واقتصاد المعرفة كافة، وهذا مع التذكير بواحد من تعريفات "عمّال المعرفة" وهو الحصول على مؤهل التعليم العالي، وبأن الاستثمار في رأس مال المعرفة يضم الاستثمار في التعليم والتدريب، وبأن البحث العلمي هو أحد المخرجات البالغة الأهمية للجامعات، والتي تعدّ مدخلاً جوهرياً في أنشطة الإنتاج والخدمات كثيفة الاستخدام للمعرفة بعد تحويل نتائج البحث العلمي إلى ابتكارات.

والسؤال الآن ما الجديد في دور الجامعات في ظلّ مجتمعات واقتصاد المعرفة؟ وماهي طبيعة هذا الدور في الاقتصادات التي أصبحت كثيفة الاستخدام للمعرفة؟

مفهوم الابتكار

الابتكار كما اتضح هو عنصر جوهري في بنية (ا م م) ، وهو الذي يقود تنافسية الدول وإنتاجية العمل والتنمية المستدامة عموماً. ويشكّل نظام الابتكار في مجتمع معيّن شبكة من المنظمات تشمل منشآت أعمال، ومؤسّسات للتعليم العالي، ومراكز للبحث العلمي، ومراكز

ومعامل للتطوير التكنولوجي، علاوة على الدور المهم للدولة في وضع رؤية وسياسات للابتكار في المجتمع. وبالتالي، فإن إقامة (ا م م) غير ممكنة من دون وجود نظام فعال للابتكار يستفيد من المعرفة الكوكبية والمعرفة المحلية، ويولّد معرفة جديدة، ويغذّي صناعات المعرفة وقطاعات الإنتاج عموماً بنتائج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

وثمة أربعة أشكال من الابتكار:[60] ابتكار منتج، ابتكار في أسلوب الإنتاج أو تقديم الخدمة، ابتكار على مستوى التنظيم داخل المنشأة أو المشروع ، ابتكار في التسويق. فالشكل الأول والثاني هما الأكثر أهمية ويتعلقان بتقديم منتج جديد أو تحسين جذري في منتج قائم أو خدمة مقدمة، أو في عملية إنتاجية يطلق عليهما الابتكار التكنولوجي. ويشمل ذلك أنشطة البحث والتطوير Research & Development (R&D) والأنشطة المصاحبة من أجل تنفيذ مخرجات R&D لتصبح منتجات لها قيمة سوقية، أو أساليب فعلية ممكنة للإنتاج وتقديم الخدمات يمكن لقطاع الأعمال استخدامها.

أما الابتكار التنظيمي Organizational فمن أمثلته تغيير الهيكل التنظيمي للمنشأة، ووضع استراتيجيات جديدة، أو استخدام فنون للإدارة أكثر تقدماً. في حين يتمثّل الابتكار التسويقي مثلاً بتغيير هيئة المنتج أو طريقة تعبئته، أو بتبنّي استراتيجيات تسويقية جديدة. ويعرف عن هذين الشكلين أنهما من نوع الابتكارات غير التكنولوجية، وأنهما لا يحظيان بالدرجة نفسها من الأهمية مثل الابتكار التكنولوجي.

وبدأ مفهوم "الابتكار المفتوح" Open Innovation ينتشر مع اتساع نطاق(ا م م) على مستوى العالم، وهو يؤكّد على الطبيعة التفاعلية للابتكار. فزيادة عدد منتجي المعرفة وزيادة تنقلات المشتغلين في المعرفة تجعل من الصعوبة على المشروعات التحكّم في استثمارات البحث والتطوير وجني ثمارها بالكامل. لذلك تراجعت مزايا وجود قسم مختصّ بالبحث والتطوير داخل المنشأة (In–house)، وتصاعد الاتجاه لأن يصبح المشروع أكثر اندماجاً في شبكات تشمل أطرافاً متعدّدة تعمل كلّها وتتعاون من أجل الإنتاج التجاري للمعرفة الجديدة. وفي حين لا تزال بعض المشروعات مشغولة بإقامة أسوار لحماية أسرارها المعلوماتية، فإن منافسيهم يمكن أن يحققوا قفزات أسرع للسوق من خلال الشبكات الواسعة التي تضمّ أطرافاً فاعلة في عملية الابتكار، والتدفق المستمر للمعرفة للداخل والخارج.[61]

دور الجامعات في الابتكار

للجامعات أدوار تقليدية بالغة الأهمية في مجال المعرفة. فالجامعات تقوم بتوليد المعرفة من خلال البحث العلمي، ونشر المعرفة من خلال التدريس، والحفاظ على المعرفة وصيانتها عبر الأجيال، من خلال الكتب والمكتبات وأشكال النشر الإلكتروني. وعلى الرغم من أن جانباً من نشاط إنتاج المعرفة يتمّ في ظلّ اقتصاد المعرفة خارج الجامعات، إلا أن هذه الأخيرة لا زالت تمثل المركز الأساسي لهذا النشاط، كما أن ما يتمّ من نشاط خارج الجامعات يسهم فيه عادةً رأس مال بشري أفرزته هذه الجامعات.

ولكن إضافة إلى هذه الأدوار الثلاثة المهمّة، تمّت مؤخراً، وفي ظلّ تنامي (ا م م)، إضافة دور حيوي يتمثّل في قيام الجامعات بدور فعّال في عملية الابتكار التكنولوجي وإسهامها المباشر في الصناعة من خلال نقل المعرفة والتكنولوجيا. ويقوم مفهوم الابتكار المفتوح أو المنهج الجديد الذي يطلق

عليه Triple Helix على دمج الجامعات كأطراف فاعلة وأساسية في عملية الابتكار. ويجمع هذا المنهج بين مجهودات ثلاث مؤسّسات رئيسة في المجتمع: الجامعات، الصناعات، المؤسّسات الحكومية، وذلك كتعبير عن وجود شبكة من التشارك في المعرفة.[62]

وأصبح الارتباط بين الجامعة وقطاعات الإنتاج بناءً على ذلك أمراً شديد الأهمية من أجل تحقيق الملاءمة للبحث العلمي. وصارت هناك حاجة متزايدة لتقوية العلاقات بين الجامعات والصناعة والحكومة ليس من أجل تحريك أنظمة الابتكار فقط، ولكن لتحقيق منافع للمجتمع أيضاً في شكل تنمية علمية وتكنولوجية تضاف إلى التنمية الاجتماعية والثقافية. ولئن بدأت هذه العلاقة الثلاثية تتوطّد في **الدول المتقدمة** في ظلّ (ا م م)، أو في الاقتصادات البازغة تدريجياً، فإنها لا زالت غير متينة في معظم الدول النامية ومن بينها **مصر**.

نماذج عالمية لنشاط الجامعات في البحث العلمي في الابتكار

جامعات البحث Research Universities (أو النموذج الأميركي)

جامعات البحث مؤسّسات تحتلّ مكانة بالغة الأهمية في مجتمعات المعرفة، وهي كثيفة الاعتماد على المعرفة أو بمعنى أصحّ على البحث العلمي والابتكار والتكنولوجيا ويطلق عليها أيضاً جامعات عالمية المستوى World Class Universities. ولئن كانت جامعات البحث تشكّل نسبة ضئيلة من إجمالي مؤسّسات التعليم العالي في أي دولة، فإنها تعدّ نموذجاً مؤثّراً عالمياً، وبشكل أكبر بكثير ممّا يمكن توقعه بسبب ضآلة أعدادها. وتعدّ جامعات البحث مؤسّسات تعطي أولوية كبرى لاكتشاف المعارف الجديدة وتوليدها، ولتدريب عدد ضخم من الحاصلين على شهادات الدكتوراه في مجالات وتخصّصات واسعة. وتدرّب جامعات البحث مهنيّين يلتحقون بالوظائف المختلفة، وتمارس البحث العلمي التطبيقي ونقل التكنولوجيا؛ إلا أن أهمّ ما يميّزها عن غيرها من الجامعات هو إنتاج المعرفة الجديدة. والمعرفة الجديدة الأكثر تقديراً هي المعرفة العلمية والتكنولوجية، إلى جانب الدراسة العلمية للبيئة البشرية من خلال العلوم الاجتماعية.[63]

هذه الجامعات يمكن اعتبارها بحق جامعات نخبوية وتلعب دوراً أكاديمياً ومجتمعياً أحياناً متعدّد الأبعاد. كما تُشكل رابطاً جوهرياً بين العلم والبحث ونظام المعرفة والابتكار في المجتمع. ووفقاً لـ J. Salmi تعدّ هذه المؤسّسات محورية في اقتصاد المعرفة، فهي تنتج القدر الأكبر من البحث العلمي الأصيل سواء أكان بحثاً علمياً أساسياً (وهو الأهم) أم تطبيقياً، وتسهم في التطوير التكنولوجي لتغذية قطاعات الإنتاج بالتكنولوجيا. ويقدّر أن حوالى 90 % من المقالات الجديدة العلمية المنشورة في أهمّ الدوريات الأكاديمية العالمية تكتب بواسطة أساتذة في هذه الجامعات.[64] وتحظى هذه الجامعات أيضاً بموارد بشرية ومالية فائقة: فهي قادرة على جذب هيئة تدريس متميّزة حيث يتمّ تعيين الأساتذة وفقاً لقدراتهم البحثية وإنتاجيتهم وبحيث يلتزمون التزاماً مطلقاً بالبحث العلمي والسعي للمعرفة كهدف في حدّ ذاته. كما تحظى بأفضل مستويات الطلبة الذين علاوة على كونهم الأذكى والأعلى إنجازاً في المجتمع ، يشترط فيهم أيضاً الالتزام بأهداف الجامعة وبمبادئها الأخلاقية والأكاديمية.[65]ولأن هذه الجامعات تعمل أساساً من أجل إنتاج سلعة عامة مثل البحث العلمي والمعرفة الجديدة وتدريس طلبة الدكتوراه، فإنها تحظى عادة بتمويل حكومي سخي ومنتظم حتى تتمكّن من القيام بمهامها من دون معوقات.

جامعات البحث مؤسّسات تحتلّ مكانة بالغة الأهمية في مجتمعات المعرفة، وهي كثيفة الاعتماد على المعرفة أو بمعنى أصحّ على البحث العلمي والابتكار والتكنولوجيا ويطلق عليها أيضاً جامعات عالمية المستوى World Class Universities. ولئن كانت جامعات البحث تشكّل نسبة ضئيلة من إجمالي مؤسّسات التعليم العالي في أي دولة، فإنها تعدّ نموذجاً مؤثّراً عالمياً، وبشكل أكبر بكثير ممّا يمكن توقعه بسبب ضآلة أعدادها.

حوالى 90% من المقالات الجديدة العلمية المنشورة في أهمّ الدوريات الأكاديمية العالمية تكتب بواسطة أساتذة في جامعات البحث. ولأن هذه الجامعات تعمل أساساً من أجل إنتاج سلعة عامة مثل البحث العلمي والمعرفة الجديدة وتدريس طلبة الدكتوراه، فإنها تحظى عادة بتمويل حكومي سخي ومنتظم حتى تتمكّن من القيام بمهامها من دون معوقات.

جدول رقم 3 الأهمية النسبية لطلبة الدراسات العليا في جامعات البحث في بعض الدول النامية

الاسم الجامعي	نسبة طلبة الدراسات العليا للاجمالي
معهد الهند للتكنولوجيا (بومباي)	% 58
جامعة شنغهاي جياو تونغ	% 55
جامعة هونغ كونغ للعلم والتكنولوجيا	% 36
جامعة مالايا Malaya	% 33

المصدر:
Salmi, Jamil, The Road to Academic Excellence, the Making of World Class Research Universities, the World Bank, 2011.

وتوفّر جامعات البحث الأكثر نجاحاً نسبة عالية من طلبة الدراسات العليا بما يسمح للمؤسّسة بالاستحواذ على الحدّ الحرج المطلوب من فرق البحث. وفي بعض الأحيان، وبسبب طبيعة نشاط البحث العلمي والتميّز الكبير للأساتذة في هذه المؤسّسات أيضاً، يسهم طلبة المرحلة الجامعية الأولى في المشروعات البحثية كجزء من مناهجهم التعليمية. هذا ويظهر **الجدول رقم** 3 نسبة طلبة الدراسات العليا في جامعات البحث في عدد من **الدول النامية** التي نجحت هي الأخرى في إقامة نماذج لهذه الجامعات.

و تعدّ معظم جامعات البحث على مستوى العالم جامعات عامة، بحيث لا يمكن للقطاع الخاص تحمّل التكاليف الباهظة للاستثمار في مثل هذه الجامعات؛ ومع ذلك يُستثنى من هذه القاعدة بعض جامعات البحث في **الولايات المتّحدة واليابان** لأنها جامعات خاصة ولكن غير هادفة للربح، علاوة على أنها جامعات عريقة وذات تاريخ طويل في النشاط الأكاديمي.

ولا شكّ أن الاقتصاد الأميركي يعدّ من أهمّ اقتصادات العالم التي يقودها ابتكار يفتح المجال واسعاً أمام صناعات(وخدمات) كثيفة المعرفة ووظائف جديدة تتطلّب مهارات متميّزة. وتوجد أمثلة كثيرة لاكتشافات وابتكارات مهمّة تمّت بناء على أبحاث علمية ذات شأن عظيم في جامعات البحث الأميركية مثل الليزر، الرادار، الأنسولين الصناعي، الكمبيوتر وغيرها الكثير.[66] ولا تكون هناك مبالغة في القول إن تحوّل الجامعات من أدوارها التقليدية والمهمّة المذكورة سابقاً إلى ممارسة دور فاعل في مجال الابتكار وإقامة علاقات قوية مع أنشطة الإنتاج، يرجع أساساً إلى **الولايات المتّحدة**. وقد انتشر هذا النمط في ما بعد في جامعات أخرى متعدّدة على مستوى العالم.

ويوجد في **الولايات المتّحدة** حوالى 150جامعة بحث ذات مكانة عالمية بين 4800 مؤسّسة للتعليم العالي، ومن بينها 35 ـ 40 جامعة تظهر بشكل مستمر بين أفضل 50 جامعة على مستوى العالم. وفي **الصين** يوجد حوالى100 جامعة بحث من بين 5000 جامعة، أما في **الهند** فقد يصل عددها إلى 10 جامعات من بين 18 ألف مؤسّسة للتعليم العالي. وتتمتّع هذه الجامعات وغيرها أيضاً، بحريات أكاديمية واسعة، لا يمكن من دونها أداء مهام البحث العلمي وبلوغ رسالتها. ويظهر **الشكل رقم** 5 المناخ الذي يتيح لهذه الجامعات التميّز وتحقيق أهدافها، بل ويعتبر أيضاً المناخ المطلوب تحقيقه لكي تنجح أي مؤسّسة للتعليم العالي في تحقيق رسالتها.

وأخيراً من المفيد التنويه بأن جامعات البحث تتعرض للنقد أيضاً حتى عندما تزاول نشاطها في **الدول المتقدّمة**. وذلك لأن الاعتبارات التجارية بدأت تغزو هذه الجامعات، وأصبح للعديد منها، وخصوصاً في **الولايات المتّحدة**، علاقات تجارية مباشرة واتفاقات مع الشركات الكبرى لإنتاج منتج بحثي معيّن، أو للسماح باستخدام تسهيلات وإمكانات الجامعة. وتتسبّب هذه الارتباطات السوقية أحياناً في مشكلات معقدة عندما يتمّ التعارض بين الأعراف الأكاديمية التقليدية والمصالح التجارية للشركات.[67]

النموذج الأوروبي

ربما متأثرة بالتفوق الأميركي الذي كشف عن دور جديد وبالغ الأهمية للجامعات في البحث العلمي والابتكار، والانعكاسات الإيجابية الواضحة لهذا الدور على الاقتصاد الأميركي، علاوة على التقدّم الكبير للجامعات الأميركية في التصنيفات العالمية مقابل مكانة محدودة للجامعات الأوروبية، بدأت **أوروبا الموحّدة** التطلّع إلى أن تصبح قوة مؤثرة في اقتصاد المعرفة الكوكبي وفي عالم التقدّم التكنولوجي. وأصبح الابتكار في السنوات الأخيرة هدفاً مهمّاً في الجامعات الأوروبية. كما أصبحت أنشطة الابتكار في الجامعات تُقيَّم بالأثر الاقتصادي الاجتماعي الذي تحدثه وبمنافعها للمجتمع، والناتجة عن المنتجات والمشروعات الجديدة وفرص العمل الجيّدة التي تولّدها. وبالتالي هناك ارتباط

شكل رقم 5 عوامل البيئة المحيطة المؤثرة في أداء جامعات البحث

أداء جامعات البحث
الاستقرار السياسي والاقتصادي وسيادة القانون
ضمان الجودة
الحوكمة والإجراءات التنظيمية
رؤية وقيادة وقدرة كبيرة على الإصلاح
ضمان الجودة
الموارد والحوافز
الحريات الأكاديمية والسياسية
الاتصالات والبنية الأساسية الرقمية

المصدر:
Salmi, Jamil, The Road to Academic Excellence Lessons of Experience, The World Bank 2011.

يوجد في الولايات المتّحدة حوالى 150 جامعة بحث ذات مكانة عالمية بين 4800 مؤسّسة للتعليم العالي، ومن بينها 35 ـ 40 جامعة تظهر بشكل مستمر بين أفضل 50 جامعة على مستوى العالم. وفي الصين يوجد حوالى100 جامعة بحث من بين 5000 جامعة، أما في الهند فقد يصل عددها إلى 10 جامعات من بين 18 ألف مؤسّسة للتعليم العالي. وتتمتّع هذه الجامعات وغيرها أيضاً، بحريات أكاديمية واسعة، غير أنها تتعرض للنقد في الدول المتقدّمة أيضاً، لاعتبارات تجارية بدأت تغزوها، إذ أصبح للعديد منها، وخصوصاً في الولايات المتّحدة، علاقات تجارية مباشرة واتفاقات مع شركات كبرى.

أقامت ألمانيا مـا يطلق عليه An Institute أو مؤسّسات مشاركة، علاوة على مشروعات أخرى تسمّى مشروعات الجامعات تعمل جميعها على إفراز تقدّم في أنظمة الابتكار في إطار التعليم الجامعي. وترجع ملكية هذه المؤسّسات والمشروعات إلى كيانات مختلفة بما فيها الدولة، والجامعات، والصناعات الرائدة، ومجموعات أخرى داعمة للبحث العلمي والابتكار. ويرأس المعهد أو المؤسّسة أستاذ من الجامعة. وهذا التواجد للشركات في المواقع الجامعية يعدّ شكلاً من أشكال التجمعات التكنولوجية Technology Parks التي تقوم على التشارك بين مكوّنات الابتكار الوطني.

مباشر بين ممارسة الجامعات لأنشطة البحث والابتكار والتنمية الاقتصادية على المستوى الوطني والإقليمي. ومن المنظور الأوروبي، فإن أهميّة الابتكار لا يجب أن تقتصر على الاستغلال التجاري للمعرفة الجديدة، بل المطلوب إيلاء أهمية كبيرة للتطبيقات غير التجارية، أي كأساس مثلاً، لصنع السياسات واتخاذ القرارات وكآلية مهمّة أيضاً لإدماج التكنولوجيات الحديثة في نسيج المشروعات التقليدية.(68)

وللجامعات الأوروبية دور جوهري في الاقتصاد في الجوانب التالية:

- النهوض بالاستغلال الكفء للمعرفة التي تنتجها الجامعات من خلال المشروعات القائمة والجديدة.
- توفير خريجين في مجال العلوم والهندسة يحملون مهارات راقية ومناسبة لإدارة المعرفة والملكية الفكرية وحمايتها واستغلالها بما يحقّق التنمية الاقتصادية الاجتماعية.
- سرعة التغييرات التي تتمّ في إطار مجتمع واقتصاد المعرفة يستدعي توفير فرص التعليم والتدريب مدى الحياة وزيادة التعاون البحثي الذي يؤدّي إلى خلق شبكات مفتوحة كثيفة المعرفة، وانتقال المعرفة الجديدة في نسيج الصناعة المحلّية والاقتصاد ككلّ.

وألمانيا كمثال لإحدى الدول الأوروبية المركزية أقامت ما يطلق عليه An Institute أو مؤسّسات مشاركة، علاوة على مشروعات أخرى تسمّى مشروعات الجامعات تعمل جميعها على إفراز تقدّم في أنظمة الابتكار في إطار التعليم الجامعي. وترجع ملكية هذه المؤسّسات والمشروعات إلى كيانات مختلفة بما فيها الدولة، والجامعات، والصناعات الرائدة، ومجموعات أخرى داعمة للبحث العلمي والابتكار. ويرأس المعهد أو المؤسّسة أستاذ من الجامعة. و يحفّز تواجد An–Institute وغيرها من الشركات في المواقع الجامعية الشراكات الاستراتيجية بين الجامعات الحكومية والشركات الصناعية بهدف الجمع بين نشاط البحث العلمي والموارد اللازمة له وتبادل الخبرات والمعرفة. وهذا التواجد للشركات في المواقع الجامعية يعدّ شكلاً من أشكال التجمعات التكنولوجية– Techno ogy Parks التي تقوم على التشارك بين مكوّنات الابتكار الوطني. ومع ذلك فهناك اختلاف في الملامح، وتكمن أهمية هذا النمط من التجمعات في أنها:(69)

- ■ تجمع سوياً قطاعات خدمية وإنتاجية وأكاديمية معنيّة بالمعرفة وبإنتاج حلول ابتكارية.
- ■ تسهم من خلال الجمع بين مختلف الموارد في الموقع نفسه (من خبرات الإدارة، والتكنولوجيا، والأكاديميّين في التخصّصات المختلفة، ورأس المال المالي والمعرفي) في توفير البيئة المناسبة لخفض تكلفة الابتكار.
- ■ تفتح أسواقاً مناسبة لإمكانية الكشف عن الفرص الممكنة وتحقيقها داخلياً.

وفي **المملكة المتّحدة** أيضاً تطور نشاط الجامعات في السنوات الأخيرة لتلعب دوراً جوهرياً في مجال البحث العلمي والابتكار، ولتوطيد أواصر العلاقة والتعاون بينها وبين قطاع الإنتاج، وبالذات الصناعات كثيفة الاستخدام للمعرفة. وعلى مدى سنوات عدّة أسهمت الجامعات من خلال البحث العلمي في تحقيق ابتكارات ذات أهمية كبيرة للمجتمع.(69) بدءاً من اكتشاف الخريطة الوراثية (DNA) وابتكار أنظمة الإشارات المرورية الجديدة ، إلى الاكتشاف الذي لاقى اهتماماً عالمياً فائقاً.

تنشط كذلك الجامعات البريطانية في مجال الشراكة مع عدد كبير من الصناعات ومنها الصناعات كثيفة الاستخدام للمعرفة، مثل صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والصناعات الفنّية والعلمية، والصناعات التحويلية، وصناعات الإبداع Creation Industries. كما تقدّم دعماً قوياً بصفة خاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ومن المتوقّع أن يكون للبحث العلمي الذي تجريه الجامعات البريطانية أثر فعّال مستقبلاً في الإسهام في استعادة الاقتصاد البريطاني والصناعة عافيتهما بعد الأزمة العالمية.(70)

والعلاقة بين الجامعة وقطاعات الإنتاج في مجال الابتكار والتكنولوجيا تبدو ملامحه في الإطار رقم 7 الذي يتضمّن التعريف بالتجمّع التكنولوجي Science Park لواحدة من أكبر الجامعات البريطانية وأشهرها، وهي **جامعة كمبردج** التي تتمتّع بسمعة ومكانة عالمية في مجالات العلوم والهندسة والطبّ تحديداً.

النموذج الآسيوي

يضمّ **إقليم آسيا** عدداً من الدول ذات الاقتصادات البازغة عالمياً مثل **الصين وكوريا والهند**. ويُصنف الإقليم باعتباره في المرتبة الثالثة مباشرة بعد **الولايات المتّحدة والاتّحاد الأوروبي** من حيث التحوّل نحو بناء اقتصاد مستند إلى المعرفة والأولويّة المهمّة الممنوحة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

وقد صاحب الطفرة الاقتصادية الهائلة التي تحققت في **الصين** على مدى العقود القليلة الماضية ارتفاعٌ مستمر في معدلات القيد في التعليم العالي. وقد ازداد هذا المعدل تدريجياً من 3.4 % فقط في العام 1990 إلى 25 % في العام 2009. وهناك توقعات بأن تنتج **الصين** بحلول العام 2020 خريجي تعليم عالٍ أكثر من **الولايات المتّحدة وأوروبا** مجتمعتين.(71) علاوة على ذلك لعبت الجامعات دوراً بالغ الأهمية في مجال المعرفة والابتكار وتصنيع التكنولوجيا العالية. وأضحت الجامعات الصينيّة منذ العام 2004 قوة أساسية في أنشطة المعرفة، حيث كان أكثر من 437 **ألف باحث** يمارسون لوقت كامل نشاط العلم والتكنولوجيا في الجامعات وينفقون 12.5% من إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير على المستوى الوطني، وينشرون 66.4 % من الأوراق البحثية المنشورة محلياً. ما يعني أن ثمة تطوراً سريعاً في قدرات الجامعات الصينيّة على الإسهام في نظام الابتكار الوطني. هذا وتوجد **ثلاث قنوات** رئيسة تحصل من خلالها الجامعات الصينية على تمويل لأنشطة العلم والتقنية: الحكومة، قطاع الصناعة، سوق التكنولوجيا، حيث تسوّق الجامعات حقوق الاختراع وغيرها من المنتجات الفكرية. وفي العام 2004 شكّل التمويل الحكومي أكثر من 50% من إجمالي التمويل.

وتتمثّل أهمّ أشكال العلاقة بين الجامعات وقطاع الإنتاج في **الصين** وفي كثير من بلدان العالم في تدفق خريجي الجامعات إلى الصناعة، وكذلك في تدفق المعرفة الجديدة التي تنتجها الجامعات بناء على أبحاثها العلمية إلى هذا القطاع من خلال قنوات رسمية مختلفة. ولكن العلاقة تنوّعت وتوطّدت بعدما استمرت **الصين** في تطوير الاقتصاد المستند إلى المعرفة. وتتخذ العلاقة الأشكال التالية:

- ■ الاستشارات غير الرسمية التي يقدّمها الباحثون الجامعيّون للصناعة.
- ■ عقود للتطوير التكنولوجي.
- ■ نقل وترخيص التكنولوجيا.

ثمة توقعات بأن تنتج الصين بحلول العام 2020 خريجي تعليم عالٍ أكثر من الولايات المتّحدة وأوروبا مجتمعتين. إذ أضحت الجامعات الصينيّة منذ العام 2004 قوة أساسية في أنشطة المعرفة، ومارس أكثر من 437 ألف باحث نشاط العلم والتكنولوجيا في الجامعات لوقت كامل منفقين12.5 % من إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير على المستوى الوطني، كما نشروا 66.4 % من الأوراق البحثية المنشورة محلّياً. ما يعني أن ثمة تطوراً سريعاً في قدرات الجامعات الصينيّة على الإسهام في نظام الابتكار الوطني. وفي العام 2004 شكّل التمويل الحكومي أكثر من 50 % من إجمالي تمويل هذه الجامعات.

▪ مشروعات تديرها الجامعات، ومراكز بحوث مشتركة.
▪ تجمّعات تكنولوجية Science Parks قائمة في الجامعات.

علاوة على ما سبق، تطوّر دور الجامعة في البحث العلمي وإنتاج المعرفة مؤخراً في عدد من دول آسيا بالتحديد مع تقدّم هذه الدول نحو الاقتصاد المستند إلى المعرفة. فأقيم عددٌ من جامعات البحث والمعاهد العلمية التي أصبحت تحتلّ مكانة عالمية متزايدة الأهمية، وباتت تلعب دوراً مهمّاً في نموّ مجتمع المعرفة على المستوى الوطني. وتُعدّ **جامعة سنغافورة الوطنية** نموذجاً متميّزاً لجامعات البحث الآسيوية كما هو مبيّن في **الإطار رقم 7**.[72]

الإطار رقم 7 نموذج لجامعة بحث آسيوية

التحرك التدريجي لجامعة سنغافورة الوطنية The National University of Singapore هو أعلى سلم تميّز أكاديمي في العالم، ويعكس التحوّل الجذري في الاقتصاد السنغافوري من اقتصاد عالم ثالث إلى اقتصاد عالم أول، وذلك في ظلّ اتجاه سنغافورة نحو تحقيق الاقتصاد المستند إلى المعرفة وولوجها ساحة المنافسة العالمية في القرن 21. وأصبحت سنغافورة لا تتطلّع إلى الهدف البسيط المتعلّق بتوفير الاحتياجات التعليمية للسكان المحليّين فقط، ولكنها امتلكت الرؤية بأن تصبح اقتصاداً للمعرفة له القدرة على المنافسة عالمياً. كذلك انطوت الرؤية على عدم الاكتفاء بأن تكون الجامعة متميّزة في مجال التدريس والبحث العلمي، بل أن تتخذ رسالة إضافية أيضاً، تتمثل في توليد الثروة الاقتصادية من خلال الابتكار والتكنولوجيا وتحويلها إلى قطاعات الإنتاج.

وقد رفعت جامعة سنغافورة ميزانيتها المخصّصة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي بشكل منتظم، خصوصاً في السنوات الأخيرة. وبالتزامن مع الزيادة في الإنفاق المباشر على البحث والتطوير العلمي، تزايد الاستثمار في بنيتها الأساسية، فأقامت الجامعة مثلاً ارتباطات بشبكات أكاديمية عالمية عبر شبكة كبرى للكمبيوتر. وأصبحت سنغافورة أولى الدول الآسيوية التي تنضمّ إلى هذه الشبكة. وأقامت الجامعة أيضاً مكتباً تابعاً لها يختصّ بالتراخيص التكنولوجية والصناعية، وذلك للتمكّن من إدارة الملكية الفكرية الناشئة عن المجهودات البحثية في الجامعة وتحقيق التعاون مع البحث والتطوير الصناعي. وقد أقيمت هذه العلاقة وفقاً لنموذج جامعات البحث الأميركية الأفضل إنجازاً. وتحتلّ جامعة سنغافورة الوطنية الآن مكانة متميّزة في التصنيفات العالمية للجامعات.

المصدر:
Mukherjee, Hena and Wong, Poh Kam. "The National University of Singapore and the University of Malaya". in Philip Altbach & Jamil Salmi (eds), The Road to Academic Excellence. The WB. 2011.



3 - منظومة الابتكار الوطني في مصر: تقييم

يعرض هذا الجزء من الدراسة أهمّ المقومات التي يبنى عليها مجتمع واقتصاد المعرفة، والمقصود بذلك منظومة الابتكار الوطني، والتي تتضمّن **نظام التعليم العالي، والبحث العلمي، والابتكار التكنولوجي.**

3 .1 التعليم العالي

هل تتوفّر في **مصر** مقوّمات التعليم العالي المناسب لمجتمعات المعرفة؟ للإجابة عن هذا السؤال يمكن الاستعانة بالمعايير التالية:

أولاً: دور نظام التعليم في انتشار المتعلمين عموماً والمتعلمين تعليماً عالياً على وجه الخصوص بين السكان في **مصر**.

ثانياً: معدلات القيد ومستوى جودة التعليم العالي.

ثالثاً: التعلّم مدى الحياة ومدى تجذّره في نظام التعليم المصري وتوافقه مع متطلّبات مجتمع المعرفة.

مستوى تعليم السكان في مصر

بما أن هدف نظام التعليم ليس "سوق العمل" أو الوظيفة فقط، بل الارتقاء بمستوى التعليم لجميع المواطنين على حدّ سواء، ثمة ضرورة لمعرفة وضع المتعلمين في قوة العمل في **مصر**، والتطرّق أيضاً إلى ما حقّقه نظام التعليم على مستوى جملة السكان فيها. فقد بلغ عدد سكان **مصر** في **يناير** 2012 وفقاً لتقديرات **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء** 82537 **مليون نسمة**. ووفقاً لآخر تعداد للسكان أجري في **مصر العام** 2006، تظهر نتائج **الجدول رقم** 4 مستوى تعليم السكّان في مصر كالآتي:

وتظهر بيانات الجدول أن أعلى نسبة من السكان (**10 سنوات فأكثر**) في **مصر** هي من الأميّين الذين يشكّلون نحو 30% من الإجمالي. وإذا أضيفت إليهم فئة من يقرأ ويكتب، وهم عادةً لم يحصلوا على التعليم الابتدائي ويعرفون القراءة والكتابة بالكاد بحيث يمكن أن يطلق عليهم "شبه أميين"، تصبح نسبة الأميّين وشبه الأميّين 42.2 % من جملة السكان في **مصر**. وهذه النسبة شديدة الارتفاع وتشير إلى أن مستوى تعليم سكان **مصر** متواضع للغاية. يتّضح ذلك أيضاً إذا علمنا أن الحاصلين على مؤهّل تعليم عالٍ تقل نسبتهم عن 10 % (أقلّ من النسبة في قوة العمل)، بينما تمثّل نسبة حاملي مؤهّل التعليم المتوسط 25.8 % والأقل من المتوسط19.4 %. ويمكن المقارنة مع مستوى التعليم للسكان في مجموعة **دول منظمة التعاون والتنمية** OECD باعتبار أن معظم الدول داخل هذه المجموعة حقّقت تقدماً كبيراً في

تتمثّل أهمّ مقوّمات مجتمع واقتصاد المعرفة بمنظومة الابتكار الوطني، والتي تتضمّن نظام التعليم العالي، والبحث العلمي، والابتكار التكنولوجي.

جدول رقم 4 التوزيع النسبي للسكان في مصر وفقاً لمستوى التعليم (%)

مستوى التعليم	أمي	يقرأ ويكتب	أقل من المتوسط	متوسط	فوق المتوسط	جامعي فأعلى	الإجمالي
النسبة	29.8	12.4	19.6	25.9	2.6	9.7	100

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

شكل رقم 6 توزّع السكان وفقاً لمستوى التعليم في مصر ودول OECD

مصر

أمي وشبه أمي %42.2

تعليم عالٍ %9.7

متوسط وفوق المتوسط %28.5

أقل من المتوسط %19.6

المصدر:
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، جمهورية مصر العربية بناء على بيانات تعداد2006.

دول مجموعة منظمة التعاون والتنمية

متوسط وفوق المتوسط %44

أقل من المتوسط %27

تعليم عالٍ %30

المصدر:
OECD، Education at a glance، 2011.

تحقيق مقوّمات مجتمع المعرفة (**شكل رقم 6**).

معدلات القيد ومستوى جودة التعليم

حقّقت **مصر** تقدماً ملحوظاً في التوسع في إتاحة التعليم العالي. ويتّضح ذلك من الشكل رقم (7) الذي يظهر ارتفاع معدل القيد بهذا التعليم من 21 % من السكان في سنّ التعليم العالي العام 2000/2001، إلى 33 % العام 2010 / 2011. ومع ذلك، وفي المقارنة مع **الدول العربية** باستخدام بيانات **معهد اليونسكو للإحصاء عن العام** 2009 لضمان اتساق البيانات (**شكل رقم 8**)، يتّضح أن معدل القيد في التعليم العالي في **مصر** (28 %) أقلّ من المعدل لعدد غير قليل من **الدول العربية**. فيصل المعدل **للبنان** مثلاً إلى (53 %) **والبحرين** (51 %)، كما أن **فلسطين المحتلة** تحقّق مستوى مرتفعاً للقيد يصل إلى (46 %). أما في المقارنة بالدول التي حقّقت تقدماً كبيراً نحو مجتمعات المعرفة (**شكل رقم 9**)، فيلاحظ وجود فارق شاسع بين مصر وهذه الدول. فيصل المعدل **لفنلندا** مثلاً إلى 91 %، تليها **الولايات المتّحدة** بنسبة86 %، ثم دول **الشمال الأوروبي**،تليها **إسرائيل**. وأقلّ معدل للقيد لأيّ دولة داخل هذه المجموعة يتجاوز **نسبة الخمسين في المائة**، مثل **فرنسا** التي يبلغ المعدل لديها55 %. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن بعض الدول التي لا تنتمي تماماً إلى مجتمعات واقتصاد المعرفة مثل **كوبا وكوريا** حقّقت معدلات بالغة الارتفاع للقيد في التعليم العالي (118 %) ، (100 %) على التوالي.

وعلى الرغم من أن معدل القيد في التعليم العالي في حالة **مصر** يبدو

منخفضاً، سواء بالقياس إلى دول عربية أخرى أم إلى دول تنتمي إلى مجتمعات المعرفة، إلا أن هناك تحفظين :

أولاً: أن عدد الطلاب المقيدين في التعليم العالي في **مصر** يبلغ وفقاً لتقديرات اليونسكو نفسها حوالى 2.5 **مليون طالب**، ويمثل هذا الرقم أكثر من ضعف عدد الطلبة في أكثر **الدول العربية** من حيث كبر حجم مجتمع الطلبة، وهي الجزائر (1.2 **مليون طالب**)، كما يمثّل حوالى ثلث إجمالي الطلبة في **الوطن العربي**. هذا مع العلم أيضاً بأن الفجوة بين الذكور والإناث في القيد في التعليم العالي صارت محدودة للغاية، حيث تشكّل الإناث48.1 % من إجمالي طلبة الجامعات المصرية.

ثانياً: أن بعض الاقتصادات الصاعدة مثل **الصين** يبلغ معدل القيد في التعليم العالي فيها 25 % **فقط**، أي أقلّ من المعدل في **مصر**. ويكون المعدل شديد الانخفاض في دولة مثل **الهند** حيث يبلغ13 %. وترجع هذه المعدلات المنخفضة في الغالب إلى ضخامة حجم المجتمع الطلابي في هاتين الدولتين ، وبالذات في **الصين** حيث يبلغ عدد الطلاب 29.3 **مليون** طالب يمثلون3.8 ضعف إجمالي عدد الطلبة في **الوطن العربي**، وحوالى18 % من إجمالي الطلاب في العالم.

وحقيقة الأمر أن مشكلة التعليم العالي في **مصر** ليست في الكمّ، لأن المعدل يتناسب إلى حدّ كبير مع مستوى التنمية الذي حقّقته **مصر** حتى الآن، وربما أيضاً مع محدودية الموارد المتاحة لها، كذلك فإن المعدل **لمصر**(28 %) أعلى قليلاً من المتوسط العالمي(27 %). ولكن المشكلة الأساسية التي تتناقض تماماً مع تعريف التعليم العالي في ظلّ مجتمعات واقتصاد المعرفة هي تواضع جودة هذا التعليم كما سيتّضح في ما يلي.

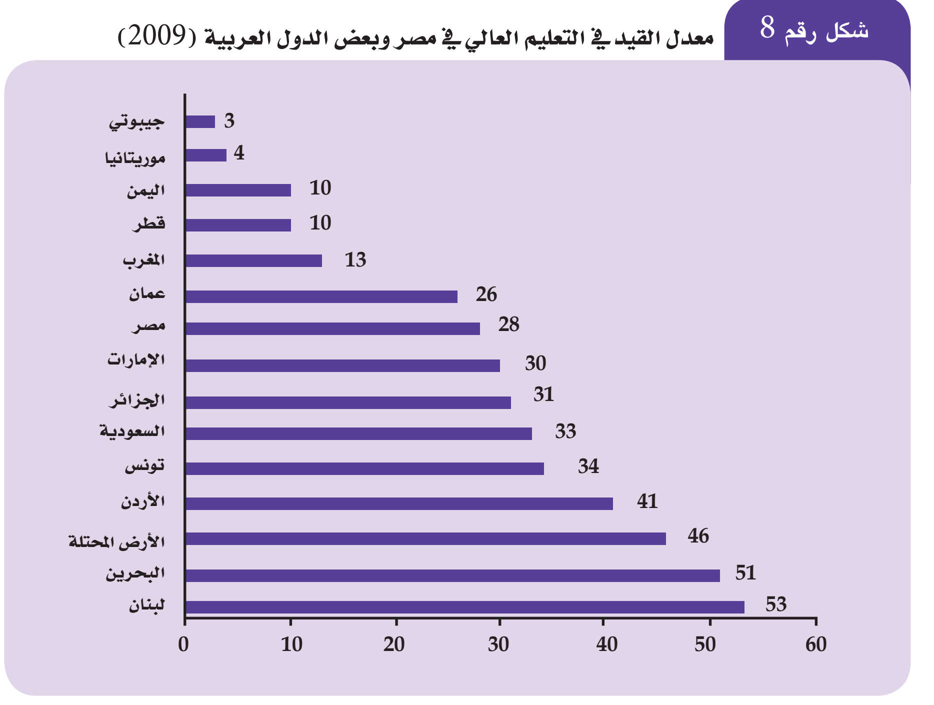
حقّقت مصر تقدماً ملحوظاً في التوسع في إتاحة التعليم العالي، بحيث ارتفع معدل القيد في هذا التعليم من 21% من السكان في سنّ التعليم العالي العام 2000/2001، إلى33% العام2010/2011. ومع ذلك، يتّضح أن معدل القيد في التعليم العالي في مصر أقلّ من المعدل لعدد غير قليل من الدول العربية. وعلى الرغم من ذلك، فإن مشكلة التعليم العالي في مصر ليست في الكمّ، بل في التناقض القائم مع تعريف التعليم العالي في ظلّ مجتمعات واقتصاد المعرفة والمتمثّل بتواضع جودة هذا التعليم.

شكل رقم 7 تطوّر معدل القيد في التعليم العالي في مصر (2000/ 2001-2010/ 2011)

2000/2001	2001/2002	2002/2003	2003/2004	2004/2005	2005/2006	2006/2007	2007/2008	2008/2009	2009/2010	
21	22.9	24	25	26	27	28	30	32	33	

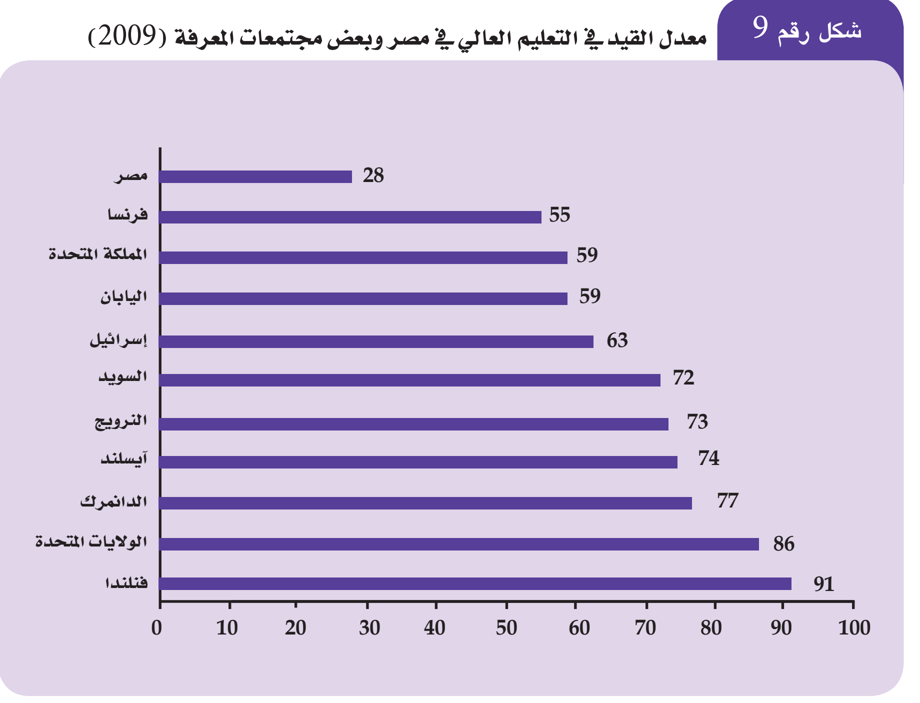
المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، البحث العلمي في مصر: هل يكفل التقدّم المنشود؟ تقارير المعلوماتية، السنة الخامسة، العدد 59 ، نوفمبر 2011.

شكل رقم 8 معدل القيد في التعليم العالي في مصر وبعض الدول العربية (2009)



المصدر: UNESCO/UIS. Global Education Digest. 2011

شكل رقم 9 معدل القيد في التعليم العالي في مصر وبعض مجتمعات المعرفة (2009)



المصدر: UNESCO/UIS. Global Education Digest. 2011





تزايد أعداد طلبة التعليم العالي مقابل تراجع الجودة

الواقع أن نموّ معدل القيد في التعليم العالي في **مصر** تمّ على حساب تراجع الجودة. وليس التوسع في حدّ ذاته هو المسؤول عن هذا التراجع، بل لأن تحقيق الجودة في التعليم العالي اعتبر عبئاً على ميزانية الدولة، وذلك على الرغم ممّا كان يُذكر دائماً في أن التعليم هو بوابة العبور للمستقبل! وهناك مؤشرات كثيرة تؤكّد جميعها أن نظام التعليم في **مصر** والتعليم العالي خصوصاً يفتقد كثيراً من عناصر الجودة. أولها أنه إذا أريد للتعليم أن يحظى بجودة مناسبة فلا بدّ أن تتوفّر له الإمكانات المختلفة من المعامل المجهزة والمكتبات التي تحتوي على أحدث ما ينشر على مستوى العالم، بالإضافة إلى أدوات تدريس حديثة وعلى رأسها تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والاحتكاك العلمي العالمي من خلال المؤتمرات والشبكات وغيرها الكثير. أما الجامعات الحكومية التي تستوعب حوالي 96 % من طلبة الجامعات في **مصر** (حوالي 4 % تستوعبها الجامعات الخاصة) فتعاني من قصور شديد في هذه الإمكانات كافة.

وما يدعو للدهشة أنه خلال الفترة (2001/2002 - 2010/2011) التي ارتفع فيها معدل القيد في **التعليم العالي** ارتفاعاً ملحوظاً كما تبيّن من **الشكل رقم** (7)، تعرّض الإنفاق العام على التعليم إلى تخفيض ملموس من نصيبه في ميزانية الدولة وفقاً للبيانات الرسمية. وكما يتّضح من **الجدول رقم** 5، فقد تأثر الإنفاق العام على التعليم العالي سلباً على النحو التالي:

- نتيجة انخفاض الإنفاق العام على التعليم عموماً كنسبة من إجمالي الإنفاق العام من 17.4 % **إلى** 13.34 %. وقد أثّر ذلك سلباً على كلّ من التعليم العالي وما قبل العالي.
- انخفاض الإنفاق العام على التعليم الجامعي كنسبة من إجمالي الإنفاق العام من 5.05 % **إلى** 2.97 %.
- ونتيجةً لإعادة توزيع الإنفاق العام المخصّص للتعليم لصالح التعليم ما قبل العالي على حساب التعليم العالي، انخفض الإنفاق على التعليم العالي كنسبة من الإنفاق على التعليم من 29.6% **العام** 2001/2002 إلى 22.3% في **العام** 2010/2011. وتمّت إعادة التوزيع هذه في الغالب وفقاً لتوصيات **البنك الدولي** وخبرائه الذين ينصحون عادةً بهذا الاتجاه. هذا وبما أن كلاً من التعليم ما قبل العالي والتعليم العالي في حاجة شديدة لمزيد من الإنفاق العام، كان من الأجدى إعادة تخصيص الموارد من خارج قطاع التعليم إلى داخله، بدلاً من إعادة التوزيع داخل القطاع ذاته. وعموماً لم يسهم ذلك في تحقيق مستويات لائقة للإنفاق على التعليم ما قبل العالي كما اتضح سابقاً.

ما يدعو للدهشة أنه خلال الفترة (2001/2002 - 2010/2011) التي ارتفع فيها معدل القيد في التعليم العالي ارتفاعاً ملحوظاً في مصر، انخفض الإنفاق على التعليم العالي كنسبة من الإنفاق على التعليم من 29.6% العام 2001/2002 إلى 22.3% في العام 2010/2011. وتزداد مشكلة ضعف الإنفاق وانعكاساتها على جودة التعليم تعقيداً إذا ما علمنا أن 80% من الإنفاق على التعليم يوجّه في شكل أجور.

وتزداد مشكلة ضعف الإنفاق وانعكاساتها على جودة التعليم تعقيداً إذا ما علمنا أن 80 % من الإنفاق على التعليم يوجّه في شكل أجور.[98] بينما القليل جداً هو ما يوجّه إلى المستلزمات والاحتياجات التعليميّة الأخرى التي تصبّ مباشرة في تحسين نوعية التعليم.

خلل في توزيع الطلبة على التخصّصات

من منظور الاقتصاد المستند إلى المعرفة الذي يولي أهمية كبيرة للموارد

جدول رقم 5 نسب الإنفاق على التعليم الجامعي وما قبل الجامعي في ميزانية الدولة (الحساب الختامي)

الإنفاق العام على التعليم	2001 2002	2002 2003	2003 2004	2004 2005	2005 2006	2006 2007	2007 2008	2008 2009	2009 2010	2010 2011
إجمالي الإنفاق العام	17.04	16.75	16.36	17.29	13.51	13.77	13.20	12.52	13.60	13.34
قبل الجامعي% من إجمالي الإنفاق العام	11.99	11.76	11.53	12.27	10.37	10.55	10	9.68	10.57	10.38
قبل الجامعي % من الإنفاق على التعليم	70.38	70.22	70.45	70.97	76.78	76.58	75.77	77.27	77.68	77.75
الجامعي % من إجمالي الإنفاق العام	5.05	4.99	4.83	5.02	3.14	3.22	3.20	2.85	3.04	2.97
الجامعي % من الإنفاق على التعليم	29.62	29.78	29.55	29.03	23.22	23.42	24.23	22.73	22.32	22.25

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

البشرية في مجال العلوم والتكنولوجيا، يتّخذ ضعف جودة التعليم العالي أيضاً شكل خلل في هيكل التحاق الطلاب بالتخصّصات المختلفة داخل الجامعات.

ويلقي **الشكل رقم 10** الضوء على هذا الخلل.

اعتبار أن هذا التوزيع يشكّل خللاً ومشكلةً لا يعني أن تخصّصات العلوم

شكل رقم 10 توزيع طلاب الجامعات المصرية وفقاً للتخصص

(أ) فروع التخصّصات

النسبة

فنون	علوم أساسية	علوم زراعة وبيطرية	علوم طبية	علوم تربوية	علوم هندسية	علوم ثقافية وأدبية	علوم اجتماعية
1	2	2	7	9	10	20	49

المصدر:
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، البحث العلمي في مصر .. هل يكفل التقدم المنشود؟، تقرير المعلوماتية، السنة الخامسة، العدد 59، نوفمبر 2011.

(ب) تخصّصات نظرية مقابل تخصّصات عملية

تخصصات علمية %21.4

تخصصات نظرية %78.6

المصدر:
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء



الاجتماعية والانسانية ليس لها أهمية في ظلّ مجتمع واقتصاد المعرفة، ولكن الخلل يرجع إلى عدم التوازن الصارخ بين نوعي التخصّصات، وينعكس الأمر من ناحية على ارتفاعاً معدلات البطالة لرتفاعاً بالغاً بين خريجي الكليات النظرية. ومن ناحية أخرى يدلّ ذلك على نوعية الوظائف في عالم العمل المصري الذي يستوعب الخريجين مهما كانت تخصّصاتهم، ليتمّ تشغيلهم في وظائف قد لا تمّت لما حصلوا عليه من تعليم بصلة، وذلك باستثناء تخصّصات معيّنة قد تقلّ فيها هذه الظاهرة مثل الطب والهندسة.

معدلات جذب الطلبة الأجانب

في مجتمعات المعرفة التي تتزايد

جدول رقم 6 عدد ومعدل الطلبة الأجانب الذين يدرسون في جامعات مصر ودول عربية أخرى(2009)

الدولة	عدد الطلبة الأجانب في دولة معيّنة	معدل التنقلية للداخل *
الجزائر	6067	0.5
البحرين	8640	24.1
جيبوتي	000	000
مصر	35031	1.4
العراق	000	000
الأردن	26637	10.5
الكويت	7864	000
لبنان	22674	12.1
ليبيا	000	000
موريتانيا	000	000
المغرب	7921	1.9
الأراضي الفلسطينية المحتلة	000	000
عُمان	1745	2.3
قطر	3715	28.3
السعودية	19906	2.6
السودان	000	000
سوريا	000	000
تونس	2404	0.7
الإمارات	34122	39.2
اليمن	6423	2.7

* عدد الطلبة الأجانب كنسبة من الطلبة المقيدين في الدولة.
المصدر: UNESCO/UIS. Global education digest. 2011

في مجتمعات المعرفة تتنافس المؤسّسات التعليمية لجذب الطلبة الأجانب في جامعاتها. بحيث يعتبر مؤشر عدد الطلبة الأجانب الدارسين في دولة ما دليلاً على أهمية نظام التعليم في هذه الدولة. ولئن حقّقت مصر أعلى معدل للطلبة الأجانب(35031) تليها بفارق قليل الإمارات، ثم الأردن، إلا أن الصورة تتضح أكثر عند النظر في معدل التنقليّة للداخل– I bound mobility rate (عدد الطلبة الأجانب كنسبة من إجمالي الطلبة المقيدين في الدولة). إذ يشير هذا المعدل في مصر إلى 1.4 %، وهو الأدنى باستثناء تونس والجزائر. ويدل ذلك على أن نظام التعليم العالي في مصر لم يعد جاذباً للطلبة العرب والأجانب كما كان الوضع منذ عقود قليلة مضت، حين كانت مصر قبلة التعليم العالي على مستوى المنطقة بأكملها.

حاجتها إلى المواهب والقوى العاملة الماهرة، صارت مؤسّساتها التعليمية تتنافس لجذب الطلبة الأجانب في جامعاتها. وأصبح مؤشر عدد الطلبة الأجانب الدارسين في دولة ما دليلاً على أهمية نظام التعليم في هذه الدولة. **فالولايات المتّحدة الأميركية** مثلاً تقع في قمة الدول الجاذبة للطلبة الأجانب على مستوى العالم نتيجة نظامها التعليمي المتميّز. وتطبيق هذا المؤشر على **مصر والدول العربية** المتاحة عنها بيانات يتضح من **الجدول رقم 6**.

تظهر بيانات **الجدول**(6) أن **مصر** تحقّق أعلى معدل مطلق للطلبة الأجانب (35031) تليها بفارق قليل **الإمارات**، ثم **الأردن**. وهذا الرقم، وعلى الرغم من أنه الأعلى في حالة **مصر**، إلا أن الصورة تتضح أكثر عند النظر في معدل التنقليّة للداخل Inbound mobility rate (عدد الطلبة الأجانب كنسبة من إجمالي الطلبة المقيدين في الدولة).بحيث يظهر هذا المعدل في العمود الثاني للجدول، تحقيق **مصر** معدلاً قدره 1.4 %، وهو الأدنى باستثناء **تونس والجزائر**. ويدل ذلك على أن نظام التعليم العالي في **مصر** لم يعد جاذباً للطلبة العرب والأجانب كما كان الوضع منذ عقود قليلة مضت، حين كانت **مصر** قبلة التعليم العالي على مستوى المنطقة بأكملها. والشيء الأخطر أيضاً أن سياسة التعليم العالي في مصر اتّجهت إلى الاعتماد على برامج الدراسات العليا التي تقدّمها الجامعات المصرية، وقلّصت إلى حدّ كبير من إرسال المبعوثين لدراسة الماجستير والدكتوراه في الخارج. وكان لهذا أسوأ أثر على المستوى العلمي لهيئة التدريس في الجامعات المصرية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الارتفاع الكبير في معدل تنقلية الطلبة الأجانب في **الإمارات** و**قطر** يرجع إلى فروع الجامعات الأجنبية التي انتشرت في هاتين الدولتين على نطاق واسع، واللتين يدرس في جامعاتهما نسبة عالية من الطلبة الأجانب المقيمين فيهما.

التعلّم مدى الحياة

أصبح التعلّم مدى الحياة متطلباً أساسياً في مجتمعات المعرفة. فلم تعد المهارات التي تعلّمها الأفراد في مرحلة عمرية معيّنة تصلح لهم في مراحل العمر المختلفة، خصوصاً مع التغييرات التكنولوجية السريعة، وتنقليّة العمالة، وتغيير الوظائف، وأساليب تنظيم العمل، أو حتى التغييرات في الحياة الاجتماعية. وهذا يعني أنه من الضروري التكيّف مع المستجدات وتعلّم مهارات جديدة.

و**مصر** بدأت ما يسمّى "نظام التعليم المفتوح" مبكراً (1987) ، وذلك في عدد قليل من الجامعات أولاً، قبل انتشاره في جميع الجامعات لاحقاً. وفي ظلّ هذا النظام لا توجد قيود مشدّدة للالتحاق، ويمكن للطلاب الالتحاق في الوقت المناسب لهم، وبشهادات متوسطة متنوّعة. أما الهدف الرئيسي لإنشاء هذا النظام من جهة السلطات المسؤولة عن التعليم العالي، فلم يكن إتاحة الفرصة لتجديد المهارات والمعارف بقدر ما كان وسيلة للحدّ من القبول في الجامعات التي تشكّل عبئاً كبيراً على ميزانية الدولة. والطلبة في نظام التعليم المفتوح يخفّفون هذا العبء لأنهم يتحملون تكاليف التعليم بالكامل. على جانب آخر فإن هذا النظام لا يتمتّع بالاستقرار، فتارةً يتقرّر قبول الراغبين في الدراسة بناء على شرط مضي خمس



سنوات على الأقل على حصولهم شهادة الثانوية العامة (أو مايعادلها). وتارة أخرى عندما تتزايد ضغوط الطلب على الجامعات يتمّ إلغاء هذا الشرط ليلتحق بهذا التعليم خريجو المرحلة الثانوية الجدد أيضاً.

وبرامج التعليم المفتوح في **مصر** تحدّدها الجامعات في مجالات دراسية درجة التنوّع فيها محدودة ومجالات الدراسة متكرّرة في معظم الجامعات، وتكون في الغالب مجالات نظرية، مثل التجارة الآداب والحقوق. وهذه التخصّصات كما اتضح من قبل تكتظ بها الجامعات المصرية أصلاً وتُشكّل فائضاً كبيراً في عالم العمل. ولا تتوافر لبرامج التعليم المفتوح في الجامعات المصرية أيضاً إمكانات وتجهيزات التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصال على نحو كاف، والتي تعدّ أساسية لاكتساب مهارات التعلّم بالاعتماد على الذات، ومهارات النقاش والتفاعل مع الزملاء وأعضاء هيئة التدريس عبر الشبكة، كما يعزّز إتقان الطالب لهذه التكنولوجيا قدراته في عالم العمل. لذلك فإن مواصفات التعليم المفتوح في **مصر** لا تتوافق إلا قليلاً مع احتياجات مجتمعات المعرفة من هذا التعليم. ولمزيد من المعلومات في هذا الشأن يظهر **الإطار رقم 8** الاختلافات بين نموذج التعليم التقليدي ونموذج التعلّم مدى الحياة. أما الطلبة فقد بلغ عددهم في التعليم المفتوح العام 2005 / 2006 **حوالى 167 ألف طالب**، ليس لديهم مجالات واسعة للاختيار ولكنهم مقيدون ببرامج محدّدة وقليلة التنوّع موضوعة من قبل الجامعات. كذلك هم لا يُقبلون في الغالب الأعم على هذه النوعية من التعليم من أجل تجديد المهارات واكتساب قدرات جديدة، ولكن لكي تضمن لهم الشهادة العليا فرصاً أفضل للترقي في وظائفهم الحالية بشكل أساسي، أو لتزيد احتمالات التحاقهم بوظيفة في عالم العمل، أو تحسين وضعهم الاجتماعي. وربما كانت هذه جميعها أهدافاً مشروعة، غير أنها لا تشكّل جوهر التعلّم مدى الحياة في ظلّ مجتمعات المعرفة. كما أن هذه الأهداف لا تتحقّق كثيراً عند دخول عالم العمل حيث يواجَه الخريجون بحقيقة أن شهاداتهم قد تكون غير معادلة لشهادات التعليم الجامعي التقليدية، أو أنهم الأقل حظاً في الحصول على وظيفة.

ويمكن التعرف سريعاً إلى دور الجامعات في مجال التعليم المستمرّ في ظلّ مجتمع كثيف الاعتماد على المعرفة مثل المجتمع البريطاني. فالجامعات البريطانية علاوة على دورها الجوهري في إعداد القوى البشرية عالية التأهيل والقيام بالبحث العلمي، فهي أيضاً تلعب دوراً لا يستهان به في تجديد قوة العمل وإعادة تدريبها من خلال توفير إمكانات كبيرة للتعلّم والتدريب لهؤلاء الذين يعملون بالفعل. وأمام الناس على اختلاف أعمارهم في **بريطانيا** وعلى مدار حياتهم الاجتماعية والمهنيّة فرص متعدّدة للاختيار بين أشكال مختلفة للتعلّم والتدريب سواء لوقت طويل أم لبعض الوقت، وكذلك التعلّم وفقاً لبرامج تتعلّق بنوعية العمل، فضلاً عن التعلّم للمتعطّلين عن العمل. وعموماً تُصمَّم البرامج على نحو يتحقّق من خلاله مدى واسع من الاحتياجات الاجتماعية واحتياجات المجتمعات المحلّية، وقد تصل البرامج أحياناً إلى مستوى الدراسات العليا. ومؤخراً بدأت الحكومة

بدأت مصر ما يسمّى "نظام التعليم المفتوح" مبكراً (1987)، وبرامج التعليم المفتوح في مصر تحدّدها الجامعات في مجالات دراسية درجة التنوّع فيها محدودة ومجالات الدراسة متكرّرة في معظم الجامعات، وتكون في الغالب مجالات نظرية، مثل التجارة الآداب والحقوق. وهذه التخصّصات تكتظ بها الجامعات المصرية أصلاً وتُشكل فائضاً كبيراً في عالم العمل. ولا تتوافر لبرامج التعليم المفتوح في الجامعات المصرية أيضاً إمكانات وتجهيزات التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصال على نحو كاف، لذلك فإن مواصفات التعليم المفتوح في مصر لا تتوافق إلا قليلاً مع احتياجات مجتمعات المعرفة من هذا التعليم.

البريطانية بتوجيه اهتمام أكبر للتعلّم مدى الحياة في مجالات التعليم المهني والفنّي. فيما تؤدّي الجامعات البريطانية أيضاً دوراً مهمّاً في دعم الخدمات العامة وتعزيزها في **المملكة المتّحدة** من خلال تدريب المعلمين والأطباء والممرضات. هذا وقدِّر عدد الطلاب الذين يدرسون في مؤسّسات تعليم عالٍ بريطانية في برامج التعلّم مدى الحياة، والذين تقع أعمارهم خارج سنّ التعليم العالي التقليدي، بنحو 1.3 **مليون طالب** في العام 2009 / 2010.[99] وبصفة عامة، فإن مساهمة البالغين في أنشطة التعلّم مدى الحياة تكون أكبر في الدول حيث أنظمة التعليم فيها أكثر مرونة، وحيث قيود الالتحاق قليلة(عدم وجود جمود مؤسّسي) ورسوم الدراسة غير مرتفعة مقارنةً بمستويات الدخل، فضلاً عن عدم فرض قيود على العمر وغيرها.

مكانة التعليم العالي في مصر وفقاً للمعايير الدولية

الاحتكام إلى المعايير الدولية التي تقيّم أنظمة التعليم في دول العالم، (على الرغم من تحفظاتنا بخصوص هذه المعايير لأسباب عدّة) يؤكد النتيجة نفسها التي توصلنا إليها من قبل. والتصنيفات العالمية للجامعات مثلاً، لا تدخل فيها الجامعات المصرية إلا في ما ندر. **فجامعة القاهرة** تدخل أحياناً في ترتيب متأخر وفي أحيان أخرى لا تظهر **لمصر أي جامعة** من بين أفضل 500 **جامعة(تصنيف جامعة شنغهاي)** أو أفضل 200 **جامعة** (**تصنيف ملحق**

الإطار رقم 8 خصائص استراتيجيات التدريب الفاعلة والأقلّ فاعلية في الدول النامية

النموذج التقليدي

- المدرّس هو مصدر المعرفة.
- الدارسون يحصلون على المعرفة من المعلّم.
- الدارسون يعملون بأنفسهم.
- الاختبارات توضع لتقدّم الطالب حتى يتمكّن تماماً من مجموعة من المهارات تسمح له ببلوغ مراحل أعلى من التعليم.
- الدارسون جميعهم يعملون الشيء نفسه.
- المعلمون يحصلون على تدريب مبدئي، علاوة على تدريب غير منتظم أثناء الخدمة.
- الدارسون من ذوي القدرات العالية يتمّ تحديدهم، ويسمح لهم بالاستمرار في التعليم لمراحل أعلى.

التعلّم مدى الحياة

- المعلمون يوجّهون الطلبة نحو مصادر المعرفة.
- الدارسون يتعلمون من خلال الممارسة واستخدام التكنولوجيات الحديثة.
- الدارسون يتعلمون في مجموعات ويكتسبون المعرفة من بعضهم البعض.
- التقييم يتمّ للإرشاد على ضوء استراتيجيات التعلّم وتحديد قنوات اكتساب المعرفة في المستقبل.
- المعلمون يضعون خططاً متطوّرة للتعلّم.
- المعلمون أنفسهم يتعلّمون مدى الحياة، والتدريب المبدئي والتطوير المهني المستمر يرتبطان ببعضهما.
- الأفراد تتاح لهم فرص التعلّم المستمر وعلى مدى الحياة.

المصدر:
The World Bank. Life long learning in the global. knolwedge economy ، Challenges for developing countries 2003.



جريدة التايمز البريطانية). وبالنسبة إلى **مؤشر تقرير التنافسية الدولية**، تحتلّ **مصر**، وكما بيّن **التقرير العربي الرابع للتنمية الثقافية**، مكانة متأخرة على مستوى العالم سواء من حيث جودة نظام التعليم العالي أم جودة تعليم العلوم والرياضيات.[100] (للمزيد حول جودة التعليم في مصر، راجع التقرير نفسه).

2-3 البحث العلمي والابتكار التكنولوجي

مفهوم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي أو البحث والتطوير اختصاراً (R&D) يعدّ من أبرز المفاهيم التي تزايدت أهميتها كثيراً في ظلّ تطوّر مجتمعات واقتصاد المعرفة. ويتشكّل هذا المفهوم من **ثلاثة عناصر** هي: **البحث العلمي الأساسي، والبحث العلمي التطبيقي، والتطوير التكنولوجي أو الابتكار**. والبحث العلمي بشقيّه الأساسي والتطبيقي هو العنصر المسؤول عن توليد المعارف والنظريات والمناهج والأفكار وتكوين القوى البشرية المبدعة. أما التطوير التكنولوجي فيعدّ بمثابة وسيط بين البحث العلمي وقطاعات الإنتاج. بحيث يتمّ استخدام المعرفة الناتجة عن البحث العلمي لابتكار أدوات جديدة أو تصميم أساليب مبتكرة أو منتجات جديدة. والبحث والتطوير تحديداً هما عنصران أساسيان في النشاط الأكثر اتساعاً وهو العلم والتكنولوجيا (Science & Technology) S &T، والذي يضمّ علاوة على البحث والتطوير أنشطة التعليم والتدريب التقني والعلمي، والخدمات العلمية، والبنية الأساسية التكنولوجية.[101] ويُعدّ البحث والتطوير من أهمّ هذه الاستثمارات. وقدّر الاستثمار في البحث والتطوير على مستوى العالم بما يزيد على **تريليون دولار أمريكي** (1.1) في العام 2007، بعدما كان 525 **مليون دولار** منذ عقد مضى.[102]

> قدّر الاستثمار في البحث والتطوير على مستوى العالم بما يزيد على تريليون دولار أمريكي (1.1) في العام 2007، بعدما كان 525 مليون دولار منذ عقد مضى.

مؤسسات البحث العلمي في مصر

تعدّ **مصر** من أكثر الدول العربية من حيث وفرة مؤسّسات البحث العلمي. إذ يوجد فيها 18 **جامعة حكومية** تضمّ أعداداً ضخمة من الطلبة والطالبات، ويفترض أن البحث العلمي في جميع هذه الجامعات مَهمّة من مهامها الأساسية إلى جانب التدريس. يوجد أيضاً عدد كبير من وحدات البحث داخل الوزارات المختلفة، وهذه الوحدات تعمل في مجالات تخدم غرض الوزارة التي تتبعها الوحدة البحثية، وغالباً ما تكون أغراضاً محدودة. كما تعاني هذه الوحدات أحياناً من تضخّم عدد المشتغلين، وتستوعب أكثر من 2/3 **من الإنفاق** على البحث والتطوير وفقاً لتقرير عن **التعليم العالي** في **مصر**.[103]

وفي **مصر** أيضاً **المركز القومي للبحوث** الذي يعدّ أكبر مركز متعدّد التخصّصات في مجال البحث العلمي والابتكار التكنولوجي، ومهمته الأساسية إجراء أبحاث أساسية وتطبيقية في مجالات تشكّل موضع اهتمام قطاعات تتراوح بين الصناعة والصحة، إلى البيئة والزراعة والعلوم الأساسية والهندسية. وللمركز بنية أساسية علمية وتكنولوجية جيّدة علاوة على عدد ضخم من الباحثين يبلغ 4847 باحثاً. ويفترض أن نشاط المركز على صلة بقطاعات الإنتاج والخدمات الرئيسة في **مصر** من خلال الأبحاث التي يقوم بها في مجالات العلم والتكنولوجيا والاستشارات العلمية

جدول رقم 7 عدد العاملين في مجال البحث والابتكار والمنتسبين إليهم*

الفئة	عدد الباحثين
الجامعات	63174
مراكز البحوث ومؤسّسات وزارة الدولة للبحث العلمي	5768
مجموع التعليم العالي ووزارة الدولة للبحث العلمي	68942
وزارة الصناعة والتجارة	1287
وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي	86669
وزارة الإنتاج الحربي	26
وزارة البترول والثروة المعدنية	2711
مجموع القطاع الإنتاجي	90693
وزارة الإعلام	30
وزارة الاتصالات	105
وزارة الاستثمار	561
وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية	599
وزارة التعليم	190
وزارة الثقافة	455
وزارة البيئة	60
وزارة التنمية الإدارية	182
وزارة الصحة والسكان	2527
وزارة القوى العاملة والهجرة	106
وزارة الموارد المائية والري	632
وزارة النقل	656
وزارة التخطيط	261
وزارة الطيران المدني	170
وزارة الكهرباء والطاقة	4275
مجموع قطاع الخدمات	10809
المجموع الكلي	170444

* وفقاً لتقديرات وزارة الدولة للبحث العلمي في مصر.

المصدر: البنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مراجعات لسياسات التعليم الوطنية: التعليم العالي في مصر، البنك الدولي2010.

والتدريب أيضاً. ولكن أوضاع هذا المركز تراجعت كثيراً في ظلّ المناخ العام غير المحفز للنشاط العلمي والتكنولوجي الأصيل. ويظهر **الجدول رقم** 7 المراكز البحثية في **مصر** وعدد المشتغلين في كلّ منها.

وتثير بيانات الجدول رقم 7 علامات استفهام عديدة:

- عدد الباحثين في وزارة الزراعة وحدها أكبر من عدد الباحثين في جميع الجامعات المصرية ومراكز البحث التابعة لوزارة الدولة للبحث العلمي. فهل تتناسب هذه الأعداد الضخمة مع الإنتاج البحثي والنشاط الابتكاري في مجال الزراعة؟
- قطاع الصناعة الذي يُفترض أنه المحرك الرئيسي للبحث العلمي والتكنولوجيا، يعمل فيه عدد من الباحثين يمثلون 1.5% من الباحثين في وزارة الزراعة. فهل يمكن اعتبار ذلك دليلاً على إهمال قطاع الصناعة التحويلية خلال العقود الماضية؟
- وزارة الإنتاج الحربي التي كانت يوماً ما ذات نشاط شديد الأهمية من خلال الهيئة العربية للتصنيع في مجال الإنتاج الحربي والمدني، تضم 26 **باحثاً**! هل يعدّ ذلك استسلاماً للأوضاع والعلاقات الخارجية غير المواتية **لمصر**؟
- علاوة على ما سبق، فإن لدى وزارة الزراعة بصفة خاصة 16 **معهداً** متخصّصاً تحت إشراف **مركز البحوث الزراعية**، **وستة معامل** علاوة على 37 **محطة إقليمية**.[104] فهل يوحي ذلك بأن **مصر** قامت أو أوشكت على القيام بثورة خضراء؟

ولا يمكن في الوقت نفسه إنكار أن البحث العلمي في مجال الزراعة من أكثر أنشطة البحث ازدهاراً في **مصر**. كما أن البحث يركّز على مشكلات زراعية محلّية وما يتعلّق بتحسين إنتاجية المحاصيل بالذات، ولكن يبدو أن حصول هذا النشاط على تمويل أجنبي ومساعدات متعدّدة ومشروعات مشتركة يلعب دوراً جوهرياً في هذا الازدهار.

القوى البشرية للبحث والابتكار

أحد المقوّمات الذي يتمتّع بأهمية نسبية في **مصر** في مجال العلم والتكنولوجيا هو القوى البشرية. وعلى الرغم من الخلل الملحوظ في تخصّصات التعليم الجامعي، والذي هو في غير صالح العلوم والهندسة، فإن الجامعات المصرية تخرّج كل عام **حوالى 16 ألف طالب من كليات الهندسة وما يقرب من 10 آلاف خريج علوم**. ولاشك أن نسبة معقولة من هؤلاء تتمتّع بمواهب يمكن أن تفي باحتياجات أنشطة البحث والتطوير إذا ما توفّرت الحاجة إليها. ولدى **مصر** أيضاً، وفقاً لبيانات **تقرير اليونسكو للعلم** UNESCO Science Report 2010، أكبر عدد من طلبة الدراسات العليا (ماجستير ودكتوراه) على المستوى العربي في مجالات العلم والتكنولوجيا. ويتضمّن **الجدول رقم** 8 مقارنةً بين نسب الباحثين ونسب السكان في **مصر** وفي عدد من **الدول النامية** والاقتصادات الصاعدة والمتقدّمة، علاوة على المتوسط **للدول العربية**. ويلاحظ ما يلي:

- في **الدول النامية**، نسبة الباحثين في الدولة إلى إجمالي عدد الباحثين في العالم أقلّ من نسبة عدد سكان الدولة نفسها إلى جملة سكان العالم. بينما العكس في **الدول المتقدّمة** حيث تزيد نسبة الباحثين كثيراً على نسبة السكان. وهو ما يشير إلى وفرة

تعدّ مصر من أكثر الدول العربية من حيث وفرة مؤسّسات البحث العلمي. إذ يوجد فيها 18 جامعة حكومية يفترض أن البحث العلمي فيها مَهمّة من مهامها الأساسية إلى جانب التدريس. يوجد أيضاً عدد كبير من وحدات البحث داخل الوزارات المختلفة، وهذه الوحدات تعمل في مجالات تخدم غرض الوزارة التي تتبعها الوحدة البحثية، وغالباً ما تكون أغراضاً محدودة. لكن هذه الوحدات تعاني أحياناً من تضخّم عدد المشتغلين، وتستوعب أكثر من 2/3 من الإنفاق على البحث والتطوير.

القوى البشرية المنخرطة في البحث العلمي في الدول المتقدمة ومحدوديتها في **الدول النامية**. والفارق الأعلى موجود في حالة **الولايات المتّحدة** حيث يمثّل سكانها 2.1 % من إجمالي سكان العالم ، بينما يمثّل عدد الباحثين إلى الإجمالي في العالم 20 %.

• على الرغم من أن نسبة الباحثين في **مصر** كما في الدول النامية الأخرى أقلّ من نسبة السكان، إلا أن الفارق ليس كبيراً عند المقارنة ببعض هذه الدول. ويتّضح ذلك أيضاً في أن مؤشر عدد الباحثين لكلّ مليون نسمة في **مصر** (616.6) يقترب من المعدل في **البرازيل** (656.9)، ويكون أكبر في **مصر** مقارنة **بالمكسيك** (352.9)، وأكبر بكثير من **الهند** (136.9) ، وأكبر من المتوسط **للدول العربية** (373.2).

ومع ذلك هناك ملاحظتان :

الأولى: أن عدد الباحثين وفقاً لبيانات **معهد اليونسكو للإحصاء** (**49.4 ألف**) ، يختلف كثيراً عن العدد الذي تقدره **وزارة الدولة للبحث العلمي** في **مصر** (**170 ألفاً**) للعام نفسه تقريباً(2007).

جدول رقم 8 **مقارنة نسب السكان بنسب الباحثين ومعدلاتهم في مصر وبعض الدول والمتوسط للعالم العربي**

الدولة	عدد السكان % من سكان العالم	عدد الباحثين % من الباحثين في العالم	عدد الباحثين لكلّ مليون نسمة
مصر	1.2	0.7	616.6
البرازيل	2.9	1.7	656.9
كوبا	0.2	-	-
إيران	1.1	0.7	706.1
المكسيك	1.6	0.5	352.9
جمهورية كوريا	0.7	3.1	4627.2
تركيا	1.1	0.7	680.3
الصين	19.9	19.7	1570.9
الأرجنتين	0.6	0.5	979.5
الهند	17.5	2.2	136.9
اليابان	1.9	9.8	5573
ألمانيا	1.2	4	3532.2
المملكة المتّحدة	0.9	3.5	4180.7
الولايات المتّحدة	4.7	20	4663.3
روسيا	2.1	6.5	3304.7
الدول العربية (متوسط)	4.9	1.7	373.2

المصدر: UNESCO Science Report. 2010

الثانية: أظهرت نتائج بحث ميداني لإجمالي الموارد البشرية العاملة في نشاط البحث والتطوير في الجامعات الحكومية في **مصر** النسب التالية: 29.1% يعملون كباحثين، 30 % كفنّيين، بينما تعمل نسبة 40.9 % كمشتغلين في خدمات معاونة. أي أن النصيب الأكبر من الوظائف يكون في أنشطة إدارية وخدمية بحتة غير منتجة للبحث العلمي.[105] وربما كان ذلك هو السبب وراء تباين التقديرات.

إلا أن الأهمّ ليس ضخامة الأعداد، بل مدى استغلال الباحثين للوقت المخصّص للبحث في هذا النشاط وبشكل كفء وفعّال. فوفقاً لدراسة عائدة إلى **البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** عن **مصر**، يُقدّر أن الأساتذة والأساتذة المساعدين في الجامعات المصرية يعملون بنسبة 20 % فقط من الوقت الذي يفترض تخصيصه للنشاط البحثي. ووفقاً **للتقرير العربي للمعرفة**، فإن أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية لا يشغل نشاطهم البحثي أكثر من 5 ـ 10 % من مهامهم الأكاديمية. بينما يشكّل هذا النشاط 35 ـ 50 % من المهام الأكاديمية في الجامعات الأوروبية والأميركية.[106]

وحقيقة الأمر أن نسبة كبيرة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية لايقومون بنشاط بحثي يُذكر بعد وصولهم إلى درجة الأستاذية أو نهاية المطاف في السلم الوظيفي للجامعة. وهذا يعني أنه في ما عدا قلة من النشطين في مجال البحث ، فإن أستاذ الجامعة يزاول النشاط البحثي **لمدة 10 سنوات** ، ويتوقف وهو في قمة النضج والعطاء البحثي. وبطبيعة الحال فإن جانباً من المشكلة يرجع إلى ضعف دخول أساتذة الجامعات واضطرارهم للعمل خارج جامعاتهم للحفاظ على مستوى معيشي لائق ، علاوة على عدم وجود نشاط بحث علمي مؤسّسي على مستوى الجامعة.

ومع ذلك لا يقتصر دور القوى البشرية العلمية في الجامعات على البحث العلمي داخل الجامعة فقط ، وإنما يمارس أساتذة الجامعات أنشطة بحثية على نحو فردي من خلال تعاقدات مع شركات أو جهات بحثية محلية أو أجنبية خارج الجامعة. بالإضافة إلى أنه خلال العقدين الماضيين نشأت مراكز بحثية صغيرة في كثير من الكليات في الجامعات المختلفة، ويحصل عدد غير قليل منها على تمويل ومساعدات أجنبية. وربما أنعشت هذه الوحدات النشاط البحثي لدخولها في اتفاقات تعاقدية لتنفيذ مشروعات بحثية معيّنة. ويوجد في كلية الهندسة (**جامعة القاهرة مثلاً**) العديد من هذه المراكز البحثية والمعامل مثل مركز التصميم الهندسي والإنشاءات، ومركز تطوير الدراسات العليا والبحث العلمي في العلوم الهندسية ومركز للبرمجة المتقدمة..وغيرها،[107] يبدو أنها تُستغلّ من الخارج أكثر من الداخل.

تمويل نشاط البحث العلمي والابتكار

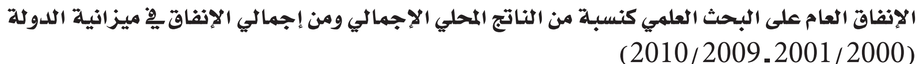
وفقاً لتقرير المعلوماتية حول نشاط البحث العلمي في **مصر** يمثّل التمويل الحكومي للبحث العلمي 99.9 % من إجمالي تمويل أنشطة البحث العلمي في **مصر** خلال العام 2009 / 2010. في حين أنه، ووفقاً للتقرير نفسه، لا تتعدّى نسبة التمويل الأجنبي 0.1 % من إجمالي التمويل. وعلى الرغم ممّا

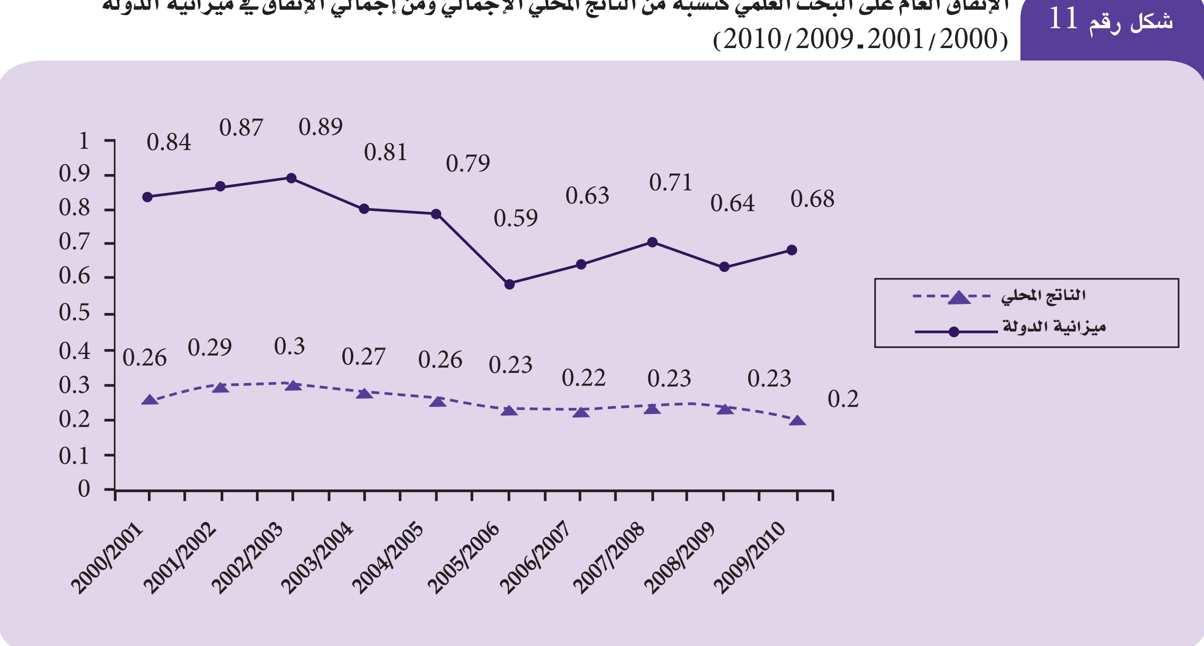
على الرغم من أن نسبة الباحثين في مصر كما في الدول النامية الأخرى أقلّ من نسبة السكان، إلا أن الفارق ليس كبيراً عند المقارنة ببعض هذه الدول. ويتّضح ذلك أيضاً في أن مؤشر عدد الباحثين لكلّ مليون نسمة في مصر (616.6) يقترب من المعدل في البرازيل (656.9)، ويكون أكبر في مصر مقارنة بالمكسيك (352.9)، وأكبر بكثير من الهند (136.9) ، وأكبر من المتوسط للدول العربية (373.2).

يُقدّر أن الأساتذة والأساتذة المساعدين في الجامعات المصرية يعملون بنسبة 20 % فقط من الوقت الذي يفترض تخصيصه للنشاط البحثي. ووفقاً للتقرير العربي للمعرفة، فإن أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية لا يشغل نشاطهم البحثي أكثر من 5 ـ 10 % من مهامهم الأكاديمية. بينما يشكّل هذا النشاط 35 ـ 50% من المهام الأكاديمية في الجامعات الأوروبية والأميركية.

لوحظ سابقاً من ضعف شديد في التمويل الموجّه للتعليم بشقّيه العالي وما قبل العالي، والذي شكّل13.34 % في العام 2010 / 2011 ، إلا أن ما يوجه للتعليم من ميزانية الدولة لا يقارن على الإطلاق بالقدر الهزيل من التمويل للبحث العلمي. ويظهر **الشكل رقم** 11 تطوّر الإنفاق العام على البحث العلمي في مصر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وكنسبة من الإنفاق العام في ميزانية الدولة. ويتضح أن نسبة ما يوجّه لهذا النشاط من موارد مالية لاتكاد تذكر، بل إنها اتجهت أيضاً إلى الانخفاض على مدار العقد الماضي لتصل إلى 0.68 % من الإنفاق العام ، وإلى 0.20 % كنسبة من الناتج المحلي في العام 2009 / 2010. والغريب في نظام البحث في **مصر** ما يُذكر من أن وزارة البحث العلمي تتحكّم بجزء بسيط فقط من ميزانية البحث على المستوى الوطني، بما يوازي 1/5 الميزانية الكلّية. وهذه الميزانية الضئيلة وفقاً لبعض التقديرات (غير الحديثة) تعادل ميزانية وزارة البترول أو وزارة الصحة وأقل من ميزانية وزارة الزراعة.[108]. وبخصوص الجامعات لا توجد معلومات حول نصيبها من الإنفاق على البحث العلمي. وعموماً هناك خلل ما سواء على مستوى توزيع الموارد البشرية أم الموارد المالية على جهات البحث العلمي المختلفة، ما يستدعي بالضرورة إعادة النظر بالكامل في أسلوب التخصيص القائم ونتائجه.

وفقاً لبعض الدراسات، فإن التمويل الأجنبي للبحث العلمي والتطوير في **مصر** قد يمثل نسبة ليست ضئيلة من إجمالي تمويل هذا النشاط.[109] وهذا المكوّن الأجنبي تزداد أهميته في مجالات بحثية معيّنة مثل الزراعة ، الصحة ، السكان ، البيئة، وهي تمثّل مجالات ذات أولوية للمانحين.[110] ولا توجد بيانات تفصيلية وحقيقية حول الإنفاق الأجنبي على البحث، ومن المعتقد أن جانباً كبيراً من هذا الإنفاق يمكن أن يتمّ من خلال معونات ومساعدات تقدمها الدول الأجنبية إلى **مصر**، ومن ثم لا يظهر صراحة أنه تمويل بحثي.

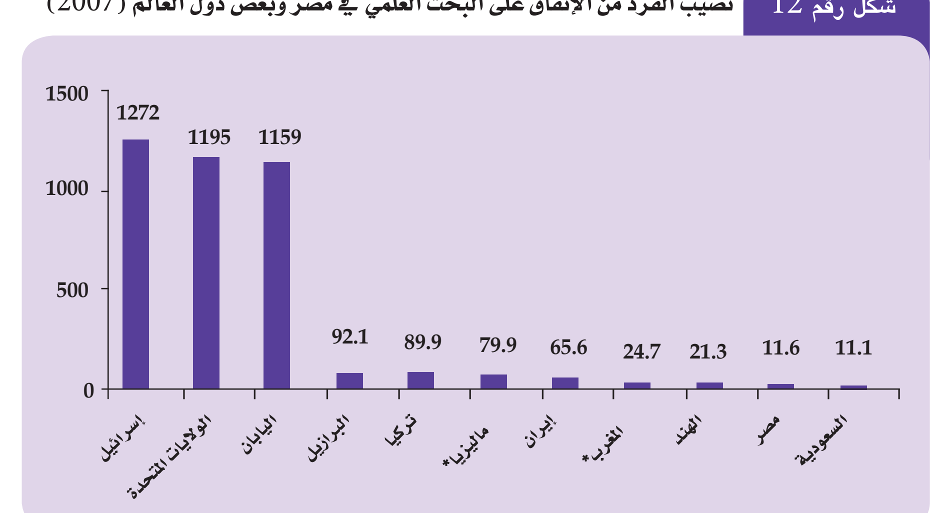

شكل رقم 11 الإنفاق العام على البحث العلمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومن إجمالي الإنفاق في ميزانية الدولة (2000/2001ـ2009/2010)



المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- مجلس الوزراء- تقرير المعلوماتية ، السنة الخامسة ، العدد 59 ، نوفمبر 2011.

وعموماً، وعلى الرغم من وجود بعض الجوانب الإيجابية للمشاركة الأجنبية في البحث العلمي في **مصر** ، إلا أن انتقادات كثيرة توجَّه بسبب الاعتماد على التمويل الأجنبي وتقاعس الدولة في توفير تمويل مناسب من الميزانية، وانعدام دور القطاع الخاص تقريباً في هذا الصدد. ويرى البعض أن المصادر الخارجية للتمويل يمكن أن تكون لها تأثيرات إيجابية إذا كانت تسهم في بناء القدرات العلمية الوطنية وتساعد فرق البحث القائمة بالفعل ولديها مشروعاتها البحثية. والمشاركة الأجنبية يمكن أيضاً أن تُشكّل حافزاً جيداً لبناء شبكات دائمة للتشارك وتبادل الخبرات ومناقشة المشكلات، ويكون لهذه الشبكات تأثيرات إيجابية طويلة الأجل. ولكن دراسة حديثة تكشف أن المشاركة الأجنبية في قطاع التكنولوجيا الحيوية في مجال الزراعة، وهو من أهمّ القطاعات التي يركّز عليها التمويل الأجنبي، تتم بشكل مختلف.[111] فالموارد لا تقدّم وفقاً لنظام تنافسي ولكن من خلال منح دولية منتظمة ربما ذات ارتباط بالسياسة الخارجية الأميركية نحو **مصر**. وخلال الفترة 1990ـ 1994 مثلاً، قدّمت **الولايات المتّحدة** واحداً من أكبر المشروعات الزراعية المدعومة من جانب مانحين أجانب وخُصّصت لهذا المشروع، ميزانية سنوية **قدرها 40 مليون دولار**، توازي 28 % من ميزانية البحث العلمي في **مصر**! وترى الدراسة نفسها أن الاعتماد على التمويل الأجنبي قد تترتّب عنه مشكلات خطيرة إذا ما توقف لسبب أو

شكل رقم 12 نصيب الفرد من الإنفاق على البحث العلمي في مصر وبعض دول العالم (2007)



* بيان للعام 2006

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- مجلس الوزراء- تقرير المعلوماتية ، السنة الخامسة، العدد59، نوفمبر2011.



لآخر قبل انتهاء المشروع. وكثير من الباحثين المصريّين يرون أن التمويل الأجنبي عادة يقلّص حرية الباحثين المصريّين في اختيار موضوعات ومجالات البحث. فالمانحون يفرضون عادة الأجندة البحثية الخاصة بهم، والباحثون على الجانب الآخر يقبلون التكليف بسبب العائد المرتفع وغياب البديل المحلي.(112)

ويمكن في النهاية التعرف إلى حدّة مشكلة التمويل التي تواجه نشاط البحث والتطوير في مصر، إذا تمّت المقارنة مع مجموعة من الدول العربية والنامية والمتقدمة.(*) ويبدو ذلك بوضوح من **الجدول رقم 11** و**الشكل رقم 12**.

جدول رقم 9 **الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي**

الدولة	السنة	النسبة
مصر	2009	0.21
الأردن	2008	0.42
الكويت	2009	0.11
البرازيل	2007	1.07
الصين	2008	1.47
كوبا	2008	0.49
شيلي	2008	0.39
كوريا الجنوبية	2008	3.36
إسرائيل	2009	4.27
دانمرك	2009	3.02
كندا	2009	1.95
ألمانيا	2009	2.82
فرنسا	2009	2.23
فنلندا	2010	3.84

المصدر: The World Bank, World Development Indicators

* قليلة هي الدول العربية التي توجد حولها بيانات في المصدر. لذلك تمّ الاقتصار على الدول الثلاث: مصر والأردن والكويت.

الأداء التنموي للقطاع الخاص المصري

الطرف الثالث في منظومة الابتكار الوطني بعد التعليم العالي والبحث العلمي هو قطاع المشروعات أو الإنتاج وبالذات في مجال الصناعة التحويلية. فمنذ تبنّي **مصر** منهج الليبرالية الجديدة رسمياً في بداية عقد التسعينيّات، أصبحت خصخصة المشروعات العامة وتشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي وجلب الاستثمارات الأجنبية بأي ثمن، تشكّل أهدافاً استراتيجية للسياسة الاقتصادية في **مصر**. وللأسف فإن عمليات البحث والابتكار التكنولوجي تبدو بعيدة كلّ البعد عن تفكير كبار المستثمرين في القطاع الخاص في **مصر**. فمن ناحية ينشط هؤلاء في المجالات التي تدرّ ربحاً سريعاً ولا تتطلّب جهداً كبيراً ورؤية طويلة الأجل، وذلك مثل التجارة والاستيراد والسياحة والصناعة التحويلية ذات القيمة المضافة المنخفضة نتيجة التركيز على صناعات التجميع والتغليف والتعبئة. ومن ناحية أخرى إذا أرادت هذه المشروعات استخدام تكنولوجيا حديثة متجسدة في مصنع أو معدّات يتمّ استيرادها من الخارج في حزم تكاد تكون جميعها تسليم مفتاح Turn Key، ومن دون بذل أيّ جهد في محاولة تفكيك هذه الحزم وتحقيق بعضها بالجهد الذاتي. أما المشروعات الصغيرة، وكما ذُكر آنفاً، ينتمي معظمها إلى القطاع غير الرسمي وتمارس أنشطة خدمية أو تجارية أو

صناعية بسيطة، لا تتيح لها حتى التطلّع نحو ابتكارٍ أو تجديد. وقد تأتي مشروعات الاستثمار الأجنبي وبكثرة، ولكن في مجالات تتناسب مع مستوى المشروعات المحلية نفسها التي تتعاون معها، أو إذا كان لها مكوّن تكنولوجي معيّن تظل بمثابة جزر منعزلة لا تنتشر تأثيراتها على المشروعات المحلّية.

وقد حاولت إحدى الدراسات منذ فترة معرفة أسباب عدم إقبال القطاع الخاص المصري الحديث على استخدام خدمات البحث والتطوير والهندسة، وذلك بإجراء مقابلات مع 124 شخصاً من مستثمري القطاع الخاص في المدن الصناعية الجديدة. وقد اتضح من نتيجة المقابلات أن الوحدات الصناعية القائمة في تلك المدن بالفعل عبارة عن حزم مغلقة من التكنولوجيا المتقدّمة يتمّ استيرادها من الخارج بنظام تسليم المفتاح. وغالباً ما تخضع عملية الاستيراد لشروط الملكية الفكرية التي يفرضها الموردون لهذه الوحدات. وحتى عندما يواجه أيّ منها مشكلة ما يتكفل المورد بإرسال خبراء للإصلاح. وقد أفاد المستثمرون أنهم غير مستعدين لإهدار الوقت في جهود البحث والتطوير والهندسة التي تقدمها المؤسّسات والمعاهد الوطنية، وأنها قد تستغرق أوقاتاً طويلة من دون نتيجة مضمونة.(113)

وتظهر نتائج مسح أجري العام 2007 لقياس نشاط البحث والتطوير في شركات القطاع الخاص ما يلي :(114)

- أن 1.4 % فقط من إجمالي عدد العاملين في هذه الشركات يعملون في مجالات البحث والتطوير.
- من بين 1163 **منشأة** خضعت للبحث (الخاصة والعامة)، لا يقوم بأنشطة البحث والتطوير سوى 9 منشآت **فقط** تمثّل 0.8% من إجمالي منشآت العيّنة.
- بالنسبة إلى المنشآت التي تقوم بعمليات بحث وتطوير، فإن نسبة ما تنفقه على هذا النشاط تبلغ 3.8 % من إجمالي استثماراتها.

هذا في حين أن قطاع الصناعة في **إسرائيل** يموّل 77 % من إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير، وأن قطاع الأعمال ككلّ يقوم بتنفيذ 81 % من إجمالي ما ينفق على هذا النشاط. و**كوريا** التي تخصص3.36 % من ناتجها المحلّي للاستثمار في البحث والتطوير، يموّل قطاع الصناعة (وأغلبه خاص)73 %، والحكومة 25 % فقط، فيما 76 % من النشاط ذاته يتمّ تنفيذه بواسطة الصناعة.(115)

وترتيباً على ذلك يمكن القول إن جانباً مهمّاً من ضعف نظام التعليم والبحث العلمي والابتكار التكنولوجي يرجع إلى تردّي الحلقة الأساسية في نظام الابتكار الوطني، أي النشاط الإنتاجي عموماً والصناعي على وجه الخصوص، وضعف العلاقة بين البحث العلمي والصناعة.

العلاقة بين البحث العلمي والنشاط الصناعي

لاجدال في أن من أهمّ جوانب الضعف في منظومة العلم والتكنولوجيا في **مصر** وفي معظم **الدول العربية** هو غياب العلاقة بين النشاط العلمي في مختلف مؤسّساته، وبالذات في الجامعات، وبين النشاط الصناعي. فكلّ ما تتوقّعه

الإطار رقم 9 **نموذج جامعات الابتكار في الهند**

الهند في سبيلها لإقامة 14 جامعة ابتكار Innovation Universities. وما يميّز هذه الجامعات عن غيرها من الجامعات القائمة هو تركيز الجامعات الجديدة على البحث والابتكار، فهذا النشاط يعتبر القوة المحركة لهذه المؤسّسات التي تتوقع الحكومة الهندية أن تقوم بدور مهمّ في خدمة المجتمع الهندي.

وكلّ جامعة ابتكار يُتطلب منها أن تركّز على مجال معيّن للبحث أو مشكلة ذات أهمية كبيرة للهند مثل مشكلات البيئة، والمشكلات الاجتماعية والصحية والعلمية والمشكلات العسكرية والنووية. وكلّ جامعة للابتكار سوف تركّز على واحدة من المشكلات وتكوّن هيكلاً للبحث العلمي لمحاولة حلّ هذه المشكلة. وبذلك فإن كلّ جامعة تستهدف المجال الأكاديمي والبحثي الذي تقع في نطاقه المشكلة المعيّنة في محاولة للوصول إلى درجة عالية من التميز في هذا المجال. ويساعد على ذلك إقامة نظام تعليمي بدءاً من المرحلة الجامعية الأولى إلى الدراسات العليا وجميعها يتوجه نحو المجال العريض الذي تقع فيه المشكلة موضع اهتمام الجامعة.

والمبدأ الذي ترتكز عليه هذه الجامعات أن "التعليم أو المعرفة لا تُبنى من إتباع مسار دراسي صارم ومدقق، أو مجرد تطبيق لمعرفة سابقة، ولكنها تتولد تلقائياً عند العمل بعمق في مجال أو مشكلة معيّنة".

وإدارة جامعات الابتكار ستكون مستقلّة بالكامل والالتحاق بها سيتمّ وفقاً لمبادئ وإرشادات تضعها هذه الجامعات ذاتها. أما البحث العلمي سوف تقوم به جامعات الابتكار بتمويل مباشر من الحكومة المركزية. وسوف تتمّ برامج البحث في المجالات التالية: الهندسة / التجارة / البيئة / الاجتماع / الصحة / الرفاه العام.

هذا وتتوزّع جامعات الابتكار الأربع عشرة في أقاليم مختلفة في الهند. ولكلّ جامعة الحرية الكاملة لوضع سياسات القبول، وهيكل الرسوم الدراسية، وهيكل المقررات الدراسية، فضلاً عن معايير التعيين في الوظائف الأكاديمية ونظام الأجور. وتتمتع هذه الجامعات أيضاً بحرية وضع لوائحها، من دون الحاجة إلى التصديق عليها من أيّ جهة أخرى ولا من رئيس جمهورية الهند. وبمجرد الإعلان عن إقامة هذه الجامعات تقدّم الكثير من الجامعات البريطانية بطلب المساندة والدعم المطلوبين. وعلى رأس الجامعات البريطانية هذه جامعة أكسفورد وجامعة كمبردج.

المصدر: India Study Channel.com

من أهمّ جوانب الضعف في منظومة العلم والتكنولوجيا في مصر وفي معظم الدول العربية هو غياب العلاقة بين النشاط العلمي في مختلف مؤسّساته، وبالذات في الجامعات، وبين النشاط الصناعي. فكل ما تتوقّعه الصناعة من الجامعات هو توفير معروض كاف من الخريجين ذوي التعليم الجيّد. كما تلجأ الصناعة إلى الجامعات عند الحاجة إلى استشارات أو مساعدة في حل بعض المشكلات.



الصناعة من الجامعات هو توفير معروض كاف من الخريجين ذوي التعليم الجيّد. كما تلجأ الصناعة إلى الجامعات عند الحاجة إلى استشارات أو مساعدة في حلّ بعض المشكلات. وتحاول الدول التي واجهت وتواجه المشكلة نفسها التغلّب عليها بطرق مختلفة. فقد اكتشفت **كوريا** مثلاً في نهاية الثمانينيّات عدم وجود تعاون بين الجامعة والصناعة، واعتبرت ذلك من جوانب القصور التي لا بدّ أن تحظى باهتمام من جانب الحكومة. ولتشجيع هذا التعاون خصّصت الحكومة تمويلاً للجامعات لإقامة ثلاثة أنواع من مراكز البحث والتطوير: مراكز بحث في العلوم، مراكز بحث هندسية، مراكز بحث إقليمية. كما بدأت في إقامة تجمعات تكنولوجية Science Parks بالقرب من الجامعات. وحتى الدول المتقدّمة والكثير من **الاقتصادات الصاعدة** نجحت في إقامة **جامعات البحث** Research Universities لتشجيع الجامعة على المزيد من الإنتاج البحثي العلمي والمعرفي، وذلك لكي تقوم بدور جديد في نقل التكنولوجيا إلى قطاع الصناعة. ولكن، وكما هو معروف، فإن هذه الجامعات ذات تكاليف باهظة ليس كاستثمار فقط ولكن كمصاريف جارية أيضاً، ما يجعلها تتناسب أكثر مع اقتصادات قطعت شوطاً معقولاً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حتى يمكنها الاستفادة من نتائج البحث العلمي والتعليم المتقدّم الذي تنتجه جامعات البحث. لذلك يمكن التفكير في مؤسّسات تميّز بديلة تتناسب أكثر مع احتياجات **مصر** وأهدافها التنموية من دون تحمل تكاليف باهظة. وتقوم **الهند** حالياً بتجربة حديثة قد تكون جديرة بالاهتمام والدراسة. والاستفادة من هذه التجربة الوليدة، ليس بالضرورة من خلال نقلها كاملة، ولكن من خلال النظر في إمكانية تكييفها مع الظروف المحلّية العربية. وتستعدّ **الهند** حالياً لإقامة 14 جامعة تسمّى "جامعات الابتكار" Innovation Universities يعرض **الإطار رقم 9** ملامحها الأساسية.

التجمعات التكنولوجية Science Park

أحد الآليات المهمّة التي انتشرت منذ بداية العقد الماضي بشكل متسارع هي **التجمعات التكنولوجية**. ويوجد الآن على مستوى العالم أكثر من 500 **تجمع تكنولوجي**، والأعداد تتزايد باستمرار لأن هذه التجمّعات تشكّل نموذجاً للربط بين البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والصناعات عالية التكنولوجيا. ولدى **الولايات المتّحدة** وحدها أكثر من 150 **تجمّعاً تكنولوجياً**، تليها **اليابان** 111 **تجمّعاً**. وعلاوة على الدول الأوروبية، دخلت الصين أيضاً حلبة السباق وصار لديها حوالى 100 تجمّع تكنولوجي منها 52 معتمدة من الحكومة الوطنية والباقي من الحكومات المحلّية.(116)

وبدأت **مصر** منذ سنوات عدّة في إقامة نماذج لتجمّعات تكنولوجية، وكذلك فعلت دول عربية أخرى. ويتضمّن **الجدول رقم 10** التجمّعات التكنولوجية في **مصر** وفي بعض الدول العربية؛ وأكثر التجمعات التكنولوجية تطوّراً في **مصر** هي تلك المقامة في **برج العرب**. وتتشكّل من مجموعة من معاهد البحث التي تركّز على تكنولوجيات معيّنة بعضها كان قائماً بالفعل ولكنه نقل إلى المدينة. وهناك مؤسّسات أخرى لازال يُخطّط لها بهدف نقل نتائج البحث العلمي

يوجد الآن على مستوى العالم أكثر من 500 تجمع تكنولوجي، والأعداد تتزايد باستمرار لأن هذه التجمّعات تشكّل نموذجاً للربط بين البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والصناعات عالية التكنولوجيا. ولدى الولايات المتّحدة وحدها أكثر من 150 تجمّعاً تكنولوجياً، تليها اليابان 111 تجمّعاً. وعلاوة على الدول الأوروبية، دخلت الصين أيضاً حلبة السباق وصار لديها حوالى 100 تجمّع تكنولوجي منها 52 معتمدة من الحكومة الوطنية والباقي من الحكومات المحلّية.

بدأت مصر منذ سنوات عدّة في إقامة نماذج لتجمّعات تكنولوجية، وكذلك فعلت دول عربية أخرى. وأكثر التجمعات التكنولوجية تطوّراً في مصر هي تلك المقامة في برج العرب. وتتشكّل من مجموعة من معاهد البحث التي تركّز على تكنولوجيات معيّنة بعضها كان قائماً بالفعل ولكنه نقل إلى المدينة. وهناك مؤسّسات أخرى لازال يُخطّط لها بهدف نقل نتائج البحث العلمي والتكنولوجيا تجارياً وتسويقها.

جدول رقم 10 التجمعات التكنولوجية في مصر وبعض الدول العربية

البلد	التجمع التكنولوجي
الجزائر	■ تجمّع تكنولوجي سيدي عبد الله ■ تجمّع البستان ■ تجمّع ابن سينا ■ سايبر بارك cyber park ■ تجمّع سيدي بني نور
مصر	■ وادي التكنولوجيا في سيناء ■ مدينة "مبارك" للبحث العلمي والتكنولوجيا (برج العرب) ■ القرية الذكية في الجيزة
الأردن	■ الجمعية العلمية الملكية ■ التجمّع التكنولوجي للجامعة الهاشمية ■ مدينة سايبر Cyber city
الكويت	■ التجمّع التكنولوجي للكويت
لبنان	■ التجمّع التكنولوجي بيريت
المغرب	■ تجمّع تكنولوجي محمد الخامس ■ تجمّع تكنولوجي كازابلانكا ■ تجمّع تكنولوجي بوزنيكا
السعودية	■ مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتكنولوجيا ■ وادي التكنولوجيا في الرياض ■ وادي التكنولوجيا في الظهران ■ التجمّع التكنولوجي للأمير عبد الله بن عبد العزيز
الإمارات	■ التجمّع التكنولوجي في دبي
قطر	■ التجمّع التكنولوجي والعلمي لمدينة التعليم في قطر
سوريا	■ التجمّع التكنولوجي والعلمي في سورية
تونس	■ التجمّع التكنولوجي والعلمي Borj Cedria ■ تجمّع الغزالة
عُمان	■ واحة المعرفة في مسقط

المصدر: UNESCO. Science Policy. Science Parks in the Middle East



والتكنولوجيا تجارياً وتسويقها.

ومع ذلك تُعَدّ هذه التجمّعات التكنولوجية مجرد نماذج وشكلاً تجريبياً لم يتبلور بعد على نحو يمكنه أن يدفع للأمام عملية التنمية الاقتصادية ويزيد من القدرات الابتكارية المحلّية. ولكي يتحقق ذلك من الضروري الربط بين البحث العلمي والنشاط الإنتاجي. ويوجد عدد من المقترحات أهمها: [116]

- لا بدّ من وجود تكتّل للمشروعات الصناعية ذات التكنولوجيا العالية لكي تتواجد جنباً إلى جنب وتتفاعل مع الجامعات ومعاهد البحث العلمي وأنشطة التطوير والابتكار.
- من الضروري الارتقاء بالتقدّم التكنولوجي والقيمة المضافة للصناعة المحلّية حتى يتاح لها الاستفادة من أنشطة البحث والتطوير.
- تنمية برامج دراسية رائدة في الجامعات حول استراتيجيات نقل التكنولوجيا وسياسات الملكية الفكرية، وتشكيل فرق بهذا الغرض وتدريبها، حتى تكون الجامعات على استعداد للمشاركة في أنشطة التطوير التكنولوجي والتوظيف الاقتصادي لنتائج البحث العلمي.

لائحة المراجع

1- Burton-Jones, Alan, Knowledge Capitalism : Business, work, and learning in the new economy, Oxford University Press, 2001.
2- Rajkoomar, Mansh, Essay on knowledge is power (www.publishyourarticles.org).
3- OECD, The knowledge based economy, OEDE/GD (96) 102, Paris 1996.
4 - المرجع السابق.
5- Jensen, Morten Berg & Others, "Codification and modes of innovation", paper presented at DRUID Summer Conference Elsinore, Denmark, June 14-16, 2004.
6 - تقرير التنمية في العالم . المعرفة طريق إلى التنمية . البنك الدولي 1999/98.
7- Jensen, M.B, B. Jhonson E. Lorenz and B. A. Lundvall,Forms of knowledge & mode of innovation, Science Direct, Research Policy, 36, 2007 (www.sciencedirect.com).
8- UNESCO World Report, Towards Knowledge Societies, UNESCO Publishing, 2005.
9 - تمّ الاعتماد على المرجع التالي مع إدخال التغييرات المناسبة:
نبيل. علي. "الوطن العربي في سياق مجتمع المعرفة". في المؤتمر التاسع للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي . التعليم العالي والبحث العلمي في مجتمع المعرفة . المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ووزارة التعليم العالي. الجمهورية العربية السورية. دمشق 15ـ18 ديسمبر. 2003.
10- UNESCO (2005)مرجع سابق
11 - علي. نبيل. مرجع سابق
12- Sharma, Ravi S., W.J.Ng, Elaine, Dharmawirya, Mathias & Chu Keong, Lee, Beyond the digital divide : Creating knowledge societies, Nanyang Technological University, Singapore.
13- Drucar, Peter, The new Workforce, The Economist, November 1st 2001.
14- Drucar, Peter, The next society, The Economist, November 1st 2001 (www.economist.com)
15- UNESCO (2005) مرجع سابق
16- Yechury,Sitaram, Economy in Knowledge Society, Communist Party of India, (cpim.org).



17- Organization of American States (OAS), Knowledge based society, 2012.
18- UNDP, Arab Human Development Report 2003.
19- UNESCO, 2005 مرجع سابق
20- Souter, David, Towards inclusive knowledge societies, UNESCO Communication and Information Sector 2010.
21- International Federation of Library Associations & Institutions (IFLANET) The Alexandria proclamation on information literacy and life long learning, UNESCO National Forum on Information Literacy, Alexandria, Egypt.
22- Catts, Ralph and Lau, Jesus, Towards information literacy indicators, UNESCO, Paris 2008.
23- International Telecommunication Union, Monitoring The WSIS Targets, a mid-term review, World Telecommunication/ ICT Development Report, 2010.
(24)- The World Bank, Lifelong learning in the global knowledge economy : Challenges for developing countries, A World Bank Report, Washington D.C., 2003.
(25)- International Institute for Educational Planning, Sharing Contents : Access to knowledge, NEWSLETTER, Vol. xxv, No. 2, April-June 2007.
(26)- Office of UN High Commissioner for Human Rights, Universal Declaration of Human Rights, 1948.
(27)- UNESCO, Press freedom & development, Bureau of Public Information memobpi, Bpi/EPP/2009.
(28)- Souter, David (2010) مرجع سابق
(29)- Brinkley, Ian, Defining the knowledge economy, The Work Foundation, Knowledge Economy Programme Report, 2007.
(30)- Brinkley, Ian, The knowledge economy: How knowledge is reshaping the economic life of nations, The Work Foundation, March 2008.
(31)- OECD (1996) مرجع سابق
(32)- H.C. Chen Derek & Dahlman J. Corl, The knowledge economy, the KAM methodology & World Bank Operations The World Bank, October 19, 2005, Washington DC. 20433.
(32)- Diaconescu,Mirela, Building a knowledge society in the

European Union, Academy & Economic Studies, Bucharest, BULETINUL Vol. LXI, No.1, 2009.
(33)- Powell ,Walter W. and Snellman, Kaisa, The knowledge economy, Annu. Rev. Social, 2005 (Downloaded from arjournals. Annualreview.
(34)- Ramlee Mustapha, Faridah Karim & Others, K. economy & globalization : Are our students ready?, Journal Personalia Pelajar Bill, 11 June 2008.
(35)- Derek H.C. Chen & Carl J. Dahluman (2005) مرجع سابق
(36)- Diaconescu, Mirela (2009) مرجع سابق
(37)- Brinkley, Ian (2006) مرجع سابق
(38)- Eurostat, High-tech statistics, statistics explained, (epp. eurostat.ec-europa.eu), Oct. 2011.
(39)-Smith,Keith,What is the "Knowledge economy"? Knowledge intensive industries and distributed knowledge bases, prepared as part of the project "Innovation Policy in knowledge-Based Economy, The European Commission, May 2000.
(40)- Brinkley, Ian, The knowledge economy : How knowledge is reshaping the economic life of nations, The Work Foundation, March 2008.
(41)- Smith, Keith مرجع سابق
(42)- Science & Engineering Indicators, Global output of knowledge and technology, Intensive firms, 2012 (www.nsf. gov/statistics).
(43)- المرجع السابق.
(44)- Science & Engineering Indicators : Industry, technology & global marketplace, 2010.
(45)- OECS, New Sources of Growth, Interim Project Findings, May 2012.
(46)- المرجع السابق.
(47)- Haskel, Jonathan, Growth, Innovation and intangible investment, LSE Growth Commission, Institute for Government, 29 June 2012.
(48)- OECS (2012) مرجع سابق
(49)- Hargreaves, Andy & Shaw, Paul, knowledge & skill development in developing & transitional economies.
(50)- Brinkley, Ian (2008).



(51)- OECS (2012) مرجع سابق
(52)- Science & Engineering Indicators, Science & engineering labour force, 2012 (www.nsf.gov).
(53)- OECS, Science, technology and industry scoreboard, 2011.
(54)- The World Bank (2003) مرجع سابق
(55) المرجع السابق
(56)- Moreno, Juan Manuel, Learning to teach in the knowledge society, The World Bank Final Report 2005.
(57)- Education and Culture DG, Key competences for lifelong learning, European Reference Framework, 2006.
(58)- Hoskins, Bryony & U&L, Fredriksson , learning to learn : What is it and can it be measured ? TRS Scientific and Technical Reports, European Communities, 2008.
(59)- UNESCO, World declaration on higher education for the twenty-first century, vision & action. Adopted by World Conference on Higher Education, 9 Oct. 1998.
(60) - Census & Statistics Department, Hong Kong as a knowledge based economy : A statistical perspective, people's Republic of China, 2011.
(61)- Pinkwart ,Andreas, The new role of universities in the twenty-first century : Universities as engine of innovation and entrepreneurial hubs, American Institute for Contemporary German Studies, AICGS Policy Report, 2012.
(62)- Pinkwart, Andreas (2012) المرجع السابق
(63)- Mohrman, Kathryn, Ma Wanhua and Baker David, The research university in transition: The Emerging global model, Higher Education Policy, (2008) 21.
(64)- Altbach , Philip G. & Salmi, Jamil (eds), The Road to academic excellence : The making of world class universities, The World Bank 2011.
(65)- Altbach, Philip G, The past, present, and future of the research university, The World Bank, 2011.
(66)- NAS Report, How to maintain America's World-class research universities, bridges. Vol. 34, July 2012.
(67)- Altbach, Philip G, (2011)مرجع سابق
(68)- The European Economic Commission, The Europe of Knowledge 2020. A vision for university based research and

innovation, conference proceedings, Belgium 25, 28 April 2004.

(69)- Pinkwart, Andreas, مرجع سابق

(70)- Universities UK, Driving economic growth, Higher Education in Focus, December 2011.

(71)- Xue, Lan, Universities in China’s National innovation system, UNESCO Forum on Higher Education, Research & Knowledge, November 27-30, 2006.

(72)- Mukherjee, Hena and Wong, Poh Kam, The national university of Singapore and the university of Malaya, in : Altbach Philip & Salmi Jamil (eds), The road to academic excellence.

(98) Handoussa, H, Situaiton Analysis 2010مرجع سابق

(99) Universities UK, Driving economic growth, Higher Educaiotn in Focus, December, 2011.

(100) التقرير العربي الرابع للتنمية الثقافية. مؤسّسة الفكر العربي. 2011.

(101) زيتون. محيا. الإنجاز في التعليم: الإشكاليات والمخاطر والرؤية المستقبلية في الوطن العربي. للنشر في مركز دراسات الوحدة العربية. لبنان.

(102) National Science Foundation, key science & engineering indicators, 2010 Digest, January 2010.

(103) The World Bank, OECD, مراجعات لسياسات التعليم الوطنية . التعليم العالي في مصر . 2010.

(104) Le Chalony, Catherine & Moisseron, Jean-Yves, Research governance in Egypt : Biotechnology as a case study, Science Technology & Society 15:2 (2010) (http://sts.sagepub.com).

(105) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (مجلس الوزراء) البحث العلمي في مصر: هل يكفل التقدم المنشود؟ تقرير المعلوماتية. السنة الخامسة. العدد 59 نوفمبر 2011.

(106) مؤسّسة محمد بن راشد المكتوم, UNDP Arab Knowledge Report 2009.

(107) Catherine Le Chalony & Jean-Yves Moisseron (2010) المرجع السابق.

(108) المرجع السابق.

(109) المرجع السابق.

(110) Zaytoun, Mohaya A, Conditions of Research & development in Arab countries, in : Organization, structure & funding of research, UNESCO Forum on Higher Education Research & Knowledge, Occasional Paper no. 13.

(111) Le Chalony, Catherine & Moisseron, Jean-Yves, 2010 مرجع سابق.



(112). Zaytoun, Mohaya مرجع سابق

(113) محرم. محمد رضا. "بحوث العلم والتكنولوجيا في مصر: المؤسسات والتوجهات والتمويل. منشور في: محمد السيد سعيد (محرر) مرجع سابق.

(114) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (2011) مرجع سابق.

(115) OECD Science, Technology & Industry outlook, OECD, 2010.

(116) Oh, Deog-Song & Parry, Malcolm OEE, Report for UNESCO on the proposal for a pilot science part in Egypt (Draft report).

المشرق العربي

كيف تحوّل الإبداع إلى مال؟

مع توسُّع الأسواق العالمية وانفتاحها في إطار العولمة، وفي ضوء التقدُّم العلمي وتطوُّر وسائل الاتصال، ومع ازدياد معدَّلات الحياة والرفاهية، وارتفاع أسعار الطاقة والمواد الأولية، وحاجة الدول الصغيرة وغير الصناعية إلى إيجاد وسائل وطرق جديدة تُسهم في زيادة معدَّلات الدخل والنموّ، وتقليص مُعدَّل الاضطرابات الناشئة عن الفقر والبطالة، أصبحت الحاجة مُلحَّة إلى إنتاج سلع وخدمات تنافسية ذات جودة عالية، يُسهم العقل في ابتكارها ويدخل الفكر في بُنيتها، وتُلبِّي حاجات المُستهلكين وأذواقهم، فكان اللجوء إلى ما يُسمَّى باقتصاد المعرفة الذي تمّ اعتماده من قبل دول عديدة مُحقِّقاً إنجازات اقتصادية باهرة في **ماليزيا والصين والهند وكوريا** وغيرها.

من هنا يبدو ضرورياً إلقاء الضوء على أحد فروع اقتصاد المعرفة المُتعلِّق بالابتكار والإبداع في مجال الثقافة، والذي يحظى إنتاجه بحقوق ملكية فكرية، أو ما يُعرف بصناعة الإبداع الثقافي أو الصناعات الثقافية في الاقتصاد القائم على المعرفة في دول **المشرق العربي**، وتحديداً **لبنان وسورية والأردن والعراق**، وذلك من واقع الصناعات الثقافية ومؤشراتها، وبما يسمح باستخلاص العبر واقتراح التوصيات المُناسبة. وهي تتوزّع إلى قسمين، يتعلّق **أولهما** باقتصاد المعرفة بشكل عام وخصائصه وبنيته التحتيّة، كما يعرِّف بالصناعات الثقافية القائمة على الابتكار والإبداع، وبيئتها وبنيتها التحتيّة، خصوصاً ما يتعلّق باللغة والتعليم والمواقع الثقافية وشبكات الاتصال والمعلومات وغير ذلك. فيما يتعلّق **القسم الثاني** باقتصادات الصناعات الثقافية، ولاسيّما ما يختصّ منها بحركة التأليف والنشر والموسيقى والإعلام وصناعة الأفلام والتلفزيون والمسرح والأزياء والإعلام الإلكتروني والإعلان والتصميم والعمارة والبرمجيات وغير ذلك.

القسم الأول

الخصائص العامة لاقتصاد المعرفة

يقوم الاقتصاد القائم على المعرفة على حُسن استخدام المَعارف الناتجة عن التقدُّم العلمي، خصوصاً في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لابتكار سلع وأدوات ومواد وخدمات جديدة، تدخل المعرفة في تكوينها، وتطوير وسائل الإنتاج وأدواته بما يؤدّي إلى تحسين جودة السلع وقدرتها على المُنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية في ضوء عولمة الاقتصاد والتجارة العالمية.

وتُعتبر ثقافة الابتكار والإبداع مصدر الميزة التنافسية في الاقتصاد القائم على المعرفة، ومفهوم الابتكار يَتكامَل مع مفهوم الإبداع والعكس صحيح.

ترتكز الصناعات الابتكارية والإبداعية على تنمية الموهبة الفردية وتزويدها بالمعارف (العلمية والفنّية والتكنولوجية وغيرها...) وينبثق عنها **نواتج صناعية** (سلع وأدوات مُبتكرة، أجهزة، بحوث، أدوات إنتاج... وغير ذلك)، أو **نواتج ثقافية** (فنون، موسيقى، كتب، منشورات، سينما، تلفزيون، تصميم، إعلان، برمجيات... وغير ذلك)، أو **نواتج زراعية** (بذور جديدة، تحسين أدوات ووسائل الريّ، تخصيب التربة... وغير ذلك)، أو **خدماتية** (مالية، سياحية، ترفيهية...) وغير ذلك.

ونظراً لأهمية الصناعات الابتكارية والإبداعية ودورها في تعزيز معدَّلات النموّ وتوسيع مجالات الاستثمار لامتصاص معدَّلات البطالة واستيعاب الطاقات العلمية والفكرية الجديدة، خصوصاً من الشباب، وَضَعت دول عديدة خططاً إنمائية واعْتَمَدَت سياسات وطنية لتوظيف هذه الصناعات في مجال تطوير اقتصاداتها وتحسين معدَّلات النموّ فيها، كان منها بناء اقتصاد قائم على المعرفة في الصين وماليزيا والهند... وغيرها، بحيث أدَّت هذه السياسات والخطط إلى تطوُّر كبير في اقتصادات هذه الدول وبلوغ معدَّلات النموّ فيها أرقاماً قياسية أسهمت في تحسين مستوى الدخل الفردي والناتج الوطني.

من هنا، كان من الضروري، دراسة واقع الدول العربية لاستشراف مكامن الضعف والقوة في اقتصاداتها، ولاسيّما لجهة القدرة على توظيف التطوُّر العلمي والتقدُّم التكنولوجي لبناء اقتصادات قائمة على المعرفة، تستفيد من الطاقات الفكرية والثقافية والعلمية للشباب وخرّيجي الجامعات الجُدد، وتطوير خطط اقتصادية تُؤدّي إلى إنعاش اقتصادي وتحسين معدَّلات التنمية البشرية والاقتصادية.

وتكمن الانطلاقة في **تعريف الاقتصاد القائم على المعرفة** وتحديد مؤشراته وتوصيف بنيته التحتيّة، خصوصاً لجهة التعليم والعلوم، وتحسين شبكات الاتصال والمعلومات... كمقدمة لتعريف الصناعات الثقافية وتوصيفها ودراسة بيئتها وبنيتها ومؤشراتها... لاستشراف مكامن الضعف والقوة... واقتراح الحلول والتوصيات المُناسبة لتطوير آليات وخطط لتعزيز ثقافة الابتكار والإبداع وتحفيز الصناعات الثقافية.

وفي هذا الإطار، يمكن اعتبار الصناعات الثقافية (Cultural industries) على أنها الصناعات التي تتعلّق بعمليات الإبداع في مجالات الطباعة والنشر والموسيقى والمسرح والأوبرا والسينما والأفلام والأزياء والرسم والتصوير والحِرَف وغيرها.

وفي المقابل، فإن صناعة الابتكار والإبداع في المجال الثقافي (Creative industries)

تتعلّق بمجموعة أوسع من النشاطات، وتضمّ بالإضافة إلى الصناعات الثقافية المشار إليها، إنتاج سلع وخدمات تتضمَّن عناصر جوهرية فنّية أو حلولاً مُبتكرة، فضلاً عن نشاطات مُلحقة كالعمارة والتصميم والإعلان وغير ذلك.

وفي إطار التركيز على صناعة الابتكار والإبداع في المجال الثقافي كمرحلة أولى لدراسة مجمل قطاعات صناعة الابتكار والإبداع في الاقتصاد القائم على المعرفة، سيتمّ استخدام تعبير «**صناعة الإبداع الثقافي**»، أو «**الصناعات الثقافية**»، للإشارة إلى **الصناعات التي تقوم بابتكار وإنتاج وتسويق سلع وخدمات ذات مضمون إبداعي غير ملموس وذات طبيعة ثقافية، تدخل المعرفة والفكر في تحديد قيمته، ويتمتَّع بحقوق ملكية فكرية ناتجة عن تزاوج المعرفة بالثقافة.**

لإزالة كلّ التباس قد ينتج عن سوء فهم المصطلحات المُتعلقة بما يُسمّى (Creative industries on cultural domain) **سيتمّ ستخدام تعبير «الصناعات الثقافية** (Cultural industries) **في الاقتصاد القائم على المعرفة"، للإشارة إلى كلّ ما ورد أعلاه.**

> تضمّ صناعة الابتكار والإبداع في المجال الثقافي (Creative industries)، بالإضافة إلى الصناعات الثقافية التي تتعلَّق بعمليات الإبداع في مجالات الطباعة والنشر والموسيقى والمسرح والأوبرا والسينما والأفلام والأزياء والرسم والتصوير والحِرَف وغيرها، إنتاج سلع وخدمات تتضمَّن عناصر جوهرية فنّية أو حلولاً مُبتكرة، فضلاً عن نشاطات مُلحقة كالعمارة والتصميم والإعلان وغير ذلك.

1 – صناعة «الإبداع الثقافي»

من الوجهة الاقتصادية، فإن صناعة «الإبداع الثقافي» أو «الصناعات الثقافية» عبارة عن مجموعة من النشاطات الفكرية التي تسمح بابتكار سلع غير ملموسة وخدمات ذات قيمة مُضافة، يجري التداول بها وترويجها أو اقتناؤها من خلال نشاطات اقتصادية تؤدّي إلى تحصيل إيرادات ونواتج مالية وخلق وظائف وفرص عمل تُسهم في دعم الناتج القومي وتحسين فرص التنمية.

عالمياً، وكمؤشِّر اقتصادي، بلغت قيمة التداول بإنتاج الصناعات الثقافية ما يُقارب 3.4 % من إجمالي التجارة العالمية، بصادرات بلغت حدود[1] 592 بليون دولار (للعام 2008) بمعدل زيادة سنوية وصلت إلى حدود 14 %، على الرغم من وقوع الأزمة المالية العالمية وحالة الركود التي أصابت الاقتصاد العالمي، وجاءت **الولايات المتّحدة الأميركية** في المرتبة الأولى من حيث الابتكار والإبداع بنسبة 11.12 % من الناتج القومي (GDP)، **وهنغاريا** بنسبة 6.67 %، **وروسيا** بنسبة 6.06 %؛ وعربياً احتلّ **لبنان** المرتبة الأولى مُتفوقاً على **سورية والأردن والإمارات**، كما جاءت **الصين** في المرتبة الأولى من حيث معدَّلات نموّ اقتصادها القائم على المعرفة وتسويق نواتج عمليات الابتكار والإبداع.

ونظراً لأهمية صناعة الابتكار والإبداع ودورها على صعيد اقتصادات العالم، ولكون الدول العربية لا تزال في طور بناء اقتصاداتها، ولم تبلغ مرحلة التصنيع الواسع، ولم تضع آليات فعّالة لبناء اقتصاد قائم على المعرفة، ومعظمها دول استهلاكية يعتمد في اقتصاده على قطاع التجارة والخدمات بشكل واسع، كان لا بدّ من حصر الدراسة بالصناعات التي تُعنى بعمليات الابتكار والإبداع في المجال الثقافي، والتي تنتج عنها سلع وخدمات ذات مضمون إبداعي يتمتع بملكية فكرية كاملة أو جزئية.

لذا تلخّصت أهداف هذا الجزء من ملف «مؤشرات اقتصادات المعرفة» بما يلي:

1 – التعريف بالاقتصاد المعرفي وخصائصه ومواصفاته، ودور الابتكار والإبداع في تنميته وتحسين نتائجه.

2 – التعريف بصناعة الإبداع في المجال الثقافي، أو ما يُعرف بالصناعات الثقافية، وأهميتها ودورها في الاقتصاد القائم على المعرفة.

3 – الإضاءة على واقع الصناعات الثقافية وبيئتها وبُنيتها التحتيّة، وكشف مَكامِن الضعف والقوة فيها، خصوصاً في مجالات التعليم والعلوم وشبكات الاتصال والمعلومات، وغير ذلك.

4 – استقصاء واستطلاع النشاطات والأعمال المُرتبطة بالصناعات الثقافية ودراسة مُؤشراتها ونتائج أدائها (صناعة النشر والسينما والمسرح والتصميم والأزياء والإعلان والإعلام ومواقع النشر الإلكتروني، وإنتاج الوسائط السمعية والبرمجيات والبحوث العلمية وغير ذلك).

5 – استشراف مكامِن الضعف والقوة في النشاطات والأعمَال المُرتبطة بالصناعات الثقافية، واقتراح الحلول المُناسبة والتوصيات اللازمة لتعزيز دور هذه الصناعات في الاقتصاد الوطني بما يؤدّي إلى تحسين الدخل الفردي والناتج الوطني، وتعزيز معدَّلات النموّ وتقليص معدَّلات البطالة.

6 – اقتراح آليات عمل لبناء اقتصاد معرفي مُتكامِل، تُكوِّن الصناعات الثقافية نُواته وإحدى ركائزه، من ضمن خطة شاملة للتحفيز والتطوير الاقتصادي.

1–Creative economy report 2010 ،UNCTAD and Audi Bank ، Lebanon، March 2012.



2 – آلية العمل

انطلقت آلية العمل في هذه الدراسة من قراءة المؤشرات والبيانات المُجمَّعة من المؤسّسات والهيئات الوطنيّة والإقليميّة والدوليّة الخاصة بالصناعات الثقافية والنتائج الاقتصادية المُحقّقة، سواء عبر الإصدارات الدورية لهذه المؤسّسات أم الهيئات أم عبر بواباتها الإلكترونيّة، أم عبر مجموعة الاستمارات الأولية التي وُضعت وأُخضعت لتعديلات وفقاً لمدى إتاحية البيانات المتعلقة بالبنية التحتية المتوافرة لبناء اقتصاد قائم على المعرفة وفُرص الحصول عليه وتطويره؛ ما سمح **بالتوصيف** من خلال الاستطلاع والاستقصاء، ومن ثم **التحليل** من منظور نقدي، بغية **استنتاج** ما هي مكامِن الضعف والقوة في بيئة الصناعات الثقافية وبُنيتها التحتيّة والإمكانيات المُتاحة في كلّ بلد، وما هو المطلوب القيام به لتطوير هذه الصناعات والاستفادة من قدراتها، ومن ثم اقتراح الحلول لتنشيط قطاع صناعة الابتكار والإبداع بشكل عام والصناعات الثقافية بشكل خاص.

3 – المعوقات والتحديات

استناداً إلى المعلومات والبيانات المنشورة على صفحات الإنترنت وفي مواقع المؤسّسات الدولية المعنيّة،وخصوصاً **مواقع الأونيسكو والبنك الدولي والجمعية الدولية للملكية الفكرية** وغيرها، وبعد الاطّلاع على البيانات المُحصلَّة مُباشرة من الهيئات والمراجع المسؤولة، يُمكن إدراج الملاحظة التالية:

بالنسبة إلى **لبنان**، وعلى الرغم من تصدُّره الموقع الأول في الدول العربية على صعيد الصناعات الثقافية وفقاً لتقرير «**اقتصاد الابتكار**» (Creative Economy 2010) الصادر عن **برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي** UNDP **ومؤتمر التجارة والتنمية** UNCTAD ، فإن أيّ تطوّر جدّي لم يُلحظ لما بعد العام 2010، والسبب يعود إلى الحرب الإسرائيلية على **لبنان** في تموز/يوليو العام 2006 والاضطراب السياسي والأمني الذي يشهده البلد منذ ذلك التاريخ، والتطوُّر الفعلي الذي حصل على صعيد هذه الصناعات تمّ خلال الأعوام من 2000 حتى 2006 ومن 2008 حتى 2010، حصل بعدها نوع من الركود، وهذا منطقي على اعتبار أن هذه الصناعات تحتاج إلى هدوء واستقرار سياسي واقتصادي، بينما تُؤثر الاضطرابات على أنواعها على تطوُّرها ومعدَّلات نموِّها، خصوصاً إذا ما ترافقت مع زيادة في كلفة المعيشة وحدوث نوع من الركود الاقتصادي، كون الإنفاق الأُسري على الثقافة يصبح ثانوياً نسبة إلى الإنفاق على تأمين الحاجات الضرورية.

> بلغت قيمة التداول بإنتاج الصناعات الثقافية على مستوى العالم ما يُقارب 3.4 % من إجمالي التجارة العالمية، بصادرات بلغت حدود 592 بليون دولار (للعام 2008) بمعدل زيادة سنوية وصلت إلى حدود 14 %، على الرغم من وقوع الأزمة المالية العالمية وحالة الركود التي أصابت الاقتصاد العالمي.

وبالنسبة إلى **العراق**، لم تَشْهد هذه الصناعات أيّ تطوُّر يُذكر، بدءاً من أعوام الحصار التي تَلَت العام 1992 وحتى خروج الجيش الأميركي منه، وهو لا يزال يشهد اضطرابات أمنية واقتصادية تعوق عمليات الاستثمار، سواء في الصناعات الثقافية أم في تنشيط المشاريع الثقافية كالمعارض والمهرجانات والسينما والمسرح وغيرها. مع الإشارة إلى أن **العراق** كان السوق الأوسع للإنتاج الثقافي العربي واللبناني تحديداً قبل غزو **الكويت** وبداية مرحلة الحصار الدولي عليه، وأن الفرد العراقي كان من أكثر الأفراد إنفاقاً على الكتاب وتذوُّق الشعر والأدب والموسيقى والرسم، وتشهد أعمال النحت والتصميم المُنتشرة في العراق على ذلك.

وتعتمد **سورية** اقتصاداً مُوجَّهاً، ويسيطر القطاع العام على مجمل الصناعات، بما فيها الصناعات الثقافية، كما قلّصت الحرية المحدودة للقطاع الخاص من جاذبية الإنتاج الثقافي. ومع ذلك تشهد **سورية** تطوراً في صناعة الأفلام والأقمشة والتصميم والحِرَف وغيرها، وتجانساً ثقافياً مع **لبنان** في تذوُّق الفنّ والموسيقى والأزياء وما شابه وتكاملاً معه. لذا تنشط الصناعات الثقافية اللبنانية في السوق السورية بالتزامن مع سهولة اجتياز الحدود بين البلدين، أفراداً وسلعاً.

ويعتبر **الأردن** بدوره سوقاً خصبة للصناعات الثقافية اللبنانية، وللموسيقى والأزياء والفنون اللبنانية مكانة مُميَّزة لدى الشعب هناك. لكن، على الرغم من أن **الأردن** يجهد لتحديث سياساته التعليمية والتربوية، و يُركِّز على المعرفة في بناء اقتصاده، وتوجد لديه هيئات حكومية راعية لعمليات البحث والتطوير وصناعة البرمجيات، فضلاً عن الجوائز التقديرية للمبدعين من الشباب، إلا أن بعض العادات والتقاليد الاجتماعية تحدّ من عملية الإبداع في إنتاجه الثقافي.

إزاء ما تقدَّم يمكن إيجاز الصعوبات والتحديات التي تَعترض دراسة مؤشرات الصناعات الثقافية في دول **المشرق العربي**، بما يلي:

1 – صعوبة الحصول على بيانات ومعلومات حديثة، إما لعدم توافرها أو بسبب تشتُّتها وعدم مركزيّتها، فضلاً عن ندرتها[1] في الدول الفقيرة والنامية.

2 – تهرُّب الكثير من الإدارات الرسمية والخاصة من إعطاء بيانات ومعلومات عن الصناعات الثقافية وعن غيرها من النشاطات الاقتصادية، إما لعدَم توافرها، أو تهرُّباً من تحمُّل المسؤولية.

3 – عدم وجود مراكز إحصائية وطنية واسعة الشمولية، أو مراكز مُتابَعة للنشاطات الاقتصادية أو الثقافية يُمكن الوثوق بها وبمصادرها.

4 – عدم دقَّة المعلومات والبيانات المُتوافرة لدى أكثر من دائرة أو هيئة أو مؤسّسة، عامة أو خاصة، وطنية أو دولية، ووجود تناقض في ما بينها. إذ قد يتمّ الحصول على رقم مُعيَّن من مؤسّسة ما، وعلى رقم آخر شديد الاختلاف عن المؤشر نفسه من مؤسّسة أخرى، وبدا ذلك واضحاً من الفروقات الكبيرة الواردة في قواعد بيانات المؤسّسات الدولية نفسها.

5 – عدم وجود معلومات دقيقة وموثوقة لدى الدوائر المُختصّة التي ترعى الحركة الاقتصادية في كلّ دولة، كوزارات الاقتصاد أو المالية أو الثقافة مثلاً، والسبب يعود إلى عدم تصريح البعض عن إنتاجه بشكل دقيق تهرُّباً من دفع الضرائب، حتى أن بعض المؤسّسات الإنتاجية نفسها تخشى إعطاء أرقام دقيقة عن إنتاجها أو عن العمالة لديها خوفاً من ملاحقتها من قبل مصلحة الضرائب أو تهرُّباً من دفع مُتوجبات الضمان الاجتماعي والصحّي لموظفيها.

6 – ضعف الإجراءات الحكومية الراعية للصناعات الثقافية والداعمة لها، وعدم وجود آليات واضحة لمتابعة أعمالها وتقييم نتائجها، وبالتالي تطوير الإجراءات والخطط اللازمة لتفعيلها، وهذا يشتمل على باقي فروع الاقتصاد والصناعات.

لم تَشْهد الصناعات الثقافيّة في **العراق** أيّ تطوُّر يُذكر، بدءاً من أعوام الحصار التي تَلَت العام 1992 وحتى خروج الجيش الأميركي منه، وهو لا يزال يشهد اضطرابات أمنية واقتصادية تعوق عمليات الاستثمار، سواء في الصناعات الثقافية أم في تنشيط المشاريع الثقافية، مع الإشارة إلى أن **العراق** كان السوق الأوسع للإنتاج الثقافي العربي واللبناني تحديداً قبل غزو **الكويت** وبداية مرحلة الحصار الدولي عليه.

1 – بعد مراجعة تقرير **اقتصاد الابتكار** (Creative Economy 2010) الصادر عن برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي UNDP ومؤتمر التجارة والتنمية UNCTAD، والذي وضع لبنان في المرتبة الأولى عربياً على صعيد صناعة الابتكار والإبداع، غابت البيانات عن لبنان بشكل كبير في جداول الملحق الإحصائي، بينما لم ترد بيانات عن سورية والأردن والعراق سوى نادراً.



ولتفادي هذه الصعوبات تمّ جمع بيانات من مصادر مُختلفة وتقييمها والتدقيق بها وعرضها منسوبة إلى مصادرها، مع التركيز على المعلومات المُتوافرة لدى المؤسّسات الدولية المرموقة كالبنك الدولي والأونيسكو وبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، وعلى الدراسات التي قام بها بعض الأكاديميّين في بعض الجامعات العريقة أو رجال الاقتصاد من خلال مشاريع أكاديمية أو خاصة لصالح المؤسّسات الدولية.

4 – الابتكار والإبداع

شكَّل التَّوق إلى **الحرية والرفاهية المحرِّك الرئيسي للابتكار والإبداع في الاقتصاد القائم على المعرفة**؛ فالحرية المصحوبة بالحقوق الاجتماعية (حقّ التعليم والطبابة والعمل والعيش الكريم...) وبالديمقراطية (حرية الرأي والفكر والمُعتقد...) تُسهم في تعزيز الإبداع بمفهومه الإنساني. أما الرفاهية والتحرُّر من الحاجة والقدرة على الاستهلاك والتملُّك وصنع الثروة فهي من العوامل التي تؤدّي إلى زيادة معدلات النموّ، وبالتالي إلى تفعيل عمليات الابتكار والإبداع وتنشيطها.

ويلعب التعليم بمستوياته كافة، والمصحوب بالتحليل والتفكير النقدي والمُشاركة في العمل المُرتكز على المعرفة، دوراً مُساعداً في هذه العمليات، مثلما أسهم تقدُّم العلوم وتطوُّر التكنولوجيا، ولاسيّما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في بروز سلع وخدمات جديدة كالفضائيات ومُحرِّكات البحث على الإنترنت والبرمجيات والألعاب الإلكترونية وخدمات الهاتف الجوّال وغير ذلك، في تعزيز ثقافة الابتكار والإبداع بالتزامن مع تطوير وسائل وأدوات الإنتاج والتسويق والمُنافسة، ما أدَّى إلى تحريك عجلة الاقتصاد بدخول عناصر إنتاج جديدة لم تكن معروفة سابقاً شكلَّت مصدراً إضافياً للنموّ والعمالة وتحسين الدخل الفردي والناتج القومي.

كما أدَّت الصناعات الابتكارية القائمة على المعرفة إلى تغيير نظرة المُستهلك إلى نواتج الابتكار والإبداع واقتناء السلع الجديدة، خصوصاً لناحية الجودة والسعر ومعدَّل الرفاهية التي تُوفرها، وإلى نظرة رجال الأعمال الشباب الذين وجدوا في هذه الصناعات مجالاً أوسع للكسب والربح بعيداً عن الحاجة إلى رؤوس أموال ومكاتب، مُعتمدين على عقولهم ومَعارفهم، وإلى نظرة الاقتصادات النامية والناشئة التي وجدت فيها سبيلاً لإنعاش المناطق والقرى والأرياف البعيدة عن المركز أو العاصمة (**الصين، الهند، إنكلترا، كوريا، سكوتلاندا، ماليزيا، البرازيل...**)، أو في نظرة الدول التي لم تنجح في بناء قاعدة تصنيع صلبة (**نيوزيلاندا، سويسرا، فنلندا...**)، وكذلك في نظرة الدول النامية التي وجدت فيها وسيلة مُناسبة للتنمية البشرية والاقتصادية وتكبير حجم اقتصاداتها (**الهند، البرازيل...**).

لذا، حوّل صانعو السياسات واستراتيجيات التعليم والتنمية اهتمامهم إلى تعزيز ثقافة الابتكار والإبداع، بعد أن تأكد لرجال الأعمال

تحتاج الصناعات الثقافية إلى بشر أكثر من حاجتها إلى مال، وهي لا تُثير مشكلات بيئيّة أو صحيّة، ولها أسواق داخلية أوسع من أسواق السلع الصناعية الأخرى؛ ويُشكّل إنفاق 1000 دولار إضافي على الصناعات القائمة على المعرفة توفيراً لمزيد من الوظائف المحليّة أكثر ممّا يوفره إنفاق 1000 دولار إضافي على الصناعات الكلاسيكية.

أن «**القيمة المُضافة**» لا تأتي من التصنيع الثقيل فقط، كتحويل الحديد إلى سيارات مثلاً، وإنما من قيمة المعلومات والأفكار ونواتج البحوث الداخلة في تكوين السلع المُبتكرة (نُظم تشغيل الحواسيب والهواتف المحمولة، مضمون الكتب، القيمة الفنّية للأفلام وما شابه). وبعدما كانت الشركات الكبرى، مثل «جنرال موتورز» و«جنرال إلكتريك» وغيرها تحتلّ الصدارة في الاقتصاد الأميركي وسوق الأسهم، انتقلت الصدارة إلى شركات المعلومات والاتصالات العملاقة مثل **مايكروسوفت وآبل**.

وقد لَعِب تطوُّر التكنولوجيا والتقدُّم العلمي دوراً بارزاً في هذا التحوُّل. إذ إنه خلال مرحلة التصنيع الكلاسيكي، ازدَهَرت، على سبيل المثال، **شركة** (IBM International Business Machine) في تصنيع حواسيب عملاقة سَيطرَت من خلالها على أسواق المعلوماتية في العالم، ولكن استخدام حواسيبها بقي محصوراً في المؤسّسات الكبرى كالمصانع والجيوش والجامعات وليس في الاستخدام الشخصي أو البيع بالتجزئة. تهدَّدت صورة هذه الشركة العملاقة وقاعدة مُستهلكيها مع ظهور «مايكروسوفت» و«آبل» اللتين تصدَّتا لفكرة حصر استخدام المعلوماتية في المؤسّسات الكبرى من طريق توسيع مجالات استخدامها وإيصالها إلى المنازل وإلى الأفراد، ما أدّى إلى إحداث نقلة نوعية في تطوّر تكنولوجيا المعلومات واستخدامها؛ بحيث نشّطت أسواقاً إضافية وشركات صغيرة جديدة تُروِّج للسلع والأدوات المعلوماتية ولوازمها من برمجيات وخدمات ترتكز على الابتكار والمعرفة والأفكار الجديدة، واستوعبت قسماً كبيراً من الكوادر العلمية الشبابية والعمالة الماهِرة الفائضة.

هكذا تحوّل النشاط الاقتصادي من إنتاج وتسويق المواد والسلع والبضائع إلى إنتاج وتسويق نواتج «**الابتكار**» من سلع وأدوات وأجهزة ذكية، ونواتج «**الإبداع**» من معلومات وخدمات ونشاطات ثقافية وترفيهية. وتحوّلت وجهة الاستثمار من الاستثمار في البنية التحتيّة للتصنيع الثقيل إلى الاستثمار في البنية التحتيّة لقطاع المعلومات والاتصالات والتعليم والبحوث، ثم توسَّع هذا النشاط لتأمين نوع من التواصلية في مجتمع المعرفة، فازدهرت أسواق تقنيات المعلومات وخدمات الاتصالات ومُحركات البحث وقواعد البيانات والفضائيات والإعلانات وتنظيم المهرجانات والمؤتمرات والمعارض، ووصلت إلى الصناعات العسكرية وإلى غزو الفضاء، وتطوّرت أدوات الإنتاج من المصانع الكلاسيكية لتصبح أكثر آلية، وبرز مجتمع «الإنسان – الآلة» القائم على الفكر والمعرفة والعمل عن بعد، وحلّ الروبوت مكان الإنسان في كثير من الأعمال.

أتاح هذا التقدُّم زيادة المُحتوى الكمّي لمجتمع المعرفة، وبناء بوابات إلكترونية تحتوي على كميات ضخمة من المعلومات، وانتشرت مُحرِّكات البحث والتواصل الإلكتروني (غوغل، ياهو، فايسبوك...) ثم احتاج تحوّل النشاط الاقتصادي إلى ابتكارات وإبداعات جديدة في مختلف حقول المعرفة من الثقافة والفنون على أنواعها إلى السيارات والطائرات إلى الصحة والبيئة...، وبرزت قوى اقتصادية جبارة مثل **الصين وكوريا والهند وهونغ كونغ وماليزيا...**

وشهدت اقتصادات الدول المُتقدمة تحوُّلاً سريعاً من الاعتماد على الصناعات الكلاسيكية بشكل أساسي إلى مشروعات قائمة على المعرفة وذات مضمون إبداعي مُوجهة نحو تلبية حاجة المُستهلك، وتأسست مؤسّسات من خصائصها:

1 – حجم صغير أو مُتوسط، على عكس الشركات الكبيرة والمؤسّسات الضخمة في مرحلة التصنيع الكلاسيكي.

2 – ارتكاز نُظم التصنيع حول المشروع بحدّ ذاته وليس حول عملية التصنيع والإنتاج وأدواتها بشكل عام أو كُلّي.

3 – تحديد عائد القيمة المُضافة للسلع والخدمات من خلال الاستهلاك في الاقتصاد القائم على المعرفة وليس من الإنتاج بحدّ ذاته.

4 – اعتماد الصناعات القائمة على المعرفة على التعليم والبحوث بشكل واسع، فالجهد المطلوب هو «**جهد العقل**» وليس «**جهد الجسد**».

5 – شمول عمليات الابتكار والإبداع قطاعات أخرى غير صناعية وغير ملموسة، كالتعليم والفنون والخدمات المالية والصحية والترفيهية وإدارة شؤون الدولة وغيرها.

وعلى صعيد **عملية التنمية بحدّ ذاتها**، تُوفِّر عمليات الابتكار والإبداع، للبلدان ذات الموارد الطبيعية والمالية المحدودة، فرص عمل محلية أقلّ تأثراً بأزمات الاقتصاد الإقليمية والعالمية، وأزمات الطاقة والبورصة والأسهم وغيرها. فالصناعات الثقافية مثلاً، تحتاج إلى البشر أكثر من حاجتها إلى المال، وهي لا تُثير مشكلات بيئية أو صحية، ولها أسواق داخلية أوسع من أسواق السلع الصناعية الأخرى؛ ويُشكِّل إنفاق 1000 دولار إضافي على الصناعات القائمة على المعرفة توفيراً لمزيد من الوظائف المحلية أكثر ممّا يوفره إنفاق 1000 دولار إضافي على الصناعات الكلاسيكية. ويمكن للصناعات القائمة على المعرفة بشكل عام، والثقافية بشكل خاص، أن تنمو في المدن الصغيرة وفي الأرياف بعيداً من الاكتظاظ السكاني أو الغلاء الفاحش المُتمثِّل بالسكن والإقامة والمعيشة في المدن الكبرى.

5 – مواصفات الاقتصاد المعرفي

يغلب على الاقتصادات الكلاسيكية طابع «**الرأسمالية الجامدة**»، ويكون العمل الإداري فيها **هرمياً مُنسقاً** ويحتوي على قدر كبير من **البيروقراطية** في اتخاذ القرارات وتنفيذها، خصوصاً في المؤسّسات المُمولَّة من المال العام أو من العائلات المُسيطرة على مجالس الإدارة، والتي تُحدِّد مُسبقاً أُسس وقواعد المُحاسبة والمُساءلة وتنسيق أداء المُستخدمين ومُراقبته وقياسه وتقييمه. وتلعب التقديرات والعلاقات الشخصية والتدخل الحكومي والسياسي دوراً مهمّاً فيه، ما يُعيق عمل الإدارة ويؤدي إلى توتير العلاقات بين المُستخدمين والإدارة. أما اقتصاد المعرفة فيعتمد في المقابل على الإدارة الإبداعية في حركية إدارية وتنظيمية؛ إذ هناك استقلالية في العمل الذي قد يُنجز من المنزل أو من المكتب، ويكون غير محكوم بدوام يومي أو شهري ثابت، ويعمل الأفراد في مجموعات صغيرة مُشبَّكة مع بعضها، بحيث ينجز كلّ فريق المهام المُحدَّدة منه ويُسلمِّها إلى فريق آخر ضمن آليات ضمنية غير رسمية للتحكُّم والتنسيق، ويجري توزيع الفوائد وفقاً للعلاقات مع السوق وليس وفقاً للتراتبية الوظيفية، وتقوم الإدارة على العقد وليس على آلية إدارية للتحكُّم موضوعة مُسبقاً، ويتحكَّم السوق بآليات العمل والإنتاج بدلاً من الأوامر البيروقراطية، وفي الوقت يجري توظيف قوة عمل مُبدعة عالية التأهيل، مَرِنة ومُتحرِّكة.

يغلب على الاقتصادات الكلاسيكية طابع «الرأسمالية الجامدة»، ويكون العمل الإداري فيها هرمياً مُنسقاً، يحتوي على قدر كبير من البيروقراطية في اتخاذ القرارات وتنفيذها، وتلعب التقديرات والعلاقات الشخصية والتدخّل الحكومي والسياسي دوراً مهمّاً فيه، في حين يعتمد اقتصاد المعرفة على الإدارة الإبداعية في حركيّة إداريّة وتنظيميّة، وعلى استقلالية العمل ضمن آليات ضمنيّة غير رسميّة للتحكّم والتنسيق، ويجري توزيع الفوائد وفقاً للعلاقات مع السوق وليس وفقاً للتراتبية الوظيفية.

وتشير دراسة وضعها **الاتّحاد الأوروبي** العام 1999[1]، إلى أن معدَّل نموّ التوظيف في الصناعات القائمة على الابتكار والإبداع في اقتصاد المعرفة، تُعادل أربعة أضعاف مُتوسط النموّ في كلّ مجال من الوظائف داخل الاتّحاد، أي حوالى 4.8 % مقارنةً بـ 1.2 % من إجمالي مُعدَّل نموّ عدد وظائف الاتّحاد. وأن عدد شاغلي الوظائف الناتجة عن الصناعات الثقافية يُشكّل ثلاثة أضعاف معدَّل وظائف **الاتّحاد** في الاستخدام الذاتي (40.4 % **مُقارنة بـ 14.4% للاتّحاد الأوروبي مُجتمعاً**).

وفي ما يلي مقارنة بين الاقتصاد الكلاسيكي واقتصاد المعرفة المبني على الابتكار والإبداع:

1 – هارتلي، جون، الصناعات الابداعية، تر. بدر السيد سليمان الرفاعي، عالم المعرفة، الكويت، مايو 2007 ، جزء أول وثانٍ.

مقارنة مواصفات الاقتصاد الكلاسيكي واقتصاد المعرفة القائم على الابتكار والإبداع

القضايا	الاقتصاد الكلاسيكي	الاقتصادالمَعرفي
الاقتصاد	كلاسيكي	مَعرفي
حركة الأسواق	مستقرَة	مُتحرَكة
حدود المنافسة	محلية- إقليمية- دولية محدودة	عالمية
الشكل التنظيمي	تراتبي، بيروقراطي	مُتشابك ومُترابط
المظهر / الهيكلية	صناعة كلاسيكية	صناعة مُمكْنَنَة، خدمات، معلومات واتصالات
استهلاك الطاقة	عالٍ	طاقة أقلّ
كلفة السلعة	أعلى	أقلّ
الحاجة إلى اليد العاملة	أكبر	أقلّ
حجم وقدرة الدولة	الدول الكبرى والمتقدِّمة	الدول المتقدمة والدول النامية والدول الصغيرة
مصدر قيمة السلعة	مواد خام + رأس مال + ثمن أدوات التصنيع	رأسمال علمي وفكري، الإنفاق على تمويل البحوث
القدرة على المنافسة	من العلوم والتكنولوجيا	من العلوم والابتكار والإبداع
رأس المال	كبير	محدود

مقارنة مواصفات الاقتصاد الكلاسيكي واقتصاد المعرفة القائم على الابتكار والإبداع

القضايا	الاقتصاد الكلاسيكي	الاقتصادالمَعرفي
تنظيم الإنتاج	إنتاج ثابت	إنتاج مَرن بحسب حاجة السوق
المحرّك الرئيسي للنموّ	رأس مال + يد عاملة + تكنولوجيا.	ابتكار، معرفة، مهارات، بحوث علمية
المحرك التقني للنموّ	كهروميكانيكي	رقمي ومعلوماتي، ابتكاري وإبداعي
تنظيم العمل	هرمي، غير مستقل	استقلال ذاتي وتعاوني
رأسمالية	جامدة	مُتحرّكة
مصدر الميزة التنافسية	خفض التكلفة من خلال المُوازَنَة في كلفة المواد الأولية واليد العاملة	الابتكار والإبداع والجودة والقدرة على تلبية الحاجات
دور البحوث والابتكار	مُنخفض ومتوسط	عالٍ
العلاقات بين الشركات	أداء منفرد	تعاونٌ ومُشارَكَة
حجم الشركات الإنتاجية والمؤسّسات الصناعية	كبير ومتوسط	متوسط وصغير
صيغة الإنتاج	شهادات امتياز للسلع والأدوات والمواد	ابتكار وتطوير للسلع والأدوات، وحقوق ملكية لابتكار وتطوير السلع والأدوات والخدمات



مقارنة مواصفات الاقتصاد الكلاسيكي واقتصاد المعرفة القائم على الابتكار والإبداع

القضايا	الاقتصاد الكلاسيكي	الاقتصادالمَعرفي
المنافسة	ثابتة	سريعة التغيير
المهارات	مهارات عمل مُحددَّة	مهارات عالية، وقدرة على التكيُّف، ودقَّة عالية
يد عاملة	يد عاملة ذات مهارات فنّية مُحدَّدة	يد عاملة ذكية وقادرة على العمل في فريق عمل مُوحَّد الأهداف
الاحتياجات التعليميّة	تعليم أو تدريب مهني محدود	تعليم أو تدريب مدى الحياة
الحاجة إلى مهارات جديدة	مُتوسطة	عالية
طبيعة وجودة التعليم المطلوب	مُستقرة	عالية
علاقات الضمان	مناوئة	تعاونية ومُشاركة
طبيعة التوظيف	مُستقرة، دوام ثابت	تعاقد، دوام على أساس المشروع
الملكية	ثروة، أصول ثابتة	أصول غير ثابتة، أفكار، موهبة، علاقات تجارية، براءات اختراع
طبيعة المجتمع	نقابات عمالية	مجتمع معلوماتي، موظفون مزوَّدون بثقافة علمية وإنسانية والعمل في فرق
المُستوى الثقافي والسياسي	مُستوى وحراك سياسي عالٍ	مُستوى ثقافي عالٍ
القدرة على نقل التكنولوجيا	نقل واستنساخ	تصوُّر وابتكار وتطوير
الأسواق	أسواق ومبادلات بين المشترين والبائعين	شبكات بين المزوّدين والمُستخدمين

مقارنة مواصفات الاقتصاد الكلاسيكي واقتصاد المعرفة القائم على الابتكار والإبداع

القضايا	الاقتصاد الكلاسيكي	الاقتصادالمَعرفي
دور الحكومات	إصدار التشريعات والقوانين	وضع خطط واستراتيجيات لزيادة معدَّلات التنمية البشرية، وتعزيز عمليات الابتكار والإبداع وتشجيع فرص النموّ الجديدة.
الخدمات الحكومية	قيادة وسيطرة ومركزية	تنظيم مرن يرتكز على السوق واحتياجاته
تنظيم الأعمال	بنية تحتية أساسية وتأمين مصادر الطاقة وشبكات المواصلات	بنية تحتية ذكية في الاتصالات والمعلومات
معدل الدعم الحكومي	دعم عالٍ	دعم أقل
مصادر المعلومات	حاجة أقَلّ إلى مصادر المعلومات	حاجة عالية إلى مصادر المعلومات
التربية والتعليم	تعليم نظري كلاسيكي	تعليم مُتجدِّد يرتكز على تنمية المواهب والمنطق النقدي
التقنيات	تكنولوجيا كلاسيكية وأجهزة ميكانيكية	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والروبوت
التعليم العالي	تعليم عالٍ جامد	تعليم عالٍ مُتجدّد يواكب حاجات المجتمع
البرامج التعليمية	تركيز على الفيزياء والرياضيات والميكانيك...	تركيز على الرياضيات والعلوم الرقمية والإلكترونيات، والبحوث...

مقارنة مواصفات الاقتصاد الكلاسيكي واقتصاد المعرفة القائم على الابتكار والإبداع

القضايا	الاقتصاد الكلاسيكي	الاقتصاد المعرفي
تكوين المجتمع الإبداع	مجتمع عمالي مُضطرب إبداع ساكن	مُجتمع مَعْرفيّ هادئ وتشاركي إبداع مُتجدِّد وابتكار
مُستوى الرفاهية	عادية	عالية

6 – الصناعات الثقافية في الاقتصاد القائم على المعرفة

تُعتبر الصناعات الثقافية أحد مظاهر حركة الإبداع والابتكار في الاقتصاد القائم على المعرفة، وينتج عنها خدمات وسلع غير ملموسة يدخل الرأسمال الفكري في تكوينها وتحديد قيمتها المضافة، وتحسين جودتها وقُدرتها على المنافسة ما يجعل منها ملكية فكرية.

يُمكن تقسيم الصناعات الثقافية إلى:

1 – **الإرث الثقافي:**

أ – المهرجانات والاحتفالات والمؤتمرات والمعارض وغيرها.

ب- المراكز الثقافية: المواقع الأثرية والمتاحف والمكتبات العامة وما شابه.

2 – **الفنون والحِرف:**

أ – الفنون المرئية: الرسم والنحت والتصوير والأفلام وغيرها.

ب- فنون الأداء: الموسيقى والمسرح والرقص والأوبرا والتمثيل والإخراج وغير ذلك.

ج- الحِرَف والصناعات اليدوية.

3 – **الوسائط:**

أ – الوسائط المادية: المنشورات والكتب والمجلات والصحف...إلخ.

ب- الوسائط السمعية والبصرية: صناعة السينما والراديو والتلفزيون...إلخ.

4 – **الأعمال الإبداعية:**

أ – الأزياء، المجوهرات، الرسم الغرافيكي.

ب- الوسائط الجديدة: البرمجيات، والمحتوى الإلكتروني، والنشر الإلكتروني والمدوّنات الإلكترونية والإنترنت...

ج- الخدمات الإبداعية: العمارة، والإعلان، والتصميم، والبحوث، والتطويروغيرها من الأعمال الرقمية المرتبطة بالإبداع الفكري والثقافي.

ومن ناحية نسبة **الملكية الفكرية**، يُمكن تقسيم السلع والخدمات التي تُوفرها الصناعات الثقافية إلى:

1 – **سلع وخدمات ذات ملكية فكرية كاملة بنسبة 100 %:**

– النشر والتأليف (الكتاب، البحوث، النشر الإلكتروني...).

– فنون الأداء: الموسيقى والمسرح والأوبرا والعروض الراقصة...

– الوسائط: الأفلام والمسلسلات والبرامج التلفزيونية...

– التصوير والتصميم والرسم والنحت والرسم الغرافيكي...

– البرمجيات وقواعد البيانات...

– الإعلان...

– تصميم الأزياء (Haute Couture) والمجوهرات...

– البحوث العلمية والدراسات...

– وغير ذلك.

2 – **ملكية فكرية جزئية:**

– صناعة تصاميم الألبسة الجاهزة (Ready to wear).

– الأثاث والمفروشات والسجاد...

– الألعاب والألعاب الإلكترونية...

– التصميم العمراني والعمارة والتصميم الداخلي...

– تنظيم المعارض والمهرجانات والحفلات...

– وغير ذلك.

بالإضافة إلى ذلك، تندرج بعض السلع المُلحقة بالصناعات الثقافية ضمن فئة السلع ذات الملكية الفكرية الجزئية أو الكاملة، وأهمها:

– التجهيزات البصرية والسمعية...

– أدوات الاتصالات وتجهيزاتها...

– التجهيزات الحاسوبية...

– الأجهزة وأدوات التسجيل على الوسائط وموادها...

– وغير ذلك.

7 – أداء الصناعات الثقافية

لدراسة مدى قدرة الصناعات الثقافية على التحفيز الاقتصادي وزيادة معدّلات النموّ، ومدى إسهامها في الناتج الوطني، ينبغي مراجعة العوامل التالية:

1 – **شروط الإنتاج ونظمه**: ويتعلّق ذلك بعوامل رئيسيّة أهمها، التمويل، والبيئة المعرفية والعلمية (مهارات، تقنيات، معدل انتشار الحواسيب واستخدام البرمجيات، معاهد بحوث ودراسات، كليات جامعية...)، والبنية التحتيّة (اللغة العربية، وشبكات المعلومات والاتصالات، والمواقع الثقافية والمهرجانات والمعارض ودور السينما والمسارح وغيرها).

2 – **قواعد العرض والطلب والتسويق والمُنافسة**: ويتعلّق ذلك بمدى تقبُّل الجمهور للسلع والخدمات الناتجة عن الصناعات الثقافية، وقدرتها على المُنافسة في الداخل والخارج؛ فالمنافسة تؤدّي إلى تطوير جودة الإنتاج وتحسينه، بينما يؤدّي التسويق والإعلان إلى عرض الإنتاج بطريقة جَاذِبَة للجمهور، وبالتالي إلى زيادة إيرادات القيمة المُضافة لهذه الصناعات.

3 – **الصناعات والأدوات الداعمة**: ويتعلق ذلك بمدى جهوزية البنية التحتيّة لدعم هذه الصناعات على صعيد العمالة الماهِرة والتجهيزات والأدوات اللازمة للإنتاج والمُوردين والموزّعين.

4 – **الإنفاق الحكومي والخاص والاستراتيجيات الداعمة**: ويتعلّق ذلك بمدى جهوزية الحكومات لتوفير الدعم اللازم وتشجيع الصناعات الثقافية (تشريعات، حماية الحقوق والإنتاج، الإنفاق الاستثماري والدعم المالي، الحوافز، الجوائز التقديرية وغير ذلك).

8 – البنية التحتيّة للصناعات الثقافية

من المهمّ قبل المباشرة في عرض نتائج الاستقصاءات والاستطلاعات حول مؤشّرات الصناعات الثقافية، وقبل دراستها والإضاءة عليها بشكل موضوعي لكشف مَكامِن الضعف والقوة فيها، واقتراح التوصيات المُناسبة، البدء باستعراض الوضع الحالي للبنية التحتيّة لهذه الصناعات وبيئتها– وقوامها اللغة العربية– ودورها في الاقتصاد القائم على المعرفة، وشبكات المعلومات والاتصال ومدى انتشارها واستخدامها، والواقع التربوي والتعليمي لكلّ دولة من دول المشرق العربي، مروراً بالتشريعات القانونية والخطط المُعتمدة لتشجيعها، والإنفاق المالي الحكومي والخاص عليها، وغير ذلك من العوامل المُؤثّرة في إداء هذه الصناعات ونتائجها.

لا تتمتّع الجامعات المصريّة بأيّ درجة معقولة من الاستقلال والقدرة على الإدارة الذاتية، فهي مرتبطة رأسياً بنظام التحكّم المركزي، كما يحدّ التمويل العام وما يصاحبه من إجراءات وقواعد صارمة من حريتها في التصرّف بميزانيتها بما يتلاءم مع احتياجات العملية التعليميّة وماتراه الأقسام العلمية مناسباً لحسن إدارة شؤونها.

1.8 - اللغة العربية في الاقتصاد القائم على المعرفة

تُعتبر اللغة العربية مكوّناً أساسياً في الصناعات الثقافية، خصوصاً في قطاعات النشر والتأليف والمسرح والسينما والتلفزيون والإذاعة والإعلان وغيرها.

في الواقع الحالي، لا بدّ من الإشارة إلى وجود أزمة في الثقافة واللغة العربية، في التعليم والاستخدام، بالإضافة إلى أزمة في وضع سياسة لغوية علمية ومعرفية واعتمادها في معظم الدول العربية، بما يُتيح استعادة الدور الرائد لهذه اللغة في القرون الماضية، خصوصاً في عصر النهضة الإسلامي وحتى بدايات القرن العشرين، وما طرأ من صعود وانحدار على هذا الدور.

فاللغة هي المدخل الطبيعي إلى إحداث نهضة ثقافية، وهي إحدى ركائز الصناعات الثقافية في الاقتصاد القائم على المعرفة، بما فيها صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي تُساعد في ترسيخ التوجُّه التّنموي لتوطين هذه التكنولوجيا في البيئة العربية، ما يُؤدِّي إلى استيعاب مُتغيِّرات العصر ويُسهم في تعزيز الثقافة العربية على الإنترنت وتحسين صورتها، إضافة إلى رفع مستوى تحدِّي المواطن العربي في إطار الصراع الحضاري والثقافي والمعلوماتي مع خصوم الثقافة الإسلامية والعربية، بعدما بلغ هذا التحدِّي ذروته في الهجمات المُتتالية التي تنال من صورة الإنسان العربي والمسلم في إطار صراع المصالح الاقتصادية وصراع الحضارات.

فمنظومة التربية والثقافة والعلوم هي محوَر عملية التنمية في الاقتصاد القائم على المعرفة، وقد أصبحت عملية معالجة اللغة آلياً بواسطة الحواسيب وزيادة المحتوى الكمّي للمعلومات باللغة العربية وتشجيع استخدامها في المجالات العلمية والفنّية والثقافية من مسؤوليات الحكومات والقيادات التربوية.

والعولمة بمفهومها الثقافي أدَّت إلى طغيان اللغة الإنكليزية على ألسنة الشعوب وإلى تهميش اللغات والثقافات القومية الأخرى، واحتوائها واستتباعها كمدخل للهيمنة الاقتصادية والثقافية. وجاءت شبكة الإنترنت لتفتح باب الطوفان المعلوماتي باللغة الإنكليزية الذي اكتسح معه الكثير من الثقافات الأخرى. لذلك كان من الضروري العمل على تحصين اللغة العربية للمحافظة على الخصوصية الثقافية للشعوب العربية في مواجهة السياسة الأنغلوفونية المُتمسِّكة بأحاديتها اللغوية، والساعية لفرض اللغة الإنكليزية على جميع مصادر العلوم والثقافة في العالم.

وقد سعت دول عديدة إلى المحافظة على لغاتها الوطنية وصيانتها والحدّ من غزوّ المفردات الإنكليزية لها مثل **فرنسا وألمانيا** وغيرها؛ كما عَمِلت **الصين** على مشاريع خاصة لإدارة الإنترنت واستخدام الصينيّة في مصادر المعلومات. وفي **الوطن العربي**، وعلى الرغم من صدور بعض القرارات عن القمم العربية، خصوصاً **قمة دمشق** الأخيرة العام 2010، لحماية اللغة العربية وتشكيل لجان وطنية للدفاع عنها، والمؤتمرات والندوات والمناقشات حول هذا الموضوع، لا يزال العرب عاجزين عن اتخاذ مبادرات فعّالة لحماية لغتهم من التهشيم وغزو المفردات الأجنبية لها، واعتماد حلول لدعمها في مجالات التعليم والعلوم والإعلام، وإغنائها بالمصطلحات العلمية الجديدة ومعالجتها آلياً باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

سعت دول عديدة إلى المحافظة على لغاتها الوطنية وصيانتها والحدّ من غزوّ المفردات الإنكليزية لها مثل فرنسا وألمانيا وغيرها؛ كما عَملت الصين على مشاريع خاصة لإدارة الإنترنت واستخدام الصينيّة في مصادر المعلومات. وفي الوطن العربي، وعلى الرغم من صدور بعض القرارات عن القمم العربية لحماية اللغة العربية، لا يزال العرب عاجزين عن اتخاذ مبادرات فعّالة لحماية لغتهم من التهشيم وغزو المفردات الأجنبية لها.

ومع إطلاق عدد من المشاريع العربية للترجمة، كمشروع **المجلس الأعلى للترجمة في مصر**، ومشروع الترجمة الذي قامت به **المنظمة العربية للترجمة في بيروت**، وأعمال الترجمة التي تقوم بها **مؤسّسة الفكر العربي**، ومشاريع أخرى في **الكويت ولبنان والسعودية والإمارات** وغيرها، لا تزال عملية الترجمة **تواجه أزمة حقيقية في الاتجاهين مع تواضع عدد ترجمات التاريخ والثقافة والفكر العربي إلى اللغات الأجنبية، وبالتالي لا تعريف للعالم بالحضارة العربية والإسلامية. وفي الوقت نفسه تواجه عملية التعريب مُعارضة شديدة من أصحاب القرار الأكاديمي، خصوصاً من البعض الذي يعتبر أن استخدام اللغة العربية في التعليم يُؤدِّي إلى التخلُّف وعدم القدرة على استيعاب العلوم والتكنولوجيا، مُتناسين أننا أول من عرَّب العلوم وطوَّرها وصدَّرها، بينما نحن اليوم نُعتبر الأمة الوحيدة التي تُدرِّس بغير لغتها.**

ويلعب بعض الفضائيات وبعض مُتقمصِّي الثقافة دوراً رئيسياً في إبعاد جيل الشباب عن لغته، وفي تشويه اللغة والثقافة العربية من طريق حوارات سخيفة بلغة ركيكة، في الوقت الذي تعجز فيه الحكومات عن حماية اللغة العربية وتعزيز دورها في التربية والتعليم وفي النشاطات الإدارية والاقتصادية والدبلوماسية، وعدم استخدام اللغات الأجنبية في الإعلانات ولافتات المؤسّسات العامة والخاصة.

لا تزال عملية الترجمة تواجه أزمة حقيقيّة على الرغم من إطلاق عدد من المشاريع العربية للترجمة، ولاسيّما مع تواضع عدد ترجمات التاريخ والثقافة والفكر العربي إلى اللغات الأجنبية، ومواجهة عملية التعريب مُعارضة شديدة من بعض أصحاب القرار الأكاديمي، على اعتبار أن استخدام اللغة العربية في التعليم يُؤدِّي إلى التخلُّف وعدم القدرة على استيعاب العلوم والتكنولوجيا، مُتناسين أننا أول من عرَّب العلوم وطوَّرها وصدَّرها، بينما نحن اليوم نُعتبر الأمة الوحيدة التي تُدرِّس بغير لغتها.

2.8 – اللغة العربية والإنترنت

تُمثِّل اللغة العربية المرتبة العاشرة عالمياً بين اللغات المُستخدمة على الإنترنت، ويتراوح المحتوى الرقمي بالعربية للإنترنت من 1.3% إلى 2.3 % من إجمالي بنوك المعلومات وفقاً لتقديرات[1و2] الإسكوا العام 2011، وهي تقع بعد الصينية والإسبانية واليابانية والألمانية والبرتغالية والكورية والإيطالية والفرنسية والإنكليزية.

تُمثِّل اللغة العربية المرتبة العاشرة عالمياً بين اللغات المُستخدمة على الإنترنت، ويتراوح المحتوى الرقمي بالعربية للإنترنت من 1.3 % إلى 2.3 % من إجمالي بنوك المعلومات.

وكما هو واضح، تُسيطر اللغة الإنكليزية على معظم مواقع الإنترنت في العالم، وتتدفَّق المعلومات المكتوبة بها في جميع الاتجاهات بشكل كامل، أو جزئي عندما يكون المصدر ثقافة غير الإنغلوفونية (فرنسية، صينية، روسية...). كما تغيب اللغة العربية بشكل كبير عن منابع المعلومات المُتوافرة على الشبكة أو عن محاولات تعريبها وإقامة وجه عربي للإنترنت، على الرغم من مَساعي «الفريق العربي لأسماء النطاقات» في **جامعة الدول العربية**، أو "فريق العمل لأسماء النطاقات العربية» في **لجنة الأمم المتّحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (أسكوا)**، أو «**الإئتلاف الدولي لأسماء الإنترنت المُتعدِّدة اللغة**» (MINC)، أو «**الإئتلاف العربي لأسماء الإنترنت**» (AINC).

وتكمن المشكلة الظاهرة في أن الحروف الإنكليزية غير كافية لتمثيل الكلمات العربية، لأنها تعجز عن تمثيل حروف عربية أساسية كالضاد والطاء والحاء والعين والهمزة وغيرها. ولكن المُشكلة الفعلية نابعة من سببين أساسيّين، الأول، يتلّخص في عدم اكتراث معظم البلدان العربية للدفاع عن لُغتها، وعدم استعدادها لتمويل أبحاث وأعمال وتشكيل فرق عمل خاصة حول هذا الموضوع، وهذا يعود إلى القرار السياسي للحكومات وإلى القرار الأكاديمي للمؤسّسات التعليمية التي يذهب بعضها إلى حدِّ القول بعدم جدوى استخدام اللغة العربية في التعليم ونقل المعرفة، وبأنه حتى لو تمَّ إيجاد قرار سياسي عربي للدخول إلى عالم الإنترنت، فمَن يُموِّل ويُعرِّب؟... وكيف؟ ولمَن؟...

والسبب الثاني، يكمن في هيمنة **الولايات المتّحدة الأميركية** على إدارة شبكة الإنترنت،

1 – مجموعة باحثين، **تقرير الملامح الإقليمية لمجتمع المعلومات**، بيروت ، الإسكوا، 2011.

2 – هناك تقديرات تشير إلى أن هذا الحجم يوازي 3 % نقلاً عن **جريدة الدستور** الأردنية 2012/4/9.

وعدم سماحها حتى لحلفائها الأوروبيّين بالتدخل في شؤون إدارتها وإدارة عناوينها، إذ تنظر إلى شبكة الإنترنت باعتبارها حقاً أميركياً لأنها أوّل مَن وضعها في الاستخدام المدني العام.

وبناءً على تقرير **جامعة هارفرد**[1] ، يوجد 35 ألف مدونة إلكترونية تُغطي مواضيع باللغة العربية في 18 دولة عربية. ويُؤكد رئيس «الجمعية الأردنية للحاسبات»[2] ، أن المحتوى الرقمي العربي بمعظمه يأتي من الصحافة والأفلام والأغاني والصفحات في شبكة التواصل الاجتماعي، أي أن المضمون العربي للإنترنت لا يزال يفتقر إلى المعلومات والبيانات المطلوبة في تطوير المعرفة والعلوم. كما يُلاحظ وجود تقاعس في نشر التاريخ والثقافة العربية للقارئ العربي والأجنبي، وهذه مسؤولية كبيرة تحتاج إلى مبادرات سريعة للتعريف بالحضارة العربية والإسلامية في دول العالم.

يفيد تقرير جامعة هارفرد بوجود 35 ألف مدوّنة إلكترونية تُغطي مواضيع باللغة العربية في 18 دولة عربية.

وتُعتبر الإنترنت الأعلى نمواً في العالم بين جميع وسائل الإعلام بنسبة بلغت 7.7 %، وهي من أهمّ الوسائل الإعلامية في **الأردن**، وبنسبة استخدام 42.3 %، بحيث يقع **الأردن** في المرتبة الأولى عربياً من حيث الإسهام في المحتوى العربي على شبكة الإنترنت. وفي تحليل لما ينشره[2] الأردنيّون تبيّن أن 5 % فقط من هذه التعليقات تناقش فكرة أو مضمون مقال أو خبر، و95 % من التعليقات تطال أشخاص أو تتوجه لتبادل الحديث والنكات، كما يفتقر الكثير من المدوّنات إلى معلومات جادة ومُفيدة، و4 % فقط من مُستخدمي الإنترنت يزورون المُدونات؛ والأمر ذاته ينطبق بشكل كلّي أو جزئيّ على الدول العربية الأخرى، مع بداية توسع المدوّنات السياسية، وخصوصاً في **لبنان ومصر** وغيرها.

تُسيطر اللغة الإنكليزية على معظم مواقع الإنترنت في العالم، و تُمثّل اللغة العربية المرتبة العاشرة عالمياً بين اللغات المُستخدمة على الإنترنت، ويتراوح المحتوى الرقمي بالعربية للإنترنت من 1.3% إلى 2.3 % من إجمالي بنوك المعلومات وفقاً لتقديرات الإسكوا العام 2011، وبناءً على تقرير جامعة هارفرد يوجد 35 ألف مدونة إلكترونية تُغطي موضوعات باللغة العربية في 18 دولة عربية.

وعلى صعيد الهدف من استخدام الشباب للإنترنت، تُفيد الإحصائيات[3] بأن 61.2 % من الشباب العربي يستخدمون الإنترنت للفائدة المعرفية العامة، و19.8 % للتسلية واللهو و35 % للتواصل و23.6 % للتعارف فقط. أما نسبة عزوف الشباب العربي عن التواصل مع المؤسّسات المعنيّة باللغة العربية فبلغت حوالى 71.9 %، وهي نسبة مُقْلقة للمعنيّين باللغة والثقافة العربية.

3.8 – الحرية والديمقراطية

تُمثِّل الحرية ومعها الديمقراطية بمفهومها الإنساني والمُترافقة مع احترام النظام وقواعد الانضباط الرئة التي تتنفَّس فيها الصناعات الثقافية. فالرقابة الحكومية على أدوات النشر والمسرح والسينما وغيرها مثلَّت، ولفترة طويلة، عائقاً أمام تطوُّرها، في مقابل إطلاق الحرية لصناعة ثقافية تافهة تُروّج للحكام ولأنظمتهم بعيداً من أيّ مظهر من مظاهر الإبداع، أو لصناعة ثقافية هابطة لا تحترم الذوق العام ولأهداف تجارية وتسويقية بحتة، بالتزامن مع بروز صناعات ثقافية تُروِّج لثقافة دينيّة في إطار من الانغلاق والتعصُّب، ما أفقدها روح الفكر والإبداع، بينما قرَّر آخرون من صنّاع الثقافة الحرّة الهجرة والابتعاد خوفاً من مقصِّ الرقيب أو من السجن.

وفي الوقت الذي تصّدر فيه **لبنان** قائمة الدول العربية على صعيد الحريات الشخصية والديمقراطية، تطوّرت فيه الصناعات الثقافية بشكل أوسع، ومع ذلك لم تَنْجُ هذه الصناعات

1 – بطارسة، عيسى ، «الوضع الحالي، التحديات والفرص»، **ورشة عمل المحتوى الرقمي العربي**، الأردن ، شباط/ فبراير، 2012.

2 – شويحات، عزام، **ورشة عمل المحتوى الرقمي العربي**، الأردن ، 2012.

3 – مجموعة باحثين، **التقرير العربي الرابع للتنمية الثقافية**، مؤسّسة الفكر العربي، بيروت، 2011 .



من مقصّ الرقابة الأمنية، وأسهم النظام الطائفي فيه في وضع العديد من المُحرَّمات التي يُمنع التداول بها، فكانت هيئات الرقابة الأمنية بالمرصاد لمصادرة كتاب، أو منع منشور، أو إلغاء مسرحية، أو قطع جزء من فيلم أو منعه.

وفي سورية، حيث مستوى الحرية السياسية والفكرية محدودٌ، والقطاع العام يُهيمن على قطاع الثقافة والإعلام، فإن الإبداع الفكري والثقافي يجري تحت المراقبة وفي مجالات لا تُسيء إلى النظام السياسي العام، ولأهداف تعبوية حيناً أو تجارية حيناً آخر، لذا يوجد ازدهار في صناعة المسلسلات التلفزيونية التي تُروِّج للعادات والتقاليد السورية ونضالات شعبها ضدّ المُستعمر، والتي بَرَع فيها مخرجون وممثلون كبار، كما ازدهرت الصناعات الحِرَفية وصناعة النسيج والتصميم العمراني، وكانت العمالة السورية من الأكثر احترافاً في أعمال التراث والترميم والبناء.

وفي **الأردن**، لم تشهد الصناعات الثقافية أعمالاً كبرى في مجالات السينما والمسرح والموسيقى وغيرها، ولكن محاولات الحكومات المُتعاقبة على جعل **الأردن** منطقة إعلامية ومعلوماتية تُمهِّد للدخول إلى مجتمع المعرفة لم تذهب سدىً، فشهدت صناعة البرمجيات والحلول الحاسوبية تقدّماً ملحوظاً، إلى جانب العمل على الدخول في عصر الحداثة وافتتاح العديد من محترفات الرسم والفن.

أما **العراق**، فقد عانى من حروب مُدمِّرة، وعاش لسنوات طويلة في ظلِّ حكم ديكتاتوري حدَّ من جميع أنواع الحريات الشخصية والعامة، وأسهم حصاره الاقتصادي في انهيار الصناعات الثقافية لديه. كان الشعب العراقي من أكثر الشعوب العربية قراءة للكتاب وتذوقاً للشعر والفنّ، وكان **العراق** أحد الأسواق الكبرى للسلع الثقافية العربية واللبنانية بشكل خاص، وكانت جامعاته مراكز للبحوث والدراسات، لكنه أصبح اليوم في مرحلة إعادة بناء قواه الذاتية على الأصعدة التربوية والعلمية والثقافية كافة. هاجر علماؤه وفنّانوه إلى مختلف دول العالم، يرسمون، وينشرون، ويُصممون. وبعدما كانت الأسواق الثقافية تنتشر في كلّ زاوية من **بغداد والبصرة والنجف** وغيرها، عادت اليوم تُلملم جراحها لإعادة بناء المستقبل.

وعلى الرغم من كلّ ذلك، لا تزال حضارة **العراق** والنُصب المُنتشرة في شوارعه، والمواقع الأثرية الضخمة، وأسواق الكتب المنتشرة على أرصفة شوارع مدنه لخير دليل على مكانة **العراق** الثقافية، ودوره في المستقبل.

تُمثِّل الحرية والديمقراطية الرئة التي تتنفَّس فيها الصناعات الثقافية. فالرقابة الحكومية على أدوات النشر والمسرح والسينما وغيرها مثلَّت، ولفترة طويلة في العالم العربي، عائقاً أمام تطوُّرها، في مقابل إطلاق الحرية لصناعة ثقافية تافهة، وذلك بالتزامن مع بروز صناعات ثقافية تُروِّج لثقافة دينيّة في إطار من الانغلاق والتعصُّب، ما أفقدها روح الفكر والإبداع.

4.8 – التربية والتعليم

تُشكِّل **المدارس والجامعات البيئة الحاضنة للصناعات الثقافية**، التي تتخرّج منها القوى الناشِطة في عمليات الابتكار والإبداع. وفي المقابل، هناك صعوبة في الحديث عن صناعات ثقافية في بيئة يسودها الفقر والجهل والأميّة وينتشر فيها الفساد والظلم وكبت الحريات، لذا ثمة ضرورة في استطلاع واقع التربية والتعليم في الدول ذات العلاقة.

يبلغ عدد سكان **المشرق العربي** ما يُقارب 70 مليون نسمة غالبيتهم من الشباب وبنسبة تصل إلى 60 %. وبلغ حجم إنفاق الدول العربية على التعليم ما يُقارب 5 % من إجمالي ناتجها المحلي، وحوالى 20 % من ميزانياتها الحكومية، ولكن حجم الإنفاق على التربية والتعليم جاء مُتفاوتاً من دولة إلى أخرى، بحيث لم يتجاوز نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي على التعليم حدود 350 دولاراً[1] سنوياً... (عدا دول **الخليج العربي** حيث يقدر بـ1200 دولار)، وهو مبلغ ضئيل نسبياً.

1 – تقديرات **الأونيسكو** للعام 2008.

يبلغ عدد سكان المشرق العربي ما يُقارب 70 مليون نسمة غالبيتهم من الشباب وبنسبة تصل إلى 60 %. وبلغ حجم إنفاق الدول العربية على التعليم ما يُقارب 5 % من إجمالي ناتجها المحلي، وحوالى 20 % من ميزانياتها الحكومية، ولم يتجاوز نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي على التعليم عموماً حدود 350 دولاراً سنوياً(عدا دول الخليج العربي حيث يقدر بـ1200 دولار).

وعلى صعيد التعليم العالي، فإن الطابع الحكومي هو المُسيطر على الجامعات، ففي **لبنان** مثلاً، توجد جامعة حكومية واحدة هي الجامعة اللبنانية وتضمّ أكثر من 60 % من طلاب لبنان، أي ما يُقارب 72813 طالباً، والباقي موزَّع على 44 جامعة ومعهداً خاصاً أُنشئ معظمها في السنوات الأخيرة بدءاً من العام 1996، مع الإشارة إلى وجود جامعات تاريخية يتجاوز عمرها 150 عاماً مثل **الجامعة الأميركية في بيروت وجامعة القديس يوسف**، أو 60 سنة مثل **الجامعة اللبنانية وجامعة بيروت العربية وجامعة الروح القدس– الكسليك والجامعة اللبنانية الأميركية** وغيرها. ويُقدَّر عدد طلاب الفنون الجميلة في الجامعات الخاصة بحوالى 5351 طالباً[1]، يُضاف إليها حوالى 2000 طالب في **الجامعة اللبنانية**، عدا طلاب الهندسة والمعلوماتية والعمارة.

وفي الأردن، هناك 11 جامعة حكومية أهمها **الجامعة الأردنية، وجامعة اليرموك، وجامعة مؤتة والبلقاء والجامعة الألمانية – الأردنية**، وحوالى 22 جامعة خاصة، أهمها **جامعة عمّان الأهلية، والإسراء، وفيلادلفيا**، وغيرها. ويُقدَّر عدد طلاب الفنون الجميلة فيها بحوالى 4752 طالباً يضاف إليها طلاب الهندسة والعمارة وعددهم يُقارب 3266 طالباً، وعلوم الحاسوب والرياضيات وعددهم حوالى 21424 طالباً[2].

وفي سورية، هناك خمس جامعات حكومية، هي **جامعة دمشق وحلب وتشرين والبعث والفرات**، وحوالى 17 جامعة خاصة، أهمها **جامعة المأمون والاتحاد والجامعة الخاصة للعلوم والفنون**، وغيرها. ويُقدَّر عدد طلاب الفنون الجميلة بحوالى 1754 طالباً، والهندسة المعمارية حوالى 4235 طالباً والمعلوماتية 3354 طالباً[3].

5.8 – تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تُعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أهمّ أدوات الصناعة الثقافية في الاقتصاد القائم على المعرفة، والتي ينبغي تنشيطها وزيادة الاستثمار في بنيتها التحتيّة وتخفيض ثمنها وتحسين أدائها، وهي مهام تقع على عاتق الحكومات بالتعاون مع القطاع الخاص.

وبالمقارنة مع الدول المُتقدمة، لا تزال دول **المشرق العربي** في مرحلة بناء وتطوير شبكات الاتصال والمعلومات، ولا يزال معدّل انتشار الحواسيب واستخدام شبكات المعلومات والاتصالات دون المستوى العالمي البالغ بين 50 % و 70 % للهاتف الثابت، و90 % و150 % للهاتف الجوّال، و50 % إلى 80 % لمُشتركي الإنترنت.

كما تعاني دول **المشرق العربي** من تدهور في سرعة الإنترنت. في حين تمّ تصنيف **الأردن**[4] في المرتبة 44 من بين 133 دولة شملها "التقرير العالمي لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات»، **وسورية** في المرتبة 103. بينما يقع **لبنان**[5] في المرتبة 172 عالمياً من حيث تدني سرعة الإنترنت (2009)، وتبذل الحكومة اللبنانية جهوداً طموحة للانتقال من

1 – **الدولية للمعلومات**، من **التقرير العربي الرابع للتنمية الثقافية**2011، مؤسّسة الفكر العربي، بيروت، 2011.
– **مجموعة باحثين، التقرير العربي الرابع للتنمية الثقافية**2011، م س.
– تقديرات بناءً على استقصاء مباشر من الكليات.
2 – **وزارة التعليم العالي في الأردن** 2010.
– التقرير العربي الرابع للتنمية الثقافية2011، م س.
3 – **إحصائيات وزارة التربية والتعليم** في سورية 2010.
4 – **التقرير التنافسي العالمي لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لعام** 2009–2010.
5 – تقدير **مؤسّسة** speedest.net العام 2009.

جدول رقم 1 **البنية التحتيّة للصناعات الثقافية : تربية وتعليم، بحوث وتطوير**

المؤشر[1، 4، 5] / البلد	لبنان	سورية	الأردن	العراق
عدد السكان (بالآلاف)	4224	21906	6316	30747
الأميّة بين الرجال (%)	6.6	10.0	4.5	14.0
الأميّة بين النساء (%)	14.0	22.8	11.1	30.8
معدّلات الفقر (%)	10	14.3	15	-
معدّل الأميّة بين البالغين (%)	10.4	15.3	6.7-8.9[6]	25.5
نسبة المُلتحقين بالتعليم الابتدائي (%)	92	95	98	-
نسبة المُلتحقين بالتعليم الثانوي (%)	81.6	74.0	86.3	46.8
نسبة المُلتحقين بالتعليم الجامعي (%)	51.5	14.8	37.7	15.7
الانتساب إلى كليات العلوم والهندسة والتصميم (% من التعليم الجامعي)	24	-	22	-
متوسط عدد طلاب الفنون والتصميم والإعلان... ذات العلاقة بالصناعة الثقافية	5351	1754	2243	-
الإنفاق على التربية والتعليم (% من GDP)	1.8[2] - 2.6[1]	3.9[2] - 4.9[1]	4.9[2] - 3.2[6]	-
الإنفاق على التربية والتعليم (% من الميزانية الحكومية)	11[2] - 7.2[1]	16.7	20.6[3]	-
نسبة الإنفاق على التعليم العالي من مجمل الإنفاق على التربية والتعليم (%)	31[3]	30.63[3]	-	-
الإنفاق على البحوث والتطوير (% من GDP)	0.1	-	0.3[2]	-

1 – الأرقام تعود للسنوات من 2006 إلى 2011 (بحسب المصدر والإتاحة):
– **أوضاع العالم** 2011، مؤسّسة الفكر العربي، بيروت، 2011.
– **تقرير التنمية البشرية**، برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي ،2011.
2 – مجموعة باحثين،**التقرير العربي الرابع للتنمية الثقافية. بيروت** 2011. مؤسّسة الفكر العربي، **الدولية للمعلومات**.
– **المجموعة الإحصائية السورية** 2010. – **وزارة التعليم العالي،الأردن** 2010.
3 – **تقرير التنمية البشرية للعام** 2010، برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي.
4 – قاعدة بيانات **البنك الدولي** 2011. منهجية تقييم الأداء المعرفي 20 نيسان 2011.
5 – **التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية** 2010.
6 – استقصاء مباشر.

الجيل الثالث إلى الجيل الرابع في الاتصالات، وتوسيع شبكة الاتصالات DSL لتصل إلى المناطق الريفية والنائية بالتزامن مع توسيع تمديدات شبكة الألياف البصرية.

وعلى صعيد الإنفاق الأسري على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فلا يُمكن إعطاء رقم مُحدّد ونهائي حول هذا الموضوع، نظراً لوجود تباين كبير بين إنفاق العائلة الريفية على استخدام هذه التكنولوجيا واستخدام عائلة في المدينة، وبين العائلات المتوسطة الدخل والعائلات الفقيرة، وبين العائلات ذات المستويات الثقافية المُختلفة نفسها والتي تَستخْدِم شبكة الإنترنت لأهداف تربوية وثقافية ومعرفية، وبالتالي يُمكن اعتبار الرقم 30 دولاراً لاشتراك أسرة مُتوسطة الحال في الإنترنت كحدّ أدنى معقول. أما اشتراك أسرة من خمسة أفراد في الهاتف الثابت والجوَّال، فإن مُعدَّل الإنفاق الأسري المعقول على الاتصالات قد يصل إلى حدود 250 دولاراً في الشهر، وهو مبلغ كبير نسبة إلى الدخل الفردي في دول **المشرق العربي**.

قدّر مُعدَّل الإنفاق الأسري المعقول على الاتصالات (لأسرة من خمسة أفراد في الهاتف الثابت والجوَّال) بحدود 250 دولاراً في الشهر، وهو مبلغ كبير نسبة إلى الدخل الفردي في دول المشرق العربي.

المبادرات الحكومية في دول **المشرق العربي** لتطوير البنية التحتيّة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

في الأردن:

حظي قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باهتمام **الملك عبد الله الثاني**، وفيما بعض المبادرات الملكية والحكومية الهادفة لتطوير القطاع.

1- **مبادرة «ريتش»**: طلب **جلالة الملك عبد الله الثاني** من المُختصين إعداد استراتيجية وخطة عمل لتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز قدرتها على المُنافسة في الأسواق الإقليمية العالمية، وتعزيز عمل الهيئات التنظيمية والقوى البشرية والدعم الحكومي ورأس المال وتطوير البنية التحتيّة.

2- **محطّات المعرفة**: تمّ إطلاقها العام 2001 تطبيقاً لرؤية ملكية بالتحوّل إلى الاقتصاد الرقمي والمعرفي بإتاحة الفرصة للمواطن الأردني لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة فاعلة لخدمة المجتمع المحلّي بفئاته كافة مع التركيز على المجتمعات الريفية والنائية. ولتطوير القوى البشرية وإكسابها مهارات الاقتصاد الحديث. وتتكوَّن شبكة محطات المعرفة من 158 محطة معرفة تنتشر في مختلف أرجاء المملكة لتقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجميع أفراد التجمّعات المحلية على امتداد مساحتها.

3- **مكتبات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**: وهي عبارة عن مَنابِر تُعرض من خلالها جهود **الأردن** وإنجازاته في مجال التكنولوجيا لعرضها على المستثمرين الأجانب كفرص للاستثمار.

4- **الحكومة الإلكترونية**: عبارة عن برنامج وطني يهدف إلى تبسيط الإجراءات الحكومية وجعلها أكثر استجابة لاحتياجات المواطنين والحكومة ومؤسّسات الأعمال. كما يهدف إلى تحسين الأداء، والأداء الحكومي التقليدي، وتقليل التكلفة والوقت اللازمين لإنجاز المعاملات الحكومية.

5- **الاستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات**: وضعتها جمعية شركات تكنولوجيا المعلومات «**إنتاج**»، بهدف خلق أسواق جديدة وتحسين بيئة الأعمال، وزيادة الاستثمار في البحث والتطوير، والتركيز على الطلب الإقليمي، واجتذاب الاستثمار الأجنبي، وتحسين سوق العمالة، كما حدَّدت أهدافاً مستقبلية، أهمها:

أ- زيادة نسبة انتشار الإنترنت من 11 % إلى 50 %.

جدول رقم 2 **البنية التحتيّة للصناعات الثقافية: تكنولوجيا المعلومات والاتصال**

المؤشر/ البلد	لبنان	سورية	الأردن	العراق
معدل انتشار الحواسيب (لكل 1000 من السكان)[1 و 3]	100	90	70[1,3,5]	-
كلفة الوصول إلى الإنترنت بالدولار (2007)[1]	10	13.65	11.12	-
نسبة النفاذ إلى الإنترنت[3] (سكان)%	242	177	272	19
خطوط الهاتف النقال (لكلّ 1000 من السكان 2007)	[2]310 - [3]377	[2]310 - [3]155	[2]304 - [3]155	-
عدد مستخدمي الإنترنت (لكلّ 1000 من السكان)	[2]380 - [3]236.8	[2]179.6 - [3]170	[2]257.8 - [5-3]200	[3]10.6
خطوط الهاتف الثابت (لكلّ 1000 من السكان)[2]	277	152	119	-
عرض خدمة الإنترنت(بتة لكلّ نسمة)[3]	277	53	164	-
متوسط الاشتراك في الإنترنت شهرياً (بالدولار)[4]	30	20	30	30
متوسط الإنفاق على الهاتف الجوال والثابت لعائلة من خمسة أفراد شهرياً (بالدولار)[4]	250	150	200	200

ب- زيادة عدد العاملين من 16000 إلى 35000 عامل.

ج- زيادة عائدات القطاع لتصل إلى 3 مليار دولار.

6- **الاستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية**: وتهدف إلى تشجيع ونشر واستخدام التجارة الإلكترونية في قطاع الأعمال والحكومة، ولزيادة خلق الثروة، وتحقيق الرفاه الاقتصادي.

ونتيجة للجهود الحكومية، حقّق الأردن نجاحات كبيرة، أهمها:

- دخول **شركة أنتل** المُتخصِّصة في صناعة الشرائح الإلكترونية مع شركتين مُتخصّصتين في المحتوى الرقمي، هما «**جيران**» و«**شوفي تي في**».
- استحوذت شركة **ياهو** العالمية على الموقع الأردني «**مكتوب**»... وهو موقع شديد الاستخدام.
- انضمام شركة **غوغل** لعضوية جمعيات شركات تكنولوجيا المعلومات الأردنية «**إنتاج**».
- وغير ذلك.

ويحتلّ الأردن المرتبة[6] 47 من 127 دولة على مؤشر الجاهزية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

كما بلغت نسبة[7] انتشار

1 – قاعدة بيانات **البنك الدولي** 2011، **منهجية تقييم الأداء المعرفي 20 نيسان** 2011.
2 – **تقرير التنمية البشرية** 2010.
3 – **أوضاع العالم** 2011. منشورات مؤسسة الفكر العربي، بيروت.
4 – استقصاء مباشر: أرقام تقديرية
5 – **دائرة الإحصاءات العامة** لعام 2008 – الأردن .
6 – **دائرة الإحصاء العامة**، الأردن.
7 – المصدر السابق نفسه.

الحواسيب 7 %، والإنترنت 26 %، والهاتف الجوال 91 %.ويُستخدم الحاسوب بنسبة 77.4 % للأغراض الشخصية، و15.8 % لأغراض العمل. كما تُستخدم شبكة الإنترنت بنسبة 64 % لجمع المعلومات، و3.35 % للتجارة، كما بلغت نسبة منشآت القطاع الخاص التي تتعامل بالتجارة الإلكترونية 10%، والتي تَستَخْدِم الحاسوب 62 %، كما بلغت نسبة الأسر التي تملك حاسوب واشتراك إنترنت حوالي 18 %.

في لبنان:

لم يحظَ قطاع المعلوماتية والاتصالات برعاية حكومية مباشرة وفاعلة، عدا مبادرات نشر المعلوماتية في المدارس، واعتبار مادة المعلوماتية من ضمن المناهج الدراسية في التعليم العام، وتجهيز المدارس والمؤسّسات العامة بشبكات معلوماتية واتصالات، وتطوير آليات عمل الحكومة الإلكترونية، وغير ذلك.

ولكن القطاع الخاص لم ينتظر قرارات وخطط الحكومة، واستلم زمام المبادرة لتطوير هذا القطاع والاستفادة من القدرات الكامنة فيه لتعزيز الاقتصاد الوطني، فنشأت جمعيات أهلية، كالجمعية اللبنانية للمعلوماتية مثلاً، بهدف نشر ثقافة المعلوماتية وتعزيز استخدامها، كما بادر القطاع الخاص إلى الاستفادة القصوى من تكنولوجيا المعلومات في المؤسّسات والمصارف والمصانع، فازدهرت شركات المعلوماتية والحلول البرمجية والاتصالات، ما أدّى إلى مزيد من النموّ الاقتصادي والمعرفي. وأسهمت الجامعات والكليات في تعزيز ثقافة المعلوماتية، وتخريج كوادر علمية ماهِرة وجدت مكاناً في سوق العمل العربي والدولي.

وعلى صعيد الاتصالات[1]، وعلى الرغم من أن **لبنان** كان من الدول العربية الأولى التي نجحت في إقامة شبكات اتصال خلوية وتوسيع استخدامها، إلا أن الاستثمار في البنية التحتيّة لم يأخذ مداه أسوة بدول **الخليج العربي والأردن** وغيرها من الدول. ويُعتبر **لبنان** من الأغلى عربياً على صعيد الاتصالات.

وتعمل وزارة الاتصالات على توسيع شبكة الألياف البصرية إلى المنازل في المدن والأرياف وتطويرها من خلال مشاريع تهدف إلى الارتقاء بهذا القطاع إلى المستوى العالمي، كما قامت بمبادرات عدّة بهدف تخفيض التعرفة والتكلفة على المستهلك، ونشرت شبكات «**الواي-في**» في الحدائق والمناطق العامة أيضاً.

في سورية:

حظي قطاع تكنولوجيا المعلومات برعاية رئاسية مباشرة، وكان الرئيس بشار الأسد من الداعمين لتعزيز ثقافة المعلوماتية وتوسيع استخدامها، ما أحدث نقلة نوعية على صعيد تطوّر تكنولوجيا المعلومات في سورية، ولكن النظام السياسي أعاق حرية تداول المعلومات وتراسلها، والوصول بحرية كاملة إلى شبكة الإنترنت.

في العراق:

الذي يجهد لإعادة تكوين قواه العلمية، ومن ضمنها تحسين شبكات الاتصال والمعلومات، لا يزال استخدام الحواسيب وانتشارها دون المستوى المتوافر في بقية دول **المشرق العربي**.

1 – المصدر السابق نفسه.



لكن الجهود الحكومية مُتواصلة لإحداث نقلة نوعية في هذا المجال.

6.8 – المواقع الثقافية

تُعتبر منطقة المشرق العربي خزاناً ثقافياً وتاريخياً عظيماً، ففيها تُختزل مختلف الثقافات والحضارات، ويُشكّل المسار التاريخي العابر من لبنان إلى سورية والأردن وفلسطين والعراق ومصر أحد أهم وأغنى المسارات التاريخية في العالم، ويضمّ تنوّعاً حضارياً وتاريخياً رائعاً وآثاراً فرعونية ونبطية وكلدانية وفينيقية وبيزنطية ورومانية وصليبية وإسلامية وعثمانية، وغيرها.

تشكّل هذه المواقع ثروة وطنية وإنسانية، ومصدراً للدخل الوطني، وتزدهر بجوارها الصناعات الثقافية خصوصاً صناعة الحِرف والأزياء التراثية، وتقام فيها المهرجانات والمعارض والعروض المسرحية والموسيقية والحفلات على أنواعها.

7.8 – البنية التحتيّة للصناعات الثقافية: الإنفاق على الصناعات الثقافية

من الملاحظ هزالة الإنفاق الحكومي على دعم الصناعات الثقافية في جميع الدول العربية، بما فيها دول المشرق العربي، أما القطاع الخاص فهو شبه غائب عن دعم أو تمويل المشاريع الثقافية، عدا بعض شركات الإنتاج التي ترصد مبالغ زهيدة جداً لإنتاج أفلام سينمائية أو وسائط سمعية لفنانين وبهدف الربح. وقد تكون سورية الدولة الوحيدة التي تدعم الصناعة الثقافية خصوصاً صناعة الأفلام وإن كانت بمبالغ لا ترقى للنهوض بهذه الصناعة. ويتصدَّر لبنان قائمة الدول الأقلّ دعماً للمُبدعين من سينمائيين ومسرحيين وكُتّاب، ورسّامين، وغيرهم، وبمبالغ «**مُضحكة**» كشراء عدة نسخ من كتاب، أو مساعدة مالية لشراء لوحة من فنان، أو سلفة مالية مُتواضعة جداً لعمل مسرحي، وفي الوقت ذاته لا يُمكن لفنان مسرحي أو مُمثل أو كاتب أن يعتاش من عمله الثقافي، عدا بعض المُغنّين والموسيقيين الجُدد الذين يُقدمون وصلات غنائية في المرابع الليلية أو يقيمون حفلات فنية ساهرة في المهرجانات، أو لديهم علاقات غير فنية مع أفراد أو مؤسّسات خاصة، وفي الوقت ذاته يُحرَم الفنانون والكتاب من أبسط أنواع التأمينات الاجتماعية، فلا استشفاء ولا ضمان شيخوخة، وكم من فنان كبير توفي على أبواب المستشفيات أو لم يستطع تأمين نفقات معيشته اليومية، وأكبر مثال على ذلك كان الفنان الكبير **عاصي الرحباني** الذي تكفل الرئيس **حافظ الأسد** بنفقة استشفائه، والفنان **مصطفى علي حسن** الذي أضحك الناس في مسرحياته وانتهى به الأمر بائعاً على كشك للتبغ على ناهية الشارع في منطقة **الأوزاعي** الشعبية في ضواحي **بيروت**، وتوفي نتيجة مرض عضال لم يستطع تأمين نفقات علاجه. وكم يشعر الكاتب اللبناني بالإهانة وهو يُعبئ استمارة للحصول على دعم **وزارة الثقافة** التي لن تزيد عن شراء عدة نسخ من كتابه في أحسن الأحوال فيما لو كان محظياً، كما أن **السيدة الكبيرة فيروز** ونجلها المُلحن والموسيقي والفنان المُبدع **زياد الرحباني** لم يجدا من يُنتج لهما آخر ألبوم غنائي مما أخَّر إصداره لعدة سنوات حتى تأمين نفقات إنتاجه العام 2011 على نفقتهما الخاصة.

والأمر ذاته، ينطبق على القطاع الخاص، أو على الجمعيات غير الربحية، فنادراً ما نسمع عن مصرف أو شركة أو رجل أعمال أو سياسي أو غيرهم تقدّم لدعم عمل إبداعي فنّي أو كتاب أو بحث... ما جعل المُبدعين يعيشون في غربة عن مجتمعهم.

جدول رقم 3 البنية التحتيّة للصناعات الثقافية : **المواقع الأثرية، المتاحف، المسارح، دور السينما، المهرجانات، المعارض*.**

المؤشر [4] / البلد	لبنان	سورية [2]	الأردن [3]	العراق
عدد المواقع الأثرية والطبيعية الكبرى [4]	10	20	9	19
عدد المتاحف الكبرى [4]	14	7	12	5
عدد المسارح الرئيسية [4]	10	3	4-2	-
عدد دور السينما / عدد الصالات [5]	11 (150 صالة) [5]	1 (7 [5] - 20 [4] صالة)	5 (20 [5] - 32 [4] صالة)	2 [4] (14 صالة)
عدد المكتبات الوطنية الكبرى	1	1	1	1
عدد المكتبات العامة الجامعية الكبرى	7	3	3	
عدد محترفات الرسم الأساسية	10	15		
عدد المعارض الفنّية والغاليري [4]	15	5	9	9
عدد معارض الفنون الإلكترونية	18			
عدد المهرجانات الفنّية الدولية الكبرى للموسيقى والرقص [4]	10	1	3	
عدد محترفات النحت الأساسية [4]	3			
عدد دور الأوبرا الكبرى	1 [1]	1		
عدد فرق الأوركسترا الكلاسيكية والسيمفونية الكبرى [4]	2	1	1	
عدد المدن الإعلامية	-	-	-	-

ولعل مؤسّسات الإعلان فقط، وبهدف تجاري، تُغطّي قسماً من كلفة المهرجانات الثقافية والمعارض الكبرى والحفلات، وهذا يُشكِّل الدعم الوحيد المُتوفِّر للصناعات الثقافية، فيما يأتي الباقي من الجمهور العاشق لهذه الصناعات، والذي لا يتورَّع عن شراء ألبوم غنائي لفنّان، أو حضور مسرحية، أو شراء كتاب على الرغم من الأزمة المعيشية التي تعيشها دول **المشرق العربي** مُجتمعة.

ومع ذلك، لا بدّ من التنويه بجهود بعض المؤسّسات الثقافية العربية، مثل **مؤسّسة الفكر العربي، ومؤسّسة عبد الحميد شومان في الأردن، وجائزة الشيخ زايد للكتاب، ومؤسّسة الشيخ محمد بن راشد في دبي، وجائزة سلطان العويس، وجائزة الملك فيصل في المملكة العربية السعودية، وجائزة الكويت للتقدّم العلمي** وغيرها من الجوائز الهادفة إلى الارتقاء بمستوى الفكر العربي.

1 – قيد الترميم.
2 – موقع Syria Links.
3 – موقع (Jordan Google search).
4 – استقصاء مباشر.
5 – Unesco data center 2009.

8.8 – البنية التحتيّة للصناعات الثقافية : البيئة القانونية للملكية الفكرية

يُعتبر القانون الصادر العام 1710 في **إنكلترا** أول قانون في العالم لحماية الملكية الفكرية. تاريخياً نظَّم القانون العثماني الصادر العام 1872 عملية حماية حقوق الملكية الفكرية في الدول الواقعة تحت سيطرته، وانضمَّ **لبنان** العام 1957 إلى الدول المُوقّعة على معاهدة حماية الملكية الفكرية في **جنيف** الصادرة العام 1951، وفي العام 1962 وقّع **لبنان** معاهدة حماية الإنتاج الفنّي والتسجيلات الموسيقية والأفلام، والتي لم تصبح نافذة حتى 1977 حين صادق عليها البرلمان اللبناني.

أصبح **لبنان** العام 1986عضواً في «**الهيئة الدولية لحماية الملكية الفكرية**» (WIPO). وفي العام 1999 صدر القانون رقم 9975 لحماية الملكية الفكرية والفنّية في لبنان، والذي جاء إقراره بعد حملات شعبية قادها فنّانون وكتّاب ومثقفون، وشكّل صدوره مرحلة جديدة وجدية في عملية تأمين نوع من الحماية لحقوق المؤلفين والموسيقيّين والكتّاب، وغيرهم.

وبعد إقرار هذا القانون أصبح من الممكن توقيع لبنان على الاتفاقيات WCT (Copyright treaty) والاتفاقية WPPT (WIPO performance and phonograms treaty) الموقّعتين أيضاً من **الأردن**.

وبدوره وقّع **الأردن** على **اتفاقية برن**

جدول رقم 4 البنية التحتيّة للصناعات الثقافية : **الإنفاق الحكومي لدعم الصناعات الثقافية**

المؤشر/ البلد	لبنان	سورية	الأردن	العراق
الميزانية الحكومية المخصصة للثقافة (مليون دولار) [1]	7		6 ÷ 11 [2]	
إجمالي الإنفاق الحكومي على قطاع الإبداع الثقافي (مليون دولار)	3.5			
الدعم الحكومي للمؤلفين (ألف دولار) [2]	20			
الدعم الحكومي للمسرح (ألف دولار)	120		-	-
الدعم الحكومي لصناعة السينما والأفلام (ألف دولار)	130	3000		
الإنفاق الحكومي على الموسيقى – ميزانية المعهد الوطني للموسيقى (ألف دولار)	9000	-	-	-
الإنفاق غير الحكومي والمساعدات من الجمعيات غير الربحية	**لا يوجد**	**لا يوجد**	**لا يوجد**	**لا يوجد**

1 – استقصاء مباشر، **وزارة الثقافة**، لبنان.
2 – استقصاء مُباشر، يدعم الأردن بعض الكتّاب بمبلغ ألف دينار أردني، يتمّ اختيار المؤلفين وفق شروط معيّنة.

لحماية ملكية البرمجيات العام 1999، وصادق **البرلمان الأردني** على **معاهد حماية حقوق الملكية الفكرية** (WIPO Copyright treaty)، وعلى **اتفاقية حماية الملكية الأدبية والأعمال الفنّية** (Agreement for the protection of literary and artistic treaty)، وعلى **اتفاقية حماية إنتاج الأفلام والتسجيلات** (WIPO performance and programs treaty). وعلى الرغم من ذلك وأسوة بالدول المشرقية الأخرى لا تزال فعالية تطبيق هذه المعاهدات والاتفاقيات غير كافية للحدّ من أعمال القرصنة والاقتباس وحماية الملكية الفكرية.

كما خطا **الأردن** خطوات إيجابية أكثر تقدماً على صعيد التشريعات والقوانين التي تحمي الملكية الفكرية في مجالات عديدة، مثل حقّ المؤلف، وحماية براءات الاختراع وعلامات البضائع وتسجيل الأسماء التجارية، ومحاربة المُنافسة غير المشروعة، والأسرار التجارية، وقد التزمت التشريعات بالمعايير الخاصة بحماية الملكية الفكرية المنصوص عنها في اتفاقيات منظمة التجارة الملكية واتفاقية التجارة الحرّة مع **أوروبا والولايات المتّحدة**.

وعلى الرغم من صدور القانون رقم 99/75 في **لبنان** وقوانين مُماثلة في **الأردن** وبعض الدول العربية الأخرى، فإن أعمال القرصنة على الوسائط السمعية والأفلام والبرمجيات لا تزال واسعة الانتشار في دول المشرق العربي كافة، حيث تباع الأقراص السمعية (CD) لكبار الفنّانين العرب والأجانب بمبلغ لا يتعدّى الدولار الواحد. كما تنتشر محال بيع الأفلام المُقرصنة بأبخس الأسعار حتى قبل عرضها في الصالات، في الشوارع والأزقة من دون رادع، وفي الوقت نفسه تُباع البرمجيات المنسوخة والألعاب الإلكترونية بأسعار تقلّ عن دولارين أو ثلاثة، ولا يزال العديد من الدول عاجزاً أو يغضّ الطرف عن مُروِّجي ومُصنِّعي الأقراص المُقرْصَنة على الرغم من إحراز بعض التقدُّم في مكافحة هذه الظاهرة في السنوات الأخيرة.

والأخطر من ذلك كلّه يكمن في سرقة أو اقتباس أو قرصنة أعمال لشبّان ومُبتكرين جهدوا لصناعة برمجيات أو ابتكار أفكار ومشروعات أو أبدعوا في رسوم وتصاميم أو ألّفوا كتباً وأصدروا منشورات ودراسات ولم يستطيعوا تأمين أكلاف معيشتهم أو حتى أجورهم. حيث يقوم البعض باقتباس أعمال غيرهم، فنسمع نوتات موسيقية منسوخة عن أعمال كبرى كلاسيكية أو عن ألحانٍ لمؤلفين عرب كبار من أمثال **محمد عبد الوهاب** أو **بليغ حمدي** أو **الرحابنة**، أو اقتباس أشعار ومقطوعات من أغانٍ من دون حسيب أو رقيب، كما توجد سرقة لمقتطفات من أعمال فنّية مسرحية أو تقليد موضوعات أفلام وبرامج تلفزيونية محلية أو عالمية، أو اقتباس أفكار لإعلانات وتصاميم ورسوم وصور صادرة عن مُبدعين محليّين أو أجانب بذلوا جهوداً كبيرة لتحقيق هذه الإبداعات، وهذا ما يُعيق تطوّر الصناعات الثقافية ويُصيب الكثير من الفنّانين والكتّاب والمبدعين بالإحباط.

9.8 - البنية التحتيّة للصناعات الثقافية: البحوث العلمية والتطويرية

تُعتبر البحوث العلمية عصب الابتكار والإبداع في الاقتصاد القائم على المعرفة، وهي تتمتّع بحقوق ملكية فكرية بنسبة 100 %. وتُسهم في إغناء المخزون المعرفي والفكري للمجتمع وفي تقدُّم العلوم والتكنولوجيا وابتكار مواد وسلع وأدوات وخدمات جديدة تؤدّي إلى تحفيز الاقتصاد وزيادة معدلات التنمية والرفاهية في المجتمع.



وبشكل عام، تتوزّع نواتج البحوث والتطوير على:

1- بحوث ودراسات استراتيجية: بحوث سياسية، وحقوقية واقتصادية يُستفاد منها في مراكز القرار وإدارات الدولة والحكومات والمؤسّسات الاقتصادية... إلخ.
2- بحوث إبداعية في الآداب والفنون والإنسانيات: بحوث في الأدب واللغة، وفي الشعر والموسيقى والمسرح والسينما والتصميم وغير ذلك.
3- بحوث تطبيقية في الهندسة والطب وفي مجالات التكنولوجيا الدقيقة وما شابه.
4- بحوث علمية نظرية في العلوم الأساسية: رياضيات فيزياء، كيمياء، وفي عالم الفضاء والذرّة.
5- بحوث تطبيقية ابتكارية في مجالات الصناعة والزراعة وغيرها.

ولاستطلاع أوضاع البحث العلمي في **الوطن العربي** بشكل عام وفي دول **المشرق** بشكل خاص، ومدى التقدُّم الحاصل على صعيد تقدُّم العلوم والتكنولوجيا، وإسهامها في الصناعات الثقافية وفي عمليات الابتكار والإبداع في المجال الثقافي والنتائج الاقتصادية المُحصلّة، لا بدَّ من استعراض واقع البحث العلمي وبيئته ومدى توفُّر الظروف المُناسِبة لها في المنطقة العربية، وأهمها:

1- وجود الباحث وحريته واكتفاؤه الذاتي

الباحث هو العنصر المركزي في عملية البحث، وليصبح الإنسان باحثاً ينبغي توفير المناخ المناسب والبيئة التربوية والتعليمية اللازمة لتزويده بالمعارف الضرورية. وهذا يُحتّم بناء نظام تربوي وتعليمي يُساعد في تكوين شخصية المُتخرِّج-الباحث، وتزويده بالمعلومات والمعارف اللازمة للانطلاق في عملية البحث في مناخ علمي مُستقرّ، وبدعم من المجتمع والدولة، والتي يقع على عاتقها تحفيز القدرات البحثية للباحثين ودعم نشاطاتهم.

ومع تأكيدنا على وجود كمّ من الباحثين في **الوطن العربي**، فإن معظمهم يشكو من نقص الحرية، ومن ارتفاع منسوب الفساد الإداري والأكاديمي، وضعف الوسائل والإمكانيّات، وقلّة التمويل، وفقدان الراحة والاستقرار.. ما جعل إبداعهم قليلاً في الداخل ومُرتفعاً خارج دولهم، فكانت هجرة الأدمغة.

2- صياغة رؤية وطنية للبحث والتطوير

لا يُمكن الحديث عن تعزيز البحث العلمي من دون تحديد رؤية أو سياسة وطنية لتطوير التعليم والعلوم، وصياغة أهداف اقتصادية واجتماعية وإنمائية للبحوث العلمية، ووضع مُخطّط تنفيذي لتحقيق هذه الأهداف.

صياغة «الرؤية» الوطنية ورسم الإطار العام لها ينبغي أن يتمّ بالتعاون بين الدولة ومختلف شرائح المجتمع والقطاعات الاقتصادية الأساسية فيها، والتي ينبغي أن تُدرك وتُحدِّد ماذا تُريد؟ وما يُمكن أن تطمح إليه؟ وما ينبغي عمله لتحقيق مزيد من النموّ في مختلف المجالات المُتاحة.

ولا تزال دول وحكومات الوطن العربي بعيدة عن وضع خطط وآليات لتطوير وتحفيز البحث العلمي وتحديد أهدافه، لذلك تسير البحوث العلمية في نظام عشوائي، من دون أهداف اقتصادية أو اجتماعية مُحدَّدة، عدا تلك الأهداف المحصورة بعمليات الترقّي الأكاديمي أو تطوير معارف الباحثين من أساتذة وطلاب لنيل شهادات عالية، ومن دون أن يرافق ذلك خطط للإنعاش الاقتصادي وبناء اقتصاد المعرفة

شبيهة بخطط «مهاتير محمد» في **ماليزيا**، أو خطط «**دينغ هسياو بنغ**»* في **الصين**، أو «**لولا دي سيلفا**» في **البرازيل** وغيرهم.

3– تمويل البحوث العلمية

يُعتبر المال عصب البحث العلمي، ومن أهم عناصر تأمين بيئة بحثية ملائمة. وتتوزّع مصادر تمويل البحوث العلمية بين:

– حكومية
– القطاع الخاص وعالم الأعمال
– المؤسّسات غير الربحية والمساعدات.

وخلافاً للدول المُتقدّمة، فإن الطابع الحكومي[1] هو الغالب على مصادر تمويل البحوث العلمية في الدول العربية وبنسبة مُرتفعة قد تصل إلى 99 % من إجمالي التمويل، بينما لا يتجاوز التمويل الحكومي للبحوث في الدول المُتقدمة حدود 25 % من إجمالي التمويل، وهو يبلغ 11 % في **إسرائيل** و8.8 % في **الولايات المتّحدة والسويد**، وأقلّ من ذلك في **اليابان**.

وفي المقابل، يقوم القطاع الخاص وعالم العمل بتمويل معظم البحوث العلمية في الدول المُتقدمة بمعدلات تراوحت بين 70 % إلى 80 %، من خلال تمويل مُباشر أو من طريق شراء نواتجها وتوظيفها في الصناعة لتحسين معدّل التنافسية والإنتاج والتسويق. فمعظم النشاطات البحثية الدائرة في الجامعات وفي معاهد البحوث تعود إلى عقود مع القطاع الخاص لابتكار أو لتطوير سلع وأدوات وخدمات جديدة يقوم هذا الأخير بإنتاجها وتسويقها. وهذا ما يُؤدي بدوره إلى ديناميكية عالية في الإنتاج والتسويق، ويُسهم في دعم العملية التربوية من جهة وزيادة معدل النموّ والإنتاج من جهة أخرى.

المصدر الثالث للتمويل، هو من التعليم العالي، فبينما تقوم الجامعات في الدول المُتقدمة بتخصيص قسم مهمّ من ميزانياتها لتمويل عمليات البحث والتطوير تصل إلى ما يُقارب 36 % في **إسرائيل** و27 % في **الولايات المتّحدة**، نجد أن تمويل الجامعات العربية بالكاد يكفي للرواتب والأجور وتأمين بعض المستلزمات الضرورية لمتابعة مسيرة التعليم*.

هذا فضلاً عن انعدام المساعدات من المؤسّسات غير الربحية أو من رجال الأعمال لتمويل عمليات البحث في الجامعات ومعاهد البحوث، بينما تلعب المساعدات والمنح والهبات من رجال الأعمال والمؤسّسات غير الربحية دوراً مهماً في تمويل عمليات البحوث في الجامعات والمعاهد البحثية في الدول المُتقدمة. فمعظم تمويل مشاريع البحوث العسكرية في **إسرائيل** والبحوث

* دينغ هسياو بنغ: باني الصين الحديثة، استلم قيادة الحزب الشيوعي الصيني ورئاسة الدولة العام 1995 بعد أن تدهورت الأوضاع الاقتصادية والثقافية بشكل كبير بعد وفاة "ماوتسي تونغ"، ووضع خططاً كبيرة للتحفيز الاقتصادي والتقدّم العلمي وابتكر آلية للتعايش بين الشيوعية واقتصاد السوق، ووضع الصين على سلم الدول العظمى.

– مهاتير محمد: رئيس وزراء ماليزيا السابق، وإليه يرجع الفضل في بناء اقتصاد المعرفة في ماليزيا.

– لولا دي سيلفا: رئيس جمهورية البرازيل السابق، ومُحدِّث اقتصادها.

1 – **استراتيجيات التعليم والعلوم في إسرائيل والوطن العربي**، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2007.

الحسيني، عبد الحسن، **التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة قراءة في تجارب الوطن العربي وإسرائيل والصين وماليزيا**، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2008.

* مؤخراً قامت بعض المؤسّسات الفكرية والجامعية في الوطن العربي بتخصيص مبالغ كبيرة للأبحاث، كمؤسّسة قطر للتعليم، ومؤسّسة محمد بن راشد في الإمارات، وفي السعودية والكويت وغيرها.

حول الأمراض المُستعصية في **أميركا** على سبيل المثال تأتي من الهبات والمُساعدات وبمبالغ كبيرة جداً، وهذا ناتج عن ثقافة البحث العلمي السائدة لدى الدول المُتقدمة والتي تُفتَقَد في العالم العربي. ما جعل معدل تمويل البحوث العلمية يصل إلى 4.6 % من الناتج القومي في **إسرائيل**، و4.1 % في **السويد**، وبمعدل3.9 % من متوسط الناتج المحلي لدول **الاتّحاد الأوروبي**. بينما لا يتجاوز حدود 0.1 %– 0.4 % من الناتج القومي في الدول العربية، وهو يقلّ عن المعدل العالمي للإنفاق على البحوث والبالغ 1.6 % من إجمالي الناتج المحلّي العالمي، أو عن معدل إنفاق الدول النامية والبالغ 0.7 %. في الوقت الذي تضيع المليارات العربية خسائر في البورصة وسوق الأسهم.

4– تأمين البنية التحتيّة للبحث العلمي

تحضير بيئة البحث العلمي على صعيد التمويل والتجهيز والباحثين لا يكتمل من دون تأمين البنية التحتيّة الملائمة لتعزيز البحوث والتطوير. هكذا بُنية يجب أن تطال:

1 - التعليم العالي والعام وتحسين جودته وتطوير برامجه.
2 - تأمين المكتبات والدوريات والمعلومات والإحصاءات الضرورية لعمل الباحثين.
3 - إنشاء المراكز البحثية والمعاهد المُتخصّصة وتوفير مقومات العمل فيها.
4 - إنشاء مراكز وشبكات معلوماتية ضخمة توفّر الخدمات للباحثين، كمراكز الكومبيوتر العملاقة، وقواعد البيانات العلمية ومراكز الإحصاء المركزية...إلخ.
5 - تقديم المشورة والخدمات القانونية للباحثين وللمنتجين، وتشجيع أصحاب الأفكار العلمية والابتكارات على وضع أفكارهم قيد التنفيذ وتصنيع ابتكاراتهم.
6 - إصدار التشريعات القانونية والدستورية اللازمة لتطوير العلوم وحماية الإنتاج العلمي والابتكارات الجديدة للباحثين.
7 - إنشاء حاضنات للأعمال وإمدادها بالوسائل المالية والاستشارية اللازمة.
8 - إنشاء مراكز استشارية للباحثين تساعدهم في اختيار فرق البحث الملائمة وانتقائها، واختيار موضوعات البحوث وآليات تنفيذها.
9 - إنشاء مراكز تدريب وتأهيل للعاملين والباحثين.
10 - إنشاء مدن وقرى معرفية وحدائق تكنولوجية مُزوَّدة بالبنية التحتيّة المعرفية اللازمة.
11 - إنشاء مراكز بحوث مُتخصّصة وإقامة اتفاقات تعاون بحثية مع جامعات ومعاهد بحوث الدول المُتقدّمة، تهدف إلى تعليم الشبّان العرب الموهوبين على آليات البحث وطرائقه.
12 - حثّ القطاع العام والخاص على التعاون مع الباحثين ومع المراكز والمعاهد البحثية داخل الجامعات وخارجها، ومُشاركة قطاع الأعمال في تمويل البحوث العلمية من طريق استثمار نواتج البحوث التطبيقية والتطويرية.

لذلك، ومع تواضع البحوث العلمية ونواتجها في الدول العربية، ثمة صعوبة في تقدير مدى إسهامها في تعزيز الاقتصاد الوطني وزيادة معدلات النموّ وتحسين الناتج الوطني أو في العمالة الناتجة عن توظيفها في الصناعة وتحديداً في الصناعات الثقافية.

القسم الثاني

اقتصادات الصناعات الثقافية

1– مؤشرات اقتصادية لصناعة الابتكار والإبداع

وفقاً لتعريف المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتّحدة للتجارة والتنمية «أونكتاد UNCTAD»، فإن صناعة الابتكار والإبداع (Creative industry) هي عبارة عن حلقة من الابتكار والإبداع والإنتاج والتسويق لسلع غير ملموسة ولخدمات، يُشكّل الإبداع الفكري الرأسمال الأكبر فيها وتحظى بحقوق الملكية الفكرية. وبالمفهوم الاقتصادي، تسمح نشاطات الابتكار والإبداع وأعمالهما بتحقيق مردود اقتصادي وينتج عنها فرص عمل، وهي تُسهم في دعم الميزان التجاري للدول وفي زيادة الناتج القومي.

في السنوات الأخيرة، سجّلت الصناعات الثقافية في العالم نمواً سنوياً تصاعدياً قارب حدود 14 %، وبلغت قيمة السلع والخدمات المُبْتَكَرة حوالى 592 بليون دولار، وساهمت بمعدّل 3.4 % من حجم التجارة العالمية في العام 2008 (أي في أوج الأزمة المالية العالمية التي أدّت إلى تدهور حجم التجارة العالمية بمعدَّل 12 %)، وبلغ معدَّل نموّ صادرات الصناعات الثقافية 171 % والواردات 13.1 % من إجمالي الصادرات والواردات العالمية، وتوزّعت الصادرات بنسبة 7.9 %[1] على الفنون الحِرفية، و0.2% على الصناعات السمعية والبصرية، و59.5 % على فنون التصميم والرسم والعمارة، و6.4 % على فنون الأداء (مسرح، سينما،...)، و6.8 %على الوسائط الجديدة، و11.9 % على النشر، و7.3 % على الفنون البصرية.

سجّلت الصناعات الثقافية في العالم نموّاً سنوياً تصاعدياً قارب حدود 14 %، وبلغت قيمة السلع والخدمات المُبْتَكَرة حوالى 592 بليون دولار، مسهمةً بمعدّل 3.4 % من حجم التجارة العالمية في العام 2008.

ويحتلّ لبنان الموقع العاشر عالمياً والأول عربياً على صعيد إسهام الصناعات الثقافية في دعم الناتج القومي (GDP) وبمعدّل 4.75 %[2]؛ ولقد تفوّق على **كندا** 4.5 %، **وكرواتيا** 4.42 %، **ولاتفيا** 4.0 %، **وبلغاريا**3.92 %، وجاء مباشرة بعد **المكسيك**4.77 %، **والفيليبين** 4.92 %، **وجامايكا** 5.1 %، **وفرنسا** 8.2%، **وبولندا** 2.7 %، **وأستراليا**3 %، **وإسبانيا** 2.2 %، **والأردن** 0.7 %، **وسورية** أقلّ من 0.3 %. في حين تصدَّرت **الولايات المتّحدة** قائمة معدّلات نموّ صناعة الابتكار والإبداع بمعدَّل 11.12 %، **وهنغاريا** 6.67 % **وروسيا** 6.06 %، من الناتج القومي (GDP)[3].

احتلّ لبنان الموقع العاشر عالمياً والأول عربياً على صعيد إسهام الصناعات الثقافية في دعم الناتج القومي (GDP) وبمعدّل 4.75 %، متفوّقاً بذلك على عدد من البلدان مثل كندا وكرواتيا..، كما احتلّ لبنان المرتبة 61 بين 141 بلداً في العالم، وفي المرتبة التاسعة بين 15 بلداً عربياً عن مؤشّر الابتكار العالمي.

وفي المقابل حلّ **لبنان**[4] في المرتبة 61 بين 141 بلداً في العالم، وفي المرتبة التاسعة بين 15 بلداً عربياً عن مؤشّر الابتكار العالمي، بمعناه الواسع ليشمل الابتكار الاجتماعي والابتكار في مجال الأعمال، بالإضافة إلى الابتكار في المؤسّسات والرأسمال البشري ومستوى البحوث والبنية التحتيّة وتطوّر الأسواق والأعمال، بالإضافة إلى مستويات التكنولوجيا والمعرفة وتطوّر القطاعات الخلاقة. كما حلّ في المرتبة 18 بين 40 دولة ذات الدخل المتوسط إلى المرتفع، بحسب **كلية إنسياد** لإدارة الأعمال.

كما حلّ **لبنان** في المرتبة[11] 91 بين 144 بلداً، وفي التاسعة بين 24 بلداً عربياً عن مُؤشّر التنافسية العالمي 2012–2013، وفق المُنتدى الاقتصادي العالمي الذي سجّل **للبنان** أنه لا يزال في مرحلة مُتدنّية حيال البنية التحتيّة، والاستقرار الماكرو اقتصادي، والبيئة المؤسّساتية الداعمة، **والابتكار**.

1-Creative economy report 2010 ,op. cit.
2-"Creative industries", According Creative Economy Report 2010, op. cit.
3-Harabi, Najib, "Knowledge Intensive Industries: Four Case studies of creative industries in Arab countries", Prepared of Learning Event on Developing Knowledge Economy strategies to improve competitiveness in the MENA Region, May 17-21-2009 - Alexandria - Egypt, second (Final) version, June 2009.
4-Lebanon this week, Byblos Bank 10/7/2012.

جدول رقم 5 **النشاط الاقتصادي لفروع الصناعات الثقافية**

الدولة	لبنان[1،3] (GDP %)	سورية (GDP %)	الأردن[1،3] (GDP %)	العراق (GDP %)
- الكتاب والنشر	0.85		[7]0.02 – [3]0.20	
- الوسائط السمعية والموسيقى	0.33		[7]0.01 – [3]0.1 >>	
- الأفلام والسينما	0.29		[3]0.1 >>	
- البرمجيات	[1]0.39 –[4.3]0.45		[7]0.04 –[8.3]3 0.4	
المساهمة في العمالة (%)				
- الكتاب والنشر	0.79		[7]0.08 – [3]0.1	
- الوسائط السمعية والموسيقى	0.19		[7]0.08 – [3]0.1 >>	
- الأفلام والسينما	0.12		0.1 >>	
- البرمجيات	[1]0.22 – [3]0.13 – [4]0.26		[7]0.17 – [3]0.2 – [8]1.8	

1– Roger Melki: Economic Contribution of Copyright Industries. World Bank Project: Beirut, July 2007.
2– "Creative Economy Report 2010" Published by the United Nations, Conference on trade and Development (UNCTAD). الساعة 2012 آذار 21 منشورات بنك عودة في 6:56an
– وزارة الاقتصاد اللبنانية: 22 كانون الأول 2011.
3– Knowledge Intensive Industries: Four Case Studies of Creative Industries in Arab Countries. May 17–12–2009 Alexandria–Egypt. Prepared by: Najib Harabi, Professor of Economics at the University of Applied Sciences.
North Western – Switzerland. Second and final edition, June 09–2009.
4– Creative Economy Report 2010. Statistical annex, part I, World Bank 2010.
(الأرقام الواردة بالنسبة لسوريا وللعراق تعود للعام 2007، وتختص بالسلع المُبتكرة (Creative goods).
5 – استقصاء مُباشر: الميزانية الحكومية (عدا ميزانية الكونسرفتوار الوطني للموسيقى والبالغة حدود 13 مليار ليرة لبنانية).
6 – عام 2006 بلغت صادرات صناعة الابتكار السورية 263، ما يعني تناقص الصادرات بقيمة 20 مليون دولار أميركي في العام 2007.
7– Copyright Industries in Jordan. Riad al Khouri, BLITT (oxon), Director, MEBA wll, October 2002.
8 – أ– دائرة الإحصاء العامة – الأردن 2012. (تشمل قطاع المعلوماتية والاتصالات).
ب– وزارة الصناعة والتجارة – مديرية التنمية الصناعية – تقرير ملخص عن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2010 – الأردن.
ج– Information Technology association – IT Industry statistics 2009
9 – إستقصاء مُباشر: الأردن.
10 – الصادرات والواردات في الكومبيوتر ومعالجة المعلومات (بملايين الدولارات). (المرجع رقم 14) التقرير الاقتصادي للاونكتاد (UNCTAD) حول اقتصاد الابتكار (Creative economy).
11 – المنتدى الاقتصادي العالمي، النشرة الاقتصادية لمجموعة بنك بيبلوس Lebanon this week "، **جريدة النهار** 2012/9/20.

تابع جدول رقم 5 النشاط الاقتصادي لفروع الصناعات الثقافية

الدولة	لبنان (GDP %)	سورية (GDP %)	الأردن(GDP %)	العراق (GDP %)
النسبة في الاستيراد والتصدير	[3]EX - IM	EX - IM	[3]EX - IM	EX - IM
- الكتاب والنشر	3.36 – 3.39		0.6 – 0.2	
- الوسائط السمعية والموسيقى			0.1 – 0.1	
- الأفلام والسينما			0.2	
- البرمجيات		[10.4]10 –[10.4]110	1.4 – 0.9	[10.4]10 –[10.4]65
مجموع الصادرات 2008 (مليون دولار)	[4]278	[6.4]241	[8.4]198	[4]1
معدل الزيادة 2003-2008	[4]15.74	-	[4]11.61 – [8]18.5	-
مجموع الواردات 2008 (مليون دولار)	[4]389	[4]55	[4]457	[4]162
معدل الزيادة، 2003-2008 [7، 4]	[4]4.19	-	[4]21.82	-

جدول رقم 6 الإنفاق الحكومي على الثقافة، ومعدّل المساهمة والعمالة وحركة الاستيراد والتصدير [3.1]

الدولة	الميزانية الحكومية	المساهمة في الناتج القومي (GDP %)	معدل العمالة	الناتج القومي	العمالة (دوام كامل)	الصادرات (%)	الواردات (%)
لبنان	7 مليون دولار[5]	[2]4.75	[2]4.48	مليار دولار[2]	50.000	[3]1.94	[3]0.73
سورية		[3]0.3					
الأردن	[9]11 - [9]6	[3]0.7	[3]2.8			[3]2.4	[3]1.2
العراق							

1– Roger Melki: Economic Contribution of Copyright Industries. World Bank Project: Beirut, July 2007.
2– "Creative Economy Report 2010" Published by the United Nations, Conference on trade and Development (UNCTAD).
6:56an الساعة 2012 آذار 21 منشورات بنك عودة في
– وزارة الاقتصاد اللبنانية: 22 كانون الأول 2011.
3– Knowledge Intensive Industries: Four Case Studies of Creative Industries in Arab Countries. May 17–12–2009 Alexandria–Egypt. Prepared by: Najib Harabi, Professor of Economics at the University of Applied Sciences.
North Western – Switzerland. Second and final edition, June 09–2009.
4– Creative Economy Report 2010. Statistical annex, part I, World Bank 2010.
(الأرقام الواردة بالنسبة لسوريا وللعراق تعود للعام 2007، وتختص بالسلع المُبتكرة (Creative goods).
5 – استقصاء مُباشر: الميزانية الحكومية (عدا ميزانية الكونسرفتوار الوطني للموسيقى والبالغة حدود 13 مليار ليرة لبنانية).
6 – عام 2006 بلغت صادرات صناعة الابتكار السورية 263، ما يعني تناقص الصادرات بقيمة 20 مليون دولار أميركي في العام 2007.
7– Copyright Industries in Jordan. Riad al Khouri, BLITT (oxon), Director, MEBA wll, October 2002.
8 – أ– دائرة الإحصاء العامة – الأردن 2012. (تشمل قطاع المعلوماتية والاتصالات).
ب– وزارة الصناعة والتجارة – مديرية التنمية الصناعية – تقرير ملخص عن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2010 – الأردن.
ج– Information Technology association – IT Industry statistics 2009
9 – إستقصاء مُباشر: الأردن.
10 – الصادرات والواردات في الكومبيوتر ومعالجة المعلومات (بملايين الدولارات). (المرجع رقم 14) التقرير الاقتصادي للاونكتاد (UNCTAD) حول اقتصاد الابتكار (Creative economy).



جدول رقم 7 توزيع مساهمة الصناعات الثقافية في الاقتصاد بحسب معدّل الملكية الفكرية

المؤشر[1] / البلد	الصناعات ذات الحماية الكاملة (صناعة النشر والأفلام والإعلام والإعلان والبرمجيات والتصميم والتصوير)		المساهمة في الصناعات المُساعدة صناعة الأقراص والأجهزة التلفزيونية والإذاعية والأدوات الموسيقية		صناعة التصميم والأثاث ودور الأزياء وصناعة الملبوسات والجواهر والعمارة والسجاد	
	المساهمة %	المساهمة %	المساهمة %	المساهمة %	المساهمة %	المساهمة %
لبنان	[3.2]4.75 - [1]2.53	[3.2]4.48 –[1]2.11	[3.2]0.707	[3.2]0.73	[3.2]0.62	[3.2] 0.7
سورية	-	-	-	-	-	-
الأردن	[1]0.8 – 0.7	[1]2.8	-	-	-	-
العراق	-	-	-	-	-	-

ويشمل المؤشِّر المذكور، البنية التحتيّة، ومستوى التعليم، والسياسات الاقتصادية، وإمكانات **الابتكار**، وتطوّر الأعمال.

وأشار المُنتدى إلى أن **لبنان** حلَّ في مرتبة جيّدة حيال مستوى العناية الصحية، والتعليم الابتدائي والتدريب، وتطوّر أسواقه المالية وزيادة الأعمال **والابتكار**.

وتُعتبر البنية التحتيّة والتعليم والتدريب والريادة في الأعمال **والابتكار** من أهمّ عوامل تعزيز **الابتكار** والإبداع في الاقتصاد القائم على المعرفة.

2 – صناعة الطباعة والنشر

1.2 – صناعة الكتاب

يتصدَّر **لبنان** قائمة الدول المُنتجة والمُصدِّرة للكتاب في دول **المشرق العربي** تليه **الأردن وسورية والعراق**. ويتمتَّع الناشرون اللبنانيون بصيت جيِّد على صعيد النشر والتوزيع وجودة الطباعة وأناقتها، ويختار الكثير من الكتّاب العرب والأجانب لبنان لطباعة إصداراتهم ونشرها نتيجة الحرية السياسية والإعلامية التي يتمتَّع بها. ويُسيطر حوالى 12 مُوزِّعاً على حوالى ثلثَيّ سوق الكتاب، ويَنْشر اللبنانيون بلغات عديدة وأكثرها باللغة العربية والفرنسية والإنكليزية. ويُخصِّص أكثر من 80 % من إنتاج الكتب للتصدير باتجاه الدول العربية والعالم، خصوصاً كُتب الأولاد والمعاجم، وأغلبية الكتب المُستوردة هي باللغات الفرنسية والإنكليزية، إذ يوجد طلب واسع عليها. وتتنوَّع موضوعات النشر في لبنان من الكتاب المدرسي إلى الكتب المُوجَّهة نحو الأطفال والكتب الترفيهية، وهي تشكّل النسبة الأعلى من الإصدارات، بالإضافة إلى الموسوعات والقواميس والكتب السياسية والتاريخية والإسلامية (ولها دور نشر تختصّ بها) وغيرها من الموضوعات كفنون الطبخ والتنجيم والأبراج التي تلقى رواجاً واسعاً داخلياً وعربياً.

1– Roger Melki: Economic Contribution of Copyright Industries. World Bank Project: Beirut, July 2007.
2– "Creative Economy Report 2010" Published by the United Nations, Conference on trade and Development (UNCTAD).
6:56an الساعة 2012 آذار 21 منشورات بنك عودة في
– وزارة الاقتصاد اللبنانية: 22 كانون الأول 2011.
3– Knowledge Intensive Industries: Four Case Studies of Creative Industries in Arab Countries. May 17–12–2009 Alexandria–Egypt. Prepared by: Najib Harabi, Professor of Economics at the University of Applied Sciences.
North Western – Switzerland. Second and final edition, June 09–2009.

وتـدور صناعـة الكتاب مـن حلقـة مُؤلفة من المؤلفـين ودور النشر والمطابع والموزّعين وبائعـي التجزئة، والحلقـة الأضعف هي حلقة المؤلـف، الـذي لا يحصـل علـى أيّ دعـم مهما كانـت قيمته، سوى قيـام وزارة الثقافة بشراء نسخ عدّة من بعض المؤلفين المحظوظين كدعم قـد يبدو مُهيناً لهم في معظـم الأحيان، كما أن معظـم المؤلفين يدفعـون تكلفة إصدار كتبهم كاملـة أو جزئيـة، مـا يضطرّهـم أحيانـاً إلى استجداء بيعها لـدى الأصدقـاء أو في حفلات التوقيع؛ وكم من كاتب علمي أو مُفكّر لم يستطع بيـع أكثر من 100 نسخـة من كتابه سنوياً في الوقت الذي تشهد كتب الطبخ والتنجيم وبعض الإصدارات الشعرية الركيكة رواجاً كبيراً.

بلـغ عدد دور النشـر[1] المُسجلة رسمياً لدى **نقابة اتّحـاد الناشرين في لبنان** حوالي 737 مؤسّسة، ولكن الفاعل والمُنتج منها أقلّ بكثير، وعـدد المطابع حـوالي 500 مطبعة. كما يعمل عـدد من دور النشر العربيـة والأجنبية انطلاقاً مـن **لبنان** من دون أن تكون مُسجلة لدى **نقابة اتّحاد الناشرين**.

بلـغ عـدد الكتّـاب اللبنانيّـين حـوالي 650 كاتباً باللغة العربية، وعلى عاتقهم تقع مسؤولية الإبداع الفكري، وكثير منهم يكتب بلغات أجنبية كالفرنسيـة خصوصـاً، والإنكليزيـة، وينشر خارجـه. وهنـاك مـن تألّـق عالميـاً وكتب بغير اللغـة العربية مثل "**أمين معلوف**"، والسبب يعود إلى الأزمـات الماديـة والسياسيـة التـي يُعـاني منهـا المثقفـون في دول **المشرق العربي** ومنها لبنـان، بالإضافـة إلى ضعـف المـردود المادي مـن الكتاب، وضعف الاهتمام بالقراءة والثقافة لمصلحة الإنترنت والتلفزيون.

ويُقدَّر[2] إجمـالي العمـالة في قطاع الطباعة والنشر بحـوالى 9210 **عمـال** أو مـا يُقـارب 0.83 % من إجمالي العمالة، وبلغت الإيرادات مـن هذه الصناعـة حـوالى 373 مليون دولار بقيمـة مُضافـة تقـارب 165.7 مليون دولار، وبمعدّل 0.75 % من الناتج القومي.

ويستأثر حوالى 15 من دور النشر اللبنانية بمـا مجموعه 50 % من سـوق الكتاب إصداراً ونشراً وتوزيعـاً، مـن أصل حـوالى 4200[3] إصدار جديد (تأليفاً وترجمـة) للعام 2011 (عدا الكتب المدرسية...).

في ما يلي قائمة بأكبر دور النشر اللبنانية إصداراً وتوزيعاً[4]:

وفي إطـار تشجيـع القـارئ العربـي علـى القـراءة في زمن يشهد عزوفاً عـن التعامل مع الكتـاب، أطلقـت **شركـة المطبوعـات للتوزيع والنشـر** في 21/5/2012 مبـادرة جديـدة لدعم الناشر اللبناني، عبارة عن معرض شهري للكتـاب ينطلق مـن «**زيكـو هاوس**» في شارع سبيرز في **بيـروت** وتُشارك فيه ثماني دور نشر لبنانية كبرى.

وبرعايـة «**المركـز الثقـافي البريطـاني**» و«غوغـل» و«أدب عـبر الحـدود» انطلـق في 4 **تمـوز** 2012 مهرجـان «**هـاي فستيفـال**» في «**زيكـو هاوس**»تحـت عنـوان "**تخيَّـل العالـم**» بمشاركة 50 مفكراً وكاتبـاً وفنانـاً وصحافيـاً ومدوّنـاً عربيـاً وعالميـاً للاحتفـال بفنـون القصـة والرواية والشعر والأفكار الإبداعية.

ومـن أهـمّ معارض الكتـب في لبنان:**معرض الكتاب الفرنكوفوني**، و**معرض الكتاب العربي** مـن **تنظيـم النـادي الثقـافي العربـي واتّحاد الناشرين في بيروت**، و**معرض إنطلياس للكتاب في إنطلياس**، والمعارض السنوية في الجامعات والمدن اللبنانية كافة.

كمـا يتصـدّر **لبنـان** قائمـة دول **المشـرق**

المؤلف هو الحلقة الأضعف في صناعة الكتاب، ويدفع معظم المؤلفين تكلفة إصدار كتبهم كاملة أو جزئية، ما يضطرّهم أحياناً إلى استجداء بيعها لدى الأصدقاء أو في حفلات التوقيع؛ وكم من كاتب علمي أو مُفكّر لم يستطع بيع أكثر من 100 نسخة من كتابه سنوياً في الوقت الذي تشهد فيه كتب الطبخ والتنجيم وبعض الإصدارات الشعرية الركيكة رواجاً كبيراً!

1 – استقصاء مباشر.

2–Melki ،Roger، op. cit.1

3 – استقصاء مباشر في **نقابة اتّحاد الناشرين** 2012.

4 – **التقرير العربي الرابع للتنمية الثقافية** 2011، م.س.

العربي على صعيد الترجمـة، بحيث بلغ عدد الإصـدارات المُترجمة ما يُقـارب 600 كتاب جديـد[1] (العـام 2011) معظمها في السياسة والرواية وأدب الناشئة. وتأتي الكتب المُترجمة عن الإنكليزية في قائمة الإصدارات المُترجمة الجديـدة بنسبـة 69 %. وعلـى صعيـد النشر الإلكـتروني، فـإن دور النشر الرئيسة تعرض إنتاجهـا علـى صفحـات الإنترنـت، ولديهـا مواقـع خاصـة لتسويق الكتـب وأهمهـا **موقع نيل- فرات** (التابع للدار العربية للعلوم).

وتدعـم وزارة الثقـافـة الأردنيـة إصـدار كتـب للمؤلفين الأردنيـين وفق شروط محددة وبقيمة 1000 دينار للكتاب، ويُعتبر[2] **الأردن** الدولـة الثانيـة في **المشـرق العربـي** بعد **لبنان** علـى صعيـد صنـاعـة الكتـاب حيث بلـغ عدد دور النشر المُسجلة لـدى **الاتّحـاد الأردني للناشرين** حـوالى 130 دار نشر، وناهز عدد دور النشر المسجلة في دائـرة المطبوعـات ما يُقارب الألف.

كـما بلـغ عـدد الإصـدارات الجديـدة في الأردن[3] حـوالى 1890 إصـداراً (عـدا الكتـب المدرسيـة، والتي يقارب عددهـا 6000 كتاب مدرسـي وجامعـي). ويعـود الأداء الاقتصادي الجيّـد لصناعـة الكتـاب في **لبنـان والأردن**، إلى عوامـل أهمهـا الحريـة الفكريـة والثقافية والرأسمـال الفكري والاستثمـار المـالي في **لبنـان**، وشروط الإنتـاج المُتوفـرة على صعيد اليد العاملـة في **الأردن**، بالإضـافـة إلى الطلب علـى الكتاب اللبنـاني عربيـاً وأجنبيـاً، والطلب الداخلي علـى الكتـاب في **الأردن**. ومـن دور النشر في الأردن*.

وفي **سورية**، ذات الاقتصاد المُوجّه، تخضع صناعـة النشر والكتـاب للرقابـة الحكوميـة، خصوصـاً الصحافـة، ويعمل في **سورية** حوالى 353 داراً للنشر*، وبلغ إجمالي الإصدارات ما يُقـارب 660 إصداراً (للعـام2007)، ويتوزّع سـوق توزيـع الكتـاب علـى 14 مؤسّسة كبرى للتوزيع.

وفي **العـراق**، حيـث للكتـاب أهمية كبرى في حيـاة العراقيّـين، عـادت الحيـاة إلى **شارع المتنبي** العريق والتاريخي، وعاد إليه روّاده مـن كُتّـاب وشعراء ونُقّـاد وصحـافيين وفنانـين، يتحلقون حول واجهـات المكتبات

جدول رقم 8 أكبر دور النشر اللبنانية إصداراً وتوزيعاً

دار النشر	عدد الكتب المنشورة
الدار العربية للعلوم[4]	367
مركز دراسات الوحدة العربية	93
دار بيسان	54
المركز الثقافي العربي	52
دار الانتشار العربي	96
دار النهضة العربية	68
شركة المطبوعات	93
دار الفارابي	33
منشورات الجيل	81
دار الآداب	41
دار رياض الريس	30
دار النهار	28
دار العلم للملايين	33
دار الكتب العلمية[4]	184

يتصدّر لبنـان قائمة دول المشرق العربي على صعيد الترجمـة، إذ بلـغ عدد الإصدارات المُترجمة في العـام 2011 مـا يُقارب 600 كتاب جديد.

1 – استقصاء مباشر: **نقابة اتحاد الناشرين اللبنانية** 2012.

2–Harabi، Najib، Knowledge Intensive Industries، op. cit.

3–Ibid.

4 – استقصاء مُباشر: إصدارات 2011، اتّحاد الناشرين.

* من أبرز دور النشر الأردنية: دار إثراء للنشر، دار الإسراء، دار الإعلام، دار الشروق، دار جرير، دار عالم الكتب، دار فضاءات، دار النفائس، جمعية المحافظة على القرآن الكريم، دار الكتاب الثقافي، وغيرها.

وأكشاك الكتب ومجموعات الكتب المنتشرة على الأرصفة، فيتناقشون ويتبادلون الأخبار والمعلومات حول كتاب أو قصيدة أو رواية، ومع ذلك لا توجد إحصاءات دقيقة حول عودة دور النشر العراقية إلى الإنتاج الواسع إصداراً وتأليفاً ونشراً، ولكن مراكز التوزيع لا تزال على نشاطها، خصوصاً بعد سقوط النظام السابق، وفتح **العراق** أمام الأسواق الخارجية*.

كما يُعتبر **العراق** السوق الرحبة لصناعة الكتاب اللبنانية، مع الإشارة إلى أن معظم دور النشر التراثية والإسلامية في لبنان تُصدّر معظم إنتاجها إلى **العراق وإيران ودول الخليج والمغرب العربي وأوروبا**، وبنسبة 70–80 %، وذلك وفقاً لمذهب الكاتب وهوية الكتاب.

وبشكل عام، توزّعت القيمة المُضافة الناتجة عن صناعة الكتاب على 78 % لمؤسّسات الطباعة والنشر، و3 % للمترجمين، وأقلّ من 1 % للمؤلفين، و1 % لمكتبات التوزيع. ويسهم إصدار الصحف والمجلات بنسبة 17 % من إجمالي صناعة النشر والكتاب.

2.2 – الصحافة

على صعيد الصحافة، يتصدّر **لبنان** قائمة الدول العربية بالنسبة إلى حرية الصحافة والنشر، ويعمل في قطاع الصحف والمجلات ما يُقارب 1900[1] عامل وموظف، يتمّ تمويلها من الإعلانات ومن الدعم غير المنظور للسياسيّين من الداخل والخارج، وقد بلغت مساهمة هذه الصحف والمجلات في الناتج المحلي حوالى 55 مليون دولار. ويوجد في **لبنان**، مجموعة من كليات الصحافة والإعلام ناهز العشرين كلية تعليم عالٍ.

3.2 - نقاط القوة والضعف

1 – نقاط القوة:

– يُقال إن **لبنان** هو مطبعة ومكتبة العرب...

– يمتاز الناشرون اللبنانيون وصنّاع الكتاب والمؤلفون بصيت جيِّد على صعيد الإبداع والنشر والتوزيع.

– ينشر اللبنانيون بلغات عديدة، خصوصاً بالفرنسية والإنكليزية بالإضافة إلى العربية.

– يوجد ممثلون لمختلف دور النشر العالمية في **لبنان**، وتُعرض الكتب الصادرة عنها في الوقت نفسه مع توزيعها في الخارج، وتتجاوز مبيعاتها في السوق الداخلية حجم مبيعات الكتب باللغة العربية، حيث يبلغ عدد الكتب العربية المُباعة لكاتب لبناني أو عربي ما بين 100 و400 نسخة سنوياً في أحسن الحالات (عدا بعض الكُتّاب الكبار من ذوي الشهرة)، بينما يُمكن أن تصل مبيعات كتاب أجنبي أو مُترجم إلى 1000 نسخة وأكثر سنوياً.

– تنتشر معارض الكتب في المناطق اللبنانية كافة، وهي تزدهر بالروّاد، على الرغم من ضعف عملية البيع نتيجة الأزمات الاقتصادية والمعيشية السائدة. ولكن كثافة الروّاد تُشير إلى حبّ الاطّلاع والمعرفة التي تنتاب الكثير من المواطنين.

– لم تتدهور صناعة الكتاب طوال سنوات الحروب اللبنانية، حيث استمرت هذه

* من بينها دار الفكر، دار الأوائل، دار الصفحات للدراسات والنشر، المجموعة المتّحدة للنشر، Syria Publishing for Science، دار ابن كثير، دار القارئ الصغير، دار القدس للعلوم، دار المأمون، دار آمان للنشر والبرمجيات، وغيرها.
*من دور النشر العراقية ثمة دار الأعرجي للطباعة والنشر، دار البراق، دار الجواهري، دار الكتب العلمية، المكتبة العصرية، مكتبة زين النقشبندي، دار طريق المعرفة، مؤسّسة نصر مرتضى للكتاب العراقي، وغيرها.
1–Melki، Roger، Economic Contribution of Copyright Industries، op. cit.

جدول رقم 9 صناعة الطباعة والنشر

المؤشر/ البلد	لبنان	سورية	الأردن	العراق
عدد دور النشر المُسجلة رسمياً	737[1]	335	130	11
عدد الإصدارات[6]	4200[1]	660[1]	1890[1-ب] - 511[3]	-
عدد الكتب المُترجمة إلى العربية	600[1]	-		
عدد المطابع[1]	500[3]		30	
عدد دور النشر الإلكتروني	50[1]			
عدد مراكز توزيع الكتب[1،3]	265	14	3	
عدد الصحف والمجلات الكبرى[1]	55		5	
عدد المجلات[1]	23 <		6	
عدد إصدارات النشر الإلكتروني[1]	900			
مساهمة الطباعة والنشر في الناتج القومي (% GDP)	0.75[3] - 0.88[4]		0.2[3] – 0.02[5]	
مساهمة الطباعة والنشر في العمالة[3] (%)	0.79[3] - 0.89[4]	0.1[3] >	0.1[3] – 0.02[5]	
مساهمة الصحف والمجلات في العمالة[2،3] (%)	0.2	0.1[3] >		
الصادرات في قطاع النشر كنسبة من إجمالي الصادرات[3]	3.36[3]		0.6[3] – 0.06[5]	
الواردات في قطاع النشر كنسبة من إجمالي الواردات	0.39[3]		0.15[3] – 0.08[5]	
إجمالي مساهمة قطاع النشر والطباعة في الناتج المحلي[2] (%GDP)	0.85	-		
إجمالي المساهمة في العمالة[2] (%)	0.83	0.2 >	0.15[3] – 0.08[5]	
إجمالي القيمة المُضافة[2] (مليون دولار)	165.78	-	-	

1 – استقصاء مباشر 2012: أ– نقابة اتحاد الناشرين في لبنان.
ب– مركز الإحصاء لدى اليونسكو.
2– Roger Melki: Economic Contribution of Copyright Industries. Beirut July 2007
3– Knowledge Intensive Industries. World Bank project June 2009. World Bank project، by Najib Harabi، Professor of Economics، University of North Western – Switzerland.
– UNESCO data center، online 5/6/2009.
4 – تقديرات 2010: استناداً إلى تقرير: Creative Economy Report 2010. Published by UNCTAD
5– Copyright Industries in Jordan by Riad al Khouri، BLITT (oxon)، Director، MEBA wll، October 2002.
ملاحظة: الأرقام المُتاحة في هذه الدراسة (5) تعود إلى عام 2002 وما قبلها.
6 – عدا الكتب المدرسية والجامعية.

الصناعة في الإنتاج والتصدير إلى الدول العربية كافة في موازاة إقامة المعارض السنوية.

– من الملاحظ ازدهار صناعة الكتاب المدرسي والجامعي في **الأردن**، وازدهار السوق الداخلية للكتاب.

– ألغى **الأردن** مؤخراً الرقابة المُسبقة على الكتب، وهو يتمتّع بحرية أكثر، ويأتي بعد **لبنان.**

– يوجد في **الأردن** مجموعة من الجوائز المُخصّصة للباحثين والكتّاب والعلماء الشباب العرب، تقدمة **مؤسّسة "شومان"، كجائزة عبد الحميد شومان لأدب الأطفال، وجائزة الدولة التقديرية في الأردن ووزارة الثقافة لأفضل كتاب.**

– تُعتبر **سورية والعراق** من أهمّ أسواق الكتاب العربي، ويُعرَف عن المواطن السوري والعراقي اهتمامه بالكتاب قراءةً واقتناءً، كما أسهم المؤلفون العراقيون في حركة النشر في **سورية والأردن** وفي **لبنان.**

– زيادة في عدد الجوائز المُخصَّصة للإبداع الفكري في الكتاب في الدول العربية، وهذه ظاهرة إيجابية على الرغم من ضبابية المعايير المُعتمدة لمنح هذه الجوائز وذهابها إلى مُستحقيها أحياناً.

2 – نقاط الضعف

– استئثار حوالى 15 من دور النشر اللبنانية بأكثر من 50 % من الإصدارات الجديدة طباعة ونشراً وتوزيعاً.

– سوء توزيع الكتاب، وعدم اعتماد آلية توزيع مَرِنة وفعَّالة تُؤدّي إلى إعلام المواطن عن صدور كتاب جديد، ولجوء المُوزّعين إلى تركيز نشاطاتهم حول الكتب الترفيهية التي تلقى رواجاً ككتب الطبخ والتنجيم، وإهمال الكتب الرصينة ذات المضمون الإبداعي والفكري. وهذا ما يؤدّي في معظم الأحيان إلى إهمال هذا النوع من الكتب وتجاهلها وعدم التركيز عليها وعلى كُتَّابها. كما تلجأ مراكز البيع بالتجزئة إلى عرض الكتب الترفيهية وإصدارات الكُتّاب من ذوي الشهرة المحلية والعالمية في واجهة محلاتها، بينما توجد صعوبة في العثور على الكتب الأخرى الصادرة، وهذه من كبريات المشكلات التي يُعاني منها المبدعون.

– ضعف الاهتمام بالثقافة وباللغة العربية، وخصوصاً لدى الجيل الجديد.

– أكثر الكتب مبيعاً هي كتب الطبخ والتنجيم والأبراج وبعض كتب السيرة والسياسة.

– طغيان الكتاب الترفيهي على إصدارات دور النشر، بالإضافة إلى الكتب السياسية والكتب الدينية التي تشهد رواجاً كبيراً على حساب الكتاب العلمي والفكري.

– وقوع المؤلف والمُبدع في أدنى سلم المُستفيدين من صناعة الكتاب، وهذا ما يحدّ من عملية الإبداع الفكري بشكل عام ويؤدي إلى نزوح الكُتَّاب والمؤلفين الكبار إلى الخارج لإصدار كتبهم.

– ازدهار ظاهرة القرصنة والاقتباس، وضعف الإجراءات الحكومية الرادعة.

– ضعف الاهتمام الحكومي في جميع الدول العربية بصناعة الكتاب بشكل عام وبالمؤلف بشكل خاص، وغياب الدعم المادي للإبداع الفكري، أو المعنوي، ولجوء كتَّاب كثُؤ إلى دفع بدل طباعة كُتبهم، مستجدين توزيع كتبهم وبيعها من طريق حفلات التوقيع أو الأصدقاء، كظاهرة تحدّ من عملية الإبداع.

– تضاؤل معدلات القراءة في الدول العربية بشكل واضح واستئثار الإنترنت والبرامج التلفزيونية والترفيهية بعقول وأوقات العائلات، وخصوصاً الشباب.

– عدم اهتمام دور النشر ومكتبات التوزيع بالإعلان عن الكتب، وسوء عرض الكتاب العلمي والفكري وتوزيعه، وتقاعس الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب عن الإعلان أو الإشارة إلى الإصدارات الجديدة بطريقة جَاذِبة تصل إلى إسماع العموم.

يعمل في سورية حوالى 353 داراً للنشر، وبلغ إجمالي الإصدارات العام 2007 ما يُقارب 660 إصداراً. وفي العراق، عادت الحياة إلى شارع المتنبي العريق والتاريخي، وعاد إليه روّاده من كُتّاب وشعراء ونُقّاد وصحافيين وفنانين، ولا تزال مراكز توزيع الكتب على نشاطها، خصوصاً بعد سقوط النظام السابق، وفتح العراق أمام الأسواق الخارجية.

الصناعات الثقافية والمعرفية

– رقابة الحكومة على الكتب ومضمونها بشكل يحدّ من عملية الإبداع الفكري، ومن توزيعها داخل أو خارج البلدان الصادرة عنها، ولجوء بعض الدول إلى اعتقال بعض المؤلفين لآرائهم وأفكارهم.

– توسُّع ظاهرة الكتب التراثية ذات المضمون الفكري المتواضع، والتي تُناقش أفكاراً بعيدة عن الواقع أو عن هموم المجتمع.

– تصدُّر كتب الطبخ والأبراج واجهات مكتبات التوزيع ومراكز البيع، وعدم إبراز الكتب الفكرية والعلمية بطريقة واضحة، بحيث يتعذّر على قاصديها العثور عليها بسهولة.

– عدم اهتمام الناشر الأردني بمشاركة الكاتب، بل مطالبته بمبالغ مالية لنشر كتبه، وهذه ظاهرة التي باتت لافتة، يستخدمها الكثير من دور النشر في دول **المشرق العربي،** إلا في حالات استثنائية. غير أن الشائع هو عدم قدرة الكاتب على جني تكاليف كتابه.

3 - صناعة الفنون البصرية

1.3 – صناعة السينما والأفلام

يتصدّر لبنان قائمة دول **المشرق العربي** نسبة إلى عدد الصالات وروادها، والتي تشهد ازدحاماً لحضور الأفلام الجديدة، بحيث يتجاوز معدّل الرواد للفيلم الحائز على جوائز أوسكار ما يُقارب 250000 مُشاهِد، وبلغ عدد التذاكر المُباعة على شبابيك التذاكر ما يُقارب[1] **9 مليون** تذكرة سنوياً بسعر وسطي يُقارب 7 دولارات للعرض الواحد، وهو يُقارب سعر التذكرة في **الأردن** وفي **سورية.**

وتعمل في **لبنان** 8 مؤسّسات[2] توزيع رئيسية للأفلام (14[3] مؤسّسة تعمل في قطاع توزيع الأفلام) تملك ما يُقارب 150 صالة عرض[4] مُوزّعة على المدن اللبنانية الرئيسية كافة ومُجهَّزة بأحدث التجهيزات السمعية والبصرية. وتَستَحوذ مجموعتا توزيع هي «**أمبير**» و«**بلانيت**» على حوالى 90 % من عروض الصالات و95 % من توزيع الأفلام، وهي توزّع في الوقت ذاته في **سورية والأردن والعراق.**

في **الأردن**، تنتشر السينما في المُجمّعات التجارية الحديثة، والتي بلغ عددها حوالى 32 صالة غالبيتها في العاصمة **عمّان**. وتُمثّل الأفلام الأميركية ما نسبته 95 % من عروض الشاشات في الأردن و80 % من العروض في **لبنان وسورية.**

أما على صعيد صناعة الأفلام، وبعدما وصل إنتاج هذه الصناعة إلى ذروته في السنوات 1929–1960 بإنتاج أكثر من 500 فيلم في **لبنان**، تدهور الوضع خلال الحرب الأهلية بعد أن هَجَره مُمثلوه ومخرجوه الكبار من أمثال **مارون بغدادي وسمير حبشي وجان شمعون** وغيرهم، وعاد وازدهر مؤخراً مع أفلام من إخراج **نادين لبكي ودانيال عربيد وحاجي توماس وبهيج حجيج وبرهان علوية وأسد فولادكار وجان كلود قدسي وزياد الدويري** وغيرهم.

يتولّى الإنتاج في **لبنان** طرفان: المُنتج والشركة المُنفِّذة، بالإضافة إلى دور المخرج الذي يعرض نصّ الفيلم على المُنتج الذي إذا ما أُعجب به يقوم بإدخال التعديلات المُناسبة على السيناريو بالتعاون مع مُختصّين في هذا

يعدّ الأردن الدولة الثانية في المشرق العربي بعد لبنان على صعيد صناعة الكتاب، إذ بلغ عدد دور النشر المُسجلة لدى الاتّحاد الأردني للناشرين حوالى 30 داراً للنشر، وناهز عدد دور النشر المسجلة في دائرة المطبوعات ما يُقارب الألف.

1 – استقصاء مُباشر.
2 – استقصاء مُباشر.

3–UNESCO Data Center 2009.
4–Ibid

المجال، ثم يقوم بتحويله إلى مَشاهِد ويبدأ البحث عن المال اللازم للبدء بعملية التصوير، ومن ثم الاهتمام بعمليات التوزيع والتسويق في الصالات أو للعرض على محطات التلفزة، وتعمل الشركة المُنفِّذة على ترجمة أفكار المخرج والبحث عن مواقع التصوير وتقدير ميزانية العمل واختيار المُمثلين والتعاقد معهم، وتنفيذ الأعمال اللوجستية اللازمة كافة.

ومن الملاحظ قلّة عدد المُنتجين السينمائيّين للأفلام، وتُعتبر شركة «**صبّاح بروداكشن**» من الأقدم في تاريخ التوزيع والإنتاج. وفي السنوات الأخيرة ظهرت شركات إنتاج جديدة أهمها شركة «**قبوط بروداكشن**» التي تأسّست العام 1998، والتي أنتجت أفلاماً عديدة أهمها: «رصاصة طايشة»، و«يوم رائع»، و«الجبل»، و«بدو يشوف»، و«طالع نازل»، وتتعاون مع مخرجين من أمثال **ميشال كمون وأحمد غصين وغسان سلهب وكارلوس شاهين**، وشركة «**أرجوان**» العام 2007، التي أنتجت أفلاماً عديدة أهمها: «تاكسي سرفيس» للمخرج **إيلي خليفة**، و«معارك حب» **لدانييل عربيد**، و«فيلودراما حبيبي» **لهاني طحبا**، و«كل يوم عيد» **لريما الحر**، و«كارلوس»(استلمت الشركة عمليات التصوير في **الشرق الأوسط**)، و«بيروت أوتيل» **لدانييل عربيد**، و«شيوعيون كنّا»، كما جرى تأسيس شركات جديدة من بينها شركات إنتاج للأفلام السينمائية والوثائقية.

بلغ معدّل الإنتاج اللبناني للأفلام الطويلة فيلمين سنوياً في العام 2010، وما يُقارب 8 أفلام سنوياً من إنتاج لبناني أجنبي مُشترك. ويلعب «مهرجان بيروت للسينما» دوراً مهمّاً في ترويج الأفلام السينمائية اللبنانية والعربية والأجنبية، كما تدور في **بيروت** مهرجانات للسينما الفرنسية والإيطالية وغيرها.

ويُوجد في **لبنان** عددٌ من الكليات الجامعية ذات السمعة الأكاديمية الجيّدة التي تمنح شهادات جامعية في اختصاصات ذات علاقة بالسينما والتصوير والتمثيل والإخراج وغيرها، مثل **الأكاديمية اللبنانية للفنون الجميلة – جامعة البلمند، معهد الفنون الجميلة- الجامعة اللبنانية، الجامعة اللبنانية الأميركية، جامعة سيدة اللويزة، جامعة الروح القدس – الكسليك** وغيرها.

ويتراوح عدد العاملين في مجال التمثيل في لبنان ما بين[1] 450 و500 **فنّان** (مُمثّل، مخرج، كاتب سيناريو...)، وتدور معظم الأفلام السينمائية اللبنانية حول الحرب الأهلية والواقع السياسي والاجتماعي في لبنان، وبرزت أفلام ذات مُستوى جيّد يُضاهي أفلام السينما الغربية كفيلم «West Beirut» لـ«زياد الدويري» و«هلأ لوين» لـ«نادين لبكي» وغيرها.

وفي **سورية**، تطوَّرت صناعة الأفلام مؤخراً، خصوصاً بعد الدعم الحكومي ودخول القطاع الخاص على الإنتاج السينمائي بعد غياب طويل هيمن فيه القطاع الحكومي من خلال مؤسّسة السينما السورية. وتمتاز الأفلام الروائية السورية بمضمون ثقافي وفنّي، وتُعالج قضايا ذات علاقة بالمُجتمع والسياسة ونضالات الشعب السوري وعاداته، وبلغ إنتاج الأفلام في **سورية** ما يُقارب 20 فيلماً في السنوات القليلة الماضية، بمعدّل إنتاج يُقارب 4 أفلام روائية طويلة سنوياً.

ويجري في **سورية** تنظيم مهرجانين للسينما، أحدهما ذو طابع رسمي هو **مهرجان دمشق للسينما**، والثاني هو «**أيام سينما الواقع**» وهو مهرجان غير رسمي بدأ يحتلّ موقعاً في الحياة الثقافية السينمائية. وتدعم الحكومة السورية صناعة السينما[2] بمبلغ يزيد على 3 ملايين دولار سنوياً، وهو مبلغ كبير نسبة إلى **لبنان والأردن والعراق**. وفي هذا المجال لا بدّ من الإشارة إلى أسماء كبيرة في عالم

تبذل الحكومة في الأردن نشاطاً ملحوظاً لتطوير صناعة الأفلام من خلال الهيئة الملكية للفنون والأفلام، ويُعتبر المركز العربي من أهم شركات الإنتاج في الأردن، وقد سبق له أن حاز على جائزة إيمي وورد العالمية.

1 – استقصاء مُباشر.
2 – استقصاء مُباشر.



الإخراج السينمائي والتلفزيوني أهمها: **هيثم حقي، ونجدت أنزور، وباسل الخطيب، ونضال الدبس، وعبد اللطيف عبد الحميد، والمثنى صبح، ونيفين الحركة، وسمير ذكرى، وغيرهم، والمخرج الكبير الراحل مصطفى العقاد.**

وفي **الأردن**، لا يمكن الحديث عن صناعة للأفلام بحيث لم يتعدَّ إنتاج **الأردن** في الأفلام منذ الستينيّات وحتى اليوم بضعة أفلام لم تجد نجاحاً يُذكر، ومع ذلك تبذل الحكومة نشاطاً ملحوظاً لتطوير صناعة الأفلام من خلال **الهيئة الملكية للفنون والأفلام**، كما يُعتبر **المركز العربي** من أهم شركات الإنتاج في **الأردن**، والذي سبق له أن حاز على **جائزة إيمي وورد العالمية**.

ويملك **الأردن**[1] مواقع تصوير جَاذِبة لكبار السينمائيّين العالميّين وفيه صُوِّر الكثير من الأفلام الأميركية، أهمها «بدوى» **لإيفور فوروشي (روسيا)**، و«بديل الشيطان» **للوران لي تامهوري (بلجيكا)**، و«نخب القاتل» **لغاري مكندري**...، بالإضافة إلى فيلم **ريدلي سكوت** «برو مثيوس»، و«هاملتون» **لكاترين وينفولد**، و«العامل الفيروسي» **لدانتي لام (السويد)**... وغيرهم. ومن الشرائط الأردنية «7 ساعات فرق» **لريما عمرو**، و«الجمعة الأخيرة» **ليحي عبد الله**، و«مدن الترانزيت» **لمحمد حسكي**.

وفي **العراق**، وخلال العام 2010، ظهرت العروض السينمائية حول **العراق** بوصفها السينما العربية الأكثر حضوراً وإثارة وحصداً للجوائز في المهرجانات، ولكن هذه الأفلام لم تكن من إنتاج وإخراج عراقيّين كاملين، ولم يكن لها صدى داخل **العراق** نفسه، حيث لا يوجد صالات سينمائية في المدن (مؤخراً جرى افتتاح تجمع صالات تابع لشركة «أمبير» في **كردستان-العراق**). وبالتالي لا عروض سينمائية لهذه الأفلام أو لغيرها داخل الصالات، إنما داخل المنازل فقط وعلى أقراص الـDVD. ولا بدّ من الإشارة إلى أن حالة الانفصال التام بين السينما وعروضها والشعب العراقي قد تعمَّقت بعد صدور قرار **بتحريم دراسة مادة التمثيل في أكاديمية الفنون الجميلة في العراق**، وهو قرار صَدَر من دون إحداث ضجيج ثقافي أو ممانعة لدى الرأي العام. ومن جهة أخرى، فإن الأوضاع الأمنية غير المُستقرة تُسهم بشكل كبير في إعاقة تطوُّر صناعة السينما والأفلام. وهذا مع التذكير بأن الإنتاج السينمائي في **العراق** يعود إلى بداية الخمسينيّات، ولكنه على الرغم من دعم السلطات الحكومية في عهد الرئيس **صدام حسين** لإنتاج أفلام سينمائية جيّدة تمحورت حول مواضيع أيديولوجية كفيلم «**القادسية**» للمخرج **صلاح أبو سيف**، بالإضافة إلى أفلام رديئة لتمجيد «الزعيم والبطل الحاكم» وهي أفلام لم تجد انتشاراً أو اهتماماً يُذكر، منها مثلاً فيلم «**الأيام الطويلة**» الذي يَتَمَحور حول حياة **صدام حسين**. لكن في المقابل ينبغي عدم إهمال المواهب العراقية المُهاجِرة نتيجة القمع وأهمها، **قيس الزبيدي**، و**حكمت لبيب**، و**فيصل الياسري**، و**قاسم حول وغيرهم.**

على صعيد النتائج الاقتصادية المُحققة ثمة مُساهمة متواضعة لصناعة السينما والأفلام في **لبنان**، ذهب معظمها باتجاه مُوزِّعي الأفلام ودور السينما، بحيث بلغت القيمة المُضافة[2] حوالى 64 مليون دولار بمعدّل 0.29 % من الناتج القومي، ويستأثر قطاع التجارة والإنتاج بحوالى 64 % منها، بينما تتوزّع النسب الباقية على الكتّاب والمُخرجين والمُمثلين بنسبة 7.69 %، وبائعي الأقراص ومحلات التجزئة بنسبة 10.43 %، والخدمات المُلحقة بحوالى 7.26 %. ويعمل في هذا القطاع حوالي 2743 عاملاً وفنّياً.

تدعم الحكومة السورية صناعة السينما بمبلغ يزيد على 3 ملايين دولار سنوياً، وهو مبلغ كبير نسبة إلى لبنان والأردن والعراق.

على الرغم من أن الإنتاج السينمائي في العراق يعود إلى بداية الخمسينيّات، وعلى الرغم من ظهور العروض السينمائية حول العراق بوصفها السينما العربية الأكثر حضوراً وإثارة وحصداً للجوائز في المهرجانات خلال العام 2010، غير أن هذه الأفلام لم تكن من إنتاج وإخراج عراقيّين كاملين، ولم يكن لها صدى داخل العراق نفسه.

1 – **التقرير العربي الرابع للتنمية الثقافية** 2011، م س.
2–Melki, Roger, Economic Contribution of Copyright Industries, op. cit.

جدول رقم 10 صناعة السينما والأفلام[7]

المؤشر/ البلد	لبنان	سورية	الأردن[6]	العراق
عدد الأفلام المنتجة وطنياً (سنوياً)[2،1]	2	4	أقل من 1[2]	-
عدد الأفلام ذات الإنتاج المشترك سنوياً (وطني – أجنبي)	6			-
عدد الصالات[2،1]	114[1،2] - 150[5]	7[5]-20[6]	20[5] -32[6]	14[6]-2[5]
شركات التوزيع	14[2]	2[5]	1[2، 5]	-
متوسط عدد حضور الأفلام (ألف)	220			-
معدّل العمالة[1]	0.3[3] - 0.25[1]		0.1 >>[2]	-
إجمالي القيمة المُضافة (مليون دولار)[1]	64			-
المُساهمة في الناتج الوطني (GDP)[1]	0.37[3] - 0.29[1]		0.1 >>[2]	
عروض الصالات (عام 2010) من الأفلام الأميركية والأوروبية[4]	214	10 - 38	94	
عروض الصالات من الأفلام المحلية[4]	5	3	1	
عروض الصالات من الأفلام العربية[4]	21	12	14	
عدد الأفلام المنتجة سنوياً[1،3،5،7]	8 - 10	4	-	-
نسبة الأفلام من إنتاج وطني (100%)[5]	25 - 30			
عدد شركات التوزيع الوطنية[5]	3 (2009)			
عدد شركات التوزيع الأجنبية[5]	6 (2006)			
حصة الشركات الثلاث الكبرى من التوزيع[5]	%70<			
عدد شركات إنتاج الأفلام[1،5]	12	2		

وفي **الأردن** بلغت مساهمة صناعة السينما[1] أقلّ من 0.1 % من الناتج القومي، ومعدل العمالة أقلّ بكثير من 0.1% من إجمالي العمالة، ويعتمد **الأردن** بشكل كبير على المُوزعين والمُنتجين اللبنانيين، وفي الوقت ذاته لا مُساهمة اقتصادية تُذكر في **العراق** ولا أرقام حول المُساهمة في **سورية**.

1–Melki، Roger، Economic Contribution of Copyright Industries، 2007.
2–Harabi، Najib، Knowledge Intensive industries، 2009 and UNESCO Data Center 2009..
3 – تقديرات العام 2011 .
4 – التقرير العربي الرابع للتنمية الثقافية، م س.
5–UNESCO Data Center، Film production، last data available 2009.
6 – استقصاء مباشر (من الملاحظ، ضعف صناعة الأفلام في الأردن، وبالتالي ضعف المساهمة الاقتصادية).
7 – الأفلام السينمائية الطويلة (عدا المسلسلات التلفزيونية والأفلام الوثائقية والقصيرة).

2.3 – صناعة المسلسلات والفيديو كليب

في موازاة صناعة الأفلام السينمائية، تشهد المسلسلات التلفزيونية انتشاراً واسعاً مع ازدياد عدد الفضائيات العربية التي تبثّ برامج ترفيهية، وشهدت **سورية** في السنوات القليلة الماضية تطوراً ملحوظاً على صعيد صناعة المسلسلات التلفزيونية، وغَدَت الدولة الأولى المُزاحمة للإنتاج المصري التلفزيوني نوعاً وكماً. وتلعب «**المؤسّسة العامة للإنتاج التلفزيوني والإذاعي**» و«**شركة شام الدولية للإنتاج**» دوراً كبيراً على صعيد الإنتاج التلفزيوني والتسويق. وبرع في **سورية** ممثلون مُحترفون كبار شاركوا في أفلام عالمية في **هوليوود**، من أمثال المخرج **مصطفى العقاد**، والممثّل **دريد لحام**.

وفي **لبنان** تراجعت صناعة المسلسلات التلفزيونية عمّا كانت عليه في الستينيّات والسبعينيّات، ثم عادت هذه الصناعة مؤخراً إلى الواجهة مع بروز عدد من الوجوه الجديدة في التمثيل، وبدأت الشاشات العربية تعرض المسلسلات اللبنانية على شاشاتها، وكان آخرها مسلسلات «جبران»، «روبي»، «الغالبون»، «القناع»، «الشحرورة»، «غزل البنات»، «مرايا العمر» وغيرها.

وفي **الأردن**، هناك بعض المسلسلات المُنتجة داخلياً وأهمها، «أبناء الرشيد»، «معاوية» وغيرها.

وفي ما يلي جدول بالمسلسلات التي جرى توزيعها وبثّها خلال شهر رمضان المبارك من العام 2010 على مجمل الفضائيات العربية:

كما يشتهر **لبنان** بإنتاج أفلام الفيديو كليب والأفلام القصيرة، وهناك مُخرجون ذائعو الصيت يعملون في إخراج وتصوير هذا النوع من الأفلام القصيرة للأغاني، وهم مقصد من جميع البلدان العربية.

جدول رقم 11 مسلسلات شهر رمضان من العام 2010

المصدر[1]	العدد	درامي	اجتماعي	تاريخي	كوميدي
مصري	48	11	15	7	15
خليجي	19	2	6	3	8
سوري	12	2	1	5	4
باقي الدول العربية	8	3	3	2	-

3.3 – بعض نقاط القوة والضعف

1 – نقاط القوة:

– وجود معاهد وكليات للفنون ذات مستوى عالٍ في **لبنان**.
– عمل عدد من المُخرجين من دول **المشرق العربي**، بخاصة من لبنان والعراق في الخارج.
– الحرية السياسية والفكرية في لبنان، مقابل الدعم الحكومي في **سورية**، والمُتابعة في الأردن للنشاطات السينمائية.
– توسّع ظاهرة المهرجانات السينمائية في **لبنان وسورية والأردن**.
– الإقبال الواسع على صالات السينما في لبنان **وبنسبة** أقلّ في **الأردن وسورية**.

2 – نقاط الضعف:

– ضعف التمويل والدعم الحكومي، خصوصاً في **لبنان والأردن والعراق**.
– عدم وجود شركات إنتاج برأسمال عالٍ لتمويل المشاريع السينمائية الكبرى.
– ضعف إسهام القطاع الخاص في التمويل.
– طغيان السينما الأميركية والأوروبية على الإنتاج الوطني.

يشتهر لبنان بإنتاج أفلام الفيديو كليب والأفلام القصيرة، وهناك مُخرجون ذائعو الصيت يعملون في إخراج وتصوير هذا النوع من الأفلام القصيرة للأغاني، وهم مقصد من جميع البلدان العربية.

تشهد المسلسلات التلفزيونية انتشاراً واسعاً مع ازدياد عدد الفضائيات العربية التي تبثّ برامج ترفيهية، وتميّزت سورية في السنوات القليلة الماضية على صعيد صناعة المسلسلات التلفزيونية، فغَدَت الدولة الأولى المُزاحمة للإنتاج المصري التلفزيوني نوعاً وكمّاً، وفي شهر رمضان العام 2010 بلغ مجموع ما أنتجته من مسلسلات 12 مسلسلاً مقابل 48 لمصر و8 لباقي الدول العربية باستثناء الخليج العربي.

1 – مجموعة باحثين، **التقرير العربي الرابع للتنمية الثقافية**، م س.

يعمل في قطاع السينما في لبنان حوالى 2743 عاملاً وفنّياً، ويسهم القطاع بنسبة 0.29 % من الناتج القومي، أما الأردن، فلم يتعدَّ إنتاجها في الأفلام منذ الستينيّات وحتى اليوم بضعة أفلام لم تجد نجاحاً يُذكر، وبلغت مساهمة صناعة السينما هناك أقلّ من 0.1 % من الناتج القومي. وبلغ إنتاج الأفلام في سورية ما يُقارب 20 فيلماً في السنوات القليلة الماضية، بمعدّل إنتاج يُقارب 4 أفلام روائية طويلة سنوياً؛ فيما الأوضاع الأمنية غير المُستقرة في العراق تسهم بشكل كبير في إعاقة تطوُّر صناعة السينما والأفلام هناك.

إلى جانب معوقات عدّة ناتجة عن عوامل اجتماعية وسياسية ودينية تحدّ من عروض الأفلام وإنتاجها، خصوصاً في سورية والأردن والعراق، تعاني صناعة السينما والأفلام في المشرق العربي من ضعف التمويل وغياب الدعم الحكومي، خصوصاً في لبنان والأردن والعراق، فضلاً عن عدم وجود مدن إعلامية واستوديوهات مُتطوِّرة للصناعة السينمائية، وتغاضي السلطات المحلّية عن التصدّي لانتشار محلات الأفلام المُقرصنة DVD، والرقابة الحكومية الصارمة على العروض السينمائية، والتردُّد في مشاهدة العروض السينمائية، عدا لبنان الذي يشهد ازدحاماً على أبواب صالاته.

- ضعف المهارات الفنّية والتقنية للعمالة المُحْترفة في صناعة السينما.
- التردُّد في مشاهدة العروض السينمائية في الصالات في دول **المشرق العربي**، عدا **لبنان** الذي يشهد ازدحاماً على أبواب الصالات، وخصوصاً لمشاهدة العروض الأميركية.
- وجود الكثير من المعوقات الناتجة عن العوامل الاجتماعية والسياسية والدينية التي تحدّ من عروض الأفلام وإنتاجها، خصوصاً في **سورية والأردن والعراق**.
- الرقابة الحكومية الصارمة على العروض السينمائية، وخصوصاً تلك التي تتناول مَشاهِد غرامية، أو أفكاراً سياسية، أو الأفلام التي لا تتماشى مع سياسات الدول، عدا **لبنان** حيث الرقابة محدودة.
- ضعف أداء المُمثلين والمخرجين والفنّيين نتيجة ضعف التمويل والتدريب والتأهيل في معظم دول **المشرق العربي**، باستثناء سورية حيث الأداء مقبول.
- عدم وجود ضمانات اجتماعية وصحّية وضمان شيخوخة للمُمثلين، ما يسهم في تراجع احترافهم الفنّي.
- طوفان الأفلام والمسلسلات الأجنبية على عروض الصالات والفضائيات، خصوصاً الأفلام الأميركية والمسلسلات التركية، مع أن بعضها لا يتمتَّع بمضمون إبداعي مهمّ، وذلك لأهداف تجارية بحتة.
- ضعف التشريعات التي تسمح بحماية الملكية الفكرية والأدبية، ما يسهم في تفاقم عملية القرصنة على الأفلام.
- لجوء الكثير من المخرجين إلى الاقتباس وتقليد الأفكار ومشاهِد ومقاطع موسيقية من أفلام أجنبية.
- عدم وجود مدن إعلامية واستوديوهات مُتطوِّرة للصناعة السينمائية.
- انتشار محلات الأفلام المُقرصنة DVD في الأزقّة والشوارع، وتغاضي السلطات المحلية عن التصدّي لها.
- طغيان المغامرة على المبادرة الفردية في إنتاج الأفلام السينمائية في لبنان، وكثرة التدابير التي تسبق عملية التصوير.
- تركيز المخرجين على جمال الممثلات والمُمثلين بدلاً من التركيز على أدائهم الفنّي، ما أدّى إلى التصنُّع في التمثيل واللباس وأفقد بعض الأفلام واقعيتها.

4 – فنون الأداء: المسرح والرقص والموسيقى

1.4 – فنون الأداء: المسرح

1.1.4 – المسرح اللبناني

شهد المسرح اللبناني توسعاً ملحوظاً حتى العام 1975 بداية الحرب اللبنانية، وغَلَب على روّاده طابع النخبة من المجتمع، وجرى تقديم عروض مسرحية باللغات العربية والفرنسية والإنكليزية؛ ثم عاود المسرح اللبناني نشاطه بعد العام 1992 مصحوباً بحرية ثقافية وتحرُّر نسبي من القيود الاجتماعية الصارمة.

ولمع في عالم المسرح مسرحيّون كبار من المرحوم **شوشو وفلمون وهبة ونصري شمس الدين**، فضلاً عن السيدة **فيروز** في مسرحياتها الغنائية، **وزياد الرحباني** ومسرحياته «الساخرة» التي تلقى إقبالاً جماهيرياً وشبابياً واسعاً، وعروض **كركلا** الراقصة، ومسرحيات الرحابنة الغنائية، والمُمثلين والمُخرجين من أمثال **أنطوان كرباج**، و**روجيه عساف**، و**رفيق علي أحمد**، **ونضال الأشقر**، و**غسان صليبا**، **ويعقوب الشدراوي**، **والأب فادي تابت**... وكُتَّاب مسرحيّين، من أمثال **أسامة العارف** و**بول شاوول**... وغيرهم.

ولكن مع تراجع عدد المسارح وإقفال بعضها نتيجة التمدُّد العقاري واجتياح المشاريع التجارية للثقافة بشكل عام وللمسارح بشكل خاص، أُقفل **مسرح البيكاديلي** الشهير، وتهجَّر **مسرح المدينة** من مكان إلى آخر، وتمَّ إقفال معظم مسارح صالات السينما في **شارع الحمراء** حيث كانت تُقدّم عروض مسرحية متنوِّعة، كما جرى إقفال **مسرح بيروت** الشهير وغيره من المسارح على الرغم من احتجاجات النُخب الثقافية والجمعيات الأهلية على عمليات اجتياح المشاريع التجارية للمراكز الثقافية ومنها المسرح. وفي ظلّ غياب شبه تام للدعم الحكومي، مُمثلاً بوزارة الثقافة أو بغيرها من المؤسّسات الراعية، تَسْتَمر العروض المسرحية في بعض المسارح العريقة في **لبنان** بجهود فرديّة وإصرار من جانب المجتمع الأهلي على مواصلة هذا النشاط الإبداعي المهمّ.

يدعم صناعة المسرح في لبنان عدد من الجامعات العريقة أهمها: **الجامعة اللبنانية والجامعة اليسوعية والجامعة اللبنانية الأميركية وجامعة الروح القدس والأكاديمية اللبنانية للفنون الجميلة** (ALBA) **وجامعة الكفاءات والجامعة الأميركية للعلوم والتكنولوجيا والجامعة الأميركية للتكنولوجيا**، بالإضافة إلى عدد من المعاهد الخاصة **كمعهد منير المصري ومعهد عبدو نوار ومدرسة بيتي طوطل** (Betty Tawtal) **ومعهد منير أبو دبس ومركز لوسيان شيكوف الموسيقي** وغيرها.

وفي موازاة النشاط المسرحي، جرى، وللمّرة الأولى في 4 تموز من العام 2012، إطلاق المهرجان الأول «**للضحك**» في **بيروت** على **مسرح مونو**، بدعوة من الفنّان الكوميدي «**ياس**» (Yass) وبمشاركة فنّاني الضحك على مسارح باريس «**دونيل جاك سمان**» و«**سايدو أباتشا**»، ليصبح بعدها مهرجاناً سنوياً.

وفي 10 تموز 2012، وللسنة الرابعة عشرة، نظّم قسم الفنون والإعلام في **الجامعة اللبنانية الأميركية** «المهرجان الدولي للمسرح الجامعي»، وجرى تقديم عروض مسرحية لطلاب الفنون من **لبنان ومصر وتونس والمغرب** على مدى خمسة أيام، بالإضافة إلى ندوات وورش عمل ولقاءات مع مسرحيّين كبار من **لبنان** والخارج لمناقشة الأعمال المسرحية وتبادل الخبرات، بما يؤكّد على ديمومة النشاط المسرحي واستمراريته.

وبلغ معدّل عدد المسرحيات التي قدّمت على خشبة المسارح اللبنانية حوالى 50 مسرحية[1]، وسجل معدّل رواد المسارح العريقة ما يُقارب 150000 شخص سنوياً، توزّعت بمعدل 25 **ألفاً** في مسرح مونو، و35 **ألفاً** في مسرح المدينة، و30 **ألفاً** في مسرح دوّار الشمس..إلخ. وبلغت مساهمة 1 إيرادات المسرح اللبناني (عدا مسرح الشانسونيه) في الناتج الوطني حوالى مليون إلى مليوني دولار سنوياً، وهو رقم مُتواضع جداً نسبة إلى حجم القوى العاملة التي يحتاجها المسرح والقيمة الفكرية لعروضاته، ما يشير إلى ابتعاد النشاط المسرحي الجدِّي عن الربح، (عدا المهرجانات والمسرحيات العالمية والعروض الفنّية الكبرى، والتي تقدَّر مُساهمتها في الناتج الوطني بحوالى 50 مليون دولار).

2.1.4 – المسرح السوري

اكتسح التلفزيون في **سورية** عالم المسرح، ولم تنفع الجهود المبذولة في «مهرجان دمشق المسرحي» في إعادة الروح إليه، بحيث وجد المسرحيون السوريون أنفسهم في حالة احتضار مسرحية على مدى دورتين كاملتين في العام 2008 و2010. وتقوَّضت سياسات الدولة والقطاع الخاص في ما يخصّ أنماط العروض والإنتاج، خصوصاً لجهة اجترار المواضيع وعدم ابتكار أفكار جديدة، وضمور الأعمال المسرحية بشكل عام، باستثناء بعض العروض المسرحية المُقدمة في العام 2010[2]، كمسرحية «سيليكون» من إخراج **عبد المنعم عمايري**، و«راجعين» **لأيمن زيدان**، و«بيت» من إخراج **هشام كفارنة**، و«أبو شنار» **لزيناتي قدسي**، و«لحظة» **لرغدا الشعراني**، و«ليلة القتلة» **لمأمون الخطيب** وغيرها.

1 – استقصاء مُباشر.
2 – استقصاء مُباشر.



وعلى الرغم من هذه الأعمال، لا يمكن الحديث عن نشاط مسرحي يوازي العصر الذهبي للمسرح السوري في زمان **دريد لحام ونهاد قلعي**، كما لا يمكن الحديث عن مُساهمة اقتصادية لقطاع المسرح، أو عن عدد العاملين في المسرح ونسبتهم من إجمالي العاملين، أولاً لضعف القطاع المسرحي، وثانياً لعدم وجود أرقام وإحصائيات سواء داخل **سورية** أم لدى المنظمات الدولية.

3.1.4 – المسرح الأردني

في **الأردن**، لا يمكن الحديث عن نشاط مسرحي لأسباب عدّة قد يكون من بينها ضعف ثقافة الأداء المسرحي في **الأردن**. ولم تؤدِّ العروض المسرحية المتقطّعة في «مسرح المدينة» التابع لأمانة عمّان الكبرى في **رأس العين** إلى تنشيط المسرح أو إلى تغيير نظرة المجتمع الأردني إلى الأعمال المسرحية.

وفي **العراق** وعلى الرغم من خفوت صوت المسرح طوال سنوات المعاناة، لمع فنانون ومسرحيون خارج **العراق**، أمثال **جواد الأسدي** في **بيروت** وغيره.

4.1.4 – نقاط القوة والضعف
1 – نقاط القوة:

– شكّل المسرح بشكل عام الناقل للمشكلات الاجتماعية والسياسية في كلّ بلد، لذلك نجد أن أفضل من عبّر عن مشكلات **سورية** كانا المسرحيّين **دريد لحام ونهاد قلعي** وغيرهما، وفي **لبنان** شكّلت أعمال الرحابنة تأريخاً **للبنان** وعبّرت عن مشكلاته السياسية والاجتماعية.

– وفر عدد كبير من مؤسّسات التعليم العالي في **لبنان وسورية** برامج تعليمية عالية المستوى في الفنون المسرحية كالتمثيل والإخراج والديكور المسرحي وتصميم الألبسة وغير ذلك.

– تميّز **لبنان وسورية (والعراق** قبل الحرب) بأداء فنّي عالي المستوى للمخرجين ومُصمِّمي المسارح.

– استخدام اللغات الفرنسية والإنكليزية والعربية في العروض المسرحية اللبنانية.

– إقبال الشباب على العروض المسرحية في **لبنان**.

– المضمون الفكري والثقافي للعروض المسرحية.

2 – نقاط الضعف:

– ضعف الدعم الحكومي للأعمال المسرحية.

– انتشار «مسرح الشانسونيه» الخفيف المضمون وتوسّعه على حساب العروض المسرحية الجادة ذات المستوى الفكري والثقافي.

– عدم قدرة الفرق المسرحية على تغطية نفقاتها على صعيد الكهرباء وبدلات إيجار المسارح وتأمين رواتب التقنيّين والمُساعدين.

– عدم قدرة الممثلين على تأمين نفقات معيشتهم من العمل المسرحي فقط، واعتمادهم على أعمال أخرى لتأمين معيشتهم، وعدم وجود تأمينات أو ضمانات اجتماعية صحّية أو ضمان شيخوخة للمثلين المسرحيين ولباقي الفنانين.

– إسهام المردود المسرحي المُنخفض في استخدام عمالة فنّية ذات قدرات تقنيّة مُتواضعة.

– معظم الممثلين الثانويين في العروض المسرحية هم غير مُحترفين، ويتألفون من الطلبة والأصدقاء والمُتطوعين.

– مركزية العروض المسرحية في المدن الكبرى.

لئن تميّز لبنان وسورية والعراق (قبل الحرب) بأداء فنّي عالي المستوى، فإن الوقت الحالي لا يسمح بالكلام على مُساهمة اقتصادية لقطاع المسرح سواء في البلدان الثلاثة أم في الأردن، لضعف القطاع المسرحي، ولعدم وجود أرقام وإحصائيات، فضلاً عن ضعف الدعم الحكومي للأعمال المسرحية، وابتعاد النشاط المسرحي الجدّي عن الربح، عدا المهرجانات والمسرحيات العالمية والعروض الفنّية الكبرى، والتي قدّرت مُساهمتها في الناتج الوطني اللبناني مثلاً بحوالى 50 مليون دولار.

2.4 – فنون الأداء: الرقص
1.2.4 – صناعة العروض الراقصة

تُشكّل العروض الراقصة جزءاً من أداء العروض المسرحية والفنّية، خصوصاً تلك المُتعلقة بالمسرح الغنائي الذي يشهد في **لبنان** مثلاً، عروضاً ذات مستوى فنّي عالي الأداء، كما تُمثّل العروض الفولكلورية الراقصة جزءاً من التراث الشعبي الذي تشتهر به كلّ دولة وكلّ شعب.

وعلى الرغم من عدم وجود مؤسّسات تعليم عال تُوفّر اختصاصات ذات علاقة بالرقص، إلا إنّه يدخل من ضمن اختصاصات المسرح والتمثيل. ففي **لبنان** تنتشر معاهد خاصة لتعليم الرقص، خصوصاً رقص الباليه والفولكلور وغيرها، وهي تشهد إقبالاً ملحوظاً وبالأخص أنثوياً.

بينما من غير المعروف وجود نشاطات أو ابتكار عروض راقصة في دول **المشرق العربي** الأخرى عدا تلك المرتبطة بالرقص الشعبي.

وترتبط بفنون الرقص فنونٌ أخرى على صعيد تصميم الأزياء الفولكلورية والمسرحية والكوريغرافيا والموسيقى؛ وتُشكّل معها صناعة إبداعية كاملة لها روادها ولديها عمالة مُتخصّصة من فنّيين وكهربائيين واختصاصيّي صوت وصورة وتقنيّين سمعيين وبصريين ومُصمِّمي أزياء ومُصممين داخليّين وغيرهم.

ويرسل اللبنانيون أبناءهم والفتيات منهم لتعلُّم فنون الرقص ولا يجدون موانع اجتماعية في ذلك، على عكس الدول العربية الأخرى. ويتفاوت عدد العروض الراقصة من سنة إلى أخرى، فبينما بلغت حوالى 27 عرضاً في العام 2002 تدهور عددها إلى 11 عرضاً في العام 2005، وهو اليوم بمعدل 10 عروض سنوياً*.

وفي **الأردن**، ثمة فرق راقصة مثل فرقة «هيل»، فرقة «**الحنونة**»، وفرقة «**معان**»، فضلاً عن موسيقيّين من أمثال **طارق الناصر** وغيرهم.

2.2.4 – النتائج الاقتصادية

لا يوجد إحصاء دقيق للعمالة أو للقيمة المُضافة ومساهمتها في الناتج القومي في جميع دول **المشرق العربي**، فمعظم أعضاء فرق الرقص من الطلاب أو المُتطوّعين، والعمالة الباقية من فنيّين وكهربائيّين وتقنييّ صوت وصورة، وغيرهم من الموسميّين العاملين في قطاعات أخرى.

أما لجهة القيمة المُضافة ومساهمة هذا القطاع في الناتج الوطني فلا يوجد تقديرات مُحدّدة، وإن كانت مساهمته غير مُباشرة سواء على صعيد السياحة أم على صعيد الصناعات ذات العلاقة، ويُمكن تقدير عائدات المهرجانات الفنّية والغنائية ، والتي يُشكّل الرقص قسماً منها بحوالى 50 مليون دولار في **لبنان**، يأتي معظمها من ثمن التذاكر أو من الإعلانات المُصاحبة لها.

3.2.4 – نقاط القوة والضعف
1 – نقاط القوة:

– عروض راقصة ذات مستوى إبداعي واحترافي عالٍ.

– تَقبّل الجمهور اللبناني لحفلات الرقص وإقباله على حضورها.

– مشاركة الفتيات في العروض الراقصة.

– انتشار مدارس الرقص والرقص المعاصر، وإقبال اللبنانيين على تعلُّم الرقص، وخصوصاً الشبان والشابات في سنّ مبكرة.

– دمج العروض الراقصة بالموسيقى والغناء والتصميم المسرحي، ما يُضفي

لا يوجد إحصاء دقيق للعاملين في مجال الرقص أو للقيمة المُضافة لهذا القطاع ومساهمته في الناتج القومي في جميع دول المشرق العربي. فمعظم أعضاء فرق الرقص من الطلاب أو المُتطوّعين، أما بقية العاملين فهم من الفنيّين والكهربائيّين وتقنييّ صوت وصورة، وغيرهم من الموسميّين العاملين في قطاعات أخرى.

* لمزيد من التفصيل راجع جدولي «بعض مُصمّمي العروض الراقصة وفرق الرقص عالية الأداء في لبنان» ، وجدول «المهرجانات الراقصة» في ملحق الدراسة.

عليها لمسة إبداعية وجمالية عالية.

– قدرة المُخرجين على استخدام التقنيات الحديثة ودمجها في عروضهم الراقصة.

2 – نقاط الضعف:

– يرتبط الرقص بالموسيقى والمسرح والتمثيل، وبالتالي لا توجد صناعة إبداعية في الرقص بمعزل عنها.

– عدم وجود اتّحادات أو نقابات للراقصين، وعدم وجود دعم لهم.

– لا يوجد احتراف كامل في مجال الرقص، ومعظم الراقصين هم من المتطوعين والطلاب.

– عدم تقبّل الرقص كمهنة.

– لا يوجد أيّ دعم حكومي أو خاص للراقصين أو لصناعة الرقص.

3.4 – فنون الأداء: الموسيقى والغناء

1.3.4 – صناعة الموسيقى والغناء

تقوم صناعة الموسيقى على التلحين والتوزيع والأداء والإنتاج، وهي تحتاج إلى استديوهات للتسجيل ومؤسّسات لصناعة الأقراص السمعية وتوزيعها وبيعها، ويدعمها إقامة حفلات موسيقية حيّة وتصنيع الأدوات الموسيقية وصيانتها والمُتاجرة بها.

يتبوأ **لبنان** صدارة دول **المشرق العربي** على صعيد صناعة الموسيقى تلحيناً وتوزيعاً، وفي عدد المطربين وانتشار إنتاجهم الفنّي، وفي عدد الحفلات الموسيقية والمهرجانات الفنّية، وفي عدد المؤسّسات التعليمية للموسيقى وفي روّادها.

ويُغنّي المطربون اللبنانيون باللهجات العربية كافة، وتتنازعهم ثلاثة تيارات موسيقية، تيار الموسيقى الرحبانية وتيار الموسيقى الشرقية **لمحمد عبد الوهاب ورياض السنباطي**، وتيار موسيقي جديد يُقلّد الموسيقى الغربية ويقتبس منها. وعلى صعيد الغناء، ثمة تيار الأغنية الفيروزية وتيار الغناء الشرقي **لأم كلثوم وعبد الحليم حافظ**، بالإضافة إلى تيار ثالث وجديد، لا يشبه أيّ غناء، عبارة عن مزيج من الغناء الغربي والشرقي المدعوم من الآلات الموسيقية.

ومن الملحنين اللبنانيين الكبار اليوم، هناك إبداعات **مارسيل خليفة، زياد الرحباني، إلياس الرحباني**، أبناء **منصور الرحباني أسامة وغدي، ملحم بركات، وغيرهم**.

ومن **المُطربين الكبار** لا تزال ألبومات **السيدة فيروز** هي الأكثر طلباً وانتشاراً في دول المشرق العربي، يليها مطربون ومطربات من ذوي الشهرة العربية من أمثال الكبار **صباح، ووديع الصافي**، بالإضافة إلى ألبومات لعدد كبير من المطربين والموسيقيّين من الفئة الأولى، وهؤلاء يؤدّون حفلات فنّية في **لبنان** والعالم.

أكاديمياً، توجد في **لبنان** أربع مدارس موسيقية بالإضافة إلى «الكونسرفتوار الوطني» الذي قارب عدد خريجيه حوالى 4800 طالب، بالإضافة إلى كليات جامعية عريقة في تدريس الموسيقى ومنح شهادات جامعية من البكالوريوس وحتى الدكتوراه في علوم الموسيقى والتربية الموسيقية والموسيقى المُقدَّسة، وأهمها: **جامعة الروح القدس- الكسليك، الجامعة الأنطونية وجامعة سيدة اللويزة**. كما ذاع صيت مدرسة **غسان يمين** للموسيقى، **ومدرسة** EDMGY، وهي المدرسة الموسيقية غير الأوروبية المُنتسبة إلى «**اتّحاد مدارس الكونسرفتوار الأوروبي للموسيقى**» وعضو في «**الاتّحاد الفرنسي لتعليم الموسيقى**»(FFEM)، وغيرها من المدارس الموسيقية.

ويتبع الكونسرفتوار[1] الوطني اللبناني ثلاث فرق أوركسترالية هي:«الأوركسترا السيمفونية الوطنية»، و«الأوركسترا السيمفونية الشرقية»، و«الأوركسترا الموسيقية».

1 – استقصاء مُباشر.

وتموّل وزارة الثقافة **الكونسرفتوار الوطني اللبناني** بميزانية سنوية قدرها حوالى 7 **ملايين** دولار سنوياً، وهي أعلى ميزانية مُخصّصة لقطاع ثقافي في **لبنان**. وبلغت إيرادات الصناعات الموسيقية ما يُقارب 125.5[1] مليون دولار بقيمة مُضافة قدرها 72.2 مليون دولار، أي ما يُقارب 0.33 % من الناتج الوطني. ويعمل في هذا القطاع حوالى 1237 مُوزِّعاً، ويستخدم حوالى 2400 عامل، أي ما يوازي 0.22 % من إجمالي العمالة في **لبنان**[2].

وفي **الأردن** هناك **الأكاديمية الأردنية للموسيقى، وفرقة جامعة اليرموك، والأوركسترا الأردنية الوطنية في المعهد الوطني للموسيقى**.

يعمل في **لبنان** حوالى 100 إلى 120 استديو للتسجيل الموسيقي[2و3] تَستخدم ما يُقارب من 5 إلى 20 موظفاً في كلّ منها، أهمها: استديو **إلياس الرحباني**، إستديو La notta التابع **لزياد الرحباني**، إستديو **لبنان**، إستديو **بعلبك**، إستديو **بودي نعوم**، وForward studio .

وينشط في لبنان حوالى 20 مركزاً رئيسياً للتجارة بالموسيقى مع هيمنة كبيرة لمحلات **فيرجين** (Virgin) ومحلات CD-Theque اللتين تسيطران على 70-80 % من سوق الموسيقى، بالإضافة إلى مراكز بيع صغيرة تباع فيها أقراص سمعية غالبيتها مُقرْصَنة.

كما يوجد إنتاج للوسائط السمعية والبصرية في سورية يُمكن ملاحظته في السوق، وخصوصاً إنتاج الأشرطة المغناطيسية، ولكن من دون وجود تقديرات لحجم السوق والعمالة في هذا القطاع.

وعلى صعيد الأوبرا، من المعلوم وجود دار للأوبرا في **وسط بيروت** يُعاد ترميمها بعد الحرب، ولكن لا وجود لعروض أوبرالية لبنانية بالمعنى الأوروبي، على الرغم من حضور الأصوات الغنائية الأوبرالية في **لبنان**، من أمثال **ماجدة الرومي، وجاهدة وهبي، وهبة القواص**، وغيرهم.

وتُعتبر «**شركة روتانا**» العلامة الرئيسية لاحتكار صناعة الموسيقى في **الوطن العربي**، ويُرجح البعض تدهور ذوقها الموسيقي وذوق غيرها من الشركات المُنتجة كشركة «**مازيكا**» و«**ميلودي**» المصريتيّن وما شابه.

وتمتلك «**روتانا**» حقوق إنتاج وتوزيع ما يُقارب 80 % من ألبومات المطربين العرب و90 % من الإنتاج الموسيقي للمغنّين والفنّانين اللبنانيّين، وهي تمتلك حصرياً أكثر من 50 % من حقوق بيع الألبومات الموسيقية للمطربين اللبنانيّين والعرب. كما يعمل معها حصرياً حوالى 120 مطرباً يُشكّل المطربون اللبنانيون من الفئة الأولى حوالى 40 % منهم، وهي تقوم بإنتاج الكليبات البصرية بمعدل 2 إلى 4 فيديو كليبات لكلّ ألبوم غنائي، وتسجِّل الموسيقى على الأقراص وعلى أشرطة الكاسيت.

تمتلك "روتانا" حقوق إنتاج وتوزيع ما يُقارب 80 % من ألبومات المطربين العرب و90% من الإنتاج الموسيقي للمغنّين والفنّانين اللبنانيّين، وهي تمتلك حصرياً أكثر من 50 % من حقوق بيع الألبومات الموسيقية للمطربين اللبنانيّين والعرب. كما يعمل معها حصرياً حوالى 120 مطرباً يُشكّل المطربون اللبنانيون من الفئة الأولى حوالى 40 % منهم، وهي تقوم بإنتاج الكليبات البصرية بمعدل 2 إلى 4 فيديو كليبات لكلّ ألبوم غنائي، وتسجِّل الموسيقى على الأقراص وعلى أشرطة الكاسيت.

وعلى صعيد المهرجانات الموسيقية، يدور في **لبنان** عدد من المهرجانات* التي تستضيف كبريات الفرق الموسيقية والعالمية والمُغنّين العالميّين الكبار، وهي تستقطب حشوداً بمعدل يتراوح بين 10 و 25 ألفاً للحفلة الواحدة. كما تلعب فرق الجاز الموسيقية على المسارح وفي الحانات وتشهد إقبالاً واسعاً.

وفي **لبنان** تنظَّم أيضاً حفلات موسمية وأسبوعية في «كازينو لبنان»، وفي «وسط بيروت» وفي غيرها من المناطق، يُؤديها مطربون عالميون كبار وفِرق موسيقية من الفئة الأولى، من أمثال **شاكيرا، وردة الجزائرية، فيروز، بول**

1-Melki, Roger, Copyright based industries, op.cit.

2 – تقديرات العام 2011، استناداً إلى تقرير "أونكتاد" حول اقتصاد الإبداع.

3-Najjar, George, Creative industries in Lebanon, AUB, 2007

أنكا، وأنغلبرت، وأنريكو إغلاسياس، وجوليان كليرك، وشارل أزنافور، وبلاسيدو دومينيغو وغيرهم. مع الإشارة إلى الأصول اللبنانية لفنانين عالميّين كبار من أمثال **شاكيرا وبول أنكا وميكا، وميشال يارد**...إلخ.

وبيروت هي الدولة العربية الوحيدة التي ينظّم فيها «مهرجان عيد الموسيقى العالمي*»، والذي تمّ إطلاقه رسمياً كعيد للموسيقى بواسطة وزير الثقافة الفرنسي العام 1982، وذلك في 21 حزيران/يونيو من كلّ سنة بالتعاون مع السفارة الفرنسية، ويجري بالتزامن مع معظم دول العالم. ولقد شارك فيه هذه السنة 2012، أكثر من 60 فرقة موسيقية لبنانية وأجنبية تعزف موسيقاها على أكثر من حلبة مسرح تُقام في الشوارع والساحات في العاصمة **بيروت**، ويستقطب الشباب مجاناً لسماع مختلف أنواع الموسيقى، سواء الشعبية أم السمعية أم الروك السمعي والإلكتروروك، والسامبا، والبوب، والترانيم، والروك–بلوز اللبناني والسول، والفانك والروك البديل، والبوب العربي، والعربي الكلاسيكي، والفلامنكو والجاز، و«الديب هاوس» والريغي، والغناء من دون مصاحبة الآلات الموسيقية... ما يُشير إلى تذوّق الشباب اللبناني لأنواع الموسيقى كافة.

في **الأردن**، لا يوجد تعليم للموسيقى في المدارس والجامعات. وعلى الرغم من وجود اتّحاد للموسيقيّين الأردنيّين إلا أنه غير فعّال وناشط، وتموّل الحكومة الأردنية **الكونسرفتوار الوطني الأردني** الذي تأسّس العام1960، وتتبع له أوركسترا أردنية تضمّ 60 عازفاً. وهناك مهرجانات دولية في **جرش وأربد وعمّان**.

وفي **سورية**، هناك «مهرجانات دمشق الدولية»، ومهرجانات حلب ودير الزور وغيرها. ومن المطربين السوريين الكبار هناك الفنّان **صباح فخري** وغيره، بالإضافة إلى العديد من فرق الطرب الأصيل والموشحات والقدود الحلبية والرقص الصوفي؛ إلا أن سوق صناعة الموسيقى ضعيفة في **سورية** كما في **الأردن والعراق**، وتقتصر على حفلات موسيقية وعلى إنتاج محدود للأقراص الموسيقية.

أما **العراق** الذي لا يزال يُعاني من آثار الاجتياح الأميركي، فلا يُمكن إلاّ ذكر الفنّان الكبير **كاظم الساهر** الذي لمع نجمه وصيته من خلال **لبنان**، والذي يتبوأ مركزاً مرموقاً في صدارة الأغنية الطربية الجادّة، ولكن أعماله تُسجّل وتُصنّع خارج **العراق**، وهناك الموسيقي

جدول رقم 12 إنتاج الوسائط السمعية والبصرية

المؤشر/ البلد	لبنان	سورية	الأردن	العراق
المساهمة في الناتج المحلي (%)	0.39[1] - 0.33[2]	-	>> 0.1[2] - 0.01[3]	-
المساهمة في العمالة (%)	0.30[1] - 0.19[2]	-	>> 0.1[2] - 0.08[3]	-
الواردات[2]			0.1[2] - 0.01[3]	
الصادرات[2]			0.1[2] - 0.04[3]	

* على الرغم من الأوضاع غير المُستقرة في صيف 2012، شهد لبنان أضخم الحفلات والمهرجانات الموسيقية العالمية التي أدّاها كبار المطربين العالميّين، والتي شهدت حضوراً جماهيرياً كثيفاً، ما يشير إلى الشغف بالموسيقى الذي يتمتّع به الشعب اللبناني.

1– تقديرات عام 2011، استناداً إلى تقرير «أونكتاد» حول اقتصاد الإبداع.

2– Najib Harabi: Knowledge Intensive Industries four case studies of creative industries in Arab countries: June 2009.

3– Copyright industries in Jordan by Riad al Khouri, BLITT, Director, MEBA October 2002.



نشأت مجيد والفنّان **نصير شما** وغيرهم. عدا ذلك لا صناعة موسيقية تُذكر في **العراق** حالياً.

ويمكن قياس سوق سماع الموسيقى اللبنانية بما يُقارب[1] 280 مليون مُستمع، معظمهم من المواطنين العرب، وتبثّ الإذاعات اللبنانية ومحطات التلفزة العربية الموسيقى والأغاني اللبنانية، خصوصاً أغنيات **السيدة فيروز**.

وتتوزّع الإيرادات[2] من صناعة الموسيقى على صناعة الأقراص وتوزيعها بنسبة 15 % (ما يُقارب 7 مليون دولار)، وعلى الحفلات والمهرجانات بحوالى 80 % إلى 90 % بما يُقارب 60 مليون دولار.

وتسيطر محلات «**فيرجين**» (Virgin) على 55% من سوق الأقراص السمعية و25 % لصالح شركة CD–Theque، والباقي على شركة la maison du disque وعلى غيرها من المحلات.

كما يشهد السوق اللبناني استيراداً للموسيقى العالمية[3,4]، بحيث تُقدَّر قيمة الألبومات المستوردة لفنّانين أجانب بحوالى 3.4 مليون دولار سنوياً، كما يُصدِّر لبنان حوالى 40 % من إنتاجه الموسيقي على الأقراص إلى الخارج، وخصوصاً إلى **الولايات المتّحدة** بنسبة 30 %، **والإمارات** بنسبة 30 %، **والسعودية** 28 %، فضلاً عن **سورية والأردن والعراق ومصر** وغيرها من الدول العربية.

2.3.4 – نقاط القوة والضعف

1 – نقاط القوة:

– الأداء الفنّي العالي لبعض الفنانين والموسيقيّين اللبنانيّين.

– الحرية الفنّية والاجتماعية السائدة في **لبنان**.

– انتشار الكليات والمدارس ومعاهد تعليم الموسيقى وتوسّعها في **لبنان**.

– وجود فرق كَنَسية عالية الأداء في العزف والتلحين والغناء الكورالي في **لبنان**.

– إسهام «الكونسرفتوار الوطني اللبناني» في تعزيز ثقافة العزف والتلحين الموسيقي.

– وجود العديد من البرامج التلفزيونية التي تُروِّج للغناء والتلحين الموسيقي.

2 – نقاط الضعف:

– لجوء بعض المُغنّين إلى جميع الوسائل المُتاحة لجني الثروات.

– القرصنة، وعدم وجود آلية قانونية وأمنية تحمي حقوق الموسيقيّين والمُطربين.

– احتكار الإنتاج الموسيقي من قبل «شركة روتانا»، والتوزيع من قبل عدد قليل من المؤسّسات لا يتجاوز 2 أو 3 مؤسّسات.

– عدم وجود آليات حكومية لدعم الصناعات الثقافية بشكل عام وصناعة الموسيقى بشكل خاص.

– عدم وجود ضمانات صحّية وضمان شيخوخة للفنّانين بشكل عام، وللمطربين بشكل خاص.

– لجوء الكثير من المُلحنين والمُطربين الجُدد إلى الاقتباس والتقليد في الألحان والكلمات والأداء.

– اعتماد المطربات الجُدد على أجسادهنّ في الغناء وعلى مظهرهنّ في الأداء.

– إسهام شركات الإنتاج والفضائيات في الترويج للفنّ الهابط على حساب الفنّ والموسيقى الراقية.

– عدم وجود حفلات تكريم جادّة للمُبدعين من فنانين وشعراء وموسيقيّين، وكتّاب، وعدم استناد بعض الحفلات التكريمية إلى

بلغت مساهمة إنتاج الوسائط السمعية والبصرية في الأردن أقلّ من 0.1% من الناتج الوطني والعمالة أقلّ من 0.1 % من إجمالي العمالة. وفي سورية ثمة إنتاج للوسائط السمعية والبصرية يُمكن ملاحظته في السوق، وخصوصاً إنتاج الأشرطة المغناطيسية، ولكن من دون وجود تقديرات لحجم السوق والعمالة في هذا القطاع. أما العراق الذي لا يزال يُعاني من آثار الاجتياح الأميركي، لا صناعة موسيقية تُذكر فيه حالياً. فيما تتوزّع الإيرادات في لبنان من صناعة الموسيقى على صناعة الأقراص وتوزيعها بنسبة 15 % (ما يُقارب 7 مليون دولار)، وعلى الحفلات والمهرجانات بحوالى 80 % إلى 90 % بما يُقارب 60 مليون دولار.

1–Najjar, George, Creative Industries in Lebanon,op.cit.
2–Ibid.
3–Ibid.

4 – استقصاء مُباشر.

معايير أو قواعد واضحة للإبداع، بحيث قد لا تتّجه جوائزها نحو المكان الصحيح.

5 – صناعة الإعلام والإعلان

1.5 – قطاع الإعلام السمعي والبصري

1.1.5 – صناعة الإذاعة والتلفزيون

يعمل في **لبنان** حوالي 45 محطة بثّ إذاعية و8 محطّات بثّ تلفزيونية مُرخَّصة رسمياً من الفئة الأولى، كما يزدحم الفضاء اللبناني بمجموعة من محطّات البثّ وإعادة البثّ لمحطّات تلفزيونية عربية وأجنبية مختلفة تستفيد من مناخ الحرية الإعلامية السائد في **لبنان** للإعلان عن رأيها السياسي والفكري، ومن الطاقات والكوادر الإعلامية المتعدِّدة اللغات والعالية الأداء، ومن الانفتاح الثقافي والاجتماعي السائد.

كما تتوافر في **لبنان** مجموعة إذاعات ومحطّات تلفزيونية من الفئة الثانية ذات نشاطات محلية، دينية أو تجارية، بعضها غير مُرخَّص.

تاريخياً شكَّل الإعلام اللبناني منبراً عربياً وأجنبياً لجميع التيارات السياسية اللبنانية والعربية، وكان لبنان أول مَن افتتح البثّ التلفزيوني الملوّن «سيكام» في أوائل الستينيّات، وكانت برامجه التلفزيونية موضع مُتابعة وعرض على أكثر من قناة تلفزيونية عربية لما فيها من مضمون فنّي وتاريخي وترفيهي.

حافظ **لبنان** على صدارته في مجال البرامج الترفيهية، واحتلّت فضائياته مركزاً مرموقاً على صعيد المُشاهَدَة، وكانت «المؤسّسة اللبنانية للإرسال» (LBCI) المزاحم الأول للمحطة العربية الأولى MBC بعدد المشاهدين وحجم الإعلانات وقيمتها. ومن أهمّ المحطات التلفزيونية المُرخَّصة ضمن الفئة الأولى من قبل **المجلس الوطني للإعلام** خلال مراسيم صادرة عن مجلس الوزراء في فترات زمنية سابقة، المؤسّسة اللبنانية للإرسال (LBCI)، و«الفضائية اللبنانية» (انتقلت ملكيّتها إلى **شركة روتانا**) وLBC **دراما**...وغيرها*.

ومن جهة البثّ الإذاعي، يُمكن إدراج المحطات الإذاعية التالية: **الإذاعة اللبنانية، إذاعة الشرق، صوت الشعب، صوت لبنان، صوت لبنان الحرّ، صوت الغد**، وغيرها×، بالإضافة إلى عدد من محطات البثّ الإذاعية الدينية مثل، **صوت البشائر، صوت المحبة، الرسالة**... وغيرها.

تُموِّل الحكومة اللبنانية الإذاعة اللبنانية وتلفزيون لبنان، أما باقي المؤسّسات الإعلامية فهي بتمويل من القطاع الخاص من طريق مساهمات أفراد ومؤسّسات وأحزاب، بالإضافة إلى عائدات من قطاع الإعلان، الذي يُشكِّل العمود الفقري في التمويل.

وتتراوح البرامج التلفزيونية من السياسة إلى الترفيه إلى برامج الأطفال، وتُشكِّل **البرامج الترفيهية والاجتماعية ما نسبته 70 %، والبرامج السياسية والأخبار** 20 %، وتتشكّل البرامج الأخرى من تلك الخاصة بالأطفال أو بقضايا وثائقية وتاريخية، بينما لا تستحوذ البرامج العلمية والثقافية الجادة سوى على نسبة ضئيلة جداً من الفضاء الإعلامي.

وعلى صعيد باقي دول **المشرق العربي**، تسود **التلفزيون الأردني الحكومي** وبرامجه المسلسلات، بالإضافة إلى قناة **"الرؤية"** التي بدأت تُحقِّق انتشاراً مُنافساً للتلفزيون الحكومي، وفضائية 7stars وjosat، والتي تحظى بنسَب مُشاهَدة مُتواضِعة. **والتلفزيون الفضائية السورية، والفضائية العراقية**

* تلفزيون وفضائية المستقبل (Future TV)، الشبكة الوطنية للإعلام ((National Broadcasting Network، تلفزيون وفضائية الجديد (New TV)، تلفزيون وفضائية (Orange TV) OTV) تلفزيون لبنان، وهو التلفزيون الحكومي الوحيد والذي يملك أرشيفاً فنّياً واسعاً على الرغم من تدهور أوضاعه نتيجة الأزمات السياسية السائدة وبعد دخول القطاع الخاص إلى عالم الإعلام.

×تلفزيون وفضائية Morr Television) MTV)، محطة Télé Lumière، وهي مؤسّسة تابعة للكنيسة وتبث برامج اجتماعية وكنسية، تلفزيون وفضائية المنار، تلفزيون وفضائية المنار، بالإضافة إلى محطات بثّ وإعادة بثّ عربية وأجنبية عدّة، أهمها: قناة العالم، فضائية الميادين، قناة القدس، ART، وغيرها.

المُوجَّهة نحو العراقيّين بصورة خاصة، و**الفضائية السومرية**...إلخ.

2.1.5 - المساهمة الاقتصادية لقطاع الإذاعة والتلفزيون

بلغت مساهمة[1] قطاع التلفزيون والإذاعة في الاقتصاد الوطني اللبناني ما يُقارب 124 مليون دولار من الإيرادات بقيمة مُضافة بلغت حوالى 74 مليون دولار، أي ما نسبته 0.35 % من الناتج الوطني (GDP)، وبعمالة بلغت حوالى 3892 موظفاً وعاملاً ونسبتها حوالى 0.35 % من إجمالي العمالة.

وفي **الأردن وسورية والعراق** حيث القطاع العام الحكومي هو الغالب على قطاع التلفزيون والإذاعة، فإن المساهمة الاقتصادية ضعيفة، على صعيد الناتج المحلّي، ويتبع الموظفون فيها إلى القطاع العام.

وتُشكل الكوادر الإعلامية اللبنانية عصب الإعلام العربي وفضائياته، وتمثّل نسبة عالية من الكوادر الفنّية والصحافية العاملة في محطات

جدول رقم 13 **الإذاعة والتلفزيون**

المؤشر[2] / البلد	لبنان	سورية	الأردن	العراق
عدد مؤسّسات الراديو والتلفزيون	18	3	19	-
معدل المشاهدة والتغطية التلفزيونية كنسبة من السكان		95	97	-
عدد محطات الإنترنت الإذاعيّة (Internet radio station)	7		1	
إجمالي عدد قنوات البثّ الإذاعي		10	6	
إجمالي عدد قنوات البثّ التلفزيوني		3	5	
نسبة مؤسّسات البثّ الإذاعي الخاصة (%)	90.0	53.3		
نسبة مؤسّسات البث التلفزيوني الخاصة (%)	90	-		
نسبة مؤسّسات التلفزيون الحكومية (%)	10	100	100	
معدل التغطية للقنوات التلفزيونية الحكومية (%)	90	33.3	40	
معدل التغطية لقنوات الإذاعة الحكومية (%)	70	30	40	
معدل البثّ الإذاعي للإنتاج الوطني (%)	30>	100	20>	
معدل البثّ التلفزيوني للإنتاج الوطني (%)	50>	75	20>	
معدل البرامج الإذاعية في التربية والعلوم (%)	-	8.3	-	
معدل البرامج الإذاعية في الثقافة والفنون (%)	-	12.5	-	
معدل البرامج التلفزيونية في الثقافة والتربية والعلوم (%)		11.4		
معدل البرامج التلفزيونية الترفيهية والأفلام والمسلسلات (%)	70	11.4	75	

1–Melki, Roger, Copyright based industries, op.cit.
2–UNESCO Data Center Available Data in radio and Television, last available data 2005.

التلفزة وفي صناعة البرامج التلفزيونية، وخصوصاً الموسيقية والترفيهية منها.

وفي هذا السياق ينبغي الإشارة إلى الخدمات المُلحقة بقطاع التلفزيون وهي شركات الإنتاج التلفزيوني وعددها 19 شركة إنتاج تلفزيونية[1]، يعمل فيها ما يُقارب 800 موظف، فضلاً عن مُوزّعي الكابل الرئيسيّين وعددهم 5 (بالإضافة إلى موزّعي الأحياء وأعدادهم كبيرة جداً، وهم يعملون من دون ترخيص قانوني)، ويعمل في مجال الخدمات المُلحقة حوالى 350 من الكوادر الفنّية، بالإضافة إلى العمالة في الخدمات التقنية الملحقة (صيانة، تأمين وتركيب تجهيزات... وغير ذلك) والمُقدَّرة بأكثر من 700 شخص.

ويوجد في **لبنان** محطة اتصالات بثّ تلفزيونية على الأقمار الاصطناعية هي **محطة جورة البلوط**، والتي يتمّ استخدامها من قبل المحطات التلفزيونية اللبنانية والأجنبية، وتمّ تأسيسها في منتصف الستينيّات ثم جرى تطويرها في التسعينيّات.

يسهم قطاع التلفزيون والإذاعة في الاقتصاد الوطني اللبناني بما يُقارب 124 مليون دولار من الإيرادات بقيمة مُضافة تبلغ نحو 74 مليون دولار، أي ما نسبته 0.35 % من الناتج الوطني (GDP)، فيما لا يزال الإسهام لاقتصادي في الأردن وسورية والعراق، حيث القطاع العام الحكومي هو الغالب على قطاع التلفزيون والإذاعة، ضعيفاً على صعيد الناتج المحلّي، ويتبع الموظفون إلى القطاع العام.

3.1.5 – نقاط القوة والضعف

1 – نقاط القوة:

– وجود كليات جامعية ذات مستوى عالٍ في مجال الإعلام في **لبنان**، أهمها: **الجامعة اللبنانية واليسوعية واللبنانية الأميركية والبلمند وسيدة اللويزة والروح القدس والأميركية للعلوم والتكنولوجيا**...إلخ.

– توافر طاقات إعلامية ومُقدمي برامج ذوي كفاءة ومهارات فنّية عالية الجودة في **لبنان**.

– التنوّع الثقافي والفكري واللغوي للمهارات الإعلامية اللبنانية.

– مناخ الحرية الثقافية والفكرية السائد في **لبنان**.

2 – نقاط الضعف:

– ضعف التمويل الحكومي لمحطات البثّ الإذاعي والتلفزيوني الحكومية في **لبنان**، وسيطرة الحكومة على قطاع الإعلام التلفزيوني والإذاعي في دول **المشرق العربي** الأخرى.

– سيطرة الرأسمال الخاص على محطّات البثّ الإذاعي والتلفزيوني الخاصة.

– طوفان البرامج الترفيهية والمسلسلات على البرامج التلفزيونية والإذاعية، ما يُفقدها طابع الإبداع الفكري والثقافي.

– طغيان المسلسلات التركية والسورية والمصرية على الفضاء التلفزيوني.

– اقتباس البرامج التلفزيونية الأجنبية وتقليدها.

– ندرة البرامج العلمية والثقافية الجادّة.

– ندرة استضافة الكُتّاب والمُثقفين والعلماء لبحث قضايا المستقبل والعلوم والتنمية.

– تأثير المال السياسي على البرامج السياسية، بما يحدّ من مستوى حرية الرأي والفكر.

– لجوء العديد من مُعدّي البرامج إلى قبول هبات مالية من أفراد ومؤسّسات لاستضافتهم أو لتسليط الضوء عليهم.

– حضور الرقابة الحكومية على البرامج الفكرية في **سورية والأردن والعراق**.

– لجوء بعض المحطّات التلفزيونية، وخصوصاً في **لبنان**، إلى بثّ برامج اجتماعية ذات إيحاءات جنسية تمسّ لذوق العام والتقاليد الاجتماعية، بهدف جذب المشاهدين والحصول على أكبر عدد من الإعلانات.

– تراوح مستوى البرامج التلفزيونية من الجيّد إلى الهابط، مع وجود برامج مُقتَبسة عن برامج تلفزيونية عالمية.

1 – استقصاء مُباشر.



– التوجهات السياسية المُسبقة للمحطات الإعلامية في جميع دول **المشرق العربي**، ما يحدّ من استقلاليتها وحيادها في طرح القضايا العامة.

– التأثير السلبي للانقسام السياسي في لبنان على الإعلام اللبناني.

– إغراق الفضاء التلفزيوني بالفضائيات العربية والعالمية، الأمر الذي يحدّ من نسبة مُشاهدة وسائل الإعلام اللبنانية والمشرقيّة العربيّة.

– إنشاء شبكات إعلامية عملاقة بتمويل من دول **الخليج العربي**، ودور الفضائيات الترفيهية في نشر الفن الهابط.

– تأثّر الإعلام بالتحوّلات في المشهد السياسي والاجتماعي والطائفي في الدول العربية، ما أفقده بعضاً من حياده.

أسهمت التوجهات السياسية المُسبقة للمحطات الإعلامية في جميع دول المشرق العربي، في الحدّ من استقلاليتها وحيادها في طرح القضايا العامة.

2.5 – قطاع الإعلان والتسويق

1.2.5 – صناعة الإعلان والتسويق

ترتبط صناعة الإعلان ارتباطاً وثيقاً بصناعة الإعلام، فالإعلام هو الفضاء الذي تدور فيه الإعلانات، والمُسوِّق لها. ويُشكّل الإبداع الإعلاني مجالاً لنشاطات إبداعية أخرى، تتعلّق بـ:

– تطوير استراتيجيات إبداعية (مفاهيم،

جدول رقم 14 قطاع الإعلام: المؤشرات الاقتصادية

المؤشر [1و2] / البلد		لبنان	سورية	الأردن	العراق
الإذاعة	الإنتاج (مليون دولار)	5	-	-	-
	العمالة	42			
التلفزيون	الإنتاج (مليون دولار)	38			
	العمالة	1722			
شركات الإنتاج التلفزيوني	العدد	19			
	الإنتاج (مليون دولار)	-			
	العمالة	800			
مؤسّسات توزيع الكابل الرئيسية	العدد	5			
	الإنتاج (مليون دولار)	-			
	العمالة	350			
الخدمات الملحقة	الإنتاج (مليون دولار)	7			
	العمالة	600			
إجمالي المساهمة في الناتج القومي (%)		[1]0.40 - [2]0.34 (GDP)			
إجمال المساهمة في العمالة (%)		[1]0.42 - [2]0.35			

–1 تقديرات العام 2011.

2– Melki، Roger، Copyright based industries in Lebanon 2007.

تصوُّرات، خيال، تصاميم...).

- التصميم الغرافيكي.
- تصميم مواد وأدوات توضيب السلع.
- تصميم الأسواق وتنظيم عملية التسوُّق.
- إنشاء مضمون فني، موسيقي، تصويري، رقمي...
- تصميم نقاط البيع ومواقع عرض السلع.
- تصميم المنشورات الدعائية.
- تصوير الأفلام وتسجيلها.
- تنظيم حلقات وندوات للترويج.
- تلحين موسيقى وتصميم حركات، وابتكار جمل ومقاطع حوار.
- تصميم مواقع وبّ ترويجية.

وترتبط النشاطات الإعلانية بمجموعة أخرى من النشاطات الاقتصادية، أهمها:

- دراسة طلبات السوق وفهم احتياجاته.
- إدارة العلاقة مع الزبائن.
- التعرُّف إلى المُستهلك وتوفير مُتطلّباته.
- تطوير مواد الإعلان.
- التصوير والتصميم وفنون الأداء.
- إنشاء مضمون رقمي.
- توفير خدمات الطباعة.

يتصدَّر **لبنان** قائمة دول **المشرق العربي** على صعيد توفير خدمات إعلانية عالية الجودة، وتُشكِّل الخبرات الإعلانية اللبنانية العمود الفقري لصناعة الإعلان في دول **الخليج العربي** وفي **سورية والأردن والعراق**، وتُوازر صناعة الإعلان مؤسّسات جامعية وأكاديمية عريقة تُوفِّر درجات أكاديمية حتى الماجستير.

ويدير صناعة الإعلان[1] في **لبنان** 5 هيئات رئيسية هي:

1- نقابة وكالات الإعلان اللبنانية (Lebanese Syndicate for Advertising Agencies، LSAA):

وهي هيئة شبه رسمية، مُهمتها حماية مصالح وكالات الإعلان، والمحافظة على المهنة، والحدّ من تطفُّل أفراد مُعلنين أو دخول وكالات جديدة إلى هذا القطاع، من دون تسجيل في النقابة.

2- وكالات الإعلان (Advertising Agencies):

وهي عبارة عن مجموعة تضمّ حوالى 240 مُعلناً مسجلين لدى النقابة، منها ما يُقارب 155 وكالة إعلانية ناشطة فقط، يستحوذ 10 منها على 50 % من مجموع سوق الإعلان.

3- وكالات الإعلام وبيع وحدات إعلامية[2] (Media Agencies & Media Buying Units، MBU):

وتتألف من حوالى 145 وكالة إعلام مهمّتها تسويق وحجز أو بيع مساحات إعلانية في الإعلام بالشراكة مع وكالات الإعلان، بالإضافة إلى إدارة وتخطيط المساحات الإعلانية وتوزيعها على وسائل الإعلام والإعلان، وإجراء عمليات المُحاسَبة اللازمة[3].

4 - الإدارات[3] (Regies):

وهي عبارة عن شركات لاستقبال الإعلانات، تلعب دور الوسيط بين وكالات وسائل الإعلام ووكالات الإعلان، ومهمّتها توفير إعلانات وحجز مساحات إعلانية لها في الفضاء الإعلامي، وتدير مُجمل المساحات الإعلانية وعملية تسويقها وبيعها، تاركة لوسائل الإعلام مهمّة التركيز على المضمون... وتتعامل وكالات

1 - استقصاء مُباشر، Arab ad February 2011.
2 - المصدر السابق نفسه.
3-Najjar، George، Creative Industries in Lebanon، op.cit.

الإعلان مع وسائل الإعلام بطريقة غير مباشرة، من خلال الإدارات[1 و2].

5 - وسائل الإعلان وأدواته:

- الإعلان المرئي التلفزيوني: شراء مساحات زمنية لبثّ الأفلام الإعلانية على شاشات المحطات التلفزيونية.
- الإعلان في الصحافة المكتوبة: شراء مساحات مطبوعة لعرض الإعلانات في المجلات والصحف.
- اللوحات الإعلانية: لصق الإعلانات على لوحات مُوزَّعة في الساحات العامة والشوارع لقاء مبالغ مالية تُدفع للبلديات ولوكالات الإعلان.
- الإعلان المسموع بواسطة محطات الإذاعة: بثّ شرائط إعلانية مسموعة.
- الإعلان في السينما: بثّ شرائط إعلانية في صالات السينما.
- الإعلان على الإنترنت: إرسال إعلانات على صفحات الوبّ.
- الإعلانات بواسطة البريد الإلكتروني: إرسال رسائل على البريد الإلكتروني.
- الإعلان بواسطة الرسائل النصّية.
- الإعلان بواسطة الشاحنات: لصق الإعلانات داخل الباصات وخارجها، أو على جدران شاحنات خاصة.
- الإعلانات على الجدران: لصق الإعلانات على مساحات خاصة من جدران الحدائق أو الساحات.
- الإعلان في المصاعد: لصق إعلانات داخل حجرات المصاعد في المؤسّسات الكبرى والمراكز التجارية.

ويوجد في **لبنان** شركات[3] رائدة في تصميم الإعلانات، يعمل فيها فنّيون ومُصمّمون ورسامون من ذوي الكفاءة والمهارة العالية، تنتج عنهم لوحات وأفلام إعلانية تضاهي بمستواها الفنّي والإبداعي التصاميم العالمية.

وشهدت **سورية والأردن والعراق**، في السنوات الأخيرة، طفرة في إنشاء الشركات الإعلانية وتوسُّعها، وفي انتشار الإعلانات والإنفاق عليها، وخصوصاً مع ازدياد عدد القنوات التلفزيونية والإذاعية الخاصة التي تعتمد على الإعلانات في تغطية قسم من نفقاتها، وانتشار "المولات" في المدن، وغزو السلع الأجنبية للأسواق الداخلية، والتي يعتمد المورِّدون على الإعلانات لترويجها. ويُلاحظ تعاون كثير من مؤسّسات الإعلان في هذه الدول مع شركات تصميم الإعلانات اللبنانية والعالمية.

2.2.5 - المساهمة الاقتصادية

في **لبنان**، ينشط قطاع الإعلان في مجالات التسويق والإعلام، ويلعب دوراً بارزاً في عملية المُنافسة التجارية، ولديه علاقة وثيقة مع القطاعات الاقتصادية كافة، من صناعية وتجارية وسياحية وخدماتية وغيرها.

جرى تقدير مجمل الإنفاق على قطاع الإعلان بحوالى 250[4] مليون دولار سنوياً (2005، 2006، 2007)، ويعمل في هذا القطاع ما يُقارب[5و6] 1500 موظف وعامل وفنّي، من ذوي المهارات العالية الجودة، بمعدل 0.08 من إجمالي العمالة؛ وبلغ[7] مردود (Turn over) قطاع الإعلان حوالى 58 مليون دولار، بقيمة مُضافة بلغت حوالى 33.64 مليون دولار، وبلغ معدل مساهمته في الدخل القومي حوالى 0.17 %، فيما

1 - استقصاء مُباشر، Arab ad February 2011.
2-Najjar، George، Creative Industries in Lebanon، op.cit.
3 - استقصاء مباشر(تُعتبر شركة شويري غروب والإدارة اللبنانية للإعلانات (RLP) من أكبر شركات استقبال الإعلانات).
4-www.opportunities.com.lb.
5-Najjar، George، Creative Industries in Lebanon، op.cit.
6-www.opportunities.com.lb.
7 - **دراسة نقابة اتحاد المُعلنين في لبنان** IAA.

جدول رقم 15 إنفاق الدول على الإعلان

المؤشر[2] / البلد	عدد مؤسّسات الإعلان[3]	معدل العمالة (%)	المساهمة في الناتج القومي (% GDP)[1]	الإنفاق على الإعلان (مليون دولار)
لبنان	[2]150 - [6]10	[1]0.08	[5]0.2 - [1]0.17	[4]174.6 - [1]250
سورية	9	-	-	-
الأردن	31	[1]0.02	[1]0.07	[4]110
العراق	9	-	-	-

يقارب عامل الملكية الفكرية في الإعلانات نحو 100 %، وتستحوذ عشر وكالات على أكثر من 80 % من السوق الإعلاني.

وفي **الأردن**، شهد قطاع الإعلان نموّاً في السنوات الأخيرة، وتقوم صناعة الإعلان على إنتاج أفلام تلفزيونية قصيرة (بمشاركة لبنانية وعربية)، وعلى ملصقات إعلانية على الطرقات العامة وفي الساحات. وبلغت مساهمته في الناتج المحلّي معدلاً يقلّ عن 0.17 %، ومعدل عمّال بلغ نحو 0.02 %.

وفي **سورية**، يوجد تعاون مع قطاع الإعلان اللبناني نظراً لقرب المسافة بين **بيروت ودمشق** وللعلاقات التجارية الوثيقة بين البلدين. ولا يوجد تقديرات لحجم العمالة وللمساهمة في الناتج القومي.

ويقع **لبنان**[7] في المرتبة الثالثة عربياً للدول المنفقة على الإعلان، وفي المرتبة الأولى في دول **المشرق العربي**، ويستأثر قطاع التلفزيون بالنسبة الأعلى من الإنفاق الإعلاني بمعدل 42 % من حجم الإنفاق، والصحف 24.2 %، والمجلات 7.2 %، واللوحات الإعلانية 20 %، والإذاعة 8 %، والسينما بمعدل 1.5 %.

عربياً بلغ معدل الإنفاق العربي على الإعلان[4] حوالى 0.23 % من إجمالي الناتج القومي للدول العربية في مقابل 0.97 % في **الولايات المتّحدة**. وتُشير الدراسات إلى تراجع الإنفاق على الإعلان بمعدل 12 % في العام 2011 بسبب أحداث الربيع العربي... وتراجع الإنفاق الإعلاني في **مصر** بنسبة 30 %، وفي **البحرين** بنسبة 45 % وفي **ليبيا** 45 %، بينما سجّل **العراق** نسبة نموّ استثنائية بلغت 85 % في الإنفاق على قطاع الإعلان نظراً لضخ أموال كبيرة في الأسواق العراقية، وخصوصاً عند التحضير لاستضافة **العراق** للقمّة العربية.

وتراجعت حصّة الصحافة المطبوعة من الإنفاق الإعلاني من 46 % العام 2009 إلى 42 % العام 2011، وفي المقابل ارتفعت حصة الإعلان في وسائل التواصل الاجتماعي بحيث بلغت 4 % من الإنفاق الإعلاني العربي.

ويتوقع تقرير **شركة ديلويت**[14] عودة الإنفاق على الإعلانات في **لبنان** إلى الارتفاع بمعدل نموّ سنوي تراكمي يُقارب 5.0 % سنوياً

> يقع لبنان في المرتبة الثالثة عربياً للدول المنفقة على الإعلان، وفي المرتبة الأولى في دول المشرق العربي، ويستأثر قطاع التلفزيون بالنسبة الأعلى من الإنفاق الإعلاني بمعدل 42 % من حجم الإنفاق، والصحف 24.2 %، والمجلات 7.2%، واللوحات الإعلانية 20 %، والإذاعة 8 %، والسينما بمعدل 1.5 %.

1– Creative Industries in Lebanon 2007. George Najjar، PhD dean of Olayan School of Business in AUB

2 – **تقديرات نقابة المعلنين** في لبنان للعام 2007.

3– www.opportunities.com.lb

4 –شركة ديلويت أندتوتش العالمية للاستشارات والتدقيق: التقرير العربي، "نظرة على الإعلام العربي 2011–2015"، نادي دبي للصحافة، وجريدة العرب اليوم تاريخ 2012/5/29.

5 –تقديرات العام 2011 استناداً إلى مؤشرات منظمة التجارة والتنمية (UNCTAD).

6 –عدد مؤسسات الإعلان الناشطة التي تستحوذ على أكثر من 50% من حجم سوق الإعلانات.

7–Melki، Roger، Copyright based industries، op.cit.

8 –تقرير "ديلويت أندتوتش" العالمية للاستشارات والتدقيق.

حتى العام 2015 وإلى إرتفاع الإنفاق على الإعلانات على الإنترنت بمعدل نموّ تراكمي يصل إلى 37 %، وعلى التلفزيون بمعدل 5 % حتى العام نفسه، في مقابل معدل نموّ سنوي تراكمي للإنفاق على الإعلانات من الدول العربية بمقدار 5.9 %، مُستفيداً من مناخات حرية التعبير التي من المفترض أن تسود بعد التغييرات الجارية في **الوطن العربي**.

ويتوقّع التقرير ذاته أن يبلغ الإنفاق على الإعلانات في لبنان ما يُقارب 174.6 مليون دولار وفي الأردن 110 مليون دولار نهاية العام 2012 (وهو يُمثِّل انخفاضاً عن السنوات السابقة في **لبنان**)، وأن تتوزّع عائدات الإعلان كما يلي:

3.2.5 – نقاط القوة والضعف

1 – نقاط القوة:

– وجود شركات إنتاج للإعلانات عالية الكفاءة والمهارة.

– تشكيل الحرية والانفتاح الثقافي والاقتصادي عوامل مهمّة في تطوُّر المنظور الإبداعي للإعلان.

– وجود مؤسّسات جامعية عريقة في تدريس علوم التسويق والإعلان والإعلام في **لبنان**.

– توفير قطاع الإعلان أرباحاً كبيرة، وبلوغ عامل الملكية الفكرية فيه 100 %.

– عدم حاجة قطاع الإعلان إلى استثمارات

> بلغ معدل الإنفاق العربي على الإعلان حوالى 0.23 % من إجمالي الناتج القومي للدول العربية، مقابل 0.97 % في الولايات المتّحدة. وفي حين تراجع الإنفاق على الإعلان بمعدل 12% في العام 2011 بسبب أحداث الربيع العربي، سجّل العراق نسبة نموّ استثنائية بلغت 85 % في الإنفاق على قطاع الإعلان نظراً لضخّ أموال كبيرة في الأسواق العراقية، وخصوصاً عند التحضير لاستضافة العراق للقمّة العربية.

الصناعات الثقافية والمعرفية

جدول رقم 16 توزيع عائدات الإعلان

المؤشر / البلد	لبنان[1]	سورية	الأردن	العراق
جحم الإنفاق الإعلاني المُتوقع[1] (مليون دولار) حتى نهاية 2010	174.6	-	110	-
عائدات إعلانات التلفزيون (مليون دولار)	54.8		41.5	
النسبة من إجمالي العائدات (%)	37.8		37.8	
عائدات إعلانات الطرق (مليون دولار)	40		30.3	
النسبة من إجمالي الإعلانات (%)	27.6		27.6	
عائدات إعلانات الصحف (مليون دولار)	24.8		18.8	
النسبة من إجمالي العائدات (%)	17.1		17.1	
عائدات إعلانات الإنترنت (مليون دولار)	10.2		7.7	
النسبة من إجمالي العائدات (%)	7		7	
عائدات إعلانات المجلات (مليون دولار)	10.1		7.6	
النسبة من إجمالي العائدات (%)	7		7	
عائدات إعلانات الراديو (مليون دولار)	5.3		4.07	
النسبة من إجمالي العائدات (%)	3.7		3.7	
إعلانات مُتفرقة (سينما، مراكز تجارية،...)	29.4			

1 – تقرير "ديلويت أندتوتش" العالمية للاستشارات والتدقيق، والتقرير العربي "نظرة على الإعلام العربي 2011–2015"، م س.

مالية كبيرة وإلى يد عاملة كثيرة.
– شراكة وتعاون قطاعات إبداعية أخرى عدّة في صناعة الإعلان.
– إمكانية العمل في قطاع الإعلان وتصميم الإعلانات عن بعد أو من المنزل.
– تعدّد لُغات المُعلنين اللبنانيين.

2 – نقاط الضعف:

– احتكار المؤسّسات الإعلانية الكبرى لصناعة الإعلان بنسبة عالية، ما يحدّ من المُنافسة وبالتالي من الإبداع.
– استخدام المرأة وجسدها في الإعلان والترويج.
– انتشار الإعلانات على الطرقات بشكل غير مُنظَّم وعشوائي.
– عدم وضوح القوانين الناظمة للإعلانات ولمضمونها، ومن ثم استخدام الإعلان للترويج لسلع وخدمات لا تُطابِق الواقع أو لِجَذْب المُستهلك للوقوع في خطأ الاختيار.
– تدني أسعار الإعلانات في دول **المشرق العربي** نسبةً إلى دول **الخليج العربي**.
– عدم حصول المُبدعين على البدل العادل لإبداعهم، واستئثار شركات الإعلان ووسائل الإعلان والإعلام بالحصة الأكبر من الأرباح.
– عدم فعالية نُظم الحماية للإبداع الإعلاني، ووجود اقتباس وتقليد لإعلانات ولشرائط تلفزيونية إعلانية محلية وأجنبية.

6 – الفنون البصرية: الرسم والنحت والتصوير الفوتوغرافي والرسم الغرافيكي

1.6 – الرسم

1 – يتصدَّر **لبنان** قائمة دول **المشرق العربي** على صعيد الفنون البصرية، وتدور في **لبنان** مجموعة من المعارض الناشطة التي تعرض أعمال الفنّانين، وتدخل الصور والرسوم في أثاث المنازل، وتدعم وزارة الثقافة اللبنانية بعض الفنانين المغمورين من طريق شراء بعض إنتاجهم بمبالغ زهيدة جداً.

ولمع في عالم الرسم عدد من كبار الفنّانين أهمّهم: **شفيق عبود**، **فريد عواد**، **رشيد وهبي**، **عمر الأنسي**، **مصطفى فروخ**، **رفيق شرف**، **منير نجم**، **وجيه نحلة** وغيرهم، بالإضافة إلى عدد من رسّامي الكاريكاتور الموهوبين.

ويوجد العديد من محترفات الرسم الخاصة لرسامين تشكيليين مُعاصرين، وكثير منهم نالوا جوائز عالمية وتُعرض أعمالهم في كبرى متاحف العالم.

وعلى صعيد النحت اشتهر كلّ من **ألفرد بصبوص**، **ميشال بصبوص**، **أناشار بصبوص**، **رودي رحمه**، **ميشال صقر**، **نبيل الحلو**، **نعيم ضومط**، وغيرهم.

ويدعم صناعة الرسم والنحت والتصوير مجموعة من الغاليري والمحترفات والمعارض*، وللسنة الثالثة على التوالي جرى في تموز/يوليو 2012 تنظيم "معرض بيروت للفن" في دورته الثالثة (Art Beirut)، ضمّ 43 غاليري و200 عمل تشكيلي من **الشرق الأوسط**، بالإضافة إلى أعمال فنّانين من **أوروبا وآسيا وأفريقيا**. كما جرى تنظيم معرض رسم على الزجاج، فريد من نوعه في العالم "Glasstress" شارك فيه ثلاثون فناناً عالمياً من بينهم رسامون لبنانيون، وذلك بالتعاون مع "أدريانو برنغو" مؤسّس "ستديو برنغو 1989"... وذلك في 17 و18 تموز/يوليو 2012 في **مركز بيروت للمعارض**.

2 – ومن أبرز الغاليريات الموجودة في **الأردن*** غاليري الأردن للفنون، وغاليري

تراجعت حصّة الصحافة المطبوعة من الإنفاق الإعلاني العربي من 46 % العام 2009 إلى 42 % العام 2011، مقابل ارتفاع حصة الإعلان في وسائل التواصل الاجتماعي إلى 4 % من الإنفاق الإعلاني العربي.

*من أبرز هذه الغاليريات والمحترفات والمعارض في **لبنان**: غاليري أليس مغبغب، غاليري ألوان، غاليري عايدة شرفان، غاليري مارك هاشم، غاليري أجيال، غاليري آفاق، غاليري جانين ربيز، Art Circle، AUB Gallery، Art Factoum وغيرها. ومن أبرز محترفات النحت الكبرى: محترف عاليه، محترف رشانا، محترف جبيل...إلخ، ومن أبرز المعارض: معرض الصور واللوحات، معرض الفنّ، معرض لارا وهيلدا كالاكيان، معرض أمل طرابلسي، معرض شاهين، معرض كوراني، معرض الفنّ والنهضة وغيرها.
*غاليري أورفلي، غاليري بلدنا، غاليري رودين، رواق البلقاء.

المشرق وغيرها.

3 – في **سورية**[1]، وبالإضافة إلى غاليريات مهمّة مثل غاليري الفنون، وغاليري **سورية** وما شابه*، ويوجد في **سورية**[2] مجموعة من مُحترفات الرسم، أهمها محترف خيرات الصالح، ومحترف سارا الشمالي، ومحترف أحمد إلياس ومحترف كندا هبراوي وغيرها.

2.6 – التصوير الفوتوغرافي والرسم الغرافيكي

في **لبنان**، يعمل في قطاع التصوير الفوتوغرافي[3] ما يُقارب 85 مؤسّسة لصناعة الصور والأعمال المُلحقة بها، ويوجد ما يُقارب 150 استديو للتصوير تُسهم بحوالى 3 ملايين دولار في الاقتصاد الوطني، كما يعمل حوالى 315 من وكلاء بيع الصور وتجهيزها، بإيرادات بلغت حوالى 5 ملايين دولار سنوياً. مع الإشارة إلى محترفات التصوير مثل محترف **إيلي بخعازي** و**مُحترف استديو ناجي** وغيرها.

وفي **الأردن**، ثمة **محترف زهراب ومحترف وصفي قاموش وجهاد جبار** وغيرها، ويعمل في قطاع الرسم الغرافيكي[4] ما يُقارب 1200 شخص، وقد أسهم في زيادة هذا العدد مجموعة من الكليات الجامعية التي تُوفِّر تعليماً عالياً في اختصاص التصميم والرسم الغرافيكي وعددها حوالى 45 كلية.

يعمل مصمّمو الرسم الغرافيكي في قطاعات الإعلان وصناعة الكتاب والسينما والتلفزيون وغيرها، وبلغت إيرادات هذا القطاع[5] ما يُقارب 45 مليون دولار.

وفي **سورية**، توجد مجموعة من مُحترفات التصوير، أهمها: Syriology: Modern Syria Photography، Studio Aiham Dib، Free Eye، إلخ.

3.6 – المساهمة الاقتصادية لقطاع صناعة الرسم والتصوير

في **لبنان**، يعمل في هذا القطاع حوالى 885 مؤسّسة وفرداً يستخدمون حوالى 1865 شخصاً من الفنيّين. ويتوزّع هذا القطاع على 255 مؤسّسة في مجال الرسم والرسم الغرافيكي، و630 مؤسّسة في مجال التصوير وخدماته.

ويُقدَّر عدد الفنانين بحوالى 85 فناناً، تُشكِّل مساهمتهم نحو 5 % من إجمالي مساهمة قطاع الفنون البصرية والرسم والتصوير في الاقتصاد.

وبلغ إجمالي حجم سوق الفنون البصرية وإيراداته ما يُقارب 71.4 مليون دولار، بقيمة مُضافة ناهزت 51 مليون دولار وبمعدل 0.77–0.3 % من الناتج القومي (GDP)، ومساهمته في العمالة بمعدل 0.17–0.2 % من إجمالي العمالة.

7 – فنون التصميم

يتألف قطاع التصميم من فروع عدّة، تُوازي الملكية الفكرية فيها حوالى 100 %، وأهمها:

1 – تصميم الأزياء والملبوسات.
2 – تصميم وصناعة المجوهرات.
3 – التصميم الغرافيكي.
4 – العمارة والتصميم الداخلي.
5 – الصناعات الحرفية والمفروشات. والأعمال المُلحقة، وهي:
6 – المعارض: Beirut Fashion، Wedding folies، Lebanon Fashion، وغيرها.
7 – مجلات الأزياء: **الحسناء** (قسم الأزياء والجواهر)، **لمسات**، **عالم الساعات**

1–Melki، Roger، Economic Contribution of Copyright industries، op.cit.
* مثل غاليري الأيام، Free hand Gallery، Syria art وغيرها.
2–Melki، Roger، Economic Contribution of Copyright industries، op.cit.
3–Ibid.
4–Ibid.
5–Ibid.

والجوهرات، Lebanon Fashion magazine، وغيرها.

1.7 – فنون التصميم: تصميم الأزياء وصناعة الملبوسات

تُعتبر بيروت عاصمة الموضة في **الشرق الأوسط**، وتدعمها مؤسّسات تعليمية ذات مستوى عالٍ أسهمت في تقدُّم صناعة الأزياء والملبوسات ووصولها إلى أرقى المستويات، حيث تشهد طلباً مُتزايداً على إنتاجها في الأسواق العربية والعالمية، وهي موضع اهتمام كبار المشاهير الذين يجدون في المُصممين اللبنانيّين ضالتهم فيلبسون من تصاميمهم في حفلاتهم الراقية.

تنقسم هذه الصناعة إلى:

1 – **تصميم وصناعة الأزياء الراقية** (Haute Couture).
2 – **صناعة وتصميم الملبوسات الجاهزة** (Ready to wear).
3 – **صناعة الملبوسات الداخلية والعطورات والساعات.**
4 – **الصناعات الجلدية: أحذية، جزادين، شنط، وغيرذلك.**

يعمل في صناعة الملبوسات[1] عددٌ من المؤسّسات الصناعية يُقارب حوالى 568 مؤسّسة، ويقدر عدد العمالة فيها بحوالى 6987 عاملاً، وإيراداتها بحوالى 424 مليون دولار سنوياً.

1.1.7 – صناعة الملبوسات الراقية

يُعتبر **لبنان** الأول عربياً، ومن الدول الأولى عالمياً في تصميم الأزياء الراقية بما فيها الملبوسات والساعات والعطور والجلديات، ويوجد في **لبنان** ما يُقارب 40 داراً كبرى للأزياء، ويُقدِّم المُصمّمون اللبنانيون عروضهم في أكبر معارض الموضة في العالم وأهمّها، **في باريس وميلانو ونيويورك ولندن وطوكيو**، وفي غيرها من المدن، ولديهم مراكز تصميم في **بيروت** والعالم تُنافس بتصاميمها أعرق المصمِّمين ودور الأزياء الفرنسية والإيطالية، ويلبس كبار مشاهير العالم من أزيائهم في أهمّ الحفلات الراقية.

يُصدَّر أكثر من 75 % من تصاميم الأزياء الراقية وإنتاجها إلى **أوروبا وأميركا واليابان ودول الخليج العربي**، ويُباع في الأسواق الداخلية ما يُقارب 20–15 % فقط.

يعمل في كلّ دار للأزياء الكبرى، ما يُقارب 30 وحتى 70 خياطاً، وقد يصل إلى أكثر من مئة خياط لدى بعض المُصمِّمين العالميّين من أمثال **إيلي صعب وريم عكرا**، بالإضافة إلى 70 وحتى 100 مُوظَّف بدوام كامل وأكثر من 200 موظف للقياس والعرض والاستقبال مع حشد من العمّال المُساعدين.

ويُقدَّر متوسّط ثمن القطعة (فستان، بدلة،...) بما يُقارب 15 إلى 25 ألف دولار للأزياء المُتعدّدة القياس، وقد يصل إلى 100 ألف دولار للزيّ المصنوع على القياس ولقطعة واحدة لا غير، ويوجد طلب محلّي وعربي وعالمي عليها، وهي مُوجَّهة نحو نُخب معيّنة من عالم الثروة والشهرة.

أما بالنسبة لباقي دول **المشرق العربي**، فلا يُمكن الحديث عن عروض عالمية للأزياء الراقية والمجوهرات والألبسة الداخلية، أو عن نشاط اقتصادي لهذه الصناعات الراقية في **سورية والأردن والعراق**، مع الإشارة إلى وجود عدد من مُصمّمي الأزياء والملبوسات الشرقية والتراثية العالية الاحتراف[2].

2.1.7 – صناعة الملبوسات الجاهزة

على الرغم من غزو ثقافة التسوُّق في "المولات"، وانتشار المحال التجارية الكبرى

1– Najjar, George, Creative Industries in Lebanon, op.cit.
2– Najjar, George, Creative Industries in Lebanon, op.cit.

جدول رقم 17 **قطاع الفنون البصرية**

البلد	الفنانون		الرسم			التصوير وخدماته		إجمالي العمالة	إجمالي المساهمة
	نسبة المساهمة	العمالة	معارض الرسم والبيع النسبة % من إجمالي المساهمة الاقتصادية للقطاع	الرسم الغرافيكي النسبة % من إجمالي المساهمة الاقتصادية للعمالة		المساهمة الاقتصادية كنسبة % من إجمالي المساهمة	العمالة كنسبة % من إجمالي المساهمة	المعدل % العمالة	المعدل % من الناتج القومي (GDP)
لبنان	%5	-	1	% 64	% 77	% 14	% 20	0.2[1] - 0.17[2]	0.3[1] - 0.27[2]
سورية[3]									
الأردن[3]									0.03[4]
العراق[3]									

للماركات العالمية وبأسعار مُعتدلة، خصوصاً تلك المُنتجة في الدول الصناعية الجديدة مثل **الصين وتركيا والهند**، شقّ عدد من مُصمِّمي الملابس الجاهزة، وخصوصاً الولّادية والنسائية، طريق النجاح، وأصبح لهم اسمٌ مرموقٌ في عالم الموضة الجاهزة داخل **لبنان** وخارجه، ونافست تصاميمهم الألبسة الجاهزة المُستوردة من كبريات الشركات العالمية.

يعمل في دور تصميم الألبسة الجاهزة ما يُقارب 80 إلى 200 عامل وموظف ورسّام في كلٍّ منها، وهم يتعاونون في تنفيذ تصاميمهم مع مصانع وورش خياطة بأحجام صغيرة ومُتوسطة منتشرة في ضواحي بيروت. ويُوزَّع الإنتاج على السوق الداخلي، ويُصدَّر جزء مهمّ منه (كالألبسة الولادية) إلى الدول **العربية وأوروبا**.

وعلى الرغم من أن **سورية هي دولة مُنتجة للأقمشة وللقطنيات عالية الجودة**، وعلى الرغم من الرعاية الحكومية لهذه الصناعات، لم تشهد صناعة الأزياء الراقية تطوراً عالمياً ملحوظاً يُضاهي نظيرها في **لبنان**. ولكن صناعة الألبسة الجاهزة قفزت قفزات كبيرة في السنوات الأخيرة وغزت الأسواق العربية لزهد ثمنها نسبةً إلى الملبوسات الغربية وحتى اللبنانية. ويرعى صناعة الملبوسات هيئة شبه حكومية هي "**رابطة المُصدِّرين السوريين للألبسة والنسيج**".

3.1.7 – صناعة الملبوسات الداخلية (Lingerie)

قطاع إنتاجي جديد[5]، ظهر مؤخراً في **لبنان** وتوسّع بسرعة، ومعدل الملكية الفكرية في تصاميمه يُقارب 100 %، ومعدل الأرباح فيه عالية. ويُصدَّر أكثر من 30 % من إنتاجه إلى **الدول العربية وأوروبا**، ويصل معدّل العمالة فيه إلى حوالى 100 عامل وموظف ورسام في كلّ دار تصميم، ونافس بتصاميمه كبريات دور التصميم الفرنسية.

–1 تقديرات العام 2011.
–2 تقديرات العام 2006 – Roger Melki: Economic Contribution of Copy right Industries.
–3 لا يوجد معلومات دقيقة ومُوثقة عن النتائج الاقتصادية للفنون البصرية في بنوك المعطيات الدولية، وحتى بواسطة الاستقصاء المُباشر.
4– Information Technology Association, Jordan IT Industry Statistics 2007.
5 – موقع Syria links 2011–2012.

4.1.7 – صناعة الجلديات

تقـع هـذه الصناعـة في فئـة الصناعـات ذات الملكية الفكرية الجزئية، ويعمل فيها عدد كبير مـن العمّـال، وهناك نقابـة خاصـة في **لبنان** تُدعـى "**نقابة صانعـي الأحذيـة والحقائب**"، يقتصـر الانتسـاب إليهـا علـى عـدد قليـل من المؤسّسـات الصناعية الكـبرى (أكثر من 100 عامـل وموظف)، مـا يجعل مـن الصعوبة تقدير مـدى إسهـام هـذه الصناعـة في الاقتصـاد، سواء على صعيد النـاتج الوطني أم على صعيد العمالة، نظراً إلى انتشار العديد من المحترفات الصغـيرة المؤلفـة مـن 5 إلى 10 عمّـال في كثـير من المناطق والمـدن اللبنانية والسورية، خصوصـاً في **ضاحية برج حمود** القريبة من **بـيروت** وفي مدينـة **بنت جبيـل** الجنوبية، وفي مدن **حلب ودمشق وحمص السورية** وغيرها.

2.7 – صناعة المجوهرات

يوجـد في **بيروت** عـددٌ من المحـال التجارية العالميـة لبيـع السلـع الفاخـرة والمجوهـرات والساعـات، كما تنتشر في **ضاحية بـرج حمود** مجموعـة مـن مُحترفـات صناعـة المجوهـرات والتحف، ومعظم الصنّاع هم من الأرمن اللبنانيين الذيـن يتمتعـون بمهـارة واحـتراف عـال. ويُقدَّر مجمـل حركة الإتجـار بالمجوهرات مـن استيراد وإعادة تصدير بحوالى مليار دولار سنوياً.

كمـا بلغـت قيمـة[1] الصـادرات وإعـادة الصـادرات اللبنانيـة مـن اللؤلـؤ والأحجـار الكريمة والمجوهرات والمعادن الثمينة ما قيمته 105.1 مليون دولار في شهر شباط/فبراير من العام 2012، وبلغت حصة **جنوب أفريقيا** منها ما يُقارب 61.4 مليـون دولار و**الدول العربية** 9 ملاييـن دولار، مـع العلـم أن **لبنـان** لا يمتلك موارد طبيعية من اللؤلؤ والأحجار الكريمة، وهو يستوردها ويعيد تصديرها مصنَّعة.

وعلـى صعيـد تصميـم المجوهـرات لمعت أسماء عالمية كبيرة في عالم المجوهرات، يملك معظمهـا معارض ومحـلات للمجوهـرات في **الدول العربية** وفي **سويسرا** و**باريس** و**طوكيو** و**لندن** وغيرها من عواصم العالم.

3.7 - صناعـة المفروشات والحـرف اليدوية

ترتبـط صناعـة المفروشـات والحـرف والهدايا بقطـاع التصميـم الداخلي والرسم الغرافيكـي، ويتعـاون المصمّمـون الداخليـون مـع صنّـاع المفروشات والحرفيّين المهرة في تصميم المنازل والأسواق والمحال التجارية.

وتشهـد **سورية** نشاطاً ملحوظاً على صعيد صناعـة المفروشات والحِـرَف، وتزخر أسواقها القديمـة في **حلب** و**دمشق** و**حمص** و**حماه** بصناعـات يدويـة وحرفيـة مـن نحاسيـات وجلديـات وعطـورات وأوانٍ وتحـف تُعتـبر مقصداً للسيّاح والزائرين، وهي تتفوّق في هذه الصناعات على دول **المشرق العربي** الأخرى.

وعلـى الرغـم مـن تطـوّر صناعـة الأقمشـة السورية وجودتها والطلب عليها داخلياً وخارجياً مـن الأسـواق العربية، فـإن المعلومات عن حجم التجـارة الخارجيـة والداخليـة بـالمفروشـات وبالمصنوعات الحِرَفية جاء ضئيلاً جداً.

و**لبنـان**، الـذي شهـد تطـوُّراً ملحوظـاً في صناعـة المفروشـات في السنـوات الماضيـة، واشتهـرت مـدن لبنانيـة فيـه مثـل **طرابلس** و**صيدا** و**بـيروت** بإنتـاج أجـود أنـواع المفروشات، عـاد وشهد تقهقر هـذه الصناعة في السنـوات الأخيرة، على الرغم من وجود أيدٍ عـاملة مُحترفـة في هذا الجـال وتصاميم ذات مضمون إبداعي مهمّ.

وعلـى الرغـم مـن هـذه المعوقـات، لا تزال اللمسـات الإبداعيـة في التصاميـم الخشبيـة قائمـة، ويعمل المُصمّمون عليهـا بـالتعاون مع حِرفيّين من نجارين وصانعي أخشاب وسواهم.

1– Najjar, George, Creative Industries in Lebanon, op.cit.

ويعمـل في هـذا القطـاع مـا يزيد علـى 7000 عامل[1] وحرفي، ولكن المساهمة الاقتصادية في النـاتج المحلي غير مُحدَّدة، نظراً لتداخل أعمال المفروشات والديكـور بأعمال أخرى كالتصميم والرسم الغرافيكي والدهـان والتجارة، بـالإضافة إلى أعمال التسويق والتجارة.

وأسوة **بلبنان**، تراجعت صناعة المفروشات الوطنيّة في **الأردن** لمصلحة صناعة المفروشات الصينيّـة الأقـلّ سعـراً، أو نتيجـة الإقبال على منتوجات الشركات العالمية التي فتحت فروعاً لها فيه.

بـالإضـافـة إلى هـذه الصناعـات، لا بـدّ مـن الإشـارة سريعـاً إلى تصميم وصناعـة الحِرَف والهدايـا، والعطـورات، وإلى مراكـز الماكيـاج وتصفيـف الشعر، بـالإضافة إلى انتشـار مراكز الجراحـة التجميليـة وتوسُّعهـا، والتـي يديرهـا عـدد من كبار خـبراء وجرّاحي التجميـل، والتي يفـد إليهـا زبائن عرب وأجانـب، وهي في توسُّع مُستمـر، بحيـث يمكـن اعتبـار **بـيروت** عاصمـة صناعـة جراحـة التجميل والموضـة في **الشرق الأوسط**.

4.7 – فنون التصميم: العمارة والتصميم الغرافيتي والتصميم الداخلي

تدعم فنون التصميم مؤسّسات تعليمية ذات جـودة عالية تُسـدي تعليماً عاليـاً في العمارة والتصميـم الداخلـي والغرافيكـي، مـا أدّى إلى ارتفـاع أعداد الخريجـين. وفيما يعمل مصمّمو الرسم الغرافيتـي في مؤسّسـات ذات علاقـة بـالإعـلان والكتـاب والإعـلام وفي مؤسّسـات صناعيـة وخدماتيـة، يُفضّـل المعماريّـون واختصاصيّـو الهندسـة الداخليـة العمـل الحرّ والخـاص، وفتـح مكاتـب استشاريـة لوضـع تصاميـم للمبـاني والتنظيم المـدني. ويعمـل اختصاصيّـو الهندسـة الداخليـة في مجـال تصميـم ديكورات المحـال والمخـازن الكبرى والمنـازل، وفي تصميـم المفروشـات والأثـاث، وفي كلّ مـا يُضفي مسحة جمالية على المواقع والأمكنة.

ويقـدَّر عـدد المعماريّـين[2] في **لبنـان** بحـوالى 6458 معماريّـاً، يعمل حوالى 5424 منهـم بصفـة استشاريـين لتوفـير خدمـات معماريّة وتصميميّة، ويقدَّر عددهم في **الأردن** بحـوالى 7896 معماريّاً يُوفـرون خدمات في التصميـم والعمـارة. ويوجـد في دول **المشـرق العربـي** مؤسّسات وشـركات تصميم معمارية ذات أبعاد عالمية.

وفي **سورية**، تُوفِّـر جامعـات **دمشق وحلب وديـر الزور وتشرين** تعليماً عالياً في الهندسة المعماريـة، ولديها يدٌ عاملة عالية المهارة في أعمال الترميم والتأهيل المعماري والتاريخي للمبـاني التراثيـة، أسهـم قسـمٌ كبـيرٌ منها في

جدول رقم 18 عدد المعماريّين

المؤشر/ البلد	لبنان	سورية	الأردن	العراق
عدد اختصاصيّي التصميم الداخلي	2400			
عدد مهندسي العمارة	6458[3]		7896[3]	
عدد مُصمِّمي الرسم الغرافيتي	1200			

1 – استقصاء مُباشر.
2 – استقصاء مُباشر: نقابة المهندسين في لبنان 2012 والأردن.
3 – استقصاء مُباشر: نقابة المهندسين الأردنيّين 2012.

ترميم المباني التاريخية في **وسط بيروت** وفي **لبنان** عموماً.

ويوجد في **سورية** مقالع أحجار تُستخدم في أعمال البناء الثقافي، وتشهد الأحياء السورية القديمة والمباني التراثية الجميلة في **حلب** و**دمشق** وغيرها على معدّل الإبداع في الفنّ التّراثي والتصميم المعماري عالي الجودة وعلى مُستوى فنون العمارة الإسلامية والعربية وعلى مهارة اليد العاملة السورية.

كما تشهد الصناعة الحِرَفية في **سورية**، من نحاسيات وأدوات زينة وأزياء تقليدية وتراثية، وصناعة الملبوسات القطنية والأقمشة والخشبيّات (من مفروشات وأثاث ولوازم ديكور وجلديات) ازدهاراً ملحوظاً. وعلى الرغم من أن معدَّل الملكية الفكرية فيها محدودٌ، إلا أنها تُعتبر من الصناعات الإبداعية في المجال الثقافي، والتي تدعمها يدٌ عاملة ماهِرة ومُحترِفة وبأسعار زهيدة، وهي تسهم بفعاليّة في الناتج الوطني وفي دعم السياحة.

وفي **الأردن** و**العراق**، تزدهر صناعة التراث والحِرَف، كما تشهد العمارة الأردنية الحجرية والتقليدية، والقباب، والزخرفة الإسلامية، والقناطر على مهارة اليد العاملة، وعلى مُستوى العمارة والتصميم الداخلي والخارجي في **الأردن**.

ويُقدّر عدد العاملين[1] في مجال الأشغال الحرفية واليدوية والأعمال الفنّية ما يُقارب 13.9 % من إجمالي العمالة الأردنية.

كما تشتهر مدينة **جزين** في **جنوب لبنان**، و**الذوق** و**جبيل** و**صيدا** و**صور** و**طرابلس** بصناعات يدوية وحرفية وخشبية ونحاسية وغيرها، كصناعة السكاكين الجزّينية، والمراكب الشراعية في **صور**، والنحاسيات في **طرابلس** و**صيدا**.

5.7 – صناعة التصميم: نقاط القوة والضعف

1 – نقاط القوة:

– وجود مُصمِّمي أزياء وديكور داخلي من ذوي الشهرة العالمية في **لبنان**.
– تعدُّد الثقافات في **لبنان**، ما يسمح بابتكار موضة عابرة للقارات.
– وجود عمالة ماهرة من خيّاطين، ومُوضِّبين، ونجّارين، ومصمِّمي ديكور.
– وجود مؤسّسات تعليم عالٍ لتعليم فنون التصميم والأزياء والمجوهرات والحِرَف.
– انتشار المعارض وعروض الأزياء اللبنانية في عواصم الموضة في العالم.

2 – نقاط الضعف:

– ارتفاع أسعار النقل والكهرباء في **لبنان**
– **لبنان** ليس بلداً صناعياً وكذلك **الأردن** و**العراق**.
– غلاء المعيشة في **لبنان**، وغلاء الأيدي العاملة، خصوصاً الماهرة منها، جعل إنتاج نماذج مُصمَّمة من المفروشات والأثاث بكلفة عالية، ما حدَّ من القدرة على اقتنائها من الطبقات الاجتماعية المُتوسطة، ودفع مؤسّسات الإنتاج إلى تصنيع مجموعات من قطع الأثاث بأسعار مُتوسطة، من دون الاهتمام بالمضمون الإبداعي.
– إغراق السوق اللبناني بالمفروشات والصناعات الحرفية الآسيوية الأقل سعراً، ما غلب السعر على الذوق والإبداع.
– ارتفاع كلفة المواد الأولية، وارتفاع أسعار الطاقة، وارتفاع الضريبة على القيمة المُضافة. ما حدَّ من قدرة الصناعات اللبنانية على المُنافسة.
– غلاء أسعار السلع المُنتجة في **لبنان** مقارنةً بالأزياء الجاهزة والملبوسات

1 – دائرة الإحصاءات العامة الأردن 2011.

الصينية أو التركية.
– ضعف الدعم الحكومي المادي والقانوني في دول **المشرق العربي** كافة .
– صغر حجم الأسواق المحلية في **لبنان** و**سورية** و**الأردن**، والحاجة المُلحة لفتح أسواق خارجية جديدة للتصدير.
– ضعف آليات حماية الإنتاج الوطني في دول **المشرق العربي**، وخصوصاً في **لبنان**
– ضعف عمليات الاستثمار في مجال الصناعة بشكل عام، بما فيها صناعة المفروشات والأزياء والملبوسات.
– تفضيل الكثير من اللبنانيّين والعرب الصناعات الأجنبية على المحلية من دون أسباب منطقية.

8 – صناعة البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات

1.8 – صناعة البرمجيات

يحتلّ **لبنان** صدارة دول **المشرق العربي** على صعيد إنتاج البرمجيات وتوزيعها وإنتاجها، ويعتبر الدولة الثانية عربياً بعد **مصر**؛ ولقد أسهم النظام الاقتصادي الحرّ المُرتكز على الخدمات في تطوُّر هذه الصناعة وارتفاع الطلب على إنتاجها، خصوصاً في مجال الخدمات المالية والمحاسبة والإدارة والاتصالات والإعلام، وفي دوائر الدولة والمؤسّسات الكبرى، وفي مقابل **ضعف الطلب عليها في مجال الصناعة أو في إنتاج البحوث الدقيقة**.

يدعم صناعة البرمجيات توسُّع التعليم العالي في دول **المشرق العربي**، ولجوء معظم الجامعات الخاصة الحديثة إلى فتح اختصاصات في مجال تكنولوجيا المعلومات، ما رفع أعداد الخرّيجين إلى أرقام عالية وإن كان معيار الجودة والكفاءة مختلفاً من جامعة إلى أخرى.

اقتصادياً، يعمل في **لبنان** ما يُقارب 527 مؤسّسة وشركة تتعاطى تكنولوجيا المعلومات، من بينها حوالى 374 مؤسّسة تعمل في مجال صناعة البرمجيات وقواعد البيانات، تتضمّن مؤسّسات فردية مؤلفة من واحد أو أكثر من الفنّيين والمُبرمجين، في حين تستأثر مؤسّسات عدّة (من خمسة إلى عشرة شركات) على 50 % من سوق البرمجيات وأجهزة معالجة معلومات، ويوجد في لبنان 7 مراكز إقليمية للشركات العالمية الكبرى من أمثال "**مايكروسوفت**" و"**أي ب أم**"، و"**هوليت باكارد**" و"**آبل**" وغيرها؛ ويعمل كثر، أفراداً ومؤسّسات، على مشاريع فرعية خاصة بشركات كبرى في الخارج بواسطة العمل عن بعد، ويبيع إنتاجه من دون المرور بالدوائر الرسمية المعنيّة.

وتنشط في السوق اللبناني حواسيب مُجمَّعة لبنانياً، خصّص قسم منها للتصدير إلى الخارج. كما تعمل شركات صغيرة ومتوسطة على استخدام الحواسيب في أتمتة التجهيزات الميكانيكية على أنواعها.

وفي **سورية**، تحظى صناعة البرمجيات برعاية رئاسية وحكومية مباشرة أسهمت في تطوُّر إنتاج هذه الصناعة، وتوزيع إنتاجها داخل سورية[1]، كما يؤدي معرض شام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً مهماً في نشر ثقافة المعلوماتية وتوسيع الأسواق وتطويرها...

وفي **الأردن**، حظي قطاع البرمجيات برعاية حكومية وبدعم ملكي مباشر أسهم في تطوّر هذه الصناعة، خصوصاً بعد تدخل **المجمع العلمي الملكي** RSS (Royal Scientific Society)، وتوقيع **اتفاقية برن لحماية ملكية البرمجيات** العام 1999. وتمّ إطلاق مبادرات عدّة لتحفيز صناعة البرمجيات في **الأردن**، كان منها مبادرة REACH التي أطلقها "**مجتمع الحوسبة الأردني**" (Jordan Computer

1 – موقع Syria Links: 2011 – 2012.

Society) بالتعاون مع **الوكالة الأميركية للتنمية الدولية** لوضع تصوُّر لتنظيم وتحفيز البنية التحتيّة لقطاع المعلومات وتطوير برامجه والموارد البشرية اللازمة.

كما أطلقت **جمعية صانعي تكنولوجيا المعلومات** (IT Industry Association)، وهي مؤسّسة غير ربحية، مبادرات لتحفيز فرق عمل وتمويلها بغية تطوير مشاريع تطبيقات برمجية. كما تمّ توقيع اتفاقيات بين جامعات أردنية وشركات معلوماتية عالمية، كان منها اتفاقية التعاون بين **جامعة الأميرة سُميا للتكنولوجيا** وشركة مايكروسوفت.

ويعمل في قطاع البرمجيات في **الأردن** عدد لا بأس به من المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة والكبرى، وهناك مجموعة لا تزيد على عشر شركات لصناعة البرمجيات تسيطر على السوق الداخلي الذي يشهد مُنافسة مع الشركات الأجنبية لصناعة البرمجيات، على الرغم من عدم كفاية الطلب الداخلي على البرمجيات لاستيعاب إنتاج شركات تطوير البرمجيات الوطنية. كما تدور مُنافسة حادة بين شركات البرمجيات التابعة للقطاع الخاص ومؤسّسة "**مركز الدراسات الصناعية والتدريب وتكنولوجيا المعلومات**" (RSS Computer Technology، Training & Industrial Studies Center)، وهي مؤسّسة شبه حكومية لتصنيع البرمجيات تابعة "للمجمع العلمي الملكي RSS"، وتعمل على قواعد غير تجارية، ومهمتها تمويل فرق برمجيّة وإدارتها، من خلال الحصول على مساعدات من الدول المانحة لتمويل مشاريع في تكنولوجيا المعلومات، وقد تولّت مكننة أعمال الوزارات والإدارات الرسمية ورئاسة الحكومة، وغيرها.

وأسوة **بلبنان**، فإن السوق والطلب الداخلي غير كافٍ لاستيعاب إنتاج شركات البرمجة في **الأردن**[1]، لذا، يتحوّل قسم من هذا الإنتاج إلى التصدير، في حين يؤدّي احتكار عدد قليل من الشركات لسوق البرمجيات والمنافسة مع الشركات العالمية إلى هجرة أعداد كبيرة من الكفاءات والمهارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك باتجاه **الدول العربية والولايات المتّحدة وأوروبا**.

وفي **العراق**، حيث تقوم الحكومة بإعادة بناء قواها الذاتية بعد الدمار الذي لحق بمراكزه العلمية وجامعاته التي شهدت في وقت سابق نهضة علمية وتكنولوجية أسهمت الحروب والحصار في إخمادها، ثمة شحّ في المعلومات الصادرة في هذا البلد أو المُتوافرة في مراكز الإحصاء الدولية، خصوصاً تلك التابعة **للبنك الدولي ومنظمة الأمم المتّحدة للتنمية والأونيسكو** وغيرها. بحيث أظهرت الاستقصاءات اتجاهات نحو إعادة تكوين بنية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقيام شركات معظمها أجنبية في استخدام البرمجيات في دوائر الحكومة والمؤسّسات الرسمية بالتعاون مع عدد من الشركات الخاصة.

2.8 – المساهمة الاقتصادية

على صعيد العمالة، يعمل في قطاع **تكنولوجيا المعلومات في لبنان ما يُقارب** 2456 شخصاً من مهندسين ومُبرمجين ومُطوِّرين، وذلك على الرغم منتجاوز أعداد الخرّيجين والعمالة هذا الرقم بشكل كبير، حيث يتوجّه معظم الخريجين إلى التوظيف في المؤسّسات المالية والإعلامية والإعلانية، وغيرها، كما أن القسم الأكبر من أصحاب المهارات العالية الكفاءة يعمل خارج لبنان، وتحديداً في دول **الخليج العربي وفي أوروبا وأميركا**، وهناك قسمٌ مهمٌ من الخرّيجين يتابع دراسات عليا أو يعمل في مراكز بحوث في الخارج.

1-Melki، Roger، Economic Contribution of Copy right Industries.op.cit.



وبلغ معدل إسهام قطاع تكنولوجيا المعلومات حوالي 1.2 % من إجمالي الناتج الوطني وبمعدل نموّ سنوي يقارب 8 %.

وتتوزَّع العمالة[1] بنسبة 69 % على أعمال البرمجة والتصميم وبناء التطبيقات، و15 % على بناء قواعد البيانات والنشر، ويعمل 16% في مجال البيع بالتجزئة وصيانة الأجهزة والبرمجيات؛ ويقدَّر حجم العمالة بحوالى 0.22 % من الحجم الإجمالي للعمالة.

وفي **الأردن**، ارتفع حجم العمالة[2] في قطاع المعلومات من حوالى 2000[3،4] شخص العام 2002، تُمثل حوالى 0.17 % من العمالة الأردنية إلى حوالى 11234[5] عاملاً (من مهندسين وفنّيين ومُطوّرين...) من أصل 16000 شخص هو إجمالي العمالة في قطاع المعلومات والاتصالات، ويُشكلون حوالى 1.8 % من إجمالي العمالة الأردنية. وتبذل الحكومة والهيئات الراعية جهوداً لرفع هذا العدد إلى نحو 35000 عامل خلال السنوات القادمة.

وبلغ عدد الشركات العاملة في هذا القطاع حوالى 1500 شركة صغيرة ومتوسطة تعمل في مجالات الاتصالات السلكية واللاسلكية، والحلول التكنولوجية، وتطبيقات الإنترنت، وحلول التجارة الإلكترونية، والوسائط المُتعدِّدة، والرسوم المُتحرِّكة والبرمجة وغير ذلك.

كما تضاعفت عائدات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[6] لتصل إلى حوالى 900 مليون دولار العام 2007 وبمعدل نموّ سنوي قارب 3 %.

ووفقاً لنتائج **مسح قطاع تكنولوجيا المعلومات للعام** 2012، الذي قامت به جمعية "إنتاج"، فاقت عائدات قطاع تكنولوجيا المعلومات حدود 738 مليون دولار للعام 2011، بمعدل ارتفاع 1 % عن السنة السابقة.

وبلغت عائدات الصادرات في تكنولوجيا المعلومات بحسب المصدر السابق نفسه حوالى230.5 مليون دولار العام 2011 وبارتفاع بلغ معدل 14 % عن السنة السابقة، فيما بلغت الإيرادات المحلية حوالى 500 مليون دولار، وبارتفاع 18.5 % عن العام 2005.

وبحسب مصادر دائرة **الإحصاء العامة في الأردن للعام** 2012 **والتقرير الملخص** عن **قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات** 2010 الصادر عن وزارة الصناعة والتجارة الأردنية، ونتائج "**مسح قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للعام** "2012"، بلغت صادرات **الأردن** في تكنولوجيا المعلومات 12 % **إلى لبنان**، و4.09 % **إلى سورية**، و9 % إلى **الولايات المتّحدة الأميركية**، و6 % إلى **العراق**، و8.5 % إلى **الإمارات العربيّة**، وأكثرها إلى **السعودية** بمعدل 39 % من **إجمالي صادرات الأردن** في تكنولوجيا المعلومات.

في **الأردن**، توزّعت إيرادات بعض نشاطات قطاع تكنولوجيا المعلومات، على الشكل التالي:

وفي **سورية**، يقلّ معدل العمالة بكثير عن 0.1 % من إجمالي العمالة؛ وهو عدد قليل نسبة إلى عدد سكان البلاد وحجم العمالة فيها، وهي تحتاج إلى عمالة إضافية في هذا المجال

> بلغت صادرات الأردن في تكنولوجيا المعلومات 12% إلى لبنان، و4.09 % إلى سورية، و9 % إلى الولايات المتّحدة الأميركية، و6 % إلى العراق، و8.5 % إلى الإمارات العربيّة، وأكثرها إلى السعودية بمعدل 39 % من إجمالي صادرات الأردن في تكنولوجيا المعلومات.

> أظهرت الاستقصاءات في العراق الذي لا يزال يعمل على ترميم قدراته الفنّية اتجاهات نحو إعادة تكوين بنية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقيام شركات معظمها أجنبية في استخدام البرمجيات في دوائر الحكومة والمؤسّسات الرسمية بالتعاون مع عدد من الشركات الخاصة. وبلغ إسهام قطاع البرمجيّات ما يُقارب 0.39–0.5 % من إجمالي الناتج المحلّي في لبنان، و0.22 % في الأردن، وأقلّ من 0.1 % في سورية.

1-Ibid.

2 –أ– دائرة الإحصاء العامة – الأردن 2012، تشمل الأرقام قطاع المعلوماتية والاتصالات.

ب– تقرير ملخص عن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2010، وزارة الصناعة والتجارة– مديرية التنمية الصناعية– الأردن.

ج– Information Technology association – IT Industry statistics 2007

3-Harabi، Najib، Creative Industries، op.cit.

4-Al Khouri، Riad، Copyright industries in Jordan، op.cit.

5 –نتائج مسح قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات،جمعية شركات تقنية المعلومات 2012والاتصالات "إنتاج"، الأردن.

6 –دائرة الإحصاء العامة – الأردن 2012، تشمل الأرقام قطاع المعلوماتية والاتصالات..

جدول رقم 19 **توزيع النشاط الاقتصادي لقطاع تكنولوجيا المعلومات**

المؤشر/السنة(مليون دولار)[1]	2004	2007	2012[2]
سوق تكنولوجيا المعلومات(I T market)	234	225	318
المساهمة في النا تج القومي(%)	1.2	1	1.2
معدل النمو(%)	7	7	8
سوق التجهيزات المعلوماتية(Hardware market)	122	113	151
توفير خدمات معلوماتية(services)	70	70	104
وسائط متعددة و تصميم غرافيكي	65	65	80
البرمجيات(Software)	42	42	62
الحواسيب الشخصية(P C's market)	95	88	118
الخوادم(Server)	27	25	33
تصميم مواقع وب (Web Design)	10	10	20
تصميم انظمة وحلول مشاريع وقواعد بيانات (system design.project solutions and data bases)	12	14	25

في حال توسَّع استخدام تقنيات الاتصالات والبرمجة ومعالجة البيانات فيها.

وفي **لبنان والأردن**، تعمل الكثير من مؤسسات صناعة البرمجيات بأقلّ من قدرتها على الإنتاج، وذلك لعدم قدرة الأسواق المحلية على استيعاب معظم الإنتاج المحلي وللمنافسة الشديدة مع إنتاج الشركات الأجنبية...

ومن المقدر بلوغ حجم السوق الداخلي للبرمجيات حوالي 62 مليون دولار للعام 2012 في مقابل 46 مليون دولار للعام 2007. وبلغت حصة الدولة في شراء البرمجيات في **لبنان**، ما يُقارب 20 %، ويُصدِّر ما يُقارب 20 % من إنتاجه إلى الخارج والباقي يتم تسويقه في الداخل.

وبلغ إسهام قطاع البرمجيات ما يُقارب 0.39–0.5 % من إجمالي الناتج المحلي في **لبنان**، و0.22 % في **الأردن**، وأقل من 0.1 % في **سورية**.

3.8 – نقاط القوة والضعف

1 – نقاط القوة:

– وجود أيادٍ عاملة عالية المهارة و متعددة اللغات في **لبنان**.

–تركيز الشركات اللبنانية على تصدير إنتاجها إلى الخارج، و تأسيس شركات صغيرة تعمل عن بعد على مشاريع خارجية لشركات عالمية.

(1)Lebanon Information Technology Report 2008: Published by Business Monitor International (BMI) Ltd. LONDON.

2 –Estimation and forecasts. (توقعات وتقديرات)

– استخدام واسع للحواسيب ولشبكة الإنترنت في دول **المشرق العربي.**

– رعاية حكومية كبيرة لقطاع البرمجيات في **سورية والأردن**، ولامبالاة في **لبنان.**

– مؤسَّسات تعليميَّة ذات مُستوى جيِّد ومقبول في دول **المشرق العربي.**

– انخفاض معدّل الضرائب على إنتاج البرمجيات.

– إسهام قطاع المصارف الناشط في زيادة الطلب على البرمجيّات وقواعد البيانات في **لبنان.**

– تصدير كلّ من **لبنان والأردن** نسبة مقبولة من البرمجيات إلى الخارج.

– وجود مهارات عالية الكفاءة في حقل تطوير البرمجيّات وبناء التطبيقات وقواعد البيانات في دول **المشرق العربي.**

– تحوُّل القطاع الخاص إلى استخدام النظم المعلوماتيّة بشكل واسع في دول **المشرق العربي**، وخصوصاً في لبنان.

– اعتماد هذه الصناعة على العقل وعدم حاجتها إلى مصادر كبيرة من الطاقة أو إلى مكاتب واسعة، ما يُخفِّف من حجم التمويل المالي المطلوب.

2 – نقاط الضعف:

– غلاء المعيشة في **لبنان**، يُحتِّم منح رواتب عالية تزيد على معدل الرواتب في الدول المجاورة أو في الدول الصناعية الناشئة، وهذا ما يرفع من أسعار البرمجيّات والتطبيقات المعلوماتية نسبة إلى إنتاج **الصين** و**الهند.**

– المركزية الواسعة لشركات إنتاج البرمجيّات في **بيروت** و**عمان** و**دمشق** و**حلب**، وعدم توسُّع هذه الشركات إلى المناطق والمدن الصغيرة.

– عدم القدرة على منع عمليات القرصنة

جدول رقم 20 **إيرادات بعض نشاطات قطاع تكنولوجيا المعلومات**

الخدمة/ المؤشر [1]	الإيرادات المحلية	النسبة%	عائدات الصادرات	النسبة%
تطوير البرمجيات	21.062.136	%3.07	28.197.181	%14.32
تصميم الأنظمة	13.515.442	%1.97	3.465.575	%1.76
تطوير الأنظمة	12.623.560	%1.84	4.903.002	%2.49
التعليم الإلكتروني	68.606	%0.01	39.382	%0.02
إدارة المشاريع	11.663.072	%1.7	7.423.420	%3.77
تصميم مواقع وبّ وإدارتها	6.792.024	%0.99	6.143.520	%3.12
استشعار عن بعد ونظام المعلومات والجغرافي	2.126.795	%0.31	925.466	%0.47
وسائط مُتعدِّدة وتصميم غرافيكي	205.819	%0.03	10.455.798	%5.31
تجهيزات وحواسيب Hardware	209.729.478	%30.57	20.517.781	%10.42

1– أ– دائرة الإحصاء العامة – الأردن 2012، تشمل الأرقام قطاع المعلوماتية والاتصالات.
ب– وزارة الصناعة والتجارة – مديرية التنمية الصناعية – تقرير ملخص عن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2010 – الأردن.
ج– Information Technology association – IT Industry statistics 2007

بلغت حصّة الدولة في شراء البرمجيات في لبنان، ما يُقارب 20 %، ويُصدِّر البلد ما يُقارب 10 % إلى 20 % فقط من إنتاجه إلى الخارج ويتمّ تسويق ما تبقّى في الداخل. وقد بلغ إسهام قطاع البرمجيّات ما يُقارب 0.5– 0.39 % من إجمالي الناتج المحلّي في لبنان، و0.22 % في الأردن، وأقلّ من 0.1 % في سورية.

استفادت دول عدّة مثل لبنان ومصر والإمارات، ومن خلال مبادرات فردية غير مُنظمة، ومن دون أيّ دعم أو توجيه حكومي، من النافذة الجديدة المفتوحة على التنمية الاقتصادية والمتمثّلة بالصناعات القائمة على المعرفة بشكل عام وعلى الصناعات الثقافية بشكل خاص، محقّقة إنجازات كبرى، بلغت أكثر من مليار دولار في لبنان وبمعدل قارب 4.75 % من إنتاجه القومي، وبنسبة عمالة قُدِّرت بأكثر من 4.7 % من إجمالي العمالة.

بشكل كامل، وضعف إجراءات حماية الملكية الفكرية.

– ضعف الدعم الحكومي في **لبنان**، وعدم وجود آليات وحوافز كافية لتنشيط صناعة تكنولوجيا المعلومات وتعزيزها.

– ضعف قطاع الصناعة بشكل عام، والذي يُعتبر المُستهلك الأول للبرمجيات الصناعية.

– هجرة المهارات والكفاءات العالية إلى الخارج.

– عدم قدرة الأسواق الداخلية على استيعاب الإنتاج الوطني من البرمجيات، والمُنافسة الشديدة للشركات الأجنبية العالمية.

– غياب استراتيجية وطنية لتحفيز الصناعات الإبداعية القائمة على المعرفة، والتي تُشكّل البرمجيّات أهمّ ركائزها.

– ارتفاع كلفة الاتصالات في **لبنان** وتدنّي سرعة الإنترنت مقارنةً بالمستويات العالمية.

– تدنّي معدل انتشار الحواسيب في دول المشرق العربي عن المعدلات العالمية.

– ضعف ثقافة الابتكار في **الوطن العربي** بشكل عام وفي دول **المشرق العربي** بشكل خاص.

– حاجة المجتمع العربي، وبوصفه مجتمعاً استهلاكيّاً، ومُستخْدِماً للتكنولوجيا، إلى كثير من الجهد والعمل والوقت لبلوغ مرحلة ابتكار التكنولوجيا.

9 - الاستفادة من الطاقات المعرفية

أسهم التقدُّم السريع للتكنولوجيا وتطوُّر العلوم في ارتفاع معدَّلات المعرفة لدى الشباب وخرّيجي الجامعات الجدد، ودفع بصنّاع السياسة والاقتصاد إلى البحث عن وسائل وأدوات لتوظيف المعارف الجديدة المُحصَّلة في عملية التنمية البشرية والاقتصادية، ما أسهم في تحوُّل النشاط الاقتصادي من التصنيع الكلاسيكي القائم على اليد العاملة والطاقة والرأسمال إلى التصنيع القائم على المعرفة واليد العاملة الماهرة والذكية، وذلك من دون الحاجة إلى كميات كبيرة من الطاقة والرأسمال. وقد سمح ذلك لدول كثيرة، كانت حتى الأمس القريب تُعتبر دول زراعية مُتخلِّفة صناعياً وذات معدَّلات نموّ مُتدنِّية، بأن تصبح دولاً ذات اقتصادات نامية ومعدَّلات نموّ مُرتفعة مثل **ماليزيا والصين وكوريا والبرازيل والهند**، وغيرها.

لذا كان على الدول العربية أن تُبادر إلى الاستفادة من الطاقات المعرفية التي تختزنها شعوبها كأحد الحلول لمشكلات التنمية والبطالة وزيادة معدَّلات الدخل فيها، خصوصاً في الدول ذات الموارد الطبيعية المحدودة، والتي تواجه صعوبات على صعيد تأمين الطاقة والأموال لزيادة معدَّلات الاستثمار فيها وتوليد فرص عمل.

فالاستثمار المطلوب في الاقتصادات القائمة على المعرفة هو الاستثمار في البشر، وفي تنمية المواهب وتطويرها وتزويدها بالمعرفة، وتوفير مناخات من الحرية الشخصية والسياسية والاجتماعية والثقافية، تتيح للفرد أن يُبدع بعيداً من مناخات الترهيب والترغيب، وتوظيف نواتج الإبداع والابتكار لديه لتصنيع سلع تنافسية وتسويقها. بحيث يمكن للدول العربية الاستفادة بشكل أكبر من هذه النافذة الجديدة المفتوحة على الاقتصاد عن طريق المباشرة في:

1 – تعزيز ثقافة الابتكار والإبداع لدى الناشئة، والعمل على كشف المواهب وتطويرها، بدءاً من المرحلة الابتدائية، ووضع خطط تعليمية وتربوية لتحويل المُجتمع من مجتمع مُستهلك للتكنولوجيا إلى مجتمع مُبتكر لها، وهذا لا يمكن أن يحصل دون العمل على الأجيال الناشئة.

جدول رقم 21 مساهمة قطاع البرمجيات

المؤشر/ البلد	المساهمة في العمالة (%) [7]	المساهمة في الناتج القومي (%) [7]	الصادرات [6] (تكنولوجيا المعلومات) (مليون دولار)	الواردات [6] (تكنولوجيا المعلومات) (مليون دولار)
لبنان [1]	[1]0.22 - [3]0.26	[1]0.39 - [3،2]0.45		
الأردن [2و4]	[2]0.22 – [4]0.17 – [5]1.8	[4]0.04 – [2،5]0.4	230.5	
سورية [3و2]	0.1 >	0.1 >	[3]55	[3]110
العراق	-	-	[3]1	[3]65

2 – وضع الحوافز الاقتصادية والنُظم المؤسّسية لدعم الاستخدام الكفوْ للمعرفة الجديدة، وزيادة معدَّلات "**الريادة**" في العمل والإنتاج لدى المواطنين، ووضع آليات وتشريعات فعالة لتنشيط عمليات الابتكار والإبداع، وحماية حقوق الملكية الفكرية، بالإضافة إلى تشجيع عوامل الاستثمار وحمايته، ودعم عمليات التسويق وفتح الأسواق الداخلية والخارجية أمامه.

3 – تشجيع البحث العلمي، ودعم عمليات الابتكار والنشر والتأليف والأعمال الفنّية والثقافية، ووضع الخطط والاستراتيجيات الآيلة إلى تعزيز البحوث وتوسيعها وتوظيفها لصالح الاقتصاد والمجتمع، مع ما يترافق ذلك من دعم للباحثين والمؤلفين والمفكرين.

4 – تحسين بيئة التعليم والتدريب وتوسيعها وتعزيز جودتها، مع ما يترافق ذلك من تأسيس لمراكز بحوث ومعاهد تدريب وتأهيل، وحدائق تكنولوجية ومدن علمية وإعلامية وفنّية خاصة.

5 – تطوير البنية التحتيّة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتخفيض كلفتها، ودعم العاملين فيها، بما يؤمّن الوصول السريع والآمن والرخيص لها.

6 – تطوير البيئة المؤسّساتية للمجتمع، ومحاربة الفساد، وتطبيق مبدأ العدالة، واحترام النظام العام للمجتمع.

وإلى جانب هذه التوصيات العامة، والتي يعتمدها **البنك الدولي** وغيره من المؤسّسات الدولية كعناصر أولية لتطوير الاقتصاد المعرفي، يمكن اقتراح بعض التوصيات الخاصة بالدول العربية على

1– Roger Melki: Economic Contribution of Copyright Industries in Lebanon.
2– Najib Harabi: Creative Industries، a four case of Arab Countries 2009.
3– Creative Economy Report 2010. Published by UNCTAD – 2012 تقدير استناداً إلى: منشورات بنك عودة آذار
4– Riad al Khouri، BLiTT (oxon) Director، MEBA wll Copyright industries in Jordan، October 2002.
5 – أ– دائرة الإحصاء العامة – الأردن 2012، تشمل الأرقام قطاع المعلوماتية والاتصالات.
ب– وزارة الصناعة والتجارة – مديرية التنمية الصناعية – تقرير ملخص عن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2010 – الأردن.
ج– Information Technology association – IT Industry statistics 2007
د– جمعية شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات «إنتاج»: نتائج مسح قطاع تكنولوجيا المعلومات 2012.
6 – الأرقام الواردة بالنسبة للصادرات والواردات تختص بقطاع تكنولوجيا المعلومات بكامله في سوريا والعراق، بينما تختص الأرقام بالنسبة للأردن ولبنان بقطاع البرمجيات فقط.
7 – قطاع البرمجيات.

صعيد الصناعات القائمة على المعرفة بشكل عام والصناعات الثقافية بشكل خاص، خصوصاً أن العديد من الدول مثل **لبنان ومصر والإمارات**، ومن خلال مبادرات فردية غير مُنظَّمة، ومن دون أيِّ دعم أو توجيه حكومي، استفادت من النافذة الجديدة المفتوحة على التنمية الاقتصادية، محقِّقةً إنجازات كبرى، بلغت أكثر من مليار دولار في **لبنان** وبمعدل قارب 4.75 % من إنتاجه القومي، وبنسبة عمالة قُدِّرت بأكثر من 4.7 % من إجمالي العمالة.

ولعلّ استطلاع نقاط الضعف والقوة في هذه الصناعات، يفيد في التنبّه إلى العوامل التالية:

– ضرورة وضع آليات (قوانين، خطط، تشريعات...) أو تطويرها لإيجاد بيئة إيجابية تحفِّز عنصر الريادة والمبادرة الفردية.

– التعاون والتعاضد بين صُنَّاع الثقافة وقطاع التربية والتعليم والحكومات.

– تقليص الحواجز والعوائق أمام الكوادر الشابة للدخول إلى هذا القطاع بمبادرات ومشروعات جديدة.

– دعوة الحكومات إلى وضع خطط قريبة وطويلة الأجل لتطوير وتعزيز الصناعات القائمة على المعرفة بما فيها الصناعات الثقافية.

– دعوة الحكومات إلى وضع برامج وخطط لفتح الأسواق الخارجية أمام الصناعات الوطنية القائمة على المعرفة.

– تخفيض الضرائب والرسوم على السلع والخدمات الناتجة عن الصناعات القائمة على المعرفة خصوصاً الثقافية منها.

– تطوير البُنى التحتيّة التي تخدم الصناعات القائمة على المعرفة والثقافية بشكل خاص (كشبكات الاتصال والمعلومات والمعاهد والجامعات...).

– إنشاء المدن الإعلامية والإعلانية والسينمائية والحدائق التكنولوجية بمبادرات مشتركة بين القطاع الخاص والعام.

– دعم المُبدعين من بحّاثة ومُفكِّرين وكتَّاب وسينمائيِّين ومسرحيِّين وغيرهم، معنوياً ومادياً.

– توفير ضمانات صحّية وضمانات شيخوخة وتقاعد لجميع العاملين في قطاع الصناعات الثقافية.

– وضع حوافز وإنشاء جوائز لتشجيع المُبدعين.

– تطوير المسارح الوطنية ودعمها.

– تأمين الطاقة بأسعار مُنخفضة للصناعات الثقافية.

– تمويل المهرجانات والحفلات والمعارض، وتشجيعها وتعميمها.

– وضع تشريعات فعَّالة لحماية حقوق الملكية الفكرية، والحدّ من أعمال القرصنة، وخصوصاً حقوق المؤلفين والمُوسيقيِّين والفنّانين.

– تحفيز المنافسة الداخلية بين المُبدعين داخل كل دولة وبينهم وبين نظرائهم في الدول العربية الأخرى.

– وضع تشريعات تدعو المصارف لتأمين قروض مُيسَّرة بفوائد مُنخفضة لدعم الصناعات الثقافية.

– إقامة مواقع حكومية ومجانية لتقديم العروض الفنّية من رقص ومسرح وتمثيل، والتدريب عليها.

– دعوة المُبدعين أنفسهم إلى احترام حقوق الملكية الفكرية، والابتعاد عن جميع أنواع الاقتباس والتقليد والنسخ للأعمال الموسيقية والفنّية وللدراسات والبرمجيات والأفلام، وغيرها.

– التعاون بين الدول العربية على صعيد الصناعات الثقافية وفتح الأسواق في ما بينها لتعزيز عنصر التنافس والإبداع.

– تبادل الخبرات بين صنَّاع الثقافة عربياً ودولياً، وإقامة عروض وصناعات مُشتركة.

– تعزيز الحرية الثقافية والفكرية، وتقليص معدَّل الرقابة الحكومية على الأعمال الإبداعية، ضمن قواعد احترام الأصول والتقاليد.

– إزالة القيود والعوائق التي تُقيِّد حركة انتقال الصناعات الثقافية بين الدول العربية.

– حثّ القطاع الخاص على المساهمة بفعالية في قطاع الابتكار والإبداع وفي تمويل الصناعات الناتجة عنها.

– تشجيع عمليات الترجمة في الاتجاهين، وتأمين التمويل اللازم من طريق الحكومات ومعاهد البحوث والتوثيق، والمؤسّسات الأهلية.

– إنشاء مراكز تدريب وتأهيل للكوادر المهنيّة والفنّية وللطاقات الشبابية لمساعدتها على الدخول إلى سوق العمل مزوَّدةً بالمعارف والخبرات اللازمة.

– تشجيع الشباب لدخول قطاع الصناعات القائمة على المعرفة، وإنشاء شركات صغيرة ومُتوسطة في المدن الصغيرة والأرياف، وتحفيز المصارف وقطاعات التمويل على منحهم القروض الميسَّرة لآجال طويلة.

– إعطاء الأولوية لشركات البرمجيات الوطنية للتعاقد معها،وخصوصاً في المؤسّسات الحكومية، ومنحها إعفاءات ضريبيّة.

– تعزيز مراكز الإحصاء الوطنية، والقيام بالإجراءات اللازمة لمُتابعة إنتاج الصناعات القائمة على المعرفة بشكل عام والصناعات الثقافية بشكل خاص وتوثيقها، ونشر نتائج الإحصاء في مواقع خاصة على شبكة الإنترنت، وذلك بما يتيح التعرُّف إلى أداء هذه الصناعات وابتكار الآليات والخطط لتعزيزها وتطويرها.

– حثّ القطاع الخاص وصنَّاع الثقافة على تزويد الباحثين بالمعلومات والبيانات الدقيقة عن نتائج أعمالهم بهدف التعرُّف بدقة إلى مكامن الضعف والقوة الكامنة فيها.

لائحة المراجع

أ . المراجع العربية

الطيفلي، زينة، **دليل الكتاب المترجم إلى اللغة العربية**، اتّحاد المترجمين العرب، 2009.

• مجموعة باحثين، **تقرير المعرفة العربي للعام** 2010 – 2011، مؤسّسة الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، دبي، 2012.

ب.المراجع الأجنبية

• **Analysis of the UIS International Survey on future fil**ms, Information Street No1, UNESCO Institute for statistics (2009-2012).

• **Book distribution in the Arab World**, Riyadh, 2009.

• **Building knowledge economy: advanced strategies for development**, World Bank institute, Washington DC, 2007.

• **Creative Economy report 2008: The Challenge of Assessing the Creative Economy Towards Informed Policy – Making**, United Nations, Geneva, 2008.

• E. SIWEK, Stephan, **The Economic Contribution of Copyright - Based Industries in USA**, Economist Incorporated, 2004.

• **Guide on surveying the Economic Contribution of the Copyright-Based industries**, The World Intellectual property organization (WIPO), publication No 893E, 2003.

• **Knowledge Economy index (KEI) 2012 Ranking** , World Bank.

• **National Studies on Assessing the Economic Contribution of the Copyright-based Industries**, Creative Industries Series No. 1, The World Intellectual property organization (WIPO), Geneva, 2006.

• Solimano, André, **The International Mobility of Talent and its Impact on global development: An Overview**, UN – ECLAC, 2005.

• **Understanding Creative Industries: Cultural Statistics for Public – Policy Making**, UNESCO, 2008.

• **UNESCO Data Center**, Online 2009, 2012.

• **World Bank**، Statistics Center.



المغرب العربي

1 . قراءة الواقع وتحديد مستويات النضوج

تغلغلت أدوات المعلومات والاتصالات وحزمة تطبيقاتها المتنوّعة في نسيج الحياة المعاصرة وأضحت عملية الاستثمار في هذا القطاع ذات تأثيرات ملموسة وسريعة على مختلف قطاعات التنمية الاقتصادية.

وترسّخت عملية النموّ الاقتصادي المصاحبة لولوج أدوات المعلومات والاتصالات ضمن حدود البيئة الاقتصادية لمجتمع المعرفة عبر ثلاثة أنماط، الأول: الإسهام الفاعل في توسيع قطاع المعلومات والاتصالات وتنويع أدواته وتطبيقاته، بحيث أفضى ذلك إلى توسّع كبير على صعيد المنتجات والخدمات المطروحة، نجم عنه توسّع كبير لفرص العمل في قطاع تصنيع المنتجات المتنوّعة لقطاع المعلومات والاتصالات. الثاني: انعكاس آثار توظيف أدوات المعلومات والاتصالات على القطاعات الصناعية الأخرى، سواء كانت زراعية، أم صناعية، أم خدمية بصورة إيجابية، وذلك بتطوير حلقات الإنتاج، وزيادة حجم التطبيقات، وتخفيض كلف السلع والخدمات، ما انعكست آثاره بوضوح على عناصر النموّ الاقتصادي. والثالث: تلمّس الآثار الإيجابية لعملية استخدام أدوات المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها المتنوّعة، والتي تجلّت بوضوح في عمليات إعادة تشكيل هيكلة السوق والارتقاء بمقومات حياة المواطنين، ونشأ عنها بصورة حتمية ارتقاء ملموس في مؤشّرات النموّ الاقتصادي والبشري، والاجتماعي.

لقد نشأ عن التحوّلات التي طرأت نتيجة سيادة تقنيّة المعلومات والاتصالات وأدواتها في بدايات الألفية الجديدة، بروز اصطلاح الاقتصاد المرتكز على المعرفة Knowledge-based Economy ليرسّخ ما جاءت به العولمة من دعوة إلى عالم مفتوح يتعالى على الحدود الجغرافية، ويتبنّى الابتكار كأداة ناجعة لمنح الاقتصاد قدرة تنافسية مميّزة.

ولا زال اصطلاح "اقتصاد المعرفة" من المصطلحات التي لا تكاد تتفق الآراء على بيان حدودها الاصطلاحية. فهو لدى علماء الاقتصاد مرحلة تالية للاقتصاد الصناعي، تتألف عناصره من موارد معرفيّة متنوّعة تشكّل لباب بيئة اقتصادية من نمط جديد. وذهب آخرون إلى التنقيب عن دلالته من مادة المعرفة، التي يشكّل العنصر البشري دوراً فاعلاً في إنتاجها، واستخلاص مادتها من موارد معلوماتية متنوّعة، فأصبحت الموارد البشرية العارفة مورداً اقتصادياً يقف على قدم المساواة قبالة الموارد المالية، والموارد الطبيعية التي كانت تعدّ، إلى وقت قريب، المورد الأساس لآلة الاقتصاد التقليدي الذي جرى التعامل معه منذ بضعة عقود.

ولا بدّ في سياق المقارنة بين منظومة الاقتصاد التقليدية ومنظومة الاقتصاد المرتكز على المعرفة، من مراجعة المفاهيم والمبادئ التي ارتكزت عليها البيئة الاقتصادية التقليدية لإيضاح المعالم وتبيان الفروق القائمة بينهما.

بصورة عامة تتألف البيئة الاقتصادية التقليدية من مجموعة موارد تشمل رأس المال، والقوى العاملة، والأرض، ومصادر الإنتاج، وأنشطة التجارة والأعمال، وعمليات توزيع السلع والخدمات للمستهلكين. أما على صعيد بيئة الاقتصاد المرتكز على المعرفة فقد برزت أهمية رأس المال المعرفي بدلاً من رأس المال التقليدي، والموارد البشرية العارفة التي تتقن استخدام أدوات تقنيات المعلومات والاتصالات بدلاً من الموارد البشرية الماهرة، والفضاء المعلوماتي بوصفه وسطاً لاستنبات القيمة الاقتصادية بدلاً من الأرض.

نجحت تونس ذات العائد الإجمالي، والموارد الطبيعية الأقلّ في تحقيق نجاحات ملموسة على صعيد ترسيخ جذور الاقتصاد المعرفي في بيئتها الوطنية، بينما لم تفلح ليبيا سوى بنتائج متواضعة، على الرغم من البون الشاسع بين الناتج الإجمالي المحلّي وحصة الفرد منه لدى كلّ منهما.

تكاد دول **المغرب العربي** الأربع تكون صورة مصغّرة لواقع مجتمع المعرفة والاقتصاد الجديد في بلدان **الوطن العربي**. بيد أنّ تبرير مراتبية هذه الدول لا يتطابق مع القاعدة التي أكّدتها دراسات ميدانية متعدّدة (بصدد المستويات التي بلغتها خلال رحلتها نحو بلوغ مجتمع المعرفة وترسيخ أركان بيئته الاقتصادية)، والتي ذهب أصحابها إلى تبرير تفوّق بعض **البلدان العربية** على أخرى نتيجة زيادة الناتج الإجمالي المحلّي لهذه البلدان، وارتفاع حصة الفرد من قيمة الناتج الإجمالي.

ففي دول **المغرب العربي** انقلب المشهد بصورة معكوسة، ونجحت **تونس** ذات العائد الإجمالي، والموارد الطبيعية الأقلّ في تحقيق نجاحات ملموسة على صعيد ترسيخ جذور الاقتصاد المعرفي في بيئتها الوطنية، بينما لم تفلح **ليبيا** سوى بنتائج متواضعة، على الرغم من البون الشاسع بين الناتج الإجمالي المحلّي وحصة الفرد منه لدى كلّ منهما.

2 . المشهد الاقتصادي لدول المغرب العربي

2 . 1 . مقوّمات الاقتصاد التقليدي

في **الجزائر**، لا تزال الحكومة مهيمنة على حلقات واسعة من المشهد الاقتصادي، وفق الأنموذج الاشتراكي الذي ورثته من بدايات عهد الاستقلال. وعلى الرغم من الانفتاح الاقتصادي التدريجي الذي مرّت به البلاد منذ منتصف تسعينيّات القرن العشرين، والذي أسهم في تنشيط بعض جوانب بيئتها الاقتصادية، إلا أن الحكومة الجزائرية تستمرّ في فرض مجموعة من المحدّدات على مساهمة الاستثمار الأجنبي في البيئة الاقتصادية الجزائرية، كما سارعت إلى وقف عملية الخصخصة في الكثير من الشركات الصناعية الحكومية.

تعدّ الموارد النفطية العمود الفقري الذي ترتكز عليه البيئة الاقتصادية الجزائرية، والذي يشكّل حوالى 60 % من عوائد البلاد، وحوالى 30 % من الناتج المحلّي الإجمالي، وحوالى 95 % من إيرادات التصدير. وباشرت الحكومة الجزائرية العام 2010 بخطة إصلاح اقتصادي خمسية خصّصت لها 285 مليار دولار للبدء ببرنامج يهدف إلى تحديث البنية التحتيّة لعموم البلاد، وتوفير فرص عمل لشريحة واسعة من المواطنين.

من جهة أخرى تتميز **تونس** ببيئة اقتصادية يسودها التنوّع، مع نشاط اقتصادي مزدهر في قطاعات الزراعة، والمناجم، والسياحة، والإنتاج الصناعي. وقد بدأت الهيمنة الحكومية على البيئة الاقتصادية التونسية بالتناقص تدريجياً خلال العقد الأول من الألفية الجديدة، مع ازدياد التوجّه صوب الخصخصة، وتبسيط هيكلة الضرائب، وانتهاج أسلوب مختلف في التعامل مع القروض يتناسب مع حاجات البلاد القائمة، وقدرة الاقتصاد الوطني على الإيفاء بالتزاماتها المالية.

وقد ساعدت السياسات الاجتماعية المتلاحقة في الارتقاء بمستوى المعيشة في البيئة التونسية مقارنةً بدول المنطقة، مسهمةً في ارتفاع نسبة النموّ إلى 5 % خلال العقد الأول من الألفية الجديدة، وإن كانت هذه النسبة قد تراجعت إلى 4.6 % في العام 2008، ثم إلى حوالى 3-4 % في العامين 2009 و2010 نتيجة التباطؤ الحاصل في الاقتصاد العالمي وتناقص حجم استيراد دول **أوروبا** للسلع التونسية. ولئن انتهجت الحكومة

الصناعات الثقافية والمعرفية



سياسة اقتصادية جديدة، كتوسيع دائرة التنمية في قطاع الصناعات غير النسيجية، وتطوير القطاع الزراعي، وتوسيع دائرة قطاع الخدمات..إلخ، إلا أن تحديات واسعة لا زالت تشخص أمام الحكومة التونسية الجديدة، أهمها تحقيق مستوى مقبول من التنمية الاقتصادية يوفّر فرصاً مناسبة لاحتواء البطالة، ولاسيّما بطالة الشباب، وتجاوز أزمة العجز التجاري.

أما **الاقتصاد الليبي** فيعتمد على الإيرادات المتحقّقة من القطاع النفطي، والتي تشكل حوالي 95 % من العوائد التصديرية، وحوالي25 % من الناتج المحلّي الإجمالي، وحوالي 80 % من عوائد الحكومة الليبية. وقد انعكست العوائد المالية الكبيرة في ليبيا مع قلّة عدد السكان في زيادة حصة الفرد في عموم القارة الأفريقية. وقد بدأت الحكومة الليبية ببرنامج إصلاح اقتصادي جديد سعياً منها لإلحاق البلاد بركب دول المنطقة. ولازال الاقتصاد الليبي يحثّ الخطى نحو تنمية اقتصادية لا زالت بحاجة إلى المزيد من تكاتف الجهود لتجاوز آثار عملية التغيير على بناها التحتيّة.

بالنسبة إلى **اقتصاد المغرب**، فلا تتوفّر فيه الموارد النفطية التي تدعم عجلة آلته الاقتصادية، بيد أن امتلاكه لمخزون هائل من مادة الفوسفات جعله على رأس قائمة مصدّري هذه المادة المهمّة في العالم. كما أن امتلاك هذه البلاد قوى عاملة رخيصة، وموارد زراعية، وأماكن سياحية، منحها فرصة إنتاج قيمة اقتصادية مضافة مقبولة. في حين أسهمت السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الحكومة منذ العام 2003 في ترسيخ مستوى مقبول من الاستقرار الاقتصادي تصاحبه حركة تنموية متوازنة، في ظلّ معدلات تضخم محدودة، انعكست على تحسن الأداء

جدول رقم 1 **مؤشرات اقتصادية أساسية لدول المغرب العربي**(2011)

المؤشّر	دول المغرب العربي			
	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب
مؤشر السكان:				
عدد السكان (مليون نسمة)	10.3	34.9	6.4	32.0
متوسط النموّ السنوي لعدد السكان	% 1.0	% 1.4	% 0.8	% 1.0
متوسط عمر الفرد	28.9	26.2	25.9	26.3
مؤشر الاقتصاد:				
الناتج الإجمالي المحلّي(مليار دولار)	40.2	140.8	60.4	90.8
حصة الفرد من الناتج الإجمالي المحلّي	3.852	4.027	9.529	2.865
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج الإجمالي المحلّي	% 4.0	% 2.0	% 2.7	% 2.2
نسبة الانفاق الحكومي على التعليم	% 6.2	% 5.8	% 3.9	% 5.5
نسبة الانفاق الحكومي على الصحة	% 6.2	% 5.8	% 3.9	% 5.5

المصدر:[1] Klugman, J., Human Development Report 2011

1–Klugman, J. Human Development Report 2011. Sustainability and Equity: A Better Future for All. United Nations Development Programme. New York, NY 10017, USA.2011.



الاقتصادي لعموم البلاد. بيد أن هذه الأمور مجتمعة لم تنجح في إبعاد شبح الفقر، والأمية، والبطالة التي لا زالت مستوياتها مرتفعة وتتطلّب من الحكومة النهوض ببرامج تقلّل من الفجوة الاقتصادية الكبيرة التي تفصل بين الأغنياء والفقراء لديها من جهة، مع مواجهة حازمة لموارد الفساد من جهة ثانية، وتوسيع صادراتها وتنويعها متجاوزةً اعتمادها الكبير على الموارد الفوسفاتية، أو المنتجات منخفضة الكلفة، والتي لم تعد توفّر للبلاد عوائد مالية كافية للنهوض بواقعها الاقتصادي.

ولعلّ تجميع عناصر المشهد الاقتصادي لدول **المغرب العربي** على أرضية واحدة، تستوعبه البيانات (مؤشّر السكان والمؤشرات الاقتصادية الأساسية) المودعة في **الجدول رقم**(1).

في المقابل، تظهر المقارنة بين الواقع الاقتصادي في دول **المغرب العربي**، وبعض **الدول العربية** الأخرى(دول مصدّرة وأخرى مستوردة للنفط) في **الجدول رقم** (2) أن هناك تقارباً نسبياً في نسب معدلات التغيّر في كلّ من الناتج الإجمالي المحلّي الحقيقي، وأسعار المستهلكين (خلال السنوات 2010–2012). أما البطالة فبدت ذات نسبة عالية في **تونس**، بينما تتقارب نسبها بين **الجزائر والمغرب**.

وبالتالي، يمكن القول إن دول **المغرب العربي** تنقسم إلى قسمين متكافئين على صعيد تصدير النفط واستيراده. فهناك **الجزائر وليبيا** اللتان تصدّران النفط الذي يشكّل نسبة عالية من الناتج الإجمالي المحلّي، وهناك في المقابل **تونس والمغرب** اللتان تستوردان النفط ويعتمد اقتصادهما على التنوّع في المنتجات والخدمات.. لذا يُعدّ سعي هذه البلدان لدخول ساحة اقتصاد المعرفة ضرورياً لإحداث تغيير حاسم في الهيكلة الاقتصادية الوطنية، ولتعميق سمة التنوّع في موارد البلاد،

جدول رقم 2 **الناتج الإجمالي المحلّي الحقيقي، وأسعار المستهلكين، والبطالة في دول عربية منتخبة خلال الأعوام** 2010-2012.

البلد	الناتج الإجمالي المحلّي الحقيقي			أسعار المستهلكين			البطالة		
	2010	2011	2012	2010	2011	2012	2010	2011	2012
الأردن	2.3	2.5	2.9	5.0	5.4	5.6	12.5	12.5	12.5
الإمارات	3.2	3.3	3.8	0.9	2.5	2.5	...	...	...
تونس	3.1	0.0	3.9	4.4	3.5	4.0	13.0	14.7	14.4
الجزائر	3.3	2.9	3.3	3.9	3.9	4.3	10.0	9.8	9.5
السعودية	4.1	6.5	3.6	5.4	5.4	5.3	10.0	...	...
مصر	5.1	1.2	1.8	11.7	11.1	11.3	9.0	10.4	11.5
المغرب	3.7	4.6	4.6	1.0	1.5	2.7	9.1	9.0	8.9
دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.	4.4	4.0	3.6	6.8	9.9	7.6	...	...	...

المصدر:[1] IMF.2011

1–World Economic Outlook, World Economic & Financial Survey. International Monetary Fund. Publication Services. Washington D.C., USA. September 2011.

والدخـول في ميدان اقتصـادي جديد لا يتطلّب حجماً كبيراً من التمويل، ويسهـم في الارتقاء المعرفي لدى الكوادر البشرية الوطنية في آن.

2 . 2 . مقوّمات البيئـة الاقتصاديـة الحاضنة

أ . مؤشـــرات النظـــام ومستـوى الأداء الاقتصادي

لا يــزال النظـام الاقتصـادي في معظـم دول **الشـرق الأوسـط والمغــرب العــربــي** مرتبطـاً بصـورة وثيقـة بأنشطـة استثمـار المـوارد الطبيعيـة وتصديرها، مـا سمح لهذه الـدول بأن توظف جزءاً من مواردها في بلوغ مستوى مقبـول على صعيـد التنمية بمختلف قطاعاتهـا. بيـد أن هـذه التنميـة لم تحقـق أهدافهـا بسبب وجود فجـوات متنوّعة نشأت عن(Aubert& Reiffers،2003):

- استمـرار اعتمـاد الاقتصـادات علـى النفط، والسياحة، وتـداول النقد، مع تنمية محدودة في القطاع الصناعي والزراعي.
- محدوديـة التنـوّع في المنتجـات التـي تصـدر من **الدول العربية**، حيث تعدّ نسبة المنتجات الصناعية المصـدرة من البلدان العربية، الأقل في دول المنطقة.
- غيـاب عمليـة التكامـل مـع الاقتصـاد العولمـي، حيث لا زالت نسبـة استثمـار الأمـوال الأجنبية في المنطقـة العربية تقلّ عن 6 % من الناتج الإجمالي المحلّي.
- افتقار القطاع الخاص إلى تنمية شاملة ترقـى بـه إلى المستوى الـذي يتمتّع به في دول الجـوار، واقتصار الـدور الذي يمارسه علـى تلبيـة حاجات محـدودة داخل حدود المـدن، وتوفـيره فرص عمـل متواضعـة للموارد البشرية المحلّية.

ويظهـر **الجدول رقـم** (3) بعض مؤشرات النظـم الاقتصادية في دول **المغرب العربي**، مع مستويـات الأداء الاقتصـادي لـكلّ منهـا. وقد اختيرت هذه المؤشرات لتحديد جاهزية البيئة الاقتصادية على احتضان اقتصاد المعرفة.

جدول رقم 3 **بعض مؤشرات النظم الاقتصادية ومستوى الأداء الاقتصادي في دول المغرب العربي*.**

البلد	الأداء الاقتصادي					النظام الاقتصادي		
	نسبة النموّ في الناتج الإجمالي المحلّي	دليل التنمية البشرية	دليل الفقر	دليل التفرقة بين الجنسين	دليل المخاطرة المالية	دور المصارف في البلاد	نسبة تصدير السلع والخدمات من الناتج الإجمالي المحلّي	مستوى التنافس المحلّي
تونس	% 4.3	0.68	0.01	0.52	69.64	5.30	% 52.0	5.40
الجزائر	% 2.8	0.68	...	0.59	71.66	4.20	% 40	4.50
ليبيا	% 5.6	0.76	...	0.50	...	...	....	...
المغرب	% 5.0	0.57	0.14	0.69	71.37	5.20	% 29.0	4.90

[1] **المصدر:** World Bank،2012

*تتراوح قيمة دور المصارف بين (1–7)، وكذلك مستوى التنافس المحلّي. وكلما اقتربت القيمة من (7) يكون الأداء مقترباً من الحالة المثالية.

1–Knowledge Assessment Methodology ،WBI Themes، Knowledge for Development، World Bank،2012.



يبـدو أن نسبـة النمـوّ في النـاتج الإجمالي المحلّـي تبشّر بفرص جيّدة للنمـوّ الاقتصادي في دول **المغـرب العربـي**، باستثنـاء **الجزائـر** التي لا تزال نسبة النموّ لديها منخفضة مقارنة بدول المنطقة. ويبـدو أن دليل التنمية البشرية قـد قطع شوطاً مهمّاً لدى هـذه الدول باستثنـاء **المغـرب** التي تفتقر مواردهـا البشرية إلى مزيد مـن الاهتمام ببرامج التطوير والتدريب. بيد أن هـذا الأمر يتناقـض مع نسبة النمـوّ في الطلب على فرص العمل التي لا زالت تؤرق الحكومات المغاربيـة مع عدم توفّر فرص مناسبة لتلبية نسبـة الزيـادة التي جـاوزت نسبتهـا السنوية 3 % نتيجـة الركـود الاقتصادي وعدم توازن عملية النموّ مع حاجات السوق.

ولازال دور المصـارف الوطنيـة محـدوداً، فانعكسـت آثـاره علـى قـدرة البيئـة الوطنيـة على جذب الاستثمـار، مع رفع نسبة المخاطرة الماليـة. وكذلـك الحـال بالنسبـة إلى السلـع التـي يتـمّ تصديرهـا. فباستثنـاء تونس لا زالـت صـادرات بقيـة **دول المغـرب العربي** من المنتجات والخدمات منخفضة، ولا تحقق قيمة اقتصادية مضافة جيدة.

لـذا يستدعي ترسيخ جـذور اقتصاد معرفة متين في هذه البلدان اعتماد سياسة اقتصادية مـن نمـط جديد، قـادرة علـى إحداث تغييرات حاسمـة على صعيـد دخل المواطن مـن النـاتج الإجمالي المحلّي، مع تنويع المنتجات المحلّية التـي تمنـح هـذه الاقتصـادات ميـزة تنافسية وتسهـم في زيادة نسبـة الصـادرات المتحقّقة والمنسوبة إلى الناتج الإجمالي المحلّي.

ب . القـدرة التنافسيـة العوليـة لبلـدان المغرب العربي

تعدّ القدرة التنافسية من الأركان الأساسية التـي يرتكـز عليها اقتصاد المعرفـة، وذلك لما تتميّز به بيئة مجتمعـات المعلومات والمعرفة مـن تحدّيات تفرضهـا سمة التطـوّر الدائم التي تسـود بيئـة تقنيّـة المعلومـات والاتصـالات فتنعكـس آثارهـا المتسارعـة علـى المنظومة الاقتصادية للبلاد.

وقـد باشـر **منتـدى الاقتصـاد العالمي** World Economic Forum منـذ ثلاثـة عقـود، بإصـدار تقريـر سنـوي يبـيّن مستوى القدرة التنافسية الوطنيـة الذي تتمتع بـه دول منتخبة في ضوء أنموذج اقتصادي/ رياضي، وذلـك لمنـح صنّـاع القـرار فرصـة استشراف معـالم المستقبـل، ومناقشـة أهـمّ السياسـات والاستراتيجيـات المناسبـة لتجـاوز العقبات القائمـة في منظومة الاقتصـاد الوطني وبلوغ مستـوى تنافسـي أفضـل يتيـح للبـلاد فرصة ترسيخ مقومات اقتصاد يتمتع بنموّ مستدام.

استنـد **المنتـدى الاقتصـادي** فـي عمليـة تقييـم القـدرة التنافسيـة للـدول إلى أداة تتألف مـن مجموعـة عوامل سمّيت بـ"دليـل التنافسية العالمـي" Global Competitiveness Index (GCI)، والـذي يشمـل مجموعـة متنوّعـة مـن عناصـر الاقتصـاد الجزئـي والكلّي للبـلاد. وقد توزّعت عناصر الدليل على ثلاثة قطاعات رئيسة، شملت عناصـر الاحتياجات الأساسية، ومعززات القدرات، وعوامل الابتكار والتفوّق التقني.

وتصـبّ هـذه العوامل مجتمعـة في هيكلة رياضيـة تستمـدّ منطقهـا مـن الأنمـوذج الاقتصـادي الذي يعـرِّف التنافسية وفق دليل عـددي يعكـس المرتبـة التي تتمتع بهـا الدول بوصفهـا كيانـاً يضمّ مجموعـة من المنظمات، تتبنّـى سياسـات محـدّدة، تنعكس على قدراتها الإنتاجيـة علـى المستـوى الوطنـي[1]. ويحـدّد

1–Sala–i–Martin، X.، The Global Competitiveness Report 2011–2012، World Economic Forum، Geneva،2012.

مستوى الإنتاجية التي تتمتّع به البلاد مقدار العوائد التي يمكن أن يحققها الاستثمار في قطاع من القطاعات، ويعدّ في الوقت ذاته مؤشراً على حجم النموّ الاقتصادي الذي يكمن في البيئة الوطنية. وعلى هذا الأساس وقع الاختيار على هذا الدليل لتحديد مستوى استعداد البيئة الاقتصادية المغاربية لاحتضان اقتصاد المعرفة وتوفير مستلزمات نجاحها واستدامتها.

يبيّن **الجدول رقم** (4)– وهو يضمّ الأدلة الثانوية لقطاع مرتكزات الاحتياجات الأساسية لدليل التنافسية العولمي قيماً وتسلسلاً– أن عنصر المؤسّسات، والذي يحتوي الاقتصاد في البلاد من خلال السياسات والإجراءات المتبعة، يشير إلى عدم تكامل ملحوظ في الأداء لدى كلّ من **الجزائر وليبيا**، بينما هناك تقدّم مقبول في مراتبية **تونس والمغرب**. وينطبق الأمر ذاته على البنية التحتيّة التي تشكّل العمود الفقري للقدرة التنافسية الوطنية. أما بالنسبة إلى عوامل البيئة الاقتصادية فهناك مقوّمات جيّدة لاحتضان بيئة اقتصاد المعرفة نتيجة استقرار بيئة الاقتصاد الكلّي لبلدان **المغرب العربي** مجتمعة. ويأتي عامل الرعاية الصحية والتعليم الذي يُظهر أن **تونس** هي الوحيدة التي نجحت في ترسيخ مكانة جيدة في هذا المحور، بينما لا زالت بقية البلدان بحاجة إلى تحسين قدراتها في هذا المضمار لضمان تأثيرات إيجابية أكيدة على قدراتها التنافسية.

بالنسبة إلى الأدلة الثانوية لمرتكزات معزّزات الكفاءة الاقتصادية، يُلاحظ، كما هو وارد في **الجدول رقم** (5) أن عامل التعليم العالي والتدريب يشير إلى تفوّق **تونس** على نظيراتها، بينما لا زالت بقية البلدان بحاجة إلى إحداث تغييرات على مستوى التعليم العالي وبرامج التدريب الوطنية كي تكون مشاركتها مؤثرة في الارتقاء بالمهارات على صعيد الموارد البشرية، بما يوفّر فرصة أكيدة للارتقاء بالقدرات التنافسية لهذه البلدان. وكذلك الحال بالنسبة إلى عامل كفاءة السوق الذي يبدو واضحاً من خلال قيمته ومراتبيته تفوّق كفاءة السوق التونسية على غيرها في إنتاج تشكيلة متنوّعة من المنتجات والخدمات وعدم ارتباط اقتصادها بالنفط بوصفه المنتج الأساس المحرّك لعجلة اقتصادها. وتكاد تشترك الدول المغاربية في تدنّي قدراتها على صعيد كفاءة سوق العمل نتيجة لتفشّي البطالة، وعدم توفّر برامج قادرة على التقليل من آثارها على الاقتصاد المحلّي.

ويبدو أن كلاً من **تونس والمغرب** تمتلك

احتفظت تونس بمكان الصدارة وفق دليل معزّزات الكفاءة الاقتصادية، تلتها المغرب بفارق متوسط، بينما استمر الفارق كبيراً مقارنةً بكلّ من الجزائر وليبيا.

جدول رقم 4 مرتكزات الاحتياجات الأساسية لدليل التنافسية العولمي للعامين 2011-2012.

البلد	الاحتياجات الأساسية		المؤسّسات		البنية التحتيّة		البيئة الاقتصادية		الرعاية الصحية والتعليم	
	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة
تونس	42	5.08	41	4.54	52	4.36	38	5.33	38	6.09
الجزائر	75	4.44	127	3.11	93	3.43	19	5.72	82	5.50
ليبيا	88	4.20	111	3.34	95	3.22	7	5.72	115	4.53
المغرب	54	4.74	59	3.98	69	3.95	25	5.65	93	5.38

المصدر: World Economic Forum.2010.2012

جاهزية تقنيّة تمنحها فرصة الولوج إلى بيئة اقتصاد المعرفة، بينما تتقارب قدرات الدول المغاربية على صعيد عامل حجم السوق مع اختلافات طفيفة، بحيث توجد أسواق قادرة على استيعاب تشكيلة متنوّعة من المنتجات والخدمات المعرفية، بما يدعم التوسّع في الأنشطة الاقتصادية الجديدة.

ويبدو كحصيلة نهائية لتأثيرات هذه العوامل مجتمعة على دليل معزّزات الكفاءة الاقتصادية أن تونس احتفظت بمكان الصدارة، ثم تلتها **المغرب** بفارق متوسط، بينما استمر الفارق كبيراً مقارنةً بكلّ من **الجزائر وليبيا**.

ويضمّ **الجدول رقم** (6) عناصر الدليل الثانوي لمرتكزات الابتكار ومعالم تطوّر البيئة الاقتصادية في هذه البلدان.

تكاد الصورة تتكرر في عناصر هذا الدليل الثانوي، إذ تتقدّم تونس على الدول المغاربية الأخرى لجهة الخصائص النوعية لشبكة مؤسّساتها الاقتصادية ولجهة قدرتها على تبنّي وإنجاح سياسات السوق وما تتطلّبه من إجراءات على أرض الواقع. ويصحّ الأمر على القدرات الابتكارية في إنتاج سلع وخدمات جديدة قادرة على تلبية الحاجات وتوفير عوائد اقتصادية جيدة. وتأتي بعدها **المغرب** بينما لا زالت البيئة الاقتصادية ومقوّمات عملية الابتكار متراجعة لدى كلّ من **ليبيا والجزائر**، بحيث بقيت قيمة الدليل الثانوي لدى كلّ منهما متراجعة إلى المراتب الأخيرة في قائمة الميزات التنافسية الوطنية.

ويبدو من قيم دليل التنافسية العولمي وبأدلته الثانوية لدول **المغرب العربي**، ودول عربية أخرى، فضلاً عن الدولتين اللتين تتصدران قائمة الدليل ونهايتها(**سويسرا، تشاد**) في **الجدول رقم** (7)، أن دول المغرب العربي بحاجة إلى مراجعة حاسمة حول قدراتها التنافسية (باستثناء **تونس والمغرب**) لضمان تحقيق نتائج جيّدة عند محاولة

جدول رقم 6 مرتكزات الابتكار وتطوّر البيئة الاقتصادية

البلد	الابتكار وتطور البيئة الاقتصادية		تطور البيئة		الابتكار	
	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة
تونس	43	3.87	52	4.16	37	3.58
الجزائر	136	2.65	135	2.93	132	2.37
ليبيا	135	2.62	136	2.86	131	2.38
المغرب	79	3.40	80	3.78	80	3.02

المصدر: World Economic Forum.2010.2012

جدول رقم 5 مرتكزات معزّزات الكفاءة الاقتصادية لدليل التنافسية العولمي للعامين 2011-2012.

البلد	معززات الكفاءة		التعليم العالي والتدريب		كفاءة السوق		كفاءة سوق العمل		تنمية السوق المالية		الجاهزية التقنيّة		حجم السوق	
	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة
تونس	58	4.11	44	4.67	44	4.42	106	3.97	76	3.99	58	3.82	63	3.81
الجزائر	122	3.53	101	3.51	134	3.38	137	3.41	137	2.64	120	2.83	47	4.35
ليبيا	127	3.19	95	3.63	134	3.20	139	2.81	130	2.99	114	2.87	69	3.64
المغرب	83	3.86	98	3.62	76	4.15	132	3.52	62	4.16	66	3.69	57	4.03

المصدر: World Economic Forum.2010.2012

جدول رقم 7 **عناصر دليل التنافسية العولمي لعام** 2012.

البلد	دليل التنافسية العولمي 2012		الاحتياجات الأساسية		معززات الكفاءة الاقتصادية		الابتكار وتطور البيئة الاقتصادية	
	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة
تونس	40	4.47	42	5.08	58	4.11	43	3.87
الجزائر	87	3.96	75	4.44	122	3.35	136	2.65
ليبيا	100[*1]	3.74	88	4.20	127	3.19	135	2.62
المغرب	73	4.16	54	4.74	83	3.86	79	3.40
السعودية	17	5.17	16	5.66	24	4.82	24	4.62
سويسرا	1	5.74	3	6.18	2	5.53	1	5.79
تشاد	142	2.87	142	2.88	139	2.87	130	2.81

المصدر: World Economic Forum.2010.2012

جدول رقم 8 **دليل التنافسية العولمي للعامين** 2011-2012.

البلد	المرتبة العولمي 2012	دليل التنافسية العولمي 2012	المرتبة العولمي 2011	المرحلة التي بلغها الاقتصاد
تونس	40	4.47	32	المرحلة الثانية
الجزائر	87	3.96	86	المرحلة الانتقالية من الأولى نحو الثانية
ليبيا	100*	3.74	88	المرحلة الانتقالية من الأولى نحو الثانية
المغرب	73	4.16	75	المرحلة الثانية
السعودية	17	5.17	21	المرحلة الثالثة
سويسرا	1	5.74	1	المرحلة الثالثة
تشاد	142	2.87	139	المرحلة الأولى

المصدر: World Economic Forum.2010.2012

استثمـار المنافـع المحتملـة نتيجـة الالتحاق بقـوة في مجتمـع المعرفـة ومزاولـة الأنشطـة الخاصة بآلته الاقتصادية الجديدة.

وإذا كانـت مراتـب التنـافسية قد قُسمت إلى ثـلاث مراتب، مع المراحل الانتقالية من مرتبة إلى أخـرى، فقـد تبيّن من **الجـدول رقم** (8) أن **تونس والجزائر** تستقـران في المرتبة الثـانية، وعليهمـا اجتيازهـا إلى المرحلة الانتقالية قبل بلوغ المرتبة الثالثة التي تستقر فيها مجموعة من الـدول العربية (مثل **السعوديـة**). أما **ليبيا والجزائـر** فتستقران في المرحلة الانتقالية من الأولى باتجـاه الثـانيـة، مـا يؤكّـد الحـاجة إلى جهود كبيرة لبلوغ مستوى تنافسي في اقتصاد تعـدّ فيه القـدرة التنافسية أمـراً لا مناص منه لتحقيق نجاحات أكيـدة في بيئته الاقتصادية المتميزة.

* لم تدرج قيمة الدليل اقتصاد ليبيا خلال سنة 2012 بسبب التغيّرات السياسية التي عصفت بها، فاستعيض عنها بالقيمة المناظرة 2010.
* لم تدرج قيمة الدليل لاقتصاد ليبيا خلال السنتين 2011–2012 بسبب التغيرات السياسية التي عصفت بها، فتمّ عوضاً عنها استخدام القيمة المناظرة للسنتين 2009، 2010.



3. المعرفة ومجتمع المعرفة

تنقسـم المعرفـة إلى أصنـاف عـدّة بحسب المنظور الذي يعالجها، فتنقسم بحسب موردها إلى معرفـة مسبقـة Priori Knowledge، ومعرفة تجريبية Empirical Knowledge، وبحسب نهج معالجتها للمسائل المطروحة إلى معرفـة وضعيـة Situated Knowledge ، ومعرفـة جزئيـة Partial Knowledge، ومعرفة وصفيـة Descriptive Knowledge (ويطلق عليها في أحيان أخرى المعرفة البيانية Declarative Knowledge أو المعرفـة الخبرية Propositional Knowledge، ومعرفة إجرائية Procedural Knowledge، ومعرفة استدلالية Inferential Knowledge.

أما مجتمع المعرفـة، فهو كيان مجتمعاتي يمارس عملية إنتاج الموارد المعرفية، ويشترك في توظيفهـا واستثمارهـا لترسيـخ عناصـر الازدهـار والنمـوّ الاقتصادي والرفاهية لأفراد المجتمع[1]. وتتزايد أهميـة الموارد المعرفية في هـذا النوع مـن المجتمعات على حسـاب الدور الذي تمارسه الأرض، والقوى البشرية، ورأس المـال التقليـدي. وتمارس تقنيّـة المعلومـات والاتصالات وأدواتها، وتطبيقاتها، دوراً فاعلاً في عمليـة إدارة دفـة الأنشطـة السائدة في هذا المجتمـع، وتسهـم بصـورة فـاعلـة في تعجيل عملية إنشـاء المعرفـة ونشرهـا، وتوظيفها في تطبيقات متعدّدة.

وتسهـم العمليـات التـي تسـود في بيئـة مجتمـع المعرفـة في تنشيط الابتـكار وإذكائه لتوفـير حـلـول وتطبيقـات تمارس مستويات متعـدّدة من عمليات إعـادة إنتاج المعرفة، مع منح المجتمع واقتصاده ميزات تنافسية ترسخ عملية نموه وازدهاره الاقتصادي.

يتميّـز مجتمع المعرفـة بجملة من السمات الجوهريـة التي تحـدد هويته، وترسـي طبيعة الحـدود الفـاصلـة بينـه وبـين بقيـة أنمـاط المجتمعـات التقليدية. ولا شك أن عدم تكامل المفـردات التفصيليـة لوصـف هـذا النمط من المجتمعات، نتيجة مروره بسلسلة من التغيرات الجوهرية بـاتجاه تكامل هيكلته المجتمعاتية، والاقتصـاديـة، والمفاهيميـة (في هـذه الأيام) سيسهـم في ظهور مجموعة جديدة من السمات المميـزة خلال هذا العقد، بحيث ستكتمل معالم هويته (وفق منطق علم الاجتمـاع، والاقتصاد، والتقنيّة) خلال السنوات المقبلة بعد أن يستكمل المجتمـع الجديد الكثير من خصائصه المميّزة، نتيجـة نضـوج المفهـوم، وترسيخ جـذوره في تربة الواقع اليومي.

بصـورة عامة يرتكز مجتمـع المعرفة على نوعـين من المـوارد/ الموجـودات التي تمنحه قـاعدة عريضة وآمنة لضمـان ديمومته:

المـوارد البشريـة العـارفـة: لأنهـا الوعاء الإنسـاني الـذي يستوطـن في داخلـه المعرفـة الضمنيـة، بحيث يمكن الوصول إلى هذا المورد الثـري علـى أسـاس الحصـول عليـه بصـورة

1–Shariffadeen. T.,The Role Of Culture And Values In Enabling Transformation Towards Knowledge Economies: Lessons From Two Countries. High Level International Conference on "Building Knowledge Economies for job creation. increased competitiveness. and balanced development", Tunisian Government . ISESCO. & World Bank. Carthage. December 1–3. 2009.

مباشرة ممّن يمتلكه.

المعلومات: لأنها الوعاء الرقمي للمعرفة المدوّنة التي يمكن ضمّها مع عناصر أخرى، أو خزنها، واسترجاعها، ونقلها بواسطة آليات رقمية–شبكاتية توفّر فرصة لجهة ثالثة للوصول إليها، واستثمارها لتشكيل معارف جديدة أو إنشاء أنساق مفاهيمية مبتكرة.

وفي الوقت ذاته يتميّز مجتمع المعرفة بجملة من الخصائص الوظيفية التي تحدّد تخومه الفاصلة عن الرقعة الجغرافية لبقية أنماط المجتمعات، أهمها[1]:

أ . **القيمة المضافة لممارسات الفكر:** حيث ملكة الفكر هي العصب الأساس الذي ترتكز عليه آليات المعرفة داخل حدود المجتمع المعاصر. وتكتسب هذه الملكة هيمنتها من حيث قدرتها على إنتاج قيمة اقتصادية مضافة للأنشطة التي تمارسها ضمن النسق الوظيفي لمجتمع المعرفة، والتي لا يمكن الوصول إليها من دون تبنّي استراتيجية واضحة المعالم لتوظيف عنصر الابتكار في ممارسات الفكر المختلفة.

ب . **الإبداع:** بحيث يتعمق دور الإبداع عندما يكثف الفكر أنشطته في دائرة تجاوز الإشكاليات والتنقير عن الحلول المناسبة للتغلب على آثارها، وإنشاء الأنساق المعرفية المناسبة لتحقيق هذه الغاية. فيصبح الإبداع معياراً لقدرة البيئة الثقافية والوظيفية على إدراك طبيعة الارتباطات القائمة بين الكيانات المعلوماتية السائدة في البيئة الرقمية المعاصرة.

ت . **المعرفة:** بحيث أدّى النسق المفاهيمي الذي أفرزته تقنيّة المعلومات، ومجتمع المعرفة إلى الالتفات نحو رأس المال المعرفي الذي تمتلكه الموارد البشرية العارفة، وحصيلة المحتوى المعرفي المستودع داخل حدود المنظمة الرقمية الجديدة.

وإذا كان رأس المال المعرفي Intellectual Capital مظهراً بيّناً من مظاهر تراكم الحصيلة المعرفية، فإن سماته الفريدة تفرض إعادة تشكيل النسق المفاهيمي لإدارة الموارد الرقمية، إذ لا يمكن نقل الموجودات غير الملموسة بالطريقة نفسها التي تُستخدم في نقل الموارد المادية. فالمعرفة تتلاحم بالنسق الوظيفي للمنظمة الرقمية الجديدة، بحيث يمارس رأس المال الابتكاري Innovation Capital دوراً فاعلاً في تنسيق سريان الأنشطة السائدة في مجتمع المعرفة.

ث . **المظاهر الاجتماعية:** يعتمد النسق المعرفي الذي يتمّ تبنّيه لدعم الأنشطة السائدة في مجتمع المعرفة، يعتمد إلى حدّ كبير على المظاهر الاجتماعية، لأن المعرفة وجدلية مراحل نموّها هي سلسلة من العمليات التي يمارسها الكائن البشري ضمن نسيج متلاحم من النظم الاجتماعية والتقنيّة التي تجاورها في الفضاء المكاني الذي يستوطن فيه.

من أجل هذا باتت عملية إنتاج المعرفة، وحضانة عناصر الابتكار بحاجة إلى التخطيط بعناية لنظم المعلومات التي تدعم عملياتها، مع توفر أدوات قادرة على تحديد طبيعة العلاقات القائمة بين الكيانات العاملة داخل حدود المنظمة، وتلك التي تربطها مع الزبائن، والمجاميع ذات الصلة بالنشاط السائد فيها.

وعلى هذا الأساس فإن مجتمع المعرفة قد طرح تحدياً جديداً بفرض رأس المال المعرفي وفرض تلاحم عناصره مع نسيج رأس المال المادي، مع إعطاء دور فاعل لرأس المال الابتكاري الذي يضفي على هذا الخليط ميزات إضافية تمنحه القدرة على التنافس في ظل البيئة الرقمية–الشبكاتية الجديدة.

ج . **عملية التعلّم:** بحيث أسهم مجتمع المعلومات في تحويل عملية التعلّم إلى عملية مستمرة يمارسها المرء طوال العمر لتنمية معرفته، وتطوير مهاراته لكي يكون قادراً على التكيّف مع الحاجات التي تفرزها التغيرات، والتطورات المتلاحقة التي تسري في البيئة المعرفية الجديدة.

1 –الرزو، حسن مظفر، **مقوّمات الاقتصاد الرقمي ومدخل إلى اقتصاديات الإنترنت**،السعودية، مركز البحوث، معهد الإدارة العامة،2006 .



3 . 1 . واقع مجتمعات المعرفة في دول المغرب العربي

يمنح **الجدول رقم** (9) **لمحة** سريعة عن مشهد البيئة المعرفية في **الوطن العربي**، وذلك بما يسمح في تعميق فهم واقع المجتمعات المغاربية التي لا تختلف سماتها بعامة عن سمات المشهد العربي عموماً.

إذ يبدو أن بيئة مجتمعات المعرفة العربية لا زالت في بداية مسيرها نحو تحقيق مستوى مقبول من النضوج، كما تسودها في الوقت

جدول رقم 9 مراجعة سريعة لمشهد البيئة المعرفية العربية

القطاع	التفاصيل
المشهد العام لعموم الوطن العربي	• عناصر التنمية البشرية ومؤشراتها بحاجة إلى مراجعة • الحَوْكَمة وسمة العجز المصاحبة للأداء المؤسّسي • المتغيرات التي تمارس الضغط على المشهد المعرفي العربي • الحروب، الاحتلال والنزاعات المحلّية وتأثيرها على تمزق البيئة المعرفية وخلخلة مرتكزاتها • غياب الإصلاحات السياسية وبروز ثورات الربيع العربي التي لم تفلح في ترسيخ هويتها على المشهد السياسي الوطني والمعرفي • انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية والتحدّيات الجديدة التي باتت تفرضها على مجتمع المعرفة العربي
مشهد مجتمع المعرفة العربي	• عدم وضوح معالم التحوّل من مجتمع المعلومات باتجاه مجتمع المعرفة • تطوّر عناصر المعرفة في الثقافة العربية المعاصرة • طبيعة التفاعلات والتقاطعات المقيمة بين المبادئ ومرتكزات المعرفة

تابع جدول رقم 9 مراجعة سريعة لمشهد البيئة المعرفية العربية

القطاع	التفاصيل
	• مستوى جاهزية المجتمع العربي للولوج في بيئة اقتصاد المعرفة العولمي • عدم وضوح العلاقة القائمة بين ثلاثية مجتمع المعرفة: المجتمع الاقتصاد ـ التقنيّة • اللغة العربية والتحديات التي يفرضها مجتمع المعلومات العولمي
مشهد البيئة المعرفية العربية	• تأثيرات التناقضات القائمة بين تناقص الحريات والإعلان عن إصلاحات سياسية وطنية • هيمنة الحكومات العربية على وسائل الإعلام والخطاب المعرفي العربي • حضور الفجوة المعرفية بشكل ملموس وارتباطها بمجموعة من عناصر البيئة العربية • مسألة الملكية المعرفية وتقييم الموارد المعرفية العربية • دور المؤسّسات العربية في تشكيل معالم البيئة المعرفية العربية
مشهد التعليم وبنية رأس المال المعرفي العربي	• ضرورة تشكيل مشهد دقيق لرأس المال المعرفي في مختلف قطاعات مؤسّسات التعليم • المعايير النوعية والكمية المقترحة لقياس رأس المال المعرفي في هذا القطاع • رأس المال المعرفي المكتسب من خلال المنظومة التعليمية • معايير تقييم أهلية خريجي الكليات ومؤسّسات التعليم العالي
مشهد تقنيّة المعلومات ونظم الاتصالات العربية	• مقوّمات فضاء المعلومات العربي وخصائصه الفريدة • المحتوى الرقمي العربي على الإنترنت: الواقع والتطبيقات وتداعياتها على مشهد الاقتصاد المعرفي

تابع جدول رقم 9 مراجعة سريعة لمشهد البيئة المعرفية العربية

القطاع	التفاصيل
	• واقع قطاع المعلومات والاتصالات في الوطن العربي وتطبيقاته العربية • صناعة البرمجيات العربية وحقوق الملكية المعرفية • الحكومة والحوكمة الإلكترونية: الواقع واستراتيجيات المستقبل • التجارة الإلكترونية: الفرص والتحديات
مشهد الأداء العربي على صعيد البحث والابتكار	• منظومة الابتكار العربية وتأثيراتها على اقتصاد المعرفة • السياسات العلمية والتقنيّة في الوطن العربي لإنتاج المعرفة العلمية ونشرها في البيئة العربية • مراكز البحوث العربية: هيكلتها، أداؤها، مصادر تمويلها، حصيلتها المعرفية وصلتها بموارد المعرفة العولمية • دور اللغة العربية في منظومة الابتكار • الفجوة المقيمة بين الابتكار وترجمة نتاجاتها على أرض البيئة العربية

ذاته، مجموعة من الفجوات البنيوية التي تؤكد الحاجة إلى معالجات رصينة في عموم **الوطن العربي** لضمان استراتيجية عربية موحّدة تنهض بالواقع الحالي، وتسعى إلى تجاوز العقبات والفجوات المعرفية القائمة.

بصورة عامة، تسري في بيئة مجتمع المعرفة سلسلتان من العمليات المتوازية التي تمارس عملية نقل المجتمع إلى دائرة المجتمعات المعاصرة. وتمثل السلسلة الأولى جاهزية المجتمع، وتضمّ دائرتها مجموعة من المتغيرات التي ينشأ عن تلاحمها وتكامل أدائها حضور جاهزية لرعاية أنشطة مجتمع المعرفة.

وفي ما يخصّ **دول المغرب العربي** تتوزّع جاهزية مجتمعاتها إلى أربعة محاور:

المحور الأول: جاهزية البنية التحتيّة لمجتمع المعرفة المغاربي

المحور الثاني: جاهزية الحكومات المغاربية

المحور الثالث: جاهزية أنشطة التجارة والأعمال المغاربية

المحور الرابع: جاهزية المواطن المغاربي

أما السلسلة الثانية فتعنى بجاهزية المجتمع، بمختلف مفاصله، لاستخدام أدوات المعلومات والاتصالات، وتطبيقاتها المتعدّدة

لتسيير دفة الأنشطة السائدة فيه. وهي تتوزّع إلى ثلاثة محاور:

المحور الأول: استخدام الحكومة ومؤسّساتها لأدوات المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها

المحور الثاني: استخدام قطاع التجارة والأعمال أدوات المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها

المحور الثالث: الاستخدام الفردي للمواطن المغاربي لهذه الأدوات في حياته اليومية

كشفت البيانات حول جاهزية البنية التحتيّة الداعمة لبيئة مجتمع المعرفة أن هناك تبايناً واضحاً في مختلف محاور جاهزية بلدان المغرب العربي في كلّ قطاع من القطاعات.

يبدو واضحاً من بيانات **الجدولين** (10 – 12) حول جاهزية البنية التحتيّة الداعمة لبيئة مجتمع المعرفة أن هناك تبايناً واضحاً في مختلف محاور جاهزية بلدان **المغرب العربي** في كلّ قطاع من القطاعات الواردة فيهما. ويبدو واضحاً أن **تونس** حقّقت تفوقاً ملموساً على باقي بلدان **المغرب العربي** على صعيد توفّر خوادم إنترنت آمنة تدعم شتى أشكال الأنشطة الرقمية لمجتمع المعرفة، وتوفُّر عدد كافٍ من العلماء والمهندسين الذين يشكلون نواة الموارد البشرية العارفة التي تنهض بمتطلبات مجتمع المعرفة، ورصانة وجودة مؤسّساتها البحثية التي تغذّي السوق والمجتمع باحتياجاته من الحلول التقنيّة، وتوفير نفقات التعليم الذي يشكّل ضمانة أكيدة لبيئة معرفية مستدامة. بيد أن **ليبيا** تقدّمت عليها في توليد الطاقة الكهربائية، ونسبة التحاق طلبتها بالتعليم العالي.أما **الجزائر والمغرب** فقد جاءتا متأخرتين في جل قطاعات البنية التحتيّة.

ويظهر **الجدول رقم** (10) السمات التي تشكّل الأرضية الراسخة التي تستند إليها بيئة مجتمع المعرفة، فوفرة التقنيات الرقمية الحديثة، وقدرة المؤسّسات على احتواء التقنيات الجديدة، وتوظيفها على أرض الواقع، وحضور الاستثمار الاجنبي المباشر في البيئة المغاربية تشكّل أرضية راسخة لتنمية مجتمع المعرفة.

وتظهر خصائص البيئة الرقمية لدول **المغرب العربي**، التي تتلاحم فيها بيئة السوق مع التنظيمات الحكومية، والتقنيّة الوافدة، ومستوى التنافس السائد في السوق المحلّية، تفوقاً بيّناً **لتونس** على بقية دول **المغرب**

بيّنت سمات الجاهزية التقنيّة في دول المغرب العربي، مثل وفرة التقنيات الحديثة، احتواء التقنيّة على المستوى المؤسّساتي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التقنيّة، عدد مستخدمي الإنترنت، الاشتراك في خدمة الإنترنت العريضة..إلخ، تفوّق تونس على بقية بلدانِ المغرب العربي على صعيد توفُّر خوادم إنترنت آمنة وتوفر عدد كافٍ من العلماء والمهندسين ورصانة وجودة المؤسّسات البحثية التي تغذّي السوق والمجتمع باحتياجاته من الحلول التقنيّة..إلخ، بيد أن ليبيا تقدّمت عليها في توليد الطاقة الكهربائية، ونسبة التحاق طلبتها بالتعليم العالي. في حين جاءت الجزائر والمغرب متأخرتين في جلّ قطاعات البنية التحتيّة.

جدول رقم 10 سمات الجاهزية التقنيّة في دول المغرب العربي

البلد	عناصر الجاهزية التقنيّة					
	وفرة التقنيات الحديثة	احتواء التقنيّة على المستوى المؤسّساتي	دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التقنيّة	عدد مستخدمي الإنترنت لكلّ 100 مواطن	الاشتراك في خدمة الإنترنت العريضة لكلّ 100 مواطن	حجم الخدمة Mbps لكلّ 1000 مواطن
تونس	5.6	5.4	5.3	34.1	3.6	27.4
الجزائر	4.2	3.9	3.6	13.5	2.3	.....
ليبيا	4.0	4.4	3.7	5.5	0.2	0.5
المغرب	5.0	4.8	5.0	32.2	1.5	16.0

المصدر: World Economic Forum, 2012

جدول رقم 11 عناصر البيئة القانونية والتنظيمية لدول المغرب العربي

البلد	قوانين ذات صلة بتقنيّة المعلومات والاتصالات		حماية حقوق الملكية الفكرية		مستوى التنافس في قطاع مجهزي خدمة الانترنت	
	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة
تونس	34	4.73	43	4.04	37	4.84
الجزائر	127	2.41	110	2.63	114	3.43
ليبيا	130	2.31	82	3.18	107	3.59
المغرب	89	3.38	86	3.10	76	4.09

[1] **المصدر:** Dutta, S. & I. Mia, 2010

العربي، باستثناء حضور **ليبيا** قبلها على صعيد عدد براءات الاختراع الممنوحة، ونسبة استيراد التقنيّة العالية للبلاد. بينما تتفوّق **الجزائر** على **المغرب** في مواضع وتتراجع عنها في مواضع أخرى. أما على صعيد البيئة القانونية والتنظيمات، فلم تمنح **تونس** لشقيقاتها من **دول المغرب العربي** أيّ فرصة لتجاوزها بعدما كثّفت اهتمامها بهذا القطاع الحيوي، وأولته اهتماماً منحها مرتبة تتجاوز بقية بلدان المغرب العربي (**أنظر الجدول رقم**11).

ولما كانت جاهزية الحكومة الإلكترونية من العناصر الأساسية التي تسهم في احتضان بيئة مجتمع المعرفة وتطويرها، فإن **تونس** (**أنظر الجدول رقم** 14) احتلّت مكانة الصدارة على صعيد دليل جاهزية حكومتها

على صعيد البيئة القانونية والتنظيمات، لم تمنح تونس لشقيقاتها من دول المغرب العربي أيّ فرصة لتجاوزها بعد أن كثّفت اهتمامها بهذا القطاع الحيوي، وأولته اهتماماً منحها مرتبة تتجاوز بقية بلدان المغرب العربي. كما احتلّت تونس مكانة الصدارة على صعيد دليل جاهزية حكومتها الإلكترونية.

جدول رقم 12 عناصر بيئة البنية التحتيّة المغاربية

البلد	خوادم إنترنت آمنة خادم لكلّ مليون مواطن		إنتاج الطاقة الكهربائية كيلوواط ساعة لكلّ مواطن		وفرة العلماء والمهندسين		جودة المؤسّسات العلمية البحثية		نسبة الالتحاق بالتعليم العالي		نفقات التعليم نسبة إلى صافي الدخل القومي	
	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة
تونس	65	10.65	88	1,394.35	9	5.39	49	4.10	70	30.81	12	6.67
الجزائر	112	0.52	91	1,042.19	57	4.29	111	2.97	79	24.02	54	4.47
ليبيا	116	0.48	54	4,018.76	66	4.18	91	3.40	34	55.75	....	....
المغرب	97	1.41	99	756.62	64	4.19	100	3.16	103	11.31	33	5.22

المصدر: Dutta, S. & I. Mia, 2010

1–Dutta, S. & I. Mia, The Global Information Technology Report 2009–2010, ICT for Sustainability, World Economic Forum, Geneva,2010.

جدول رقم 13 عناصر البيئة الرقمية في دول المغرب العربي

البلد	بيئة السوق		السوق المالية		وفرة أحدث التقنيات		مستوى تطوّر القطاع الرقمي		براءة اختراع الخدمات لكلّ مليون فرد		نسبة استيراد التقنيّة العالية محسوبة من الاستيراد الكلّي		مستوى التنظيمات الحكومية		مستوى التنافس المحلّي		الوصول إلى المحتوى الرقمي	
	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة
تونس	36	3.27	72	4.17	40	5.48	75	3.29	89	0.00	55	3.28	24	3.83	40	5.29	63	4.77
الجزائر	118	2.12	127	2.28	126	3.53	131	2.39	89	0.00	117	0.02	73	3.14	109	4.23	126	3.19
ليبيا	63	2.81	131	2.11	70	4.76	89	3.04	89	0.00	....	.....	126	2.40	122	3.96	93	4.30
المغرب	65	2.77	60	4.36	63	4.93	80	3.24	83	0.03	34	6.96	52	3.40	89	4.60	92	4.31

المصدر: Dutta، S. & I. Mia، 2010

الإلكترونية وفق **تقرير الأمم المتّحدة لعام** 2012. أما بالنسبة إلى الأدلة الثانوية التي تتألف منها مادة هذا الدليل، فيبدو أن **المغرب** قد تفوّقت عليها بخدمات الويب المطروحة على مواقعها الإلكترونية، بينما تغلّبت **ليبيا** على أقرانها جميعاً على صعيد البنية التحتيّة للمعلومات والاتصالات التي تشكّل العمود الفقري لأنشطة مجتمع المعرفة، والمستوى الذي تتمتع به مواردها البشرية.

في المقابل، وعلى صعيد الدور الذي تمارسه دول **المغرب العربي** في ترسيخ جاهزيتها لاحتضان مجتمع المعرفة، وتوفير مقومات رسوخه، ونجاح أنشطته الاقتصادية، حقّقت تونس طفرة نوعية ببلوغها مرتبة تكاد تكون ضمن الدول العشر الأولى على الصعيد العولمي. فقد نجحت في خصخصة مؤسّسات المعلومات والاتصالات، مع توظيف منتجات التقنيّة الحديثة للارتقاء بأداء مؤسّساتها، كما أولت حكومتها

جدول رقم 14 دليل جاهزية الحكومات الإلكترونية المغاربية لعام 2012

البلد	دليل جاهزية الحكومة الإلكترونية		عناصر دليل جاهزية الحكومة الإلكترونية		
	المرتبة	القيمة	دليل خدمات الويب	دليل البنية التحتيّة	دليل الموارد البشرية
تونس	103	0.4883	0.4771	0.2886	0.6841
الجزائر	132	0.3608	0.2549	0.1812	0.6463
ليبيا	193	0.0000	0.0000	0.3743	0.8502
المغرب	120	0.4209	0.5425	0.2772	0.4430

المصدر: UN.2012

جدول رقم 15 عناصر جاهزية الحكومات في دول المغرب العربي

البلد	خصخصة الحكومة للمعلومات والاتصالات		توظيف الحكومة لمنتجات التقنيّة الحديثة		أهمية المعلومات والاتصالات لتشكيل رؤية الحكومة للمستقبل	
	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة
تونس	8	5.80	10	4.57	7	5.40
الجزائر	86	4.37	122	2.79	119	3.26
ليبيا	83	4.40	99	3.22	98	3.66
المغرب	111	4.14	74	3.46	84	3.89

المصدر: Dutta. S. & I. Mia. 2010

اهتماماً بالغاً لعملية تشكيل رؤية مستقبلية واضحة المعالم يمكن الاسترشاد بها للحفاظ على تفوقها الكبير(**راجع الجدول رقم** 15).

ولأن قطاع التجارة والأعمال المغاربي يلعب دوراً حاسماً في توطين تطبيقات المعلومات والاتصالات، وتوفير المناخ الاقتصادي الذي يضمن امتداد جذورها في البيئة الوطنية، أظهرت جاهزية هذا القطاع في دول **المغرب العربي** نجاح تونس في تحقيق قفزة كبيرة في هذا المضمار، مقارنةً بشقيقاتها من دول **المغرب العربي**، وذلك نتيجة سعي قطاع التجارة والأعمال إلى تحقيق مستوى رصين من الجاهزية التي تدعم أنشطته وترقى بمستويات **تونس** إلى مرتبة تمنحها قدرة تنافسية مميّزة. وقد تلتها **المغرب** (مع وجود بون شاسع بينهما)، بينما تقارب ما تمّ تحقيقه لدى كلّ من **الجزائر وليبيا**، مع وجود صعود أو نزول في هذا المحور أو ذاك (**راجع الجدول رقم**16).

جدول رقم 16 عناصر جاهزية التجارة والأعمال في دول المغرب العربي

البلد	مستوى تدريب الكوادر		توفّر الخدمات البحثية والتدريب على المستوى المحلي		جودة مدارس الإدارة		إنفاق الشركات على البحث والتطوير		التعاون البحثي بين الصناعة والجامعة		كلفة الاتصالات الهاتفية للتجارة دولار منسوبا لصافي الدخل القومي		الاشتراك الشهري للتجارة والأعمال بالهاتف دولار منسوبا للناتج الإجمالي المحلي الشهري		جودة المجهز المحلي		قدرات المجهز المحلي		نسبة استيراد أدوات المعلومات والاتصالات	
	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة
تونس	31	4.62	33	4.65	25	5.00	43	3.31	52	3.66	11	33.36	6	4.45	59	4.73	21	5.37	77	20.49
الجزائر	121	3.01	111	3.20	115	3.28	99	2.66	120	2.57	44	73.74	5	3.69	120	3.58	113	4.08	...	...
ليبيا	99	3.49	114	3.19	133	2.23	129	2.21	115	2.77	101	222.27	64	18.52	102	3.93	81	116	95	3
المغرب	96	3.53	79	3.85	52	4.32	96	2.70	113	2.79	104	245.81	105	29.50	83	4.24	69	4.78	56	29.20

المصدر: Dutta. S. & I. Mia. 2010

جدول رقم 17 عناصر الجاهزية الرقمية للفرد في دول المغرب العربي

البلد	جودة تعليم الرياضيات والعلوم		جودة النظام التعليمي		الوصول إلى الإنترنت بالمدارس		كلفة الارتباط بالخدمة الهاتفية دولار منسوبا إلى الناتج الإجمالي المحلي لكل مواطن		الاشتراك المنزلي الشهري بالهاتف دولار منسوبا إلى الناتج الإجمالي المحلي لكل مواطن		الاشتراك الشهري في خدمة الإنترنت العريضة دولار منسوبا إلى حصة الفرد الشهرية من الناتج الإجمالي المحلي		الكلفة الدنيا للخدمة العريضة دولار منسوبا إلى الدخل القومي الصافي		كلفة الاتصال بالمحمول دولار منسوبا إلى حصة الفرد من الناتج الإجمالي المحلي	
	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة
تونس	7	5.53	19	4.89	46	4.33	18	33.36	16	4.45	81	61.18	25	25.72	65	0.37
الجزائر	101	3.25	118	2.63	123	2.14	61	63.64	8	3.69	96	309.84	40	30.76	41	0.28
ليبيا	80	3.68	182	2.43	121	2.25	46	61.74	4	2.06	....	....	92	12.46	43	0.04
المغرب	78	3.69	112	2.86	80	3.33	90	122.90	114	24.58	77	50.08	42	31.12	112	0.81

المصدر: Dutta، S. & I. Mia، 2010

أما بالنسبة إلى جاهزية المواطن المغاربي للتكيّف مع متطلّبات مجتمع المعرفة، فقد شملت عملية تقييمها مجموعة من المتغيرات مثل: جودة النظام التعليمي وتعليم مادتي العلوم والرياضيات في المؤسّسات التعليمية، كونهما العمود الفقري للتعامل مع تطبيقات مجتمع المعرفة، والرصيد الأهم الذي ينبغي حضوره لدى الموارد البشرية العارفة، ومقدار انتشار خدمة الإنترنت في المدارس، وأسعار سلة الخدمات المعلوماتية التي تدفع بالمواطن نحو توظيفها في حياته اليومية فيعمّق من جاهزيته. فبدا أن هناك تبايناً بين هذه الدول على صعيد متغيّرات جاهزية مواطنيها بين صعود ونزول في قيم هذا العامل أو ذاك، بحيث ترقى ببعضها إلى مرتبة متقدمة على المستوى العولمي، أو الإقليمي، أو تتراجع بها إلى مرتبة تستقر في نهاية مراتبية النشاط (**أنظر الجدول رقم** 17).

وعلى صعيد الاستخدام الحكومي لأدوات المعلومات والاتصالات، واستخدام التجارة والأعمال، و الاستخدام الفردي لأدوات المعلومات والاتصالات في دول **المغرب العربي**، يبدو واضحاً (**أنظر الجداول الثلاثة**: 18، 19 ، 20) كفاءة استخدام أدوات اقتصاد المعرفة في بيئة دول **المغرب العربي**، وتقدُّم تونس على بقية دول **المغرب العربي**، بصورة عامة، مع وجود استثناءات في بعض المحاور، فيما تتبوأ **المغرب** المرتبة الثانية، وتتناوب **الجزائر وليبيا** على المرتبة الأخيرة. الأمر الذي يشير إلى تدرّج مراحل الانتقال إلى مجتمع المعرفة، بين بدايات متعثرة في **ليبيا**، ونجاحات محدودة في **الجزائر**، والشروع في السير في طريق تسوده عقبات متفرقة هنا وهناك في **المغرب**، والنجاح في ترسيخ الذات أسوة بمجتمعات المعرفة المتميّزة عربياً وإقليمياً كما هو الحال في **تونس**، وذلك على الرغم من وجود عقبات يمكن تجاوزها في حال تبلورت رؤية واضحة واستراتيجية متينة.

جدول رقم 18 الاستخدام الحكومي لأدوات المعلومات والاتصالات

البلد	نجاح الحكومة في تشجيع تقنيات المعلومات والاتصالات		وفرة الخدمات الحكومية عبر الإنترنت		استخدام ادوات المعلومات وكفاءة الحكومة		وجود أدوات المعلومات والاتصالات في مكاتب الحكومة		دليل المساهمة الرقمية	
	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة
تونس	6	5.67	36	4.98	23	5.24	32	5.04	38	0.30
الجزائر	112	3.63	116	3.37	127	3.22	118	3.25	118	0.01
ليبيا	61	4.39	103	3.64	105	3.70	116	3.28	64	0.17
المغرب	74	4.20	96	3.71	72	4.24	97	3.59	77	0.13

المصدر: Dutta، S. & I. Mia، 2010

جدول رقم 19 استخدام التجارة والأعمال في دول المغرب العربي

البلد	ترخيص التقنيات الوافدة		احتواء التقنيّة على مستوى المؤسّسات		القدرة على الابتكار		توفر خطوط هاتفية جديدة		مستوى الاستخدام التجاري للإنترنت	
	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة
تونس	38	5.17	38	5.39	51	3.27	40	6.32	86	4.19
الجزائر	126	3.17	130	3.54	129	2.19	109	4.71	133	2.54
ليبيا	94	3.90	66	4.81	133	2.12	88	5.35	113	3.70
المغرب	77	4.31	75	4.65	88	2.71	58	5.97	92	4.05

المصدر: Dutta، S. & I. Mia، 2010

جدول رقم 20 الاستخدام الفردي لأدوات المعلومات والاتصالات في دول المغرب العربي

البلد	المشتركون في خدمة الهاتف المحمول مشترك لكل 100 مواطن		الحواسيب الشخصية حاسوب لكل 100 مواطن		الاشتراك في خدمة الإنترنت العريضة مشترك لكل 100 مواطن		عدد مستخدمي الإنترنت مشترك لكل 100 مواطن		سعة خدمة الإنترنت ميجابت/1000 مواطن	
	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة
تونس	77	84.59	62	9.81	75	2.24	66	27.53	60	11.03
الجزائر	66	92.72	111	1.07	81	1.41	91	11.93	....	....
ليبيا	84	76.71	99	2.19	103	0.16	112	5.13	101	0.50
المغرب	79	72.19	82	5.70	79	1.53	57	33.04	67	7.95

المصدر: Dutta، S. & I. Mia، 2010

4. تحليل المعرفة بنهج اقتصادي

تعدّ المعرفة بصورة عامة مرتبة متقدمة على المعلومات كونها حصيلة مباشرة لجملة من الآليات التي يمارسها الكائن البشري، أو نتيجة لمعالجات تتمّ بواسطة أدوات الحوسبة الذكية لاستنباط نمط جديد من الأنساق المفاهيمية، أو الحقائق، أو المهارات التي تعمّق فهمنا بالكيانات الموجودة حولنا على المستويين النظري والتطبيقي، بما يضمن تحقيق مبادئ الاقتصاد في التعامل مع هذه الكيانات بتحقيق قيمة اقتصادية مضافة.

بصورة أولية يمكن تقسيم أنساق المعرفة – وفق المنظور الاقتصادي– إلى ثلاثة محاور رئيسة[1]:

- ✓ **المحور الأول :** محور المعرفة المعلوماتية، التي تتألف مادتها من القضيتين " تعرف - ماذا Know-What " و " تعرف - لماذا Know-Why ".
- ✓ **المحور الثاني :** محور المعرفة الاقتصادية، والتي تتألف مادتها من القضايا: " تعرف - ماذا Know-What " ، و " تعرف - لماذا Know-Why " ، و " تعرف - كيف Know-How ".
- ✓ **المحور الثالث :** المعرفة الضمنيّة، والتي تتألف مادتها من القضيتين " تعرف - كيف Know-How "و " تعرف - من Know-Who ".

وتتحدّد القضايا الأربع التي تستمد منها المعرفة الاقتصادية مادتها بـ:

- ✓ " **تعرف- ماذا** Know-What " وتشير إلى المعرفة التي ترتبط بالحقائق Facts، التي نريد الوصول إليها. وفي هذه النقطة تقترب المعرفة من المعلومات التي تنير بدورها الدرب أمام من ينشد اكتناه ماهية الشيء الذي يشخص أمامه، أو ينشد الوصول إليه. وتقع المادة العلمية الموجودة لدى الخبراء والمتخصّصين ضمن هذا المحور من محاور المعرفة.
- ✓ " **تعرف- لماذا** Know-Why "، وتعزى إلى المعرفة العلمية بمبادئ وقوانين الطبيعة. ويعدّ هذا النمط من المعرفة، المرتكز الأساس للتطوّر التقني، والتقدم الحاصل في عمليات قطاع واسع من الأنشطة الصناعية ومنتجاتها. وتمارس عملية إنتاج المعرفة، أو إعادة إنتاجها في مؤسّسات متخصّصة مثل مراكز البحث العلمي والتطوير التقني. وللوصول إلى هذا النوع من المعرفة، ينبغي أن تلجأ الشركات إلى التواصل مع مؤسّسات تمتلك موارد خبرة علمية، إما من خلال تطويع قوى عاملة مدربة تدريباً راقياً، أو بصورة مباشرة من خلال التعاون والأنشطة المشتركة.
- ✓ " **تعرف- كيف** Know-How " وترتبط بالمهارة والقدرة على إبداع أمور مستحدثة. يمكن لهذا النوع من المعرفة أن يمرّ بسلسلة من مراحل التطوّر والنموّ وبصورة مستمرة، مع إمكانية الاحتفاظ بها ضمن حدود الشركة ذاتها، لغرض استثمارها، أو تسويقها لشركات أخرى. ويستشرف رجال الأعمال حاجات السوق إلى نمط محدّد من المنتجات أو السلع الجديدة، من خلال استخدام حصيلتهم المعرفية المستنبطة من هذا المحور. ويصحّ الأمر نفسه مع القوى البشرية الماهرة التي تسهم في إدارة عجلة التنمية الاقتصادية التي توظف هذا النمط من المعرفة في عملها اليومي. إنها المعرفة التي تستودع في الذات الإنسانية، أو داخل حدود المنظمة التي تمتلك عناصرها ولديها القدرة على المشاركة بها داخل حدودها.
- ✓ " **تعرف- من** Know-Who "، وتشمل المعرفة التي تختصّ بسبر هوية من يعرف - كيف، أو يعرف - من يستطيع إجراء ماذا. وتتضمّن إنشاء علاقات اجتماعية خاصة، توفّر إمكانية الظفر بالوصول إلى ذوي الخبرة، واستخدام المعرفة الموجودة لديهم بصورة فاعلة. وتعدّ هذه المعرفة من الأمور الداخلية التي تحتفظ بها المؤسّسات وبدرجة عالية من الكتمان، مقارنةً ببقية الأنواع الأخرى.
- ✓ وتمارس عملية إتقان أنساق المعرفة الأربعة وتعلّمها ، سالفة الذكر، عبر قنوات مختلفة. فبينما يمكن الحصول على " تعرف - ماذا" ، و"تعرف - لماذا" من مطالعة الكتب، وسبر المعرفة العلمية الموجودة بين ثنايا صفحاتها، وحضور المحاضرات، والدخول إلى قواعد البيانات، يمكن استمداد بقية أنساق المعرفة من التجربة العملية، والخبرة الميدانية الرصينة. ويمكن الحصول على النسق المعرفي لـ " تعرف - كيف " من المواقف، حيث نقتدي بخبير جهبذ باختصاصه، فنحذو حذوه بجميع مواقفه المعرفية تحليلاً، وتركيباً ضمن بيئة مهنيّة، أو وسط تربوي متخصّص.

كذلك يمكن أن تقسّم المعرفة من خلال منظور الاستخدام إلى معرفة صرفة Pure Knowledge، ومعرفة قابلة للتوظيف في دائرة الأنشطة المنظماتية Organizational Knowledge.

ويكمن الفرق بين هذين النوعين من المعرفة في شمول النوع الأول جميع أطياف المعرفة البشرية في الحقول العلمية والثقافية المختلفة. فيما يمتاز النوع الثاني بتمثيله شريحة المعرفة التي يمكن للمنظمات أن توظفها ضمن هيكلتها أو مواردها البشرية لضمان نجاحها وتفوّقها في بيئة اقتصاد المعرفة.

وتظهر في **الجدول رقم** (21) أنواع المعرفة المنظماتية التي تشكّل المورد الأساس الذي يستمدّ منه مجتمع المعلومات وبيئة اقتصاد المعرفة قدرتهما على المنافسة وتحقيق الأهداف.

جدول رقم 21 **أنواع المعرفة المنظماتية**

نوع المعرفة	الخصائص المميَّزة	التوظيف المنظماتي
المعرفة الضمنيّة Tacit Knowledge	لا يمكن أن تترجم إلى قواعد أو نمط سلوكي محدّد لأنها تنشأ نتيجة تراكم المفردات المعرفية ونموّ المهارات السلوكية لدى الفرد.	يستخدم أفراد المنظمة هذا النوع من المعرفة في تسيير دفة عملهم اليومي وضمان التواصل مع العالم الخارجي.
المعرفة الجليّة Explicit Knowledge	يمكن لهذا النوع من المعرفة أن يترجم إلى رموز رياضية، أو عبر مجموعة من القواعد المنطقية التي تحاكي نتائجها هذا النمط من المعرفة.	تترجم موارد المعرفة الضمنيّة إلى نظم ذكية خبيرة، أو قواعد معرفية يمكن للمنظمة أن تستثمرها في صناعة قراراتها.
المعرفة المستولدة Cultural Knowledge	عبارة عن حصيلة الفرضيات والعقيدة التي تتبنّاها المنظمة لتحقيق أهدافها وتطلّعاتها المستقبلية.	يمكن أرشفة هذا النمط من المعرفة المنظماتية لاستثماره في اتخاذ قرارات لحالات مناظرة في المستقبل.

1- O'Hare, D., **Building The Knowledge Society**, Report to Government, Information society Commission, Ireland,2002.



4 . 1 . الأنموذج الاقتصادي لإنتاج المعرفة ونقلها

يتوفّر في أدبيات اقتصاد المعرفة أكثر من أنموذج لوصف عملية إنتاج المعرفة وتسليعها داخل حدود مجتمع المعرفة المعاصر. ويعدّ الأنموذج الذي اقترحه كلّ من Nonaka and Takeuchi الأكثر قبولاً بين بقية النماذج المطروحة في هذا المضمار [1].

يرتكز الأنموذج على مسألة التمييز بين المعرفة الضمنيّة والمعرفة الجليّة في ترسيخ مبادئه، ويفترض وجود أربع مراحل تستكمل خلالها عملية ابتداع المورد المعرفي وتستكمل عملية إنتاجه، وتوظيفه لتحقيق قيمة اقتصادية مضافة.

تنتج المعرفة وفق الأنموذج المقترح عبر عملية يُصار من خلالها إلى المشاركة الاجتماعية في المعرفة الضمنيّة لتحويلها إلى معرفة جليّة. ثم تلتحم المعرفة الجليّة الجديدة مع المعرفة الجليّة القائمة في حدود البيئة الاقتصادية لتمرّ بمرحلة تحوّل جديدة إلى معرفة ضمنيّة تستثمر في صناعة فعل ينعكس على مجتمع المعرفة بقيمة مضافة اقتصادية و/ أو مجتمعاتيّة.

أطلق Nonaka على أساليب التحوّلات التي تمرّ بها المعرفة داخل حدود البيئة الاقتصادية: التحوّل الاجتماعي "Socialization"، والبزوغ "Externalization"، والتوحيد "Combination"، وأخيراً التوطن "Internalization". ووفق التصوّر الياباني يتمّ التعامل مع الأنموذج على أنه فضاء شامل تمارس خلاله عمليات التحوّل المعرفي. ويتألف هذا الفضاء الكلّي من فضاءات ثانوية هي فضاء النشوء، وفضاء الحوار، وفضاء التنظيم، وفضاء الممارسة.

وعليه، يستدعي إنشاء المعرفة واستثمار مواردها بصورة سليمة وفاعلة السعي إلى وصلها بالمكان والزمان الذي سيستثمر محتواها فيه. ويشكّل الزمان والمكان فضاءً تمارس المعرفة سلطتها ضمن حدوده لتحقيق قيمة مضافة اقتصادية أو مجتمعاتية تنعكس آثارها بصورة واضحة على المجتمع الذي تستوطن بيئته.

مع الإشارة إلى عدم وجود فضاء منفصل، بحيث يقيم كلّ فضاء في شبكة علاقات تربطه بالفضاءات الموجودة في البيئة ذاتها. ويوفّر الفضاء المشترك منصّة لتقديم مختلف أشكال المعرفة الخاصة والعامة، والتي تثمر عن حضورها قيمة اقتصادية مضافة.

وفي محاولة استثمار معالجة الباحثة Shavinina[2] في وصف الآلية التي تسود الفضاء المشترك لتوطين المعرفة في البيئة المحلّية، وإعادة إنتاجها، ونشرها، وتحقيق قيمة اقتصادية مضافة عن حضورها في الأنشطة التي تسود مجتمعنا المعاصر، وذلك وفق أربع مراحل للتحوّلات التي تمرّ بها الموارد المعرفية في المجتمع المعاصر كما ذكر آنفاً، في محاولة الاستثمار هذه ستتوفّر موارد معرفية تسهم في منح المؤسسات العربيّة موارد مستدامة لأفضلية تنافسية في بيئة الاقتصاد المرتكز على المعرفة، فضلاً عن فرصة أكيدة لإنتاج قيمة اقتصادية جيّدة تدعم المؤسّسات والمنظومات الاقتصادية الوطنية – الشاملة في المستقبل المنظور.

5 . عناصر بيئة اقتصاد المعرفة في دول المغرب العربي

بصورة عامة تكمن أهم العناصر الحاكمة لآلة اقتصاد المعرفة في العوامل الآتية[3]:

- القدرة على إنشاء المفردة المعرفية، والوصول إلى مواردها لضمان القدرة على التنافس مع الغير في مجتمع المعلومات المعاصر.
- سيادة نمط جديد من التغييرات الجذرية

1- Neffati، M.، ICT، Informational Innovation And Knowledge-Based Economy، Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica، 14(1)، 2012
2- Shavinina، L،The International Handbook on Innovation، 1sted Elsevier، Holland، 2003.
3 -الرزو، حسن مظفر، **مقوّمات الاقتصاد الرقمي ومدخل إلى اقتصاديات الإنترنت**،م س.

في قطاعات متعدّدة ضمن بيئة التجارة والأعمال لضمان إنشاء بناء متين لاقتصادات المعرفة.

- تزايد الحاجة إلى دعم أنشطة منظومات الابتكار الوطنية وترسيخها بوصفها أحد المفاتيح المهمّة لضمان ديمومة أنشطة التجارة والأعمال المرتكزة على المعرفة التي تفتقر إلى عنصر الابتكار بوصفه جوهر ترسيخ القدرة التنافسية.
- الدور الفاعل الذي تلعبه الحكومة في توفير البيئة الاتصالية المناسبة وديمومتها لإنجاح أنشطة اقتصاد المعرفة نتيجة القدرات التي تتمتّع بها داخل حدود البلد.

لقد اتّجه **برنامج الأمم المتّحدة** الخاص بتقييم مستويات اقتصاد المعرفة في مجتمعات بلدان العالم المختلفة إلى اعتبار أربعة عوامل رئيسة بوصفها معايير أساسية في تحديد مستوى سعي الاقتصادات الوطنية باتجاه بلوغ مجتمع المعلومات المرتكز في جل أنشطته على المعرفة[1].

وشملت هذه العوامل أربعة محاور جوهرية هي:

المحور الأول: منظومة الاقتصاد الوطني:

وتضمّ عناصر هذا المحور جملة من المتغيرات التي تنضوي تحت ثلاثة محاور رئيسة هي: العوائق ذات الصلة بوجود التعريفة الجمركية أو عدمها Tariff And Non–Tariff Barriers، والتي تعدّ مقياساً لدرجة التنافس القائمة في السوق. ومستوى التنظيم RegulatoryQuality الذي يعدّ مقياساً على حالات سياسات السوق التي تحاول التحكّم بالأسعار، أو غياب المراقبة المناسبة للمصارف، والمحدّدات الصارمة التي تعتمد في مجالات ذات صلة بالتجارة الخارجية، وآليات التطوّر في التجارة والأعمال. وأخيراً يأتي دور القانون Rule Of Law الذي يعدّ مقياساً لتخوم الثقة التي يعدّها العميل مؤشراً على قدرته على العمل والاستثمار ضمن قوانين المجتمع في ظلّ حوادث تنشب عن جرائم اعتيادية، أو عن مظاهر العنف، ومدى فاعلية السلطة القضائية حيالها، وإمكانية تنفيذ العقود والالتزام بمضامينها.

المحور الثاني : التعليم والموارد البشرية :

ويتمّ تقييم مستوى هذا العامل في ضوء متغيرات تعنى بمستوى التحاق المواطن بمراحل التعليم المختلفة، والتي يمكن أن تعدّ معياراً لمستوى الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين، وتوفّر في الوقت نفسه مقياساً لحجم الالتحاق بالمراحل الدراسية، ومستوى الثقافة السائدة في المجتمع. من جهة أخرى يؤخذ بعين الاعتبار مستوى الإنفاق على التعليم بمراحله المختلفة، وحجم الموارد البشرية الماهرة في المجتمع، ومستوى التدريب الذي قد نالته الموارد البشرية، وما إذا كانت العقول تعاني من مسألة الهجرة نتيجة عدم توفر الظروف المناسبة في المجتمع لاحتضانها.

المحور الثالث: الابتكار والقدرة التنافسية :

وقد اعتمدت متغيرات هذا المحور على عدد الباحثين لكلّ مليون نسمة، وبراءات الاختراع التي تسجّل بواسطة الباحثين، والبحوث والمقالات العلمية المنشورة في مجالات العلوم الصرفة، والتقنيات التطبيقية. ويضاف إليها حجم الاستثمارات المخصّصة لأنشطة البحث والتطوير في كلّ من القطاع الحكومي والخاص، ومدى توفّر الدعم المالي للمشاريع الفتيّة التي ترعرعت في الحاضنات التقنيّة الوطنية.

1- Knowledge Assessment Methodology ، W B،2012،op.cit.



المحور الرابع : البنية التحتيّة للمعلومات والاتصالات: وتتألف عناصر هذا المحور من أدوات المعلومات والاتصالات حيث الهواتف التقليدية، والمحمولة، وعدد الحواسيب الشخصية المتوفرة في البيئة الوطنية، والتي تعدّ معياراً على مقدار توظيف تقنيّة المعلومات في دخول الإنترنت، أو التطبيقات الميدانية. يضاف إلى ذلك أنواع تقنيات المعلومات السائدة في البيئة الوطنية، والتي تسهم في الاستثمار الأمثل لتدفق المعلومات. كذلك يؤخذ بعين الاعتبار مستوى سيادة خدمات الحكومة الإلكترونية، وحجم الإنفاق على البنية التحتيّة للمعلومات.

5 . 1 أدوات المعلومات والاتصالات: البيئة التمكينية لمجتمع المعرفة واقتصادها

بصورة عامة، يطلق اصطلاح تقنيّة المعلومات والاتصالات ICT للإشارة إلى حزمة من التقنيات والتطبيقات الرقمية التي تسهم في دعم مقوّمات بيئة معالجة رقمية تشمل: سلسلة من معالجات للموارد المعلوماتية والمعرفية بقصد خزنها، وأرشفتها، واسترجاعها، ونقلها، والمشاركة في محتواها داخل حدود مجتمع المعرفة، ولطيف واسع من المستخدمين ومؤسّسات القطاع الحكومي والخاص لممارسة أنشطة تثمر عن قيمة اقتصادية ومجتمعاتية مضافة. ويمكن القول إن هذه التقنيات، وأدواتها، وتطبيقاتها، تتسم بالمميزات الآتية[1]:

- ✓ تسري في بيئتها الرقمية تغييرات تقنيّة متسارعة، ينشب عنها حضور أدوات وتطبيقات جديدة، وخلال دورات تطور قصيرة، يصاحبها انتشار سريع لأدواتها وتطبيقاتها ضمن كيان مجتمع المعلومات والمعرفة، مع وجود إقبال كبير على توظيفها بجلّ الأنشطة السائدة فيه.
- ✓ نجاحها في تقليص كلف منتجاتها وتطبيقاتها الجديدة، مع إحداث طفرات كبيرة في خصائصها النوعية وأدائها، ممّا يديم حضورها في بيئة مجتمعنا المعاصر، ويرسّخ ارتباط الإنسان المعاصر بها.
- ✓ توسّع دائرة تطبيقاتها الميدانية في كثير من المجالات الاحترافية وتطبيقات الحياة اليومية.
- ✓ تعتمد حزم منتجاتها وتطبيقاتها الرقمية على نطاق واسع من المهارات التي تتمتع بها الموارد البشرية، بحيث باتت تصلح لاستخدام طيف واسع من الأشخاص، بصرف النظر عن المستوى المعرفي الذي يتمتع به كلّ منهم. الأمر الذي أسهم في توسيع حجم الطلب على هذه المنتجات والخدمات مع إحداث قدر محدود من التغييرات على خصائصها بواسطة المستخدم، من خلال ما يتوفّر فيها من مرونة في عملية التخصيص Customization.
- ✓ التقاء أدواتها ومنتجاتها عند العتبة الرقمية لتطبيقاتها، على الرغم من تعدّد حقول استخداماتها، بسبب القواسم المشتركة بين عناصرها، وخصائص البيئة التي تستوطنها، ممّا يحتّم على المستهلكين استخدام منتجات متعدّدة، وتطبيقات متنوّعة لضمان تنفيذ المهام السائدة في البيئة الرقمية المعاصرة.

وكان لهذه التقنيّة المبتكرة في الوقت ذاته دور فاعل في بروز نسق معرفي جديد مهّد لظهور حزمة من التقنيات المبتكرة بات يطلق عليها أسرة التقنيات متعدّدة الأغراض General Purpose[2]. وتتميّز منتجات هذه التقنيّة وخدماتها بسمات مميّزة تتيح

1- Karlsson. C., Maier. G. & M., Trippl. ICT and Regional Economic Dynamics، A Literature Review. EUR 24510 EN . European Commission. 2010.
2- Ibid

اعتمادها وتكييفها وفق حاجات قطاعات اقتصادية متنوّعة، الأمر الذي يسهم في إحداث تغييرات حاسمة على صعيد العمليات وتنوّع المنتجات، مع إنشاء شبكة متلاحمة تجمع بين قطاعات اقتصادية متنوّعة في البيئة الوطنية لاقتصاد المعرفة. وتوفّرت بذلك لآلة اقتصاد المعرفة فرصة أكيدة في توسيع دائرة تطوير المنتجات والخدمات وفق حاجات المستهلك، واقتراح استخدامات متعدّدة للمنتجات، ممّا يوسّع دائرة الطلب عليها من قبل قطاعات متعدّدة، ويعمّق حضور منتجات اقتصاد المعرفة في قطاعات اقتصادية وتقنيّة متعدّدة.

5 . 1 . 1 . خصائص البنية التحتيّة للمعلومات والاتصالات المغاربية

بدأت حركة ناشطة في **الدول العربية**، وبمستويات مختلفة، لتطوير عناصر البنية التحتيّة للمعلومات والاتصالات، مع نموّ ملحوظ في خدمات شبكات الهاتف المحمول، وزيادة مستويات انتشار خدمة الإنترنت التي جاوزت نسبتها 30 %.

ولتكوين صورة واضحة عن مسارات التطوّر في البنية التحتيّة للمعلومات والاتصالات، ينبغي بداية التمييز بين مستوى تبنّي استخدام أدوات المعلومات والاتصالات، من جهة، وانتشار شبكات المعلومات على المستوى العربي، من جهة أخرى. بيد أن من الضروري الأخذ بعين الاعتبار، عند ممارسة هذه المقارنة، التباين الملحوظ في مستويات الدخل الكبير الذي تتمتع به دول **الخليج العربي**، مقارنةً ببقية بلدان **الوطن العربي**، والذي انعكس بجلاء على ارتفاع مستويات استخدام أدوات المعلومات والاتصالات في قطاعات واسعة من الأنشطة السائدة في هذه البلدان، مع انتشار كثيف لشبكات المعلومات والاتصالات على عموم الرقعة الجغرافية لهذه البلدان[1].

ومن الجدير بالذكر أن **دول الخليج العربي** الست تتبوأ مكان الصدارة مقارنةً ببقية **البلدان العربية**، حيث بلغ دخل الفرد في **قطر** 61532 دولاراً، بينما بلغ دخل الفرد لدى المواطن السعودي 15836 دولاراً. أما بالنسبة إلى بقية **البلدان العربية** فإن دخل الفرد في **ليبيا** يصل إلى 9975 دولاراً، بينما لا يتجاوز دخل الفرد في **اليمن** 1130 دولاراً.

وعلى الرغم من أن الفرق الكبير في مستويات الدخل كانت له انعكاسات مباشرة على مستويات البنية التحتيّة للمعلومات والاتصالات، وانتشار العقد المعلوماتية لشبكات الاتصالات، فإن هناك دولاً عربية قد أثبتت قدرتها على تخطّي هذه القاعدة عندما نجحت في ترسيخ مرتكزات متينة للبنية التحتيّة للمعلومات والاتصالات. فقد نجحت **تونس** في بلوغ المرتبة ذاتها التي تبوأتها **السعودية والبحرين** على صعيد انتشار الخدمة العريضة للإنترنت، وكانت **المغرب** إحدى الدول العربية الرائدة في نشر شبكات المعلومات، بحيث وصلت نسبة تغلغل هذه الخدمة إلى 50 %[2].

من جهة أخرى تتميّز البيئة الاتصالية في دول **المغرب العربي** بمناخ تسوده فرصة تتأرجح بين احتكارية وأخرى تنافسية بين الشركات التي تقدّم خدمات الهاتف الثابت وخدمات الإنترنت(**أنظر الجدول رقم 22**). حيث تتقاسم **الجزائر وليبيا** (مع سبعة أقطار عربية أخرى) سمة احتكار الحكومة لخدمة الهواتف الثابتة، بواسطة مشغل حكومي واحد، بينما انفردت **المغرب** ببيئة تنافسية تشترك

> على الرغم من انعكاسات الفرق الكبير في مستويات الدخل على مستويات البنية التحتيّة للمعلومات والاتصالات، وانتشار العقد المعلوماتية لشبكات الاتصالات، فإن دولاً عربية قد أثبتت قدرتها على تخطّي هذه القاعدة، مثل تونس التي نجحت في بلوغ المرتبة ذاتها التي تبوأتها السعودية والبحرين على صعيد انتشار الخدمة العريضة للإنترنت، والمغرب التي كانت من بين الدول العربية الرائدة في نشر شبكات المعلومات لتبلغ نسبة تغلغل هذه الخدمة 50 %.

1- ITU, ICT Adoption And Prospects In The Arab Region 2012. International Telecommunication Union, Place des Nations, CH-1211 Geneva, Switzerland.2012 .
2- Ibid



جدول رقم 22 خصائص البيئة المعلوماتية والاتصالية في دول المغرب العربي

البلد	الخطوط الهاتفية الثابتة		خدمة الإنترنت الثابتة			خدمة الهواتف المحمولة		خدمات الإنترنت العريضة	
	التنظيم	عدد مجهزي الخدمة	التنظيم	عدد مجهزي الخدمة	عدد مجهزي البنية التحتيّة	التنظيم	عدد مجهزي الخدمة	التنظيم	عدد مجهزي الخدمة
تونس	احتكاري	1	تنافسي	11	1	تنافسي	3	احتكاري	1
الجزائر	احتكاري	1	تنافسي	21	1	تنافسي	3	خدمة غير متوفرة	....
ليبيا	احتكاري	1	احتكاري	1	1	احتكاري	2	احتكاري	1
المغرب	تنافسي	3	تنافسي	3	3	تنافسي	3	تنافسي	3

المصدر: ITU،2012

فيها ثلاث جهات لتشغيل شبكة الهواتف الأرضية. أما بالنسبة إلى مجهزي خدمة الإنترنت، فتميزت البيئة المغاربية بسمة تنافسية اشترك فيها عدد كبير من مشغّلي الخدمة باستثناء **ليبيا** التي انفرد بخدماتها مشغل حكومي واحد.

5 . 1 . 2. تقييم بيئة تقنيّة المعلومات والاتصالات في دول المغرب العربي

وجّهت **دول المغرب العربي** اهتماماتها نحو الارتقاء بمستويات عناصر بيئتها التمكينيّة لضمان توفير مقومات النموّ الاقتصادي الرقمي. وفي مقارنة مستوى تغلغل أدوات المعلومات والاتصالات لديها ببقية **الدول العربية**، ودول أخرى مختارة من المنطقة تبيّن الآتي:

- بلغ عدد المشتركين في خدمة الهاتف المحمول في **الوطن العربي** في نهايات العام 2011 حوالي 350 مليون مشترك، بينما لم يتجاوز عددهم 126 مليون مشترك العام 2006. ويشكل هذا الرقم نسبة انتشار تصل إلى 96.7 % بينما لم تتجاوز النسبة ذاتها على المستوى العولمي 86.7 %. أما بالنسبة إلى **دول المغرب العربي** فقد بلغ عدد المشتركين في هذه الخدمة 91.0 مليون مشترك، وبنسبة انتشار سجّلت 108 % في **تونس**، 94.4 % في **الجزائر**، 171.5 % في **ليبيا**، 108.9 % في **المغرب**). وتصدّرت **ليبيا** القائمة المغاربية على صعيد نسبة الانتشار لهذه الخدمة، بينما استقرّت الجزائر في نهاية القائمة.
- بالنسبة إلى خدمة الهاتف الأرضي فلا زال انتشاره محدوداً في **الوطن العربي**، ولم تتجاوز نسبته 10 %، بينما بلغ متوسط انتشاره العولمي 16.6 %. أما بالنسبة إلى **دول المغرب العربي** فقد بلغت نسبة انتشار هذه الخدمة في **تونس** 11.4 %، **والجزائر** 8.2 %، **وليبيا** 19.3 %، **والمغرب** 8.4 %).
- لم تتوفر أمام خدمة الإنترنت العريضة ـ الثابتة فرصة انتشار مناسبة في **الوطن العربي** مقارنة ببقية بلدان المنطقة والعالم. فلم تتجاوز نسبة انتشارها 2.2 % في نهاية العام 2011، بينما تجاوزت النسبة 25.8 % في الأميركيّتين. ولم تختلف **دول المغرب العربي** كثيراً عن بقية **الدول العربيّة**، حيث برز انخفاض ملحوظ في انتشار هذه الخدمة مثل: **ليبيا** 1.1 %، **والمغرب** 1.6 %، مع تجاوز **الجزائر** لمتوسط انتشارها في بقية **الدول العربية** وبنسبة بلغت 2.6 %. أما **تونس** فقد ارتفعت نسبة انتشار هذه الخدمة لديها لتبلغ 4.8 %.

بلغ عدد المشتركين في خدمة الهاتف المحمول في دول المغرب العربي 91.0 مليون مشترك، وبلغت نسبة المشتركين في خدمة الهاتف الأرضي في تونس 11.4%، والجزائر 8.2% وليبيا 19.3%، والمغرب 8.4%؛ أما خدمة الإنترنت العريضة ـ الثابتة فلم تنجح في ترسيخ حضورها في عموم البلدان المغربية حيث برز انخفاض ملحوظ في انتشارها في ليبيا (1.1 %)، والمغرب (1.6 %)، مع تجاوز الجزائر متوسط انتشارها في بقية الدول العربية بنسبة بلغت 2.6 %، وارتفاع نسبة انتشار هذه الخدمة في تونس لتبلغ 4.8%. كما أن خدمات الإنترنت العريضة ـ المحمولة لم تنجح في ترسيخ حضورها في عموم البلدان المغربية.

- تتمتع **البلدان العربية** بخدمات إنترنت عريضة ـ محمولة جيدة، حيث بلغ عدد المشتركين فيها حوالي 48 مليون نسمة العام 2011، وبلغت نسبة انتشارها 13.3 %، بينما لم تزد هذه النسبة على 8.5 % في **البلدان النامية**. لم تنجح هذه الخدمة في ترسيخ حضورها في عموم **البلدان المغربية** حيث لم يزد عدد المشتركين فيها على 6 ملايين مشترك، مع نسب انتشار متواضعة في **تونس** 1.1%، **والجزائر** 0.0 %، **والمغرب** 3.2%، في حين حقّقت **ليبيا** طفرة في حضور هذه الخدمة بعدما بلغت نسبة الانتشار فيها 42.7 %(**أنظر الجدول رقم 23**).

5 . 1 . 3. مستوى تطوّر أدوات المعلومات والاتصالات المغاربية

تمّ الاستناد في مقارنة مستوى تطوّر أدوات المعلومات والاتصالات في البيئة المغاربية ببقية **البلدان العربية**، إلى قيم دليل تطوّر أدوات المعلومات والاتصالات ICT Development Index (IDI)، والذي تتألف عناصره من 11 مؤشراً (**أنظر الجدول رقم 24**).

جدول رقم 23 خصائص بيئة الاتصال لدول المغرب العربي ومجموعة مختارة من الدول العربية للعام 2011.

البلد	خدمة الهاتف الثابت		خدمة الهاتف المحمول		خدمة الإنترنت العريضة الأرضية		خدمة الإنترنت العريضة المحمولة		خدمة الإنترنت	
	عدد المشتركين في خدمة الهاتف الثابت (بالآلاف)	نسبة انتشار خدمة الهاتف الثابت	عدد المشتركين بخدمة الهاتف المحمول (بالآلاف)	نسبة انتشار خدمة الهاتف المحمول	عدد المشتركين بالخدمة العريضة ـ الأرضية	نسبة انتشار الخدمة العريضة الأرضية	عدد المشتركين بخدمة الإنترنت العريضة ـ المحمولة	نسبة انتشار خدمة الإنترنت العريضة ـ المحمولة	عدد المستخدمين (بالآلاف)	نسبة انتشار الخدمة.
الإمارات	1،745	% 22.1	11،180	% 145.2	825.2	% 10.7	4،384	% 58.4	5،859	% 78.0
البحرين	228	% 18.1	1،537	% 118.9	67.6	% 12.1	268	% 21.3	694	% 55.0
تونس	1،198.4	% 11.4	11،478	% 108.9	505	% 4.8	112	% 1.1	3،857	% 36.8
الجزائر	2،923	% 8.2	33،737	% 94.4	900،000	% 2.5	000	% 0.0	4،433	% 12.5
السعودية	4،490	% 16.2	55،008	% 198.1	1،700	% 6.1	15،855	% 57.8	11،254	% 41
قطر	298.1	% 16.4	2،329	% 132.4	152	% 5.7	499	% 28.4	1،435	% 81.6
ليبيا	1،228	% 19.3	10،900	% 171.5	73	% 1.1	2،714	% 42.7	890	% 14.0
مصر	9،275	% 11.0	76،432	% 96.6	1،450	% 1.8	5،155	% 6.4	21،692	% 27.0
المغرب	3،646	% 11.4	34،975	% 108.9	528	% 1.6	3،203	% 10.0	15،656	% 49.0
اليمن	1،046	% 4.4	11،085	% 46.1	84	% 0.4	...	% 0.0	2،971	% 12.4

المصدر: ITU،2012

جدول رقم 24 دليل تطوّر أدوات المعلومات والاتصالات لدول عربية مختارة خلال العامين 2008 - 2010*.

البلد	دليل تطوّر أدوات المعلومات والاتصالات لعام 2008			دليل تطوّر أدوات المعلومات والاتصالات لعام 2010		
	قيمة الدليل	المراتبية العربية	المراتبية العولمية	قيمة الدليل	المراتبية العربية	المراتبية العولمية
الأردن	3.29	5	73	3.83	6	73
الإمارات	5.63	1	32	6.19	1	32
البحرين	5.16	2	42	5.45	3	45
تونس	2.98	8	82	3.43	8	84
الجزائر	2.41	12	105	2.82	12	103
السعودية	4.13	4	55	5.42	4	46
سورية	2.66	10	96	3.09	11	96
قطر	4.50	3	48	5.60	2	44
لبنان	3.12	6	77	3.57	7	79
ليبيا	2.84	7	81	...	...	...
مصر	2.73	9	92	3.28	10	91
المغرب	2.60	11	100	3.29	9	90
اليمن	1.49	13	127	1.72	13	127

المصدر: ITU.2012

يلاحظ من بيانات الجدول أعلاه حضور **دول المغرب العربي** في أماكن متفرقة من مراتبية تطوّر أدوات المعلومات والاتصالات، بحيث تقدّمت **تونس وليبيا**، بينما تأخّرت **المغرب والجزائر**.

وعلى الرغم من وجود صلة معنوية بين مستوى تطوّر أدوات المعلومات والاتصالات في بلد من البلدان، من جهة، ومستويات الدخل المتحقّق للمواطن من الناتج الإجمالي المحلّي من جهة أخرى، إلا أن **تونس** تجاوزت هذه القاعدة وأثبتت جدارتها ببلوغ مرتبة متقدّمة، وذلك بفضل السياسة الفاعلة التي اعتمدتها في التخطيط لمستقبل تطوّر هذه الأدوات المهمّة في بيئتها الاقتصادية، إضافة إلى حجم الاستثمارات التي وظّفتها لتطوير البيئة التمكينية لهذه الأدوات.

5 . 1 . 4 . سلّة أسعار خدمات المعلومات والاتصالات المغاربية

تشكّل بيانات أسعار سلّة خدمات المعلومات والاتصالات مؤشراً مهمّاً على مستوى انتشار الخدمة في **بلدان المغرب العربي**، لأنها تؤثّر على حجم إقبال المواطنين والشركات على استخدام الخدمات المعلوماتية والاتصالية، الأمر الذي ينعكس بجلاء على تنشيط بيئة اقتصاد المعرفة أو على نكوصها في هذه البلدان.

تتألف سلّة الأسعار من أسعار خدمات الهاتف الثابت والمحمول، وخدمات الإنترنت العريضة - الثابتة، محسوبة كنسبة من متوسط الدخل المتحقّق عن صافي الناتج الإجمالي المحلّي(ITU.2012).

*لم تدرج ليبيا ضمن عيّنة الدول العربية التي احتسب الاتّحاد الدولي للاتصالات قيم معامل تطوّر أدوات المعلومات والاتصالات فيها خلال العام 2010، وتمّ إيداع القيمة المتوفرة عن العام 2007 في حقل العام 2008 لسدّ الفراغ، وتكملة النقص في مشهد المقارنة.

جدول رقم 25 سلّة أسعار خدمات المعلومات والاتصالات في دول المغرب العربي

المراتبية العولمية	المراتبية العربية	البلد	سلة أسعار خدمات المعلومات	أسعار السلة الثانوية كنسبة مئوية من حصة الفرد من الدخل الإجمالي الصافي		
				الهواتف الثابتة	الهواتف المحمولة	خدمة الإنترنت العريضة - الثابتة
65	5	تونس	2.5	0.8	3.2	3.4
71	7	الجزائر	3.0	1.5	3.4	4.0
...	....	ليبيا	...	...	...	...
117	12	المغرب	9.6	9.2	14.3	5.1

المصدر: ITU.2012

ويظهر من بيانات **الجدول رقم** (25) حصول انخفاض ملحوظ (تراوحت نسبته من 35 إلى 50 %) في سلّة أسعار الخدمات المعلوماتية والاتصالية نتيجة التقدم الكبير الذي تعيشه البيئة الرقمية. وتتصدّر **تونس** دول **المغرب العربي**، كما تحتلّ المرتبة الخامسة على صعيد الدول العربية لانخفاض أسعار سلّة الخدمات المعلوماتية والاتصالية المطروحة فيها، وتليها **الجزائر**، بينما تخلفت عنهما **المغرب** بارتفاع ملحوظ قد يلعب دوراً مهمّاً في إعاقة عملية نشر الخدمات الرقمية فيها.

جدول رقم 26 عدد مستخدمي الإنترنت حول العالم خلال السنوات 2000-2010

السنة	2001	2002	2003	2007	2010	2011
عدد المستخدمين (ألف مستخدم)	495.886	626.579	675.678	1.173.110	1.966.514	2.267.233.742
نسبة النموّ بالاستخدام %	27.96	26.36	7.84	73.53	40.35	15.29

5 . 2 . مجتمع الإنترنت المغاربي

بلغ عدد الذين يدخلون البيئة الرقمية للإنترنت، في نهاية العام 2011، حوالى 2,267,233,742 نسمة، يمثلون نسبة 28.7 % من العدد الكلّي لسكان الأرض(IWS،2012)، بينما لم يكن هذا العدد في نهاية العام 2003 يتجاوز 676,000.000 نسمة، بنسبة بلغت حينها 11.8 % من العدد الكلّي للسكان[1]. أي أن هناك نمواً ملموساً في مستوى دخول سكان

جدول رقم 27 إحصائيات استخدام الإنترنت في الوطن العربي العام 2012

البلد	عدد السكان العام 2011	عدد مستخدمي الإنترنت العام 2000	عدد مستخدمي الإنترنت العام 2012	الدخول نسبة من عدد السكان	المستخدمون نسبة من سكان المنطقة
الأردن	6,508,271	127,300	1,987,400	% 30.5	% 0.09
الإمارات	5,148,664	735,000	3,555,100	% 69.0	% 0.16
البحرين	1,214,705	40,000	694,009	% 57.1	% 0.03
تونس	10,629,186	100,000	3,856,984	% 36.3	% 0.17
الجزائر	34,994,937	50,000	4,700,000	% 13.4	% 0.21
السعودية	26,131,703	200,000	11,400,000	% 43.6	% 0.50
السودان	45,047,502	30,000	4,200,000	% 9.3	% 0.19
سورية	22,517,750	30,000	4,469,000	% 19.8	% 0.20
العراق	30,399,572	12,500	1,303,760	% 4.3	% 0.06
عمان	3,027,959	90,000	1,741,804	% 57.5	% 0.08
قطر	848,016	30,000	563,800	% 66.5	% 0.02
الكويت	2,595,628	150,000	1,100,000	% 42.4	% 0.05
لبنان	4,143,101	300,000	1,367,220	% 33.0	% 0.06
ليبيا	6,597,960	10,000	391,880	% 5.9	% 0.02
مصر	82,079,636	450,000	21,691,776	% 26.4	% 0.96
المغرب	31,968,361	100,000	15,656,192	% 49.0	% 0.69
اليمن	24,133,492	15,000	2,609,698	% 10.8	% 0.12
العالم العربي	337,986,443	2,469,800	81,288,623	% 24.00	% 3.59
العالم	6,930,055,154	360,985,492	2,267,233,742	% 32.7	....

المصدر: (IWS،2012)

1-E-Commerce & Development Report 2004. UN Conference on Trade & Development. New York & Geneva.



جدول رقم 28 استخدام الإنترنت في دول المغرب العربي في ضوء النموّ السكاني(2000-2012)

الدولة	عدد المستخدمين					
	2000	2006	2007	2008	2009	2012
تونس	100.000	953.000	1.618.440	1.765.430	3.500.000	3.856.984
الجزائر	50.000	1.920.000	2.460.000	3.500.000	4.100.000	4.700.000
ليبيا	50.000	1.920.000	2.460.000	3.500.000	323.000	391.800
المغرب	100.000	1.000.000	4.600.000	....	10.442.500	15.656.192

المصدر[1]: Internet Statistics،2012

الأرض الإنترنت بمعدل 40.35 % خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

ويظهر **الجدول رقم** (26) مقدار النموّ في عدد مستخدمي الإنترنت حول العالم خلال السنوات العشر الأخيرة.

أما حجم استخدام الإنترنت في **الدول العربية** بعامة، و**دول المغرب العربي** بخاصة، خلال العام 2012، وتطوّر استخدام الإنترنت في **دول المغرب العربي** خلال السنوات 2000 – 2012، فبدا معه أن **دول المغرب العربي** تنقسم إلى فئتين لجهة نسبة دخول الإنترنت من عدد السكان. فهناك **ليبيا والجزائر** اللتان تنخفض لديهما نسبة الدخول إلى 5.9 % و13.4 % من جهة، و**تونس والمغرب** من جهة أخرى، اللتان تصل لديهما نسبة الدخول إلى 36.3 %، و49.0 % على التوالي (**أنظر الجدولين** 27 و28).

من جهة أخرى بدأت مواقع تواصل اجتماعي كثيرة مطروحة على شبكة الإنترنت بممارسة أدوار جديدة، غير التي أُنشئت من أجلها. ويعدّ موقع التواصل الاجتماعي Face Book شاهداً على ذلك. فقد أضحى فضاؤه المعلوماتي موطناً لكثير من المواقع الثقافية والعلمية، وأخيراً التجارية.

وبدأ كثُر من زوّار هذا الموقع يوظفون الإمكانيات التي يوفّرها في ترويج مختلف أنماط النشاطات المعرفية وأخرى ذات صلة بترويج السلع والخدمات. ويظهر **الجدول رقم** 29 مستوى حضور المستخدم المغاربي على هذا الموقع وطبيعة اللغة التي تستخدم فيه.

ولا ريب أن للّغة الفرنسية الحضور الأكبر، وأنها تتفوّق على اللغة العربية ـ الأم، باستثناء **ليبيا** التي لا زال حضور اللغة العربية هو الأكبر لديها، مع تقدم اللغة الانكليزية بشوط كبير على اللغة الفرنسية.

بيّن استخدام الإنترنت في دول المغرب العربي خلال السنوات 2000–2012، أن ليبيا والجزائر تنخفض لديهما نسبة دخول الإنترنت 5.9 % و13.4 %، مقابل تونس والمغرب اللتين تصل لديهما هذه النسبة إلى 36.3 % و49.0 % على التوالي.

جدول رقم 29 الحضور المغاربي على موقع Facebook

الدولة	عدد المستخدمين	نسبة حضور اللغة في الموقع		
		العربية	الإنكليزية	الفرنسية
تونس	1.554.760	% 1	% 3	% 95
الجزائر	878.600	% 7	% 6	% 87
ليبيا	143.960	% 50	% 42	% 2
المغرب	1.767.380	% 11	% 6	% 82

المصدر[2]: Malin،2010

1- Internet world Statistics. Available on URL : www.internetworldstats.com/stats.htm.2012.
2-Malin, C.. Middle East & North Africa Facebook Demographics. Spot On Public Relations. May 2010.

في نهاية العام 2011، بلغ عدد الذين يدخلون البيئة الرقمية للإنترنت حوالي 2،267،233،742نسمة، يمثلون نسبة 28.7 % من العدد الكلّي لسكان الأرض، بينما لم يكن هذا العدد في نهاية العام 2003 يتجاوز 676.000.000 نسمة، وبنسبة بلغت حينها 11.8 % من العدد الكلّي للسكان.

يظهر وجود المستخدم المغاربي على موقع Face Book أن للّغة الفرنسية الحضور الأكبر، وأنها تتفوّق بنسبة 95% في تونس و87% في الجزائر و82% في المغرب مقابل 1% للغة العربية في تونس و7% في الجزائر و11% في المغرب.

6 . الموارد البشرية وبناء رأس المال المعرفي المغاربي

تعدّ الموارد البشرية العصب الأساس الذي ترتكز عليه آلة مجتمع المعلومات والمعرفة وتستمدّ من مهاراته وخبراته القدرة على توظيف الإمكانيات التي تمتلكها أدوات المعلومات والاتصالات في تسيير دفة الأنشطة السائدة في دائرة توطّنه الجغرافي.

ولا ريب أن منظومة التعليم تستمدّ جل قدراتها التطويرية والتنموية من حجم اهتمام الحكومة بها، وحجم الإنفاق الذي يخصّص لها، وطبيعة البرامج التدريبية التي تعتمد داخل حدود المجتمع للارتقاء بمهارات الموارد البشرية(**أنظر الجدول** رقم30).

بصورة عامة، تتمتّع **بلدان المغرب العربي** بنسبة تعلّم عالية لدى الأطفال تجاوزت 107 % ، ما يمنحها أكثر من فرصة واعدة لتأهيل موارد بشرية جيّدة في المستقبل القريب. كما ترتفع نسبة الطلبة الملتحقين بالمدارس الثانوية(والتي تجاوزت 90 %)، ويُستثنى من هذا الأمر **المغرب** التي تقلّ مستويات الالتحاق فيها عن 56 %، فضلاً عن انخفاض نسب التحاق الطلبة بمؤسّسات التعليم العالي، ما يشكّل عقبة أمام بناء القدرات المعرفية المحلّية في المستقبل القريب، ويهدّد فرصة ارتقاء قدرات الموارد البشرية العربية باتجاه الوصول إلى مستويات علمية رفيعة تدعم قدراتها على التكيّف مع متطلبات مجتمعات المعلومات المعاصرة. فيما لا تزال نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم منخفضة بشكل ملحوظ.

على صعيد آخر لا زال دخول خدمة الإنترنت إلى المدارس محدوداً بينما غابت هذه الخدمة عن مدارس الريف في معظم **البلدان العربية**. كذلك فإن مستوى تعليم الرياضيات، وتدريب الكوادر متواضع مقارنةً ببلدان العالم المتقدّمة، ما يؤكّد وجود تحدٍّ كبير يشخص أمام صنّاع القرار في **الوطن العربي** تجاه وضع خطط استراتيجيّة لمجتمع المعلومات والمعرفة الجديد(**أنظر الجدول رقم**31).

لا شكّ أن مخرجات كلّ من منظومة التعليم الأساسي، والتعليم العالي تصبّ في بوتقة منظومة بناء القدرات وإنشاء رأس المال المعرفي الذي تستمدّ منه مجتمعات

جدول رقم 30 خصائص منظومة التعليم في دول المغرب العربي

المؤشر	دول المغرب العربي			
	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب
نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية	% 108.2	% 107.7	% 110.3	% 07.4
نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية	% 90.2	% 96.5	% 93.5	% 55.8
نسبة الالتحاق بالتعليم العالي	% 34.4	% 30.6	% 55.7	% 12.9
عدد الطلاب لكلّ مدرّس	17.0	23.0	....	26.6
دليل التنمية البشرية	0.698	0.698	0.760	0.582

المصدر: Klugman, J.,(2011), Human Development Report 2011

جدول رقم 31 الموارد البشرية وأنشطة البحث العلمي في دول المغرب العربي

البلد	نسبة الإنفاق الحكومي الحالي على التعليم		الإنفاق العام على التعليم لكلّ طالب		تقييم القدرة على القراءة والرياضيات والعلوم		نسبة المدرسين العموميّين في المدارس الثانوية	
	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة
تونس	13	6.7	35	23.8	61	391.9	62	13.9
الجزائر	54	4.5	....	....	....	....	96	20.8
ليبيا	...	...	...	...	...	...	...	...
المغرب	36	5.2	32	24.2	....	....	93	18.7

[1]**المصدر:** Dutta.2009.2012

جدول رقم 32 دليل التنمية البشرية لدول المغرب العربي

البلد	دليل البشرية التنمية		عناصر دليل التنمية البشرية					
	المرتبة	القيمة	العمر المتوقّع عند الولادة	متوسط عدد سنوات المدرسة	عدد السنوات المتوقّعة للمدارس	صافي الدخل القومي لكلّ مواطن	مراتبية صافي الدخل القومي	قيمة الدليل من دون الدخل
تونس	81	0.681	74.3	6.5	11.8	13.359	1	0.729
الجزائر	84	0.678	72.9	7.2	12.8	8.320	-6	0.716
ليبيا	53	0.755	74.5	7.3	16.5	17.068	-5	0.775
المغرب	114	0.567	71.8	4.4	10.5	4.628	-10	0.594
الدول العربية		0.588	69.1	5.7	10.8	7.861	...	0.610
دليل تنمية مرتفع		0.878	80.3	11.3	15.9	37.225	...	0.902
دليل تنمية عال		0.717	72.6	8.3	13.8	12.286	...	0.749
دليل تنمية متوسط		0.592	69.3	6.3	11.0	5.134	...	0.634
دليل تنمية منخفض		0.393	56.0	4.1	8.2	-1.490	...	0.445

[2]**المصدر:** UNDP.2010

1-Dutta, S. & I. Mia.The Global Information Technology Report 2008-2009 : Mobility in a Networked World, World Economic Forum.
Dutta, S., The Global Innovation Index 2012: Stronger Innovation Linkages for Global Growth, INSEAD and WIPO 2012.
2-Human Development Report 2010, The Real Wealth of Nations, UNDP.2010.

المعرفة المغاربية قدرتها على ترسيخ الحضور والنجاحات الميدانية.

من جهة أخرى، يعدّ دليل التنمية البشرية من المؤشرات المهمّة التي يمكن أن يُحدَّد من خلالها مستوى المعرفة والمهارة التي تتمتع بها الموارد البشرية الوطنية. ويظهر **الجدول رقم(32) دليل التنمية البشرية لدول المغرب العربي**، مع متوسط قيمة الدليل **للدول العربية**، والمستويات المتحقّقة على المستوى العولمي، وذلك بعد تبويبها على أساس قيمة الدليل (منخفض، متوسط، عالٍ، مرتفع).

ومن العوامل المهمّة التي ترتكز عليها عملية احتساب الدليل، العمر المتوقع للفرد عند الولادة، متوسط عدد سنوات الدراسة، عدد السنوات التي يتوقّع أن يقضيها الفرد في المدارس، وكذلك حصة الفرد من صافي الدخل القومي للبلاد.

ويلاحظ أن **المغرب** لازالت دون متوسط **الدول العربية** على صعيد دليل التنمية البشرية، بينما حققت **تونس، والجزائر، وليبيا** تفوقاً ملموساً في هذا المضمار. وتستقرّ **ليبيا** ضمن الحدود العليا لدليل التنمية العالي، بينما تستقرّ **تونس والجزائر** في الحدود العليا لدليل التنمية المتوسط، وتنفرد **المغرب** بدليل تنمية موارد بشرية منخفض.

وتحرص **دول المغرب العربي** على تطوير مواردها البشرية من خلال برامج وطنية متخصّصة تعنى بهذا الأمر، ويظهر ذلك واضحاً على التطوّر الحاصل في قيم دليل التنمية البشرية لهذه الدول خلال السنوات 1980–2010(**أنظر الجدول رقم**33).

أما عن خصائص البيئة الراعية للموارد البشرية العارفة في **دول المغرب العربي**، فيبدو أن هذه الموارد لم تلق الرعاية الكافية لضمان بناء قدرات معرفية متميّزة، كما أن الإنفاق على عمليات بناء القدرات لا زال محدوداً عند مقارنته بدول أخرى(**راجع الجدول رقم** 34).

كما يظهر **الجدول رقم** (35) أن إجمالي الإنفاق على هذا النشاط لا زال منخفضاً، ما قد يسهم في تأخير أو إعاقة عملية بناء القدرات، ولاسيّما مع وجود حاجة إلى الارتقاء بمستويات جودة مراكز البحث والتطوير، وتدريب الكوادر لتحقيق الغاية المنشودة.

جدول رقم 33 تطوّر دليل التنمية البشرية لدول المغرب العربي 1980-2010

الدولة	عدد المستخدمين							مقدار التطوّر في المراتبية
	1980	1990	1995	2000	2005	2009	2010	
تونس	0.436	0.526	0.568	0.613	0.650	0.677	0.683	7
الجزائر	0.443	0.537	0.564	0.602	0.651	0.671	0.677	9
ليبيا	…	…	…	…	0.726	0.749	0.755	…
المغرب	0.351	0.421	0.450	0.491	0.536	0.562	0.567	5

المصدر: Internet Statistics.2012

الصناعات الثقافية والمعرفية

جدول رقم 34 خصائص البيئة الراعية للموارد البشرية العارفة في دول المغرب العربي

البلد	نسبة التوظيف في قطاع المعرفة		نسبة المؤسّسات التي توفّر برامج تدريبية رصينة		الإنفاق الإجمالي الذي تمارسه شركات القطاع الخاص على الموارد العارفة		الإنفاق الإجمالي الذي تموّله شركات القطاع الخاص على الموارد البشرية العارفة		متوسط نقاط اختبار GMAT على الموارد		استثمار نتائج اختبار GMAT للموارد	
	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة
تونس	…	…	…	…	65	20.0	62	20.0	43	544.6	109	24.855
الجزائر	73	19.1	94	17.3	…	…	…	…	63	514.4	133	4.3
ليبيا	…	…	…	…	…	…	…	…	…	…	…	…
المغرب	100	6.8	82	24.7	63	22.0	60	22.7	61	517.3	94	40.6

المصدر: Dutta.2009.2012

جدول رقم 35 أنشطة البحث والتطوير العلمي في دول المغرب العربي

البلد	الباحثون باحث لكل مليون		إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير نسبة من الناتج الإجمالي المحلي		جودة مراكز البحث العلمي	
	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة
تونس	31	3239.8	33	1.1	49	50.3
الجزائر	75	419.8	102	0.1	120	24.8
ليبيا	…	…	…	…	…	…
المغرب	57	934.7	48	0.6	93	37.2

المصدر[1]: Dutta.2009.2012

7. الابتكار في مجتمع المعرفة

يتضمّن اصطلاح الابتكار Innovation جملة من المعاني والدلالات التي تصاحب توظيفه في الخطاب التقني والاقتصادي، أهمها[1]:

1. أي فعل/ نشاط يقدّم شيئاً جديداً
2. فكرة جديدة أو نهج أو آلة مستحدثة
3. توظيف مثمر لأفكار جديدة
4. تحوّل أو تغيير يطرح بعداً جديداً للارتقاء بالأداء أو النوعية
5. عملية تمارس سلسلة من التحسينات من طريق تقديم فكرة أو نهج جديد

1-Wikipedia.(2012). Wikipedia Internet Encyclopedia. Available on URL : http://www.wikipwedia.org.

تشمل منظومة الابتكار في دول المغرب العربي ثلاثة أصناف من مراكز رعاية واحتضان الابتكار: متنزهات تقنيّة وعلمية، حاضنات ابتكار، مراكز تقنيّة متفرقة. وتعدّ ليبيا البلد المغاربي الأقلّ تطوّراً على صعيد المتنزهات التقنيّة وحاضنات الابتكار. ومن أولى الحاضنات الليبيّة، تلك التي أنشئت في جامعة الفاتح في العام 2008، مع حاضنتين أخرتين في جامعات ليبية في طرابلس. كما يوجد ثلاث حاضنات تجارة وأعمال في كلّ من طرابلس، وبنغازي، وسبهة.

لا تختلف الأطر العامة لعناصر منظومة الابتكار في **الوطن العربي** بصورة عامة عن تلك السائدة في **البلدان النامية**، أو **البلدان المتقدِّمة**، سوى في بعض التفاصيل، وفي آليات تفعيل هذه العناصر وتكاملها.

ويمكن القول إن العناصر التي ترتكز عليها منظومة الابتكار في **الدول العربية** تتألف من الشركات المتوسطة والصغيرة SME، التعليم، ترسيخ وعي شعبي يحتضن ثقافة الابتكار، دعم أنشطة البحث والتطوير.

وتختلف القطاعات في **الدول العربية** في مستوى استجابتها لثقافة الابتكار استناداً إلى ما تمتلكه البلاد من مقوّمات اقتصادية ومجتمعيّة، وإن كان يبدو أن قطاع تقنيات المعلومات والاتصال هو الأكثر استجابة لثقافة الابتكار في **الدول العربية**، وذلك لقدرته على ترسيخ قدراته التنافسية ضمن نسيج أنشطة مجتمع المعلومات المعاصر.

7 . 1 منظومات وطبقات الابتكار في المغرب العربي

أنشأت مؤسّسات التعليم العالي في المغرب 12 حاضنة ابتكار في مدن الرباط، مراكش، الجديدة، طنجة، أغادير، بني ملال. ويعدّ متنزه الدار البيضاء التقني من المؤسّسات العملاقة التي تضمّ أكثر من 128 منظمة متنوّعة، وقد احتضن حوالى 189 مشروعاً في العام 2002 ويؤمل أن تبلغ أعداد هذه المشروعات أكثر من 50 ألف مشروع في المستقبل القريب.

تتميّز معمارية منظومة الاقتصاد الوطني بالبصمة الذاتية لبيئته المحليّة، ويسودها تعقيد ينشأ عن طبيعة العلاقات المتشابكة التي تربط بين عناصرها المختلفة، إضافة إلى التداعيات التي تنشب عن التغيّرات المستمرة في الهيكلة الاقتصادية لعناصرها بسبب الفاعلية التي تتصف بها بيئة الاقتصاد المرتكز على المعرفة.

بصورة عامة تتألف منظومة الابتكار الوطنية من أربع طبقات، تشكّل كلّ طبقة من طبقاتها منظومة ثانوية تسودها مجموعة متباينة من الأنشطة التي ترتكز بكثافة على المعرفة، وتسهم بدور فاعل في عملية تطوير الحصيلة المعرفية لمواردها، مع تحقيق قيمة اقتصادية مضافة نتيجة توظيف أنشطة الابتكار في مجالات متنوّعة من الأنشطة الاقتصادية السائدة في البلاد.

وتسود آليات الارتباط بين المنظومات الثانوية، بحيث تتمّ عمليات انتقال المعرفة والخبرات بين مختلف طبقات منظومة الابتكار، لينشأ عنها تكامل عملية تراكم الخبرة، وترسيخ حضور منظومة الابتكار في عموم البلاد. وتشمل هذه المنظومات الثانوية[1]:

- ✓ **المنظومة الثانوية لإنشاء المعرفة ونشرها:** وتتألف من جميع المؤسّسات والمنظمات التي تسهم في عملية إنشاء المعرفة ونقل التقنيات، والمعرفة، والمهارات في عموم البلاد. وتشمل كلاً من: منظمات البحث والتطوير (كالجامعات، ومراكز البحث، والمخابر العامة، وغيرها من الكيانات البحثية)، الكيانات التعليميّة (كالجامعات، والكليات التقنيّة، ومؤسّسات التدريب المهنيز..)، والمنظمات التقنيّة الوسيطة ومنظمات دعم وتشجيع الابتكار (كمكاتب الترخيص التقني، المتنزهات العلمية، الحاضنات، والمراكز التقنيّة...).
- ✓ **المنظومة الثانوية لتطبيقات المعرفة واستغلالها:** وتتألف عناصرها الفاعلة من الشركات الصناعية، وشركات الخدمة، إضافة إلى الزبائن، والمجهزين، والجهات المتنافسة، والشركاء على المستوى الإقليمي. ويطلق على هذه المجموعة اصطلاح التجمّعات الإقليمية.
- ✓ **المنظومة الثانوية لصناعة السياسة:** وتشمل المؤسّسات الحكومية، ووكالات التنمية الإقليمية، التي تسهم في عملية صناعة السياسة الوطنية وتوفير الموارد المالية، والدعم اللوجستي، مع عنايتها التامة بإعداد خطط وسياسات التنمية في مختلف قطاعات التجمّعات الإقليمية.

1-Karlsson, C., Maier.op.cit.



جدول رقم 36 مراكز رعاية الابتكار في دول المغرب العربي

البلد	المراكز التقنيّة		مراكز تقنيّة متفرقة		المجموع
	متنزهات تقنيّة وعلمية	حاضنات ابتكار	متنزهات تقنيّة وعلمية	حاضنات ابتكار	
تونس	9	4	8	6	27
الجزائر	0	0	5	0	5
ليبيا	0	1	0	3	4
المغرب	1	5	0	7	13
المجموع	10	10	13	16	49

المصدر: ANIMA.2005

يعدّ متنزه الدار البيضاء التقني من المؤسّسات العملاقة التي تضمّ أكثر من 128 منظّمة متنوّعة، وقد احتضن حوالى 189 مشروعاً في العام 2002 ويؤمل أن تبلغ أعداد هذه المشروعات أكثر من 50 ألف مشروع في المستقبل القريب.

ويبدو من مطالعة واقع منظومة الابتكار في **دول المغرب العربي** أن هناك ثلاثة أصناف من مراكز رعاية واحتضان الابتكار تتوزّع بين مراكز تقنيّة تضمّ متنزهات تقنيّة وعلمية، وحاضنات ابتكار، ومراكز تقنيّة متفرقة تسود هذه البلدان(**أنظر الجدول رقم** 36).

تعدّ **ليبيا** البلد المغاربي الأقلّ تطوّراً على صعيد المنتزهات التقنيّة* وحاضنات الابتكار. فمن المعلومات القليلة التي توفّرت حولها، مسألة اضطلاع **مجلس التنمية الاقتصادية الليبي** بمتابعة إنشاء وتطوير البنية التحتيّة للحاضنات. ولعلّ من أولى الحاضنات الليبيّة، تلك التي أنشئت في **جامعة الفاتح** في العام 2008، مع حاضنتين أخرتين في جامعات ليبية في طرابلس. كما يوجد ثلاث حاضنات تجارة وأعمال في كلّ من **طرابلس، وبنغازي، وسبهة**، تعّد مورداً مهمّاً لتنمية قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عموم البلاد. وليست **الجزائر** أحسن حالاً من **ليبيا** في عدم الحضور الفاعل لحاضنات الابتكار في بيئتها التقنيّة والاقتصادية.

أما مؤسّسات التعليم العالي في **المغرب** فقامت بإنشاء 12 حاضنة ابتكار في مدن **الرباط، مراكش، الجديدة، طنجة، أغادير، بني ملال**. وتتميّز هذه الحاضنات بصغرها، وتستضيف عدداً محدوداً من الشركات الجديدة، وبالتنسيق مع مؤسّسات فرنسية داعمة. في المقابل يعدّ **متنزه الدار البيضاء التقني** من المؤسّسات العملاقة التي تضمّ أكثر من 128 منظّمة متنوّعة، وقد احتضن حوالى 189 مشروعاً في العام 2002 ويؤمل أن تبلغ أعداد هذه المشروعات أكثر من 50 **ألف** مشروع في المستقبل القريب[1].

أما تونس فقد حرصت على تطوير مؤسّسات الابتكار الوطنية من خلال تشجيع

* متنزه التقنيّة Techno Park منظمة تدار بواسطة مجموعة من المتخصّصين التقنيّين الذين يرومون زيادة ثروة مجتمعهم عبر تحفيز وتوفير الدعم التقني لثقافة الابتكار، والقدرات التنافسية لمؤسّسات التجارة والأعمال، والمؤسّسات التي يرتكز أداؤها على المعرفة. ولضمان تحقيق هذه الأهداف تسعى إدارات المتنزهات التقنيّة إلى تطوير وتوسيع دائرة الحصيلة المعرفية والتقنيّة بين المؤسّسات الجامعية، ومؤسّسات البحث والتطوير، والشركات، بقصد تذليل الصعاب أمام عمليات الابتكار والتطوير السائدة في المؤسّسات التي يتركّز اهتمامها على تنمية عناصر الابتكار، وذلك من خلال سلسلة من عمليات الاحتضان، وتوفير مجموعة من الخدمات ذات القيمة المضافة.

1-Kamoun, F., Chaabouni, J. & D. Kamugasha, Technology Parks, Incubation Centers, Centers of Excellence: Best Practices and Business Model Development in North and Southern Africa, Development Information, Science and Technology (CODIST-I), Addis Ababa, Ethiopia, 28 April – 01 May 2009.

جدول رقم 37 مقوّمات دعم الابتكار في دول المغرب العربي

البلد	عناصر منظومة الابتكار						
	القدرة على الابتكار	مستوى مراكز البحث العلمي	إنفاق الشركات على البحث والتطوير	تعاون الجامعة والصناعة في البحث والتطوير	قيام الحكومة بتوفير التقنيات المتقدمة	وفرة العلماء والمهندسين	براءات الاختراع لكلّ مليون مواطن
تونس	3.5	4.3	3.6	4.1	4.5	5.6	0.0
الجزائر	2.3	3.1	2.6	2.9	2.9	4.5	0.0
ليبيا	2.0	2.6	2.0	2.6	2.8	3.5	0.0
المغرب	2.7	3.1	2.7	3.1	3.6	4.5	0.0

المصدر: World Economic Forum. 2012

نشوء شبكة من المنتزهات التقنيّة التي تدعم حاضنات ابتكار متنوّعة توظف أنشطة البحث والابتكار الوطنية لدعم بيئة اقتصاد متين يرتكز على الموارد المعرفية. ومن أهم المتنزهات العلمية: **متنزه الغزالة، ومتنزه برج سيدريا، ومتنزه سيدي ثيبيت، ومتنزه سوسه، ومتنزه صفاقس، ومتنزه موناستير، ومتنزه بيزريت**. وتقوم هذه المتنزهات العلمية بتوثيق عرى التعاون في مجالات التدريب، والبحث والإنتاج، لتعزيز أنشطة الابتكار وتوفير المناخ المناسب لاحتضانها ضمن شركات صغيرة ومتوسطة قادرة على توفير فرص عمل لطيفٍ واسع من الموارد البشرية، وتوفير قيمة اقتصادية مضافة للبلاد.

جدول رقم 38 دليل الابتكار العولمي وأدلته الثانوية لدول المغرب العربي العام 2012

البلد	دليل الابتكار العولمي		الدليل الثانوي لمخرجات الابتكار		الدليل الثانوي لمدخلات الابتكار		دليل كفاءة الابتكار	
	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة
تونس	59	36.5	56	31.6	64	41.5	59	0.8
الجزائر	124	24.4	134	15.8	101	33.0	136	0.5
ليبيا	119	2.13	125	2.40	110	1.86	...	...
المغرب	88	30.7	90	24.7	80	36.6	94	0.7

المصدر: Dutta.2009.2012

جدول رقم 39 عناصر دليل الابتكار العولمي لدول المغرب العربي العام 2012

المحور	تونس		الجزائر		ليبيا		المغرب	
	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة
المؤسّسات	49	66.3	114	40.6	129	25.4	85	50.4
الموارد البشرية والبحوث	60	38.0	77	32.5	87	35.30	64	36.7
البنية التحتيّة	64	34.9	95	28.0	102	20.80	73	32.6
جودة وتطور السوق	105	30.9	114	29.3	129	15.30	93	33.8
جودة وتطوّر التجارة والأعمال	82	37.0	92	34.5	116	23.30	124	29.5
المعرفة والمخرجات التقنيّة	69	26.7	108	19.9	107	20.60	80	24.5
المخرجات الابداعية	46	36.4	136	11.7	120	17.20	102	24.9

المصدر: Dutta.2009.2012

ويظهر **الجدول رقم** (37) بشكل واضح معالم مقوّمات دعم الابتكار في **دول المغرب العربي**، ويبدو واضحاً معه أن **تونس** تحتل موقع الصدارة، بينما تتقاسم **الجزائر والمغرب** المرتبة الثانية بالتناوب، وتستقرّ **ليبيا** في نهاية القائمة.

7 . 2 . دليل الابتكار العولمي لدول المغرب العربي*

أظهرت قيم **دليل الابتكار العولمي** وأدلته الثانوية **لدول المغرب العربي** خلال العام 2012، احتلال **تونس** المرتبة 59 على المستوى العولمي، والمرتبة الأولى بين دول القارة الإفريقية. وعلى الرغم من تفوّق **تونس** بصورة واضحة على كلٍّ من **المغرب، وليبيا، والجزائر**، بخطوات واسعة(**أنظر الجدول رقم** 38)، إلا أنها لا تزال بحاجة إلى مزيد من الإجراءات لضمان استمرار إقامتها في هذا المقام أو تجاوزه إلى مرتبة أفضل. أما **الجزائر**، وعلى الرغم من وقوفها عند المرتبة الأخيرة بين **دول المغرب العربي** باحتلالها المرتبة 124، فقد حقّقت تقدّماً نوعية بين عامي 2011 و 2012، بعدما قفزت 11 **مرتبة** على سلّم جاهزية الابتكار. ويعود النجاح الذي حققته **الجزائر** إلى الأداء المتميّز في قطاع مدخلات الابتكار، لكنها في المقابل أخفقت على صعيد المخرجات، بحيث استقرت في المرتبة الدنيا بين بقية **بلدان المغرب العربي**.

ويظهر **الجدول رقم** (39) تفاصيل عناصر دليل الابتكار **لدول المغرب العربي**، حيث يظهر التفوّق الذي حقّقته **تونس** على صعيد المحاور كافة، تليها **المغرب**، ثم **الجزائر**، وأخيراً **ليبيا**.

* يعدّ دليل الابتكار العولمي الذي تبنّته **مؤسّسة** INSEAD من المعايير التي باتت تعتمد لتحديد مستوى التقدم الذي حققته دول العالم المختلفة على صعيد جاهزيتها لممارسة عمليات الابتكار وتوظيفها للارتقاء بقدراتها التنافسية في بيئة اقتصاد المعرفة(Dutta،2012). وفي الوقت ذاته يوفر الدليل صورة واضحة المعالم عن طبيعة العقبات التي تحول دون أن تقطف الحكومة، أو قطاع التجارة والأعمال، أو الأفراد ثمار الابتكار لتودعها في بيئتها الاقتصادية.
وقد ارتكز الدليل على مجموعة من العناصر التي تصف تفاصيل بيئة الابتكار ومقوّماتها، وخصائص البيئتين الاقتصادية والتقنيّة، مع عناية خاصة بالموارد البشرية العارفة، والبيئة المعرفية التي يمارس فيها النشاط الابتكاري.

جدول رقم 40 تـرابطات أنشطة الابتكار في دول المغرب العربي

البلد	التعاون البحثي بين الجامعات والصناعة		مستوى تطور القطاع		الإنفاق الإجمالي على الابتكار الذي يموَّل من الخارج		صفقات التحالفات والشراكات		نسبة الاشتراك في براءة الاختراع مع الأجنبي	
	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة
تونس	55	45.8	70	40.3	20	14.9	103	5.3	1	100.0
الجزائر	128	22.2	131	20.3	...	...	113	1.6	1	100
ليبيا	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
المغرب	99	36.5	44	47.1	72	2.6	76	14.9	61	33.3

المصدر: Dutta،2009،2012

إن تفعيل أنماط الصفقات التجارية عبر الآلة الاقتصادية واحتواء جميع أشكال المبادرات، وتضييق دائرة سلاسل القيمة، وتقليص المدّة الزمنية المطلوبة لبلوغ السوق، والارتكاز الكثيف للمنظمات على شبكات المعلومات، والقابلية على التحرك والتنقل المفتوح من خلال استثمار القدرات التقنيّة التي توفّرها شبكات المعلومات اللاسلكية، ناهيك بتوفير أكثر من فرصة جديدة ومثمرة على صعيد الأنشطة الاقتصادية، والمنتجات والخدمات الرقمية، وصناعة مختلف أشكال السلع والخدمات المعرفيّة...إلخ، هي كلّها من أهمّ الإجراءات المطلوبة لتحقيق تطوّر ملموس في مجتمع المعرفة في دول المغرب العربي.

3.7 . مستوى النتاج المعرفي والتقني في دول المغرب العربي

يظهر واقع مجتمع المعرفة في **دول المغرب العربي**، (**وكما يبيّن الجدول رقم**40) شبكة العلاقات التي حقّقها نشاط الابتكار في بيئة هذه الدول*. بحيث حقّقت المغرب **وتونس** تطوّراً جيداً في قطاع الابتكار، بينما تفوّقت تونس على صعيد التعاون البحثي بين الجامعات والقطاعات الصناعية في البلاد، وإن كان ما تمّ تحقيقه على صعيد التحالفات والشراكات ظلّ محدوداً لدى الدول الثلاث. لكن البارز هو المرتبة المتقدّمة لدى **تونس والجزائر** لجهة نسبة الاشتراك في براءات الاختراع مع المستثمرين الأجانب من **منطقة الاتّحاد الأوروبي**.

أما عن استيعاب المورد المعرفي واحتوائه داخل حدود المجتمع، من حيث مدفوعات الملكية وأجور الرخص، ونسبة استيراد التقنيّة العالية، ونسبة استيراد خدمات الحواسيب والاتصالات، فضلاً عن المدخلات الصافية للاستثمار الأجنبي المباشر في المجتمع وآلته الاقتصادية، فيبدو أن النتائج المتحقّقة على هذا الصعيد لا زالت متواضعة وبحاجة إلى أكثر من محاولة لتطويرها. إلا أن وجود أنشطة متنوّعة لاستيعاب المنتج المعرفي واحتوائه في هذه المجتمعات قد آتت ثمارها في انتشار المعرفة عبر أدواتها وتطبيقاتها المختلفة حيث الاستخدام، وتصدير الفائض لتحقيق قيمة اقتصادية مضافة للمجتمع. ويبدو كذلك أن **تونس** حققت نتائج جيّدة على صعيد صادراتها التقنيّة المتقدّمة، بينما تفوّقت عليها **الجزائر** في قطاع صادرات الحواسيب والخدمات الاتصالية، في حين تقدّمت **المغرب** على البقية في تحقيق مستوى جيّد من التدفقات النقدية الصافية للاستثمار الأجنبي المباشر.

وتشير تأثيرات نموّ المعرفة الوطنية في دول المغرب العربي على اقتصاد المعرفة في مجتمعاتها الجديدة، إلى ضرورة بذل جهود أكبر لتحقيق نتائج أفضل على صعيد المراتبية العولمية في هذا المضمار(**أنظر الجدول رقم**41).

* لم تتوفّر بيانات عن هذا القطاع في ليبيا، نتيجة عدم نضوج هذا النمط من الأنشطة هناك، وآثار الربيع العربي التي غيّبت الكثير من المعلومات في التقارير الدولية خلال العامين 2011 و 2012.



جدول رقم 41 تأثيرات نموّ المعرفة الوطنية على بيئة اقتصاد المعرفة في دول المغرب العربي

البلد	نسبة النموّ في الناتج الإجمالي المحلّي لكل مشاركة مواطن		كثافة أنشطة التجارة والأعمال الجديدة		حجم الإنفاق على برمجيات الحاسوب		مستوى تراخيص الجودة ISO 9001	
	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة
تونس	70	2.1	56	1.2	41	0.2	64	5.8
الجزائر	85	1.5	85	0.4	65	0.1	105	1.4
ليبيا	...	...	...	...	...	...	...	...
المغرب	63	2.3	53	1.3	45	0.2	85	2.7

المصدر: Dutta،2009،2012

ويفترض بأهمّ الإجراءات المطلوبة لتحقيق تطوّر ملموس في مجتمع المعرفة في **دول المغرب العربي** أن تشمل :

- تعجيل جميع أنماط الصفقات التجارية عبر الآلة الاقتصادية، مع احتواء جميع أشكال المبادرات، وتضييق دائرة سلاسل القيمة، وتقليص المدّة الزمنية المطلوبة لبلوغ السوق، بحيث تكاد تقترب من الصفر.
- سيادة المنظمات المرتكزة بكثافة على شبكات المعلومات، بحيث تتجاوز عقبة المكان، وتوسّع من دائرة سلاسل التجهيز عبر المدن والأقاليم، مع تعميق أواصر العلاقات الاقتصادية بين نقطة المركز والأماكن المحيطية.
- تمكين القابلية على التحرك والتنقل المفتوح من خلال استثمار القدرات التقنيّة التي توفّرها شبكات المعلومات اللاسلكية، والتي ترتكز عليها مجموعة من الأنشطة الاقتصادية ذات السمة الرقمية.
- توفير أكثر من فرصة جديدة، ومثمرة على صعيد الأنشطة الاقتصادية، والمنتجات والخدمات الرقمية، وصناعة مختلف أشكال السلع والخدمات المعرفيّة.

8 . المحتوى الرقمي العربي في دول المغرب العربي

لعلّ المؤشر التمهيدي على مستوى حضور المحتوى العربي على الإنترنت يكمن في تحديد نسبة حضور لغة الضاد مقارنةً ببقية اللغات الحيّة التي تسرع في ترسيخ حضورها على شبكة المعلومات الماموثية. ويتبيّن من **الجدول رقم** (42)، أن اللغة العربية استطاعت أن تحتلّ مكاناً لها مع بقية اللغات الحيّة من خلال المحتوى الرقمي الذي استخدم أبجديتها في ترسيخ حضوره على مختلف أصناف المواقع الإلكترونية.

وعلى الرغم من أن نسبة الناطقين باللغة العربية لا تتجاوز 5 % من عدد سكان الكرة الأرضية، إلا أن اللغة العربية تُعَدّ من أكثر اللغات نموّاً على صفحات الويب خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ويتبيّن من مقارنة نسبة نموّها ببقية اللغات أن اللغة الإنكليزية (الأكثر حضوراً بين بقية اللغات على الإنترنت) حقّقت نسبة نموّ قدرها 300 %، مقابل نسبة نموّ للّغة الإسبانية قدرها800 %، بلغت نسبة نموّ اللغة العربيّة على الإنترنت 2501 %، متجاوزةً بذلك اللغة الروسية التي بلغت نسبة نموّها 1800 %.

جدول رقم 42 نسبة دخول اللغات المختلفة إلى بيئة الإنترنت، بداية العام 2012

اللغة	عدد مستخدمي اللغة	عدد الناطقين باللغة	نسبة دخول اللغة إلى الإنترنت	نسبة مستخدمي الإنترنت	نسبة النموّ خلال الأعوام 2000 - 2011
الإنكليزية	565,004,126	1.302,275,670	% 43.4	% 26.8	% 301.4
الصينية	509,965,013	1,372,226,042	% 37.2	% 24.2	% 1478.7
الإسبانية	164,968,742	423,085,806	% 39.0	% 7.8	% 807.4
اليابانية	99,182,000	126,475,664	% 78.4	% 4.7	% 110.7
البرتغالية	82,586,000	253,947,592	% 32.5	% 3.9	% 990.1
الألمانية	75,422,674	94,842,656	% 79.5	% 3.6	% 174.1
العربية	65,365,400	347,002,991	% 18.8	% 3.3	% 2501.2
الفرنسية	59,779,525	347,932,305	% 17.2	% 3.0	% 398.2
الروسية	59,700,000	139,390,205	% 42.8	% 3.0	% 1825.8
الكورية	39,440,000	71,393,343	% 55.2	% 2.0	% 107.1

المصدر: Internet World Statistics. 2012

جدول رقم 43 إحصائيات عن المحتوى العربي على الإنترنت [1]

المتغير	التفاصيل
حجم المحتوى الرقمي على الإنترنت	العالمي: 47 مليار صفحة العربي: 165 مليون صفحة
نسبة المحتوى الرقمي العربي	بالنسبة إلى المحتوى الرقمي العولي: 0.3% إنتاج الدول العربية الآسيوية: 49 % إنتاج الدول العربية الإفريقية: 51 %
نسبة النموّ في المحتوى العربي	% 300

لكـن، وعلى الرغم مـن معدلات النمـوّ المطّردة في حضـور اللغـة العربيـة في بيئـة الإنترنت، لا يـزال المحتـوى الرقمـي العربـي يعـاني من تراجـع كبـير، ولم تتجـاوز نسبـة نمـوّه 1 %! (**أنظر الجدول رقم** 43).

أما عن مجموعة العوامل التي تدعم عمليات إنشـاء المحتوى الرقمـي في **دول المغرب العربي** إلى حدّ كبير وترعاها ، فيبدو، وكما يظهر **الجدول رقم** (44 – أ)، أن خصائص البنية التحتيّة الداعمة لا زالت بحاجة إلى عناية وتوفير موارد استثمارية كافية لتطويرها، والارتقاء بالمراتبية التي وصلت إليها **دول المغرب العربي** في هذا المضمار.

1 –محمود، محمد عبد المولى، المحتوى العربي على الإنترنت، دراسة ويبومترية، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة، مصر، 2011.



جدول رقم 44 – أ خصائص البنية التحتيّة الداعمة لإنتاج المحتوى الرقمي في دول المغرب العربي

البلد	الوصول إلى أدوات المعلومات والاتصالات		استخدام أدوات المعلومات والاتصالات		الخدمات المعلوماتية الحكومية		الإسهام الرقمي المعلوماتي	
	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة
تونس	87	36.0	77	15.2	75	47.7	41	36.8
الجزائر	92	33.4	105	5.6	123	25.5	110	5.3
ليبيا	...	...	...	...	...	...	...	...
المغرب	74	40.5	62	20.5	126	24.8	127	0.0

المصدر: Dutta.2009.2012

في حين أن ما تحقّق من عناصر البيئة الرقمية في **دول المغرب العربي** لا يزال محدوداً وبحاجة إلى سلسلة إجراءات لتحقيق نموّ مقبول على صعيد البيئة الحاضنة للمحتوى الرقمي(**أنظر الجدول رقم** 44 – ب). بحيث استمرت **تونس** في تفوّقها، في المحاور الثلاثة(أي مستوى تطوّر القطاع الرقمي، ومستوى التنافس المحلّي، والوصول إلى المحتوى الرقمي)، تلتها **المغرب**، ثم **ليبيا**، فيما تراجعت **الجزائر** إلى نهاية القائمة.

من جهة أخرى، لا يبدو أن ثمة فرقاً جوهرياً في واقع المحتوى العربي في **دول المغرب العربي** مقارنةً ببقية **الدول العربية**. إلا أن ما تجدر الإشارة إليه هو توطّن **المنظمة العربية للمعلومات والاتصالات** في مدينة **تونس**. وهي من المؤسّسات المرتبطة **بجامعة الدول العربية**، وتعنى بحزمة من الأنشطة ذات الصلة بمجتمع المعرفة، مثل توفير تطبيقات برمجيّة عربية لدعم المحتوى الرقمي، ورعاية أنشطة الابتكار. الأمر الذي منح **تونس** فرصة خصبة لاستثمار حضور هذه المنظمة على أرضها في تطوير قدراتها المعرفية.

كذلك توجد مشاريع ترعاها **منظمة اليونسكو** مثل برنامج "**مفتاح**" الذي بوشر العمل عليه في مكتب المنظمة في مدينة **الرباط** المغربية منذ العام 2009، والذي يستهدف كلاً من **تونس**، **والجزائر**، **وليبيا**، **والمغرب** لتوفير مصادر متنوّعة من البرمجيات ذات المصادر المفتوحة Open–Source Software مع ضمان إمكانية التواصل مع بيئتها البرمجية باللغة العربية، الأمر الذي سيسهم في دعم التطبيقات التي تغذّي بيئة المحتوى الرقمي العربي في هذه الدول.

جدول رقم 44 – ب عناصر البيئة الرقمية في دول المغرب العربي

البلد	مستوى تطور القطاع الرقمي		مستوى التنافس المحلي		الوصول إلى المحتوى الرقمي	
	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة
تونس	75	3.29	40	5.29	63	4.77
الجزائر	131	2.39	109	4.23	126	3.19
ليبيا	89	3.04	122	3.96	93	4.30
المغرب	80	3.24	89	4.60	92	4.31

المصدر: Dutta.2009.2012

على الرغم من أن نسبة الناطقين باللغة العربية لا تتجاوز 5 % من عدد سكان الكرة الأرضية، إلا أن اللغة العربية تُعَدّ من أكثر اللغات نمواً على صفحات الويب خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ففي حين حقّقت اللغة الإنكليزية (الأكثر حضوراً بين بقية اللغات على الإنترنت) نسبة نموّ قدرها 300 %، مقابل نسبة نموّ للّغة الإسبانية قدرها800 %، بلغت نسبة نموّ اللغة العربيّة على الإنترنت 2501 %، متجاوزة بذلك اللغة الروسية التي بلغت نسبة نموّها 1800 %. لكن، وعلى الرغم من ذلك، لا يزال المحتوى الرقمي العربي يعاني من تراجع كبير، إذ لم تتجاوز نسبة نموّه 1%!

وترتبط صناعة المحتوى الرقمي الوطني بحجم الإقبال على مطالعة نصوص المحتوى، وهوية مواقع الويب التي تستأثر باهتمام المستخدم في **دول المغرب العربي**، إضافة إلى وجود تطبيقات محلّية تفتقر إلى الخطاب العربي في نشر مادتها وخدماتها عبر شبكة الإنترنت.

أما بالنسبة إلى حجم الإقبال على لغات المحتوى الرقمي في **دول المغرب العربي**، فيبدو أن هناك اقبالاً كبيراً في **دول المغرب العربي** (شأن بقية البلدان العربية) على المواقع العولمية بنسبة تتجاوز60 % من عدد المواقع التي يزورها المستخدم(**أنظر الجدول رقم**45). ويختلف الإقبال على المواقع المحلّية بحسب مادة الموقع التي تجذب المواطن نحوها بحسب المادة المطروحة والتي تسودها مواد ترفيهية. كما تظهر سيادة المحتوى الرقمي الإنكليزي على حساب المحتوى العربي أو الفرنسي، ما يشكّل تحدياً كبيراً أمام الجهات التي تضطلع بمهمة النهوض بواقع المحتوى العربي، والسعي إلى جذب المستخدم العربي نحوه.

وعلى الرغم من مختلف العوائق المذكورة ، تبنّت الدول المغاربية أكثر من برنامج طموح لتعزيز المحتوى الرقمي العربي على الإنترنت من خلال تكليف مؤسّسات رصينة للنهوض بهذه المهمة الحيوية مثل **منظمة التقنيات العربية للمعلومات والاتصالات** في **تونس**، ومؤسّسة CERIST في **الجزائر**، وANRT في **المغرب**.

غير أن البرامج والمشاريع الحكومية لن يكتب لها النجاح ما لم ترسخ حضورها في جذور الوعي بأهمية الدور الذي يمارسه المحتوى العربي لدى المستخدم العربي، مع التوجّه نحو دعم الطاقات الناشئة وتحفيز أنشطة الابتكار، ورعاية الشركات الوليدة التي تعمل في هذا القطاع، مع توفير جميع أشكال الدعم التقني، والمالي، ومنح منتجاتها وخدماتها إعفاءات ضريبيّة لضمان فرصة تصديرها إلى خارج البلاد بعد تحقيق الكفاية المحلّية من خدماتها.

9 . الدور الاقتصادي للفنون في بيئة اقتصاد المعرفة

تعدّ الصناعات الابتكارية الواجهة التي يمارس من خلالها المتغيّران الثقافي والفنّي دورهما الأساسي في بيئة الاقتصاد المرتكز على المعرفة. بيد أن رسم الخدمات الثقافية والفنّية ضمن نسيج بيئة الاقتصاد الجديد ليست بالمهمة السهلة بسبب تباين الفسحة الزمنية التي تمارس خلالها هذه الأنشطة لتكتمل، كما أن إحصاء عدد الذين يشاركون في عملية إنضاجها، واستكمال محتواها الثقافي ليس بالمهمة السهلة.

ويظهر **الجدول رقم** (46) مجموعة نماذج مقترحة لتصنيف هذه الأنشطة التي ستسمح باحتساب البعد الاقتصادي لحضورها في بيئة مجتمعاتنا المعاصرة.

جدول رقم 45 عدد فئات مواقع الويب الأكثر زيارة من المستخدمين المغاربة العام 2011*

البلد	فئات المواقع الأكثر زيارة			لغة المواقع الأكثر زيارة		
	عولمي	إقليمي	محلّي	عربية	فرنسية	إنكليزية
تونس	15	1	4	4	4	12
الجزائر	12	3	5	6	3	11
ليبيا	15	4	1	6	...	14
المغرب	12	2	6	5	3	12

المصدر: Dutta،2009،2012

*وقع الاختيار على أعلى 20 موقع ويب يعمد المستخدمون المغاربة إلى الدخول إليها أثناء مطالعة المحتوى الرقمي وبلغات مختلفة.



جدول رقم 46 نماذج لتصنيف الصناعات ذات الصبغة الابتكارية

أنموذج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	أنموذج النصوص الرمزية	أنموذج الدوائر المتمركزة	أنموذج حقوق النشر
الإعلانات العمارة سوق الفن والتراثيات الصناعات اليدوية التصاميم الأزياء وسائط الأفلام والفيديو الموسيقى فنون تشكيلية النشر البرمجيات التلفاز والراديو ألعاب الحاسوب والفيديو	**الصناعات الثقافية المحورية :** الإعلانات الأفلام الإنترنت الموسيقى النشر التلفاز والراديو ألعاب الحاسوب والفيديو **الصناعات الثقافية الطرفية :** الفنون الإبداعية **الصناعات الثقافية الحدودية :** إلكترونيات استهلاكية الأزياء البرمجيات الرياضة	**الفنون الإبداعية المركزية :** الأدب الموسيقى فنون تشكيلية الفنون المرئية **فنون إبداعية مركزية أخرى:** الأفلام المتاحف والمكتبات **فنون إبداعية برّية :** الخدمات التراثية النشر تسجيلات صوتية التلفاز والراديو ألعاب الحاسوب والفيديو **صناعات ذات صلة :** الإعلانات العمارة التصاميم الأزياء	**صناعات حقوق النشر المركزية :** الإعلانات قواسم اجتماعية مشتركة وسائط الأفلام والفيديو موسيقى فنون تشكيلية النشر البرمجيات التلفاز والراديو الفنون المرئية والرسومية **صناعات حقوق النشر المعتمدة :** تسجيلات الوسائط المتعدّدة إلكترونيات استهلاكية أجهزة موسيقية الورقيات معدّات التصوير والاستنساخ **صناعات حقوق نسخ جزئية :** العمارة الملابس والأحذية التصاميم الأزياء سلع منزلية لعب أطفال

المصدر: Dutta، 2012

وعلى الرغم من تباين أسلوب تصنيف المنتجات الثقافية والفنّية، يبقى أن هذه الأساليب تجتمع على ترسيخ دور هذا النمط من النشاط الإنساني في حضور صناعات متعدّدة توفّر للبيئة الوطنية قيمة اقتصادية مضافة إلى القيم الاجتماعية والثقافية.

ولا شكّ أن انتشار خدمة الإنترنت في الفضاء الثقافي والفنّي منح هذه الأنشطة فرصة خصبة لتوسيع الحضور لدى شرائح جماهيرية واسعة، وأسهم في نموّ مجموعة كبيرة من الصناعات التي ترتكز على الموارد الثقافية والفنّية، فانتشرت البرمجيات، وألعاب الفيديو والوسائط المتعدّدة، والنشر الإلكتروني، وغيرها من الأنشطة الجديدة التي يصعب حصرها، فوفّرت فرصة أكبر لتحقيق قيمة اقتصادية مضافة، مع توفير

فرص لتشغيل حجم كبير من الموارد البشرية. يضاف إلى ذلك فوائد أخرى نشأت عن عملية التغيير الدائمة في هيكلة سوق بيئة المعرفة، ومنها:

- حصول انخفاض كبير في كلف الإنتاج والتوزيع نتيجة توفّر برمجيات تطبيقية تقلّل إلى حدّ كبير الحاجة إلى نفقات مالية واسعة
- توفير الإنترنت نماذج اقتصادية فريدة تذلّل العقبات المحتملة إزاء تمويل المنتجات والسلع الثقافية والفنّية
- حصول تغيّر كبير في أساليب تسويق المنتجات الثقافية والفنّية الرقمية وتوزيعها
- مساهمة مواقع التواصل الاجتماعي في نشر منتجاتها وخدماتها

وفي المقابل يحتوي **الجدولان** (47) و(48) بيانات عن واقع السلع الإبداعية غير الملموسة في بلدان **المغرب العربي**. ويبدو واضحاً أن هناك حاجة إلى رعاية هذا النمط من الإنتاج المعرفي لتوجيه دفة الاستهلاك الثقافي والترفيهي، وزيادة نسبة صادرات الخدمات والسلع الإبداعية لتحقيق قيمة اقتصادية مضافة تدعم اقتصاد المعرفة في **دول المغرب العربي**.

جدول رقم 47 السلع غير الملموسة الإبداعية في دول المغرب العربي

البلد	تسجيل العلامات التجارية في المكتب الوطني		اتفاقية مدريد لتسجيل العلامات التجارية		إنشاء أنموذج المعلومات والاتصالات والتجارة		إنشاء النماذج المؤسّساتية للمعلومات والاتصالات	
	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة
تونس	...	...	...	...	39	59.7	23	60.3
الجزائر	82	3.4	62	0.0	133	18.7	125	27.6
ليبيا	...	...	...	...	...	...	...	...
المغرب	11	95.7	33	0.5	98	44.1	49	53.4

المصدر: Dutta.2009.2012

جدول رقم 48 السلع والخدمات الإبداعية في دول المغرب العربي

البلد	حجم الاستهلاك الثقافي والترفيهي		إنتاج الأفلام ذات الطابع المحلّي		توزيع الصحف اليومية		نسبة صادرات المنتجات الإبداعية		نسبة صادرات الخدمات الإبداعية	
	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة
تونس	70	3.1	97	0.1	81	53.8	51	1.7	90	0.3
الجزائر	86	1.7	...	...	53	106.9	131	0.0	22	8.3
ليبيا	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
المغرب	93	1.2	75	0.6	107	15.8	68	1.1	72	0.9

المصدر: Dutta.2009.2012

10 . معايير تقييم أداء مجتمع المعرفة

أضحت مسألة تقييم صلاحية البيئة الوطنية للمساهمة في مجتمع اقتصاد المعرفة العولمي من المسائل المهمّة التي تعنى بها الإدارات المسؤولة عن صناعة القرار المعلوماتي/الاقتصادي في كثير من بلدان عالمنا المعاصر لضمان الحصول على ميزة تنافسية مقبولة تؤهل منظومتها الاقتصادية للمشاركة في أنشطة المجتمع الرقمي.

ويعدّ النهج الذي اقترحه **البنك الدولي** لتحديد مستوى انتشار المعرفة داخل حدود المجتمع، مع بيان المرتبة التي تمّ بلوغها في ميدان اقتصاد المعرفة، مورداً مهمّاً يمكن اعتماده في دراسة ما تمّ تحقيقه على المستوى الوطني والإقليمي في هذا المضمار(WB,2012).

وتضم قواعد البيانات التي يرتكز عليها الأنموذج الرياضي الذي يوظف في عملية قياس دليل المعرفة واقتصاديتها حجماً كبيراً من البيانات الميدانية التي يتمّ استقصاؤها من التقارير الصادرة عن **البنك الدولي**، **ومنظمة الأمم المتّحدة**، وتقارير إحصائية صدرت عن وحدات الإحصاء الوطنية في مختلف البلدان. ويتميز الأنموذج بمرونة استخدام عالية تمنح العاملين في مجال التقييم فرصة استبعاد العوامل التي لا تمتلك قيمة معنوية في التأثير ضمن بيئة معينة، أو تخلو وحدات الإحصاء من البيانات المناسبة.

10. 1 . الإطار العام لقياس دليل اقتصاد المعرفة

ارتكز النهج الذي اعتمده **البنك الدولي** في تحديد معالم الإطار العام لقياس دليل اقتصاد المعرفة على أربعة أركان أساسية يمكن من خلالها تشكيل صورة واضحة المعالم عن طبيعة المرحلة التي بلغتها بلدان العالم المختلفة على طريق بلوغ مجتمع المعرفة وترسيخ دعائم اقتصادها الرقمي.

وشملت الأركان الأربعة التي تعدّ مؤشراً على الانتقال نحو اقتصاد سليم للمعرفة الرقمية:

الركن الأول: وجود منظومة اقتصادية ومؤسّساتية رصينة قادرة على بعث جميع الوسائل المتاحة للاستخدام الأمثل للموارد المعرفية المتاحة، والمتجدّدة، مع ترسيخ جذور العمل المنظماتي السليم.

الركن الثاني: وجود موارد بشرية عارفة تتمتّع بمستوى علمي رصين، ولديها خبرة عميقة تجعلها قادرة على إنشاء الموارد المعرفية، ونشرها في ما بينها، وتحسن توظيفها على أرض الواقع.

الركن الثالث: توفّر بنية تحتيّة معلوماتية واتصالية تتسم بمرونة وقدرات مميّزة تمنحها القدرة على دعم عمليات الاتصال، ومعالجة الموارد المعلوماتية، ونشرها داخل حدود المجتمع الشبكاتي المحلّي.

الركن الرابع: وجود منظومة ابتكار فاعلة لدى المنظمات، ومراكز البحث والتطوير، والجامعات، والجهات الاستشارية قادرة على الإسهام في الحصيلة العولمية المتنامية، وتمتلك أيضاً المعرفة الكافية لاستيعاب عناصر المعرفة الجديدة، وتوجيه فاعليتها بحيث تلبي الحاجات القائمة في بيئة المجتمع من خلال

استحداث تقنيات وآليات جديدة. ويتضمّـن **الجـدول رقـم** (49) المتغيّرات المستخدمة في حساب دليل المعرفة واقتصادها لدول المغرب العربي*.

جدول رقم 49 **المتغيرات المستخدمة في حساب دليل المعرفة واقتصادها لدول المغرب العربي**

منظومة الاقتصاد الوطني	البنية التحتيّة للمعلومات والاتصالات	منظومة التعليم	الابتكار والقدرة التنافسية
الناتج الإجمالي المحلّي	عدد الهواتف التقليدية لكلّ 1000 مواطن	دليل التعليم	دليل التنمية البشرية
حصة الفرد من الناتج الإجمالي المحلّي	عدد الهواتف المحمولة لكلّ 1000 مواطن	معرفة القراءة والكتابة لدى الكبار	العاملون في البحث والتطوير لكلّ مليون نسمة
دليل الفقر البشري %	عدد الحواسيب لكلّ 1000 مواطن	حجم الالتحاق بالمدارس المتوسطة	مستوى تدريب الكوادر
دليل الناتج الإجمالي المحلّي	عدد مضيفات الإنترنت لكلّ 1000 مواطن	حجم الالتحاق بالمدارس الإعدادية	التعاون البحثي بين الجامعات والشركات
عدد السكان	توفّر الحكومة الإلكترونية	الإنفاق على التعليم(نسبة من الناتج الإجمالي المحلّي)	توافق التعليم الجامعي مع متطلبات الاقتصاد الوطني
نسبة التوظيف في الصناعة	الإنفاق على أدوات المعلومات والاتصالات كنسبة من الناتج الإجمالي المحلّي		تسرب العقول العلمية
نسبة التوظيف في الخدمات	عدد مستخدمي الإنترنت		دليل الإنجاز التقني
	كلفة الإنترنت		حجم الإنفاق الخاص على البحث والتطوير
	استخدام الإنترنت في التجارة والأعمال		حجم تصدير التقنيات المتقدمة من صادرات الإنتاج
	الدخول إلى الإنترنت في المدارس		
	دليل الدخول الرقمي		

*يقاس دليل اقتصاد المعرفة Knowledge Economy Index بواسطة أنموذج رياضي يوظف سلسلة من الحسابات التي تحتسب من خلالها متوسط قيمة الدليل لبلد، أو منطقة ما، على أساس قيم متغيرات الأركان الأربعة لاقتصاد المعرفة. أما دليل المعرفة Knowledge Index فتعتمد معادلته على قيم متغيرات ثلاثة أركان، بعد استبعاد متغيرات المنظومة الاقتصادية من الأركان الأربعة.
يبلغ عدد متغيرات الأنموذج 80 متغيراً كمياً ونوعياً، اختيرت بعناية لتصف جميع العوامل المؤثرة على احتساب قيمة دليل اقتصاد المعرفة، أو المعرفة في البيئة التي تناولها هذه الدراسة. يتمّ تبويب البلدان التي تناولتها الدراسة من المستوى الأعلى باتجاه المستوى الأدنى، باستخدام القيم الواقعية المناظرة لكلّ متغير من متغيراتها. بعد ذلك تمارس عملية التطبيع على القيم وفق مقياس تتراوح قيمته بين (10–0)، حيث تمثل القيمة 10 أفضل أداء معرفي/ اقتصادي في ظلّ مجتمع المعرفة واقتصاده، في حين تمثّل قيمة صفر أسوأ أداء بين البلدان المتباطئة في السعي لبلوغ مجتمع المعرفة وترسيخ جذور منظومته الاقتصادية.

10 . 2 . حسابات قيم دليلي المعرفة واقتصادها لدول المغرب العربي

بداية وظّف الأنموذج الرياضي **للبنك الدولي** في عملية قياس قيم دليل المعرفة واقتصادها على الرقعة العولمية للاقتصاد الرقمي المعاصر، وباعتماد مبدأ تضمين جميع عوامل قياس الدليلين، ومن دون استبعاد أيّ منها(**أنظر الجدول رقم** 50).

ويبدو واضحاً من البيانات التي أثمرت عنها الحسابات، أن هناك أربعة مستويات لقيم هذين الدليلين على مستوى مناطق العالم المختلفة:

مستوى مرتفع: تزيد قيمة الدليلين فيه على 7.0، وتتميّز بلدان هذه المرتبة بسيادة مستوى رصين من أنشطة اقتصاد المعرفة، مع البدء بترسيخ جذور مجتمع المعرفة. وتقع في دائرة هذا المستوى **البلدان الصناعية السبعة، ودول أميركا الشمالية، وأوروبا الغربية**.

مستوى جيّد: تتراوح فيه قيمة الدليلين بين 6.0 – 7.0، وتتميّز بلدان هذه المرتبة بمستوى مقبول في ميدان اقتصاد المعرفة، مع بدء التحوّل من مجتمع المعلومات باتجاه مجتمع المعرفة. وتقع في دائرة هذه المرتبة **دول أوروبا وآسيا الوسطى، ودول شرق آسيا**.

مستوى متوسط: تزيد فيه قيمة الدليلين على 5.0 وتقلّ عن 6.0، وتشمل البلدان التي نجحت في ترسيخ اقتصاد المعلومات، وبدأت بالتحوّل نحو إرساء اللبنات الأساسية لاقتصاد المعرفة، مع توفّر مقومات مجتمع المعلومات. وتقع ضمن هذه المرتبة **دول الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا**.

مستوى منخفض: تقلّ فيه قيمة الدليلين عن 5.0 ، وتشمل البلدان التي لا زالت تسعى للوصول إلى مجتمع المعلومات تمهيداً لبلوغ مجتمع المعرفة وتحديد معالم سياستها المستقبلية باتجاه اقتصاد المعرفة. وتقع ضمن هذه المرتبة **دول**

تطوّرت بلدان المغرب العربي بصورة عامة على صعيد اقتصادات المعرفة نتيجة التوجهات الجديدة للمجتمعات المعاصرة نحو المجتمع الرقمي بمختلف تجلّياته. بيد أن حجم التغيير، والمستوى الذي بلغته هذه البلدان في العام 2012 (باستثناء تونس التي بلغت مرتبة جيّدة على سلّم الجاهزية المعرفية) لا يلغي حاجة هذه البلدان إلى مزيد من الجهد لبلوغ مستويات مقبولة تجعلها قادرة على التنافس ضمن بلدان أفريقيا.

جدول رقم 50 **دليل المعرفة واقتصادها العولمي والإقليمي العام 2012**

الإقليم / المنطقة	البنية التحتيّة للمعلومات والاتصالات	الابتكار والقدرة التنافسية	منظومة التعليم	منظومة الاقتصاد	دليل المعرفة	دليل اقتصادات المعرفة
العالم	3.58	3.72	7.72	5.45	5.01	5.12
أميركا الشمالية	8.51	8.13	9.45	9.11	8.70	8.80
أوروبا وآسيا الوسطى	7.50	7.13	8.28	6.95	7.64	7.47
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	3.92	3.48	6.14	5.41	4.51	4.74
أميركا اللاتينية	5.02	5.11	5.80	4.66	5.31	5.15
أفريقيا	1.90	1.44	3.95	2.91	2.43	2.55
جنوب آسيا	1.90	2.17	4.23	3.05	2.77	2.84
شرق آسيا	4.14	3.94	7.43	5.75	5.17	5.32

المصدر: قام الباحث باحتسابها بواسطة البيانات المتوفّرة في قاعدة بيانات البنك الدولي (WB.2012).

أظهرت مؤشرات منظومة الاقتصاد الوطني لبلدان المغرب العربي خلال السنوات 1995، و2006، و2012 اختلافات ملموسة في سياق التغيّرات الحاصلة فيها، إذ تراجعت تونس في العام 2006 عمّا كانت عليه في العام 1995، ثم حقّقت تقدما في العام 2012؛ واستمرّت الجزائر في تقدّمها إلا أنها بقيت متخلّفة عن تونس والمغرب؛ ومرّت المغرب بحالة تونس نفسها، إلا أن قفزتها لعام 2012 جعلتها تتفوّق على تونس.

أميركا اللاتينية، وأفريقيا، وجنوب آسيا.

أما بالنسبة إلى **دول المغرب العربي**، فقد أجريت جميع الحسابات الخاصة بمؤشرات مجتمع المعرفة، ودليلي المعرفة واقتصاد المعرفة (للسنوات1995و2006 و2012) على أساس القيمة الموزونة وللفرد الواحد Weighted on Capita، لكي تكون النتائج أكثر قرباً من الواقع في حالات المقارنة بين البلدان أو الأقاليم، وذلك باستبعاد تأثير عامل حجم السكان على متغيرات الدليلين، والتي قد تعكس صورة غير صحيحة عن المستوى الذي بلغته هذه البلدان في سعيها للوصول إلى مجتمع المعرفة.

ويبدو جلياً من قيم مؤشرات دليل المعرفة واقتصادات المعرفة لبلدان **المغرب العربي** (خلال السنوات 1995، و 2006، 2012) الواردة في **الجدول رقم 51** ، وجود اختلافات ملموسة في سياق التغيّرات الحاصلة في هذه البلدان. فعلى مستوى مؤشرات **منظومة الاقتصاد الوطني**:

- تراجعت **تونس** في العام 2006 عمّا كانت عليه في العام 1995، ثم حقّقت تقدماً في العام 2012.
- استمرت **الجزائر** في تقدّمها إلا أنها بقيت متخلفة عن **تونس والمغرب**.
- مرّت **المغرب** بحالة **تونس** نفسها، إلا أن قفزتها لعام 2012 جعلتها تتفوّق على تونس على صعيد هذا المؤشر.

وعلى مستوى البنية التحتيّة للمعلومات والاتصالات:

- حقّقت **تونس** تقدّماً ملموساً في تطوير بنيتها التحتيّة خلال السنوات الثلاث.
- استمرّت **الجزائر** في تحقيق تقدّم على صعيد بنيتها التحتيّة، مع احتفاظها بموقعها في نهاية القائمة.
- حقّقت **المغرب** طفرة نوعية بين العامين1995 و2006، بيد أنها تراجعت في العام 2012 عما حققته من تقدّم في العام 2006.

على صعيد الابتكار والقدرة التنافسية:

- تقدّمت **تونس** تقدماً طفيفاً في العام 2006 ثم تراجعت بالمستوى نفسه في العام 2012.
- حقّقت **الجزائر** طفرة نوعية على صعيد هذا المؤشر وتبوأت مكان الصدارة مع بقية الدول المغاربية، واستمرت في الارتقاء بمكانتها.
- تراجعت قدرات **المغرب** على صعيد هذا

جدول رقم 51 **مؤشرات دليل المعرفة واقتصادات المعرفة لدول المغرب العربي**

البلد	منظومة الاقتصاد الوطني			البنية التحتيّة للمعلومات والاتصالات			الابتكار والقدرة التنافسية			منظومة التعليم		
	1995	2006	2012	1995	2006	2012	1995	2006	2012	1995	2006	2012
تونس	4.51	3.64	3.81	3.8	4.58	4.97	4.33	4.7	4.55	3.6	3.88	4.89
الجزائر	1.29	2.18	2.33	1.9	2.22	3.54	1.64	3.08	5.27	3.37	3.44	4.04
المغرب	3.41	2.9	4.66	1.98	4.06	3.67	3.73	3.58	2.07	2.28	1.85	4.02

المصدر: تمّ احتساب القيم بتطبيق الأنموذج الرياضي على البيانات المتوفرة في قاعدة بيانات البنك الدولي.

جدول رقم 52 **دليل المعرفة واقتصادها لبعض دول المغرب العربي وفق تبويب مستوى الدخل للعام 2012**

الأدلة والمؤشرات	تونس	الجزائر	المغرب	ليبيا	بلدان العالم وفق تبويب الدخل			
					دخل منخفض	دخل متوسط- منخفض	دخل متوسط- عالٍ	دخل عالٍ
دليل اقتصاديات المعرفة	4.56	3.79	3.61	3.60	2.10	4.00	6.20	8.00
دليل المعرفة	4.80	4.28	3.25	3.00	2.10	4.10	6.30	8.20
منظومة الاقتصاد	3.81	2.33	4.66		2.07	3.61	5.75	7.64
البنية التحتيّة للمعلومات	4.97	3.54	3.67		1.90	4.00	6.70	8.40
الابتكار والقدرة التنافسية	4.55	5.27	2.07		2.54	4.39	6.33	8.65
منظومة التعليم	4.89	4.04	4.02		1.68	3.90	5.97	7.44

المؤشر الحيوي، واحتفظت بنهاية القائمة.

على صعيد منظومة التعليم:

- حقّقت **تونس** تطوّراً متواضعاً بين العامين 1995 و2006، ثم حقّقت قفزة في العام 2012.
- استمرت **الجزائر** في تنمية قدراتها على صعيد التعليم بخطوات متواضعة إلا أنها حقّقت تقدماً خلال هذه السنوات، فتقدمت ثانية على **المغرب**.
- تراجعت **المغرب** في الحقبة الأولى، بيد أن مراجعتها لخطتها التنموية على صعيد التعليم جعلتها تتجاوز **الجزائر** التي سبقتها في السنوات السابقة.

بصورة عامة تطوّرت **بلدان المغرب العربي** على صعيد اقتصادات المعرفة نتيجة التوجهات الجديدة للمجتمعات المعاصرة نحو المجتمع الرقمي بمختلف تجلّياته. بيد أن حجم التغيير، والمستوى الذي بلغته هذه البلدان في العام 2012 (باستثناء **تونس** التي بلغت مرتبة جيّدة على سلّم الجاهزية المعرفية) لا يلغي حاجة هذه البلدان إلى مزيد من الجهد لبلوغ مستويات مقبولة تجعلها قادرة على التنافس ضمن **بلدان أفريقيا**.

10 . 3 . متطلّبات الارتقاء بالميزة التنافسية المعرفية في دول المغرب العربي

بحسب مراتبية دليل المعرفة واقتصاداتها، والتي تمّ وفقها استقصاء مجموعة منتخبة من البيانات الدولية وفق معيارين، أولهما ما تمّ تحقيقه في ميدان اقتصاد المعرفة وفق التبويب الدولي للتنمية البشرية، وثانيهما ما تمّ تحقيقه في ميدان اقتصاد المعرفة وفق تبويب مستوى الدخل لدول العالم المختلفة، بدا من البيانات المدرجة في **الجدول رقم** (52)، أن بلدان منطقة الدراسة تقع في دائرة الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض، ما يحمل آثاراً ملموسة على قدراتها التنافسية في سوق اقتصاد المعرفة في المنطقة العربية

جدول رقم 53 دليل المعرفة واقتصادها لبعض دول المغرب العربي وبلدان العالم وفق تبويب التنمية البشرية لعام 2012.

الأدلة والمؤشرات	تونس	الجزائر	المغرب	ليبيا	بلدان العالم وفق التنمية البشرية: تنمية منخفضة	تنمية متوسطة	تنمية متقدمة
دليل اقتصاديات المعرفة	4.56	3.79	3.61	3.60	1.50	3.90	7.60
دليل المعرفة	4.80	4.28	3.25	3.00	1.50	4.00	7.60
منظومة الاقتصاد	3.81	2.33	4.66		1.37	3.49	7.45
البنية التحتيّة للمعلومات	4.97	3.54	3.67		1.70	3.90	7.80
الابتكار والقدرة التنافسية	4.55	5.27	2.07		1.70	4.44	7.91
منظومة التعليم	4.89	4.04	4.02		1.05	3.67	7.15

(بالخصوص **دول الخليج العربي** التي تتمتع بمستويات متقدمة) ودول مجاورة.

وعلى أساس مقارنة بيانات **الجدول** 52 السابق **والجدول** 53 أدناه الذي تسمح بياناته في تحديد الميزة التنافسية **لبلدان المغرب العربي** بعد مقارنة ما تمّ تحقيقه في ضوء تبويب التنمية البشرية، يبدو أن الميزة التنافسية التي تمتلكها هذه البلدان في البيئة الرقمية لمجتمع المعلومات والمعرفة تضعها ضمن المنطقة المتوسطة، والتي تتطلب الارتقاء بأدائها للوصول إلى مستوى متقدّم من الميزات التنافسية لضمان ترسيخ قدراتها الاقتصادية في المنطقة.

جدول رقم 54 دليل جاهزية بلاد المغرب العربي لعملية التغيير الاقتصادي لعام 2012

البلد	دليل جاهزية التغيير الاقتصادي		الأدلة الثانوية لدليل جاهزية التغيير الاقتصادي: دليل الاقتصاد		دليل الحوكمة		الدليل الاجتماعي	
	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة
تونس	2	0.72	3	0.66	3	0.82	2	0.68
الجزائر	17	0.52	18	0.51	13	0.64	34	0.42
ليبيا	...	...	...	...	...	...	...	...
المغرب	6	0.62	9	0.57	5	0.71	11	0.57

المصدر: KPMG.2012

10 . 4 . دليل جاهزية دول المغرب لعملية التغيير الاقتصادي

قام دليل جاهزية البلاد لعملية التغيير الاقتصادي Change Readiness Index لبيان وتقييم العوامل ذات التأثير المهمّ على عملية النموّ الاقتصادي في مجتمع اقتصاد المعرفة. وبدلاً من وصف واقع جاهزية البلاد خلال عملية التقييم، الذي تمارسه بقية أدلة التقييم، يهدف هذا الدليل إلى توفير رؤيّة عن قدرة البلاد (وفق المنظور المستقبلي) على تحقيق نجاحات على صعيد اقتصاد المعرفة من خلال توظيف عناصر الجاهزية الكامن في بيئة المجتمع[1].

ولا يقتصر الدور الذي يمارسه هذا الدليل على وصف قدرات الحكومة وتقييمها، بل يشمل جميع قطاعات الأنشطة التي تمارسها المؤسّسات القائمة في البلاد، ومن ضمنها القطاع الخاص.

ويظهر **الجدول رقم** 54 جاهزية بلدان **المغرب العربي** لعملية التحوّل الاقتصادي التي ينبغي السعي لتحقيقها على أرض الواقع. ويبدو واضحاً أن **تونس** تتقدّم بقية بلدان **المغرب العربي**، وتمتلك قدرات كامنة تمنحها فرصة تحقيق عملية التحوّل الاقتصادي المنشود في البيئة الاقتصادية لمجتمع المعرفة، وتليها **المغرب** ثم **الجزائر**، وبمراتبية لا ترقى إلى ما تتمتّع به **تونس** من تفوّق ملحوظ في هذا المضمار.

10 .5. دليل الجاهزية الشبكاتية Networked Readiness Index

برز استخدام الجاهزية الشبكاتية بوصفه معياراً لتحديد مستوى مشاركة مجتمع من المجتمعات في أنشطة العالم الشبكاتي Networked World لترسيخ أركان اقتصاد المعرفة ضمن حدوده. وممّا لا شك فيه أن دليل الجاهزية الشبكاتية قد أسهم إلى حدّ كبير في فهم أكبر في مسائل متعدّدة، متيحاً فرصة خصبة لتحديد مستويات تأثيرها على الجاهزية الشبكاتية للمجتمع. ويؤكد النسق المفاهيمي لدليل الجاهزية الشبكاتية أن الدول التي تتبوأ مكان الصدارة على قائمته هي أكثر الدول التي تحقّقت على أرضها حركة تنموية ناشطة في ميدان شبكات المعلومات والاتصالات، كما أنها تمتلك في الوقت ذاته طاقة كامنة تؤهلها لاستثمار القدرات التي تمنحها المنظومة الشبكاتية لترسيخ قدراتها التنافسية ضمن بيئة اقتصاد المعرفة.

يمكن تعريف الإطار العام للجاهزية الشبكاتية للمجتمع من خلال دليل يتألف من أربعة أدلة ثانوية تسهم في قياس[2]:

- خصائص بيئة المعلومات والاتصالات الوطنية
- جاهزية المجتمع لاستخدام أدوات المعلومات والاتصالات في إدارة دفة مختلف أشكال الأنشطة
- طبيعة الاستخدامات القائمة (على جميع المستويات) داخل حدود المجتمع
- التأثيرات التي تنشب عن استخدام هذه الأدوات على اقتصاد المعرفة ومجتمعها.

ويمكن اعتبار الأدلة الثانوية الثلاثة الأول عوامل محرّكة للدليل الرابع، والذي يمثّل حصيلة التأثيرات على البيئة الوطنية المعرفية والاقتصادية.

وتظهر قراءة دليل الجاهزية الشبكاتية **للدول العربية** وجود تباين ملحوظ في حجم استخدام أدوات المعلومات والاتصالات وطبيعته، وحصيلة تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية بين بلد وآخر. بيد أن المشهد العام لقيم هذا الدليل يدعو إلى تقسيم **البلدان**

بحسب مراتبية دليل المعرفة واقتصاداتها، بدا أن بلدان تونس والجزائروالمغرب وليبيا تقع في دائرة الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض، ما يحمل آثاراً ملموسة على قدراتها التنافسية في سوق اقتصاد المعرفة في المنطقة العربية، ولاسيّما دول الخليج العربي التي تتمتع بمستويات متقدمة، وغيرها من الدول المجاورة.

كشف دليل الجاهزية الشبكاتية للدول العربية احتواء دول مجلس التعاون الخليجي أدوات المعلومات والاتصالات في هيكلتها المؤسّساتية ونجاحها في نشرها ضمن بيئتها الوطنية، وعدم نجاح باقي بلدان المنطقة العربية في استثمار قدرات أدوات المعلومات والاتصالات لجهة ترسيخ قدراتها التنافسية بالشكل الأمثل، أو جني آثارها الأكيدة على نسيجها الاجتماعي.

1– Change Readiness Index Assessing Countries: Ability To Manage Change And Cultivate Opportunity. KPMG International. Over Seas Development Institute. USA.2012 .
2– Dutta &Bilbao–Osorio.2012. op.cit.



جدول رقم 55 – أ دليل الجاهزية الشبكاتية لدول المغرب العربي العام 2012

البلد	دليل الجاهزية الشبكاتية		دليل البيئة		دليل الجاهزية		دليل الاستخدام		دليل التأثير	
	التسلسل	القيمة	التسلسل	القيمة	التسلسل	القيمة	التسلسل	القيمة	التسلسل	القيمة
تونس	50	4.12	55	4.02	68	4.76	53	3.78	44	3.90
الجزائر	118	3.01	136	2.83	88	4.33	127	2.66	140	2.24
المغرب	91	3.56	66	3.86	100	3.97	73	3.44	109	2.94

المصدر: Dutta،2012

جدول رقم 55 – ب دليل البيئة المعلوماتية ومكوّناته لدول المغرب العربي

البلد	دليل البيئة المعلوماتية		مكوّنات دليل البيئة المعلوماتية			
			بيئة العمل والابتكار		البيئة السياسية والتنظيمية	
	التسلسل	القيمة	التسلسل	القيمة	التسلسل	القيمة
تونس	55	4.02	76	3.95	48	4.03
الجزائر	136	2.83	137	2.96	132	2.70
المغرب	66	3.86	66	4.04	68	3.68

المصدر: Dutta،2012

العربيــة إلى ثلاث مناطق: **تضم المنطقة الأولى دول مجلس التعاون الخلجي، والثانية دول بلاد الشام والعراق، والثالثة دول شمال أفريقيا.**

ولئن لوحظ احتواء **دول مجلس التعاون الخليجي** أدوات المعلومات والاتصالات في هيكلتها المؤسّساتية ونجاحها في نشرها ضمن بيئتها الوطنية، بحيث بدأت بجني ثمار حضورها ضمن منظومتها الاقتصادية والاجتماعية، فإن بقية **بلدان المنطقة العربية** بدت وهي لا تزال تكابد من آثار الفجوات المقيمة في بيئاتها بحيث لم تفلح في استثمار

جدول رقم 56 دليل الجاهزية ومكوّناته لدول المغرب العربي

البلد	دليل الجاهزية		مكوّنات دليل الجاهزية					
			البنية التحتيّة والمحتوى الرقمي		القدرات		المهارات	
	التسلسل	القيمة	التسلسل	القيمة	التسلسل	القيمة	التسلسل	القيمة
تونس	68	4.76	70	3.91	73	5.16	52	5.22
الجزائر	88	4.33	105	3.08	51	5.52	97	4.40
المغرب	100	3.97	94	3.25	77	5.06	119	3.62

المصدر: Dutta،2012

جدول رقم 57 دليل الاستخدام ومكوّناته لدول المغرب العربي

البلد	دليل الاستخدام		مكونات دليل الاستخدام					
			الاستخدام الفردي		الاستخدام التجاري		الاستخدام الحكومي	
	التسلسل	القيمة	التسلسل	القيمة	التسلسل	القيمة	التسلسل	القيمة
تونس	53	3.78	78	2.95	51	3.74	27	4.67
الجزائر	127	2.66	89	2.74	140	2.60	135	2.64
المغرب	73	3.44	69	3.25	92	3.34	70	3.75

المصدر: Dutta،2012

قدرات أدوات المعلومات والاتصالات لترسيخ قدراتها التنافسية بالشكل الأمثل، أو جني آثارها الأكيدة على نسيجها الاجتماعي.

ومع الاتجاه نحو **بلدان المغرب العربي**، تظهر **تونس** وقد تبوأت **المركز الخمسين** على قائمة الجاهزية الشبكاتية ـ العولمية، وفي الطليعة على صعيد جميع مكوّنات هذا الدليل(**أنظر الجدول رقم** 55 – أ).

ويمكن تبرير تفوّق **تونس** على صعيد تطوّر بيئة المعلومات والاتصالات بالتزام الحكومة بسياسة معلوماتية ووجود نظام تربوي يتّسم بكفاءة جيدة(**أنظر الجداول من رقم** 55 **إلى رقم** 58).

كما أن سعي **تونس** إلى تحسين قدرة المواطن على الوصول إلى الموارد المعلوماتية (المرتبة 73)، وبلوغ مستوى جيّد على صعيد البنية التحتيّة للمعلومات والمحتوى العربي الرقمي (**المرتبة** 70) سيسهم في تعزيز قدرة المواطن على التعامل مع أدوات المعلومات والاتصالات وتوظيفها في بيئة اقتصاد المعرفة (**المرتبة** 78)، وكذلك شركات التجارة والأعمال (**المرتبة** 51).

أما المغرب والجزائر اللتان تحتلان **المرتبة** (91، 118) على التوالي، فلا زالتا تعانيان من حالة تلكؤ على صعيد استثمار التحوّلات التي يمكن نيلها من استخدام أدوات المعلومات والاتصالات، وبالخصوص في قطاع الاقتصاد (**المرتبتان** 127، 140) على التوالي. ويمكن أن يعزى هذا الأمر إلى المستويات المتواضعة في تطوير البنية التحتيّة المعلوماتية والاتصالية، وعدم توفّر خبرات معرفية محلّية قادرة على الإسهام في عملية توظيف القدرات المعلوماتية ضمن بيئة اقتصاد المعرفة. الأمر الذي انعكس بجلاء على قدرة هذين البلدين في احتواء تقنيات المعلومات والاتصالات وتوظيف أدواتها لدى المواطنين، أو الحكومة، أو بيئة التجارة والأعمال بمستويات جيّدة. وبالنسبة إلى الجزائر، ثمّة عامل إضافي للتباطؤ نشب

جدول رقم 58 دليل التأثير ومكوّناته لدول المغرب العربي

البلد	دليل التأثير		مكونات دليل التأثير			
			التأثيرات الاقتصادية		التأثيرات الاجتماعية	
	التسلسل	القيمة	التسلسل	القيمة	التسلسل	القيمة
تونس	44	3.90	51	3.46	42	4.33
الجزائر	140	2.24	140	2.10	135	2.37
المغرب	109	2.94	127	2.49	92	3.40

المصدر: Dutta،2012

عـن عـدم توفّر ظـروف داعمـة لبيئـة التجارة والأعمـال (**المرتبـة** 137)، مـا أثّـر سلبـاً على أنشطة الابتكار*.

التجربـة التونسية: خارطة طريق لبناء اقتصاد معرفي متين

أظهـرت دراسة بيئـة اقتصـاد المعرفة في **دول المغـرب العربي**، تحقيـق **تونس** طفرة نوعية في سعيهـا الحثيـث لترسيخ مرتكـزات مجتمع المعرفـة، والنهوض بواقع اقتصاد متين يرتكز بكثافة على المعرفة. ولعلّ من الضروري التنويه إلى أن مـا حقّقته على صعيـد البيئة التنافسية يـكاد يتناقض مـع القواعـد الاقتصادية التي اعتمـدت لتبريـر النمـوّ الملحـوظ في البيئـة التمكينية، وارتقاء مستويات الاقتصاد المرتكز علـى المعرفـة لـدى **دول الخليج العربي**، ودول إقليمية أخرى.

كانت تونس السبّاقة في الدعوة إلى عقد القمة العالمية حول مجتمع المعلومات Summit on the Information Society (WSI)، والتي تبنّتها الأمم المتّحدة العام 1998، وكانت أيضاً الدولة المضيفة لأعمال المرحلة الثانية لهذه القمة التي عقدت العام 2005، والتي دعي من خلالها إلى تعزيز دور أدوات المعلومات والاتصالات في البيئة الاقتصادية للبلاد.

فعلـى الرغم مـن تواضع النـاتج الإجمالي المحلّي، وحصة المواطن التونسـي منه، وعدم توفّـر ثروات معدنية من شأنها أن تمنح فرصة تمويليـة للتنميـة المستدامـة في قطـاع تقنيّة المعلومـات والاتصـالات، وتحقيـق إنجـازات ملموسـة في ميادين اقتصـاد المعرفة، نجحت **تونس** في تحقيـق بصمـات واضحـة وأثبتـت جدارتهـا بعدما رسّخـت لنفسها أكثر من موقع متقدّم مـن ضمن المراتبيـة العولمية لأكثر من عنصـر من عناصر التقييـم التي تُعتمد في هذا المضمار.

وبالتـالي، استحقـت التجربـة التونسية التوقـف عندهـا، للتأكيـد علـى أن السياسـة المعلوماتيـة الحكيمـة والتخطيـط السليـم هما مفتاح النجاح لبلـوغ مرتبة رصينة في ميدان الاقتصاد الجديد.

بداية يمكـن القول إن **تونس** تعـدّ أول دولة في **شمال أفريقيـا** نجحت في إعداد استراتيجية وطنيـة للمعلومـات والاتصـالات وتطبيقهـا، محاولةً توفير المناخ المناسب من خلال:

- تطويـر البنيـة التحتيّـة للمعلومـات والاتصالات في عموم البلاد.
- صيـاغـة الإطـار التشريعـي والتنظيمي لإدارة دفـة الاقتصـاد الرقمـي وضمـان دعـم القطاع الخـاص، ورعاية بيئة داعمة للابتـكار وتذكـي الـروح التنافسيـة في البيئة الاقتصادية الوطنية.
- تنميـة قدرات المـوارد البشرية، وتطوير مهاراتهـا مـن خلال إعـادة هيكلـة النظم التعليميـة، وتوفيـر مستلزمـات تدريـب الكـوادر والارتقـاء بمهاراتهـا وقدرتهـا على الإسهـام في أنشطة الاقتصاد المرتكز علـى المعرفة، مع توجيه عناية خاصة إلى مراكز البحوث وحاضنات الابتكار.
- تعزيـز التعـاون مـع الدول التـي تمتلك خـبرة عميقـة في هـذا المضمـار، وعقـد شراكات قصيرة وبعيدة الأمد في مجالات تقنيّة المعلومات والاتصالات.

لقـد وجهـت الحكومـة التونسيـة عنايتهـا صوب إعادة تنظيم الهيئة الوطنية للاتصالات وأنشـأت وكالة الاتصـالات والمعلومات، التي بـدأت باعتمـاد التوقيـع الإلكتروني، وتبنّـي استخـدام وتبـادل الوثـائق الإلكترونيـة في كثـير مـن الأنشطـة المؤسّساتيـة. وكان لها قصب السبق في الدعوة إلى **عقد القمة العالمية حـول مجتمـع المعلومـات** Summit on the Information Society (WSI)، والتي تبنّتهـا **الأمم المتّحدة** العـام 1998، وكانـت **تونس** الدولة المضيفة لأعمال المرحلة الثانية لهذه القمـة والتي عقدت العـام 2005، والتي دعي من خلالها إلى تعزيز دور أدوات المعلومات والاتصـالات في البيئـة الاقتصاديـة للبـلاد، ودعـم مختلف أشكال التنمية المجتمعاتية عبر سلسلة من الإجراءات، تضمنت إنشاء حاضنات

* لم تظهر بيانات ليبيا بسبب الأحداث التي عصفت بها أثناء ثورة الربيع العربي فغابت البيانات الإحصائية التي يمكن اعتمادها لبيان ما تمّ بلوغه على أرض الواقع.



تقنيّـة في عمـوم البـلاد، وذلـك للـدور المهـمّ الـذي تمارسه في تطويـر التعاون بين منظومة التعليـم العـالي، ومؤسّسـات البحـث العلمـي، والقطاع الخاص. كذلك باشـرت بإجراء إعادة هيكلـة للمؤسّسات التونسية مـع الحرص على زجّ تقنيـات المعلومات والاتصالات، وأدواتها، وتطبيقاتها، مع توفير الدعم المالي بما يضمن حصول جميع القطاعات على حصّتها من هذه التقنيات والتطبيقات بأسعار مقبولة.

ولغـرض توفير صورة واضحـة المعالم عمّا تمّ تحقيقه في تونس، بغية تلمّس خارطة طريق لنجـاح تجـارب مماثلـة في بقيـة **دول المغـرب العربي**، أو **دول عربية أخرى**، لا بدّ من التوقف عند المظاهر التالية:

الارتقـاء بالبيئـة التمكينيّـة للمعلومات والاتصالات التونسية

أثبتـت الدراسـات الميدانيـة، والمعاييـر الدوليـة ارتقاء **تونس** على هذا الصعيد، بعدما بدأت قيمة دليل اقتصاد المعرفة **فيها** بالارتقاء التدريجي، بالغةً مراتبية البلدان التي استوطنت قائمـة هـذا الدليل مع احتفاظها خلال السنوات الأخيـرة **بالمرتبـة الأولى** بـين **بلـدان القـارة الأفريقية**، ومزاحمتها **دول الخليج العربي** التي تنفق مبالـغ كبيرة لضمان مرتبة تنافسية على صعيد اقتصاد المعرفة.

بـدأت قـيمة دلـيل اقتصاد المعرفة في تونس بالارتقاء التـدريجـي، بالغـةً مراتبية البلدان التي استوطنت قائمة هـذا الدليل مـع احتفاظها خـلال السـنوات الأخيـرة بالمرتـبة الأولـى بين بلدان القارة الأفريقية، ومزاحمتها دول الخليج العربي التي تنفق مبالغ كبيرة لضمان مرتبة تنافسية على صعيد اقتصاد المعرفة.

وقـد انعكسـت آثـار هـذا النمـوّ المطّرد على نشـاط الشركـات التونسيـة وعـزّزت قدراتهـا التنافسيـة وحققت تكاملاً على صعيد التجارة والأعمـال، مـع بثّ حركـة واضحـة في السوق المحلّية. كذلـك ارتفعـت الحصـة التـي يسهـم بها قطـاع المعلومات والاتصـالات من الناتج الإجمـالي المحلّـي مـن 2.6 % في بدايـات العـام 1997 إلى أكثر مـن 13.5 % في العام 2012.

انعكسـت آثـار النموّ المطّرد لتونس علـى صعيد اقتصاد المعـرفة على نشاط الشركات التونسـية وعـزّزت قـدراتهـا التـنافسية وحقـقت تـكاملاً علـى صعيد التجارة والأعمال، مع بـثّ حـركـة واضحـة في السـوق المحلّية. كما ارتفعت الحصة التي يسهم بها قطاع المعلومات والاتصالات من الناتج الإجمالي المحلّي من 2.6 % في بدايـات العام 1997 إلى أكثر من 13.5 % في العام 2012. فيما ارتقت تونـس بمسـتوى جـاهزيتها الشبكاتية إلى المرتبة الخمسين وسـبقت بقـية دول المغـرب العربي بأشواط كبيرة.

ولقد ارتقت **تونس** كذلك بمستوى جاهزيتها الشبكاتية إلى **المرتبة الخمسين** وسبقت بقية **دول المغرب العربي** بأشواط كبيرة. وبرز على السطح عدد كبير من الشركات التي ركّزت اهتمامها في قطاعـي السلع والخدمـات المعرفية، وترسخت في المجتمـع التونسي الثقافـة الرقمية، بحيث جـاوز عدد الشركـات التـي بدأت بولـوج بيئة اقتصـاد المعرفة في البلاد 400 شركة سنوياً، واستقـرّت **تونس** ضمن **المراتـب الخمس الأولى** بين **الدول الأفريقية** على صعيد تصدير السلع والمنتجـات المرتكـزة علـى المـورد المعـرفي، وجـاوزت قيمة صادراتها من هذا النوع مئات الملايين من الدولارات سنوياً.

النمـوّ الحاصل في الثقافة الرقمية الوطنية

باشرت الحكومة التونسيّة برنامجاً وطنياً لتوفـير فرصـة متكافئة لجميـع أفـراد الشعب التونسي للوصول إلى المـوارد المعلومـاتيـة، ومواقـع الويـب الخاصـة بالخدمـات التـي تقدّمهـا الحكومة، في ظلّ بيئة معلوماتية آمنة ومتماسكة قادرة على تلبية احتياجات أنشطة تنمية المجتمع والاقتصاد المرتكز على المعرفة. وفي الوقـت ذاتـه تبنّـت **تونس** استراتيجيـة معلوماتية تضمن وصولاً غير مشروط للموارد المعلوماتية، على المستويين المحلّي والعولمي لفضـاء المعلومـات، بصرف النظـر عن جنس المستخـدم، أو الإقليـم أو المنطقـة التـي يقيـم فيهـا، أو أيّ صفـة أخرى يمكـن أن تقف عقبة أمـام فرصة الوصول الرقمي لجميع المواطنين التونسيّين.

ولكي توفّر الحكومة ضمانات أكيدة لفرص رقميـة متكافئة، للجميع، أطلقت مجموعة من المبادرات شملت:

✓ إنشاء مركـز وطنـي لتقنيّـة المعلومـات خصّـص للأطفـال، إضافـة إلى مجموعـة مـن المراكـز المحلّيـة في عمـوم الأراضي التونسيـة، لتدريب الفئـات العمريـة مـن 5–15 سنـة، وفق برامـج تلبّي حاجاتهم وتشبـع نزعاتهـم نحـو استخـدام أدوات المعلومـات والاتصـالات، مع عـدم إغفال

الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة من هذه الخدمات المعلوماتية.

- استخدام أدوات المعلومات كموارد تعليمية مساعدة، الأمر الذي أسهم في بروز شركات متوسطة وصغيرة تعنى بتوفير سلع وخدمات معلوماتية لدعم هذه الأنشطة التربوية المختلفة.
- توسيع النسيج الشبكاتي الذي يربط المؤسّسات التعليمية (الابتدائي، والإعدادي)، ومؤسسات التعليم المهني، والجامعي، وضمان وصولها إلى مختلف أشكال الخدمات المعلوماتية المطروحة على الإنترنت. كذلك ربطت المكتبات الجامعية، ومراكز الفنّ الوطني، والمكتبات العامة، وجميع نوادي الشبيبة بالإنترنت، مع ضمان حضورها عبر مواقع الويب.
- ابتكار طريقة جديدة لنشر الثقافة الرقمية في المناطق الريفية بواسطة حافلات متخصّصة تتنقّل بين المناطق النائية وتوفّر خدمات معلوماتية متميّزة عبر مخابر الحواسيب الموجودة فيها، إضافة إلى الأدوات التعليمية والألعاب الموجهة إلى شريحة واسعة من الأطفال والشبيبة التونسية.
- إطلاق مبادرة حاسب العائلة Family PC لزيادة حجم انتشار الحواسيب المنزلية، وتوفير فرصة وصول المواطن إلى الموارد المعلوماتية من المنزل، بما يسهم في تعميق ثقافته المعلوماتية، ويعزّز مهاراته الرقمية.
- توفير حزمة من الخدمات الإلكترونية للمواطنين والمنظمات قامت بطرحها مجموعة من المؤسّسات الحكومية كجزء من الأنشطة التي توفّرها الاستراتيجية التونسية للإدارة الرقمية، وذلك لحرص الحكومة على تقليص كلف الاستخدام ، وتعزيز مشاركة المواطن التونسي في البيئة المعلوماتية ـ التونسية، وجذب اهتمام المواطن إلى خدمات الإدارة الإلكترونية، وتطوير أداء القطاع الخاص.
- صياغة إطار محكم للسياسة الوطنية المعلوماتية تهدف إلى توفير بيئة معلوماتية آمنة، خالية من التهديدات المعلوماتية، أو اختراق خصوصية المستخدم، لإقناع القطاع الخاص بتركيز اهتمامه في ممارسة أنشطة التجارة الإلكترونية، ومختلف أشكال الخدمات التجارية الرقمية. وقد تلمّست البلاد نتائج هذه السياسة التي باشرتها الحكومة منذ العام 1999، فانتشرت نظم الدفع الإلكتروني في عموم البلاد، وتمّ إصدار الدينار التونسي الرقمي بواسطة دائرة البريد التونسية العام 2001، ومجموعة متنوّعة من الخدمات المصرفية الرقمية المرتبطة بخوادم معلوماتية آمنة، والتي مهّدت للبدء بصفقات تجارية رقمية، داخل البلاد وخارجها.

تطوير البنى التحتيّة للمعلومات والاتصالات بالبلاد

اهتمّت **تونس** منذ **تسعينيّات** القرن الماضي اهتماماً بالغاً بتهيئة متطلبات إنشاء بنية تحتيّة رصينة تستند إلى بيئة شبكاتية ذات كفاءة عالية وبسعة عريضة لنقل المعلومات، امتدت على رقعة جغرافية تجاوزت10 آلاف كيلومتر من قابلوات الألياف الضوئية التي تربط العقد المعلوماتية المنتشرة بكثافة على عموم الرقعة الجغرافية التونسية وبسرعة بلغت(10Gb / s) منحت الخدمات المعلوماتية للإنترنت فرصة توفير خدمات معلوماتية متميّزة تدعم طيفاً واسعاً من الخدمات المعلوماتية التي تفتقر إليها البيئة الاقتصادية لمجتمع المعرفة.

بناء قدرات الموارد البشرية العارفة

نظراً لارتباط عملية بناء القدرات هذه برصانة منظومة التعليم، ومراكز التدريب والارتقاء بالمهارات، وجّهت **تونس** اهتمامها إلى منظومة التعليم الأولي والجامعي، وخصّصت ما يقارب 7.5 % من الناتج الإجمالي المحلّي لتمويل برامج التعليم وبث الرغبة لدى مواطنيها للالتحاق بمؤسّساتها التعليمية، بحيث بلغ عدد الملتحقين فيها 2.5 مليون مواطن من مجموعة السكان الذي يبلغ حوالى 10 ملايين نسمة. في المقابل بلغ عدد الجامعات المفتوحة في تونس 14 جامعة، مع 200 معهد تعليم عالٍ، توفّر للطلبة التونسّيين أكثر من 1000 برنامج دراسي.

ولتوفير فرصة جيّدة لخريجي مؤسّساتها التعليمية، عمدت **تونس** إلى تبني مجموعة من برامج الإصلاح التي تضمنت تحرير قطاع التجارة والأعمال من التنظيمات التي تعيق انفتاحها على البيئة الاقتصادية الوطنية والعولمية. كذلك باشرت ببرامج دعم أنشطة البحث والتطوير من خلال برامج تمويل وطنية ـ مستدامة، وتطوير مجموعة من حاضنات الابتكار ـ التقنيّة التي بدأت بنشرها في عموم البلاد، مع تعميق الوعي لدى قطاعات واسعة من القطاع الخاص بأهمية توسيع دائرة أنشطة الاقتصاد المرتكز على المعرفة في **تونس**.

ولكي توثق عرى التعاون والتنسيق بين المؤسّسات العلمية التونسية، وقطاع الصناعة، ولرفد البحث والتطوير والابتكار بقوة دافعة ترقى بمستوى الأنشطة التنموية السائدة، عمدت الحكومة في **تونس** إلى تطوير البنية التحتيّة التقنيّة من خلال زيادة عدد مراكز البحث والتطوير التقني، والمؤسّسات الوطنية للتقنيّة العالية، والحاضنات من اختصاصات متنوّعة. كما أنشأت الحكومة الوكالة التونسية لتشجيع البحث والابتكار في العام 2009، بقصد تشجيع حركة البحث العلمي والتطوير التقني، ولنقل التنمية إلى قطاعات متعدّدة بغية إحداث نقلة اقتصادية نوعية وفق نهج الاقتصاد المرتكز على المعرفة.

تفعيل دور الحاضنات التقنيّة

كجزء من خطة التنمية التي اعتمدتها تونس لدعم توجه البلاد نحو اقتصاد وطني يرتكز على الموارد المعرفية، تمّ إنشاء مجموعة كبيرة من المنتزهات التقنيّة Technology Parks (ثلاثة منها متخصّصة بقطاع المعلومات والاتصالات) في عموم البلاد، لتوفير المناخ المناسب للابتكار والتنسيق التقني الذي يحقق تنمية اقتصادية مستدامة.

ويعدّ متنزه الغزالة التقني أول متنزه في **تونس ومنطقة شمال أفريقيا** تفرّغ بصورة تامة لرعاية الأنشطة التقنيّة والابتكارية في قطاع المعلومات والاتصالات. وقد احتضن (منذ استهلاله العمل في العام1999) مجموعة كبيرة من الشركات الجديدة التي تميّزت بقيمة تقنيّة واقتصادية مضافة. ويستضيف المنتزه المذكور في الوقت الحالي 90 مؤسّسة يعمل فيها أكثر من 1700 مواطن تونسي من ذوي المهارات التقنيّة العالية. وتوزّعت الأنشطة التقنيّة فيه إلى قطاعات هندسة الشبكات، ونظم الحواسيب، وتقنيات الويب، إلى جانب شراكاته التقنيّة مع مؤسّسات عالمية رصينة مثل Alcatel، Lucent، Ericsson، Microsoft.

وقد رسّخ المنتزه رصانته العلمية والتقنيّة بانتمائه إلى **الجمعية العالمية للمنتزهات العلمية** منذ العام 2002، واعتُبر **وفق تصنيف الشبكة الأوربية لمراكز الابتكار** من المراكز المتميّزة على صعيد أنشطة الابتكار في بميدان التجارة والأعمال.

شجع النجاح الذي حقّقه **منتزه الغزالة** على تحرك الحكومة التونسية باتجاه فتح منتزهات تقنيّة جديدة، بلغ عددها 15 منتزهاً تقنياً في عموم البلاد، والتي من شأنها أن تسهم في ترسيخ أركان التقنيات الداعمة لاقتصاد المعرفة إلى حدّ كبير، ومنح السلع والخدمات الرقمية التونسية فرصة تنافسية على المستويين الإقليمي، والعولمي.

يعدّ متنزه الغزالة التقني أول متنزه في تونس ومنطقة شمال أفريقيا تفرّغ بصورة تامة لرعاية الأنشطة التقنيّة والابتكارية في قطاع المعلومات والاتصالات. وقد احتضن منذ قيامه في العام 1999 مجموعة كبيرة من الشركات الجديدة التي تميّزت بقيمة تقنيّة واقتصادية مضافة. ويستضيف المنتزه في الوقت الحالي 90 مؤسّسة يعمل فيها أكثر من 1700 مواطن تونسي من ذوي المهارات التقنيّة العالية. وتتوزّع الأنشطة التقنيّة فيه إلى قطاعات هندسة الشبكات، ونظم الحواسيب، وتقنيات الويب، فضلاً عن شراكاته التقنيّة مع مؤسّسات عالمية رصينة مثل Alcatel، Lucent، Ericsson، Microsoft.

قطاع المعلومات والاتصالات والتحدّيات في تونس

واجهت **تونس** على مستوى قطاع المعلومات والاتصالات، والذي يعتبر أكثر القطاعات التصاقاً بمجتمع المعرفة واقتصادها، تحديات عدّة، كان أبرزها:

- ✓ عدم ارتقاء أنشطة الابتكار في قطاع البرمجيات وتطبيقاتها إلى المستوى المطلوب، على الرغم من الدعم المالي السخي الذي وفّرته الحكومة لشركات هذا القطاع، على التوازي مع الإعفاءات الضريبية الممنوحة للشركات الوطنية.
- ✓ وجود بيئة تنافسية عربية وإقليمية في قطاع تقنيّة المعلومات فرضته السلع والخدمات الرقمية في دول مجاورة مثل **المغرب ومصر**، بحيث واجهت صناعة المعلومات التونسية تحدّيات كبيرة وقاسية بغية ترسيخ نجاحها وقدرتها على تحقيق قيمة اقتصادية مضافة.
- ✓ استمرار حضور الفجوة الرقمية في البلاد على الرغم من الجهود المستمرة في تحسين البنية التحتيّة للمعلومات والاتصالات، وتوسيع رقعة استخدامها على نطاق واسع في المؤسّسات التعليمية، والقطاع الحكومي والخاص.
- ✓ عدم قدرة الكثير من الشركات التونسية على مواجهة التنافس الشديد في السوق العولمية، وذلك بسبب محدودية مصادر تمويل مشاريع القطاع الخاص، أو عدم وجود استثمارات مالية كافية لمنح الشركات المحلّية قدرة على التنافس في السوق الاقليمية والعولمية؛ وذلك على الرغم من الحوافز التي وفرتها الحكومة لقطاع البحث والتطوير في قطاع المعلومات والاتصالات.
- ✓ معاناة أنشطة التنسيق والتعاون بين المؤسّسات الجامعية والقطاع الخاص من ضعف في أكثر من موطن، ما أسهم في تراجع أنشطة البحث والتطوير التقني التي يمكن أن تسهم فيها شركات القطاع الخاص لضمان قدراتها التنافسية، وفي تهميش الدور المأمول لعمليات التطوير التقني، وزيادة العزلة بين هذين القطاعين الحيويين.
- ✓ وجود عقبات على صعيد المحتوى الرقمي تعرقل الاستراتيجية الوطنية يمكن ردّها إلى غياب الوعي بأهمية الاهتمام بالمحتوى الرقمي لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة، وعدم رغبة هذه الشركات بإنشاء مواقع ويب أو تخصيص المبالغ المطلوبة لهذه المواقع، عدم اهتمام الشركات بتحديث مواقعها، أو مراجعة محتواه الرقمي لضمان استثماره في تحقيق عوائد مضافة، ووجود عقبة أمام القطاع التونسي الخاص في ممارسة عملية الاستضافة لمواقع الشركات المحلّية نتيجة انخفاض كلف الاستضافة لمواقع الويب في المؤسسات المعلوماتية العالمية، وتوفّر حزمة من الخدمات المتقدمة.

وقد بذلت الحكومة التونسية جهداً كبيراً لضمان عملية الارتقاء بالمحتوى الرقمي التونسي، فخصّصت مجموعة من المنح لمؤسّسات المجتمع المدني التي تعنى بهذه المسألة، ومنحتها أسماء النطاق واستضافة مواقعها بالمجان، تشجيعاً لها على إنشاء مواقع ويب رصينة. كذلك أطلقت مبادرة لمنح جائزة التفوّق الرقمي الوطني لمكافأة أفضل محتوى رقمي في القطاعاتالحكومية، والتعليمية، والثقافية.

دروس مستخلصة من التجربة التونسية

- ضرورة الاستثمار المستمرّ في التعليم وتنمية الموارد البشرية لرفد البلاد بالمهارات والخبرات المعرفية والميزات التنافسية اللازمة لوضع الاستراتيجية الرقمية الوطنية موضع التنفيذ، وضمان نجاحها على أرض الواقع.
- الاهتمام بترسيخ جذور ثقافة رقمية رصينة في عموم البلاد، وتوفير مستلزمات الوصول إلى الموارد المعلوماتية في عموم الرقعة الجغرافية للبلاد، لتوفير متطلّبات بناء مجتمع المعلومات والمعرفة.
- صياغة سياسة وطنية طموحة لنشر شبكة من المنتزهات التقنيّة في مناطق متعدّدة من البلاد، بغية توفير مناخ مناسب للتعاون والتنسيق المشترك في قطاعات متنوّعة من ميادين المعرفة، تتعاون من خلاله المؤسّسات الجامعية، ومراكز البحث والتطوير، ومؤسّسات التمويل لتطوير قاعدة جيدة لإنتاج السلع والخدمات المعلوماتية.
- صياغة إطار قانوني وتنظيمي مرن يوفّر مجموعة من الحوافز القادرة على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر FDI، والذي سيمنح البلاد فرصة أكيدة لتطوير بيئة اقتصاد المعرفة وتطوير المنتجات والخدمات الرقمية.
- إدراج قطاع المعلومات والاتصالات، ضمن قائمة الاهتمامات الأساسية للحكومة وتخصيص الموارد المالية الكافية لترسيخ مرتكزات متينة للاقتصاد المرتكز على المعرفة، وتوفير فرص ولادة مؤسّسات وطنية متميّزة في قطاع تقنيّة المعلومات والاتصالات، تمتلك ميزات تنافسية تمنحها القدرة على التفوّق عولمياً.

لائحة المراجع

أ . المراجع العربية

الـرزو، حسـن مظفر، **مقوّمات الاقتصـاد الرقمي ومدخـل إلى اقتصاديات الإنترنـت**، مركز البحوث، معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006.

محمـود، محمد عبد المولى، **المحتوى العربي على الإنترنت: دراسـة ويبومترية** ، قسم المكتبات كلية الآداب جامعة القاهرة؛ مصر، أطروحة دكتوراه، 2001.

ب . المراجع الأجنبية

• ANIMA,(2005), Innovation, Technology Centers and Investment Attraction in the Mediterranean, Notes & Studies No.9, Mediterranean Intelligence, France.

• Castells, M. & G. Cardoso, Editors,(2005), The Network Society: From Knowledge to Policy, Center for Transatlantic Relations, Washington, DC: Johns Hopkins Center for Transatlantic Relations, ISCTE, Lisbon, Portugal.

• Cooke, P. & A., Piccaluga,(2006),Editors, Regional Development in the Knowledge Economy, Routledge, Abingdon, Oxon OX14 4RN.

• Cooke, P., & C. Laurentis, ,(2007), Regional Knowledge Economies: Markets, Clusters and Innovation, Edward Elgar Publishing Limited, Glensanda House, Cheltenham, UK.

• Dutta, S. & B. Bilbao-Osorio,(2012), The Global Information Technology Report 2012 : Living in a Hyper-connected World, Insight Report, World economic Report, Geneva.

• Dutta, S. & I. Mia, (2010),The Global Information Technology Report 2009–2010: ICT for Sustainability, World Economic Forum, Geneva.

• Dutta, S. & I. Mia,(2010), The Global Information Technology Report 2009–2010 : ICT for Sustainability , World Economic Forum, Geneva.

•Dutta, S. & I. Mia, (2011), The Global Information Technology Report 2010–2011, Transformations 2.0, 10th Anniversary Edition, World Economic Forum, Geneva.

•Dutta, S. & I. Mia,(2009), The Global Information Technology Report 2008–2009 : Mobility in a Networked World, World Economic Forum, Geneva Neef, D., Siesfeld, G., & J. Cefola, (1998), Editors, The Economic Impact of Knowledge, Butterworth-Heinemann, MA.

•Dutta, S., (2009), The Global Innovation Index 2008-2009, INSEAD and WIPO 2012, France.

•Dutta, S., Editor, (2012), The Global Innovation Index 2012: Stronger Innovation Linkages for Global Growth, INSEAD and WIPO 2012, France.

•Godin, B.,(2008), The Knowledge Economy: Fritz Machlup's Construction of A Synthetic Concept, Working paper No.37, Project on The History and Sociology of S & T Statistics, Quebec, Canada.

•Hanna ,N.,(2010),Why National Strategies are needed for ICT-enabled Development, ISG Staff Working Papers, No. 3, Information Solution Group, USA.

•Hovland, I.,(2003), Knowledge Management and Organizational Learning:An International Development Perspective: An Annotated Bibliography, Overseas Development Institute, London, SE1 7JD, UK.

•IMF,(2011), World Economic Outlook:September 2011, World Economic & Financial Survey, International Monetary Fund, Publication Services, Washington D.C., USA.

•Isfahani, D.,(2010), Human Development in the Middle East and North Africa , United Nations Development Programme, Human Development Reports, Research Paper 2010/26, October 2010.

•ITU,(2012), ICT Adoption And Prospects In The Arab Region 2012, International Telecommunication Union, Place des Nations, CH-1211 Geneva, Switzerland.

•IWS,(2011), World Internet Users, Web Site Directory, Internet World Statistics, Available At :http://www.internetworldstatistics.com.

•IWS,(2012), Internet world Statistics, Available on URL : www.internetworldstats.com/stats.htm

•Kamoun, F., Chaabouni, J. & D. Kamugasha,(2009), Technology Parks, Incubation Centers, Centers of Excellence: Best Practices and Business Model Development in North and Southern Africa, Development Information, Science and Technology (CODIST-I), Addis Ababa, Ethiopia, 28 April – 01 May 2009.

•Karagiannis, S.,(2007), The Knowledge-Based Economy, Convergence and Economic Growth: Evidence from the European



Union ,Report No 91, Centre Of Planning And Economic Research, Athens, Greece.
•Karlsson, C., Maier, G. & M., Trippl, (2010), ICT and Regional Economic Dynamics: A Literature Review, EUR 24510 EN – 2010, European Commission
•Kenawy, E., & M. Abd-El Ghany,(2012), Knowledge-Based Economy Versus Traditional Economy: Competition Or Integration , Ozean Journal of Applied Sciences 5(1), 2012.
•Kenneth E. Corey, K. & M. Wilson,(2006), Urban and Regional Technology Planning : Planning Practice in the Global Knowledge Economy, Routledge, Oxon , UK.
•Klingle, J.,(2004), A Report on the Knowledge-Based Economy, Report # 110, Prepared for the Northern Labor Market Information Clearinghouse, Emerging Directions Consulting Ltd.
•Klugman, J.,(2011), Human Development Report 2011, Sustainability and Equity: A Better Future for All, United Nations Development Programme, , New York, NY 10017, USA. UNDP,(2009), Arab Knowledge Report 2009: Towards Productive Intercommunication for Knowledge, Mohammed Bin Rashid Al- Maktum Foundation, Dubai.
•KPMG,(2012), 2012 Change Readiness Index Assessing Countries': Ability To Manage Change And Cultivate Opportunity, KPMG International, Over Seas Development Institute, USA.
•Malin, C.,(2010), Middle East & North Africa Facebook Demographics , Spot On Public Relations, May 2010.
•Neffati, M.,(2012), ICT, Informational Innovation And Knowledge-Based Economy, Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica, 14(1), 2012.
•OCDE,(1996), The Knowledge-Based Economy, General Distribution, OCDE/GD(96)102, Organization For Economic Co-Operation And Development, Head Of Publications Service, OECD, Paris, France.
•O'Hare, D., (2002), Building The Knowledge Society, Report to Government, Information society Commission, Ireland.
•Powell, W, & K. Snellman, (2004),The Knowledge Economy, Annual Review of Sociology, 2004, Vol. 30:pp.199–220.
•Sala-i-Martin, X., (2012), The Global Competitiveness Report 2011–2012, World Economic Forum, Geneva.
•Science Ltd, UK.
•Shariffadeen, T.,(2009), The Role Of Culture And Values In Enabling



Transformation Towards Knowledge Economies: Lessons From Two Countries, High Level International Conference on "Building Knowledge Economies for job creation, increased competitiveness, and balanced development", Tunisian Government , ISESCO, & World Bank, Carthage, December 1-3, 2009.
•Shavinina, L.,(2003), The International Handbook on Innovation, 1sted Elsevier, Holland.
•UN,(2004), E-Commerce & Development Report 2004, UN Conference on Trade & Development, New York & Geneva.
•UN,(2012), E-Government Survey 2012: E-Government for the People, ST/ESA /PAS/SER.E/150, Department of Economic and Social Affairs ,United Nations, New York.
•UNDP,(2009), Arab Knowledge Report 2009: Towards Productive Intercommunication for Knowledge, Mohammed Bin Rashid Al-Maktum Foundation, Dubai.
•UNDP,(2010), Human Development Report 2010, The Real Wealth of Nations:
•UNDP/RBAS,(2010), Arab Knowledge Report 2009: Towards Productive Intercommunication for Knowledge, Mohammed bin Rashid Al Maktoum Foundation (MBRF) and the United Nations Development Programme/ Regional Bureau for Arab States, Dubai.
•UNDP/RBAS,(2012), Arab Knowledge Report 2010/2011: Preparing Future Generations for the Knowledge Society, Mohammed Bin Rashid Al Maktoum Foundation (MBRF) and The United Nations Development Programme / Regional Bureau for Arab States (UNDP/RBAS), Dubai.
•WB,(2007), Building Knowledge Economies : Advanced Strategies for Development, WBI Development Studies, The International Bank for Reconstruction and Development ,The World Bank, Washington D.C., USA.
•WB,(2012), 2005 Knowledge Assessment Methodology ,WBI Themes, Knowledge for Development, World Bank.
•Wikipedia,(2012), Wikipedia Internet Encyclopedia, Available on URL : http://www.wikipwedia.org.
•Williams, G.,(2010),The Knowledge Economy, Language and Culture, Multilingual Matters, Glyn Williams , Toronto, Canada.

ملف

اقتصادات المعارف

العلمية والتكنولوجية

مقدمة

هـل مـا زالت الـدول العربيـة تخطـو خطواتهـا الأولى في مضمـار اقتصـاد المعرفـة؟ أو أنهـا باتـت تسير ثابتـة الخطى على هذا الطريـق؟ ما هي العقبات التـي تعترض تحوّل الاقتصـاد التقليـدي في البلدان العربيـة إلى اقتصاد قائم على المعرفـة؟ وهل جرى تذليل تلـك العقبـات وتخطّيها أو أنها مـا زالت تحول دون السـير قدُماً؟ ومـا هي المسافة الفاصلة بين الاقتصادين؟ ثم ما هو الفرق أصلاً بين الاقتصاد واقتصاد المعرفة؟

عـن هذه الأسئلة التي تشكـل الإطار العام للملف يجيب فريـق الباحثين الذين تصدوا لمعالجة "اقتصادات المعارف العلمية والتكنولوجية". فعلى الرغم من أن الأنشطة الاقتصادية استنـدت علـى الـدوام إلى المعرفة بمختلف أنماطها، فـإن مصطلح اقتصـاد المعرفة يُشير إلى مجموعـة الأنشطة الاقتصادية التي تشكل المعرفـة مادتها، ولكنها معرفة قائمة على تحولات جوهرية في أساليب الإنتاج وفي قواعد التجارة العالمية.

مـن أبـرز هـذه التحـولات نشـوء تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات وانتشارهـا؛ فالاقتصـاد المبنـي علـى الإنتاج لا يتعارض من حيث المبدأ مع الاقتصـاد القائم على المعرفـة. بل من الممكـن أن يتم الإنتاج ضمن اقتصاد المعرفة استنـاداً إلى أساليب كثيفة المحتـوى المعـرفي. وفي تكامل إجابـة البـاحثين عن الأسئلـة والتسـاؤلات التي يطرحها اقتصاد المعرفة على البلدان العربية، عالجت الدراسة أنماط النشاط الاقتصادي في الدول العربيـة، وإسهـام التعليم والتدريب في عملية الانتقال إلى الاقتصـاد القائم على المعرفة، والبنـى المؤسسيـة التي تؤهّـل المجتمعات العربيـة لاقتصاد المعرفة، ثـم البنى المعرفية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الضرورية لذلك، فالمعارف العلمية والتكنولوجية في القرن الحادي والعشرين، وأخيراً استراتيجيات بنـاء اقتصاد المعرفة في الدول العربية.



1 - بعض إشكاليات اقتصادات المعارف العلمية والتكنولوجية

يقـارب تعداد سكـان الـدول العربية 355 مليـون نسمـة، أي أكـثر بقليـل مـن 5 % مـن سكـان العـالم. وبينما يتفاوت وسطـيّ الأعمار بـين بلد عربي وآخـر، فإن العرب هـم من أكثر سكـان العالم يفاعةً. ويُقـدَّر تعداد من هم دون سـن الرابعة عشرة في الدول العربيـة بـ 112 مليـون نسمـة[1]. ويمكـن في ظـروف اعتيادية، اعتبار فتـوَّة السكان مصدر قوة واعد بمستقبل زاهر. لكن بالنسبة إلى حكومات كثير من الدول العربيـة التـي رعت ومـا تـزال ترعى منظومات اقتصاديـة قاصرة، وتقدم خدمـات اجتماعية متواضعـة، ولاسيَّمـا مـا تعلَّق منهـا بـالتعليم والتدريـب المهنـي، وتعـاني من تخلُّـف مزمن في قدراتهـا العلمية والتكنولوجية، فإن مصدر القـوة هـذا قـد تحـول خـلال السنـوات القليلة الماضية من عبء ثقيل إلى خطر داهم.

يعود العجز الـذي تعاني منه الدول العربية في التعامل مـع مواردها، وما تملك من قدرات بشريـة فتية إلى عقود من الزمـن. فبالرغم من أن جميع الـدول العربية سعت منـذ استقلالها، في منتصـف القرن الماضـي، إلى تشييد بعض البنـى المؤسسيـة اللازمـة لتوظيف مواردها ورعايـة قدراتهـا البشرية، ونجحـت على نحو متفـاوت، في مجـاراة الممارسـات المعاصرة، إلا أن عوامـل عـدّة، مـن أبرزهـا سطـوة نظـم الحكـم الشموليـة، وتسلـط آليـات وممارسـات الاقتصـاد الريعـي علـى مقاديـر عـدد مـن البلدان العربيـة، تُعَدّ مسؤولـة بـالدرجة الأولى عمّـا عانتـه هذه البلـدان، ومـا زالـت تعاني من تخلُّـف. ويتجلّـى هـذا التخلف اليـوم، بأوضح صـوره، في قدراتهـا علـى القيـام بـالبحـث العلميِ والتطويـر التكنولوجي والابتكار. وهي القدرات المؤسِّسة لقيام اقتصادات ومجتمعات المعرفة المعاصـرة. والناظر إلى الدول العربية اليوم يـرى مؤسساتها، وبخاصـة تلك المعنيَّة بالتعليم وبالبحث والتطويـر والابتكار، أسيرة حلقات مفرغة يولِّد ضمنها الأداء المتدنّي واقعاً مأزومـاً يقود بدوره إلى المزيد من الخلل، الذي يعالَج في الكثير مـن الحالات بإصلاح محدود الأثر، بل إن بعضها يفاقم الخلل في الأمَد الأبعد وإن صُمِّم لمعالجته من حيث المبدأ.

لعـب الموقـع الاستراتيجـي الـذي تحتلـه المنطقة العربية، واحتكاكها الوثيق بحضارات متتاليـة، دوراً مهمـاً في تكويـن مخزونها من المعـارف وقـدرات المبـادرة والابتكـار التـي تحلَّـت بهـا أجيـال متلاحقـة مـن شعوبهـا. وبـالرغـم من كل ما عانت وتعاني دول المنطقة مـن اضطرابـات ونزاعـات على مَـرّ العقود، بل القرون، وبـالرغم من سطوة الأنظمة التي تعيق المبادرة والابتكار، ونشوء أقطاب مغايرة تولَّت ريادة التقـدم العلمي والتكنولوجـي في أنحاء العـالم، تستمر أفواج من أبنـاء وبنات المنطقة برفد أقطاب المعرفة في العالم بالمختصين في فروعها، وتسهم في تفوق الدول التي تبنتهم.

تشهـد بـوادر التحـولات التـي تمـر بهـا بعض الـدول العربية ، بـالرغم ممـا قد يشوبها مـن نزعـات متطرفـة، تشهـد علـى أن الإبداع والمثابـرة والصـبر علـى الصعـاب، مـا زالـت خصـالاً تترعـرع في نفوس مواطنيهـا. وفي واقع الحال، فإن ما تشهده المنطقة العربية من

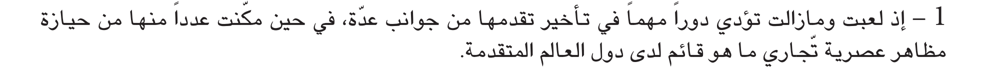
1 – وبينما تضم دول منظمة التعاون الخليجي ما يقارب 10.5 من هؤلاء الأطفال واليافعين تحتوي الدول ذات المداخيل المنخفضة النسب الأكبر. إذ يبلغ تعداد من هم دون سنّ الرابعة عشرة في **الصومال** مثلاً 44.7 بالمائة وفي غزة 43 بالمائة.

حراك شعبي يقوم الشباب فيه بالدور الأساس لا يعدو كونه التعبير الأوضح والأفصح عن فشل قطاعات التعليم والتدريب المهني والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في إعدادهم لبناء منظومات اقتصادية ومجتمعية معاصرة يمكن لها التعايش والتفاعل مع محيطها الدولي مع كل ما يحمل هذا المحيط من تحديات وفرص.

وبالرغم مما قامت به حكومات الدول العربية، أو تَعِدُ بالقيام به من إصلاحات، وما تُقدِّم من مكاسب آنية، فإن من المرجَّح أن تتجه اقتصادات الدول العربية ومجتمعاتها نحو المزيد من الأزمات، ما لم يتم تبنّي سياسات، واتّخاذ إجراءات وممارسات تستند إلى أسس من المعارف العلمية والتكنولوجية وتؤهلُ الشباب لاستحداث تغييرات جذريّة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وتكرِّس المساهمات الثرية التي قدمتها المنطقة عبر عصور مديدة لتلك المعارف. وتواتر المقولة بأن الثروات التي تتمتع بها بلدان المنطقة من نفط وغاز تعدّ نعمة ونقمة في آن معاً، مضلِّل في أحسن الأحوال[1]. فالمعضلة تكمن في السياسات المتَّبَعة لاكتساب المعارف الضرورية بغية التعامل مع هذه الثروات، على نحو يكفل النتائج الأمثل. فالسياسات المتبعة لا تمكّن مواطني هذه الدول ومؤسساتها من المساهمة في امتلاك المعارف التكنولوجية المستوردة وتفكيك الحزم التكنولوجية التي تضمّها، وتطويرها واستثمارها لإحراز مكاسب اقتصادية ومعرفية لا بدَّ أن تؤدي في نهاية المطاف إلى خلق اقتصادات مبنية على المعرفة من أوجه مختلفة.

ويعود قسط كبير من العقبات التي أعاقت اكتساب المعارف التكنولوجية في الدول العربية إلى إدراك منقوص لمفهوم نقل التكنولوجيا، من حيث مضمون عمليات النقل وغاياتها الأبعد أمداً، والأوسع نطاقاً. ويتجلى ذلك على مستويات عِدّة تطاول مختلف مستويات القرار السياسي، حيث يُغلّب هذا المستوى، في الكثير من الحالات، على المستوى الفني؛ ما قاد، ومازال يقود، إلى أداء دون الأمثل للتكنولوجيات المنقولة، عدا سلسلة من العوائق التي تتجلى عند السعي إلى توطينها وتطويرها. كما أن استمرار الاعتماد على الخارج في الكثير من الأمور المتصلة بانتقاء التكنولوجيات المناسبة واستقدامها واستثمارها وتطويرها يعود إلى قصور سياسات التنمية القطاعية، أو غيابها التام، وتبَنّي ممارسات تتيح الفرصة لاستغلال الموارد الوطنية على نحو لا مبرر له.

يطرح نقلُ المعارف التكنولوجية المناسبة واستيعابها وتطويرها واستثمارها، يطرح تحدِّياتٍ جديةً تجابه النمو الاقتصادي والتنمية في الدول كافة. لكن هذه التحدّيات تتميز بأهمية أكبر في الدول العربية منها في كثير من دول العالم الأخرى. إذ يشكل الاقتصاد الريعي محوراً لِطَيْفٍ واسع من الأنشطة الاقتصادية السائدة في الدول العربية، والممارسات المجتمعية المصاحبة لها. وما تزال سياسات التنمية بعامة، وسياسات بناء وتنمية القدرات التكنولوجية بخاصة، قاصرة لذلك عن التعامل المُجْدي والبنّاء مع القضايا التي يطرحها نقل المعارف التكنولوجية واستيعابها وتطويرها واستثمارها. لذا، فإن وضع سياسات تنموية تُبعد شبح الاقتصاد الريعي، وتشجّع على نشوء مؤسسات الأعمال الإنتاجية والخدمية التي تتَّسق وتحديد الخيارات التكنولوجية المتاحة والجداول الزمنية الأمثل لتحقيقها، يكتسي أهمية قصوى في الفترة المقبلة. ومن الضروري أن تجيب هذه السياسات عن أسئلة محورية، منها ما يتعلق بالفرص التي يطرحها


1 – إذ لعبت ومازالت تؤدي دوراً مهماً في تأخير تقدمها من جوانب عدّة، في حين مكّنت عدداً منها من حيازة مظاهر عصرية تّجاري ما هو قائم لدى دول العالم المتقدمة.



الحراك الاقتصادي الدولي الراهن على الصُعُد الوطنية والدولية لنشوء مناخ بديل يسمح باكتساب المعارف التكنولوجية المناسبة ومن ثم استثمارها لبناء نظم اقتصادية ومجتمعية تستند إلى المعرفة أساساً. ومنها أيضاً ما يتصل بالآليات المثلى التي يجدر تبنّيها والمبادرات التي يجب تصميمها واستثمارها من أجل توليد هذا المناخ واستدامته.

فعلى الصعيد الدولي، من المتوقع أن يشهد نقل المعارف التكنولوجية عدداً من النزاعات تعود إلى دخول لاعبين جدد إلى مضمار البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بالإضافة إلى تزايد الطلب على منتجات تتضمن مدخلات علمية وتكنولوجية متطورة في شتى أنحاء العالم. وبالرغم من أن استمرار الأزمة الاقتصادية العالمية ستكون له آثار لا يمكن التنبؤ بكثير منها، فإن معظم هذه الآثار يدفع في المحصلة الأخيرة نحو تزايد أهمية المعارف التكنولوجية أساساً لإحراز أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني وتملُّك قدرات تنافسية متميزة على الصعيد الدولي.

وعلى الصعيد الوطني، لا بد من إسناد السياسات التكنولوجية والموارد المالية التي تخصص لتنفيذها إلى الوقائع الملموسة في العالم الحقيقي والاعتراف بالأوضاع الهشة التي يعاني منها كثير من الدول العربية، على صُعُدٍ شتى، منها تركيز السلطات ضمن دوائر محدودة وضعف مؤسسات الرقابة والمحاسبة. ومن جانب آخر، لا بد أن تتيح سياسات التكنولوجيا الوطنية في الفترة المقبلة مساحات أوسع مما سبق بكثير، لإشراك العاملين في مؤسسات العلوم والتكنولوجيا بعمليات الاختيار التكنولوجي. ولا مفر كذلك من تصميم سياسات تتخذ الصلة العضوية بين الأمن والتنمية الاجتماعية، محوراً أساسياً للعمل في الفترة المقبلة. ولا بد أن تسمح سياسات التكنولوجيا الوطنية المقبلة بخضوع متخذي القرار بشأن حيازة التكنولوجيا واستثمارها للمساءلة، شأنُهم في ذلك شأن متخذي القرار في سائر القضايا ذات الصلة بالتنمية، بعامةً.

إن السياسات المتبعة حالياً لتوظيف الفوائض المالية التي تمتلكها بعض دول المنطقة في معالجة ما تجابه من تحدّيات اقتصادية واجتماعية وبيئيَّة، مُستخدِمةً في ذلك مدخلات علمية وتكنولوجية مستوردة بصورة كاملة – كما يتم استثمارها في الكثير من الحالات من قبل خبرات وعمالة مستوردة أيضاً – لن تجدي نفعاً على المدَيَيْن المتوسط والبعيد. فالموارد الطبيعية التي ولَّدت تلك الفوائض آيلةٌ إلى التناقص، وربما إلى الزوال، في آخر المطاف. ومن المرجَّح أن تتحلى سياسات مغايرة ترمي إلى بناء قدرات اقتصادية مستندة إلى المعرفة بأداء أفضل في المراحل التالية لنضوب مصادر الدخل الحالية. فدول المنطقة مرشحة لمجابهة المزيد من التحدِّيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على مدى عقود مديدة في المستقبل. لكنها لن تكون حينئذٍ مسلَّحةً لا بالفوائض المالية السانحة لها اليوم، ولا بالمعارف والمهارات التي لا تعمل جادة لاكتسابها الآن.

ليس ثمة تعارض بين اقتصاد يستند إلى المعرفة واقتصاد مبني على الإنتاج، بل إن الإنتاج يتم ضمن اقتصاد المعرفة استناداً إلى أساليب كثيفة المحتوى المعرفي، أي تكنولوجيات متقدمة تستوجب استخدام موارد بشرية ذات مهارات رفيعة.

2. اقتصاد المعرفة

يشير مصطلح اقتصاد المعرفة[1] إلى مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي تشكل المعرفة مادتها ومحركها الرئيس. وبالرغم من أن الأنشطة الاقتصادية استندت على الدوام إلى المعرفة بمختلف أنماطها، فإن الحراك الراهن نحو اقتصاد المعرفة مدفوع بتحولات جوهرية في أساليب الإنتاج وفي

1 – **يعتقد** إن بيتر ف. دروكر Peter F. Drucker كان أول من استخدم مصطلح اقتصاد المعرفة؛ وذلك في كتابه "The Age of Discontinuity" .(New York: Harper & Row، 1969)

قواعد التجارة العالمية. ومن أبرز هذه التحولات نشوء وانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتبني ثمارها في طيف متزايد من قطاعات الاقتصاد لفتح الأبواب أمام تطويرها وإثراء تنافسيتها وقدرتها على تحقيق التنمية الاجتماعية. وأدت إزالة الحواجز التي كانت تعترض التجارة الحرة بين الدول إلى تنشيط الاستثمار الأجنبي المباشر وانتقال ما يتطلبه من معارف علمية وتكنولوجية في أنحاء العالم. كما أسهم انخفاض تكاليف النقل والاتصالات بتعزيز التفاعل الاقتصادي والتكامل بين قطاعات الانتاج والخدمات في كثير من دول العالم.

ولا يوجد تعارض من حيث المبدأ بين اقتصاد مستند إلى المعرفة واقتصاد مبني على الإنتاج. بل من الممكن أن يتم الإنتاج ضمن اقتصاد المعرفة استناداً إلى أساليب كثيفة المحتوى المعرفي، كأن تتضمن أساليب الإنتاج تكنولوجيات متقدمة تستوجب استخدام موارد بشرية ذات مهارات رفيعة.

وتنمّ الإشارة التي أضحت مألوفة في أوساط الإعلام حول انتقال بلد من بلدان العالم من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد المعرفة، تنمّ عن تبسيط مُفرط. فمن جهة أولى لا يمكن أن تتخلّى دولة من الدول تخلّياً تاماً عن الأنشطة الاقتصادية التي ما زالت مربحة، حتى ولو كانت احتياجات هذه الأنشطة من المعارف محدودة، أو متواضعة. بل إن بلدان العالم جميعاً تشهد أنماطاً متجاورة من النشاط الاقتصادي تتفاوت في اعتمادها على المدخلات المعرفية، ولاسيّما المستحدث منها.

يتطلب اقتصاد المعرفة توافر عدد من الدعائم والأصول. ويشكل رأس المال البشري أكثر الأصول قيمة في الاقتصاد المبني على المعرفة. وكما تبين تجارب الكثير من الدول والمجتمعات المحلية، فليس من الممكن الوصول إلى استثمار أمثل للمعارف العلمية والتكنولوجية وإعادة إنتاجها، من دون كتلة حرجة من المختصين، تتوافر لهم فرص للعمل الجماعي ضمن مناخ تشريعي ومؤسسي مناسب يدعم ويحفّز الابتكار ويكافئ التميز والأداء الجاد، وينبذ اتخاذ القرار بناء على انتماء عائلي أو عشائري أو حزبي.

وللاقتصاد المبني على المعرفه خصائص أخرى منها توافر:

- آليات محفزة وداعمة للابتكار؛ ومنها نظم تربط المؤسسات العلمية الأكاديمية والبحثية بمؤسسات الأعمال التي تكتسب بفضل هذه الصلات القدرة على تضمين منتجاتها مدخلات كثيفة المحتوى المعرفي.
- إمكانات متفوقة وواسعة الانتشار لتكوين رأس مال بشري متطور؛ وتتضمن مؤسسات متفوقة للتعليم الرسمي بمراحله، إضافة إلى إمكانات فعالة لتقديم خدمات التعليم المستمر وإعادة التأهيل وبناء طيف من المهارات ذات انعكاس مباشر على إنتاجية وتنافسية الأنشطة الاقتصادية.
- بنى أساسية تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أساساً لتيسّر نشر واستثمار المعارف وتطويرها، وجعلها تتّسق مع الاحتياجات المتغيرة باستمرار على الصعيدين المحلي والدوليّ.
- أطر تشريعية وتنظيمية تساند الارتقاء بالإنتاجية والنمو الاقتصادي المستندين إلى المعارف الجديدة. ومن المألوف أن توضع هذه الأطر بالاستناد إلى سياسات وطنية تجعل المعارف المستحدثة متاحة ضمن شروط تساعد على استثمارها ومتابعة تطويرها. وغالباً ما تتضمن هذه الأطر آليات لتخفيض التعرفة الجمركيه المفروضة على المعدات ذات المحتوى التكنولوجي المتقدم والرفيع. كما تتضمن إمكانات لإعفاء مؤسسات الأعمال التي تقوم بأنشطة البحث والتطوير من الضرائب وتقديم معونات خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستندة إلى المدخلات العلمية والتكنولوجية المستحدثة؛
- طيف من الخدمات المستندة إلى التكنولوجيات المتقدمة والرفيعة، منها دور التصميم والمخابر التخصصية ومؤسسات لمراقبة النوعية منها ما يستهدف مؤسسات الأعمال الإنتاجية والخدمية الناشطة في المجالات التقليدية وحديثة العهد.

ومن أبرز عناصر القوة التي يستغلها الاقتصاد المستند إلى المعرفة في الوصول إلى نمو مستدام وتنافسية، السهولة والكلفة المنخفضة نسبياً، التي يمكن بموجبها نشر المعارف وإعادة إنتاجها أو تطويرها متى تكاملت وتضافرت العناصر السابقة ضمن بيئات مواتية. فتملك المعرفة في مجالات محددة يسمح باكتساب وتوليد المزيد منها في المجال ذاته كما في مجالات مجاورة، وحتى ضمن مجالات غير متصلة أحياناً. وبوُسعِ من يمتلك المعرفة والوسائل الضرورية لتطويرها أن يحرز المزيد منها بتكلفة أدنى بكثير ممن يسعى لحيازتها للمرة الأولى.

والخلاصة، أن الاقتصاد القائم على المعرفة هو ذاك الذي يصبح فيه إنتاج المعرفة ونشرها وتطبيقها المبدأ المنظّم للنشاط الاقتصادي بمختلف الأوجه (إنتاجًا وتوزيعًا واستهلاكًا) وفي مختلف قطاعاته ، من زراعة، وصناعة، وأنشطة خدمية. ويقوم هذا الاقتصاد على توفير الفرص لاكتساب المعارف العلميّة والمهارات المتجدّدة ولتطويرها ولاستثمارها في مختلف المجالات. أما المجتمع القائم على المعرفة فهو ذاك الذي يُضحي فيه نشر المعرفة وإنتاجها وتطبيقها المبدأ الناظم لمختلف أوجه النشاط الإنساني؛ ويؤمن المناخ المواتي لسعي مستمر نحو المعرفة ركيزة أساسية للحراك الثقافي والاقتصادي والسياسي.[1]

2. 1. دعائم اقتصاد المعرفة

يعتمد اقتصاد المعرفة على توافر آليات مستحدثة كثيفة الاعتماد على مدخلات معرفية جديدة من مجالات تشمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية وعلوم المواد. وتتميز تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدينامية منقطعة النظير. ومما يمنحها أهمية تفوق ما لغيرها من محاور المعرفة العلمية والتكنولوجية المستحدثة أنها تؤمن في الوقت ذاته الوسائل لتداول المعارف ولتوليدها وتطوعها وتطويرها من خلال شبكات الحواسيب الوطنية والدولية والمبادرات الجماعية في مضمار البحث العلمي.

وتسعي الحكومات ومؤسسات الأعمال في الدول المتقدمة لتكريس المحتوى المعرفي لاقتصاداتها من خلال جهود البحث والتطوير التي تقوم بها أو تدعمها في هذه المجالات وفي مجالات أخرى من المعارف العلمية والتكنولوجية. **انظر الشكل** (1). وتستخدم المعارف التكنولوجية الناجمة عن الأبحاث في هذه المجالات لغايات عِدَّة ومتباينة. منها ما يهدف لتحقيق تنافسية أكبر لمؤسسات الأعمال في الأسواق الدولية المفتوحة، وذلك من خلال تحسين أداء المنتجات وكفاءة العمليات المستخدمة في صنعها. ومنها ما يرمي إلى تطوير منتجات وعمليات ذات آثار بيئية معدومة أو أقل ضرراً أو إصلاح الأذى الذي تحدثه أنشطة البشر على البيئة. كما تهدف زمرة أخرى من المعارف المستحدثة إحراز مستويات أرفع من التنمية الشاملة بتقديم خدمات اجتماعية تتضمن التعليم والرعاية الصحية.

أبرز عناصر القوة التي يستغلها الاقتصاد المستند إلى المعرفة من أجل نمو مستدام وتنافسية ناجحة: السهولة والكلفة المنخفضة نسبياً، التي يمكن بموجبها نشر المعارف وإعادة إنتاجها أو تطويرها.

العلوم والتكنولوجيا

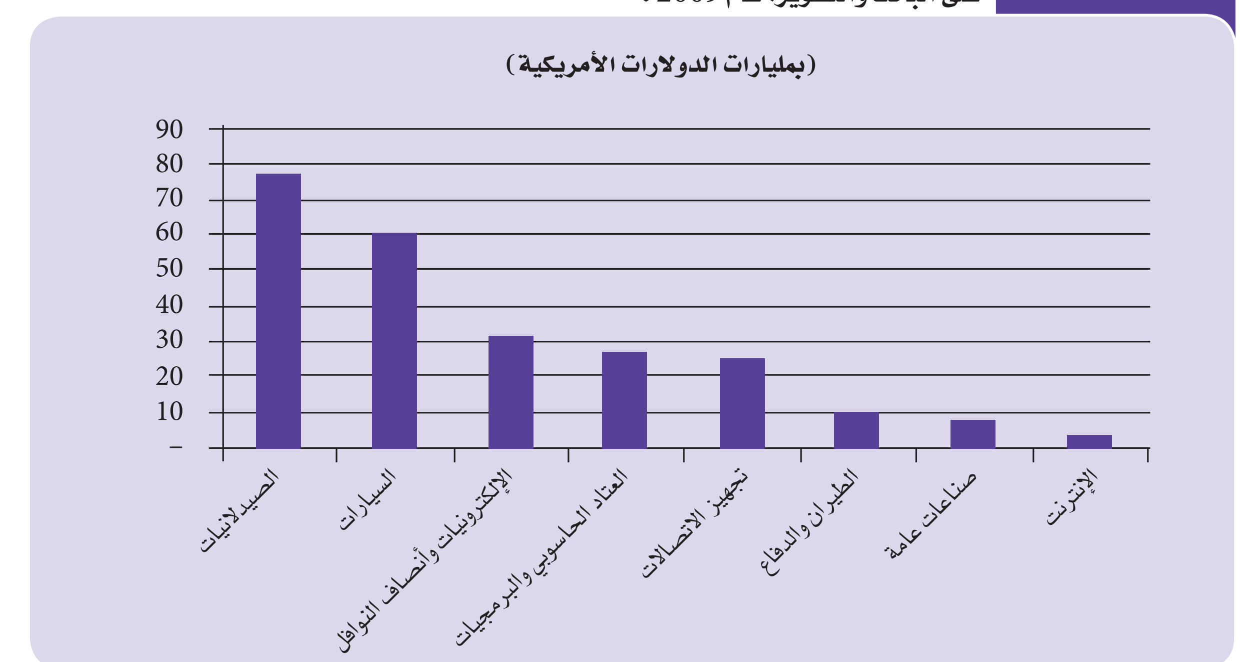
1 – انظر التقرير العربي للتنمية البشريّة، 2003، ص. 2.

ويمثل تحسين الأداء التنافسيّ، من جهة أولى، وتأمين قواعد معرفية لتأدية خدمات اجتماعية أفضل، من جهة ثانية، وتقليص الآثار البيئية الضارة للمنتجات والعمليات، من جهة ثالثة، دعائم أساسية في بنيان اقتصادات المعرفة.

تقدم الفقرات التالية موجزاً لأنشطة تشكل محط اهتمام مؤسسات العلوم والتكنولوجيا في تشييد هذه الدعائم واستثمار ما تُقدم من منافع. وتشير إلى مساهمات ثلاثة من فروع العلوم والتكنولوجيا في كل منها، هي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية وتكنولوجيا وعلوم المواد الجديدة. ولا تنشد الفقرات التالية بأي حال القيام بمسح شامل لما تقدمه هذه الفروع من العلوم والتكنولوجيا لدعائم اقتصاد المعرفة، بل تسعى لتسليط بعض الضوء على أبرز إسهاماتها. ولا بد من الإشارة كذلك إلى أن الأنشطة الرامية إلى تطوير المعارف التكنولوجية ضمن دعائم اقتصاد المعرفة الثلاث، تتشابك وتتداخل إلى أبعد الحدود. فتطبيقات التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية الهادفة لتقليص استخدام المبيدات الحشرية تؤدي في الوقت ذاته لمنافع بيئية واقتصادية ولتحسين تنافسية المؤسسة القائمة على عمليات الإنتاج الزراعيّ. كذلك فإن الارتقاء بمستوى الخدمات الاجتماعية بتشييد منظومات تعليمية تستثمر المعارف التكنولوجية الجديدة يؤدي إلى الارتقاء بإنتاجية المواطنين وتنافسية مؤسسات الأعمال التي يعملون بها.

وتتناول فقرات في نهاية هذا الجزء بإيجاز شديد أيضاً المعارف التكنولوجية في مجالين محوريين من الأنشطة الاقتصادية يجب على الدول العربية بذل جهود خاصة لتملكها والسعي لتطويرها: استثمار مصادر الطاقة المتجددة وتحلية المياه ومعالجتها. وغني عن الذكر أن دولاً قطعت أشواطاً في التحول نحو اقتصادات مبنية على المعرفة، كدول **الاتحاد الأوروبي واليابان**، قد اكتسبت قدراً ملموساً من هذه المعارف بفضل ما أنجزت من أبحاث في معاهدها الجامعية وبالتعاون مع مؤسسات الأعمال المعنية من خلال مشاريع وطنية وإقليمية. وهي تسعى لاستثمارهذه المعارف لخفض كلفة توليد الطاقة الكهربائية التي تستهلكها وللحفاظ على ما تمتلك من موارد مائية.

شكل رقم 1 **توزع مخصصات البحث والتطوير من قبل خمسين شركة من أكثر الشركات متعددة الجنسية إنفاقاً على البحث والتطوير، عام 2009 .**



المصدر: UNCTAD 2011

1. 1. 2. الإنتاجية والقدرات التنافسية

أسفر النمو الاقتصادي عن تحسن مستويات المعيشة في كثير من أرجاء العالم. كما أدى النجاح النسبي الذي أحرزته برامج التنمية التي رافقها انتشار وسائط الإعلام ومنتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة حتى في الدول النامية، ومنها جميع الدول العربية، بازدياد توقعات المستهلكين من الفئات المجتمعية كافة. وفي الدول المتقدمة، أدت مجموعة من الأزمات الاقتصادية التي رافقتها تحولات سياسية على الصعيد الدولي لتحرير الأسواق وعولمة سلسلة من الأنشطة الاقتصادية واحتدام المنافسة المبنية أساساً على تحسينات متتالية ومتسارعة على الإنتاجية والنوعية في فروع الاقتصاد والخدمات كافة. وغني عن الذكر أن معظم هذه التحسينات ناجم عن مدخلات من المعارف العلمية والتكنولوجية وابتكارات مستندة إليها. تعرض الفقرات التالية بكثير من الإيجاز مساهمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية وعلوم وتكنولوجيات المواد الجديدة في تحسين الإنتاجية وتعزيز التنافسية.

من أكثر المدخلات المعرفية الحديثة إسهاما في الارتقاء بإنتاجية أنشطة المؤسسات بأنواعها تلك التي تصنف ضمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فقد أثمرت التطبيقات المستندة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين عدد من مراحل وعمليات الإنتاج. ففي مضمار الإنتاج الصناعي تسهم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتقليص الأزمنة اللازمة لإنجاز مراحل التصميم والاختبار وإخراج النماذج الأولية ومن ثم النماذج الصناعية، وتصميم عمليات الإنتاج الفعلي ثم تخزين وتوزيع المنتجات. كما تسمح مدخلات ناجمة عن الحوسبة والبرمجيات – تستند في جوهرها إلى التقدم المُنجَز في مجالات منها الإلكترونيات الصغرية وكيمياء المواد وهندسة الميكانيك والبصريات والرياضيات التطبيقية – بتطوير إنسالات تمكن المنشآت الصناعية، في فروع صناعة الآليات والسلع المعمرة بخاصة، من إحراز إنتاجية فائقة في بعض مراحل عمليات التصنيع والتجميع والتوضيب.

أثمرت تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين مراحل الإنتاج وعملياته. فهي تُسهِم في الإنتاج الصناعي في تقليص الأزمنة اللازمة لإنجاز مراحل التصميم والاختبار وإخراج النماذج الأولية ومن ثم النماذج الصناعية، وتصميم عمليات الإنتاج الفعلي ثم تخزين وتوزيع المنتجات.

وتسمح المدخلات المعرفية الحديثة المستندة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أيضاً بإدخال مقادير متفاوتة من المرونة إلى خطوط الإنتاج الكمي في فروع تشمل الصناعات الخفيفة والثقيلة؛ من معالجة الأغذية إلى صناعة مكونات السيارات وتجميعها إلى إنتاج اللدائن وصهر الفولاذ وتشكيل منتجاته، ليتسنى للمنشأة الصناعية أن تستجيب لمتطلبات طيف متسع من الزبائن خلال أزمنة قياسية، لم يكن من اليسير مجرد التفكير بتحقيقها في الماضي.

ولا تقتصرالآثار الإيجابية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على فروع القطاع الصناعي. فمساهماتها في تحسين إنتاجية

قطاعات خدمية تشمل التعاملات المصرفية والاستثمارات المالية وخدمات السفر والسياحة يلمسها الملايين من البشر في البلدان النامية كما المتقدمة.

وتتجلى الأهمية المركزية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأنشطة المتفرعة عنها بامتدادها للإسهام بتحسين إنتاجية الأنشطة العلمية في سائر فروع المعارف، وبالأخص العلوم الفيزيائية وعلوم الحياة. وذلك من خلال ما تقدم من دعم للباحثين ولمطوري التكنولوجيات التي تستند إلى هذه المعارف العلمية. كما تمتد الآثار الإيجابية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتضم العلوم الإنسانية وحتى الفنون المسرحية والتشكيلية وما تثمر من تطبيقات يمتلك بعضها عوائد اقتصادية بيّنة، في وسائط الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة، وفي بعض أنماط الإنتاج الفني، مثلاً.

من فروع المعرفة الحديثة التي أسهمت في تحسين الإنتاجية والتنافسية ما ينتمي لعلوم الحياة، وبخاصة، البيولوجيا الجزيئية وما نجم عنها من تطبيقات في مضمار التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية. ويعدّ قطاع الزراعة ومعالجة المنتجات الغذائية من أكثر القطاعات استفادة من تطبيقات التكنولوجية الحيوية والهندسة الوراثية. وبالرغم من أن المعارف المستندة إلى هذه المجالات لم تُحدث بعد آثاراً على إنتاجية وتنافسية قطاعات الإنتاج والخدمات توازي ما توصلت له تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها، إلا أنها نجحت بتطوير طرائق مبتكرة في مجالات تشمل زيادة الغلال واكتشاف بيئات جديدة لإنماء المزروعات وتحسين محتوى المحاصيل التغذوي وتطوير أساليب مستحدثة لحفظها ومعالجتها ولتصنيع الأغذية والأعلاف منها. كما يتم بفضل الهندسة الوراثية إدخال تحسينات على أصناف المزروعات وإدخال مورثات ذات آثار امرغوبة على حيوانات المزارع، مثل معدلات مرتفعة لازدياد الوزن وإدرار الحليب والخصوبة ومقاومة الأمراض.

كما أسهمت الأبحاث في مضمار كيمياء وفيزياء المواد خلال القرن الماضي بالتوصل إلى فهم أفضل للعلاقة بين الخواص الماكروية للمواد والبنى الجزيئية لمكوناتها. وقدمت علوم وتكنولوجيات المواد الجديدة التي بُنيت استناداً إلى هذه الجهود بعض المواد اللدينة التي تستخدم اليوم في كثير من التطبيقات الصناعية وتحقق للصناعات التي تستثمرها عائدات كبيرة من حيث إنتاجية عملياتها والوفور التي يتسنى تحقيقها بفضل ما تتميز بها المواد الجديدة من خواص، منها خفة الوزن وسهولة التشكيل وانخفاض الكلفة. وتستمرأبحاث المواد الجديدة في الدول المتقدمة لتطوير مواد لدينة ومركبة جديدة تتلاءم مع متطلبات خاصة، كاللدائن الناقلة للتيار الكهربائي لاستخدامها في صناعة الطيران والفضاء مثلاً. ومن المواد الجديدة التي بدأت تجد طريقها إلى بعض التطبيقات، في مضمار الأطلية الخاصة ومواد التنظيف، المركبات النانوية.

2. 1. 2. حماية البيئة

أدى التقدم العلمي والتكنولوجي الذي شهدته البشرية خلال القرون الثلاثة الماضية إلى تحسّن كبير في الأحوال المعيشية لأعداد متزايدة من سكان العالم، وأسهم بتأمين الغذاء والمياه والرعاية الصحية والتعليم ووسائل المواصلات وغيرها من ضرورات الحياة لمئات الملايين من البشر. وكان لذلك أثر كبير في تزايد تعداد السكان مما أدّى لضغوط إضافية على الموارد الطبيعية والبيئة المحيطة بها. من جهة أخرى، شهدت العقود القليلة الماضية تقدماً كبيراً في عدد من ميادين العلوم أسهم بفهم أعمق لعناصر النظم البيئية والصلات



المعقدة بين عناصرها[1]. وتسهم الأدوات المستندة إلى المعارف العلمية الحديثة بوضع تنبؤات لمستقبل البيئة – على المديين القريب والبعيد وعلى الصعيد المحلي والإقليمي وفي ما يتعلق بالكرة الأرضية كلها – تتفاوت من حيث دقتها ووثوقيتها من مجل لآخر.

وقد صاحب نجاح الباحثين في تفسير بعض الظواهر البيئية الإدراك بأن أنماط التنمية التي سادت في الماضي غير مستدامة. بل لا بد من تبني أساليب مغايرة في قطاعات الإنتاج والخدمات تكفل حماية البيئة وصيانتها. ويمكن تصنيف هذه التكنولوجيات ضمن زمرتين ضُممت عناصر أولاهما للقيام بأنشطة إنتاج أو اخدمية لا تترك آثاراً على البيئة أو لها آثار أقل بكثير مما كان لسابقاتها. بينما ترمي تكنولوجيات الزمرة الثانية إلى معالجة الأضرار البيئيّة بعد حصولها في شتى المجالات والمواقع. وتقوم مراكز الأبحاث في المعاهد الجامعية والشركات في بعض الدول المتقدمة بتطوير هذه التكنولوجيات واختبارها وتسويقها كلما ثبتت نجاعتها. كما تتجه المؤسسات الحكومية المعنية لفرضها على المؤسسات الاقتصادية بأصنافها. وهكذا باتت الآثار البيئية للتكنولوجيات المستحدثة معياراً أساسياً معتمَداً في ترويجها وتبنيها. وحتى أضحت التكنولوجيات الصديقة للبيئة أو الرؤوفة بها تشكل – بفضل استنادها إلى معارف علمية مستحدثة ومعمقة، من جهة أولى، وبفضل تبنّيها من قِبَل أعداد متزايدة من المؤسسات الاقتصادية الناشطة في بعض الدول المتقدمة، من جهة ثانية – عنصراً أساسيا في بنيان الاقتصادات المستندة إلى المعرفة.

وبالرغم من أن بعض التكنولوجيات الضارة بالبيئة ما زالت قيد الاستخدام في جميع دول العالم، فإن تفاقم المشكلات البيئية، وفي مقدَّمها الاحترار العالمي، كفيل بتوجيه المزيد من الاهتمام بتطوير التكنولوجيات الصديقة للبيئة، ونشرها على نطاق واسع، خلال العقود القليلة المقبلة، وبخاصة من قبل البلدان التي تعاني من مشاكل بيئية ناجمة عن شروط مناخية صعبة أو شح في موارد أساسية، كما هو حال الكثير من الدول العربية. وقد شرعت بعض مراكز البحث في الدول العربية ببرامج ومشاريع تستهدف تطويع وتطوير بعض التكنولوجيات الرؤوفة بالبيئة. ومن المرتقب أن تشكل مثل هذه البرامج والمشاريع محاور رئيسة في أنشطة البحث والتطوير المحلية وفي طيف متسع من المبادرات الثنائية ومتعددة الأطراف على الصعيدين الإقليمي والدوليّ. تتناول الفقرات التالية بإيجاز مساهمات بعض فروع العلوم والتكنولوجيا في تطوير تطبيقات لمراقبة البيئة وحمايتها وتقليص الآثار الضارة الناجمة عن الأنشطة البشرية عليها.

تبقى المعلومات بشتى أنواعها العنصر الأساس في اتخاذ القرار الأمثل وتخطيط الأنشطة في مختلف القطاعات وتنظيمها وتتبع آثارها البيئية. وبالرغم من أنها متوافرة بصورة أو بأخرى، لكنها مشرذمة في الغالب. وهنا تكمن أهمية تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تسمح بجمع ومعالجة وتحليل وتخزين وتناقل المعلومات بكفاءة عالية وعرضها بالطرق المناسبة وبالسرعة المطلوبة. ويمكن لحلول تستند إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تسهم في معالجة المشاكل التي تواجه التنمية والبيئة في آن معاً.

ترافق نجاح الباحثين في تفسير الظواهر البيئية إدراكهم بأن أنماط التنمية التي سادت في الماضي غير مستدامة، وأنه لا بد من تبني أساليب مغايرة في قطاعات الإنتاج والخدمات تكفل حماية البيئة وصيانتها.

1 – من الأمثلة على ذلك الكشف عن ثقب الأوزون ومتابعة أوضاعه، وعن انحسار الغلاف الجليدي في القطبين الشمالي والجنوبي للكرة الأرضية وتراجع التنوع الحيوي في كثير من المناطق التي كانت غنية به. كما أدى تطور العلوم إلى إدراك تأثيرات الأنشطة البشرية على كثير من الظواهر البيئية وعلى مناخ الأرض.

ومن الأمثلة حديثة العهد عن مساهمة تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دراسات البيئة وحمايتها تكنولوجيا الاستشعار عن بعد التي تستند إلى التصوير من السواتل والتصوير الجوي من أجل الوصول إلى تقييم أدقّ لآثار أنشطة الإنسان والظواهر الطبيعية. ويمكن من خلال تحليل المعطيات التي تقدمها تكنولوجيات الاستشعار عن بعد تحديد مردود وتكاليف الأنشطة الصناعية والزراعية والحضرية واستشراف أوضاع البيئة المستقبلية. وتستخدم أساليب تتضمن تحليل النظم والنمذجة الرياضية والمحاكاة الحاسوبية لتحديد مدى انتشار الملوثات بمرور الزمن وأنماط التفاعلات التي قد تحدث في مختلف الأوساط، وبالتالي تحديد مخاطر الملوثات المستقبلية. تسمح تكنولوجيات الإستشعار عن بعد برصد مساحات شاسعة من سطح الأرض وإنتاج معلومات رقمية عن الموارد والبيئة والأنشطة البشرية، يتم تناقلها وتحليلها بواسطة الحواسيب من خلال شبكة الإنترنت ويمكن توضيعها على الخرائط بمقاييس مختلفة. كما تسمح البرمجيات المتطورة بدمج المعلومات البيئية مع مصادر المعلومات الإحصائية الأخرى بإستخدام أنظمة المعلومات الجغرافية[1]. فتمكن من تحليل المعلومات واشتقاق تنبوءات مفيدة منها. وتسمح بإنجاز الدراسات والبحوث حول إستخدامات الأرض ومواردها وإدارتها بأسلوب يضمن إستغلالها الإستغلال الأمثل واستدامتها. ومن المتوقع أن تشهد هذه التكنولوجيات في المستقبل المنظور تطوراً واسع النطاق وبعيد الأثر.

يمكن من خلال تحليل المعطيات التي تقدمها تكنولوجيات الاستشعار عن بعد تحديد تكلفة ومردود الأنشطة الصناعية والزراعية والحضرية واستشراف أوضاع البيئة المستقبلية.

كما سبق الذكر، فإن قطاع الزراعة يُعدّ من أكثر القطاعات استفادة من تطبيقات التكنولوجية الحيوية والهندسة الوراثية[2]. ومن التطبيقات ذات التبعات البيئية توليدُ أصناف من المزروعات مقاومة للآفات الزراعية بأنواعها، لتلافي الاستخدام المفرط للمبيدات الكيماوية. كما يتم السعي بإستخدام وسائل التكنولوجيا الحيوية لإنتاج نباتات تقاوم الجفاف والملوحة. وتسهم التكنولوجيا الحيوية أيضاُ في معالجة نفايات الصناعة والزراعة ونواتج الصرف الصحي في المناطق الحضرية، حيث يتم استخدام أنظمة تستند إلى التخمير الهوائي واللاهوائي في تحويلها إلى مواد أقل ضرراً، واستخلاص الطاقة منها.

وبالرغم من أن بعض فوائد التكنولوجيات الحيوية أضحت بادية، إلا أن مخاطرها ما زالت موضع نقاش محتدم في الأوساط العلمية. مما يدعو البعض لمناهضة استخدامها على نطاق تجاريّ. وما زال بعض الخبراء مخاوفهم من الآثار غير المقصودة التي قد تنجم عن زرع الكائنات المعدلة جينياً واستخدامها واستهلاكها. لكن، على الرغم من الصعوبات التي تواجهها بعض تطبيقات التكنولوجيا الحيوية، والتي تنجم عن الشكوك حول الشروط التي ينبغي تأمينها ليتسنى استخدامها بأمان وتلافي آثارها البيئية غير المنظورة. لكن المرجح أن هناك فوائد جمَّة يمكن جنيها من تطبيقات التكنولوجيا الحيوية، إذا دُرِسَت بتمعّن وعناية وبالنظر إلى جملة من الشروط السائدة محلياً، من دون إهمال إمكانات التفاعل بين العوامل المحلية والأوسع أثراً على الصُعُد الإقليمية وحتى الدولية. ومن هذا الجانب الأخير، من المرتقب أن تثمر مشاريع علمية ترتكز إلى آليات مبتكرة للتعاون الدولي بتقييم آثار تطبيقات التكنولوجيا الحيوية

1 – Geographic Information Systems (GPS)

2 – لن تتناول هذه الفقرات المخصصة لمناقشة التكنولوجيات الرؤوفة بالبيئة التطبيقات الطبية للهندسة الوراثية بالرغم من أهميتها الفائقة في عدد متزايد من فروع الرعاية الصحية.

والهندسة الوراثية، ليصبح ممكناً تجنُّب ما لهذه التطبيقات من آثار سلبية، واستثمار ما تثبت سلامته من الوجهة البيئية ونجاعته من النواحي الاقتصادية.

إضافة إلى ما سبق فقد طُوِّرَت - بالاستناد إلى أبحاث الكيمياء وعلوم المواد - أصنافٌ جديدة من اللدائن والمواد المركبة تُمكّن من تقليص كمية المواد المستخدمة في إنتاج شتى أصناف السلع وكميات الوقود المستهلكة لإنتاجها أو استثمارها في قطاعات شتى تتضمن قطاع النقل والتجهيزات الصناعة مما يخفض بالتالي كميات المواد الأولية المستهلكة في إنتاجها، من جهة أولى، والطاقة المستخدمة والنفايات المتولدة أثناء تصنيعها، والناجمة عن استخدامها من قبل مستثمريها لاحقاً، من جهة ثانية.

كما أسفرت أبحاث الكيمياء التطبيقية عن تطوير مواد جديدة لإستبدال المواد المضرّة بالبيئة بها، كاستبدال مركَّبات الكلوروفلوروكربون، التي كانت تستخدم على نطاق واسع في التبريد وغيره من التطبيقات، وثبت أنها تستنزف طبقة الأوزون، بمواد أقل تلويثاً للبيئة وتقاربها من حيث الفاعلية.

وابتكرت بفضل بحوث الكيمياء وعلوم المواد أساليب ناجعة لإزالة أو معالجة المنبعثات الصناعية وإزالة المكونات الضارة منها، مثل أكاسيد الكبريت والنتروجين، واحتجاز ثاني أُكسيد الكربون، من خلال تفاعلات كيميائية تحولها إلى مواد صلبة يسهل تخزينها واستخدامها أو التخلص منها على نحو لا يضر بالبيئة، أو يقل ضرره كثيراً عما سبق.

2. 1. 3. التنمية الاجتماعية

تمثل التنمية الاجتماعية محوراً أساسياً في التقدم نحو الاقتصاد المبني على المعرفة. ولا بد من إحراز حدود دنيا من التنمية الاجتماعية قبل أن تكتسب مشاريع الاقتصاد المعرفي في الدول العربية ما تتطلب من مصداقية. ومن محاور التنمية الاجتماعية التي تتطلب جهوداً خاصة في الدول العربية بعامة، التوصل إلى أداء أفضل في مراحل العملية التعليمية، وإيصال خدمات تعليمية وتدريبية من النوعية المطلوبة إلى مَن لا يتسنى لهم الحصول عليها لأسباب متباينة. كما يتطلب توفير رعاية صحية أفضل اهتماماً فائقاً في جميع الدول العربية، وبخاصة الدول الأقل دخلاً. وتوضح تجارب دول كثيرة، منها المتقدمة والنامية، الأدوار الثمينة التي يمكن للمعارف التكنولوجية المستحدثة، وفي مقدمتها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، القيام بها في السعي نحو تقديم خدمات اجتماعية أفضل وأوسع نطاقاً.

تسهم التكنولوجيا الحيوية في معالجة نفايات الصناعة والزراعة ونواتج الصرف الصحي في المناطق الحضرية، حيث يتم استخدام أنظمة تستند إلى التخمير الهوائي واللاهوائي في تحويلها إلى مواد أقل ضرراً، وإلى استخلاص الطاقة منها.

2. 1. 3. 1. التعلم عن بعد

تنفذ أعداد متزايدة من الجامعات في الدول المتقدمة والنامية برامج للتعليم العالي والتدريب التخصصي يتم تقديمها عبر شبكة الإنترنت. ومعظم هذه البرامج أحادي الجانب، يتلقى الطلبة من خلالها مواد المنهج الدراسي المقروءة أو المسموعة والمرئية بواسطة محاضرات مسجلة، من دون أن يتسنى لهم التفاعل المباشر مع أساتذتهم. وتسمح مثل هذه البرامج للطلبة بتواصل غير مباشر مع الهيئة التدريسية من خلال البريد الإلكتروني وبواسطة مؤتمرات الفيديو، عندما تسمح الظروف بذلك. ومن أبرز المسائل التي تعترض انتشاراً أوسع لبرامج التعليم عن بعد:

– عدم تلاءمها مع احتياجات المقررات العلمية والهندسية التي تتطلب استخدام التجهيزات المخبرية والتعرض للخبرات العملية في الورش والمعامل؛

– صعوبة الوصول إلى تقييم دقيق لأداء الطلبة، مما يؤدي لقناعة محدودة

أسفرت أبحاث الكيمياء التطبيقية عن تطوير مواد جديدة لاستبدال المواد المضرّة بالبيئة بها، كاستبدال مركَّبات الكلوروفلوروكربون، التي كانت تستخدم على نطاق واسع في التبريد وغيره من التطبيقات، وثبت أنها تستنزف طبقة الأوزون، بمواد أقل تلويثاً للبيئة وتقاربها من حيث الفاعلية.

بقيمة هذه البرامج من قبل الجهات التي يأمل الطلبة بالعمل لديها بعد استكمال دراستهم[1]؛

– الحدود المفروضة على نجاعة هذه البرامج بسبب نوعية شبكات الاتصالات، في الدول التي لا تتوافر لديها خدمات الحزمة العريضة؛

– القدرات اللغوية المحدودة لمجموعات الطلبة الذين لم يتلقوا تعليمهم الأساسي باللغات التي تقدم البرامج بها.

تتلقى برامج التعليم عن بعد الدعم من أبحاث ترمي إلى تطوير البرمجيات الذكية. كما يتم تطويع عدد من برامج التعلم عن بعد لاستخدامها بواسطة التجهيزات المحمولة، من هواتف محمولة وحواسب نقالة ولوحية. ويتضمن الجزء الخاص بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذا الفصل فقرات تتناول بصورة موجزة مساعي بعض الدول العربية لإنشاء «جامعات افتراضية» ومؤسسات أخرى تسعى لتقديم خدمات التعلم عن بعد لمجموعات أوسع من مواطني الدول العربية.

2. 1. 3. 2. الرعاية الصحية

يتلقى قطاع الرعاية الصحية في أنحاء العالم دعماً متواصلا من المعارف العلمية والتكنولوجية الحديثة، وذلك بالرغم من الطبيعة المحافظة التي يتميز بها بالنسبة إلى غيره من القطاعات. ومن أبرز المدخلات العلمية والتكنولوجية أثراً على قطاع الرعاية الصحية ما نجم عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من تطبيقات في مجالات التشخيص والاختبارات السريرية والمخبرية والجراحة الإنسالية[2].

كما تسمح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتقديم الخدمات الصحية للمجتمعات المهمشة والنائية من خلال مبادرات تتضمن التشخيص والقيام بالمسوحات الصحية عن بعد.

من جهة أخرى، توصلت الأبحاث التي أجريت في مضمار الهندسة الوراثية خلال العقد الماضي لفيض من المعطيات تمكّن من الكشف عن احتمال الإصابة بأمراض معينة والسبل المثلى لمعالجتها عند الإصابة بها. وتبعث أبحاث التكنولوجيا الحيوية الأمل باستزراع أعضاء من خلايا المرضى ليتم استبدال أعضائهم المريضة بها. كما تسهم ابتكارات في مضمار التكنولوجيا الحيوية بتطوير فحوص مخبرية مستحدثة أكثر دقة وأقل كلفةً أو تسمح بالكشف عن حالات لم يكن بمقدور الاختبارات البيوكيميائية المعتادة الكشف عنها.

من المساهمات حديثة العهد لعلوم وتكنولوجيا المواد الجديدة في مضمار الرعاية الصحية ما قدمت من مستحضرات صيدلانية مبتكرة تسمح بإيصال العقاقير إلى الأعضاء المريضة أو الأجزاء المريضة من تلك الأعضاء وأساليب أخرى تسمح بتحرير العقاقير تدريجياً في جسم المريض. كما أسفرت أبحاث علوم وتكنولوجيا المواد الجديدة عن استخدام مجموعة من المواد المعدنية واللدينة والمواد اللاصقة التي يمكن لجسم الإنسان التعايش معها؛ وذلك لاستخدامها بخاصة في جراحة العظام واستبدالها.

تبعث أبحاث التكنولوجيا الحيوية الأمل باستزراع أعضاء من خلايا المرضى ليتم استبدال أعضائهم المريضة بها. كما تسهم ابتكارات أخرى بتطوير فحوص مخبرية مستحدثة أكثر دقة وأقل كلفةً قادرة على الكشف عن حالات لم تكن الاختبارات البيوكيميائية المعتادة قادرة على الكشف عنها.

أسفرت أبحاث علوم وتكنولوجيا المواد الجديدة عن استخدام مجموعة من المواد المعدنية واللدينة والمواد اللاصقة التي يمكن لجسم الإنسان التعايش معها؛ وذلك لاستخدامها بخاصة في جراحة العظام واستبدالها.

1 – تسعى الجامعات الافتراضية في بعض الدول العربية لتجاوز هذه الصعوبة من خلال التحالف مع مؤسسات معنية بالتعليم ومع جامعات لها سجل أكاديمي معروف وتقدم في الوقت ذاته برامج تعليمية افتراضية. تتعاون الجامعة الافتراضية في تونس مثلاً مع المجلس البريطاني من أجل تقديم بعض برامجها.

2 – أو الروبوتية robotic surgery.

2. 2. استثمار مصادر الطاقة المتجددة

ينتشر بفضل بحوث متعددة الاختصاصات تُجرى منذ سبعينيات القرن الماضي استثمار أوسع نطاقاً للطاقة الشمسيّة وقدرة الرياح والحرارة الكامنة في جوف الأرض وطاقة الكتلة الحيوية في بعض الدول الصناعية. وبالرغم من أن هذا التقدم ما زال قاصراً عن خفض كلفة توليد الطاقة من المصادر المتجددة بالمقارنة مع كلفة توليدها من المصادر التقليدية، إلا أنه يسمح للهيئات الحكومية في عدد من البلدان بمطالبة المؤسسات الصناعية الناشطة على أراضيها بتوليد قسط مما تستهلك من الطاقة استناداً إلى هذه المصادر. وتسهم الحكومات بإحراز تقدم على هذا المسار بتأمين الدعم لمشاريع توليد مقادير متزايدة من الاحتياجات الوطنية للقدرة الكهربائية باستخدام المصادر المتجددة بدلَ التقليدية . وذلك لأغراض تتضمن التدفئة والطهي وتجفيف المحاصيل الزراعية وضخ مياه الريّ والإنارة وتغذية أنظمة الاتصالات وغيرها. وقد وضعت دول عدَّة أهدافاً طموحة، تؤدي، في **ألمانيا** و**اليابان** مثلاً، للتخلص من محطات توليد القدرة الكهربائية من الوقود النووي وإحلال مصادر متجددة محلها.

ويشكل استقلال المصادر المتجددة عن شبكات التوزيع الوطنية عنصراً هاماً يرجح انتقاءها لتزويد المناطق الريفية المهمشة والنائية بالطاقة الكهربائية. ولهذا الاستقلال أهمية خاصة بالنسبة إلى عدد من الدول العربية التي تعيش نسبة كبيرة من سكانها في المناطق الريفية؛ تصل نسبة هؤلاء إلى 71 في المائة في **اليمن**، و59 في المئة في **السودان**، و57 في المئة في **مصر**، و46 في المئة في **سوريا**. كما أن 70 % من السكان في **السودان** و50 % من السكان في **اليمن** لا تزودهم الشبكات الوطنية بالكهرباء بسبب انعزال قراهم وارتفاع كلفة خطوط النقل الطويلة التي ينبغي استعمالها للوصول إليهم[1]. ويكتسب استثمار مصادر الطاقة المتجددة قيمة مضافة بالنسبة إلى لدول العربية التي تحتاج لتوليد فرص جديدة للعمل. فكما تشير تقديرات المجلس العالمي لطاقة الرياح، يسهم توليد طاقة كهربائية تقدر بميغاواط واحد من طاقة الرياح بتوليد فرص عمل في سلسلة الأنشطة المترتبة على تصنيعها وتركيبها وتشغيلها ومن ثم صيانتها، تُقدر بما يزيد عن 15 سنة عمل للفرد. وفي مجال الطاقة الشمسية، تشير التقديرات إلى أن كل ميغاواط جديد يسمح باستحداث عشرة وظائف بدوام كامل في مجال التصنيع والتركيب والتشغيل والصيانة. وقد قطعت بعض الدول العربية شوطاً ملموساً في الترويج لاستثمار مصادر الطاقة المتجددة على نطاق واسع نسبياً. من هذه الدول **تونس**. **انظر الإطار** (1).

وتستثمر الجهود الرامية إلى الاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة، التقدمَ الذي أُنجز في عدد من مجالات العلوم والتكنولوجيا. إذ تستغل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بعض التطبيقات، منها التصميم المؤازر بالحاسوب وأساليب الأتمتة للتحكم بعمليات تحويل الطاقة وتقييم الأداء.

ومن أبرز ما قدمته أبحاث المواد لاستثمار مصادر الطاقة المتجددة تطوير مواد

تصل نسبة سكان المناطق الريفية في بعض الدول العربية إلى 71 % في اليمن، و59 % في السودان، و57 % في مصر، و46 % في سوريا. كما أن 70% من السكان في السودان و50 % في اليمن لا تزوّدهم الشبكات الوطنية بالكهرباء.

1 – استعراض الإنتاجية وأنشطة التنمية المستدامة في منطقة الإسكوا: الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر:
المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية. استعراض الإنتاجية وأنشطة التنمية المستدامة في منطقة الإسكوا. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. تشرين الأول (أكتوبر) 2011.

الإطار رقم 1

مشاريع الطاقة المتجددة في تونس ومصر

وضعت تونس خطة للطاقة النظيفة تغطي الفترة بين العامين 2005 و2008، استهدفت توفير 1.1 مليار دولار أميركي من نفقات الطاقة من خلال استثمار بلغ 200 مليون دولار أميركي في البنى الأساسية للطاقة النظيفة. ثم عرضت الحكومة في كانون الأول / ديسمبر 2009 خطة الطاقة الشمسية الوطنية الأولى وخططاً مكملة أخرى لزيادة حصة موارد الطاقة المتجددة من أقل من 1 في المئة إلى 4.3 في المئة بحلول العام 2014. وتتضمن الخطة استخدام النظم الفوتوفولطية، ونظم تسخين المياه بالطاقة الشمسية، ووحدات الطاقة الشمسية المركزة لتوليد الكهرباء. ويقدر مجموع الموارد المالية لتنفيذ الخطة بمبلغ 2.5 مليار دولار أميركي منها 175 مليوناً من الصندوق الوطني، و530 مليوناً من القطاع العام، و1.66 ملياراً من القطاع الخاص، و24 مليوناً من برامج التعاون الدولي. وخصصت هذه المبالغ لإنجاز أربعين مشروعاً في مجالات الطاقة المتجددة سيتم إنجازها بحلول العام 2016. كما خصصت 40 في المئة تقريباً من الموارد لإنشاء بنى أساسية لتصدير الطاقة. ومن المتوقع أن تبلغ الوفور المترتبة عن تنفيذ هذه المشاريع 22 في المئة. كما يتوقع خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بكمية 1.3 مليون طن في السنة. يزيد عدد المنازل التونسية التي تستخدم الشمس في تسخين المياه مستفيدة من قروض حكومية على خمسين ألف وحدة سكنية. كما أن برامج ترويج استثمار مصادر الطاقة المتجددة في **تونس** ساهمت بتأمين فرص عمل جديدة وتكوين مؤسسات جديدة للأعمال.

من جهة أخرى تعتبر مصر من البلدان الرائدة في مضمار استغلال قدرة الرياح. فبينما شكلت الطاقة الكهرمائية نسبة 9 في المائة من مجموع الطاقة الكهربائية المنتجة في مصر خلال العامين 2009 و2010 تم في مزرعة طاقة الرياح التي شيدت في «**زعفرانة**» توليد 0.8 من الإنتاج الكلي، أو ما يزيد عن جيغاواط ساعي. ومن المرتقب أن تستمر برامج استغلال قدرة الرياح لتوليد الطاقة الكهربائية وفقاً لاستراتيجية وضعتها وزارة الكهرباء والطاقة عام 2007. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى زيادة حصة الطاقة المتجددة من إنتاج الكهرباء الإجمالي حتى 20 في المائة من الاستهلاك الإجمالي بحلول العام 2020، أو ما يزيد على سبعة آلاف ميغاواط، موزعة بين 8 في المائة من الطاقة الكهرمائية و12 في المائة من طاقة الرياح ومصادر الطاقة المتجددة الأخرى.

فوتوفولطية جديدة لتحويل الطاقة الشمسية إلى طاقة كهربائية. وتتميز المواد المستحدثة بكفاءة تفوق الخلايا السليكونية الأسبق. إلا أنها ما زالت مرتفعة الثمن ولا بد من إجراء المزيد من الأبحاث قبل أن يتسنى لها دخول نطاق الاستخدام التجاري على نطاق واسع. كذلك نجحت البحوث في مضمار المواد النانوية بتطوير مركبات يمكن استخدامها في الخلايا المصممة لتحويل الطاقة الشمسية إلى كاقة كهربائية بوسائل كهركيميائية وكذلك لتحسين كفاءة الخلايا الفوتوفولطية التقليدية.

أما التكنولوجيا الحيوية فتُستغل في المشاريع الرامية إلى استخلاص الطاقة الحيوية الكامنة في النفايات بأنواعها لتوليد ما يسمى بالغاز الحيوي[1]. وتنتشر محطات الغاز الحيوي في المناطق الريفية وبعض المدن الصغيرة في الهند والصين، حيث تجرى أبحاث ترمي إلى تحسين كفاءتها واستنبات متعضيات تسمح بإجراء التحولات البيوكيميائية بكفاءة أكبر.



1 – Biogas.



2. 3. تحلية المياه ومعالجتها

تشكل موارد المياه عنصراً حيوياً في جهود التنمية في شتى مناطق العالم لكنها تتميّز بأهميتها في معظم الدول العربية وفي **دول مجلس التعاون الخليجي** بخاصة؛ فبالإضافة إلى شحّ الموارد المائية تتزايد حاجة هذه الدول إليها بسبب نمو تعداد السكان، وارتفاع مستوى المعيشة، واحتياجات قطاعات صناعية ناشئة للمزيد منها. وبالرغم من أن كلفة استخدام المياه من قبل فروع الصناعة لا تعكس في كثير من البلدان قيمتها الحقيقية، فإن التوجّه نحو أنظمة للتسعير تقارب القيمة الكبيرة التي تميّز هذه الموارد أضحى ملموساً في كثير من البلدان الصناعية. لذا فإن مؤسسات الأعمال الإنتاجية والخدمية التي تتبنى بداية معارف تكنولوجية وإدارية تسمح بتقليص استهلاكها من المياه سوف تكتسب ميزات تنافسية ثمينة. كما أن التوجه نحو ضبط استهلاك المياه وتحسين كفاءة استثمارها ومعالجة مياه الصرف الصحي من أجل استعادة محتواها من المياه واستخدامها لأغراض منتقاة يشكل فرصاً ثمينة لإحراز وفور اقتصادية بالرغم مما يطرح من تحدّيات. فإنتاج وتسويق وصيانة تجهيزات التحكم بالمياه وتكريرها وتنقيتها وتدويرها والتحقق من نوعيّتها، أنشطة تعود على مؤسسات الأعمال التي تمتلك المعارف التكنولوجية المناسبة لإنجازها بفوائد جمّة كما ستمكن من توليد فرص العمل المجزي.

ويقدر نمو سوق منشآت التحلية ومعداتها بحوالي 12 % سنوياً. كما يرتقب أن يفوق الإنتاج العالمي من المياه المحلاة بسائر الوسائل 90 مليون متر مكعب يومياً بحلول العام 2015.[1] وبالنظر للأهمية المتزايدة لتحلية المياه بأساليب تُقلِّص التلوث البيئي، من المفيد بذل اهتمام أكبر بالأساليب التي تستند إلى التناضح العكسي[2]، التي طورت خلال سبعينيات القرن الميلادي الماضي. يتيح أسلوب التناضح العكسي التخلص من الأملاح التي تحتويها مياه البحر والآبار بتمريرها خلال أغشية نصف نفوذة تسمح بعبور الماء من جانب لآخر بينما تعيق عبور الأملاح في ذات الاتجاه[3]. وبينما تتطلب التحلية باستخدام التناضح العكسي مدخلات من الطاقة لتوليد الضغوط المرتفعة التي يتطلبها عمل المرشحات وتجهيزات التناضح العكسي فإنها تسمح بوفرة ملموسة في استهلاكها للطاقة نسبة للأساليب الحرارية. وينعكس هذا بالطبع على الآثار البيئية التي تتسبب بها عمليات التحلية بالتناضح العكسي نسبة للطرق الحرارية.

وقد انتشر استخدام تكنولوجيا التناضح

يُقدَّر نمو سوق منشآت التحلية ومعداتها بحوالي 12 % سنوياً، كما يُرتقب أن يفوق الإنتاج العالمي من المياه المحلاة بسائر الوسائل 90 مليون متر مكعب يومياً، بحلول العام 2015.

العلوم والتكنولوجيا

1 – "The State of Desalination;" Cotruvo and Abouzaid. عن منظمة الصحة العالمية. من الموقع: .http://eponline.com/articles/2007/03/01/the-state-of-desalination.aspx?admgarea=Feature
انظر أيضاً: "Desalination Guidelines Development forDrinking Water: Background;"
من الموقع: .http://www.who.int/water_sanitation_health/dwq/nutdesalination.pdf

2–reverse osmosis.

3 – تستخدم مضخة قادرة على توليد ضغط مرتفع يسمح بمرور الماء النقي من خلال أغشية وتحتجز الأملاح. ويتراوح الضغط المستخدم في عمليات التناضح العكسيّ بين 17 إلى 27 ضغطاً جويّاً من أجل المياه الجوفية المالحة و45 إلى 80 ضغطاً جويّاً من أجل مياه البحر. وتوضع أغشية التناضح العكسيّ ضمن أوعية قادرة على تحمل الضغوط المرتفعة. وتصنع أغشية التناضح العكسيّ بأنماط هندسية متباينة. وأكثر هذه الأنماط انتشاراً اللوح الحلزوني والألياف و الشعيرات الدقيقة المجوفة.

Desalination Guidelines Development for Drinking Water: Background;

العكسي خلال العقدين الماضيين على نطاق واسع نظراً لأن احتياجاتها من الطاقة تقل عن احتياجات سواها من التكنولوجيات التي دخلت الاستثمار التجاري على نطاق واسع خلال العقود الماضية، ومعظمها يعتمد على تسخين المياه المالحة إلى درجة الغليان تحت ضغط منخفض ومن ثم جمع البخار الناتج بتبريده[1] . كما أن التناضح العكسي يتطلب ثلث ما يحتاجه التقطير الوميضي من مياه الدّخل لانتاج الكمية ذاتها من الماء العذب مما يسمح أيضاً بتقليص احتياجات معدات الضخ من الطاقة وينعكس على المساحة التي تشغلها معدات التحلية نسبة لنظم التحلية المستندة إلى التقطير. واستخدام تكنولوجيا التحلية بالتناضح العكسي لدرجات حرارة منخفضة يقلص الترسبات على سطوح أواني وأنابيب المنشآة ويحدّ من تآكلها. وتسمح طبيعة العمليات التي تتطلبها تكنولوجيا التناضح العكسي باستخدام اللدائن الهندسية بدلاً من المعادن في الكثير من مكوناتها. وبسبب هذه العوامل مجتمعة فإن مدة انجاز مشاريع التناضح العكسي تقل عما تتطلبه المشاريع التي تستخدم تكنولوجيات التقطير. ومن أبرز التطورات التي شهدتها تكنولوجيا التناضح العكسي خلال العقدين الماضيين تطوير أغشية قادرة على:

– فَصل الأملاح بكفاءة عند ضغوط منخفضة من أجل استخدامها لمعالجة مياه الآبار ذات الملوحة المتوسطة أو المنخفضة؛
– تحمّل المواد الكيميائية التي قد توجد ضمن مياه التغذية؛
– إحراز نسب مرتفعة من التنقية من خلال مرور المياه المعالجة مرة واحدة فقط خلال منظومة التحلية؛
– تطوير أساليب أنجع لاسترجاع الطاقة المستخدمة لضغط مياه التغذية؛
– استخدام مصادر الطاقة المتجددة في بعض مراحل العمل؛
– تطوير أغشية أكثر كفاءة وانتقائية من جهة أولى وأقدر على تحمل العوامل الميكانيكية والكيميائية والبيولوجية السائدة أثناء عمل منظومات التحلية، وبالتالي إطالة عمرها الفعال، من جهة ثانية.

توّدي تكنولوجيات جديدة، كتكنولوجيا المعلوميّات والتحكم الآلي والأتمتة، توّدي أدواراً مهمة في تحسين إمكانات تحلية المياه ومعالجتها، إذ يُسهِم استخدام الحواسيب - على سبيل المثال - في المنشآت الصناعية في الدول المتقدمة، بضبط استهلاك المياه في مواقع العمل المختلفة.

وتؤدي تكنولوجيات جديدة وعلى رأسها تكنولوجيا المعلوميّات والتحكم الآلي والأتمتة أدواراً هامة في تحسين إمكانات تحلية المياه ومعالجتها، على سبيل المثال يسهم استخدام الحواسيب في المنشآت الصناعية في الدول المتقدمة بضبط استهلاك المياه في مواقع العمل المختلفة. ويساعد على تقليص الهدر كما يسمح بمرونة أكبر في تعديل خطط العمل الصناعي المتعلقة باستخدام المياه والتأقلم مع خطط إنتاجية متباينة. كما يمكّن ربط الحواسيب بحسّاسات لقياس متغيّرات كالحموضة ودرجة الحرارة وما تحمله المياه من شوارد وشوائب ذائبة أو معلقة من تصميم استراتيجيات المعالجة اللاحقة على النحو الأمثل.

من جهة أخرى فإن تكنولوجيات المواد الجديدة وعلى الأخص ما يستخدم منها لصنع أغشية التناضح العكسي والمعدات المستخدمة في التحلية بالوسائل الحرارية، تطرح الآن، وستقدم في المستقبل، فرصاً غير مسبوقة في مضمار تحلية مياه البحر والآبار ومعالجة المياه المالحة تمهيداً لإعادة استخدامها. ولقد أفلحت أبحاث الكيمياء التطبيقية وعلوم المواد أيضاً بتطوير مواد أكثر ملاءمة لأساليب التحلية الحرارية والتحلية بواسطة التبادل الشاردي[1] أكثر كفاءة وأقل كلفة مما سبق استخدامها من مواد. لذا يشكل مضمار المواد الجديدة مجالاً حيوياً يتحتم على الدول العربية الفقيرة بالموارد المائية أن تقوم باستثماره وتملك المعارف المتصلة به من الجوانب المختلفة.

ويتطلب امتلاك المعارف التكنولوجية اللازمة لمعالجة المياه ترشيد استخدام المياه وضبط تلوثها وتدويرها مهارات تنتمي إلى عدد من التخصّصات. كما تستوجب أنماطاً من التعاون بين عدد من المؤسسات التي قد تتباين غاياتها واستراتيجياتها. وتستوجب أيضاً تضافر جهود أصحاب مؤسسات الأعمال والمؤسسات الحكومية المعنية. وترتدي الجهود التي تبذلها مراكز البحث الوطنية والمحلية أهمية خاصة. ذلك لأن استراتيجيات صون البيئة المائية والحد من تلوثها يتوقفان على تفاصيل الموقع، من جهة أولى، والعمليات التي ستستخدم المياه المعالجة ضمنها، من جهة ثانية. ولا بدّ من القيام بأبحاث ميدانية ومخبرية معمّقة تتناول خصائص الموقع وتفاصيل العمليات الصناعية من أجل الوصول إلى الحلول المثلى.

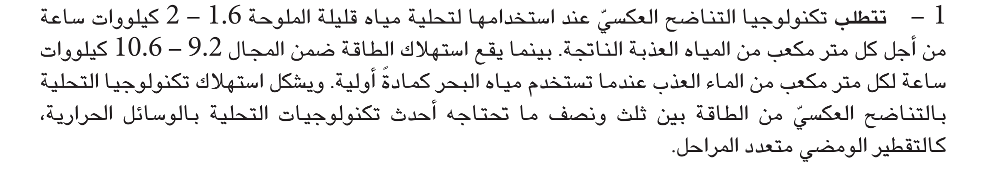
من جهة أخرى، تقوم مخابر عِدَّة في المعاهد الجامعية ومؤسسات الأعمال الكبرى بتطوير تكنولوجيات مغايرة من المتوقع أن يدخل بعضها الاستخدام التجاري على نطاق ملموس خلال بضعة سنوات. وتعتمد هذه التكنولوجيات على عناصر تستمد الطاقة من المصدر الشمسي كما يستخدم بعضها التبادل الشاردي للتخلص من الأملاح الذائبة.

3. أنماط النشاط الاقتصادي في الدول العربية

يقارب حجم النواتج المحلية الإجمالية للدول العربية مجتمعة التريليوني دولار، مما يضعها مجتمعة في مصاف المنظومات الاقتصادية العشرة الأولى في العالم. وتستأثر دول **الخليج العربي** بنصف هذا المجموع بينما لا يزيد تعداد سكانها على 12.3% من مجموع سكان الدول العربية مجتمعة. كما تمتلك البلدان العربية الغنية بالمصادر المستحاثية قرابة 640 مليار برميل من النفط الخام، أي 60% من الاحتياطي العالمي للنفط الخام. تمتلك السعودية الحصة الأكبر من هذه الموارد بين الدول العربية. إذ تتضمن مكامن النفط فيها قرابة 265 مليار برميل، أو ما يعادل 31% من احتياطيات النفط العالمية. كما تمتلك دول منطقة **الخليج** العربية أيضاً 86 تريليون متر مكعب معياري من الغاز الطبيعي. وهو مقدار يعادل 45% من احتياطيات العالم[2]. وتمثل الثروات المستحاثية في دول **الخليج** العربية نسباً تصل 90% من مكاسب صادراتها ونسباً تقع في المجال 85–90% من واردات حكوماتها. ولقد ضمّنت حكومات بعض دول **الخليج العربي** سياساتها خلال العقود الماضية مكونات ترمي إلى تقليص الاعتماد على ثرواتها الباطنية. لكن التقدم الذي أُنجِز على هذا النهج ما زال محدوداً، بل هو متواضع بكل المعايير.

3. 1. نمو قطاعات الاقتصاد الرئيسة

يعرض **الجدول** (م- 1) في ملحق هذا الفصل قيم عدد من المؤشرات الاقتصادية الأساسية في 17 دولة عربية تتوافر المعطيات الخاصة بها. تتضمن هذه المؤشرات تعداد


1 – **تتطلب** تكنولوجيا التناضح العكسيّ عند استخدامها لتحلية مياه قليلة الملوحة 1.6 – 2 كيلووات ساعة من أجل كل متر مكعب من المياه العذبة الناتجة. بينما يقع استهلاك الطاقة ضمن المجال 9.2 – 10.6 كيلووات ساعة لكل متر مكعب من الماء العذب عندما تستخدم مياه البحر كمادةً أولية. ويشكل استهلاك تكنولوجيا التحلية بالتناضح العكسيّ من الطاقة بين ثلث ونصف ما تحتاجه أحدث تكنولوجيات التحلية بالوسائل الحرارية، كالتقطير الومضي متعدد المراحل.

1 – Ion exchange.

1 – انظر: Arab World Competitiveness Report. 2011–2012. World Economic Forum. ISBN-13: 92-95044-54-1.



السكـان ونمو النـاتج المحلـي الإجمالي وحصة الفـرد منـه والبطالـة الوسطيـة المسجلة ونمو قطاعـي الزراعـة والصناعـة وقطـاع الخدمات. بينمـا يتضمـن **الجـدول** (مــ - 2) توقعات نمو النـاتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات من السلع والخدمات وإنتاج والعائدات المترتبة على تصدير الموارد الهدروكربونية.

تقـدم قيم بعض المؤشرات التي يعرضها، كمعدلات نمو الناتج المحلـي الإجمالي وحصة الفرد منه ونمـو القطاعات الرئيسـة من زراعة وصناعـة وخدمـات، إضافـة إلى التوقعـات المحتملـة لتبـدل قيمهـا، أدلـة حـول واقـع الاقتصادات العربية والفرص المتاحة لتحولها إلى اقتصادات أكثر اعتماداً على المعرفة. وتبين قيم هذه المؤشرات أن الدول العربية تمتلك بنى اقتصاديـة تقليديـة أساساً. فلا يتوقـع أولاً أن يتسنـى مثل هذا التحـول لدول لا تمتلك الموارد الضروريـة لتمويلـه. ومـن جهـة أخـرى، فإن معدلات نمـو الاقتصاد الوطنـي في القطاعات المختلفـة ، وإن أشـارت إلى معـدلات مرتفعـة نسبيـاً لاستثمـار المعـارف المتصلـة بأنشطة هـذه القطاعـات، فهـي لا تـدلّ علـى مساعـي تُبـذل لترسيخهـا وتطويرهـا ونشرهـا. لكـن ترسيخ وتطوير ونشر المعارف التي تستثمرها قطاعـات الاقتصاد مـن أجل بنـاء اقتصادات مستنـدة إلى المعرفة لن يحدث تلقائياً بل لا بد لكل من هذه الأمور من سياسات مواتية ومناخ قـويم يكفـل التوصـل لنتائـج مثلى مـن خلال تنفيذهـا. تسعـى الفقرات التالية، علـى أي حال، لاستقـراء مـا يعرضه **الجدول** (مــ - 1) حول نمو النواتج المحليـة الإجمالية وقطاعـات الإنتاج الخدمات بهذا الصدد.

3. 2. نمو النواتج المحلية الإجمالية

يشـير **الجدول** (مــ - 1) إلى أن معدلات نمو النـاتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية تأثـرت بصـورة ملموسة بـالأزمـة الاقتصادية العالميـة. وبينمـا لا تُظهـر معـدلات النمـو في دول مثـل **لبنان** و**العراق** و**سورية** تبعات سلبية للأزمـة العالميـة علـى اقتصاداتهـا، فإن دول **مجلس التعـاون الخليجـي** سجلت انخفاضـاً ملموساً في معـدلات نموهـا بـالتزامن مع نشوء واحتـدام هـذه الأزمـة. فـانخفضت قيـم معدل نمـو النـواتج المحليـة الإجماليـة في جميـع هـذه الدول من قيـم تقارب أو تفـوق 5 % في العامـين 2007 و2008 إلى قيـم أقـل بكثير، بلغت الصفر في **السعودية** بينما سجل اقتصاد **الإمارات** انكماشاً قارب 2 % في العام 2009. لكـن أغلـب الظـن أن التراجـع الـذي شهدتـه **السعوديـة** لم يؤدِّ – كما تشـير الفقرات التالية التي تتناول البنى الأساسية في تشييد اقتصاد المعرفـة – إلى إلغاء أو تعليق المساعي المعلنة والجاريـة لتشييـد بنـى أساسيـة في منظومـة العلـوم والتكنولوجيـا السعودية. ولا بد أن يعد هذا من التطورات الإيجابية.

يبـين **الجدول** (مــ - 1) و**الأشكال** (مـ - 1) و(مـ - 2) و(مـ - 3) و(مـ - 4) في الملحق، تبعات الاضطرابـات التـي شهدتهـا بعـض دول مثل **ليبيا** و**مصر** و**تونس** و**السودان** و**سورية**، خلال الأعـوام القليلة الماضية. ففـي **مصر** و**السودان** مثـلاً تدنى معدل نمو النـاتج المحلي الإجمالي مـن قيم قاربـت أو فاقت 9 % عام 2007 إلى مـا دون 2 % عــام 2011. بينمـا انخفضـت القيـم المقابلة في **تونس** و**ليبيا** من قيم قاربت أو فاقـت 5 % عــام 2007 إلى الصفر 2011. وفي **سوريـة** انخفض معـدل نمو الناتج المحلي الإجمـالي مـن قيمـة تـداني 5.5% ليسجـل انكماشـاً يقدر بـ 5 % عام 2011، ويتوقع أن يصل حدوداً تداني 10 % في العام 2012. ولا بـد أن يترك تراجـع النمو في هذه الـدول آثاراً مباشرة وقريبة الأمد علـى جهودها التنموية بعامة، ومن بينها المساعي لاكتساب واستثمار المعارف بأنواعهـا في عدد من المجالات. لكن مـن المرجـح أن تـترك التحولات التـي ستسفر الأحداث عنها آثاراً إيجابية في الأفق المتوسط

لا تُظهر معدلات النمـو في لبنان والعراق وسورية التبعات السلبية للأزمة العالمية على اقتصاداتهـا، في حين أن قيم معـدل نمـو النـواتج المحليـة الإجماليـة في دول مجلس التعـاون الخليجي انخفضت بالتزامن مـع هـذه الأزمـة من قيم تقـارب أو تفـوق 5 % في العامـين 2007 و2008 إلى قيم أقل بكثير، بلغت الصفر في السعوديـة، وقاربـت 2 % في الإمارات في العام 2009.

والأبعد، نتيجة نشوء نظـم تعددية تتيح فرصاً أكـبر للمسائلـة وتسمـح بمراجعـة الممارسات السابقة التي تضمنت قدراً غير قليل من الفساد وسوء الإدارة.

وتشير تنبؤات نمو النـاتج المحلي الإجمالي في الـدول العربيـة، التي تقـدم **الأشكال** (مـ - 1-4) أيضـاً صـورة عنهـا، إلى معـدلات نمـو إيجابية في الدول العربية كافة، خلال السنوات المقبلة وحتى العـام 2016. وبينما يرتقب أن تبلـغ هذه المعـدلات نسبـاً تـداني أو تفوق 5 % في دول **المغرب العربي**، ودول **مجلس التعاون الخليجي**، و**مصر** و**السودان**، فمـن المتوقع ألا تتجـاوز نسب نمو النـاتج المحلي الإجمالي في **دول المشرق العربيـة** هـذه النسبـة، باستثنـاء **العـراق** حيـث يرجـح أن تبقـى بجـوار القيـم التـي سجلتهـا في العـام 2011، قرابـة نسبة تقـدر بـ 8%، أو تفوقها. ومـن الملامـح اللافتة في توقعـات نمو الناتج المحلـي الإجمالي التي يبديهـا **الشكل** (مـ - 1) معدل النمو الاستثنائي المتوقـع في العام 2012 في **ليبيا** قبل انخفاضه إلى قيـم مرتفعة نسبياً، تجـاوز 10 %. كما إن **الشكل** (مـ - 3) يشير إلى التوقع بانخفاض قيم نمـو النـاتج المحلـي الإجمـالي في **دولـة قطر** مـن النسب التي قاربـت أو فاقت 10 % خلال الأعـوام 2009 – 2011 إلى قيـم تتراوح بين حوالي 6 % عام 2012 و7.4 % عام 2016. وفي **منطقة المشـرق**، يتميز العراق بتوقع لنمو ناتجـه المحلـي الإجمالي يـداني 10% بحلول العـام 2016. ومن المرجـح أن تسمح معدلات النمو المرتفعة للناتج المحلي الإجمالي في هذه **العـراق** وفي بعض الـدول الأخـرى التي تشهد معـدلات نمـو مماثلـة بتخصيص المزيـد من الموارد لدعـم منظومات العلـوم والتكنولوجيا والابتكار.

تتضمـن المعطيـات الخاصـة بحصص قطاعـات الاقتصـاد الرئيسـة – الخدمـات والصناعـة والزراعـة – مـن النـاتج المحلي الإجمـالي وتوقعـات تطورهـا في المستقبل معلومات ذات فائدة حول البنى الاقتصادية الراهنـة في الدول العربيـة والفرص الممكنة لنشـوء أنشطـة في فـروع هـذه القطاعـات تستند إلى مدخلات معرفية متقدمة. وبعامة، تتصـف فـروع قطـاع الصناعـة وقطـاع الخدمـات باعتمـاد كثيـف علـى المدخلات المعرفيـة، وبخاصة في الحـالات التي ينشط فيها هذان القطاعـان على الصعيد الإقليمي والدولي. إذ تتطلب مواجهة المنافسة الدولية عندئذ تبنـي مدخلات تكنولوجية مستحدثة، كما يستوجب نشوء عمالة مدربة قادرة على الالتـزام بـالمعايير الدوليـة المختلفة، وعلى الأخص تلك المتعلقة بـالجودة وبـالحفاظ على البيئـة. تقدم الفقـرات التاليـة مطالعـة حول نمو حصـص قطاعات الخدمـات والصناعة والزراعة في الـدول العربيـة مصنفة ضمن أربـع مجموعـات؛ تضـم الأولى دول **المغـرب العربي** والثانيـة دول المشرق العربـي والثالثـة دول **مجلـس التعـاون الخليجـي** والرابعة **مصر** و**السودان**.

3. 3. نمو قطاع الخدمات

مـن فـروع قطـاع الخدمـات التـي لقيـت رواجـاً كبـيراً خـلال العقديـن الماضيـين في عدد مـن البلدان العربية، تضـم **تونس** و**المغرب** و**لبنـان** و**الإمارات العربية المتحـدة**، الخدمات المصرفيـة والسياحـة. تتلقـى أنشطـة هذيـن الفرعـين مدخـلات تكنولوجيـة قبـل غيرهـا مـن أنشطة الاقتصـاد الوطني، وذلـك بخاصة مـن فـروع المعرفـة المستنـدة إلى تكنولوجيا المعلومـات والاتصـالات. إلا أنهـا قـد تنجـح باستخـدام أكـثر كثافـة مـن هـذه المدخـلات وغيرها لو كانت الأنظمة والتشريعات الحاكمة في البلدان العربيـة مواتيـة. فما زالت الخدمات المصرفيـة بعيدة في كثير من الـدول العربية عن الاستثمار المكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصـالات في المعامـلات المصرفيـة

كـان مـن تَبِعـات الاضطرابات التـي شهدتهـا بعـض دول مثل ليبيـا ومصر وتونس والسودان وسورية، خلال الأعـوام القليلة الماضية، تـدنّي معدل نمو الناتج المحلي الإجمـالي في مصـر والسـودان مثلاً من قيـم قاربت أو فاقـت 9 % عـام 2007 إلى مـا دون 2 % عام 2011، وفي تونس وليبيـا مـن 5 % عـام 2007 إلى الصفر 2011، وفي سورية انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من قيمة تداني 5.5 % إلـى انـكـماش يقـدَّر بـ 5% عام 2011.

الإلكترونية والجوالة[1]. ويعود السبب في معظم البلدان إلى التأخر باعتماد التوقيع الإلكتروني لتوثيق التعاملات المصرفية وتخلف الأساليب المستخدمة للحفاظ على سرية المعلومات. وفي مضمار الخدمات السياحية، بخاصة، من الممكن التوصل إلى استغلال أمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ما لو أطلقت الدول العربية مبادرات تسهم بإنجازها المعاهد المختصة ومراكز البحوث الوطنية، تستخدم أساليب اتبعتها الدول الأوروبية في الترويج للسياحة الخارجية والداخلية على أراضيها. منها، على سبيل المثال، استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتجسيد وإعادة بناء المواقع الأثرية من خلال برامج الحاسوب التفاعلية.

تبين **الأشكال** (م- 5) و(م- 6) و(م- 7) و(م- 8) في الملحق، بوضوح تراجع معدلات نمو قطاع الخدمات الذي يعتبر جوهرياً بالنسبة إلى ما يحمل، أو يحفز على اكتسابه، من معارف تكنولوجية مستحدثة في مطلع الفترة التي تغطيها هذه الأشكال في جميع الدول العربية. ويتوقع بالنظر إلى المعطيات المتاحة حول قطاع الخدمات في دول **المغرب العربي**، أن يستقر معدل نموه بالقرب من 5% في كل من الجزائر والمغرب وتونس خلال الأعوام 2012 – 2016. وذلك بعد التراجع الذي شهدته **تونس**، حيث تقلصت أنشطة هذا القطاع بنسب تراوحت بين الواحد% عام 2010 و1.7 % في العام 2011. أما في **ليبيا** فيتوقع أن تتصاعد معدلات نمو قطاع الخدمات لتصل نسباً غير مسبوقة تقارب 20% عام 2012 و10 % عام 2013. قبل أن تستقر عند قيم تقارب 12% عام 2016. وهذا بعد ما شهده القطاع من انكماش فاقت نسبته 15 % في العام 2011. انظر **الشكل** (م- 5).

وفي **المشرق العربي**، يتوقع أن ينمو قطاع الخدمات بنسب تجاوز 5 % خلال الأعوام 2012 – 2016 في كل من **العراق**، الذي شهد تحولاً كبيراً ومفاجئاً في نموه، من قيمة سلبية قاربت 10 %، عام 2007، إلى إيجابية قاربت 10 % عام 2008. ومن المتوقع أيضاً أن يشهد قطاع الخدمات نمواً ملموساً في **الأردن** و**اليمن** و**سورية** خلال الفترة ذاتها، كما يبين **الشكل** (م- 6).

ويبدو هذا التراجع أوضح ما يكون في دول **مجلس التعاون الخليجي**. حيث توقف نمو قطاع الخدمات في كل من **السعودية والإمارات** عام 2009. لكن، بينما عادت معدلات نمو هذا القطاع في **قطر** لتقارب 8 % عام 2011، بعد وصولها قيمةً تفوق 20 % بقليل عام 2010، فإنها بقيت ضمن المجال 2 – 6 % في باقي دول مجلس التعاون. ومن المتوقع أن تبقى ضمن المجال 4 – 8 % خلال العامين 2012 و2013. بينما يرجح أن ينمو قطاع الخدمات في **قطر** بنسب تفوق 8 % خلال الأعوام 2014 – 2016، وأن يتوسع بنسبة تقارب 10 % عام 2016، متخطياً بذلك نسبة النمو المقابلة في **دولة الإمارات**، التي ستداني بدورها معدلاً يقارب 8 %. وبعامة، فمن المرتقب أن تتفوق معدلات نمو قطاع الخدمات في سائر دول **الخليج** على نسب النمو في قطاعي الزراعة والصناعة وأن تنمو في هذه الدول بمعدلات تفوق في **عُمان** و**قطر** و**الإمارات** ما لسواها **من دول مجلس التعاون الخليجي وسائر الدول** العربية الأخرى. **انظر الشكل** (م- 7).

وكما يبين **الشكل** (م- 8) فإن نمو قطاع الخدمات في **مصر** و**السودان** شهد تراجعاً مستمراً خلال الفترة التي تغطيها المعطيات المتاحة، من قيم نمو إيجابية بلغت قرابة 20% في **مصر** و10 % في **السودان** عام 2007. ومن المتوقع أن يؤدي هذا التراجع إلى انكماش في معدل نمو القطاع في **السودان**

1 –Electronic and mobile banking.



يقدر بـ 8 % عام 2012 قبل أن يسترد معدلات نمو إيجابية تقدر بـ 2.7 % عام 2013 ومن ثم يرتفع ليقارب 5 % عام 2016. وفي **مصر** يتوقع أن يصل معدل نمو قطاع الخدمات نسباً إيجابية تقارب 10 % في العام ذاته.

3. 4. نمو قطاع الصناعة

تقدم **الأشكال** (م- 9) و(م- 10) و(م- 11) و(م- 12) في **الملحق**، صورة عن نمو القطاع الصناعي في الدول العربية خلال الأعوام 2007 – 2011 وعن نموها المرتقب حتى العام 2016. وبعامة تعتبر هذه المعدلات مؤشراً غير مباشر عن وتيرة تلقي المعارف التكنولوجية المستحدثة في مجالات الإنتاج الصناعي والأنشطة المؤازرة من توزيع وتخزين وتسويق. وبالإضافة إلى الصورة المتوقعة حول تأرجح وتراجع نمو قطاع الصناعة في الدول العربية التي شهدت تحركات شعبية منذ أواخر العام 2010، يشير **الشكل** (م- 10) إلى نمو هذا القطاع بمعدلات مرتفعة نسبياً، فاقت 10 %، في العراق. بينما يبين **الشكلان** (م- 9) و(م- 12) إن هذا القطاع شهد معدلات نمو متدنية نسبياً في **دول إفريقيا العربية**، وبخاصة في **تونس والسودان**، خلال السنوات الثلاث الماضية. ويشير **الشكل** (م- 11) إلى انحسار نمو قطاع الصناعة في دول **مجلس التعاون الخليجي** بصورة ملموسة خلال وقبيل العام 2008. وقد عاد كلٌ من **قطر** و**عُمان** و**البحرين** لاستدراك هذا الانحسار؛ إذ شهدت هذه الدول ازدياداً في معدلات نمو قطاع الصناعة، فاقت 5 % في كلٍ منها، وبلغت قيمة قياسية بكل المعايير في **قطر**، إذ قاربت 28 %، عام 2010. إلا أن معدلات نمو هذا القطاع في دولة **قطر** عادت إلى الانخفاض بين العامين 2009 و2010، ويُتوقَّع أن تصل في العام 2012 إلى حوالي 5 %، لتقارب القيم المتوقعة في دول **مجلس التعاون** الأخرى، خلال الفترة 2012 – 2016.

وبعامة، تشير **الأشكال** (م – 9 – 12) إلى أن عدداً قليلاً من الدول العربية تمتع بمعدلات نمو مستقرة في قطاع الصناعة. ومن هذه الدول **السعودية**، التي نما هذا القطاع فيها بمعدلات تقارب 5 % خلال الفترة التي تغطيها المعطيات المتاحة. ومن المتوقع أن يستقر هذا النمو خلال السنوات 2013 – 2016 بالقرب من هذا المعدل في جميع دول **مجلس التعاون الخليجي**. بالرغم من ذلك فإن الفرص تبدو مواتية لزيادة معدلات نمو قطاع الصناعة إلى حدود تفوق هذه التوقعات، وهذا على الأخص في مجالات منتقاة تستند إلى موارد دول **مجلس التعاون** الهدروكربونية. والسبل المثلى لإحراز مثل هذا النمو تتمثل بإبرام شراكات تبنى على اكتساب المعارف العلمية والتكنولوجية اللازمة وامتلاك إمكانات مؤكدة تسمح بتطويرها مستقبلاً.

من الدول الأخرى التي شهدت معدلات نمو إيجابية ومستقرة في قطاع الصناعة خلال السنوات القليلة الماضية، والتي يتوقع لها استمرار النمو بوتيرة مقاربة لما شهدت سابقاً، **الأردن والعراق**، حيث يتوقع أن يصل معدل نمو قطاع الصناعة لديهما عام 2016 نسباً تقارب 5 % و10 %، على التوالي. كما يُتوقع أن يعود نمو القطاع إلى منحى إيجابي في **سورية**، ليبلغ نسباً تفوق 4 % في العام 2016. من جهة أخرى، فإن معدل نمو القطاع الصناعي المتوقع في **اليمن** في الأعوام المقبلة يشكل مدعاة للقلق ودافعاً لتبني سياسات مغايرة تتيح استرجاع هذا القطاع للاندفاع الذي شهدته الأعوام 2008 – 2010.

وتشير توقعات نمو القطاع الصناعي في دول **المغرب العربي** إلى نسب تقع بين 4 % و5 % في **الجزائر** و**تونس** و**المغرب**. بينما يتوقع أن ترتفع نسب نمو القطاع في **ليبيا** إلى مستويات تقارب 8 %، ليصبح نمو القطاع في **ليبيا** الأسرع بين دول **المغرب**، مما يتطلب جهوداً كبيرة في مجالات شتى من

توقُّف نمو قطاع الخدمات في كل من السعودية والإمارات العام 2009، بينما عادت معدلات نمو هذا القطاع في قطر لتقارب 8 % العام 2011، بعد وصولها قيمةً تفوق بقليل 20% عام 2010

شهد الأردن والعراق معدلات نمو إيجابية ومستقرة في قطاع الصناعة خلال السنوات القليلة الماضية، ويُتوقع استمرار هذا النمو ليصل معدل نمو قطاع الصناعة لديهما عام 2016 نسباً تقارب 5 % و10 %، على التوالي. كما يتوقع أن يعود نمو القطاع إلى منحى إيجابي في سورية ليبلغ نسبةً تفوق 4 % في العام 2016.

أبرزها تكوين الأطر وتشييد إمكانات مؤازرة في مجالات، من أبرزها مراكز الاختبارات والأبحاث الصناعية وضمان الجودة. ومن المرجح أن تحتاج مجاراة هذا المعدل المرتفع من النمو تكثيف التعاون بين **ليبيا** والدول العربية الأخرى، وبخاصة في مضمار تكوين الأطر البشرية.

صادرات الدول العربية من المنتجات المتقدمة

يعتبر نشوء فروع ضمن قطاع الصناعة تختص بإنتاج السلع والمعدات التي تستند إلى التكنولوجيات المتقدمة، إن كانت مضمرة ضمن هذه السلع والمعدات أم تجلت في عمليات الإنتاج والتخزين والتسويق، دليلاً على التوجه نحو الاقتصاد المعرفي. وفي غياب مؤشرات موثوقة حول محتوى السلع والمعدات التي تنتجها الدول من التكنولوجيات المتقدمة أو المستوى التكنولوجي الذي تتحلى به عمليات الإنتاج، لا بد من اللجوء إلى مؤشر صُمِم لقياس نسبة صادرات الدول من السلع والمعدات التي تضمر مدخلات من التكنولوجيات المتقدمة من صادراتها الكلية[1]. والقيم التي تتوصل الدول العربية إليها استناداً لهذا المؤشر لا تشير إلى قدر ملموس من الصادرات التي تتضمن معارف مستحدثة، إلا في **المغرب** و**تونس**، كما يبين **الجدول** (1). ومن المرجح أن تكون هذه الصادرات ناجمة عن أنشطة تستند إلى الاستثمارات الخارجية المباشرة التي تلقتها هاتان الدولتان خلال تسعينيات القرن الماضي والعقد الأول من هذا القرن.

صادرات تونس والمغرب من السلع والمعدات التي تتضمن تكنولوجيات متقدمة، بلغت في العام 2009، على التوالي 6 % و7 %، من صادراتهما الإجمالية، ومع ذلك فهما في مراكز دون المتوسط العالمي للمؤشر الذي تبلغ قيمته 20%، وبلغت قيمة هذا المؤشر في الدول العربية كافة، في العام نفسه 3 % أي دون القيمة الوسطية لمجموعة الدول ذات المداخيل المنخفضة في أنحاء العالم.

يشير **الجدول** (1) كذلك إلى المواقع المتواضعة التي تتميز بها الدول العربية بالرجوع إلى هذا المؤشر بالمقارنة مع تجمعات الدول التي تتوافر المعطيات حولها. فحتى **تونس** و**المغرب**، وهما الدولتان العربيتان الأرفع مرتبة بالنظر إلى هذا المؤشر، إذ بلغت نسب صادراتهما من السلع والمعدات التي تتضمن تكنولوجيات متقدمة، عام 2009، على التوالي 6 % و7 %، من صادراتهما الإجمالية، تحتلان مراكز أدنى من المتوسط العالمي للمؤشر الذي تبلغ قيمته 20 %. كما تحتلان مراتب أدنى من مجموعة الدول ذات المداخيل المتوسطة الأدنى. حيث بلغت القيمة الوسطية للمؤشر في هذه الدول 13 % من إجمالي صادراتها عام 2009. هذا كما إن قيم المؤشر في الدول العربية كافة تقع دون القيمة الوسطية التي احتسبت في مجموعة الدول ذات المداخيل المنخفضة في أنحاء العالم، وبلغت3% عام 2009.

3. 5. نمو قطاع الزراعة

لا تعتبر الزراعات التقليدية عموماً من القطاعات كثيفة المدخلات العلمية والتكنولوجية. إلا أن العقود الماضية شهدت تبني بعض الممارسات المستندة إلى معارف مستحدثة في مجالات تضمنت التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية والأساليب الحديثة للري ولمكافحة الآفات الزراعية والتسميد المزروعات. أما في الدول العربية فما زال القطاع الزراعي يفتقر لمثل هذه المدخلات. وتعود إنتاجيته المحدودة في معظم الحالات لغيابها. وإن كانت هناك أمثلة عن برامج تجريبية تجريها مراكز بحوث وطنية ودولية تنشد تطوير ونشر مدخلات مبتكرة في القطاع الزراعيّ. من هذه الأمثلة برامج تجريبية لاستثمار أساليب مكافحة الآفات المتكاملة في الأردن، تمكّن من تقليص الاعتماد على المبيدات الكيميائية. كما تعمل مؤسسات دولية مثل **إيكاردا**[2] على تطوير ونشر ممارسات تستند إلى مدخلات مبتكرة في القطاع الزراعيّ. وهناك معطيات تشير إلى دخول ما توصلت إليه إيكاردا حيز الإنتاج الكمي في عدد من المجالات تتضمن منتجات أساسية لدول المنطقة كالقمح والشعير والبقول والمنتجات الحيوانية. إلا أن هذه الأمثلة تشكل استثناءات لقاعدة عامة هي أن اعتماد قطاع الزراعة في الدول العربية على المدخلات المعرفية المستحدثة ما زال أصغرياً، وهو ما تنبئ به أيضاً معدلات الغلال التي يتميز بها هذا القطاع مقارنة مع نظرائه في دول العالم المتقدمة.

تقدم **الأشكال** (م- 13 - 16) صورة عن معدلات نمو قطاع الزراعة في الدول العربية

1 – يستخدم هذا المؤشر من قبل عدد من المنظمات الدولية المعنية بقياس التقدم المحرز في تبني التكنولوجيات المتقدمة في فروع الصناعة. ومن هذه المنظمات البنك الدولي. حيث يتضمن موقع "منهج تقييم المعرفة KAM"، العائد للبنك الدولي قيماً لنسبة صادرات دول العالم من السلع والمعدات التي تتضمنٍ مدخلات تكنولوجية متقدمة بالنسبة إلى إجمالي صادرات كل منها. إلا أن المعطيات التي يتم الحصول عليها كثيرا ما تعود لثلاث سنوات أو أكثر في الماضي. ومن المرجح أنها تستند إلى معطيات تنشرها حكومات الدول التي تتم عليات الإنتاج على أراضيها بالإضافة لمراجع أخرى. وهي لا تفصح بسهولة ووضوح عن الحجم الفعلي لما يتم إنتاجه من سلع ومعدات تتضمن مدخلات تكنولوجية متقدمة. بل تشير لنسبة ما يتم تصديره من هذه السلع والمعدات مقارنة بإجمالي الصادرات. ويؤدي هذا إلى تراجع موقع الدول الغنية بالمواد الأولية التي تشكل النسبة الكبرى من صادراتها، مقارنة بدول ذات صادرات أقل لكنها تتضمن نسباً ملموسة من التكنولوجيات المتقدمة.

جدول رقم 1 نسبة صادرات دول عربية ومجموعات منتقاة من دول العالم من السلع المصنعة التي تتضمن تكنولوجيات متقدمة من صادراتها الإجمالية (%)

دول عربية[1]	2007	2009		2007	2009
الجزائر	2	1	عُمان	0	0
البحرين	0	0	قطر	0	0
جيبوتي	-	1	السعودية	1	0
مصر	0	1	السودان	1	1
الأردن	1	1	سوريا	1	2
الكويت	-	0	تونس	5	6
لبنان	2	2	الإمارات	1	1
المغرب	9	7	اليمن	1	1
مجموعات من دول العالم			**مجموعات من دول العالم**		
جميع دول العالم	10.3	20	دول ذات مداخيل منخفضة	3.7	3
دول القارة الإفريقية	5	3	دول المداخيل المتوسطة الأدنى	7.7	13
دول ذات مداخيل مرتفعة	16.3	19	دول المداخيل المتوسطة الأعلى	8.9	21

المصدر: قاعدة معطيات البنك الدولي لـ«منهج تقييم المعرفة KAM.» من الموقع: http://info.worldbank.org/etools/kam2/KAM_page5.asp. **تم الاطلاع على مضمون الموقع من أجل المعطيات الخاصة بالعام 2007 في آب / أغسطس عام 2011، وعلى مضمون الموقع من أجل المعطيات الخاصة بالعام 2009 في أيلول / سبتمبر عام 2012.**

1 – لا تتضمن قاعدة البنك الدولي الخاصة معلومات حول موريتانيا عن العامين 2007 و2009.

2 – المركز الدولي للأبحاث الزراعية في المناطق الجافة في حلب، سورية.

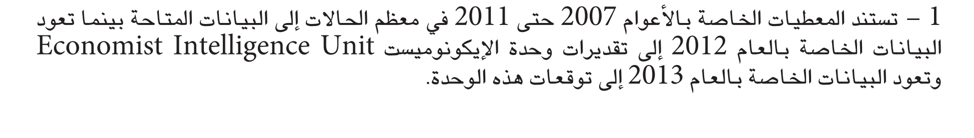
تغطي الفترة 2007 – 2016[1]. وتبين بوضوح التأرجح الذي عانته مسيرة هذا القطاع في الدول التي شهدت تحركات شعبية خلال السنوات القليلة الماضية، وبخاصة **تونس وليبيا ومصر وسورية والسودان**. كما تبين هذه الأشكال معدلات نمو مستقرة نسبياً في قطاع الزراعة خلال السنوات 2007 – 2010 في عدد من الدول مثل **مصر والجزائر** في شمال إفريقيا و**قطر والبحرين وعُمان** في دول **مجلس التعاون الخليجي**. كما تبين هذه الأشكال بوضوح معاناة هذا القطاع في كل من **سورية وليبيا والمغرب والسودان والإمارات**.

يلمّح **الشكل** (م - 14) إلى التراجع الذي شهده قطاع الزراعة في **سورية** قبل العام 2007، كما يقدم صورة عن تقلص الإنتاج الزراعي في **سورية** ابتداء من العام 2010. إلا أن التوقعات في الأعوام 2013 – 2016، تنبئ باستعادة نمو القطاع قيماً إيجابية في كل من **سورية واليمن** ودنوه من معدل يقارب 4 % في **العراق** عام 2016. وفي **مصر والسودان** يرتقب أن تسود معدلات نمو تفوق 3% خلال الأعوام 2013 – 2016. وهي معدلات مقبولة، إلا أنها أقل مما تستوجبه الاحتياجات التي يمليها تزايد أعداد السكان والتحسن المضطرد المتوقع في مستويات المعيشة، لاسيّما إذا غابت السياسات وتراجعت المبادرات الرامية إلى رفع إنتاجية القطاع بواسطة مدخلات علمية وتكنولوجية مستحدثة.

وبعامة، فإن تراجع نمو هذا القطاع ودخوله في أطوار انكماش في دول عربية عدة، من بينها **المغرب وليبيا والسودان في شمال إفريقيا والإمارات والسعودية** في منطقة **الخليج** يعد تطوراً سلبياً. حيث يؤدي لتقلص قدرة هذه الدول على الإسهام بسد الفجوة الغذائية التي تعانيها الدول العربية والتي يتوقع أن تتفاقم بمرور الزمن. كما أن انكماش القطاع يشير، وإن بصورة غير مباشرة، إلى تراجع وتيرة تلقي التكنولوجيات الجديدة التي يسعى بعض دول العالم لإدخالها. وفي منطقة **الخليج العربي** بخاصة، يعاني قطاع الزراعة في **الإمارات** من انكماش تقارب نسبته 2 %، مما يهدد بزواله أو تهميشه إلى حد بعيد خلال بضعة أعوام. كذلك فإن التوقعات تشير إلى تراجع نمو القطاع في السعودية في السنوات المقبلة، لتبلغ وتيرة انكماشه 1.5 % في العام 2016. ويتوقع كذلك أن يتراجع نمو القطاع في كل من الكويت وعُمان إلى مستويات تقارب أو تقل عن 2 %، إلا أن معدلات النموّ تبقى إيجابية وإن تدنت. كما يعتبر معدل نمو قطاع الزراعة الذي يتوقع أن يسود في الجزائر، وسواه من بلدان **المغرب العربي** خلال الفترة المقبلة منخفضاً؛ مقارنة مع ما يمكن وينبغي تحقيقه باتباع سياسات قويمة لتنمية هذا القطاع ومن حيث احتياجات السكان لمنتجات القطاع ولفرص العمل التي يمكن أن يسهم بتأمينها.

3. 6. عائدات النفط والغاز والإنفاق الحكومي

يشير **الشكل** (2) إلى نمو عائدات النفط والغاز التي تقوم دول عربية عدة بتصديرها إلى دول العالم. ومما لا ريب فيه أن الازدياد المستمر في نمو هذه العائدات سيتيح للدول المنتجة ولعدد من الدول المجاورة فرصاً ثمينة لاكتساب المعارف وتكوين أطر قديرة للنهوض بأنشطة اقتصادية تستند إلى معارف

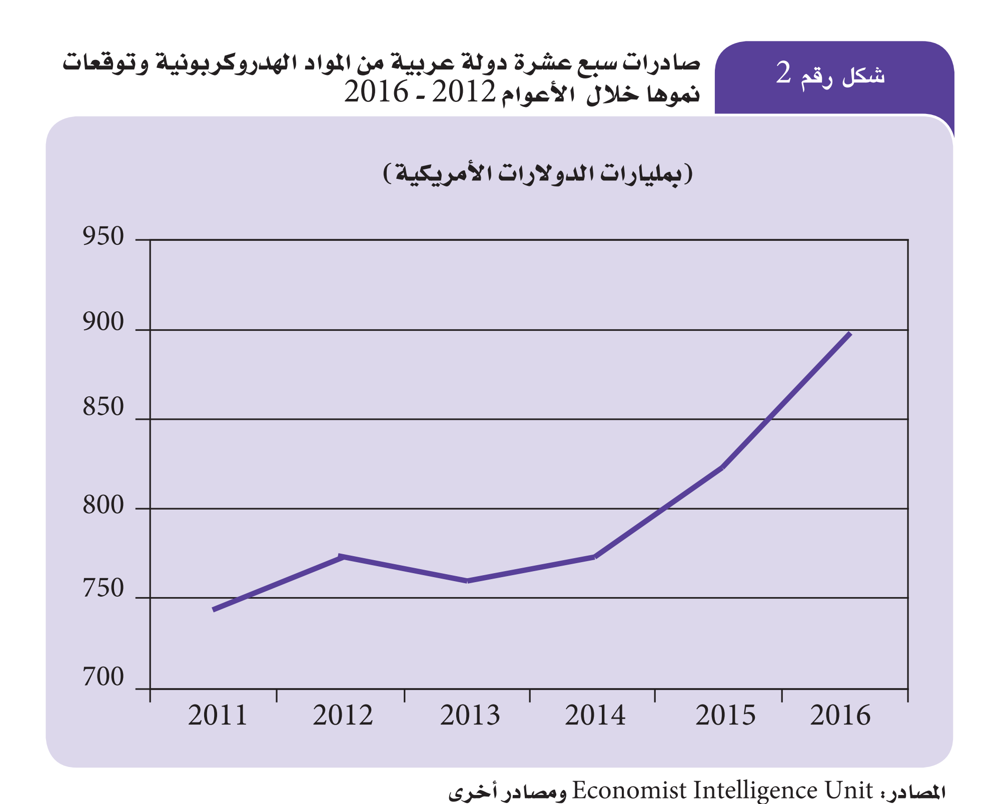

1 – تستند المعطيات الخاصة بالأعوام 2007 حتى 2011 في معظم الحالات إلى البيانات المتاحة بينما تعود البيانات الخاصة بالعام 2012 إلى تقديرات وحدة الإيكونوميست Economist Intelligence Unit وتعود البيانات الخاصة بالعام 2013 إلى توقعات هذه الوحدة.



مستحدثة. لكن تحول اقتصادات الدول العربية إلى اقتصادات معرفية لن يتم بفضل هذه العائدات لوحدها. بل إن الاعتماد المفرط لاقتصادات الدول العربية المنتجة للنفط والغاز خلال العقود الماضية على هذه العائدات يعتبر مؤشراً سلبياً لنجاحها في إحراز هذا التحول. ولا بد لذلك من تبني وتفعيل السياسات وسن التشريعات الكفيلة بإحرازه.

من جهة أخرى، فإن الإنفاق على الدفاع والأمن يشكل عبئاً ثقيلاً على موازنات بعض الدول العربية. يقدم **الشكل** (3) صورة عن الإنفاق العسكري في الدول العربية بالمقارنة معه في دول منطقة **الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** التي تتضمن **تركيا وإيران وإسرائيل**[1]. وكما يشير توزع الدوائر الحمراء في الشكل، فإن الإنفاق العسكري في الدول العربية مثّل ما يقارب أو يفوق 75 % من إنفاق دول منطقة **الشرق الأوسط وشمالي إفريقيا** خلال السنوات الخمس الماضية. وتتزايد أعباء الإنفاق على الدفاع والأمن بينما تجابه الدول العربية، كما هو حال كثير من الدول النامية والمتقدمة، تحديات اقتصادية واجتماعية وبيئية عدَّة. لكن التحديات التي تواجه الدول العربية مزمنة ومتعددة الأبعاد، إذ تعود أساساً إلى عيوب جوهرية منشؤها الممارسات الريعية التي تسود مختلف الدول العربية.

شكل رقم 2 **صادرات سبع عشرة دولة عربية من المواد الهدروكربونية وتوقعات نموها خلال الأعوام 2012 - 2016**



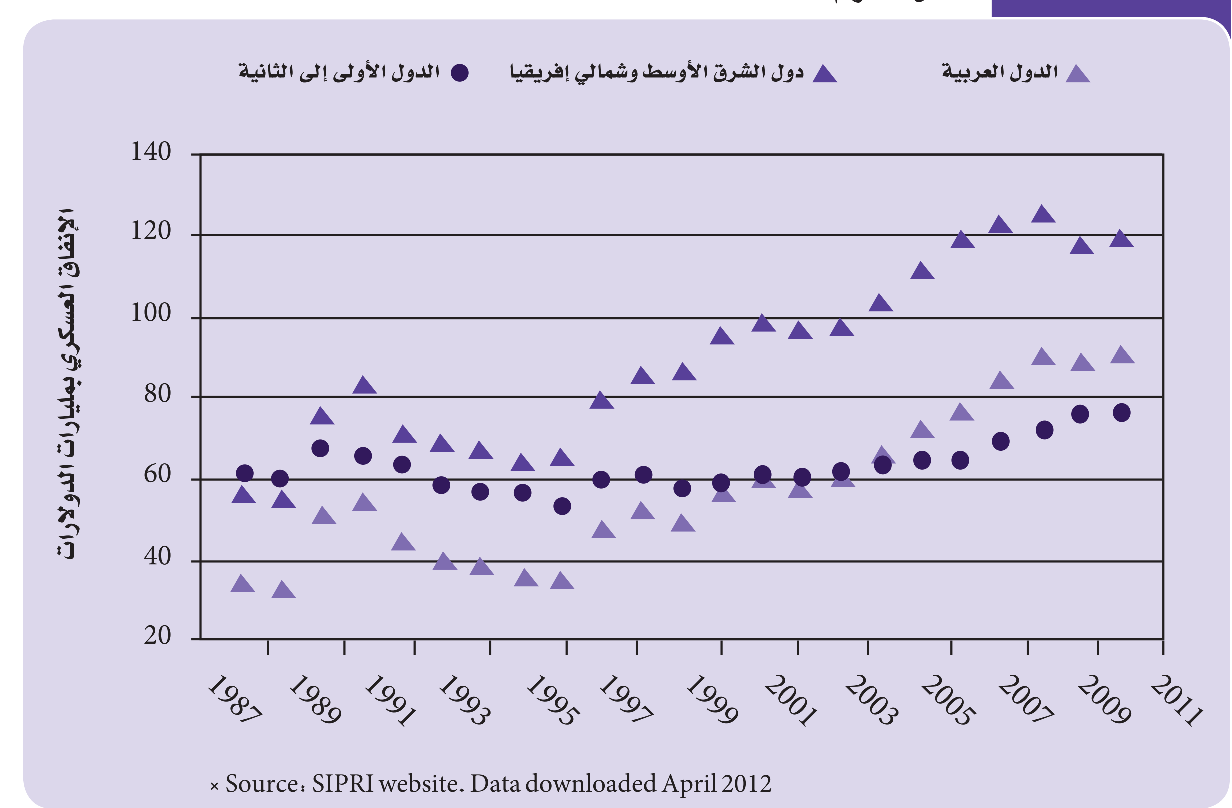
المصادر: Economist Intelligence Unit ومصادر أخرى

1 – يعرض الشكل الإنفاق العسكري في مختلف الدول بناء على الأسعار ونسب التحويل السائدة عام 2009. ولا يتضمن معطيات حول الإنفاق العسكري في **جيبوتي وموريتانيا والصومال والسودان**.

شكل رقم 3



الإنفاق العسكري في الدول العربية بالمقارنة معه في دول منطقة الشرق الأوسط وشمالي إفريقيا خلال الأعوام 1988 - 2010



× Source: SIPRI website. Data downloaded April 2012

نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول الخليج هي أعلى منها في الدول العربية الأخرى، إذ تفوق في بعضها 10 %، بينما لا يتعدّى الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير، التي تعد المؤهل الرئيس لتكوين صنّاع المعرفة، 0.5 % من نواتجها القومية الإجمالية.

وكما يبين **الشكل** (3)، فإن الإنفاق العسكري يمثل نسباً ملموسة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، عامة. وهو أكبر في دول **الخليج** منها في باقي الدول العربية. إذ فاق في بعضها 10 % من الناتج المحلي الإجمالي، بينما لا يفوق الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير، التي تعد المؤهل الرئيس لتكوين صنّاع المعرفة في أية دولة من دول العالم، في الدول العربية (0.5%) من نواتجها القومية الإجمالية. وبينما لا تربو النسبة الوسطية للإنفاق العام على التعليم في الدول العربية (5 %) من ناتجها المحلي الإجمالي. وكما تشير المعطيات التي يتضمنها الجدول الخاص بالإنفاق على التعليم، في الجزء الخامس من هذا الفصل، فإن متوسط إنفاق الدول العربية على التعليم العام نسبة لناتجها المحلي الإجمالي (5.0%) يقل عن نصف القيمة الوسطية المماثلة في دول العالم مجتمعة (10.2%). وتقل كذلك عما تنفقه مجموعات الدول الأقل نمواً والدول التي تتميز بقيم منخفضة ومتوسطة ومرتفعة لمؤشر التنمية البشرية. والقيمة الوسطية لإنفاق الدول العربية على التعليم العام نسبة لناتجها المحلي الإجمالي تقل كذلك عنها في دول مجاورة مثل تركيا (6.7) وقبرص (6.0) وإسرائيل (6.7). لكن هناك من الدول العربية ما ينفق على التعليم نسباً من نواتجها المحلية الإجمالية تفوق القيمة الوسطية لإنفاق الدول العربية مجتمعة على التعليم، من هذه الدول **لبنان** (8.1 %) **والسودان** (5.7 %) **وتونس** (6.2%) **والأردن** (9.3 %).



3. 7. تنافسية الاقتصادات العربية

تشير تجارب بعض الدول التي نجحت بتنويع مصادر مداخيلها إلى ضرورة تبني تشريعات وأنظمة مواتية تكفل ازدهار قطاع الأعمال كي يقوم بدوره في بناء اقتصاد قادر على المنافسة في الأسواق الدولية استناداً إلى معارف علمية وتكنولوجية مستحدثة، لكن هذا ليس كافياً بمفرده. بل ينبغي أن تقترن التشريعات والأنظمة الرامية إلى تنشيط قطاع الأعمال بإصلاحات شاملة وجذرية في قطاعي التعليم والتدريب المهني بفروعهما ومستوياتهما المختلفة. (انظر الجزء الخامس من هذا الفصل).

يتولى القطاع العام والحكومي، بعامة، القسطَ الأكبر من الأنشطة الاقتصادية في سائر الدول العربية. وما تشهده بعض الدول العربية من نشوء مؤسسات كبرى في القطاع الخاص يعد استثناء للقاعدة. وتتميز المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم باستنادها إلى ممارسات تقليدية وببعدها عن استثمار المعارف التكنولوجية المستحدثة، بعامةً. وبالرغم من أن معظم الدول العربية قد أطلقت خلال السنوات القليلة الماضية مبادرات تسعى من خلالها لتشييد حاضنات لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة التي تتخذ من المعارف العلمية والتكنولوجية المستحدثة أساساً لعملها، مع قدر غير قليل من الضجيج الإعلامي، إلا أن هذه المبادرات لم يتسنَّ لها للآن أن تحدث آثاراً تُذكر. والحقيقة فإن البيئة المحيطة بقطاع الأعمال ما زالت متخلفة في كثير من الدول العربية، غير الخليجية منها بخاصة، كما يشير **الجدول** (**م - 4**) في الملحق، الذي يقدم صورة عن ترتيب الدول العربية وفقاً ليُسْر قيام مؤسسات الأعمال بمهامها[1]؛ فالدول العربية بعامة، تحتل مراكز متخلفة بين دول العالم، في ما يتعلق بحصول مؤسسات الأعمال على قروض من أجل البدء بمشاريعها، ومن حيث عدد الإجراءات اللازمة من أجل الشروع بأعمالها. وهي تحتل، بعامة، مكانة متخلفة أيضاً في ما يتعلق بتطبيق العقود. من جهة أخرى، فإن عدداً من الدول العربية يحتل مراكز متقدمة في ما يتعلق بتأدية الضرائب. ويعود هذا غالباً لأن الكثير من دول الخليج لا تتقاضى إلا القليل منها بل إن بعض مؤسسات الأعمال تُعفى منها بصورة تامة[2].

ومن الممكن تصنيف الدول العربية وفقاً للقيم التي أحرزتها لهذا المؤشر ضمن ثلاث زمر. تضم الأولى دول **الخليج وتونس**، حيث تحتل هذه الدول المراتب الواقعة بين المرتبتين 11 و74 اللتين أحرزتهما على التوالي **السعودية والكويت**. وتضم الثانية **مصر والأردن ولبنان والمغرب واليمن**، التي أحرزت مواقع تقع بين المرتبتين 94 و114. بينما تقع **فلسطين والعراق والجزائر وسورية** في أسفل القائمة إذ لا يتعدى أي منها ترتيب **فلسطين** (135).

وكما تشير تجارب دول سبقت الدول العربية بتبني مدخلات كثيفة المحتوى المعرفي في أنشطتها الاقتصادية، فإن سعيها هذا أسهم بنشوء نظم أمثل لعمليات الإنتاج وتواصل أكثر كفاءة مع موردي المواد الأولية والموزعين والزبائن والجهات الحكومية المعنية. كما إن الإصلاحات البنيوية والإجرائية لم تقتصر في تلك الحالات على قطاعات وفروع الاقتصاد التي شهدت تبني المدخلات المعرفية في المكان

1 – Ease of Doing Business

2 – تتميز المملكة العربية السعودية بمركز متقدم بالنسبة إلى سواها من الدول العربية، وبالنسبة إلى عدد من الدول المتقدمة أيضاً، فيما يخص مؤشر سهولة القيام بالأعمال. فالمملكة تحتل المرتبة الحادية عشرة بين الدول التي حسبت من أجلها قيمة المؤشر.

العلوم والتكنولوجيا

الأول بل تعدتها لتتسرب نحو قطاعات وفروع أخـرى، بمـا في ذلك الدوائـر الحكوميـة. أي أن تبني مدخلات كثيفـة المحتوى المعرفي يؤدي لنشـوء حلقات حميـدة تعمّ فوائدهـا قطاعات وفروع الاقتصاد التي استقدمت تلك المدخلات إضافة إلى بعض القطاعات والفروع المؤازرة والداعمة والأطر المؤسسية المحيطة.

يتطلب تشييد اقتصـاد المعرفـة مـوارد ملموسـة لتمويل التحـول على أكـثر من صعيد نحو أنشطة اقتصادية تستند إلى كثافة أكبر في مضمونها المعرفي. وفي نهاية المطاف يتوقف نجـاح الدول في تبني أنماط جديدة من النشاط الاقتصادي بغض النظر عن الأسس التي تستند إليهـا علـى مجموعة من التشريعـات والأنظمة التـي تنهض بتنافسيتهـا في السـوق الدولية. مـن المفيـد لذلـك أن تُتّخـذ اتنافسيـة محـوراً لتقييـم الخطـط الراميـة إلى إطـلاق الأنشطـة الراميـة إلى تشييد اقتصادات معرفية في الدول العربيـة. كمـا إن تفحص الثغرات التي تعاني منهـا تنافسيـة الـدول العربية يتيـح لواضعي السياسـات ومتخـذي القرار الدرايـة بالمسائل التي يجـب التصدي لها علـى الصُعُد والمحاور المختلفة.

وقد وضـع المنتـدى الاقتصـادي العالمي مؤشرات لقيـاس القـدرة التنافسيـة في دول العـالم ضمـن إثنتي عشرة زمرة مـن عناصر هذه القدرة.[1] يعطي **الجدول** (2) قيم المؤشرات الخاصـة بعدد من الـدول العربيـة، إضافة إلى بعـض الـدول الأخـرى في المنطقـة للمقارنة. ومـن الواضـح أن دول **الخليـج** العربية تتصدر بـاقي الدول العربية عند قياس تنافسيتها وفقاً للمعايـير التـي وضعهـا المنتـدى الاقتصادي العالمـي في تقريره للعـام 2010-2011. إذ تحتـل هـذه الدول مراكـز متقدمـة في الترتيب العالمـي لتنافسية 142 دولة في أنحاء العالم؛ تـتراوح بـين المركـز 14 الـذي تحتلـه **قطـر** والمركز 37 الذي تحتله **البحرين**.

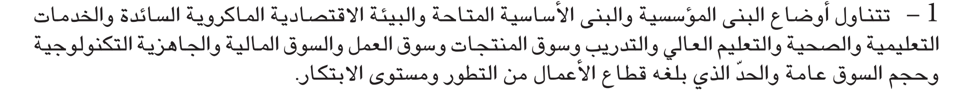
وتقـارب **تونـس** دول **الخليـج** العربيـة إذ تحتل المرتبـة الأربعين. بينما تقع باقي الدول العربيـة عند خط الوسـط، أو دونـه. حيث يحتل الأردن المرتبـة 71 بينما يقـع **اليمن** في المرتبة الأخيرة، إذ يبلـغ ترتيبه 138 بين دول العالم.

يعرض **الشـكل** (4) تبـاين الأداء التنافسي

جدول رقم 2 **أداء الدول العربية وفقاً لمؤشر التنافسية الدولية**

الدولة	قيمة مؤشر الأداء	الترتيب بين دول العالم
قطر	5.24	14
السعودية	5.17	17
الإمارات	4.89	27
عُمان	4.64	32
الكويت	4.62	34
البحرين	4.54	37
تونس	4.47	40
الأردن	4.19	71
المغرب	4.16	73
الجزائر	3.96	87
مصر	3.88	94
سوريا	3.85	98
اليمن	3.06	138

المصدر: تقرير التنافسية في الدول العربية؛ صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛ 2011-2012. ISBN-13: 92-95044-54-1


1 – تتناول أوضاع البنى المؤسسية والبنى الأساسية المتاحة والبيئة الاقتصادية الماكروية السائدة والخدمات التعليمية والصحية والتعليم العالي والتدريب وسوق المنتجات وسوق العمل والسوق المالية والجاهزية التكنولوجية وحجم السوق عامة والحدّ الذي بلغه قطاع الأعمال من التطور ومستوى الابتكار.

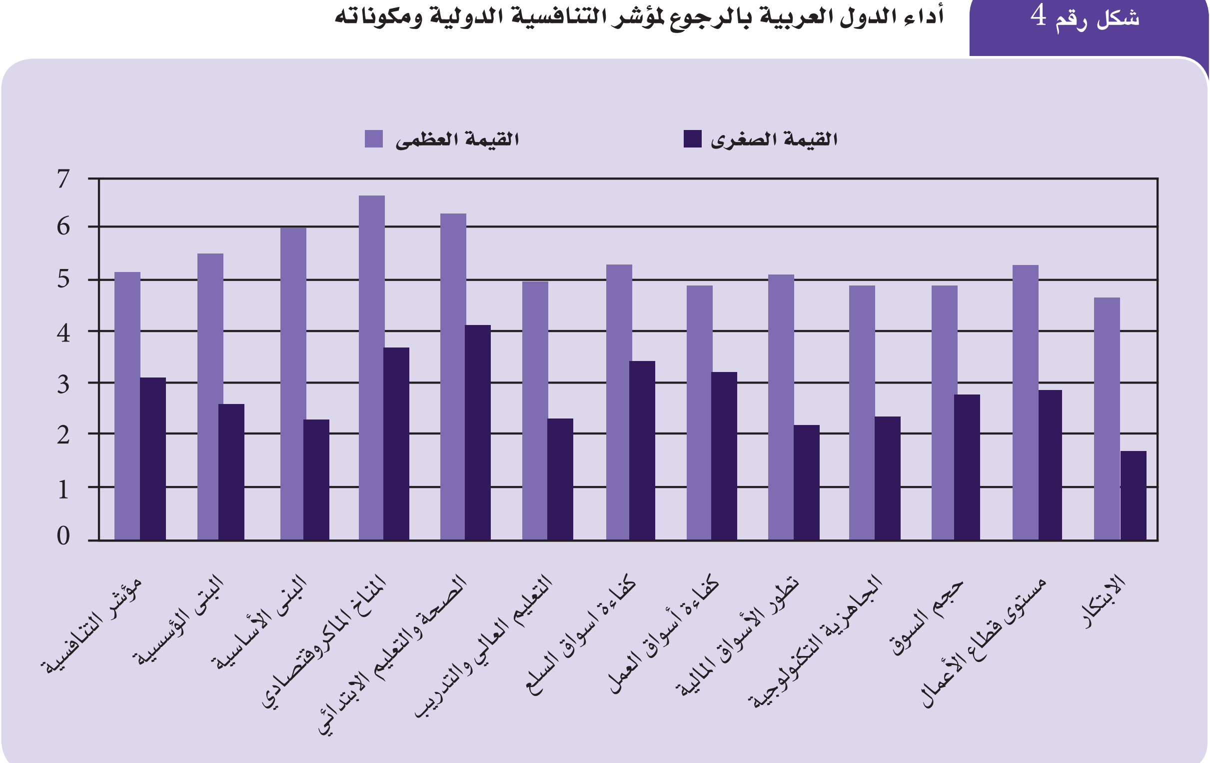


بـين الدول العربية بـالرجوع إلى عناصر مؤشر التنافسيـة التـي وضعهـا المجلـس الاقتصادي العالمي. ويقدم الشكل القيم العظمى والصغرى التـي تسجلها الدول العربية في كل من عناصر المؤشر. ولا ريب في أن القدْر الكبير من التباين في الأداء التنافسـي بين الـدول العربية بعـامة، ودول **الخليج** بخاصة، يعود للنتائج المتواضعة التـي وصلـت إليه هـذه الـدول في سعيها نحو إحـراز التكامل الاقتصـادي والتعاون التنموي فيما بينها.

ويفيـد الشكل إن الـدول العربيـة التـي تسجل مراتـب متقدمة تتميز بقيـم أعظمية في مكونـات المؤشـر المتعلقـة بـالبنـى الأساسية والبيئـة الماكرواقتصاديـة والرعاية الصحية. بينمـا تعاني مـن أداء أدنـى في عناصر أخرى يستند إليهـا المؤشر كالتعليم العالي والتدريب والابتكـار. بل إن القيم العظمى والصغرى التي تسجلها الدول العربية هي الأدنى قيمة بين ما تحرزه هـذه الدول بالرجوع إلى عناصر مؤشر التنافسية الأخرى.

ويؤكد **الشكل** (5) هذه الصورة. إذ يلخص حـال الأنشطة الراميـة إلى الابتكار أو التجديد المستنـد إلى التكنولوجيـا في الـدول العربيـة مقاسـاً بمؤشر الابتكـار الذي وضعـه **البنك الدولي** لتقييـم المعرفة بالمقارنـة مع حالها في دول العـالم الأخـرى. يعرض **الشكل** (5) تغـير قيمة هذا المؤشر بتغير حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي[1] في جميع دول العالم التـي تتوافـر المعطيات حولهـا، وعددهـا يزيد

شكل رقم 4 **أداء الدول العربية بالرجوع لمؤشر التنافسية الدولية ومكوناته**

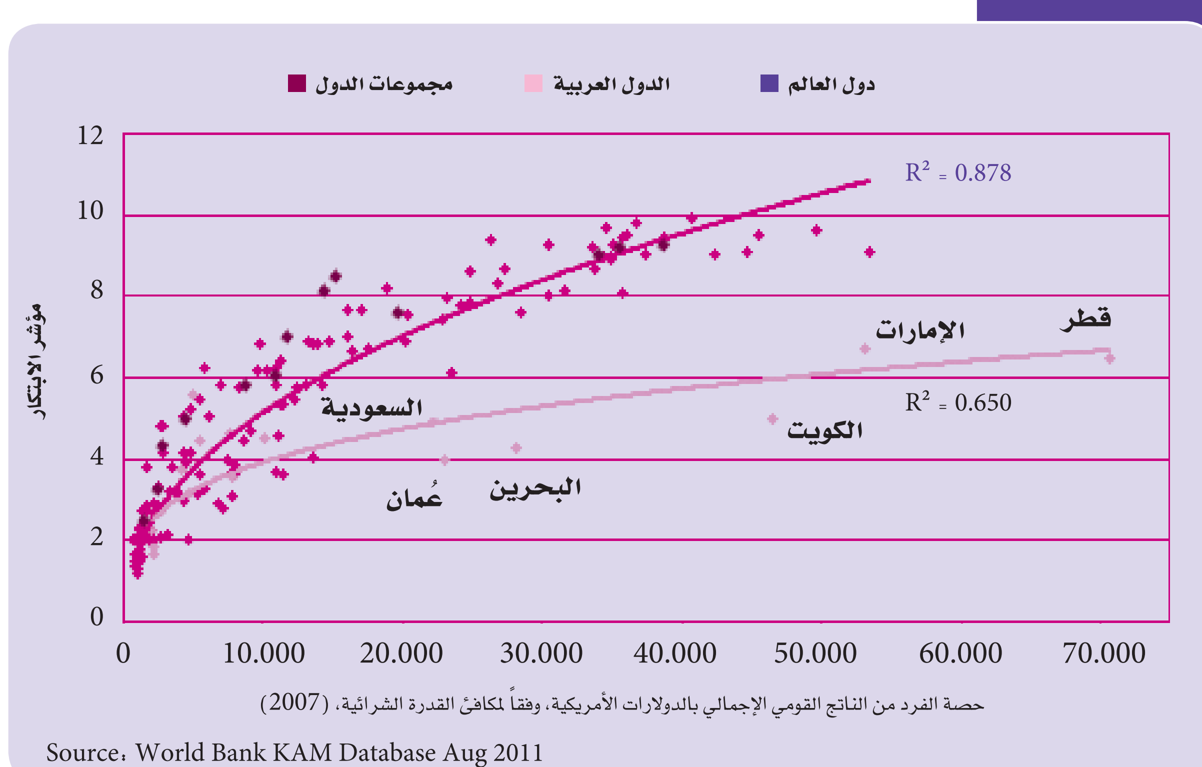


المصدر: تقرير التنافسية في الدول العربية؛ صادر عن المجلس الاقتصادي العالمي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

1 – مقدراً بالدولارات الأميركية وفقاً لمكافئ القيمة الشرائية purchasing power parity.

شكل رقم 5

تبدل قيمة مؤشر الابتكار مع حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي



Source: World Bank KAM Database Aug 2011

عن 140 دولة. ويبين الشكل أن قيمة مؤشر الابتكار تتغير مع حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تبعاً لمنحنٍ يخالف ذاك الذي يتّبعه التغير المماثل في الدول العربية، حيث يبين المخطط أن قيم مؤشر الابتكار في الدول العربية، وعلى الأخص الخليجية منها، لا تتناسب البتة مع ما تتمتع به من النواتج القومية الإجمالية. ومن الجدير بالذكر أن المنحنى الخاص بتغير قيمة مؤشر الابتكار في دول العالم، يتّصف بوثوقية مرتفعة كما تشير قيمة معامل الترابط R^2 التي تقارب 0.9. وكذلك فإن قيمة هذا المعامل في الدول العربية تتصف بوثوقية مقبولة، حيث تقارب 0.7.

يتناول الجزء الخاص بأنشطة البحث والتطوير إنتاج الدول العربية من حيث أوراق الأبحاث المنشورة وبراءات الاختراع المسجلة. حيث تؤكد المعطيات المتاحة القصور الفادح الذي يميز الدول العربية بين أقرانها من الدول المجاورة، مثل **إيران وتركيا** أيضاً.

3. 8. الاقتصاد الريعي في الدول العربية

وبعامة، فإن ما كان سائداً في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، من حيث محددات النشاط الاقتصادي في الدول العربية النفطية وغير النفطية، ما زال قائماً اليوم. فالدول العربية بعامةً ما زالت تسير على إيقاع نموذج ريعي مغرق في قدمه. وبالرغم من التحولات التي شهدتها دول مثل **ليبيا وتونس ومصر** والتي ربما تبلورت في دول أخرى مثل **العراق** **وسورية**، فإن البنى التي ترتكز إليها السلطة ويستند إليها اتخاذ القرار في كثير من دول المنطقة ما زالت كعهدها في الماضي. وطبيعة العلاقات السائدة في مواقع اتخاذ القرار وضمن دوائر النشاط الاقتصادي ما زالت محكومة إلى حد بعيد بالتحولات السياسية التي شهدتها المنطقة قبلئذٍ في القرن العشرين، وتملُّك عائلات حاكمة مقاليد السلطة لدى انحسار أنماط الاستعمار التقليدية أو نتيجة الانقلابات العسكرية التي تلت استقلال البلدان العربية. والأطر التي ترسمها هذه العلاقات لأساليب اتخاذ القرار لا تخرج إلا فيما ندر عن آليات وممارسات الاقتصاد الريعي، بل تكرّس تلك الآليات والممارسات وتنشد بالدرجة الأولى الحفاظ على النظم التي أتت بها تلك التحولات. **انظر الإطار** (2).

والغرض من اعتبار العلاقات التي تميز الاقتصاد الريعي يتجاوز مجرد التنظير. بل إن الدافع الأول هو الوصول إلى فهم واضح حول القدرات العلمية والتكنولوجية، ومسارات التنمية الاقتصادية الاجتماعية، التي تترعرع في ظل هذه العلاقات. إذ إن الحديث عن السعي نحو اقتصاد المعرفة من دون حيازة قدرات علمية وتكنولوجية مواتية تؤسس لتنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة لا يعدو كونه ضرباً من العبث.

والريع الذي تتحكم به الدول الغنية بالثروات الباطنية خارجي المنشأ، كذلك هي المعارف التكنولوجية المرتبطة بتوليده – أي باستخراج وشحن وتخزين الموارد النفطية مثلاً – وتوظيفه. كما إن هذه المعارف تبقى محصورة ضمن حيز محدود من المؤسسات ارتباطاتها خارجية بالدرجة الأولى؛ في كل ما يتعلق بالمعارف التكنولوجية الأساسية والثانوية اللازمة لأنشطتها. ويمتد هذا الأسلوب في التعامل مع المعارف التكنولوجية ليطال أنشطة صناعية وخدمية أخرى لا تتصل مباشرة بالثروات الباطنية واستخراجها، ويغدو النمط السائد لمقاربة المعارف التكنولوجية عموماً. والحصيلة النهائية لكل ما سبق تتجلى بتبني استراتيجيات تنموية تحدث المعارف التكنولوجية المستقدمة من خلالها آثاراً مماسية، في أحسن الحالات، على البيئات الاقتصادية والاجتماعية المحيطة.

> الكلام على سعي نحو اقتصاد المعرفة من دون حيازة قدرات علمية وتكنولوجية مواتية تؤسس لتنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة لا يعدو كونه ضرباً من العبث.

الإطار رقم 2

النمط الريعي السائد في اقتصادات الدول العربية

تجابه التنمية في الدول العربية عقبات عدَّة، يرتبط معظمها بحيازة المعارف التكنولوجية المناسبة وامتلاك قدرات متكاملة لتوظيفها في تشييد اقتصادات منافسة على الصعيدين الدولي والإقليمي. وعلى الرغم من أن الدول العربية نجحت – لحدود متفاوتة – باستقدام واستخدام تكنولوجيات متعددة في مجالات متباينة. لكنها لم تتمكن من تملّكها فعلاً ليتسنى لها الارتقاء على سلم القدرات الكنولوجية لتُوطّن وتُطوِّر ما استقدمت من معارف تكنولوجية. ويعود النجاح المحدود الذي أحرزته البلدان العربية في امتلاك التكنولوجيات واستثمارها، بدلاً من مجرد نقلها وتشغيلها باستخدام قدرات وخبرات أجنبية في الكثير من الحالات، لأسباب متباينة. لكن من القواسم المشتركة التي تورَد لتبرير القصور الذي تعاني منه عمليات تملك التكنولوجيا في الدول العربية مثالب بنيوية تتعلق بالأنماط السائدة للنشاط الاقتصادي في الدول العربية. إذ أن اقتصادات بعض الدول العربية ريعية في جوهرها.

تابع الإطار رقم 2

وقـد عـرّف ابن خلدون في مقدمته الريع بالـ «كسب.» وميّزه عن الـ «رزق» الذي يتطلب بذل الجهد. وصنّفه ريكاردو، بعد الأجر والربح، ثالثَ مكونات الثروة[1]. وعندما يقال اليوم إن اقتصاد دولة ما ريعي بالدرجة الأولى، فالقصد من ذلك هـو أن القسـط الأكبر من مداخيلها ناجم عن ثروة تمتلكها وتتقاضى لقاء تسويقِها الريعَ من مصادر خارجية. ولا يرتبط ما تتقاضاه من ريع بأنشطة إنتاجية تستند إلى معارف علمية وتكنولوجية ولّدتها ويمكن نتيجةَ نشرها وإعادة إنتاجها مضاعفـة أصـول الثروة. كما لا تتطلب استدامة هذه الـثروة جهوداً مستمرة لا بد لبذلها مـن الاستعانة بالعمالة المدربة والقدرات التكنولوجية الذاتية.

وتنطبـق صفـة الاقتصاد الريعي على الـدول النفطية التي تشكل عائـدات مبيع ثرواتها الباطنيـة الجانب الأكبر من مداخيلها الوطنية. وحيث تكون هذه العائدات خارجية المنشأ بالدرجة الأولى.

وبينمـا تمثـل الأنشطة الاقتصاديـة المستندة إلى الريـع جانباً أساسيـاً في عمل بعض المنظومـات الاقتصادية، تحدد مصـادر الريـع وأنماط إدارتـه واستخدامه في الدول العربية المعـالم الرئيسة للسياسات الاقتصاديـة، التي تشكل سياسات العلوم والتكنولوجيا جانباً هاماً منها. فلا تسمح السياسات والممارسات التي يتم تبنيها ونشرها في ظل الاقتصاد الريعي بنشـوء الأطر اللازمة لتملك التكنولوجيـات المستقدمة بدلاً من مجرد استقدامها واستثمارها. بل إن سبل استقدام واستثمار التكنولوجيـات في بعضـ الدول العربية، النفطية وغيرها، لا تتسق في كثير مـن الحالات مع الأولويات الوطنية. ولا ينطبق هذا على الدول النفطية فقط؛ إذ إن أنماطاً من الاقتصاد الريعي تهيمن على بعض الدول العربية الأخرى، كما سبق الذكر.

وهـذا لا يعنـي أن الدول العربيـة لم تتمكن من نقل بعض التكنولوجيات الحديثة بصـورة مجدية. لكن التكنولوجيات التي تنال الأولوية هي تلك التي تكفل استمرار الممارسات الريعية؛ إن كانت تتصل مباشرة باستخلاص الريع واستثماره أم بأنشطـة مصاحبـة لهذا وذلك. وقد لا يتعلق بعض هذه التكنولوجيـات مباشرة بأنشطة مركزية يستند إليها الاقتصاد الريعـي. لكن حتى هذه التكنولوجيات تخضع في التعامل معها وفي تقييمها والسعي لاستحداثها وتطويرها للاعتبارات السائدة والمستخدمة في أنشطة الاقتصاد الريعي. كذلك فإن الطموح المحدود الذي تنم عنه سياسات التنمية الاقتصادية، وتنمية القدرات التكنولوجية التي تشكل واحدة من أبرز مكوناتها، حالَ وما زال يَحولُ دون نشوء استثمارات مواتية يمكن لهـا أن تؤدي إلى اكتساب قدرات تكنولوجية مناسبـة. فتملك معارف تكنولوجية متكاملة لا يتسنى بمجرد توافر الموارد اللازمـة لابتيـاع معـدات التكنولوجيا واستقدام الخـبراء لتشغيلها وتدريب الأطـر المؤازرة على استثمارهـا، وحسب. بل تستوجب أيضاً:

- انتقـاء ونقـل المعـارف التكنولوجية المناسبة ومن ثم تطويعها واستثمارهـا على النحو الأمثل في القطاع الذي قام باستقدامها؛
- تفكيـك الحزم التـي تضمرهـا التكنولوجيات المستوردة واستيعابها ومحاكاتها لمنفعة قطاعات تتميز بالأولوية من منظور تنموي؛
- ومن ثم اكتساب الإمكانات اللازمة لمراقبة آثار استخدام التكنولوجيات المستقدمة والقيام بتطويرها كلما دعت الحاجة لتتلاءم مع تغير الظروف السائدة وتُجاري التحولات الاقتصادية والاجتماعية والمناخية والبيئية؛
- وتوفير المناخ الملائم لاستثمارها لتحسين أداء مؤسسات القطاع العام والارتقاء بتنافسية القطاع الخاص.


1 – جورج قرم، عن مقاله " إخراج الدول العربية من الاقتصاد الريعي." عن نسخة صحيفة "لو موند ديبلوماتيك" الغربية أبريل 2010 نيسان العدد 4 السنة الرابعة. من الموقع التالي في آب (أغسطس) 2012:
http://www.georgescorm.com/personal/download.php?file=al_kabass.pdf



وربما تراءى أن نشوء صناعات وأنشطة خدمية لا ترتبط مباشرة باستخراج الثروات الباطنية وخزنها ونقلهـا، كصناعة الأغذية أو التشييد أو تحلية المياه[1] قد يفسح المجال لأنمـاط مغايـرة في التعامـل مـع المعارف التكنولوجية التي تسعى لاستقدامها البلدان الغنيـة بهـذه الثروات. فقـد يتوقع المـرء أن تنشـأ ضمن هذه القطاعـات أساليب مغايرة في التعامل مع المعـارف التكنولوجية. لكن واقع الحال ينبئ بعكس ذلك. أي إن الأساليب المتبعة في التعامل مع المعارف التكنولوجية ضمـن القطاعـات المتصلة مباشرة بالريع الناجـم عـن استخـراج الـثروات الباطنيـة وخزنهـا وتسويقهـا هـي التي يتـم اتباعها في القطاعـات التـي لا تتعلـق مباشرة بتلك الثروات. حيث يحـدّ طغيان النمط السائد في التعامل مع المعـارف التكنولوجية المتصلة بالثروات الباطنية من إسقاط أنماط مغايرة على أنشطة الاقتصاد الوطني بعامة. ويعود هـذا لعـدد مـن الأسبـاب، منهـا أن الجهات القائمـة علـى هـذه القطاعات إمـا أن تكون مـن مؤسسـات القطـاع العام التـي لا يمكن لهـا التخلي عن الممارسات الريعية في شتى الأنشطـة، بما فبها تلـك المتعلقة بالمعارف التكنولوجية، حيـازةً واستثماراً. أو أن تؤول الأنشطة الإنتاجيـة والخدمية التي لا تتصل بالـثروات الباطنية لشركات أجنبية تستقدم مـا تحتـاج إليـه مـن معـارف تكنولوجيـة مـن مصادر خارجيـة وتوظـف عاملين من الخـارج لاستثمارها. وفي كثير من الأحيان لا يتعدى دور المواطنين الذين يتصل عملهم بهـذه الشركـات مجـرد توفـير الدعـم لهـا مستفيديـن من المواقـع التـي يحتلونها في تراتبيـة سائـدة بحكـم انتمـاءات عائلية أو عشائرية أو مذهبيـة لتقاضي منافع مادية بصور مختلفة.

ولا تقتصر الممارسـات الريعية وآثارها علـى اكتسـاب المعـارف التكنولوجيـة على الـدول التي تتمتع بمقادير كبرى من الثروات المستحـاثيـة. بـل إنهـا تمتـد لتشمـل بعضـ الـدول العربيـة التـي لا تمتلـك تلـك الثروات أو لا تمتلـك إلا مقاديـر محـدودة منها. حيث تتقاضـى بعضـ الدول الريـع الخارجي لقاء ما لها من موقع استراتيجي أو أهمية تميّزها نظراً لاعتبـارات سياسة على الصعيد الدوليّ. إلا أن الممارسـات الريعيـة في هـذه الـدول تتبـع خطـىً تماثـل تلـك المتبعـة في الـدول الغنيـة بالـثروات الباطنيـة. حيـث تتقاضـى المجموعـات المسيطـرة على مقاديـر الدولة ريعاً داخلياً لقاء الرّخص أو التسهيلات التي تمنحها لرجال الأعمال ومؤسساتهم الوطنية أو التـي يؤسسونها بالتعـاون مع مستثمرين مـن الخـارج، لتُحدِث خلـلاً في سلاسل القيمة التـي يتـم استثمـار المعـارف التكنولوجيـة بموجبهـا. ولا تقل آثار هـذا الخلل على آليات بنـاء القـدرات العلميـة والتكنولوجية الذاتية عـن ذاك الذي تشهده الـدول الغنية بالثروات الباطنيـة. حيـث يتعارضـ السعـي لحيـازة المكاسـب السريعـة مع تشييد قـدرات وطنية لحيـازة المعـارف التكنولوجيـا واكتسـاب المقدرة على تطويرها.

ومـن المسائـل التـي لا بـد مـن تبيّنها في السعـي للانتقال من النمـط الريعي نحو النمط المعـرفي تحديـد متطلبـات الاقتصـاد الريعي مـن مدخـلات علميـة وتكنولوجيـة مقابل ما يتطلبـه الاقتصاد المستنـد إلى المعرفة وآليات استجابـة مؤسسـات العلـوم والتكنولوجيـا الوطنيـة لمتطلبات هذيـن النمطين من النشاط الاقتصـادي. إذ من الواضح ان متطلبات هذين النمطـين من النشـاط الاقتصـادي تختلف من نواحي جوهرية.

في كثير من الأحيان لا يتعدى دور المواطنـين الذيـن يتصل عملهم بشركات أجنبية مجرد توفـير الدعم لتلك الشركات، مستفيديـن من المواقـع التي يحتلونهـا في تراتبيـة سائدة بحكم انتمـاءات عائليـة أو عشائرية أو مذهبية لتقاضي منافع مادية بصور مختلفة.

1 – وتلك التي يتم إنجازها استجابة لمتطلبات توزيع واستهلاك العائدات الريعية كما في قطاعات كالنقل أو الاتصالات.

وبالرغم من حاجة الاقتصادات الريعية إلى أنشطة إنتاجية وخدمية متصلة بتحصيل العائدات التي يولدها الريع المتأتي من الثروات الباطنية، لكن المعارف العلمية والتكنولوجية التي تتطلبها هذه الانشطة محدودة. كما إن الدول التي تمتلك هذه الثروات تحصل عليها من مصادر خارجية، متجاوزة منظومات العلوم والتكنولوجيا الوطنية بصورة تامة، في معظم الحالات. وإن التجديد الذي يطرأ على هذه المعارف يتم أيضاً في الخارج نتيجة أنشطة البحث التطوير والابتكارات التي تبنى على مخرجاتها. والذرائع التي تُورد لتبرير توجهات كهذه كثيرة. فمن المألوف القول، مثلاً: إن القدرات العلمية والتكنولوجية الوطنية لم تبلغ المستويات المطلوبة من النضج والأداء وهي غير أهل للثقة، بينما يتطلب نجاح الأنشطة الخدمية والإنتاجية التوصل إلى المعارف التكنولوجية اللازمة حالما تحتاجها من مصادر موثوقة. وإن هذا ينطوي، ولا ريب، على قدر من الحقيقة. لكن ما يُغفل ذكره أن القدرات العلمية والتكنولوجية الوطنية لن يتسنى لها التوصل إلى المستويات المطلوبات ما دامت تُستثنى من المشاركة في حيازة المعارف العلمية والتكنولوجية ذات الصلة الوثيقة بالاقتصاد الوطني. وما دامت المخصصات التي تُكرّس لتطويرها في الدول الغنية بالموارد الباطنية التي تتبع النمط الريعي هي أدنى مما يتاح، حتى في دول نامية لم تكن تملك ما تملكه تلك الدول من موارد. وهكذا تدخل منظومات العلوم والتكنولوجيا العربية ضمن حلقة مُفرغة حيث يقود إقصاءها عن المشاريع المكرسة لحيازة المعارف العلمية والتكنولوجية والموارد المتواضعة التي تُخصّص لها إلى تراجع قدراتها وامكانات استجابتها لمتطلبات قطاعات الانتاج والخدمات الحيوية التي غالباً ما تكون ملحة مما يقود منظومات الانتاج والخدمات للحصول على ما تحتاج من تكنولوجيات مركزية وثانوية من مصادرها في الخارج وفقاً للممارسات المألوفة ضمن أطر الاقتصاد الريعي.

قد يكون من الطبيعي أن تستند الدول إلى معارف تكنولوجية تنقلها من مصادر خارجية لاستثمارها في أنشطة إنتاجية أو خدمية لا عهد لها بها من قبل، لكن استمرار الحصول على المعارف التكنولوجية من مصادرها الخارجية أمرٌ غير طبيعي وغير قابل للتفسير بعد مضي عقود عِدَّة على الشروع بمثل هذه الأنشطة.

والسبب الرئيس الذي أدى إلى استمرار الدول العربية بتبني هذا النهج يعود إلى طبيعة العلاقات القائمة ضمن نظم الاقتصاد الريعي السائدة في الدول العربية، عموماً. حيث تؤدي هذه العلاقات إلى تكريس سيطرة الجهات المسؤولة عن الأنماط الاسبق لنقل التكنولوجيا وتضمن استمرار استفادتها من الحالة الراهنة عبر الحلقة المفرغة التي سبق ذكرها.

يقع الكثير من التكنولوجيات اللازمة للعمل في مجالات حيوية ضمن نطاق التكنولوجيات الناضجة، إذ يمكن الوصول إليها من مصادر عِدَّة، بأساليب تسمح بتشغيل الأطر المحليّة، التي يمكن أن تسهم بانتقائها ونقلها وتفكيك مكوّناتها ليتسنى إعادة إنتاجها أو تطويرها في مراحل لاحقة؛ مما ينبغي أن يؤدي إلى وفور ملموسة وإلى توفير فرص جديدة للعمل. إلا أن الأساليب المتبعة تستند إلى ممارسات مبتورة، فتستقدم التكنولوجيات المحورية والمساندة أو المؤازرة من مصادرها، من دون أية محاولة للولوج إلى مضمونها وإعادة إنتاجها. ففي مضمار تحلية المياه كما في مجالات التعامل مع مصادر الطاقة المستحاثية ما زالت الدول العربية النفطية، التي تعد من أولى مناطق العالم إنتاجاً للمياه المحلاة والتي تمتلك ما يفوق نصف احتياطيات العالم من النفط، بعيدة كل البعد عن تملك قدرات جديدة في مجالات العلوم والتكنولوجيات المتعلقة

> قد يكون من الطبيعي أن تستند الدول إلى معارف تكنولوجية تنقلها من مصادر خارجية لاستثمارها في أنشطة إنتاجية أو خدمية لا عهد لها بها من قبل، لكن استمرار الحصول على المعارف التكنولوجية من مصادرها الخارجية أمرٌ غير طبيعي وغير قابل للتفسير بعد مضي عقود عدَّة على الشروع بمثل هذه الأنشطة.

بتحلية المياه والتنقيب عما تضمه أراضيها من مصادر الطاقة المستحاثية واستخراجها وشحنها وتسويقها. وما زالت تلجأ في كل ما تحتاج إليه من معارف ومهارات في هذه الحقول لمصادر الخبرة الأجنبية، ومن دون مساهمات تذكر، حتى من المؤسسات التي قيل إنها أنشأت للقيام بأدوار أساسية لتوطين وتطوير المعارف في هذه الحقول.

لا تقتصر تبعات النموذج الريعي في التعامل مع التكنولوجيا على عمليات نقل التكنولوجيا واستثمارها، بل إن آثارها الأكثر فداحة والأصعب علاجاً تتجلى بشيوع ثقافة تنموية ومجتمعية تكرّس الاتكال على المصادر الخارجية للتكنولوجيا والخبرات المتصلة باستقدامها من الخارج، كما تتجلى بتعارضها مع نشوء ثقافة تتبنى الابتكار والمخاطرة المدروسة في مؤسسات الأعمال وفي مرافق مجتمعية عِدَّة تتصل بها. بينما تعتبر هذه الثقافة أساسية لبناء اقتصادات مجتمعات مستندة إلى المعرفة.

والسؤال المطروح اليوم يتناول إمكانات نشوء أنماط جديدة في التعامل مع المعارف العلمية والتكنولوجية واكتساب قدرات ابتكارية أوسع وأعمق بفضل الطلب الذي تولده قطاعات الانتاج والخدمات الناشئة في الدول العربية، التي لا تتصل مباشرة بمصادر الريع الرئيسة، لمعارف علمية وتكنولوجية وللقدرة على الابتكار. فالقطاعات التي نشأت بفضل العائدات الريعية بغية إنتاج وتسويق طيف متسع من السلع الاستهلاكية التي يتم إنتاجها في هذه الدول، على سبيل المثال، تحتاج إلى التجديد المستمر وتتطلب معارف مستحدثة باستمرار للحفاظ على مكانتها التنافسية في السوق العالمية المفتوحة. والاحتمال قائم بأن يؤدي ذلك لنشوء وتوطّد آليات يمكن لها إحداث تحولات نوعية في التعامل مع المعرفة واتخاذ توليدها واستثمارها دعامة أساسية للأنشطة الاقتصادية بعامة. لكن المعطيات المتاحة، تشير إلى استمرار النهج الذي أملته الممارسات الريعية الأسبق التي أُدخلت وتجذرت عبر عقود في القرن الماضي مع تعديلات سطحية هنا وهناك. كما تشير المعطيات المتاحة إلى أن تحول هذا النهج مرهون بحدوث تغيرات جوهرية على صُعُد عِدَّة تتضمن أنماط النشاط الاقتصادي وإدارتها لإحراز تنمية مجتمعية شاملة وتبني نظم جديدة ومنفتحة في اتخاذ القرار وتقييم الإنجازات المؤسسية، الحكومية وضمن القطاعين العام والخاص. وما من ريب بأن المبادرات الرامية إلى دعم مؤسسات الأعمال المستندة إلى المعارف التكنولوجية الجديدة تسهم بتوليد بيئات مواتية لكنها غير كافية ما لم تسنح الفرص لنشوء تحولات جذرية في الثقافة الريعية السائدة.

وبينما نجحت الدول المتقدمة وعدد من الدول النامية بامتلاك قدرات علمية وتكنولوجية تتيح لها معالجة ما تجابه من تحديات على نحو يستجيب لخصوصياتها ويؤسس للتعامل مع تحديات مماثلة في المستقبل، فإن الدول العربية ما زالت تفتقر عموماً لمثل هذه القدرات. كما أن المعطيات المتاحة لا تنبئ بأنها بدأت تنهج السبل الأمثل نحو حيازتها. فتفشي البطالة بين الشباب وعدم المساواة وشحّ المياه وتدني نوعية التربة الزراعية والتصحر في بعض الدول العربية أمور مصحوبة بأداء متدنٍّ للمؤسسات الحكومية ومنظومات التعليم والتدريب وإنتاجية منخفضة في مؤسسات القطاع الخاص وممارسات تكرّس التبعية العلمية والتكنولوجية.

بل إن الممارسات الناجمة عن غياب أو ضعف منظومات التخطيط والرقابة المستقلة في ظل الاقتصاد الريعي تؤدي إلى الحد من المنافع الناجمة عن الموارد الهدروكربونية وتعيق التقدم على جبهات تعتبرها سياسات التنمية الوطنية جوهرية، منها توليد فرص

> لا تقتصر تبعات النموذج الريعي في التعامل مع التكنولوجيا على عمليات نقل التكنولوجيا واستثمارها، بل إن آثارها الأكثر فداحة والأصعب علاجاً تتجلى بشيوع ثقافة تنموية ومجتمعية تكرّس الاتكال على المصادر الخارجية للتكنولوجيا والخبرات المتصلة باستقدامها من الخارج، كما تتجلى بتعارضها مع نشوء ثقافة تتبنى الابتكار والمخاطرة المدروسة في مؤسسات الأعمال وفي مرافق مجتمعية عدَّة تتصل بها.

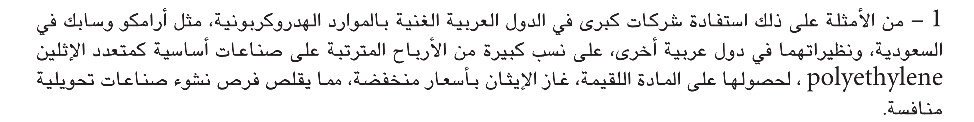
أكثر للعمل وجني العوائد من القيمة المضافة إلى الثروات الهدروكربونية المتاحة. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك استحواذ الشركات التي تستثمر هذه الثروات[1] على المواد اللقيمة بأسعار منخفضة للغاية لاستثمارها في مشاريع صناعية عملاقة، وطنية ومشتركة مع جهات خارجية، لإنتاج سلع بتروكيميائية لا تمتلك قيماً مضافة مرتفعة، بينما تحرم جهات أخرى من الاستفادة من الأسعار المخفضة للمواد اللقيمة في صناعات تحويلية تمتلك قيماً مضافة أعلى. أي أن الربحية تنحصر في واحدة من حلقات الصناعة، على حساب حلقات لاحقة من الصناعات التحويلية، من المفترض تشجيعها لما لها من آثار متميزة في تنويع مصادر الدخل والتحول نحو اقتصاد معرفي بالإضافة إلى توليد فرص أكثر للعمل.

وبالرغم من التشابك الذي يشهده العالم بأسره في الكثير مما يتعلق بنقل المعارف التكنولوجية وتملك القدرة على تطويرها واستثمارها على النحو الأمثل، لا بد أن تتوافر على الصعُد الوطنية، وحتى المحلية في بعض الحالات، المقدرة على انتقاء التكنولوجيات المناسبة واستيعابها وإعادة إنتاجها لتلبي أطيافاً متباينة من الاحتياجات. وليس المقصود بـ «التكنولوجيات المناسبة» بالضرورة العودة إلى التكنولوجيات البدائية أو التقليدية وتقليص حجم المدخلات التكنولوجية الحديثة. بل لا بد من تبني مقاربات تأخذ بالاعتبار مجمل الظروف المحيطة بالقطاع والبيئة التي تُستخدم ضمنها التكنولوجيات المستقدمة للخروج بالباقة الأكثر اتساقاً مع اعتبارات مختلفة تتضمن الظروف المحيطة باستثمارها وفرص تطويعها والتوصل إلى تنافسية أفضل استناداً إليها وتطويرها. كما تتطلب الاستناد إلى مدخلات توفرها عناصر معرفية تستنبط من البيئة المحيطة بالإضافة إلى عناصر معرفية خارجية المنشأ. وتتلخص السمات الأساسية للمعارف العلمية والتكنولوجية التي يتم تبنيها في نهاية المطاف بمدى تلاؤمها مع الشروط الاقتصادية والاجتماعية والبيئية السائدة وإمكانات تكيفها مع التبدلات المرتقبة خلال عمرها الفعال.

وليس القصد هنا الدعوة للاستقلال الكلي عن الغير في السعي لامتلاك المعارف العلمية والتكنولوجية. فقد كان مثل هذا الاستقلال من أصعب الأمور في مراحل سبقت وأضحى بحكم المستحيل. لكن الضرورة تقضي بحيازة القدر اللازم من القدرات العلمية والتكنولوجية ليتسنى استيعابها وتطويعها واستثمارها دعماً لجهود التنمية والنمو الاقتصاديّ. ولا بد من التوصل إلى المعارف العلمية والتكنولوجية والقدرات المبنية عليها ضمن مناخ دولي يشهد أزمات اقتصادية وتحديات بيئية تمثل نتيجة سياسات وممارسات سابقة تلقي بظلالها على النمو الاقتصادي والحراك المجتمعي في أنحاءالعالم. ومن أبرز معالم هذا المناخ، من وجهة نظر لصيقة بالمعارف التكنولوجية والتنمية، بعامة:

• اعتماد متزايد على المعارف العلمية والمدخلات التكنولوجية الحديثة في صياغة وتنفيذ استراتيجيات التنمية الوطنية واستراتيجيات مؤسسات الأعمال وتحسين إنتاجيتها وقدراتها التنافسية.

• نشوء شروط جديدة تحكم نقل المعارف التكنولوجية، مما يطرح طيفا من الفرص والتحديات بآن واحد، ويستوجب تبني مجموعة من التشريعات والإجراءات والتوجه نحو أساليب جديدة في التعاون


1 – من الأمثلة على ذلك استفادة شركات كبرى في الدول العربية الغنية بالموارد الهدروكربونية، مثل أرامكو وسابك في السعودية، ونظيراتهما في دول عربية أخرى، على نسب كبيرة من الأرباح المترتبة على صناعات أساسية كمتعدد الإثلين polyethylene ، لحصولها على المادة اللقيمة، غاز الإيثان بأسعار منخفضة، مما يقلص فرص نشوء صناعات تحويلية منافسة.



والتحالف على الصُعُد الوطنية والإقليمية والدولية.

• بروز طيف متسع من التكنولوجيات الحديثة؛ منها تكنولوجيات الإلكترونيات الميكروية والمعلومات والاتصالات والمواد الجديدة والتكنولوجيا الحيوية، وتبوء التطبيقات المستندة إليها مكان الصدارة من حيث آثارها على نمو الاقتصادات الوطنية وعلى القدرات التنافسية لمؤسسات الأعمال وربحيتها.

• نمو الدور الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في توطين إمكانات فاعلة للتجديد التكنولوجي والابتكار. ذلك أنها تدعم إمكانات التطوير التكنولوجي في عدد من الأنشطة الصناعية على صعيدي المنتَج والعملية[1]. كما إنها تُمكّن المؤسسات التي تملكها من الارتقاء بأساليب وآليات عملها الضمنية وتفاعلها مع مكونات البيئة المحيطة على الصُعُد المختلفة[2].

• الحاجة في تطبيق الكثير من التكنولوجيات الحديثة لانهماك من قبل المستثمر يفوق بكثير ما كان مطلوباً في تطبيق التكنولوجيات التقليدية. ذلك أن التكنولوجيات الحديثة تتقبل بل تفترض الحاجة لأنظمة استثمار أقل «معيارية» من غيرها من التكنولوجيات. وتسمح بخصوصية وتلاؤم أكبر مع احتياجات المستهلك ومميزات النشاط الاقتصادي والتنافسية في شتى الأسواق. أي أن طيف القدرات التكنولوجية التي ينبغي تَمَثُّلها وتَمَلّكُها يتجاوز اليوم حدوداً كانت تعتبر مقبولة في الماضي. إذ لم تكن لتتعدى مجرد «الأقلمة»، بينما هي تتطلّب اليوم المزيد من التطويع والتطوير والتدخل الفاعل من قبل المستثمر.

• إن ما يمكن أن يؤدي إليه التجديد التكنولوجي على صعيد الاقتصاد الوطني وضمن مؤسسات الأعمال يتجاوز في عدد يتزايد من الحالات مجرد إعادة التنظيم، ويفرض إدخال آليات حديثة في إدارة العمليات الإنتاجية وتحسين التواصل مع الشركاء والمستهلكين[3]. بالرغم من ذلك فإن تبني مدخلات ذات كثافة مرتفعة في محتواها المعرفي من شأنه تحفيز السعي نحو نظم أمثل لعمليات الإنتاج وتواصل أكثر كفاءة مع الشركاء والزبائن.

4. منظومات العلوم والتكنولوجيا والابتكار في الدول العربية

تتميز منظومات العلوم والتكنولوجيا والابتكار في الدول العربية بيفاعة مكوناتها بالمقارنة مع مثيلاتها في دول العالم المتقدمة. وينعكس هذا بالضرورة على مستوى النضج التي وصلت إليه علاقات هذه المنظومات، بما تضم من بنى مؤسسية وهياكل تشريعية وتنظيمية، مع عناصر النسيج المجتمعي ومكونات الاقتصادات الوطنية ضمن هذه الدول، ومع نظيراتها في

1 – يبدو هذا أوضح ما يكون بالنظر إلى تكنولوجيات المعلومات والإلكترونيات المكروية أو الدقيقة التي تتجسد في منظومات مثل التصميم المؤازر بالحاسوب والنمذجة ومنظومات التحكم عن بعد بالعمليات الصناعية. ففي معظم الأحوال تُحرّض القدرات التي يتم إحرازها ضمن مؤسسات الأعمال التي تستخدم هذه التكنولوجيات إدخال تعديلات سريعة ومتكررة على المنتجات والعمليات استجابة لاحتياجات السوق. كما تُمكّن من الكشف بكلف متدنية عما يمكن إن تمنحه بدائل مختلفة من تصاميم المنتجات أو العمليات من مزايا في الاستخدام الفعلي وتعزز بذلك إمكانات المنافسة.

2 – من الجدير بالذكر أن عمليات إعادة التنظيم التي ينبغي القيام بها من أجل استيعاب تكنولوجيات جديدة، مثل نظم حوسبة الرواتب والأجور أو حفظ ومراجعة محتويات المستودعات، كثيراً ما تؤدي إلى الارتقاء بأداء مؤسسات الأعمال حتى قبل دخول التكنولوجيات الجديدة حيز الاستخدام الفعلي.

3 – هنالك الكثير مما كتب حول هذا الموضوع وخاصة لدى دراسة تجارب اليابان في إدخال منهجيات مثل" التخصص المرن" و"الإنتاج النحيل" وتأمين المواد الأولية أوان الحاجة لها.

العلوم والتكنولوجيا

دول المنطقة والعالم. وتعاني منظومات العلوم والتكنولوجيا والابتكار في الدول العربية، حالها حال منظومات مماثلة في عدد من دول العالم النامية، من مثالب تتضمن:

- غياب أو قصور السياسات الوطنية للبحث والتطوير ورعاية الابتكار أو عدم الالتزام بها؛
- عزلة مؤسسات البحث والتطوير ومعاهد التعليم العالي عن المؤسسات الإنتاجية والخدمية بصورة خاصة، وعن البيئة المحيطة بعامة[1]؛
- نقص مخصصاتها وغياب الآليات التعاقدية والوسائل المالية الكفيلة بسد هذا النقص؛
- قصور المؤسسات الداعمة في مجالات التصميم ومراقبة النوعية ومعايير الجودة؛
- جهوداً محدودةً لتأهيل الأطر المتخصصة في مجالات التكنولوجيا الجديدة ورعاية البنى المؤسسية المكرسة لها.

وقد تركز اهتمام منظومات العلوم والتكنولوجيا في المنطقة فيما مضى على تشييد واستكمال المؤسسات المركزية وتوفير مقومات عملها؛ وذلك من دون إيلاء القدر اللازم من العناية لدراسة الطلب على نتاجها وتبني استراتيجيات كفيلة بتحسين الاستجابة له وتأمين بيئة مواتية لاكتساب المعارف العلمية والتكنولوجية واستثمارها. وليس تأمين هذه البيئة بالأمر اليسير. فلا بد من سن التشريعات المناسبة وصياغة سياسات وخطط التنمية بصورة تتخذ من المعارف العلمية والتكنولوجية عماداً لها، والتنسيق بين توجهات مؤسسات القطاعين العام والخاص في ما يتعلق بحيازة المعارف العلمية والتكنولوجية والارتقاء بأداء مؤسسات التعليم والتدريب وإعادة التأهيل. فهذه المؤسسات الأخيرة هي المسؤولة عن حصول النشء على تعليم أساسي ومتقدم ومهارات تمكّنهم من الانخراط بأنشطة اقتصاد المعرفة كمستثمرين ومنتجين ومطورين.

كما لا بد لتأمين البيئة المواتية من ثقافة مجتمعية مساندة لنقل ولتوليد المعرفة والتشارك بمنافعها. والعلاقة بين تملك واستثمار المعارف التكنولوجية والحراك المجتمعي معقدة للغاية. فالأحداث التي شهدتها العقود الماضية تنقض الفكرة القائلة بأن التغيرات التكنولوجية تحدث آثاراً اجتماعية يمكن التحكم بها من خلال سياسات ملائمة. وذلك نتيجة للآثار المعقدة، المباشرة وغير المباشرة، التي تحدثها التغيرات التكنولوجية على سلاسل القيمة وما تتطلبه من إعادة هيكلة على صُعُد عدَّة. ويضاف إلى كل ما سبق توافر سياسات تتخذ من الإصلاح المدروس نهجاً مستداماً يخضع لتقييم دوري موضوعي ويتقبل التعديل كلما دعت الحاجة.

لا يقتصر تأمين البيئة التمكينية المواتية على المؤسسات الحكومية فقط، بل يُفترَض أن تقوم مؤسسات الأعمال بأنشطة تستهدف خلق الثقافة المجتمعية المساندة، فتُسهم في الوقت نفسه في توفير فرص للعمل الكريم والمجزي وتقليص الفقر.

ولا يقتصر تأمين البيئة التمكينية المواتية على المؤسسات الحكومية فقط، بل من المفترض أن تنهمك مؤسسات الأعمال بأنشطة تستهدف خلق الثقافة المجتمعية المساندة. ومن المساهمات الأساسية التي يتوقع من مؤسسات الأعمال تقديمها توفير فرص للعمل الكريم والمجزي وتقليص الفقر. كما تقوم منظمات غير حكومية تتضمن اتحادات مؤسسات الأعمال والتجمعات المهنية في عدد من الدول بأدوار متميزة في تأمين الموارد والفرص لمشاريع مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

كما ذكر سالفاً، توجهت مؤسسات القطاعين العام والخاص في الدول العربية في الماضي، وما زالت تتجه، نحو مصادر خارجية من أجل التزود بما تحتاج إليه من مدخلات علمية وتكنولوجية. لكن هنالك حالات عدَّة قدّمت فيها، مؤسسات علمية محلية، المعونة لمؤسسات الأعمال الوطنية. إلا أن هذه الحالات تشكل الاستثناء لا القاعدة. كما إن المعونة انصبّت في معظم هذه الحالات على تطويع تكنولوجيات مستوردة بدلاً من توليد مدخلات تكنولوجية جديدة. وضمن هذا السياق يبدو أن جهود التطويع كانت تنشد تحسين الإنتاجية أو التخلص من مشاكل فنية محددة بدلاً من السعي لتفكيك الرزم التكنولوجية التي تتضمنها المدخلات المستوردة وإعادة إنتاجها، مما أبقى هذه المحاولات منعزلة، وقلّص آثارها.

وقد اتجهت المؤسسات الحكومية المعنية ومراكز البحث والتطوير في بعض الدول العربية خلال العقد الماضي نحو تمتين الروابط بين مكونات منظومات العلوم والتكنولوجيا والمؤسسات الإنتاجية. فسعى المركز القومي للبحوث في مصر في تسعينيات القرن الماضي مثلاً لاستحداث كيان خاص ضمن بنيته التنظيمية يتولى تسويق نتائج البحوث وترويج طيف من الخدمات الفنية التي يقدمها للقطاعين العام والخاص. وفي دول عربية أخرى، مثل تونس والمغرب، تسعى الجهات الحكومية المختصة بوسائل شتى لتوثيق الصلات بين المعاهد الجامعية ومراكز الأبحاث، من جهة أولى، والمؤسسات الإنتاجية في القطاعين العام والخاص، من جهة ثانية. **انظر الإطار**(3).

---

1 – وبصورة خاصة فإن علاقة فعاليات البحث والتطوير مع الجهات المستفيدة من نتاجها واهية، وهذا خاصة مع الجهات المسؤولة عن الإنتاج الصناعي.



الإطار رقم 3

الهياكل القانونية والتشريعية لمنظومتي البحث والتطوير والابتكار في تونس والمغرب

تعد الهياكل القانونية والتشريعية الحاكمة لأنشطة منظومتي البحث والتطوير والابتكار في تونس والمغرب متطورة نسبياً. فقد اتخذت هاتان الدولتان من المقاربة الفرنسية نموذجاً لدى وضع وتطوير تلك الهياكل. واستنّ عددٌ من القوانين والتشريعات التي تخص البحث العلمي والأنظمة الأساسية لفعاليات البحث العلمي سواءً في الجامعات أو مراكز ومعاهد البحوث، بهدي من القوانين والتشريعات الفرنسية. إلا أن الكثير من هذه القوانين والتشريعات يرجع إلى بداية عهد الاستقلال. ولذا فإنها تخضع اليوم للمراجعة من جوانب عدة.

ومن أهم القوانين الجديدة التي تخص قطاع البحث العلمي في تونس كنشاط وطني **القانون التوجيهي للبحث العلمي والتكنولوجيا** الذي صدر في كانون الثاني (يناير) عام 1996 ونقح ثلاث مرات بين العامين 2000 و2006. كما استُكمل هذا القانون بمجموعة من القوانين اللاحقة. ولمعالجة الإجراءات الإدارية المعقدة التي تكبّل البحث العلمي والابتكار، صدر في العام 2008 الأمر المتعلّق بضبط شروط تحوّل الجامعات ومعاهد التعليم العالي والبحث العلمي من مؤسسات ذات طابع عمومي وإداري إلى مؤسسات عمومية ذات صبغة علمية وتكنولوجية. ويضيف هذا الإجراء مرونة أكبر في التصرف داخل مراكز البحث العلمي تلبية لحاجيات البحث ومتطلباته. مما ينبغي أن يؤدي إلى تحسين مختلف المؤشرات المتعلقة بجودة البحوث ومردودها.

ومن القوانين التي أسّست لتطوير المنظومة المغربية للبحث والابتكار خمسة قوانين صدرت خلال الفترة 2000 و2002. يتعلق أولها بإنشاء أكاديميّة الحسن الثاني للعلوم والتقنية، والثاني باستحداث المؤسسات ذات النفع العام، والثالث الذي استُحدِث بموجبه اللجنة الوزارية الدائمة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، والرابع القاضي بإنشاء "الصندوق الوطني لتمويل البحث العلمي والتطوير التكنولوجي." بينما يتعلق الخامس باستحداث المركز الوطني للبحث

تابع الإطار رقم 3

العلمي والتكنولوجي.

ويمكن القول إن المغرب وتونس تمتلكان هياكل قانونية وتشريعية تتمتع بنسبة مرضية من التكامل والاتساق. إذ يمكن استناداً إليها تشييد الدعامات الضرورية لمنظومات معرفية متطورة من بُنى أساسية ومؤسسات لبناء رأس المال البشري ولتوليد وتطوير المعارف في معاهد البحث. فهما تتمتعان بتشريعات طورت النظم الإدارية والمالية، التي كانت تعيق أنشطة البحث، ووضعت من الأسس ما يسمح بتنسيق أفضل بين المؤسسات المعنية على اختلاف غاياتها ومشاربها، ويشجع على استثمار نتائج البحوث والابتكار وعلى التعاون العلمي الداخلي والخارجي، ويسمح بتنقل الباحثين ويمنح المؤسسات الإنتاجية والخدمية المبتكرة التشجيع بصورة إعفاءات ضريبية أو مساهمات مالية مباشرة. ويعتبر الوصول إلى هذا الحد من التنظيم والهيكلة من أهم الأسباب التي مكّنت منظومة البحث العلمي، في تونس مثلاً، من العمل بلا انقطاع، برغم الظروف السياسية والاجتماعية التي مرت بها البلاد بعد ثورة 14 كانون الثاني (يناير) 2011.

وبالرغم مما أُنجز من تقدم على الصُعُد القانونية والتشريعية في تونس والمغرب، فإن الإجراءات الإدارية في كثير من مراكز البحث ما زالت غير مواتية. فنادراً ما تتيح الأنظمة الإدارية في الدولتين الدينامية الضرورية لإحراز التفوق والامتياز في مجال البحث. وحتى حين تتوافر الإرادةُ السياسية والكفاءات البشرية والإمكانات المالية، إضافة إلى القوانين المناسبة، كثيراً ما تتصف الأنظمة الإدارية بالتعقيد وبطء الاستجابة لمتطلبات العمل العلمي.

لكن ما زالت الأطر التشريعية المحيطة بأنشطة باكتساب التكنولوجيا وتوليدها محلياً وتسويقها ونشرها قاصرة إلى حدّ بعيد عن الوفاء باحتياجات القطاعات المختلفة من التكنولوجيات الحديثة. فمعظم التشريعات الناظمة لأوضاع المؤسسات والأطر البشرية لا تُفرد حيزاً خاصاً لمتطلبات المؤسسات العلمية والأطر العاملة بها. وهناك أمثلة شتى من دول المنطقة تَحول فيها الانظمة الإدارية النافذة والمستندة إلى الأطر التشريعية المتاحة، من دون مَنح الباحثين تعويضات مناسبة تمكنهم من القيام بمهام علمية خارج مقر عملهم. وتطالب الباحثين بكشف تفصيلي عن سبل استهلاك ومآل المواد الأولية التي استخدموها للقيام بتجارب علمية. ولا تعترف بعض هذه الانظمة إلا بنمطين من المؤسسات والعاملين: الاقتصادي والإداري. الأول محصور بالمؤسسات التي تولد عائدات مادية، والثاني خاص بوزارات الدولة ومؤسساتها ذات الطابع الإداري والخدمي البحت. وقد سببت مثل هذه الأنظمة عقبات كثيرة عرقلت وأخرت جهود البحث العلمي والتطوير التكنولوجي. كما أدت الممارسات القاصرة التي تم تبنيها إلى تجاوز هذه الأنظمة إلى جملة من التعقيدات الإضافية.

4. 1. سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار في الدول العربية

كرست سياسات التنمية الوطنية التي وضعتها بعض الدول العربية في ستينيات النصف الأخير من القرن الماضي القدر الأكبر من الاهتمام بتوطيد دعائم الدولة ومؤسساتها وإحراز أهداف تنموية أساسية تصدّرها نشر التعليم الأساسي. ونال البحث العلمي اهتماماً محدوداً ضمن المساعي الرامية إلى تطوير التعليم العالي. لكن العقود الأخيرة من القرن الماضي شهدت توجه عدد من الدول العربية العربية لوضع سياسات واستراتيجيات لتطوير قدراتها العلمية والتكنولوجية بالتركيز على أهداف تتصدرها ضرورات التنمية الشاملة والأمن الوطني. وقد وضعت دول عدة سياساتها التنموية هذه بالاستناد إلى وثائق تتضمن رؤية مستقبلية تصل إلى العقد الثالث من القرن الحاليّ. **يقدم الإطار** (4) على سبيل المثال صورة موجزة عن رؤية **المغرب** 2025 واستراتيجية ومبادرة وضعت بموجبها للارتقاء بأداء منظومة العلوم والتكنولوجيا والابتكار في **المغرب**.



الإطار رقم 4

«رؤية المغرب 2025» ومبادرة المغرب للابتكار وخطة العمل الأولى للارتقاء بأداء منظومة البحث الوطنية

يؤكد تقرير التنمية البشرية الخمسيني للمغرب إن «إرساء مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة أضحى اليوم ضرورة قصوى في إطار المنافسة الدولية والانفتاح الاقتصادي وعولمة التبادلات». وينادى بضرورة «إنتاج المعرفة وولوجها ونشرها في كل أشكالها انطلاقاً من التربية والتكوين ومحو الأمية إلى الإنتاج الثقافي ونشر المعارف الضمنية والبحث العلمي والابتكار.» ويقرّ بأن الاقتصاد المغربي حقّق خلال العقود الخمسة السابقة نتائج متواضعة. وتتضمن «رؤية المغرب 2025» وهي وثيقة مرجعية للتنمية الوطنية اطلقت عام 2003، سياسة للبحث والتطوير، كلفت وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر بتنفيذها. كما تطالب «مبادرة المغرب للابتكار «2009–2014» التي تسعى وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات لتنفيذها، بتغييرات في طيف من السياسات، يرجى منها تنشيط البحث والتطوير، وفي القطاع الخاص بخاصة.

وقد وضعت «رؤية المغرب 2025» إثر تقييم شامل، أنجز عام 2006، أخذ بالاعتبار جملة من المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ووفقاً لهذه الرؤية فإن أهم التحديات الاجتماعية التي ستقود البحوث في المغرب في المستقبل هي: التعليم والتدريب ومكافحة الفقر والتوازن الاجتماعي وضمان وصول المواطنين لخدمات أساسية تتضمن البنى الأساسية والمياه الصالحة للشرب والطاقة كهربائية والرعاية الصحية، إضافة إلى مجابهة تحديات أخرى تتضمن مكافحة الجفاف وتدهور البيئة والفقر والأمراض المستعصية، كالإيدز والملاريا.

وقد استخلصت من «رؤية المغرب 2025» خطة عمل للفترة 2006–2010 تهدف إلى الارتقاء بحوكمة وهياكل وأساليب عمل منظومة البحث الوطنية. ووضعت خطة لتحقيق 1 % من الناتج المحلي الإجمالي كهدف من الإنفاق على البحث والتطوير بحلول عام 2010. وبالرغم من أن المغرب تخلّف عن الوصول إلى هذه النسبة، إذ قدّر الإنفاق على البحث والتطوير بـ 0.64 % من الناتج المحلي الإجماليّ، إلا أنه أضحى مع تونس في مقدمة الدول العربية من حيث إنفاقها على أنشطة البحث والتطوير الوطنية.

أدخلت هذه الجهود مجتمعة جملة من التغيرات في مشهد البحث العلمي والابتكار. كما إن عملية وضع الاستراتيجيات الجديدة قدمت فرصاً ثمينة لإعادة النظر بالأولويات الوطنية للبحوث. حيث تم الاحتفاظ ببعض الأولويات المنصوص عليها سابقا: مثل تحسين نوعية الحياة والمحافظة على الطبيعة والمعرفة وتعزيز الموارد الطبيعية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتكنولوجيا المعلومات والزراعة والقدرة التنافسية والابتكار والبحوث الأساسية. كما أدخلت أولويات جديدة تشمل إدارة المخاطر واستثمار معارف تكنولوجية جديدة، في مضمار التكنولوجيا الحيوية، مثلاً. وأحدثت آليات جديدة لتشجيع القطاع الخاص على تمويل أنشطة البحث والتطوير والابتكار. وأطلقت برامج ومشاريع وشراكات جديدة من خلال مدن الابتكار. ومن المتوقع أن توفر التغيرات القانونية أطراً أكثر ملائمة للابتكار في المغرب. لكن ما زالت عوائق يمكن أن يُردّ معظمها لهيمنة ثقافة الاقتصاد الريعي تحول دون ظهور نتائج إيجابية لكل ما سبق من تغيرات، رغم السياسات والأدوات المستحدثة.

وتشترك وثائق الرؤية المستقبلية التي وضعتها الدول العربية بالتركيز على ضرورة التحول نحو اقتصادات ومجتمعات المعرفة وتنويع مصادر الدخل [1] وتوليد فرص جديدة للعمل وتحسين المناخ المواتي لمؤسسات الأعمال التي تستند أنشطتها إلى المدخلات العلمية والتكنولوجية المستحدثة؛ مع كل ما يتطلبه ذلك من حيازة قدرات علمية وتكنولوجية. كما وضعت بعض دول **مجلس التعاون الخليجي** أهدافاً رقمية مستقبلية لمساهمة قطاعات الاقتصاد التي لا تستند إلى الموارد الهيدروكربونية تسعى لتحقيقها في تواريخ محددة.

واستندت غالبية الدول العربية إلى سياسة التنمية وثيقة الرؤية المستقبلية التي وضعتها لصياغة سياسات واستراتيجيات تهدف إلى إحراز قدرات وطنية في مجالات معينة من العلوم والتكنولوجيا. وقد أُنجزت صياغة معظم هذه السياسات والاستراتيجيات خلال العقد الأول من القرن الحالي.

تكرس السياسات والاستراتيجيات التي وضعتها الدول العربية للعلوم والتكنولوجيا اهتماماً ملموسا بالتعاون الإقليمي والدولي، كما تتضمن استراتيجيات الدول التي تمتلك جاليات علمية في الخارج، مثل مصر ولبنان وسورية والعراق مبادرات تسعى هذه الدول من خلالها للاستفادة من العقول المهاجرة من خلال آليات التشبيك ومشاريع محددة الأهداف.

ومن المجالات التي شهدت التركيز الأكبر في سياسات الدول العربية للعلوم والتكنولوجيا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[2] والتكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا المواد الجديدة والنانوية، أي تكنولوجيا المواد الحاوية على مكونات متناهية الصغر، وتكنولوجيات الطاقة الجديدة والمتجددة والمياه والبيئة بجوانبها المختلفة. وأُوليت تكنولوجيات تحلية المياه الزراعة باستخدام المياه المالحة ومكافحة التصحر مكانة متقدمة على سلم الأولويات الوطنية.

كما تم تأسيس مراكز بحثية متخصصة في دول **الخليج** لتعنى بحيازة ونشر تطبيقات بعض هذه التكنولوجيات[3].

وقد قامت معظم الدول العربية بجهود مكثفة خلال السنوات القليلة الماضية استهدفت إعادة النظر باستراتيجياتها الوطنية للعلوم والتكنولوجيا. وبينما تبرز توجهات دول عربية **كالجزائر والسودان والمغرب واليمن** الزراعة وتربية المواشي أهدافاً لتنمية القدرات التكنولوجية الوطنية، تتوافق استراتيجيات دول **الخليج العربي** على ضرورة بذل جهود خاصة لتملك تكنولوجيات لمقاومة التصحر وتلوث المياه وحماية البيئة البحرية. لكن التقدم على هذه الجبهات ما زال محدوداً، بعامة.

وتُبرِز السياسات والاستراتيجيات التي وضعتها **مصر** وعدد محدود من الدول العربية، في مجال العلوم والتكنولوجيا، تُبرز الاهتمامَ بعلوم وتكنولوجيا الفضاء والاستشعار عن بعد، وذلك في مجال تطبيقات تتضمن مراقبة التلوث البيئي وزحف الصحراء والانتاج الزراعي. وتكرس سياسات واستراتيجيات العلوم والتكنولوجيا التي وضعتها الدول العربية اهتماماً ملموساً بالتعاون الإقليمي والدولي. كما تتضمن استراتيجيات الدول التي تمتلك جاليات علمية في الخارج، مثل **مصر ولبنان وسورية والعراق** مبادرات تسعى هذه الدول من خلالها للاستفادة من العقول المهاجرة من خلال آليات التشبيك ومشاريع محددة الأهداف. وتبدي سياسات بعض الدول العربية مثل **لبنان ومصر وتونس** اهتماماً خاصاً بالبحوث الطبية والصيدلانية وتطبيقات التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية في مضمار الرعاية الصحية. انظر **الإطار** (5). بينما يتركز اهتمام الاستراتيجية التي وضعت في المغرب على إحراز قدرات تنافسية من خلال إنشاء أقطاب تكنولوجية ومناطق حرة تجذب الاستثمارات الخارجية، وذلك بخاصة من قبل شركات في الدول الأوروبية التي تربطها **بالمغرب** علاقات تاريخية.

لكن بالرغم من تشييد بعض مراكز الأبحاث المتخصصة والمؤسسات المصممة

1 – وهذا خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي.

2 – أسهم مؤتمر القمة الدولية لمجتمع المعلومات الذي نظم من قبل الأمم المتحدة على مرحلتين عامي 2003 في جنيف و2005 في تونس بتحفيز الدول الأعضاء على صياغة استراتيجيات وطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

3 – قامت عدة دول عربية بإعادة النظر بسياسات العلوم والتكنولوجيا التي كانت قد أنجزتها في ضوء النتائج التي توصلت إليها المؤتمرات الدولية التي عقدت حول البيئة خلال العقدين الماضيين. وفي بعض الحالات أدّت إعادة النظر هذه لمبادرات تناولت بصورة أساسية استثمار مصادر الطاقة البديلة والحد من زحف الصحراء ومعالجة المياه بغية إعادة استخدامها.

الإطار رقم 5

سياسة العلوم والتكنولوجيا والابتكار في لبنان

تنشد سياسة العلوم والتكنولوجيا والابتكار التي وضعت في لبنان من قبل المجلس الوطني للبحوث العلمية الارتقاءَ بالجهود الوطنية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وبناء قدرات المؤسسات المعنية بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار في لبنان، لتُسهم بصورة فاعلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتمتين الصلات بين هذه المؤسسات، من جهة أولى، ومع نظيراتها في المنطقة وفي أنحاء العالم، من جهة ثانية.

وتتبنى سياسة العلوم والتكنولوجيا والابتكار اللبنانية للوصول إلى هذه الغايات عدداً من المرامي الفرعية في مجالات تتضمن (أ) العلوم الأساسية والصناعة والهندسة و(ب) الزراعة والبيئة و(جـ) الطب والرعاية الصحية.

وتسعى بنود السياسة الوطنية اللبنانية إلى تحفيز ودعم أنشطة البحث والتطوير في كل من هذه المجالات من أجل الوصول إلى مراتب متقدمة على الصعيدين الإقليمي والدولي في كل منها، ليتسنى للمؤسسات الاقتصادية ومؤسسات الخدمة الاجتماعية أن تنافس نظيراتها وتولد فرصاً جديدة للعمل المجزي في القطاعات التقليدية والناشئة. وتنطلق السياسة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار في لبنان من هذه الأهداف الفرعية لتصمم عدداً من المبادرات تقع ضمن ستّ زمر تتناول الأولى تنشيط البحث والتطوير في مجالات تتميز بالأولوية منها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكنولوجيات الطاقة البديلة والمتجددة تكنولوجيا المواد الجديدة و وعلوم الحياة والتكنولوجيا الحيوية. وفي الزمرة الثانية من المبادرات تسعى السياست الوطنية لتحسين البيئة المحيطة بالبحوث في معاهد التعليم العالي ومراكز البحوث اللبنانية وذلك من خلال دعم البحوث في الجامعات وخلق ثقافة تثمن الأداء وتصميم منظومات جديدة للحوافز. أما الزمرة الثالثة فتهدف لتطوير بنى المعلومات والاتصالات الأساسية التي تتمتع بها مؤسسات البحوث اللبنانية. وتهدف الزمرة الرابعة من المبادرات إلى إحراز روابط متينة بين الجهات المولدة للمعارف العلمية والتكنولوجية والجهات المستفيدة منها، فتمنح الأولوية في دعم مشاريع البحوث التي تشارك مؤسسات القطا ع الخاص بتمويلها وترعى القطاعات التي يمتلك لبنان ضمنها قدرات متميزة من خلال تزويدها بالخدمات المخبرية والمعارف التكنولوجية المستحدثة. وفي الزمرة الخامسة من مبادرات سياسة لبنان للعلوم والتكنولوجيا والابتكار يسعى المجلس الوطني للبحوث العلمية، تؤازره المؤسسات الأخرى المعنية، لتبني آليات تسمح بترشيد سياسات سياسات العلوم والتكنولوجيا وممارساتها. ومن هذه المبادرات إنشاء مرصد لأنشطة العلوم والتكنولوجيا والابتكار يمكِّن من الوصول إلى معطيات موثوقة ومحيّنة حول هذه الأنشطة على الصعيد الوطني وكذلك الإقليمي والدولي في المجالات التي تتميز بأولويتها في النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في لبنان. وتكرس الزمرة السادسة من المبادرات الجهد لتطوير وتمتين الشراكات الوطنية والدولية في مجالات العلوم والتكنولوجيا وذلك من خلال برامج للتعاون ترمي إلى إحراز غايات محددة والانخراط في شبكات مؤسسات العلوم والتكنولوجيا الدولية.

لبناء الجسور بين المؤسسات البحثية من جهة أولى، ومؤسسات الأعمال من جهة ثانية، فإن أنشطة البحث في معظم الدول العربية ما زالت تتم وفقاً للأنماط التقليدية. والمشهد السائد مازال يتسم بكثير من الملامح التي اكتسبها خلال العقود الماضية. حيث تكرس مراكز البحث الوطنية الجهود بالدرجة الأولى لتقديم الخدمات الفنية لجهات القطاع العام بينما تحول الأنظمة السائدة على مستويات عدة دون تفاعل جدي بين هذه المراكز ومؤسسات الأعمال. كذلك ما زالت أنشطة العلوم والتكنولوجيا في جميع الدول العربية من دون استثناء تفتقر لبنى أساسية في الهياكل المعتمدة لوضع سياسات واستراتيجيات العلوم والتكنولوجيا ومراقبة العمل على تنفيذها. فهي ما زالت لا تمتلك وحدات مختصة باستشراف مستقبل العلوم والتكنولوجيا في الفروع ذات الأثر على التنمية لديها ولدى القليل من الدول العربية فقط وحدات عمل وطنية متعددة الاختصاصات تهتم بمراجعة وتطوير سياساتها واستراتيجياتها في مجالات العلوم والتكنولوجيا. كما إن قلة من الدول العربية أفلحت بتأسيس مراصد وطنية للعلوم والتكنولوجيا تتابع نتائج الجهود الوطنية المبذولة لحيازة التكنولوجيا واستثمارها ومساهمات المؤسسات العاملة ضمن هذا النطاق على الصُعُد المختلفة.

تُبرِز السياسات والاستراتيجيات التي وضعتها مصر وعدد محدود من الدول العربية، في مجال العلوم والتكنولوجيا، تُبرز الاهتمامَ بعلوم وتكنولوجيا الفضاء والاستشعار عن بعد، وذلك في مجال تطبيقات تتضمن مراقبة التلوث البيئي وزحف الصحراء والانتاج الزراعي.

كذلك يعاني بنيان منظومات البحث والتطوير في جميع الدول العربية من قصور فادح في مضمار الهندسة الصناعية مما يحد من إمكانات تجديد المؤسسات الإنتاجية القائمة على نحو مستمر. بينما يعتبر مثل هذا التجديد واحداً من أهم الشروط للحفاظ على تنافسية الصناعة في السوق العالمية التي تتميز اليوم بانفتاحها واحتدام التنافس فيها.

كما إن المخصصات المبذولة من قبل الدول العربية لدعم البحث العلمي ما زالت متواضعة. وبالرغم من لجوء بعض الدول لنظم تُقدم بموجبها منح خاصة للأبحاث الرامية إلى معالجة مشاكل مستفحلة في مجالات محددة، كحوادث الطرق والآفات الزراعية في سلطنة **عُمان**، مثلاً، فإن معاناة المؤسسات البحثية من شح الموارد والنظم الإدارية والمالية غير المواتية المتبعة في مؤسسات البحث والتطوير الوطنية ما زالت تمثل عوائق تحول دون مساهمتها في جهود التنمية الوطنية، ناهيك عن بناء اقتصاد يستند إلى المعرفة أساساً.

ومن المصاعب الأخرى التي تعانيها منظومات العلوم والتكنولوجيا والابتكار الوطنية أيضاً التخلف المزمن في مضمار الأبحاث الاجتماعية. فمعالجة المشاكل التي تعترض التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا تكتمل بمجرد الوصول إلى حلول تكنولوجية. ولا بد من أقلمة هذه الحلول مع الواقع الاجتماعي والاعتبارات الثقافية السائدة. وهنالك أمثلة كثيرة من شتى أنحاء العالم تفيد بضرورة تبني توجهات متكاملة تأخذ جملة من الاعتبارات المجتمعية والثقافية عند تبني تطبيقات التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة في المناطق الريفية[1]. وكذلك في الكثير مما يتصل بتوليد مؤسسات الأعمال الصغيرة والميكروية المستندة إلى التكنولوجيات الجديدة. وتعود العقبات التي تعترض الأبحاث الاجتماعية في البلدان العربية لتاريخ طويل من الإهمال، يضاف إليه فهم قاصر للمعتقدات يعيق التصدي لكثير من المسائل التي تعترض التنمية الاجتماعية. كما إن السلطات المعنية في كثير من الدول العربية تعيش حالة نكران وترى أن

1 – من الأمثلة التي تُورد لتبيان الحدود التي تعانيها الحلول التكنولوجية الصرفة في معالجة المشاكل التنموية إحجام الأهالي في أرياف **مصر** عن استخدام وحدات معالجة المياه المالحة للري والغسيل، نظراً لتعارض ذلك مع التقاليد والأعراف السائدة.

الخيار الأنسب للتعامل مع هذه المسائل ضمن الظروف الراهنة يتمثل باستمرار إهمالها.

كما إن المحاولات التي بُذلت حتى اليوم لوضع سياسات وطنية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار في الدول العربية تُغفل الحاجة لتطوير القدرات التكنولوجية ضمن أطر تكفل التفاعل البناء بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية في المجتمع، لتنشد السياسات الحاكمة غايات متسقة ومنافع مستدامة.

مع كل ما ذكر من صعوبات تضمرها سياسات واستراتيجيات العلوم والتكنولوجيا والابتكار في الدول العربية، فإن عدداً من هذه الدول يسعى اليوم إلى تنفيذ خطط ومبادرات مستحدثة. وتأتي **المملكة العربية السعودية** في مقدَّم هذه الدول؛ فقد شرعت بمراجعة سياساتها واستراتيجياتها ووضعت من خططاً متعددة الأبعاد تهدف إلى الارتقاء بقدراتها العلمية والتكنولوجية، وخصصت لذلك موارد مادية وبشرية. تقدم الفقرات التالية صورة موجزة عن الجهود التي بذلتها المملكة العربية السعودية خلال السنوات القليلة الماضية والتي ما زالت تسعى لاستكمالها كما تشير تقارير **مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية**.

4. 1. 1. سياسة العلوم والتكنولوجيا والابتكار في المملكة العربية السعودية

تتفرد **المملكة العربية السعودية** بأن سياسة العلوم والتكنولوجيا والابتكار التي وضعتها تنشد من حيث المنطلق بناءَ اقتصاد ومجتمع قائمين على المعرفة، والتوصل إلى قدرات وطنية منافسة عالمياً في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار. ويشير ما نشر حول سياسة العلوم والتكنولوجيا والابتكار في المملكة إلى سعي حثيث نحو غاياتها من جوانب متعددة. فبالرغم من أن دعم البحث العلمي وحيازة التكنولوجيات الجديدة يشكلان محورين رئيسين للأنشطة التي صممت من أجل تنفيذها، إلا أنها تتضمن كذلك عناصر موجهة نحو استكمال البنى المؤسسية المحورية والمؤازرة وتدريب الأطر البشرية رفيعة المستوى وتأمين فرص أفضل لاحتضان مؤسسات الأعمال الناشئة التي تستند إلى التكنولوجيات الجديدة وتطبيقاتها وللتواصل مع مؤسسات الأعمال في القطاعين الخاص والعام.

تأتي المملكة العربية السعودية في مقدَّم الدول التي تسعى إلى تنفيذ خطط ومبادرات مستحدثة فقد شرعت بمراجعة سياساتها واستراتيجياتها ووضعت خططاً متعددة الأبعاد تهدف إلى الارتقاء بقدراتها العلمية والتكنولوجية وخصصت لذلك موارد مادية وبشرية.

تناولت تصريحات بعض المسؤولين السعوديين خلال العقود الثلاثة الماضية العزم على الانتقال بالمملكة من اقتصاد قائم على الموارد الطبيعية، إلى اقتصاد مستند إلى الإبداع والابتكار يستثمر المواهب الوطنية ضمن خطط استراتيجية. وبدأ العمل على وضع سياسة وطنية عام 1985. واقتصر الاهتمام حينذاك على الارتقاء بالقدرات العلمية والتكنولوجية. وخلال العقد التالي تنامى الشعور بضرورة إيلاء الابتكار والتكنولوجيات الحديثة اهتماما أكبر لتسريع وتيرة التنمية والحفاظ على الأمن الوطني. مما حدا **بمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية** في النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي، لإعداد وثيقة تمثل سياسة متكاملة للعلوم والتكنولوجيا والابتكار في **المملكة العربية السعودية**. وتعاونت المدينة في إنجاز مشروع السياسة بصورة أساسية مع وزارة الاقتصاد والتخطيط، إضافة إلى جهات أخرى من القطاعين العام والخاص.

تمت الموافقة على وثيقة السياسة من قبل مجلس الوزراء في العام 2002[1]. وحدّدت في وثائق لاحقة أدوار المدينة والجامعات والوزارات الحكومية والمجتمع العلمي

1 – تم هذا استجابة لمرسوم ملكي أصدر عام 1985 وكلّف مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية "باقتراح السياسة الوطنية لتطوير العلوم والتقنية، ووضع الاستراتيجية والخطة اللازمة لتنفيذها."

والتكنولوجـي بعامـة، في تنميـة القـدرات الوطنيـة ضمن حيز متسع مـن الاختصاصات العلمية وفروع التكنولوجيا.

تغطـي السياسـة الوطنية الأعـوام 2005 – 2025. والغـايـة الرئيسـة مـن تبنيهـا ومن تنفيـذ الاستراتيجيـات التـي تطـرح لتنفيذهـا، هـي التوصـل إلى «اقتصـاد ومجتمـع قـائمين على المعرفة من خـلال منظومة وطنية للعلوم والتقنية والابتكـار منافسة عالمياً[1].» وتسعى السياسة لتحقيق غايات استراتيجية على أربع مراحـل. تصل منظومـة العلـوم والتكنولوجيا والابتكـار الوطنيـة بعـد إنجازهـا إلى مصاف نظيراتهـا في الـدول المتقدمـة. واقترحـت استراتيجية لتنفيذ السياسة تتضمن أربع خطط خمسيـة للعلـوم والتقنيـة والابتكـار. وضعت لكل مـن الخطط الأربـع أهدافاً عـامـة تتلخص

جدول رقم 3 **برامج الخطة الخمسية الأولى للعلوم والتقنية والابتكار في المملكة العربية السعودية وأهدافها**

البرنامج	الأهداف
التقنيات الاستراتيجية	توطين وتطوير تكنولوجيات في المجالات التالية: المياه والبترول والغاز والبتروكيمائيات والتكنولوجيا متناهية الصغر والتكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية وتكنولوجيا المعلومات والإلكترونيات والاتصالات والضوئيات والفضاء والطيران والطاقة والمواد المتقدمة والبيئة.
قدرات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار	الارتقاء بمراكز الأبحاث القائمة داخل الجامعات وخارجها، والسعي نحو إنشاء مراكز أبحاث متميزة جديدة في المجالات الحيوية والاستراتيجية.
نقل وتوطين وتطوير التقنية والابتكار	تأمين الوسائل الداعمة لنقل التكنولوجيا من مصادرها الرئيسة نقلاً إيجابياً يسعى إلى توطينها وتطويرها والاستفادة منها، لذلك يركز البرنامج على توفير الإمكانات الفنية والبنى التكنولوجية الأساسية مثل واحات وحاضنات التكنولوجيا ومراكز الابتكار التكنولوجي ورعاية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يركز على الوسائل الإدارية الداعمة مثل التعاون الدولي والمواصفات القياسية وغير ذلك.
البنى الأساسية لمجتمع المعرفة	دعم الابداع والابتكار والمعرفة وتوفير تقنيات المعلومات وخدماتها على نطاق واسع. كما يهتم بنشر الوعي العلمي والتكنولوجي بين أفراد المجتمع وتوفير الوسائل التي تعزز هذا الوعي ويعمل البرنامج على تطوير دور الإعلام في المجالات العلمية والتكنولوجية، وتوثيق المساهمات العلمية والتكنولوجية.
تنمية الموارد البشرية للعلوم والتقنية والابتكار	تحديد احتياجات المملكة من الموارد البشرية في المجالات العلمية والتكنولوجية، وتطوير التعليم وتوفير التدريب التكنولوجي وريادة الأعمال لتلبية هذه الاحتياجات.
تنويع وتطوير وتعزيز مصادر الدعم المالي	تأمين الدعم المالي اللازم لتفعيل أوجه النشاط العلمية والتكنولوجية. ومن ضمن توجهات البرنامج تبني أساليب ابداعية وجديدة لتعزيز تنويع مصادر الدعم المالي مثل الأوقاف، ودراسة إنشاء صناديق تمويل مخصصة لتمويل النشاط العلمي والتكنولوجي وتحفيز مصادر الدعم المختلفة واقتراح الأنظمة والترتيبات الملائمة.
تطوير أنظمة العلوم والتقنية والابتكار	دراسة الأنظمة القائمة التي تحكم أداء منظومة العلوم والتكنولوجيا السعودية بهدف تقويم مدى فاعليتها وإسهامها في تعزيز العطاء العلمي والتكنولوجي وزيادة دورها في تحقيق التنمية المستدامة بالمملكة. وسيتناول البرنامج مراجعة الأنظمة القائمة فضلاً عن اقتراح أنظمة جديدة تسهم في تحقيق التطوير المنشود لأداء المنظومة وإسهاماتها التنموية.
تطوير الهياكل المؤسسية للعلوم والتقنية والابتكار	إيجاد منظومة فاعلة تتمتع ببناء مؤسسي حديث وعصري قادر على الاستجابة بكفاءة ومرونة لمتطلبات تنمية القطاعات والفعاليات الاقتصادية المختلفة من المدخلات وأوجه النشاط العلميّوالتكنولوجيّ. وسيعمل البرنامج على إقامة عدد من المراكز والوحدات العلمية والتقنية القادرة على توفير الهياكل المؤسسية المطلوبة.

1 – التقرير السنوي لمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية عن العام 2011.



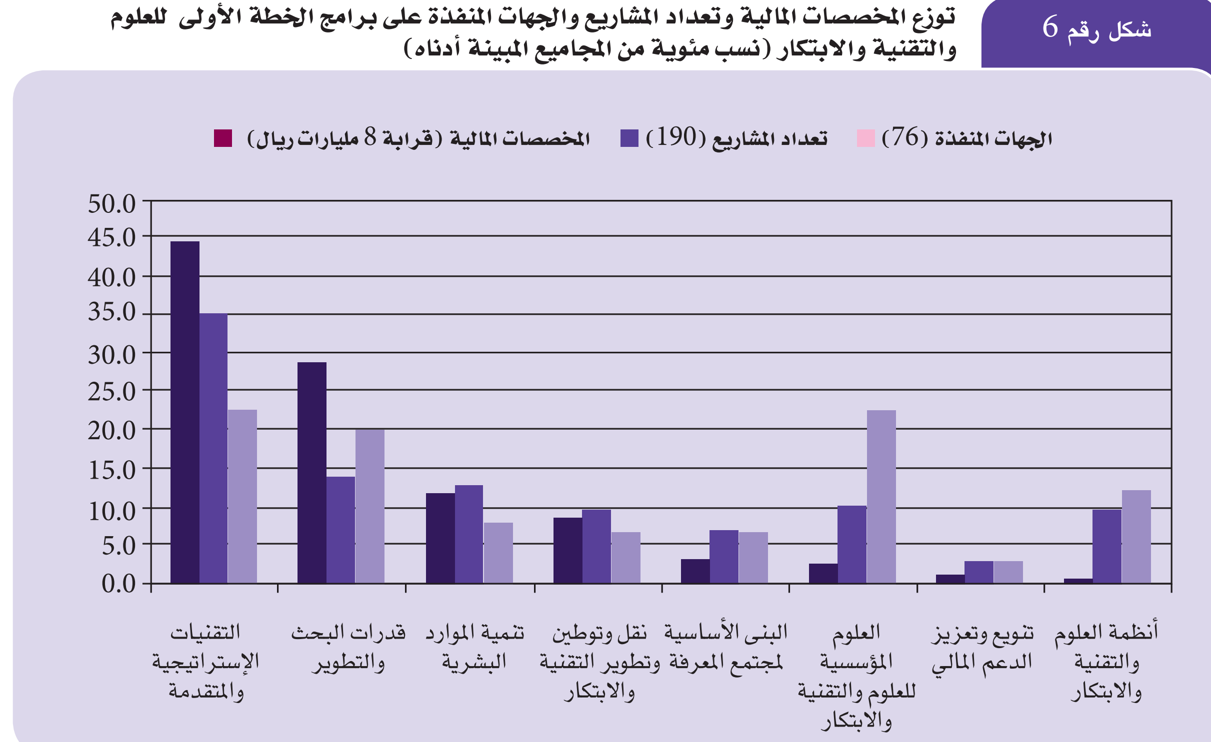
باستكمـال البنـى الأساسيـة لمنظومـة العلوم والتكنولوجيـا والابتكار بحلـول العام 2010، أولاً. وحيازة قدرات رائدة بين دول المنطقة مع انتهـاء العام 2014، ثانياً. والوصول لمصاف الـدول المتقدمـة في آسيا قرابـة العام 2020، ثالثـاً، ثـم لمصـاف الـدول المتقدمـة صناعياً بحلول منتصف العقد الثالث، رابعاً.

تتضمن الخطة الخمسية الأولى التي وضعت لتنفيذ أولى مراحل العمل ثمانية برامج رئيسة، يقدم **الجدول** (3) صـورة موجزة عن مضمون كل منهـا. وتنبثق عن كل مـن البرامج الرئيسة في الخطة برامج فرعية[1]. ويشير تقرير وضعته المدينـة إلى أن تعداد الجهـات التي شاركت في تنفيـذ الخطـة الخمسيـة الأولى فـاق الخمسين جهـة حكوميـة، إضافة إلى عدد مـن مؤسسات القطـاع الخـاص وفعـاليـات المجتمـع العلمي والتقني. ومن بين برامج الخطة الخمسية الأولى برنامج مكرس لحيازة إحدى عشرة تكنولوجيا استراتيجيـة، إضافـة إلى تكنولوجيـات تسهم في تطويـر قـدرات المملكة في ثلاثـة مجالات حيويـة: والطـب والرعـاية الصحيـة، والزراعة، والبنـاء والتشييد. كما تتضمن الخطة الخمسية الأولى أنشطـة ترمـي إلى حيـازة قـدرات في الرياضيـات والفيزيـاء تعـزز السعـي لتملـك التكنولوجيات المستهدفة. وقد وضعت المدينة خططـاً تفصيلية لتنفيذ برنـامج التكنولوجيات الاستراتيجيـة ودراسـات تتنـاول كـلاً مـن التكنولوجيات المستهدفة.

يقـدم **الشكل** (6) صـورة عـن تـوزع المخصصـات الماليـة والمشاريـع والجهـات المشاركـة علـى برامج الخطـة الخمسية الأولى للعلـوم والتقنية والابتكـار. ويبين المخطط إن النسبـة الأكبر مـن المخصصـات تُكرّس لدعم مشاريـع ترمـي إلى حيـازة قـدرات في طيـف

أحد برامج الخطة الخمسية الأولى مكرّس لحيـازة إحـدى عشرة تكنولوجيـا استراتيجيـة، إضافة إلى تكنولوجيات تسهم في تطوير قدرات المملكة العربية السعودية في ثلاثـة مجالات حيويـة: الطب والرعاية الصحية، الزراعة، البناء والتشييد.

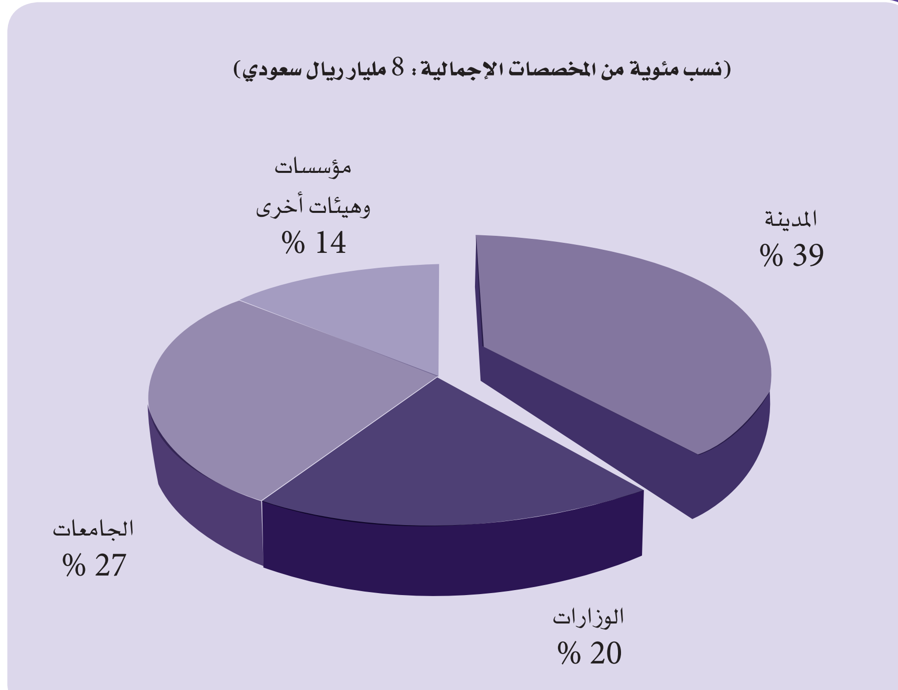
شكل رقم 6 **توزع المخصصات المالية وتعداد المشاريع والجهات المنفذة على برامج الخطة الأولى للعلوم والتقنية والابتكار (نسب مئوية من المجاميع المبينة أدناه)**



1 – يشير تقرير لمدينة الملك عبد العزيز إلى توسيع الخطة الخمسية الأولى لتصبح قادرة على أن تتضمن قرابة مئتي مشروع. كما يشير التقرير إلى أن الكلفة الإجمالية لمشاريع الخطة الموسعة تقارب ستة عشر مليارا من الريالات السعودية.

شكل رقم 7

توزع مخصصات مشاريع الخطة الخمسية الأولى على الجامعات والوزارات والمؤسسات والهيئات الوطنية الأخرى المساهمة بتنفيذها



من التكنولوجيات المتقدمة. تليها مخصصات البحث والتطوير ومن ثم تأهيل الموارد البشرية العاملة في مجالات على تماس مباشر مع أنشطة العلوم والتكنولوجيا والابتكار.

ويقدم **الشكل** (7) صورة عن توزع مخصصات مشاريع الخطة الخمسية الأولى على الجامعات والوزارات والمؤسسات والهيئات الوطنية الأخرى المساهمة بتنفيذها. ويبين هذا الشكل أن المدينة والجامعات المشاركة بتنفيذ الخطة الخمسية الأولى ستتولى إنفاق القسم الأكبر من المخصصات لتنفيذ مشاريع الخطة. حيث تنال المدينة والجامعات مجتمعة 66 % من المخصصات الإجمالية التي كرست لتنفيذ الخطة الخمسية الأولى، أي ما يقابل 5.28 مليار ريال سعودي.

وتبيّن مراجعة الملخصات التي وضعت حول كل من مشاريع الخطة الوطنية، أن نسبة ملموسة منها تتسم بالطموح وقد يكون لبعضها تطبيقات عملية في السعودية والمنطقة. هذه مثلاً حال المشاريع في مضمار التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية. وفي تكنولوجيا المعلومات يتجه بعض المشاريع لمعالجة قضايا جوهرية تعيق استخدام اللغة العربية من قبل النظم الحاسوبية وعلى شبكة الإنترنت. من بين هذه المشاريع ما يتناول:

- التحليل النحوي للنصوص العربية؛
- معالجة الحروف العربية المطبوعة وتقطيعها واستبعاد المشتت منها؛
- تطوير مقوم آلي للنصوص العربية؛
- إنجازمعجم عربي تفاعلي.

يعرض **الشكل** (8) توزع المشاريع المدعومة ضمن برنامج التكنولوجيات

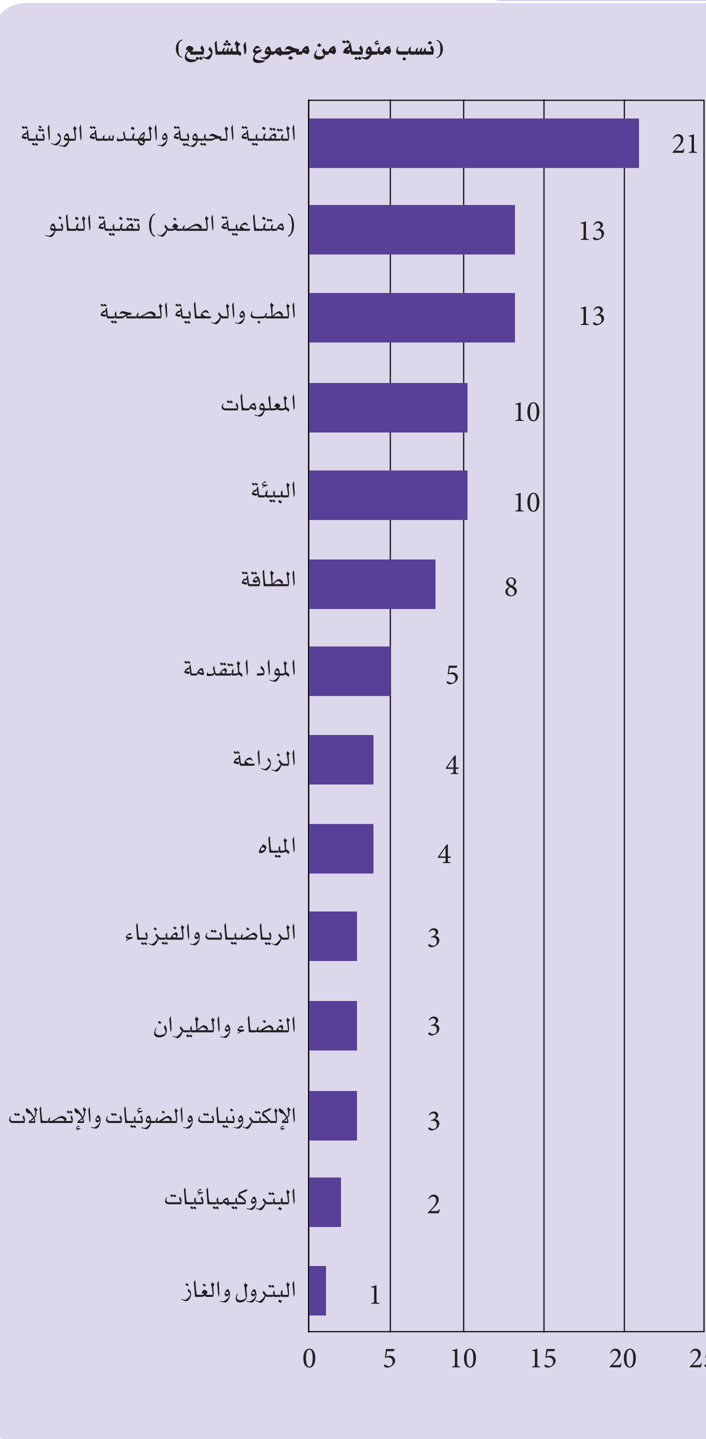
الاستراتيجية والمتقدمة على مجالات التكنولوجيا والقطاعات المستفيدة من تطبيقها. ويبين هذا الشكل إن عدد مشاريع التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية يفوق ما يتم دعمه من مشاريع في مجالات أخرى. يليها المشاريع التي تهدف للارتقاء بمستوى الرعاية الصحية. كما إن المشاريع في مجال التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية حازت أيضاً على أعلى نسبة من الدعم المالي ضمن إطار الدفعة التاسعة من مشاريع هذه الخطة، إذ تلقت دعماً يوازي 25% من المبلغ الإجمالي الذي قارب 305 من ملايين الريالات السعودية.

ويبين الشكل أيضاً أن نسباً ضئيلة من المشاريع المدعومة من الخطة الخمسية الأولى تقع في مجالات النفط والغاز والبتروكيميائيات والمياه. وقد يكون من أسباب ذلك أن الأبحاث في هذه المجالات تتم في منشآت ومؤسسات أخرى لا تشملها برامج الخطة الخمسية الأولى أو السياسة الوطنية بصورتها الحاليّة. كما إن مراجعة البرامج الأخرى التي تتبناها الخطة الخمسية الأولى تشير إلى أن برنامج قدرات البحث العلمي والتطويرالتكنولوجي والابتكار يرمي إلى إنشاء مخابر في عدد من جامعات المملكة في مجالات جديدة لم تتطرق لها سابقاً. وقد يكرس بعضها لبناء قدرات بحثية في هذه المجالات.

وتشير تقارير **مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية** إلى أنها تبنّت مجموعة من المعايير في انتقاء تصميم مشاريع برامج الخطة الخمسية الأولى لتنفيذ السياسة الوطنية. من أبرز هذه المعايير الالتزام بأهداف واستراتيجية خطط التنمية الوطنية وإسهامها في برامج طويلة المدى تلبيتها الأولويات الوطنية والمحلية وارتباطها بالأنشطة الحالية والمستقبلية، لتسمح بإحداث آثار تنموية ملموسة وتركيزها على هيكل البنية الأساس للابتكار ومجتمع المعرفة. كما تشير هذه التقارير إلى أن البرامج والمشاريع المنجزة

شكل رقم 8

توزع عدد المشاريع المدعومة ضمن إطار خطة المرحلة الأولى من تنفيذ سياسة العلوم والتكنولوجيا والابتكار في المملكة العربية السعودية على مجالات التكنولوجيا / التطبيق



العلوم والتكنولوجيا

الإطار رقم 6

معايير لتقييم البرامج والمشاريع المنجزة ضمن إطار « الخطة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار في المملكة العربية السعودية»

تتضمن الشروط التي وُضعت لتقييم برامج ومشاريع الخطة المنجزة معايير تتناول مساهمتها في:

- زيادة معدلات النمو الاقتصادي والتنمية المجتمعية على المديين المتوسط والبعيد. وإمكانات استدامة هذه الزيادة وفقاً لنظريات النمو الجديدة؛ حيث تعدّ القدرات العلمية والتكنولوجية والابتكارية من العوامل المحفزة للنمو الاقتصادي والتنمية المجتمعية.
- الارتقاء بقدرات الاقتصاد الوطني على نقل وتوطين التكنولوجيات الاستراتيجية الجديدة واستنباتها محلياً، وبخاصة تلك التي لها أثرٌ إيجابي بالغ على الأمن الوطني الشامل.
- زيادة القيمة المضافة للمنتجات السلعية والخدمية، مما سيؤدي إلى توليد فرص عمل ذات مداخيل أفضل.
- رفع إنتاجية وتنافسية نشاط الإنتاج السلعي والخدمي، نتيجة للتوسع في استخدام التكنولوجيات المتطورة مما سيؤدي إلى زيادة الصادرات غير البترولية للمملكة وتعزيز المنتجات الوطنية في منافسة السلع المستوردة.
- تحسين البيئة الاقتصادية في المملكة وتعزيز قدرتها على إدارة المعارف العلمية والتكنولوجيا توليداً ونشراً واستثماراً، وعلى استيعاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية.
- تطوير الموارد البشرية في المملكة وزيادة قدراتها على مجاراة التطور التكنولوجي المتسارع لتسهم في التوجه نحو المجتمع القائم على المعرفة.

ستقيّم بناء على معايير يلخص **الإطار** (6) أهمها.

وقد أنشأت المدينة قاعدة بيانات وطنية تشكل وعاءً لمؤشرات العلوم والتقنية في المملكة التي يشار إلى أن عددها يزيد على مئة مؤشر تغطي طيفا واسعاً من مدخلات ومخرجات المنظومة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار وجوانب أدائها، كالمخصصات المالية وإنفاقها، والقوى العاملة ومستوياتها، والبنى المؤسسية وأنشطتها المكرسة للبحث والتطوير والابتكار. كما أحدثت المدينة مرصداً من مهامه الرئيسة متابعة التقدم المنجز في بناء القدرات العلمية والتكنولوجية باستخدام أساليب تتسق مع الممارسات الدولية التي تم وضعها من قبل المنظمات الدولية المعنية، مثل **منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**.

ويقدم **الجدول** (4) لائحة تتضمن مراكز للبحث ومرافق أخرى تقوم **مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية** بتشييدها ضمن برامج الخطة الخمسية الأولى. ويبين الجدول أن الميزانية الإجمالية المخصصة لتشييد هذه المرافق تقارب 750 مليون ريال السعودي. كما يبين الجدول أن نسبة ملموسة، تقابل خمس الميزانية، مخصصة لتشييد عشر حاضنات تكنولوجية. كما تتضمن الخطة الخمسية الأولى تشييد عشرة مراكز تميز في جامعات المملكة ومركزاً مستقلاً لدراسات الحياة الفطرية، بكلفة إجمالية تبلغ 175 مليون ريال سعودي.

وتتضمن برامج الخطة الخمسية الأولى التي سبق ذكرها عدداً من المشاريع الهادفة لاستكمال البنى الأساسية للارتقاء بإمكانات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار في المملكة[1]. يعطي **الجدول** (4) لائحة تتضمن مرافق رئيسة يجري تشييدها والمبالغ التي خصصت لكل منها. وكما يبين الجدول فإن السعي لاستكمال البنى الأساسية يشمل طيفاً متسقاً ومتكاملاً من الفعاليات.

كما تتضمن برامج الخطة الخمسية الأولى إنشاء «وحدات العلوم والتقنية» في وزارات الدولة. تتم إدارتها من قبل الوزارة للقيام بمهام من أبرزها:

- وضع الخطط والاستراتيجيات والبرامج والمشروعات العلمية، والتقنية في ضوء توجهات السياسة الوطنية للعلوم والتقنية؛
- متابعة تنفيذ البرامج والمشروعات العلمية والتقنية، وضمان اتساقها مع الخطط الخمسية للعلوم والتقنية؛
- تسويق نتائج الأبحاث وتطويرها؛
- توظيف العلوم والتقنية على أفضل نحو لرفع كفاءة الأداء، والإنتاجية، والتنافسية؛
- الإشراف الإداري، والفني على برامج التعاون العلمي، والتقني، وتحديد أولوياتها؛
- جمع البيانات والمعلومات، وإعداد الإحصاءات، وإجراء المسوحات، ومتابعة المستجدات العلمية، والتقنية، وتحديث المؤشرات العلمية، والتقنية ذات العلاقة؛
- التعرف على الفرص المتاحة في الاتفاقيات الدولية، واستغلالها، وتطويرها إلى برامج، ومشاريع محددة المعالم، والأهداف؛
- الاستفادة الكاملة من المساعدات العلمية، والفنية، والمنح البحثية والتدريبية، والاستشارات وغيرها، مما تقدمه الاتحادات والهيئات، والمنظمات العلمية الدولية؛
- تنسيق التعاون، والشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص وتعزيزهما في مجالات البحث، والتطوير والاستثمار.

ومن المخطط ربط الوحدات المحدثة إلكترونياً مع **مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية** بصفتها الجهة المعنية بالتخطيط لبناء القدرات العلمية، والتكنولوجية والتنسيق في ذلك مع الجامعات ومراكز البحوث العلمية والتطوير التكنولوجي في المملكة.

1 – من البرامج التي تسعى المدينة من خلالها لاستكمال البنى الأساسية «برنامج نقل وتوطين وتطوير التقنية» وبرنامج» قدرات البحث العلمي والتطويرالتقني والابتكار.»

2 – في الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها.

جدول رقم 4

مراكز ومنشآت ومرافق تقنية تقوم المدينة بتشييدها ضمن برامج الخطة الخمسية الأولى والميزانيات المخصصة لها

(ملايين الريالات السعودية)

مركز أبحاث ودراسات الحكومة الإلكترونية	35
المركز الوطني للجودة	76
المركز الوطني للاختبارات غير المتلفة	20
خمس حاضنات تقنية	75
منطقة تقنية للصناعات المتقدمة في منطقة المطار	100
منطقة تقنية للصناعات المتقدمة في العيينة	50
المركز الوطني للتطوير التقني	85
مركز تميز لأبحاث ودراسات الحياة الفطرية[2]	25
عشرة مراكز تميز بحثية في الجامعات	150
خمس حاضنات تقنية في الجامعات	75
مختبرات تطوير المنتجات في المناطق التقنية	30
المجموع	721

تضاعف نتاج البلدان العربية، خلال السنوات القليلة الماضية، في مضمار الأبحاث المنشورة، 3 مرات بين العامين 2000 و2010، لكن دراسات عدة وُضعت خلال العقدين الماضيين حول تنمية المعارف التكنولوجية وتبعاتها الاقتصادية تُشير إلى ضعف الصلات بين الجامعات ومراكز الأبحاث، وتُشير في بعض الأحيان إلى غياب هذه للصلات غياباً تاماً.

4. 2. البحث والتطوير في الدول العربية

اتسمت جهود الدول العربية في مجالات البحث والتطوير والابتكار خلال العقود الماضية بالتخلف عما بذلته سواها من دول العالم، وحتى عن عدد من الدول النامية. وبينما يفلح مواطنو الدول العربية من علميين ومهندسين بتقديم مساهمات بحثية ومبتكرات مرموقة عندما يعملون في الجامعات ومراكز الأبحاث لدى الدول المتقدمة، فإن المؤشرات التي تقيس النشاط البحثي والابتكاري في الدول العربية تعرض صورة قاتمة.

وبالرغم من أن السنوات القليلة الماضية شهدت تضاعف نتاج البلدان العربية في مضمار الأبحاث المنشورة ثلاث مرات بين العامين 2000 و 2010، تشير دراسات عدة وُضعت خلال العقدين الماضيين حول تنمية المعارف التكنولوجية وتبعاتها الاقتصادية إلى تواصل واهن، بل غياب تام أحياناً للصلات بين الجامعات ومراكز الأبحاث، من جهة أولى، والمؤسسات الاقتصادية المعنية بالإنتاج والخدمات في الدول العربية، من جهة ثانية[1]. ولا بد أن هذا يعود إلى حد ما لقصور على مستوى السياسات الحاكمة لأداء المؤسسات بأنواعها بالإضافة إلى العيوب البنيوية وأنماط السلوك والممارسات المؤسسية التي لا تشجع نشوء علاقات مباشرة ومستديمة وبناءة بين هذين الصنفين من المؤسسات، ، بل تَحول دون نشوئها. وغالباً ما يتم التفاعل بينهما عن طريق مرجعيات مركزية يتخذ فيها القرار بالعودة إلى معايير لا تتعلق بالأداء الاقتصادي والتبعات الاجتماعية لاستقدام واستثمار المعارف التكنولوجية المستحدثة.

تشترك الدول العربية مع عدد كبير من الدول النامية والمتقدمة بكثير من العقبات التي تعترض تواصل مختلف الجهات المسؤولة عن توليد واكتساب واستثمار المعارف العلمية والتكنولوجية. لكن الدول المتقدمة بخاصة نجحت في التغلب على بعضها، من خلال بنى مؤسسية استُحدِثت خصيصاً لتمكّن مؤسسات الأعمال الناشئة من التوصل إلى التكنولوجيات الجديدة.

وتشترك الدول العربية مع عدد كبير من الدول النامية والمتقدمة بكثير من العقبات التي تعترض تواصل مختلف الجهات المسؤولة عن توليد واكتساب واستثمار المعارف العلمية والتكنولوجية. لكن الدول المتقدمة بخاصة نجحت في التغلب على بعضها، من خلال بنى مؤسسية استُحدِثت خصيصاً لتمكّن مؤسسات الأعمال الناشئة من التوصل إلى التكنولوجيات الجديدة، من جهة أولى، ولتسمح للمؤسسات الإنتاجية والخدمية القائمة باكتساب الخبرات والمعارف التكنولوجية المتاحة لدى معاهد التعليم العالي ومراكز البحث الوطنية، من جهة أخرى. من هذه البنى التي استحدثتها دول متقدمة عِدة في النصف الأخير من القرن الماضي حدائق العلوم التي تقام عادة بجوار مراكز البحوث ومعاهد التعليم العالي وحاضنات مؤسسات الأعمال الناشطة في مجالات تستند إلى المعارف التكنولوجية المستحدثة. ولقد شيدت بعض الدول العربية عدداً من حدائق للعلوم والتقانة وحاضنات لمؤسسات أعمال تسعى لاستثمار التكنولوجيات المستحدثة. إلا أن معظم هذه البنى ما زال حديث العهد، كما إن إدارة بعضها على الأقل بقي خاضعاً لأساليب ونظم لا تتيح لها الدينامية المطلوبة. ويمرّ بعض الدول العربية التي استحدثت مثل هذه البنى، **كتونس والمغرب ومصر**، بظروف ربما أعاقت التواصل بينها من جهة أولى، ومع نظيراتها في الدول المورّدة للمعارف التكنولوجية، من جهة ثانية. ومن المرتقب أن يستمر تأثير هذه الظروف فترة غير قصيرة من الزمن.

تستعرض فقرات تالية بعض جوانب أنشطة البحث والتطوير في الدول العربية. فتتناول ما يخصص لها من دعم مالي وما تنتج من مخرجات، تتمثل بالأوراق المنشورة وأثرها المرجعي كما تتناول وتيرة الابتكار ممثلة ببراءات الاختراع المسجلة من قبل المؤسسات والأفراد في الدول العربية. ويقدم الجزء التالي من هذا الفصل صورة موجزة عن الجهود التي بذلت لتأسيس حاضنات مؤسسات الأعمال في **تونس والمغرب والسعودية**.



1 – "العلم والسيادة . التوقعات والإمكانات في البلدان العربية؛" أنطوان زحلان. مركز دراسات الوحدة العربية 2012.



4. 2. 1. الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير في الدول العربية

تشير الإحصائيات المتاحة إلى أن الدول العربية تكرس موارد ضئيلة ومتواضعة لأنشطة البحث والتطوير التي تتم على أراضيها. وذلك من حيث الأطر البشرية والمخصصات المالية. يعرض **الجدول** (5) صورة عن المعلومات المتوافرة حول تعداد العاملين في مجالات الأبحاث ونسب الإنفاق عليها من النواتج القومية الإجمالية.

وباستثناء دولتين هما **تونس والمغرب**، يشير هذا الجدول إن الدول العربية تنفق مقادير تقل كثيراً عن المعدل العالمي الذي يبلغ 0.9% من الناتج المحلي الإجماليّ. وتمثل أعداد الباحثين في الدول العربية مصدراً آخر للخيبة بالمقارنة مع أعدادهم في دول مجاورة مثل **إيران وتركيا**. إلا أن **تونس والمغرب** تتفوقان هنا أيضاً على غيرهما من الدول العربية. **انظر الإطار** (7).

وما من شكّ بأن الموارد المتواضعة التي تكرسها الدول العربية هي السبب في تدني مخرجات أنشطة البحث والتطوير في الدول العربية. إن كان ذلك بما يخص الأوراق العلمية المنشورة في الدوريات العلمية والهندسية أم براءات الاختراع.

وتشير الوثائق المنشورة من قبل الجهات المعنية، وزارات التعليم العالي والبحث العلمي بخاصة، إلى سعيها لزيادة مخصصات البحث العلمي. لكن ليس من المتوقع أن تؤدي الزيادات المرتقبة إلى تحسن ملموس في الأمد القريب. وذلك بسبب الزمن الذي يستغرقه إعداد المزيد من الباحثين وإنشاء المخابر وتجهيزها واكتساب الخبرات اللازمة وبناء علاقات وثيقة مع الجهات المعنية والمستثمرة لنتاج البحوث ضمن كل من البلدان العربية والصلات المواتية مع مصادر المعارف التكنولوجية على الصعيد الدوليّ.

الإطار رقم 7

البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في تونس والمغرب

اهتمت تونس والمغرب بالتعليم والبحث العلمي منذ استقلالهما في أواخر الخمسينيات وخلال العقود الأخيرة من القرن الماضي. وترسخ هذا الاهتمام في بداية القرن الحادي والعشرين. حيث بلغت نسبة عدد الجامعات إلى كل مليون من السكان 0.7. وهي نسبة تفوق بكثير ما كان متاحاً قبل عقدين من الزمن لكنها تبقى دون المستوى في الدول المتقدمة حيث تتراوح نسبة الجامعات إلى كل مليون من السكان بين جامعتين وست جامعات.

وفي ما يتعلق بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي فإنّ الجهود والقدرات في تونس والمغرب متقاربة. حيث تترتكز حهود البحث العلمي في الجامعات ومراكز البحث العلمي التابعة لها و لبعض الوزارات الفنية كوزارة الزراعة والصحة والبيئة والصناعة. ويمتلك المغرب تمتلك 15 مركزاً للبحوث مقابل 33 مركزاً في تونس.

وكما يشير الجدول (5)، يفوق متوسط الإنفاق على البحث العلمي 1.1 % نسبة للناتج المحلي الإجمالي في تونس[1] و0.64 % منه في المغرب. وهذه بالطبع نسب منخفضة بالنسبة إلى لدول المتقدمة. لكنها من أعلى النسب في الدول العربية، التي يتراوح إنفاقها على البحث العلمي بين 0.2 و0.3 % من ناتجها المحلي الإجمالي. ويُقَدّر أن الدور الأبرز في التمويل يعود للمصادر الحكومية: 82 % في المغرب و70% في تونس. ويقارب تعداد القوى البشرية العلمية العاملة بالبحث 800 في المغرب و 2،000 باحثٍ (معادل كامل الوقت) في تونس لكل مليون نسمة من السكان. بينما تبلغ نسبة الالتحاق بالتعليم العالي في المغرب وتونس 12 و 34% على التوالي من تعداد السكان ضمن الفئة العمرية بين 20 و24 عاماً[2].

1 – كما يفوق عدد الباحثين نسبة لكل مليون ساكن فوق المتوسط الإقليمي والقاري.

2 – مكتب الإحصاء لليونسكو بمونتريال، 2012.

العلوم والتكنولوجيا

جدول رقم 5 الموارد المخصصة لأنشطة البحث والتطوير في بعض الدول العربية ودول أخرى من المنطقة

	الإنفاق الإجمالي على البحث والتطوير نسبة للناتج القومي الإجمالي (2008)	تعداد العاملين في مجالات البحث والتطوير لكل مليون نسمة (2009)
الجزائر	0.07	n/a
البحرين	n/a	n/a
مصر	0.27	n/a
الأردن	0.42	n/a
الكويت	*0.18	809
المغرب	0.64	799
عُمان	n/a	n/a
قطر	n/a	n/a
السعودية	0.05	n/a
السودان	0.29	n/a
سوريا	n/a	n/a
تونس	1.13	2010
الإمارات	n/a	n/a
إيران	0.79	n/a
تركيا	0.73	982.69

* من بيانات العام 2006

المصدر: قاعدة البيانات الخاصة بـ "منهج تقييم المعرفة KAM" البنك الدولي. من الموقع: http://info.worldbank.org/etools/kam2/KAM_page4.asp. تم الاطلاع على مضمونه في أيلول سبتمبر 2012

ازداد نتاج معظم الدول العربية من أوراق الأبحاث المنشورة ازدياداً كبيراً خلال العقد الماضي، لكن بعض الدول مثل العراق وسورية وليبيا والسودان واليمن لم تسهم حتى الآن بشيء ذي شأن في الناتج العربي من البحوث المنشورة.

4. 2. 2. مخرجات أنشطة البحث العلمي في الدول العربية

كما سبق الذكر، فإن نتاج الدول العربية من أوراق الأبحاث المنشورة شهد ازديادا كبيراً خلال العقد الماضي في معظم الدول العربية. لكن مازالت دول مثل **العراق وسورية وليبيا والسودان واليمن** لا تسهم بشيء ذي شأن في الناتج العربي من البحوث المنشورة. والأسوأ من ذلك أن الدلائل المتوافرة تشير إلى استمرار تفاوت نواتج البحوث بين الدول العربية في المستقبل المنظور. بينما لا توجد أسباب جوهرية تحول دون تماثل نواتج الدول العربية من الأبحاث المنشورة. وعلى أي حال، فإن نتاج الدول العربية مجتمعة من أوراق البحث يقارن بما تنتجه بعض الدول الصناعية الصغيرة. بل إن مقارنة نتاج البلدان العربية من الأوراق البحثية المنشورة بنتاج دول في المنطقة مثل **تركيا وإيران وإسرائيل**، تشير

الإطار رقم 8

مخرجات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في تونس والمغرب

تأتي المغرب وتونس بعد مصر وجنوب إفريقيا بين أكثر الدول الإفريقية نشراً للبحوث العلمية في المجلات العالمية المحكَّمة. وهذا مع العلم بأن هذا الترتيب لا يأخذ بالاعتبار تعداد السكان بل العدد الإجمالي للبحوث. وبالرغم من وجود كفاءات علمية وتقنية قادرة على إجراء البحوث العلمية في كثير من الجامعات فإن هذه البحوث تتّسم في غالبيتها بالفردية وبضعف علاقتها بالقطاع الاقتصادي وبالأولويات الوطنية في مجال البحث والتطوير وكذلك بخطط التنمية الوطنية.

مخرجات منظومتي العلوم والتكنولوجيا في تونس والمغرب

	عدد المنشورات العلمية لكل مليون من السكان ونسبة المنشورات المشتركة (%)(1)	عدد براءات الاختراع (2)	عدد المستنبطات النباتية (3)	نسبة الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع (%) (4)
تونس	74.14 (54.72)	3	37	5
المغرب	12.13 (69.64)	3	148	8

(1) قاعدة بيانات البنك الدولي "منهج تقييم المعرفة KAM." المعطيات عن العام 2007.
(2) قاعدة المعلومات لـ USPTO لسنة 2011.
(3) بعد جمع العدد لسنوات 2006 و 2007 و 2008 حسب تقرير المنظمة العالمية للمستنبطات النباتية UPOV (2010)
(4) نسبة الصادرات التي تتضمن مدخلات تكنولوجية رفيعة من إجمالي الصادرات للسنة 2010. المصدر: قاعدة بيانات للبنك الدولي WDI 2011.

بلغ عدد براءات الاختراع المسجلة دولياً 10 براءات عام 2011 سجلت منها ثلاث في الولايات المتحدة وأربع في كل من فرنسا ومكتب البراءات الأوروبي. ويعد ما أنتجته تونس من براءات الاختراع أدنى من المتوسط الإقليمي.

إلى تفوق هذه الدول الأخيرة بمرات عدة على البلدان العربية مجتمعة[1]. يقدم **الإطار** (8) نبذةً حول مدخلات ومخرجات أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في **تونس والمغرب**.

4. 2. 2. 1. أنشطة النشر العلمي في الدول العربية

تشير مسوح عدّة لأنشطة النشر العلمي التي تقوم بها الدول العربية إلى أن مساهمات الباحثين لديها متواضعة بالمقارنة مع غيرها من دول العالم والمنطقة. وبالنظر إلى نتائج مسح قامت به مؤسسة مختصة بتتبع أنشطة النشر العلمي في دول العالم غطى السنوات 2005 – 2009 مع مسح سابق غطى السنوات 2000–2004 يخلص تقرير غطى الدول العربية في **الشرق الأوسط**، بالإضافة إلى **تركيا وإيران**[2]، إلى

1 – "العلم والسيادة، التوقعات والإمكانات في البلدان العربية"، أنطوان زحلان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.
2 – أنجزته مؤسسة طومسون رويترز ساينتفيك. انظر:
Exploring the changing landscape of Arabian, Persian and Turkish Research, February 2011. Thomson Reuters Scientific, thomsonreuters.com/.../science/science.../a-z//web_of_science

أظهرت نتائج مسح قامت به مؤسسة مختصّة بتتبُّع أنشطة النشر العلمي في دول العالم بين العامين 2000 و2004 ثم بين العامين2005 و 2009 شمل الدول العربية في الشرق الأوسط بالإضافة إلى تركيا وإيران، أن تعداد النشرات العلمية المنخفض الملحوظ في دول الشرق الأوسط العربية مصحوب بمعدلات مرتفعة لتزايد المنشورات في سائر الحقول.

ازدادت حصة الباحثين الأتراك من المنشورات في مجالات العلوم والهندسة في الشرق الأوسط بنحو ثلاثة أضعاف: من 0.7% عام 2000 إلى 1.9 % عام 2009، وازدادت حصة إيران بنسبة تفوق ستة أضعاف: من 0.2% عام 2000 إلى 1.3 % عام 2009. كذلك، فإن عدداً من الدول العربية، ولاسيما مصر والسعودية، نجحت بزيادة عدد منشوراتها في الدوريات العالمية المحكمة بصورة ملموسة خلال الفترة التي غطاها المسح.

أن تعداد النشرات العلمية المنخفض الملحوظ في دول **الشرق الأوسط العربية** مصحوب بمعدلات مرتفعة لتزايد المنشورات في سائر الحقول. ويشير هذا التقرير إلى أن **تركيا وإيران** تحتل مركزاً متقدماً بالنسبة إلى دول الشرق الأوسط العربية. وذلك من حيث تعداد منشوراتهما في مجالات العلوم والهندسة، وكذلك من حيث معدلات نمو نشاط النشر في هذه المجالات. فقد ازدادت حصة الباحثين الأتراك من المنشورات في مجالات العلوم والهندسة في الشرق الأوسط بنحو ثلاثة أضعاف، من 0.7 % عام 2000 إلى 1.9% عام 2009. وازدادت حصة **إيران** بنسبة تفوق ستة أضعاف، من 0.2 % عام 2000 إلى 1.3 % عام 2009. وبالمقارنة مع هاتين الدولتين يتبع تزايد أعداد البحوث المحكمة المنشورة في الدوريات الدولية في بعض دول **الشرق الأوسط العربية** خطوطاً بيانية تكاد أن تكون أفقيّة. بالرغم مما سلف، فإن عدداً من الدول العربية، ولاسيما **مصر والسعودية**، نجحت بزيادة عدد منشوراتها في الدوريات العالمية المحكمة بصورة ملموسة خلال الفترة التي غطاها المسح. بل إن المسح يبيّن ازدياد ما نشره الباحثون في جميع الدول العربية ضمن الدوريات العالمية المحكمة، وذلك في الدول التي يقع إنتاجها العلمي دون ذاك الملحوظ في **مصر والسعودية والأردن**. بل إن دولاً مُقِلّة مثل **العراق وقطر واليمن** نجحت في زيادة ما تنشر من أبحاث في الدوريات العالمية المحكمة بمقدار الضعف. لكنها انطلقت من سويات منخفضة، مما يبقيها في مصاف الدول الأقل إنتاجية بالنسبة إلى دول العالم. وبعامة، فإن معدلات نمو المنشورات العلمية في دول مثل **لبنان والإمارات والكويت** خلال الفترة التي غطاها المسح تفوق ما لوحظ في جميع دول **الشرق الأوسط العربية** الأقل إنتاجية، أي جميع **دول الشرق الأوسط العربية** ما عدا **مصر والسعودية والأردن**.

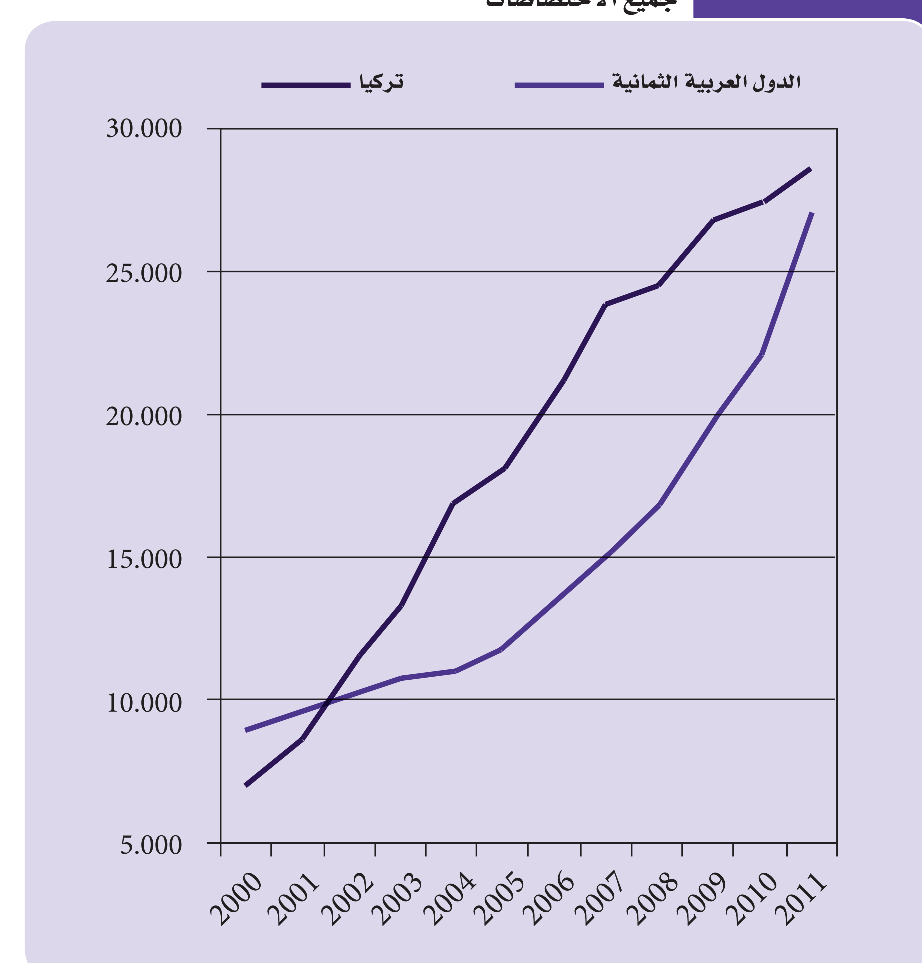
يقدم **الجدول (م - 6)** في الملحق نتائج مسح أحدث عهداً[1] حول أوراق البحث التي نشرتها مراكز الأبحاث والمعاهد الجامعية في ثمان دول عربية، هي **الأردن ومصر والكويت ولبنان والمغرب والسعودية وتونس والإمارات**، خلال الأعوام 2000 – 2011، ضمن عدد من مجالات العلوم الأساسية وعلوم الحياة والطب وفروع الهندسة وعلوم البيئة والأرض والزراعة. وتعرض **الأشكال (م - 17) إلى (م - 24)**، في الملحق أيضاً، مخططات تستند إلى هذه المعطيات لتمكّن من مقارنة الجهود التي تقوم بها كل من البلدان في مجالات الأبحاث المختلفة ولتبيّن تبدل المعدلات التي يتم نشر الأوراق العلمية بموجبها في الدول والمجالات المختلفة.

ويقارن **الشكل (9)** نمو تعداد الأبحاث المنشورة من قبل جميع الدول العربية التي شملها المسح الحالي في جميع مجالات الاختصاص المذكورة أعلاه، خلال السنوات 2000 – 2011، مع ما نشرته الدولة المجاورة، **تركيا**، في ذات المجالات. ويبين الشكل تفوق **تركيا** على الدول العربية الثمانية في معظم السنوات التي يغطيها المسح. وهذا بالرغم من الفرق الكبير بين عدد سكان **تركيا** ومجموع سكان **الدول العربية**.

يبين **الشكل (9)** أن نشاط النشر العلمي في **تركيا** كان أدنى مما بذلته الدول العربية في مطلع القرن الحالي. لكنه تميز بمعدلات نمو فاقت، خلال الفترة كلها، ما شهدته الدول العربية مجتمعة. وينبئ هذا الجدول أيضاً بأن معدلات النشر في الدول العربية أضحت مؤخراً تتزايد بمعدلات تفوق ما تشهده **تركيا** الآن. وبأن الدول العربية التي شملها المسح مؤهلة لتجاوز ما تنتجه تركيا من منشورات علمية خلال فترة قصيرة إذا ما استمر نمو الأبحاث لدى الدول جميعاً بالمعدلات ذاتها. لكن الدول العربية تبقى متخلفة ـ حتى لو جمعت جهودها في مضمار النشر العلمي ـ عن دولة مجاورة وحيدة إذا ما قيست إنتاجيتها بحسبان تعداد الأوراق المنشورة في الدوريات المحكمة نسبة لتعداد السكان.

يعرض **الشكل (10)** حصص الدول العربية التي أدرجت معطيات حولها في **الجدول (م - 6)** من الأبحاث المنشورة خلال الفترة 2000 – 2011، مبيناً أن مصر تستأثر بالحصة الكبرى (35 %) من الأبحاث التي نشرتها هذه الدول، تليها **السعودية** ثم **تونس فالمغرب والأردن**، ومن ثم **لبنان والإمارات والكويت**. ويمثل ما تنشره ثلاث دول هي **مصر والسعودية وتونس** مجتمعة 68 % من إجمالي الأبحاث المنشورة من قبل سائر الدول التي شملها المسح.

شكل رقم 9 **نمو تعداد الأبحاث المنشورة من قبل تركيا وثماني دول عربية في جميع الاختصاصات**



1 – استقيت المعطيات التي استند إليها هذا المسح الذي أنجز خصيصاً من أجل هذا الفصل بالرجوع إلى قاعدة البيانات المتخصصة التي وضعتها وتقوم بتحيينها مؤسسة طومسون رويترز ساينتيفيك من خلال أحد برامجها (Web of Science). وتتضمن هذه القاعدة معلومات حول الأبحاث المنشورة في 8،300 دورية محكّمة في اختصاصات علمية وهندسية عدّة.



شكل رقم 10

توزع مجموع أوراق الأبحاث المنشورة من قبل ثماني دول عربية ناشطة في مجالات البحث العلمي خلال الأعوام 2000 - 2011

الأردن % 7
الإمارات % 5
تونس % 14
مصر % 35
السعودية % 19
الكويت % 5
لبنان % 5
المغرب % 10

توضح مراجعة أشكال **الملحق** (م - 17) إلى (م - 24)، التي تعرض نمو الأبحاث المنشورة في كل من الدول التي شملها المسح على حدة، أن أنشطة النشر العلمي تنامت بمعدلات متواضعة في معظم الحالات. كما تفيد مقارنة معدلات النمو التي شهدها النشر العلمي في مختلف الدول العربية، والتي يلخصها **الشكل** (11)، إلى تفوق ظاهر لثلاث دول هي **مصر والسعودية وتونس** من حيث تعداد الأبحاث المنشورة سنوياً ومن حيث معدلات نمو أنشطة النشر العلمي في المجالات التي يتناولها المسح مجتمعةً. وقد شهد النشر العلمي في بعض الاختصاصات نمواً فاق غيرها بأشواط. ومن الاختصاصات التي تنامى عدد أوراق الأبحاث التي نشرت ضمنها بصورة استثنائية العلوم الطبية.

ويبين **الشكل** (11) كذلك أن معدل نمو نشاط النشر العلمي في تونس شهد تراجعاً ملموساً خلال الأعوام 2009–2011 وأن **المغرب** يتمتع بنشاط يفوق على نحو ملموس ما يميز الدول الثلاث الأخرى التي يعرض هذا الشكل معطيات حولها، وهي **لبنان والكويت والإمارات**. ومما يبرزه **الشكل** (11) أيضاً تقارب معدلات النشر العلمي في **الكويت ولبنان والإمارات**. إلا أن نمو ما ينشر من قبل المؤسسات الكويتية واللبنانية يبدو مستقراً عند مستويات أدنى مما تشهده الدول الأخرى التي يعرض الجدول معطيات حولها. كذلك يبين الجدول أن نشاط النشر العلمي في الأردن لم يشهد نمواً يذكر خلال الفترة 2008 – 2011.

وكما تبين **الأشكال** (م - 17) إلى (م -

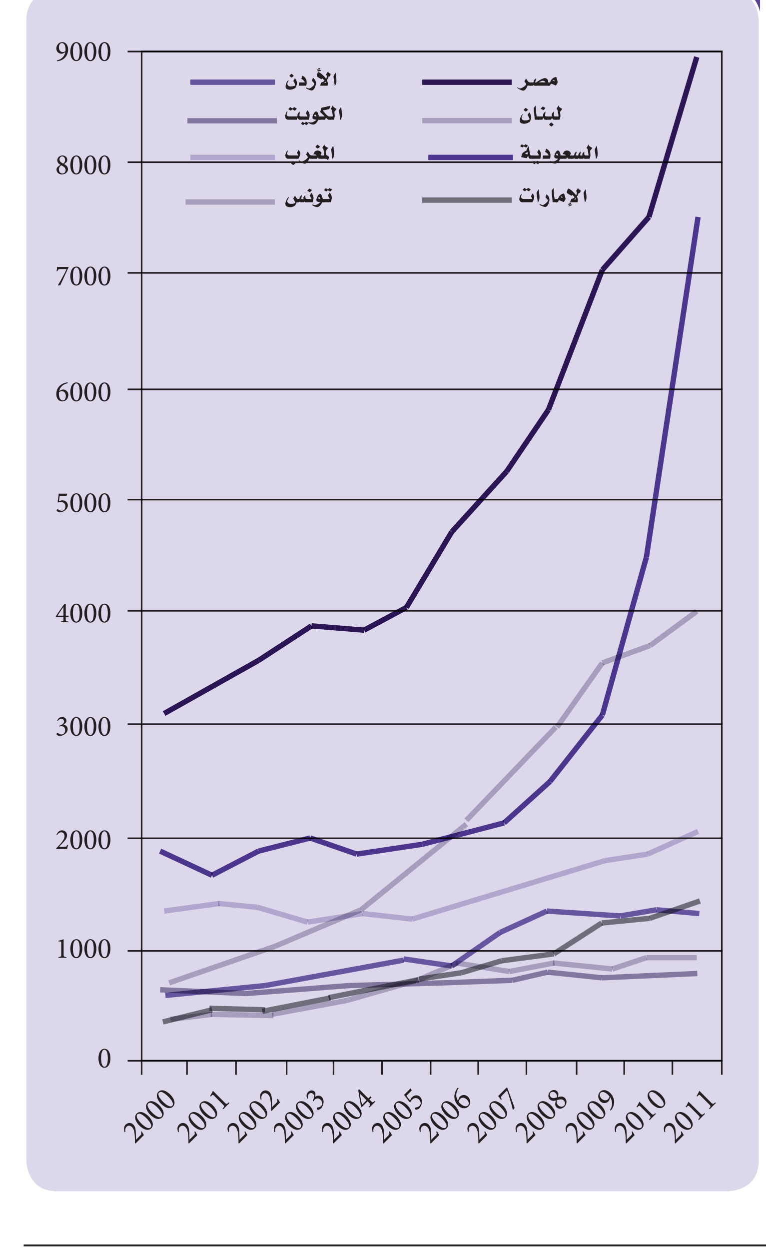


24) **فإن تعداد الأبحاث التي نُشرت في مضمار** العلوم الطبية يفوق بصورة واضحة تعداد الأبحاث التي نشرتها مراكز الأبحاث والمعاهد الجامعية في الاختصاصات الأخرى. كذلك فإن نشر الأبحاث في علوم الحياة شهد نمواً لا بأس به في عدد من الدول العربية وفي مقدمتها **تونس والسعودية**. ويبين **الشكل** (م - 22) في الملحق أن معدل نمو نشاط النشر العلمي الذي قامت به مراكز الأبحاث والجامعات السعودية شهد ارتفاعاً ملحوظاً في جميع الاختصاصات ابتداء من الأعوام 2007 – 2008 . ولا ريب أن هذا الارتفاع يعود إلى حد ما إلى السياسات التي تبنتها الجهات المعنية في المملكة للارتقاء بمعدلات النشر العلمي.

ويقدم **الشكل** (12) صورة لتوزع الأبحاث التي نشرتها الدول العربية التي شملها المسح على أحد عشرة اختصاصاً خلال الفترة 2000 – 2011[1]. ويبين هذا الشكل أن ما تنشره هذه الدول في مضمار الأبحاث الطبية يفوق ما تنشره في أي من الاختصاصات الأخرى. لكن ما ينشر في الفيزياء والكيمياء والرياضيات مجتمعة، يبلغ 32 % من المجموع ويفوق ما ينشر في الاختصاصات الطبية. ومن الملاحظ انخفاض نسبة النشر العلمي في مجالات تتضمن الإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك ما ينشر في مضمار الزراعة. ويؤكد **الشكل** (13) الذي يتضمن منحنيات تمثل نمو الأبحاث المنشورة من قبل الدول العربية كافة في ستة من مجالات الاختصاص الرئيسة، هذه الصورة.

شكل رقم 11

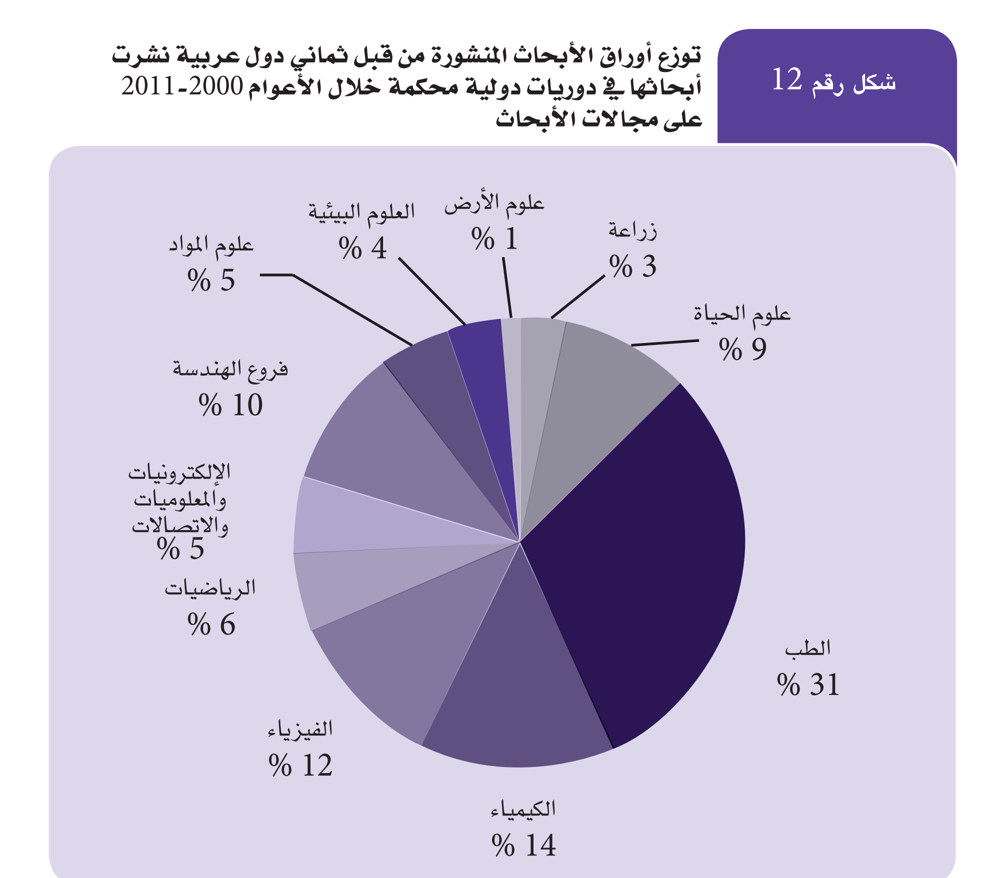
نمو تعداد أوراق الأبحاث المنشورة في الدوريات المحكمة خلال الأعوام 2000 - 2011 في جميع الاختصاصات من أجل ثماني دولة عربية



1 – تتضمن السجلات التي يستند إليها المسح الحالي معلومات حول ما نشرته الدول العربية وغيرها في مختلف مجالات البحوث العلمية والهندسية. لكن التخصصات الدقيقة التي تنجز الأبحاث ضمنها تتباين من دولة لأخرى. على سبيل المثال ينحصر ما نشرته مراكز البحوث والمعاهد الجامعية في الكويت في مضمار الزراعة في تخصصين دقيقين يتصلان بالثروة السمكية وعلوم النبات، بينما يقع ما نشرته مؤسسات الأردن البحثية في مضمار الزراعة في مجالات تتضمن الثروة الحيوانية والألبان والأغرونوميا وعلوم التربة إضافة إلى علوم النبات. إلا أن التباين بين ما تنشره دولة وأخرى لا يعمّ جميع الاختصاصات. ففي مجال الكيمياء مثلاً، وبالنظر لما تنشره مؤسسات البحوث في الأردن والكويت أيضاً، تتطابق التخصصات الدقيقة التي تعالجها مؤسسات البحث في هذين البلدين إلى حد كبير. إذ تم نشر أوراق بحثية من قبل الأطر العلمية في كلتا الدولتين ضمن التخصصات الدقيقة: الكيمياء العضوية والفيزيائية وغير العضوية والنووية والطبية والتحليلية والتطبيقية وكيمياء البوليمرات. وتفرّدت الكويت بالنشر في مجال الكهركيمياء. بينما لم تنشر، خلال الفترة التي غطاها المسح، أوراق ضمن هذا التخصص الدقيق من قبل الباحثين الأردنيين.

العلوم والتكنولوجيا

شكل رقم 12 توزع أوراق الأبحاث المنشورة من قبل ثماني دول عربية نشرت أبحاثها في دوريات دولية محكمة خلال الأعوام 2000-2011 على مجالات الأبحاث



إذ يبين أن النسبة المتدنية للأبحاث المنشورة في مجالات الزراعة والعلوم البيئية لا تتلاءم مع الأولويات المعلنة لكثير من الدول العربية التي تعاني فجوة غذائية يتزايد اتساعها بمرور الزمن لأسباب ومشاكل بيئية عِدَّة تتعاظم في المناطق الحضرية والريفية. من جهة أخرى يبين هذا الشكل معدلات نمو مرتفعة في مضمار الأبحاث الطبية وفي الفيزياء والكيمياء والرياضيات مجتمعة بالنسبة إلى غيرها من زمر الاختصاصات. كما يبين الشكل أيضاً معدلات نمو مرتفعة نسبياً للنشر العلمي في مجالات العلوم الهندسية.

يقوم باحثون في الكثير من الجامعات في العربية **كمصر والسعودية وتونس والمغرب**، بأبحاث تنجم عنها أوراق تنشر في الدوريات العالمية المحكمة، مما يتيح النظر إلى مدى التأثير الذي تحدثه ضمن حقول العلوم والتكنولوجيا التي تتطرق إليها مساهماتهم[1]. إذ من الممكن قياس التأثير الذي تحدثه البحوث المنشورة في هذه الدوريات بتتبع تواتر الاستشهاد بها في أوراق البحث الأخرى المنشورة. واستناداً إلى المؤشر المستخدم لقياس الأثر المرجعي أو مؤشر الاستشهاد[2]، يبيّن **الشكل** (14) أن الأوراق التي وضعها

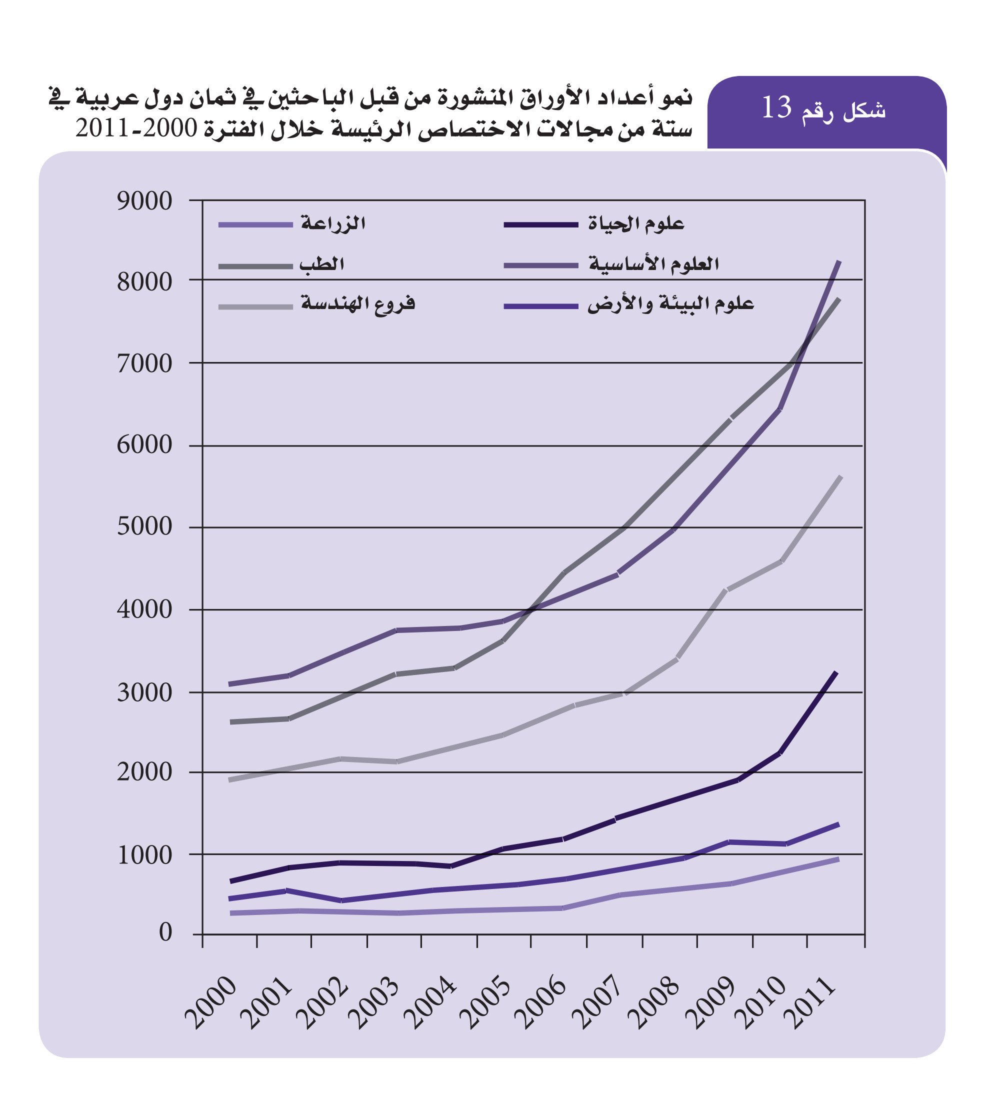
يقوم باحثون في الكثير من الجامعات في العربية كمصر والسعودية وتونس والمغرب، بأبحاث تنجم عنها أوراق تنشر في الدوريات العالمية المحكمة، مما يتيح النظر إلى مدى التأثير الذي تحدثه ضمن حقول العلوم والتكنولوجيا التي تتطرق إليها مساهماتهم.

1 – من جهة أخرى، تقوم عدة جامعات بنشر دوريات متخصصة تنشر مساهمات العاملين لديها بالإضافة لمساهمات الباحثين من معاهد ومراكز أخرى. وتحتل العلوم الهندسية والطبية والزراعية مراتب متقدمة فيما تنشر هذه الدوريات. بينما تختص نسبة صغيرة منها بالعلوم الاجتماعية.

2 – يُحَدّد الأثر المرجعي citation index للأوراق البحثية المنشورة باعتبار معدل الرجوع إليها أو الاستشهاد بها من قبل الباحثين في منشورات علمية لاحقة. ويعتبر الأثر المرجعي مؤشراً ينمّ عن نوعية الأبحاث المنشورة.



شكل رقم 13 نمو أعداد الأوراق المنشورة من قبل الباحثين في ثمان دول عربية في ستة من مجالات الاختصاص الرئيسة خلال الفترة 2000-2011



باحثون من **مصر والسعودية والأردن** خلال الفترة 2005 – 2009 تمتعت بأثر مرجعي يفوق ما كان لها سابقاً. كما يبيّن الشكل أن قيم الأثر المرجعي في هذه الدول الثلاث تتزايد بمعدلات تقارب ما تتحلى به الأوراق البحثية التي تُنشر من قبل الدولتين الأغزر إنتاجاً، أي **تركيا وإيران**.

وبالطبع فإن الارتقاء بمخرجات الأبحاث في الدول العربية من حيث تعدادها ونوعيتها مرهون بالعمل الجاد على عدد من المحاور. وكما سبق الذكر، فلا بد من زيادة المخصصات المتاحة لأنشطة البحث والتطوير وزيادة عدد الباحثين المتفرغين وتوفير الشروط التنظيمية والوظيفية المواتية. كما أن الباحثين في دول **كالعراق** الذي عانت مؤسساته البحثية والتعليمية ظروفاً صعبة للغاية خلال السنوات الماضية نظراً لظروف الحصار والاضطرابات التي صاحبة وتلت غزوه، بحاجة لتدريب خاص في أساليب البحث ليتسنى لهم الارتقاء بإنتاجيتهم.

وبالرغم من أن الكثير من جامعات الدول العربية تعتبر نشر الأبحاث العلمية من الشروط الأساسية لترقية المحاضرين، إلا أن أعباءهم التدريسية، العائدة إلى التزايد الأسي في أعداد الطلبة المنتسبين للتعليم الجامعي،

تَحـول في كثيـر من الحـالات دون تخصيصهم الجهود اللازمة للقيـام بأنشطة البحث العلمي. ومن جهة أخرى، فقد أضحت الأعباء التدريسية الإضافيـة موضـع ترحيب من قبـل الكثير من أساتـذة الجامعـات في الـدول العربيـة ذات المداخيل الوطنيـة المنخفضة، لما تأتي به من تعويضات إضافية.

وإن معالجـة مـا سبـق ذكـره مـن مسائل سيستغرق قدراً من الزمن. فبذل الجهود والموارد في مجـال تخريـج وتدريـب أفـواج جديدة من الباحثين وتشييد وتجهيز مخابر الأبحاث ومن ثم بنـاء الثقـة بمجموعـات الأبحـاث الناشئة يحتـاج لأزمنـة ليسـت بالقصيرة. ولا بـد من إحراز كل مـا سبـق قبـل أن يتقبل المجتمـع العلمـي العالمـي هـذه المجموعـات الناشئة ويشـرع بالتعـاون معهـا مما يـؤدي في معظم الأحيان لتحسّن إضافي بإنتاجيتها وسمعتها. ومن المرجح أن يتطلب إحراز كل مـا سبق أزمنة قد تفوق عقداً من الزمن.

وبالرغم مـن أهمية الأثر المرجعي، مقاساً بمؤشـر الاستشهاد، في تقييم المستوى العلمي الذي يميـز نتاج الـدول العربيـة أو الجامعات والمعاهـد البحثيـة التي أنجزتها، فـإن نتائج البحـوث العلميـة التي تنجزهـا الـدول العربية لا تجد في غالـب الأحيان طريقها إلى مجالات التطبيـق الحيويـة لتنميتهـا الاقتصاديـة والاجتماعيـة. وإن المساعـي التـي شرعت بهـا الـدول العربيـة حديثـاً لتوثيق الصلات

شكل رقم 14 **الأثر المرجعي النسبي للمنشورات العلمية الصادرة عن ثلاث دول عربية مقارنة معه من أجل منشورات تركيا وإيران**

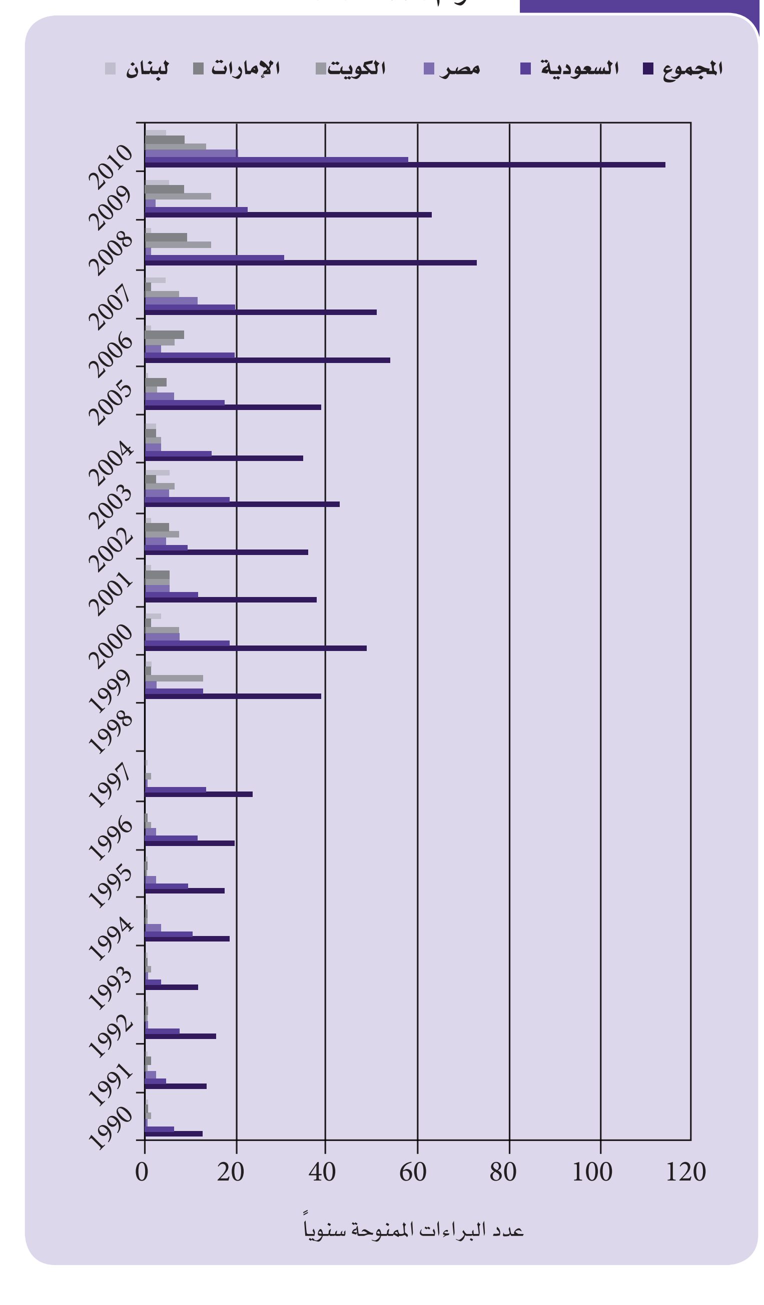
بـين المؤسسـات المختصة بالبحـوث العلمية وتلـك المعنيـة باستثمـار المعـارف العلميـة والتكنولوجيـة، وهـي مساعٍ أساسيـة إذا كان للدول العربية أن تحسّن إنتاجيتها وتنافسيتها في الأسواق العالمية، وكي يتسنى لها كذلك أن تنافـس المنتجـات الأجنبية علـى أراضيها، ما زالـت حديثة العهد، كما يبين الجزء المخصص لاستكمـال البنـى المؤسسيـة الضروريـة لاكتسـاب المعارف العلميـة والتكنولوجية في هذا الفصل.

4. 2. 2. 2. براءات الاختراع في الدول العربية

تمثـل بـراءات الإختراعـات المسجلـة لدى المكاتـب المختصـة في **الولايـات المتحدة وأوروبـا** مقياسـاً مناسبـاً للمبتكرات التـي تولدهـا مجموعـات المختصـين في مجـالات العلوم والتكنولوجيا في بلد ما.

وبنـاء علـى هـذا المقياس فـإن الأنشطة الهادفـة للخروج بالمبتكرات في الدول العربية تعدّ ضئيلة نسبـة للمعايير الدولية. فقد سُجِّلت منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي قرابة 940 بـراءة اختراع من قبـل قاطني الـدول العربية، مقابـل تسجيـل 4.3 مليون بـراءة اختراع من قبل سكان دول العالم الأخرى مجتمعة. يعرض **الشكل** (15) صورة عن نمـو براءات الاختراع المسجلـة لصالـح قاطنـي **السعوديـة ومصـر والكويت**، وهي الدول العربية التي أبدت نشاطاً ابتكاريـاً ملحوظـاً خـلال العقديـن الماضيين. ويبيّن هذا الشكل أن **السعودية** تأتي في طليعة الـدول العربية من حيث تعداد براءات الإختراع المسجلـة عبر السنين التي يغطيهـا هذا الشكل. بينمـا تأتـي **الكويـت ومصـر** في المرتبتيـن الثانيـة والثالثة على التوالي. وتشير المعطيات المتاحة حول بـراءات الإختراعات التي سُجِلت من قبـل قاطني **المملكـة العربيـة السعودية** تناولـت ابتكارات في مجـالات النفط ومعالجة المياه والرعاية الصحية.

شكل رقم 15 **نمو أعداد براءات الاختراع المسجلة من قبل بعض الدول العربية لدى مكتب براءات الاختراع والعلامات المسجلة في الولايات المتحدة خلال الأعوام** 1990 - 2010



5. إسهام التعليم والتدريب في الانتقال إلى الاقتصاد القائم على المعرفة

تشكّل منظومات التربية والتعليم حجر الزاوية في الاقتصاد القائم على المعرفة. فقوّة العمل المتعلّمة والكفوّة شرط أساسي لتَشاطُر المعرفة ونشرها وتطويرها واستخدامها على نحو فعّال. ويشمل ذلك المستوى التعليمي الذي وصلت إليه قوّة العمل. كما يشمل جودة الكفايات التي تمتلكها وفرص تطبيقها.

تتناول الفقرات التالية عدداً من المسائل ذات الصلة المباشرة بدور التربية والتعليم في الاقتصاد القائم على المعرفة في الدول العربية. وتستند المعطيات التي تقدمها الجداول في ما يلي إلى معلومات استنبطت من قواعد معلومات «منهجيّة تقييم المعرفة» **للبنك الدولي** (KAM)، ومن قاعدة معلومات **معهد اليونسكو للاحصاء**.

5. 1. فرص التعليم والتدريب المستمرّ

يعرض **الجدول** (6) القيم التي حصّلتها الدول العربية مجتمعة[1] استناداً لجملة من المؤشّرات الخاصّة بفرص التعليم والتدريب المستمرّ التي تؤمّنها هذه الدول مقارنة مع مجمل دول العالم ومع الدول ذات الدخل المرتفع.

وتشمل هذه المؤشّرات ما يأتي:

- تمدرس مجمل الشرائح العمريّة مقابل عدم الإلتحاق البتّة بالتعليم؛
- القرائيّة عند البالغين؛
- الالتحاق بالتعليم الثانوي؛
- الالتحاق بالتعليم العالي؛
- فرص التعلّم المستمرّ:
  - توافر خدمات محليّة متخصّصة للبحث والتدريب؛
  - انتشار التدريب المستمر للعاملين؛
  - نسبة الشركات التي تقدّم تدريباً مستمرّاً للعاملين فيها.

وتبين مقارنة مكانة الدول العربية مجتمعة مع دول العالم والدول ذات الدخل المرتفع على المؤشّرات المتاحة أنّ الدول العربية تمتلك قيماً لهذه المؤشرات تماثل إلى حدّ كبير القيم التي تمتلكها دول العالم بعامّة، إلا في ما يخصّ التمدرس لمختلف الشرائح العمرية

جدول رقم 6 قيم مؤشرات التمدرس والقرائية والالتحاق بمرحلتي التعليم الثانوي والعالي وخدمات البحث والتدريب المستمر من أجل المجموعة العربية مقارنة مع ما يقابلها من أجل دول العالم مجتمعة ومجموعات منتقاة من الدول

المؤشّر	الدول العربية	العالم	الدول ذات الدخل المرتفع
تمدرس مختلف الشرائح العمريّة	24.5	14.8	4.36
القرائية عند البالغين	---	84	98
معدّل الالتحاق بالتعليم الثانوي	74.48	68	100.16
معدّل الالتحاق بالتعليم العالي	28.12	27	69.68
توافر خدمات البحث والتدريب	4.24	4.17	5.07
انتشار التدريب المستمرّ	3.97	4.02	4.63

المصدر: قاعدة معلومات معهد اليونسكو للاحصاء للمؤشّرات الأربعة الأولى و قاعدة معلومات "منهجيّة تقييم المعرفة" للبنك الدولي (KAM، 2012) للمؤشرين الأخيرين

1 – تجدر الإشارة إلى أنّ الجزء الأكبر من هذا القسم من التقرير يأخذ بالاعتبار سبع عشرة دولة عربيّة فقط، حيث لا تتوافر معطيات إحصائية حول الدول العربية الخمس الآتية: ليبيا، العراق، فلسطين، الصومال، جزر القمر.



جدول رقم 7 قيم مؤشّرات تتعلق بفرص التعليم والتدريب المستمرّ في الدول العربيّة

	التمدرس	القرائيّة عند البالغين	الالتحاق بالتعليم الثانوي	الالتحاق بالتعليم العالي	توافر خدمات التدريب	التدريب المستمر	الشركات التي تقدّم تدريباً نظاميًّا
الجزائر	6.67	2.78	8.89	5.29	1.25	3.13	3.33
البحرين	8.00	7.22	8.33	8.82	02.5	10.00	---
جيبوتي	---	2.22	0.56	0.59	5.00	1.88	5.00
مصر	2.00	1.67	2.22	4.12	6.88	4.38	---
الأردن	4.00	7.78	5.00	8.24	3.75	4.38	---
الكويت	8.67	8.89	6.11	2.94	6.88	3.13	10.00
لبنان	---	6.11	3.33	9.41	0.23	0.15	---
موريتانيا	1.18	0.96	0.34	0.99	5.63	5.00	6.67
المغرب	1.33	0.56	1.67	2.35	1.88	6.25	---
عمان	---	5.56	7.22	3.53	5.00	9.38	---
قطر	69.6	9.44	4.44	1.76	8.13	6.88	---
السعودية	6.00	5.00	9.44	6.47	---	---	---
السودان	0.55	1.64	1.45	---	0.63	0.63	8.33
سورية	7.33	3.89	2.78	---	9.38	9.38	---
تونس	3.33	3.33	6.67	7.06	10.00	8.13	---
الإمارات	5.33	6.67	7.78	4.71	---	---	1.67
اليمن	0.67	1.11	1.11	1.18	5.57	5.57	---
الدول العربيّة مجتمعة	1.54	---	3.28	4.43	5.84	5.19	---
دول العالم	2.56	2.64	3.07	4.35	5.57	5.57	---
الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض	2.48	1.95	2.45	3.23	5.42	5.15	---
الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع	4.53	4.83	4.52	4.93	08.4	8.17	---
الدول ذات الدخل المرتفع	5.59	6.82	8.31	8.62	---	---	---

المصدر: قاعدة معلومات "منهجيّة تقييم المعرفة" للبنك الدولي (KAM), 2012.

للمواطنين حيث تحتلّ دول العالم مكانة أفضل من دول المنطقة العربية. وتقع الدول العربية في معظم الحالات في مرتبة أدنى من المعدّل العام الوسيط، بينما تحتلّ الدول ذات الدخل المرتفع مرتبة متقدّمة على مختلف المؤشّرات التي توافرت معطيات إحصائية بشأنها.

ويعرض **الجدول** (7) مرتبة كلٍّ من الدول العربيّة التي تتوافر لها معطيات إحصائيّة حول مجموعة مؤشرات فرص التعليم والتدريب المستمرّ. كما يظهر، في المقارنة، معدّلات دول العالم، من جهة أولى، والدول ذات الدخل المتوسّط المنخفض والمتوسّط المرتفع والدول ذات الدخل المرتفع، من جهة ثانية، حيث تنتمي الدول العربية إلى هذه الفئات الثلاث من الدخل ولا يدخل أيّ منها في فئة دول الدخل المتدنّي[1].

تحتلّ مملكة البحرين أفضل مركز بين الدول العربية في مجال الفرص المتاحة للتعليم والتدريب المستمرّين، وذلك بحصولها على خمس مراتب امتياز من أصل ستّ مراتب، تليها تونس وسورية مع ثلاث مراتب متميزة ومراتب أخرى متوسّطة القيمة.

وتشير المعطيات التي يعرضها **الجدول** (7) حول الفرص المتاحة للتعليم والتدريب المستمرّين إلى تفاوت كبير بين الدول العربية. حيث تحتلّ مملكة **البحرين** أفضل مركز بينها بحصولها على خمس مراتب امتياز من أصل ستّ مراتب ولا تعاني من ضعف إلا في ما يخصّ توافر مؤسّسات محليّة متخصّصة في تقديم خدمات البحث والتدريب المستمرّ. تليها **تونس وسورية** مع ثلاث مراتب متميزة ومراتب أخرى متوسّطة القيمة. وتشير المعطيات إلى حصول **الأردن وعُمان وقطر والسعودية والإمارات العربية المتحدة** على مراتب جيّدة إجمالاً على مختلف المؤشّرات المعتمدة، بينما يحقق **الكويت ولبنان والجزائر ومصر** على مراتب متباينة بين مؤشّر وآخر، وتحصل خمس دول منخفضة المداخيل من أصل سبع، هي **جيبوتي وموريتانيا والمغرب والسودان واليمن**، إجمالاً على مراتب متدنّية. بينما تعاني أربع دول من بعض الثغرات في هذا المجال ولا تزال خمس دول بعيدة إلى حدّ كبير عن تأمين الحدّ الأدنى من الفرص التعليميّة والتدريبيّة اللازمة للانتقال إلى الاقتصاد القائم على المعرفة.

لكن اقتراب قيم بعض المؤشّرات في الدول العربية من القيم الوسطية السائدة في العالم، وحتى حصول بعضها على مؤشرات تفوق هذه القيم، لا يكفي للاستنتاج بأن هذه الدول تتجه نحو بناء اقتصادات قائمة على المعرفة. وكل ما يمكن قوله بثقة استناداً إلى هذه المعطيات يقتصر على السرعة النسبية التي تسعى بموجبها الدول العربية في تطوير أدائها في قطاعات التربية والتعليم، مما قد يؤهلها لتشييد اقتصادات معرفية إذا ما تحققت جملة من الشروط الأخرى المواتية.

5. 2. البيئة التمكينيّة لاكتساب المعارف والمهارات من خلال التعليم

تشكل المؤشّرات الخاصّة بالبيئة التمكينيّة لاكتساب المعارف والمهارات جزءاً من الشروط اللازمة لاكتساب المعارف والمهارات من خلال التعليم. وتشمل هذه المؤشّرات:

- الإنفاق على التعليم؛
- جودة الإدارة المدرسيّة؛
- جودة تعليم الرياضيّات والعلوم؛
- توافر خدمة الإنترنت في المدارس.

يعرض **الجدول** (8) صورة عن الإنفاق العام على التعليم نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، بالإضافة إلى بعض الدول المجاورة مع معطيات حول الإنفاق الوسطي في دول العالم مجتمعة وفي مجموعات منتقاة من الدول. ويبين هذا الجدول أن وسطي إنفاق الدول العربية مجتمعة على التعليم نسبة لنواتجها المحلية الإجمالية يقل عن المعدل الوسطي السائد في دول العالم. أما في ما يتعلق بالمقارنة بين الدول العربية، فلا بد من اعتبار عوامل أخرى تتضمن مستويات النواتج المحلية الإجمالية وتعداد الأطفال واليافعين بين المواطنين الذين تشملهم خدمات التعليم الحكومية؛ فإنفاق **جيبوتي** على التعليم الذي يفوق ما تنفق **قطر**، مثلاً، قد يكون مبرراً نظراً لتعداد متلقي التعليم المنخفض وللفرق الشاسع في مستويات الناتج المحلي الإجمالي بين هاتين الدولتين. لكن، باعتبار ما تنفقه الدول ذات المداخيل المرتفعة والمتوسّطة على التعليم، ونظراً للمعطيات المتوافرة ولسائر المعلومات حول احتياجات النظم التعليمية في الدول العربية، يتعيّن على **لبنان والجزائر والبحرين ومصر** تخصيص المزيد من الموارد الماليّة للنظم التربوية القائمة لديها.

إنفاق جيبوتي على التعليم يفوق ما تنفق قطر، مثلاً، لكن ذلك قد يكون مبرراً بالنظر إلى تعداد متلقي التعليم المنخفض وإلى الفرق الشاسع في مستويات الناتج المحلي الإجمالي بين هاتين الدولتين.

ويظهر **الجدول** (9) المكانة التي تحتلها خمس عشرة دولة عربيّة نسبة لمجموعة من مؤشرات البيئة التمكينيّة لاكتساب المعارف والمهارات، مقارنة فيما بينها. كما يظهر

1 – تتوزّع الدول العربية كالآتي على فئات الدخل نسبة لمعدّل دخل الفرد السنوي بالقيمة الشرائيّة للدولار: (1) الدول ذات الدخل المتوسّط المتدنّي: جيبوتي، مصر، موريتانيا، المغرب، السودان، سورية، **اليمن**؛ (2) الدول ذات الدخل المتوسّط العالي: الجزائر، الأردن، لبنان، تونس؛ (3) الدول ذات الدخل المرتفع: البحرين، الكويت، عمان، قطر، المملكة العربية السعوديّة، الإمارات العربية المتحدة.

جدول رقم 8 **الإنفاق العام على التعليم نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وقيم مؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية في الدول العربية وأربع دول مجاورة ومجموعات من الدول والعالم**

الدول ومجموعاتها	الإنفاق نسبة للناتج المحلي (%)	قيمة مؤشر التنمية البشرية		الإنفاق نسبة للناتج المحلي (%)	قيمة مؤشر التنمية البشرية
الإمارات	2.8	30	مصر	5.0	113
قطر	2.5	37	فلسطين المحتلة	---	114
البحرين	4.5	42	سورية	2.9	119
السعودية	5.0	56	المغرب	5.5	130
الكويت	3.3	63	العراق	3.9	132
ليبيا	3.9	64	اليمن	5.6	154
لبنان	8.1	71	موريتانيا	2.5	159
عُمان	3.0	89	جزر القمر	3.4	163
تونس	6.2	94	جيبوتي	7.0	165
الأردن	9.3	95	السودان	7.3	169
الجزائر	5.8	96	الصومال	---	---
الإنفاق على التعليم العام في دول مجاورة للمقارنة					
إسرائيل	7.6		إيران	5.5	
قبرص	6.0		تركيا	6.7	
الإنفاق الوسطي على التعليم العام في مجموعات منتقاة من الدول					
دول العالم	10.2		دول التنمية البشرية المرتفعة جداً		11.9
دول جنوب الصحراء الإفريقية	6.4		دول التنمية البشرية المرتفعة		6.5
الدول الأقل نمواً	5.4		دول التنمية البشرية المتوسطة		4.6
الدول العربية	5.0		دول التنمية البشرية المنخفضة		5.0

المصدر: الجدول 10، ص 174 من تقرير التنمية البشرية للعام 2011 "الاستدامة والإنصاف، مستقبل أفضل للجميع". برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

المعدّلات التي تحرزها مجموعـات منتقاة من دول العالم. وتدلّ المعطيات المثبتة في **الجدول** (التعليـم – 4) علـى تفـاوت كبـير بـين الـدول العربيـة في تأمـين البيئة التمكينيّـة لاكتساب المعارف والمهارات من خلال التعليم، حيث يبلغ بعض الـدول مستويات عالية جـدًا على مجمل المؤشّرات المعتمـدة، بينما يشكو البعض الآخر من ضعف في مختلف المجالات المعنيّة. ويظهر هـذا الجدول حصول **قطـر والإمارات العربية المتحـدة وتونـس والبحريـن** علـى مراتـب متميـزة، بينما يتميز لبنان من وجهتين: جودة الإدارة المدرسيـة وجـودة تعليم الرياضيـات والعلوم. لكنّـه يشكو من ضعف نسبي في توافر الإنترنت في المدارس. ويشير الجدول إنّ **الأردن وعُمـان والمملكـة العربيّـة السعوديّـة** تشغل مراتـب جيّدة إجمالاً نسبـة لمختلف المؤشّرات، يليهـا في ذلك المغرب الـذي يحصل على موقع دون الوسـط بمؤشـرين مـن المؤشـرات الثلاثة

جدول رقم 9 **النتائج الناظميّة للدول العربيّة على مؤشّرات البيئة التمكينيّة لاكتساب المعارف والمهارات**

	جودة الإدارة المدرسيّة	جودة تعليم الرياضيات والعلوم	توافر خدمة الإنترنت في المدارس
الجزائر	3.13	2.50	1.25
البحرين	6.88	6.25	8.13
مصر	0.63	0.63	2.50
الأردن	3.75	5.00	5.63
الكويت	1.88	1.88	4.38
لبنان	9.38	9.38	3.75
موريتانيا	0.15	2.52	0.53
المغرب	5.63	3.75	3.13
عمان	4.38	4.38	6.88
قطر	10.00	10.00	10.00
السعودية	5.00	6.25	5.63
سورية	1.25	3.13	0.63
تونس	9.38	9.38	6.25
الإمارات	8.13	8.13	8.75
الدول العربية مجتمعة	6.01	6.18	5.88
دول العالم	5.65	5.23	5.73
الدول ذات الدخل المتوسط المتدني	3.13	3.33	3.17
الدول ذات الدخل المتوسط العالي	5.39	4.81	5.65
الدول ذات الدخل المرتفع	7.98	8.17	7.98

المصدر: قاعدة معلومات "منهجيّة تقييم المعرفة" للبنك الدولي (KAM)، 2012.

جدول رقم 10 **قيم مؤشّرات خاصّة بتكوين رأس المال المعرفي نتيجة عمليّات التعليم والتعلّم من أجل الدول العربية مجتمعة مقارنة مع القيم الوسطية في دول العالم ومجموعة الدول مرتفعة الدخل**

المؤشّر	الدول العربية	العالم	الدول ذات الدخل المرتفع
معدّل إتمام التعليم الثانوي (%)	23.3	26.10	31.92
معدّل إتمام التعليم العالي (%)	6.00	6.70	11.92
معدّل سنوات التمدرس (%)	7.12	7.76	---

المصدر: قاعدة معلومات "منهجيّة تقييم المعرفة" للبنك الدولي (KAM)، 2012.

المعروضـة في الجدول. وتحصل الدول العربية الأشدّ فقراً والتـي توافرت معطيـات إحصائيّة عنهـا، وهـي **مصـر وموريتانيـا وسورية** على مراتب متدنّية؛ ولا شكّ أنّ الدول العربية الأخرى الأقل دخلاً، مثل **جيبوتـي والسودان واليمن**، والتي لم تتوافر معطيات إحصائية عنها تشارك الدول ذات المداخيل المنخفضة المكانة المتدنّية التي تحتلّها. وتشارك هذه الدول في تدنّي جودة البيئـة التمكينيّـة للتعليم دولتـان. الأولى هي **الجزائر**، وهي دولـة متوسّطة الدخل. والثانية هي **الكويت**، وهي دولـة يقع ترتيبها من حيث متوسط الدخل المرتبة الثالثة بين الدول العربية بعد **الإمارات العربية المتحدة وقطر**.

وإذا سلّمنـا جـدلاً أنّ **جيبوتـي والسودان واليمن** تشارك سائر الدول العربية الأقل دخلاً مثل **مصـر وموريتانيا وسوريـة**، بعدم قدرتها علـى تأمـين الموارد الماليّـة والبشريّـة الكفيّة اللازمة لتحقيق بيئة تمكينيّة ملائمة للنهوض بمنظومـات التعليم والتعلّم كي تُسهم على نحو أفضـل في اكتسـاب المعارف والمهـارات وفي التقـدّم نحـو الاقتصـاد القائـم علـى المعرفة، يكـون **المغـرب**، مـن بـين هـذه الـدول، الدولـة الوحيـدة التي تؤمّن الحدود الأدنى من عناصر البيئة الملائمة. بالمقابل، تبقى **الكويت** وحدهـا من بين الدول ذات الدخـل المرتفع متخلّفة عن الركـب وتتطلّـب بذل المزيـد من الجهـد للرقيّ بالبيئة التربوية إلى مستوى إمكاناتها الماليّة.

لكـن أداء بعـض الـدول العربيـة منهـا **لبنـان وتونـس**، يبدو مقبولاً وفقاً للمؤشّرات المتاحة في مجالي جـودة إدارة المدارس وجودة تعليم الرياضيّات والعلوم، بينما تعاني **الجزائر** من تدنٍّ في مختلف المؤشّرات المعتمدة.

5. 3. رأس المال المعرفي المحصّل

يمكـن مقاربـة رأس المـال المعـرفي المحصّـل من الناحيـة الكمّيّة من خلال دراسة المستـوى الدراسي الـذي بلغه أفـراد المجتمع. أمّـا مـن الناحيـة النوعيّـة، فيتعـيّن تفحّص الكفايـات المكتسبـة من المعـارف والمهارات التـي يمكـن استخدامهـا في قطاعـات الإنتاج والخدمات المختلفة. وبخاصّة في تلك الأنشطة الاقتصاديّة ذات المحتوى المعرفي الكثيف.

5. 3. 1. رأس المال المعرفي

يظهر **الجدول** (10) قيم المؤشرات الفعلية التـي حصلـت عليهـا الـدول العربيـة مجتمعة مقارنـة مع مجمل دول العـالم ومع الدول ذات الدخـل المرتفع علـى بعض المؤشّرات الكمّيّة الخاصّة برأس المـال المعرفي المحصّل نتيجة عمليّـات التعليم والتعلّم. وفي ما يخصّ مجمل المواطنين من الفئة العمريّة 15–19 سنة وما فوق، تشمل هذه المؤشّرات:

– إتمام التعليم الثانوي؛
– إتمام التعليم العالي؛

– معدّل سنوات التمدرس.

وبعامة، فإن الدول العربية تشغل في جميع الحالات مرتبة أدنى من المعدّل العام الوسيط، وبخاصة في ما يتعلق بمعدّل سنوات التمدرس عند البالغين الذي يبلغ 7.12 سنوات مقارنة مع 7.76 سنوات في دول العالم، أي ما يقارب ثلثي سنة تمدرس إضافيّة في دول العالم، بينما يبلغ هذا المعدّل مثلاً 10.14 سنة في **ماليزيا** و 11.65 سنة في **المجر**. وكذلك هو الأمر في ما يخصّ معدّل إتمام التعليم العالي، الذي يبلغ في الدول العربية نصف معدّل الدول ذات الدخل المرتفع، أي أنّ فقط 6% من الراشدين في الدول العربية قد أنهوا إحدى مراحل التعليم العالي، بينما يبلغ هذا المعدّل 11.92 % في الدول ذات الدخل المرتفع، ويبلغ 13 % في **المجر** و 17.9 % في **كندا**. وإذا أضفنا معدّل إتمام التعليم الثانوي إلى معدّل إتمام التعليم العالي، فيبلغ في الدول العربية 29.3 %، بينما يبلغ في الدول ذات الدخل المرتفع 53.84 %، وفي **ماليزيا** 43.6 %، وفي **المجر** 62.9 %.

6 % من الراشدين في الدول العربية أنهوا إحدى مراحل التعليم العالي، بينما يبلغ هذا المعدّل 11.92 % في الدول ذات الدخل المرتفع، ويبلغ 13 % في المجر و17.9 % في كندا.

ويظهر الجدول (11) مكانة الدول العربيّة التي تتوافر المعطيات فيها حول مجموعة المؤشّرات الكمّيّة الخاصّة برأس المال المعرفي المحصّل، مقارنة في ما بينها. كما يظهر، على سبيل المقارنة، معدّلات دول العالم، من جهة أولى، والدول ذات الدخل المتوسّط المنخفض والمتوسّط المرتفع والدول ذات الدخل المرتفع، من جهة ثانية.

وتشير المعطيات المثبتة في **الجدول** (11) إلى تفاوت كبير بين وصول الدول العربية إلى تكوين رأسمال بشري عالي الكفاءة، حيث يبلغ بعض الدول مستويات مرتفعة نسبيّاً على بعض المؤشّرات المعتمدة، بينما يشكو البعض الآخر من ضعف في مختلف المجالات.

معدّل إتمام التعليم الثانوي ومعدّل إتمام التعليم العالي لا يتعدّيان 2.80% و2% في السودان، و 10.6% و1.4% في اليمن، و 8% و0.8% في موريتانيا، و 11.70% و5.2% في المغرب، و 4.8% و 1.3% في سورية.

ويظهر ضعف دول عربيّة منخفضة الدخل منها **موريتانيا، والمغرب، والسودان، وسورية، واليمن**، في إيصال كتلة حرجة من مواطنيها إلى مستويات تعليميّة مواتية لتشييد اقتصاد يقوم على المعرفة. فكيف يمكن التفكير إذاً بأنّ اقتصاد هذه الدول قد يتمكن من التحوّل إلى اقتصاد قائم على المعرفة عندما لا يتعدى المستوى التعليمي العام للراشدين 3.28 سنوات، كما في **السودان**، أو 3.68 سنوات كما في **اليمن**، أو 4.62 سنوات كما في **موريتانيا**، أو 5 سنوات كما في **المغرب**، أو 5.28 سنوات كما في **سورية**؟ أو عندما يكون معدّل إتمام التعليم الثانوي ومعدّل إتمام التعليم الثانوي ومعدّل إتمام التعليم العالي لا يتعدّيان 2.80% و2% كما في **السودان**، و 10.6% و1.4% في **اليمن**، و 8% و0.8% في **موريتانيا**، و 11.70% و5.2% في **المغرب**، و 4.8% و 1.3% كما في **سورية**؟

وتنبىء المؤشّرات المعتمدة لمقاربة رأس المال المعرفي الكمّي المحصّل من خلال التعليم، عن مكانة متدنّية نسبيّاً لسائر الدول العربيّة، بين مجموعات الدول التي تناظرها من حيث نواتجها الإجمالية. ويعود ذلك إلى عزوف الشباب، ولاسيّما الذكور، عن إتمام التعليم الثانوي والالتحاق بالتعليم العالي.

أمّا ضمن الدول العربية فتتميّز **الإمارات العربية المتحدة** بقيم مرتفعة في المؤشّرات الثلاثة المعنيّة، بينما تتميز **البحرين والأردن والمملكة العربية السعوديّة** بقيم مرتفعة نسبياً في مؤشّرَيْ معدّل إتمام التعليم الثانوي ومعدّل سنوات التمدرس. وتتراوح قيم المؤشرات المقابلة في **الجزائر، وتونس، ومصر، وقطر** بين مرتفعة ومتوسّطة.

5. 3. 2. رأس المال المعرفي النوعي

إنّ المعلومات المتوافرة حول رأس المال المعرفي النوعيّ، أي امتلاك المواطنين لمجموعة متكاملة من المعارف والمهارات، تفتقد الشموليّة؛ إن لجهة ماهية هذه المعارف والمهارات أم لجهة الدول التي تتوافر المعطيات فيها. ويرجع ذلك إلى غياب برامج مستدامة وطنيّاً أو إقليميّاً لتقييم المعارف والمهارات المكتسبة من خلال التعليم. بل إنّ المعلومات

جدول رقم 11 **قيم مؤشّرات تكوين رأس المال المعرفي في بعض الدول العربية وفي دول العالم ومجموعات منتقاة منها**[1]

	معدّل إتمام التعليم الثانوي	معدّل إتمام التعليم العالي	معدّل سنوات التمدرس
الجزائر	8.00	4.67	5.33
البحرين	10.00	2.67	8.67
مصر	5.33	5.33	3.33
الأردن	9.33	4.00	7.33
الكويت	4.00	2.00	2.67
موريتانيا	1.42	1.02	0.79
المغرب	2.00	3.33	1.33
قطر	4.67	8.00	4.67
السعودية	6.67	6.00	6.67
السودان	0.63	2.52	0.24
سورية	0.67	0.67	2.00
تونس	3.33	7.33	4.00
الإمارات	7.33	9.33	8.00
اليمن	1.33	1.33	0.67
الدول العربية مجتمعة	4.69	4.96	2.72
دول العالم	5.24	5.59	3.74
الدول ذات الدخل المتوسط المتدني	4.21	4.25	---
الدول ذات الدخل المتوسط العالي	6.10	5.87	---
الدول ذات الدخل المرتفع	6.57	7.99	---

المصدر: قاعدة معلومات "منهجيّة تقييم المعرفة" للبنك الدولي (KAM)، 2012.

المتوافرة بهذا الصدد تعود إلى مشاركة بعض الدول العربيّة في برامج دوليّة تسعى لقياس التقدم في نوعية التعليم. وقد يعوّض اقتراح **المملكة العربيّة السعوديّة** مؤخّراً بإنشاء مركز إقليمي للتقييم التربوي برعاية **اليونسكو** إن أنجز عن هذا النقص. إذ لا بد أن يشكل بادرة لمأسسة تقييم مستدام للمعارف والمهارات المكتسبة من قبل المنظومات التربويّة في الدول العربية.

يظهر **الشكل** (16) النتائج التي حصل

1 – لا تتوافر قيم لهذه المؤشرات من أجل عدد من الدول العربية، من بينها **لبنان** وعُمان.



عليها طلبة الصف الثامن في بعض الدول العربية التي شاركت في الدراسة الدوليّة حول اتجاهات الأداء في الرياضيات والعلوم (Trends in International Mathematics and Science Study (TIMS) التي أجرتها **الجمعيّة الدوليّة لتقييم الأداء التعلّمي** في العام 2007[1]. ويستفاد من هذه النتائج أنّه، باستثناء **لبنان** في ما يخصّ أداء الطلبة في الرياضيّات **والأردن والبحرين** في ما يخصّ أداء الطلبة في العلوم التي تضاهي المعدّل العالمي العام أو تزيد عنه بعض الشيء، فإنّ الأداء التعلّمي لطلبة الدول العربية في الرياضيّات والعلوم يقع على نحوٍ عام في مستويات أدنى من المستوى العالمي، علماً بأنّ المستوى العام للأداء في العلوم أفضل من المستوى العام في الرياضيّات وبأنّ هناك تفاوت كبير بين أداء الطلبة من دولة إلى أخرى كما يظهره الرسم.

ويظهر **الشكل** (17) أيضاً أن النتائج التي حصل عليها طلبة الدول المعنيّة والموقع الذي تحتلّه كلّ دولة عربية مقارنة في ما بينها في كلّ من الرياضيات والعلوم. كما يبين أنّ **لبنان والأردن وتونس** تحتلّ مراتب متقدمة في الرياضيّات، تليها **البحرين وسورية ومصر والجزائر**، ثمّ **عمان والكويت**، **فالسعودية وقطر**. أماّ في ما يخصّ العلوم فتحتلّ **الأردن والبحرين وسورية وتونس** المراتب المتقدمة، تليها **عمان والكويت ولبنان**، ثمّ **الجزائر ومصر**، **فالسعوديّة وقطر**. وهكذا لا يقع في منزلة متقدّمة في الرياضيات والعلوم معاً سوى طلبة **الأردن**، **والبحرين**، **وتونس**، **وسورية**، **ولبنان**. أمّا أداء طلبة سائر الدول فلا يرقى إلى مستوى يشير إلى امتلاكهم الحدّ الأدنى من الكفايات الرياضيّة والعلميّة المتوقّعة في المرحلة الدراسيّة التي وصلوا إليها.

وتؤكّد المعطيات التي يظهرها **الشكل** (17) تخلّف بعض الدول العربية عن الركب مقارنة بالدول المتقدّمة اقتصاديّاً في اختبارات تقوم بإنجازها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على نطاق دولي. إذ لا يقترب أداء تلامذة أيّ

يحتلّ طلبة الأردن، والبحرين، وتونس، وسورية، ولبنان منزلة متقدّمة في الرياضيات والعلوم معاً؛ أمّا أداء طلبة سائر الدول فلا يرقى إلى مستوى يشير إلى امتلاكهم الحدّ الأدنى من الكفايات الرياضيّة والعلميّة المتوقّعة في المرحلة الدراسيّة التي وصلوا إليها.

جدول رقم 12 **مقارنة النتائج الإجمالية للطلبة العرب مع الطلبة الأميركيين في اختبار إدارة الأعمال[2]**

فئة المراتب	التقدير	نسبة الطلبة العرب (%)	نسبة الطلبة الأميركيين (%)
130 - 120	معدوم	15.2	0
140 - 131	رديء	25.6	15
150 - 141	مقبول	28.1	22
160 - 151	جيّد	18.9	39
170 - 161	جيّد جدا	9.3	10
200 - 171	ممتاز	2.9	14
المجموع		100	100

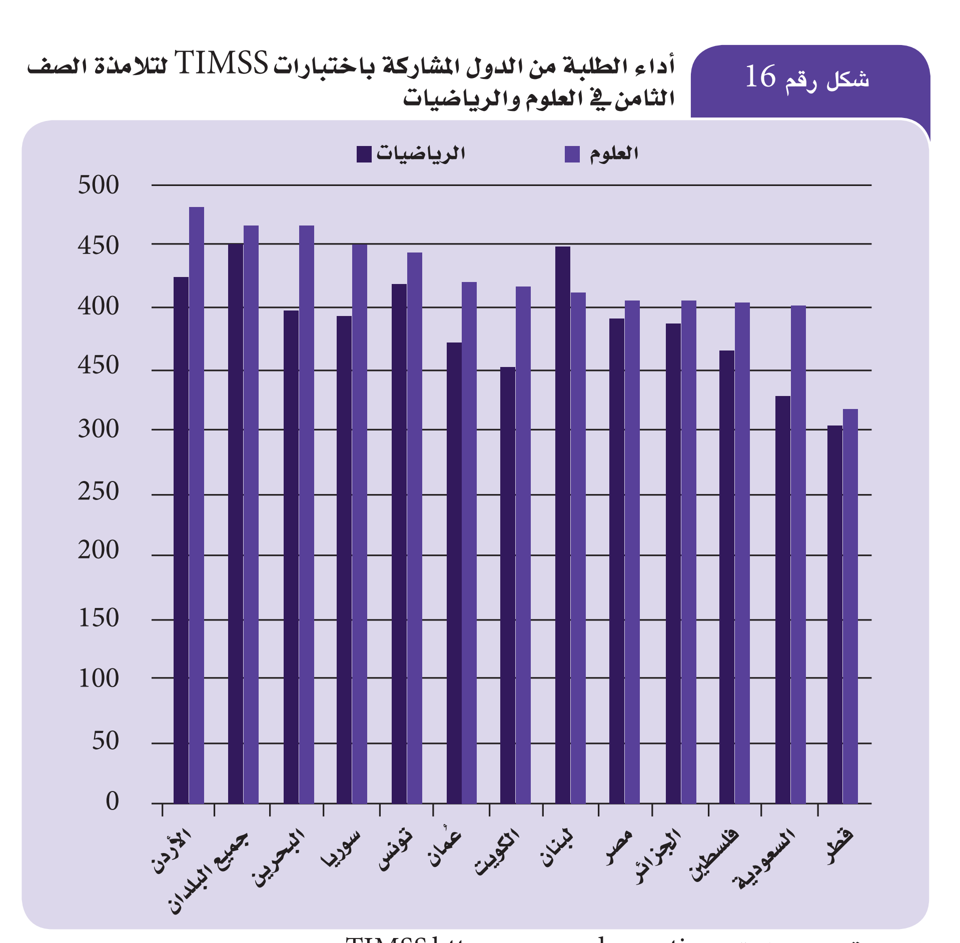
المصدر: مكتب اليونسكو الإقليمي (2005)

1 – تجدر الإشارة إلى أنّ الدول العربيّة الثلاث عشرة الآتية تشارك في تقييم العام 2011 والذي يتوقّع أن تنشر نتائجه في نهاية العام 2012: البحرين، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب، عمان، فلسطين، قطر، المملكة العربيّة السعوديّة، سورية، تونس، الإمارات العربية المتحدة (أبو ظبي ودبي)، واليمن.

2 – تعود النتائج المثبتة في هذا الجدول لمجموعة تضم 623 طالباً من 12 جامعة في الدول العربية التسع التالية: لبنان، سورية، الأردن، فلسطين، مصر، السودان، اليمن، الجزائر، المغرب.



شكل رقم 16 **أداء الطلبة من الدول المشاركة باختبارات TIMSS لتلامذة الصف الثامن في العلوم والرياضيات**



المصدر: قاعدة معطيات TIMSS http://nces.ed.gov/timss/

من الأقطار العربيّة المشاركة، وهي **قطر وتونس والأردن ودبي من الإمارات العربية المتحدة**، من المعدّلات العامّة التي يبلغها أداء تلامذة دول **مجلس التعاون الخليجي** والتنمية الاقتصاديّة في القراءة والرياضيّات والعلوم.

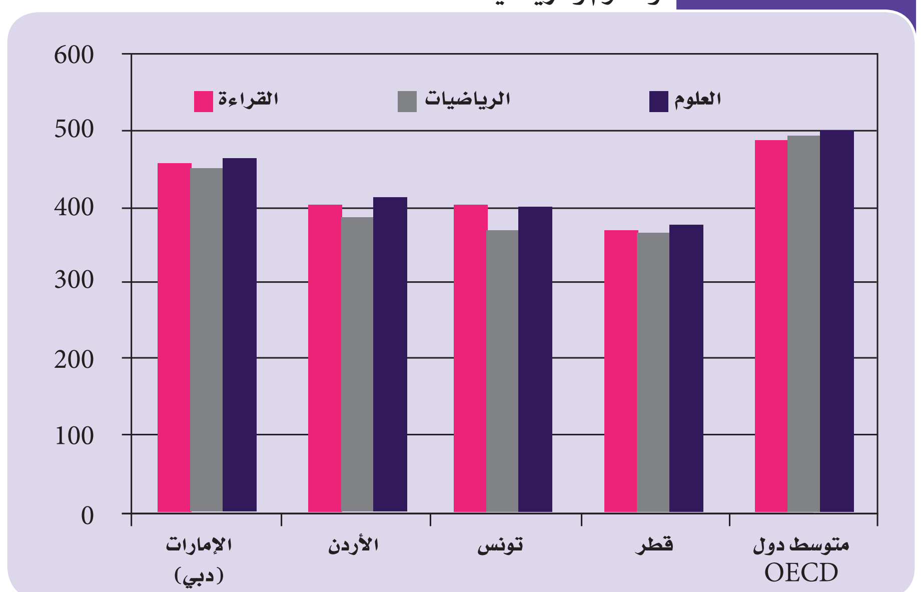
أمّا في ما يخصّ كفايات طلبة التعليم العالي فلعلّ أفضل عملية في هذا المجال هي تلك التي أجراها **مشروع المكتب الإقليمي للدول العربية** في **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، بالتعاون مع **مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية** في الدول العربية والتي امتحن فيها عيّنات واسعة من خرّيجي برنامجي علوم الحاسوب وإدارة الأعمال في عدد من الجامعات في دول عربية عدة بناء على اختبارات معياريّة.

ويظهر **الجدول** (12) النتائج الإجمالية للطلبة الذين تمّ امتحانهم في إدارة الأعمال، بينما يظهر **الجدول** (13) النتائج المماثلة لعلوم الحاسوب، وفي الحالتين مقارنة مع نظرائهم الطلبة الأميركيين.

ولا حاجة لتطبيق معادلات حسابية معقّدة لاستخراج دلالات المعطيات الواردة في **الجدول** (12). لكن، يلاحظ أنه كما يظهر بعض الطلبة الأميركيين أداء رديئاً، هناك طلبة عرب يظهرون أداء ممتازاً أو جيداً جدّاً. وقد يكون هؤلاء وأولئك هم الذين يتبادرون إلى ذهن الكثيربن من الناس، بمن فيهم عاملون في مجتمع التعليم العالي العربي، عندما يؤكّدون أنّ التعليم في الدول العربية جيّد أو يضاهي ما هو موجود في أفضل أصقاع الأرض. لكنّ المسألة ليست مسألة استثناءات؛ بل هي تتعلّق بمجمل الموارد

مقارنة بين أداء الطلبة العرب والطلبة الأميركيين: 40.8% من الطلَبَة العرب يُظهرون أداء معدوماً أو رديئاً، و47% يظهرون أداء مقبولا أو جيّدًا، و12،2% يظهرون أداء جيّدا جدّاً أو ممتازاً. بالمقابل، 15% من الطلبة الأميركيين يظهرون أداء رديئاً فقط، ولكن ليس معدوماً، و61% يظهرون أداءً مقبولاً أو جيّداً، و 24% يظهرون أداء جيّداً جدّاً أو ممتازاً.

شكل رقم 17 **نتائج اختبارات مهارات القراءة والعلوم والرياضيات في دول عربية شاركت ببرنامج منظمة OECD لتقييم أداء الطلبة في القراءة والعلوم والرياضيات**



المصدر: قاعدة معطيات PISA للعام 2009 /http://www.oecd.org/pisa

البشرية التي يفترض بالتعليم العالي أن يرتقي بها إلى مستويات عالية من الكفاءة والأداء. وإذا جمعنا فئات الأداء بثلاثة، لوجدنا أن الطلبة العرب الذين يقفون على عتبة التخرّج في إدارة الأعمال ينقسمون كالتالي: 40,8 % يظهرون أداء معدوماً أو رديئاً، وهذه نسبة عالية جداً أيّاً تكن المقاييس، 47% يظهرون أداء مقبولا أو جيّداً، و 12.2% يظهرون أداء جيّدا جداً أو ممتازاً. بالمقابل، 15% من أقرانهم الأميركيين (2,7 مرات أقلّ من الطلبة العرب) يظهرون أداء رديئاً من دون أن يظهر أيّ منهم أداء معدوماً، 61 % يظهرون أداءً مقبولاً أو جيّداً، و 24 % (مرّتين أكثر من الطلبة العرب) يظهرون أداء جيّداً جداً أو ممتازاً. خلاصة ذلك أننا نجد طلبة عرب في الطبقات العليا من الأداء، لكن يشكّل هؤلاء نوعاً من الاستثناء لا القاعدة العامة، بينما يتكدّس معظم هؤلاء الطلبة (حوالى 70% مقارنة بـ 37 % من الطلبة الأميركيين) في الطبقات الدنيا؛ وهذا كمّ هائل ليس من شأنه أن يسهم على نحوٍ فاعل في الانتقال إلى اقتصاد المعرفة. أما في التفاصيل، فإن الطلبة العرب يضاهون تقريباً نظراءهم الأميركيّين في مكوّن واحد فقط من مكوّنات برنامج إدارة الأعمال هو الاقتصاد، بينما لا يبلون بلاء حسناً في أيّ من المكوّنات الأخرى، أي المحاسبة، والإدارة، والإحصاء، وتدبير المال، والتسويق، والشؤون القانونية، والأبعاد الدولية.

أمّا في ما يخصّ علم الحاسوب، فيظهر **الجدول** (13) أنّ نسب الأداء المعدوم تتساوى لدى الطلبة العرب والأميركيين (15 % لكل من المجموعتين). وتبرز الفروقات ما بين المجموعتين في الطبقات التي تلي طبقة العدم، لما فيه مصلحة الطلبة الأميركيّين. فبينما يتكدّس الطلبة العرب مناصفة تقريباً في درجتي العدم والرداءة (48 %) من جهة أولى، وفي درجتَيْ القبول والجودة (47 %) من جهة ثانية، ولا يبقى لدرجتي التميّز سوى 5%، يتوزّع الطلبة الأميركيون كالتالي: 38% في درجتي العدم والرداءة، 42 % في درجتي القبول والجودة، 20 % في درجتي التميّز (أي

ما يعادل أربع مرّات نسبة الطلبة العرب). وفي هذا السياق يمكن التأكيد أنّ مؤسّسات التعليم العالي المعنيّة في الدول العربية تصل بحوالى 50 % من طلبة علم الحاسوب إلى مستويات مقبولة للعمل في ميدان الاختصاص بفعاليّة، لكنها لا تخرّج الكتلة الحرجة الكافية من الاختصاصيين الذين يستطيعون القيام بعمليات التطوير والتجديد والابتكار وما إلى ذلك من أمور من شأنها أن تسرّع مسيرة الدول العربية نحو الاقتصاد القائم على المعرفة.

بالخلاصة، يمكن التأكيد أنّ امتلاك رأس مالٍ معرفي متين من خلال التربية والتعليم في مختلف المراحل الدراسيّة لا يزال، في الدول العربيّة، حكراً على نخبة من الشباب تتفاوت نسبها بين دولة وأخرى. وقد تكون دول مثل **البحرين، والأردن، ولبنان، وتونس** قد نجحت في توسيع رقعة هذه النخب وأصبح لديها كتل حرجة من المواطنين الذين يمتلكون ما يكفي من الكفايات للمشاركة الفاعلة في الاقتصاد القائم على المعرفة، بينما تفتقد معظم الدول العربيّة الأخرى إلى مثل هذه الكتل الحرجة إمّا نظراً لعدد سكانها (**مصر، السعوديّة، العراق، سورية، السودان، الجزائر، المغرب**) والاحتياجات الهائلة التي تترتّب عن هذا العدد، وإمّا لعدم كفاءة النظام التعليمي فيها وعدم قدرته على تكوين الموارد البشريّة الكفيّة، أو الاثنين معاً.

5 .4. إسهام التعليم العالي في تكوين الأطر اللازمة لقيادة المجتمع نحو الاقتصاد القائم على المعرفة

يتطلّب تحقيق الاقتصاد القائم على المعرفة امتلاك المساهمين في مختلف النشاطات والميادين الاقتصادية، إنتاجاً وتوزيعاً واستهلاكاً، معارف علميّة ومهارات متجدّدة يستخدمونها في كلّ عمل يقومون به وفي كلّ قرار ذي طبيعة اقتصاديّة يتّخذونه، لكي يتّسم ذانك القرار والعمل بأعلى قدر من الاحتراف ويُتيحا العائدات المثلى. وقد وعى كثير من الدول المتقدّمة هذا الأمر فوضع ما يسمّى الإطار الوطني للمؤهّلات الأكاديميّة والمهنيّة يشمل توصيف أهداف كلّ مرحلة

جدول رقم 13 **مقارنة النتائج الإجمالية للطلبة العرب مع الطلبة الأميركيين في اختبار علم الحاسوب**[1]

فئة المراتب	التقدير	نسبة الطلبة العرب (%)	نسبة الطلبة الأميركيين (%)
130 - 120	معدوم	15	15
140 - 131	رديء	33	23
150 - 141	مقبول	32	19
160 - 151	جيّد	15	23
170 - 161	جيّد جدا	4	12
200 - 171	ممتاز	1	8
المجموع		100	100

مكتب اليونسكو الإقليمي (2005)

1 – تعود النتائج المثبتة في هذا الجدول لمجموعة من 295 طالباً من سبع جامعات في الدول العربية التالية: لبنان، سورية، السودان، اليمن، الجزائر، المغرب.

العلوم والتكنولوجيا



يتطلّب تحقيق الاقتصاد القائم على المعرفة امتلاك المساهمين في مختلف الأنشطة والميادين الاقتصادية معارف علميّة ومهارات متجدّدة لاستخدامها في كلّ عمل يقومون به وفي كلّ قرار ذي طبيعة اقتصاديّة يتّخذونه، لكي يتّسم ذلك العمل والقرار بأعلى قدر من الاحتراف ويتيحان أرفع العائدات.

دراسيّة وما يميّزها عن سواها وتوصيف كلّ حرفة ومهنة مع المعارف والمهارات التي يجب امتلاكها لممارسة هذه الحرفة أو المهنة. كما أنّ بعض هذه الدول اشترط الحصول على مؤهّل أكاديمي أو مهني لممارسة الحرف والمهن. ويتجاوز ذلك في كثير من الحالات المهن العريقة المعروفة مثل المهن الطبيّة والهندسيّة والقانونيّة إلى حرف تقنيّة قد لا يتطلّب ممارسة بعضها سوى دراسات في مستوى التعليم الثانوي أو أقلّ. لكنّ اشتراط الحصول على مؤهّل مهني لممارسة هذه الحرف يكفل أنّ هذه الممارسة تقوم على أسس علميّة موثوقة، إسهاماً لممارسي هذه الحرف في الاقتصاد القائم على المعرفة.

وتندر المعطيات حول هذا الأمر في ما يخصّ الدول العربيّة. لكنّ المعلومات المتوافرة تشير إلى أنّه ليس هناك دولة عربيّة واحدة لديها إطار وطنيّ متكامل للمؤهّلات يشمل مختلف المستويات التعليميّة ومختلف الحرف والمهن. أمّا الشائع بالطبع فهو تقنين المهن العريقة مثل تلك التي سبق ذكرها والتي تتطلّب ممارستها إجمالاً الحصول على مؤهّل أكاديمي جامعي.

من جهة أخرى، لا شكّ بأنّ حاملي المؤهّلات الجامعيّة يشكّلون الشريحة المهنيّة التي يقع على عاتقها، أكثر من أيّة شريحة مهنيّة أخرى، قيادة التحوّل نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، للدور الذي عليهم أن يضطلعوا به في استيعاب المستجدّات والتخطيط والإشراف وبناء القدرات والتقييم وإصلاح الأخطاء والتطوير المستمرّ. ولذا فإنّ هذا المحور يعنى ببحث ما تنتجه أنظمة التعليم العالي من أطر عليا من شأنها الاستجابة إلى مقتضيات التحوّل نحو الاقتصاد القائم على المعرفة. وسيشمل البحث توزيع الملتحقين بالتعليم العالي وتوزيع الخرّيجين على الميادين الكبرى للاختصاصات الجامعيّة كما تحدّدها اليونسكو. يقدم **الإطار** (9) خلاصة لبعض القضايا المتصلة بالتعليم العالي في **تونس والمغرب** ويعرض بعض الخطوات التي اتخذت للارتقاء بنوعيته.

ويظهر **الجدول** (14) توزع معدّلات التحاق طلبة التعليم العالي في الدول العربية على ميادين الاختصاص. وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أنه يتعذّر على المرء وضع معايير ذات مصداقية تصلح لكل الدول. فلكلّ دولة بنيتها الاقتصادية وسياساتها الاجتماعية وقدراتها المالية التي تحدّد احتياجاتها من أصحاب الكفاءات العليا الذين يتمّ إعدادهم في التعليم العالي. لكن من المسلّم به أن كلّ مجتمع بحاجة إلى كتل كافية من الاختصاصيين في ميادين التربية والصحة والهندسة والإدارة لتسيير مؤسساته بناء على ما توصّلت إليه هذه العلوم من معارف وما يمكن أن يوفره التعليم العالي من مهارات للاستجابة لاحتياجات المجتمع الخدمية والتنموية في هذه المجالات. كما أن كلّ مجتمع بحاجة إلى اختصاصيين في سائر الميادين للقيام بمهام التطوير. ويبيّن **الجدول** (التعليم – 10) ما يلي:

1. تتراوح نسب الالتحاق ببرامج التربية بين أقلّ من 1 % و 5 % في كل من **الجزائر، والبحرين، وجيبوتي، ولبنان، وموريتانيا، والمغرب، وعمان، والسعودية، وتونس،** وهي معدّلات منخفضة مهما تكن المقاييس تجعل المرء يتساءل ما إذا كانت الخدمات التربويّة تقدّم في هذه البلدان بمستوى كاف من التمهين، أي باستخدام المعارف المتقدّمة. أما في بعض البلدان الأخرى مثل **العراق** (19%) **وفلسطين** (27%)، فترتفع نسب الالتحاق ببرامج التربية إلى مستويات ينمّ عن تضخّم في أعداد المنتسبين إلى برامج التربية في هذه الدول على حساب البرامج التعليمية الأخرى. ولعل التوازن في ما بين اختصاصات التعليم العالي يتطلّب معدّلات وسطية ما بين الحدّين الأقصيين الملاحظين.

2. أمّا نسب التحاق الطلبة بميدان الطب

الإطار رقم 9

التعليم العالي في تونس والمغرب

ينتج نظام التعليم في تونس والمغرب خريجين بأعداد كبيرة لكن تبقى مسألة النوعية أو الجودة قضية رئيسية لاّ بد من معالجتها في أقرب الآجال. وتبلغ مصاريف التعليم 20 في المائة من ميزانية الدولة التونسية، و7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وهو معدل يندر مثيله في الدول المتقدمة. لكن معظم الخريجين مختصون في العلوم الإنسانية والاقتصاد والقانون. لذا وضعت الحكومة التونسية سياسة لرفع معدل الخريجين في المجالات العلمية والهندسية في السنوات المقبلة. فوفقاً لمعهد الدراسات الاقتصادية الكمية بتونس يجد الكثير من المؤسسات الاقتصادية التونسية صعوبات في العثور على مختصين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفنيين من مستوى مقبول في عددٍ من المجالات الهندسية. وتزداد الصعوبات التي تعانيها هذه المؤسسات بازدياد محتوى منتجاتها وخدماتها من القيمة المضافة العالية ذات الاحتياجات المعرفيه الكثيفة.

ومن القضايا الأخرى المهمة التي تحتاج لمعالجة حثيثة ومستمرة الارتقاء بنوعية التعليم. فلا يوجد في التصنيفات العالمية ذكر لأية من الجامعات تونسية. ويجري التفكير حاليا في العمل على تحسين مستوى ونوعية المنبع وتعزيز الانتقائية في الدخول الى الجامعة.

ومن جهة أخرى فإن الجامعات وكليات الهندسة بحاجة الى مزيد من الاستقلالية لإنتاج مهارات جديدة يحتاجها الاقتصاد اليوم. لكن الإجراءات الإدارية لا تعطي لمديري الكليات وعمداء الجامعات المرونة التي يحتاجونها لاتخاذ قراراتهم بالسرعة المطلوبة. وقد أطلقت الحكومة إجراء إصلاح لتعزيز استقلالية الجامعات واعتماد نظام LMD (الأستاذية، الماجستير، دكتوراه). إذ إن القانون الجديد للتعليم العالي (2008) ينص على أنه بإمكان الجامعات أن تتنافس على مساهمات القطاع الخاص سواء كان ذلك من خلال عقود البحث أم الرسوم. وسعت أيضاً إلى الجمع بين التعلم في الجامعات و المؤسسات الاقتصادية فضلاً على زيادة الوقت الدراسي المخصص لمواد ذات أولوية مثل تكنولوجيا المعلومات وبعث المؤسسات والإنكليزية. هذه الإصلاحات في الظاهر «ثورية» ولكن عملية التنفيذ ستكون حاسمة في نجاحها أو فشلها.

وقد اتخذت المملكة المغربية خطوات جديدة للإسراع في وتيرة تنفيذ توصيات الميثاق الوطني للتدريب والتعليم (1999) لوزارة التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر حيث وضعت برنامج جديد يسمى «طوارئ» للفترة 2009–2012. ويتدخل هذا البرنامج في عددٍ من المجالات التي تم تحديدها كأولويات من قبل في التقرير الوطني عن حالة المدرسة وآفاقها الذي نشره المجلس الأعلى للتعليم في عام 2008. التعليم والتربية هي المحور الرئيسي للبرنامج. ومع ذلك فإن المشروع رقم 14 بعنوان «تعزيز البحث العلمي» والذي يندرج في إطار المجال الثاني للتدخل من هذا البرنامج «لحفز المبادرة والتفوق في المدارس الثانوية والجامعات» من المتوقع أن تستوعب 72 مليون يورو (720 مليون درهم) بمجموع ميزانية قدرها 4.7 مليار يورو (47 مليار درهم). وتم تخصيص الأموال في البداية وفقاً لاحتياجات وأهداف المشاريع المقدمة من قبل الجامعات، ولكن في السنوات القادمة سيتم توزيع الأموال وفقاً لنسبة تحقيق هذه الأهداف.

والعلوم الصحية، فيمكن التأكيد بأنّ هذه النسب متدنّية إجمالاً، إذا أخذنا بالاعتبار أن هذا الميدان يشمل مختلف الاختصاصات الطبية والصحية. ففي الدول المتقدّمة صناعيًّا، حيث معدّلات الالتحاق بالتعليم العالي مرتفعة نسبة إلى الدول العربيّة يعتبر أنّ المجتمع بحاجة إلى أن يكون ما بين 15 % و 20 % من الطلبة

جدول رقم 14 توزيع نسب التحاق الطلبة إلى التعليم العالي في بعض الدول العربية على مجالات الاختصاص في العام 2010 أو أقرب عام إليه[1]

	تربية	طب وعلوم صحية	هندسة	رياضيات وعلوم بحتة وطبيعية	علوم اجتماعية وقانون وإدارة أعمال	زراعة	آداب وفنون	غير ذلك / غير محدّد
الجزائر	2	5	9	8	39	2	23	14
البحرين	3	3	8	10	58	--	6	12
جيبوتي	--	--	13	17	23	--	42	5
مصر	--	--	--	--	--	--	--	--
العراق	19		18	5	21	--	14	23
الأردن	10	9	16	13	31	2	15	3
الكويت	--	--	--	--	--	--	--	--
لبنان	3	10	14	10	45	1	16	1
ليبيا	12	--	20	10	18	--	18	22
موريتانيا	--	--	--	6	20	--	13	57
المغرب	--	5	9	21	42	1	19	3
عمان	--	3	9	11	20	--	8	18
فلسطين	32	7	7	9	32	1	10	2
قطر	12	--	4	14	46	--	6	18
السعودية	5	7	12	15	18	1	34	8
تونس	--	8	12	15	18	3	20	26
إجمالي	98	57	151	164	431	11	244	212

المصدر: قاعدة معلومات معهد اليونسكو للاحصاء

الملتحقين بالتعليم العالي ملتحقين ببرامج العلوم الطبيّة والصحيّة لإنتاج ما يكفي من الاختصاصيّين في هذا الميدان لتلبية حاجات المجتمع إلى خدمات طبيّة شاملة تتميّز بالاحتراف وتتماشى مع ما توصّلت إليه العلوم الطبيّة بمختلف أوجهها.

3. الميدان الآخر الذي يماثل التربية والصحة هو ميدان الهندسة. إلا أن الصورة المكوّنة من نسب الالتحاق في هذا الميدان تبدو أقل سوءاً مما هي عليه في ميداني التربية والصحة، مع الحاجة في هذا الميدان إلى تحليل أكثر دقة لمعرفة مدى استجابة المنظومات التعليمية لاحتياجات الدول في مختلف الاختصاصات الهندسية. وقد يكون هناك تخمة عدديّة ونقص نوعيّ في بعض البلدان.

1 – اعتمد في هذا الجدول التصنيف المعتمد في معهد اليونسكو للإحصاء. لكن من المفضل تبني تصنيف يفرّق بين تخصصات مثل إدارة الأعمال، والعلوم الاجتماعية، والقانون والشريعة، وغيرها



4. أمّا ميدان العلوم الزراعية فيحتاج إلى دراسة خاصة بالنظر إلى افتقاد المعايير التي تحدّد مثلاً الحاجة إلى مهندسين زراعيين نسبة إلى المساحات القابلة للاستثمار في الإنتاج النباتي أو الحيواني أو إلى الثروة الحرجية أو السمكية، أو الحاجة إلى أطباء بيطريّين نسبة إلى أعداد المواشي، وما إلى ذلك من أمور، ليصبح الإنتاج الزراعي والخدمات المتاحة في هذا الميدان قائمة على المعارف الحديثة الموثوقة المعزّزة بالبحث العلمي. وبالنظر إلى التفاوت الكبير ما بين الدول العربية في ما يخص هذه الشؤون يتعيّن النظر إلى هذه الاختصاصات لكل دولة على حدة. لكن المعلومات المتوافرة حول برامج الزراعة في الدول العربية تدلّ على قلّة تنوّعها لتغطية الاختصاصات المختلفة في الزراعة والتغذية وموقعها الهامشي في مؤسسات التعليم العالي. كما يمكن الجزم بأنّه ليس من شأن الأعداد الضئيلة للطلبة الملتحقين بهذه البرامج أن تسهم فعلاً في نقل الإنتاج الزراعي والحيواني وتصنيعه وتسويقه ليصبح فعلاً قائماً على المعارف العلميّة والمهارات المتجدّدة.

5. ممّا لا شك فيه أيضا تضخّم معدّلات الالتحاق ببرامج الآداب والفنون، والعلوم الاجتماعية والقانون وإدارة الأعمال في عدد من الدول العربية. **انظر الإطار (التعليم العالي في تونس والمغرب)**. لكن إبداء أي رأي مستنير بهذا الشأن يتطلب معرفة أشدّ دقّة بكل من هذه الميادين على حدة. ومن المسلّم به أنّ الدول العربيّة بحاجة إلى اختصاصيّين في العلوم الاجتماعية والقانون وإدارة الأعمال للانتقال إلى الاقتصاد القائم على المعرفة. ويلاحَظ في الدول الصناعيّة المتقدّمة أنّ أعداد الطلبة في هذه الاختصاصات توازي تقريباً ضعف أعداد الطلبة في الآداب والفنون. وهو ما لا نجده في الدول العربيّة إذا اعتبرنا أنّ النسب الواردة تحت مسمّى «غير ذلك أو غير محدّد» تعني برامج تعليميّة عامّة أو غير متخصّصة. لكن أن تتخطى معدّلات الالتحاق بهذه الميادين 50 % من مجمل الملتحقين بالتعليم العالي أمر يدعو إلى الشك في مواءمة أعداد الطلبة مع احتياجات تسيير عجلة الحياة في الدول على أسس علميّة موثوقة ومع احتياجات الدفع بعجلة التنمية من خلال الاقتصاد القائم على المعرفة، مع علمنا بعدم تنوّع مجالات العمل بالدرجة الكافية وعدم وجود فرص عمل بالأعداد الكافية في الميادين التي تستقطب أغلبية الطلبة. أما الحاجة إلى مختصين في العلوم والتكنولوجيا وفي علوم الإدارة تحديداً فهي توازي الحاجة إلى مثل هؤلاء المختصّين في ميادين التربية والصحة والهندسة والزراعة، إذا كان طموح الدول العربية ردم الهوة العلمية مع العالم المتقدّم صناعيّاً والانتقال إلى الاقتصاد القائم على المعرفة؛ وهذا ما لا توفره حاليا منظومات التعليم العالي في الدول العربية.

من الناحية الكميّة، قد يكون إسهام منظومات التعليم العالي في الدول العربيّة في تطوير الاقتصاد نحو الاقتصاد القائم على المعرفة على قدر المرتجى في العلوم الهندسيّة دون غيرها. بينما هناك دول مثل **البحرين، والأردن، ولبنان، والمغرب، وفلسطين، وقطر**، تشهد إقبالاً ملموساً وغير مبالغ فيه من الطلبة للالتحاق ببرامج العلوم الاجتماعية والقانون وإدارة الأعمال، بما يعزّز قدرة هذه الدول على إسباغ طابع علميّ للأعمال المطلوب القيام بها والقرارات المطلوب اتّخاذها في هذه الميادين، إذا توافرت في هذه الدول البيئة الاجتماعيّة الملائمة لذلك.

ويظهر **الجدول** (15) توزيع نسب خرّيجي التعليم العالي حسب ميادين الاختصاص في الدول العربية التي تتوافر المعطيات فيها. وتؤكّد معطيات هذا الجدول الأمور التالية:

أ- إن التفاوت كبير ما بين الدول العربية في

في بعض البلدان العربية كالعراق وفلسطين تبلغ نسب الالتحاق ببرامج التربية 19% و27 % على التوالي، في حين أن تلك النسَب تتراوح بين 1 % و5 % في كل من الجزائر والبحرين وجيبوتي ولبنان وموريتانيا والمغرب وعُمان والسعوديّة وتونس، وهي معدّلات منخفضة تبعث على التساؤل عمّا إذا كانت الخدمات التربويّة تقدّم في هذه البلدان بمستوى كافٍ من استخدام المعارف المتقدّمة.

العلوم والتكنولوجيا

ما يخص توزيـع الخرّيجين على ميادين الاختصاص. ويبـدو ذلـك في الميادين جميعـاً ما عـدا في ميدان العلـوم الطبيّة حيث تتقـارب النسب إجمـالاً، مستقرّة في معظم الـدول ما بـين 5 % و 13 % (مـا عـدا في **جيبوتـي وموريتانيـا** حيث هـذه الاختصاصـات شبـه غائبـة)؛ كما يبدو ذلك في اختصاصـات الزراعـة التـي لا يتخـرّج منها إلا الأعداد القليلة. وينمّ ذلـك عن نقص واضـح في خرّيجي هذيـن الميدانـين، إذ يمكـن التأكيـد على أنّ الاقتصـاد الزراعي في مختلف البلدان العربيّة لا يزال بعيـداً من أن يكون قائماً على المعارف الحديثة، كما يمكن التأكيد بأنّ الخدمـات الطبيّـة والصحيّة القائمة علـى أحدث ما توصّل إليـه الطبّ الحديث لم تصل بعد، في كثير من البلدان العربيّة، إلى مختلف شرائح المجتمع.

ب- يمكـن قسمة النسب الملحوظة في ميدان التربيـة إلى ثـلاث مجموعـات كالتـالي: المجموعـة الأولى تشهـد تضخّمـاً بنسب الخريجـين علـى حسـاب سائـر ميادين الاختصاص (**فلسطين، الأردن، العراق**)، والمجموعة التي تقابلها تشهد غياباً شبه كلّـي لخريجـي التعليم العـالي عن ميدان التربيـة (**جيبوتـي، موريتانيـا**) أو غيابـاً جزئيـاً (**الجزائـر، لبنان**)، بينمـا تتكوّن المجموعـة الثالثـة من سائـر الـدول التي تقـع نسب خرّيجيها في التربيـة ما بين المجموعتين الأوليَيْن.

ج- إن معـدّلات الخريجـين في العلـوم الاجتماعية والقانون (والشريعة) وإدارة الأعمـال تحتلّ مركـز الصدارة في ما بين ميادين التخصّص، بينمـا تنحسر نسب خرّيجي الآداب والفنون، مقارنة مع نسب الطلبة المنتسبين إلى برامج هذا الميدان.

د- أمّا نسب خرّيجي الهندسة، والرياضيّات والعلوم، فتحتلّ مكانة أفضل من المكانة التـي تحتلّهـا نسـب المنتسبـين إلى برامج هذين الميدانين، وتظهر كفاءة داخليّة لهذه البرامج قياساً مع الكفاءة الداخليّة لبرامج الآداب والفنون.

العـبرة ممّـا سبـق أنّـه يبـدو أن مخرجات التعليـم العـالي ليسـت بعلاقـة وثيقـة مـع احتياجات المجتمع إلى كفـاءات عالية لجعل الاقتصاد بمختلف أوجهه يعتمد على المعارف الحديثـة الموثوقـة. حيث أنّ مؤسسـات التعليم العالي تضخّ الكثيرين من الخريجين الذين ليس لديهم آفـاق حقيقيّة للعمل، بينما تفتقر أسواق العمـل الداخلية إلى خرّيجـين في اختصاصات عدة ولا تؤمّنهم مؤسسات التعليم العالي.

وتظهر، على سبيل المثال، في **الجدول** (16) المعطيات المتوافرة عن الدول العربية، كلّ على حدة، في مـا يخصّ أعداد العاملين في الميادين الطبيـة المختلفة، بما في ذلـك الاختصاصيين الوافديـن من عرب وأجانـب والذين تستقطبهم بعض الدول ولاسيّما الخليجية منها.

ويتبيّن من هذا الجدول ما يأتي:

1. ينعـم كلّ مـن **لبنـان ومصـر وقطـر والأردن والإمـارات وليبيـا وعمـان والكويـت** بأعداد كافيـة أو مقبولة من الأطباء، بينما تتوزّع الدول الأخرى ما بين تلك التي بحاجة إلى بذل جهد لرفع نسبة الأطباء لكلّ ألف نسمة لتصل إلى مستوى وسيط مـا بين المعدّل العالمي ومعـدّل الـدول الأوروبيـة (**الجزائـر والبحريـن والسعوديّـة وسوريـة وتونس**)، وتلك التي بحاجة إلى جهود مكثّفة لتصل إلى المعدّل العالمي (**جزر القمـر، جيبوتـي، العـراق، موريتانيـا، المغرب، الصومال، السودان، اليمن**).
2. **قطـر وليبيا** همـا الدولتـان الوحيدتان اللتـان يضاهي فيهما أعداد الممرّضين لكـلّ ألـف نسمـة المعـدّل العـام لـدول **أوروبـا**، بينمـا تعاني إثنتـا عشرة دولة عربيّة من نقـص في هذه الأعداد، حيث لا تضاهـي فيها أعـداد الممرّضين لكلّ ألف نسمة معدّل دول العالم. وكذلك هي الحال في عشر دول عربيّة في ما يخصّ أطباء الأسنان، بينما تضاهي أوروبا في هذا المجال **مصر والأردن وليبيا وقطر وسوريـة والإمارات**، ويعـاني **لبنان** من تخمة ظاهرة على هذا الصعيد.
3. كذلـك، يتفاوت عدد الصيادلة لكلّ ألف نسمة على نحو كبير بين دولة وأخرى، حيـث يتدنّى عن المعدّل الوسيط في كلّ مـن **جـزر القمـر والعـراق وموريتانيا والصومـال والسـودان واليمـن**، ويزيد أكـثر من أربع مرّات عن هذا المعدّل في كلّ من **مصر والأردن ولبنان وقطر**.
4. وبالخلاصـة، يمكـن التأكيـد مـن أنّ الوضـع سليـم أو شبـه سليـم في مـا يخصّ إسـداء الخدمات الطبيّة من قِبَل أشخـاص يمتلكون المعـارف الحديثة والمهـارات المتطـوّرة في نصف الدول العربيّـة (**الجزائـر والبحريـن ومصـر والأردن والكويت ولبنان وليبيا وعمان وقطر وتونس والإمـارات**، وإلى حدّ ما **سوريـة**)، بينمـا تعـاني سائـر الـدول (بمـا في ذلـك **السعوديّـة**) مـن نقص

جدول رقم 15 توزع معدّلات خرّيجي التعليم العالي نسبة لميادين الاختصاص في العام 2010 أو أقرب عام إليه مجالات الاختصاص (النسب المئوية)

	تربية	طب وعلوم صحية	هندسة	رياضيات وعلوم بحتة وطبيعية	علوم اجتماعية وقانون وإدارة أعمال	زراعة	آداب وفنون	غير ذلك / غير محدّد	أعداد الخرّيجين
الجزائر	2	5	14	14	41	2	19	3	157973
البحرين	8	10	10	10	40	--	9	13	3184
جيبوتي	0	0	19	28	17	0	31	5	637
مصر	--	--	--	--	--	--	--	---	416470
العراق	16	10	26	4	20	3	10	10	87849
الأردن	18	13	11	14	25	1	15	2	49574
لبنان	5	12	13	12	46	0	12	1	34608
موريتانيا	0	0	0	5	17	0	12	66	2602
المغرب	6	6	12	23	33	1	13	6	48162
عمان	9	10	17	22	25	1	16	1	13734
فلسطين	33	9	7	9	31	0	11	0	30206
قطر	6	8	17	7	37	0	21	4	1629
السعودية	12	7	18	18	15	0	29	0	115790
تونس	--	--	--	--	--	--	--	---	65630
الإمارات	13	5	11	16	44	2	7	2	16247

المصدر: قاعدة معلومات معهد اليونسكو للإحصاء

جدول رقم 16
عدد الاختصاصيين في ميادين الصحة لكل ألف نسمة في الدول العربية في العام 2010 أو أقرب عام إليه

	أطباء	صيادلة	ممرّضون	أطباء أسنان	إختصاصيو مختبرات
وسيط الدول العربية	1.21	0.30	2.10	0.33	0.28
دول العالم	1.23	---	2.56	0.29	---
أوروبا	3.20	---	7.43	0.52	---
الجزائر	1.21	0.24	1.95	0.33	0.29
البحرين	1.44	0.24	3.73	0.36	0.50
جزر القمر	0.15	0.05	0.74	0.04	0.08
جيبوتي	0.23	0.32	0.80	0.12	0.11
مصر	2.83	1.67	3.52	0.42	0.27
العراق	0.69	0.17	1.38	0.15	0.47
الأردن	2.45	1.41	4.03	0.73	1.00
الكويت	1.79	0.30	4.55	0.35	---
لبنان	3.54	1.23	2.23	1.33	0.32
ليبيا	1.90	0.36	6.80	0.60	---
موريتانيا	0.13	0.04	0.67	0.03	0.04
المغرب	0.62	0.27	0.89	0.08	0.05
عمان	1.90	0.81	4.11	0.20	0.75
قطر	2.76	1.26	7.37	0.58	0.85
السعودية	0.94	0.60	2.10	0.23	---
الصومال	0.04	0.01	0.11	--	0.02
السودان	0.28	0.01	0.84	0.02	0.09
سورية	1.50	0.81	1.86	0.79	---
تونس	1.19	0.20	3.28	0.24	0.40
الإمارات	1.93	0.59	4.09	0.43	---
اليمن	0.30	0.13	0.66	0.10	0.23

المصدر: قاعدة معلومات منظمة الصحّة العالميّة (2012)
http://apps.who.int/globalatlas/dataQuery/default.asp

قطر وليبيا هما الدولتان الوحيدتان اللتان يضاهي فيهما أعداد الممرّضين لكل ألف نسمة المعدّل العام لدول أوروبا، بينما تعاني الجزائر والبحرين والسعوديّة وسورية وتونس وجزر القمر وجيبوتي العراق وموريتانيا والمغرب والصومال والسودان واليمن من نقص في هذه الأعداد. أما لبنان فيعاني من تخمة على هذا الصعيد.

إجمالاً كبير في أعداد المختصّين في العلوم الطبيّة والصحيّة للاستجابة إلى حاجة المجتمع إلى خدمات تقوم على المعارف المتقدّمة في هذا المجال وتمتاز بقدر عالٍ من الاحتراف.

5. ويعرض الشكل (18) قيم مؤشر صمِّم لقياس الاعتماد على الكفاءات في الإدارة. ويستدلّ من هذه القيم أن الدول العربية تحصل على معدّل يقع في منزلة وسيطة عالميًّا، لكنّه أدنى بعض الشيء من المعدّل العالمي، وأدنى بكثير من المعدّل الذي تحقّقه الدول ذات الدخل المرتفع. ويعني هذا أنّ الدول العربيّة لم تنتقل بعد من المنطق التقليدي في إسناد الوظائف القياديّة في الإدارة بناءً على الكفاءة وامتلاك المؤهّلات وتمهين الوظائف والمسؤوليّات، كما هي الحال على نحو واضح في الدول ذات الدخل المرتفع وكما يقتضيه الانتقال إلى الاقتصاد القائم على المعرفة.

5. 5. فرص استخدام رأس المال المعرفي في عالم العمل

ويظهر **الجدول** (18) مكانة عدد من الدول العربيّة نسبة لمجموعة المؤشّرات الكمّيّة الخاصّة باستخدام رأس المال المعرفي في عالم العمل. كما يظهر معدّلات دول العالم، من جهة، والدول ذات الدخل المتوسّط المنخفض والمتوسّط المرتفع والدول ذات الدخل المرتفع، من جهة ثانية. وتتصدّر **الإمارات العربية المتّحدة**، في ما يخصّ مختلف المؤشّرات المعتمدة، مجمل الدول العربيّة التي تتوافر عنها معطيات إحصائيّة. كما تحتلّ قطر مركزاً متميّزاً في هذا المجال. بينما يعاني، برأي الخبراء، كلّ من **الجزائر**، **ولبنان**، **وموريتانيا**، **والمغرب**، **وسوريا**، من ممارسة منطق يستند إلى المحسوبيّات، والانتماء إلى المحيط الاجتماعي المباشر، لا الكفاءة، في اختيار قياديّي الإدارة، كما تعاني هذه الدول، في الوقت ذاته، من عدم القدرة على لجم هجرة الكفاءات؛ ولعلّ الظاهرة الثانية ذات علاقة مباشرة بالظاهرة الأولى.

يشير تحليل المعطيات المتاحة إلى تفاوت واضح بين منظومات التعليم في الدول العربية، من حيث مدخلاتها ومخرجاتها ونوعية أدائها. وبالاستناد إلى ما يتوافر من معلومات يبدو أن **البحرين، وتونس، والإمارات العربيّة المتّحدة، والأردن، وقطر، ولبنان** قد أحرزت مراتب متقدمة بالنسبة إلى غيرها من الدول العربية في بناء منظومات وطنية للتعليم تداني ما يتطلبه تشييد اقتصادات تستند إلى المعرفة. وتأتي في مرتبة لاحقة **عمان، ومصر، والسعوديّة، وسورية، والجزائر**، التي ما زال عليها تكوين الكتل الحرجة من أصحاب الكفاءات على نحو يرقى إلى وزنها الديمغرافي أو مواردها. وأغلب الظن أن منظومات التعليم في مجموعة أخرى من الدول العربية، لم تتوافر حولها المعطيات

شكل رقم 18
قيم مؤشر الاعتماد على الكفاءة في الإدارة التي حازتها الدول العربية مقارنة مع قيمة المؤشر الوسطية لمجمل دول العالم والدول ذات الدخل المرتفع

المصدر: قاعدة معلومات "منهجيّة تقييم المعرفة" للبنك الدولي (KAM)

يحتلّ كل من البحرين وتونس والإمارات العربيّة المتّحدة والأردن وقطر ولبنان مراتب متقدمة بالنسبة إلى الدول العربية الأخرى في بناء منظومات وطنية للتعليم تقترب ممّا يتطلبه تشييد اقتصادات تستند إلى المعرفة. أما عمان ومصر والسعوديّة وسورية والجزائر فتأتي في مرتبة لاحقة.

الإحصائية، تحتاج لجهود كبرى كيما تحرز تقدماً يذكر لتكوين الموارد البشريّة الكفيّة والكافية للبدء بتشييد اقتصادات قائمة على المعرفة. وبالرغم من التطور الذي شهده التعليم في الدول العربية منذ منتصف القرن الماضي على الصعيد الكمي بالدرجة الأولى[1]، إلا أن اقتصادات هذه الدول لم تتمكن من توليد فرص عمل كافية للمتعلمين فيها. ويعود تفاقم البطالة بين الشباب بعامّة، والمتعلمين بخاصّة، إلى خلل العلاقة بين أنظمة التعليم وسوق العمل في الدول. ففي الأردن مثلاً تجاوز معدل البطالة بين حملة درجة البكالوريوس والمؤهلات الدراسية الأعلى 16% عام 2010، في الوقت الذي بلغ المعدل العام للبطالة 12.5%. كما إن نسبة العاطلين من الذكور من حملة شهادات التعليم العالي تفوق العاطلين من حملة شهادات الثانوية العامة في **لبنان وقطر والسعودية وسورية والضفة الغربية وقطاع غزة**[2].

وتعكس المعطيات المتاحة صورة قاتمة عن بطالة المتعلمات من الإناث بخاصة. ففي **الأردن** تجاوزت نسبة المتعلمات العاطلات عن العمل 85 من إجمالي الإناث العاطلات. وفي **الضفة الغربية** وقطاع **غزة** بلغت هذه النسبة 82.4 %. وتنطبق أحوال مماثلة في معظم الدول العربية. منها **الإمارات العربية المتحدة وسورية والسعودية والمغرب ولبنان والجزائر**[3].

ويدور النقاش في الدوائر المعنية بالبطالة والسعي لتقليصها حول انخفاض كفاءة الاستثمار في التعليم العالي في الدول العربية. مما يدعو بالبعض إلى المناداة بالتراجع عن سياسات مجانية التعليم العالي التي تبنتها دول عربية عدة. لكن تجارب عدد غير قليل من الدول العربية، منها **الأردن وسورية**، مع مؤسسات التعليم العالي الخاصة لا تدعو لكثير من التفاؤل. ولا بد من توجيه العناية نحو الارتقاء بنوعية ومرونة نظم التعليم الوطنية، ومؤسساتها العامة والخاصة، لتستجيب مخرجاتها لمتطلبات سوق العمل وتؤسس لتشييد اقتصادات المعرفة في دول المنطقة.

5. 6. هجرة الأدمغة العربية

تحفل تقارير ودراسات وضعت منذ أواخر القرن الماضي بأرقام حول هجرة الأدمغة العربية هي في مجملها مدعاة للقلق[4]. كما تورد بعض التقارير أرقاماً تشير إلى الخسائر الكبيرة التي منيت بها الدول العربية بسبب هجرة العلميين والفنيين الذين دربتهم في معاهدها.

وكما يبيّن **الشكل** (19) الذي يعرض قيم مؤشر صُمّم لقياس هجرة الأدمغة[5]، فإن **موريتانيا والجزائر وسورية ومصر ولبنان** تعدّ بين الدول العربية الأكثر معاناة بسبب هجرة

1 – وصل عدد الجامعات المنتسبة لاتحاد الجامعات العربية إلى 225 جامعة، كما أحدثت فروع لعدد من الجامعات الأجنبية في الدول العربية.

2 – عن نشرة للمعهد العربي للتخطيط: www.arab-api.org/round_ann_a10.pdf. ورد أيضاً في صحيفة النهار اللبنانية – الخميس 19 كانون الثاني –2012 السنة 78 – العدد 24623.

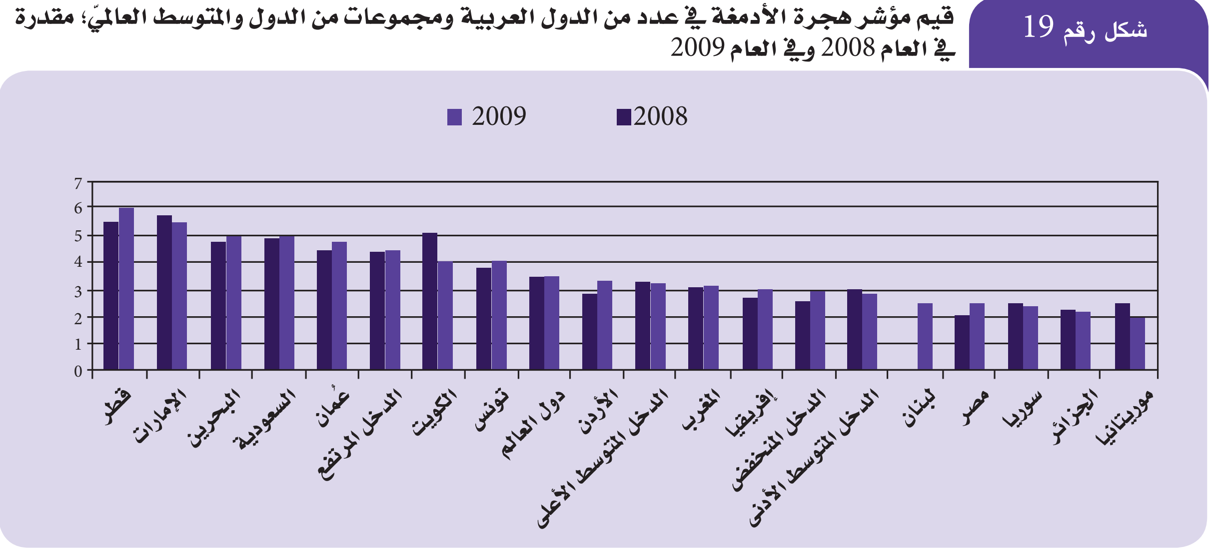
3 – لكن هذه الصورة لا تسود بالضرورة في جميع البلدان العربية. ففي الجزائر مثلاً بلغ معدل البطالة بين المتعلمين 2.3 بالمائة 2004، بينما قارب معدل البطالة العام 12 بالمائة. كذلك الأمر في تونس حيث قارب معدل البطالة بين المتعلمين 2 بالمائة عام 2005، مقابل معدل بطالة كليّ بلغ حوالي 6 بالمائة في العام ذاته.

4 – منها أن أكثر من مليون خبير واختصاصي عربي من حملة الشهادات العليا أو الفنييّن المهرة يعملون في الدول المتقدمة حيث توظف أميركا ودول أوروبا مجتمعة نحو 450 ألف عربي من حملة الشهادات العليا. كما تقدّر إحصائية أعدّت عام 2004 من قبل "مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية،" في الإمارات العربية المتحدة أعداد أساتذة الجامعات العرب الذين هاجروا إلى الدول المتقدمة بـ 284 ألف في مجال العلوم الهندسية والتطبيقية، و179 ألف في مجال العلوم الحياتية والزراعية، و152 ألف في مجال الصحة، و225 ألف في مجال العلوم التطبيقية والرياضيات، و136 ألف في مجال العلوم الإدارية.انظر النشرة الإلكترونية لمؤسسة الفكر العربيّ. العدد 239 نشرت في 29 آب (أغسطس) 2012.

5 – من قاعدة المعطيات الخاصة بمنهج تقييم المعرفة Knowledge Assessment Methodology، المصممة من قبل **البنك الدولي**. انظر الموقع: http://info.worldbank.org/etools/kam2/KAM_page5.asp.



شكل رقم 19 **قيم مؤشر هجرة الأدمغة في عدد من الدول العربية ومجموعات من الدول والمتوسط العالميّ؛ مقدرة في العام 2008 وفي العام 2009**



المصدر: قاعدة معلومات «منهجيّة تقييم المعرفة» للبنك الدولي (KAM)

الأدمغة[1]. فقيم المؤشر في هذه الدول تقع دون قيمتها في الدول ذات المداخيل المنخفضة ودون المتوسط العالمي[2]. كما أن انخفاض قيم المؤشر بين العامين 2008 و2010 في دول مثل **موريتانيا والجزائر وسورية**، قد تشير إلى تفاقم هذه الظاهرة لديها[3].

من جهة أخرى، فإن دول **مجلس التعاون الخليجي** تبدو أوفر حظاً من حيث احتفاظها بما تمتلك من قدرات علمية. وهذا متوقع بالطبع إذ أن هذه الدول تجذب المختصين العرب وغيرهم من أنحاء العالم كافة. ومن المنطقي أن تتوافر لديها الشروط الكفيلة بالحفاظ على ما لديها من أطر بشرية قديرة. كما أن هجرة الأدمغة من دول مثل **موريتانيا والجزائر وسورية ومصر ولبنان** ربما اتخذت دليلاً على أن منظومات التعليم القائمة لديها ما زالت قادرة على تدريب وتخريج الأطر لتتمكن من متابعة التحصيل والعمل في دول العالم الأخرى.

وبالرغم من أن **تونس والمغرب** تعد من الدول الأقل معاناة من هجرة الأدمغة بالمقارنة مع **سورية ومصر** مثلاً إلا أنها قد بدأت تتخذ سياسات وإجراءات لمعالجة ما تعتبره الدوائر الرسمية لديها من بين المعضلات التي تواجه تطوير منظومتي البحث والابتكار فيهما. إذ أن انفتاح كل من **تونس والمغرب** على العالم الخارجي، وبالأخص على فرنسا ودول أوروبا الغربية الأخرى، من الناحيتين الاقتصادية والتربوية يجعل من السهل على أصحاب الكفاءات تجاوز الحدود الوطنية في البحث عن فرص أفضل للعمل[4]. وكما يبين **الجدول** (17)

انفتاح تونس والمغرب على العالم الخارجي، وبالأخص على فرنسا ودول أوروبا الغربية الأخرى، من الناحيتين الاقتصادية والتربوية، يجعل من السهل على أصحاب الكفاءات تجاوز الحدود الوطنية في البحث عن فرص أفضل للعمل.

1 – لا تتوافر معطيات من قاعدة معطيات البنك الدولي من أجل دول عربية أخرى مثل **اليمن والسودان وجيبوتي**. لكن من المتوقع أن تعاني هذه الدول أيضاً من ظاهرة هجرة العقول. وربما عانى **اليمن والسودان** أكثر من غيرهما من الدول العربية التي تتوافر المعطيات من أجلها.

2 – تتراوح قيم المؤشر بين 1 و7 حيث تشير القيم الأدنى لتفاقم ظاهرة هجرة الأدمغة.

3 – يبين الشكل انخفاضاً في قيم مؤشر هجرة الأدمغة من أجل **موريتانيا والجزائر وسورية**. وبينما لا يتعدى انخفاض قيمة المؤشر بضعة نقاط مئوية من أجل كل من هذه البلدان إلا أن هذا الانخفاض قد يكون ذا دلالة.

4 – تفيد ورقة خلفية وضعها الباحث التونسي الدكتور **حاتم مهنّي** بعدمٍ توافرتعداد دقيق ونهائي للمهاجرين من مواطني **تونس والمغرب**، عامة، والمهاجرين من أصحاب الكفاءات العلمية، خاصة. لكن التقديرات تشير إن مئة ألف تونسي ومغربي من ذوي الكفاءات العالية اختاروا العمل في الخارج، وفي **فرنسا** بخاصة، منذ الاستقلال.

جدول رقم 17 **عدد الطلبة المغاربة والتونسيين في الجامعات الفرنسية (سنة 2009)**

المؤشّر	جميع المراحل	الاجازة	الماجستير	الدكتوراه
عدد الطلبة المغاربة	21710	9708	10459	1543
عدد الطلبة التونسيين	10144	3150	4546	2448

المصدر: Les Notes de Campus France I n° 17

فـإن مـا يقـارب 32 ألفاً مـن الطلبـة المغاربة والتونسيين درسوا في العام 2009 في جامعات فرنسـا. ومن المعتقد أن عـدداً ملموساً من حملة المؤهـلات المتقدمـة من بـين هـؤلاء يعثر على عمل ويستقر في بلد التحصيل.

وللحـد من هذه المعضلـة وضعت سياسات لمحاولـة استقطـاب هـذه الكفـاءات العاملـة بالخـارج. ففـي **تونس** تعمـل وزارة التعليم العـالي والبحـث العلمـي علـى التواصـل مـع الكفـاءات التونسيـة بالخـارج واستقطابهـم للعمـل في هيـاكل البحـث التونسيـة قصدَ الاستفـادة مـن خبراتهـم لتطويـر المؤسسـات التـي تخرجـوا منهـا. ومنـذ استحـداث برنـامج الباحثين التونسيـين المقيمين في الخارج عام 2003، يجري استقطاب ما يقارب 20 باحثاً كل عام. ويهدف هذا البرنـامج إلى إقامة وتعزيز التعـاون والشراكة العلميـة والتكنولوجية بين المؤسسـات التونسيـة وتلـك التـي يعمـل فيها الباحثـين المهاجـرون في بلـدان إقامتهـم. وتشارك هذه الكفاءات في إنجاز مشاريع بحث مشتركـة وفي التكويـن والتأطـير كـما تساهم في نقـل التكنولوجيـا وذلـك في مجـالات علوم الهندسـة والعلـوم الصحيحـة وعلـوم البحـار والعلوم الإنسانية والاجتماعية.

كما شرعـت وزارة التعليم العـالي والبحث العلمي التونسية بإعداد قاعدة للمعطيات حول الكفاءات العلميـة والتقنية التونسية بالخارج؛ تضـم الباحثـين والمدرسـين بالجامعـات والمعاهـد العليـا والأطبـاء الجامعيـين وذلك بالتعـاون مـع وزارة الشـؤون الاجتماعية والتضامـن والتونسيـين بالخـارج ووزارة الخارجيـة وديـوان التونسيـين بالخـارج وباستغـلال المعطيـات المتوافـرة عـن طريـق الاتصـالات المباشرة مع الكفـاءات المعنية، أو عبر ملفـات الترشح في إطـار برنامج التعاون مـع الباحثين التونسيـين المقيمين بالخارج أو بالاتصـالات مع جمعيات الكفـاءات التونسيّة بالخـارج. ولحصـر مـا يمكـن مـن الكفـاءات التونسيـة بالخـارج وإدراجهـا ضمـن قاعـدة المعطيـات قامت الـوزارة خلال شهـر حزيران (يونيـو) 2005 بمراسلة البعثات الدبلوماسية التونسيـة في 28 بلداً من بلدان **أوروبا وأميركا الشمالية وآسيا** لموافاتها بما يتوافر لديها من معلومـات حول الكفـاءات التونسيـة في بلدان الاعتماد. كما وُضِعَـت في الوقت ذاته استمارة لهـذا الغرض علـى موقع الـوزارة علـى شبكة الإنترنـت. إلا أن الاستجابة لهذه المحاولـة أتت دون التوقعـات. إذ أمكـن حصـر قرابة 3600 من المدرسين والباحثين والمهندسين والأطباء والصيادلة من أصول تونسية.

كذلـك أطلقـت الحكومـة المغربيـة مؤخـراً برنـامجـاً[1] يستهـدف المهاجريـن مـن ذوي

1 – أطلقت التسمية "FINCOME Programme" على هذا البرنامج، اختصاراً لتسمية الـ "برنامج المجلس الدولي للكفاءات المغربية في الخارج،" بالفرنسية: Forum International des Competence Moroccaine a l'Etrangere انظر الموقع: http://www.fincome.cnrst.ma.



المهـارات العالية للمساهمـة في جهود التنمية في المغـرب. ووقـع الاختيار علـى طريقة طلب العروض الـذي أطلقه **المركـز الوطنـي للبحث العلمـي والتكنولوجيـا وجمعيـة البحث التنموي المغربيـة** والذي يدعم زيارات قصيرة الآجـال لخبراء مغاربة بـارزيـن لنقل معارفهم

جدول رقم 18 **قيم مؤشّرات استخدام رأس المال المعرفي في عالم العمل***

	نسبة العمالة مع مؤهّلات من التعليم الثانوي	نسبة العمالة مع مؤهّلات من التعليم العالي	نسبة العاملين في وظائف تقنيّة	الاعتماد على الكفاءة في الإدارة
الجزائر	5.71	---	---	3.3
البحرين	---	---	2.73	4.2
جيبوتي	---	---	7.27	--
مصر	---	---	---	4.1
الأردن	---	---	4.55	3.9
الكويت	---	---	5.45	3.8
لبنان	---	---	---	3.7
موريتانيا	2.86	2.00	0.91	2.9
المغرب	---	---	---	3.7
عمان	4.29	---	6.36	4.7
قطر	19.0	---	21.2	5.8
السعودية	--	--	--	4.9
السودان	---	---	---	--
سوريا	---	---	---	3.2
تونس	--	--	--	4.9
الإمارات	29.0	17.0	28.6	5.0
اليمن	---	---	10.2	--
الدول العربيّة	---	---	---	4.3
دول العالم	---	---	---	4.4
دول دخل المتوسط المتدني	---	--	---	3.9
دول الدخل المتوسط العالي	--	24.0	---	4.2
دول الدخل المرتفع	41.0	40.0	---	5.2

*حسبت القيم الناظمية المدرجة في هذا الجدول استناداً لسلم تمنح بموجبه الدولة التي تسجل أعلى قيمة للمؤشر العلامة 10 والدولة التي تسجل أدنى قيمة علامة الصفر، ومن ثم حُسبت قيم المؤشر في الدول الباقية.

المصدر: قاعدة معلومات "منهجيّة تقييم المعرفة" للبنك الدولي (KAM)

ومهاراتهم إلى نظرائهم المغاربة لاسيما في المؤسسات الأكاديمية والبحثية وشارك منذ 2010 أكثر من 230 خبيراً مغربياً في البرنامج.

وتشير المعلومات المتاحة إن عدداً من الدول العربية الأخرى قد أنجزت ترتيبات تهدف لإنشاء شبكات تسعى للاستفادة من باحثيها المهاجرين. لكن ليس من المتوقع أن تتمكن هذه الشبكات والمساعي المماثلة الأخرى للتغلب على الصعوبات التي يواجهها الباحثون والأخصائيون في مجالات العلوم والتكنولوجيا بعامة، في التعامل مع منظومات لم تتمكن من الحفاظ عليهم أو على أقرانهم. ولا بد للوصول إلى نتائج إيجابية من إحداث تغييرات جذرية على عدد من الصُعُد، وفي اتجاهات مختلفة، من خلال سياسات متكاملة لتنمية القدرات العلمية والتكنولوجية.

ومن اللافت أن ظاهرة استقطاب الباحثين من غير المواطنين قد امتدت خارج دول **مجلس التعاون الخليجي** إلى دول عربية أخرى منها **المغرب وتونس**. فأضحى من المألوف أن يعمل شباب من أصول عربية وإفريقية ممن درسوا في جامعات **تونس** كباحثين فيها بعد التخرج. وفي **المغرب** أجريت أول تجربة في هذا من قبل **المؤسسة المغربية للعلوم والابتكار والبحث العلمي**. حيث يمثل الباحثون الأجانب والمغاربة القادمون من الخارج 40 % من منتسبي المؤسسة.

6. استكمال البنى المؤسسية لاقتصاد المعرفة في الدول العربية

تتضمن الهياكل المؤسسية الراعية لنقل وتوليد المعارف التكنولوجية في سائر الدول العربية ثغرات لا بد من معالجتها. ومن أبرز هذه الثغرات تلك التي ترتبط بتشييد الجسور بين جانبي العرض والطلب على المعارف العلمية والتكنولوجية. وتوثيق الصلات بين الأنشطة البحثية من جهة أولى، وتلك التي تنشد استثمارها في قطاع الأعمال من جهة ثانية. وهي صلات تفتقدها مراكز البحث التي شيدت في النصف الأخير من القرن الماضي استنادا لأسس تقليدية. ولم تنجح بتوثيقها إلى حدود بعيدة من خلال مبادرات وإصلاحات لاحقة.

من المكونات التي تقوم بهذه الأدوار في عدد من الدول المتقدمة، وحتى بعض الدول النامية، الجامعات المكرسة للأنشطة البحثية ولتخريج المختصين في فروع العلوم والتكنولوجيا الحديثة التي باتت تتصف بأهمية خاصة، وحدائق العلوم والتكنولوجيا وحاضنات مؤسسات الأعمال التكنولوجية.

وقد أقدمت بعض الدول العربية على استحداث مثل هذه البنى خلال العقد الماضي. واقتصر الدعم الذي نالته على ما قدمته حكومات هذه الدول. إلا أن عدداً منها أنشيء بدعم من منظمات دولية ومؤسسات أجنبية. فتأسس في سلطنة **عُمان** مثلاً مركز بحثي وحديقة لمؤسسات الأعمال للتكنولوجيا الحيوية البحرية بدعم من منظمة اليونسكو ومجموعة من اتحادات رأس المال المبادر الأوروبية. كما شُيدت حاضنات التكنولوجيا في **سورية** ضمن **برنامج للتعاون بين الاتحاد الأوروبي واتحاد غرف الصناعة والتجارة السورية**.

6. 1. التجمعات التكنولوجية

أنشأت دول متقدمة عدَّة في نهاية الثمانينيات تجمعات تكنولوجية وصناعية تهدف لتكامل أفضل بين مؤسسات البحث وقطاعات الإنتاج والخدمات وتكوين رأس المال البشري حول قطاعات معينة في مناطق جغرافية محددة، وذلك لتوليد فرص عمل جديدة ومجزية وتشجيع الابتكارات المستندة إلى نتائج البحوث، بعامة. وقد أعطيت هذه التجمعات تسميات متعددة من أكثرها شيوعاً مدن ووديان التكنولوجيا والأقطاب التكنولوجية. ومما يؤازر نجاح هذه التجمعات هو أن العمليات التي تتم ضمنها قابلة للتجزئة،

بحيث تقوم مؤسسات أعمال أو شركات متعددة مترابطة بإنجازها. ومن المفيد كذلك أن يتصف موقع التجمع الصناعي بكثافة سكانية مقبولة وأن توجد لدى مؤسسات الأعمال المشاركة مهارات متميزة، وذلك ضمن مناخ مواتٍ للاستثمارات المستندة إلى المعارف العلمية والتكنولوجية المستحدثة. تقدم الفقرات التالية موجزاً لأبرز المساعي التي قامت بها تونس و**المغرب والسعودية** لتشييد تجمعات تكنولوجية/ صناعية على النسق الذي اعتمد في عدد من دول **أوروبا وأميركا وجنوب شرق آسيا**. ويلي ذلك ملخص لما قامت به **المملكة العربية السعودية** من مشاريع تستهدف إنشاء عدد من المكونات الرئيسة التي يتطلبها تنفيذ خطط العلوم والتقنية التي وضعتها مؤخراً والتي تتسم بقدر ملموس من الطموح.

6. 1. 1. الأقطاب التكنولوجية في تونس والمغرب

تُعَد تونس أولى الدول العربية التي سعت إلى استحداث أقطاب تكنولوجية؛ إذ تعاونت جهات حكومية عدَّة في **تونس**، منذ منتصف التسعينيات، على تنفيذ برنامج طموح لإنشاء شبكة تغطي المناطق الجغرافية الرئيسة في تونس. وتنشط هذه الأقطاب في ميادين تتلاءم مع الخصوصيات الاقتصادية للمنطقة التي أحدثت ضمنها كما تأخذ بالاعتبار الأولويات الوطنية التي تتضمن:

- تعزيز القطاعات الصناعية الإستراتيجية (النسيج، الصناعات الغذائية، الميكانيك، الإلكترونيات)؛
- تطوير قطاعات الخدمات بالتركيز على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛
- دعم التنمية المستدامة من خلال رعاية الموارد المائية واستثمار مصادر الطاقة البديلة وحماية البيئة؛
- النهوض بالقطاعات ذات العلاقة بالزراعة والصحة.

ووضعت لكل من الأقطاب التكنولوجية التونسية مهاماً عمومية تتضمن دعم التنمية المحلية بخاصة، والاقتصاد الوطني بعامة، واستقطاب الاستثمار المباشر الخارجي لمجابهة تحديات المنافسة والالتزام بمعايير الجودة، وتشغيل حملة شهادات التعليم العالي، إضافة إلى مهام مخصوصة بحيث تتراكم لدى كل من الأقطاب خبرات ضمن مجالات علمية وتكنولوجية معينة.

ويمثل قطب الغزالة في **تونس العاصمة** المتخصص في مجال تكنولوجيا المعلومات أول تجربة من هذا النوع في البلدان العربية وهي تجربة تبدو ناجحة إذ توجد به حالياً حوالي 90 مؤسسة منها شركات عالمية مثل **مايكروسوفت** و**ألكاتيل** و**إريكسون ولوسنت**. ويوظف القطب حاليا أكثر من 2000 عامل، 95 % منهم حائزون على تحصيل متقدم. وللاستجابة للطلبات الكثيرة التي أتت من المؤسسات التونسية والأجنبية للانضمام إلى قطب الغزالة جرى توسيع مساحته ثلاث مرات[1].

وشرعت حكومة **المغرب** بعد **تونس** ببضعة سنوات بتنفيذ سياسة لتطوير تجمعات تماثل الأقطاب التكنولوجية في تونس من حيث الأهداف وإن تبنت تسميات مغايرة. إذ تمحورت المشاريع المغربية حول شراكات لتعزيز مناطق اقتصادية تضم مؤسسات اقتصادية وتعليمية وبحثية تهدف إلى الارتقاء بقدرات **المغرب** التنافسية وجذبه للاستثمارات الخارجية.

كما أطلقت وزارة التجارة والصناعة والتكنولوجيات الجديدة **الميثاق الوطني للنهوض الصناعي** الذي صُمِّم ليتم إنجاز مكوناته خلال الفترة 2009 – 2015.

1 – أضيفت لقطب الغزالة مواقع جديدة عبر مرحلتين وأضحى يشمل مرافق في منطقة النحلي بأريانة ومنوبة.

ويهدف الميثاق لتطوير قطاعات التصدير التي تتميز بإمكانات لنمو مستدام، تتضمن صناعة النسيج والملابس والسيارات والطائرات والالكترونيات والمنتجات الغذائية والزراعية واستغلال الموارد البحرية. واعتبر التعليم والتدريب وتنميط الاحتياجات من الموارد البشرية مفتاح نجاح هذا الميثاق. يلخص **الإطار** (10) أبرز مكوناته.

كما استحدثت **المؤسسة المغربية للعلوم والابتكار والبحث العلمي**، لحيازة التكنولوجيات المتقدمة. وهي مؤسسة لا تسعى للربح وتهدف لتطوير أقطاب تختص بالبحوث وتوليد الابتكارات، دعماً لجهود التصدير إلى السوق العالمية. وتتألف هذه المؤسسة من مكونات ترعى العمل في مجالات الالكترونيات الدقيقة وتكنولوجيا النانو والتكنولوجيا الحيوية بالإضافة إلى مؤسسة مختصة بنقل التكنولوجيا. وقد وضعت **المغرب** ميزانية قدرها 500 مليون درهم، أو ما يكافئ 65 مليون دولار، لدعم هذه المؤسسة خلال السنوات 2008 – 2013.

أطلقت وزارة التجارة والصناعة والتكنولوجيات الجديدة في المغرب «الميثاق الوطني للنهوض الصناعي» الذي صُمم ليتمّ إنجاز مكوناته خلال الفترة 2009 – 2015. ويهدف الميثاق لتطوير قطاعات التصدير التي تتميز بإمكانات لنمو مستدام، تتضمن صناعة النسيج والملابس والسيارات والطائرات والإلكترونيات والمنتجات الغذائية والزراعية واستغلال الموارد البحرية.

6. 1. 2. التجمعات التكنولوجية في السعودية

تؤكد **الخطة الوطنية الأولى للعلوم والتكنولوجيا والابتكار في السعودية** الحاجة لإنشاء بنى مؤسسية، على النسق الذي تبنته الدول المتقدمة، لرعاية مجالات محددة من الأنشطة العلمية والتكنولوجية. كما عنيت الخطة الوطنية بمضمار الطاقة ومواردها الناضبة والجديدة والمتجددة. وضمن هذا الإطار تم تشييد **وادي الظهران للتقنية** الذي صُمم لاكتساب وتطوير المعارف العلمية والتكنولوجية الجوهرية في مضمار صناعات النفط والغاز. وأحدثت **مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة** لتعنى بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددةويفوق حجم هذين المشروعين ، من حيث المساحات والمنشآت والموارد المخصصة لهما ما أحدث من مشاريع في أية من الدول العربية. تقدم الفقرات التالية موجزاً عن مكونات وأنشطة كل من الوادي والمدينة.

6. 1. 2. 1. وادي الظهران

أنشأت **جامعة الملك فهد للبترول والمعادن وادي الظهران للتقنية** عام 2006 على مساحة تتجاوز المليون متر مربع. أضيف إليها 350 ألف متر مربع كاستثمارات لوقف الجامعة. ثم تحول المشروع عام 2010 إلى شركة برأسمال قدره 100 مليون ريال أو نحو 27 مليون دولار أمريكي. وتم تأسيس أربع شركات تابعة لها: **شركة للاستشارات، وشركة متخصصة في التدريب، وشركة متخصصة في التعليم والمعرفة، وشركة خدمية لإدارة مجمع الملك عبد الله للخدمات الصناعية.**

ويتضمن **وادي الظهران** ستة مكونات:

- **مجمع الملك عبد الله بن عبد العزيز للتقنية الصناعية**، وهو مخصص للشركات الكبيرة في مجال البترول والغاز والبتروكيماويات.
- **مركز المبتكرات**، ويهدف إلى تحويل الاقتصاد السعودي من اقتصاد مبني على تسويق المنتجات الأولية إلى اقتصاد مبني على المعرفة.
- **حاضنات الأعمال المستندة إلى التقنية**، وترمي إلى رعاية مؤسسات الأعمال الناشئة التي تسعى للانتقال بالمبتكرات الجديدة إلى منتجات يمكن تصنيعها وتسويقها. وتوفر الحاضنات الدعم المادي للمؤسسات الناشئة التي تستضيفها.
- **مكتب الاتصال**، الذي يكفل قناة الاتصال بين الشركات المتوسطة والصغيرة ورجال الأعمال، من جهة أولى، والجامعة، من جهة ثانية.
- **المركز الاستشاري**، ويختص بتقديم المشورة لمؤسسات الأعمال في جوانب شتى تتضمن التسويق إضافة إلى الخبرات في مجالات تكنولوجيا الإنتاج ومراقبة النوعية.
- **دائرة المعارف**، وتتولى التعريف بالمبتكرات التي يتم الوصول إليها في **وادي الظهران** وتحفيز مؤسسات الأعمال والمخترعين على الاستفادة من المرافق المتاحة ضمنه.

وقد استُثمرت لتشييد مرافق تختص بالبحث والتطوير مبالغ قاربت 900 مليون ريال. بينما أحدثت 10 شركات أخرى مختبرات تابعة لها في مباني الجامعة تحت مظلة **الوادي**. وتختص الشركات التي تتخذ من **وادي الظهران** مقراً لها بالصناعات النفطية والبتروكيماوية. كما يستضيف **الوادي** شركة كبرى تعمل في مجال المياه. وتشير تقارير صحفية إلى استقطاب **الوادي** 19 شركة منها 9 شركات خصصت لها مواقع داخل **الوادي** تستوعب قرابة 300 باحث من الجامعة وخارجها[1].

6. 1. 2. 2. مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة

تأسست **مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة**[2] عام 2010 إعداداً لاستثمار تقنيات متطورة للطاقة البديلة يمكن لها استدامة التنمية من خلال تنويع مصادر هذه الطاقة. وتتركز أنشطة المدينة على مشاريع تهدف إلى توفير إمدادات الكهرباء والمياه المحلاة يمكن الاعتماد عليها على المدى الطويل. ومن أهدافها المعلنة تلبية الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية والمائية من خلال مضاعفة هذه الطاقة ثلاث مرات تقريباً خلال عشرين سنة مع الالتزام بمعايير

الإطار رقم 10

مكونات الميثاق الوطني للنهوض الصناعي في المغرب

تتضمن برامج الميثاق الوطني للنهوض الصناعي في المغرب العناصر التي تم انتقاؤها وفقاً لعدد من المعايير من أبرزها القدرة على جذب الاستثمارات الخارجية وعلى اهتمام المؤسسات الاقتصادية التي تستند أعمالها إلى مدخلات معرفية مستحدثة. وتتضمن برامج الميثاق مكونات صممت لجذب أنشطة خدمية متطورة كالمحاسبة المالية والخدمات المصرفية أو الخدمات الهاتفية الموجهة نحو الأسواق الإسبانية والفرنسية، بتخصيص مناطق معدة لاستقبال الاستثمارات الخارجية. وهناك أمثلة عن هذه المناطق في الدار البيضاء والرباط وطنجة ومراكش وفاس. ومن الصناعات التي ترمي هذه المناطق إلى استضافتها:

صناعة السيارات: التي تعتبر قطاعاً واعداً في المغرب. وذلك في «مدينة السيارات» التي ستحدث بالقرب من ميناء طنجة المتوسطي والمنطقة الحرة في طنجة.

صناعة الإلكترونيات: التي صممت لتنافس الصناعات الآسيوية لإنتاج أجهزة التلفاز والهواتف الخلوية وللتخصص في صناعة الأجهزة الإلكترونية المستعملة في الطيران والسيارات والاستخدام الطبي والدفاع. وتتضمن الخطة إنشاء موقع لهذه الصناعة سيقام إلى جانب المنطقة الحرة في طنجة، ويحمل إسم «المدينة الإلكترونية.»

صناعة الطائرات ومعدات الملاحة الجوية: التي خصص لها موقع في مدينة النواصر للتكنولوجيا.

كما تسعى خطط الميثاق لتنشيط قطاعي الزراعة وصيد الأسماك من خلال تشييد أربعة مجمعات صناعية زراعية في مكناس–فاس والوسط الغربي والقطب الشرقي وقطب تادلة. وفي هذا المضمار تسعى الخطة للعمل في ثلاثة مجالات رئيسية. يتناول الأول زراعة الخضار والتوابل والبهارات والأعشاب والتوت. ويختص الثاني بالمنتجات التي تستند إلى عمليات التكنولوجيا االحيوية. ويهدف الثالث لترويج المنتجات التقليدية المغربية كالزيتون وزيته وزيت الأركان. أما الرابع فهو مكرس لتطوير صناعة المنتجات البحرية بمنطقة أغادير.

---

1 – صحيفة اليوم – الدمام 2012/08/02. السبت 7 شوال 1433 – 25 آب (أغسطس).
من الموقع: http://www.alyaum.com/News/art/55715.htm 2012.

2 – تأسست المدينة بأمر ملكي في 3 / 5 / 1431 هـ الموافق لـ 17 نيسان (أبريل) 2010 م.
عن الموقع: http://www.energy.gov.sa/. في 25 آب (أغسطس) 2012.

تأسست مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة العام 2010 إعداداً لاستثمار تقنيات متطورة للطاقة البديلة يمكن لها استدامة التنمية من خلال تنويع مصادر هذه الطاقة. وتتركز أنشطة المدينة على مشاريع تهدف إلى توفير إمدادات الكهرباء والمياه المحلاة يمكن الاعتماد عليها على المدى الطويل.

الأمن والسلامة الدولية.

وتعتمد مشاريع المدينة الكبرى التي أمكن الوصول إلى معلومات حولها على كثافة الإشعاع الشمسي الذي تتعرض له المملكة، إضافة إلى طاقة الرياح والطاقة الجوف الأرضية في بعض المواقع. ولا تتضمن المعلومات المتاحة أثناء إعداد هذا التقرير/الفصل مواد تشير إلى ما تم إنجازه من أهداف مرحلية أو ما أحدث من مرافق على الأرض بغية الوصول إلى أهداف المدينة المعلنة.

تحول الفترة القصيرة التي انقضت منذ إنشاء كل من **وادي الظهران ومدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية** والمتجددة، من دون وضع تقييم متكامل لما حققا من إنجازات. فلم ينقض على وضع حجر الأساس في **وادي الظهران** أكثر من ستة أعوام بينما تأسست **مدينة الملك عبد الله** منذ عامين فقط. لكن التوقع السائد في المملكة أن تفلح كل منهما بتملك واستثمار معارف تكنولوجية تؤازر وتسهم في النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في المملكة والمنطقة بعامة.

ومن وجهة تتصل بتشييد اقتصادات المعرفة في الدول العربية لا بد من التنبه للمنحى الذي اتخذه تطورها في بعض دول العالم. فبالرغم مما سجلته التجمعات التكنولوجية من نجاح في عدد من الدول المتقدمة، يوجه النقد لبعضها بسبب تحولها لمجرد استثمارات عقارية ومناطق حرة ومشاريع لدعم التنمية المحلية . ولا ينم هذا النقد بالضرورة عن فشلها من وجهة النظر الاقتصادية البحتة. إلا أنه يقلص من أدائها على صعيد اكتساب المعارف العلمية والتكنولوجية والأنشطة الابتكارية، ويحد من جاذبيتها من وجهة نظر المعاهد المرموقة في مجالات العلوم والتكتولوجيا ومؤسسات الأعمال كثيفة الاعتماد على التكنولوجيات المتقدمة.

6. 2. حاضنات مؤسسات الأعمال التكنولوجية

تؤازر حاضنات مؤسسات الأعمال المستندة إلى التكنولوجيا الباحثين لإطلاق منتجات وخدمات تستند إلى مبتكرات يمكن لهم تحويلها إلى منتجات أو خدمات يمكن تسويقها. وغالباً ما يتم إيواء مؤسسات الأعمال الناشئة لفترة زمنية محددة قبل إطلاقها لتمارس أنشطتها في السوق. وتسدي الحاضنات خدمات تدريبية ترمي إلى تعريف الباحثين الجدد بما يتطلبه تحويل المبتكرات بأنواعها من مجرد أفكار ونماذج مخبرية إلى منتجات يمكن تسويقها. كما تقدم الحاضنات خدمات المشورة الفنية والإدارية والمالية لمؤسسات الأعمال الناشئة وترافقها خلال السنوات الأولى من عملها فتؤمن لها الخدمات اللوجستية الأساسية.

ولا يكاد بلد عربي يخلو اليوم من حاضنة أو أكثر لمؤسسات الأعمال أو مشروع لإنشائها. من البلدان التي لحقت الركب مؤخراً **سورية** حيث أنشئت أواخر العقد الماضي حاضنة للأعمال الناشطة في مضمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحت مظلة **الجمعية السورية للمعلوماتية**. ويعد كل من **لبنان والأردن** من بلدان **المشرق العربي** التي شهدت نشاطاً ملحوظاً بإنشاء الحاضنات التكنولوجية خلال العقد الماضي. إذ أحدثت في **لبنان** في مطلع العقد الماضي حاضنة ضمن **مشروع بيريتك** الذي نفذته **جامعة القديس يوسف** بمعونة فرنسية. بينما تضم مراكز الإبداع الأردنية عدداً من الحاضنات لكل واحدة منها مجالات محددة من التخصص والخدمات. انظر **الجدول** (19). والغاية الأولى لحاضنات الشبكة مساعدة الرياديين المنضوين تحت جناح الحاضنة لتحويل أفكارهم الإبداعية إلى عوائد اقتصادية مستدامة، تتمثل بمنتجات وخدمات ذات قيمة مضافة، تستغل فرصاً متاحة بالأسواق، وتولد فرص عمل جديدة للمهارات الناشئة.

وتتضمن الخدمات التي تقدمها حاضنات الشبكة:

- الإستشارات القانونية وإنشاء الشركات وتسجيلها والإدارة المحاسبية؛
- تخطيط الأعمال واستراتيجيات التمويل والتسويق والاتصال؛
- تحليل السوق والبحث ودراسات الجدوى؛
- خدمات دعم التسويق[1]؛
- نظم إدارة المعلومات.

جدول رقم 19 **حاضنات مركز الإبداع الأردني**

قطاعات العمل الرئيسة	الموقع	سنة التأسيس
قطاع المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات	المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا – عمان	2003
الصناعات الزراعية	الجامعة الأردنية – عمان	2005
الصناعات الهندسية والخفيفة	مدينة الحسن الصناعية - اربد	2006
الصناعات الهندسية والخفيفة وقطاع المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات	مدينة الحسين بن عبد الله الثاني – الكرك	2008
وقطاع المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات	مدينة الحسن الصناعية - اربد	2009
القطاعات الهندسية وقطاع المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات	جامعة فيلادلفيا – جرش	2005

وفي بلدان **المغرب العربي** تعد كل من **تونس والمغرب** رائدة في إنشاء حاضنات الأعمال. تقدم الفقرات التالية نبذة حولها. بينما تقدم فقرات لاحقة موجزاً حول الحاضنات التي استُحدثت في **المملكة العربية السعودية**.

6. 2. 1. حاضنات مؤسسات الأعمال المستندة إلى المعارف العلمية والتكنولوجية المستحدثة في تونس والمغرب

شهدت شبكة حاضنات مؤسسات الأعمال في **تونس** تطوراً هاماً من حيث عدد الحاضنات المنجزة منذ العام 2001، وهو تاريخ إنشاء أول حاضنة، إلى الآن. حيث بلغ عددها أكثر من أربعين حاضنة في كل مناطق الجمهورية. ومنها ما يتبع لمؤسسات التعليم العالي بينما ألحق بعضها الآخر بمراكز البحث العلمي الحكومية.

أما في **المغرب** فقد أنشأت مؤسسات جديدة مثل: شبكة **المغرب** وشبكة الحاضنات المغربية وتهدف هذه الشبكات إلى تطوير الأعمال المبتكرة من خلال عمليات احتضان مؤسسات الأعمال الناشئة والتنسيق بين المبادرات العامة والخاصة. وهي تدعم أساسا شبكة الحاضنات الجامعية التي شُيِّدت في عدد من المدن المغربية.

ولتعزيز الشراكة في أنشطة البحث والتطوير بين القطاعين العام والخاص أحدثت أربع شبكات تجمع مؤسسات من القطاعين العام والخاص في مجالات تكنولوجيا المعلومات والالكترونيات والالكترونيات الدقيقة والميكاترونيات. وتهدف هذه الشبكات إلى القيام بأنشطة البحث والتطوير والابتكار ومشاريع يهتم القطاعان العام والخاص باستثمار نتائجها.

أُنشأت سورية أواخر العقد الماضي حاضنة للأعمال الناشطة في مضمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحت مظلة «الجمعية السورية للمعلوماتية». ويُعَدُّ كل من لبنان والأردن من بلدان المشرق العربي التي شهدت نشاطاً ملحوظاً بإنشاء الحاضنات التكنولوجية خلال العقد الماضي.

1 – تتضمن تكوين الهوية المؤسسية ودليل أدوات التسويق وتطوير موقع للمؤسسات المحتضنة على شبكة الإنترنت.



6. 2. 2. حاضنات مؤسسات الأعمال التكنولوجية في المملكة العربية السعودية

تهدف حاضنات التكنولوجيا التي أنشأتها **مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتكنولوجيا** والجامعات الرئيسة في المملكة للاستفادة من الأطر الخبيرة في حقول البحث العلمي والتجهيزات التي تمتلكها المدينة وجامعات المملكة لتطوير منتجات تستند إلى نتائج الأبحاث التي تم إنجازها وإدخالها إلى السوق. وتوفر حاضنات التكنولوجيا التي تم تشييدها خدمات مؤازرة تتضمن خدمات السكرتارية والاتصالات والمواصلات، والمشورة الفنية والتجارية. كما تيسّر الحاضنات الحصول على استثمارات وقروض بشروط ميسرة من خلال الصلات التي عقدتها مع الصناديق الاستثمارية والمصارف. يقدم **الإطار (11)** نبذة حول برنامج حاضنات أحدثته **مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية** ليسهم في تنويع مصادر الدخل القومي ولتوليد فرص جديدة للعمل من خلال استثمار نتائج الأبحاث العلمية المنجزة في المملكة.

ما زالت تجربة البلدان العربية في مضمار حاضنات مؤسسات الأعمال حديثة العهد، لم ينقض على إنشاء معظمها أكثر من عقد من الزمن، وما زال عدد المؤسسات المحتضنة صغيراً، وعدد مؤسسات الأعمال التي تم إطلاقها بعد احتضانها متواضعاً للغاية، وعلى سبيل المثال تم تخريج 18 مؤسسة من حاضنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السورية منذ إحداثها.

تعدّ تجربة البلدان العربية في مضمار حاضنات مؤسسات الأعمال حديثة العهد. إذ لم ينقض على إنشاء معظمها أكثر من عقد من الزمن. وما زال عدد المؤسسات المحتضنة صغيراً. وبالتالي فإن عدد مؤسسات الأعمال التي تم إطلاقها بعد احتضانها في أي من الدول العربية متواضع للغاية. وعلى سبيل المثال تم تخريج 18 مؤسسة من **حاضنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السورية** منذ إحداثها. وكثيرة هي أسباب التقدم المحدود الذي شهده التحرك نحو إنشاء الحاضنات والانتساب إليها، وهي تختلف من دولة لدولة، ومن منطقة لأخرى. لكن التوجه الشائع الذي يرجح الدخل المضمون الذي تقدمه وظائف في القطاع العام، أو الخاص، يعدّ من الأسباب الأساسية في الإحجام عن خوض الخريجين من الشباب مضمار الأعمال الحرة في معظم الدول العربية. من جهة أخرى، فإن المناخ المحيط بقطاع الأعمال ما زال غير مواتٍ في معظم الدول العربية، فيما عدا بعض دول **مجلس التعاون الخليجي**. إلا أن هذه الدول تعاني صعوبات أخرى تحد من انتشار ونجاح الحاضنات. من هذه الصعوبات، منافسة مؤسسات الأعمال خارجية المنشأ التي تراكمت لديها معارف علمية وتكنولوجية وتسويقية في المجالات التي تعمل ضمنها. بينما تبقى التسهيلات والمعونة التي تقدم في الدول العربية لمؤسسات الأعمال المحتضنة عند حدودها الأدنى.

بالرغم مما بنته دول عربية عدة من مؤسسات ذات أدوار محورية في دعم قدراتها العلمية والتكنولوجية ومسيرتها نحو اقتصادات مبنية على المعرفة، فإن الحاجة ما زالت ماسة لمتابعة مسيرة البناء هذه باستكمال جملة من المكونات المؤازرة لمنظومات العلوم والتكنولوجيا والابتكار الوطنية. وما زالت معظم الوزارات في الدول العربية تفتقر لمكاتب أو وحدات تعنى باحتياجاتها وخططها المتصلة بالعلوم والتكنولوجيا. وتشكل **المملكة العربية السعودية** استثناءً محموداً بهذا الصدد؛ حيث تضمنت الخطة الخمسية الأولى التي نفذتها **مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية** انشاء وحدات للعلوم والتقنية في عدد من الوزارات. وقد بلغ عدد الوحدات المنشأة 17 وحدة في جامعات المملكة و33 وحدة في الوزارات والهيئات الحكومية.

وما زالت المجالس التشريعية في الدول العربية تفتقر للجان برلمانية تختص بدراسة التشريعات والمبادرات الوطنية الرامية إلى بناء القدرات العلمية والتكنولوجية. كما إن الدول العربية مازالت تفتقر لمؤسسات يكرس فيها أخصائيون قدراتهم التحليلية لاستشراف مستقبلات العلوم والتكنولوجيا في المجالات التي ترتدي أهمية خاصة في التنمية وتُسْدي النصح لمتخذي القرار وللسلطات المُشَرِّعة

الإطار رقم 11

برنامج «بادر» للحاضنات في المملكة العربية السعودية

أطلقت مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية برنامج الحاضنات عام 2007 بإحداثها حاضنة «بادر لتقنية المعلومات والاتصالات» للأفراد و المنشآت التجارية التي تمتلك مشاريع إبداعية يمكن لها أن تثمر بخدمات أو منتجات ضمن عدد من مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

تأسست هذه الحاضنة وفق أساليب ثبت نجاحها في الدول المتقدمة بالتعاون مع شركة أسترالية نقلت الخبرة لفريق العمل الوطني. وتستضيف الحاضنة ممثلين لجهات منها: الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، وجمعية المخترعين السعوديين، وجمعية الحاسبات السعودية، والجمعية السعودية لهندسة الاتصالات، حيث تشارك هذه الجهات في اللجان الاستشارية للحاضنة، وفي تقييم طلبات المتقدمين للانضمام إلى الحاضنة الذي يستخدم معايير تتضمن إمكانات النمو بسرعة وخلق وظائف جديدة.

يبين الشكل المجاور توزع مشاريع حاضنة بادر على مجالات عملها.يبين هذا الشكل أن مشاريع تطوير البرمجيات والاتصالات تستأثر بنسبة تعادل 65 % من المشاريع المحتضنة.

وقد استقبلت الحاضنة 675 طلباً خلال العام 2011، توافرت شروط القبول في 26 طلباً منها[1]. كما بلغت الاستثمارات المبذولة لمشاريع الحاضنة 150 مليون ريال، قُرابة ثلثها قروض. وتوفر الحاضنة اليوم 174 وظيفة لم تكن موجودة قبل استحداثها (جديدة). كما إن الدخل الأولي لـ 12 من مؤسسات الأعمال المحتضنة قد قارب 300 ألف ريال شهرياً.

في إطار برنامج بادر أُنشئت أيضاً حاضنة للتكنولوجيا الحيوية في كلية الطب بمدينة الملك فهد الطبية بالرياض. ويشير تقرير المدينة السنوي للعام 2011 إلى استقبال الحاضنة مشاريع التكنولوجيا الحيوية ذات التطبيقات الطبية والزراعية والبيئية القابلة للإنتاج والتسويق. ويشير موقع برنامج بادر الإلكتروني إلى قبول 18 مشروعا يتم احتضانها حالياً[2].

توزع مشاريع حاضنة بادر على مجالات العمل (%)

البرمجيات (38)
تصنيع متقدم (4)
التعليم الإلكتروني (8)
تصميم المواقع الإلكترونية (8)
وسائط متعددة (15)
الاتصالات (27)

كذلك أُنجزت في برنامج بادر دراسة أولية لـ «حاضنة التصنيع المتقدم» التي تهدف إلى تحويل نتائج الأبحاث المستندة إلى التكنولوجيات المتقدمة إلى منتجات وخدمات تسهم بزيادة فرص العمل وتنويع مصادر الدخل الوطنيّ. ومن أحدث مشاريع برنامج بادر حاضنة بادر في جامعة سلمان بن عبدالعزيز التي تأسست في مطلع العام 2012، لتطوير ورعاية مؤسسات الأعمال الناشئة. وتستهدف حاضنة بادر – جامعة سلمان بن عبدالعزيز، الأفراد والشركات التجارية الناشئة ممن لديهم مشروعات تحمل أفكاراً إبداعية في المملكة بعامة، وفي محافظة الخرج بخاصة، يمكن أن تثمر بخدمات ومنتجات في مضمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا الحيوية والطاقة يمكن لها تحقيق منافع اقتصادية واجتماعية وبيئية[3].

1 – يورد موقع برنامج الحاضنات "بادر" التابع لمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية أن عدد المشاريع التي يتم احتضانها بلغ 29 مشروعاً. انظر موقع "بادر،" http://www.badir.com.sa/. تم الاطلاع على الموقع في 9 أغسطس (آب) 2012.
2 – انظر موقع جمعية المعلوماتية السورية: http://www.ti-scs.org/#. تم الاطلاع على المحتوى في آب (أغسطس) 2012.
3 – انظر موقع برنامج "بادر" التابع لمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية: http://www.badir.com.sa/incubators/sau/?lang=ar. تم تنزيل المعلومات الخاصة بحاضنة بادر في جامعة سلمان بن عبدالعزيز في 9 أغسطس (آب) 2012.

والرقابية بناء على ما تتوصل له من نتائج.

إضافة إلى كل ما سبق، هنالك حاجة ملحة في جميع الدول العربية لمؤسسات مرجعية يمكن لها القيام بالاشراف على المسارات المعتمدة لتنمية القدرات الوطنية العلمية والتكنولوجية على المحاور المختلفة؛ من تكوين لأطر النخبة إلى المبادرات الوطنية الساعية لتحقيق القدرات في مجالات محددة إلى التحالفات الدولية والشراكات الضمنية الرامية إلى استثمار نتاج العلوم والتكنولوجيا لتحسين إنتاجية وتنافسية قطاعات الإنتاج والخدمات. والقول بأن هذه مهام تتابعها وزارات مختصة يُجانب الواقع الفعلي إلى حدود متفاوتة من دولة لأخرى. فأعمال الوزارات المختصة في جميع الأحوال تدار من قبل بيروقراطيات لا يتسنى لها إلا فيما ندر الاستنارة بآراء الاختصاصيين. وقد تُلزمها التوازنات التي تسعى لتحقيقها في الكثير من الأحيان بتجاوز هذه الآراء، حتى وإن توصلت إليها واعتمدتها من حيث المبدأ. ولا بد أن يتم الإشراف على بناء القدرات العلمية والتكنولوجية من قبل مجموعات تضم النخبة من العلميين والتكنولوجيين أساساً، بالإضافة إلى الساسة والمختصين في الإدارة ورجال الأعمال. والصيغة المثلى لترتيبات كهذه في عدد من الدول المتقدمة، هي أكاديميات العلوم والتكنولوجيا ولجانها المتخصصة. وليس المطلوب أن تتحكم هذه الأكاديميات بمؤسسات العلوم والتكنولوجيا الوطنية بصورة تماثل ما كان للمؤسسات الحاكمة في اقتصادات العالم المركزية من سطوة على ما يقع تحت إشرافها من جامعات ومعاهد للبحوث. لكن لا بد أن تمتلك بفضل النخبة ممن يشرفون على أعمالها القدرة على الإقناع والسلطة المعنوية الكفيلة بالتزام المجتمع العلمي ومؤسساته بما تطرح من توجهات.

وبالرغم من أن بعض الدول العربية، وربما كانت **السعودية وتونس والمغرب** من أوائلها، قد نجحت في خلق صلات بين قطاع الأعمال ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، فعَليها أن تزداد متانة وعمقاً بمرور الزمن، وما زال معظم الدول العربية في بداية هذا الطريق.

وفي ما يتعلق بالارتقاء بالموارد المخصصة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي لا بد من استكشاف وتبني آليات جديدة تكفل مساهمة شرائح أوسع من المجتمع، وعلى الأخص مجتمع الأعمال للقيام بالأنشطة الرامية إلى بناء القدرات العلمية والتكنولوجية. وبهذا الصدد تعتبر دولة **الكويت** من الدول العربية الرائدة بتأسيسها **مؤسسة الكويت للتقدم العلمي**، على نسقٍ استوحيَ بعض ملامحه من المؤسسة التي تحمل اسماً مماثلاً في **الولايات المتحدة**[1]. ومن الضروري أن تنقل هذه التجربة وأن تضاف إليها من الشروط والمحسنات ما يجعل أداءها في باقي الدول العربية مماثلاً لما تحققه نظيراتها في الدول المتقدمة. وبهذا الصدد، من المفيد صياغة مبادرات تطرحها مثل هذه المؤسسات لغايات محددة يسهل على قطاع الأعمال والجهات الخيرية التي تدعم البحوث التفاعل معها وتقديم العون المادي والمعنوي لها. وذلك ترقباً لما ستسفر عنه من نتائج، ينبغي أن تسهر الجهات المنفذة على الوصول إليها. ومن الأمثلة على توجهات حملات كهذه ترمي إلى جمع التبرعات[2] لمشاريع البحث والتطوير، ما تصل منها بعلاج أمراض معينة أو معالجة مشاكل بيئية لها آثار سلبية على تنمية المجتمعات المهمشة في الريف والحضر[3].

تمتد جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية التي افتتحت في العام 2009 على مساحة تزيد على 36 مليون متر مربع على شاطئ البحر الأحمر شمال مدينة جدة، وهي تمنح درجات علمية في 11 مجالاً من مجالات العلوم والتكنولوجيا، ضمن أربعة محاور استراتيجية: الموارد والطاقة والبيئة وعلوم وهندسة المواد والعلوم الحيوية والهندسة الحيوية والرياضيات التطبيقية والعلوم الحاسوبية.

1 – تقوم مؤسسات أخرى في دول **مجلس التعاون الخليجي** خاصة بمهام مماثلة. إلا أن معظم الدول العربية الأخرى تفتقر لمثل هذه المؤسسة ولا تتوافر المعلومات عن التوجه لتأسيسها.

2 – وقد يعود بعضها لما يجبى من زكاة أو ما يتحصل من أوقاف.

3 – بالرغم من أن حملات كهذه أطلقت في عدد من الدول العربية إلا أن غياب أطر مرجعية موثوقة من ورائها يفقدها تمثل حالات إفرادية.



6. 2. 3. الجامعات البحثية

بالرغم من الأبحاث في جامعات الدول العربية فإن أياً من هذه الجامعات ليست مكرّسة للبحث العلمي، كما هي حال عدد من الجامعات التي أحدثت في الدول المتقدمة لترعى البحث العلمي أساساً، وتخرِّج الأطر المتفوقة في مجالات حيوية. وقد تغيرت الصورة مؤخراً بعد أن تأسست **جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية** في **المملكة العربية السعودية**. تقدم الفقرة التالية نبذة عن هذه الجامعة وتعرض أبرز مجالات الأبحاث التي تختص بها. ومن الضروري أن ترفد هذه الجامعة بمثيلات لها، لتغطي مجالات أخرى من البحوث تتميز بأهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في **السعودية** وفي الدول العربية الأخرى. ويبدو هذا الهدف على درجة من الأهمية بالنظر إلى تزايد تعداد طلبة الجامعات في جميع الدول العربية وانهماك النسبة العظمى من الأساتذة العاملين فيها في المهام التدريسية مما يبعدهم عن مهامهم البحثية، التي تعتبر أساسية ليس بالنظر لما تولد من معارف علمية وتكنولوجية ترفد بها جهود التنمية، وحسب. بل لما تسهم به بتخريج أطر بحثية مدربة من سوية النخبة.

6. 2. 3. 1. جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية

تم افتتاح الجامعة في شهر سبتمبر (أيلول) 2009 على مساحة تزيد على 36 مليون متر مربع على شاطئ **البحر الأحمر** في شول شمال مدينة **جدة** ثاني أكبر مدن **المملكة العربية السعودية** لتمنح درجات علمية في 11 مجالاً من مجالات العلوم والتكنولوجيا ضمن أربعة محاور استراتيجية: الموارد، والطاقة والبيئة وعلوم وهندسة المواد والعلوم الحيوية والهندسة الحيوية والرياضيات التطبيقية والعلوم الحاسوبية. وتتضمن الجامعة تسعة مراكز بحث جرى اختيارها ضمن هذه المحاور بناء على معايير تضمنت: أهميتها في تقدم المعارف العلمية إضافة إلى صلاتها بالصناعات القائمة في المملكة ومساندتها تطويرَ صناعات مستقبلية وتلبية

جدول رقم 20 محاور ومجالات الأبحاث والدراسات العليا في جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية

المحور	مراكز الأبحاث	مجالات الأبحاث والدراسات العليا
علوم وهندسة المواد	مركز جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية للأغشية المتقدمة والمواد المسامية	الهندسة الجزيئية للمواد الجديدة وتكنولوجيا النانو، تهدف لحماية البيئة وتحسين أداء العمليات الصناعية.
الموارد، والطاقة والبيئة	مركز جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية للتحفيز الكيميائي مركز أبحاث الإحتراق النظيف مركز أبحاث هندسة الطاقة الشمسية الضوئية مركز تحلية وإعادة استخدام المياه	موارد الطاقة ونظمها واستخداماتها؛ وحماية البيئة؛ وموارد المياه.
الرياضيات التطبيقية والعلوم الحاسوبية	مركز نمذجة الجينوم والتصوير العلمي ومركز العلوم البيولوجية الحاسوبية	تحليل البيانات، وتصميم العتاد الحاسوبي والبرمجيات والشبكات والرياضيات التطبيقية.
العلوم الحيوية والهندسة الحيوية	مركز أبحاث إجهاد النبات الجينومية مركز أبحاث البحر الأحمر	العوامل الوراثية والحيوية الجزيئية وتطبيقاتها في مجالات تتضمن الرعاية الصحية و الزراعة، وحفظ التنوع الحيوي.

العلوم والتكنولوجيا

> ما زال الكثير من منظومات العلوم والتكنولوجيا العربية يفتقر إلى الخبراء في عدد من مجالات التكنولوجيات الحديثة. ولا يشكل «استيراد» الخبرات اللازمة في معظم الأحيان حلولاً مواتية. كما إن عدداً كبيراً من المؤسسات التي استُحدثت تُدارُ وفقاً لتقاليد موروثة محدودة الفائدة.

احتياجات المملكة الاجتماعية والاقتصادية. انظر **الجدول** (20).

ومما يميز **جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية** عن غيرها من الجامعات السعودية وجامعات الدول العربية الأخرى انفتاحها على العالم في انتقاء أساتذتها ومدرائها، من جهة أولى، وانفتاحها على الجهات الدولية، من جامعات وشركات دولية كبرى[1]، في التحالفات العلمية والبحثية التي أبرمتها ، من جهة ثانية. وذلك علاوةً على ما تسعى إلى إنجازه من شراكات مع جهات وطنية من وزارات وجامعات ومؤسسات صناعية، في ما عنى مسائل بحثية وتطويرية محددة، من الأمثلة عليها اتفاقات أبرمتها مؤخراً مع وزارة الزراعة لتطوير الثروة السمكية في **المملكة العربية السعودية** و **جامعة الملك فهد للبترول والمعادن** في **الظهران** ومع **الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)**.

ختاماً، شهدت الدول العربية حركة ملموسة باتجاه تشييد البنى المؤسسية المعنية باكتساب المعارف وتوظيفها. لكن من الضروري تحقيق عدد من الأهداف الأخرى على الصعيد المؤسسي. فكثير من المؤسسات التي استُحدثت لرعاية أنشطة التنمية التكنولوجية في الدول العربية ما زالت قاصرة من جوانب عدة. وما زال الكثير من منظومات العلوم والتكنولوجيا العربية يفتقر للخبراء في عدد من مجالات التكنولوجيات الحديثة. ولا يشكل «استيراد» الخبرات اللازمة في معظم الأحيان حلولاً مواتية. كما إن عدداً كبيراً من المؤسسات التي استُحدثت تُدارُ وفقاً لتقاليد موروثة محدودة الفائدة.

وقد يستغرق إنشاء المؤسسات القادرة على اكتساب التكنولوجيا فترات غير قصيرة، بل قد لا يتسنى تشييد هذه المؤسسات في غياب نظم تسمح بتطوير سياسات محكمة للتنمية الشاملة ومؤسسات قادرة على تنفيذ مثل هذه السياسات، من دون استغلالها من قبل مراكز القوة وبعيداً عن المحاسبة الحثيثة. لذا فمن المتوقع أن يستغرق التحول المؤسسي الذي بدأت بوادره في البلدان العربية ما لا يقل عن عقد من الزمن. لكن نشوء عدد محدود من المؤسسات الملتزمة بسياسات رشيدة وقواعد محكمة لضمان أدائها كفيل بتحفيز تحولات نوعية واسعة النطاق.

7. البنى المعرفية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول العربية

يعتبر تملك القدرة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الشروط الأساسية لإحراز أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناء اقتصاد يستند إلى المعرفة. وتؤدي شبكة الإنترنت دوراً كبير الأهمية في التوصل إلى مصادر المعارف التكنولوجية والتواصل مع الأطراف المعنية بتقديم الخبرة والمشورة. كما تضم مراجع وقواعد للمعطيات يمكن أن تسهم بتقييم وحيازة معارف علمية وتكنولوجية قيمة. وبينما يبقى استخدام بعض هذه المصادر متاحاً لمستخدمي الشبكة كافة، يتطلب استخدام البرمجيات والتقارير المتخصصة التي تحتوي تفاصيل عملياتية رسوماً مرتفعة نسبياً؛ تتعدّى إمكانات مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة. ومن المهام التي تقوم بها الحكومات وغرف الصناعة والتجارة في بعض الدول المتقدمة والنامية تيسيرالنفاذ إلى مثل هذه المصادر.

وقد اتبع انتشار الحواسيب والحوسبة مساراً طويلاً في الدول العربية. إذ تبنّت هذه

1 – منها داو كيميكال في مضمار معالجة المياه بالترشيح الدقيق والتناضح العكسي وشلمبرجيه في مضمار الخدمات النفطية وآي بي إم في مضمار تكنولوجيا المعلومات.



العلوم والتكنولوجيا

> تغيرت صورة انتشار الحواسيب في البلدان العربية على نحو جذريّ بفضل تحوّلات عدّة جرت خلال العقد الماضي، منها انخفاض أسعار الحواسيب، واتساع انتشار المحتوى العربي، وانهماك الشرائح الشابّة في استخدام الحواسيب المحمولة والهواتف النقالة للنفاذ إلى مواقع الشبكات الاجتماعية على الإنترنت.

الدول حاسوب الإطار الرئيس[1] ببطء ملحوظ بدايةً. واقتصر استخدامه على المؤسسات الحكومية وخاصةً مكاتب الإحصاء المركزيّة. وبحلول السبعينيات لم يقتنِ سوى عدد محدود من الجامعات الرئيسة في الدول العربية حواسيب الإطار الرئيس. وكان حظ الحواسيب الصغرية[2] أفضل بقليل إذ سعت مؤسسات جامعية وبحثية عدّة لامتلاكها إلى جانب بعض الجهات الحكومية. لكن استخدامها بقي محصوراً بمجموعات صغيرة ومعدودة من الخبراء. أما الحواسيب الشخصية[3] فشهدت إقبالاً أكبر بكثير. لكن أدى غياب برامج التدريب الملائمة وقصور البرمجيات التي تسمح بتعامل الحاسوب مع اللغة العربية في كثير من الأحيان لتحول الحواسيب الشخصية إلى آلات كاتبة متطورة في أحسن الأحوال. تغيرت الصورة على نحو جذريّ بفضل تحولات عدة جرت خلال العقد الماضي، منها انخفاض أسعار الحواسيب وانتشار أوسع للمحتوى العربي وانهماك الشرائح الشابة في سائر الدول العربية باستخدام الحواسيب المحمولة والهواتف النقالة للنفاذ إلى مواقع الشبكات الاجتماعية على الإنترنت.

يقدم **الجدول** (21) قيم مؤشر مركب يدعى «مؤشر الجاهزية التكنولوجية،» وقيماً ست من مكوناته – التي تستخدم لقياس ما تُنجزه دول العالم من تقدم في سعيها لحيازة التكنولوجيا واستخدامها – في أربع عشرة دولة عربية وثلاث من الدول الأخرى في الشرق الأوسط، للمقارنة. وغني عن الذكر أن دلالات مؤشر الجاهزية تتجاوز الاعتبارات التكنولوجية الضيقة إذ تنمّ عن قدرة الدول على استخدام التكنولوجيات الحديثة في سعيها لإحراز النمو الاقتصادي والتنافس في الأسواق الدولية المنفتحة.

ويبين الجدول أن عدداً محدوداً فقط من دول **الخليج** قد نجح بتبوء مكانة متقدمة نسبياً بالمقارنة مع دول العالم الأخرى. وذلك بالنظر لبعض المؤشرات المستخدمة. أما باقي الدول العربية فيقع ترتيب معظمها ضمن الثلث الأخير من دول العالم التي يشملها المصدر، وعددها 142 دولة.

ومن الملاحظ أن عدداً من دول **الخليج** العربي، **كقطر** و**السعودية** و**الإمارات** و**البحرين**، تحتل مراتب متقدمة بالمقارنة مع دول العالم الأخرى وتقف في طليعة الدول العربية الأخرى. كذلك الأمر بالنظر لمؤشري توافر التكنولوجيات الحديثة واستيعاب الشركات للتكنولوجيات الحديثة. من جهة أخرى، يشير **الجدول** (21) إلى أن دولتي **الكويت** و**عُمان** تحتلان مراتب أقل تقدماً من نظيراتهما في منطقة الخليج بالنسبة إلى المؤشرات الثلاثة المذكورة أعلاه.

وخارج منطقة **الخليج العربي** تحتل دول **كالأردن وتونس المغرب** مراتب في مصاف النصف الأول من دول العالم، في المؤشرات الثلاثة المذكورة أعلاه. أما **اليمن وسورية والجزائر** فتقع في مراتب متدنية بين دول العالم الأخرى بالنظر لهذه المؤشرات الثلاثة.

وفي ما يتعلق بمؤشر الاستثمار الخارجي المباشر ونقل التكنولوجيا بصورة خاصة، يشير الجدول إلى أن **سورية ولبنان والجزائر واليمن** تحتل مراتب متدنية بالنسبة إلى سائر دول العالم في ما يتعلق بجذب الاستثمارات الخارجية المباشرة ونقل التكنولوجيا إذ تشغل **سورية ولبنان والجزائر** المراتب 106 و112 و123، بينما تحتل **اليمن** المرتبة الأخيرة بين دول العالم.

ولا يبدو التقييم العام لأوضاع الدول

1 – Mainframe computers
2 – Mini computers
3 – Personal computers

العربية بالنظر للمؤشرات المتصلة باستخدام الإنترنت والاشتراك بخدمات الحزمة العريضة وتوافر هذه الخدمات نسبة لتعداد السكان، مُرضياً بعامة. فمن أصل الدول العربية الأربع عشرة، التي تتوافر قيم المؤشرات والرتب فيها، يتراوح عدد الدول التي تقع ضمن النصف الأخير من دول العالم التي تغطيها الإحصاءات بين تسع وعشر دول

جدول رقم 21 **مؤشرات الجاهزية التكنولوجية في دول عربية منتقاة ودول أخرى في الشرق الأوسط**

	توافر التكنولوجيات الحديثة		استيعاب التكنولوجيا من قبل الشركات		الاستثمار الخارجي المباشر ونقل التكنولوجيا		مستخدمو الإنترنت لكل مئة من السكان		الاشتراكات بخدمات الحزمة العريضة لكل مئة من السكان		خدمات الحزمة العريضة على الإنترنت (كيلوبت/ثا/للفرد)	
	قيمة المؤشر	الترتيب العالمي	قيمة المؤشر	الترتيب العالمي	قيمة المؤشر	الترتيب العالمي	قيمة المؤشر	الترتيب العالمي	قيمة المؤشر	الترتيب العالمي	قيمة المؤشر	الترتيب العالمي
الجزائر	4	122	3.7	134	3.8	123	12.5	103	2.5	87	1	90
البحرين	6.1	22	5.7	20	5.3	18	55	41	12.2	45	7.9	57
مصر	4.3	110	4.7	78	4.7	67	26.7	86	1.8	91	1.8	86
الأردن	5.5	42	5.4	37	4.9	51	38	67	3.2	80	2.4	80
الكويت	5.2	58	5.4	39	3.4	135	38.3	66	1.7	93	3.7	71
لبنان	4.8	79	4.8	68	4	112	31	79	4.7	73	0.6	98
المغرب	5.1	65	4.7	74	4.9	54	49	49	1.6	95	2.3	82
عُمان	5.5	45	5.2	49	4.9	46	62.6	36	1.9	89	3.1	73
قطر	6	31	6	7	6.1	2	69	29	9.2	56	13.9	39
السعودية	5.8	36	5.7	23	5.5	8	41	59	5.5	67	11.6	45
سورية	4.1	119	4.8	70	4.1	106	20.7	95	0.3	111	0.3	110
تونس	5.3	57	5.1	50	5.2	25	36.8	69	4.6	74	4.9	66
الإمارات	6.1	25	5.9	16	5.5	10	78	19	10.5	49	26.6	28
اليمن	3.5	139	4	123	2.7	142	10.9	111	0.3	110	0.1	117
دول أخرى في الشرق الأوسط												
إيران	4.2	117	4	120	4	111	13	102	0.7	104	0.4	103
إسرائيل	6.3	13	6.1	6	5.3	14	67.2	32	25.1	19	5.4	64
تركيا	5.4	52	5.2	44	4.7	71	39.8	64	9.8	53	7.6	58

ملاحظة: وضع الترتيب العالمي المذكور في هذا الجدول استناداً لقيم المؤشرات العائدة لمئة واثنتين وأربعين (142) دولة.

المرجع: تقرير التنافسية في العالم (The Global Competitiveness Report 2011-2012)؛ **المنتدى الاقتصادي العالمي** (World Economic Forum)

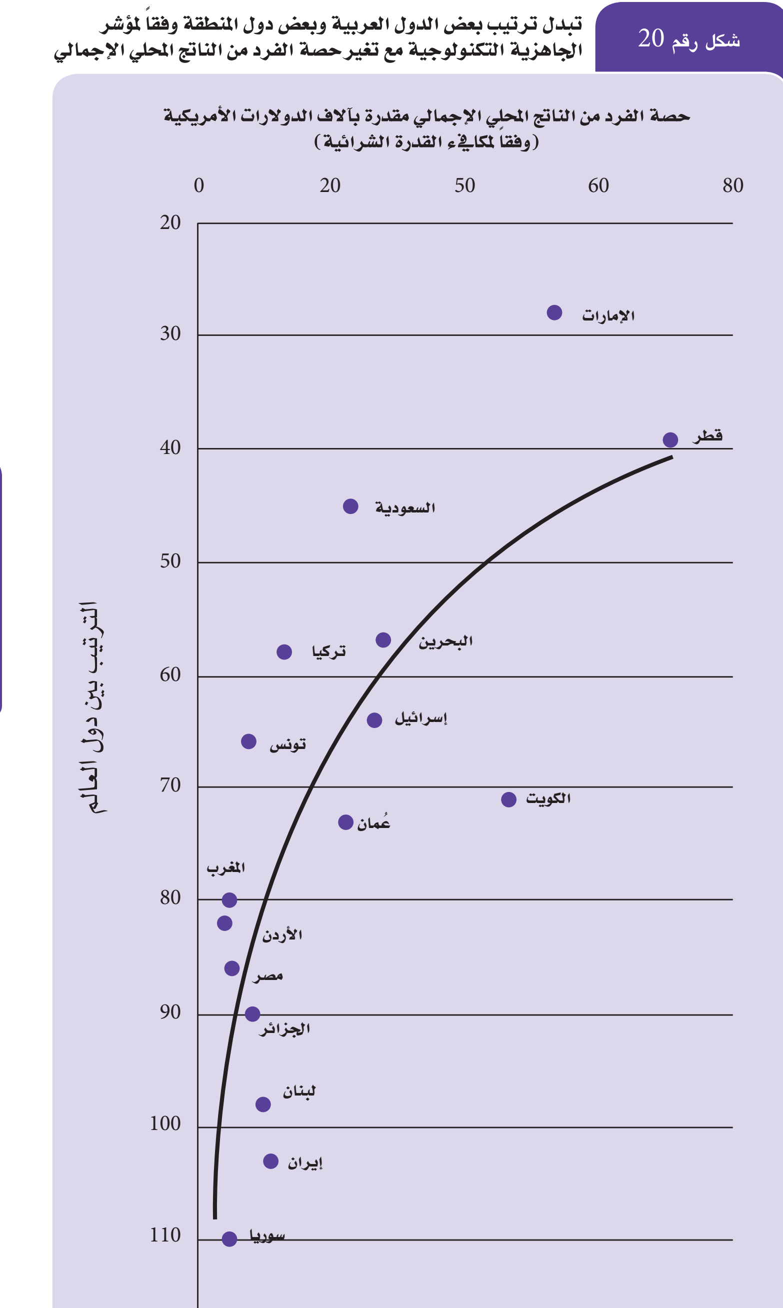
بالنظر للمؤشرين المتعلقين بخدمات الحزمة العريضة. ولا يتعدى عدد الدول العربية التي تقع في عداد الثلث الأول من دول العالم بالنظر لمؤشر استخدام الإنترنت الأربعة. بينما تحتل سبع دول عربية مراكز تداني أو تقع في ضمن النصف الأخير من دول العالم بالنظر لهذا المؤشر.

يقدم **الجدول** (21) أيضاً صورة عن الترتيب الذي تحتله كل من الدول المذكورة في الجدول بين دول العالم في كل من المؤشرات. ويبين **الشكل** (20) قدراً ملموساً من التوافق بين ترتيب الدول العربية بين دول العالم وفقاً لمؤشر الجاهزية وقيم حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كل منها. لكن هذا الشكل يشير أيضاً إن بعض الدول العربية تتمتع بترتيب عالمي يفوق ما تؤهلها له قيمة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ومن هذه الدول **البحرين وعُمان وتونس**. بينما تحتل دول أخرى مثل **لبنان والكويت** مراتب أدنى مما تتيحه قيم حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ولا ريب أن فروقاً كهذه تعود إلى السياسات والبيئات الحاكمة لبنود المؤشر المركب، كتوافر خدمات الحزمة العريضة أو القدر الذي تسمح به الاستثمارات الخارجية المباشرة باكتساب التكنولوجيا.

7. 1. نمو استخدام الإنترنت في الدول العربية

تشير إحصاءات حديثة العهد إن تعداد مستخدمي الإنترنت في الدول العربية ازداد ثلاثين ضعفاً خلال العقد الماضي، من 2.5 مليون مستخدم سنة 2000، إلى ما يزيد على 77 مليون في العام 2011. وتقارب معدلات الزيادة في الدول التي تأخرت بالنفاذ إلى الإنترنت، مثل **المغرب وسورية والجزائر والسودان واليمن**، أو تفوق، المئة ضعف خلال

شكل رقم 20 **تبدل ترتيب بعض الدول العربية وبعض دول المنطقة وفقاً لمؤشر الجاهزية التكنولوجية مع تغير حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي**



جدول رقم 22 إحصاءات استخدام الإنترنت في عشرين دولة عربية

	مستخدمو الإنترنت عام 2000 (بالآلاف)	مستخدمو الإنترنت وفقاً لأحدث إحصاء (بالملايين)	النمو منذ الشهر الأخير عام 2000 [1] (%)	النفاذ إلى الإنترنت نسبة إلى مجموع السكان (%)	المشتركون بموقع فيسبوك (بالآلاف)
الجزائر	50	4.70	94.0	13.4	2.294
البحرين	40	0.65	16.3	53.5	287
جيبوتي	1.4	0.06	42.9	7.8	59
مصر	450	20.14	44.8	24.5	7.295
العراق	13	0.86	66.2	2.8	860
الأردن	127	1.74	13.7	26.8	1.676
الكويت	150	1.10	7.3	42.4	823
لبنان	300	1.20	4.0	29.0	1.202
ليبيا	10	0.35	35.0	5.4	53
موريتانيا	5	0.08	16.0	2.3	75
المغرب	100	13.21	132.1	41.3	3.596
عُمان	90	1.47	16.3	48.4	285
فلسطين[2]	35	1.38	39.4	53.7	600
قطر	30	0.56	18.7	66.5	246
السعودية	200	11.40	57.0	43.6	4.035
السودان	30	4.20	140.0	9.3	n/a
سورية	30	4.47	149.0	19.8	n/a
تونس	100	3.60	36.0	33.9	2.603
الإمارات	735	3.56	4.8	69.0	2.341
اليمن	15	2.35	156.7	9.7	329
مجموع الدول العربية	2.511	77.08	30.7	21.7	28.658
المجموع العالمي	361.000	2.095	5.8	30.2	[3]687.100

المرجع: InternetWorld Stats.. من الموقع http://www.internetworldstats.com/stats5.htm (الشهر الثامن عام 2011)

1 – Number of times the number of internet users multiplied post-December 2000.
2 – Data for West Bank only. Data on Gaza is not available from source.
3 – Figure quoted by "Inside Network" at: http://gold.insidenetwork.com/facebook. Updated by source in June 2011 and accessed in August 2011.



الفترة ذاتها. وتفوق نسبة مستخدمي الإنترنت من الدول العربية اليوم 3 % من مستخدميها في أرجاء العالم. كما تقدر نسبتهم بنحو 22% من سائر مواطني الدول العربية. ويشكل مستخدمو الإنترنت في دول **الخليج العربي** 23 % من مجموع مستخدمي الشبكة في الدول العربية كافة، بالرغم من أن تعداد سكان هذه الدول لا يتعدى 13 % من سكان الدول العربية مجتمعةً[1]. يعرض **الجدول** (22) توزع مستخدمي الإنترنت في الدول العربية. ويبين الجدول أيضاً معدلات نمو تعداد مستخدمي الشبكة في المدة ما بين العام 2000 وتاريخ أحدث الإحصائيات.

ويبين **الشكل** (21)[2] أن تعداد مستخدمي الإنترنت في الدول العربية يتزايد بمعدل وسطي يقارب المعدلات العالمية. لكن لكي يصل عدد مستخدمي الإنترنت إلى مستويات تقارب المعدلات التي تسود في الدول المتقدمة لا بد أن يتنامى استخدامها بمعدلات تفوق المألوف في تلك الدول. ولا ريب أن عوامل كثيرة تحول دون الوصول إلى مثل تلك المعدلات. منها ما يتصل بسياسات تسعير النفاذ إلى الإنترنت وتوافر آليات تسمح باستخدام تطبيقات تقانة المعلومات والاتصالات في التعليم والتجارة والمعاملات التجارية والحكومية. ومن المسائل التي تحد من استخدام الإنترنت في بعض البلدان العربية، قصور البنى الأساسية. فقليلة هي الدول والمناطق العربية التي تتمتع بخدمات الحزمة العريضة.

7.2. اللغة العربية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

بالرغم من التحسن الذي شهده استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول

شكل رقم 21 تنامي استخدام الإنترنت في الدول العربية مقارنة بدول العالم في المناطق الجغرافية الرئيسة

الدول العربية
إفريقيا
الدول الأوروبية
آسيا والمحيط الهادي
دول القارة الأمريكية
مستخدمو الإنترنت لكل مائة من السكان
800
700
600
500
400
300
200
100
0
2005 2006 2007 2008 2009 2010 2011

1 – وقد يعود هذا إلى أن سكان دول الخليج العربية يتمتعون بقوة شرائية مرتفعة نسبةً لمواطني دول المنطقة. كما تمثل الجاليات الأجنبية التي تستخدم الإنترنت بكثافة نسبة ملموسة من قاطني هذه الدول.
2 – يتضمن الشكل معطيات من تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي حول التنافسية في العالم للعام 2012–2011.

العربيــة خــلال السنــوات القليلــة الماضيــة فـإن انتشـار تطبيقاتهـا في مجـالات حيوية، كتطبيقـات الحكومـة الإلكترونيـة والتعليم عن بعد والتجارة الإلكترونية، بقي محدوداً. ويعود قسط مـن هذا التخلف للصعوبات التي ما زالت تعانيهـا اللغـة العربيـة في تفاعلها مـع النظم الحاسوبيـة بعامـة. وبينمـا تعـود بعض هذه الصعوبات لخصائص اللغة العربية والأساليب الراهنة لاستخدامهـا، نطقاً وكتابةً، فإن قسطاً ملموساً منهـا يرجـع إلى قصـور البرمجيـات التـي صُمِّمـت للمعالجة الآليـة لنصوص اللغة وتفهمها.

ومـن المتوقـع أن تستفحـل الصعوبـات التـي يعـاني منهـا مستخدمـو اللغـة العربية علـى الإنترنت مثـلاً عندمـا تدخـل الأجيال المقبلة مـن محركات البحث حيـز الاستخدام الواسع. حيث صممت هـذه المحركات لإدراك مضمـون النصوص بـدلاً من مجـرد التعرف إلى مفرداتهـا. وبينما يمكن لهـذه المحركات تحليـل نصوص اللغـة الإنكليزيـة، وغيرهـا مـن اللغات الأوروبيـة، وإدراك مضمونها، ما زال هـذا بعيد المنال في اللغـة العربية. وذلك بالنظـر لتخلف البرمجيـات التي يمكـن لها إدراك دلالات النصوص بعد القيام بالتحاليل النحوية والصرفية الواجبة. بينما تلقى معظم سكان الـدول العربية تعليمهم باللغة العربية. والغالبية العظمى منهـم لا تمتلك القدرة على التعامـل مـع وسائـل تكنولوجيـا المعلومات والاتصـالات بغير اللغة الأم. ممـا سيحرمهم مـن مجـاراة الشعـوب الأخـرى في استثمـار التطبيقات الراهنـة والمقبلة بصورة مناسبة. ولا بـد أن يـؤدي نفاذ شرائح محـدودة ضمن المجتمعـات العربية إلى مثل هـذه التطبيقات إلى تـأزيم الفوارق بينهـا وبين شرائح المجتمع الأخـرى. وبالرغـم مـن أن الآثـار الإيجابيـة لاهتمـام أكـبر بتعليـم اللغـات الأجنبيـة في مختلف سنـوات الدراسـة، فليس مـن الممكن تزويـد عشـرات الملايـين مـن مستخدمـي الإنترنت العرب خلال فترات قصيرة بمهارات لغويـة تسمح لهـم باستثمـار شبكـة الإنترنت ومـا تحـوي من معارف خـلال أزمنة مقبولة. كمـا أن التحول نحـو استخدام لغـات أخرى[1] علـى نطـاق واسـع في التعامـل مـع أجيـال الإنترنـت المتقدمـة يحمـل في طياته مخاطر ثقافية واجتماعية واقتصادية بيِّنة.

لـذا، لا منـاص مـن التصـدي للأزمـة التي يعانيها تعامـل وسائط تكنولوجيـا المعلومات والاتصـالات مـع اللغـة العربيـة مـن خـلال إصـلاح اللغـة العربيـة والأساليـب المستخدمة في كتابتهـا، من جهـة أولى، وتطوير برمجيات التحليل الأنطولوجي والنحوي والدلالي ليتسنى تحسـين الترجمـة الآلية للنصوص العربية وفهم الآلة للُغة العربية المنطوقة والمكتوبة، من جهة ثانيـة. وإن الفشل بإحراز نتائـج مُرضية على هاتين الجبهتين يعنـي أن اللغة العربية ستعجز عن القيام بدور ذي شأن كوعاء للمعرفة وكأداة لتداولهـا ولتطويرهـا. لكن التوصـل إلى نتائج مرضيـة علـى أيٍّ مـن هـاتـين الجبهتـين ليس بالأمر اليسير. بل من المرجح أن تنقضي بضعة سنين قبل إحراز نتائج ملموسة على أية منهمـا. ولا بـد لذلك من بذل جهـود تهدف لتطوير برمجيـات ذكيـة قـادرة علـى التعامـل مـع تطبيقـات تكنولوجيـا المعلومـات والاتصالات باستخدام اللغـة العربيـة الأولويـة في جميع الأحـوال. ومـن شـأن التطـور الـذي تشهـده القدرات الحاسوبية والتقدم المُنجَز في مضمار البرمجيـات الذكيـة أن يسهمـا بتقـديم حلـول مناسبـة تسمح باستخـدام اللغـة العربية على الإنترنـت بصورة تقـارب مـا هو متـاح للغات أخرى.

1 – الإنكليزية في المقام الأول.

7. 2. 1. اللغة العربية على شبكة الإنترنت والمحتوى الرقمي العربي

بالرغـم من الصعاب التـي تجابه استخدام اللغـة العربيـة على شبكـة الإنترنت فقـد ازداد وجودهـا في مواقع الشبكة 2500 ضعف خلال الأعـوام 2011–2000. وهي نسبة تفوق نمو جميـع لغات العالم، بما في ذلك اللغة الصينية، التي تضاعف عدد المواقع التي تستخدمها نحو 1,480 مـرة. لكن استخدام اللغة العربية على الإنترنـت مـن قبـل قاطنـي الـدول العربية ما زال منخفضـاً بالمقارنة مع مستخدمي اللغات العشر الأخـرى الأكثر استخداماً علـى الشبكة. انظـر **الجدول** (23). إذ تستخدمها نسبة تقدر بـ 3 % مـن مجمـوع مستخدميهـا الذين بلغ عددهم المليارين في نهاية العام 2011. وهي تقـع دون نسبة سكان البلدان العربية لمجموع سكان العالم، التي تبلغ 5 %.

وفي مـا يتعلق بالمحتـوى الرقمي العربي

جدول رقم 23 عدد مستخدمي اللغات العشر الأولى على الشبكة[1]

اللغات العشر الأولى على شبكة الإنترنت	تعداد المتكلمين باللغة في العالم (إحصاءات 2011 بالملايين)	نسبة مستخدمي الإنترنت باللغة إلى مجموع مستخدميها (%)	نمو استخدام الإنترنت خلال الفترة 2000 - 2011	النفاذ إلى الإنترنت من قبل اللغة[2]	مستخدمو الإنترنت حسب اللغة (بالملايين)
الإنكليزية	1.302.28	26.9	301	43.4	565.00
الصينية	1.372.23	24.3	1.479	37.2	509.97
الإسبانية	423.09	7.9	807	39.0	164.97
اليابانية	126.48	4.7	111	78.4	99.18
البرتغالية	253.95	3.9	990	32.5	82.59
الألمانية	94.84	3.6	174	79.5	75.42
العربية	347.00	3.1	2.501	18.8	65.37
الفرنسية	347.93	2.8	398	17.2	59.78
الروسية	139.39	2.8	1.826	42.8	59.70
الكورية	71.39	1.9	107	55.2	39.44
اللغات العشرة الأولى	4.442.06	77.0	421	36.4	1.615.96
باقي اللغات	2.403.55	16.7	589	14.6	350.56
المجموع العالمي	6.930.06	100.0	482	30.3	2.099.93

المرجع: InternetWorld Stats.. من الموقع http://www.internetworldstats.com/stats5.htm (الشهر الثامن عام 2011)

1 – إحصاءات وضعت نهاية الشهر الخامس من العام 2011.
2 – يمثل المصطلح نسبة جميع مستخدمي الإنترنت المتكلمين باللغة المشار إليها إلى مجموع السكان الناطقين بها. ولا تُصحَّح النسبة بالنظر إلى تعداد الأميين من السكان.



لا مناص من التصدي للأزمة التي يعانيها تعامل وسائط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع اللغة العربية، وذلك من خلال إصلاح اللغة العربية والأساليب المستخدمة في كتابتها، من جهة أولى، وتطوير برمجيات التحليل الأنطولوجي والنحوي والدلالي ليتسنى تحسين الترجمة الآلية للنصوص العربية وفهم الآلة للغة العربية المنطوقة والمكتوبة، من جهة ثانية.

على شبكة الإنترنت، فمن المعتقد إن نسبة محدودة من المواقع فقط تتناول القضايا المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمعارف المرتبطة بها، من التعليم بمراحله أو الرعاية الصحية أو حماية البيئة وتعزيز الجهود الرامية إلى توليد مؤسسات الأعمال وفرص جديدة للعمل[1]. أما القسم الأكبر فهو مكرس لوسائط الإعلام والترويج للمواضيع الدينية والترفيهية.

7. 3. تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تشير مطالعات أولية إن خدمات الحكومة الإلكترونية المتاحة للمواطنين على شبكة الإنترنت ما زالت متخلفة بالمقارنة مع عدد من الدول الأخرى. وكما يشير **الجدول** (24)، فإن بعض دول **مجلس التعاون الخليجي** قد سبقت باقي الدول العربية في هذا المضمار[2]. ويعتبر تأخر الحكومات بوضع سياسات وتبني مبادرات تشجع استخدام الإنترنت لإنجاز المعاملات الحكومية مسؤولاً عن التخلف في استخدام تطبيقات الحكومة الإلكترونية. ومن المرجح أيضاً أن يكون قسط من التخلف في هذا المضمار عائداً إلى المشاكل التي تعترض استخدام اللغة العربية على شبكة الإنترنت، وذلك على الأخص في المجالات التي تتطلب محركات البحث الذكية التي تحسن التعامل باللغات الأوروبية إلى حدود تفوق بكثير تعاملها مع اللغة العربية. كذلك فإن النسبة الأكبر من مواقع مؤسسات الأعمال ما زالت بعيدة عن استخدام أساليب التجارة الإلكترونية. ويعود هذا بصورة أساسية إلى غياب أو قصور القوانين والتشريعات المواتية. فما زال تبني التوقيع الإلكتروني مجرد مشروع في معظم الدول العربية، وما زالت حماية المواقع الحساسة من سرقة المعلومات التجارية بحاجة إلى عناية أكبر مما بذل حتى الآن.

بعض دول مجلس التعاون الخليجي سبقت باقي الدول العربية في مضمار خدمات الحكومة الإلكترونية المتاحة للمواطنين على شبكة الإنترنت، وذلك بسبب تخلّف الحكومات العربية عن وضع سياسات تشجع استخدام الإنترنت لإنجاز المعاملات الحكومية.

وفيما يتعلق بتطبيقات التكنولوجيا في مضمار التعليم، تتضمن قواعد المعطيات على مواقع عدد كبير من المؤسسات التعليمية والمنظمات الدولية قدراً كبيراً من المعارف. كما أنشأت بعض المؤسسات مواقع على شبكة الإنترنت تقدم معلومات ودراسات حول طيف واسع من المناهج الدراسية. ويقوم عدد متزايد من الجامعات بطرح مواد دراسية للاستخدام الحر من عامة الناس. لكن المعطيات حول مدى استفادة مواطني الدول العربية من مثل هذه المصادر غير متوفرة. ومن المرجح أن تكون أقل بكثير مما ينبغي. وذلك لأسباب متعددة منها ما يتصل بتوافر التجهيزات الحاسوبية والنفاذ إلى خدمات الحزمة العريضة. كما يتوقع أن تلعب القدرات اللغوية للطلبة والباحثين دوراً هاماً في استثمار ما تتضمنه مصادر الإنترنت من معارف. علاوةً على ما سبق، هناك أيضاً حاجة ماسة إلى نظم تسمح بتقييم موضوعي للمواقع الحرّة وما تتضمن من معارف. ولا بد أن تقوم المؤسسات التعليمية العربية بجهود في هذا السياق من خلال الآليات التي تضعها لاستثمار المعارف المتاحة على هذه المواقع من قبل طلبتها.

من جانب آخر، تدل مراجعة المواقع التي أنشأتها الجامعات ومعاهد الدراسة العليا في بعض الدول العربية على تخلفها من أوجه عدة، فالقليل من المواقع المكرسة لمراكز الأبحاث والتواصل بين العلميين تعاني مساوئ بادية في التصميم والمحتوى. ويبدو هذا جلياً في مواقع الجامعات ومعاهد البحوث في البلدان التي عانت اضطرابات سياسية مؤخرا، **كالعراق واليمن وسورية**. وقد استحدثت

1 – مجموعة باحثين، التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية، مؤسسة الفكر العربي، بيروت 2010.
2 – انظر تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (**الإسكوا**): E/ESCWA/ICTD/2009/12; 25 September 2009

جدول رقم 24 ترتيب بعض البلدان العربية وفق نجاحها في تطبيق خدمات الحكومة الإلكترونية

	المرحلة الأولى خدمات ناشئة	المرحلة الثانية خدمات متقدمة	المرحلة الثالثة خدمات تفاعلية	المرحلة الرابعة خدمات مترابطة	المجموع
البحرين	100	76	81	67	75
الإمارات	100	74	83	67	75
السعودية	92	60	77	67	70
قطر	93	64	62	64	65
عُمان	92	64	48	57	58
مصر	100	64	27	57	53
الكويت	100	62	48	38	51
المغرب	100	62	29	43	47
لبنان	100	62	17	38	42
تونس	92	45	29	41	42
الأردن	83	48	31	20	34
العراق	75	33	6	26	25
الجزائر	75	48	8	9	22
السودان	67	31	10	19	22
سورية	58	31	4	19	20
اليمن	33	7	8	23	15

المصدر: عن نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية في البلدان العربية؛ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). العدد 17. مؤرخة: 13 حزيران (يونيو) 2012. عن نشرة لإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (UNDESA):UN Public Administration Programme, United Nations E-Government Survey 2012

بعض الدول العربية شبكات رقمية مخصصة لدعم أنشطة التعليم العالي والبحث العلمي في الجامعات ومراكز الأبحاث المتخصصة وكذلك لتعزيز الصلة مع برامج البحث العلمي في دول العالم، وخاصة في دول **الاتحاد الأوروبي**. وهذه بصورة أساسية حال شبكات البحث التي تأسست في دول **المغرب العربي**. ومن الدول التي أعلنت عن إنشاء مثل هذه الشبكات **الأردن والجزائر والمغرب وتونس والصومال وسورية**. يقدم **الإطار** (2) في الملحق نبذة عن كل من الشبكات التي استحدِثت، ويستعرض بإيجاز أبرز مهامها.

وقد أنشأت بعض الدول العربية، منها

سوريـة وتونس والمغـرب[1]، جامعات افتراضية تقدم برامجها التعليمية عبر الإنترنت. وتتناول الدورات التي تقدمها هـذه الجامعات بالدرجة الأولى مواضيـع تقـع ضمـن نطـاق الإقتصاد وإدارة الأعمـال والإنسانيـات وتعلـم اللغـات بالإضافـة إلى المواضيـع المتصلـة بالحوسبة والإنترنت. كما أحدثت في بعض الدول المتقدمة منهـا بريطانيا وكندا جامعات افتراضية تقدم الخدمـات التعليميـة لمواطنـي الـدول العربية. وتتضمـن الـدورات التـي يقدمهـا عـدد مـن الجامعـات الافتراضية دورات تخصصية تمنح بموجبها شهادات الماجستير.

عانت مواقع الجامعات ومعاهد البحوث والتواصل بين العلميين من اضطرابات كثيرة في البلدان التي شهدت اضطرابات سياسية مؤخراً، كالعراق واليمن وسورية. وقد استحدثت دول المغرب العربي وكل من الأردن والجزائر والمغرب وتونس والصومال وسورية شبكات رقمية لدعم أنشطة التعليم العالي والبحث العلمي في الجامعات وتعزيز الصلة مع برامج البحث العلمي في دول الاتحاد الأوروبي.

وتحـول حداثـة عهد معظم هـذه الجامعات دون تقييم أدائها بصورة وافية. لكن من البديهي أن دعم هذه المبادرات وتقليص المصاعب التي تجابهها سينعكس إيجاباً علـى تكوين الأطر اللازمـة لتشييـد اقتصادات المعرفـة في الدول التـي تبنتها. ومن أكثر هـذه الصعوبات أهمية تشييد البنـى الأساسية التي تسمـح باستخدام الأجيـال المتقدمـة مـن التكنولوجيـا لتوطيـد التفاعـل بين الطلبة والهيئة التدريسية وابتكار اساليب تسمح للطلبة باكتساب الخبرات العملية اللازمـة لدراسـة المناهـج العلميـة والهندسية واستخـدام تجهيزات البحث والمعدات المخبرية في مراكز مخصصة لذلك.

ومن الضـروري في تصميم الجهـود المقبلة في مضمـار التعلـم في الـدول العربيـة عـن بعد الاطـلاع على سيل المناهـج التعليمية الجامعية التـي وضعت من قبـل معاهد مرموقة مثل معهد ماستشوستس للتكنولوجيا في الولايات المتحدة وإجراء دراسة متمعنة تتناول الجهود التي قامت بها مؤسسات تعليمية ربحية وغير ساعية للربح لدعم برامج التعليم في مواضيع متخصصة، من أبرزها الرياضيات والعلوم الأساسية.

يعتبر تكامل واتساق السياسات والمبادرات الراميـة إلى الاستفـادة مـن الفرص التـي تطرحهـا تكنولوجيـا المعلومـات والاتصالات مـع السياسات والمبـادرات الهادفـة لإصلاح التعليـم بمراحلـه ضروريـاً إلى أبعـد الحـدود. فقطـاع التعليم في الدول العربية ما زال يحمل إرثاً ثقيلاً خلفتـه ممارسات غلّبت التلقين على اكتساب القـدرات التحليليـة والإبداع ورجّحت التعلّـم بالسمـع والاستظهـار علـى القـراءة والتواصـل عـبر الكلمة المكتوبـة وتنازلت عن أهـداف أساسية تتصل بنوعيـة التعليم بالنظر لاعتبارات سياسية ضيقة[2].

إنّ تصدى سياسـات التعليم لهذه القضايا شـرط أساسيّ في بناء اقتصـادات ومجتمعات المعرفـة في الـدول العربيـة. بـل ليس مـن المتوقـع أن تنجـح الـدول العربيـة باستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومـات والاتصالات في النفـاذ إلى المعارف بأنواعهـا، ومن ثم تمثّلها وتطويعهـا ونشرهـا وتوليدهـا مـن جديد، من دون إصـلاح شامـل ومتكامـل لنظـم التعليـم المتبعة في شتى المراحل.

ختامـاً لا بـد لاستغـلال مـا يطرحـه التقـدم التكنولوجي مـن فرص ثمينـة لتشييد اقتصـادات تستنـد إلى المعرفـة مـن تصميـم سيـاسـات ومبـادرات على الصعيديـن الوطني والإقليمي تؤازر إصلاحـاً شاملاُ للغة العربية، من جهـة أولى، وتدعم تطويـر العتاد والأدوات البرمجية الذكية القادرة على تعامل أفضل مع هـذه اللغـة، من جهـة ثانية. وذلك كـي يتسنى لمستثمري التكنولوجيا باللغة العربية الوصول إلى منافع تساوي أو تماثل ما يناله مستخدمو تكنولوجيـا المعلومات والاتصـالات في الدول المتقدمـة، وأعـداد متزايدة من الـدول الناميـة. وبينمـا يُتوقـع أن تثمـر المساعي علـى هذين

1 – تشير تقارير إعلامية إلى عزم عدد من الدول العربية الأخرى على إنشاء جامعات افتراضية، منها مثلاً الجامعة الافتراضية الإسلامية في الشارقة.

2 – فرضت أنظمة تعليمية في بعض الدول العربية قواعد لتوظيف المسؤولين الأساسيين في سلك التعليم تُغلّب انتماءهم إلى الحزب الحاكم على مؤهلاتهم التعليمية وأدائهم الوظيفي.

المحورين في الأمد الأبعد، خلال فترة قد لا تقل عـن عقد مـن الزمـن، لا بد في الأمديـن القريب والمتوسط، من تطوير البنى الأساسية المتاحة. وذلك بالترافـق مع سعي مستمـر لخفض كلفة النفاذ إلى التطبيقات التكنولوجية المستحدثة.

8. اكتساب المعارف العلمية والتكنولوجية في القرن الحادي والعشرين

تمثـل المعـارف التكنولوجيـة المستخدمة في قطاعـات الإنتـاج والخدمـات بأنماطهـا المختلفـة حصيلـة سلسلـة مـن الاختراعـات والاكتشافـات وتراكمـاً لا يستهـان بـه مـن الخبرات في بناء واستخدام وصيانة التجهيزات والمعـدّات واستخدامهـا للوصـول إلى عوائـد اقتصاديـة واجتماعية أو علميـة وتكنولوجية تسهـم بدورهـا في تطويـر المعـارف العلميـة والتكنولوجيـة مـن جديد. ويتجسـد قسط كبير مـن المعـارف ضمـن منتجـات محـددة، منها مـا هو مـدوَّن ومنهـا مـا يتراكم لـدى الأفراد والمؤسسات مـن خلال الممارسات الرامية إلى توليـد المعـارف ونشرهـا واستثمارهـا. ومما يعنـي واضعي السياسـات الرامية إلى اكتساب المعارف العلمية والتكنولوجية وتعزيز القدرة علـى الابتكـار استهداف ما هـو متاح مباشرة مـن هـذه المعـارف لبنـاء طيـف متكامل من القـدرات الأساسيـة والعمـل حال تراكـم كتلة حرجـة منهـا لاكتسـاب أنمـاط أصعـب منالاً منها. تتنـاول الفقرات التاليـة باختصار بعض أبـرز الأساليب التي استخدمت مـن قبل الدول العربيـة خـلال العقديـن الماضيـين لاستقدام واستثمار المعارف التكنولوجية. وبالطبع فإن لكل من الأساليب المتبَعة مزايا ومساوئ تتعلق بقـدرة الجهـة التـي تتقبـل التكنولوجيـا على امتلاك قدرات جدية تسمـح بتطوير المدخلات التكنولوجيـة التـي يتـم التوصـل إليهـا مـن خـلال الأساليب المتبعـة واستثمارها لتحقيق إمكانـات تنافسيـة خاصـة بهـا في قطاعات مـؤازرة ومجـاورة أو مغايـرة، للقطاعـات التـي تستهدفها مبـادرات استقـدام واستثمار المعارف التكنولوجية.

8. 1. الاستثمار الخارجي المباشر

يعتـبر الاستثمـار الأجنبـي المباشـر مـن الآليـات المجرّبـة والشائعـة لنقـل المعـارف التكنولوجية من مصادرها المألوفة إلى بلدان العـالم الناميـة. وفي معظـم الأحـوال يـؤدي الاستثمـار الأجنبـي المباشر إلى تكوين جزر متقدمـة تكنولوجياً ضمن محيـط إما أن يكون متخلفـاً وقليـل التأثر بما يُطـرح من مدخلات تكنولوجيـة جديـدة. أو أن يكـون قـادراً علـى استيعـاب هـذه المدخـلات إلا أنهـا لا تتاح له لأسبـاب تتعلـق بالأساليـب المتبعـة مـن قبل الجهات المستثمرة لحماية المعارف للمحافظة على الأفضليـة التنافسية التي تمتلكها. وتشير بعض الدراسات إلى الحدود التي يمكن ضمنها تعزيـز القـدرات التنافسيـة المحليـة بناء على الاستثمـارات الأجنبيـة المباشـرة[1] . وتضيـق هـذه الحـدود حـين لا يمتلـك البلـد المستقبـل للاستثمـارات الخارجيـة قـدرات علميـة وتكنولوجية ملموسة.

يجب الاستفـادة مـن الفرص التـي تطرحهـا تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات مـع السياسات والمبادرات الهادفة إلى إصـلاح التعليـم بمراحلـه جميعـاً، فقطـاع التعليـم في الـدول العربيـة مـا زال يغلّـب التلقين علـى اكتساب القدرات التحليليـة والإبـداع، ويرجّـح التعلّـم بالسمـع والاستظهـار علـى القـراءة والتواصـل عبر الكلمة المكتوبة.

يمكن لنقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبـي المباشـر أن يتـم بصور عـدَّة، أبرزُها تحفيـز التقليـد وتنشيـط الطلب علـى منتجات تتضمن محتوى تكنولوجياً أكثر حداثة وكذلك انتقـال العمالة التي توظفهـا الجهة المستثمرة في أول الأمـر للعمـل مع جهـات أخرى محلية. ومـن المعتـاد أن تَحول الجهات المستثمرة دون فقدانهـا الميـزة النسبيـة التي تمتلكهـا بفضل التكنولوجيـات التـي تستخدمهـا بتقديم أجور

1 – هذا بالرغم من ان المنشآت التي تشيّد نتيجة لاستثمارات أجنبية مباشرة غالباً ما تتميز بإنتاجية تفوق نظيراتها التي تقوم استناداً للإمكانات المحلية.

العلوم والتكنولوجيا

لموظفيها تفوق ما يمكن أن يحصلوا عليه من المنافسين المحتملين في البلد المضيف[1].

وبالرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى نقل معارف تكنولوجية أكثر حداثة وإنتاجية بعامّة، فإنه يشكل نمطاً أكثر كلفة من أنماط أخرى يمكن اللجوء إليها لحيازة المعارف التكنولوجية، كالترخيص، عندما يكون متاحاً. وغالباً ما تكون التكنولوجيات التي تقوم الشركات المتعددة الجنسية على نقلها بواسطة الترخيص أقل حداثة وإنتاجية مما تُقبل على نقله بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر.

من المنطقي، بالنظر لما سبق، أن تسعى الدول العربية لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر بالرغم من كلفه المرتفعة، نسبةً إلى الأنماط الأخرى لاكتساب المعارف التكنولوجية ، كالترخيص مثلاً، كلما أمكنها توفير القواعد التكنولوجية اللازمة لإقلاع مشاريع الاستثمار والتوصل لآليات تضمن حسن الاستفادة مما تأتي به من المدخلات التكنولوجية الجديدة. وذلك لأن الاستثمار الأجنبي المباشر يقدم، إضافةً إلى المعارف التكنولوجية المجردة، فرصاً لتدريب الأطر البشرية في مجالات محورية ومؤازرة أو مساعدة على نحو لا توفره أنماط أخرى من اكتساب المعارف التكنولوجية المستحدثة. كذلك فإن تفوق الشركات المتعددة الجنسية على غيرها من حيث المهارات الإدارية وأساليب مراقبة الجودة والتسويق ينعكس بصورة إيجابية على تكوين قدرات وطنية ومحلية في كثير من الحالات. وغني عن الذكر أن كل هذه القدرات ينبغي أن تترجم في آخر المطاف إلى إمكانات فعالة في التنافس الدولي.

وتقوم الشركات متعددة الجنسية عادة بنقل المعارف التكنولوجية التي طورتها إلى الشركات التي تقع ضمن نطاق منظومات الإنتاج والتوزيع العائدة لها أو المتحالفة معها عبر «أنماط ضمنية» لنقل التكنولوجيا. وغالباً ما يتم انتقاء المستوى الذي يميز تكنولوجيات الإنتاج وفقاً للإمكانات التكنولوجية المتاحة في البلد المضيف، ولشروط المنافسة القائمة واعتبارات ترتبط باتساع السوق المستهدفة ومستوى التطور الذي يميّز احتياجات المستهلكين؛ فعندما تُقدِم شركة متعددة الجنسية لصناعة السيارات، على سبيل المثال، على بناء معامل لتصنيع أو تجميع منتجاتها في إحدى الدول العربية، فإنها تتطلّع في معظم الأحيان إلى المنافسة بمنتجاتها على نطاق يفوق حدود البلد المضيف، ليتسنى لها تصدير منتجاتها إلى بلدان أخرى في المنطقة.

وكثيراً ما تسمح فروع الشركات متعددة الجنسية التي تقوم بالاستثمار لمؤسسات الأعمال المتعاملة معها في البلد المضيف بحيازة قسط من المعارف التكنولوجية التي تمتلكها. وذلك من خلال تلزيمات ضمنية تقوم بها فروع الشركات متعددة الجنسية لتعزيز ربحيتها، تتضمن مثلاً التزود بالمواد الأولية أو مواد التغليف من منشأ محليّ أو القيام بعمليات التوزيع. إذ تُضمر مثل هذه العمليات محتويات تكنولوجية تتفاوت من حيث العمق والاتساع من حالة لأخرى. وغالباً ما يتم انتقاء المستوى التكنولوجي لعمليات التلزيم الضمني بناءً على الإمكانات التكنولوجية التي يمتلكها الشريك المحلي في البلد المضيف. وبالرغم من أن اتفاقات التلزيم الضمني تفرض على الجانب المستقبل، أو الطرف المحلي، عدم استثمار التكنولوجيات المنقولة لأغراض تتجاوز غاياتها المباشرة إلا أن قدراً ملموساً من اكتساب المعارف التكنولوجية يتم من خلالها، ما يُتيح للعاملين لدى الطرف المحلي تملُّكَ قدرات تكنولوجية متفاوتة من حيث تكاملها وإمكانات تطبيقها في مجالات مغايرة لموضوع التلزيم الأصليّ.

> على الرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى نقل معارف تكنولوجية أكثر حداثة وإنتاجية بعامّة، فإنه يشكل نمطاً أكثر كلفة من أنماط أخرى يمكن اللجوء إليها لحيازة المعارف التكنولوجية، كالترخيص، عندما يكون متاحاً.

1 – ورقة بحث من منشورات البنك الدوليّ. عنوانها: "Multinational Firms and Technology Transfer" وضعها المؤلفان: A. J. Glass and K. Saggi . متاحة من الموقع: http://economics.sbs.ohio-state.edu/pdf/glass/eff.pdf

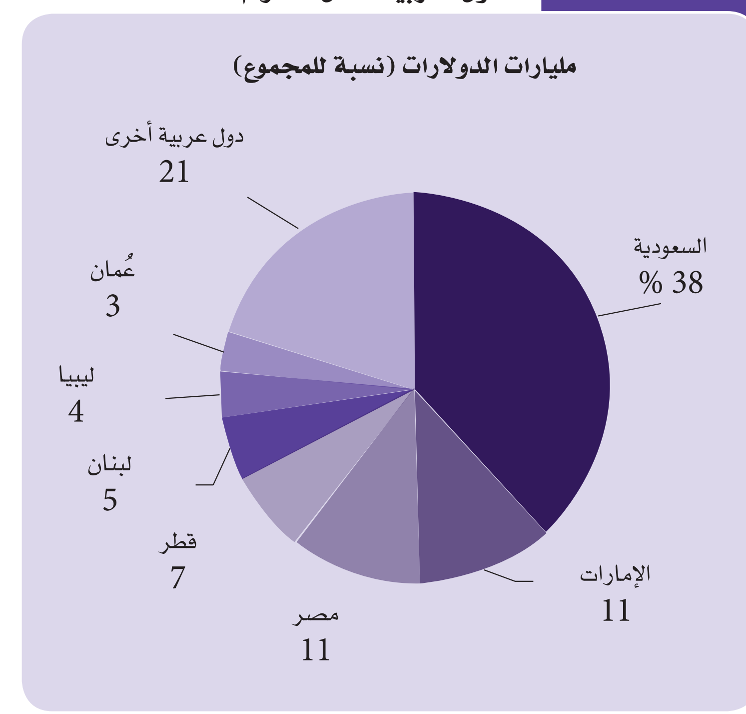
يقدم **الجدول** (م- 5) في **الملحق** معطيات حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي استقبلتها تسع عشرة دولة عربية خلال الأعوام 2007 – 2010. كما يعرض حجم الاستثمارات الخارجية المباشرة في أربع دول أخرى وفي العالم كله للمقارنة. ويبين الجدول أن نسبة الإستثمارات الأجنبية الموجهة نحو الدول العربية مجتمعة شكلت عام 2007 قرابة 4 % من إجمالي الاستثمارات الخارجية المباشرة في دول العالم مجتمعة. ثم ارتفعت لتفوق 5.7، ثم 5 %، في العامين التاليين، قبل أن تنخفض إلى أكثر بقليل من 3.5 %، عام 2010. بينما يبين الجدول ذاته أن أوضاع الاستثمار الخارجي المباشر في تركيا ازداد بين العامين 2007 و 201 بنسبة تقارب 250 %. وتضاعف في إسرائيل بين العامين 2008 و2010. وإذا ما اعتبر حجم الاستثمارات الخارجية المباشرة مؤشراً لوتيرة استقبال تكنولوجيات الإنتاج والخدمات المتقدمة، فإن هذا يعني تخلف الدول العربية مجتمعة عن هاتين الدولتين. لكن بعض الدول العربية منفردة شهدت نمواً فائقاً في حجوم الاستثمارات الخارجية المباشرة التي استقبلتها. من هذه الدول بعض الدول الأقل مداخيلاً مثل **اليمن وموريتانيا وجيبوتي**، التي شهدت زيادات في حجوم الاستثمارات الخارجية المباشرة على أراضيها عام 2010 تفوق على التوالي 16 و10 و5 مرات ما كانت عليه في العام 2007. وقد شهدت بعض الدول التي تتمتع بمداخيل أعلى زيادات ملحوظة في حجوم الاستثمارات الخارجية المباشرة التي استقبلتها. فبلغ ما استقبلته **مملكة البحرين** من هذه الاستثمارات في العام 2010 أحد عشرة ضعفاً مما توجه نحوها في العام 2007. هذا بينما شهدت دول عربية أخرى زيادات أقل وانكمشت وتيرة الاستثمارات في بعضها الآخر بين العامين 2007 و2010، كما كان حال كل من **الجزائر والعراق ولبنان وقطر وسورية**.

يقدم **الشكلان** (22) و(23) موجزاً لبعض ما يعرضه **الجدول** (م – 5). ويبين الجدول والشكلان أن ثلاث دول عربية، هي **المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر**، استأثرت بما يقابل ثلثي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة نحو البلدان العربية جميعاً خلال هذه الفترة. إلا أن دولاً عربية عِدَّة نالت حصصاً ملموسةً من الاستثمار تغاير النمط الذي سائد في عقود ماضية. **فالأردن**

> بلغت نسبة الاستثمارات الأجنبية الموجهة نحو الدول العربية في العام 2007 نحو 4 % من مجموع الاستثمارات الخارجية المباشرة في دول العالم مجتمعة. ثم ارتفعت تلك النسبة إلى 5.7% في العام 2008 ثم إلى 5 % في العام 2009، قبل أن تنخفض إلى 3.5 % العام 2010.

شكل رقم 22

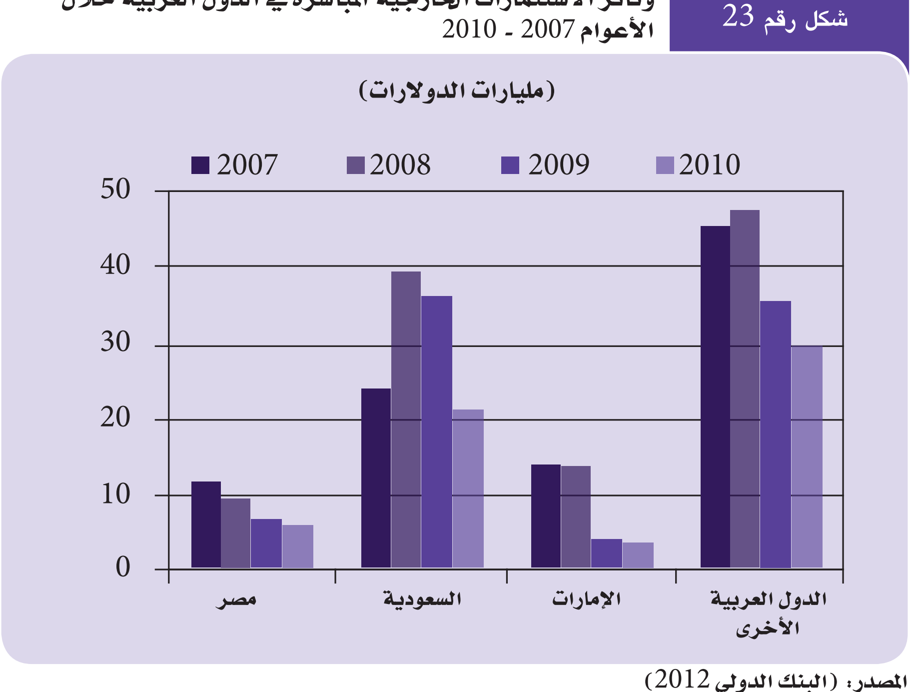
مجموع الاستثمارات الخارجية المباشرة التي استقبلتها الدول العربية خلال الأعوام 2007 - 2010



المصدر: (**البنك الدولي** 2012)

شكل رقم 23

وتائر الاستثمارات الخارجية المباشرة في الدول العربية خلال الأعوام 2007 - 2010



المصدر: (البنك الدولي 2012)

ولبنان، اللذين لم ينالا حصصاً تذكر من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، ارتقيا إلى مراتب متقدمة بين بلدان الشرق الأوسط العربية من حيث ما حصلا عليه من استثمار أجنبي مباشر فيما بعد[1]. كما شهد كل من **تونس والمغرب** تزايداً في حجم الاستثمارات الأجنبية التي توجهت إليهما. انظر **الإطار** (12).

لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر القدرة على تعزيز الابتكار والإنتاجية والتنافسية لدى البلد المضيف، كلما أتيحت الفرص للتعامل مع المعارف التكنولوجية التي تضمرها أساليب الإنتاج الجديدة والخدمات المتصلة بها. لكن الآثار الإيجابية المترتبة لا تتحقق بصورة تلقائية بل لا بد من تبني آليات تسمح بالاستفادة المثلى من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في حيازة ونشر معارف تكنولوجية جديدة على الصعيد الوطني أو القطاعي. كما أن ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا يعني بالضرورة ارتفاع القيمة المضافة والإنتاجية في البلد المستقبل. بل إن الآثار الإيجابية لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر على حيازة ونشر معارف تكنولوجية جديدة والتحول نحو اقتصاد يستند إلى هذه المعارف أمور مرهونة بما تتطلبه هذه المشاريع من أنشطة للبحث والتطوير، وما تحمل معها للبلد المضيف من روح المبادرة وما تسهم بإنشائه من روابط بين سائر القطاعات المتصلة بها.

1 – انظر:
Trends, Determinants and Effects of FDI in the Era of Globalization; P. Nunnenkamp, Kiel Institute of World Economics, Paper Presented at the ESCWA Regional Seminar on FDI National Strategies and Policies in the ESCWA Region, Beirut 12-13 June 2001. E/ESCWA/ED/2001/WG.1/3



الإطار رقم 12

نبذة عن أنشطة الاستثمار الخارجي المباشر في تونس والمغرب.

تتجه الاستراتيجية التي تبنتها تونس خلال العقد الماضي نحو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ضمن القطاعات ذات القيمة المضافة العالية. وبلغ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2000–2010، مقابل متوسط إقليمي قدره 2 في المائة. ومع ذلك فأكثر من 50 في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تونس تذهب إلى قطاع الطاقة، للتنقيب على النفط والغاز. في حين أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات التحويلية تتجه في الغالب نحو قطاع الأنسجة والملابس ذات القيمة المضافة المنخفضة نسبياً والقطاعات الميكانيكية والكهربائية. كما أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تذهب إلى حد كبير إلى مؤسسات الأعمال التي تعمل خارج موطنها الأصلي[2] منعزلة بعامة عن قطاعات الاقتصاد الوطنية. وفي ظل شروط كهذه لا يتوقع أن يتم تحديث الصناعة وتطويرها. وحتى إن حصل فإن انتشار آثاره التكنولوجية على مستوى الاقتصاد الوطني تبقى محدودة.

أما المغرب فقد اتبع توجهاً بُني على تحرير الاقتصاد مما مكّن من تحقيق نتائج إيجابية. منها استحداث سوق اتصالات مفتوحة منذ تسعينيات القرن الماضي. وإلى ازدهار منطقة طنجة الحرة التي جلبت 475 شركة عالمية إلى ميناء البلاد المتوسطي الرئيسي. حيث وقعت شركة رينو- نيسان عام 2008 اتفاقاً لتشييد مجمع صناعي في منطقة طنجة الحرة بتكلفة تقدر تقارب مليار دولار أمريكي. وإن السوق المحلية المنموة ودنو المغرب من مختلف البلدان الأوروبية والإفريقية إلى جانب البنى الأساسية التي بات يمتلكها واليد العاملة منخفضة التكلفة نسبياً، عوامل جعلت المغرب وجهة جذابة للاستثمار الأجنبي المباشر، حتى قبل أحداث الربيع العربيّ. ويبدو أن التحولات التي شهدتها تونس ومصر قد دفعت المغرب إلى مضاعفة الجهود لجذب الاستثمارات الخارجية. فخلال الأشهر الأولى من الربيع العربي سعت حكومة المغرب لإدخال بعض الإصلاحات التي حسّنت مناخ الاستثمار، وأدّت إلى جذب مشاريع جديدة للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الربع الأول من العام 2011. وذلك في الوقت الذي كانت فيه الاستثمارات الخارجية تهجر مصر وتونس وليبيا وسورية. ويشير تقرير المرصد المتوسطي للاستثمار والشراكة للربع الأول من 2011 إن المغرب هو البلد الوحيد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، باستثناء العراق ودول الخليج، الذي سجل زيادات كبيرة، تجاوزت 60 %، من إعلانات مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال النصف الأول من 2011. وهذا بالمقارنة مع انخفاض بلغ 43 % في تونس. و بطبيعة الحال فإن التحدي بالنسبة إلى المغرب يتجلى في الحفاظ على هذا المكسب حين تعود الاقتصادات المنافسة مثل تونس ومصر إلى الانتعاش.

وبعامة يتطلب استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاعات ذات القيم المضافة الأعلى:

- إعادة النظر في القوانين والحوافز الممنوحة إلى المستثمرين الأجانب ضماناً لتوافقها مع استراتيجيات التنمية الوطنية؛
- وتصوير تونس كوجهة جاذبة للاستثمارات الخارجية مثل بقية الدول الناشئة لها توجه نحو الابتكار ينبغي دعمه؛
- ردم الفجوة التكنولوجية بين القطاعات المتجذرة في البلد المستقبل والقطاعات التي تأتي بها الاستثمارات الخارجية المباشرة.

8. 2. الترخيص باستخدام التكنولوجيا

يعدّ الترخيص باستخدام التكنولوجيا من الأساليب الأكثر شيوعاً لنقل المعارف التكنولوجية بين مختلف الجهات المالكة



2 – Offshore firms.

والمستثمرة لها. وتلجأ شركات عدة في الدول المتقدمة والنامية إلى إنتاج كثير من السلع الاستهلاكية والمعمرة والرأسمالية باستخدام تراخيص من الجهات التي تمتلك التكنولوجيا المعنية، وذلك عندما ترغب الشركة المنتجة بتحسين جودة منتجاتها أو تصنيع منتج جديد باستخدام براءة اختراع أو نموذج منفعة أو مهارة عملية محمية. وفي الحالات التي ترغب فيها شركة ما تَمَلُّك الحق باستثمار براءة اختراع أو مهارة عملية بدخول أسواق جديدة، فمن الحلول التي يكثر اللجوء إليها التصريح لشركة أخرى لها وجودث في السوق المنشودة بالانتفاع من البراءة أو المهارة المحمية بواسطة عقد يرخص لها استخدام المعارف التكنولوجية اللازمة. وبناء على عقد ترخيص التكنولوجيا، يصرِّح المرخِّص للمرخَّص له بالانتفاع بالتكنولوجيا تحت أحكام وشروط متفق عليها. فهو إذاً عقد يختار الطرفان إبرامه وينص على أحكام وشروط متفق عليها[1].

يشير تقرير لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية[2]، إلى أن الصفقات المبرمة بين الشركة الأم وتابعاتها أو فروعها في الدول المضيفة على صورة رسوم ترخيص وعوائد مترتبة على استخدام علامات تجارية أو عمليات إنتاجية أو براءات اختراع تشكل النسبة العظمى من عمليات نقل التكنولوجيا على الصعيد العالميّ. وتشكل اتفاقات الترخيص النسبة الأكبر من الصفقات الدولية التي تتضمن عناصر تكنولوجية.

وقد شهدت العقود القليلة الماضية نشوء مؤسسات وسيطة تعمل على نقل تراخيص استثمار التكنولوجيات المحمية بواسطة براءات اختراع أو علامات تجارية من مالكيها إلى الجهات المستفيدة في عدد من الدول[3]. وبالرغم من استخدام الوسطاء في المراحل الأولى من البحث عن التكنولوجيا المنشودة، فمن الممكن للجهة المستقبلة للتكنولوجيا أن تُصِرَّ على إبرام اتفاق الاستثمار مباشرة مع الجهة المالكة. وذلك لكي يتسنى لها فرض شروط تتيح لها حل المشاكل التي قد تعترض الاستثمار الفعلي للتكنولوجيا المنقولة. ويعدّ التعامل مباشرة بين الجهة المورِدة للتكنولوجيا وتلك التي تقوم باستثمارها مفضلاً في جميع الأحوال.

ولا تتوافر معطيات حول مدى استثمار مؤسسات القطاعين العام والخاص في الدول العربية لأساليب الترخيص كوسيلة لحيازة المعارف التكنولوجية المتقدمة واستخدامها، بعد إدخال تعديلات متفاوتة من حيث العمق والاتساع على المعارف المرخَّصة، نحو منتجات وطنية منافسة. وذلك بالرغم من أن عدداً كبيراً من المؤسسات الصناعية التي شُيِّدت في كثير من هذه الدول يستند إلى تراخيص تم الحصول عليها من جهات خارجية. والسبب الرئيس في ذلك غياب الصلات بين فروع الصناعة ومؤسسات البحث والتطوير، من جهة أولى، واكتفاء المؤسسات الصناعية بما تحرز من ربح أكيد، مقابل ما قد تحرزه فيما لو قامت بتطوير المعارف التكنولوجية التي تستند إليها، من جهة ثانية. إضافة إلى غياب الجهود البحثية الرامية إلى تتبُّع وفهم الظواهر المتصلة بتناقل واكتساب وانتشار المعارف التكنولوجية في الدول العربية.

نشأت في العقود القليلة الماضية مؤسسات وسيطة تعمل على نقل تراخيص استثمار التكنولوجيات المحمية بواسطة براءات اختراع أو علامات تجارية، من مالكيها إلى الجهات المستفيدة في دول كثيرة وبالرغم من استخدام الوسطاء في المراحل الأولى من البحث عن التكنولوجيا المنشودة، يمكن للجهة المستقبلة للتكنولوجيا الإصرار على إبرام اتفاق الاستثمار مباشرة مع الجهة المالكة.

1 – انظر:
http://www.wipo.int/sme/ar/ip_business/licensing/technology_license.htm

2 – تقرير الأنكتاد (United Nations Conference on Trade and Development) حول الاستثمار في العالم؛ 1992.

3 – كثيراً ما توظف المؤسسات الوسيطة الناشطة في مضمار نقل التكنولوجيا خبراء عملوا لفترات كافية في صناعات تستخدم تكنولوجيات موضع الاهتمام. كما إن عدداً من غرف الصناعة والتجارة والاتحادات المهنية في الدول المتقدمة وحتى بعض الدول النامية تحتفظ بسجلات لخبراء تعاملوا مباشرة مع طيف متسع من التكنولوجيات المنشودة وتتيح التعاقد معهم لتقديم الخبرة في مجالات محددة. ومن المألوف أن يكون بعض هؤلاء الخبراء ممن تقاعدوا عن العمل لدى شركات مرموقة تستخدم التكنولوجيا المنشودة.



8. 3. برامج التعويض الاقتصادي[1]

وفقاً لاتفاقيات التعويض الاقتصادي التي تُعقد بين الجهات البائعة والشارية لمنظومات الدفاع والأمن القومي في أنحاء العالم، يجري تعويض الجهة الشارية عما يترتب عليها من مدفوعات، من خلال مشاريع مشتركة تبتاع بموجبها الجهات المزودة للعتاد العسكري موضوع الاتفاقية منتجات يتم تصنيعها لدى الدولة الشارية. وفي بعض الأحيان يتم تصميم ترتيبات التعويض الاقتصادي من قبل الجهات المزوِّدة للأسلحة والذخائر والمعدات المتصلة بحماية الأمن القومي كأداة للترويج[2]. وتتفاوت الشروط التي يتم التعاقد بموجبها لإنجاز برامج التعويض، بين حالة وأخرى. وهذا خاصة من حيث النسبة المئوية من عقد الشراء الإجمالي الذي ينبغي تخصيصه لبرنامج التعويض.

وبصورة خاصة تقوم ثلاث دول عربية هي **المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة**[3] باستثمار آليات التعويض لأغراض تتضمن توليد فرص للعمل ونقل التكنولوجيات المتقدمة التي تستند إليها منتجات الدفاع التي تبتاعها. ومن المفترض أن تتضمن آليات التعويض المتبعة قيام الشركات التي تزود هذه الدول بمعدات الدفاع بتقديم المعارف التكنولوجية الضرورية. لكن المعلومات الخاصة بمخرجات برامج التعويض في هذه البلدان ليست بالطبع متاحة على نطاق واسع. بالرغم من ذلك فمن الممكن القول بأن برامج التعويض تقدم من حيث المبدأ نموذجاً لاكتساب المعارف التكنولوجية لم تكتمل ملامحه في المنطقة العربية، وإن أدى إلى منافع قد تكون محدودة في مجملها.

8. 4. حيازة السلع الرأسمالية المتقدمة[4]

تتضمن معدات الإنتاج المتقدمة التي تُستورد لاستخدامها في فروع الصناعة مدخلات تكنولوجية مستحدثة. وقد قامت شركات القطاع الخاص الصناعية، وعلى الأخص في مضمار الصناعات الصيدلانية والغذائية، في الدول العربية، باستقدام تكنولوجيات مستحدثة مضمرة في معدات الإنتاج والمواد الأولية. ولا يشترط هذا النمط من اكتساب المعارف التكنولوجية في الحالات الاعتيادية الحصول على تراخيص من أي جهة كانت. وفي مضمار الصناعات الصيدلانية، مثلاً، تستخدم الجهات المستوردة لمعدات الإنتاج المتقدمة في تصنيع التراكيب العمومية التي فقدت حماية الملكية الفكرية بفعل التقادم. وقد تستخدم أيضاً لإنتاج أدوية تستند إلى تراكيب محمية لكنها تتضمن تعديلات بُغية تجنُّب الملاحقة بحجة انتهاك حقوق الملكية الفكرية أو التجارية التي يمتلكها المنتج الأصليّ.

وقد توسعت رقعة موردي معدات الإنتاج التي تمتلك ميزات تكنولوجية متقدمة، خلال العقود الثلاثة الأخيرة، لتشمل دولاً **كالهند والصين والبرازيل** بالإضافة إلى موردي معدات الإنتاج المتقدمة التقليديين في دول

تقوم المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة باستثمار آليات التعويض لأغراض تتضمن توليد فرص عمل ونقل التكنولوجيات المتقدمة التي تستند إليها منتجات الدفاع التي تبتاعها. وتتضمن آليات التعويض قيام الشركات التي تزود هذه الدول بمعدات الدفاع بتقديم المعارف التكنولوجية الضرورية.

1 – economic offset programs.

2 – لكنها تشكل بصورة عامة موضوع انتقادات قاسية من قبل دعاة التجارة الحرّة، باعتبار أنها تعيق التبادل الحرّ.

3 – تعتبر الشروط التي تضعها الإمارات الأكثر تقدماً وتفصيلاً من غيرها. وتحدد قيمة ترتيبات التعويض بنسبة 60 بالمائة من قيمة العقد الفعلية. أما في **الكويت والسعودية** فتحدد هذه النسبة عند 35 بالمائة. كما تحدد الدول المستوردة في معظم الأحوال العتبة التي يتم عندها تطبيق ترتيبات التعويض الاقتصادي. وقد حددت هذه العتبة من أجل العقود العسكرية في الكويت بثلاثة ملايين دينار كويتي. أما في **السعودية** فقد حددت بـ 400 مليون ريال أو ما يقارب 110 مليون دولار أمريكي، علماً بأن تقرير مؤسسة SIPRI حول الإنفاق على مشتريات الدفاع والأمن القومي في العالم للعام 2011 يبين أن **الكويت والإمارات والسعودية** أنفقت على التوالي ما يقارب 4.4 و15.7 و48.2، على مشتريات الدفاع، أي ما يقابل نسباً مئوية تبلغ، على التوالي 4.4 و 7.3 و8.7، مليارا، من الناتج المحلي الإجمالي لكل منها.

4 – capital goods.

معظم الدول التي تتبوأ اليوم مكانة اقتصادية مرموقة في العالم، كما فعلت اليابان في أواخر القرن 19 والنصف الأول من القرن 20 والصين خلال النصف الثاني من القرن 20، لجأت إلى الهندسة العكسية لنقل وحيازة تكنولوجيات أضحت اليوم رائدة لاستثمارها وتطويرها في مجالات تتضمن الأعتدة الحاسوبية.

أوروبا والولايات المتحدة واليابان. وتسمح المعدات التي تقدمها بعض هذه الدول بدرجات متفاوتة من الأتمتة. ومن المعتاد أن تشمل اتفاقات ابتياع معدات الإنتاج التي تستند إلى التكنولوجيات المتقدمة بنوداً تتعلق بتدريب الأطر الفنية على استثمار معدات الإنتاج لدى الجهة المستوردة، وأخرى ربما شملت القيام بأنشطة الصيانة الدورية وبإدخال تحسينات لاحقة. وتقدِّم مثل هذه الأنشطة دعماً إضافياً لاكتساب المعارف التكنولوجية.

كما تؤدي «الهندسة العكسية» أو تفكيك وإعادة إنتاج مضمون معدات الإنتاج والمنتجات التي تضمر معارف تكنولوجية مستحدثة، لاكتساب معارف تكنولوجية متقدمة. لكن سلوك هذا النهج يتطلب، ولا ريب، حيازة الجهات المطوّرة قدراً غير قليل من الدراية التكنولوجية، لا بد منها لاستقراء المحتوى التكنولوجي للمعدات المستهدفة، وإدخال تعديلات متفاوتة التعقيد على المنتجات المستهدفة، لتجنب التعقيدات التي قد تنجم عن انتهاك حقوق الملكية الفكرية والتجارية للمنتجات المستهدفة. ومن المعروف أن بعض الدول التي تتبوأ اليوم مكانة اقتصادية مرموقة في العالم - ومنها **اليابان** في أواخر القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، **والصين** خلال النصف

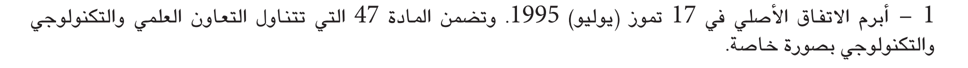
الإطار رقم 13

تونس والمغرب في برامج التعاون الدولي في البحث العلمي

يندرج التعاون مع الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقيات تعاون علمي وتكنولوجي بين الاتحاد الأوروبي وتونس والمغرب أبرمت العام 2003.[1] ويسهم كل من المغرب وتونس في برنامج الاتحاد الأوروبي الإطاري السابع للبحث والتطوير بعدد من المشاريع يفوق الثمانين لكل منهما. ويقارب تمويل هذه المشاريع عشرة ملايين يورو. وتعتبر المغرب وتونس من أكثف الدول غير الأوروبية مشاركة في البرنامج.

كما تتواصل مشاريع التعاون الثنائي بين كل من تونس والمغرب وفرنسا، التي تمثل أهم وأقدم شريك لهاتين الدولتين في مضمار التعليم العالي والبحث العلمي. حيث تتم متابعة هذه المشاريع في إطار لجان للمشاريع وبرامج التعاون العلمي الثنائية تضم مختصين من الجانبين. ويتم إنجاز بعض البرامج المشتركة بالتعاون مع مراكز البحث الفرنسية التي أحدثت فروعاً لها في المغرب وتونس. ومنها معهد البحوث من أجل التنمية، والمركز الوطني للبحث العلمي، ومعهد البحوث حول المغرب العربي المعاصر، ومندوبية أو هيئة الطاقة الذرية. ويتراوح تعداد المشاريع البحثية الثنائية التي يتم إنجازها سنوياً بين 80 و100. وهذا إضافة إلى الأبحاث التي تُنجز من خلال منح التعليم العالي التي تقدمها فرنسا لكل من تونس والمغرب منذ استقلال هاتين الدولتين، والهبات المالية التي توجه أحياناً لابتياع التجهيزات العلمية.

علاوةً على ما يُنجز المغرب من مشاريع، ضمن إطار برامج الأبحاث المشتركة ومع فروع مراكز البحث الفرنسية، تخطط الحكومة المغربية لاستضافة مؤسسات بحثية من الخارج. فقد تم وضع خطة وطنية تمنح حوافز عدَّة لمؤسسات بحثية أجنبية تتضمن إعفاءات ضريبية والمساعدة في توفير المهارات والمؤازرة المالية لدى الإطلاق. وقد تم بناء على هذه التسهيلات توقيع عدد من الاتفاقات مع شركات دولية تنقل بموجبها جانباً من أنشطتها البحثية إلى المغرب مثل: إس تي مايكروالكترونيكس ST Microelectronics في مجال المكونات الإلكترونية و ماترا Matra في مجال تصميم السيارات و تويكوس Teuchos في مجال الكترونيات الطيران.


1 – أبرم الاتفاق الأصلي في 17 تموز (يوليو) 1995. وتضمن المادة 47 التي تتناول التعاون العلمي والتكنولوجي والتكنولوجي بصورة خاصة.



الثاني من القرن الماضي - لجأت إلى الهندسة العكسية بُغيةَ نقل وحيازة تكنولوجيات أضحت اليوم رائدة لاستثمارها وتطويرها في مجالات تتضمن الأعتدة الحاسوبية.

8. 5. التعاون الدولي والمشاريع الدولية المشتركة

في إطار بعض المشاريع والمبادرات المشتركة، يتمّ تخصيص موارد من قبل الجهات المتعاونة لتنفيذ مشاريع إنتاجية أو خدمية مشتركة تستدعي استثمار معارف تكنولوجية يمتلكها أحد الشركاء. وكثيراً ما يُسهم أحد الطرفين في المشروع المشترك بما يمتلك من معارف تكنولوجية بينما يقدم الطرف الثاني التمويل أو المنشآت والبنى الأساسية والخبرات المحلية. وتحتوي الاتفاقات الناظمة للمشاريع المشتركة عادة على بنود تنظم الانتفاع بالمعلومات التي يملكها كل من الطرفين وتحدِّد العوائد التي ينالها كل منهما لقاء ما قدم من معرفة أو موارد. ومن المرجح أن اتفاقات التعاون التي تبرمها شركات النفط في **دول الخليج العربية** مع شركات أمريكية ويابانية في المجالات المتصلة باستخراج وتصنيع النفط، أدّت إلى إدخال معارف تكنولوجية متنوعة. لكن المعلومات حول مدى استيعابها من قبل الشركاء المحليين، واحتمالات الاستفادة منها في مشاريع أخرى مستقلة، شحيحة.

من جهة أخرى، فإن بعض الدول العربية تسهم بتنفيذ مشاريع دولية وثنائية غايتها تنفيذ برامج للبحث العلمي، تتناول في معظم الأحوال القضايا البيئية والمناخية، لكنها تتعدى ذلك لتشمل مواضيع تتضمن استثمار معارف تكنولوجية مستحدثة، كالتكنولوجيا الحيوية، في قطاع الزراعة، والمواد الجديدة في مجالات منها صناعة التشييد. ويشكل التعاون الدولي في مضمار البحوث ركناً أساسياً لتطوير منظومتي البحث العلمي والتجديد التكنولوجي في الكثير من دول العالم. إذ يضفي على أنشطة البحث المحلية فاعلية ودينامية قد تفتقدها أحياناً لأسباب عدَّة، في مقدَّمها الإجراءات الروتينية وشح الموارد، بالإضافة إلى الحاجة الملحة للخبرات في بعض الاختصاصات التي لم يتسنّ لها تملّك قدرات متميزة ضمنها. كما تفتح مشاريع التعاون الدولي للمؤسسات المحلية الرئيسة والمؤازرة نوافذ تطل منها على خبرات الدول المتقدمة في مجال البحث العلمي والتجديد التكنولوجي، وعلى سبيل الاستفادة من هذه الخبرات في مجالات علمية وتكنولوجية عدَّة تنعكس إيجاباً بدعم لمسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

برنامج الاتحاد الأوروبي للبحث والتطوير هو الأكثر فاعلية بالنسبة إلى عدد من دول المتوسط المشاركة فيه، ويجري اليوم تنفيذ الدورة السابعة من البرنامج التي تمتد بين العامين 2007 و2013 بتمويل إجمالي يقدر بـ 54 مليار يورو.

ويمثل **برنامج الاتحاد الأوروبي الإطاري للبحث والتطوير** الآلية الأوروبية الأكثر فاعلية بالنسبة إلى عدد من دول جنوب وشرق المتوسط التي تشارك به وفقاً لقدراتها واهتماماتها. ويجري اليومَ تنفيذُ الدورة السابعة من البرنامج التي تمتد بين العامين 2007 و2013 بتمويل إجمالي يقدر بحوالي 54 مليار يورو. يقدم **الإطار** (13) نبذة عن تعاون **تونس والمغرب** مع **الاتحاد الأوروبي** بعامة، **وفرنسا** بخاصة، في مضمار البحث العلميّ.

إن التعاون الدولي وسيلة ناجعة للارتقاء بالقدرات الوطنية العلمية والتكنولوجية وتحفيز الابتكار وتحسين الإنتاجية، إذا تمَّ ضمن أطر تكفل التفاعل الكفؤ بين المؤسسات والأفراد[1]. وتمثل تجربة استحداث مناطق للتبادل الحر مع **الاتحاد الأوروبي** في **تونس والمغرب** إحدى المحركات الرئيسية لنمو الإنتاجية في تونس مثلاً منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي. ونجم ذلك بخاصة عن الوصول إلى معارف تكنولوجية متقدمة والحصول، ومن ثمة تصنيع، طيف من المعدات والآلات. مما

1 – نمت الإنتاجية في تونس، على سبيل المثال، قرابة 1.40 بالمائة سنوياً، خلال الفترة 2006–2000. وهي نسبة تفوق ما كان سائداً في الماضي. وإن كانت دون ما حققته دول مثل ماليزيا وكوريا اللتين حققتا نسباً تقدر بـ، 1.47 و1.90 بالمائة، خلال الفترة ذاتها.

مكنهما من اختراق أسواق جديدة ومجابهة ضغوط تنافسية جمة.

8. 6. اكتساب التكنولوجيا بواسطة المنظمات الدولية

تقوم بعض المنظمات الدولية بتنفيذ برامج تصمم لنقل التكنولوجيات المستخدمة في مضمار الزراعة والصناعة واستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة. **انظر الإطار** (14). وغالباً ما تستخدم هذه البرامج تكنولوجيات أضحت مشاعاً، أي أنها غير محمية ببراءات اختراع أو علامات تجارية تحدُّ من استثمارها. ومن جهة أخرى فإن بعض الشركات متعددة الجنسية تقوم بتنفيذ مشاريع مشتركة، تتعاون من خلالها مع المنظمات الدولية المعنية بتسويق تكنولوجيات ما زالت تحميها باستخدام الأساليب المعهودة.

وتسهم الشركات متعددة الجنسية بتنفيذ هذه المشاريع المشتركةاستجابة لغايتين أساسيتين:

الإطار رقم 14

أمثلة عن مشاريع نقل التكنولوجيا من قبل المنظمات الدولية

تنفذ بعض المنظمات الدولية مشاريع ترمي إلى نقل المعارف العلمية والتكنولوجية للدول النامية. فتسعى منظمات دولية مكرسة للتنمية الزراعية، كمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو)، والمركز الدولي للأبحاث الزراعية في المناطق الجافة (الإيكاردا)، مثلاً لتزويد صغار المزارعين والمؤسسات الحكومية المعنية بالتنمية الزراعية بمعارف تكنولوجية مستحدثة. ومن الأمثلة حديثة العهد لهذه المشاريع ما أعلن عن تخصيص المملكة العربية السعودية حوالي 67 مليون دولار مطلع العام 2012 لتمويل مشاريع التعاون التكنولوجي المشترك بين المملكة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وذلك من خلال برنامج يمتد لخمس سنوات، تقدم المنظمة بموجبه المساعدة من خلال سبعة عشر مشروعاً تغطي مجالات عِدَّة[1]. ويتضمن المشروع نقل التكنولوجيا، والتدريب على أساليب الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية بما في ذلك المياه والغابات، والإنتاج المستدام للمحاصيل وحمايتها وترشيد إدارة الموارد الحيوانية والسمكية. ويستهدف البرنامج صغار المنتجين الزراعيين وصيادي الأسماك الحرفيين لتمكينهم من تنويع وزيادة الإنتاج الغذائي. يتضمن محور الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، على سبيل المثال، مشاريع تتناول البُعد البيئي للتنمية الزراعية ويشمل مشاريعَ وأنشطة لحماية وترشيد استغلال الموارد الطبيعية الزراعية في المملكة، منها تحسين إدارة مياه الري وتقديم الدعم الفني لأنشطة الإدارة المستدامة للمراعي والغابات والتربة والمحافظة على الجواد العربي في موطنه الأصلي[2].

كذلك فإن برامج منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) تضمنت عبر العقود الماضية عدداً من البرامج التي تتعاون من خلالها مع غرف الصناعة والتجارة والمؤسسات الحكومية المعنية بالتنمية الصناعية لتكوين مؤسسات الأعمال الصناعية الصغيرة والمتوسطة وتوليد فرص جديدة للعمل. و تستهدف بعض هذه البرامج أيضاً إدخال تكنولوجيات رؤوفة بالبيئة؛ تقلص تلوث الماء والهواء أو استخدام المواد الكيميائية الضارة في صناعات منها دباغة الجلود ومعالجة المنتجات الزراعية والغذائية.

1 – انظر موقع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة: -http://www.fao.org/about/director-gen/faodg-news-archive/ar/?no_cache=1&page=4&ipp=10&tx_dynalist_pi1%5Bpar%5D=YToxOntzOjE6IkwiO3M6MToiNSI7fQ.
تم الاطلاع على مضمونه في أيلول (سبتمبر) 2012.

2 – انظر موقع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة: -http://www.faoksa.org/Ar/Page.aspx?ID=a8e1db73-4349-4e70-8ac1-b71216f2c8bc. تم الاطلاع على مضمونه في أيلول (سبتمبر) 2012.



– الترويج لمنتجاتها من خلال ما تسمح به المشاريع المشتركة من فرص لعرض هذه المنتجات على نطاق واسع في أسواق واعدة واحتكار السوق بفضل ما تتضمنه منتجاتها من مدخلات تكنولوجيّة مستحدثة[1]. مما يؤدي لتقليص حظوظ منافسيها باختراق تلك الأسواق.

تنفيذ برامج للتنمية الاجتماعية استجابة لضغوط سياسية من مصادر مختلفة. وهذا علماً بأن هذه البرامج تسهم في الوقت ذاته بتحسين صورة الشركة متعددة الجنسية بعامة، وتؤدي على نحوٍ غير مباشر، إلى ازدياد الطلب على منتجاتها.

8. 7. المبادرات الوطنية

أدّت مبادرات وطنية صممتها دول متقدمة في أنحاء العالم خلال النصف الأخير من القرن الماضي إلى الارتقاء بتنافسيتها المستندة إلى العلوم والتكنولوجيا. كما أسهمت بإبرام شراكات متميزة بين قطاعات الإنتاج والخدمات، من جهة أولى، والمؤسسات الناشطة في مضمار اكتساب وتوليد المعارف العلمية والتكنولوجية، من جهة ثانية. وقد تبنّى عدد محدود من الدول العربية مثل هذه البرامج والمبادرات. يقدم **الإطار** (15) أمثلةً من **تونس والمغرب** حول مبادرات وطنية ترمي إلى تنشيط البحث والتطوير والابتكار في مجالات تتميز بالأولوية في خطط التنمية الوطنية التي تتبناها هاتان الدولتان، كما تهدف إلى تشجيع الشراكة بين المؤسسات المعنية بنقل وتوليد المعارف العلمية والتكنولوجية والقطاعات المستثمرة لتلك المعارف. ورغم النتائج المحرَزة بفضل هذه المبادرات فإن بقاء نسب ملموسة من التمويل المخصص لها، من دون استغلال والعدد الضئيل من المشاريع التي تقترحها مؤسسات القطاع الخاص أو تعتمد نتائجها أمران يشيران إلى قصور متعدد الجوانب لا بدّ من معالجته. ومن الواجب أيضاً تبني آليات للتقييم والرقابة مسلحة بخبرات تسمح بترشيد هذه المبادرات وتحفز المسؤولين عنها لتبني الأساليب الأمثل. ومن الممكن بنتيجة ذلك دمج بعض المبادرات غير المستغلة مع أخرى أبدت نجاحاً أكبر. والاستغناء عن المبادرات التي ثبت أن جدواها كانت محدودة.

ختاماً، فإن اكتساب المعارف التكنولوجية واستثمارها الأمثل بغض النظر عن الأساليب المتنوعة المتاحة يفترض انهماك الأطر العلمية والهندسية الوطنية بدراسة مكونات وآليات عمل التكنولوجيات المنشودة. ففي معظم الحالات تتطلب التكنولوجيات المنقولة من مصادر خارجية إدخال تعديلات تتفاوت من حيث شمولها وأهميتها. ومما يعقّد الأمور أن مُنتج التجهيزات التي تجسّد معارف تكنولوجية مستحدثة، قد لا يمتلك المعطيات اللازمة لضمان عملها بالصورة المثلى ضمن المناخ الذي ستنقل إليه. وقد تسمح بعض الحالات بمحاكاة الشروط التي سوف تستخدم التكنولوجيا ضمنها على سوية المصنع أو الفعالية الإرشادية[2]. لكن هذا يستوجب تخصيص نفقات إضافية تقع في الكثير من الحالات على عاتق مستقبل التكنولوجيا. وتبقى بالرغم من ذلك بعض عناصر الريبة التي لا يمكن البتّ بشأنها إلا بعد أن يتم تشغيل تجهيزات التكنولوجيا في محيط العمل الفعلي.

9. نحو استراتيجيات بناء اقتصاد المعرفة في الدول العربية

يتطلب رسم الخطوط العامة للاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى بناء اقتصاد المعرفة في الدول العربية النظر إلى ظروف التنمية

1 – يشار إلى هذه الممارسات بمصطلح القفل التكنولوجيّ technology lock.

2 – pilot facility.

العلوم والتكنولوجيا

الإطار رقم 15

مبادرات وطنية لتنشيط البحث والتطوير والابتكار في تونس والمغرب

يمكن تعظيم القيمة المضافة لنواتج البحث العلمي المادية المعرفية، لتُسهم عند نقلها للمؤسسات الاقتصادية بتطوير قدراتها التنافسية وتنمية الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال برامج ترمي إلى دراسة متطلبات وشروط تطبيق نتائج البحوث. وقد وضعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا في تونس عام 1992 برنامجاً سمّي «آلية تثمين نتائج البحوث» يسعى لاستثمار نتائج البحوث في منظومات الإنتاج الوطنية. ويمكن لمؤسسة البحث إشراك مؤسسات اقتصادية على أن تُسهم هذه الأخيرة بتمويل المشروع بنسبة لا تقل عن 10 %. وذلك من خلال تأمين مواد أولية وتجهيزات وموارد بشرية. كما تهدف الآلية إلى إنجاز وتطوير النماذج التكنولوجية التي يمكن أن تؤدي لحيازة براءات اختراع. وتشجع الآلية مؤسسات الأعمال الناشئة على الالتحاق بحاضنات مؤسسات الأعمال في إطار برنامج يسمح بتنقل الباحثين من مراكز البحث التي يعملون بها للعمل في الحاضنات أو للشروع بإنشاء مؤسسات أعمال خاصة بهم. وقد بلغ عدد المشاريع الممولة منذ انطلاق البرنامج أكثر من 90 مشروعاً حازت تمويلاً إجمالياً فاق ثمانية مليون دينار.

كما وضعت العام 2003 في تونس آليات وبرامج وحوافز لدعم مشاريع تثمين نتائج البحث والنهوض بالابتكار التكنولوجي بالشراكة بين قطاع البحث والمؤسسة الاقتصادية. وأطلق برنامج وطني للبحث والتجديد العام 2004 أدى بنهاية 2010 إلى تمويل 23 مشروعاً بمشاركة 40 فريق بحث و30 مؤسسة صناعية و7 مراكز فنية، بكلفة جملية بلغت 3.2 مليون دينار بلغت مساهمة المؤسسات الصناعية بها منها 25 %. وكانت تونس قد صَمّمت العام 1994 «منحة الاستثمار في البحث والتطوير» لتشجيع المؤسسات الاقتصادية الحكومية والخاصة على البحث والتطوير في سبيل الارتقاء بالقدرات التنافسية للاقتصاد الوطني.

تتولى وزارة الصناعة والتكنولوجيا المساهمة في تمويل مشاريع البحث والتطوير التكنولوجي المقترحة من قبل المؤسسات الاقتصادية. وتم منذ بداية تطبيق هذه الآلية في سنة 1995 تمويل 59 مشروعاً بكلفة جملية بلغت حوالي أربعة ملايين دينار.

دعماً للابتكار، استحدثت تونس شبكات الشراكة للابتكار ترتكز على الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إختصاصات تتضمن أولويات وطنية كالمياه والطاقة والتكنولوجيا الحيوية والنسيج والصناعات الغذائية والالكترونيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. تجمع شبكات الشراكة للابتكار مؤسسات للتعليم العالي ومراكز للأبحاث ومؤسسات اقتصادية وأخرى مساندة؛ كالمراكز الفنية القطاعية والغرف التجارية والصناعية والمنظمات المهنية. وقد تركزت الجهود منذ العام 2006 على دعم الأقطاب التكنولوجية العاملة في مجالات منها النسيج والصناعات الغذائية والالكترونية والميكانيكية.

أما في المغرب فتقوم الجمعية المغربية للبحث والتطوير بتنفيذ برنامج يتيح للشركات المستفيدة تحديد وتنفيذ مشاريع للبحث والتطوير والابتكار ويقدم لها الدعم العملياتي وموارد مالية تتراوح بين ما يعادل 26 و65 ألف دولار أمريكي. وتم تصميم البرنامج لتُمنَح الأفضلية للشراكة بين الجامعات والصناعة.

وقد أحدث بداية العام 2012 مركزاً مختصاً برعاية الأنشطة الابتكارية في المغرب يدعى «المركز المغربي للابتكار.» ومن مهام هذا المركز الإشراف على برامج لدعم الابتكار مثل برنامج «إنطلاق» الذي يقدم مبالغ تصل ما يكافئ 130 ألف دولار أمريكي لدعم الشركات المبتدئة التي تستند أنشطتها إلى مبتكرات جديدة وبرنامج «تطوير» الذي يصل ما يقدمه من دعم لمشاريع البحث والتطوير في القطاع الخاص إلى 520 ألف دولار أمريكي. وذلك ضمن أربع مجموعات من مجالات التكنولوجيا: تكنولوجيا المعلومات والميكاترونيات والإلكترونيات الدقيقة وتربية الأسماك. كما اختيرت أربع جامعات لاستضافة هياكل أطلقت عليها تسمية «مدن للابتكار» لتضطلع بدور رئيس في نقل واحتضان المشاريع التكنولوجية.

الاقتصادية والاجتماعية في كل منها والتغلب، بصورة خاصة، على العقبات التي تَحول دون الاكتساب المجدي للمعارف التكنولوجية وتطويعها وإعادة إنتاجها واستثمارها ضمن الأطر المواتية.

وليس من الممكن بالطبع الوصول إلى لائحة موحدة للعقبات التي يعاني منها السعي لاكتساب المعارف التكنولوجية وتطويعها وإعادة إنتاجها. كما إن عناصر المناخ المواتي لا بد أن تعكس ظروف كل من الدول العربية وقطاعات الاقتصاد الناشطة على أراضيها وأوضاع التنمية الاجتماعية في كل منها. ولا بد لذلك أن يتصف محتوى الفقرات التالية التي تتناول بإيجاز شديد العناصر التي لا بد من تأمينها لتشييد اقتصاد المعرفة في هذه الدول بقدر من العمومية. لكن العمومية التي تضمرها هذه الملاحظات مفيدة على أية حال. فبالرغم من الحاجة للعودة إلى النقاط المطروحة للخروج بحلول مخصوصة تتناول العقبات التي تجابه البلدان والقطاعات المختلفة، إلا أن تبيان العقبات المشتركة التي تشير المعالجة العمومية إليها ينبغي أن يثمر بتبني سياسات وممارسات مشتركة وآليات للتعاون يُرجح أن تكون لها آثار إيجابية.

9.1. عقبات تواجه الدول العربية في اكتساب المعارف التكنولوجية

من أهم العقبات التي تواجهها الدول العربية في اكتساب المعارف التكنولوجية غياب سياسات وطنية لبناء القدرات التكنولوجية وتشييد اقتصادات مبنية على المعرفة. ومن أبرز ما ينبغي أن تمنحه مثل هذه السياسات الدول العربية من مزايا قدر أكبر من الهدفية والتوافق الضمني. فصياغة سياسات كهذه كفيلة بترشيد الممارسات التي تنتقص من كفاءة الأنشطة الرامية إلى نقل التكنولوجيا وتقليص منافعها. لكن عدداً من المثالب الأخرى يعترض الجهود الرامية إلى اكتساب القدرات التكنولوجية، حتى عندما تأتي هذه الجهود نتيجة لدراسات واستشارات مستفيضة وسياسات متكاملة. ومن أبرز هذه المثالب ما يتعلق بالتجاوزات التي ترتكب في ظل «الثقافة الريعية» السائدة. إذ يندر أن تسمح هذه الثقافة بمساءلة واضعي السياسات وتطوير أداء المؤسسات المسؤولة عن تنفيذها وتصحيح مساراتها من الوجهات المختلفة.

من العقبات الأخرى التي قد تكون أدنى من حيث الأهمية ولكن معالجتها ستؤدي بالرغم من ذلك إلى فرص أكبر للنجاح في إنتقاء التكنولوجيا المناسبة، غياب أو ضعف القدرة على القيام بتقييم التكنولوجيا والتنبؤ بمساراتها المحتملة في مجالات حيوية. وكثيراً ما ينعكس هذا بصورة سلبية على إدارة العمليات الرامية إلى اكتساب المعارف التكنولوجية وعلى استكمال عناصر المناخ المواتي لتغذية جهود التجديد والابتكار المحلية والاسهام بتوليد الأجيال التالية من هذه المعارف.

تقوم الجمعية المغربية للبحث والتطوير بتنفيذ برنامج يتيح للشركات المستفيدة تحديد وتنفيذ مشاريع للبحث والتطوير والابتكار، ويقدم لها الدعم العملياتي وموارد مالية تتراوح بين ما يعادل 26 و65 ألف دولار أميركي. وتم تصميم البرنامج لتمنح الأفضلية للشراكة بين الجامعات والصناعة.

9.2. المناخ التشريعي والبنى المؤسسية

ولا بد لتكوين هذا المناخ من توافر التشريعات والبنى المؤسسية والممارسات التي:

- تُشجع الإنفاق الاستثماري الموجه نحو استيراد المعدات والتجهيزات التي تجسد مدخلات تكنولوجية حديثة ومواتية للبيئة؛
- تَسمح بتكوين الأطر البشرية من المستويات المختلفة دعماً لتوطين وصيانة هذه المدخلات أو التعامل معها؛
- تُتيح الفرص لإعادة تصميم ونشر المدخلات التكنولوجية، وذلك في مراكز البحوث أومعاهد التعليم العالي وفي بنى مؤسسية مستحدثة تكفل التواصل الفاعل والمستمر بين الجهات المعنية باكتساب المعارف التكنولوجية واستثمارها المجدي؛
- تؤسس لإحراز قدرات مناسبة في مجالات البحث والتطوير وفي المجالات المؤازرة والداعمة



لأنشطة البحث والتطوير. ومن أبرزها فعاليات متميزة:

- للمعايرة وضمان الجودة؛
- لحماية حقوق الملكية الفكرية؛
- لوقاية البيئة وحماية المستهلك؛
- والحصول على المعلومات حول البدائل التكنولوجية المتاحة وتقييم ما يستجد منها.

كما ينبغي أن يتيح المناخ السائد إمكانات تفاعل دينامي بين الجهات التي تمثل قطاع مؤسسات الأعمال الميكروية والصغيرة والمتوسطة التي تستند إلى المعارف المستحدثة، من جهة أولى، ومراكز البحث والتأهيل، من جهة ثانية، والجهات المعنية بمراقبة الجودة وانطباق المعايير المعتمدة، من جهة ثالثة. و في كل ما سبق هناك أدوار للاتحادات المهنية بأنواعها وتجمعات مؤسسات الأعمال الصناعية والزراعية والخدمية. وهي أدوار لم تتبلور إلى حد كبير في أية من الدول العربية.

ومن الواضح أن عناصر هذا المناخ المذكورة أعلاه لا تنشأ تلقائياً ذاتها بل لا بد من السعي لتوليدها والسهر على استدامة وتكامل أنشطتها. ولا بد أن يتم هذا من خلال خطط استراتيجية متسقة مع سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية. وينبغي أن تأتي هذه الخطة نتيجة لتفاعل وتعاون حميمين بين سائر الجهات المعنية ليتسنى توحيد مفاهيم المشاركين. كما لا بد من الاستناد إلى شراكات إقليمية ودولية طويلة الأمد تؤسس لاكتساب المعارف التكنولوجية على النحو الأمثل في كل من الدول العربية. وذلك في وقت يستوجب فيه إبرام الشراكات والتحالفات الإقليمية والدولية استقراء جملة من القضايا المستجدة بالنظر لما تمر به المنطقة من تحولات وباعتبار ما تشهده الدول التي شكلت المصدر التقليدي للمعارف التكنولوجية المستحدثة، والعالم بأسره، من أزمات.

ولتكوين المناخ المواتي لاكتساب معارف تكنولوجية جديدة ومن ثم السعي لتطويرها لا بد من تشريعات تكفل الاستثمار الأمثل للموارد الوطنية وتشجع الإنفاق الاستثماري الموجه نحو اكتساب المعارف التكنولوجية الجديدة من قبل المؤسسات الانتاجية والخدمية، تؤازرها فعاليات البحث والتطوير والمرافق الأخرى الداعمة المعنية بالمعايرة ومراقبة النوعية. وبما أن حيازة تجهيزات القياس والاختبار ومراقبة النوعية، لا يكون في أغلب الأحيان متاحاً لمؤسسات الأعمال الميكروية والصغيرة التي تستند أنشطتها إلى التكنولوجيات المستحدثة، بل قد لا يكون قسط ملموس من هذه التجهيزات متاحاً ايضاً بالنسبة إلى بعض مؤسسات الأعمال المتوسطة، فمن الواجب استحداث مراكز تتشارك في تمويلها الحكومة مع الهيئات التي تمثل قطاع مؤسسات الأعمال لتقوم بهذه المهام. وتعتبر اتحادات الصناعة والتجارة والاتحادات المهنية جهات مؤهلة لاستضافة ودعم مثل هذه المراكز. ويستوجب هذا توافر آليات تسمح لمثل هذه الجهات بالمساهمة في إنشاء مثل هذه المراكز. بل من المحبذ أن تُمنح هذه الجهات ميزات تشجع على إنشاء مراكز كهذه وتوظيف أطر من مستويات مناسبة في فعالياتها، وذلك من خلال أطر تشريعية وتنظيمية ملائمة. ومن الآليات الجديرة بالدراسة، تقديمُ الدعم المباشر من الحكومة إضافة إلى إعفاءات ضريبية للمؤسسات المساهمة في إنشاء هذه المراكز وإعفائها من ضرائب استيراد التجهيزات التكنولوجية.

9. 3. احتياجات قطاعات الاقتصاد من المعارف التكنولوجية المستحدثة

وعلى مستوى آخر، من الضروري دراسة احتياجات قطاعات الاقتصاد ومؤسسات الأعمال من المعارف التكنولوجية المستجدة ومتطلبات الحصول على هذه المعارف وتبعات استثمارها. ومن المفضل أن يتم ذلك ضمن بنى وحدات للأبحاث تختص بسياسات

من أهم العقبات التي تواجهها الدول العربية في اكتساب المعارف التكنولوجية غياب سياسات وطنية لبناء القدرات التكنولوجية وتشييد اقتصادات مبنية على المعرفة، فصياغة سياسات كهذه كفيلة بترشيد الممارسات التي تنتقص من كفاءة الأنشطة الرامية إلى نقل التكنولوجيا وتعميم منافعها.

تنمية القدرات العلمية والتكنولوجية، تشارك بتأسيسها ورعايتها المؤسسات الأكاديمية والاقتصادية والجهات الحكومية المعنية. ومن المفيد إنشاء هذه البنى لتعكس الاحتياجات القطاعية، وتتبنى أبحاثها مناهج متعددة الاختصاصات، ويتسنى لها استقراء متطلبات اكتساب المعارف الجديدة وتبعات استثمارها من الأوجه كافةً.

ولا بد أن تتسم المرحلة المقبلة مباشرة بمساع تنشد الترسيخ والإصلاح. فمن الضروري أن تتناول الاستراتيجيات التي تصاغ في المستقبل لاستيعاب ما تم نقله من تكنولوجيات متقدمة في الماضي وترسيخ سبل استمرار عملها[1] ونشر ما ثبتت جدواه منها ومعالجة أوجه الخلل الذي يعتريها من جوانب مختلفة، كالافتقار إلى الأطر البشرية الكفوءة والمدربة وقصور في البنى المؤسسية وممارسات متعارضة، ومن ثم السعي لتطويرها وفقاً لاحتياجات ناشئة.

كما لا بد أن تتزامن جهود الترسيخ أيضاً مع السعي لاستقدام وتوطين تكنولوجيات متقدمة تتميز بأولويتها بالنسبة إلى لقطاعات الحيوية في الدول العربية وتجمعاتها تحت الإقليمية. ومن أبرز التكنولوجيات التي ينبغي أن تشكل محور الاهتمام في معظم الدول العربية تلك المستخدمة في:

– تحلية ومعالجة المياه؛
– توليد الطاقة الكهربائية وتصنيع الوقود باستخدام الطاقة الشمسية؛
– الزراعة في المناطق الجافة ومكافحة التصحر؛
– تطوير الخدمات الاجتماعية ومنها خاصة التعليم والرعاية الصحية؛
– فروع الصناعة المستندة إلى المواد الهدروكربونية[2].

وهي تكنولوجيات تستند إلى طيف من المعارف العلمية المستحدثة في مجالات تشمل البيولوجيا الجزيئية والهندسة الوراثية والإلكترونيات الميكروية وعلوم المواد الجديدة. مما يتطلب بناء قدرات متقدمة في البحوث الأساسية المتصلة بهذه المجالات. ولا تقتصر أهداف هذا المسعى على تطوير الأجيال المقبلة من التكنولوجيات بل ترتبط أيضاً بالحاجة لتدريب الأطر العلمية والهندسية وأجيال الباحثين في المجالات المتصلة بجميع هذه المعارف. تعرض الفقرتان التاليتان موجزاً حول أنماط أساسية من المعارف العلمية والتكنولوجية.

9. 4. المعارف التكنولوجية «المفتوحة» و«المغلقة»

يستخدم مصطلح «المعارف التكنولوجية المفتوحة» للدلالة على التكنولوجيات التي دخلت النطاق العمومي[3] بعد أن زالت عنها الحماية التي تتمتع بها بموجب براءات اختراع سابقة. وغالباً ما تكون تفاصيل استثمار مثل هذه التكنولوجيات بمتناول دور الخبرة المتخصصة والفنيين الذين يمكن الاستفادة من خبراتهم في انتقاء التكنولوجيا المناسبة والتجهيزات اللازمة لاستثمارها. هنالك الكثير من الأمثلة على هذه التكنولوجيات. فمنها ما يستخدم في كثير من الصناعات التقليدية، كصناعة الإسمنت أو السكر أو الألياف الاصطناعية. إذ أن الأدبيات المنشورة عامرة بالمقالات والدراسات التي تُفصّل مراحل

من أجل خلق المناخ المواتي لاكتساب معارف تكنولوجية جديدة وتطويرها، لا بد من تشريعات تكفل الاستثمار الأمثل للموارد الوطنية وتشجع الإنفاق الاستثماري الموجه نحو اكتساب المعارف التكنولوجية الجديدة من قِبل المؤسسات الإنتاجية والخدمية.

1 – تتضمن استراتيجيات الترسيخ استكمال احتياجات التكنولوجيات المستقدمة، ليتسنى توطينها ومن ثم تطويعها وتطويرها بصورة أمثل. ومن الاحتياجات التي ينبغي تأمينها ما يتصل بالمعارف العلمية الأساسية من جهة والتقنيات techniques التي ينبغي أن تتم السيطرة عليها من أجل استثمارها بالصورة الأفضل ومن ثم نشرها وتطويرها.
2 – من هذه الفروع صناعة المواد المركبة التي تمتلك تطبيقات مهمّة في قطاع التشييد وصناعة المركبات والزوارق وطيفاً متسعاً من السلع المعمرة. وتمتلك الدول المنتجة للنفط ميزات نسبية ملموسة في هذا المضمار، نظراً لتوافر المواد الأولية.
3 – public domain.

العمل وفقاً لجملة من البدائل التكنولوجية.

بينما يستخدم مصطلح «المعارف التكنولوجية المغلقة» للدلالة على طائفة التكنولوجيات التي لا يمكن التوصل إلى مضمونها وإلى تفاصيل تطبيقها بسهولة. من بين هذه التكنولوجيات ما يستخدم في صناعة منتجات مثل بعض المعالجات الصغرية أو بعض أصناف العتاد الحاسوبي. حيث تبقى هذه المنتجات خاضعة للحماية وتتطلب صناعتها مدخلات ما زال مالك براءة الاختراع يحتفظ بسريتها وحق استثمارها؛ فبالرغم من أن الأسس العلمية للقيام بالعمل قد تكون واضحة في خطوطها العريضة، إلا أن التفاصيل الفنية اللازمة لا تكون متاحة، فلا يتسنى النفاذ إلى المضمون التكنولوجي من أجل محاكاته أو الخروج بمنتجات تتضمن تحسينات عليه. أي أن مُتلقي التكنولوجيا يبقى في هذه الحالات تحت رحمة مالك المعارف التكنولوجية والمعلومات التي يتيحها حول حدود استثمارها وتطويرها لاحقاً.

يستخدم مصطلح «المعارف التكنولوجية المغلقة» للدلالة على طائفة التكنولوجيات التي لا يمكن التوصل إلى مضمونها ولا التعرّف إلى تفاصيل تطبيقها بسهولة، ومن هذه التكنولوجيات ما يستخدم في صناعة منتجات مثل بعض المعالجات الصغرية أو بعض أصناف العتاد الحاسوبي.

ومن الضروري التأكيد إن استثمار نمطي المعارف، المغلق والمفتوح، يتطلبان قدراً ملموساً من أنشطة البحث والتطوير. فالمعارف التكنولوجية المتاحة تتطلب قدرات بحثية وتطويرية مخصوصة تكفل الإمكانات المثلى لتطويعها واستثمارها ضمن الوسط المحيط. أما المعارف المغلقة فتحتاج لإمكانات بحثية وتطويرية أكثر عمقاً واتساعاً تتيح تحليل وتفكيك مكوناتها ومحاكاة النظم التي تضمرها ومن ثم إعادة بنائها. وهو ما يتم في معظم الأحوال على صورة منتج ذي أداء محدد المعالم.

وفي كلتا الحالتين لا بد من الاستناد إلى التحليل المتمعن للنشرات العلمية المتصلة بالمعارف المنشودة، في المراجع العلمية المعهودة والمتاحة للاطلاع العمومي، من كتب تخصصية ودوريات ونشرات وتقارير تقدم في المؤتمرات العلمية. والمقدار المتوافر من المعارف ضمن هذه المراجع كبير للغاية. مما حدا إلى بروز نزعة خلال عقد التسعينيات نحو فرض رقابة للحد مما تنشره معاهد البحوث والجامعات في الدول المتقدمة. وبالرغم من أن الحجة التي طرحت لتبرير هذا المنع استندت لدواعي أمنية، لكن ما من شك بأن تبعات أعم وأشمل تترتب عليه.

وما زالت هذه النزعة تعود للبروز بين الفينة والأخرى، لتتناول ما ينشر من أوراق يخشى أن تؤدي لحصول جهات منافسة على معارف تعتبرها الجهات الحكومية في الدول المتقدمة، سرية. حيث تسعى حكومة الولايات المتحدة مثلاً، لفرض شروط على ما يمكن نشره من نتائج الأبحاث التي يتم تمويلها من قبل مؤسسات الحكومة الفدرالية ضمن مجالات تشمل التكنولوجيا الحيوية والطاقة النووية[1].

9. 5. انتقاء التكنولوجيات الملائمة

برز مصطلح «التكنولوجيات المناسبة» أو المواتية في أدبيات التنمية البشرية خلال العقود القليلة الأخيرة من القرن الماضي. وكانت الصورة الشائعة أن هذه التكنولوجيات تضم عناصر من البيئات المحلية يمكن وصفها بالبدائية. كما في نواعير المياه المستخدمة للري في مناطق ريفية ضمن البلدان النامية. لذا اتُّهِم الكثيرون ممن سعوا

1 – انظر مثلاً الورقة التي نشرت في الدورية "Science" تحت عنوان: "The Limits of Government Regulation of Science" لمؤلفيها Kraemer و Gostin في آذار (مارس) عام 2012. Science, March 2012, at 1047–1049. والورقة من منشورات جامعة جورجتاون: Georgetown Public Law and Legal Theory Research Paper No. 12–020.. تم تنزيل نص الورقة في أيلول (سبتمبر) من الموقع: http://scholarship.law.georgetown.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1783&context=facpub.

لترويج التكنولوجيات المناسبة أو الملائمة بتكريس التخلف. وتُرجمت المناداة بمفهوم التكنولوجيات المناسبة في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي بالسعي نحو تطوير تكنولوجيات لا تتضمن مقادير تذكر من المدخلات التكنولوجية المستحدثة. بل تُنتقى وتُطوّر وتُستثمر لتنسجم إلى أبعد حدّ ممكن مع الظروف القائمة في الموقع الذي تستهلك ضمنه منتجاتها. لكن مفهوم «التكنولوجيات المناسبة» شهد وما يزال تغيراً جذرياً خلال السنوات القليلة الماضية. إذ بات ممكناً دمج الكثير من المدخلات التكنولوجية الجديدة – ومعظمها يعود إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات – مع تكنولوجيات ناضجة، ليتسنى تحسين نوعية وإنتاجية أساليب العمل التقليدية. ويدعو هذا الفصل لاستخدام مفهوم «التكنولوجيا المناسبة» للإشارة إلى مجموعة الأساليب التي تؤدّي الغاية من استخدامها على النحو الأمثل من الوجهات الاقتصادية والبيئية والمجتمعية بغضّ النظر عن منشأ العناصر التي تتضمنها هذه الأساليب من دون استثناء مدخلات تكنولوجية مستحدثة في «المزيج التكنولوجي» النهائي. أي أن تعريف «التكنولوجيا المناسبة» الذي يتبناه هذا الفصل يفترض إمكانية مزاوجة واستخدام أساليب ومواد ووسائط متقدّمة مع ما هو متوفر محلياً منها للخروج بتكنولوجيات تؤدي الغايات المنشودة بالصورة الأمثل. وبصورة خاصة فإن تبني هذا التفسير لمصطلح «التكنولوجيات المناسبة» يؤكد الالتزام بأساليب للإنتاج والتوزيع والاستهلاك تتسبب بأقل قدر من الضرر على البيئة المحيطة والبنى المجتمعية القائمة. بينما تُمكّن مستثمريها من الوصول إلى غايات اقتصادية واقتصادية مثلى باستخدام القدر الأدنى من الموارد من أجل الحصول على القدر الأكبر من العائدات. ولكي تتمكن مثل هذه التكنولوجيات من المنافسة في الأسواق المحلية، بغض النظر عمّا يتجاوزها في بلدان العالم، لا بد أن تستند إلى مزاوجة قدر غير يسير، ومتعاظم بمرور الزمن، من التكنولوجيات الحديثة مع مدخلات تكنولوجية يتم تطويرها محلياً. وذلك لاستدامة فعالية وتنافسية أنشطة الإنتاج أو الخدمات المستندة إلى هذه التكنولوجيات وإحراز تلاؤم أمثل مع البيئة المحيطة من الجوانب المختلفة. ويتطلب انتقاء التكنولوجيات المناسبة القيام بخطوات تتضمن:

ما زال مفهوم «التكنولوجيات المناسبة» يتطوّر ويتغيّر، لكنه في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي كان يعني السعي إلى تطوير تكنولوجيات لا تتضمن قدْراً كبيراً من المدخلات التكنولوجية المستحدثة، بل تُنتقى وتُطوّر وتُستثمر لتنسجم إلى أبعد حد ممكن مع الظروف القائمة في الموقع الذي تستهلك ضمنه منتجاتها.

- دراسة السوق من حيث حجمه المتوقع وأوضاع المنافسة والتشريعات والأنظمة الحاكمة لعمليات التي تتطلبها الأنشطة الإنتاجية والخدمية المنشودة وأساليب مراقبة النوعية المتصلة بها.
- مسح الأنشطة الإنتاجية والخدمية الممكنة ووضع تقديرات بالإنفاق الاستثماري المطلوب.
- اختيار أن الإنتاج المفضَّلَ والتعرف إلى التفاصيل المتعلقة باحتياجات التشغيل من قوى بشرية وتكنولوجيات ضرورية لإنجاز مراحل العمل المختلفة ومواد أولية ومياه طاقة والتعرف إلى النفايات الناجمة عن العمل الإنتاجي وسبل التخلص منها أو تدويرها.
- البحث عن مؤسسات قادرة على الدخول في تفاصيل التكنولوجيات التي من المتوقع استخدامها وإبرام الاتفاقات اللازمة معها لتغطية التزاماتها في مراحل العمل المتتالية؛ ابتداء بتقديم المشورة الفنية ثم مواكبة ومؤازرة أنشطة التركيب والتشغيل التجريبي والفعلي ومن ثم السعي لإدخال تحسينات على عمليات الإنتاج ومواصفات المنتج كلما دعت الحاجة.
- مسح المصادر المتاحة والممكنة لتكنولوجيات الإنتاج ومراقبة النوعية والتعامل مع النفايات.
- تحديد النمط المفضَّل لنقل التكنولوجيا (رخصة، مشروع مشترك، هندسة عكسية، ...) بناء على تحليل الجوانب الفنية والمالية وتحديد تفاصيل الأسلوب الأمثل للتعاون مع المورد.

• انتقاء المصدر الأمثل لحيازة التكنولوجيا وتحديد متطلباتها من الوجهات المختلفة (الاستثمارية والبشرية والعمرانية والتشريعية والقانونية...).
• دراسة ملاءمة البدائل المختلفة للتطبيق في مجال العمل.
• تحديد الاستراتيجيات المفضلة لدخول السوق والتحقق من إقبال المستهلك على المنتج.
• دراسة وتنفيذ التعديلات التي قد يجب إدخالها على تكنولوجيا وأساليب الإنتاج من أجل اختراق السوق وترسيخ موقع المنشأة الإنتاجية.

ومن الاعتبارات التي ينبغي النظر إليها لدى انتقاء التكنولوجيا الملائمة لعمل إنتاجي أو خدمي ما، بغض النظر عما إذا كانت ذات طابع مغلق أم مفتوح، إمكانية استيعابها و«تخديمها» في محيط العمل الفعلي. ومن القضايا التي تستوجب القدر الأكبر من الدراسة عند الشروع بانتقاء التكنولوجيا المناسبة:

• حجم السوق؛
• الأطر أو القوى البشرية الضرورية؛
• متطلبات التشغيل والصيانة؛
• المواد الأولية اللازمة وبدائلها إن وجدت؛
• مستوى ومرونة التكنولوجيا المنشودة وسهولة إدخال تعديلات عليها لاحقاً.

الدول العربية التي بذلت جهوداً ملموسة لبناء قدراتها العلمية والتكنولوجية خلال العقود الثلاثة الماضية، ومنها مصر والسعودية وتونس والمغرب، من المرتقب أن تجني ثماراً مبكِرة في الكثير من مجالات التنمية، إلا أن الحاجة الماسة للموارد البشرية المدرَّبة سوف تتطلب تعاون المؤسسات المعنية في سائر الدول العربية.

والنقطتان الأولى والأخيرة مترابطتان من بعض الجوانب. فاحتياجات السوق الراهنة قد لا تستوجب مستويات متقدمة من الأداء التي صمّمت التكنولوجيات الرائجة وفقاً لها. ومن جهة أخرى، لا بد من احتساب الحاجة لإدخال تعديلات متفاوتة من حيث التعقيد استجابة لتطورات قد لا تكون ظاهرة في المراحل المبكرة. مما يتطلب في كثير من الأحيان إجراء تطوير، قد يكون جوهريّاً، على المعارف التكنولوجية المنقولة، مما يفرض الحذر لدى انتقائها. وبالتحديد ينبغي لدى انتقاء المعارف التكنولوجية المناسبة لاستقدامها النظر بتمعّن إلى إمكانات إدخال تعديلات على أنماط الإنتاج التي تسمح بها المعارف التكنولوجية المنقولة:

• من دون الإساءة إلى اقتصاديات العمليات الإنتاجية أو التوزيعيّة المرتبطة بها؛
• وليمكن تقبّل مواد بديلة، أولية أو مساعدة، مع الحفاظ على نوعيّة المنتج وإنتاجية التجهيزات ضمن حدود مقبولة.

ختاماً، لا بد أن يؤدي تملك التكنولوجيا في مجالات منتقاة ضمن المناخ المواتي من الجوانب المختلفة، إلى إحراز قفزاتٍ نوعية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأمد المتوسط، وحتى القريب، أي خلال فترات لا تتعدى الخمس سنوات. كما يتوقع أن يؤدي تملك التكنولوجيا في بعض المجالات إلى عوائد اقتصادية ملموسة في الأمد البعيد عندما تتكرس القدرات التكنولوجية المكتسبة في تلك المجالات، وتتمكن الدول والمؤسسات العربية التي قامت بتطوير التكنولوجيات المكتسبة من إحراز عوائد أكبر بفضل الاستثمارات المستندة إليها.

ومن المرتقب أن يتسنى لبعض الدول العربية، التي بذلت جهوداً ملموسة لبناء قدراتها العلمية والتكنولوجية خلال العقود الثلاثة الماضية، ومنها **مصر والسعودية وتونس والمغرب**، أن تجني ثماراً مبكِرة ضمن المجالات المذكورة أعلاه. إلا أن الحاجة الماسة للموارد البشرية المدرَّبة سوف تتطلب تعاون المؤسسات المعنية في سائر الدول العربية. ومن الضروري كذلك أن تشهد المراحل الأولى من العمل نشوء شراكات بين المؤسسات المعنية ضمن القطاعين العام والخاص. وذلك لأن ترويج وتسويق التكنولوجيات المطورة نادراً ما يصادف النجاح بفضل جهود مؤسسات القطاع العام.

وليس من المتوقع أن تسفر جهود الدول العربية في تملك التكنولوجيات التي تستخدم في المجالات المذكورة أعلاه عن فوائد ملموسة على صعيد التنمية المجتمعية إن لم تكن مُصمّمَة بالدرجة الأولى لكي تساهم مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة

بحيازتها واستثمارها والمنافسة استناداً إليها على الصعيدين الإقليمي والدولي. وذلك لأن مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة هي التي تقوم قبل غيرها بحمل العبء الأكبر في توليد فرص للعمل وتحقيق تنمية اجتماعية متوازنة ومستدامة.

10. الخاتمة

إن معضلات التنمية التي تشهدها الدول العربية هي معرفية في جوهرها. وما أعاق تطور الاقتصادات والمجتمعات العربية في الماضي ما زال يعيقها اليوم؛ هو غياب المناخ المواتي لنقل وتملك المعرفة بأنواعها. وبالرغم من السذاجة الكامنة في الادعاء بأن التخلف الذي تعانيه أنشطة توليد المعارف العلمية والتكنولوجية يعود لسبب وحيد أو لعدد محدود من الأسباب، فلا بد من تحميل أنماط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تُتبع في معظم الدول العربية قسطاً غير قليل من اللوم. فاعتماد الأنشطة الاقتصادية التي تجذرت وترعرعت في ظل الممارسات الريعية على التكنولوجيا المستوردة، من دون انهماك الأطر والمؤسسات العلمية والتكنولوجية الوطنية في انتقائها وتطويعها واستثمارها، يشكل القاعدة لا الاستثناء، في جميع هذه الدول. كما إن تراجع أداء المؤسسات التعليمية مسؤول عن القدرة المحدودة لمؤسسات الأعمال على تجديد قدراتها التكنولوجية باستمرار، مع ما يتبع ذلك من تدنٍّ في تنافسيتها وبطالة بين شبابها خاصة.

وقد يخيل للمرء أن الموارد الوفيرة التي تتمتع بها دول عربية عدَّة، مصحوبة بيفاعة سكان البلدان العربية بعامة، عوامل ترجّح حظوظ الدول العربية ببناء اقتصادات معرفية منافسة على الصُعُد الإقليمية والدولية تؤسس لمستقبل أفضل لمواطنيها. لكن الشباب في الدول العربية كافة، وخاصة في البلدان ذات التعداد السكاني الأكبر، عانى وما زال من نظم تعليمية متردية. وليس من المغالاة اعتبار معظم المشاكل التي ابتلي بها شباب هذه الدول، من تهميش وبطالة وممارسات أصولية، والتي من المتوقع أن يحمل أعباءها لسنوات عدَّة في المستقبل، نتيجة قصور الممارسات الرامية إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، بعامة، وتخلُّف نظُم التعليم فيها، بخاصة. ومن الجوانب التي يبدو هذا القصور فيها جلياً أنشطة البحث والتطوير والابتكار التي سعت الدول العربية لتشييدها خلال العقود القليلة الماضية. فما زالت الموارد المخصصة للأبحاث العلمية والتطوير التكنولوجي متدنية في جميع الدول العربية. وما زالت الثقافة الريعية السائدة التي تتعارض من حيث المبدأ مع متطلبات اقتصاد ومجتمع المعرفة والتي تحفل بالتناقضات والعقبات البيروقراطية تحكم الأساليب المستخدمة لإدارة أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، بدلاً من معايير الكفاءة والأداء.

معظم المشكلات التي ابتُلي بها شباب في الدول العربية ذات التعداد السكاني الكبير، من تهميش وبطالة وممارسات أصولية، والتي من المتوقع أن يحمل أعباءها لسنوات عدَّة في المستقبل، هي نتيجة قصور الممارسات الرامية إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، بعامة، وتخلُّف نظُم التعليم فيها، بخاصة.

وبالرغم من أن جميع سياسات العلوم والتكنولوجيا التي وضعت من قبل الدول العربية تشيد بأهمية رأس المال البشريّ، إلا أن هجرة الأدمغة مستمرة من عدد من الدول العربية نحو الدول المتقدمة، مما يحرم البلدان العربية من قدرات متميزة في مجالات البحث والتطوير والتعليم العالي ومؤسسات الأعمال المستندة إلى التكنولوجيات الحديثة والمبتكرات المستندة إليها. وقد أطلقت بعض الدول العربية مبادرات وبرامج تهدف للاستفادة من جالياتها العلمية في الخارج إلا أنها لم تتمكن من تحقيق نتائج ملموسة تداني حجم خسارتها.

وقد ازدهر في العقد الماضي بخاصة، تشييد عدد من المؤسسات الرامية إلى تعزيز قدرات الدول العربية في مجالات التعليم العالي والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي. من هذه المؤسسات **جامعة الملك عبد الله للعلم**

والتكنولوجيا في **السعودية** و**مدينة مصدر** في **الإمارات**. كما تستضيف **مؤسسة قطر** عدداً من فروع الجامعات المرموقة من **الولايات المتحدة**. وقد تلقى بعض هذه المبادرات دعماً مادياً يفوق بكثير ما كان يخصص لمثيلاتها في الماضي.

والمسائل المتعلقة باكتساب المعارف التكنولوجية بالصورة المثلى تتعدى مجرّد توفير قسط من الموارد الناضبة التي تتمتع بها الدول العربية الآن، أو كسب الفرص للمنافسة ببعض المنتجات أو الخدمات في الأسواق العالمية أو الإقليمية. وتبني أنماط من النشاط الاقتصادي تستند إلى المعارف المستحدثة يتطلب أكثر بكثير من مجرد اقتباس تكنولوجيات متفرقة واستثمارها في قطاعات وفروع النشاط الاقتصادي. فلا بد من توافر أنظمة حاكمة تضمن انتشارها وتطويعها وإعادة إنتاجها واستثمارها الكفؤ في أنشطة الإنتاج والخدمات. كما يتطلب بناء اقتصاد المعرفة توافر جملة من الشروط المحيطة تؤازر الابتكار، بل تجعله المحور الرئيس، في شتى مرافق الاقتصاد والمجتمع. وفي كل ما سبق تؤدي السياسات الحكومية أدواراً بارزة في تشييد البنى الأساسية لتداول المعارف ونشرها وتحفيز استثمارها في أنشطة القطاعين العام والخاص.

وعلى صعيد يرتبط باحتياجات قطاعات الإنتاج والخدمات من المعارف التكنولوجية المستحدثة، أحدثت خلال السنوات القليلة الماضية في دول منها **تونس والمغرب والسعودية وقطر** حدائق للتكنولوجيا وحاضنات لمؤسسات الأعمال المستندة إلى التكنولوجيات الحديثة. وتشارك في بعض هذه المبادرات مؤسسات جامعية وبحثية من دول متقدمة تكنولوجياً؛ منها **فرنسا وأستراليا والولايات المتحدة**.

ولا ريب أن البنى المؤسسية التي شُيِّدت والمبادرات التي أُطلقت ستحدث آثاراً إيجابية على صُعُدٍ عدَّة. إلا أن أغلب الظن أنها لن تنجح بتشييد اقتصادات ومجتمعات المعرفة طالما بقيت ثقافة الاقتصاد الريعي والممارسات المتصلة به سائدة. فلا بد من الانعتاق من القيود التي تضعها هذه الثقافة والممارسات التي تتصل بها كي يتسنى تغليب التميز والأداء الأمثل على غيرهما من الاعتبارات التي يستند إليها اتخاذ القرار في كنف الاقتصاد الريعيّ. فالنجاح بتشييد اقتصاد المعرفة لن يتسنى مع الاستمرار بتلزيم كل ما يتصل بنقل وتطويع واستثمار المعارف العلمية والتكنولوجية للجهات الخارجية، من دون تدخل فاعل من قبل مؤسسات العلوم والتكنولوجيا الوطنية. وليست هذه بالطبع دعوة للانعزال والانكفاء على الذات. فالانفتاح على مصادر المعارف المستجدة بأنواعها لم يكن ضرورياً في أي وقت من الأوقات كما هو حاصلٌ اليومَ في جميع الدول العربية. على العكس من ذلك، إن ما يدعو هذا الفصل إليه هو تبني سياسات تُشرك أصحاب المصلحة الأساسية بتشييد وتشغيل اقتصاد المعرفة إلى الحدود القصوى بكل ما يتصل باستقدام المعرفة وتطويعها واستثمارها. وما ينادي هذا الفصل به هو الاستثمار بتكوين وصقل رأس المال البشري الذي يتمثل بشباب وشابات البلدان العربية. فالمنطقة العربية مهددة إن استمر القصور الحالي في هذا المضمار بعقود طويلة من الأزمات والتنمية المتعثرة. فلقد خذلت أنماط الحكم والسياسات التي تم تبنيها في بناء القدرات العلمية والتكنولوجية الآمال بمستقبل أفضل لسكان بعض الدول العربية، وستؤدي إن استمرت إلى مزيد من الأزمات في الدول العربية أولاً وفي المنطقة والعالم بأسره تالياً.

وفي زمن يحتد الاحتجاج فيه ليصل حدود الثورات الشعبية في عدد من الدول العربية ويحتدم فيه التنافس العالمي وتتوالى الأزمات المالية وتتفاقم المشاكل البيئية لا بد أن

تتبنى الدول العربية سياسات تنموية تستند إلى المعارف العلمية والتكنولوجية والابتكار، وأن تجند مواردها البشرية والمادية في مبادرات للتغلب على التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها. لكن النجاح بإحراز نتائج ملموسة مرهون بالإفلات من قبضة الثقافة التي ترعرعت في كنف الاقتصاد الريعيّ. فهذه الثقافة هي المسؤولة عن العوائد المتواضعة التي جنتها الدول العربية نتيجة مبادراتها ومشاريعها التنموية في الماضي. وهي المسؤولة عن التركيز على مشاريع تتميز بعائدات سريعة لا تتضمن إلا قدراً أصغرياً من المخاطر، ولا تفضي لتكوين كتلة حرجة من العمالة والخبرات في الأمد الأبعد[1].

وبينما تتسم المبادرات التقليدية المستندة إلى المعارف العلمية والتكنولوجية باستثمارات أكبر وأزمنة أطول لتحقيق عوائد اقتصادية ومجتمعية ملموسة فإن تجارب بعض الدول النامية، التي تحولت من الاعتماد على مواردها الطبيعية لتعتمد على رأس مالها البشري والمعارف العلمية والتكنولوجية، أسساً للتنمية والتنافس الدولي، تشير إلى أن نجاحها يعود لتبني وتنفيذ استراتيجيات كَفِلت تضامن قطاع الأعمال والقطاع الحكومي ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، وحتى المنظمات غير الحكومية، لتنفيذ مبادرات تستند إلى معارف علمية وتكنولوجية مستحدثة تتميز بمكاسب ملموسة خلال فترات مقبولة. فلن يتسنى لأية من حكومات الدول العربية القيام منفردة بكل ما يتطلبه تشييد اقتصاد المعرفة على أراضيها. بل لا بد من عقد تحالفات ضمن كل من البلدان العربية وبينها. ويقدم النهوض ببرامج التعليم وتطوير اللغة العربية وتحسين استخدامها كأداة أساسية في اقتصادات ومجتمعات المعرفة العربية المثال الأوضح على ضرورة التعاون الإقليمي والدولي لإحراز النتائج المرجوَّة.

يتطلب نجاح المبادرات الرامية إلى التحول نحو اقتصاد المعرفة كسب الرأي العام، والتزام المختصين على الجبهات المختلفة، من أجل دعم صَبور للاستثمار بالمعرفة أساساً للتنميةَ والنمو الاقتصادي. كما يتطلب النجاح بهذه المبادرات مزاوجة حصيفة بين النظر إلى المستقبلات المتوسطة وبعيدة الأمد والمكاسب في الآماد القصيرة. وقد تتركز هذه المكاسب الأخيرة على توفير فرص للعمل المجدي للخريجين في حاضنات لمؤسسات الأعمال الناشئة والمستندة إلى مدخلات علمية وتكنولوجية مستحدثة. تترافق مع تحسين الشروط الإجرائية والتشريعية التي تحكم، وتعيق الآن، فرص إنشاء مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة وتوليد فرص للعمل المجدي في كثير من حقول النشاط الاقتصاديّ. وإن تضافر مثل هذه الشروط، مع تأمين موارد كافية، كفيل بخلق بيئة جديدة تنطلق استناداً إليها ديناميات جديدة لتقود المجتمعات العربية نحو الاستثمار بالمعرفة أساساً للتنمية المستدامة.

وكل ما ينبغي التأكد منه عند تصميم وإطلاق مثل هذه المبادرات هو أن لا تقتصر حسابات الربح والخسارة التي تُجرى على أسس دورية على العائدات المالية وحسب. بل من الضروري أن تشمل هذه الحسابات، إضافة إلى المكاسب المعهودة في حصص المساهمين والعائدات على الاستثمار، تقييماً موضوعياً للتقدم الذي تمَّ إنجازه على جبهة أوسع تتضمن تنويع مصادر الدخل الوطني وتوليد الفرص الجديدة للعمل وتوطين خبرات تضمن التعامل بدينامية ما زالت شبه مفقودة،

في زمن يحتدّ الاحتجاج فيه ليصل حدود الثورات الشعبية في بعض الدول العربية، ويحتدم فيه التنافس العالمي وتتوالى الأزمات المالية وتتفاقم المشكلات البيئية، على الدول العربية أن تتبنّى سياسات تنموية تستند إلى المعارف العلمية والتكنولوجية والابتكار وتجند مواردها البشرية والمادية في مبادرات للتغلب على التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها.

1 – كالاستثمارات في العقارات والأسهم والمضاربات المالية التي تشكل نسبة ملموسة من إجمالي الاستثمارات في بعض الدول العربية.

في التعامل مع المسائل التي تطرحها التنمية المستدامة.

وكما بينت أحداث الأعوام الماضية، فإن أنماط الحكم والتشريعات الناظمة للأنشطة السياسية والاقتصادية في جميع الدول العربية تتعارض مع نشوء المناخ المناسب لمعالجة كثير من القضايا المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وإن عجز الدول العربية عن اكتساب وتوطين المعارف التكنولوجية التي يتم نقلها واستثمارها يعود إلى فشلها في توليد هذا المناخ. وهو المسؤول أيضاً عن القدرات التنافسية المحدودة التي تتسم بها الاقتصادات العربية، عن انتشار البطالة إلى الحدود التي نشهدها اليوم مع كل ما يصاحبها من نزعات مُدمِّرة.

بيَّنت أحداث الأعوام الماضية أن أنماط الحكم والتشريعات الناظمة للأنشطة السياسية والاقتصادية في جميع الدول العربية تتعارض مع نشوء المناخ المناسب لمعالجة كثير من القضايا المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن عجز الدول العربية عن اكتساب وتوطين المعارف التكنولوجية التي يتم نقلها واستثمارها يعود إلى فشلها في توليد هذا المناخ.

إن التأسيس للحكم القويم، الذي يشكل الدعامة الأساسية في اقتصاد المعرفة سيبقى بعيد المنال إن ترك للمؤسسات الحكومية تحقيقه بمفردها. ولا بد أن تتولى المؤسسات التشريعية المنتخبة أدوارها خاصة في ما يتعلق باكتساب المعارف العلمية والتكنولوجية واستثمارها. وذلك لتُخضِع للمساءلة جميعَ الجهات المشاركة في بناء اقتصادات ومجتمعات المعرفة في الدول العربية، ضمن أطر تحفز على الابتكار وتثمّن الشراكة في اكتساب وتوليد واستثمار المعرفة على الصُعُد المحلية والوطنية والدولية. فعلى العكس من القاعدة السائدة في كثير من بلدان العالم المتقدم، وبعض الدول النامية، **كالهند وباكستان**، مثلاً، ليس من المألوف أن تتضمن المجالس التشريعية في الدول العربية لجاناً تعنى بالبحث العلمي ونقل التكنولوجيا واستثمارها. وليس من المألوف أن يوآزر متخذ القرار وصانع السياسة مستشار أو لجان من أصحاب الخبرة. وللمؤسسات الإعلامية ومؤسسات المجتمع المدني الملتزمة بالتنمية المستدامة أدوار هامة أيضاً في هذا المجال.

ومن المتوقع أن يؤدى الحراك السياسي الراهن في الدول العربية إلى أداء أفضل في مضمار اكتساب المعارف التكنولوجية بعامة، وكذلك إلى تركيز أكبر على استقدام ونشر التكنولوجيات الكفيلة بتوليد طيف أوسع من فرص العمل، وبخاصة من أجل مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة ومشاريع البنى الأساسية. إذ يُرجَّح أن يؤدي انحسار أو ضعف أنظمة الحكم السلطوية إلى نشوء تنافس أكثر حدة بين الأحزاب والقوى السياسية التي ستحل محلها. وأن يؤدي هذا التنافس إلى إطلاق مبادرات تتيح فرصاً أكبر لنقل المعارف التكنولوجيية وتوليد أنشطة اقتصادية ترتكز إليها. ومما يحيي الأمل تزايد توقعات المواطنين ومطالبهم بتفعيل قواعد الحكم الرشيد، ونفاذ نسب متزايدة منهم لتكنولوجيات تمكنهم من التفاعل وإيصال صوتهم لمسامع متخذي القرار على الصُعُد المختلفة.

وفي جميع الأحوال سيكون من الضروري التعرف إلى حقيقة أثبتتها تجارب عدَّة، وهي إن بناء اقتصاد ومجتمع المعرفة وتدعيم القدرات العلمية والتكنولوجية الضرورية لاستدامته من المسائل التي لا يمكن تلزيمها لجهات خارجية، بالرغم من ضرورة التعاون مع بعضها. بل لا بد من انهماك سائر شرائح المجتمعات العربية في المبادرات الرامية إلى بناء اقتصاد المعرفة، إضافة إلى من يمكن لهم تقديم العون من ذوي الكفاءات والقدرات المواتية ضمن الجاليات العربية العاملة في مجالات العلوم والتكنولوجيا أو في مؤسسات الأعمال المستندة إليها. لذا لا بد من القيام بحملات توعية تستهدف إعادة غرس القيم التي جعلت من المنطقة العربية مهداً للمعارف بأنواعها، عندما كان الجزء الأكبر من العالم غارقاً في ظلمات الجهل والتطرف. ومن هذه القيم التميّز من خلال العمل المتقن والمبدع. ونبذ التوكل المتخاذل والأداء الوسطيّ. كما

لا بد من مجابهة البنى المسؤولة عن تقديم الخدمات الاجتماعية، ومن أبرزها التعليم، بتحديات مستمرة لكي تولّد الشروط الكفيلة بتحقيق واستدامة اقتصادات ومجتمعات المعرفة في الدول العربية.

العلوم والتكنولوجيا

الملحق

جدول رقم مـ – 1 تعداد السكان ونمو الناتج المحلي الإجمالي وحصة الفرد منه ونمو قطاعي الإنتاج والخدمات في سبع عشرة دولة عربية

الجزائر	2007[a]	2008[a]	2009[a]	2010[a]	2011[b]	2012[c]	2013[c]
تعداد السكان (ملايين)	34.2	34.7	35.3	36.0	[a]36.3	37.1	37.1
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	3.1	2.4	2.4	3.3	2.5	2.6	5.0
حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي*	7,564[b]	7,803[b]	7,937[b]	8,133[b]	8,444	8,635	9,239
البطالة الوسطية المسجلة (%)	13.8	11.3	10.2	10.0	10.0	10.8	10.0
نمو القطاع الزراعي (%) (%)	5.0	-5.3	2.7	3.3[b]	2.2	2.3	2.1
نمو القطاع الصناعي (%)	1.7	1.2	2.5	3.3[b]	4.7	1.5	5.9
نمو قطاع الخدمات (%)	7.7	9.3	2.1	3.3[b]	-0.1	4.0	4.4
البحرين	2007[a]	2008[a]	2009[a]	2010[a]	2011[b]	2012[c]	2013[c]
تعداد السكان (ملايين)	1.0	1.1	1.2	1.2	1.3	1.3	1.4
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	8.4	6.3	3.1	4.5	2.2	3.1	3.4
حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي*	24,054	24,619	24,014	24,229	24,512	24,356	24,385
البطالة الوسطية المسجلة (%)	-	-	-	-	-	-	-
نمو القطاع الزراعي (%)	28.6	2.1	3.0	-3.3	-0.4	1.5	2.5
نمو القطاع الصناعي (%)	7.9	5.9	-4.4	6.7	2.7	2.8	3.4
نمو قطاع الخدمات (%)	8.5	6.3	8.5	3.0	2.1	5.0	6.4
مصر	2007[a]	2008[a]	2009[a]	2010[a]	2011[b]	2012[c]	2013[c]
تعداد السكان (ملايين)	76.9	78.3	79.7	81.1	82.5	84.1	85.7
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	7.1	7.2	4.7	5.1	1.8	1.9	3.5
حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي*	5,265	5,666	5,889	6,154[c]	6,286[c]	6,389	6,630
البطالة الوسطية المسجلة (%)	8.9	8.7	9.4	9.0	12.0	13.9	13.1
نمو القطاع الزراعي (%)	3.7	3.3	3.2	3.5	2.7	3.0	3.2
نمو القطاع الصناعي (%)	6.8	7.1	5.6	4.6	0.5	1.3	3.9
نمو قطاع الخدمات (%)	20.2	8.2	3.8	6.0	2.8	2.0	3.2
العراق	2007[a]	2008[a]	2009[a]	2010[a]	2011[b]	2012[c]	2013[c]
تعداد السكان (ملايين)	29.5	30.1	30.8	31.5b	32.2	32.9	33.9
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	1.5[b]	7.8[b]	4.5[b]	5.5[b]	8.2	8.5	8.2
حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي*	4,290[b]	4,631[b]	4,787[b]	4,991[b]	5,392	5,787	6,220
البطالة الوسطية المسجلة (%)	-	-	-	-	-	-	-



تابع جدول رقم مـ – 1 تعداد السكان ونمو الناتج المحلي الإجمالي وحصة الفرد منه ونمو قطاعي الإنتاج والخدمات في سبع عشرة دولة عربية

نمو القطاع الزراعي (%)	2.3[b]	-8.5[b]	1.1[b]	5.0[b]	4.0	1.1	4.8
نمو القطاع الصناعي (%)	6.7[b]	10.5[b]	3.1[b]	4.8[b]	11.2	11.4	10.6
نمو قطاع الخدمات (%)	-9.3[b]	9.6[b]	8.9[b]	7.1[b]	3.3	4.5	3.5
الأردن	2007[a]	2008[a]	2009[a]	2010[a]	2011[b]	2012[c]	2013[c]
تعداد السكان (ملايين)	5.7	5.9	6.0	6.2	6.3	6.5	6.6
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	6.9	5.8	2.3[b]	3.1[b]	2.6	2.5	3.8
حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي*	5.087[b]	5.335[b]	5.353[b]	5.440[b]	5.594	5.696	5.909
البطالة الوسطية المسجلة (%)	13.1	12.7	12.9	12.5[b]	12.3	12.3	12.1
نمو القطاع الزراعي (%)	1.2	8.6[b]	12.8[b]	6.9[b]	4.2	1.6	2.0
نمو القطاع الصناعي (%)	9.1	8.0[b]	0.4[b]	1.2[b]	4.1	2.8	3.7
نمو قطاع الخدمات (%)	6.7	5.9[b]	2.3[b]	4.2[b]	1.7	2.5	4.0
الكويت	2007[a]	2008[a]	2009[a]	2010[a]	2011[b]	2012[c]	2013[c]
تعداد السكان (ملايين)	5.7	5.9	6.0	6.2	6.3	6.5	6.6
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	6.9	5.8	2.3[b]	3.1[b]	2.6	2.5	3.8
حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي*	48.594	47.110	45.593	42.197[b]	38.511[b]	41.946[b]	39.737
البطالة الوسطية المسجلة (%)	-	-	-	-	-	-	-
نمو القطاع الزراعي (%)	1.2	8.6[b]	12.8[b]	6.9[b]	4.2	1.6	2.0
نمو القطاع الصناعي (%)	9.1	8.0[b]	0.4[b]	1.2[b]	4.1	2.8	3.7
نمو قطاع الخدمات (%)	6.7	5.9[b]	2.3[b]	4.2[b]	1.7	2.5	4.0
لبنان	2007[a]	2008[a]	2009[a]	2010[a]	2011[b]	2012[c]	2013[c]
تعداد السكان (ملايين)	4.2	4.2	4.2	4.3	4.3	4.3	4.4
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	7.5	9.3	8.5	7.0	1.5	2.5	3.6
حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي*	10.305[b]	11.431[b]	12.444[b]	13.342[b]	13.711	14.180	14.938
البطالة الوسطية المسجلة (%)	-	-	-	-	-	-	-
نمو القطاع الزراعي (%)	-	-	-	-	-	-	-
نمو القطاع الصناعي (%)	-	-	-	-	-	-	-
نمو قطاع الخدمات (%)	-	-	-	-	-	-	-
ليبيا	2007[a]	2008[a]	2009[a]	2010[a]	2011[b]	2012[c]	2013[c]
تعداد السكان (ملايين)	6.0	6.2	6.3	[a]6.5	6.0	6.1	6.3

تابع جدول رقم مـ – 1 تعداد السكان ونمو الناتج المحلي الإجمالي وحصة الفرد منه ونمو قطاعي الإنتاج والخدمات في سبع عشرة دولة عربية

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	5.0	2.7	- 0.7	3.3	- 27.9	34.4	12.2
حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي*	[b]18,616	[b]19,124	[b]18,860	18,852	15,273	20,447	22,648
البطالة الوطنية المسجلة (%)	-	-	-	-	-	-	-
نمو القطاع الزراعي (%)	4.0	2.4	2.5	2.4	- 8.0	5.0	4.9
نمو القطاع الصناعي (%)	3.6	1.1	4.4-	2.6	- 35.8	48.7	13.8
نمو قطاع الخدمات (%)	7.9	6.0	5.7	4.6	- 17.0	19.6	10.5
المغرب	[a]2007	[a]2008	[a]2009	[a]2010	[b]2011	[c]2012	[c]2013
تعداد السكان (ملايين)	31.2	31.6	32.0	32.4	32.7	33.1	33.4
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	2.7	5.6	4.8	3.6	5.0	2.4	4.0
حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي*	4,073	4,342	4,542	4,705	4,990	5,136	5,404
البطالة الوطنية المسجلة (%)	9.8	9.6	9.1	9.1	a 8.9	8.8	8.6
نمو القطاع الزراعي (%)	- 20.8	16.3	30.4	- 1.6	5.3	- 9.0	7.0
نمو القطاع الصناعي (%)	6.0	3.3	-0.5	5.7	3.9	4.0	4.1
نمو قطاع الخدمات (%)	6.1	4.0	3.9	2.3	4.6	4.5	4.0
عُمان	[a]2007	[a]2008	[a]2009	[a]2010	[b]2011	[c]2012	[c]2013
تعداد السكان (ملايين)	2.74	2.87	3.17	[b]3.20	3.27	3.37	3.48
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	6.7	13.1	3.9	5.0	5.2	4.9	4.9
حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي*	22,345	24,668	23,452	[b]24,637	25,930	26,860	27,903
البطالة الوطنية المسجلة (%)	-	-	-	-	-	-	-
نمو القطاع الزراعي (%)	3.6	12.1	10.4	4.6	3.5	4.4	5.1
نمو القطاع الصناعي (%)	9.3	14.2	-0.5	5.7	5.0	5.3	6.0
نمو قطاع الخدمات (%)	6.7	13.1	3.9	5.0	5.2	4.9	4.9
قطر	[a]2007	[a]2008	[a]2009	[a]2010	[b]2011	[c]2012	[c]2013
تعداد السكان (ملايين)	1.3	1.6	1.6	1.6	[a]1.7	1.8	2.0
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	[b]17.1	[b]11.7	[b]9.5	[b]16.7	14.1	6.5	5.8
حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي*	59,889	58,877	[b]62,055	[b]73,008	81,572	82,137	82,065
البطالة الوطنية المسجلة (%)	0.4	[b]0.4	[b]0.5	[b]0.5	0.4	0.5	0.3
نمو القطاع الزراعي (%)	0.0	2.5	b 1.9	[b]1.7	2.5	4.1	4.5
نمو القطاع الصناعي (%)	13.0	16.6	[b]14.9	[b]28.2	17.5	4.3	4.2



تابع جدول رقم مـ – 1 تعداد السكان ونمو الناتج المحلي الإجمالي وحصة الفرد منه ونمو قطاعي الإنتاج والخدمات في سبع عشرة دولة عربية

نمو قطاع الخدمات (%)	15.0	14.5	[b]3.0	[b]2.5	6.9	10.8	11.5
السعودية	[a]2007	[a]2008	[a]2009	[a]2010	[b]2011	[c]2012	[c]2013
تعداد السكان (ملايين)	24.7	25.5	26.3	[b]27.1	28.0	28.9	29.8
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	2.0	4.2	0.1	4.6	7.0	5.3	4.5
حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي*	22,197	22,927	22,483	[b]23,071	24,434	25,357	26,246
البطالة الوطنية المسجلة (%)	-	-	-	-	-	-	-
نمو القطاع الزراعي (%)	- 0.2	4.4	- 4.1	4.1	8.4	6.3	3.7
نمو القطاع الصناعي (%)	4.2	4.3	4.2	5.3	6.1	5.0	5.8
نمو قطاع الخدمات (%)	2.0	4.2	0.1	4.6	7.0	5.3	4.5
السودان	[a]2007	[a]2008	[a]2009	[a]2010	[b]2011	[c]2012	[c]2013
تعداد السكان (ملايين)	40.4	41.4	42.3	43.2	44.2	35.6	36.4
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	10.1	6.8	4.0	4.5	2.7	- 8.0	2.7
حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي*	[b]1,995	[b]2,131	[b]2,190	[b]2,265	2,323	2,699	2,772
البطالة الوطنية المسجلة (%)	-	-	-	-	-	-	-
نمو القطاع الزراعي (%)	19.9	4.2	6.2	[b]22.4	0.9	- 23.0	2.2
نمو القطاع الصناعي (%)	10.0	10.0	1.9	- [b]7.3	3.0	- 5.0	2.8
نمو قطاع الخدمات (%)	10.1	6.8	4.0	4.5	2.7	- 8.0	2.7
سوريا	[a]2007	[a]2008	[a]2009	[a]2010	[b]2011	[c]2012	[c]2013
تعداد السكان (ملايين)	20.5	21.2	21.9	22.5	23.0	22.5	22.4
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	5.7	4.5	6.0	3.2	- 3.4	- 10.2	1.8
حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي*	[b]4,398	[b]4,536	[b]4,708	[b]4,784	4,629	4,303	4,500
البطالة الوطنية المسجلة (%)	9.2	10.9	8.1	8.6	12.3	18.0	17.8
نمو القطاع الزراعي (%)	- 13.5	-7.1	12.8	- 9.6	0.0	- 4.0	- 1.0
نمو القطاع الصناعي (%)	3.8	3.9	3.5	8.5	- 4.0	- 18.9	- 2.0
نمو قطاع الخدمات (%)	16.6	10.2	5.4	5.6	- 5.0	- 8.8	- 5.0
تونس	[a]2007	[a]2008	[a]2009	[a]2010	[b]2011	[c]2012	[c]2013
تعداد السكان (ملايين)	10.1	10.2	10.3	10.4	10.5	10.6	10.7
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	6.3	4.5	3.1	3.7	- 2.2	2.8	3.5
حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي*	7,673	8,118	8,375	8,700	8,605	8,910	9,338

تابع جدول رقم مـ – 1 تعداد السكان ونمو الناتج المحلي الإجمالي وحصة الفرد منه ونمو قطاعي الإنتاج والخدمات في سبع عشرة دولة عربية

البطالة الوطنية المسجلة (%)	12.4	12.4	13.3	13.0	18.0	17.8	17.0
نمو القطاع الزراعي (%)	0.2	0.1	8.2	- 9.9	[a] 11.0	3.5	3.0
نمو القطاع الصناعي (%)	12.1	- 0.5	0.8	5.2	- [a] 9.5	3.3	4.0
نمو قطاع الخدمات (%)	6.7	7.1	5.7	- 1.7	- [a] 1.0	3.3	3.5
الإمارات	[a] 2007	[a] 2008	[a] 2009	[a] 2010	[b] 2011	[c] 2012	[c] 2013
تعداد السكان (ملايين)	[b] 5.9	[b] 6.8	[b] 6.5	[b] 6.7	7.1	7.5	7.9
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	3.2	3.3	1.6 -	1.4	3.8	3.0	4.3
حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي*	[b] 59,671	[b] 55,266	[b] 56,944	[b] 56,503	56,916	56,517	56,948
البطالة الوطنية المسجلة (%)	-	-	-	-	-	-	-
نمو القطاع الزراعي (%)	- 1.8	- 10.9	- 0.8	- 4.2	-2.0	-2.0	-1.9
نمو القطاع الصناعي (%)	- 2.6	2.7	2.3	- 0.6	3.6	2.3	3.8
نمو قطاع الخدمات (%)	11.6	4.4	- 6.4	4.2	4.0	4.0	5.0
اليمن	[a] 2007	[a] 2008	[a] 2009	[a] 2010	[b] 2011	[c] 2012	[c] 2013
تعداد السكان (ملايين)	22.0	22.6	23.3	[b] 24.1	24.8	25.4	26.2
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	[b] 3.5	[b] 3.2	[b] 3.8	[b] 6.2	-10.5	3.6	4.1
حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي*	[b] 2,712	[b] 2,776	[b] 2,826	[b] 2,945	2,611	2,685	2,776
البطالة الوطنية المسجلة (%)	-	-	-	-	-	-	-
نمو القطاع الزراعي (%)	[b] 1.5	[b] 2.2	- [b] 1.0	b 2.0	-6.6	2.7	1.6
نمو القطاع الصناعي (%)	[b] 4.1	[b] 2.8	[b] 5.8	9.0[b]	-8.0	5.9	1.8
نمو قطاع الخدمات (%)	[b] 4.0	[b] 4.0	[b] 3.5	[b] 3.8	-8.2	6.1	4.0

* حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقدرة بمكافئ القدرة الشرائية بالدولارات الأمريكية. a معطيات فعلية؛ b تقديرات وحدة الإكونوميست؛ c تنبؤات وحدة الإيكونوميست.

المصدر: The Economist Intelligence Unit[1]

1 – تستند الأرقام التي يتضمنها الجدول من أجل العام 2011 إلى تقديرات وحدة الإيكونوميست EIU. بينما تشير الأرقام من أجل الأعوام التالية إلى توقعات هذه الوحدة استناداً لتوقعات تنامي الطلب الدولي وكذلك بالعودة إلى معطيات حول البلد المعنيّ. يعتمد المصدر في بعض معطياته على معلومات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.



جدول رقم مـ – 2 توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات من السلع والخدمات وإنتاج ومبيعات الموارد الهدروكربونية من أجل سبع عشرة دولة عربية

الجزائر	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	2.5	2.6	5.0	4.5	4.8	5.0
نمو صادرات السلع والخدمات (%)	-0.6	-0.6	4.4	3.5	3.0	3.9
نمو واردات السلع والخدمات (%)	2.2	3.3	5.4	5.9	6.6	10.3
قيمة صادرات السلع (مليارات د.أ.)	72.7	77.7	85.9	92.9	98.9	117.0
قيمة واردات السلع والخدمات (مليارات د.أ.)	44.2	46.7	50.8	56.7	65.3	82.3
إنتاج النفط (آلاف البراميل في اليوم)	1,180	1,157	1,350	1,400	1,456	1,475
إنتاج الغاز الطبيعي (مليارات الأمتار المكعبة)	78	80	83	83	84	86
الصادرات الهدروكربونية (مليارات د.أ.)	71.7	74.9	82.7	89.4	95.2	112.5
البحرين	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	c 2.2	3.1	3.4	3.8	4.1	3.5
نمو صادرات السلع والخدمات (%)	6.2	5.5	5.3	6.0	5.6	6.0
نمو واردات السلع والخدمات (%)	9.7	8.2	7.5	8.0	7.0	7.8
قيمة صادرات السلع (مليارات د.أ.)	19.9	20.9	20.4	21.1	23.4	24.7
قيمة واردات السلع والخدمات (مليارات د.أ.)	12.1	14.9	14.5	14.5	15.2	16.0
إنتاج النفط (آلاف البراميل في اليوم)	190	192	193	194	196	200
الصادرات الهدروكربونية (مليارات د.أ.)	15,491	16,828	16,142	16,579	18,146	19,094
مصر	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	1.8	1.9	3.5	6.2	6.6	7.1
نمو صادرات السلع والخدمات (%)	3.7	-0.4	8.5	10.7	13.3	15.0
نمو واردات السلع والخدمات (%)	8.1	10.3	9.9	7.8	11.1	13.7
قيمة صادرات السلع (مليارات د.أ.)	27.9	28.6	30.1	32.1	33.6	35.7
قيمة واردات السلع والخدمات (مليارات د.أ.)	55.1	60.4	62.8	63.2	63.6	66.2
نمو الإنتاج الصناعي (%)	0.5c	-1.7	3.8	6.4	5.8	6.5
نمو الإنتاج الزراعي (%)	2.7	3.0	3.2	3.2	3.4	3.4
العراق	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	8.2	8.5	8.2	8.7	9.0	9.4
قيمة صادرات السلع (مليارات د.أ.)	79.7	88.3	95.2	110.2	128.2	149.6
قيمة واردات السلع والخدمات (مليارات د.أ.)	47.8	56.9	66.0	75.9	88.1	104.8

تابع جدول رقم هـ - 2 توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات من السلع والخدمات وإنتاج ومبيعات الموارد الهدروكربونية من أجل سبع عشرة دولة عربية

إنتاج النفط (آلاف البراميل في اليوم وسطياً)	c 2.678	3.035	3.420	3.820	4.267	4.779
الأردن	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	2.6	2.5	3.8	4.0	4.4	4.5
نمو صادرات السلع والخدمات (%)	3.3	1.6	3.8	4.0	4.7	4.9
نمو واردات السلع والخدمات (%)	4.2	2.0	3.3	3.9	4.3	4.4
قيمة صادرات السلع (مليارات د.أ.)	8.0	8.2	8.9	9.7	10.5	11.5
قيمة واردات السلع والخدمات (مليارات د.أ.)	16.3	17.7	18.5	19.5	20.9	22.4
الكويت	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	9.3	5.0	4.6	5.2	4.5	5.0
نمو صادرات السلع والخدمات (%)	7.5	7.9	5.3	4.7	3.2	3.8
نمو واردات السلع والخدمات (%)	9.9	8.2	7.7	8.0	9.0	9.8
قيمة صادرات السلع (مليارات د.أ.)	104.3	101.6	98.3	103.8	108.5	115.2
قيمة واردات السلع والخدمات (مليارات د.أ.)	-22.0	-24.1	-26.3	-29.1	-32.5	-37.0
إنتاج النفط (آلاف البراميل في اليوم)	2,495	2,701	2,775	2,900	2,976	3,081
صادرات النفط الخام (مليارات د.أ.)	96.7	93.4	89.7	94.8	98.9	105.1
لبنان	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	1.5	2.5	3.6	4.8	5.0	4.7
نمو صادرات السلع والخدمات (%)	2.8	3.5	6.5	7.5	10.0	11.0
نمو واردات السلع والخدمات (%)	12.3	10.5	13.1	13.0	13.0	15.2
قيمة صادرات السلع (مليارات د.أ.)	5.5	6.2	6.1	6.0	6.1	6.3
قيمة واردات السلع والخدمات (مليارات د.أ.)	19.9	21.3	22.7	24.7	27.2	30.7
ليبيا	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	-27.9	34.4	12.2	8.7	9.1	9.7
نمو صادرات السلع والخدمات (%)	-76.0	288.2	16.4	12.5	13.1	14.9
نمو واردات السلع والخدمات (%)	-50.0	48.7	14.3	13.0	12.5	13.8
قيمة صادرات السلع (مليارات د.أ.)	15.2	51.2	58.1	61.9	67.7	73.6
قيمة واردات السلع والخدمات (مليارات د.أ.)	10.1	16.3	21.2	25.4	30.5	36.0
إنتاج النفط (آلاف البراميل في اليوم)	464	1,418	1,583	1,695	1,750	1,844
صادرات النفط الخام (مليارات د.أ.)	14.6	50.4	57.0	60.6	66.1	71.6

تابع جدول رقم هـ - 2 توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات من السلع والخدمات وإنتاج ومبيعات الموارد الهدروكربونية من أجل سبع عشرة دولة عربية

المغرب	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	5.0	2.4	4.0	4.7	5.3	4.8
نمو صادرات السلع والخدمات (%)	2.1	1.0	4.8	6.8	7.5	7.3
نمو واردات السلع والخدمات (%)	5.0	4.6	5.2	5.8	6.5	6.0
قيمة صادرات السلع (مليارات د.أ.)	21.5[c]	22.2	23.3	25.5	27.9	30.5
قيمة واردات السلع والخدمات (مليارات د.أ.)	41.0[c]	42.1	41.9	43.9	46.0	48.9
عُمان	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	5.2	4.9	4.9	5.4	5.5	5.5
نمو صادرات السلع والخدمات (%)	5.0	6.3	6.0	6.3	7.5	7.6
نمو واردات السلع والخدمات (%)	10.0	10.6	9.0	9.3	10.0	10.4
قيمة صادرات السلع (مليارات د.أ.)	47.1[c]	48.4	49.4	54.2	60.0	65.5
قيمة واردات السلع والخدمات (مليارات د.أ.)	21.3[c]	23.3	26.2	30.6	35.0	39.6
إنتاج النفط (آلاف البراميل في اليوم)[1]	885	900	912	925	938	950
صادرات النفط الخام (مليارات د.أ.)[2]	27.7	29.0	27.7	29.0	29.7	30.0
قطر	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	14.1	6.5	5.8	5.9	6.1	7.4
نمو صادرات السلع والخدمات (%)	18.8	2.0	2.6	2.4	2.4	3.0
نمو واردات السلع والخدمات (%)	10.8	0.5	3.0	3.0	3.7	4.0
قيمة صادرات السلع (مليارات د.أ.)	107.0	116.0	114.7	114.4	117.8	122.5
قيمة واردات السلع والخدمات (مليارات د.أ.)	23.1	22.1	22.4	23.5	25.6	29.1
إنتاج النفط (آلاف البراميل في اليوم)	819[c]	830	845	855	870	900
صادرات النفط الخام (مليارات د.أ.)	21.3	21.4	11.5	12.0	12.9	14.4
إنتاج الغاز الطبيعي (مليارات الأمتار المكعبة)[1]	162	195	233	279	324	389
صادرات الغاز الطبيعي (مليارات د.أ.)[2]	73	87.8	104.8	125.6	145.8	175.1
الصادرات الهدروكربونية	94.3	109.2	116.3	137.6	158.7	189.5

1 – لا تتوافر المعطيات حول إنتاج قطر من الغاز الطبيعي من المصدر الذي يستند هذا الجدول إليه. لكن مصادر أخرى تشير لإنتاج قطر ما يقارب 460 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي عام 2010. كما يقدم موقع إدارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة بيانات تعرض إنتاج قطر من الغاز الطبيعي خلال الأعوام 2010–1980. انظر الموقع: http://www.eia.gov/countries/img/charts_png/QA_dngpro_img.png. وبافتراض ازدياد إنتاج قطر من الغاز الطبيعي خلال الأعوام التالية بمعدلات تتفق مع وتيرة النمو التي شهدها القطاع خلال السنوات العشرة الماضية فمن المكن استخدام المعادلة: $y=29.365e^{0.1721x}$، لحساب حجم الغاز الطبيعي y الذي تنتجه قطر في العام x بالأمتار المكعبة. وقد تم إدخال المعطيات في الجدول باستخدام هذه العلاقة الأسية.

2 – بافتراض أن سعر يساوي 500 دولار أمريكي لكل ألف متر مكعب وأن قطر تستهلك 10 بالمئة مما تنتج من الغاز الطبيعي.



تابع جدول رقم م – 2 توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات من السلع والخدمات وإنتاج ومبيعات الموارد الهدروكربونية من أجل سبع عشرة دولة عربية

السعودية	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	7.0	5.3	4.5	5.0	4.8	5.1
نمو صادرات السلع والخدمات (%)	7.3	3.0	-0.7	1.9	2.1	3.4
نمو واردات السلع والخدمات (%)	10.0	7.5	5.3	5.1	4.7	4.0
قيمة صادرات السلع (مليارات د.أ.)	364.7	369.3	346.1	342.3	351.9	365.0
قيمة واردات السلع والخدمات (مليارات د.أ.)	-120.0	-136.8	-147.1	-157.6	-170.9	-187.9
إنتاج النفط (آلاف البراميل في اليوم)	[c] 9,338	9,690	9,600	9,640	9,750	9,950
صادرات النفط الخام (مليارات د.أ.)	283.4	289.2	261.3	233.2	235.8	241.6
السودان	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	2.7	-8.0	2.7	2.8	4.1	4.7
نمو صادرات السلع والخدمات (%)	-11.1	-59.0	3.0	0.5	1.0	1.0
نمو واردات السلع والخدمات (%)	-10.7	-28.5	4.0	3.0	4.0	5.0
قيمة صادرات السلع (مليارات د.أ.)	9.7	4.5	4.4	4.2	4.3	4.4
قيمة واردات السلع والخدمات (مليارات د.أ.)	8.2	6.6	6.9	7.0	7.2	7.5
إنتاج النفط (آلاف البراميل في اليوم)	295.0	140.0	142.0	143.0	145.0	146.0
صادرات النفط الخام (مليارات د.أ.)	7.0	1.86	1.76	1.62	1.59	1.55
سوريا	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	-3.4	-10.2	1.8	2.3	2.6	2.8
نمو صادرات السلع والخدمات (%)	-12.0	-22.0	8.5	4.0	4.7	5.0
نمو واردات السلع والخدمات (%)	-3.2	-15.0	-3.0	5.5	6.0	6.5
قيمة صادرات السلع (مليارات د.أ.)	8.1	4.0	4.2	5.1	5.7	6.3
قيمة واردات السلع والخدمات (مليارات د.أ.)	12.9	7.3	6.6	7.8	8.4	9.1
إنتاج النفط (آلاف البراميل في اليوم)	322.5	163.0	200.0	225.0	235.0	240.0
تونس	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	-2.2	2.8	3.5	4.3	4.8	5.2
نمو صادرات السلع والخدمات (%)	-4.5	4.7	4.9	5.1	5.7	7.5
نمو واردات السلع والخدمات (%)	-2.0	5.1	5.8	5.7	7.1	9.1
قيمة صادرات السلع (مليارات د.أ.)	[c] 17.7	17.9	18.9	20.8	23.5	27.6
قيمة واردات السلع والخدمات (مليارات د.أ.)	[c] 23.5	24.7	26.4	29.5	32.9	36.4

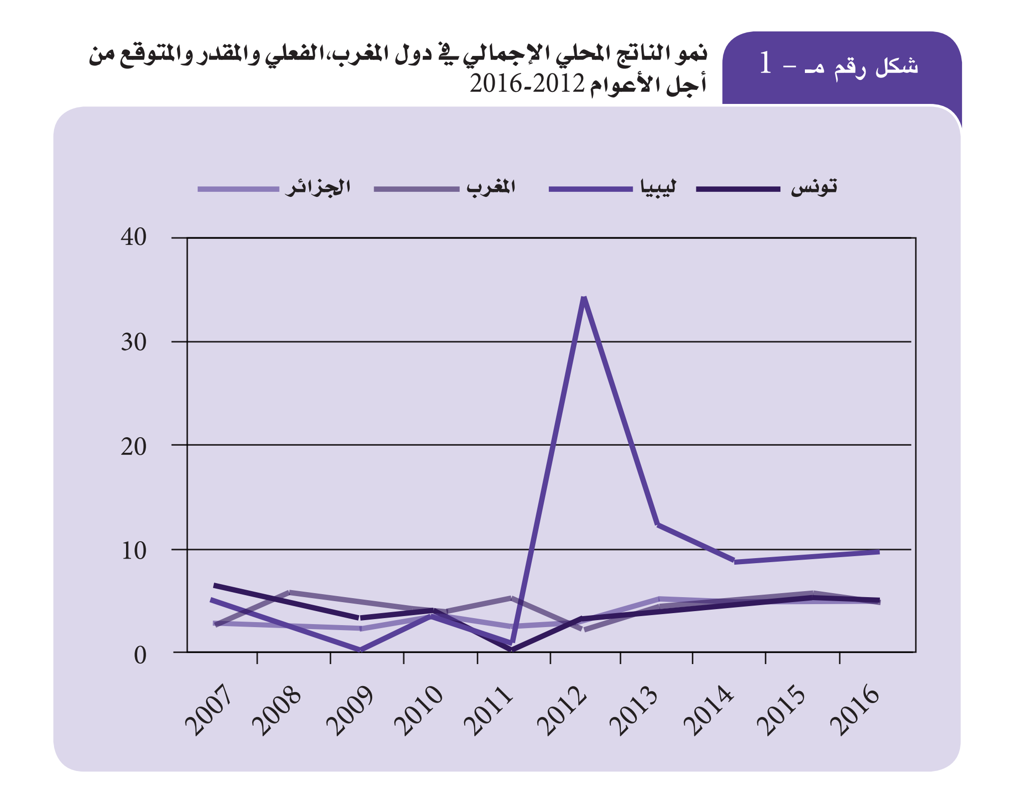
تابع جدول رقم م – 2 توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات من السلع والخدمات وإنتاج ومبيعات الموارد الهدروكربونية من أجل سبع عشرة دولة عربية

الإمارات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	3.8	3.0	4.3	5.3	6.0	6.4
نمو صادرات السلع والخدمات (%)	3.7	4.0	6.0	6.6	7.5	8.5
نمو واردات السلع والخدمات (%)	3.0	5.0	6.3	6.4	8.0	9.5
قيمة صادرات السلع (مليارات د.أ.)	281.6	298.6	316.2	344.9	381.1	428.2
قيمة واردات السلع والخدمات (مليارات د.أ.)	202.1	220.3	238.0	261.8	287.9	320.5
إنتاج النفط (آلاف البراميل في اليوم)	2,505	2,600	2,643	2,675	2,800	2,950
صادرات النفط الخام (مليارات د.أ.)	90.63	79.93	74.9	75.56	81.4	87.0
اليمن	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	-10.5	3.6	4.1	2.1	1.9	2.3
نمو صادرات السلع والخدمات (%)	-6.3	0.7	2.0	-5.1	-6.0	-5.6
نمو واردات السلع والخدمات (%)	-1.8	5.1	6.0	5.6	5.7	5.7
قيمة صادرات السلع (مليارات د.أ.)	5.8	6.3	7.2	8.1	8.0	8.7
قيمة واردات السلع (مليارات د.أ.)	8.2	8.9	9.4	9.9	10.5	11.2
إنتاج النفط (آلاف البراميل في اليوم)	[c] 198	191	206	178	152	129
صادرات النفط الخام (مليارات د.أ.)	[c] 6.1	4.9	4.6	3.4	2.2	1.3

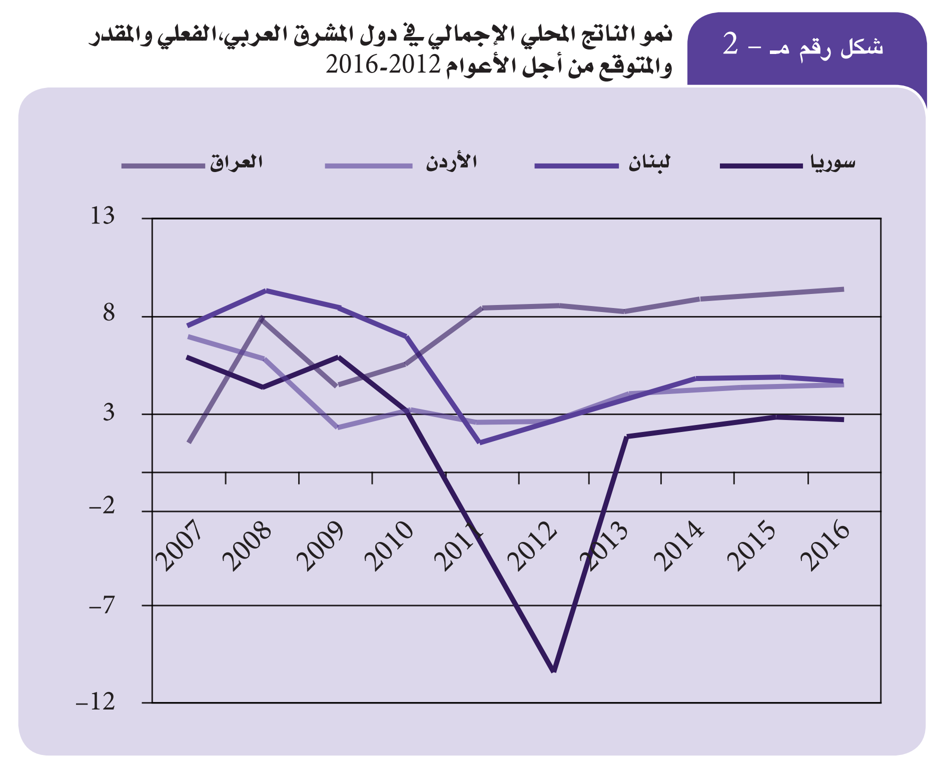
المصدر: The Economist Intelligence Unit[1]



شكل رقم هـ – 1 نمو الناتج المحلي الإجمالي في دول المغرب، الفعلي والمقدر والمتوقع من أجل الأعوام 2012-2016



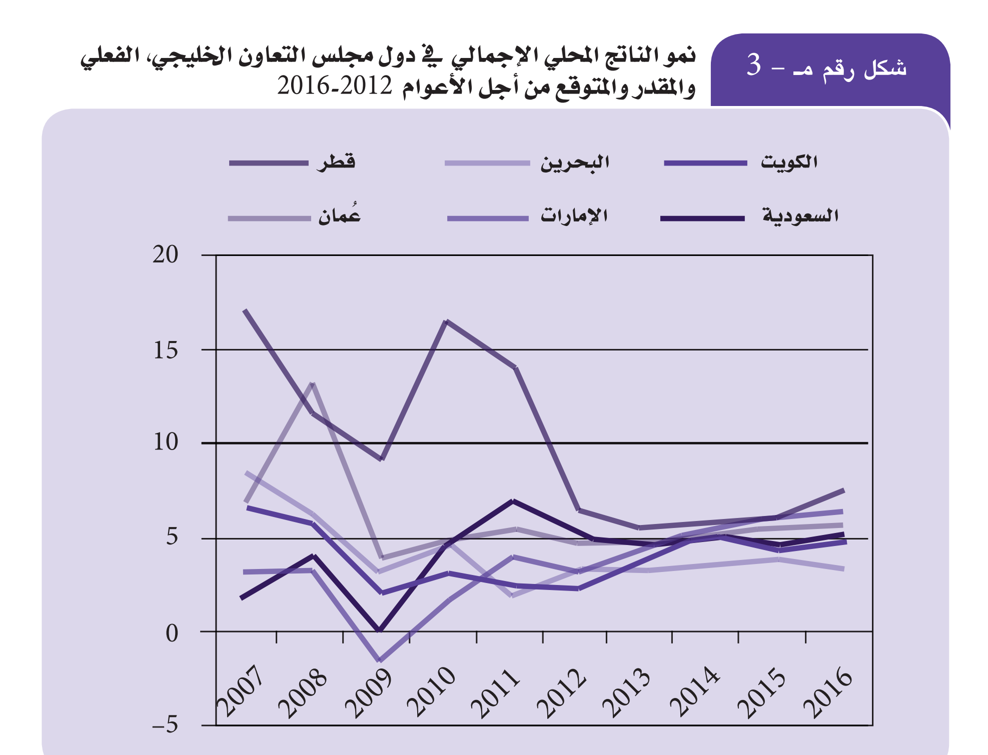
شكل رقم هـ – 2 نمو الناتج المحلي الإجمالي في دول المشرق العربي، الفعلي والمقدر والمتوقع من أجل الأعوام 2012-2016



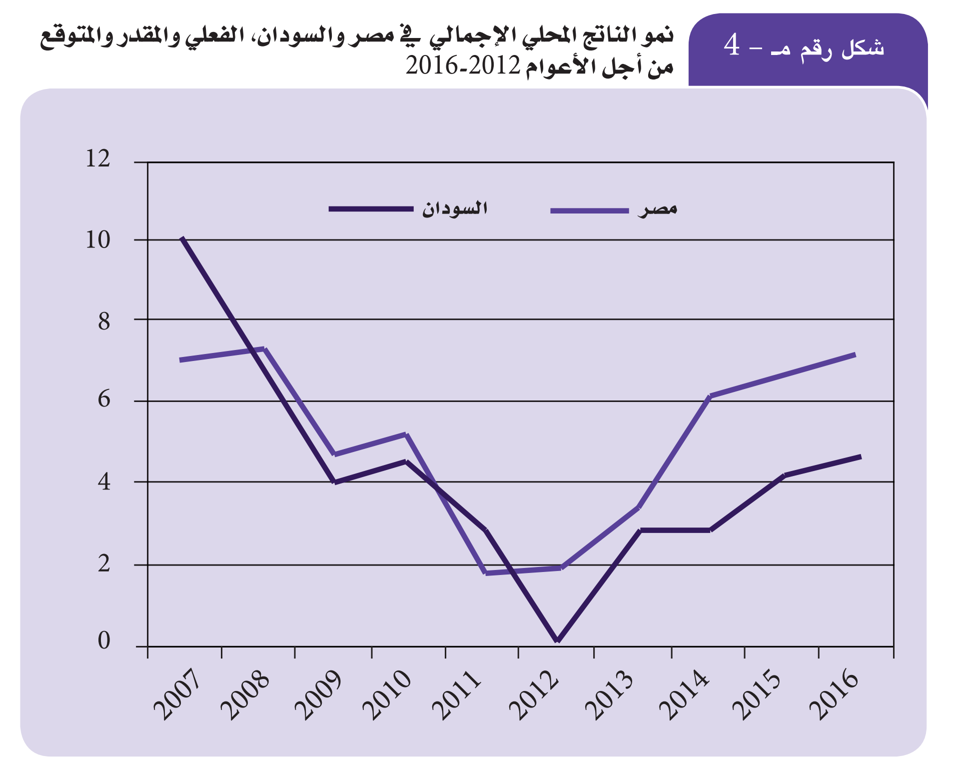
المصدر: تقارير البلدان. من منشورات وحدة الإيكونوميست (Economist Intelligence Unit, 2012).



شكل رقم هـ – 3 نمو الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي، الفعلي والمقدر والمتوقع من أجل الأعوام 2012-2016

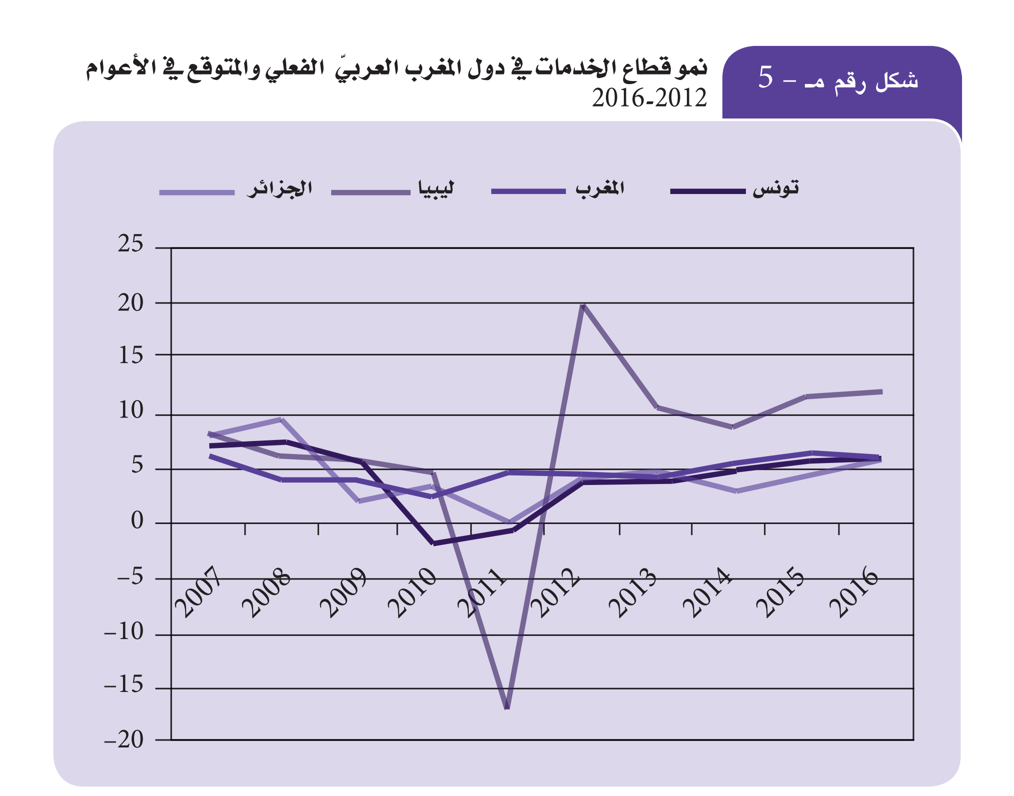


شكل رقم هـ – 4 نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر والسودان، الفعلي والمقدر والمتوقع من أجل الأعوام 2012-2016

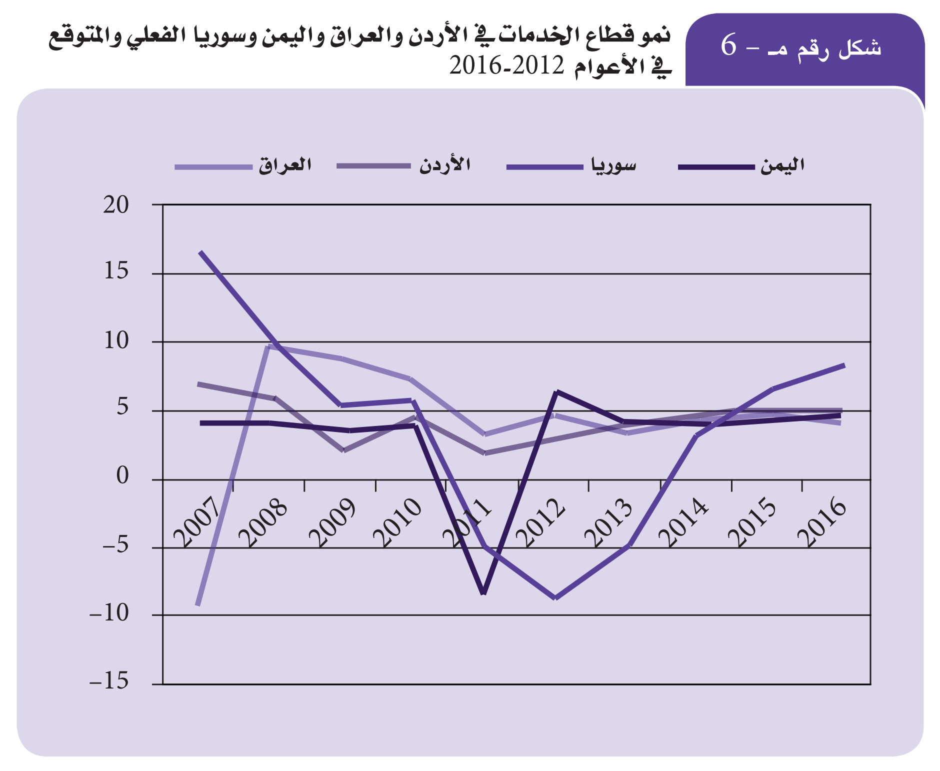


المصدر: تقارير البلدان. من منشورات وحدة الايكونوميست (Economist Intelligence Unit, 2012).

شكل رقم هـ - 5 نمو قطاع الخدمات في دول المغرب العربيّ الفعلي والمتوقع في الأعوام 2016-2012



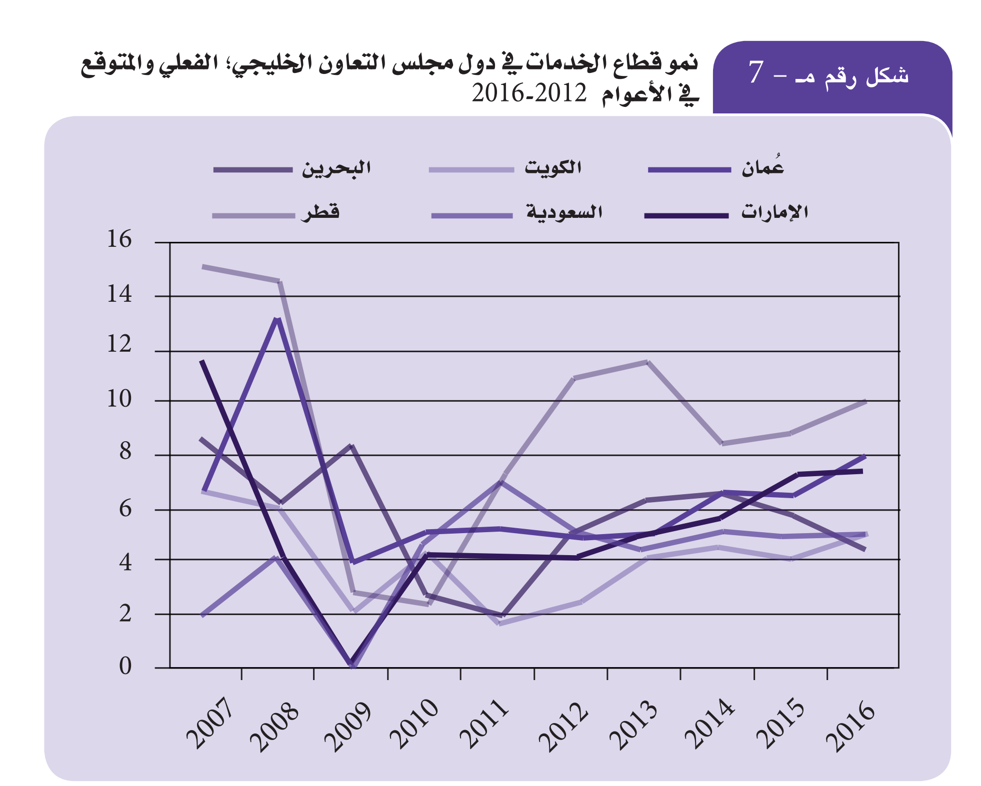
شكل رقم هـ - 6 نمو قطاع الخدمات في الأردن والعراق واليمن وسوريا الفعلي والمتوقع في الأعوام 2016-2012



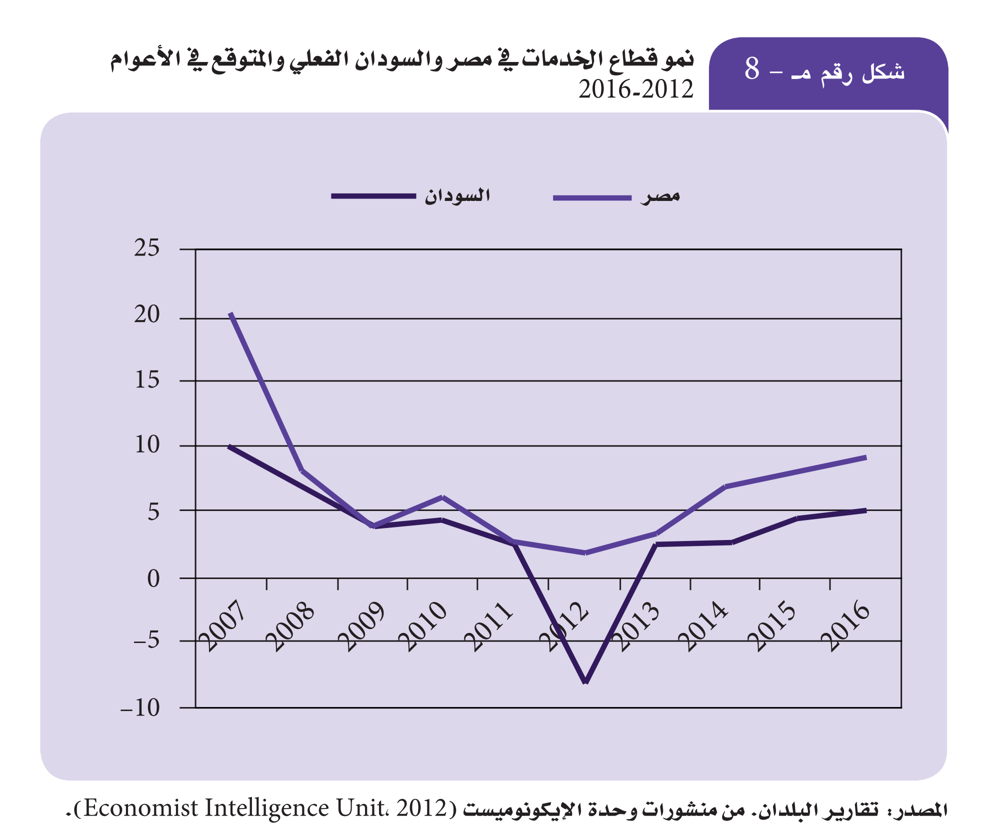
المصدر: تقارير البلدان. من منشورات وحدة الإيكونوميست (Economist Intelligence Unit, 2012).



شكل رقم هـ - 7 نمو قطاع الخدمات في دول مجلس التعاون الخليجي؛ الفعلي والمتوقع في الأعوام 2016-2012

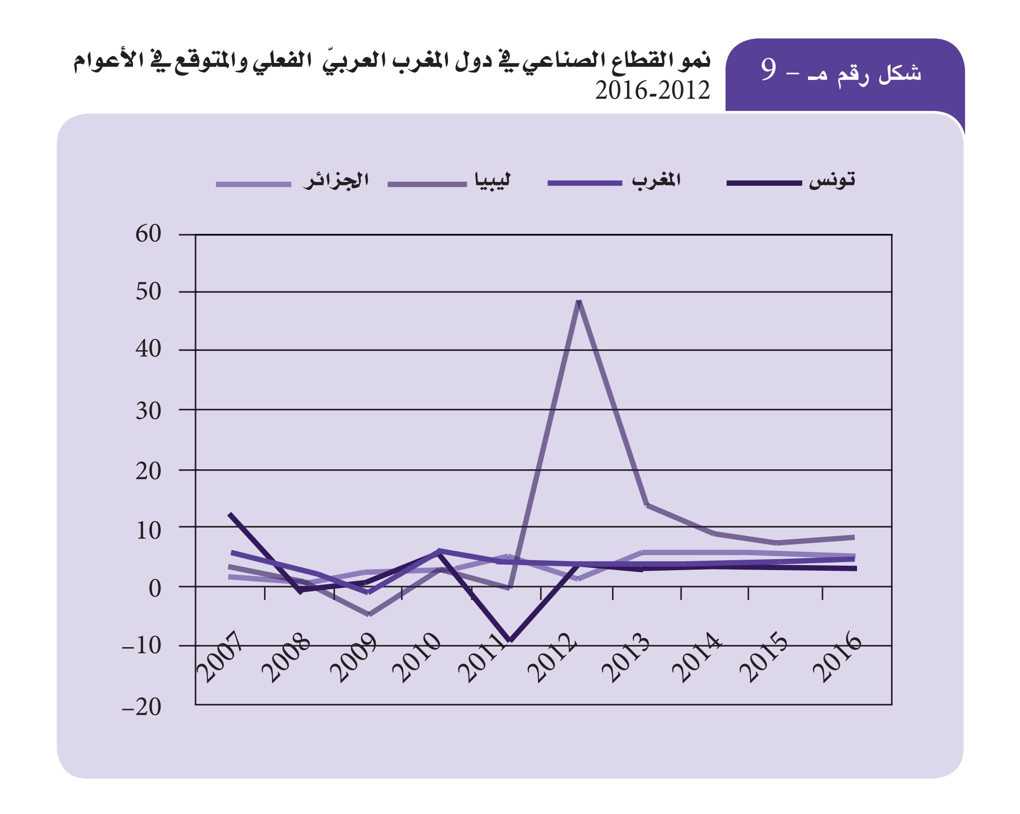


شكل رقم هـ - 8 نمو قطاع الخدمات في مصر والسودان الفعلي والمتوقع في الأعوام 2016-2012

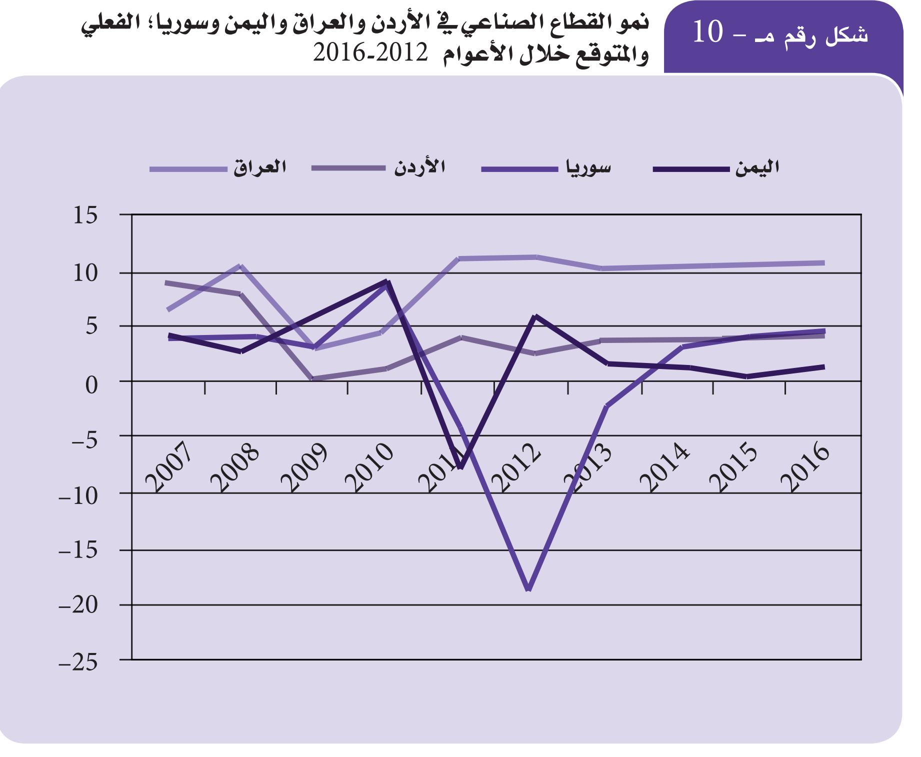


المصدر: تقارير البلدان. من منشورات وحدة الإيكونوميست (Economist Intelligence Unit, 2012).

شكل رقم ـ 9 نمو القطاع الصناعي في دول المغرب العربيّ الفعلي والمتوقع في الأعوام 2012-2016

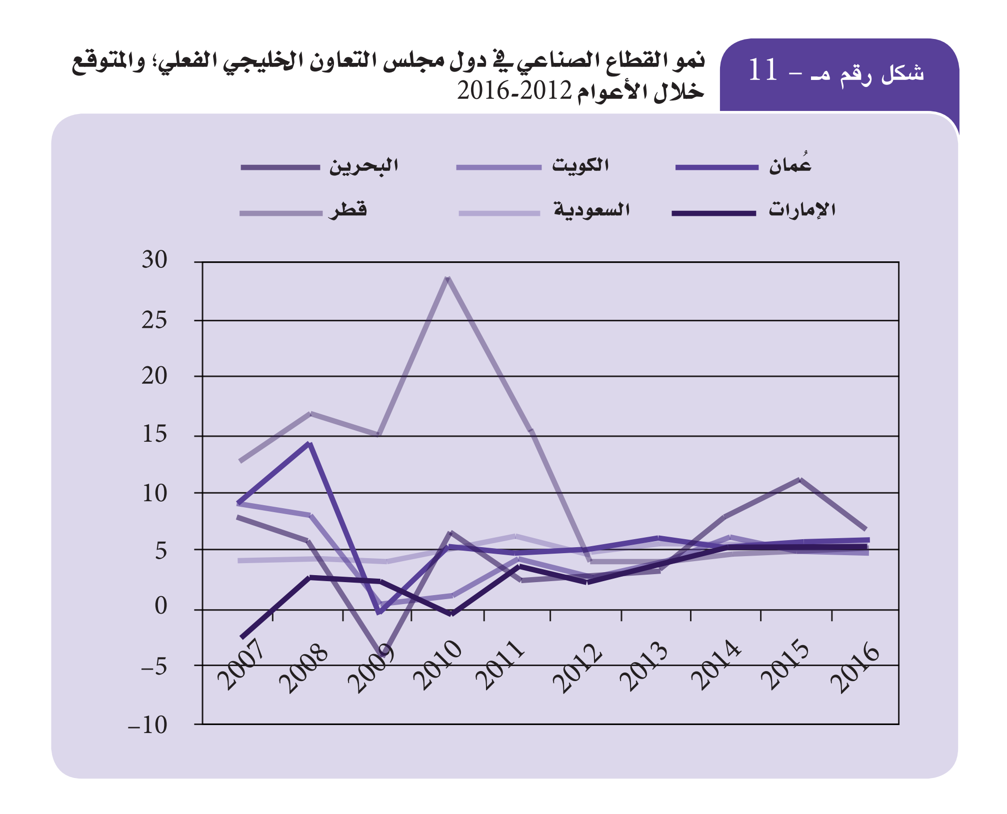


شكل رقم ـ 10 نمو القطاع الصناعي في الأردن والعراق واليمن وسوريا؛ الفعلي والمتوقع خلال الأعوام 2012-2016

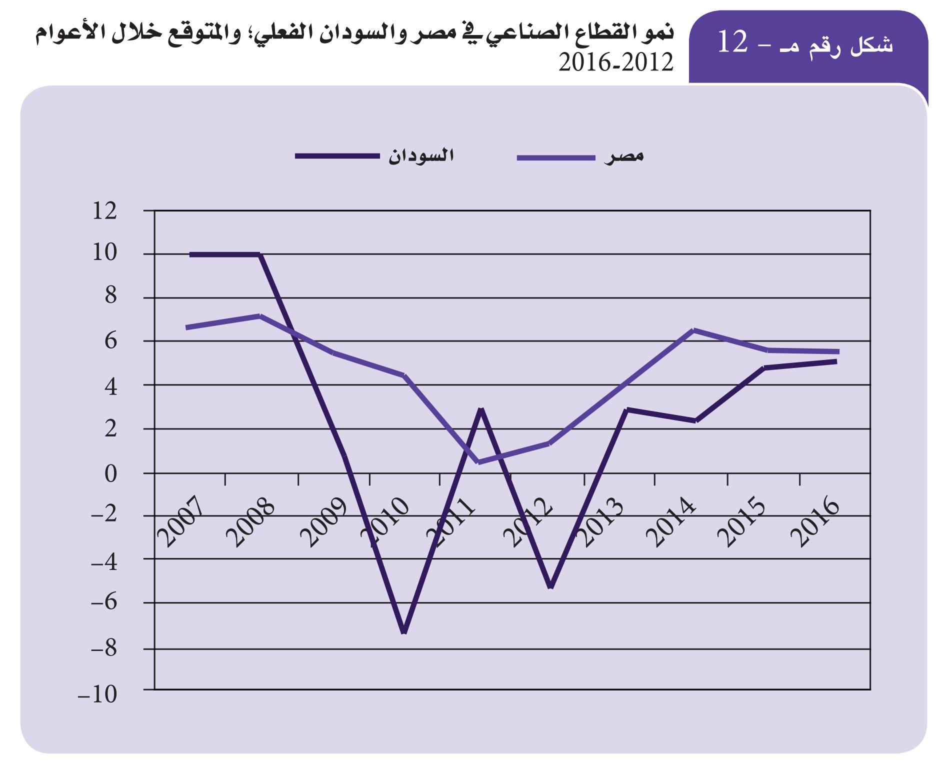


المصدر: تقارير البلدان. من منشورات وحدة الإيكونوميست (Economist Intelligence Unit, 2012).

شكل رقم ـ 11 نمو القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون الخليجي الفعلي؛ والمتوقع خلال الأعوام 2012-2016



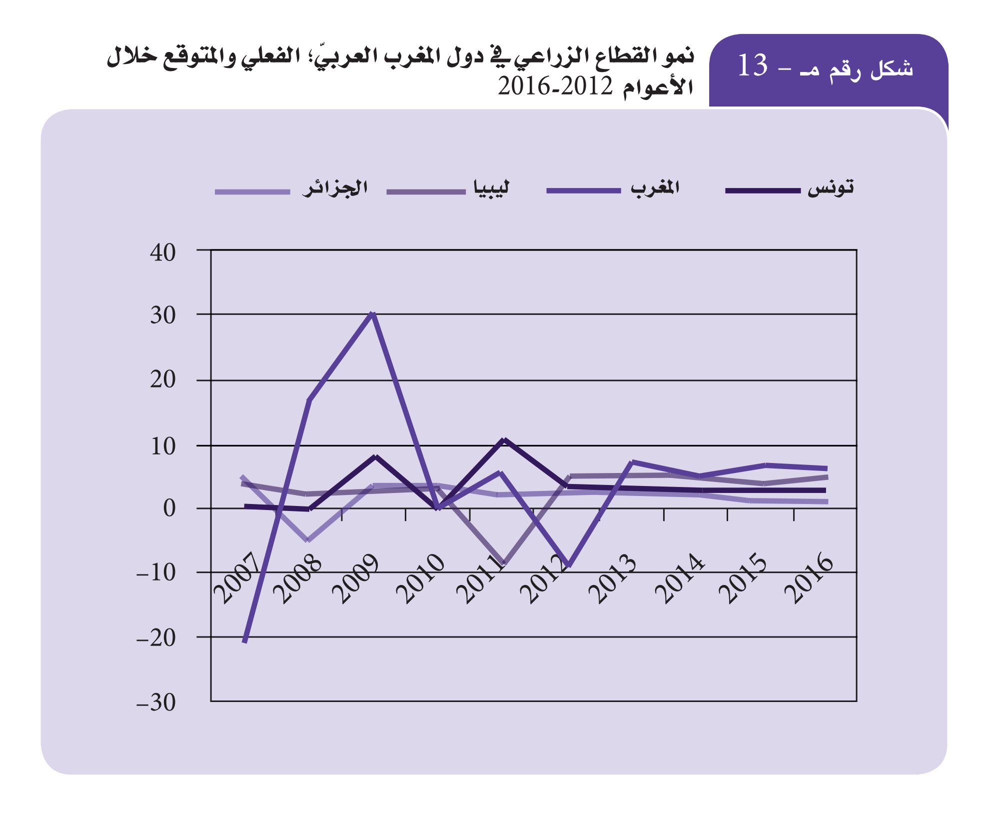
شكل رقم ـ 12 نمو القطاع الصناعي في مصر والسودان الفعلي؛ والمتوقع خلال الأعوام 2012-2016



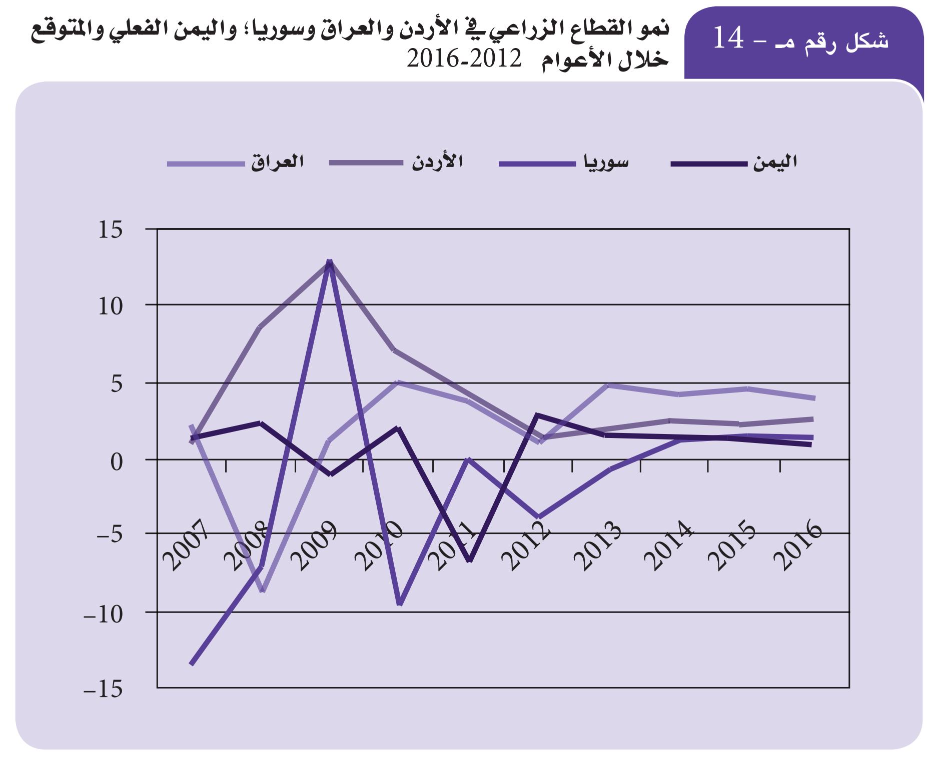

المصدر: تقارير البلدان. من منشورات وحدة الإيكونوميست (Economist Intelligence Unit, 2012).



شكل رقم هـ - 13 نمو القطاع الزراعي في دول المغرب العربيّ؛ الفعلي والمتوقع خلال الأعوام 2012-2016

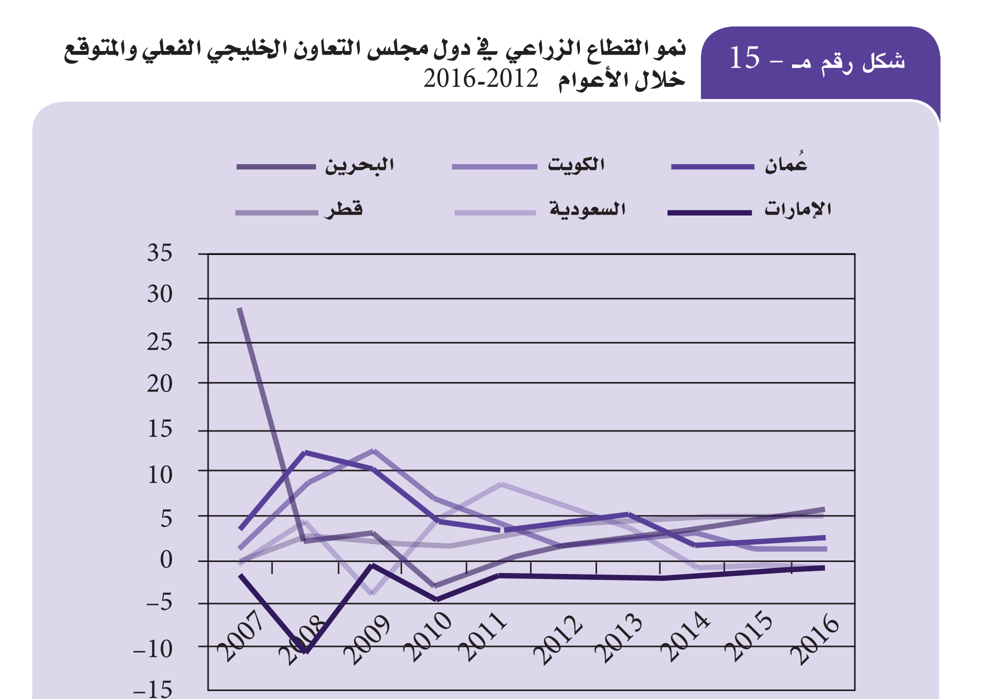


شكل رقم هـ - 14 نمو القطاع الزراعي في الأردن والعراق وسوريا؛ واليمن الفعلي والمتوقع خلال الأعوام 2012-2016

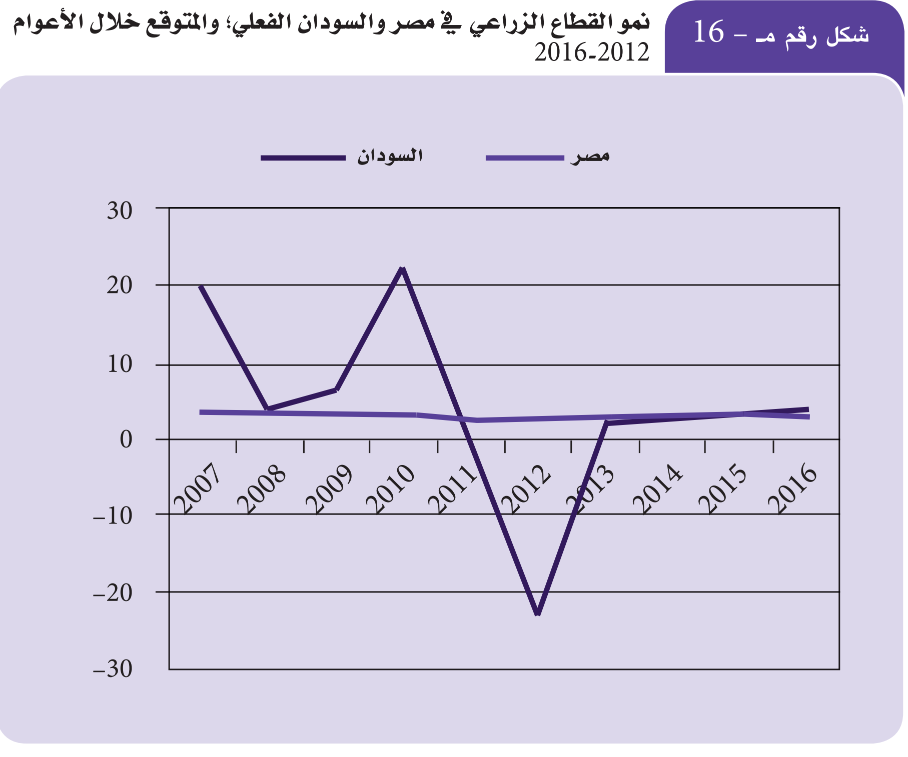


المصدر: تقارير البلدان. من منشورات وحدة الإيكونوميست (Economist Intelligence Unit, 2012).

شكل رقم هـ - 15 نمو القطاع الزراعي في دول مجلس التعاون الخليجي الفعلي والمتوقع خلال الأعوام 2012-2016



شكل رقم هـ - 16 نمو القطاع الزراعي في مصر والسودان الفعلي؛ والمتوقع خلال الأعوام 2012-2016



المصدر: تقارير البلدان. من منشورات وحدة الإيكونوميست (Economist Intelligence Unit, 2012).



جدول رقم مـ - 3 / مـ - 5

الاستثمار الخارجي المباشر في تسع عشرة دولة عربية وأربع دول أخرى للمقارنة (بملايين الدولارات الأمريكية)

	2007	2008	2009	2010
الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية				
الجزائر	1.662.00	2.595.00	2.760.00	2.291.20
البحرين	1.756.31	1.794.00	257.15	155.77
جيبوتي	195.35	227.65	96.86	36.50
مصر	11.578.10	9.494.60	6.711.60	6.385.60
العراق	971.80	1.855.70	1.451.50	1.426.40
االأردن	2.622.14	2.826.74	2.426.62	1.701.41
الكويت	111.54	-5.95	1.113.59	80.85
لبنان	3.375.98	4.333.05	4.803.60	4.279.88
ليبيا	4.689.00	4.111.30	1.371.00	1.784.00
موريتانيا	138.30	338.40	-38.30	13.63
المغرب	2.806.64	2.466.29	1.970.32	1.240.63
عُمان	3.332.12	2.951.89	1.509.23	2.332.90
قطر	4.700.00	3.778.63	8.124.74	5.534.45
السعودية	24.333.84	39.455.00	36.457.67	21.560.17
السودان	2.425.59	2.600.50	1.816.18	2.063.73
سورية	1.241.96	1.465.62	2.569.55	1.469.20
تونس	1.531.89	2.638.50	1.595.45	1.400.87
الإمارات	14.186.52	13.723.60	4.002.70	3.948.30
اليمن	917.30	1.554.62	129.19	55.73
المجموع	82.576.39	98.205.14	79.128.65	57.761.22
الاستثمار الأجنبي المباشر في دول أخرى للمقارنة				
قبرص	2.295.45	953.32	3.505.10	1.885.87
تركيا	22.047.00	19.504.00	8.409.00	9.084.00
إسرائيل	8.798.10	10.874.10	4.438.10	5.152.20
تشيلي	12.533.64	15.149.84	12.873.92	15.094.83
المجموع العالمي	2.346.654.19	1.950.284.63	1.382.809.46	1.427.886.29

المصدر: (البنك الدولي 2012)

جدول رقم مـ - 4

تصنيف الدول العربية وفقاً لمؤشرات سهولة القيام بالأعمال

	إغلاق المؤسسة		تنفيذ العقود		التعاملات عبر الحدود		دفع الضرائب		حماية المستثمرين		الحصول على الاعتمادات		تسجيل الملكية		التعامل مع أذون التشييد		الشروع بالعمل		سهولة القيام بالأعمال	
	الدول العربية	العالم	الدول العربية	العالم	الدول العربية	العالم	الدول العربية	العالم	الدول العربية	العالم	الدول العربية	العالم	الدول العربية	العالم	الدول العربية	العالم	الدول العربية	العالم	الدول العربية	العالم
الجزائر	4	51	11	127	16	124	19	168	5	74	5	138	20	165	13	113	15	150	14	136
البحرين	1	26	19	117	5	33	6	14	4	59	4	89	4	29	2	17	7	78	2	28
مصر	20	131	16	143	3	21	17	136	6	74	2	72	13	93	19	154	2	18	8	94
العراق	20	183	15	141	20	179	10	54	13	120	17	168	14	96	11	102	19	174	20	166
الأردن	11	98	12	129	8	77	8	29	12	120	9	128	16	106	9	92	12	127	10	111
الكويت	6	61	8	114	13	113	5	9	2	28	5	89	12	90	8	91	14	141	7	74
لبنان	12	122	10	122	11	95	9	36	8	93	6	89	17	111	17	142	9	103	11	113
المغرب	5	59	7	106	9	80	16	124	18	154	7	89	18	124	10	98	8	82	12	114
عُمان	8	72	6	104	10	88	4	8	9	93	10	128	3	21	7	70	6	76	6	57
قطر	2	36	5	95	7	46	1	2	10	93	12	138	7	58	4	30	10	111	4	50
السعودية	7	65	14	40	2	18	3	6	1	16	1	46	1	1	1	14	1	13	1	11
سوريا	10	95	20	176	14	120	15	110	11	109	18	168	11	80	15	134	13	134	15	144
تونس	3	37	2	78	4	30	11	58	7	74	8	89	8	64	12	106	4	48	5	55
الإمارات	20	143	13	134	1	3	2	5	14	120	3	72	2	4	3	26	4	46	3	40
الضفة الغربية وغزة	20	183	4	93	12	111	7	28	3	44	19	168	10	76	20	157	18	173	13	135
اليمن	9	90	1	34	15	123	18	146	16	132	15	152	6	53	5	50	5	57	9	105
إيران	-	111	-	49	-	131	-	115	-	167	-	89	-	156	-	143	-	42	-	129
تركيا	-	115	-	26	-	76	-	75	-	59	-	72	-	38	-	137	-	63	-	65

المصدر: إحصاءات "سهولة القيام بالأعمال"؛ وضعها البنك الدولي متعاوناً مع الائتلافية المالية الدولية[1]. من الموقع http://www.doingbusiness.org/rankings في أيلول/سبتمبر 2011

1 – International Financial Corporation

جدول رقم هـ – 6 تعداد الأوراق العلمية المنشورة في الدوريات العلمية والهندسية المحكمة خلال الأعوام 2011-2000 في عدد من الدول العربية

الأردن	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الزراعة	26	24	35	47	45	45	36	54	71	49	51	64
علوم الحياة	55	51	66	61	65	80	74	97	124	121	127	116
الطب	136	125	155	157	187	215	211	282	295	358	338	336
الكيمياء	54	80	87	100	95	97	124	129	155	155	170	158
الفيزياء	88	82	106	97	99	101	100	130	179	137	142	153
الرياضيات	21	15	25	32	46	48	51	64	79	63	76	91
الإلكترونيات والمعلوميات والاتصالات	40	37	39	64	74	82	57	97	111	101	123	146
فروع الهندسة	111	117	110	117	120	120	115	138	175	186	186	142
علوم المواد	15	15	20	25	24	33	35	36	43	33	38	53
العلوم البيئية	38	47	36	44	54	61	61	98	94	103	91	69
علوم الأرض	19	20	12	16	16	16	23	21	28	18	16	17
المجموع السنوي	603	613	691	760	825	898	887	1146	1354	1324	1358	1345
مصر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الزراعة	123	133	113	106	137	124	142	218	247	271	298	366
علوم الحياة	245	295	316	329	280	319	408	493	548	651	772	1213
الطب	609	682	739	810	842	961	1308	1400	1499	1944	2305	2648
الكيمياء	802	793	864	917	843	834	968	1046	1136	1242	1344	1478
الفيزياء	432	442	515	543	559	556	614	668	686	820	750	937
الرياضيات	119	146	176	267	263	231	211	217	273	306	229	258
الإلكترونيات والمعلوميات والاتصالات	143	117	143	133	148	172	180	205	211	269	280	324
فروع الهندسة	339	373	338	355	385	409	419	524	580	742	779	869
علوم المواد	189	242	267	262	253	255	266	268	350	463	472	464
العلوم البيئية	78	101	92	119	111	128	137	156	188	242	212	257
علوم الأرض	29	38	22	32	39	50	43	46	52	91	88	128
المجموع السنوي	3108	3362	3585	3873	3860	4039	4696	5241	5770	7041	7529	8942
الكويت	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
زراعة	8	10	7	7	5	3	9	9	8	1	4	5



تابع جدول رقم هـ – 6 تعداد الأوراق العلمية المنشورة في الدوريات العلمية والهندسية المحكمة خلال الأعوام 2011-2000 في عدد من الدول العربية

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
علوم الحياة	64	64	71	62	52	67	54	85	57	56	53	62
الطب	228	219	256	307	288	298	305	286	369	322	341	297
الكيمياء	50	51	50	39	55	57	65	65	69	56	68	60
الفيزياء	40	34	35	37	44	38	44	42	42	54	38	46
الرياضيات	56	42	34	38	30	25	33	32	38	48	44	42
الإلكترونيات والمعلوميات والاتصالات	45	42	53	39	39	40	56	60	63	79	55	83
فروع الهندسة	90	91	91	78	100	99	91	93	109	113	121	123
علوم المواد	16	12	12	13	11	8	17	11	21	10	16	21
العلوم البيئية	32	39	24	45	50	38	46	45	43	41	36	45
علوم الأرض	8	20	2	6	12	9	10	11	12	12	7	9
المجموع السنوي	637	624	635	671	686	682	730	739	831	792	783	793
لبنان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الزراعة	14	12	12	12	16	18	21	34	22	20	30	35
علوم الحياة	34	59	64	57	52	67	69	75	96	84	84	87
الطب	183	197	207	273	313	352	420	428	461	478	493	443
الكيمياء	28	21	21	17	20	40	44	35	56	50	50	60
الفيزياء	39	37	44	28	41	61	61	58	56	67	59	53
الرياضيات	11	14	10	18	12	12	18	23	23	20	19	33
الإلكترونيات والمعلوميات والاتصالات	20	22	32	37	45	55	95	63	66	80	75	89
فروع الهندسة	18	28	29	32	34	35	41	32	37	36	54	63
علوم المواد	8	6	11	11	13	19	29	28	20	23	32	28
العلوم البيئية	15	23	23	23	27	30	34	41	28	29	32	34
علوم الأرض	4	2	4	4	4	3	3	11	10	6	11	5
المجموع السنوي	374	421	457	512	577	692	835	828	875	893	939	930
المغرب	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
زراعة	59	61	57	58	64	52	37	56	62	64	59	66
علوم الحياة	60	85	91	91	90	99	98	111	122	124	120	126
الطب	232	287	295	286	255	254	376	528	496	605	575	645

تابع جدول رقم مـ - 6 تعداد الأوراق العلمية المنشورة في الدوريات العلمية والهندسية المحكمة خلال الأعوام 2000-2011 في عدد من الدول العربية

الكيمياء	282	248	242	216	246	192	216	195	184	203	208	245
الفيزياء	263	261	247	233	214	278	191	211	227	228	291	370
الرياضيات	86	115	100	109	104	103	120	113	144	158	176	157
الإلكترونيات والمعلوميات والاتصالات	43	50	50	41	43	41	43	47	58	61	60	83
فروع الهندسة	97	104	103	73	114	83	116	100	132	135	132	147
علوم المواد	110	112	97	76	87	92	86	75	91	80	84	72
العلوم البيئية	47	44	44	28	48	54	54	63	90	99	80	70
علوم الأرض	45	44	59	39	60	40	54	50	73	41	77	55
المجموع السنوي	1324	1411	1385	1250	1325	1288	1391	1549	1679	1798	1862	2036
السعودية	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
زراعة	13	22	15	9	9	6	9	5	15	17	70	140
علوم الحياة	111	111	123	120	110	132	127	147	195	220	389	814
الطب	925	728	878	879	843	802	860	878	1072	1099	1334	1855
الكيمياء	175	175	207	207	214	203	186	183	218	339	699	1172
الفيزياء	127	133	153	180	166	175	220	248	244	385	546	1054
الرياضيات	62	81	79	115	104	129	116	156	205	245	339	474
الإلكترونيات والمعلوميات والاتصالات	132	108	118	102	93	102	115	119	144	176	288	475
فروع الهندسة	209	219	221	224	222	226	220	259	253	353	464	745
علوم المواد	54	42	50	68	56	52	85	66	94	175	251	434
العلوم البيئية	50	55	45	39	51	49	43	59	63	77	110	250
علوم الأرض	16	20	12	20	17	18	21	19	17	24	35	51
المجموع السنوي	1874	1694	1901	1963	1885	1894	2002	2139	2520	3110	4525	7464
تونس	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
زراعة	23	31	38	37	41	63	82	125	152	217	232	231
علوم الحياة	77	75	110	78	135	179	224	323	401	508	589	642
الطب	144	237	210	312	358	463	606	811	905	1024	1063	1109
الكيمياء	89	111	124	171	167	166	238	249	257	353	364	420
الفيزياء	118	129	156	157	188	231	225	245	299	323	318	402



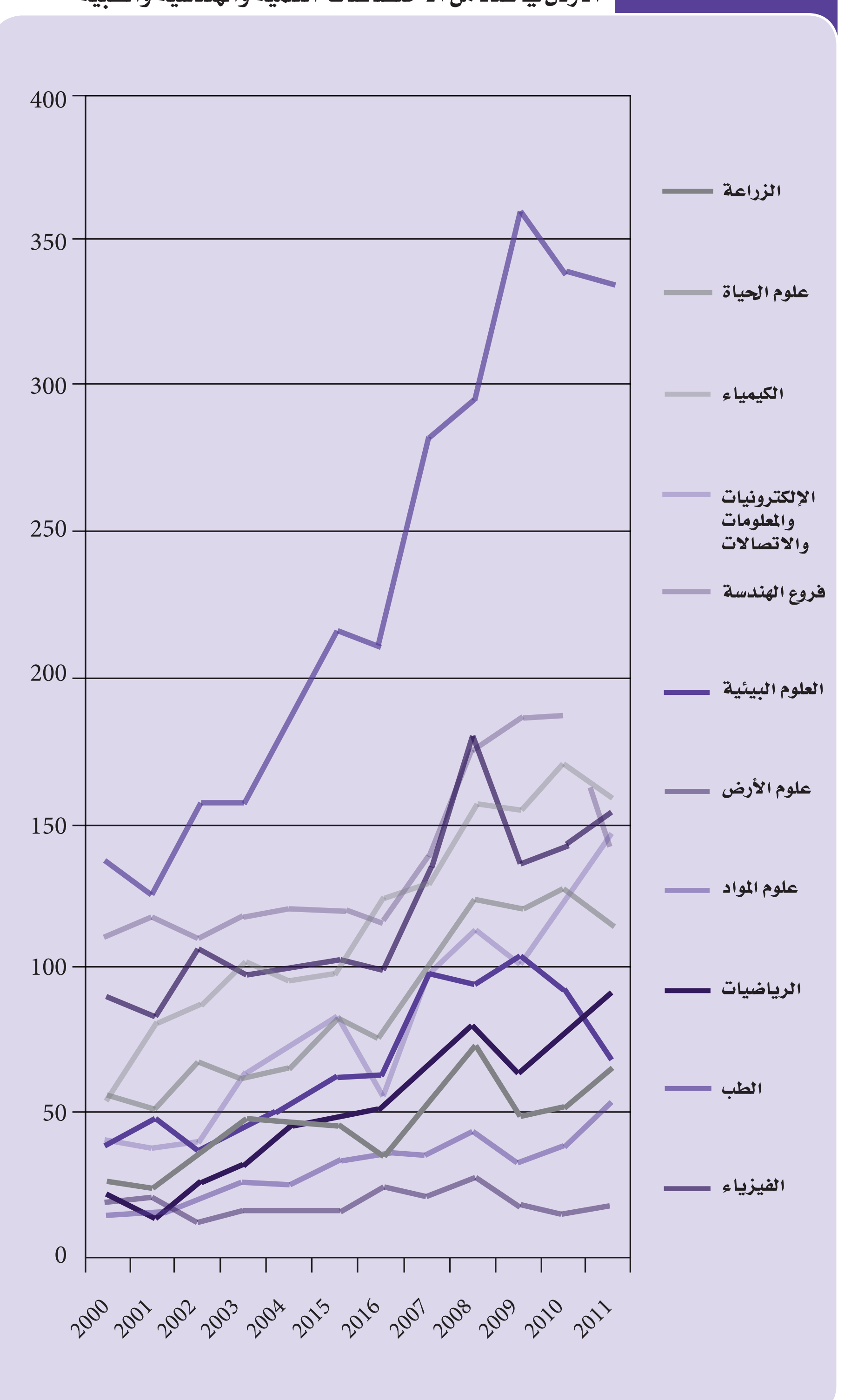
تابع جدول رقم مـ - 6 تعداد الأوراق العلمية المنشورة في الدوريات العلمية والهندسية المحكمة خلال الأعوام 2000-2011 في عدد من الدول العربية

الرياضيات	65	68	89	83	84	97	106	137	150	185	215	236
الإلكترونيات والمعلوميات والاتصالات	43	34	51	57	77	92	108	114	141	138	187	208
فروع الهندسة	52	61	91	95	115	154	147	201	237	349	280	337
علوم المواد	41	69	76	105	96	137	188	127	194	194	169	155
العلوم البيئية	16	36	19	40	49	60	59	96	123	198	203	192
علوم الأرض	16	11	17	13	10	19	31	24	27	41	49	47
المجموع السنوي	684	862	981	1148	1320	1661	2014	2452	2886	3530	3669	3979
الإمارات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
زراعة	11	10	9	6	9	6	8	12	16	19	29	13
علوم الحياة	36	56	46	87	78	104	96	106	86	94	110	137
الطب	144	165	156	170	199	229	266	261	373	404	420	388
الكيمياء	24	33	31	32	31	37	37	65	49	72	97	119
الفيزياء	35	35	42	37	38	66	63	70	72	100	99	106
الرياضيات	18	16	35	45	64	55	59	48	48	65	50	83
الإلكترونيات والمعلوميات والاتصالات	30	45	51	59	80	70	105	111	111	128	148	192
فروع الهندسة	45	50	61	60	71	89	91	136	114	208	203	246
علوم المواد	5	12	18	17	13	21	12	27	32	49	36	56
العلوم البيئية	29	26	15	25	29	41	32	50	48	62	50	69
علوم الأرض	17	15	16	14	16	13	19	21	27	31	32	23
المجموع السنوي	394	463	480	552	628	731	788	907	976	1232	1274	1432

المصدر: قاعدة معطيات طومسون رويترز Thomson Reuters

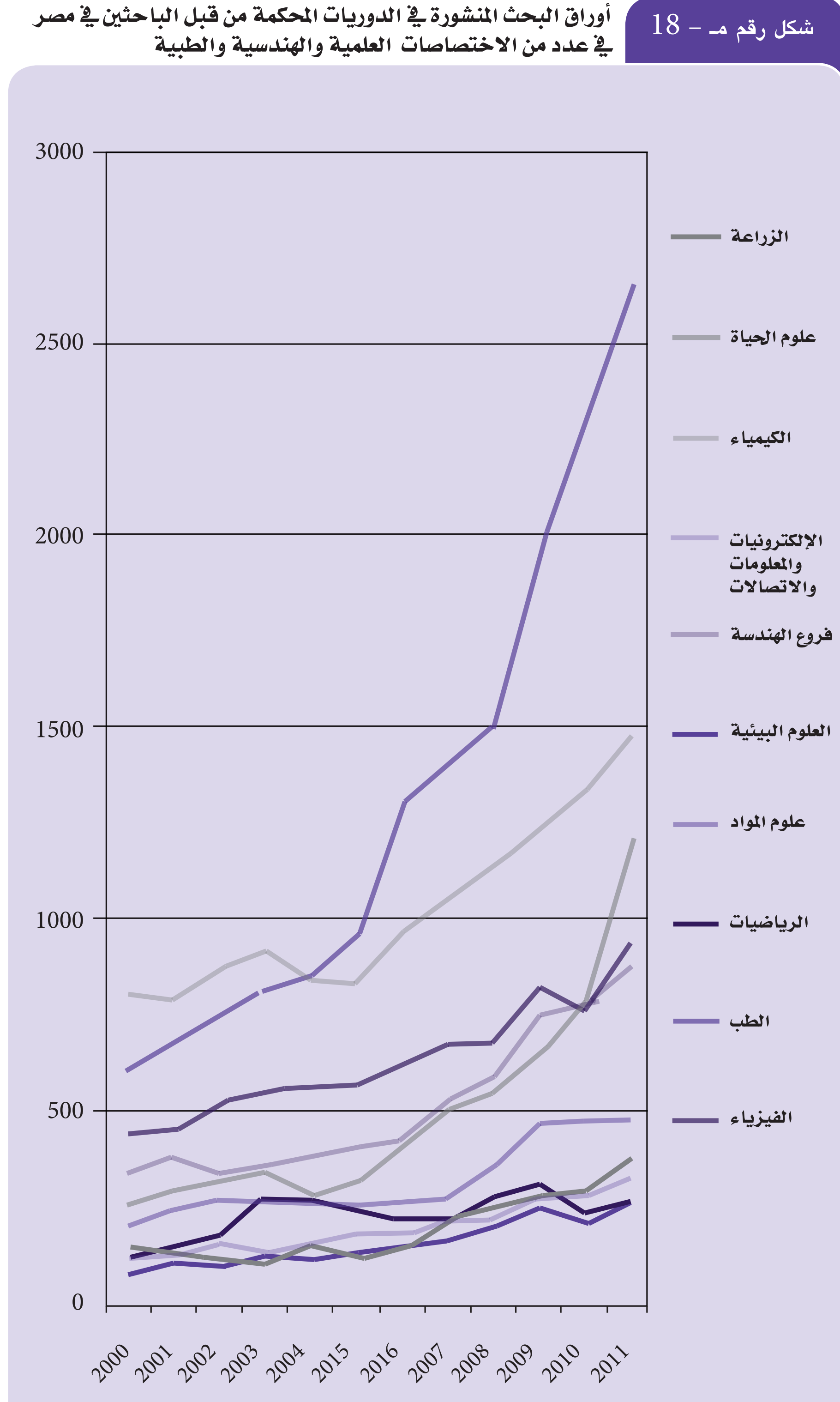
شكل رقم مـ – 17


أوراق البحث المنشورة في الدوريات المحكمة من قبل الباحثين في الأردن في عدد من الاختصاصات العلمية والهندسية والطبية



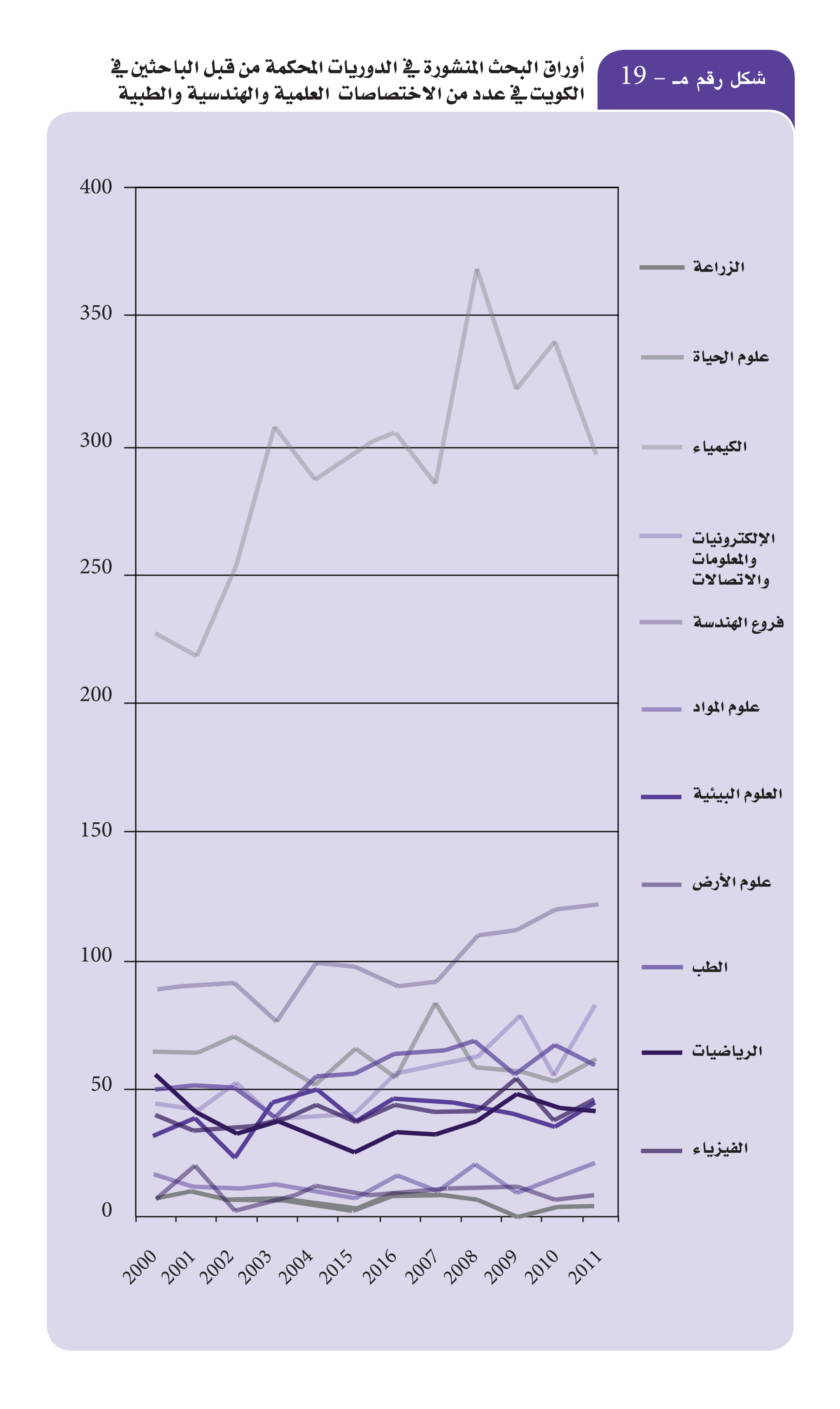
شكل رقم مـ – 18

أوراق البحث المنشورة في الدوريات المحكمة من قبل الباحثين في مصر في عدد من الاختصاصات العلمية والهندسية والطبية

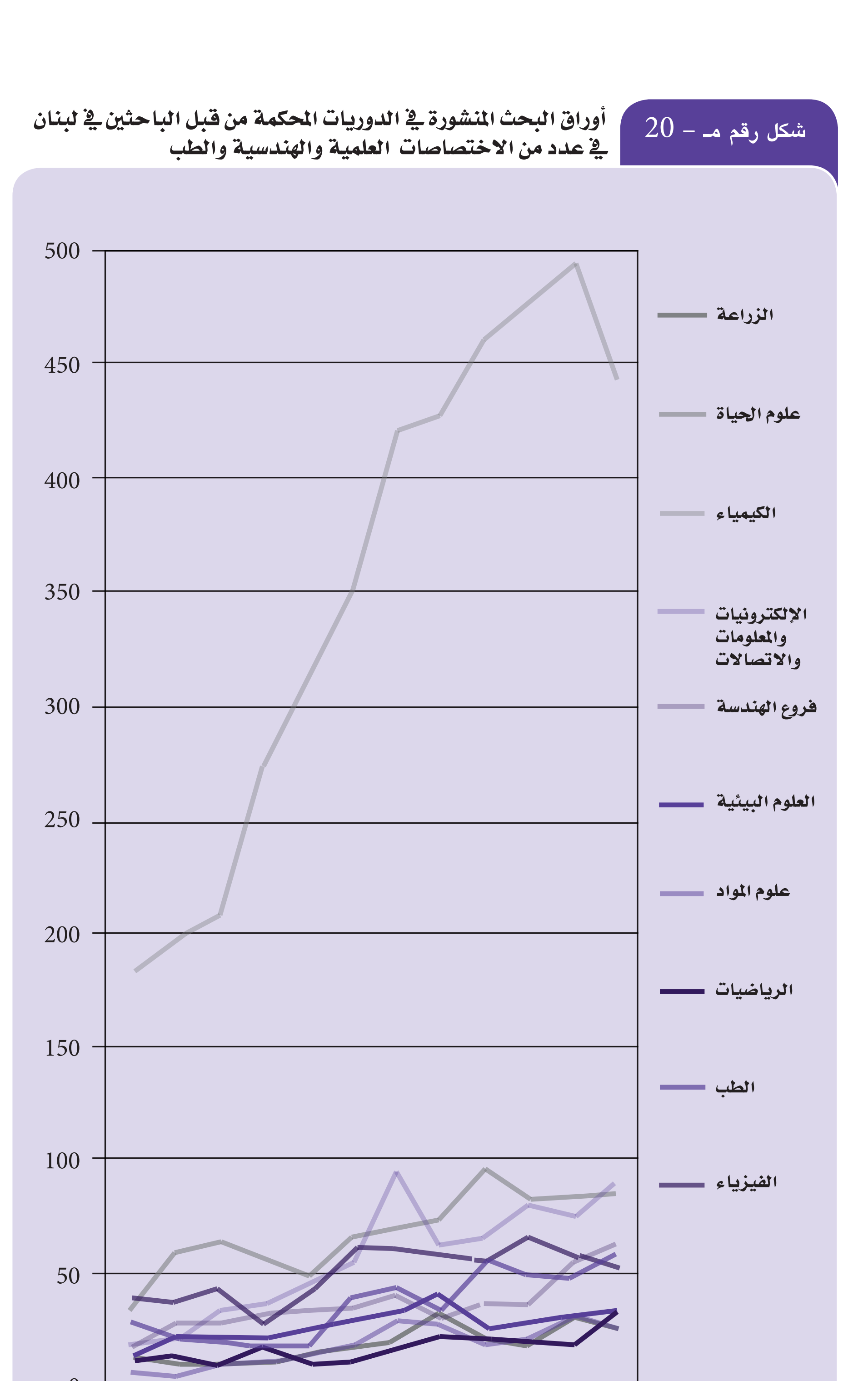




شكل رقم هـ – 19
أوراق البحث المنشورة في الدوريات المحكمة من قبل الباحثين في الكويت في عدد من الاختصاصات العلمية والهندسية والطبية



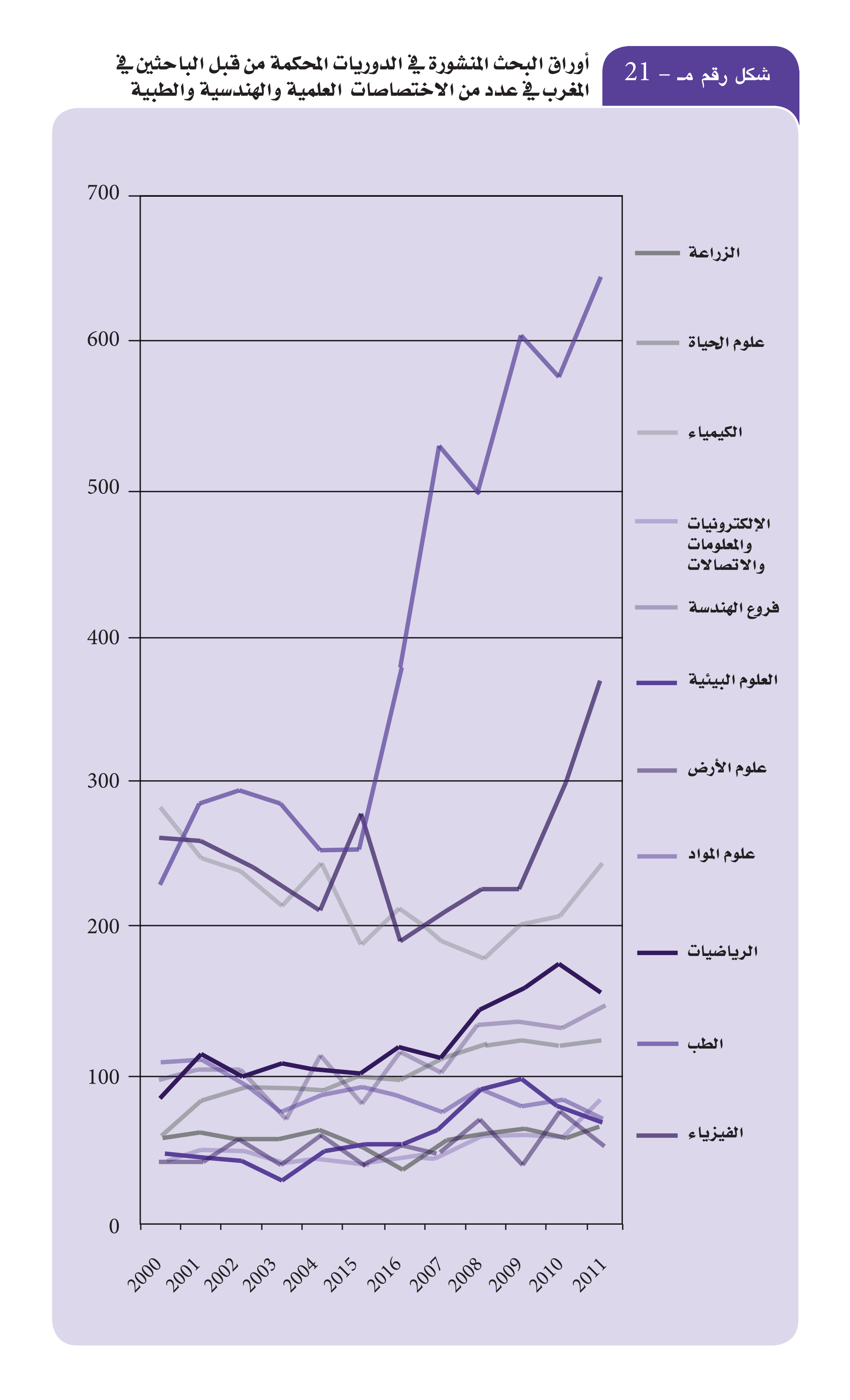
شكل رقم هـ – 20
أوراق البحث المنشورة في الدوريات المحكمة من قبل الباحثين في لبنان في عدد من الاختصاصات العلمية والهندسية والطب



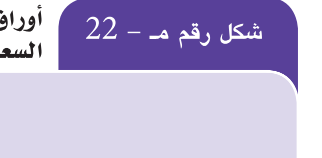


شكل رقم مـ - 21

أوراق البحث المنشورة في الدوريات المحكمة من قبل الباحثين في المغرب في عدد من الاختصاصات العلمية والهندسية والطبية

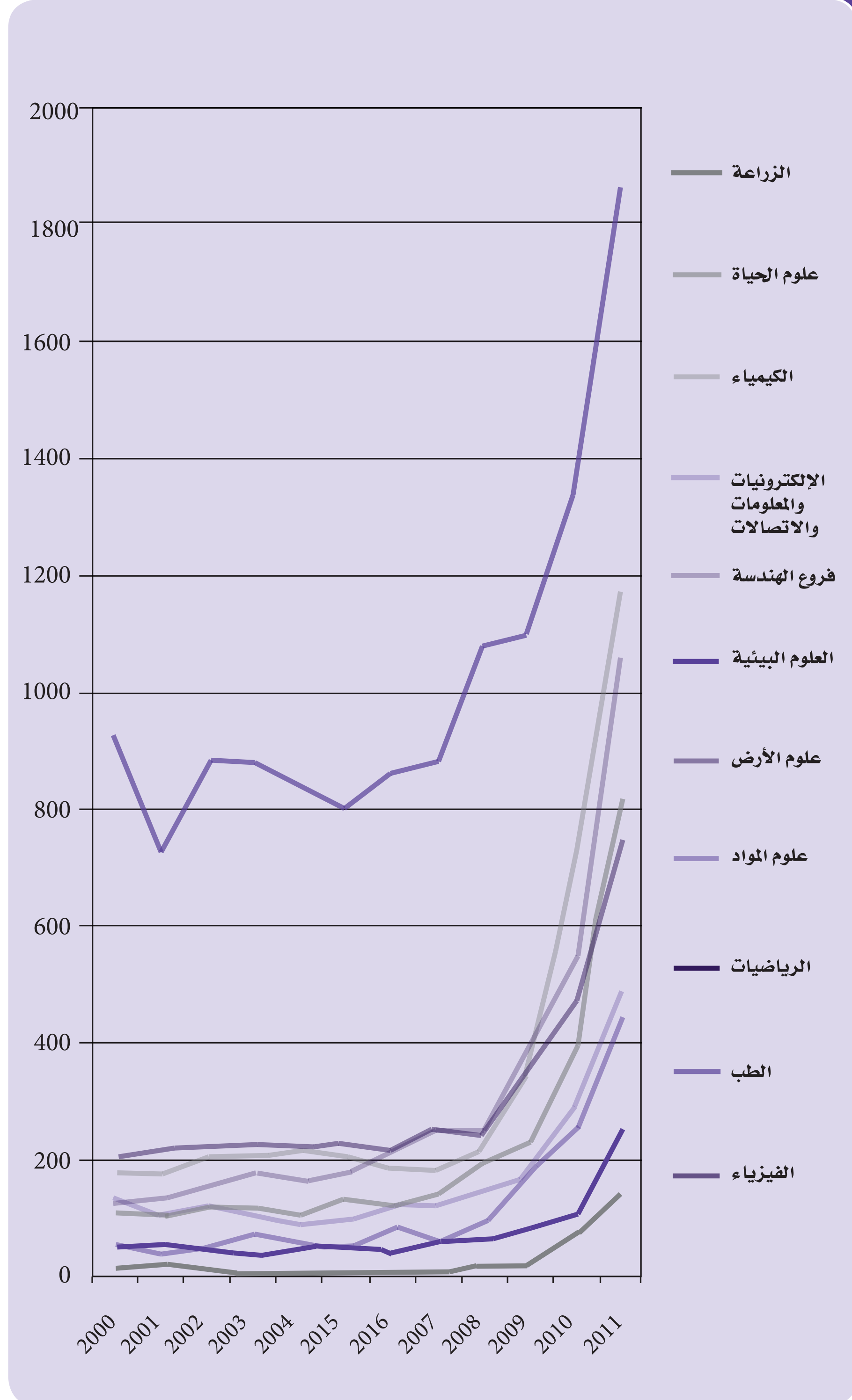






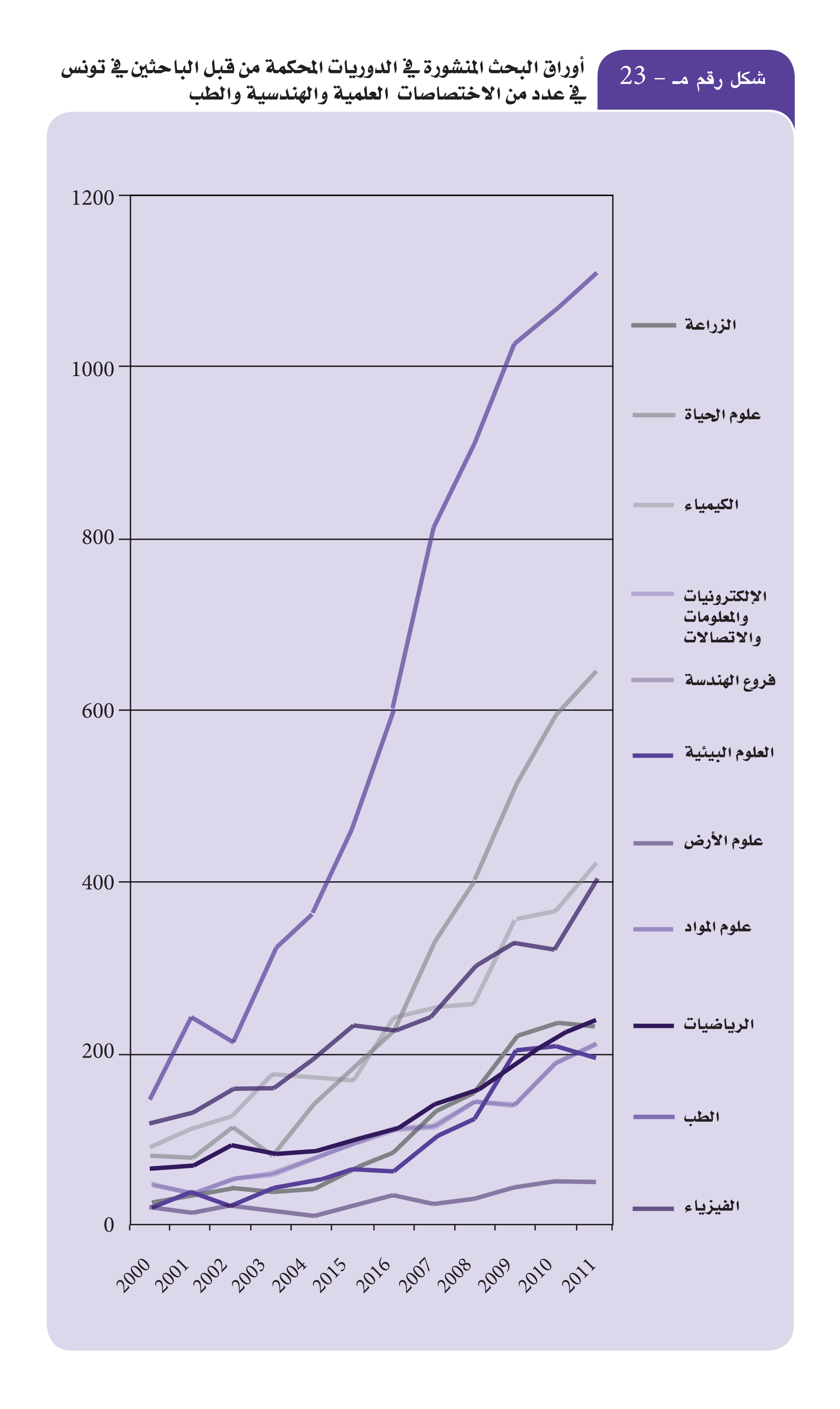
شكل رقم مـ - 22

أوراق البحث المنشورة في الدوريات المحكمة من قبل الباحثين في السعودية في عدد من الاختصاصات العلمية والهندسية والطبية



شكل رقم هـ - 23

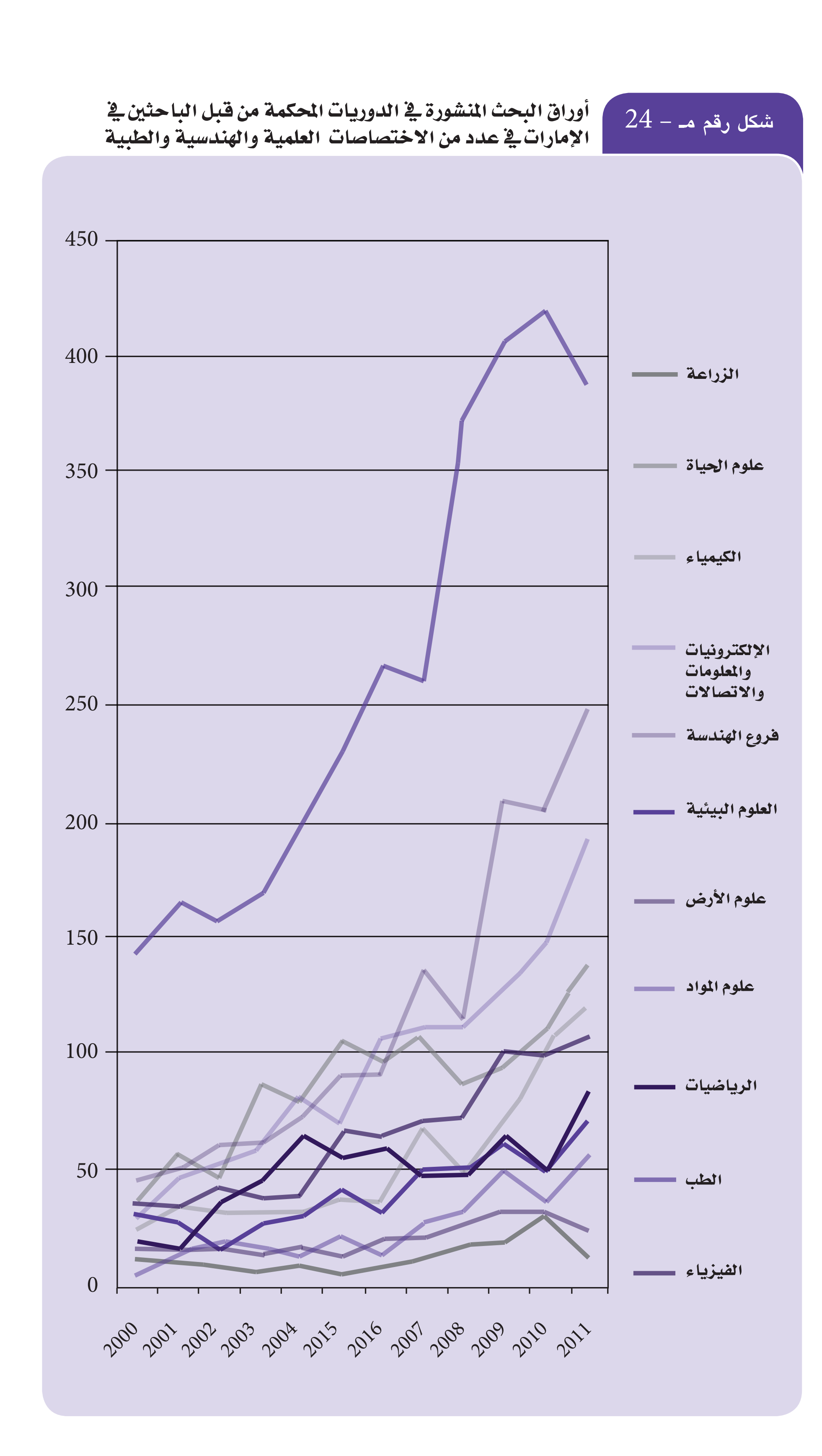
أوراق البحث المنشورة في الدوريات المحكمة من قبل الباحثين في تونس في عدد من الاختصاصات العلمية والهندسية والطب





شكل رقم هـ - 24

أوراق البحث المنشورة في الدوريات المحكمة من قبل الباحثين في الإمارات في عدد من الاختصاصات العلمية والهندسية والطبية



الإطار رقم هـ - 1 شبكات جامعية أنشأتها دول عربية وأبرز مهامها

الأردن

أطلـق الأردن عـام 2004 شبكـة لربط الجامعات الأردنيـة الرسمية كشركـة لا تسعى للربح. وتمتلك الشركة منظومة ألياف بصرية تعمل بسرعة 1 Gbps تسمح بنفاذ المستخدمين عبر الإنترنت إلى قواعد المعطيات المتخصصة وتتيح لهم استخدام برمجيات تحت رخص استثمار جماعية كما تسمح بعقد حلقات عمل افتراضية.

فلسطين

أبرمت حكومـة السلطـة الفلسطينية اتفاقاً مـع الشركة الوطنية للاتصـالات يسمح بإنشاء شبكة أليـاف بصرية تعمل بسرعـات ضمـن المجال 45–155 Mbps. وترتبط هذه الشبكة بمبـادرة أوربية متوسطية يتم من خلالها ربط مؤسسات التعليـم العـالي والبحـث العلمـي في أوربا بعضهـا مـع بعض ومع نظيراتهـا على محيط البحـر الأبيض المتوسط. وتتجه المساعـي الآن لإحداث شبكـة وطنية تربط جميع المدارس الفلسطينية من خلال شبكـة حكومية تستخدم الألياف البصرية لضمان سرعات نفاذ أعلى.

الجزائر

تقـدم شبكـة الأبحـاث الجزائرية لمراكز الأبحاث الوطنية ومعاهد التعليم العالي خدمات متكاملة للاتصالات عبر شبكة الإنترنـت ومـن خلال الشبكة الأوربية جيـان GEANT[1]. وإضافة لخدمات الإنترنت المعتادة تتيـح الشبكة لمستخدميها إمكانية عقد حلقات العمل الافتراضية والنفاذ إلى محتوى المكتبات الوطنية والأوربية والتوصل إلى مواد سمعية وبصرية تفيد بتنفيذ برامـج الأبحـاث والتعليم العـالي. كما تـؤازر الأنشطة الرامية لتقييـم الأبحـاث. وتستند الشبكـة الجزائرية إلى منظومة تعمل بسرعة 622 Mbps.

المغرب

تكرّس شبكة الحزمـة العريضة الأكاديمية والبحثية المغربية، التي تطلق عليها التسمية المختصرة "مروان،" خدمـاتها لمؤسسـات التعليم والتدريب والبحث في المملكة المغربية. ويشرف على أعمـالها المركز المغربي للأبحاث العلمية والتقنية. يعـود تاريخ تأسيس الشبكـة إلى تاريخ مبكر نسبياً، إذ بدأ العمل لتشّييدها عام 1998. ويتم تطوير الشبكة بحيث تتماشى مع التقدم المحرز في تكنولوجيات الاتصالات. وفي النسخـة الحاليـة من الشبكة (مروان 3) تسمح بالتواصل بسرعات تتراوح بـين 2 و100 Mbps. وترتبـط مؤسسات البحث العلمي والتعليم العالي فقط بشبكـة جيان الأوربية عبر هذه الشبكة. لكن الشبكـة تتيـح في الوقت ذاته مجموعة من الخدمات تتضمن منظومـة لإدارة شؤون الطلبة وبيئة رقمية متكاملة للعمل كما تتيح النفـاذ إلى الحرم الجامعي الافتراضي والشبكة الوطنية للحوسبة وللمعهد المغربي للمعلومات العلمية والتقنية. وهذا إضافة لطيف من خدمات الإنترنت المعهودة. كما تمتلك الشبكة إمكانات لتخزين المعطيات تبلغ سعتها 12 ترابايت.

مصر

تربط هـذه الشبكـة الجامعات المصرية كلهـا بسرعات تصـل 310 Mbps. وقد أنجـزت الشبكة بـاستخـدام مزوِّدَين

1 – تخصص شبكة تكنولوجيا الغيغابت الأوربية المتقدمة GÉANT(Gigabit European Advanced Network Technology) خدماتها لقطاع التعليم والبحث العلميّ. وتتراوح سرعة الاتصال المتاحة على هذه الشبكة بين 155 Mbps و10 Gbps. وقد بدأ العمل لتنفيذ هذه الشبكة عام 2000 وبدأت أنشطتها الفعلية عام 2001. وقد بدأ تطوير الجيل الثاني جيان2 من هذه الشبكة عام 2004. وتستخدم الشبكة من قبل عدد من الشبكات الوطنية الأوربية المخصصة لشؤون الأبحاث والتعليم إضافة إلى الشبكة الوطنية في كل من تركيا والهند.



تابع الإطار رقم هـ - 1 شبكات جامعية أنشأتها دول عربية وأبرز مهامها

لخدمـات الإنترنـت كي لا تتوقف عن العمل إن طرأ على أحدهـا. وتسعـى الشبكة المصرية لإبرام اتفاقات تتيح لها الارتباط بشبكـة جيـان الأوربيـة وشبكة الإنترنت 2 في الولايات المتحـدة. وتستضيف الشبكة الوطنية عدداً مـن المشاريع والموارد الوطنية منها: المكتبة الرقمية ومبادرة التعلم عن بعد وبوابة التدريب. وتستخدم الشبكة البروتوكول IPv6، مما يسمح لها بتقديم طيف متسع من الخدمات تتضمن التوصل إلى برمجيات ذات تراخيص جماعية وعقد المؤتمرات الافتراضية.

الإمارات العربية المتحدة

تربـط شبكة الإمـارات العربية المتحدة للأبحاث والتعليـم التي أطلقت عليها تسمية "عنكبـوت" الجامعات الرئيسة في دولة الإمارات. وتتصل الشبكة بشبكة الإنترنت 2 في الولايات المتحدة الأمريكية وشبكة جيان في الاتحاد الأوربي. وتسمح الشبكة بسرعات تتراوح بين 155 Mbps و1 Gbps. كما يمكن لمستثمري الشبكة استخدام مرافق تستند إلى تكنولوجيات متقدمة في جامعة خليفة.

تونس

يقوم مركز الخوارزمي للحوسبة في تونس منذ 1997 بالدور الأساس بتنفيذ مشروع الشبكة الجامعية الوطنية[2]، الذي يرمي إلى ربط الجامعات ومراكز البحث التونسية وتقديم طيف من الخدمات للعاملين في مؤسسات البحث العلمي والتعليم العـالي التونسية. وقـد مر تنفيذ المشروع بعدة مراحل ووصل الآن طوراً متقدماً من تنفيذه. المشروع وتتصل الشبكة حالياً بالشبكـة الأوربيـة جيان بسرعات تصـل 45 Mbps. ومن المقرر أن تسعى الشبكة التونسيـة لتطوير إمكاناتها على نحو مستمر، وذلك بحيث يتسنى للشبكة استضافة مواقع مؤسسات البحث والتعليم العالي، ومواقع للتعلم الإلكترونيّ.

عُمان

أُنشئت شبكـة عُمان للتعليـم والأبحاث تحت مظلة مجلس البحـث العلمي. وتزوّد الشبكة مراكـز البحث العلمي ومعاهد التعليـم العالي بـالبنيـة الأساسية اللازمة في مضمار تكنولوجيا المعلومات والاتصـالات. وتتضمن الخدمات التي تقدمها الشبكة النفاذ إلى مكتبة إلكترونية. كما تتضمن برمجيات لمقترحات الأبحاث والإدارة المالية للمنح البحثية.

السودان

تأسست الشبكة السودانية للأبحاث والتعليم عـام 2004 تحت مظلة وزارة التعليم العالي والبحث العلميّ. لكنها تعمل منـذ العـام 2009 ضمن إطار اتحـاد الجامعات السودانية. وتتمتلـك الشبكة إمكانات للنفـاذ إلى الإنترنت بحزمة عرضها 155 Mbps. كمـا تسمـح الشبكة بالنفاذ إلى مكتبة افتراضية تضـم الدوريات العلمية. ومن المخطط أن تتصل الشبكة السودانية بشبكة البحث والتعليم الإفريقية[2].

الصومال

تمر شبكة الصومال للأبحاث والتعليم في بمراحل مبكرة في تشييدهـا. والمراجع المتاحة تنبئ بـأن المعدات الفيزيائية هـي في طـور التركيـب. كمـا إن الخدمات هي قيد التصميـم. ومن المزمع أن تقـدم للمستثمرين في جامعـة الصومال، لدى اكتمالهـا خدمات البنية الأساسية للتواصل مع منظومة الاتصالات الإفريقية.

1 – يرمز للشبكة بـ (RNU) استنادا إلى تسمية الشبكة بالفرنسية "Reseau National Universitaire."

2 –UbuntuNet، the African Research and Education Network

العلوم والتكنولوجيا

تابع الإطار رقم مـ - 1 **شبكات جامعية أنشأتها دول عربية وأبرز مهامها**

لبنان

دخل العمل على تشكيل الشبكية الوطنية للأبحاث والتعليم في لبنان مراحل متقدمة عام 2011 بتواصل بين المجلس الوطني للأبحاث العلمية ووزارة التعليم اللبنانية. من جهة أخرى فإن النظم المستخدمة حالياً تتيح نفاذ الجامعات ومراكز الأبحاث إلى الإنترنت والاستفادة من سائر خدماتها من دون روابط بينية.

سوريا

أجري العمل على بناء الشبكة السورية للتعليم العالي والبحث لربط الجامعات السورية في السنوات الأخيرة من تسعينيات القرن الماضي. وتم العمل على إحداث هذه الشبكة من خلال برنامج للتعاون الدولي ساهمت بتنفيذه كل من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقام المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا بدور أساسيّ في هذه المساعي. لكن المعلومات المتوافرة حول استثمار الشبكة والمعطيات الخاصة ما زالت شحيحة.

المصدر: موقع شبكة الدول العربية للأبحاث والتعليم http://www.asrenorg.net/about/partners-and-members/national-networks.html. **تم تنزيل المعطيات من الموقع في حزيران / يونيو** 2012.



ملف

اقتصاد حركة التأليف والنشر في المشرق العربي

مقدمة

الكتاب عماد الفكر، وهو العنوان الدّالّ، كما ونوعاً، على المبلغ الذي بلغه التطوّر المعرفي في مجتمع من المجتمعات، بل هو سجلّ الحضارة المسطور لأي شعب من الشعوب، فهل يكون الكتاب أيضاً عماد الاقتصاد؟ العلاقة الجدلية بين المعرفة والاقتصاد هي علاقة تقليدية: لا ينشأ اقتصاد من دون معرفة ولا تتقدم معرفة من دون اقتصاد.؛ فكلاهما شرط للآخر يسانده ويستند إليه في آن معاً. غير أن التطور الهائل الذي بلغه التقدم العلمي والتكنولوجي أدخل على هذه العلاقة بُعداً جديداً فباتت المعرفة ذاتها تُنتِج اقتصاداً بذاتها ومن ذاتها، تستند إلى نفسها في عملية الإنتاج الاقتصادي، وباتت هي نفسها مادة اقتصادية، لاسيما مع الثورة المعلوماتية التي جعلت من "المعلومة" مادة اقتصادية في حدّ ذاتها؛ وهذا ما جعل "الاقتصاد القائم على المعرفة" ينحت لنفسه حيّزاً داخل المجال الاقتصادي، ليصبح الاقتصاد القائم على المعرفة أحد أعمدة الاقتصاد العام، ولْنقُل العمادَ الأبرز بينها، وليصبح الكتاب بدوره - وهو يحتلّ المكانة الأبرز أيضاً في ذلك الحيّز - أحد أعمدة الاقتصاد القائم على المعرفة.

هذا في البلدان التي رافقت فيها صناعة الكتاب مراحل التطور التكنولوجي، فما هي حال اقتصاد المعرفة، بعامة، وحال اقتصاد الكتاب، بخاصة، في بلداننا العربية، ولا سيّما في بلدان المشرق العربي؟ هذا ما يسعى ملف "اقتصاد حركة التأليف والنشر في المشرق العربي" إلى الإجابة عنه عَبْر أربعة محاور، ومن خلال استعراض أحوال صناعة الكتاب والمدى التكنولوجي الذي بلغته هذه الصناعة ومدى استثمارها في حيّز اقتصاد المعرفة؛ فتناول المحور الأول: الكتاب والاقتصاد، المطابع في المشرق العربي، الدور الاقتصادي لصناعة النشر؛ وتناول المحور الثاني: اقتصاديات الكتاب في كل من سوريا ولبنان والأردن والعراق؛ والمحور الثالث: البحث والنشر العلمي ومؤشرات البحوث العلمية في الوطن العربي؛ والرابع: العلاقة بين النشر الورقي والنشر الإلكتروني ثم بين النشر العلمي واقتصاد المعرفة.



1 - الكتاب والاقتصاد

يدخل الكتاب في باب الإنتاج المعرفي، أي يعتبر ركيزة من ركائز اقتصاد المعرفة لما له من تأثيرات وتداعيات على جوانب مختلفة من جوانب الحياة الإنسانية بما فيها الاقتصاد. فالمعرفة هي إرث وذاكرة وآفاق يحتضنها الكتاب، وهي نتاج العمل العقلي الفكري الذي يعالج مشكلات الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وكل المعارف والعلوم والاكتشافات والاختراعات والإبداعات، وكل النتاج المعرفي الحضاري ما كان يتسنى له أن يحفظ جيلاً بعد جيل لولا الكتاب المخطوط والمطبوع في مراحل لاحقة.

هناك مقومات لصناعة الكتاب لا بد من أخذها في الحسبان عند دراسة الكتاب ومفاعيله الاقتصادية. لذا، تتناول معالجة الكتاب في هذا البحث الجانب الاقتصادي من صناعة الكتاب، أي موقع الكتاب نفسه في صلب حركة التأليف والنشر، لا من جانب الأساس المعرفي، بل من الجانب الاقتصادي، أي من زاوية إسهام حركة التأليف والنشر في جملة الاقتصاد الوطني؛ فلصناعة الكتاب مسارٌ اقتصادي – إنتاجي يشمل عوامل إنتاج، وعناصر إنتاج، ورأسمال معرفي وتقني ونقدي، في كل مرحلة من مراحل إنتاج الكتاب.

يأخذ الكتاب، بوصفه منتَجاً معرفياً، شكلاً مادياً معيناً، تنطبق عليه معايير الإنتاج الاقتصادي؛ فهو كسائر المنتجات والسلع، يشتمل على عناصر اقتصادية تدخل في عملية إنتاجه وتسويقه واستهلاكه. وهذا بالضبط هو هدف البحث الذي يُضفي على الكتاب قيمة اقتصادية تُظهِر دور حركة التأليف والنشر نفسها ومدى إسهامها في اقتصادات الدول. وذلك علاوةً على قيمته المعرفية ذات الجوانب المعرفية المتعددة.

1 - 1 - إنتاج الكتاب

ثمة مفهومان لإنتاج الكتاب، فالكتاب هو نتاج فكري عقلي ثقافي في مجال من مجالات المعارف والعلوم والآداب وغيرها. والكتاب نتاج مراحل صناعية تقنية. وما يهمّنا هنا هو الجانب الاقتصادي من إنتاج الكتاب والمراحل الفنية الصناعية التي يمرّ بها.

إنّ المواد الأولية المستخدمة في صناعة الكتاب متعددة، ولكن يدخل الورق في رأس قائمة المواد التي يتم استهلاكها بشكل كبير في صناعة الكتاب، وبالرغم من عدم وجود إحصائيات دقيقة إلاّ أنَ الباحثين الاقتصاديين يميلون إلى الاعتقاد أنّ صناعة الورق تعتمد بنسبة 40 % منها على صناعة الكتاب وإنتاج المجلات والجرائد والصحف والدوريات اليومية والأسبوعية والشهرية والفصلية وغيرها من المطبوعات الورقية.

- **الورق:** تباينت المواد المستخدمة في إنتاج الورق باختلاف الأمم والعصور، فبدأ الفراعنة باستخدام نبات البردي، ومن ثم قام الصينيون بصناعته من عجينة (Paper) ومنه اشتق لفظ الورق باللغة الإنكليزية، مشكلة من ألياف القنب، ولحاء شجر التوت، والخرق البالية، حيث كانت تخمر ثم تفرد لتجف، وتستخدم للكتابة عليها. ثم تطورت صناعة الورق إلى أن وصلت إلى المستوى التقني الرفيع الراهن، ومع التطور المستمر في صناعة الورق، أصبحت عملية الاستخلاص تتم

باستخدام وسائل أكثر تعقيداً، ويتم التحكم فيها عبر استخدام الحاسوب، وبعد إتمام عملية الاستخلاص، يُدخل اللب في عملية التكرير، بواسطة إمراره خلال شرائح دوارة داخل مصفاة التكرير، فينتج عن ذلك تحلل جدر خلايا ألياف الخشب، الأمر الذي يؤدي إلى تكوين ألياف أكثر مرونة، وبتكرار هذه العملية عدة مرات يتم الحصول على ورق ذي جودة عالية، وبعد ذلك يتم غسل اللب، وترشيحه، وتجفيفه، ثم إضافة بعض المواد المبيَضة. لا يقلّ حجم الاستهلاك الورقي المخصص لصناعة الكتاب والمجلات والصحف والدوريات عن 30 إلى 40 % من إنتاج الورق الإجمالي.

• **المطابع:** تعتبر عملية الطباعة مرحلة حاسمة في صناعة الكتاب، لذا لا بدّ من الإضاءة على دور المطابع والحيز الذي تشغله من مجمل الأنشطة التي تدخل في صناعته، والحيز الاقتصادي الذي تشغله على مستوى العمالة ونسبة المساهمة الإجمالية في الناتج المحلي الإجمالي.

1 - 2 - لمحة تاريخية

في العام 1751 تأسست في **بيروت** أول مطبعة بواسطة **الشيخ يونس نقولا الجبيلي** وهي **مطبعة القديس جاورجيوس** التي توقفت بوفاة **الشيخ يونس** العام 1834. وبعد أن تأسست **المطبعة الأميركيّة** في **جزيرة مالطا** العام 1822 بواسطة المبشرين الأميركيين، نقلوا جزءاً منها إلى **بيروت** في شباط (فبراير) العام 1834، وباشرت نشاطها الطباعي في طباعة وتوزيع منشوراتها في بيروت ومختلف أنحاء **المشرق العربي**، بعد توقف **مطبعة القديس جاورجيوس** في السنة المشار إليها. وقد طبعت الكتاب المقدّس باللغات العربيّة والتركيّة والأرمنيّة والعبريّة واليونانيّة والكرديّة والإسبانيّة، كما طبعت العديد من الكتب والمجلات والصحف باللغة العربيّة.

ومن الأهميّة القول، أنه مع بدء نشاط **المطبعة الأميركيّة** في **بيروت** انطلق (الحرف المشكول) الذي بات يعرف باسم (الحرف الأميركاني). وأول ما صدر عن هذه المطبعة بعض الكتب العامة للمطالعة والتعليم ومبادئ النحو والصرف للشيخ **ناصيف اليازجي**. وكان لهذه المطبعة دور مهم في تلبية حاجة مدارس الإرساليّة الأميركيّة في مختلف المناطق اللبنانيّة. ولا شك بأنّ تصفية **المطبعة الأميركيّة** العام 1966 يعتبر حدثاً سلبيّاً على الطباعة، وكانت قد طبعت منذ تأسيسها العام 1834 في **بيروت** حتى العام 1964 (2960) كتاباً في مختلف الموضوعات واللغات. هذا وقد انتقلت إدارتها من المرسلين الأميركيين إلى السنودس الإنجيلي الوطني في **سورية ولبنان**، وجرى تسجيلها باسم (**المطبعة الإنجيليّة الوطنيّة**) في **بيروت** وتسلم إدارتها **رزق الله حلبي**.

في العام 1848 تأسست **المطبعة الكاثوليكيّة**، وكانت أول مطبعة حجريّة صغيرة من نوع (الأوتوغراف). أول مطبعة أسسها فرد من **بيروت** لطباعة صحيفة، هي **المطبعة السورية** لصاحبها **خليل الخوري**، وذلك لطبع صحيفته **حديقة الأخبار** العام 1858. وفي السنة ذاتها أسّس **إبراهيم نجّار المطبعة الشرقيّة**، كما أسس **يُوسُف الشفلون المطبعة العموميّة** العام 1861، وكان لمتصرف **جبل لبنان داوود باشا** الفضل في تأسيس مطبعة رسميّة تابعة للمتصرفيّة في **بيت الدين**. وتوالى إنشاء المطابع في **بيروت** والمناطق اللبنانيّة، غير أنّ إفتتاح **قناة السويس** في **مصر** العام 1869 أدّى إلى تخوف السلطات العُثمانيّة من تسرّب المطبوعات المُعادية لها، من هنا أصيبت الطباعة في **بيروت والجبل** بشيء من الجمود، فانتقل بعض المطابع إلى **الإسكندريّة والقاهرة وبور سعيد** حيث كانت **مصر** قد خضعت للإحتلال البريطاني منذ العام 1882.



ومن المطابع العامة التي شهدتها **بيروت مطبعة جمعيّة الفنون** التي استوردها **الشيخ عبد القادر القبّاني** خصيصاً من لندن لطبع صحيفته **ثمرات الفنون** التي أسّسها في **بيروت** العام 1874. وفي العام 1876 أنشأ **خليل سركيس المطبعة الأدبيّة** التي كان لها الفضل من صنع الحرف الإسلامبولي، وزوّدت هذه المطبعة بطابعتين تداران بالبخار، وقد طبعت هذه المطبعة صحيفة **لسان الحال** منذ تأسيسها في **بيروت** في العام 1877. وبفضل **إبراهيم اليازجي** ومسابك **مطابع لسان الحال** و**المطبعة الكاثوليكيّة** و**المطبعة الأميركيّة** في **بيروت**، لم تعد المطابع بحاجة إلى إستيراد الحروف العربيّة من الخارج، لأنها باتت تحضر بأيد لبنانيّة.

في العام 1885 أسس **محمد رشيد الدنا** مطبعة في **بيروت** اشترى معداتها من **المطبعة الكاثوليكيّة**. وفي العام 1886 أصدر صحيفة **بيروت**، ثم قررت الحكومة العُثمانيّة إنشاء مطبعة في **بيروت** لإصدار منشوراتها وتعاميمها الرسميّة، فطبعت صحيفة **بيروت الرسميّة** الصادرة عن **ولاية بيروت** في عهد الوالي **علي باشا** العام 1888.

وفي العام 1902 بلغ عدد مطابع **بيروت** 16 مطبعة، علاوةً على المطابع الثانوية التي تخصصت في طبع الأوراق التجاريّة. ويعتبر العدد كبيراً قياساً إلى عدد سكان **بيروت** في تلك الفترة. ومن بين تلك المطابع: **مطبعة النفائس** لصاحبها **سهيل خوري**، **مطبعة الثبات ليُوسُف غنّام ثابت**، **مطبعة الوطن لوديع عقل**، **المطبعة الأهليّة** التي تحوّلت إلى **مطبعة طبارة** لصاحبها الشهيد **أحمد طبارة**. وكانت الأكثر بروزاً لتزويدها المدارس الإسلاميّة بالكتب والدفاتر والقرطاسيّة، **مطبعة ثمرات الفنون** العام 1874 لصاحبها **الشيخ عبد القادر القبّاني**، **مطبعة السلام لوديع حنا**، **المطبعة التجاريّة**.

أدت ثورة 1908 والإنقلاب العُثماني 1909 في إسطمبول والتحولات السياسيّة في الدولة العُثمانيّة إلى زيادة عدد الصحف والمجلات والمنشورات، فصدر (بين العامين 1908–1912) 46 صحيفة، و26 مجلة في بيروت، وأكثر من 44 صحيفة في مختلف المناطق اللبنانيّة، الأمر الذي استتبع تأسيس مطابع جديدة، غير أنّ سياسة **جمعيّة الإتحاد والترقي** التي سعت على طبع الدولة بالطابع الطوراني، عملت على تعطيل العديد من الصحف في **بيروت ولبنان** والمناطق العربيّة الأخرى، فأقفل عدد من المطابع، ومنها **مطبعة بيروت** العام 1909، و**المطبعة السورية** التي تعطلت العام 1911.

أثّر نشوب الحرب العالميّة الأولى 1914 – 1918 على حركة الصحافة وحركة الطباعة معاً، فتمّ إقفال المزيد من الصحف والمطابع. وبعد إنتهاء الحرب ودخول الفرنسيين إلى **لبنان** نشطت الحركة الصحفيّة والطباعيّة من جديد. فقد حرص المندوب السامي الفرنسي على إهداء الآباء الكبوشيين آلات متطورة لتطوير مطبعتهم التي صدرت عنها صحيفتان باللغة الفرنسيّة هما **لوريان ولاسيري**. وبرزت منذ فترة مبكرة **مطبعة دار الأحد** لأصحابها **آل البحيري** التي تميزت طباعتها بمستوى راقٍ ورفيع.

من المطابع البارزة في **بيروت مطبعة صادر** التي اهتمت بطبع **الجريدة الرسميّة** وإصدار المطبوعات والمنشورات القانونيّة والحقوقيّة فضلاً عن طباعتها لصحيفة الديار. كما أن **مطبعة عيتاني** هي من المطابع الأولى التي استخدمت **الأوفست**.

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ **محمد كامل البحيري** سبق له العام 1893 أنّ أسس في **طرابلس مطبعة البلاغ** وعُرفت المطبعة باسم **مطبعة طرابلس** التي تحوّل اسمها فيما بعد إلى **مطبعة الأحد** والتي طبعت صحيفة **طرابلس الشام** بواسطة السيدين **غالب وكامل البحيري**. وبرزت في العهد الفرنسي **مطبعة المندوب**

السامي الفرنسي التي كانت تتولى طبع ونشر مطبوعات **جيش الشرق** ومطبوعات المفوضيّة الفرنسيّة، وإصدار خرائط **سورية ولبنان**. كما برزت منذ العام 1912 **مطبعة جمعيّة الروم الأرثوذكس** التي تحوّلت ملكيتها فيما بعد إلى مطرانية الروم الأرثوذكس في **بيروت**. وإستطاع **عمر منيمنة** نقل مطبعته **المطبعة الوطنيّة** العام 1912 من **دمشق** إلى **بيروت**، وطبعت جريدة **النهار** بدءاً من العام 1933. وفي العام 1930 أنجزت **المطبعة الأميركيّة** طباعة **معجم البستان لعبد الله البستاني** الذي يقع في جزأين يقعان في 2848 صفحة، ثم **مختصر فاكهة البستان** المؤلف (1684 صفحة). ثم برزت **مطابع الكليّة الإسلاميّة**، **والدبور**، **والمعرض الأسبوعي**، **والتلغراف**، **والأحرار**، **والنداء**، **والمقاصد** (العام 1936)، **واليوم**، **والعمل** الكتائبيّة، **والصياد**.

أعطت الحرب العالميّة الثانيّة دفعاً للمطابع اللبنانيّة نتيجة توقف إستيراد الكتب من الخارج، فطُبِع في **لبنان** في هذه الفترة حوالى مليون نسخة من الكتب المتنوِّعة، وُزِّعَت في **لبنان** والبلاد العربيّة. وبرزت **مطابع الكشّاف** البيروتيّة لصاحبها **مصطفى فتح الله** نظراً لدورها الريادي في نشر المصنفات العلميّة والثقافيّة والأدبيّة، ودورها في تأسيس **نقابة إتحاد أصحاب المطابع في لبنان** العام 1944، التي عُرِفت بعد العام 1948 باسم **نقابة عمال المطابع والمجلّدين**. كما عُرِف **سعيد فريحة** بمؤسسته الصحافيّة المكّونة من **الأنوار والصيّاد والشبكة**، ثم برزت **مؤسسة النهار** التي استخدمت آلات التصوير الطباعي المتطور منذ السبعينيات، وكذلك **مطبعة الديك** (**شركة الطبع والنشر اللبنانيّة**) و**مطابع دار العلم للملايين** لصاحبيها **منير البعلبكي** و**بهيج عثمان** (العام 1952). وفي العام 1974 حققت صحيفة **السفير** وثبة لافتة في الطباعة والصحافة معاً.

يُشار هنا إلى ارتباط الطباعة بفن التجليد الذي عرفته **بيروت** منذ العهد العُثماني في مطابعها الشهيرة، وخير دليل المصادر التي تقع بين أيدينا محافظة على مستواها ونوع تجليدها. وما يزال فن التجليد في **بيروت** و**لبنان** حتى اليوم من أهم المهن في المنطقة العربيّة، وأفضلها مستوى ونوعيّة، ومن المصانع المهمة في فن التجليد في **بيروت** معامل **البساط**، **بعينو**، **حمصي**، **فواز** وسواها. لهذا قرر **اتحاد الطباعيين العرب** أن تكون **بيروت** مقراً لكلية الطباعة، وهي الكليّة الوحيدة في **الوطن العربي** التي تخرِّج تقنيين مختصين في مجال الطباعة. وقد بلغ عدد المخرجين الفنيين بحسب أرقام **نقابة المخرجين الفنيين** في لبنان حوالى 296 مخرجاً فنياً للأغلفة.

يبلغ عدد المطابع في **لبنان** حوالى 120 مطبعة منتسبة لنقابة المطابع في **لبنان**، بينها حوالى 95 مطبعة مختصة بطباعة الصحف والمجلات. وبالرغم من عدم وجود إحصاءات ومعطيات دقيقة إلا أنَ عدد القوى العاملة في هذا القطاع في لبنان يصل إلى حوالى 3000 عامل. وربما كان يعمل في هذا القطاع حوالى 15000 عامل، لأن العدد الإجمالي للمطابع في **لبنان** يصل إلى حوالى 900 مطبعة، بما فيها تلك التي تقوم بطباعة الفواتير والمنشورات المالية والاقتصادية ونماذج المحاسبة والاعلانات التجارية وبطاقات الدعوة والكارت وكلشيهات الماركات التجارية، إضافة طبعاً إلى طباعة الكتب والمجلات والدوريات.

لكن قطاع الطباعة في **لبنان** يعاني من مشكلات عدّة تجعله غير قادر على الاستمرار بحيويته وقوته المعهودتين؛ فالقطاع الطباعي وفق تصنيفه يحتل موقعاً أساسياً في القطاعات الصناعية التي يتقدم بها لبنان على الدول المجاورة، في حين ساهم القطاع الطباعي مساهمة واسعة وكبيرة في عجلة الدورة الاقتصادية اللبنانية، حيث شكل لسنوات طويلة عنواناً من عناوين الازدهار، ومقصداً لكبرى دور النشر والمؤسسات العربية والدولية لطباعة إنتاجها. ومن أبرز المشاكل التي يصطدم بها قطاع الطباعة في **لبنان** هي المضاربات الناجمة أساساً عن ضيق سوق العمل وتدهور الأوضاع الاقتصادية المتزايد، ويأتي ذلك بعدما كانت القدرة التشغيلية لهذا القطاع (قطاع الطباعة والمطابع) تسهم بما يعادل 2.3 % من الحركة التجارية والاقتصادية العامة.

تأثر القطاع الطباعي بالنتائج المدمرة للعدوان الاسرائيلي على **لبنان** في صيف 2006، فقد بلغ عدد المطابع التي دمرها العدوان 62 مطبعة، في **ضاحية بيروت الجنوبية** وفي **الجنوب اللبناني**، لكن ذلك لا يُعفي الجهات الرسمية اللبنانية من إهمالها هذا القطاع شأنه شأن سائر القطاعات الصناعية. فالواقع الاقتصادي الصعب دفع أكثر من 50 مطبعة إلى إقفال أبوابها، وصرف عمالها. كما أن أكثر من 30 مطبعة انتقلت إلى خارج **لبنان** ولا سيما إلى **الدول العربية**.

1 . 3 . النشر والتأليف

يعكس نشر الكتب مستوى تطور المجتمع الثقافي، علاوةً على الانعكاسات الاقتصادية والسياسية لحركة النشر. ويعرف النشر (Publishing) بأنه مجموع العمليات التي يمر بها المطبوع، أو العملية التي تتضمن جميع الأعمال الوسيطة بين كتابة النص الذي يقوم به المؤلف ووضع هذا النص بين أيدي القراء عن طريق المكتبات التجارية والموزعين. أما الناشر أو دار النشر فهي مؤسسة أو شخص يقوم بإصدار وبيع وتوزيع الكتب أو المجلات أو الجرائد، أو يكون له دور في طبعها، وليس من الضروري أن يكون للناشر مطبعة أو مصنع للتجليد، وقد لا يقوم بعملية البيع والتوزيع. ويتحمل الناشر مسؤولية التمويل، إلى جانب تحمله لمخاطر النشر للمؤلفين، ويعد الناشر الشخص الحقيقي أوالمعنوي الذي يستثمر أمواله في إنتاج الكتب، وهو يدفع الأموال للمؤلف والمترجم والفنان والمحرر والطابع ومصانع الورق وغيرهم لإنتاج الكتاب.

مراحل النشر

تمرُّ عملية النشر في ثلاث مراحل أساسية هي التأليف والتصنيع والتسويق. وتترابط هذه العناصر فيما بينها لتُكسِب النشرَ معناه وطبيعته.

- **التأليف:** تُعَدُّ حركة التأليف أول حلقة من حلقات النشر، حيث تمثل الجانب الفكري، والركيزة الأساسية التي تعتمد عليها الحلقات اللاحقة التي لا توجد من دون التأليف؛ على الرغم من أن التأليف في حد ذاته ليس نشراً لأنه لا يقدم سوى نسخة واحدة من العمل، ولكي يكتسب النشر معناه لا بد من تكامل حلقة التأليف مع حلقتين أخريين هما الطباعة أي الإكثار من نسخ العمل ليصبح صالحاً للتداول بين الناس، وحلقة التوزيع التي تضطلع بمهمة إيصال النسخ إلى القراء والمستفيدين. ويمثل حركة التأليف بصورة أساسية المؤلف أو من في حكمه كالمترجم، والمحقق، والمراجع، سواء كان هذا المؤلف شخصاً طبيعياً أو هيئة. والمقصود بالمؤلف صانع الأفكار التي ستنشر على الملأ عن طريق الكتاب، وهو منظم الكلمات والصور والخرائط والجداول والتي تعرض فيها الأفكار وتقدم للقارئ، وهكذا يمكن القول إن المؤلف هو الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يبتكر الرسالة الفكرية ويعبر عنها بأسلوبه ويقوم بعرضها ونشرها على الناس.

هناك نمطان أساسيان من أنماط التأليف أولها التأليف الفردي حيث يكون المسؤول عن المحتوى الفكري للكتاب شخصاً واحداً، وثانيهما: التأليف المشترك (الجماعي)، حيث يشترك في تأليف العمل شخصان أو أكثر وهو يمثل ظاهرة عالمية مألوفة في الإنتاج



الفكـري. وتؤثـر الظـروف المحيطـة بـالمؤلـف سلباً أوايجابـاً في عملية التأليف والتي تتمثل في المستـوى العلمي للبيئة التـي يتواجد فيها المؤلف، إضافةً إلى علاقة المؤلف بـالناشر.

يشـكل الوضـع الاقتصـادي للمؤلفين المحك الرئيسـي في عمليـة التأليـف، فـالواقـع يعكس بجـلاء أن المؤلـف في عالمنـا العربي لا يمكنه العيش من دخْل مؤلفاته. فالمقابل المادي الذي يحصل عليه المؤلف لا يفي بمتطلباته الحياتية، ويرجع ذلـك إلى قلة عدد النسـخ المطبوعة من الكتاب بسبب عزوف الناس عن القراءة، بعكس العـالم الغربي حيث يستطيـع المؤلف أن يعيش من دخـل مؤلفاته نظـراً لارتفـاع أعـداد النسخ المطبوعة مـن الكتاب والـذي يقابله اقبال من القراء.

• **حقـوق المؤلـف:** لا بـدّ للمجتمـع مـن اتخـاذ كافة الوسائـل التي مـن شأنها حماية حـق المؤلفـين والمبدعـين، لأن هـذه الحمايـة تدفعهـم نحو المزيد مـن الإنتـاج الفكري، ذلك أن تقـدم المجتمعـات وتطورهـا يعتمـد في المقـام الأول على ما تنتجه عقـول أبنائها من المؤلفين ومـا تلاقيه تلك العقول من تقدير من جانـب مجتمعاتهـا وتهيئـة الظـروف المادية والاجتماعية والقانونيـة المناسبة لتثير لديها الإبداع والتفوق في المجالات المختلفة.

وحقـوق المؤلف على أنـواع، منها الحقوق المادية، وهي حقوق مؤقتة مكفولة للمؤلف في أثنـاء حياتـه ولورثته من بعـده، وتتلخص في أحقية المؤلف في الاستغلال المالي لمؤلفه بـأي طريقـة من طرق الاستغـلال. والحقوق الأدبية، يعتقد البعض أن حقوق المؤلف تنطوي فقط على الحقوق المادية، الا أن للمؤلف عدداً من الحقوق الأدبيـة أبرزتها جميع الاتفاقيات الدولية لحق المؤلـف وهـي تشتمل علـى: حق تقريـر النشر وتحديد طريقته؛ وحق نسبة الكتاب إلى مؤلفه؛ وحـق المؤلف في إدخـال مـا يراه من تعديل في كتابـه؛ وحق سحب الكتاب من التداول. وهنـاك أيضـاً الحقوق الإضافية، وهـي حقوق جانبية غـير ثابتة، يمكـن للمؤلف الحصـول عليها إذا صـادف كتابـه قبـولاً في إحـدى المؤسسـات الإعلامية أو تُرجم إلى لغة أخرى، وتعتبر دخلاً اضافياً لكل من الناشر والمؤلف. وهنـاك ثلاثة أساليب للتعامل المادي مع حقوق المؤلف:

- **نسبة مئوية من ثمن المبيع:** يقوم الناشر بمقتضى هذه الطريقة بتمويل وإدارة عملية النشر ويحصـل المؤلف علـى نسبة مئوية مـن ثمن بيـع كل نسخـة تبـاع مـن كتابه، وتـتـراوح عـادةً بـين 10 و12 % من سعر الغلاف.
- **شـراء المادة العلميـة:** يحصـل المؤلف بموجبهـا علـى مبلغ إجمـالي ويطلق عليه (التقديـر الجـزافي) أي أن يشـتري النـاشر مـن المؤلـف حقـوق التـأليـف كاملـة أو جزئيـة حسبمـا يتـم الاتفـاق عليـه، سواء طبعـة واحدة أم عدة طبعات أم لمدة زمنية معيّنـة، وذلـك نظـير مبلـغ إجمـالي يتفق عليه. وبمقتضى هذا الاتفاق يتحمل النـاشر تكاليف الطباعـة والتوزيع، وهذه الطريقة تكون في غير صالح المؤلف وخصوصاً إذا حقق الكتاب رواجـاً كبيراً. ويكثر استخدام هذه الطريقة في حالـة المؤلفين المبتدئين وكتـب السلاسل والكتـب المترجمة وكتب التراث المحققة.
- **اقتسـام الربح بعـد تغطيـة التكاليف:** يقـوم النـاشر بمقتضـى هـذه الطريقـة بإدارة عمليـة النشر كاملـة ويتحمل كافة التكاليـف، ثم يسترد التكاليف التي دفعها، ثم يتم اقتسام الربح مع المؤلف والاقتسام هنـا يعني لا يعنـي المناصفة بـل التقسيم بنسب معيَّنـة تتفاوت حسب طبيعة الكتاب ومكانة المؤلف.

• **مفهـوم عقـد النشر:** يجيـز القانـون للمؤلـف التنـازل عن بعض حقوقـه المادية، ولكنه يشـترط أن يكون هـذا التصرف بموجب عقد مكتـوب، يحدد فيـه صراحـة وبـالتفصيل كل حـق علـى حدة، مـع بيـان مـداه والغرض منه ومدة الاستغـلال ومكانه، ويشترط لصحة الاتفـاق بـين المؤلـف والنـاشر أن يكـون العقد مكتوبـاً، وإلا يصبـح الاتفاق بـاطـلاً، ولا يمكن أن يُحتـجَّ بـه لدى القضـاء، حيـث أن المحاكم لا تأخـذ بـأي اتفـاق شفـوي في مجـال النشر مهمـا كان هنـاك من شهـود. ويعد عقـد النشر من العقود المختلطة، لأنه عقد تجاري بـالنسبة إلى لناشر، ومـدني بـالنسبـة إلى المؤلف، حيث يسـري على النـاشر القواعد الواردة في القانون التجاري لأنه يقـوم بعمل تجاري، فهو يشتري الكتـاب من أجل بيعه بهـدف تحقيق الربح؛ أما بـالنسبة إلى المؤلف فهو عقد مدني.

1 ـ 4 ـ التصنيع (الطباعة)

يشـكل تصنيع الكتـاب الحلقـة الثانية من حلقات النشر، والتي تمثل الجانب الفني للنشر، وتضطلع بمهمة وضع أفـكار المؤلف في كيان مـادي ملموس، حيث يتم إنشاء نسخ عديدة من الكتـاب، وذلك لأن المؤلـف عندما يكتب المادة العلميـة (الرسالة الفكرية) لا يُفـاد منها إلا إذا نُشـرَت بـين النـاس وتم تداولها، حيـث يقـاس نجاح الكتاب بمدى انتشاره والإفادة منه.

تبـدأ عمليـة إنتـاج الكتـاب بعـد الموافقة علـى نشره، وتحديـد المواصفـات المطلوبة له، ثـم يتم دفعه إلى المطبعـة التي يناط بها صنع نسـخ من الكتاب. والمسؤول عن هذه الحلقة هو الطابع الـذي يجسد الرسالـة الفكرية في كيان مـادي ملموس، والتصنيـع لا يعتـبر في حـد ذاتـه نشـراً، لأن مجـرد طبع النسـخ مهما كان عددها وحجبها عن الناس لا يؤدي إلى الفائدة المرجـوَّة من الرسالـة الفكريـة، وإيصالها إلى المستفيدين، وهو الهـدف المطلق لعملية النشر برمتها.

تعتمـد صناعـة الكتاب في أي مـكان على ثلاثـة عناصر هي: المطابع، اليد العاملة، مواد الطباعة مـن ورق وحبر...الخ. وهـذه العناصر تؤثر سلبـاً أو إيجابـاً على شكل المنتج النهائي (الكتاب)، ومن ثم إقبال القراء عليه ورواجه.

يمر إنتـاج الكتاب المطبـوع بثلاث مراحل أساسيـة تتم جميعا في المطبعـة، وهـي: الجمع والطبع والتجليد.

• **الجمع:** ويتم فيـه تحويل نسخة المؤلف المخطوطـة إلى نسخـة أُم (ماسـتر) سـواء كانـت معدنية أو فيلميـة أم ورقية، وتكون أساسـاً لتوليد نُسَخ عديـدة منها لتوزيعها على المستفيدين وهنـاك عدة طرق للجمع.
• **الطبـع:** بعد الانتهاء مـن مرحلة الجمع تبـدأ مرحلـة الطبـع، وهـي سلسلـة مـن العمليـات التقنيـة التي لا تنـي تتطوّر منذ ولادة المطبعة.
• **التجليـد:** بعـد ذلـك، تدفـع النسـخ إلى التجليد الذي يتضمن عمليات الطيّ والقص والتجميع والتعريش والتغطية.
• **تكلفـة إنتـاج الكتـاب:** عندمـا يوافـق الناشر على نشر كتاب معـين، فإنه غالبـاً مـا يقـوم بتقدير تكاليـف إنتـاج الكتاب ليكون على معرفـة بـالتكلفة المطلوبة لهذا الكتاب، ومـا إذا كانـت ستتيح للدار تحقيق أربـاح أم لا؟ ومـا هو مقـدار الربح المتوقع منـه؟ حيث يوازن يمارس النـاشر الجانب الاقتصادي من مهنة النشر. ويمكن تقسيم تكاليف إنتاج الكتاب إلى ثلاثة أقسام:

أولاً: تكاليـف متغـيرة ويقصـد بهـا التكاليف التـي تزيـد بصـورة تلقائية كلمـا زاد عدد النسخ، وتشمل المقابل المادي الذي يحصل عليـه المؤلـف، بـالإضافة إلى قيمـة المواد الخـام (الورق، الحبر، القمـاش ...الخ).

ثانيـاً: تكاليـف ثابتـة وهي التكاليـف التي لا تتغير مهمـا كان عدد النسـخ المطلوبة من الكتـاب، وتضـم تكاليـف أعمـال التحريـر (التصميـم، الرسـوم..)، وتكاليـف إعـداد

الطباعة وتشمل الجمع والتوضيب والطبع.

ثالثاً: تكاليف إضافية وهي التي يتحكم فيها الناشر، وتشمل النفقات الإدارية، والحسابات، والضرائب، والإيجار، والفوائد في حالة الاقتراض...الخ.

أما تكاليف إنتاج وطباعة الكتاب فتنطوي على قسمين فقط، وهما: **أولاً:** تكاليف العمليات وتضم عملية إنتاج المتن (الجمع والتوضيب والطبع) وعمليات إنتاج الغلاف (التصميم والطبع). **ثانياً:** تكاليف المواد ويقصد بها الورق سواء كان ورق المتن أم ورق الغلاف.

هذه العوامل مجتمعةً تحدد سعر بيع النسخة الذي يعتبر من أهم النقاط التي يختلف فيها الناشر التجاري، عن الناشر غير التجاري. فالناشر غير التجاري يبيع الكتب التي ينشرها غالباً بسعر التكلفة، بينما يحدد الناشر التجاري سعر بيع الكتاب بناءً على مضاعفة التكلفة بُغْية تحقيق فائض من عائد البيع، وهامش ربح معقول يضمن له الاستمرار في سوق النشر.

1 ـ 5 ـ التسويق

بعد الانتهاء من طباعة الكتاب، تبدأ مهمة توزيعه وهي الحلقة الأخيرة في النشر والتي تمثل الجانب التجاري في عملية النشر، وينعكس نجاح هذه الحلقة على بقية الحلقات الأخرى، فالتسويق هو الهدف الأساسي من عملية النشر برمتها، وبه تكتمل حلقات النشر والتي تبدأ بالتأليف ثم التصنيع وتنتهي بالتسويق، وهو مجموعة من الأنشطة التجارية والمتعلقة بتدفق السلع والخدمات (الكتب) من المنتج (الناشر) إلى المستهلك النهائي (القارئ). وتتضمن عملية التسويق مجموعة من الأنشطة تهدف إلى إيصال المنتج الجديد (الكتب الصادرة حديثاً) إلى المستهلكين (المستفيدين)، ولما كانت عملية التسويق تهدف إلى تلبية احتياجات المستفيدين، فهي تبدأ بالتعرف على هذه الاحتياجات ويتم ذلك من خلال دراسات السوق، والمبيعات المتوقعة، والتسعير، وما يتبعه من حملة دعاية وإعلان للكتب الصادرة حديثاً. والحق، إن الأهداف التسويقية للكتب تختلف باختلاف نوع الناشر، حيث يحرص الناشر التجاري على نجاح عملية التسويق لسبب مادي محض، وهو ضمان الحصول على ربح معقول، أما الناشر غير التجاري فيحرص على وصول الكتاب إلى المستفيدين الحقيقيين، من دون إرهاقه مادياً، وذلك باستعادة تكلفة إنتاج الكتاب، لا أكثر.

1 ـ 6 ـ المفاعيل الاقتصادية لصناعة النشر

على هامش صناعة النشر تقوم مهن وحرف وصناعات أخرى كثيرة يشتغل بها عدد كبير من أفراد المجتمع، كالتأليف والصف والإخراج والبرمجة والتصحيح والتحرير والطباعة والتجليد والتغليف والمحاسبة والشحن والتخليص والتوزيع، والمكتبات المختلفة، والصحافة، الخ.

وتدور حول صناعة النشر نشاطات ثقافية عديدة كالندوات ومعارض الكتب وأحياناً المؤتمرات، وتشترك فيها أطراف وجهات عديدة تشارك بفعالية في الحياة الاقتصادية، وتساهم في حركة الإنتاج الاقتصادي، والاستهلاك الاقتصادي.

أما الأطراف ذات العلاقة بصناعة النشر فيمكن اختصارها بالمؤلف والناشر والمطبعة، ويتخذ الناشر مكان المركز في عملية الإنتاج للكتب، ونستطيع إلى حد ما أن نقارن الناشر بالمقاول الذي يحصل على المادة الخام (نص الكتاب) من المؤلف، ويحولها إلى مفردات مصنعة بعد طباعتها (الكتاب)، ويقوم بتسويقها عن طريق الأسواق التجارية للكتب أو شبكات التوزيع.

يدير الناشر النتاج الفكري، وهو المسؤول عن الكيف والكم في المادة المنشورة، فعليه



أن يكون واسع الاطلاع، وعلى علم بكل ما هو جديد في عالم النشر، وأن يكون إدارياً وناقداً وعالم نفس وفناناً وخبيراً بشؤون الطباعة. ولا يمكن لهذه المهارات جميعاً أن توجد في شخص واحد؛ لذا، فإنها توزَّع في دور النشر على عدد من المستشارين والمختصين.

ويمكن حصر المؤسسات ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بصناعة النشر، بالمؤسسات التالية: مؤسسات مسؤولة عن إنتاج وتوفير المعلومات اللازمة للكتاب كمراكز البحوث والجامعات ومحطات الأبحاث والتجارب وما شابهها؛ مؤسسات النشر المختلفة وخاصة التجارية والأكاديمية والحكومية؛ مؤسسات الرصد والتحكم البيليوغرافي للكتب (المراكز البيليوغرافية) سواء على المستوى الموضوعي أو اللغوي أو الجغرافي (وطني، إقليمي، عالمي)؛ مؤسسات جمع الكتب وتنظيمها وإعدادها للاستخدام، كالمكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات.

ترتبط حركة النشر بعوامل متعددة، تعكس آثارها على هذه الحركة من حيث التطور والتقدم أو التأخر والتعثر، ويمكن اختصار هذه العوامل في النقاط التالية: التشجيع على البحث العلمي، وإجراء الدراسات المختلفة من قبل المؤسسات الأكاديمية كالجامعات ومراكز البحث والدراسات المتخصصة؛ توافر الحوافز التي تشجع على التأليف والترجمة والنشر؛ دعم القطاع العام لحركة التأليف من خلال نشر المطبوعات وتسويقها؛ توافر المجتمع القارئ الذي يتعامل مع الكتب كضرورة من ضرورات الحياة الثقافية؛ انتشار المكتبات ومراكز المعلومات؛ الإعلام المنظم والمنسق عن النتاج الفكري على المستوى المحلي والإقليمي والدولي؛ وقيام التعاون بين الجهات المعنية بالكتاب وفق برامج مناسبة.

تشكل الكتب المنشورة باللغة العربية 86% تقريباً من جملة الكتب الصادرة في المشرق العربي؛ والكتب الصادرة باللغة الإنكليزية 5%، وباللغة الفرنسية 3%، والباقي باللغات الأخرى. أما الكتب المترجمة إلى العربية فتشكل ما نسبته 11 % من الكتب المنشورة[1].

86 % تقريباً هي نسبة الكتب المنشورة باللغة العربية من جملة الكتب الصادرة في المشرق العربي؛ ونسبة الكتب الصادرة باللغة الإنكليزية هي 5 %، وباللغة الفرنسية 3 %، والباقي باللغات الأخرى. أما الكتب المترجمة إلى العربية فتشكل ما نسبته 11 % من الكتب المنشورة.

1 ـ 7 ـ علاقة المواطن العربي بالكتاب

تتدنّى نسبة القراءة بين العرب بعامة، بحسب دراسة قارنت بين متوسط ساعات القراءة عند العرب وعند الأوروبيين[2]، إذ بلغ متوسط القراءة في الدول الأوروبية حوالى 200 ساعة سنوياً، بينما بلغ متوسط القراءة في **الوطن العربي** 6 دقائق فقط سنوياً.

تتدنّى نسبة القراءة بين العرب بعامة، بحسب دراسة قارنت بين متوسط ساعات القراءة عند العرب وعند الأوروبيين، فمتوسط القراءة في الدول الأوروبية للفرد الواحد هو 200 ساعة سنوياً، بينما متوسط القراءة للفرد في الوطن العربي هو 6 دقائق سنوياً.

إلا أن هذه المقارنة قد تكون غير منصفة لأن المتعارف عليه علمياً يتمثل في ضرورة إجراء المقارنة بين متناظرين في الظروف كافة (الاجتماعية، والنفسانية، والسياسية ، والاقتصادية... الخ)، فأين التناظر بين الوضع في **الوطن العربي** ومثيله في العالم الأوروبي؟ ومهما يكن من أمر فان محاولة معرفة واقع القراءة لدى الجمهور، وبخاصة في معارض الكتب، لا بد أن يواكبها افتراض بارتفاع مستوى القراءة إلى حد ما مقارنةً بدراسات سابقة، لأن من يتردد عموماً إلى معارض الكتب يكون في الغالب من القراء المتابعين للحراك الثقافي. وتشير إحدى الإحصائيات الشيِّقة التي تناولت رواد المعارض العربية للكتاب في أكثر من بلد عربي من خلال عيّنة عشوائية إلى النتائج التالية:

عند سؤال رواد هذه المعارض عما إذا كانوا معتادين على القراءة، اتضح أن غالبيتهم (80.9 %) من المعتادين عليها، مقابل نسبة

1 – مجموعة باحثين، **التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية**، ملف "حركة التأليف والنشر"، مؤسّسة الفكر العربي، بيروت، 2010.
2 – المرجع السابق نفسه.

حركة التأليف والنشر

19.1 % فقط لغير المعتادين عليها، وهؤلاء ليسوا بالضرورة ممن لا يقرأون، ولكنهم ممن لا يقرأون باستمرار، أو أن القراءة ليست من هواياتهم المفضلة، ومع ذلك يزورون معارض الكتاب، ربما لمتابعة ما يدور فيه من أنشطة ثقافية مختلفة[1].

• القراءة في لبنان

ليست هناك إحصائيات دقيقة، ولكن الدراسات التي تناولت نسبة القراءة والقرّاء في لبنان العام 2009 [2]، وتؤشر إلى أنّ الأكثر شراءً للكتب هم أبناء الفئة العمرية 21 – 30 عاماً (34.8 %)، تليهم الفئة العمرية 31 – 40 عاماً (19.9 %). والأكثر اعتياداً على القراءة ينتمون إلى الفئة العمرية 21 ـ 30 عاماً (32.8%) يليهم المنتمون إلى الفئة العمرية 31 ـ 40 عاماً، (19.9 %). وقد انعكست تلك النسبة في كون الأكثر شراءً للكتب خلال العام 2009 هم، أيضاً، من حمَلَة الإجازات (42.4 %) يليهم حَمَلَةُ الماجستير، (15.4 %) كما أن الأكثر اعتياداً على القراءة هم حملة الإجازات (41.2 %) يليهم حملة الماجستير أو ما فوقها (41.8%). أما الوضع المهني لأفراد العيّنة، فقد تبين أن العاملين يشكلون النسبة الأكبر ممن يشترون الكتب (69.5 %)، وأن أكثر من نصفهم يعمل في القطاع العام (53.1 %) مقابل 39.8 % للعاملين في القطاع الخاص، وهي نتيجة تماثل تلك المتعلقة بالاعتياد على القراءة، إذ بلغت نسبة المعتادين على القراءة 69.8 % من مجموع العاملين، فيما شكلت نسبة العاملين منهم في القطاع الخاص 52.6 %. وبذلك شكل مستوى الدخل عاملاً محدداً في عملية شراء الكتب، إذ أن النسبة الأكبر من الذين اشتروا كتباً خلال العام 2009 انتموا إلى فئة الدخل 400 – 1000 دولار، وقد تكرر النمط نفسه، أيضاً، في ما يتعلق بالاعتياد على القراءة.

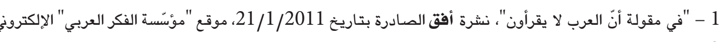
في المقابل تبيَّن أن الفئات الأكثر شراءً للكتب هي فئة المدرّسين، وذلك بنسبة 15.5 %، يليها فئة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات بنسبة 10.3 %. أما الفئات الأكثر اعتياداً على القراءة فهي فئة المدرسين (15.4 %)، ثم فئة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات (10.1%). أما لجهة الكتب التي يفضل اللبنانيون قراءتها، والكتّاب الذين يقرأون لهم، والأسباب التي تجعلهم يقبلون على كتاب بعينه، فتبيَّن أن 69.6 % من القرّاء يفضلون الكتب العربية، و19.7 % يفضلون الكتب المترجمة من لغات أجنبية إلى اللغة العربية، بينما فضَل نحو 10.7% قراءة الكتب غير العربية، وهو الأمر الذي يعني أن حوالى 89.3 % يفضلون القراءة باللغة العربية.

وقد أظهرت العلاقة بين اللغة المفضلة للقراءة وبين المستوى التعليمي أن فئة الحاصلين على تعليم متوسط شكلوا الفئة الأكثر تفضيلاً للكتب العربية (78.2 %)، وأن فئة الحاصلين على التعليم الثانوي كانوا الأكثر تفضيلاً للكتب المترجمة إلى اللغة العربية (22.9 %)، فيما شكل حملة الدكتوراه الفئة الأقل تفضيلاً للكتب المترجمة للغة العربية (15.2 %).

لوحظ أن نسبة مَن يفضّلون الكتب غير العربية، في فئة الشباب دون سن العشرين، فاقت مثيلاتها في الفئات العمرية الأخرى، كما لوحظ تراجع الاهتمام بالكتب غير العربية مع تقدم السن: فبينما بلغت هذه النسبة في فئة من هم دون العشرين 9.9 %، بلغت في فئة من هم فوق الستين عاماً 1.5 %. أما عن الكتب المترجمة إلى اللغة العربية، فبلغت نسبة مَن يفضلونها 28.5 % لمن هم دون العشرين عاماً مقابل 14.5 % لمن تراوحت أعمارهم ما بين 41 و50 عاماً وهي الفئة العمرية التي تفضل النسبة الأكبر من أفرادها الكتب العربية، وذلك بنسبة 82.8 %، مقابل نسبة 61.6 % لمن هم دون العشرين عاماً.

الأكثر اعتياداً على القراءة ينتمون إلى الفئة العمرية 21 ـ 30 عاماً (32.8 %) يليهم المنتمون إلى الفئة العمرية 31 ـ 40 عاماً (19.9 %) كما أن الأكثر اعتياداً على القراءة هم حَمَلَة الإجازات (41.2 %) يليهم حملة الماجستير أو ما فوقها (41.8 %).

الفئات الأكثر شراءً للكتب هي فئة المدرّسين (15.5%) يليها فئة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات (10.3 %) أما الفئات الأكثر اعتياداً على القراءة فهي فئة المدرسين (15.4 %) ثم فئة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات (10.1%).



1 – "في مقولة أنّ العرب لا يقرأون"، نشرة **أفق** الصادرة بتاريخ 21/1/2011، موقع "مؤسّسة الفكر العربي" الإلكتروني.

2 - **التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية**، م س.



في ما يتعلق بالعلاقة بين المهنة والكتب المفضلة تشير النتائج إلى أن أعلى نسبة لتفضيل الكتب غير العربية هي بين فئة الطلاب (21.1%) يليهم المدرسون الجامعيون (16.9%)، ثم فئة المدرسين (15.1 %).. أما فئة المترجمين فقد كان لافتاً أنها تأتي في المرتبة الرابعة في تفضيل الكتب غير العربية وذلك بنسبة 11.1 %.

بالنسبة إلى العلاقة بين مستوى الدخل ونوعية الكتب، ظهر أن نسبة تفضيل الكتب العربية ارتفعت لدى الفئة التي يزيد مستوى دخلها على 931 دولاراً، ونسبة تفضيل الكتب غير العربية في فئة الدخل 400 – 930 دولاراً، يليها فئة الدخل 200 – 400 دولار.

من بين أبرز الأسباب التي تدفع القراء لشراء كتاب معين بحسب أفراد العيّنة، هو أن يكون هذا الكتاب في مجال اختصاص القارئ، وذلك بنسبة 62.9 %، في حين جاءت مسألة سعر الكتاب، وعلى عكس ما يتوقع البعض، في المرتبة الثالثة من بين الأسباب التي تحدد شراء كتاب معين، وذلك بنسبة 10.2 %.

وبالنظر إلى العلاقة بين بعض المهن وأسباب الإقبال على شراء الكتاب، يتَّضح أن أكثر الفئات إقبالاً على الشراء بسبب مجال الاختصاص هي فئة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات (81 %) يليها فئة المدرّسين (1.7 %)، بينما برزت فئة المحاسبين كأقل الفئات تعويلاً على هذا السبب (34.8 %) ولكنها الفئة التي عبرت عن رغبتها في أن يكون الكتاب جديداً في مجال محدد 39.1 %. أما أكثر الفئات حرصاً على رخص الكتاب كسبب للإقبال على شرائه فكانت فئة الموظفين (17.5 %)، يليها فئة المحامين (13 %). أما فئة الكتّاب فكانت الأكثر تعويلاً على أن يكون الكتاب لكاتب معروف (18.8 %).

2 ـ النشر وحركة الترجمة

في ما يتعلق بحركة الترجمة من اللغات الأجنبية، بدا واضحاً أن الإقبال عليها من قبل القراء لا يتناسب مع ما تقوم به دور النشر من جهد في نشر الكتب المترجمة، فبينما يقوم أكثر من نصف دور النشر بنشر كتب مترجمة (55.6 %)، فإن مستوى إقبال القرّاء على هذه الكتب منخفض نسبياً (22.3 %). وعلى الرغم

أكثر من نصف دور النشر (55.6%) ينشر كتباً مترجمة، لكن إقبال القرّاء على هذه الكتب لا يتناسب مع جهود دور النشر في هذا المجال فهو لا يتعدّى 22.3%. وعلى الرغم من اهتمام دور النشر بالكتب المترجمة، فإن معظمها (60.1%) لا يمتلك قسماً خاصاً بالترجمة، كما أن النسبة الأكبر من تلك الدور (51.4 %) لا تعتمد على مترجم مختصّ في الأعمال التي تنشرها مترجمة.

دور النشر هي التي تتحمل تكلفة عملية الترجمة، و89% من دور النشر لا تحصل على دعم مالي لترجمة الكتب، في حين أن 10.4 % فقط من دور النشر تحصل على دعم من بعض المؤسسات لترجمة كتاب معين، ولا يلتزم بحقوق نشر الكتب المترجمة إلا 86.2% من دور النشر.

جدول رقم 1 **نسبة توزّع القراء بحسب مجالات القراءة**

	معارف عامة	سياسة	لغات	فنون	فلسفة وعلم النفس	علوم طبيعية ورياضيات	علوم اجتماعية بصفة عامة	تاريخ و جغرافيا	تكنولوجيا	أديان	أدب
صحافي أو اعلامي	3.0	3.0	---	3.0	3.0	3.0	33.3	12.1	------	9.1	30.3
مدرِّس	6.5	2.2	1.1	3.2	3.2	2.2	5.4	8.6	9.7	17.2	40.9
مدرس جامعي	1.7	3.4	----	-----	5.2	6.9	17.2	17.2	12.1	12.1	24.1
كاتب	-----	6.7	----	6.7	6.7	------	---------	-----	6.7	13.3	60.0
موظف	8.1	4.8	-----	9.7	9.7	------	6.5	8.1	3.2	32.3	17.7
طالب	-----	5.3	10.5	-----	31.6	5.3	10.5	5.3	10.5	5.3	15.8

> 95.8 % من المسؤولين عن دور النشر صرّحوا بأنهم حريصون دائماً على التعاقد مع المؤلف قبل النشر؛ و83.9% أكدوا أن لديهم نظاماً ثابتاً لدفع الحقوق للمؤلف، وأن الطريقة الأكثر شيوعاً في دور النشر (68.2%) لدفع حقوق المؤلف هي المكافأة الشاملة (وتضمّ المادة العلمية والحقوق والامتيازات كافة) عند توقيع العقد.

> 66 % من دور النشر في لبنان متخصصة في مجالات نشر معيَّنة: مجال المعارف الإسلامية وطباعة المصحف الشريف (19.2 %) يليه مجال الأدب ونشر الروايات بنسبة 13.7 %. في حين تراجعت دور النشر المختصة بنشر الأعمال العلمية إلى ما نسبته 2.7 %، والتكنولوجية إلى 1.4 % .

> معظم دور النشر في لبنان تنشر أقلّ من 200 كتاب في العام، بل إن حوالى 5/1 من تلك الدور أنتج في العام 2009 أقلّ من 10 كتب ، بينما لم تتعدَّ الدور التي نشرت أكثر من 300 كتاب نسبة 1.2 %، الأمر الذي يؤكد ضعف الإنتاج العلمي وضعف الإقبال عليه.

من اهتمام دور النشر بالكتب المترجمة، إلا أن غالبية تلك الدور لا يوجد فيها قسم خاص للترجمة (60.1 %)، كما أن النسبة الأكبر من تلك الدور (51.4 %) لا تعتمد على مترجم مختصّ في الأعمال التي تنشرها مترجمةً.

إن دور النشر هي التي تتحمل تكلفة عملية الترجمة، وتشير الاحصائيات إلى أن 89 % من دور النشر لا تحصل على أي دعم مالي لترجمة الكتب، في حين أن 10.4 % فقط من دور النشر تحصل على دعم من بعض المؤسسات لترجمة كتاب معين، كما أن 86.2 % من دور النشر حريصة على الالتزام بحقوق نشر الكتب المترجمة، وهذا الأمر يفسر ربما تراجع حركة الترجمة.

أما العلاقة بين دار النشر والمؤلف، فهي علاقة مقننة إلى حد بعيد، ولا تثير مشكلات لدى دور النشر، وذلك خلافاً لِما يُشاع؛ فقد عبَّر 95.8 % من المسؤولين عن دور النشر أنهم حريصون دائماً على التعاقد مع المؤلف قبل النشر؛ كما أكدوا بنسبة 83.9 % أن لديهم نظاماً ثابتاً لدفع الحقوق للمؤلف، وأن دور النشر تحرص دائماً على تحديد فترة حصولها على حقوق النشر (بنسبة 83.2 %)، وأن الطريقة الأكثر شيوعاً لدفع حقوق المؤلف هي المكافأة الشاملة، أي أن تمتلك الدار المادة العلمية والحقوق والامتيازات كافة التي تترتب عنها بمجرد توقيع العقد مع المؤلف وإعطائه مكافأته، وذلك بنسبة (68.2 %).

2-1 ـ حركة النشر في لبنان

إنّ مستوى حركة التأليف والنشر في لبنان ليس بأفضل حال من مستوى القراءة؛ فمعدل القراءة الذي يمثل عنصر الطلب بالمصطلحات الاقتصادية، متدنٍّ إلى حدّ لا يمكن معه تفعيل النشر والتأليف (أي العرض). ويبدو أنه ما زال من الصعب الحديث عن إمكانية التعويل على أن يخلق العرضُ الطلبَ في مجال القراءة والتأليف ونشر الكتب، ولا سيما مع تراجع واضح في مستوى حركة النشر لا في لبنان وحده، بل في كامل المنطقة العربية، بدليل أن أكبر ناشر نادراً ما يتخطى طباعة أكثر من 3 آلاف نسخة من الكتاب، والبعض يطبع 500 نسخة فقط، وتحتاج هذه الكمية إلى أكثر من ثلاث سنوات حتى تنفد.

66 % من دور النشر في لبنان مختصَّة في مجالات نشر معيَّنة: مجال المعارف الإسلامية وطباعة المصحف الشريف (19.2 %) يليه مجال الأدب ونشر الروايات بنسبة 13.7 %. في حين تراجعت دور النشر المختصة بنشر الأعمال العلمية إلى ما نسبته 2.7 %، والتكنولوجية إلى 1.4 % . معظم دور النشر في لبنان تنشر أقلّ من 200 كتاب في العام، بل إن حوالى 1/5 تلك الدور أنتج في العام 2009 أقلّ من 10 كتب، بينما لم تتعدَّ الدور التي نشرت أكثر من 300 كتاب نسبة 1.2 %، الأمر الذي يؤكد ضعف الإنتاج العلمي وضعف الإقبال عليه.

بحسب الإحصائيات الميدانية، بلغ عدد الكتب المنشورة في العام 2011 في لبنان 289 عنواناً، ومتوسط عدد النسخ المطبوعة من كل عنوان حوالى 1000 نسخة، أي أن عدد نسخ الكتب التي تم طبعها في العام نفسه 289 ألف نسخة تقريباً، ومتوسط قيمة النسخة الواحدة 25 ألف ليرة لبنانية، أي ما مجموعه 5 مليارات و780 مليون ليرة لبنانية، (4 ملايين و816 ألف دولار أميركي). لكن هذه الأرقام لا تشمل الأبحاث والدوريات والمجلات والصحف والأطروحات والكتب المدرسية. وتفيد الإحصائيات أن 30 % من إنتاج الكتاب اللبناني يتم استهلاكه محلياً، ويصدَّر منه إلى **الوطن العربي** حوالى 60 %، إضافة إلى 10 % إلى العالم الأجنبي.



> بلغ عدد الكتب المنشورة في العام 2011 في لبنان 289 عنواناً، ومتوسط عدد النسخ المطبوعة من كل عنوان حوالى 1000 نسخة، أي أن عدد نسخ الكتب التي تم طبعها في العام نفسه 289 ألف نسخة تقريباً، ومتوسط قيمة النسخة الواحدة 25 ألف ليرة لبنانية، أي ما مجموعه 5 مليارات و780 مليون ليرة لبنانية، (4 ملايين و816 ألف دولار أميركي).

> خُمس اللبنانيين لا يقرأون على الإطلاق، وما يزيد على النصف لا يقرأون أكثر من مرة واحدة في الشهر، ولا تتعدّى نسبة القرّاء اليوميّين 17 %. واستخدام الإنترنت هو العائق الأبرز أمام قراءة الكتاب.

> أثبتت التحقيقات الميدانية في سلوك القراء اللبنانيين، أن نصف الذين شملهم استطلاع الرأي يقرأون الكتب الدينية، تليها الكتب الأدبية (41 %) ثم السياسية (30.7 %) فالمرجعية (14.7) وأخيراً الكتب اللغوية (3.8 %) فاللسانية (1.3 %). وعلى عكس ما يشاع حول عدم القراءة باللغة العربية بشكل كاف في لبنان، فإن 85 % من القراءات تتم باللغة العربية بينما تستحوذ اللغة الفرنسية على 7.5 % فقط، وتزيد بقليل عن الإنكليزية 6.3 % .

تفيد المعلومات الميدانية غير المؤكدة أن خُمس اللبنانيين لا يقرأون على الإطلاق، وما يزيد على النصف لا يقرأون أكثر من مرة واحدة في الشهر، فيما لا تتعدّى نسبة القراء اليوميين 17 %. واعتبرت غالبية الشريحة المستطلعة في دراسة ميدانية نُشرت مؤخراً، أن استخدام الإنترنت يشكل العائق الأبرز أمام قراءة الكتاب، فيما جاء عدم الاعتياد على القراءة في المرتبة الثانية، ولم يعتبر المستجوَبون أن النقص في وجود المكتبات العامة، وارتفاع سعر الكتاب، من الأسباب الأساسية التي تمنعهم من القراءة.

أظهرت دراسة ميدانية حول الكتاب وقطاع النشر في **لبنان**، أعدتها "**مؤسسة البحوث والاستشارات**"، أن التلفزيون يحتل المرتبة الأولى بين وسائل الترفيه التي يلجأ إليها اللبنانيون لتمضية أوقات فراغهم. وتأتي زيارة الأصدقاء والتنزه في المرتبتين الثانية والثالثة، بينما لا تستحوذ القراءة إلا على 3.9 من النقاط لتحتل المرتبة الرابعة. وهذا ما يفسر اعتماد دور النشر اللبنانية بشكل أساسي على تسويق إنتاجها في المنطقة العربية، وبشكل ضئيل على الأسواق الداخلية اللبنانية. ورغم إصرار الدراسة على أنّ النشر في **لبنان**، تطور في مناحٍ عديدة، ليساير تغيرات السوق، فإن غالبيةً دور النشر لا تزال تعتمد على البنية العائلية و 15 % منها فقط تحولت إلى شركات مساهمة، و 3 % منها تحولت إلى شركات محدودة المسؤولية، ورفض عدد كبير من هذه الدور الحديث عن المداخيل المادية واعطاء أرقام دقيقة حول عدد الاصدارات أو النسخ التي تطبع أو تباع من الكتاب. ورغم أن **نقابة اتحاد الناشرين** قامت بإحصاء 660 داراً، فإن الدراسة تعتبر أن عدد الدور العاملة بانتظام لا يتجاوز 177 داراً، بينها 115 فقط تجاوبت مع فريق البحث لملء الاستمارة الإحصائية. وقد اعتذر العديد منهم عن التصريح عن كل ما يتصل بالشؤون المالية والإدارية لمؤسساتهم. وغياب الأرقام وصعوبة الحصول على المعلومات من الناشرين جعلت أصحاب البحث يلجأون إلى مصادر أخرى للحصول على المعلومات.

إنّ 55 % من دور النشر لا يلتزم بقانون الإيداع في مؤسسة المحفوظات الوطنية، وربعها على الأقل لا يعتمد الترقيم الدولي الموحد، الا أن 21 % من عدد الدور الناشطة لها أكثر من فرع واحد. وفي السنوات الأخيرة، بدأت بعض الدور توسيع بنيتها، والتحول إلى مؤسسات كبرى على صعيد الإنتاج والتوزيع. وثمة داران على الأقل، تتجه كل منهما إلى اصدار كتاب واحد كل يوم، والجديد أيضاً ارتباط بعض الدور بشراكات في النشر مع دور ومؤسسات عربية لا سيما خليجية، مما أتاح لهذه الدور تطوير أعمالها بشكل مطرد.

3 ـ الصحافة والنشر

تشكل الصحافة المكتوبة أي الدوريات اليومية والمجلات الأسبوعية والشهرية ما نسبته حوالى 30 % من الحجم الإجمالي لحركة النشر، ما يدلّ على أهمية هذا القطاع في الناتج الإجمالي لحركة النشر.

تشير الإحصائيات بالاستناد إلى مصادر **نقابة الصحافة اللبنانية** أن عدد المطبوعات غير السياسية في لبنان يبلغ 1951 مطبوعة (يصدر منها 241 فقط)، بينها 110 مطبوعات سياسية (يصدر منها فعلياً 48 مطبوعة سياسية)، في حين يبلغ عدد المطبوعات اليومية 59 مطبوعة، والمطبوعات الأسبوعية 42 مطبوعة؛ أما الصحف الفعلية فقد ناهز عددها 14، ويبلغ عدد الصحافيين المسجَّلين في **نقابة الصحافة اللبنانية** 1142.

تفيد مصادر **نقابة المحررين في لبنان** عن وجود 635 محرراً، في حين يبلغ عدد أصحاب الصحف والمدراء حوالى 250، وعدد العاملين

تشير مصادر نقابة الصحافة اللبنانية إلى إن عدد المطبوعات غير السياسية في لبنان يبلغ 1951 مطبوعة (لا يصدر منها إلا 241 فقط)، بينها 110 مطبوعات سياسية (يصدر منها فعلياً 48 مطبوعة سياسية)، وعدد المطبوعات اليومية 59 مطبوعة، والمطبوعات الأسبوعية 42 مطبوعة؛ أما الصحف الفعلية فقد ناهز عددها 14، وعدد الصحافيين المسجَّلين في نقابة الصحافة اللبنانية 1142.

تفيد مصادر نقابة المحررين أن في لبنان 635 محرراً، في حين يبلغ عدد أصحاب الصحف والمدراء حوالى 250، وعدد العاملين في الصحف والمجلات حوالى 3000 عامل، أي أقل من 1 % من حجم العمالة اللبنانية.

أحد أكبر المشاريع الثقافية التي عرفها لبنان في مجال المطالعة العامة هو إنشاء شبكة مراكز للمطالعة والتنشيط الثقافي للفرنكوفونية بهدف الإنماء الثقافي الاجتماعي في المناطق الريفية، وذلك بالتعاون مع منظمة CLAC الدولية التي تسعى إلى جعل الثقافة في متناول الجميع. وهناك 8 مشاريع أخرى قيد التنفيذ بينها 4 مراكز تم الاتفاق على إنشائها مع المنظمة الفرنكوفونية الدولية.

في الصحف والمجلات حوالى 3000 عامل، أي أقل من 1 % من حجم العمالة اللبنانية.

بالعودة إلى سلوك القراء اللبنانيين، أثبتت التحقيقات الميدانية[1] أن نصف المستطلعين يقرأون الكتب الدينية، وهي الكتب الأكثر قراءة في لبنان، تليها الكتب الأدبية بنسبة وافية تصل إلى 41 % ثم الكتب السياسية والمرجعية التي تحتل المرتبتين الثالثة والرابعة مع 30.7 % و 14.7 %، وفي المقابل احتلت كتب الألسنية واللغات والعلوم التطبيقية المرتبتين الأخيرتين، حيث حصلت الأولى على 1.3 % بينما اكتفت الثانية بـ 3.8 % من مجموع القراء. وعلى عكس ما يشاع حول عدم القراءة باللغة العربية بشكل كاف في **لبنان**، فإن 85% من القراءات تتم باللغة العربية بينما تستحوذ اللغة الفرنسية على 7.5% فقط، وتزيد بقليل عن الإنكليزية 6.3% ويسري هذا الترتيب في كافة المحافظات ما عدا محافظتي **الجنوب وبيروت**، وتتقدم في الأخير اللغة الإنكليزية على الفرنسية بشكل واضح (13.9 مقابل 9.2)، مما يشكل مفاجأة في بلد يُعتبَر الأكثر فرانكوفونية في هذه المنطقة من العالم.

ومن الأرقام المثيرة للاهتمام أنّ 56 % من اللبنانيين، لا يملكون أكثر من 50 كتاباً في المنزل، بينما لا تتعدى نسبة الذين يملكون مكتبات كبيرة تحتوي 200 كتاب وما فوق نسبة 13.1 %. وتبلغ هذه الأرقام أهميتها القصوى حين يُسأل الناس من باب الوجاهة عن الكتب الموجودة في البيت أو الكتب التي يقرأونها. ما يعني أنه كلما زاد عدد الكتب في البيت ارتفعت نسبة القراء في المنزل بشكل طردي.

يبلغ متوسط إنفاق الفرد اللبناني على الكتب 7 دولارات شهرياً، ويصبح هذا الرقم في حدود 32 دولاراً شهرياً إذا احتسبنا متوسط ما يدفعه أولئك الذين ينفقون فعلياً على الكتب؛ فالمصدر الأساس للحصول على الكتاب هو الشراء، بينما تحتلّ الاستعارة من الأصدقاء المرتبة الثالثة، والاستعارة من مكتبة المدرسة أو المكتبات العامة المرتبة السفلى.

• المكتبات العامة في لبنان

بعد الحرب اللبنانية، أي في مطلع التسعينيات، بدأت تبرز من جديد فكرة المكتبات العامة في **لبنان** التي عادت إلى الظهور تدريجياً، والتي دفعت بعض البلديات إلى مبادرات خجولة، بالإضافة إلى مبادرات من جمعيات المجتمع المدني، سرعان ما انتشرت حركة انشاء المكتبات العامة والمراكز الثقافية بالاستناد إلى دعم وزارة الثقافة التي رأت ضرورة تعميم هذه المبادرات على المستوى الوطني ضمن العمل على الإنماء المتوازن الثقافي والمعرفي، في إطار سياسة دمقرطة الثقافة وتأمين انتشار الكتاب ووضعه بمتناول الجميع.

في أواخر العام 2001 أطلقت وزارة الثقافة واحداً من أكبر المشاريع الثقافية التي عرفها **لبنان** في مجال المطالعة العامة، بالتعاون مع **المنظمة الدولية** CLAC (منظمة دولية تسعى إلى جعل الثقافة في متناول الجميع)، من خلال إنشائها شبكة مراكز لمطالعة وتنشيط للفرنكوفونية، بهدف الإنماء الثقافي الاجتماعي في المناطق الريفية، وهو مشروع نفذته المنظمة في أكثر من 23 دولة فرنكوفونية ويضم أكثر من 350 مركزاً، وقد غطى المشروع في لبنان في البداية أربع عشرة قرية وبلدة لبنانية.

وتشير الإحصاءات إلى أن عدد الزوار بلغ 1600 زائر شهرياً كمعدل وسطي في العام 2010، وإعارة الكتب (600 إعارة شهرياً العام 2010) وعدد المشتركين الذي يناهز 500 مشترك سنوياً كمعدل وسطي.



1 - **التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية**، م س.



وقد عززت وزارة الثقافة شبكة هذه المراكز وحسب إمكاناتها الذاتية لتشمل بلدات وقرى عديدة في مختلف المناطق اللبنانية، وفي **لبنان** 36 مركزاً، مع وجود 8 مشاريع قيد التنفيذ حالياً بينها 4 مراكز تم الاتفاق على إنشائها مع **المنظمة الفرنكوفونية الدولية**. وقد تم تزويد مراكز المطالعة في البداية بما لا يقل عن ثلاثة آلاف كتاب، ويتراوح عدد الكتب الآن بين 7000 و 10000 كتاب، بالإضافة إلى الجرائد والمجلات، والأقراص المدمجة، والأجهزة الإلكترونية والكومبيوترات، مع اهتمام خاص بقسم الأطفال وتجهيزاته.

وبما أن تطوير المطالعة العامة هو أحد المحاور الأساسية لسياسة وزارة الثقافة، فقد قامت الوزارة بمبادرات تهدف إلى تنمية مجموعات الكتب، وتدريب العاملين بالمكتبات العامة، وإقامة النشاطات التدريبية والثقافية وتقديم الخبرة والمشورة، وعقدت اتفاقيات تعاون مع مكتبات الجمعيات أو البلديات لتصبح مكتبة شريكة. وقد ساعدت الجهود المشتركة بين الوزارة والمجتمع المدني والبلديات بالتعريف بأهمية إنشاء المكتبات العامة، وهذا ما دفع العديد من المجالس البلدية والجمعيات إلى الإعراب عن رغبتها في انشاء وتطوير المكتبات الخاصة بها، وهناك حالياً العديد من المشاريع لتطوير وإنشاء مكتبات عامة في مرحلة الدراسة والإعداد، ولدى وزارة الثقافة أكثر من 25 مشروعاً بهذا الخصوص.

وعلى المكتبات الشريكة أن تستوفي عدداً من الشروط منها: ساعات فتح المكتبة يومياً، مجانية اعارة الكتب، إقامة الأنشطة التثقيفية والاجتماعية. وقد قام المجتمع المدني بمبادرات مهمة من خلال الجمعيات والنوادي الثقافية والبلديات وحتى الأفراد، وكانت خطوات كبيرة ومتقدمة، كان لها الأثر البالغ في نهضة المكتبات العامة وتطورها، والشبكة الأهم حالياً والأكثر نشاطاً وتوسعاً جغرافياً هي شبكة **مكتبات السبيل** التي تأسست العام 1997 بهدف إنشاء مكتبات عامة مجانية في **لبنان** بالاتفاق مع **بلدية بيروت**.

وقد أنشأت جمعية **السبيل** بالاتفاق مع **بلدية بيروت** أول مكتبة عامة في **بيروت** العام 2000 في **الباشورة**، ثم **الجعيتاوي** العام 2004، وفي **مونو** العام 2008. وهناك عشرة مشاريع لدى **بلدية بيروت** بالتعاون مع **بلدية باريس** (**"إيل دي فرنس"**) لإنشاء عشر مكتبات عامة في **بيروت**، وهناك حالياً مشروع قيد التنفيذ لإنشاء مكتبة عامة في **الطريق الجديدة** في **بيروت**.

في العام 2000 أنشأت جمعية "السبيل" بالاتفاق مع بلدية بيروت أول مكتبة عامة في الباشورة، ثم في الجعيتاوي العام 2004، ثم في مونو العام 2008. وهناك 10 مشاريع لدى بلدية بيروت بالتعاون مع بلدية باريس ("ايل دي فرنس") لإنشاء 10 مكتبات عامة في بيروت، وهناك حالياً مشروع قيد التنفيذ لإنشاء مكتبة عامة في الطريق الجديدة في بيروت.

تشارك المكتبات العامة الآن بشكل كامل في عملية الإنماء المتوازن في لبنان، وتلعب دوراً اقتصادياً هاماً في خلق فرص عمل جديدة لكوادر العمل الإداري والتنفيذي في هذه المكتبات، كما أن لنشر المعرفة وتشجيع القراءة والمطالعة نتائج اقتصادية هامة في رفع مستوى العنصر البشري علمياً ومهنياً وتقنياً وعلى كل المستويات، مما يؤدي إلى رفع مستوى الإنتاجية العامة لهؤلاء الأشخاص وتسهيل عملية انخراطهم في عملية الإنتاج الاقتصادي في المجتمع.

إن عدد زوار المكتبات العامة في **لبنان** ينمو بشكل مطَرد مع أكثر من 30000 مشترك سنوياً وأكثر من 200 ألف كتاب مستعار، وخصوصاً بين الشباب والأطفال (78 % من المكتبات لديها أماكن مخصصة للأطفال).

تشير الإحصائيات الميدانية[1] إلى وجود عشرات المكتبات ودور المطالعة المنتشرة على كامل الأراضي اللبنانية، ويبلغ عددها التقريبي 150 مكتبة عامة موزعة على الشكل التالي: محافظة **البقاع**: 39، محافظة **بيروت وضواحيها**: 29، محافظة **جبل لبنان**: 24، محافظة **الشمال**: 27، محافظة **الجنوب**: 31. وإذا ما تم احتساب عدد اللبنانيين

1 - **الجامعة اللبنانية واقع وآفاق**، دار فكر للأبحاث والنشر، بيروت، 2004.

في لبنان 150 مكتبة عامة موزعة على الشكل التالي: محافظة البقاع: 39، محافظة بيروت وضواحيها: 29، محافظة جبل لبنان: 24، محافظة الشمال: 27، محافظة الجنوب: 31. وباحتساب عدد اللبنانيين المقيمين على عدد المكتبات العامة، يتبيّن أن لكل 43 ألف لبناني هناك مكتبة عامة واحدة.

في لبنان حوالى 2788 مدرسة (إعدادية وتكميلية وثانوية) نصفها تابع للتعليم الرسمي، تضمّ سنوياً قرابة 911314 تلميذاً مسجَّلاً و87459 أستاذاً؛ و 362 مدرسة مهنية تضمّ 35090 طالباً و447 معتمداً إدارياً؛ أما الجامعات فعددها 31 جامعة خاصة، علاوةً على الجامعة اللبنانية، و7 معاهد وكليات جامعية، و 3 معاهد جامعية للدراسات الدينية.

المقيمين على عدد المكتبات العامة، يتبين أنه لكل 43 ألف لبناني هناك مكتبة عامة واحدة. وهذه بالطبع، نسبة ضئيلة تدل على مستوى التراجع المعرفي في **لبنان**، مقارنةً بدول أخرى، ففي **بريطانيا** مثلاً، لكل 3600 بريطاني هناك مكتبة عامة واحدة، وهذا ما يفسر إقبال البريطانيين على ارتياد المكتبات العامة، إما بهدف القراءة والمطالعة، وإما بهدف البحث والدراسة. وإذا ما علمنا أن عدد الكتب المنشورة في بريطانيا بلغ 120479 عنواناً في العام 2010 وحدها، أمكن لنا فهمُ العلاقة الوطيدة بين غزارة الإنتاج والإصدارات والإقبال على القراءة وعدد المكتبات العامة في هذا البلد.

في **لبنان** حوالى 2788 مدرسة (إعدادية وتكميلية وثانوية) نصفها تابع للتعليم الرسمي، تضمّ سنوياً قرابة 911314 تلميذاً مسجَّلاً و 87459 أستاذاً؛ و362 مدرسة مهنية تضمّ 35090 طالباً و 447 معتمداً إدارياً؛ أما الجامعات فعددها 31 جامعة خاصة، علاوةً على **الجامعة اللبنانية**، و7 معاهد وكليات جامعية، و3 معاهد جامعية للدراسات الدينية.

وبالتالي، تجهد حركة النشر التربوي لتأمين الكتاب التربوي إلى طلاب المدارس اللبنانية، فإذا كان عدد الكتب الضرورية لكل طالب يبلغ كحد أدنى 7 كتب، فهذا يعني أن كمية الاصدارات السنوية من نسخ الكتب المدرسية تبلغ حوالى 637 ألف نسخة، وإذا ما تم احتساب مبلغ 15 ألف ليرة لبنانية كقيمة وسطية للنسخة الواحدة، فتبلغ عندها القيمة الإجمالية للنسخ من الكتاب المدرسي ما مجموعه حوالى تسعة مليارات وخمسمائة وخمسة وخمسون مليون ليرة لبنانية أي ما مجموعه 6370000 دولار أميركي (ستة ملايين وثلاثمائة وسبعون ألف ليرة لبنانية)، أي ما نسبته 0.01% من مجموع الإنتاج المحلي الإجمالي في **لبنان**.

4 . الكتاب في سورية

الثقافة بمعناها العام هي كل ما ينتجه تجمّع بشري من تصورات وقناعات وإيمانات وتخيلات وجماليات. وفي هذا المجال تتساوى ثقافات الشعوب، إذ من غير الإنساني، ولا الأخلاقي، تفضيل ثقافة شعب على ثقافة شعب آخر، كما فعل الأوروبيون حين توسعهم الاستعماري.

ظلّت الأقلية في المجتمعات البشرية تحتكر فعل الثقافة، حتى جاء زمن المطبعة في القرن الخامس عشر، الذي يعني مبدئياً تعميم الكتاب وإباحته، فانتهى احتكار القلّة، وبدأ عصر شيوع المعارف وتحرير قوى المجتمع. نشأت المطابع بالأحرف العربية في الحواضر الاوروبية بهدف نقل المعارف العربية والاسلامية، واكتشاف حضارتها والسيطرة عليها، وقد اتخذ هذا الاندفاع منحيين: الضغط على **السلطنة العثمانية** لتسمح للهيئات التبشيرية المسيحية، وكذلك لليهود، بالنشاط والطباعة؛ والمطبعة التي رافقت الحملة الفرنسية على **مصر** 1798 – 1801.

4 . 1 - لمحة تاريخية

حلب هي أول مدينة احتضنت مطبعة تطبع بالأحرف العربية، وقد أنشأها **البطريرك أثناسيوس دباس** العام 1706، إلا أنها لم تستمر سوى سبع سنوات[1]. ولم تنتشر المطبعة في **سورية** إلا مع بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر مع بشائر النهضة الأولى. وكانت قد صدرت في العام 1727 فتوى عثمانية بإباحة الطباعة في جميع أنحاء السلطنة[2]. وبين العامين 1855 و

1 – راجع، صابات، خليل، **تاريخ الطباعة في الشرق العربي**، دار المعارف، مصر، لا ذكر لتاريخ النشر.
2 – راجع، خوري، يوسف قزما ، **مدونة صحافة الجزيرة العربية**، بيروت، مكتبة بيسان، 2003.
3 – راجع، الخطيب، محمد كامل، **صناعة الكتاب في سورية**، دمشق، 2008.
4 – راجع، صابات، خليل ، **تاريخ الطباعة في الشرق العربي**، م س.



حلب هي أول مدينة احتضنت مطبعة تطبع بالأحرف العربية، وقد أنشأها البطريرك أثناسيوس دباس العام 1706، ولم تنتشر المطبعة في سورية إلا مع بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وكانت قد صدرت في العام 1727 فتوى عثمانية بإباحة الطباعة في جميع أنحاء السلطنة.

يبلغ عدد المطابع المسجلة في سورية لدى لجنة الطباعة 380 مطبعة، لكن نصفها غير موجود في الواقع، في حين يتجاوز عدد المطابع غير المسجلة الـ500 مطبعة، لكن الأغلبية العظمى منها تشتغل في مجال الدعاية والإعلان وبطاقات الزيارات، وطباعة الأقمشة.

تنطوي صناعة الكتاب على قيمتين: قيمة معنوية، توسع المدارك وتهذّب الخبرات وتُعلّم التفكير، وقيمة تجارية، تفترض تخفيف التكلفة وزيادة الربح.

1915 تأسّست في **سورية** 16 مطبعة[3] نشرت نحو 117 صحيفة[4].

وإذا كان التفاعل مع الحضارة الأوروبية، قد خلخل الرابط الإسلامي بين **العرب** و**السلطنة العثمانية**، فإنّ **جمعية الاتحاد والترقي** /1908/ قد استثارت النزوع القومي العربي، فبدأت القوى الاجتماعية بالتململ والتمايز فيما بينها ومع العثماني ومع الأوروبي الغازي، فنشأت أحزاب الأعيان مثل **الكتلة الوطنية** و**حزب الشعب** ثم الأحزاب الحديثة: **الشيوعي**، و**القومي السوري**، و**الإخوان المسلمون**، ثم **البعث** بفصائله وفيما بعد **الناصريون**، حتى بلغ عدد المطابع في العام 1952 نحو 47 مطبعة. وصدر بين العامين 1919– 1963 نحو 645 صحيفة ومجلة ومطبوعة رسمية[1].

4 . 2 - هيكلية النشر

يتولّى النشر في جهتان منفصلتان:

- **المؤسسات الرسمية**: وهي: وزارة الثقافة، وزارة الإعلام، **اتحاد الكتّاب العرب في سورية**، الجامعات، دائرة الكتب المدرسية، **مجمع اللغة العربية**، نقابة المعلمين.
- **دور النشر الخاصة**: عدد دور النشر والمكتبات المسجَّلة لدى وزارة الإعلام 600، لكن عدد الدور والمكتبات العاملة فعلياً يُقارب 250.

4 . 3 - المطابع الخاصة

يبلغ عدد المطابع المسجلة في **سورية** لدى **لجنة الطباعة** 380 مطبعة، لكن نصفها غير موجود في الواقع، في حين يتجاوز عدد المطابع غير المسجلة الـ500 مطبعة، لكن الأغلبية العظمى منها تشتغل في مجال الدعاية والإعلان وبطاقات الزيارات، وطباعة الأقمشة...

4 . 4 - صناعة الكتاب

تنطوي صناعة الكتاب على قيمتين: قيمة معنوية، توسع المدارك وتهذّب الخبرات وتُعلّم التفكير، وقيمة تجارية، بما هو سلعة، تفترض تخفيف التكلفة وزيادة الربح. ويشترك في هذه الصناعة ثلاثة أطراف: المؤلف او المترجم، ودار النشر أو المطبعة والقارئ الذي يمنح الكتاب حضوراً ومعنىً.

دار النشر هي المالك وهي التي تتفق مع المؤلف على 10 – 15 % من سعر الغلاف بعد المبيع ويُتفق مبدئياً على ستة أشهر او سنة لدفع حقوق المؤلف. والغالب، الآن، في دور النشر السورية هو: أن يدفع المؤلف تكلفة كتابه ثم يعطي لدار النشر توزيعه بنسبة 50 %.

4 . 5 - التسويق

التسويق أو التوزيع يبحث أساساً عن المستهلك لهذه السلعة، ويشتغل على خلقه، إلا أن سوق الكتاب السورية خلو من شبكات التوزيع المتخصصة؛ فالناشر هو الموزع، والعلاقة مع المستهلك إما أن تكون مباشرة أو عبر المكتبة – الزبون، التي بفعل ضعف إمكانياتها لا تأخذ إلا الكتاب المضمون بيعه، والمؤسسات التي تتعامل مع الكتاب لا تأخذ من الكتاب إلا ما تؤمنه علاقة خاصة وعمولة، مثل المراكز الثقافية والجامعات. ولذلك فقد يلجأ الناشرون إلى المعارض في الجامعات والمراكز الثقافية، التي تأخذ رسوماً عن المعرض.

5 . حركة النشر في الأردن (قطاع المطابع في الأردن)

يعاني قطاع المطابع في **الأردن** من مشكلات ومعوقات عدّة تؤثر سلباً على أدائه ودوره في تسيير حركة النشر، وتتمثل هذه

1 - راجع، خوري، يوسف قزما ، **مدوَّنة صحافة سورية**، الفرات للنشر والتوزيع، 2004.

المعوقات بالظروف المعيشية الصعبة التي يعيشها العاملون في هذا القطاع، وأهمها غياب الاستقرار الوظيفي وانخفاض الرواتب، وانعدام الحماية الاجتماعية، والإجازات السنوية والمرضية، وكثرة ساعات العمل.

ليست هناك إحصاءات دقيقة حول أعداد المؤسسات الطباعية في **الأردن**، وأعداد العاملين فيها، بيد أن أرقام **النقابة العامة لأصحاب المطابع**[1] تفيد أنّ عدد المطابع في **الأردن** يتراوح بين 550 و 650 مطبعة يتركّز معظمها في العاصمة **عمّان**، ويناهز عدد العاملين في قطاع المطابع 15 ألف عامل، 5 % بالمئة منهم هم من النساء. وإذا ما علمنا أن عدد القوى العاملة الإجمالية في **الأردن** يناهز تقريباً مليون وستمائة ألف عامل، فتكون نسبة مساهمة العاملين في قطاع الطباعة الأردنية في إجمالي القوى العاملة في الأردن 0.9 % تقريباً.

يتراوح عدد المطابع في الأردن بين 550 و 650 مطبعة يتركّز معظمها في العاصمة عمّان، ويناهز عدد العاملين في قطاع المطابع 15 ألف عامل، 5 % منهم نساء.

5 . 1 . لمحة تاريخية

شهدت الأردن 4 مراحل في تاريخ حركة النشر: في المرحلة الأولى (1921 – 1948) ظهرت أول مطبعة اشترتها الحكومة العام 1922 من **القدس**، وكان يرأس العمل فيها **محمد نوري السمان** التي طبعت أول جريدة أردنية، وهي **الشرق العربي** (سنة 1923) ومطبوعات الحكومة الرسمية. وفي المرحلة الثانية (1948 – إلى أوائل الستينيات) ظهرت دار النشر والتوزيع والتعهدات التي أسسها في الخمسينيات **عبد الرحمن الكردي** الذي أصدر مجلة **الأردن الجدي**. والمرحلة الثالثة في الستينيات، تمثلت في إصدارات **اللجنة الأردنية للتعريب والترجمة والنشر**، بالإضافة لإصدارات **دائرة الثقافة والفنون**. ثم المرحلة الرابعة والأخيرة، المستمرّة منذ العام 1967، حيث تكاثرت دور النشر حتى بلغت أكثر من 160 داراً موزعة على مدن **المملكة**[2] .

حركة النشر في **الأردن** نشطة، وهي إحدى حركات النشر العربية الخمس الأولى، بعد **مصر**، في إنتاج الكتب (40 % من الإنتاج) وبخاصة الكتب الأكاديمية. وتتصدر **وزارة الثقافة وأمانة عمان الكبرى** الإنتاج المطبوع في **الأردن**. إضافة إلى هاتين المؤسستين الكبيرتين اللتين نهضتا بحركة النشر في الأردن في المرحلة الحالية، تسهم في دعم حركة النشر دوائر ومؤسسات رسمية وأهلية **كمؤسسة عبد الحميد شومان والبنك الأهلي الأردني والهيئة العربية للثقافة والتواصل الحضاري** (**بيت الأنباط**). أما الجامعات الأردنية الرسمية فتصدر مجلات علمية، لكن نتاجها للكتب محدود.

حركة النشر في الأردن نشطة، وهي إحدى حركات النشر العربية الخمس الأولى، بعد مصر، في إنتاج الكتب (40 % من الإنتاج) وبخاصة الكتب الأكاديمية. وتتصدر وزارة الثقافة وأمانة عمّان الكبرى الإنتاج المطبوع في الأردن.

نافَ عدد الكتب التي نُشرت في **الأردن** بين العامين 1980 و2000 على 11700 كتاب، بمعدل 550 عنواناً للعام الواحد. وتدلّ المؤشرات الاجتماعية – الاقتصادية للعام 2011، على أن نسبة الأمية بين الرجال في **الأردن** تصل إلى 4.5 %. أما الأمية لدى النساء فتصل إلى 11.1 %. وتصل نسبة الملتحقين بالتعليم الثانوي إلى 86.3 %، أما نسبة الملتحقين بالتعليم الجامعي فتصل إلى 37.7 %، وعدد العناوين المنشورة يصل إلى 25 عنوان جامعي وأكاديمي.

نشَر الأردن بين العامين 1980 و2000 أكثر من 11700 كتاب، بمعدل 550 عنواناً للعام الواحد. وتدلّ المؤشرات الاجتماعية/ الاقتصادية للعام 2011، على أن نسبة الأمية بين الرجال في الأردن تصل إلى 4.5%. أما الأمية لدى النساء فتصل إلى 11.1 %.

5 . 2 . الصحافة في الأردن

يعاني قطاع الصحافة المكتوبة في **الأردن** من صعوبات اقتصادية ومالية جمّة نتيجة ضعف هذا القطاع كنتيجة لعدة عوامل بعضها سياسي وبعضها الآخر اجتماعي وثقافي تؤدي إلى تراجع الصحافة الأردنية وعدم قدرتها على لعب دور فاعل في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

1 – الموقع الإلكتروني لصحيفة **الرأي الأردنية**. www.alrai.com/print.html

2 – نشرة **أخبار عمان** الإلكترونية. www.ammancity.gov.jo/ar/gam/amman_news.asp



يوجد في **الأردن** اليوم العديد من الصحف والمجلات من أهمها وأكبرها: **جريدة الرأي، العرب اليوم، الغد، الدستور، السبيل، المجد، الأهالي**، و**مجلة مسارات ثقافية**، ومطبوعة بالإنكليزية The Jordan Times .

يتراوح عدد العاملين في قطاع الصحافة المكتوبة الأردنية بين 6000 و 7000 عامل، بينهم - بحسب **نقابة الصحافة الأردنية** - 921 عضواً مسجلاً في النقابة، و حوالى 5000 عامل في الصحف والدوريات والمجلات الأردنية. أي أن حجم العاملين في قطاع الصحافة لا يتجاوز في أحسن الحالات 0.12 % من مجموع القوى العاملة الإجمالية الأردنية، ولا يُسهِم إلا بـ 0.14 تقريباً من الناتج المحلي الأردني.

يتراوح عدد العاملين في قطاع الصحافة المكتوبة الأردنية بين 6000 و 7000 عامل، بينهم - بحسب نقابة الصحافة الأردنية - 921 عضواً مسجلاً في النقابة، و حوالى 5000 عامل في الصحف والدوريات والمجلات الأردنية. أي أن حجم العاملين في قطاع الصحافة لا يتجاوز 0.12 % من مجموع القوى العاملة الأردنية، ولا يُسهِم إلا بـ 0.14 تقريباً من الناتج المحلي الأردني.

6 - حركة النشر في العراق

أسهمت الأوضاع الصعبة التي مر بها **العراق** في المراحل السابقة في إعاقة حركة النشر والتأليف، وأدَّت إلى تراجع مجمل الوضع الثقافي إنتاجاً واستهلاكاً، وقد عانت من الأوضاع الاقتصادية المتدهورة جميع دور النشر في **العراق**، والمطابع والمؤسسات الصحفية، والمطابع والمكتبات العامة، وكل المؤسسات المعنيَّة بالإنتاج والنشر المعرفي الثقافي بوجوهه المختلفة من فنون الأدب والشعر والمسرح، إلى العلوم المتعددة والمتنوعة، بعدما كان **العراق** مركزاً للإشعاع الفكري والثقافي والعلمي في **المشرق العربي**.

ولعل أهم المعوقات والعقبات التي يواجهها الناشرون العراقيون تتمثل في بقاء واستمرار القوانين العراقية التي تعيق حركة النشر على مستويات مختلفة، وهذا يتطلب من الحكومة تغيير القوانين والآليات لتسويق الكتاب العراقي وترويجه؛ فمن أجل تنشيط نشر الكتاب العراقي لا بدّ من إلغاء جميع القوانين التي لا تسمح بإخراج الكتاب العراقي وبالانفتاح على الكتاب العربي والأجنبي برفع المعوقات على عملية استيراد الكتب وتصديرها.

وعلى الرغم من الجهد الذي تبذله الهيئات الحكومية العراقية لتفعيل صناعة الكتاب، فإن أقصى ما تم التوصل إليه هو طباعة ما يقارب ثلاثة كتب في اليوم (أو ما يتراوح بين 1000 و 1200 كتاب سنوياً)، وهو عدد محدود جداً قياساً إلى حجم الكتابة في **العراق**. كما أن لجوء العراقيين إلى طبع كتبهم بالخارج لم يكن وليد الحصار، ولا بسبب توقف المطابع عن العمل بفعل الاجتياح الأميركي فحسب، بل جاء أيضاً في سياق تاريخي، فبعد 2003 فشلت إدارة الثقافة فشلاً كبيراً في إعادة إحياء طباعة الكتب، أو على الأقل إحياء دور الهيئات الحكومية الثقافية في دعم طباعة الكتاب. وذلك علاوةً على أسباب أخرى، منها سوء نوعية الطباعة ومحدودية الحريات الأكاديمية وصعوبة تسويق الكتاب العراقي عربياً.

6 . 1 . المطابع في العراق

ليس هناك إحصاءات دقيقة وموثوقة حول عدد المطابع في **العراق**؛ لكن، ثمة معلومات[1] تفيد أن هناك ما يناهز حوالى 1700 مطبعة، منها 1000 مطبعة في **بغداد** وحدها، مختصة بمجالات الطباعة كافة، وهي تعتبر من بين أحدث المطابع في العالم. ويبلغ متوسط عدد العاملين في مطابع **بغداد** 30 عامل لكل مطبعة، أي أن حجم القوى العاملة في **بغداد** فقط يساوي 30 ألف عامل، يضاف إليهم حوالى 21 ألف عامل في باقي المطابع المنتشرة في مناطق **العراق** الأخرى. لكن هذه المطابع تعاني من تملّص الحكومة العراقية من تنفيذ تعهداتها بدعم هذا القطاع

على الرغم من الجهد الذي تبذله الهيئات الحكومية العراقية لتفعيل صناعة الكتاب، فإن أقصى ما تم التوصل إليه هو طباعة ما يقارب 3 كتب في اليوم (أو ما يتراوح بين 1000 و 1200 كتاب سنوياً)، وهو عدد محدود جداً قياساً إلى حجم الكتابة في العراق.

1 - العتابي، عبد الجبار، الموقع الإلكتروني لجريدة **إيلاف** الإلكترونية، 2011، / arabic.ufollow.com/authors

وتشجيعه، حيث قامت جهات حكومية بتكليف مطابع عربيـة وأخرى أجنبية بطباعة المناهج الدراسية، فيما وقفت المطابع المحلية عاجزة عـن منافسة مثيلاتها الأجنبيـة، وهذا ما يهدد حـوالى 50000 عامـل بـالانضمـام إلى جيش العاطلـين عـن العمـل، إذا استمـرّت الجهـات الحكومية في إهمال قطاع الطباعة في **العراق**.

يبلـغ مجمـوع القـوى العاملـة في **العراق** حوالى سبعة ملايـين وستمائة وستة وثمانين ألفاً وسبعمائة وخمسين عاملاً (7686750)، أي أن مجمـوع العاملـين في حقـل الطباعـة لا يشكلـون إلا مـا يقـارب 0.7 % مـن مجمـوع القـوى العاملة العراقية. هـذا يعني، أن صناعة الكتـاب العراقـي تستقطب حـوالى 0.7 % من مجمـوع القـوى العاملـة العراقية وهـي نسبة متواضعـة، وتسهـم صناعـة الكتـاب - وفـق معلومـات غـير موثقـة - بــ 0.3 % تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي في **العراق**.

وهـذا يـدل بـالفعل على حجم المـأزق الذي تعـاني منـه صناعـة الكتـاب العراقـي، والتي كان لهـا الأثر السلبي بطبيعة الحال على وضع الكتاب وترويجه، سيما أن المرحلة السابقة أي قبل الاجتيـاح الأميركي **للعـراق** لم يسلم فيها الكتاب من تدخلات السلطة السياسية مما خلق عراقيل ومعوقات كثيرة أمام صناعته.

في المرحلـة السابقـة، احتكـرت دور نشـر حكوميـة طبـع الكتـب وفـق معايـير معيّنـة فخضعت إصدارات دار **الشؤون الثقافية وبيت الحكمـة ودار المأمـون ودار الحريـة** لرقابـة صارمـة، ومنعـت أو حجبـت الكثير مـن الكتب التنويريـة، أما دور النشر الأهلية فقد كانت في العقـود الماضية موجـودة، ولكنها كانت قليلة جـداً واختفـى دورهـا اليـوم بسبـب الأوضـاع الاقتصـادية [1].

بعـد العـام 2003 ازدادت حركـة النشـر في كل أنحـاء **العراق** بصـورة عشوائية، وعلى حساب مستوى الطباعة وجودتها التي ما زالت متدنّيَـةً مقارنة بـأي دولـة عربية أخرى. وذلك ما دفع الكاتـب العراقي إلى طبع نتاجه خارج **العراق** وعلى نفقته الخاصة في أغلب الأحيان، وبشروط مجحفة، أو استلام حصة ضئيلة جداً لا تتجـاوز 100 نسخـة مـن الكتـاب، والبقية للناشر. وفي بعـض الأحيـان يقـوم الناشر العربي بطبع 1000 نسخـة على سبيل المثال من كتاب معيّن، ويخبر المؤلف بـأنه طبع 100 نسخة فقط يشارك فيها في المعارض الدولية.

أرغمت التكلفـة العالية لطباعة الكتاب في **العـراق** المؤلفين على طباعتـه في الخارج ولا سيمـا دول الجـوار (**إيـران وسوريـة والأردن ولبنـان**)، فالكتاب يمكن طبعـه في **لبنان** على سبيل المثال، بدولارين، أما في **العراق** فتكلفته لا تقـلّ عـن 5 دولارات، عـلاوةً عـلى الفـرق الشاسـع مـن حيث النوعيـة والجـودة وفرص التوزيع والانتشار، وهذه كلها عوامل جوهرية في سـوق الوراقـة الرائـج شكليـاً، فـالعراقيون شغوفـون بـالقـراءة، لكنهـم عمليـاً يتوجهـون للكتاب الرخيص الثمـن، وهذا أمر منطقي، في غياب مشروع الدولة العراقية لدعم هذا القطاع ماديـاً أو قـانونيـاً.

تواظب دور النشر العربية غير العراقية على المشاركـة في معـارض عربية ودوليـة تشكل أحيـانـاً 90 % مـن مجمـل مبيعـاتهـا، خلافـاً لـدور النشر العراقيـة التي أحجمـت نسبيـاً عن المشاركـة في المعارض بسبب ظـروف العراق الأمنيـة والاقتصـادية، فبقيـت الكتب الصادرة في **العراق** حبيسة الرفوف، أسيرة سوق واحدة تعاني أزمة التنظيم والنقل والتوزيع.

تُحجِـم دور النشـر العراقيـة نسبيـاً عـن المشاركـة في معـارض الكتب العربيـة بسبب

تستقطـب صناعـة الكتـاب العراقـي حـوالى 0.7 % مـن مجموع القـوى العاملة العراقية وهي نسبـة متواضعة، ولا تُسهم صناعة الكتاب - وفق معلومات غير موثقة - إلا بـ 0.3 % تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي في العراق.

بعد العـام 2003 ازدادت حركة النشر في كل أنحـاء العراق بصورة عشوائيـة، وعلى حساب مستوى الطباعـة وجودتها التي مـا زالت متدنِّيَـةً مقارنـةً بـأي دولة عربية أخرى. وذلك ما دفع الكاتب العراقي إلى طبع نتاجه خـارج العراق وعلـى نفقتـه الخاصـة في أغلـب الأحيـان، وبشروط مجحفة.

أحياناً يقوم الناشر العربي بطبع ألف نسخة على سبيل المثال من كتاب معيّن، ويُخبر المؤلف بأنه طبـع مئة نسخة فقط يشارك بها في المعارض الدولية.

1 - لطيف، مازن، «صناعة الكتاب في العراق»، الموقع الإلكتروني / www.yanabeealiraq.com



ظروف العـراق الأمنيـة والاقتصـاديـة، فتبقى الكتـب الصـادرة في العـراق حبيسـة الرفوف، أسيـرة سوق واحدة تعـاني أزمة التنظيم والنقل والتوزيع.

ويجمع الدارسون لواقع صناعة الكتاب في **العـراق** علـى أن تنشيط هذه الصناعـة يتطلّب حلولاً يمكن اختصارها بالآتي:

- دعـم الحكومـة العراقيـة للـورق بـأسعـار مخفضـة للناشريـن وأصحـاب المطابـع، وتخفيف الضريبة عنها، وتشجيع شركات التوزيع والبيع المباشر.
- دعـم دور النشر بطرق مختلفة منها تقديم قروض طويلة الأمـد وبفوائد عينية، ودعم سعـر الورق لأنـه يكرس نشر الديمقراطية والوعي في المجتمع العراقي.
- تقديم محفـزات ومشجعات لأصحاب دور النشر، وتشجيع المنافسة بينها، وحفز دور النشر التي لا تصدر أكثر مـن 10 عناوين في العام الواحد، على رفع إصداراتها.
- حمايـة الناشر والمؤلـف قـانونيـاً، بتغريم كل من يعتدي على حقوق المؤلف والناشر، ورفع الغُبن عن منتجي الثقافة العراقيين.
- تقـديم منـح لـكل مثقـف أو كـاتـب يـودّ أن يطبـع كتبـه، وتـأسيس صناديـق غـير حكوميـة تمارس عمليـة الدعـم من خلال قوانـين تسهـل علـى أصحـاب الشـأن من أفراد وشركات ومؤسسات مساهمة في تلك الصناديق.

6 - 2 . المكتبات العامة في العراق

يعـود إنشـاء المكتبات العامـة في **العراق** إلى جهـود نخبـة مـن العراقيـين المحبين للعلم والثقافـة، أنشأوا لجانـاً أهلية تتـولى تـأسيس مكتبـات علـى نمـط حديث لم تعهده مكتبات **العراق** القديمة من قبل. وقد افتتحت أول مكتبة عامـة حديثة في **بغداد** في 16 نيسان 1920، وفي العام 1924 انتقلت مسؤولية هذه المكتبة إلى **وزارة المعارف** (التربيـة) وسميـت **بـالمكتبة العامة**. وفي العام 1960 صدر نظام المكتبات الـذي نظم عملها من الوجهة المالية والإدارية. ثـم كان إنشـاء **المكتبـة المركزيـة العامـة** في مدينة **البصرة** العام 1936 والتي تعتبر النواة الأولى للمكتبـات العامـة في المحافظة، والتي كانت تضمّ في العـام 1986 حوالى 36744 كتابـاً عربيـاً و 7107 كتابـاً أجنبيـاً و 20 دوريـة عربيـة. وفي **البصرة** اليـوم 8 مكتبات عامّة.

تـأتـي بعد ذلك، المكتبة العامـة في **قضاء أبـي الخصيب** التـي تـأسست العـام 1963 وتبلـغ محتوياتها مـن الكتب العربية 9777 كتابـاً، ومن الكتب الأجنبية 212 كتاباً، ومن الدوريـات 12 دوريـة. تليهـا **مكتبـة المعقل** التـي تـأسست العـام 1967 وتضـم 13147 كتابـاً عربيـاً و 1012 كتابـاً أجنبيـاً و 15 دوريـة عربية، أمـا **مكتبة الزبيـر العامة** التي تـأسست العـام 1969 فتضـم 9194 كتابـاً عربياً و201 كتاباً أجنبياً و21 دورية عربية. هنـاك أيضـاً المكتبـة العامـة في **شـط العرب** التي تـأسست العـام 1976 وتضم آلاف الكتب العربيـة إضافة إلى 320 كتابـاً أجنبياً، و 12 دوريـة عربيـة. وفي أواخر الخمسينيـات أُنشئ 26 مكتبـة عـامـة، كانت حصة لـواء العمارة منهـا 9 مكتبات خلال العام 1959. وقد ازداد عدد هذه المكتبـات ليصل إلى 87 مكتبة عامة كـانت تشرف علـى إدارتهـا وتنظيمهـا وزارة المعـارف والإدارات المحليـة في كل لـواء، ثـم بلـغ عددهـا خـلال السبعينيـات 146 مكتبـة عامـة، ثـم 200 مكتبـة في الأعـوام الأخـيرة. ويبلـغ العـدد الإجمـالي للمكتبـات المركزيـة العامـة في **العـراق** حـوالى 220 مكتبة عامة تغطي كل أنحـاء **العـراق**، إضافـة إلى مئـات المكتبـات الصغـيرة المنتشرة في المحافظات والمـدن والأريـاف العراقية، وعشرات المكتبات الجامعية في الجامعات العراقية.

تُحجِم دور النشر العراقية نسبياً عن المشاركة في معارض الكتب العربيـة بسبـب ظـروف العـراق الأمنيـة والاقتصـاديـة، فتبقـى الكتـب الصـادرة في العـراق حبيسـة الرفـوف، أسيـرة سـوق واحـدة تعـاني أزمـة التنظيـم والنقل والتوزيع.

يبلـغ عـدد المكتبـات المركزيـة العـامـة في العراق حـوالى 220 مكتبـة عامة تغطي كل أنحـاء العراق، إضـافـة إلى مئـات المكتبات الصغيرة المنتشرة في المحافظات والمدن والأريـاف العراقيـة، وعشرات المكتبـات الجـامعيـة فـي الجـامعـات العراقية.

> منذ منتصف القرن العشرين دخل على الحياة الاقتصادية في مجتمعات الدول الغنية والفقيرة على حد سواء، عامل إضافي يفوق عنصرَيْ رأس المال والعمل وزناً وأهمية، هو الابتكار ومفهوم الاقتصاد المرتكز على المعرفة.

ويبلغ عدد العاملين الإجمالي في هذه المكتبات - بحسب تحقيقات ميدانية غير مؤكدة - حوالى 5000 شخص، وهي نسبة ضئيلة جداً من مجموع القوى العاملة العراقية، وتعكس هذه الأرقام هامشية مساهمة المكتبات في الحراك الاقتصادي على مستوى **العراق** ككل.

7 - البحث والنشر العلمي في دول المشرق العربي

منذ انطلاق الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر وانتشار نواتجها في أرجاء العالم، ساد الاعتقاد، ولأمد قريب، بأن النمو الاقتصادي لأي مجتمع هو نتيجة مباشرة للتفاعل بين رأس المال والعمل. الا أن هذا المفهوم المحدود للتطور قد تغير، فمنذ منتصف القرن العشرين، دخل على الحياة الاقتصادية في مجتمعات الدول الغنية والفقيرة على حد سواء، عامل إضافي يفوق عنصرَيْ رأس المال والعمل وزناً وأهمية، هو الابتكار ومفهوم الاقتصاد المرتكز على المعرفة، حيث أصبحت المعرفة المورد الاستراتيجي الأساس لتحقيق النمو، وتحولت ديناميكية الاقتصاد الجديد نحو الاعتماد على رأس المال الفكري المبني على التعلم وتوليد المعرفة. وقد أدّى التغير التكنولوجي المتسارع إلى بلورة دور الابتكار كعنصر أساسي في تحقيق النمو الاقتصادي.

> ما زال الوطن العربي يفتقد وجود مرصد عربي يهتم ببناء المؤشرات الكمية والنوعية العربية، ويضمن صدقية البيانات حول البحث والنشر العلمي والإبداع العربي. والمؤسسات الدولية تشكو من نقص فادح في المعلومات الواردة من الدول العربية.

شهدت **الدول العربية** عموماً نشاطاً ملحوظاً، خصوصاً خلال العقدين الماضيين، في إنشاء الجامعات العامة والخاصة ومراكز الأبحاث العامة والمتخصصة، بناءً على نماذج شاع استخدامها في بلدان العالم المتقدم في مطلع النصف الثاني من القرن العشرين. لكن هذه المبادرات ما زالت في **الدول العربية** حديثة التجربة، تتسم بطابع كمي أكثر منه نوعي، والنتائج المعلنة والمعروفة عن إنجازاتها وقدرتها على تحقيق اختراقات نوعية ما زالت متواضعة، وضئيلة. ولعل من أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات العربية في المرحلة المقبلة هي أن نتائج الأبحاث التي تتم لتطوير الأجيال المقبلة من شبكة الإنترنت لن تكون متاحة لمستخدمي اللغة العربية ما لم تتم معالجة القضايا الشكلية والجوهرية التي ما زالت تعيق تواجد هذه اللغة واستثمارها على الشبكة.

بيد أن فجوة البيانات حول أوضاع المراكز البحثية العربية تشكّل عائقاً جدياً أمام الدارسين ومتخذي القرارات الساعين إلى تحليل الواقع واستشراف آفاقه. وعلى الرغم من المبادرات المحدودة التي قامت بها الجامعة العربية لتنظيم العمل العربي المشترك، الذي تكرس بقيام مراكز بحثية وعلمية واتحادات مهنية لتفعيل التعاون والتنسيق بين الدول العربية، فإن **الوطن العربي** ما زال يفتقد وجود مرصد عربي يهتم ببناء المؤشرات الكمية والنوعية العربية، ويضمن صدقية البيانات حول البحث والنشر العلمي والإبداع العربي. وتشكو المؤسسات الدولية من النقص الفادح في المعلومات الواردة من الدول العربية.

> على الرغم من المؤشرات السلبية التي تتصف بها أغلب الهيئات والمراكز البحثية ودور النشر العلمي في الدول العربية، فإن الوطن العربي يملك موارد بشرية قادرة وكفوءة، وعليه أن يكرس موارد مالية كافية للمؤسسات العلمية والبحثية ولدور النشر العلمي بما يُسهم في تطوير الاقتصادات الوطنية.

7 - 1 - المراكز والهيئات البحثية

على الرغم من المؤشرات السلبية التي تتصف بها أغلب الهيئات والمراكز البحثية ودور النشر العلمي في الدول العربية، فإن **الوطن العربي** يملك موارد بشرية قادرة وكفوءة، وعليه أن يكرس موارد مالية كافية للمؤسسات العلمية والبحثية ولدور النشر العلمي التي تتولى نشر مخرجات ونتائج هذه الأبحاث العلمية بما يُسهم في تطوير الاقتصادات الوطنية في **الوطن العربي** كنتيجة مباشرة لاستفادة مجتمعات **الوطن العربي** من نتائج هذه الأبحاث.

لا يعني التجاوز العربي للحالة العلمية



الراهنة الاكتفاء باستيراد التكنولوجيا فقط، بل يعني أيضاً إنتاجها بالتعاون مع الرأسمال العربي ووجود رؤية واضحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تنبثق عنها سياسات واستراتيجيات للبحوث والتطوير. ان اقتصادات عالمنا العربي قائمة على أساس الإنتاج المادي والمتاجرة والاستهلاك واستنزاف الموارد الطبيعية، في حين أن الدول الصناعية والغربية التي تحتل صدارة العالم تعتمد على الإنتاج المعرفي والإبداعي أساساً لتميزها ورفاهية شعوبها.

تتوزع مراكز البحوث العربية بين الجامعات والمراكز المتخصصة ومراكز التميز التي أنشئت خلال العقد الماضي، وتختلف علاقاتها بالقطاع العام والقطاع الخاص بين دولة وأخرى.

> المؤسسات الرسمية المشرفة على البحوث العلمية وبرامج التطوير هي المجلس الوطني للبحوث العلمية في لبنان، والمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا في الأردن، والهيئة العليا للبحث العلمي في سورية. أما في العراق فلم يتمّ بعد الاحتلال الأميركي، لحظ أي هيئة متخصصة بالبحث العلمي.

يتبيَّن من خلال استعراض المؤسسات الرسمية المشرفة على البحوث العلمية وبرامج التطوير، أن أغلب الدول قد اعتمدت وزارات التعليم العالي والبحث العلمي والنشر العلمي أو وزارات دولة للبحث العلمي، بينما اكتفت دول أخرى بمجالس مستقلة عن الوزارات تخضع لوصاية رئيس مجلس الوزراء أو لوزارات التعليم العالي أو لمجالس إدارة مختلطة بين القطاعين العام والخاص، كما هي الحال في **لبنان** (**المجلس الوطني للبحوث العلمية**) و**الأردن** (**المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا**) و**سورية** (**الهيئة العليا للبحث العلمي**). أما في **العراق** بعد الاحتلال الأميركي، فلم يتمّ لحظ أي هيئة متخصصة بالبحث العلمي.

> في أحدث تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي لتصنيف المراكز البحثية في 127 دولة لجهة الكفاءة والتميُّز البحثي نجد الأردن في المرتبة 59 عالمياً، وفي المرتبة 6 عربياً.

وفي أحدث تقارير **المنتدى الاقتصادي العالمي** تصنيف للمراكز البحثية في 127 دولة لناحية كفاءتها وتميزها البحثي. وفي الترتيب نجد **الأردن** يحتل المرتبة 59 عالمياً، والمرتبة 6 عربياً في مؤشر تميز وكفاءة البحوث والتطوير العربية، وفي تصنيف درجة مركزية المراكز البحثية والعلاقات البيروقراطية نجد أن **سورية** تحتل مرتبة متقدمة، وهناك دول تتصف مراكزها بمرونة نسبية في علاقاتها مع القطاع العام، وبالتنويع في مصادر التمويل والموارد البشرية. إلاّ أن الإنتاجية الأهم فيها تبقى للمؤسسات القادرة على استقطاب الدعم الدولي، وعلى بناء شراكة مع قطاعات الإنتاج. كما تتصف مؤسسات هذا النموذج بديناميكية واعدة، ولكن بعدم استقرار الخبراء العلميين وحركتهم الكثيفة في الداخل والخارج (**لبنان والأردن**).

أما في إطار التخصص بمجالات محددة، فنرى أن العديد من المؤسسات والمراكز البحثية العربية قد تخصصت بالفعل بمجالات معيّنة وبناءً على متطلبات فعلية مثل البحوث الزراعية والمصادر المائية في دول مثل **سورية**. كما بدأت البحوث والمنشورات المتعلقة بالصناعة والنانوتكنولوجيا والبيئة وحماية الموارد الطبيعية والعلوم الطبية والصحة العامة والبيوتكنولوجيا تأخذ أولوية ملفتة في أغلب الدول العربية.

> أهم المؤسسات والمراكز البحثية العربية المختصّة بمجالات البحوث الزراعية والمصادر المائية توجد في سورية. وقد بدأت البحوث والمنشورات المتعلقة بالصناعة والنانوتكنولوجيا والبيئة وحماية الموارد الطبيعية والعلوم الطبية والصحة العامة والبيوتكنولوجيا تأخذ أولوية ملفتة في أغلب الدول العربية.

يُظهر **الجدول رقم** (2) بعض الأولويات التي أفرزتها السياسات البحثية المعلنة في دول **المشرق العربي** حتى نهاية العام 2009.

يتسم مؤشر النشر العلمي في **المشرق العربي** بدلالات واضحة عن مستوى ونوعية المعرفة والتقدم العلمي والاقتصادي، ويمكن من خلاله قياس الإنتاجية العلمية والمستوى العلمي للأفراد والمؤسسات العلمية. ولعل أفضل السبل لضمان صدقية البيانات حول الإنتاج العلمي لأي دولة أو مؤسسة، الاقتداء بالمنهج المتبع على الصعيد العالمي، والذي يستعين بقواعد المعلومات المتخصصة والمشهود لها بالاستقلالية والصدقية. من المواقع المتاحة

أفضل السبل لضمان صدقية البيانات حول الإنتاج العلمي لأي دولة أو مؤسسة هو الذي يستعين بقواعد المعلومات المتخصصة والمشهود لها بالاستقلالية والصدقية. ومن المواقع المتاحة لهذه الغاية، موقع تمبسون رويتر وموقع السفير (Elsevier) وقاعدة المعلومات سكوبوس (Scopus).

لهذه الغاية، على سبيل الذكر وليس الحصر، مواقع **تمبسون رويتر** – وقاعدة المعلومات التابعة له (Web of Knowledeg)، و**السفير** (Elsevier) وقاعدة المعلومات **سكوبوس** (Scopus). وفي ما يتعلق بالمنهجية المتبعة في تقييم الأبحاث العلمية فقد تم اتّباع **موقع سكوبوس**، الذي يعتمد على عدد الاستشهادات لكل وثيقة والتعاون الدولي ومتوسط أهمية المجلة ومتوسط الأثر العلمي للمؤسسة مقارنة بالمتوسط العالمي للنشر للفترة نفسها.

وقد أدخل على أدبيات النشر العلمي منذ فترة قصيرة **مؤشر** H. Index ويعرف أيضاً **بمؤشر هيرش**، الذي يقيس كلاً من الإنتاجية العلمية والأثر العلمي للباحث، وهو مبني على أكثر البحوث المنشورة للباحث وعدد الاستشهادات في بحوث الآخرين. ويمكن أن يطبق هذا المؤشر على المجاميع البحثية مثل الأقسام أو الجامعات أو الدولة.

ومن اشكاليات احتساب مؤشر النشر العلمي على الصعيد العربي، المزج غير المبرر بين البحوث المبتكرة المنشورة في المجلات المعترف بها على المستوى العالمي والمحكمة من لجان علمية مستقلة، وتلك التي تصدر في المجلات المحلية أو تلك المنشورة في وقائع المؤتمرات أو المقدمة كمحاضرات أو ملصقات في مؤتمرات غير محكمة. وقد يعمد بعض الباحثين أو الجامعيين لنشر مقالاتهم العلمية في المجلات المحلية لخشيتهم من عدم قبولها في المجلات المرجعية العالمية، بينما تتزايد القيود الأكاديمية على العلميين لتحفيزهم للنشر في مجلات موثوقة ضماناً لجدوى البحوث وتسهيلاً للترقية الأكاديمية.

ليست أوضاع المجلات العلمية بأحسن حال؛ فهي تعاني من عدم انتظام في الصدور، وغياب التحكيم المستقل والموضوعي، واللجوء لاغراق المجلات بنشر وقائع المؤتمرات والندوات من دون تحكيم. مما يؤدي إلى ندرة الاستشهاد بالبحوث المنشورة فيها وإلى عدم الاعتراف بمصداقية بعضها في الترقية الأكاديمية للباحث أو الأستاذ الجامعي. وقد أدركت بعض الجامعات والمراكز البحثية في **المشرق العربي** أهمية هذا التوجه، فبادرت خلال السنوات الماضية إلى إصدار مجلات علمية ضمن الشروط العالمية للنشر الموثق، ولكنها ما تزال في بداياتها، وتحتاج لتراكم كمي ونوعي لتثبت طابعها العلمي العالمي المميز.

ولا يمكن اعتبار مؤشر الموارد المالية المخصصة للبحث والتطوير ظاهرة ايجابية على الصعيد العام، فما يصرف على البحث العلمي قليل ويكاد لا يذكر مقارنةً مع مجموعات الدول الأخرى حتى الفقيرة منها. وتجدر الإشارة إلى عدد من المجلات العلمية الرصينة لا بأس به، وتتوفر فيها مواصفات النشر العلمي في كل من **الأردن ولبنان وسورية والعراق**.

من بين المجلات العلمية العربية تحتل المجلات السعودية والمصرية واللبنانية والتونسية المراتب الأعلى في مؤشر الرصانة والدقة والموضوعية، وخاصةً المجلات الطبية. أما بخصوص **مؤشر هيرش** الذي يقيس كلاً من الإنتاجية العلمية والأثر العلمي للباحث فهو الأعلى في **لبنان**، حيث تؤكد البيانات معطيات متقاربة تظهر النوعية الجيدة للبحوث الطبية فيه، بالرغم من محدودية الموارد المالية والبشرية فيه.

وفقاً لمؤشر H. Index الذي يقيس كفاءة المنظومة البحثية لكل دولة، من خلال

جدول رقم 2 أولويات السياسات البحثية

الدولة	أولويات العلوم والتكنولوجيا
الأردن	تكنولوجيا المعلومات– التكنولوجيا الحيوية وتطبيقاتها– علوم المواد المتقدمة التكنولوجيا النانوية– تطوير نظام الإنذار الوطني المبكر لتلوث المياه– مصادر المياه وتحليتها ومعالجتها وجمعها– الطاقة الجديدة والمتجددة– التعدين واستخلاص المعادن.
لبنان	العلوم الأساسية والصناعية والهندسية (الطاقة ومصادر الطاقة المتجددة، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، علوم المواد، الصناعات الرائدة)، البيئة والزراعة (المياه، حماية الموارد الطبيعية والبحرية، إدارة الكوارث الطبيعية، تلوث المناطق الساحلية والشاطئ)، العلوم الطبيعية والصحية (مثل الصناعات الطبية وخدماتها)، التنمية الاقتصادية والمجتمعية (البحوث الاجتماعية والألسنيات وتنمية مبادرات الإبداع).
سورية	العلوم الأساسية والصناعية والهندسية (الطاقة ومصادر الطاقة المتجددة، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، علوم المواد، الصناعات الرائدة)، البيئة والزراعة (المياه، حماية الموارد الطبيعية والبحرية، إدارة الكوارث الطبيعية)، التنقيب واستغلال المواد الأولية في الصناعة، العلوم الصحية والطبية.
العراق	قطاعات النفط والغاز والصناعات البترو كيميائية، الأمن المائي، تحسين جودة المياه، العلوم الطبية والصحية.

جدول رقم 3 حركة تطور البحوث العلمية المنشورة في المشرق العربي

الدولة	1996	2000	2005	2008
الأردن	425	622	980	1532
سورية	112	136	224	312
لبنان	203	426	778	1070
العراق	لا بيانات	لا بيانات	لا بيانات	لابيانات

جدول رقم 4 ترتيب الجامعات ومراكز الأبحاث العربية

الدولة	الجامعة	المرتبة العالمية	المرتبة العربية
مصر	القاهرة (بين 28 % الأول)	592	1
الكويت	الكويت	847	2
السعودية	الملك سعود	880	3
مصر	عين شمس	910	4
السعودية	الملك فهد للبترول والمعادن	938	5
مصر	المنصورة	1001	6
مصر	الاسكندرية	1014	7
مصر	معهد الأبحاث الطبية	1068	8
لبنان	الأميركية في بيروت	1159	9
الأردن	العلوم والتكنولوجيا الأردنية	1178	10
عُمان	السلطان قابوس	1227	11
الإمارات	الإمارات	1321	12
مصر	أسيوط	1344	13
مصر	المركز الوطني للأبحاث	1366	14
مصر	الزقازيق	1530	15
مصر	طنطا	1609	16
مصر	قناة السويس	1631	17
السعودية	الملك سعود بن عبد العزيز للعلوم الصحية	1757	18
الإمارات	الأميركية في الشارقة	1844	19
مصر	حلوان	1855	20
مصر	الأزهر	1901	21
الأردن	الهاشمية	1961	22
مصر	المنوفية	1966	23
السعودية	الملك فيصل	2002	24

النشر العلمي المميز الذي يستقطب الاستشهاد بنتائجه في المنشورات العلمية العالمية، تنتمي **مصر** و**المملكة العربية السعودية** إلى المجموعة الأولى من بين 14 دولة عربية، بعد حصول هذه المجموعة على مؤشر مرتفع: **مصر** (91) و**المملكة العربية السعودية** (86)، في حين ضمت المجموعة الثانية كلاً من **المغرب** (67) و**لبنان** (63) و**الأردن** (61)،

أما المجموعة الثالثة فضمت كلاً من **تونس** و**الكويت** (58) و**الجزائر** و**الإمارات** (56) و**سورية** (40)، تليها مجموعة الدول التي ما زالت في بداية الطريق وضمت كلاً من **البحرين واليمن وقطر** (26).

من المتعارف عليه أن البحث العلمي يشمل الأنشطة التي تؤدي إلى توسيع نطاق المعرفة وتعميقها وتجديدها وتطوير استخداماتها. وتتكون هذه الأنشطة بشكل أساسي من التبحر العلمي وتوليف المعارف المتاحة، والنقد العلمي والأدبي والفني، والبحث المنهجي عن معارف جديدة، وتطوير استخدامات المعرفة والابتكار التقني والاجتماعي. ويؤدي ذلك كله إلى إنتاج وثائق جديدة على شكل رسائل، أو أطروحات، أو مقالات، أو دراسات، أو تقارير، أو كتب، أو مراجع، أو برمجيات، أو غيرها، ونشر هذه الوثائق في الدوريات المتخصصة أو من خلال دور النشر أو غيرها من الوسائل، كما يؤدي إلى ابتكارات واختراعات وتسجيلها عند المؤسسات المتخصصة ببراءات اختراع.

7 ـ 2 ـ دور الجامعات في النشر العلمي

تحتل مؤسسات التعليم العالي بشكل عام والجامعات بشكل خاص في الدول المتقدمة صناعياً مركزاً متقدماً في منظومة البحث والإبداع والتطوير ومكانة مركزية في تأمين الرفاه الإنساني، وذلك من خلال مهمتها الأساسية الكامنة في تكوين الموارد البشرية عالية الكفاءة اللازمة ليس فقط لقيادة عجلة الحياة والتنمية بمختلف أشكالها وميادينها، وإنّما أيضاً للقيام بالبحث العلمي وتحديث المعارف وتطويرها؛ فالجامعات هي العمود الفقري لمراكز البحوث ومراكز التميز الأكاديمي والتقني التي تعول عليها قيادة التطوير المجتمعي ومد المجتمع بالوسائل والأساليب التي من شأن اعتمادها، كأساس للحكم الرشيد وللأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تحقيق الرفاه الإنساني.

تُظهر الدراسات ترتيب الجامعات ومراكز الأبحاث العربية بناءً على الأبحاث المنشورة في الدوريات الموثقة عالمياً (في مجموعة **سكوبوس- السفير**) خلال الفترة 1996 – 2008 على الشكل الظاهر في **الجدول رقم** (4).

يتبين من **الجدول رقم** (4) أنّ **الجامعة الأميركية في بيروت** تحتل المرتبة 9 عربياً، والمرتبة 1159 عالمياً، بناءً على الأبحاث المنشورة في الدوريات الموثقة عالمياً، في حين احتلت **جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية** المرتبة 10 عربياً، والمرتبة 1178 عالمياً، وكذلك احتلت **الجامعة الهاشمية** المرتبة 22 عربياً، والمرتبة 1961 عالمياً. في حين غابت **سورية والعراق** عن حركة الأبحاث المنشورة في الدوريات الموثقة عالمياً.

لا بد في هذا السياق، من الإشارة إلى جملة من المعوقات التي تقف أمام حركة البحث والنشر العالمي في **الوطن العربي** عموماً، وفي **المشرق العربي** على وجه الخصوص، ويعود ذلك إلى غياب سياسات واستراتيجيات وخطط وطنية للبحث العلمي وضعف الانفاق الوطني على البحث العلمي وضعف علاقته بالمؤسسات الاقتصادية، بمعنى، أن الربط ضعيف بين مدخلات البحث العلمي ومخرجاته التي من المفترض أن توظف في تنمية اقتصادية، وفي قطاعات إنتاجية تساهم في امتصاص العمالة الوطنية في بلدانها.

كما أن عدم توفر الموارد البشرية اللازمة كماً ونوعاً وتسرب الكفاءات العلمية المتمرسة والواعدة، على حد سواء، من الدول العربية إلى الدول المتقدمة صناعياً نظراً للمكانة المتدنية للباحثين في المجتمع ولظروف عمل غير ملائمة و لاتفي بمتطلبات العيش الكريم.

بيد أن هذه الآراء والدراسات غالباً ما

تحتل الجامعة الأميركية في بيروت المرتبة 9 عربياً، والمرتبة 1159 عالمياً، بناءً على الأبحاث المنشورة في الدوريات الموثقة عالمياً، في حين احتلت جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية المرتبة 10 عربياً، والمرتبة 1178 عالمياً، وكذلك احتلت الجامعة الهاشمية المرتبة 22 عربياً، والمرتبة 1961 عالمياً. في حين غابت سورية والعراق عن حركة الأبحاث المنشورة في الدوريات الموثقة عالمياً.

لا تعالج بالمستوى الكافي عوامل بمتناول مؤسسات التعليم العالي، مثل غياب الاستراتيجيات والخطط المؤسسية للبحث العلمي، وضعف الانفاق المؤسسي على البحث العلمي، وغياب الاستراتيجيات المؤسسية لتكوين عدد كافي من الباحثين وأعضاء هيئات التدريس المؤهلين للقيام بالبحث العلمي، وعدم توافر قواعد المعلومات البحثية وسائر الموارد المعرفية المطلوبة، وإغراق أعضاء هيئات التدريس بأعباء تعليمية عالية تعيقهم عن تخصيص الوقت الكافي للبحوث العلمية، وضعف البنى المؤسسية والأنظمة الإدارية لتأطير البحث العلمي وقيادته ومتابعة أنشطته وتسهيل القيام به ونشر نتاجاته والترويج لها وتعزيز استخداماتها، وتشتت مجموعات البحث العلمي وقلّة التشبيك في ما بينها وضعف التعاون بين الجامعات، وعدم ملاءمة الوسائل والقنوات المعتمدة للنشر العلمي.

يُقدَّر عدد أعضاء هيئات التدريس في الجامعات العربية بما يقارب 300 ألف عضو، ويمكن لعضو هيئة التدريس تكريس حوالى 30 % من وقت العمل للقيام بمختلف الأنشطة المتعلقة بالبحث العلمي، فيكون لدى الجامعات العربية خزان بشري يساوي 90000 باحث بدوام كامل.

كما أن هناك معوقات موضوعية، لا يبدو أن الباحثين العرب يبذلون الجهد الكافي للتغلب عليها. ومن ذلك، عدم امتلاك أعضاء هيئات التدريس للغات الأجنبية، ولا سيما اللغة الإنكليزية، وللمنهجيات التحريرية المعتمَدَة عالمياً للنشر في الدوريات المتخصصة، وصعوبة نشر الأبحاث العلمية في المجلات العلمية المرموقة.

وإذا كانت بعض **الدول العربية** قد اعتمدت سياسات واستراتيجيات وطنية للبحث العلمي والتطوير والإبداع، فليس من الواضح إلى أي حدّ تقوم هذه الاستراتيجيات على إسهام مؤسسات التعليم العالي وأعضاء هيئات التدريس، كما ليس من الواضح وقع هذه السياسات والاستراتيجيات على مجرى البحث العلمي في المؤسسات الأكاديمية.

ومن المبادرات الوطنية الجديرة بالتنويه في هذا المجال استراتيجيات البحث العلمي والتطوير التي اعتمدتها دول مثل **لبنان والأردن**، مدعومةً ببعض الموارد المالية، والتي يعتمد تنفيذها بشكل أساسي على أعضاء هيئات التدريس في الجامعات.

من بين الجامعات التي تتصدر الجامعات العربية في ما يخص النشر العلمي في الدوريات الموثقة عالمياً جامعتان صغيرتان نسبياً هما **الجامعة الأميركية في بيروت والجامعة الأميركية في الشارقة**. وإذا كانت هذه الجامعة الأخيرة تعتمد على أعضاء هيئات للتدريس تم اختيارهم بشكل أساسي من **أميركا الشمالية**، فإن ما يميز الجامعة الأولى هو الالتزام بالفلسفة الأميركية لأعضاء هيئات التدريس والمشهورة بتسمية "انشر أو اندثر" والتي تؤتي ثمارها في جعل هذه الجامعة الصغيرة نسبياً تتبوأ مرتبة بحثية مرموقة بين الجامعات في العالم.

وفي **الأردن** جامعتان هما: **جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية، والجامعة الهاشمية في الأردن** التي لا تتيح معلومات دقيقة حول خصائصهما التعليمية والبحثية، والتي يمكن عزو تصدرهما سائر الجامعات العربية إلى تراكيب خاصة من العوامل المسهلة السابقة الذكر، من إنفاق عال حقيقي أو نسبي على الطالب الواحد أو على البحوث العلمية، ووجود كتل حرجة من أعضاء هيئات التدريس. وقد نجد بين هؤلاء عدداً لا بأس به من الملتزمين بالبحث العلمي، كما قد نجد في هذه الجامعات حوافز أو ضغوطاً إدارية للقيام بالبحث العلمي ونشر نتاجاته، وخبرات وافدة تسهم بشكل فاعل في هذا المجال.

يظهر من مجمل المعطيات المتوافرة بشأن الجامعات العربية التي تحتل مكانة بارزة في مجال البحث العلمي على الصعيد العالمي أن عاملين اثنين يؤثران بشكل حاسم في جعل الجامعات تحتل مثل هذه المكانة، بينما لا تصل الجامعات العربية الأخرى إلى

جدول رقم 5 عدد الدوريات الصادرة في بعض دول المشرق العربي

الدولة	عدد الدوريات المفهرسة في قاعدة معلومات تومسون رويترز	عدد الدوريات المفهرسة في قاعدة معلومات سكوبوس - السفير	عدد الدوريات المفهرسة في قاعدة اينيست للعلوم الإنسانية والاجتماعية	المجموع
الأردن	7	5	5	17
سورية	0	0	2	2
العراق	0	4	0	4
لبنان	1	4	3	8

احتلال موقع متقدم بين جامعات العالم. ويتمثل هذان العاملان، من جهة، بوجود كتلة حرجة من الموارد البشرية الكفوءة والملتزمة بالإسهام بتقدم المعرفة من خلال القيام بالبحث العلمي ونشر نواتجه على الصعيد العالمي، ومن جهة ثانية، بتمتع الجامعة بموارد مالية عالية تسمح، إما باستقطاب أعضاء تدريس وافدين يتمتعون بقدرات بحثية عالية، أو بتخفيض الأعباء التدريسية لأعضاء هيئات التدريس بما يتيح لهم المجال للقيام بالبحث العلمي أو يسمح للجامعات بتضمين موجبات هؤلاء القيام بالبحوث ونشر نواتجه على الصعيد العالمي، أو بوضع حوافز خاصة لتعزيز القيام بالبحوث ونشر نواتجه على هذا الصعيد.

لكن هذه الجامعات تبقى نادرة نسبياً في **الوطن العربي** وهي تشكل الشواذ الذي يؤكد القاعدة. والقاعدة هي أن الجامعات العربية تفتقد الموارد البشرية المؤهلة للنهوض بالبحث العلمي كماً ونوعاً، ولا تتمتع اجمالاً بموارد مالية عالية، أو إذا كان لديها مثل هذه الموارد فهي لا تخصص نسبة عالية منها لتعزيز البحث العلمي.

وبناءً على المعطيات المتوافرة، يمكن تقدير عدد أعضاء هيئات التدريس في الجامعات العربية بما يقارب 300 ألف. وإذا سلمنا جدلاً بأنه في الحالات المثلى يمكن لعضو هيئة التدريس تكريس حوالى 30% من وقت العمل للقيام بمختلف الأنشطة المتعلقة بالبحث العلمي، يكون لدى الجامعات العربية خزان بشري يساوي 90000 باحث بدوام كامل، ينتظر منهم إنتاج بحثي يوازي أضعاف ما تنتجه جامعات دول مثل **كندا** أو

جدول رقم 6 عدد الدوريات الصادرة في بعض دول المشرق العربي

الدولة	معدل الإنتاج البحثي السنوي المنشور في الدوريات المفهرسة عالمياً لكل 100 من أعضاء هيئات التدريس في الجامعات العربية خلال العقد الواقع بين 1999 و 2008
الأردن	13
سورية	4.8
العراق	4
لبنان	0.8

فرنسا. لكن يبدو أن الواقع بعيد كل البعد عن هذا الأمر.

وسائل نشر نواتج البحث العلمي: يشكل نشر نواتج البحث العلمي إحدى الحلقات الرئيسية في عملية إنتاج المعرفة والاستفادة منها. فلا قيمة لبحث من دون نشر نتائجه، ولا فائدة لنشر نتائج بحث دون استخدامها في عملية التنمية الاقتصادية في المجتمع.

وقد بادرت بعض الجامعات إلى نشر معلومات حول الرسائل والأطروحات الجامعية التي تنتج في إطارها. لكن المعلومات المتوافرة تكاد لا تتعدى اسم المؤلف وعنوان الأطروحة وتاريخ تقديمها. بيد أن **اتحاد الجامعات العربية** بادر إلى انشاء مركز لإيداع هذه الرسائل والأطروحات. لكن التعاون مع هذا المركز من الجامعات الأعضاء متفاوت إلى حد كبير. كما أن هذا المركز لم يثبت جدواه، مثلاً من خلال اعتماد مرجعية موحدة للمعلومات حول هذه الرسائل والأطروحات مثل تلك المعمول بها في الملخصات الدولية للأطروحات.

يبين **الجدول رقم** (5) عدد الدوريات العلمية الصادرة في **الأردن وسورية والعراق ولبنان**، والمفهرسة في قواعد المعلومات العالمية.

أما معدل الإنتاج البحثي السنوي المنشور في الدوريات المفهرسة عالمياً لكل 100 من أعضاء هيئات التدريس في الجامعات العربية خلال العقد الواقع بين 1999 و 2008، فيمكن رؤيته في **الجدول رقم** (6).

يشير مصطلح اقتصاد المعرفة أو الاقتصاد المبني على المعرفة إلى استخدام تقنيات المعرفة (مثل هندسة المعرفة و إدارة المعرفة) لإنتاج فائدة اقتصادية وكذلك لخلق وظائف، وقد حاز هذا التعبير رواجاً كبيراً، ولعلَّ بيتر دروكر Peter F. Drucker هو الذي صاغه في كتابه The Age of Discontinuity، فقد استخدم مصطلح اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة knowledge society and knowledge economy في الفصل الثاني عشر من الكتاب.

تقدِّر الأمم المتحدة أن اقتصادات المعرفة تستأثر الآن بـ 7 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وتنمو بمعدل 10% سنوياً. كما أن 50% من نمو الإنتاجية في الاتحاد الأوروبي هو نتيجة مباشرة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

8 - العلاقة بين النشر العلمي واقتصاد المعرفة

إن التطور التكنولوجي الهائل الحاصل في السنوات الأخيرة وتطور وسائل الاتصال وتبادل المعلومات، كل هذا أحدث تطوراً عميقاً في فهم دور المعرفة ورأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع. لا شك أن المعرفة تلعب دوراً أساسياً في تطور المجتمع والإنسان، وعملية تراكم هذه المعارف هي الركيزة الرئيسية لتطور البنى الاجتماعية والإنسانية والحضارية على كل المستويات الاقتصادية والإنتاجية، وفي كل مجالات المجتمع الإنساني. إذاً المعرفة كمفهوم ليست أمراً جديداً، ولكن، الجديد هو هذا الدور المتنامي لحركة هذه المعرفة وحجم تأثيرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وعلى نمو حياة الإنسان عموماً، وهذا ما أحدث تحولاً هائلاً جسَّد ما يمكن أن نطلق عليه تسمية الثورة المعلوماتية أو "**الثورة المعرفية الثالثة**"، بعد "**الثورة الزراعية**" و"**الثورة الصناعية**"، فالمعرفة أصبحت محرك الإنتاج والنمو الاقتصادي كما أصبح مبدأ التركيز على المعلومات والتكنولوجيا أساسياً باعتباره عاملاً من العوامل الأساسية في الاقتصاد والإنتاج.

اقتصاد المعرفة هو مصطلح يشير إما إلى اقتصاد معرفة يركز على إنتاج وإدارة المعرفة في إطار قيود اقتصادية، أو إلى اقتصاد مبني على المعرفة. وهو يشير، بالمعنى الثاني، الأكثر شيوعاً، إلى استخدام تقنيات المعرفة (مثل **هندسة المعرفة** و **إدارة المعرفة**) لإنتاج فائدة اقتصادية وكذلك لخلق وظائف. وقد حاز هذا التعبير رواجاً كبيراً، ولعلَّ **بيتر دروكر** Peter F. Drucker هو الذي صاغه في كتابه The Age of Discontinuity، فقد استخدم مصطلح **اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة** knowledge society and knowledge economy في الفصل الثاني عشر من الكتاب. وكثيراً ما تستخدم مصطلحات متعددة للتأكيد على جوانب مختلفة لاقتصاد المعرفة منها **مجتمع المعلومات**، **والاقتصاد الرقمي**، **وشبكة الاقتصاد الجديد** أو **اقتصاد المعرفة**، **وثورة المعلومات**.

ففي حين كانت الأرض، والعمالة، ورأس المال هي العوامل الثلاثة الأساسية للإنتاج في الاقتصاد القديم، أصبحت الأصول المهمة في الاقتصاد الجديد هي المعرفة الفنية، والإبداع، والذكاء، والمعلومات. وصار للذكاء المتجسد في برامج الكمبيوتر والتكنولوجيا عبر نطاق واسع من المنتجات أهمية تفوق أهمية رأس المال، أو المواد، أو العمالة. وتقدِّر الأمم المتحدة أن اقتصادات المعرفة تستأثر الآن بـ 7 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وتنمو بمعدل 10 % سنوياً. كما أن 50 % من نمو الإنتاجية في **الاتحاد الأوروبي** هي نتيجة مباشرة لاستخدام وإنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وبناء على ما تقدم فإن اقتصاد المعرفة في الأساس يقصد به أن تكون المعرفة هي المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي. وتعتمد اقتصادات المعرفة على توافر تكنولوجيات المعلومات والاتصال واستخدام الابتكار والرقمنة. وعلى العكس من الاقتصاد المبني على الإنتاج، حيث تلعب المعرفة دوراً أقل، وحيث يكون النمو مدفوعاً بعوامل الإنتاج التقليدية، فإن الموارد البشرية المؤهلة وذات المهارات العالية، أو رأس المال البشري، هي أكثر الأصول قيمة في الاقتصاد الجديد، المبني على المعرفة. وفي الاقتصاد المبني على المعرفة ترتفع المساهمة النسبية للصناعات المبنية على المعرفة أو تمكينها، وتتمثل في الغالب في الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة والرفيعة، مثل الخدمات المالية وخدمات الأعمال. وبالتالي، فان نواتج النشر العلمي تشكل العمود الفقري لاقتصاد المعرفة المرتكز على الاكتشافات والإبداعات والاختراعات والمنشورات العلمية التي تقود حركة الاقتصاد في كل القطاعات الإنتاجية على حد سواء.

8 . 1 - النشر الورقي والنشر الإلكتروني

يُشير مصطلح **التواصل الثقافي الرقمي** إلى أنه معني بظاهرة تقوم على وجود معادلة مكونة من طرفين متمايزين، الأول هم منتجو الثقافة من المؤلفين والمبدعين في شتى المجالات، والثاني هم مستهلكو الثقافة ومتلقوها في صورتها الرقمية، ولكي تنشأ علاقة رقمية بين الطرفين فمن المتعيَّن عليهما أن يستخدما تكنولوجيا المعلومات والإنترنت وأدواتها المتنوعة في الإمكانات ومستوى النضج والسرعة كقناة للاتصال والتواصل والتفاعل وتبادل الفعل ورد الفعل. وعندما نقوم برصد وتحليل معادلة إنتاج واستهلاك الثقافة على الإنترنت، نعتبر أن إنتاج الثقافة الرقمية مقصود به "أي عملية لعرض أو تحديث أو كتابة أو إتاحة أي مادة أو محتوى ثقافي على الإنترنت أو الإضافة إليها أو المشاركة في تطويرها بأي صورة من الصور". أما استهلاك الثقافة الرقمية فمقصود به عمليات المطالعة والقراءة والاستماع والمشاهدة والبحث عن المحتوى الثقافي أو زيارته أو التعليق عليه أو تنزيله من الإنترنت أو التفاعل معه بأي صورة من الصور.

عملياً، الإنترنت هي أكبر وسيط للتواصل الرقمي، وما عداها يمثل شذرات بسيطة في طريقها إلى الزوال. وفي ضوء المراحل التي مرت بها رحلة التواصل الإنساني الرقمي، يمكن تعريف ظاهرة التواصل الإنساني الرقمي بأنها قيام أي فرد أو مجموعة من الأفراد باستخدام وسائل وأدوات الاتصال الرقمية كشبكات الاتصالات وشبكات المعلومات والإنترنت وأجهزة البث والاستقبال وقواعد البيانات ووسائط التخزين والتداول المثبتة في الحاسبات، والأجهزة المحمولة باليد أو عبر أجهزة متحركة وما يستخدم معها من أدوات وآليات لتداول المعلومات رقمياً على نطاق واسع كالبريد الإلكتروني والمواقع الإلكترونية التي

الذين يتراوح متوسط دخلهم الشهري ما بين من 201 – 400 دولار يفضلون الكتاب المطبوع، أما الذين هم من فئة الدخل 401 – 930 دولاراً فيفضلون الكتاب الرقمي.

تقوم بعمليات النشر الإلكتروني المتمثلة بإنتاج وتداول وتبادل النصوص والصور والتسجيلات الصوتية والمرئية الخاصة بالمعلومات التي يجري توظيفها في تسيير وإدارة تفاصيل الحياة اليومية سواء بالاطلاع أم المشاركة أم النشر أم المتابعة على المستوى الفردي أم الجماعي، وبالمنتجات والخدمات القابلة بذاتها للإنتاج والتداول رقمياً أو التي تستخدم وسائل الاتصال الرقمية في إنتاجها وتداولها، وبناء أو عرض أو مشاركة في الاتجاهات والمواقف والفعاليات حيال القضايا المختلفة من الإبداع إلى الإنتاج المعرفي والحضاري بشتى صوره.

من رحم ظاهرة النشر الإلكتروني وما شهدته من تطور، انبثق "**التواصل الثقافي الرقمي**" كظاهرة فرعية تستخدم ما أتاحته الظاهرة العامة من مزايا وإمكانات في تسهيل عملية إنتاج واستهلاك الثقافة عبر الإنترنت. ففروع الثقافة من أدب وشعر وسينما وغناء وموسيقى وفلكلور وفكر وغيره، جميعها قابلة لأن تتحرك بسهولة وحرية في فضاء رقمي بصورة رقمية، ما بين المبدع أو المنتج والمتلقي أو المستهلك، فالأغاني والأفلام والألحان والقصص والروايات والمسرحيات والكتب والخرائط والصور والإبداع التشكيلي جميعها إنتاج ذهني يكون في إحدى مراحله في صورة لا مادية قابلة أن توضع في صورة رقمية يتم تداولها والتفاعل معها واستهلاكها افتراضياً عبر الشاشات.

وعملياً يُتيح التواصل الثقافي الرقمي فرصاً لا حدّ لها في مجال التنمية الثقافية، ويفتح آفاقاً رحبة في مجال إنتاج ونشر الوعي الثقافي، وتوصيل المنتج الثقافي إلى قطاعات واسعة من الناس بصورة سريعة رخيصة ربما لم يكن بمقدورالمبدع أو المثقف امتلاكها والتمتع بمزاياها من قبل، وعلى جانب متلقي الثقافة ومستهلكها يتيح فرصاً لا محدودة أيضاً في الحصول على المنتجات الثقافية واستهلاكها طازجة فور إبداعها إذا كانت جديدة، بل والوصول إليها بسهولة ويسْر، مهما كانت قديمة أو مضى عليها مئات السنين ومن مختلف بقاع الأرض، علاوةً على إمكانات واسعة للتفاعل مع المثقف الذي أبدع أو الناقد الذي يرصد أو المستهلك الذي يتذوق بحرية وسرعة وسهولة لم تكن معهودة من قبل.

كل هذا يعني أن رياح التكنولوجيا تعصف بالثقافة فتحدث فيها تغييراً جديراً بالرصد والتحليل، خصوصاً أن هذه الرياح ليست في كل أحوالها فرصاً ومزايا، بل في جوانبها تحديات ومخاطر، وهو ما يستدعي رصد وتحليل ظاهرة التواصل الثقافي الرقمي العربي على الإنترنت حالياً من زاوية منتج الثقافة ومتلقيها عسى أن يساعد هذا الرصد في استشراف كيفية استجابة الثقافة العربية لهذه الرياح، وإلى أي حد تأثرت بها.

تشير دراسة نشرت في "**التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية**" الصادر عن **مؤسّسة الفكر العربي** أن مستوى النشر الإلكتروني والرقمي ما زال متواضعاً على الرغم من كل التسهيلات التي وفرتها التكنولوجيا للاطلاع على الكتب الرقمية، فضلاً عن انخفاض تكلفة الاطلاع على تلك الكتب مقارنةً بالنسخة المطبوعة. وقد فضَل نحو 10.1 % فقط من أفراد العيّنة الكتاب الرقمي، مقابل 89.9 % فضَلوا الكتاب المطبوع. ولعل هذا يعد مؤشراً على حجم القراءة على الإنترنت، وهو لا يزال حجماً ضئيلاً وان كان في ازدياد من العام إلى آخر.

واللافت أن الحاصلين على درجة الدكتوراه كانوا الأكثر تفضيلاً للكتاب الورقي (بنسبة 93.9 %) والأقل تفضيلاً للكتاب الرقمي (بنسبة 6.1 %). وأن الذين يتراوح متوسط دخلهم الشهري ما بين من 201 – 400 دولار كانوا الأكثر تفضيلاً للكتاب المطبوع، أما الأكثر تفضيلاً للكتاب الرقمي فكانوا من فئة الدخل 401 – 930 دولاراً.

وفي ما يتعلق بمتغيّر العمر، لوحظ أن الفئات العمرية الأكثر تفضيلاً للكتاب المطبوع هي الفئة التي تتراوح أعمارها ما بين 51 – 60 عاماً (بنسبة 96 %) فيما كانت الفئة التي تقل أعمارها عن عشرين عاماً الفئة الأكثر تفضيلاً للكتاب الرقمي (بنسبة 13 %).

ويمكن رد تفضيل الفئة العمرية من 51 عاماً وما فوق للكتاب الورقي إلى أسباب تتعلق بارتباط هذه الأعمار نفسياً وعاطفياً بالقراءة التقليدية، حتى وإن تمت زيارة المواقع الإلكترونية للتعرف إلى كتاب بذاته. اذ تبقى القراءة الورقية هي الظاهرة السائدة لدى هذه الفئة العمرية.

من ناحية ثانية، تبين أن من يمتلكون جهاز كومبيوتر في منازلهم كانوا أكثر تفضيلاً للكتاب الرقمي، وبالتالي أقل تفضيلاً للكتاب المطبوع، إذ إن 10.2 % ممَّن لديهم جهاز كومبيوتر في المنزل يفضلون الكتاب الرقمي مقابل 8.5 % ممَّن لا يمتلكون جهاز كومبيوتر. والأمر عينه ينسحب على من يمتلكون جهاز ساتيلايت، إذ فضّل 10.5 % ممن لديهم جهاز ساتيلايت الكتاب الرقمي، مقابل 7.9 % ممن لا يمتلكون جهاز ساتيلايت.

لقد أفرز النشر الإلكتروني عالماً ثقافياً موازياً للتيار الثقافي السائد والتقليدي، وهذا العالم الموازي أصبح يمتلك من الفاعلية والقوة ما يحتم على قادة الثقافة، وفي مقدمتهم مخططو استراتيجيات وبرامج التنمية الثقافية، أخذه بالحسبان، فرياح التكنولوجيا باتت تشكل تهديداً للهوية، وقد انتاب الجميع قلق بالغ على مصير هويتهم من جراء هذه التكنولوجيا الساحقة، ووصل هذا القلق إلى حد توقع أن تقضي التكنولوجيا المعلوماتية على التنوع الثقافي مثلما كادت أن تقضي سابقتها الصناعية على التنوع البيولوجي.

الفئات العمرية الأكثر تفضيلاً للكتاب المطبوع هي الفئة التي تتراوح أعمارها ما بين 51 و60 عاماً (96 %) فيما الفئة التي تقل أعمارها عن 20 عاماً هي الأكثر تفضيلاً للكتاب الرقمي (13 %).

10.2 % ممَّن لديهم جهاز كومبيوتر في المنزل يفضلون الكتاب الرقمي مقابل 8.5 % ممّن لا يمتلكون جهاز كومبيوتر، و 10.5 % ممن لديهم جهاز ساتيلايت يفضّلون الكتاب الرقمي، مقابل 7.9 % ممن لا يمتلكون جهاز ساتيلايت.

أفرز النشر الإلكتروني عالماً ثقافياً موازياً للتيار الثقافي السائد والتقليدي، وهذا العالم الموازي أصبح يمتلك من الفاعلية والقوة ما يحتم على قادة الثقافة، وفي مقدمتهم مخططو استراتيجيات وبرامج التنمية الثقافية، أخذه بالحسبان، فرياح التكنولوجيا باتت تشكل تهديداً للهوية.



جدول رقم 7 عقبات تواجه عملية نشر الكتاب

العوائق	النسبة (%)
زيادة تكلفة الطباعة، زيادة التكاليف بشكل عام	27.5
العجز المالي للمشتري (القارئ)	5.8
عدم التنسيق والتنظيم بين دور النشر	5.8
ارتفاع سعر الكتاب	1.4
عدم وجود حرية بسبب الرقابة المبالغ فيها، مصادرة الكتب أحياناً	23.2
الخلاف مع المؤلف	2.9
صعوبة الشحن ونقل الكتب	8.7
ضعف القراءة	4.3
التزوير	2.9
قلة التوزيع	2.9
أخرى	14

وفي قلب العالم الثقافي الموازي وما يحمله من تحديات ومخاطر وفرص يبرز التواصل الرقمي الثقافي وحالة إنتاج واستهلاك الثقافة عبر الإنترنت في **الوطن العربي** كظاهرة جديرة بالرصد والمتابعة والتحليل، لِما تحمله من أهمية بالغة لجهود التنمية الثقافية وجهود احتواء تأثيرات عصف التكنولوجيا بالثقافة، ومثل هذا الرصد والتحليل مطلوب لاستشراف ومعرفة كيف استجابت الثقافة العربية لهذه الرياح، وإلى أي حد تأثرت بها، بما يُفضي إلى إضاءة الصورة أمام صانعي القرار وواضعي استراتيجيات التنمية الثقافية في **الوطن العربي** من زاوية مهمة وهي : كيف يتواصل ويتفاعل منتج الثقافة ومستهلكها أو المثقف والجمهور معاً في العالم الموازي الجديد؟

أهم المعوقات تكلفة الطباعة التي بلغت نسبتها 27.5%، تليها الرقابة على الكتب التي تصل إلى حد المصادرة أحياناً، وذلك بنسبة 23.2 %، ثم صعوبة شحن الكتب ونقلها بنسبة 8.7 %، ثم أخيراً سعر الكتاب وذلك بنسبة 1.4 %.

62.8 % من الناشرين لا يواجهون مشكلة في الحصول على المواد الأولية اللازمة للطباعة، و59.9 % منهم لا يواجهون أية مشكلة مع المطابع.

47.5 % من دور النشر تتعرَّض للتزوير والنشر من قبل ناشرين آخرين، و 15 % يحدث لهـا ذلك أحياناً، و 33.9 % من دور النشر تواجـه مشكلات في توزيع مطبوعاتها.

جدول رقم 8 مشكلات تواجه دور النشر

المشكلة	نعم	لا	أحياناً
يلتزم الناشرون الآخرون بحقوق النشر الخاصة بالدار	% 55.4	% 14.9	% 29.8
تواجه الدار مشكلات في الحصول على المواد الأولية اللازمة للطباعة	% 16.8	% 62.8	% 20.4
تواجه الدار مشكلات مع المطابع عند طبع الكتاب	% 19.8	% 50.9	% 29.3
تعرض كتب الدار للتزوير والنشر من قبل ناشرين آخرين	% 47.5	% 37.5	% 15

جدول رقم 9 مشكلات تواجه دور النشر مع المؤلف

نوع المشكلة	النسبة (%)
لا توجد مشكلة	69.2
عدم إدراك الدار لحقوقها	3.5
ضياع الحقوق المالية	5.6
قلة التوزيع	0.7
ارتفاع الأسعار، مغالاة الكاتب في السعر	4.9
عدم سعي المؤلف للترويج للكتاب	1.4
اقتباس المؤلف من الكتاب ونشره تحت عنوان مختلف	0.7
طلب المؤلف زيادة النسخ، شكل إخراج معين	0.7
عدم ثقة كل من الطرفين بالآخر	3.5
لجوء المؤلف لأكثر من دار نشر لنشر الكتاب الواحد	2.8
رغبة المؤلف في سرعة النشر والتوزيع (بغض النظر عن السوق)	2.1
عدم خبرة المؤلف، عدم وجود مؤلفين جادين	1.4
عدم التزام المؤلف بميعاد تسليم الكتاب	1.4
تقييم العمل المقدم للنشر	0.7
عدم وجود حرية كافية لاختيار الموضوعات	0.7
عدم شهرة المؤلف، عدم معرفته لدى الجمهور	0.7

8 . 2 . خلاصات عامة

لا شك في أن واقع حركة النشر في **الوطن العربي** عموماً، وفي دول **المشرق العربي** خصوصاً (**لبنان، الأردن، العراق، سورية**)، تتَّسم بسمات مشتركة نتيجة تشابه الظروف والوقائع السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، إذ إن ثمة عقبات كثيرة وجدية تواجه عملية نشر الكتاب، ويمكن اختصارها **بالجدول رقم** (7).

يبدو واضحاً من خلال الجدول أعلاه، أن حيزاً كبيراً من المعوقات تحتله زيادة تكلفة الطباعة التي بلغت نسبتها 27.5 %، يليها الرقابة على الكتب التي تصل إلى حد المصادرة أحياناً، وذلك بنسبة 23.2 %، فضلاً عن المشكلات المتعلقة بصعوبة شحن الكتب ونقلها بنسبة 8.7 %. وقد جاء سعر الكتاب كآخر تلك العقبات من حيث الأهمية، وذلك بنسبة 1.4 %. وقد بلغت نسبة التزام دور النشر الأخرى بحقوق النشر الخاصة بهم، نحو 55.4 %.

أما في ما عنى المواد اللازمة للطباعة والمشكلات مع المطابع، فقد أشارت بعض الدراسات إلى أن 62.8 % من الناشرين لا يواجهون مشكلة في الحصول على المواد الأولية اللازمة للطباعة، كما أشارت إلى أن 59.9 % منهم لا يواجهون أية مشكلة مع المطابع.

وبالمقابل، فإن نحو 47.5 % من دور النشر لا تُخفي تعرُّضها للتزوير والنشر من قبل ناشرين آخرين، مقابل 15 % تُشير إلى تعرضها لها أحياناً. كما أكد نحو 33.9 % من دور النشر أنهم يواجهون بعض المشكلات في توزيع مطبوعاتهم.

على صعيد التزام دور النشر بالقواعد التي تنظم عملية النشر (قانون وجوب الحصول على رقم إيداع للكتب المنشورة يسري في 85.1 % من الدول التي تنتمي إليها دور النشر التي شملتها عيّنة البحث)، لوحظ وجود درجة عالية من الالتزام من قبل دور النشر؛ فقد عبَر نحو 91.8 % من المسؤولين عن دور النشر أنهم حريصون على الحصول على أرقام إيداع للكتب التي ينشرونها، مقابل نسبة 8.2 % لغير الحريصين على ذلك، الأمر الذي ربما يجد تفسيره في الإشارة إلى وجود 16.5 % من الدور التي شملتها العيّنة لا تواجه مشكلات في الحصول على أرقام للإيداع.

يبيّن **الجدول رقم** (8) المشكلات التي تواجه دور النشر.

أما المشكلات التي تواجه دور النشر مع المؤلف فيمكن ردُّها إلى الأسباب الواردة في **الجدول رقم** (9).

تشير حالة النشر في **لبنان والعراق وسورية والأردن**، بحسب استطلاعات الرأي، إلى الأمور التالية:

- قلّة الإنتاج العلمي في هذه الدول، إذ تبلغ نسبة المنتَج من المؤلفات العلمية 2.7 % مقارنةً بالمجلات الإسلامية والأدبية والروايات، وهو الأمر الذي يطابق اهتمامات القراء، التي يتصدّرها الأدب ثم الدين، بينما تضاءلت اهتماماتهم بالنواحي العلمية، ولم تتعدَّ نسبة 29 %.
- تأثير المنشورات العلمية ما زال محدوداً. ومنذ تسعينيات القرن الماضي باشر بعض الدول في **المشرق العربي** (**سورية، الأردن، لبنان**) في إنشاء مؤسسات خاصة لرعاية الإبداع وتطويره وتسهيل انتقاله إلى مرحلة التسويق والإنتاج الاقتصادي، كما عمدت دول أخرى إلى إقامة مؤسسات وطنية للترويج للاستثمار الصناعي.
- مع استخدام التكنولوجيا المتطورة في خدمة النشر والتوزيع تضاعفت أرباح دور النشر من دون أن ينال المؤلف نصيبه منها، فبات لدى قراصنة الثقافة في الوطن العربي قدرة كبيرة على الاستفادة من تكنولوجيا التواصل السريع بأسرع مما يستفيد منها المنتجون الأصليون أحياناً.
- قلّة النشر، ولا سيما لدى دور النشر غير الحكومية، فغالبية الدور تنشر أقل من مائتي عنوان.
- توخّي دور النشر الربح بشكل أساسي وتحقيق نسبة مبيعات عالية، فهي تنشر وفقاً لرغبة القارئ ("الزبون" بالمعنى الاقتصادي)، لا لخدمة العمل الثقافي، فيصبح لزاماً على دور النشر الحكومية ودور الكتب والمؤسسات غير الربحية أن تهتم بنشر الكتب العلمية ودعمها.
- يتركّز إنتاج دور النشر على الكتب الدينية، فهي تُعيد نشرَ كتب التراث الدينية، التي لا تحدث مشكلات مع الرقابة، وتحقق عائدات مالية ضخمة.
- مواجهة دور النشر مشكلات عدة عند نشر الكتب المترجمة. بدءاً من عدم الاستعانة بمترجم متخصص، وعدم وجود قسم خاص بالترجمة في الدار المعنية، وصولاً إلى الكساد أو الأسباب السياسية. الأمر الذي يستدعي القول إن دور النشر غير قادرة على النهوض بمشروعات الترجمة منفردة، لأن هذه المشروعات تعد من

91.8 % من المسؤولين عن دور النشر حريصون على الحصول على أرقام إيداع للكتب التي ينشرونها، مقابل 8.2 % منهم لا يحرصون على ذلك.

تبلغ نسبة المنتَج من المؤلفات العلمية (في دول المشرق العربي الأربع) 2.7 % مقارنةً بالمجلات الإسلامية والأدبية والروايات، وهو الأمر الذي يطابق اهتمامات القراء، التي يتصدّرها الأدب ثم الدين، بينما تضاءلت اهتماماتهم بالنواحي العلمية، ولم تتعدَّ نسبة 29 %.

لا يحظى العرب بأكثر من 318 باحثاً لكل مليون عربي، في حين أن لكل مليون عربي 3330 منجّماً، بحسب كتاب نديم منصوري.



المشروعـات القومية التي يجب أن تتبناها الـدول والمؤسسـات الثقافيـة الحكوميـة، وذلك على رغـم المحاولات القائمة في هذا الصدد من جانب الحكومات المعنية.

• ثمّـة مشـكلات عـدة تواجـه دور النشر، منهـا التداخل في مواعيـد انعقاد معارض الكتـب أو تقاربهـا بشـكل كبـير، وتـدَنّي مستـوى الخدمـة فيهـا، وسـوء التنظيـم وارتفاع رسوم الاشتراك.

• عـدم حرص الناشريـن علـى الإيـداع القانـوني الـذي يشـكل مؤشراً خطيراً، لأن ذلـك مـن شأنـه أن يـؤدي إلى جعْل الإحصـاءات والدراسات الخاصة بحجم ما يتـم نشره في هذه الـدول منافيـةً للواقع، نظراً لاعتمـاد أصحاب هذه الدراسات على ما تمَّ نشره وفقاً لأرقام الإيداع.

لا يتـم إنتـاج المعرفـة والثقافـة والعلـم ونشرهـا بجهـد جهـة واحـدة، وإنمـا بتضافُر الجهـود من جميـع الجهات؛ فالمعرفـة تستلزم العـارف الكاتـب (المؤلـف)، وهـذا لا يستطيـع نقـل أفـكاره إلاّ عـن طريـق الناشـر الـذي لا يستطيـع تسويق الكتاب إلا عـن طريق الموزّع. وإلى جانـب الناشـر والموزّع والمسـوِّق، هنـاك الحكومات التـي إما أن تُيسِّر عملية النشر وإما أن تعرقلهـا، إلى أن يصـل المنتَج إلى المستفيد، أي القـارئ؛ فحالـة القـراءة والنشر في الدول المشرق العربي تؤكد ضـرورة تضافر الجهود بـين المؤلـف والناشر من أجـل إشاعـة ثقافة المعرفة بين النـاس.

يستلـزم ذلـك ثقـةً متبادلـة بـين الكاتـب والناشر، تقتضي التزام المؤلف بقواعد التعاقد مـع الناشر، وحصولـه علـى حقوقـه المادية والفكرية التـي يضمنها القانـون، كما يستلزم ثقـة متبادَلَـة بـين الناشر والدولـة من خلال دعمه وتيسير سبل النشر، وبين القارئ وهؤلاء جميعاً: ثقة القارئ في الكاتب الجاد الذي يقدم لـه المعرفة والثقافة والمعلومـة ذات المحتوى الرصـين، وثقة القـارئ في الناشر الذي يتخيَّر لـه الكتـاب الجيـد والكاتـب الجـاد والطباعـة الجيدة والسعر المعقول.. وثقة القارئ في الدولة التـي تسمـح بتـداول الأفـكار والآراء، وحريـة الـرأي والتعبير من دون المساس بالمعتقدات والثوابـت. فـإذا صلحت هذه المنظومة، وحدثت الثقـة المتبادلة بين أركانهـا، ستكون النتيجة في صالح مجتمعاتنا ودولنا وشعوبنا.

يظهـر ضعف المسار الإنتاجي الاقتصادي عموماً في دول **المشرق العربي** من خلال غياب الرساميـل العربيـة عـن صناعة الكتـاب؛ كما يظهـر في عـدد العاملـين الإجمـالي في قطاع الطباعة في دول **المشرق العربي** الذي لا يتعدى 2.3% مـن الحركـة الاقتصاديـة الإجمالية، مـا يعكس هـامشية صناعـة الكتاب في **الوطن العربي** وضعف دورتـه الاقتصادية، وفي عدد العاملـين في حركـة النشر والبحـث العلمـي ضئيـل لا يلبِّـي الاحتياجـات الحقيقيـة في الجامعات ومراكز الدرسات والأبحاث.

- لا يحظـى العـرب بأكثر مـن 318 باحثاً لكل مليون عربي، في حين أنّ لكل مليون عربي 3330 منجِّمـاً بحسب كتـاب "**سوسيولوجيا التنجيم**" **لنـديم منصـوري** الصـادر عـن المؤسسة العربية للنشر العام 2007.

- علـى هـامش صناعـة النشر تقـوم مهن وحـرف وصناعـات أخـرى كثـيرة يشتغل بها عـدد كبـير مـن أفـراد المجتمـع، كالتأليـف والصـف والإخـراج والبرمجـة والتصحيـح والتحريـر والطباعـة والتجليـد والتغليـف والمحاسبـة والشحـن والتخليص والتوزيـع، والمكتبـات المختلفـة، والصحافـة، الخ. وهذه الصناعـات بمـا تستوعبه من قـدرات تشغيلية مفترضة، تستطيـع أن تسهم في عملية التنمية الاقتصاديـة وبفعاليـة متناهيـة إذا ما أحسن



توظيفهـا ورفـع مستـوى أدائهـا، وإيلاؤهـا الاهتمام اللازم من قِبَل الحكومات والدول.

- غيـاب الإرادة السياسيـة والسياسـات المدروسـة لدعـم الكتـاب وإنتاجـه وتوزيعـه وفتح الأسواق أمامـه ودعم دور النشر لتسهيل إنتاجه.

إن مجتمعـاً هـذا شأنـه في اقتصـادات حركـة النشر والتأليـف، لن يستطيـع أن يحتلَّ مكانـاً مرموقـاً في العالم، علـى صعيد التنمية الاقتصادية الثقافية.

لائحة المراجع ومصادر المعلومات

- "التعليم في لبنان"، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.
- بادي، برتران/ فيدال، دومينيك(إشراف)، **أوضاع العالم: 50 فكرة رئيسة لفهم أوضاع العالم** 2010 ، مؤسّسة الفكر العربي، بيروت، 2010.
- **دائرة المكتبة الوطنية الأردن**:
www.nl.gov.jo
- العتابي، عبد الجبار، الموقع الإلكتروني لجريدة **إيلاف** الإلكترونية، 2011:
arabic.ufollow.com/authors
- فياض، زهير، **التنمية في الهلال الخصيب**، دار أبعاد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2012.
- لطيف، مازن، "صناعة الكتاب في العراق"، الموقع الإلكتروني:
www.yanabeealiraq.com
- مجموعة باحثين، **الجامعة اللبنانية واقع وآفاق**، دار فكر للأبحاث والنشر، بيروت، 2004.
- مجموعة باحثين، **التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية**، مؤسّسة الفكر العربي، بيروت، 2010.
- منصوري، نديم، **سوسيولوجيا التنجيم**، المؤسّسة العربية للنشر، 2007.
- الموقع الإلكتروني لصحيفة **الرأي الأردنية**:
www.alrai.com/print.html
- الموقع الإلكتروني **لمنظمة العمل الدولية**:
www.ilo.org/public/arabic/region/.../index.htm
- الموقع الرسمي لـ"**جمعيات المكتبات اللبنانية**":
www.llaweb.org
- الموقع الرسمي **لأمانة عمان الكبرى** – المكتبات العامة
www.ammancity.gov.jo/ar/services/libraries.asp
- نشرة **أخبار عمان** الإلكترونية:
www.ammancity.gov.jo/ar/gam/amman_news.asp



ملف

اقتصادات الإبداع

مقدمة

هـل عرفت البلـدان العربيّة تراكمـاً رأسماليّاً في عدد مـن الفنون الإبداعيّـة كالسينما والغنـاء والموسيقـى وغيرهـا؟ ومـا هـي مستويات الإنفـاق على هـذه الفنـون، وما هي الاستراتيجيّـات– إن وجـدت– التي تتحكّم بهـذا الإنفاق؟ ما هي حصـة إسهام القطاعين العام والخاص فيه؟ وما هو حجم السند الثقافي للإنتاج الإبداعي؟....

جملـة مـن الأسئلـة والتسـاؤلات والإشكاليّـات يعالجهـا الملف الخاص باقتصادات الإبـداع (السينما والدرامـا والموسيقى والغناء) للعام 2011 في غالبيّـة البلدان العربيّة، مظهراً الصعوبات الخاصة بالأرقام، والتي تعتبر أساسيّة في موضوع جديد عربيّاً إلى حدّ مـا، أي موضوع اقتصادات السينما والدراما التلفزيونيّة والموسيقى والغناء. فالإصدارات الموسيقية من كتب وأسطوانات وبرامج موسيقية على سبيل المثال لا الحصر، هي معطيات ضروريّـة لمعالجة موضوع اقتصادات الموسيقى لكنها غائبـة غياباً كاملاً، وتغيب معها مراكـز المعلومات المفترض أن تكون مولجة برصد الإصـدارات وتبويبها وتيسير الطريق إليها أمام الباحثين...

المشكلات والعوائـق أمام الباحثين في الملـف لم تكن بسيطة...لكـن، في استجماع ما تيسّر مـن معطيـات، نجح كلّ مـن البحثين اللذيـن تضمّنهما هذا الملـف في بناء الملامح الأوليـة لاقتصـادات هذه الفنون الإبداعية، ليتبيّن أن التراكم الرأسماليّ لم يكن غائباً مثلاً عـن بعض الفنـون الإبداعية كالسينمـا، على الأقل في بلـد عربي مثل **مصـر**، والذي كان الإنتـاج السينمائـي فيه يفوق **100 فيلم** في السنة، في حـين أن تدنّي الإنفاق السينمائي نسبـة إلى إجمـالي الدخل القومي في عدد من البلـدان العربيّة التي توفّرت حولها معطيات مثل **مصر 0.013** %، **قطر 0.578** %، **المغرب 0.006** %، **سورية 0.002** %، **الإمارات 0.002**% ، **الجزائـر 0.001** %..إلـخ، يشـير إلى ضحالـة كمّية في الإنتـاج السينمائي، فضـلاً عن الضحالـة النوعيّة التي رصدها البحـث، والتي أكّد عليها خلـوّ آخر مهرجانات العـام **2011** (مهرجـان دبـي) من أيّ أفـلام عربية ذات شأن. لكن ذلـك لم يحُل دون لحظ الحراك السينمائي في عدد من البلدان الخليجية وتحديداً بلدان مجلس التعاون، وهو حراك يتفـرّع إلى اتجاهـات عدّة أهمها: مهرجانات السينما، المحليـة أو العالمية، وما يرتبط بها مـن مؤسّسـات دعم ومسانـدة للإنتاج السينمائـي العربي والعالمي، من جهـة أولى، ومن وجـود عشرات السينمائيّين الفعليّين، أو الممكنـين، الذين حقّقوا خلال **العام 2011**، ما لا يقلّ عن مائتي شريط، متفاوتة الأحجام والاهتمامات والتوجهات، من جهة ثانية.

في حـين شهـدت دول **الخليـج العربي** موسيقيـاً حدثين ثقافيّين كبيريـن خلال العام **2011**، وهما افتتاح "الأوبرا السلطانية العمانية"، وافتتاح "كتارا"، وانطلاق "الأوركسترا الفلسطينية" لأول مرّة ، فضلاً عن تحسن طفيف عن الإنتاج الموسيقي خلال **2010**.

هذا في الوقت الذي باتت فيه الدرامات التلفزيونية اليوم، الشغل الشاغل لأبناء الطبقات الوسطـى المدينيـة الذيـن صاروا يفضلـون الانزواء في بيوتهـم أمام الشاشـات الصغيرة، مبتعديـن عن أماكن التجمّع الفنّيـة العامة، مثل صالات السينمـا والمسارح، ولاسيّما مع الازديـاد المطّرد لعدد القنوات التلفزيونيّـة المتخصّصة في المنطقة العربيّة في الفترة بين العامـين **2009** و**2011** والـذي بلغـت نسبتـه **95** %، والازدياد المطّرد لقنـوات الأفلام والمسلسلات خصوصاً، والذي بلغت نسبته **57** **%**.

معطيـات كثـيرة أنتجها هـذا الملـف... لعلّها تسهم في رسـم معالم التقـدّم على صعيد اقتصادات الإبداع العربي.



اقتصاد السينما والدراما



1 . السينما العربية واقتصاداتها

السينما واحدة من الفنون المركّبة، مثل الأوبرا والمسرح، التي يحتاج نقلها من حيّز الفكرة الأولية التي تتكوّن لدى المبدع (كاتباً للسيناريو مثلاً) إلى حيّز العمل المنجز، والذي يصبح قيد المشاهدة، إلى قدر من الإنفاق يزيد أو يقلّ تبعاً لضخامته. والمعروف في هذا الإطار أن السينما كانت ويبقى لها اقتصاد منذ نشأتها إذ اعتبرت في الوقت نفسه إبداعاً وصناعة وتجارة. ومن الصعب القول إن هذا ينطبق على إبداعات أخرى تنتمي إلى الفنون الأولية. فالقصيدة توجد منذ يخطّها الشاعر على الورق. واللوحة توجد بفضل مسطح أبيض وألوان. بل حتى يمكن للمسرحية أن توجد منذ اللحظة التي تكتب فيها وقبل أن تنتقل لتلعب على الخشبة. أما القطعة الموسيقية فصحيح أنها لا توجد إلا حين تعزف، لكن عزفها لا يحتاج إلى إنفاق. وكلّ هذا، طبعاً للتأكيد على أن للسينما اقتصادات لا يمكن للفيلم أن يوجد من دونها.

السينما واحدة من الفنون المركّبة، مثل الأوبرا والمسرح، التي يحتاج نقلها من حيّز الفكرة الأولية التي تتكوّن لدى المبدع (كاتباً للسيناريو مثلاً) إلى حيّز العمل المنجز، والذي يصبح قيد المشاهدة، إلى قدر من الإنفاق يزيد أو يقلّ تبعاً لضخامته. والمعروف في هذا الإطار أن السينما كانت ويبقى لها اقتصاد منذ نشأتها إذ اعتبرت في الوقت نفسه إبداعاً وصناعة وتجارة.

فمن يدفع كلفة الإنتاجات السينمائية العربية؟ وهل يمكن، انطلاقاً من هذا السؤال التحدث في العام 2011، عن اقتصادات معيّنة للسينما – أو للسينمات العربية –؟ ثم هل يمكن القول إن اقتصادات السينمات العربية هذه تخضع للمنطق الاقتصادي الكلاسيكي، بمعنى أن ثمة إنفاقاً وإنتاجاً وتسويقاً ومردوداً؟

الجواب هنا، ليس بالتأكيد ولا بالضرورة؟

وذلك لأن ثمة جانباً آخر من الحضور السينمائي يجعل للفيلم استخدامات عديدة أخرى قد تبرّر إنفاقاً عليه لا يتوخّى مردوداً اقتصادياً، وبالتالي لا يتوخّى ربحاً ولا تراكماً اقتصادياً. فالفيلم، إضافة إلى سماته الأخرى، قد يكون إنتاجاً أيديولوجياً بسبب فاعليته الجماهيرية، وقد يكون إنتاجاً يُحقّق من أجل العديد من الغايات الأخرى. ولا بدّ في هذا السياق من التذكير باستخدام زعيم الثورة البولشفية **لينين** السينما لأغراض دعائية مسخّراً لها كبار المبدعين، وبما فعله **هتلر** وغيره من الدكتاتوريّين والحكّام الشموليّين. وفي المقابل هناك حكومات أنفقت أموالاً طائلة ليس للدعاية بشكل مباشر، بل من أجل إيجاد متن سينمائي يشكّل "فخراً" للبلد، وبالتالي يدعم النظام بشكل موارب (تجربة القطاع العام خلال **سنوات الستين في مصر**، وتجربة الإنفاق الرسمي على السينما في **سبعينيّات** القرن العشرين في **الجزائر** بين تجارب أخرى). وفي السياق نفسه ثمة تجارب لبلدان دعمت السينما وتدعمها لأسباب جيو–استراتيجية متنوّعة، كتجربة وزارتي الثقافة والخارجية الفرنسيّتين في تمويلهما عشرات الأفلام العربية وغير العربية.

وفي الأحوال كافة، لا بد من التذكير بأن عالم الإنتاج السينمائي هو بالضرورة عالم إنفاق ومردود..إنما من دون أن يكون هذا المردود مالياً تراكمياً على الدوام. وفي السياق نفسه يمكن التأكيد في المقابل على أن التراكم الرأسمالي نفسه لم يكن غائباً عن الحياة السينمائية على مدى مسار الفنّ

السابع، وعلى الأقل في بلد عربي واحد هو **مصر**. فمنذ السنوات الأولى لولادة السينما في هذا البلد كان المشروع السينمائي مشروعاً رأسمالياً.. وليس داخل السوق المصرية فقط. ففي الوقت الذي كان الإنتاج المصري يفوق **المائة فيلم** في السنة، كان من الواضح أن معظم هذا الإنتاج معدّ للأسواق العربية وغير العربية، ناهيك بالأسواق المصرية، أي أن جزءاً لا بأس به من الاقتصاد المصري اعتمد على مدخول لهذه الأفلام يتحقّق بالعملات الصعبة. والحقيقة أن هذا الوضع لا يزال قائماً حتى اليوم، إذ من بين السينمات العربية جميعاً، لا يزال الفيلم المصري يلعب، وبشكل متواصل، الدور نفسه في الاقتصاد المصري؛ ولكن، من ناحية الحجم، لم تعد المسألة على الزخم الذي كانت عليه، وذلك لتدنّي عدد الأفلام المنتجة في **مصر** من ناحية، وبفعل إغلاق الصالات في المدن العربية تباعاً من ناحية ثانية، وبفعل قرصنة الأفلام وانتشارها من طريق هذه القرصنة التي تحرم منتجي الأفلام أرباحاً جيّدة من ناحية ثالثة ومتصلة.

يدفع ما سبق إلى القول بأن ثمة جمهوراً بالطبع يموّل جزءاً من الإنفاق على السينما العربية..هذا الجمهور يموّل الأفلام المصرية وبعض الأفلام العربية الأخرى التي تظهر كالفطر في هذا البلد أو ذاك، وإن كان هذا الجمهور يشاهد أفلاماً كثيرة ولكن من دون مقابل: إما مقرصنة أو مجاناً على الشاشات التلفزيونية أو في المهرجانات، هذا مع ضرورة الإشارة إلى تطوّر عدد القنوات التلفزيونية المجانية في السنوات الأخيرة (**راجع الجدول رقم 1**)، والذي نما بين العام 2004 و2011 بنسبة **438%**؛ ناهيك بالرغبة المتزايدة في مشاهدة الأفلام السينمائية على القنوات المجانية كما يظهر ذلك **الجدول رقم2**.

جدول رقم 1

تطوّر عدد القنوات المجانية خلال 8 أعوام (من 2004 إلى 2011)

2004	100	قناة
2005	141	قناة
2006	218	قناة
2007	295	قناة
2008	372	قناة
2009	450	قناة
2010	487	قناة
2011	538	قناة

جدول رقم 2

رأي مستطلعين في كيفية مشاهدة الأفلام السينمائية من بلدان عربيّة مختارة (مصر، المغرب، السعودية، الإمارات).

أنتظر حتى تعرض على القنوات المجانية	%61
أنتظر حتى تتوفّر على إسطوانات	%28
أشاهدها (أو أحاول) في دور العرض	%28
أشاهدها محملة على الإنترنت مجاناً	%22
أشاهدها على القنوات المدفوعة	%5
أدفع لمشاهدتها على الإنترنت	%4

المصدر: "إبسوس"

والحال أن الأحداث التي شهدها العام 2011، ولاسيّما في بلدان ما سمّي اصطلاحاً – أو تمنيّاً – ببلدان الربيع العربي، وعلى رأسها **مصر وتونس وسورية**، أجّلت كلّ حديث عن اقتصادات وعن انتشار الأفلام في الأسواق، فضلاً عن تغييبها الأرقام والإحصائيات الرسمية وغير الرسمية، والتي إن وجدت تكون في أحسن الأحوال معطيات تقريبية، لا يمكن أن تُبنى عليها أيّ تأكيدات

يقينية. وهكذا، وفي ما عدا بلد عربي واحد هو **المغرب** الذي يتبع منذ سنوات تقاليد علمية تجعله يصدر إحصائيات ومعطيات واضحة مفصّلة حول الأوضاع السينمائية فيه خلال عام ينصرم، لم تكن الأرقام الواردة حول أي بلد عربي مقنعة أو يمكن استخدامها لبناء صورة حقيقية ومشبعة لاقتصادات السينما. لذا فإن الكلام على الوضع السينمائي في هذا البلد العربيّ أو ذاك يتسم بحذر شديد، ويمكن اعتباره بالتالي مقاربة خجولة أولية تحاول التأسيس لبناء مقاربات أكثر علمية في أعوام مقبلة.

مَن يموّل السينمات العربية؟

في العام 2011 الذي يغطيه هذا التقرير الخامس لم يجرِ رصد أيّ نشاط سينمائي عربي، – ولو حتى على صعيد العروض أحياناً، في بلدان مثل **اليمن والسودان وجيبوتي** وحتى ليبيا. والسبب في بعض هذه البلدان عائد إما للأوضاع السياسية المتفجّرة، أو لأزمات اقتصادية اضطّر أي مشروع سينمائي معها إلى الانكفاء، لكن من دون أن يعني ذلك أن هذا المشروع لم يعرف ازدهاراً في مناطق عربية أخرى.

الكلام الوارد في تقارير سابقة عن أن عدد المهرجانات السينمائية التي تقام في الكثير من المدن العربية طوال عام كامل، أكبر من عدد الأفلام التي تنتج في البلدان العربية وتصلح حقاً لأن تعرض في المهرجانات بدا أنه يحمل شيئاً من المبالغة، أما قول الشيء ذاته على العام المنقضي، فلا يحيل على مبالغة ما على الإطلاق. ففي شكل عام، وإذا ما تمّ استثناء **المغرب** الذي بات يشكل المفاجأة الطيّبة في كلّ عام، و**لبنان** الذي يتجاوز من الناحية الكمّية فقط أي أرقام سنوية حقّقها منذ ربع قرن أو أكثر، ثمة ضحالة كمية ونوعية في الإنتاج السينمائي، أكّد عليها خلوّ آخر مهرجانات العام (**مهرجان دبي**) من أيّ أفلام عربية ذات شأن (راجع في هذا الصدد **الجدول رقم 3** حول الإنتاج السينمائي في بعض الدول العربيّة التي توفّرت حولها المعطيات)، وما يستتبع ذلك من تدنّي نسب الإنفاق السينمائي نسبة إلى إجمالي الدخل القومي(راجع **الجدول رقم 4**).

التراكم الرأسماليّ لم يكن غائباً عن الحياة السينمائية على مدى مسار الفن السابع، وعلى الأقل في بلد عربي واحد هو مصر. فمنذ السنوات الأولى لولادة السينما في هذا البلد كان المشروع السينمائي رأسمالياً.. وليس داخل السوق المصرية فقط. ففي الوقت الذي كان الإنتاج المصري يفوق المائة فيلم في السنة، كان من الواضح أن معظم هذا الإنتاج معدّ للأسواق العربية وغير العربية، ناهيك بالأسواق المصرية، أي أن جزءاً لا بأس به من الاقتصاد المصري اعتمد على مدخول لهذه الأفلام يتحقّق بالعملات الصعبة. والحقيقة أن هذا الوضع لا يزال قائماً حتى اليوم.

جدول رقم 3 **الإنتاج السينمائي في عدد من البلدان المختارة**

اسم البلد	الإنتاج السينمائي
البحرين	1 ط
مصر	20 ط - 43 منوّع
العراق	3
الأردن	5
الكويت	2
لبنان	10
ليبيا	
المغرب	21 ط - 50 منوّع
عُمان	
قطر	
السعودية	3 ط - 27 منوّع
السودان	
سورية	8
تونس	7
الإمارات	5 ط - 9 منوّع
فلسطين	44
اليمن	-
الجزائر	4

*ط= أفلام طويلة

جدول رقم 4 **الإنفاق السينمائي بنسبة إلى إجمالي الناتج القومي في عدد من البلدان العربية**

البلد	الدخل القومي السنوي (مليار دولار)	الإنفاق السينمائي (مليون دولار)	نسبة الإنفاق السينمائي من إجمالي الدخل القومي(%)
مصر	232	30	0.013
المغرب	102	6	0.006
قطر	173	1000	0.578
سورية	65	1.2	0.002
الإمارات	358	8	0.002
الجزائر	267	3	0.001

كان العام 2011 عام الثورات العربية التي سمّيت بثورات "الربيع العربي"، لكنه مرّ من دون أن يكون للسينما فيه فعل حقيقي حتى وإن تنقلت بضعة شرائط (استفاد معظمها من مشاهد صوّرت خلال الاعتصامات والتظاهرات)، بين المهرجانات المحلّية والعالمية التي حقّقت من حولها تعاطفاً سياسياً أكثر ممّا بدت مواكبة للفعل الثوري ودلالاته، على الأقل على صعيد استخدام لحظة الحرية.

التصريحات السينمائية طوال عام "الربيع" لم يفتها التأكيد أن السينما، في **مصر** وخارجها، كانت أول من استشعر ما سيحدث وتنبأ به ... والذين يقولون هذا يدعمون عادة كلامهم بذكر أسماء أفلام حقّقت قبل "الأحداث" مشيرين إلى مكامن "التوقّع" أو "النبوءة" فيها. والحقيقة أن البحث جيداً في ثنايا الأفلام وبين سطورها، فيه صدقية ما لهذا القول، ولكن هل يمكن أن يختبئ الفعل السينمائي الثوري حقاً إلى هذا الحدّ بين الثنايا؟ أيّ فاعلية ستكون له إذاك؟

ولعلّ القارئ، وما إن ينتهي من تصفح جملة الاستنتاجات الواردة في هذه التقارير، والمخصّصة لاستعراض أحوال السينمات العربية طوال العام2011، حتى يستنتج أن النتيجة سلبية في معظم الحالات حتى وإن كانت **تونس**، على سبيل المثال تمكّنت من أن ترسل إلى المهرجانات فيلماً أو فيلمين عن ثورتها، هي التي كان ديكتاتورها المخلوع قد أعلن العام السابق عام السينما في بلاده! وحتى إذا كانت المهرجانات الخليجية (**أبو ظبي، الدوحة، دبي**) قد واصلت حضورها منفقة على السينما،– قضيةً وبهرجاً في الوقت نفسه!– ملايين الدولارات، ناهيك بالمساعدات التي تقدمها إلى السينمائيّين بسخاء، ما أدّى إلى سحب البساط من تحت أقدام المهرجانات الأخرى.

النتيجة سلبية إذاً حتى وإن كانت أصوات السينمائيّين بدت الأكثر صخباً ولعلعةً في الحديث عن السينما ودورها في "العصور العربية الجديدة"، وحتى وإن كانت مجموعة أفلام نسائية، إخراجاً أو موضوعات، قد دفعت بعض المستعجلين وأصحاب النيّات

في العام 2011 لم يجرِ رصد أيّ نشاط سينمائي عربي، – ولو حتى على صعيد العروض أحياناً، في بلدان مثل اليمن والسودان وجيبوتي وحتى ليبيا. والسبب في بعض هذه البلدان عائد إما للأوضاع السياسية المتفجّرة، أو لأزمات اقتصادية اضطّر أي مشروع سينمائي معها إلى الانكفاء، لكن من دون أن يعني ذلك أن هذا المشروع لم يعرف ازدهاراً في مناطق عربية أخرى.

كان العام 2011 عام الثورات العربية التي سمّيت بثورات "الربيع العربي"، لكنه مرّ من دون أن يكون للسينما فيه فعل حقيقي حتى وإن تنقلت بضعة شرائط (استفاد معظمها من مشاهد صوّرت خلال الاعتصامات والتظاهرات)، بين المهرجانات المحلّية والعالمية التي حقّقت من حولها تعاطفاً سياسياً أكثر ممّا بدت مواكبة للفعل الثوري ودلالاته.

الطيّبة إلى القول إن السينما باتت في صلب قضية المرأة العربية!

الحقيقة أن الوضع على الرغم من هذا كلّه أتى مزرياً في **فلسطين** كما في **سورية**، في **العراق** كما في **مصر**، في **بلدان الخليج** في شكل عام كما في **تونس والجزائر**. أما الاستثناءان المغربي واللبناني، فلا بدّ من القول إن أولهما يتعلق بقفزة شكلية مهمّة جداً لكنها تبدو عاجزة عن استقطاب جمهور محلّي تاركةً هذا الجمهور فريسة لكلّ ما هو تقليدي يكاد يكون خارج السينما، والثاني – أي الاستثناء اللبناني – فإنه يكاد يكون مجرد امتداد – كما يقول الجزء المخصّص للبنان في هذه الصفحات – ليس للمسلسلات التلفزيونية بل – وهذا اسوأ – لبعض أكثر الفيديو كليبات بؤساً وتهافتاً.

في ما يخصّ الإنتاج المصري السينمائي للعام 2011، فقدت مصر في هذا العام المرتبة الأولى من الناحية الكمية بين أكثر الدول العربية المنتجة للأفلام، لحساب المغرب. ذلك أن التقارير تتحدث عن 20 فيلماً لا أكثر، أنتجت طوال هذا العام، وفي الوقت نفسه، على أنه العام الأفقر في الحياة الفنّية المصرية منذ ستين عاماً على الأقل، والعام الأكثر امتلاءً بالأمل.

السينما المصرية: الربيع الذي لا يزال بعيداً

إذا صدقت أكثر التقارير الواردة من **القاهرة**، تشاؤماً، حول الإنتاج المصري السينمائي للعام 2011، لا بدّ من الاستنتاج بأن **مصر** فقدت في هذا العام المرتبة الأولى، من الناحية الكمية، بين أكثر الدول العربية المنتجة للأفلام، لحساب **المغرب**. ذلك أن هذه التقارير تتحدث عن 20 **فيلماً** لا أكثر، أنتجت طوال هذا العام الذي يمكن النظر إليه، وفي الوقت نفسه، على أنه العام الأفقر في الحياة الفنّية المصرية، والعام الأكثر امتلاءً بالأمل. فالعام، ومنذ شهره الأول، كان عام انطلاقة "**الربيع العربي**". العام الذي نزلت فيه جموع الشبّان المصريّين إلى الشوارع، ولاسيّما إلى ميدان التحرير، من أجل المطالبة بتغيير رأس هرم السلطة، وبالحرية والديمقراطية. لقد اعتبر ذلك النزول إحدى أهمّ مراحل "**الربيع العربي**"، بخاصة أنه أسفر، بالفعل عن سقوط نظام الرئيس السابق **حسني مبارك**، بعد أيام قليلة من بداية الاحتجاجات، من دون إراقة دماء كثيرة. فالجيش وقف على حياد كان فيه أقرب إلى مطالب الشعب، وما سمّي لاحقاً بـ "فلول السلطة" لم تكن أكثر من فقاعات حاولت التعكير على صفو الحدث الكبير فارتدّ التعكير عليها. وعلى هذا عاش ميدان التحرير، بين مناطق أخرى في **مصر**، نوعاً من العيد الثوري سمح للمصريّين بكلّ أنواع الأحلام.

الفنون وأهلها في الميدان

الحقيقة أن السينما لم تنأى بنفسها بعيداً من ذلك العيد. فبالإضافة إلى مشاركة عدد كبير من الفنانين في التظاهرات والاعتصام – مقابل آخرين آثروا التروّي، ومثلهم من آثر التحفّظ خشية أن تكون الفنون ضحية لأي حكم مقبل، هي التي، كانت في رأيهم، حقّقت تقدماً على صعيد الإنتاج وعلى صعيد التصدّي للفساد والبيروقراطية وما شابه، من دون عوائق كبيرة، أيام الحكم الذي كان قد بدأ يزول –، كان هناك سينمائيون، وشبّان على وجه الخصوص، امتشقوا كاميراتهم وراحوا يصوّرون ما يحدث من حولهم، محوّلينه من فورهم شرائط سوف ينال بعضها شهرة ما لاحقاً، أو محتفظين به أرشيفاً. وفي الوقت نفسه راحت الأفكار – لمشروعات مقبلة – تتجمّع في رؤوس كثيرة، كما بدأ كثر من أهل المهنة والكتّاب والسينمائيّين والنقاد، من الذين كانوا يرون أن السنوات السابقة لم تعطهم ما يستحقونه من مكانة ومناصب، بدأوا يخطّطون للحلول، ما إن تنجلي الأمور، محلّ زملاء لهم كانوا، في رأيهم ممسكين بمقاليد الأمور.

لقد كان هذا كلّه، خلال النصف الأول من العام، صورة كلاسيكية لما قد يحدث في أيّ مكان في مثل هذه الظروف. وكان كلاسيكياً أيضاً، أن تتوقف عجلة الإنتاج خلال تلك الشهور نفسها، وأن تلغى مشروعات، ويعاد التفكير في أخرى، وتولد مشروعات أخرى جديدة من رحم ما يحصل. ولكن بعد انقضاء الشهور الأولى، وتحوّل الصراع من صراع ثوري بين الشعب والسلطات الحاكمة، إلى صراع على السلطة بين أحزاب "قفزت" على الحدث وثوريته بفضل حسن تنظيمها وقوة تغلغلها في الشارع المصري، بعد هذا بدا وكأن الأمور السينمائية تعود سيرتها القديمة. ولعلّ ذلك التردّد كان وراء تضاؤل حجم ما أنتج من أفلام طويلة في **مصر** خلال تلك المرحلة... ومع هذا، إذا كان ثمة تقارير تتحدث عن **عشرين فيلماً** فقط، فإن تقارير أخرى عرفت كيف تزيد العدد إلى 25 **فيلماً**. والحال أنه ليس للمرء أن يستغرب هذا التفاوت في الأرقام، لأن البعض قد يأخذ في حسبانه ما أنتج وصوّر خلال العام، فيما يأخذ البعض الآخر في حسبانه ما عرض فعلاً – ومن بينه أفلام كانت صوّرت في العام السابق –. ولعلّ من الأفضل هنا اعتماد **الرقم** 25، لأنه في الحقيقة عدد الأفلام التي عرضت. وفي العادة يعتمد تاريخ العرض الأول لفيلم ما، في بلد المنشأ، تاريخاً لوجوده حتى وإن كان قد صوّر قبل ذلك بسنوات.

ومهما يكن من الأمر هنا، لا بدّ من القول على الفور إن هذا العدد في حدّ ذاته ضئيل، ويجعل من العام 2011، واحداً من الأعوام الأقل إنتاجاً في تاريخ السينما المصرية، منذ **ستين عاماً** على الأقل. بيد أن المشكلة هنا لا تكمن في قلّة عدد الأفلام المنتجة والمعروضة فقط، بل كذلك في تدنّي إجمالي المداخيل السينمائية المصرية خلال العام نفسه، حيث إن مجمل الأفلام المعروضة لم تردّ لمنتجيها سوى مائة **مليون جنيه** (أي أقلّ من 20 **مليون دولار**)، وهو رقم كان يمكن لثلاثة أفلام جماهيرية فقط، أن توفّره في سنوات سابقة. بل لا بأس من الإشارة هنا إلى أن نحو نصف هذا المبلغ تأمّن بفضل ثلاثة أفلام هي "إكس لارج" من تمثيل **أحمد حلمي ودينا سميرغانم** وإخراج **شريف عرفه**، و"سيما على بابا" من إخراج **أحمد الجندي** وتمثيل **أحمد مكي**، "وشارع الهرم". فهذا الأخير حقّق حوالى 13 **مليون جنيه**، أي أقلّ بقليل من "إكس لارج" الذي حقّق نحو 26 **مليوناً**، وأكثر قليلاً من "سيما على بابا" الذي حقّق 8 **ملايين** (**راجع جدول رقم** 5).

لا تكمن المشكلة في قلّة عدد الأفلام المنتجة والمعروضة في مصر فقط، بل كذلك في تدنّي إجمالي المداخيل السينمائية المصرية خلال العام 2011، حيث إن مجمل الأفلام المعروضة لم تردّ لمنتجيها سوى مائة مليون جنيه (أي أقل من 20 مليون دولار)، وهو رقم كان يمكن لثلاثة أفلام جماهيرية فقط، أن توفّره في سنوات سابقة.

جدول رقم 5 **أبرز الأفلام المنتجة في مصر العام 2011 وإيراداتها**

اسم الفيلم	الإيرادات (جنيه مصري)
إكس لارج	26.577.000
سينما علي بابا	7.703.000
تك تك بوم	8.609.000
شارع الهرم	12.736.000

بعيداً من الثورة وهمومها

يمكن لأيّ ناقد أو محبّ للسينما أن يدرك على الفور أن أياً من هذه الأفلام الثلاثة، لا يمكنه الزعم بأن له علاقة ما بالتغيرات الثورية الحاصلة في **مصر**... بل، بالأحرى، قليلة جداً، كانت أفلام العام التي لها علاقة ما، بالثورة أو بالذهنيات التي كان يؤمل أن تخلقها الأحداث الثورية أو تبدّلها. فالحال أن السينما المصرية بدت خلال العام 2011، في موضوعاتها كما في أساليبها وعلاقات القوى بين صانعيها وجمهورهم، كلاسيكية جداً. وهذا أمر طبيعي، قد يكون من السابق لأوانه البحث الجدي فيه. إذ حتى وإن كانت ألوف الساعات والمشاهد صوّرت خلال الأحداث، أو كانت مئات الموضوعات

اقتصاد السينما والدراما

قد ابتكرت ومئات السيناريوات قد رسمت ومئات المشروعات قد صمّمت، فإنه من المعروف أيضاً، أن هذا كلّه يحتاج إلى مسافة زمنية قبل أن يتحوّل إلى أفلام. ولعلّ ما أكّد هذه الحاجة حقاً، كان تلك النصف دزينة من الشرائط التي حقّقت على عجل ضمن إطار "المناخ الثوري"، ومن أبرزها الفيلمان اللذان تجوّلا في عدد كبير من المهرجانات السينمائية العالمية، التي جعل بعضها **لمصر** ولسينماها احتفالات خاصة، "تحرير 2011 الطيب والشرس والسياسي" و"18 يوماً"، إذ حتى ولو كان كلّ من هذين الفيلمين قد تمكّن من فرض نفسه عاكساً بعض أجواء الثورة وخلفياتها، فإن أياً منها لم يبد ثورياً حقيقياً، بالمعنى الذي يمكن أن يتيح الحديث عن تأثير ثوري حقيقي في العمل السينمائي. والمروف طبعاً أن "18 يوماً" كان فيلماً شارك في تحقيقه عشرة من المخرجين المصريّين – بعضهم من أبرز مَن في الساحة، وبعضهم جديد واعد –، لكنه، على الرغم من التقدير الذي حازه في كلّ مكان عرض فيه، اعتبر أقرب إلى مسودات لعشرة أفلام ممكنة الوجود.

والحال أنه لمناسبة الحديث عن هذا الفيلم وغيره من أفلام "الثورة"، جرى التأكيد، مراراً وتكراراً، ومرّة أخرى، على أن الأفلام السينمائية الثورية الحقيقية إنما تحتاج وقتاً قبل أن توجد. وأن الشهور القليلة التي كانت مضت على "الأحداث"، كانت لا تزال تتسع لشرائط يمكن أن تقرأ قيمتها من عناوينها: "إكس لارج"، "بيبو وبشير"، "الفيل في المنديل"، "سامي أوكسيد الكربون"، "سيما علي بابا"، "يا أنا ياهوه"، و"أنا بضيع يا وديع". ولكن، وحتى لا تُظلَم السينما المصرية كثيراً في هذا السياق، كانت هناك أيضاً أفلام تتسم بالجدية وبمحاولة الدنوّ من معضلات وقضايا اجتماعية حقيقية، كان هناك "أسماء" عن المرض والموت والتمسك بالحياة على الرغم من كلّ شيء، و"الفاجومي" عن حياة الشاعر **أحمد فؤاد نجم**، و"كف القمر" لخالد يوسف، وطبعاً كان هناك بخاصة، الفيلمان المميزان "ميكروفون" – الذي من خلال دنوه من جريمة قتل رجال الأمن المناضل **خالد سعيد** قبل عام من اندلاع الثورة، اعتبر مرتبطاً بشكل أو بآخر بالحراك الشبابي الذي مهّد للثورة – و"678"، فيلم **محمد دياب** الأول الذي ألقى نظرة شديدة القسوة والواقعية على المشهد الاجتماعي في **مصر** عشية الثورة، ولاسيّما من خلال قضية المرأة ومكانتها ومعاناتها في مجتمع الذكور الاستهلاكيّ، وهو الفيلم الذي سيكون خلال العام التالي واحداً من الأفلام العربية/المصرية القليلة التي ستعرض في الصالات التجارية الأوروبية، ولاسيّما الفرنسية منها وينال تقريظاً لافتاً من النقاد هناك –... فهل ينبغي التذكيرهنا بأن هذه الأفلام الأربعة لم تتمكّن مجتمعةً من تحقيق ايرادات تصل إلى نصف إيراد فيلم "إكس لارج"، بما في ذلك إيرادات "678" في **فرنسا** في العام التالي؟

إنه، بالتأكيد، الواقع الذي تغيّر الثورات السياسية فيه أموراً كثيرة، لكنها لا تتمكّن أبداً من تغييره...

قراءة خلاصة الموسم السينمائي

الاستناد إلى آراء وتحليلات بعض السينمائيين والنقاد والصحافيين المصريين أنفسهم، ستبدو الصورة معه أقرب إلى اللون الرمادي، من الناحية الكمية طبعاً. ولكن من الناحية النوعية أيضاً. ولعل من المفيد هنا الانتقال، على سبيل التوضيح المسبق، إلى آراء بعض من أهل السينما المصريين. فمن ناحية يعلق المخرج **مجدي أحمد علي**، الذي عيّن لفترة رئيساً للمركز **القومي للسينما في مصر**، بأن هناك **ثلاثة أنواع** من الأفلام ظهرت هذا العام. النوع الأول يتعلق بأفلام "حاولت استغلال الثورة بأحداثها لتكون متماشية مع الواقع"، والنوع الثاني عبارة عن أفلام سعت لتقديم واقع الثورة لكنّها نفّذت على عجل ومن دون نظرة تأملية إلى الواقع وتبعاته". أما النوع الثالث، يقول **مجدي أحمد علي**، فهو "تلك الأفلام التي أنتجت قبل 25 يناير وفشلت". ويستنتج صاحب "خلطة فوزية" و"يا دنيا يا غرامي" أن "السينما المصرية تعيش أزمة حقيقية في الوقت الراهن نتيجة عوامل عدّة منها غياب الأمن، والأزمة الاقتصادية، ما فرض على الصناعة حصاراً أوقف التوزيع الخارجي بشكل كلّي".

هناك ثلاثة أنواع من الأفلام ظهرت العام 2011 في مصر. النوع الأول يتعلق بأفلام حاولت استغلال الثورة بأحداثها لتكون متماشية مع الواقع، والنوع الثاني عبارة عن أفلام سعت لتقديم واقع الثورة لكنّها نفّذت على عجل ومن دون نظرة تأملية إلى الواقع وتبعاته. أما النوع الثالث، فهو تلك الأفلام التي أنتجت قبل 25 يناير وفشلت.

أما المخرج **داود عبدالسيد**، الذي يعتبر بدوره أحد ابرز السينمائيّين في **مصر** اليوم فيقول إن سينما 2011 تختلف حقاً عن السينما السابقة عليها، مفسّراً: "لقد ظهر تأثير 25 يناير على السينما بظهور الفيلم التسجيلي بقوة تزيد على حضوره في السنوات السابقة. وهذه المرحلة هي مرحلة هذا النوع من السينما، لأن الواقع تغيّر طوال الوقت وبشكل سريع ومتلاحق". وهناك أيضاً، في رأي **عبد السيد** "انشغال الناس بالأحداث الجارية الذي جعلهم يعزفون عن الذهاب إلى دور العرض، ما جعل الصناعة تتوقف". غير أن صاحب "الكيت كات" و"سارق الفرح" إذ يقول هذا، يتوقع أن هذا التوقف سيكون مؤقتاً مع تمنّيه بأن يكون لهذا كلّه تأثير إيجابي في المرحلة المقبلة، ولاسيّما في مجال حدوث تغيير في طبيعة الأفلام المنتجة عبر تقديم قضايا تهمّ الجمهور وتمسّه".

وفي انتظار ذلك يقول الكاتب **بشير الديك** إن العام 2011 بدأ بثورة "ضخمة عبّرت عن وجدان الشعب المصري. لكن هذا لم ينعكس على السينما من الناحية النوعية"... وهكذا "وجدنا أفلام عيد الفطر وما تناولته من أحداث عن الثورة، سريعة وغير قادرة على التأثير أو حتى على الفهم الجدي للحياة المصرية".

والواقع أن هذه الآراء الثلاثة التي تبدو متقاربة حيناً ومتكاملة حيناً آخر، لثلاثة من أبرز السينمائيّين المصريين، من الذين عرفوا دائماً، وقبل **ثورة 25 يناير**، بتطلعاتهم "الثورية" وموضوعات أفلامهم الاحتجاجية، لا تبدي كبير اهتمام، علنيّ على الأقل، بجانب آخر من الموضوع، هو – طبعاً – الجانب الذي يهتمّ بأموال السينما نفسها. وفي هذا الإطار قد تكون العودة مفيدة إلى فقرة تناولت فيها صحيفة "الغارديان" البريطانية أواخر العام 2011، المسألة السينمائية في **مصر** تحت عنوان "80 مليون جنيه خسائر السينما المصرية في 2011" انطلاقاً من سؤالين هما: هل تمتدّ الثورة في **مصر** إلى السينما؟ وهل تشهد هوليوود الشرق تحوّلات نحو الصحوة الإبداعية بعد سنوات من التدهور والتراجع؟ وهنا، في مجال الردّ على هذين السؤالين ولو مواربة، ذكرت الصحيفة إن الموزعين والمنتجين المصريين "يعلقون عادة آمالاً كبيرة على إجازة العيد لتعويض بعض خسائرهم الفادحة. وقال **أنطوان زند**، رئيس شركة توزيع الأفلام الأجنبية في **مصر** "**بيكتشر موشان يونايتد**" إن تعويض خسائر السينما يعتمد على ما تحققه الأفلام المحلية المصرية خلال أيام العيد الثلاثة". غير أن الصحيفة أكّدت أن المدخول المتلعق بايرادات الصالات المصرية انخفض من 100 **مليون** جنيه (16.7 **مليون دولار**) العام 2010، إلى 20 **مليون** جنيه حتى صيف العام 2011".

ومقابل هذا الإجمال الرقمي، ربما



يكون من المفيد العودة إلى تفاصيل هذا في العديد من التقارير الصحافية المصرية التي نشرت أواخر العام للتذكير بأن هذا العام 2011 بدأ بموسم لم يكن من المتوقّع له أن تتضاعف الإيرادات فيه، إذ جاء بعد أحداث انفجار **كنيسة القديسين في الإسكندرية** فبدأ بعرض فيلم "الشوق" في يوم 5 يناير، وكان الفيلم حينها قد حصل على جائزة "الهرم الذهبي" أهمّ جوائز **مهرجان القاهرة السينمائي**، بالإضافة إلى جائزة أفضل ممثلة التي حصلت عليها بطلته **سون بدر**. وعلى الرغم من استمرار عرض الفيلم أسبوعين إلا انه لم يحقّق الإيرادات التي توقّعها صنّاعه له، فإجمالي الإيرادات لم تستطع تجاوز المليون جنيه... ليعرض بعده فيلم "فاصل ونواصل" في 19 يناير للفنان **كريم عبد العزيز** ليعيد الإيرادات مرّة أخرى في أول أسبوع من عرضه حتى يأتي الحدث الذي لم يكن يتوقعه أحد (ثورة 25 يناير) وتتراجع الإيرادات ويوضع الفيلمان الآخران ("365" **لأحمد عز ودنيا سمير غانم** و"ميكرفون" **لخالد أبو النجا ويسرا اللوزي**) – واللذان كان من المقرّر عرضهما يوم 26 يناير – في موقف صعب فيقرّر منتج فيلم "356" إلغاء العرض الخاص للفيلم، فيما يستمرّ فيلم "ميكرفون" حتى تغلق السينمات بسبب الأحداث وإشعال بعضها ليحقّق الأول إجمالي إيرادات اقتربت من 10 **ملايين** والثاني إيرادات لم تتجاوز **نصف المليون**.

وهنا تنشغل البلاد بأمور أخرى غير الفن، وتزداد حدّة الأحداث السياسية في البلاد ويتوقف الإنتاج الفني خلال تلك الفترة – ولا صوت يعلو فوق الثورة ومصلحة البلاد – حتى منتصف العام حيث يقرّر المنتج والمخرج والكاتب **عصام الشماع** طرح فيلمه "الفاجومي" بطولة **خالد الصاوي**، والذي يتناول قصة حياة الشاعر **أحمد فؤاد نجم**، إذ رأى فيه المخرج ملاءمته للمناخ السائد في البلاد في ذلك الوقت. ولكن النقّاد عابوا عليه إقحامه الثورة في الأحداث، الأمر الذي تكرّر مع فيلم "صرخة نملة" من بطولة **عمرو عبد الجليل ورانيا يوسف** وإخراج **سامح عبد العزيز** الذي برّر مشاهد الثورة الموجودة بملاءمتها لسياق الفيلم المحرضة أحداثه على الثورة، ليحقّق الأول إيرادات بلغت **نصف مليون** والثاني **قرابة 3 مليون جنيه**، فيما رفع فيلم "الفيل في المنديل" الذي عرض بعد أسبوع من عرض سابقيه في 8 **يونيو** بطولة **طلعت زكريا** من صالات السينما بعد تعرضه لخسائر متكرّرة أرجعها البعض إلى موقف بطل الفيلم **طلعت زكريا** من الثورة. وتلا ذلك عرض فيلم "المركب" للمخرج **عثمان أبو لبن** مع مجموعة من الشباب الصاعدين، ولكن إيرادات هذا الفيلم لم تتجاوز 180 **ألف جنيه**، لترتفع إيرادات السينمات مرّة أخرى بفيلم "إذاعة حب" للفنان الشاب **شريف سلامة** والفنانة **منة شلبي** بإجمالي وصل إلى 4 **ملايين جنيه** ليصل الارتفاع في الإيرادات إلى 9 **ملايين** وهي إيرادات فيلم "سامي أكسيد الكربون" من بطولة الفنّان **هاني رمزي** والتونسية درة، ولتقوم وزارة الثقافة بعد ذلك بطرح الفيلم الذي كان أنتج بأموال منها، والذي ثارت ضجة كبيرة عند تصويره تتعلق بالأموال الرسمية الضخمة التي أنفقت عليه. والمعروف أن هذا الفيلم وهو "المسافر" الذي كان الفيلم الروائي الطويل الأول لمخرجه **أحمد ماهر**،عرض قبل عامين في **مهرجان البندقية** كما جال على عدد من المهرجانات وحقّق بعض النجاحات هناك قبل أن ينسى لفترة، ومن ثمّ تعود الوزارة منتجته إلى عرضه في الصالات آملة أن يتمكّن من اجتذاب الجمهور بسمعته العالمية ونجومه من أمثال **عمر الشريف، وخالد النبوي، وبسمة، وشريف رمزي، سيرين عبد النور**، فكانت النتيجة أن لا أحد أحبّ أن يراه ولم يحقّق بالتالي من الإيرادات أكثر من 150 **ألف جنيه** لا تساوي في الحقيقة ولو جزءاً يسيراً جداً من كلفته ولا الضجة المثارة حوله.

وبعد هذا، تقول التقارير الصحافية المصرية أتى موسم عيد الفطر مع أمل إعادة الجمهور مرّة أخرى إلى صالات السينما وبالفعل حدثت هذه العودة ولكن ليس بفضل السينما الجادة بل بفضل تلك السينما المعتادة والتي حلا للبعض أن يسميها "سينما ما قبل الثورة"، إذ نجح في الحصول على كعكة الإيرادات فيلم "شارع الهرم" بإجمالي إيرادات وصلت إلى 14 **مليون جنيه** (قيل إن الفضل فيها لا يعود إلا إلى استعراضات الفيلم) وهي حال فيلم "أنا بضيع يا وديع" نفسه، الذي استغل نجاح الحملة الدعائية لإحدى القنوات ليخرج من الموسم بإجمالي إيرادات 4 مليون جنيه. وفي الوقت نفسه واستمراراً لمسلسل "أفلام الثورة" جاء فيلم "تك تك بوم" **لمحمد سعد** الذي تناول فيه أحداث الثورة ولكن عبر شخصية اللمبي(!) ولكن مع شيء من التراجع في الإيرادات قياساً إلى إيرادات أفلام **سعد / اللنبي** السابقة ليخرج من هذا الموسم بإجمالي إيرادات بلغت 9 **ملايين جنيه**. وفي المقابل حقّق فيلم "يا أنا يا هو" 7 **مليون جنيه**. أما فيلم المخرج المميّز **إبراهيم البطوط** "حاوي" فإنه بدلاً من أن يحقّق ولو حدّ أدنى من النجاح المحلّي بعد عرضه في أكثر من مهرجان وبفضل سمعته الإيجابية الكبيرة، لم يطرح إلا بأربع نسخ، كان منها اثنتان في **الإسكندرية** ليخرج كما دخل الموسم بهدوء.

مرّة أخرى: السينما المصرية إلى أين؟

وتتواصل الحكاية مع حلول موسم عيد الأضحى الذي كان متوقعاً له أن يشهد عودة السينما المصرية لوجود نجوم مرموقين فيه مثل **أحمد حلمي** وفيلمه "إكس لارج" الذي لولا الأحداث التي مرّت بها البلاد لحقّق إيرادات أعلى من **الـ26 مليون جنيه** التي حقّقها. ونجم آخر مثل **أحمد مكي** وفيلم "سيما علي بابا" الذي أدخل الجمهور لأول مرّة عالم الخيال العلمي ليحقّق إيرادات غير متوقّعة لبطل الفيلم وصلت إلى 8 **ملايين جنيه**. وبقي أخيراً في هذا الموسم فيلمان أحدهما للمطرب **حمادة هلال** "أمن دولت" الذي خرج بهدوء بإجمالي إيرادات وصلت إلى 5 **ملايين**. وفيلم آخر **لخالد يوسف** هو "كف القمر" الذي، وبعد مراهنات مخرجه عليه وتأجل عرضه أكثر من مرّة، دخل الموسم ليخرج بإجمالي إيرادات وصلت إلى 4 **ملايين جنيه**. لينتهي الموسم مع استمرار عرض تلك الأفلام مع نزول فيلمي "أسماء" و"تحرير 2011" للمخرج **عمرو سلامة** ليكمل بهما العرض في السينمات انتظاراً لموسم إجازة منتصف العام.

والحال أن هذا كلّه إنما يأتي هنا بشكل إجمالي ليضعنا أمام أسئلة شائكة بات لا مفرّ من طرحها حول هذه السينما المصرية التي كانت ذات يوم من أبرز النتاجات الثقافية في العالم العربي. بل كانت في **مصر** رافداً قوياً من روافد الدخل القومي. فإذا ما أُضيف إلى هذا واقع أن الأفلام المصرية قد أسهمت على مدى ما يقرب من **ثلاثة أرباع القرن** في تشكيل الذهنيات العربية والتقريب بين شعوب البلدان العربية، بحيث لم يكن من المبالغة القول ذات لحظة، إنه إذا كان الحديث عن أي "وحدة عربية" ممكناً، فإن هذا الحديث لا يمكن أن يكون منطقياً

الأسئلة الشائكة اليوم يكاد يختصرها سؤالان يشكلان هاجساً مشتركاً لدى أهل السينما في مصر مهما كانت انتماءاتهم وأفكارهم: السينما المصرية إلى أين على ضوء أحداث الربيع العربي؟ وهل هناك مَن يسعى حقاً إلى قتل السينما المصرية كجزء من رغبة شاملة في قتل الفنون العربية بصورة عامة؟

إلا بأخذ وجود السينما المصرية في الحياة الاجتماعية والثقافية العربية. أما الأسئلة الشائكة اليوم فيكاد يختصرها سؤالان يشكلان هاجساً مشتركاً لدى أهل السينما في **مصر** مهما كانت انتماءاتهم وأفكارهم: السينما المصرية إلى أين على ضوء أحداث الربيع العربي؟ وهل هناك مَن يسعى حقاً إلى قتل السينما المصرية كجزء من رغبة شاملة في قتل الفنون العربية بصورة عامة؟

ليس من السهل الآن الإجابة عن أسئلة من هذا النوع. فنحن لا نزال في الزمن الانتقالي، لكن الأزمان الانتقالية تحمل عادة كلّ الاحتمالات بما فيها تلك الأكثر خطورة. ومع هذا لا بدّ من الاستعداد منذ الآن لدق نواقيس الخطر أمام هجمات على السينما والفنون وأهلها تبدو مع نهاية العام 2011 غير كثيرة الترابط في ما بينها..غير أن الصورة الأخطر لا بدّ أن تظهر بالتدريج.

السينما السورية: وقوف على حافة الهاوية

بالنسبة إلى واقع السينما السورية في العام 2011، تبدو المفارقة صاخبة، حتى وإن كان لا بدّ من الإقرار بأنها منطقية: المفارقة هي أن هذا البلد الذي شهد طوال العام، وسيظل يشهد طوال العام التالي، أوضاعاً أمنية شديدة الخطورة نتج عنها نوع من الجمود الاستثنائي في النشاطات الفنية والاجتماعية، شهد في الوقت نفسه إنتاج وتنفيذ ما يمكن اعتباره، العدد الأكبر ارتفاعاً في الأفلام الروائية الطويلة المنتجة، منذ سنوات عديدة. **فسورية** لم تشهد منذ زمن،إنتاج أربعة أفلام روائية طويلة ناهيك بفيلم وثائقي طويل، في عام واحد. وهذا جانب من المفارقة، أما الجانب الآخر فهو أن فيلماً فقط أو اثنين من هذه الأفلام سيشهد عرضاً في صالات سينمائية، ولكن في العام التالي فقط، ومن دون أي نجاح جماهيري يذكر. بيد أن المفارقة لا تتوقف هنا. فإذا كان من المعروف، عادةً، أن البلدان التي تشهد أحداثاً أمنية واندفاعات سياسية وعسكرية وارتباكات اجتماعية خطيرة من النوع الذي تشهده **سورية** يتضاءل فيها – إلى حدّ العدم أحياناً – إنتاج الأفلام الروائية ليزدهر إنتاج الأفلام الوثائقية والقصيرة، فإن الذي حدث هنا كان العكس تماماً: لم نسمع عن أيّ أفلام قصيرة من هذا النوع أنتجت... ولأن المهتمين المبدعين بهذا النوع آثروا، أمام ضخامة الحدث السوري، أن يحملوا كاميراتهم ويصوّروا تفاصيل الحدث في ألوف الشرائط والمشاهد التي سرعان ما تحوّل بعضها إلى نشرات إخبارية على الفضائيات!

ثمة مفارقة صاخبة تخصّ واقع السينما السورية في العام 2011، وهي أن هذا البلد الذي شهد طوال العام، أوضاعاً أمنية شديدة الخطورة شهد في الوقت نفسه إنتاج وتنفيذ ما يمكن اعتباره، العدد الأكبر ارتفاعاً في الأفلام الروائية الطويلة المنتجة، منذ سنوات عديدة، وهو أربعة أفلام روائية طويلة وفيلم وثائقي طويل في عام واحد.

وفي سياق الحديث نفسه عن مفارقة، لا بدّ من الإشارة إلى أن المهرجانات السينمائية العربية والأجنبية التي اعتادت في الماضي، تلقف كلّ فيلم سوري طويل لعرضه واستضافة مبدعيه وأحياناً إعطائه الجوائز، استنكفت خلال العام 2011، عن استضافة أيّ واحد من الأفلام الطويلة التي أنتجت أو عن استضافة مخرجيها. والمعروف، طبعاً، أن ليس للأمر أيّ علاقة بالأبعاد الفنّية أو التقنية.. فالحكاية حكاية مقاطعة – لم تقل اسمها ولم تعلن عن نفسها جهاراً – للمنتوج السينمائي المرتبط بالقطاع العام (مؤسّسة السينما التي كانت هي الطرف المموِّل للأفلام الطويلة التي سبق الحديث عنها). ولكن مقابل هذا الاستنكاف، لم تغب **سورية** عن مهرجانات كثيرة، فحضرت بطريقتين: من ناحية استقبلت شرائط عديدة ذات موضوعات احتجاجية ومعارضة حقّقها سوريون، وغالباً من طريق توليف مشاهد سابقة الحضور، لتفضح ما يجري مضحيّة

غالباً بالفنّي لصالح "الحدثي" و"السياسي التحريضي"، ما جعلها فعلاً سياسياً، أكثر منها مساهمات فنّية – وذلك على غرار ما حصل مع **مصر** في الوقت نفسه تقريباً –. ومن ناحية ثانية لم يخل مهرجان – ولاسيّما من بين المهرجانات الخليجية السينمائية الثلاثة في **الدوحة ودبي وأبو ظبي** – من حضور سينمائيّين سوريّين، مرموقين غالباً، أتوا من دون أفلام، إما كأعضاء ورؤساء للجان تحكيم – **نبيل المالح ومحمد ملص**–، أو كأصحاب مشروعات يسعون وراء تمويل لها. فهل ينبغي الإضافة هنا إن هذه الصورة كلّها، إنما أتت لتعكس الانقسام الحاد، حول السلطة والمعارضة في سورية، بين السينمائيّين أنفسهم؟ وهنا قد يكون منطقياً الإشارة إلى أن هذا الانقسام حاصل ويتضخّم، من دون أن يتّخذ – كما يزعم البعض– طابعاً طائفياً.. كان أشبه باستمرار للانقسامات السينمائية المعهودة في **سورية**، بين فئات من السينمائيّين، تدور في فلك مؤسّسة السينما، فتستفيد من تمويل القطاع العام لأفلامها، وفئات أخرى جعلت نفسها في مقلب آخر، لتخوض، غالباً ضدّ المؤسّسة، وأحياناً في ما بينها، صراعات كان من نتيجتها الدائمة تأجيل المشروع السينمائي السوري أكثر وأكثر. ولقد كان من المحزن، أن يشمل هذا "الصراع" سجالات دارت يوم رحيل المخرج **عمر أميرالاي**، أحد أبرز السينمائيّين السوريين، منذ عقود، أوائل العام 2011، من دون أن يشهد تلك التحركات السياسية الاعتراضية، والتي لربما كانت أفلامه دائماً، تحمل دعوة إليها، واضحة أو مبطنة. فالحال أن رحيل **عمر أميرالاي** المفاجئ والمحزن، بكّر من بروز الانقسامات في الصورة المعتادة للحياة السينمائية في **سورية**، بين "موالين" و"معارضين". والحقيقة أنه، بعيداً من هذا كلّه، لا بدّ من القول إن رحيل **عمر أميرالاي** كان واحدة من أكبر الخسائر التي ألمّت بالثقافة السورية منذ سنوات.

ارتباك..غير خلّاق

عند نهاية العام، كانت الصورة السينمائية السورية تبدو شديدة الارتباك... وهي التي كانت تبدو قبل ذلك بشهور شديدة الوعود، كمّياً على الأقل. فإنتاج **خمسة** أفلام طويلة، وإصدار نحو 25 **كتاباً** في سلسلة "الفن السابع"، والحيوية التي طبعت الحراك السينمائي بشكل عام، كانت أموراً تقول إن هذه السينما في طريقها إلى الحضور بقوّة، محلياً وعربياً... ولكن تفاقم الأحداث بدّل الصورة. بل أدّى إلى إلغاء انعقاد الدورة الجديدة **لمهرجان دمشق** السينمائي، في خريف العام.. وهو المهرجان الذي كان اعتاد، ومنذ سنوات طويلة، أن يكون محوراً أساسياً في الحراك السينمائي، بل المكان الذي يلتقي عنده "المعارضون" و"الموالون"... ويقيناً إن **سورية** السينمائية خسرت بإلغاء دورة المهرجان، فرصة كبيرة كان من شأنها أن تُسمع صوت السينمائيّين حقاً، بدلاً من أن يتحوّل معظمهم الى "كتّاب" في الصحف يدبجون المقالات الموالية أو المعترضة. ولأن المهرجان الدمشقي ألغي في حينه.. ولأن مسؤولي السينما أرادوا التعويض على ذلك – للقول إن ثمة حياة مستمرة في البلد –، عقدت تظاهرة أقلّ شأناً، بمبادرة من **مؤسّسة السينما** نفسها تحت عنوان "أفلام لم نشاهدها"، كان محورها تلك الأفلام التي كانت وصلت كي تشارك في مهرجان دمشق ففاجأها غيابه. لقد أقيمت هذه التظاهرة ولكن من الصعب القول إن أحداً قد اهتمّ بها حقاً وسط جبال النار والدمار والدخان في البلد.

وفي المقابل سوف يسجل لمهرجان صغير وأكثر تواضعاً بكثير، عقد في آذار (**مارس**) من العام – وكانت الأحداث لا تزال في أولها

المهرجانات السينمائية العربية والأجنبية التي اعتادت في الماضي، تلقف كلّ فيلم سوري طويل لعرضه واستضافة مبدعيه وأحياناً إعطائه الجوائز، استنكفت خلال العام 2011، عن استضافة أيّ واحد من الأفلام الطويلة التي أنتجت أو عن استضافة مخرجيها. فالحكاية حكاية مقاطعة – لم تقل اسمها ولم تعلن عن نفسها جهاراً – للمنتوج السينمائي المرتبط بالقطاع العام. ولكن مقابل هذا الاستنكاف، لم تغب سورية عن مهرجانات كثيرة، فحضرت بطرق أخرى.

الأموال التي أنفقها القطاع العام – المؤسّسة العامة للسينما– على إنتاج أربعة أفلام، والمشاركة في إنتاج خامس (هو "صديقي الأخير" لجود سعيد) مع القطاع الخاص، لم تكن لها مردودات. بحيث يبدو أن العام 2011 لم يكن عام شفافية بامتياز، وأن ما كان مخصّصاً للنشاطات السينمائية – بين نشاطات ثقافية أخرى – من أموال (بالعملة الأجنبية) عاد وسحب عند أواسط العام يوم بدأت الأزمة العسكرية والأمنية تدمّر الاقتصاد السوري.

في إطار مجدّد لموضوعات وأجواء كانت السينما السورية سارت على هديها خلال العقود السابقة في أفلام مميّزة حملت تواقيع محمد ملص وأسامة محمد وهيثم حقي وسمير ذكرى، وغيرهم، تبدّت السينما السورية في العام 2011 راسخة القدمين... وربما الى درجة أخذ عليها معها، أنها غابت تماماً عن الأحداث العاصفة.

وكان طابعها لا يزال سلمياً – سيسجل له أنه كان آخر تظاهرة سينمائية جادة تقام في **سورية** حتى كتابة هذه السطور، والمقصود الدورة الرابعة لمهرجان "دوكس بوكس" الذي يقام بمبادرة من سينمائيّين مستقلين في مقدمتهم **عروة نيربيه، وديانا الجبرودي**... والحال أن السلطات الرسمية لم تتمكّن من النظر إلى هذا المهرجان باطمئنان تام، خصوصاً أن جلسات النقاش خلال عروضه وأيامه القليلة، تبدت سياسية أكثر منها فنية بكثير.. ولسوف يكون السؤال في العام التالي: هل لهذا السبب كان الاختفاء المعلن **لعروة نيربيه** وهو في طريقه إلى المطار بعد أكثر من عام لمغادرة **دمشق** إلى **القاهرة**؟

تصعب الإجابة عن هكذا سؤال وسط الفوضى العامة التي تعمّ المشهد السوري...

ولكن، في المقابل، من جديد، يمكن للمرء أن يتحدث بدهشة إيجابية عن موسم إنتاج سينمائي سوري، حفل – وربما للمرّة الأولى منذ زمن بعيد، بعدد من الأفلام يفوق ما كان متوقعاً، على الرغم من أن كثراً يقولون إن "الصدفة" هي التي جعلت **أربعة أفلام روائية وفيلماً تسجيلياً طويلاً**، تظهر في عام واحد – هو، من جديد، العام الأصعب في التاريخ السوري الحديث –، بالنظر إلى أن هذه الأفلام كانت "مبرمجة" في عامين سابقاً، لكن تأخيرات مالية وتقنية أدّت إلى ظهورها معاً ليبدو العام 2011، عاماً "سينمائياً بامتياز". مهما يكن، لعلّ من غير المنصف التوقف حقاً عند هذه المفارقة، طالما أنه من المعروف دائماً، أنها نادرة تلك الأفلام التي تظهر في العام المحدّد لظهورها، وغالباً لدواع إنتاجية ولظروف خارجة عن يد أصحابها، ومن هنا جرت العادة دائماً على أن ينسب الفيلم إلى عام ظهوره. أما السؤال هنا فهو:هل ظهرت هذه الأفلام حقاً – أي عرضت على الجمهور الذي يفترض بها أن تتوجّه إليه –، في العام الذي تشمله هذه الدراسة؟ أبداً.. فإذا كانت ظروف محدّدة ومتناقضة، قد أدّت إلى إنجاز الأفلام وجعلها صالحة للعرض في العام 2011، فإن عرضها لم يتمّ.. وعلى الأقل بالشكل الذي يمكن معه، اعتبارها حقاً، من نشاطات العام. إذ حتى وإن كان بعض الصالات، في بعض المدن – ومنها طبعاً **دمشق** – قد واصل فتح أبوابه، فإن الجمهور "العريض" لم يستجب، بمعنى أن الأموال التي أنفقها القطاع العام – **المؤسّسة العامة للسينما** – على إنتاج أربعة من هذه الأفلام، والمشاركة في إنتاج الخامس (وهو "صديقي الأخير" **لجود سعيد**) مع القطاع الخاص، لم تكن لها مردودات. أو هذا على الأقلّ ما كان يمكن فهمه من خلال اتصالات أجريت بإدارة **المؤسّسة العامة للسينما** بغية الحصول على معطيات رقمية حول ما أنفق على تلك الأفلام، وما أدخلته لدى عروضها، أو عند شرائها – المفترض – في الخارج. بالنسبة إلى هذا الأمر، يبدو أن العام 2011 لم يكن عام شفافية بامتياز، ناهيك بأن ما كان مخصّصاً للنشاطات السينمائية – بين نشاطات ثقافية أخرى – من أموال (بالعملة الأجنبية) عاد وسحب عند أواسط العام يوم بدأت الأزمة العسكرية والأمنية تدمّر الاقتصاد السوري.

مشروع جادّ على الرغم من كلّ شيء

مهما يكن، لا بدّ من الإشارة إلى أنه يتعيّن النظر إلى العام 2011 – وخارج هذه الحسابات كلّها – على أنه العام الذي أضاف خمسة أعمال جديدة، إلى متن السينما السورية. وهنا، حتى ولئن كان في وسع النقد أن يسرف في الحديث عن سلبيات في هذه الأفلام، وعن كون بعضها قد بدا عاجزاً عن أن يعكس التطوّر النوعي الذي كانت السينما السورية وصلت إليه خلال مسار صار عمره عقوداً، فإن ما لا بدّ من التوقف عنده هنا هو الجدية التي يواصل بها السينمائي السوري، التعامل مع مشروعه السينمائي. إذ لدينا هنا حقاً، أفلام تتعاطى مع السينما بوصفها فناً حقيقياً، لا مجرد تهريج يداعب الغرائز، كما لا بدّ من الإشارة إلى أن الأفلام الخمسة معاً، تبتعد كثيراً عن النمط الدعاوي الأيديولوجي الذي كان يمكن توقعه من قطاع عام كان من شأنه أن يضع نفسه في خدمة منظومة سياسية متأزمة تطالب من تنفق عليهم بأن يخدموا مسعاها للبقاء، في المجالات كافة.

فالواقع أن الإنتاج السوري للعام 2011، أتى عبارة عن أفلام مؤلفين، أو شيئاً من هذا القبيل، ترصد الحياة والواقع بعيداً من الأيديولوجيا المعتادة، مزاوجة أحياناً بين السينما والأدب (فيلم "الشراع والعاصفة" **لغسان شميط**، مأخوذ من رواية شهيرة بالاسم نفسه للكاتب السوري حنّا مينة، وفيلم "هوى" **لواحة الراهب**، مقتبس عن رواية للكاتبة **هيفاء بيطار**)، وحيناً بين التاريخ في عمق أعماقه والإنسان السوري (في الوثائقي "نوافذ الروح" للثنائي **الليث حجو وعمار العاني**، يقوم الفنان المعروف **جمال سليمان**، كراوٍ ذي فضول، برحلة عبر 7000 سنة من تاريخ **سورية**). وإلى هذا يأتي الفيلم الجديد **لعبد اللطيف عبد الحميد** "العاشق"، تجديداً في الموضوع، وتواصلاً في الأسلوب المتشظي، المستند إلى الذاكرة الفردية ضمن حركية التاريخ المحلّي، ليجعل السينما نفسها موضوعاً للسينما. بل أكثر من هذا: نكاد هنا نكون أمام ما يشبه السيرة الذاتية لمخرج سينمائي (هو **عبد اللطيف عبد الحميد** نفسه)، في تأرجحه بين ذكريات الطفولة، وبداية عشق السينما من ناحية والمدينة وخوض اللعبة السينمائية والحياتية بالفعل، من الناحية الثانية.

إذاً، في هذا الإطار، المجدّد لموضوعات وأجواء كانت السينما السورية سارت على هديها خلال العقود السابقة في أفلام مميّزة حملت تواقيع **محمد ملص وأسامة محمد وهيثم حقي وسمير ذكرى، وغيرهم**، تبدّت السينما السورية في العام 2011 راسخة القدمين... وربما الى درجة أخذ عليها معها، أنها غابت تماماً عن الأحداث العاصفة. بيد أن في الإمكان بسهولة الردّ على هذا الاتهام، من ناحية بالقول إن أحداثاً كبرى من النوع الذي يحصل في سورية، تحتاج وقتاً قبل أن تنعكس في فن الكبار، ومن ناحية ثانية إن فيلمين على الأقل من الأفلام المنتجة ("هوى" **لواحة الراهب** و"صديقي الأخير" **لجود سعيد**)، عرفا كيف يدنوان، وبقوة لافتة إلى حدّ ما، من الأحداث، وإنما في جذورها: الفساد والتفاوتات الاجتماعية... وما إلى ذلك.

والسؤال الآن: في ما عدا عشرات الشرائط القصيرة، والتي من غير المؤكّد أن كثرة منها سوف تبقى علامات فنية في تاريخ السينما السورية، أي تلك التي تدور الآن في المهرجانات العالمية لتوثّق نظرة ما إلى تلك الثورة المتواصلة، هل ستحظى هذه الثورة نفسها في العام التالي بأفلامها الكبيرة؟ ومن سيموّلها؟ أين ستعرض؟ بل أين ستصوّر؟ إنها أسئلة من الواضح أن لا أحد يملك جواباً عليها. فقط، مهما كان مآل الأحداث، ثمة خوف عام لدى السينمائيين السوريين اليوم، من أن تكون السينما السورية، واحدة من الضحايا الكبرى للأحداث، أسوة بما يبدو حتى الآن أنه حادث في غير سورية من بلدان ما يسمى بـ"الربيع العربي".

السينما الفلسطينية: بالقطارة بين الحين والآخر

خلال الحقبة الذهبية للنضالات السياسية العربية، أيام عزّ الثورة الفلسطينية وحركات

بلغ العمل السينمائي الفلسطيني وضعية لم يعد في حاجة معها، إلى تعاطف من خارج الإبداع الفني، لتحقيق الجوائز. صحيح أن عدد هذه الجوائز خلال العقود الأخيرة تناقص إلى حدّ لافت في خزائن السينمائيّين الفلسطينيّين، غير أن ما بات يمنح لأفلامهم، صار بالتأكيد جوائز حقيقية مستحقة في أغلب الأحيان.

> ثمة نحو دزينة من مبدعين سينمائيّين فلسطينيّين باتوا هم مَن يصنع الفن السينمائي الفلسطيني منذ ثمانينيّات القرن العشرين على الأقل.. ومن هؤلاء إيليا سليمان وميشال خليفي وهاني أبي أسعد وميّ مصري ونجوى نجار وآن ماري جاسر... ويمكن الإضافة إليهم أيضاً رشيد مشهراوي وعلا طبري وعلياء أرصغلي وغيرهم. والحقيقة أن ذكر هذه الأسماء لا يجب أن يعني حصر الإبداع السينمائي الفلسطيني بهم، ولكنه يعني أنهم أصحاب الأسماء الأكثر بروزاً، في نشاط فني يمكن القول ببساطة إنه متحدّر، سلالياً، من سينمائيّين لفلسطين لم يكونوا فلسطينيّين.

الاحتجاج، كان من السهل على أيّ سينمائي فلسطيني أن يعود من أيّ مهرجان يشارك فيه، بجائزة يضمّها إلى ما لديه من جوائز. ولعلّه ليس من حاجة إلى التعليق على هذا بالقول إن تلك الجوائز كانت تعطى إلى **فلسطين** كقضية تنال تعاطفاً عاماً، أكثر ممّا كانت تعطى أحياناً إلى الأفلام كفنّ ينال إعجاباً عاماً. في ذلك الحين كانت المعايير الغالبة سياسية وأيديولوجية ونضالية. والحال أن هذا الوضع لم يعد قائماً كما كان في ذلك الحين. ولكن، من حسن الحظ، جرى التغيّر في اتجاهين، إذ من ناحية، بلغ الحراك السياسي والنضالي وضعية لم تعد فيها الأفضلية **لفلسطين** نفسها، بحيث تكرَّم – كما كانت الحال – مهما كان من شأن منتوجاتها، ولكن من ناحية ثانية، بلغ العمل السينمائي الفلسطيني وضعية لم يعد في حاجة معها، إلى تعاطف من خارج الإبداع الفنّي، لتحقيق الجوائز. صحيح أن عدد هذه الجوائز خلال العقود الأخيرة تناقص إلى حدّ لافت في خزائن السينمائيّين الفلسطينيّين، غير أن ما بات يمنح لأفلامهم، صار بالتأكيد جوائز حقيقية مستحقة في أغلب الأحيان. والأهمّ من هذا أن الوجود السينمائي الفلسطيني، بعدما كان طاغياً في المهرجانات الصغيرة والنضالية والهامشية، صار ملحوظاً في المهرجانات العالمية الكبيرة، من "كان" إلى "ساندانس" مروراً بـ"البندقية" و"برلين" و"تورونتو" وعشرات غيرها.

سينما في زمن العالم

بهذا دخلت السينما الفلسطينية، زمن العالم وغالباً بقوتها وبقوة موضوعاتها وتعبيرها عن هذه الموضوعات، لا بقوة، وصوابية القضية التي تدافع عنها. ولعلّ الأهمّ من هذا، أن أساليب "الدفاع" عن القضية وتناولها، كانت هي ما تغيّر حقاً، خلال العقود الأخيرة من السنين. وفي الإمكان وضع خطوط أولية بهذا التغيّر على الشكل التالي:

- في المقام الأول صار السينمائيون الفلسطينيون هم أصحاب الفيلم الفلسطيني الذي كان قبل ذلك فيلماً يصنع بالنيابية عنهم، وغالباً على يد سينمائيّين عرب وعالميّين متعاطفين وجدوا في القضية المحقّة ميداناً خصباً لتعبيرهم.
- بعد ذلك، يتبيّن أن الإنتاج نفسه لم يعد معتمداً على أموال تأتي من العمل الفلسطيني نفسه، فتجعل الإبداع السينمائي متكّلاً على إرادات سياسية أو جهوية ضيقة الأفق، لا تنظر إلى السينما إلا كأداة دعاوية، يجب أن تكون القبضات فيها مرفوعة دائماً، والمأساة ماثلة بوصفها صنيعة مؤامرة دائمة الوجود من الخارج.
- أما في المقام الثالث فإن السينمائيّين أنفسهم، وهم غالباً فلسطينيون، أصبحوا آتين من أمكان أخرى: لم يعودوا متحدّرين من العمل السياسي الحزبي، ولا من "فهلوة" البيرقراطية الإعلامية، بل برز جيل درس السينما في معاهد مرموقة. بل أكثر من هذا: جاء إلى السينما من حبّ السينما نفسها، ومن دون أيّ إرث "سينمائي" فلسطيني مكبّل.

واستناداً إلى هذا الواقع الأخير يمكن الآن تسمية نحو دزينة من مبدعين سينمائيّين فلسطينيّين باتوا هم مَن يصنع الفن السينمائي الفلسطيني منذ ثمانينيّات القرن العشرين على الأقل.. ومن هؤلاء **إيليا سليمان وميشال خليفي وهاني أبي أسعد ومي مصري ونجوى نجار وآن ماري جاسر**... ويمكن الإضافة إليهم أيضاً **رشيد مشهراوي وعلا طبري وعلياء أرصغلي وغيرهم**. والحقيقة أن ذكر هذه الأسماء لا يجب أن يعني حصر الإبداع السينمائي الفلسطيني بهم، ولكنه يعني أنهم أصحاب الأسماء الأكثر بروزاً، في نشاط فنّي يمكن القول ببساطة إنه متحدّر، سلالياً، من سينمائيّين لفلسطين لم يكونوا فلسطينيّين، بل كانوا عرباً وغير عرب، أكثر ممّا تحدروا من الإرث السينمائي الفلسطيني نفسه. لأن البحث عن جذور سينما **ميشال خليفي وإيليا سليمان وهاني أبو أسعد** وغيرهم، يؤدّي إلى وجوده لدى **برهان علوية** اللبناني (ولاسيّما في تحفته "كفر قاسم")، **وجان شمعون** اللبناني أيضاً(في عدد لا بأس به من الوثائقيات اللافتة التي حقّق معظمها مع زوجته السينمائية الفلسطينية ميّ مصري)، **وتوفيق صالح المصري**(وطبعاً في فيلمه الرائع "المخدوعون" المحقّق بإنتاج سوري عن قصة للكاتب الراحل **غسان كنفاني** عنوانها "رجال في الشمس").. وربما كذلك لدى **كوستا غافراس اليوناني/**الفرنسي وفيلمه "هانا ك.".. وإلى حدّ ما الفرنسي **جان– لوك غودار** وتجربته اللافتة في "هنا وهناك"...

ومهما يكن من الأمر هنا، لا يمكن المرء إلا أن يتحدث عن "معجزة فلسطينية صغيرة" حدثت وتحدث أمام الأعين منذ "الذاكرة الخصبة" و"عرس الجليل" **لميشال خليفي**. "معجزة" جعلت هذا المتن السينمائي الفلسطيني، طوال عقود ومهرجانات وأفلام متميّزة، واحداً من أفضل ما يحدث في السينما العربية الجديدة. بل أحياناً حتى في السينما العالمية الجديدة، إذا ما تمّ النظر بعين الاعتبار إلى أفلام إيليا سليمان، التي تستقبل، ولاسيّما ثلاثيته الفلسطينية منها ("سجل اختفاء"، "يد إلهية" و"الزمن الباقي")، كإسهام أساسي في التجديد السينمائي على الصعيد العالمي.

بالترابط مع هذا الواقع، إذاً، صار في إمكان محبّي السينما أن يتوقعوا، في كلّ عام وفي مهرجانات كثيرة، أن تبرز مفاجأة سينمائية فلسطينية جديدة، تحمل غالباً توقيع واحد من تلك الأسماء الراسخة، أو تحمل توقيع اسم جديد يكاد يأتي من "اللامكان"، ليفرض حضوره. وغالباً ما يكون المقصود بهذا "اللامكان"، إسرائيل نفسها، حيث لا يمرّ عام إلا ويبرز سينمائي فلسطيني يحمل جنيستها، لكنه يحقّق فيلماً إضافياً يسهم في كسر أيديولوجيتها وفضح عنصريتها ويمينها، وأحياناً بفضل أموال ينالها في ميزانية رسمية لدعم السينما. وهنا قبل مواصلة هذا السياق قد يكون مفيداً فتح هلالين للإشارة إلى ما حدث قبل زمن، حين اكتشف في إحدى دورات مهرجان قرطاج التونسي أن فيلم "سجل اختفاء" لإيليا سليمان نال دعماً مالياً من قسم خاص بالدعم السينمائي في وزارة الخارجية الإسرائيلية. يومها، وفي مؤتمر صحافي حول الفيلم في حضور سليمان، ندّد الحضور بذلك الدعم، فما كان من صاحب الفيلم إلا أن قال بهدوء: "يا أصدقائي، إنني أنا وأهلي ندفع الضرائب لحكومة العدو منذ نصف قرن ولا تغضبون أو تحتجّون، واليوم إذ استرد بعض فلوسي لأحقّق فيلماً ضدّ هذه الحكومة تزعلون؟!".

من أين يأتي المال؟

يبدو أن هذا السجال صار جزءاً من الماضي. غير أن المقصود بإيراد ما سبق التذكير ببعض الحقائق للوصول إلى العام 2011 الذي نحن في صدده، ولاسيّما أن الفورة السينمائية الفلسطينية، إنما تحققت عند العقود الأخيرة من القرن العشرين، بفضل دعم مالي غربي، وليس بفضل أموال فلسطينية أو عربية. وكانت النتيجة أنه حين راح هذا الدعم يخبو على ضوء الأزمات

> تحقّقت الفورة السينمائية الفلسطينية في العقود الأخيرة من القرن العشرين، بفضل دعم مالي غربي، وليس بفضل أموال فلسطينية أو عربية. وحين راح هذا الدعم يخبو على ضوء الأزمات الاقتصادية في الدول الرئيسة التي كانت تدعم(فرنسا، هولندا، بلجيكا، بريطانيا...)، تضاءل حجم الإنتاج الفلسطيني. ولئن كانت الأفلام الفلسطينيّة التي أنتجت خلال الحقب السابقة قد أوجدت مكاناً لفلسطين وسينماها في العالم، فإن هذا لم ينتج عنه – وبصورة تلقائية– توافر أموال تنتج هذه الأفلام. وإلى هذا الواقع يمكن بالطبع، ردّ تباطؤ الإنتاج، مع حلول العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين.. غير أن الأمور عادت وتعدلت بعض الشيء بفضل المهرجانات الخليجية الثلاثة: دبي وأبوظبي والدوحة وما تحدّر عنها من مؤسّسات وهيئات داعمة.

الاقتصادية في الدول الرئيسة التي كانت تدعم (**فرنسا، هولندا، بلجيكا، بريطانيا**...)، تضاءل حجم الإنتاج الفلسطيني، ولاسيّما أن عروض أفلامه كانت تقتصر على المهرجانات ومحطات التلفزة، وفي مرّات نادرة أفلام (أفلام **إيليا سليمان**، مثلاً) كانت تنال نصيباً من عروض الصالات. فالفيلم الفلسطيني مكلِّف، وليس له أيّ هيكلية توزيعية حقيقية تتمكّن من جعل جمهور المشاهدين يموّله. هذا فضلاً عن أن معظم البلدان العربية لم ترَ ما يضطرها إلى استقبال هذه الأفلام في صالاتها، إن لم تمنع عروضها الثقافية المحدودة حتى. وعلى هذا النحو، حتى وإن كانت الأفلام الفلسطينية التي أنتجت خلال الحقب السابقة قد أوجدت مكاناً **لفلسطين** وسينماها في العالم، فإن هذا لم ينتج عنه – وبصورة تلقائية – توافر لأموال تنتج هذه الأفلام. وإلى هذا الواقع يمكن بالطبع، ردّ تباطؤ الإنتاج، مع حلول العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين.. غير أن الأمور عادت وتعدلت بعض الشيء بفضل المهرجانات الخليجية الثلاثة: **دبي وأبوظبي والدوحة** وما تحدّر عنها من مؤسّسات وهيئات داعمة.

وهكذا، بفضل أموال تأمنت من طريق المهرجانات والصناديق، عادت تظهر أفلام فلسطينية مميّزة بين الحين والآخر، ناهيك بأن فرصاً شديدة الأهمية بدأت، خلال السنوات الخمس الأخيرة، تعطى لجيل جديد من السينمائيين الفلسطينيّين. ولعل في الإمكان القول إن العام 2011 يشكّل نقطة محورية وحيّزاً انتقالياً في هذا المجال.

صحيح أن هذا العام لم يشهد ظهور أفلام تحمل تواقيع أصحاب الأسماء المعروفة في السينما الفلسطينية، لكنه شهد تحقيق عدد لا بأس به من المخرجين الشبّان، شهد أفلاماً قصيرة أو متوسطة (يعتبرونها، ويبدو أنهم محقّون في هذا، خطوة للوصول إلى ما هو أهمّ بالنسبة إليهم: السينما الروائية الطويلة).. وهذه الأفلام عرضت في مجالات متنوّعة ونالت جوائز كثيرة، ولكن في الوقت نفسه الذي كان فيه أصحاب الأسماء الأكثر رسوخاً، يحققون جديداً. ولعلّ استعارة بعض ما كتبه الناقد الفلسطيني **بشار إبراهيم** في تقديمه لجولة رسمها حول ما حدث في السينما الفلسطينية خلال العام 2011، يوضح الصورة، حتى وإن كان هو اقتصر في حديثه على جوائز نالها مواطنوه السينمائيّون في **مهرجان دبي** لدورة ذلك العام. قال **إبراهيم**:"غلة وفيرة من الجوائز نالها سينمائيّون وأفلام فلسطينية في "مهرجان دبي" لهذا العام (ومن بينها جائزة أفضل فيلم وأفضل ممثلة وجائزة أفضل موسيقى)، وحضور أكثر وفرة حقّقته **فلسطين** في السينما هذا العام. نعم يحتاج المرء لقليل من النباهة، ولشيء من الاطّلاع والقدرة على محاكمة الأمور، والنبش في المتواري خلف العناوين المباشرة، ليصل إلى نتيجة باهرة، وهي أن السينمائيّين الفلسطينيّين كانوا على قدر متميّز من الفعالية والحضور والإبداع، خلال العام 2011...".

ومن الجوائز التي تحدث عنها الناقد جائزة "أفضل فيلم" لفيلم "حبيبي راسك خربان" **لسوزان يوسف**، وجائزة "أفضل ممثلة" لبطلة الفيلم **ميساء عبد الهادي**. ولسوف يكون من المفيد التذكير بأن مخرجة الفيلم أميركية من أصل فلسطيني، وأن الاسم برز، بشكل لافت للمرّة الأولى في هذا العام... وذلك بينما كانت **ميّ مصري** منهمكة في التحضير لفيلمها الروائي الطويل الأول "3000 ليلة"، بعدما حقّقت أعمالاً طويلة وثائقية شديدة التميّز خلال عشرين عاماً وأكثر، علماً بأن **ميّ مصري** تشتغل على هذا المشروع تحضيراً وجمعاً للتمويل والمساعدات منذ أعوام طويلة.. وفيما كان **إيليا سليمان** يصوّر جزءاً من فيلم سباعي عالمي عن **هافانا** عاصمة **كوبا**– عرف فيه كيف يبقى وهو هناك عند آخر العالم في قلب هويته الفلسطينية كعادته–، ويستعدّ لخوض السينما الروائية من جديد بعد غياب سنوات... وكان **سامح زعبي**، الذي برز بعدد من الأفلام القصيرة خلال السنوات السابقة، ينجز روائياً أولاً، وأن **ماري جاسر**، تحقّق روائيّها الثاني بعد "ملح هذا البحر"، وهو "لما شفتك"، الذي سيبدأ جولاته على المهرجانات العالمية – ومنها **مهرجان تورونتو**–، ويحقّق مهدي **فليفل** طويلاً عن "عين الحلوة" سيكون ظهوره لافتاً في **تورونتو** أيضاً...

طبعاً يمكن هنا كتابة فقرات عن المشروعات التي تحضّر للعام المقبل وما سيليه، غير أن الأهم هو التوقف بشكل أكثر دلالة عند العام 2011.. حيث تبدو ملامحه فائقة الأهمية لتلمّس أي مستقبل سوف يكون للسينما الفلسطينية في السنوات المقبلة، انطلاقاً ممّا ذكر أعلاه من أن هذا العام عام محوري. والكلام على المحوريّة يعني أن المسألة هي في المقام الأول المسألة الإنتاجية. إذ لا بدّ من تكرار هذا القول مرّة أخرى، ليس للسينما الفلسطينية حتى اليوم، وعلى الرغم من كلّ ماضيها وعلى الرغم من كلّ النجاحات التي تحقّقها، أيّ بنى إنتاجية حقيقية، حتى وإن كان ثمة وجود في الداخل الفلسطيني (**الضفة الغربية** حيث السلطة الوطنية تحاول دائماً أن تخلق بنى، ولو هامشية للسينما تحت ضغط السينمائيّين أنفسهم وإلحاحهم) يسفر عن مهرجانات ولقاءات وأحياناً عن إنتاج أفلام متقشفة. فمن اللافت أن معظم هذه الأفلام من إخراج وإنتاج نساء (وربما يمكن القول إن هذا الواقع المدهش إنما هو ناتج عن النشاطات المتنوّعة التي تقوم بها مؤسّسة "شاشات" تحت إدارة السينمائية **علياء أرصغلي** ورفيقاتها، وهي مؤسّسة تقدّم تظاهرات سينمائية وتدعم إنتاج بعض الأفلام القصيرة وتسهم في نشر الثقافة السينمائية وسط صعوبات مهلكة). وبسبب غياب البنى الإنتاجية لا بدّ لمبدعي السينما الفلسطينية، ولاسيّما إذا كانوا من غير أصحاب الأسماء المعروفة، أن يلجأوا الى طلب العون الخارجي. وإذا كان هذا العون يقدّم حالياً، وغالباً في المهرجانات الخليجية ومؤسّساتها، فإنه بطيء الحركة، ويقتصر على ميزانيات صغيرة تعجز عن أن تخلق متناً سينمائياً يضاهي ما كان تحقق في العقود السابقة. ومع هذا قد يكون مفيداً التذكير بأن كمّاً ما، بدأ يحلّ محلّ النوعية المنشودة. وذلك لأنه على الرغم من الشكاوى الدائمة، وعلى الرغم من أن العام 2011 يبدو ضحلاً، نسبياً، في مجال احتوائه على أفلام تضاف بقوة إلى المتن السينمائي الفلسطيني المكرّس، فإن ثمة ما لا يقلّ عن **25 فيلماً** قصيراً حقّقت خلال العام.. وثمة نحو دزينتين من أسماء جديدة لمخرجين شبّان، وبخاصة لمخرجات، قطعوا خطواتهم الأولى، وغالباً بأفلام لا تزيد ميزانية الواحد منها على **10 آلاف** دولار(قارن مثلاً، **بالستة ملايين يورو** التي يكلفها فيلم مثل "الزمن الباقي" **لإيليا سليمان**!!). ومع هذا، من المتوقّع أن يخلق هذا كلّه خلال المرحلة المقبلة متناً سينمائياً جديداً ومتجدّداً، لأن النجاح – المعنوي على الأقل – الذي حققته السينما الفلسطينية، بكلّ تنوّعاتها، خلال السنوات السابقة وصولاً إلى العام 2011، سوف ينتهي به الأمر إلى إقناع أصحاب الرساميل – من فلسطينيّين وغيرهم – بأن المشروع السينمائي الفلسطيني يمكن أن يكون مشروعاً اقتصادياً ناجحاً أيضاً، في

على الرغم من أن العام 2011 يبدو ضحلاً، نسبياً، في مجال احتوائه على أفلام تضاف بقوة إلى المتن السينمائي الفلسطيني المكرّس، فإن ثمة ما لا يقلّ عن 25 فيلماً قصيراً حقّقت خلال العام..وثمة نحو دزينتين من أسماء جديدة لمخرجين شبّان، وبخاصة لمخرجات، قطعوا خطواتهم الأولى، وغالباً بأفلام لا تزيد ميزانية الواحد منها على 10 آلاف دولار.

النجاح – المعنوي على الأقل – الذي حقّقته السينما الفلسطينية، بكلّ تنوّعاتها، خلال السنوات السابقة وصولاً إلى العام 2011، سوف ينتهي به الأمر إلى إقناع أصحاب الرساميل – من فلسطينيّين وغيرهم – بأن المشروع السينمائي الفلسطيني يمكن أن يكون مشروعاً اقتصادياً ناجحاً أيضاً، في ما لو فتحت في وجهه الأبواب، من ناحية، ويمكن لمردوده أن يكون أوفر وأوفر على فلسطين إذا تعزّزت حرية قرار المبدع في إنجاز عمله من ناحية ثانية.

ما لو فتحت في وجهه الأبواب، من ناحية، ويمكن لمردوده أن يكون أوفر وأوفر على **فلسطين** من ناحية ثانية، في حال تعزّزت حرية قرار المبدع في إنجاز عمله، من دون نسيان أنه في وقت تبدو فيه القضية الفلسطينية منسية بعض الشيء في العالم، ليس هناك سوى السينما، والسينما الحرّة والجيّدة الصنع بالتحديد، تأتي من **فلسطين** لتعيد الحديث عن القضية لمناسبة نجاح فيلم من هنا وتميّز فيلم من هناك. ثم ماذا أخيراً لو اختتم هذا الكلام بإشارة إلى أن هذه السينما الفلسطينية التي تتحقق بتقشف وصعوبة، باتت لا تؤثر على أنماط صاعدة ومتجدّدة من السينما الشبابية العربية فقط ، بل إنها– وبشكل أكثر خطراً بكثير–، باتت تؤثر على كثر من السينمائيّين الإسرائيليّين الصاعدين، من الذين – تحت هذا التأثير الجمالي، وإنما السياسي أيضاً – باتوا يحقّقون أفلاماً تفرض حضورها في العالم، لتشارك أفلام الفلسطينيّين في موقفهم الرافض لممارسات الدولة الإسرائيلية، ونسف العديد من المرتكزات التي قامت عليها أيديولوجيا هذه الدولة ويمينها أيضاً.

ترى هل ثمّة حاجة إلى انتظار أزمنة طويلة إضافية قبل اكتشاف ما الذي يمكن للسينما أن تفعله؟

السينما الفلسطينية التي تتحقق بتقشف وصعوبة، باتت لا تؤثر على أنماط صاعدة ومتجدّدة من السينما الشبابية العربية فقط، بل باتت تؤثر على كثر من السينمائيّين الإسرائيليّين الصاعدين، من الذين، وتحت تأثيرها الجمالي، والسياسي أيضاً، باتوا يحقّقون أفلاماً تفرض حضورها في العالم، لتشارك أفلام الفلسطينيّين في موقفهم الرافض لممارسات الدولة الإسرائيلية.

السينما اللبنانية: أرقام وأموال في انتظار الأفضل

لعلّ أبرز ما ميّز العام السينمائي 2011 في لبنان، الأرقام، سواء أكانت أرقاماً قياسية كما وصفتها الناقدة والصحافية **فيكي حبيب** في مقال لها في صحيفة "الحياة"، أو مثيرة للأسى والسخرية كما عبّر الناقد **هوفيك جشيان** في مقال له في صحيفة "النهار". فالكاتبان اتفقا على هذه الناحية الرقمية، حتى وإن كانا اعتبرا، بشكل أم بآخر، أن السينما اللبنانية كانت من الخاسرين في ذلك العام. ومع ذلك إذا ما تمّ النظر إلى السياق السينمائي اللبناني كما تجلّى في العام 2011، مقارنةً بما حدث سياسياً في العام نفسه، سيتبيّن بسرعة أن لبنان، في هذا المجال، كان أقلّ العرب خسارة، وأن العام، بعد كلّ شيء، لم يكن على السوء الذي كان يمكن تصوّره. والقول هذا لا يقصر الحديث عن الأرقام، أي عن الكمّ وحده، حتى وإن كان من الصعب القول إن "الكبار" الذين عرضوا أعمالهم خلال العام، تمكّنوا من تقديم أفضل ما عندهم. علماً بأن صفة "كبار" هذه تبدو في نهاية الأمر مثيرة للسجال.. طالما أن مَن يُعتَبرون حقاً، كباراً ومؤسّسين للسينما اللبنانية الجديدة، يبدون اليوم غائبين تماماً، ابتلع الموت بعضهم (**مارون بغدادي، ورندة الشهال**)، وغيّب المرض المؤسف أو الكسل بعضهم الآخر (**برهان علوية وجان شمعون**)، فيما يضيع الجيل التالي لهؤلاء، بين البحث عن تمويل لمشروعات جديدة، أو الانصراف إلى العمل التلفزيوني في **لبنان** وخارجه (حال **سمير حبشي وبهيج حجيج** وحتى **أسد فولادكار** الذي كان ظهر قبل سنوات بفيلم زهيد الكلفة أثار سجالات وآمال هو "لما حكيت مريم" ثم اختفى منصرفاً لإخراج مسلسلات شعبية مصرية!)، بينما حقّق **جان–كلود قدسي** فيلم رجل شريف" الذي لم يقيّض له أن ينجز أو يعرض خلال العام.. فيما تغيب أخبار **جوسلين صعب**.

عودة بائسة إلى سينما المقاولات

أما أبناء الأجيال التالية، من الذين يعتبرون، أيضاً "كباراً" بشكل أو بآخر، مقارنةً بالأجيال الشابة التي لا تتوقف عن تحقيق أفلام قصيرة، فإنهم أدلوا بدلوهم خلال الموسم، بعرض أفلامهم الجديدة، إلى جانب زملاء لهم أعادوا الاتصال بما كان يسمّى في الماضي سينما المقاولات، وصار عبارة عن شرائط تلفزيونية تعرض سينمائياً، فلا تجد قبولاً من المتفرجين (الذين يفضلون مشاهدتها وهم جلوس في بيوتهم) أو من النقّاد (الذي يعرفون كيف لا يجعلونها تنطلي عليهم، وإن انطلت على صحافيّين عيّنوا أنفسهم نقاداً). وفي هذا السياق، كان التشويق الأكبر، منذ بداية العام، يتعلّق بعرض الفيلم الجديد، والطويل الثاني، **لنادين لبكي** "وهلق لوين؟" في الدورة السابقة (2011) لمهرجان "كان"، حيث جاء عرضه ليعكس التقدّم خطوة على طريق التراتبية القيميّة مقارنةً بعرض الروائي الطويل الأول **للبكي**، "كاراميل". فهذا كان عرض العام 2007 في تظاهرة "أسبوعي المخرجين" في دورة المهرجان نفسه. أما "وهلق لوين؟" فعرض في تظاهرة، أهمّ، هي "نظرة ما...". والحقيقة أن معظم الذين شاهدوا هذا الفيلم الأخير، وقارنوه بسابقه، رأوا أن كفة "كاراميل" مرجّحة من الناحية التقييميّة.. معتبرين أن **لبكي** سجّلت تراجعاً جمالياً، على مستوى الموضوع والصدقية، لكن هذا لم يكن رأي الجمهور العريض الذي شاهد الفيلم في الخارج، ثم في لبنان. ففي الخارج، وعلى الرغم من التناول النقدي الأقرب للسلبية تجاه الفيلم، تدفق مئات الألوف لمشاهدته والاستمتاع به. أما في لبنان فإن عروض الفيلم أتت مدهشة، بحيث إن **الثلاثمائة ألف متفرج** الذين شاهدوه محلياً، جعلوا منه "أنجح فيلم لبناني في التاريخ"، بل حتى أنجح فيلم عربي يعرض في **لبنان** منذ زمن طويل. لقد كان هذا الفيلم، كما وصفه الناقد **حبشيان** "ضربة معلم". غير أن المشكلة كمنت في أن الجمهور الذي أقبل عليه، لم يعتبره عملاً سينمائياً كبيراً كان من شأنه أن يفتح الأبواب واسعة أمام نهضة حقيقية للسينما اللبنانية، نهضة تستأنف ما كان بدأه الجيل المؤسّس للسينما اللبنانية الجديدة منذ **أوائل سبعينيّات القرن العشرين**، بل إن اللبنانيّين أقبلوا على الفيلم كأيقونة وطنية، كمكمّل لمسرح **الرحابنة** ورقص **كركلا** وغناء **ماجدة الرومي** والمطاعم الشهيرة **ومغارة جعيتا**. صحيح أن فيلم **نادين لبكي** لم يأتِ تحفة، لكنه كان يستحقّ من اللبنانيّين الذين أحبّوه وعبّروا عن هذا في مقابلات تلفزيونية بالجملة، حبّاً من نوع آخر.

السياق السينمائي اللبناني، وكما تجلّى في العام 2011 مقارنةً بما حدث سياسياً في العام نفسه، يظهر أن لبنان، في هذا المجال، كان أقلّ العرب خسارة، وأن العام، بعد كل شيء، لم يكن على السوء الذي كان يمكن تصوّره. والقول هذا لا يقصر الحديث عن الأرقام، أي عن الكمّ وحده.

مهما يكن من الأمر، ومهما كان رأي النقّاد الجادين بفيلمها الثاني هذا، فإن ما لا بدّ من قوله هو أن **نادين لبكي** كانت الظاهرة الأفضل في السينما اللبنانية في العام 2011. ففيلمها الذي بلغت ميزانيّته، بحسب المعلومات المتوافرة، نحو **ستة ملايين يورو**، وصل مدخوله، ودائماً بحسب معلومات لا يمكن اعتبارها دقيقة – كما حال كلّ المعلومات العربية المتعلقة بالسينما– إلى خمسة أضعاف هذا الرقم. لكن نادين لبكي لم تكن الوحيدة من أبناء جيلها التي رفدت السينما اللبنانية بجديد خلال هذا العام. فالحال أن عدد الأفلام اللبنانية الطويلة التي عرضت في لبنان، من إنتاج لبناني، بلغ عشرة أفلام، ما دفع إلى الحديث عن أرقام قياسية. وصحيح أن هذه الأفلام لم تنتج كلّها خلال هذا العام، لكن مجرد عرضها الأول فيه يتيح نسبتها إليه، حتى وإن كان من المعروف أن عدداً منها عرض أولاً، في مهرجانات خليجية، وتحديداً لأنه كان ثمة أموال خليجية في إنتاج هذه الأفلام، أو بعضها على أيّ حال. غير أن مستوى هذه الأفلام أتى متفاوتاً، كما أتت الأفلام متنوّعة، بل شديدة التنوّع في استقطاب الجمهور. إذ في حين شاهد فيلم نادين لبكي أكثر من 300 **ألف متفرج** – على الأقل حتى آخر صيف هذا العام –، لم يحظ الفيلم الثاني، في ترتيب المشاهدة، الذي حلّ وراءها، وهو "رصاصة طائشة" **لجورج**

أتت عروض فيلم "هلق لوين؟" لنادين لبكي في لبنان مدهشة، بحيث إن الثلاثمائة ألف متفرج الذين شاهدوه محلياً، جعلوا منه "أنجح فيلم لبناني في التاريخ"، بل حتى أنجح فيلم عربي يعرض في لبنان منذ زمن طويل. والمشكلة كمنت في أن الجمهور الذي أقبل عليه، لم يعتبره عملاً سينمائياً كبيراً كان من شأنه أن يفتح الأبواب واسعة أمام نهضة حقيقية للسينما اللبنانية، نهضة تستأنف ما كان بدأه الجيل المؤسّس للسينما اللبنانية الجديدة منذ أوائل سبعينيّات القرن العشرين، بل إن اللبنانيّين أقبلوا على الفيلم كأيقونة وطنية، كمكمّل لمسرح الرحابنة ورقص كركلا وغناء ماجدة الرومي والمطاعم الشهيرة ومغارة جعيتا.

الهاشم بأكثر من 19400 **متفرج**، ليأتي بعده فيلم من نوع الأعمال التلفزيونية ("صوري مام") بنحو 15 **ألف متفرج**، ففيلم مدّع، وإن بنوايا طيّبة، عن أحداث سياسية عنوانه "شارع هوفلان" بأقلّ من تسعة آلاف متفرج. وفي الترتيب نفسه يبدو محزناً أن يحلّ واحد من الأفلام الأكثر طموحاً وجدية التي حقّقت في لبنان في السنوات الأخيرة، والمقصود "شتي يا دنيي" **لبهيج حجيج**، في مركز متدنٍّ بأقلّ من 4500 **متفرج** (علماً بأن هذا الفيلم يتناول موضوع المخطوفين والمفقودين اللبنانيين خلال الحرب الأهلية، وهو موضوع يعني عشرات ألوف الأشخاص والعائلات!)، وليحلّ "الجيل" **لغسان سلهب** في المركز الثامن بأقلّ من 700 **متفرج**، ويأتي ترتيبه – ويا لغرابة الأمر! – بعد فيلمين وثائقيّين مميزين هما "شيوعيين كنا" **لماهر أبي سمرا** (1447 **متفرجاً**)، و"تيتا ألف مرة" **لمحمود قعبور** (أقلّ من 700 **متفرج**)... فهل نضيف هنا إن معظم هذه الأفلام التي نصفها بالجيّدة والجدّية، نالت جوائز عديدة في الخارج.. وإن أفلاماً مثل "صوري مام" و"شارع هوفلان" شتمت في الصحافة واحتقرت من قبل النقّاد؟؟

الأرقام ودلالاتها

قد يكون مفيداً التوقف عند بعض الأرقام ذات الدلالة، والتي أوردها الناقد **هوفيك حبشيان** في تقريره المذكور أعلاه. فهو يقول في التقرير إن عدد الذين شاهدوا أفلاماً سينمائية خلال العام 2011 في لبنان بلغ 3.345.789 متفرجاً، أي ما يقرب من عدد السكان المقيمين في لبنان تقريباً. ومن اللافت أن هذا الرقم يزيد بما نسبته الثلث على عدد مشاهدي العام السابق 2010. وفي مجال الأرقام أيضاً، ودائماً بالاستناد إلى التقرير المذكور، يمكن الإشارة إلى أن لبنان يضمّ حالياً نحو 20 مجمّعاً سينمائياً يتراوح عدد صالاتها بين 9 صالات وصالة واحدة، علماً بأن ثمة مجمّعات أخرى تقام حالياً وسوف تفتتح خلال العامين المقبلين. أما ترتيب هذه المجمّعات من ناحية عدد المتفرجين خلال العام، فكان على النحو التالي: مجمع "سينما سيتي" الأول بنحو مليون مشاهد، يليه مجمع "غراند" في "آ. بي. ثي" مع 700 ألف مشاهد، ثم على التوالي "كونكورد"، و"دون"، و"إسباس"... مع 200 ألف مشاهد لكلّ منها تقريباً. أما بالنسبة إلى عدد الأفلام الأجنبية والعربية والمحلية التي عرضت في **لبنان** خلال العام 2011 فهو 221 فيلماً من الأنواع والجنسيات كلّها.

والحال أنه مع استثناء فيلم **نادين لبكي** "وهلق لوين؟" واعتباره حالة على حدة... بل أكثر من هذا: حالة اجتماعية أيقونيّة أكثر منها سينمائية، سيلاحظ أن حصة السينما اللبنانية من هذا كلّه، ضئيلة للغاية، بل لا تكاد تذكر. إذ من أصل **الثلاثة ملايين** وأقلّ من **نصف المليون** مشاهد الذين اشتروا بطاقة لحضور فيلم في صالة لبنانية، شاهد الأفلام المحلّية أقلّ من **خمسين ألف مشاهد**، أي ما نسبته أقل من 2 **في المائة**! وبشكل أكثر تدقيقاً يمكن القول إن مجموع ما دفعه المشاهدون اللبنانيون لمشاهدة أفلام لبنانية (ودائماً مع وضع فيلم **نادين لبكي** جانباً، بل هنا في مجال مردوداته يوضع جانباً بشكل أكثر إلحاحاً، طالما أنه، في نهاية الأمر، إنتاج فرنسي!) يقلّ عن 350 ألف دولار.. وهو مبلغ يقلّ، بالتأكيد، عن كلفة إنتاج أيّ فيلم لبناني طويل!

وهنا، إذا ما تمّ البحث عن أمكنة أخرى يعرض فيها الإنتاج السينمائي اللبناني خارج **لبنان**، لأعيانا البحث، حيث، خارج إطار المهرجانات والعروض التلفزيونية

بلغ عدد الذين شاهدوا أفلاماً سينمائية خلال العام 2011 في لبنان 3.345.789 متفرجاً، ومن اللافت أن هذا الرقم يزيد بما نسبته الثلث على عدد مشاهدي العام السابق 2010. ولكن مع استثناء فيلم نادين لبكي "وهلق لوين؟" سيلاحظ أن حصة السينما اللبنانية من هذا كلّه، ضئيلة للغاية، بل لا تكاد تذكر. إذ من أصل الثلاثة ملايين وأقلّ من نصف المليون مشاهد الذين اشتروا بطاقة لحضور فيلم في صالة لبنانية، شاهد الأفلام المحليّة أقلّ من خمسين ألف مشاهد، أي ما نسبته أقلّ من 2 في المائة! وبشكل أكثر تدقيقاً يمكن القول إن مجموع ما دفعه المشاهدون اللبنانيون لمشاهدة أفلام لبنانية يقلّ عن 350 ألف دولار. وهو مبلغ يقلّ، بالتأكيد، عن كلفة إنتاج أيّ فيلم لبناني طويل!

التي تكاد تكون غالباً مجانية، ليس ثمة بعد، أي سوق حقيقية لأيّ فيلم لبناني، ما يدفع إلى التساؤل المحيّر عن الهوية الاقتصادية للمشروع السينمائي اللبناني، وعن مصدر الأموال التي تنفق على هذا المشروع. والحقيقة أنه مع مثل هذا التساؤل نجد أنفسنا نستطرد لنتساءل أيضاً: على ضوء هذا الواقع، ما هو مستقبل السينما في **لبنان**؟

طبعاً ليس هنا المكان الصالح للبحث عن إجابة على هذا السؤال الذي يبدو عسيراً. لئن كانت لغة الأرقام والأموال شديدة الأهمية لدى أي حديث عن السينما، فإن المسألة في **لبنان** تبدو دائماً مختلفة. وفي هذا السياق، على الرغم من أن أبرز ما كان يهمّ في سياق هذه التقارير هو اقتصادات السينما، فإنه إذ يصل الوضع إلى **لبنان** يبدو أن لا مناص من تنحية المسألة الاقتصادية جانباً، للحديث، من جديد، عن مكانة هذه السينما، بالنسبة إلى وطنها نفسه، كما بالنسبة إلى السينما العربية بشكل عام. والحقيقة أنه بالانتقال بالحديث إلى هذا المستوى، ستبرز تأكيدات مختلفة إلى حدّ كبير عن التأكيدات المالية/ الاقتصادية.

سينما تنبعث من رمادها

من الناحية النوعية، لا تبدو السينما اللبنانية في مجملها، على السوء الذي كان يمكن أن تبدو عليه.. ولكن ليس، تحديداً، بفضل فيلم **نادين لبكي**، من دون أن يعني هذا أن الفيلم ليس مميّزاً. فالحقيقة أن "هلق لوين؟" فيلم جميل ومشغول بعناية وأناقة فنّيتين، وبكثير من النوايا "الوطنية" الطيّبة التي أمنّت له نجاحه. أما مشكلته الأساسية فتكمن في أنه أتى تالياً، وليس سابقاً، للفيلم الأول المميّز والكبير – في مجاله – الذي بدأت به **لبكي** حياتها السينمائية في مجال الأفلام الروائية الطويلة "كاراميل". ومن هنا إذا كان "هلق لوين؟" يعاني من شيء فإنه إنما يعاني من كونه أقلّ أهمية وبراعة تحقيق من سابقه. ولعل الشيء نفسه يمكن أن يقال عن فيلم لبناني آخر حقّق في العام 2011، لكنه لم يعرض في الصالات طوال العام، وهو فيلم، **دانيال عربيد** الروائي الطويل الثالث "أوتيل بيروت". وكانت **عربيد** أمّنت لنفسها سمعة سينمائية جيدة في طويلها الأول "معارك حب"، ثم عادت وأمّنت سمعة استفزازية في الثاني، "رجل ضائع" الذي غلبت عليه إباحية جعلته فيلماً ملعوناً بالنسبة إلى الرقابات العربية على الأقل. ويبدو أن هذه اللعبة، التي تحوّلت إلى لعبة مع الرقابة وأجهزة الأمن العام في **لبنان**، راقت للمخرجة الشابة، فعادت لتجعل للإباحية واستفزاز السلطات العسكرية، مكاناً أساسياً في "أوتيل بيروت"، فكان أن أثار الفيلم ضجة ومعارك حول حرية التعبير، وحدود الحرية والاستفزاز، لم تنته بعد. وكان، أيضاً، أن منع الفيلم، على الرغم من أنه عرض في بعض البلدان في الخارج ومن على شاشة التلفزة الفرنسية التي كانت هي مَن أنتجه.

مهما يكن، إذا كان الحديث أعلاه عن مستوى جيّد للنتاج السينمائي اللبناني في العام 2011، فالحقيقة أن هذا المستوى الذي تفاوت وجوده في فيلمي **نادين لبكي ودانيال عربيد**، حضر بشكل لافت في أفلام لبنانية عديدة نالت اهتماماً أدنى ممّا ناله هذان الفيلمان، في مقابل تحبيذ من النقّاد أدرك قيمتها ورجحها، حتى وإن كان معظم هذه الأفلام لم يجد طريقه إلى الصالات، وهو قد لا يجد هذه الطريق في الوقت الحاضر على الأقل. وفي مقدّم هذه الأفلام المقصودة هنا (ومعظمها للمناسبة نال إنتاجاً أو دعماً من المهرجانات الخليجية ومؤسّساتها)، يأتي فيلم سيمون الهبر "الحوض الخامس"، وفيلم

هادي زكاك "مرسيدس"، وإلى جانبهما فيلم "يـا مـو" **لرامي نيحاوي** و"القطاع صفر" **لنديم مشلاوي**. والحال أن ما يجمع بين هذه الأفلام الأربعة، ويعطيها قوتها (التعبيرية) وضعفها (التجاري) في الوقت نفسه، إنما هو وثائقيتها، التي – حتى في إطار هذا النوع – تخرج عن السياق المعهود، إذ هنا، في كلّ من هذه الأفلام، على تفاوت بينها، يتعامل المخرج مع موضوعه المرتبط بالتاريخ والذاكرة – غالباً بذاتيّة – وكأنه يحاول إنتاجهما، بعيداً من أن يكتفي بتصويرهما أو استخدام لقطات أرشيفية يجمعها معاً. وهذا ما تفعله أيضاً، وإن في سياق يبدو مختلفاً، بعض الشيء، وشديد الابتكار إلى حدّ كبير، **رانيا إسطفان** التي قدّمت في العام نفسه واحداً من أكثر الأفلام اللبنانية طرافة وابتكاراً: "اختفاءات سعاد حسني الثلاثة"، وزميلتها **ليلى حطيط سالاس**، عبر فيلمها المميّز هو الآخر – بحسب النقّاد – "أقلام من عسقلان"...

السينما العراقية: أفلام تولد من المنافي المتواصلة

لم يخل الأمر في **العراق**، على الصعيد السياسي من وضع شُبّه إلى حدّ ما بالربيع العربي: انتفاضة جوع من هنا وثورة غضب من هناك.. غير أن هذا كلّه لم يكن ذا حجم يقارن، لا بالربيع العربي في البلدان العربية الأخرى التي شهدت هذا الربيع، في باكورة تحركاتها السياسية التي عادت وأدّت إلى ما لا علاقة له بالربيع، ولا بالحراكات "السياسية" الأخرى التي باتت جزءاً من يوميات الحياة في هذا البلد، من تفجيرات دامية وصراعات طائفية وصراعات على السلطة. ويقيناً أن هذا كلّه جعل العام 2011 يبدو في **العراق**، كما في غيره من البلدان العربية، عاماً معلّقاً، عاماً مليئاً بأسئلة كان من الصعب على أيّ كان أن يجيب عليها. والحال أن وضع السينما العراقية خلال العام لم يكن أفضل... ومع هذا لو تمّت مراجعة كمّ حضور العروض السينمائية لأفلام عراقية في مهرجانات دولية، وأقلّ دولية، سوف يكون مدهشاً أن ذلك الحضور كان كثيفاً: ما من مهرجان إلا ونال حصّته من "السينما العراقية". بل هناك جوائز كثيرة أعطيت لأفلام حملت اسم **العراق**. وبالطبع ليس الحديث هنا عن تلك الأفلام الهوليودية والأنغلوساكسونية الضخمة التي احتوت حكايات تتعلق بحرب **العراق** من نوع فيلم كين لوتش "آيريش روت"، وغيره، حتى وإن كان موضوعها عراقياً وتقفز باسم **العراق** مباشرة إلى الواقع السياسي والذاكرة العالميّين، فإنها في حقيقة الأمر أفلام لا يمكن أن تكون لها أدنى علاقة بالسينما العراقية. السينما العراقية شيء آخر تماماً. السينما العراقية هذه لم تتمكّن – على عكس ما فعلت الأفلام الأجنبية المتحدثة عن **العراق**– من فرض حضورها لا في الأسواق العالمية – إلا نادراً – ولا حتى في الصالات العراقية نفسها (وهي غير موجودة). السينما التي تحمل اسم **العراق** تبقى أشبه بكائنات فضائية تأتي من كلّ مكان ومن اللامكان. وهي غالباً ما تأتي من دون تواريخ. ومن هنا ذلك الالتباس الذي يحصل في كلّ مرّة يعرض فيها، في مهرجان ما، أو مناسبة معيّنة، فيلم عراقي.

لائحة خادعة

وفي العام 2011 كان الالتباس كبيراً: ذلك أن عدداً لا بأس به، نسبياً، من الأفلام العراقية، حضر في المهرجانات، كما سبقت الإشارة، ونال بعضها الجوائز. ولنتأمل هذه "اللائحة": فيلم "المغنّي" للسينمائي العراقي المخضرم **قاسم حول**، كان له عرض عالمي أول في الدورة السابعة **لمهرجان دبي**. والفيلم

بدا العام 2011 في العراق، كما في غيره من البلدان العربية، عاماً معلّقاً ومليئاً بأسئلة كان من الصعب على أيّ كان أن يجيب عنها. والحال أن وضع السينما العراقية خلال العام لم يكن أفضل... ومع هذا لو تمّت مراجعة كمّ حضور العروض السينمائية لأفلام عراقية في مهرجانات دولية، وأقلّ دولية، سوف يكون مدهشاً أن ذلك الحضور كان كثيفاً: ما من مهرجان إلا ونال حصّته من "السينما العراقية". بل هناك جوائز كثيرة أعطيت لأفلام حملت اسم العراق.

نفسه نال تنويهاً خاصاً من لجنة التحكيم وجائزة أفضل ممثل من **مهرجان الرباط** في **المغرب**، قبل أن يشارك في **مهرجان وهران في الجزائر**. فيلم "كرنتينا" **لعديّ رشيد** طاف بين المهرجانات بحيث كان له حضور لافت في **سان بالماس وميونيخ وروتردام**. وفاز فيلم **قتيبة الجنابي** "الرحيل من بغداد" بجائزة أفضل فيلم في الدورة الرابعة **لمهرجان الخليج السينمائي**.. كما عرض في أكثر من مهرجان أوروبي، ولاسيّما في مهرجان "ريندانس" اللندني. وفي المقابل عرض فيلم "في أحضان أمي" الوثائقي **للأخوين الدراجي**، في غير مهرجان ولاسيّما في بانورما **مهرجان "ادفا"** الهولندي للأفلام الوثائقية.. كما عرض في **مهرجان تورونتو** الكندي بعد عرض أول في **مهرجان أبو ظبي**.

وإذا كان معروفاً، بشكل عام، أنه من الصعوبة بمكان أن ينتمي فيلم سينمائي – في أي مكان من الأمكنة – إلى العام الذي عرض فيه، طالما أن المسافة الزمنية بين بداية العمل على فيلم من الأفلام، وإنجازه وعرضه، تمتدّ إلى ما بين سنتين وثلاث سنوات، فإن هذا الوضع يبدو أكثر صعوبة في العراق، حيث لا إنتاج ولا عروض ولا أموال للسينما. تقريباً، لا حياة سينمائية. هناك سينمائيون فقط في **العراق**.

وهؤلاء السينمائيون ينطلقون في إنتاجهم من رغبات فنّية – وربما فكرية أيضاً – مشروعة وطيّبة. ولكن بين الانطلاق من الرغبة، والوصول إلى تحقيقها صعوبات هي في **العراق** أكثر منها في أي مكان آخر. ولعل ما يزيد من هذه الصعوبة كون معظم السينمائيّين العراقيّين يعيشون في المنافي، ما يجعل موضوعات أفلامهم على غير احتكاك مباشر بالواقع الملموس الذي يعيشه وطنهم، وما يجعل من معظم الأفلام أعمالاً إما تغوص في الذاكرة لتستجلب من الماضي – القريب أو البعيد – موضوعات قد تبدو إلى حد ما، خارج الزمن طالما أن **العراق**، بعدما أفلت من براثن ذلك التاريخ وآثر أن يمحو تلك الذاكرة، صاحب موضوعات راهنة وحاسمة لا تكاد تنتهي، أو تحاول أن تقول حاضراً لا يفقه عنه أحد شيئاً.

مشروع قيد التحقّق.. مؤجل دائماً

من هنا، إذاً، أمام صعوبات عملية، وصعوبات ذات علاقة بالموضوعات، تظل السينما العراقية، مشروعاً قيد الإمكان. تظل مشروعاً يجب أن يبحث عن نفسه من جديد. وبالتالي تفتقر هذه السينما إلى ذلك التراكم الذي، في حالات أخرى، كان يمكنه أن يخلق متناً سينمائياً متلاحقاً. وصعوبة تحقّق مثل هذا المتن، في **العراق**، تكمن في أن السينمائي حين يحقّق فيلمه، يبدو واثقاً منذ البداية بأنه لن يعثر أبداً على الجمهور الذي كان يمكن أن يكون في باله حين باشر إنجاز الفيلم. ولعل هذا يرتبط بسؤال يتعلق بالهوية العراقية المتأرجحة اليوم. الهوية الاجتماعية العراقية اليوم تبدو غير واضحة.. أو على الأقل غير واضحة بالنسبة إلى معظم السينمائيّين، علماً بأنه في الإمكان استثناء السينمائيّين الأكراد من هذا الحكم، والذين بدوا كمن أفلت من قيود غياب الهوية.. ولم يعد الواحد منهم مضطراً للّجوء إلى الذاكرة والتاريخ. ولعل هذا ما تنمّ عنه، مثلاً، أفلام المخرج الكردي العراقي **هنر سليم**، الذي يبدو وحده قادراً على خلق متن سينمائي يستفيد من تراكم ما.. ولقد كان **سليم**، من بين العراقيين جميعاً، الأبرز هذا العام بفيلمه "إذا متّ سأقتلك"، الذي دار في المهرجانات وحصد ردود فعل محبّذة.. بل أكثر من هذا – وأهمّ كثيراً –: وصل إلى جمهوره في عروضه الكردستانية، كما في

إذا كان معروفاً، بشكل عام، أنه من الصعوبة بمكان أن ينتمي فيلم سينمائي – في أي مكان من الأمكنة– إلى العام الذي عرض فيه، طالما أن المسافة الزمنية بين بداية العمل على فيلم من الأفلام، وإنجازه وعرضه، تمتدّ إلى ما بين سنتين وثلاث سنوات، فإن هذا الوضع يبدو أكثر صعوبة في العراق، حيث لا يوجد إنتاج ولا عروض ولا أموال للسينما. تقريباً، لا حياة سينمائية. هناك سينمائيّون فقط في العراق.

عروضه في المهرجانات، التي لا بدّ أن يذكر من بينها مهرجان "الأفلام الكردية" في لندن في دورته السابعة، على اعتباره واحداً من المهرجانات السينمائية القليلة التي لا تثير لبساً حول هوية أفلامها. ومع هذا لا بدّ من طرح السؤال الشائك: هل يمكن حسبان فيلم "إذا متّ سأقتلك" في عداد السينما العراقية التي يطالها الكلام هنا؟ ثم هل يمكن حسبانه في إنتاج العام 2011؟

سؤالان من الواضح أن من الصعوبة في مكان الإجابة عنهما، ضمن إطار الوضعية الراهنة لتشتت السينما العراقية، جغرافياً وتاريخياً. وهي، على أيّ حال، وضعية يحاولة العراقيون تجاوزها وغالباً بتدوير الزوايا. وهو تدوير يصل أحياناً إلى حدود المغالاة، وصوله في أحيان أخرى إلى حدود الكاريكاتور. وللتدليل على هذا قد يكون لافتاً، ما يكتبه الكثير من النقّاد وأهل السينما العراقيون، داخل **العراق** وخارجه، عن "صخب" من حول السينما يبدو لهم وهمياً ويتناقض مع الواقع السينمائي العراقي. ومن هؤلاء الناقد **قيس قاسم**، المقيم في **السويد** والذي كتب، حول هذا الأمر يقول: "... لنتصوّر المفارقة الحاصلة بين ضآلة حجم الإنتاج ونوعيته، وكثرة مشاركاته الخارجية، وما يترتب عنها من اختلاطات وأوهام حول واقع السينما العراقية (...)". وهذا ما يصعّب من مهمّة تشخيص علّتها، ويشجّع كثيراً اللعب على أوتارها، كما لمسنا في بروز ظاهرة تنظيم "المهرجانات السينمائية الدولية" داخل **العراق** خلال العام 2011 في شكل خاص، الأمر الذي زاد من التباس صورتها، بخاصة أن بعض منظميها قد هوّل وبالغ في حجمها الحقيقي، المتواضع، ما أعطى انطباعاً عكسياً أساء للسينما العراقية وإلى القلة الاستثنائية المتحمّسة والمؤمنة بمستقبل هذه السينما. فالحقيقة أنه ما زال ثمة حتى اليوم سينمائيون يشتغلون في ظروف غاية في الصعوبة ويحاولون توفير مناخ معقول لإنتاج أفلام وخلق ذائقة سينمائية راقية ضمن واقع خطير وغير سويّ على الإطلاق. وغالبية هؤلاء هم مَن يشير إلى نواقص السينما العراقية صراحة ويدعون إلى خلق بنية تحتية متماسكة لها تعتمد على المعرفة والأكاديمية وتراهن على حماسة عشاق السينما وموهبتهم وعلى دورٍ للمؤسّسات الثقافية أكبر من دورها الحالي، الدور الذي يدفع الكثيرين للاعتماد على مجهوداتهم الفردية. وأيضاً هم من يذكّر بالحراك الإيجابي الذي تشهده **كردستان** سينمائياً ويحرّضون على الاقتداء به، وهم في ظل هذا، يعملون خلال العام 2011، كما في سنوات قبله، في مؤسّسات مستقلة غير ربحية مثل "كلية بغداد للسينما والتلفزيون" و"المركز السينمائي العراقي للفيلم المستقل". وبعضهم يشتغل الآن في مشروعات سينمائية وبموازنات فقيرة مثل اشتغال **ميسون باجه جي** على فيلمها "كلشي ماكو"، والمخرج المعروف **سمير** على مشروعه الجديد، "الأوديسة العراقية"... ومع كلّ هذا تظلّ سنة 2011 واحدة من السنوات العجاف في تاريخ السينما العراقية..."

غير أن هذا الحكم المنطقي والواقعي، يجب ألا ينسينا في أي حال من الأحوال، أن تلك هي دائماً وضعية السينما العراقية، وليس خلال السنوات التي تلت سقوط نظام **صدام حسين** والاحتلال الأميركي **للعراق** فقط. إذ، حتى في أزمنة الرخاء الاقتصادي، والوفرة المالية التي انعكست دائماً في أموال تتدفق على مثقفين وسينمائيّين عرب، من بينهم مَن كان يعيش تحت رعاية ذلك النظام، كان المشروع السينمائي بين كلّ المشروعات المتمتّعة بالدعم الرسمي، هو الأقل حظوة، بحيث إن تاريخ السينما العراقية كلّه، خلال

تعتبر سنة 2011 واحدة من السنوات العجاف في تاريخ السينما العراقية، فالمشروع السينمائي خلال الربع الأخير من القرن العشرين، لم يتمكّن من إنتاج ما يمكن تسميته "متناً" سينمائياً عراقياً إبداعياً، إذ مقابل أقلّ من عشرة أفلام جيّدة أنتجت خلال تلك الحقبة، أنتج في العراق شرائط وأفلام أنفق عليها الكثير، لكنها لم تكن أكثر من أفلام ديماغوجية دعائية ذهبت إلى مهبّ النسيان. أما، منذ سقوط النظام، وعلى الرغم من السنوات العجاف والظروف السيئة، فإن السينمائيّين العراقيّين، على اختلاف مشاربهم وتوجّهاتهم وجغرافيات حضورهم، صنعوا للعراق أفلاماً بات بعضها يحتسب في تاريخ السينما، حتى وإن لم يتواكب هذا مع خلق حالة سينمائية داخل العراق نفسه.



الربع الأخير من القرن العشرين، لم يتمكّن من إنتاج "متن" سينمائي عراقي إبداعي، إذ مقابل أقلّ من **عشرة أفلام** جيّدة أنتجت خلال تلك الحقبة، أنتج في **العراق** شرائط وأفلام أنفق عليها الكثير، لكنها لم تكن أكثر من أفلام ديماغوجية دعائية ذهبت إلى مهب النسيان. أما، منذ سقوط النظام، وعلى الرغم من السنوات العجاف والظروف السيئة، فإن السينمائيّين العراقيّين، على اختلاف مشاربهم وتوجّهاتهم وجغرافيات حضورهم، صنعوا **للعراق** أفلاماً بات بعضها يحتسب في تاريخ السينما، حتى وإن لم يتواكب هذا مع خلق حالة سينمائية داخل **العراق** نفسه.

السينما الأردنية : البحث عن تاريخ متواصل

إذا تصفح المرء تقريراً يتحدث عن العروض والنشاطات السينمائية التي أقامتها **الهيئة الملكية** الأردنية للأفلام خلال العام 2011، سيصاب بالدهشة، بحيث يجد نشاطات أسبوعية متعدّدة توحي، ظاهرياً، بحراك من الصعب العثور على ما يماثله في العديد من المدن العربية، ولاسيّما منها الأكثر عراقة في مجال الربط بين الفنّ السابع والمجتمع. فعبر شهور العام كانت هناك تظاهرات لعرض أفلام من **الخليج** وأخرى من **التشيلي**، وأفلام **لميلوش فورمان** وأخرى من **إسبانيا وفرنسا وألمانيا ولبنان**، ناهيك بالأفلام الفلسطينية التي تعتبر عادة "أفلاماً محلية"، عاطفياً على الأقل... وطبعاً لن يتمّ في هذا السياق تعداد كلّ ما عرضته **الهيئة** التي باتت خلال السنوات الأخيرة صاحبة اليد الطولى في كلّ ما يتعلق بالسينما في هذا البلد الذي يشكو محبّو الفنّ السابع فيه، من أنه على الرغم من تاريخه العريق سينمائياً، وجغرافيته التي تجتذب بعض الأفلام العالمية لتصوّر فيه، بدءاً من "لورانس العرب"، لا يزال قاصراً عن الاستجابة لطموحاته الكبيرة من ناحية الإنتاج السينمائي، على الرغم من كلّ الجهود التي تبذل. والحال أن قراءة مدقّقة للائحة نشاطات **الهيئة** سوف تظهرمفارقة لافتة: أن السينما الأردنية، أي المنتجة في **الأردن** على يد مبدعين أردنيّين، هي الأقل حصة بين العروض المذكورة. ولئن صير بين الحين والآخر، إلى عرض فيلم طويل من هنا، أو بضعة أفلام قصيرة من هناك، فإنها إنما تعرض ضمن إطارات أخرى، كأن تكون جزءاً من أفلام عرضت في تظاهرة بعنوان "أصوات المرأة في العالم الإسلامي"، أو أي شيء من هذا القبيل. أما السبب فبسيط وبديهي: لم يصل حجم الإنتاج السينمائي الأردني، سواء في مجال الأفلام الطويلة أم القصيرة إلى ما يمكّنه من الاستجابة لطلب عروض، يجعله جزءاً من المخزون الثقافي والفنّي السنوي في هذا البلد.

التراكم الذي لم يتحقق بعد

مع هذا، يلفت حقاً واقع يبدو شديد التناقض يمكن لمن يدنو من الحالة السينمائية الأردنية أن يدركه بسهولة: واقع أن عدداً لا بأس به من الأفلام الأردنية قد عرض أواخر العام ضمن إطار **مهرجان دبي السينمائي**. بل كان من بين تلك الأفلام، عمل أو عملان حقّقا جوائز ولفتا الأنظار حقاً. وهذا ما يدفع المرء إلى التساؤل: إذا كان لبعض السينما الأردنية هذا المستوى، وإذا كان من المعروف أن الساحة الفنّية الأردنية باتت تزدحم منذ زمن بسينمائيّين شبّان يتطلّع كلّ واحد منهم إلى أن يحقّق مشروعاً سينمائياً يحمله. لماذا لم توجد السينما الأردنية بشكل تراكمي وفعّال حتى الآن؟

والحقيقة أن هذا السؤال يكاد يكون الشغل الشاغل للسينمائيّين الأردنيّين، ولكن كذلك لكلّ أولئك المهتمّين بالسينما،

من عرب وأجانب، من الذين اعتادوا زيارة جناح **الهيئة الملكية** في **القرية العالمية** خلال انعقاد **مهرجان "كان"** في الجنوب الفرنسي، ويلاحظون أن هذا الجناح واحد من أنشط الأجنحة العربية، ولاسيّما في مجال إغداق الوعود بأن "العام المقبل سوق يشهد كذا وكذا من الإنتاجات الجديدة". من المعروف طبعاً أن بعض هذه الوعود يتحقّق، لكن الكثير منها يؤجّل. ومن هذا البعض أتت، طبعاً، تلك العروض التي كانت واحدة من الظواهر اللافتة، في **مهرجان دبي**، مثلاً.

ففي هذا المهرجان قدّم **الأردن** فيلم "فرق 7 ساعات" **لديما عمرو** (80 دقيقة)، وهو روائي طويل يقول ما يحدث عندما يلتقي الشرق بالغرب على مفترق طرق علاقات حبّ وثقافة، وذلك من خلال الصبية داليا التي تعود من **الولايات المتّحدة** حيث تقيم، لحضور زفاف أختها، لتفاجأ بأن حبيبها الأميركي لحق بها إلى هناك من دون أن يخبرها سلفاً، هي التي لم تتحدث عنه إلى أهلها بعد. وفي مقابل هذا الفيلم الجريء، عرض المخرج **يحيى العبد الله** فيلمه "الجمعة الأخيرة" (88 دقيقة). أما **أصيل منصور** فعرض "عمو نشأت" (90 دقيقة) عن الغموض المكتنف اغتيال مناضل فلسطيني منذ العام 1982...يقوم قريب له الآن في محاولة لكشف حقيقته...

هذه الأفلام الثلاثة كانت، على أي حال، من أبرز ما حقّق في **الأردن** في هذا العام، ولكن إلى جانبها كانت هناك أفلام أخرى، منها ما هو قصير ومتوسط، وهي حقّقت أيضاً في إطار نشاط سينمائي طموح، ومنها "رد دجاجتي" و"كش مات" و"في الطابور" و"مفقود" و"عبور". ونظرياً، طبعاً، يمكن القول إن هذا الإنتاج كان من شأنه أن يبدو مرضياً، وسط ظروف عربية وعالمية تكاد تكون الإنتاجات الثقافية ضحيتها الأولى. لكن المعروف أن الطموح الأردني يتجاوز هذا كثيراً. ومن المفيد التذكير بأن هذا الطموح لا يتوقف عند تحقيق الأفلام، طويلة كانت أم قصيرة، ولا عند نشاطات العروض التي تقدّمها **الهيئة الملكية**.. ومن هنا لا بدّ من ذكر أمرين جديدين كانت الهيئة نفسها وراءهما خلال العام 2011، ولا شكّ أنهما سوف يلعبان دوراً كبيراً في مستقبل السينما الأردنية.

قدّم الأردن في مهرجان دبي، روائياً طويلاً "فرق 7 ساعات" لديما عمرو وعرض المخرج يحيى العبدالله فيلمه "الجمعة الأخيرة"، وعرض أصيل منصور "عمو نشأت" وكانت هذه الأفلام الثلاثة من أبرز ما حقّق في الأردن في العام 2011، ولكن إلى جانبها كانت هناك أفلام أخرى، منها ما هو قصير ومتوسط، وهي حقّقت أيضاً في إطار نشاط سينمائي طموح، ومنها "رد دجاجتي" و"كش مات" و"في الطابور" و"مفقود" و"عبور". وهذا الإنتاج كان من شأنه أن يبدو مرضياً، وسط ظروف عربية وعالمية تكاد تكون الإنتاجات الثقافية ضحيتها الأولى، إلا أن الطموح الأردني لا يتوقف عند تحقيق الأفلام، ولا عند نشاطات العروض التي تقدّمها الهيئة الملكية الأردنية للأفلام.

ففي المقام الأول هناك تكثيف الجهود ضمن إطار ما يسمى "ورشة راوي الإقليمية لكتابة السيناريو"، وهي ورشة كانت "**الهيئة**" أقامت العام 2005، أول دوراتها التدريبية بالتعاون التشاوري مع مهرجان "ساندانس" الأميركي، وهدفها المشروع هو "أن تعطي الورشة السنوية كتّاب السيناريو العرب فرصة لتطوير نصوصهم للأفلام الروائية الطويلة، وذلك من خلال اجتماعات فردية تستمرّ خمسة أيام مع كتّاب سيناريو محترفين من الخارج".

أما في المقام الثاني فتمّ إنشاء "صندوق الأردن للأفلام" وهو الأول من نوعه في هذا البلد، أسّسته **الهيئة الملكية** العام 2011، "ليوفّر دعماً مالياً لتطوير وإنتاج مشروعات سينمائية وتمويل أفلام روائية ووثائقية طويلة بالإضافة إلى الأفلام القصيرة". ويهدف الصندوق بالتالي إلى "تمكين صنّاع الأفلام من سرد قصصهم وخلق فرص عمل جديدة في مجال صناعة الأفلام وتنمية السينما الأردنية، كما يشجع الصندوق على جذب استثمارات خاصة وإبرام مشروعات إنتاج مشترك".

بحثاً عن التاريخ

من الواضح أن هذين النشاطين الأخيرين، وإن كان من الصعب توقّع أن تكون لهما بالفعل نتائج ملموسة خلال موسم العام الذي تتناوله الدراسة، سوف تكون فيهما إجابة ما – إن لم يكن إجابة شافية– على جملة الأسئلة التي ما برح السينمائيّون الأردنيون يطرحونها على أنفسهم، منذ سنوات عديدة. فبالنسبة إلى هؤلاء، إذا كان وجود السينما في **الأردن** يفتقر إلى شيء، فإنه يفتقر في الحقيقة إلى عنصرين رئيسيّين: التمويل من ناحية، والتدريب والخبرة (ولاسيّما في مجال اختيار الموضوعات وكتابة السيناريو لها، علماً بأن **الأردن** – كما بات معروفاً – يعجّ بأصحاب الخبرات التقنية من فنّيين وتقنيّين أتيح لهم دائماً أن يشتغلوا في الأفلام الأجنبية العديدة – وغالباً، الهوليوودية الضخمة – التي تصوّر في هذا البلد). ومن هنا القول، – بشيء من التفاؤل الذي يحمله عادة مسؤولو **الهيئة** من الذين يروّجون في "كان" كما في المناسبات المهرجانية الخليجية، لنهضة سينمائية أردنية يقولون إنها في ازدهار متزايد.. وهو تفاؤل لا شكّ سوف يؤتي ثماره – إن مستقبل السينما الأردنية هو دائماً مشروع على المحك وقيد الصيرورة لكنّه لم يعد حلماً مستحيلا بالتأكيد.

وفي ختام الكلام على النشاط السينمائي الأردني للعام 2011، من المفيد الإشارة، إلى أن الناقد السينمائي الأردني **ناجح حسن** أصدر خلال العام، كتاباً غنياً في معلوماته بعنوان "عتبات البهجة"، يمكن اعتباره أول سرد من نوعه لتاريخ السينما الأردنية، وسجلاً لمجموع الأفلام التي باتت تشكل متنها الإنتاجي، متوقّفاً عند أصحاب هذه الأفلام وتعبيرها عن طموحاتهم. ولعل أفضل ما يقوله هذا الكتاب، هو أن تاريخ السينما الأردنية هو أغنى وأكثر تنوّعاً ممّا كان من شأن المرء أن يعتقد.. بل إن هذا التاريخ يؤكّد أن السينما الأردنية باتت حقيقة ملموسة.

أصدر الناقد السينمائي الأردني ناجح حسن خلال العام2011، كتاباً غنياً في معلوماته بعنوان "عتبات البهجة" يمكن اعتباره أول سرد من نوعه لتاريخ السينما الأردنية، وسجل مجموع الأفلام التي باتت تشكل المتن الإنتاجي لهذه السينما، متوقّفاً عند أصحاب هذه الأفلام وتعبيرها عن طموحاتهم.



السينما المغربية: الصراع عنيف والقافلة تسير..

في إحصائية رسمية نشرها **المركز الوطني للسينما** في **المغرب** وتتعلق بإيرادات ثلاثين فيلماً، محلياً وعربياً وعالمياً، عرضت في صالات هذا البلد خلال العام 2011، وجد أن الفيلمين اللذين يحتلان المركزين الأولين بين الأفلام الأكثر مردوداً، أي إقبالاً جماهيرياً بالتالي، هما فيلمان مغربيان، "نهار تزاد طفا الضو" (يوم ولد انقطع النور)، الذي حقق 2.450.500 درهم (نحو 250 ألف دولار)، و"أجنحة الهوى" الذي حقّق نحو2.230.000. ولئن كان قد بات معهوداً لبعض الأفلام المغربية أن تجتذب محلياً، العدد الأكبر من الجمهور، فإن الظاهرة بدت على الرغم من ذلك استثنائية هذا العام، بحيث حلّت أفلام مغربية كذلك في المرتبة السادسة ("نساء أمام المرايا") والثالثة عشرة ("ماجد") والثالثة والعشرين ("براق") والسادسة والعشرين ("آخر العالم") والسابعة والعشرين ("الوتر الخامس") والثامنة والعشرين ("الجامع") والتاسعة والعشرين ("شروخ"). ما يعني أن نحو ثلث الأفلام المعروضة خلال العام في **المغرب**، كان مغربياً، فيما تراجعت الأفلام المصرية، المعروضة في **المغرب** عدداً، إلى **أربعة أفلام**، وتمثلت السينما الأنغلوساكسونية بنحو 14 **فيلماً**، ندر من بينها وجود واحد من تلك الأفلام التي تعتبر منتمية إلى السينما الجدية أو الفنّية أو الفائزة في المهرجانات، فيما اكتفت السينما الفرنسية بشريطين أو ثلاثة، بعضها أصلاً إنتاج مشترك مع **المغرب**...

ثمة أمران جديدان كانت الهيئة الملكية الأردنية للأفلام نفسها وراءهما خلال العام 2011، ولا شكّ أنهما سوف يلعبان دوراً كبيراً في مستقبل السينما الأردنية. الأول تكثيف الجهود ضمن إطار ما يسمى "ورشة راوي الإقليمية لكتابة السيناريو"، والثاني إنشاء "صندوق الأردن للأفلام" وهو الأول من نوعه في هذا البلد، أسّسته الهيئة العام 2011، ليوفّر دعماً مالياً لتطوير وإنتاج مشروعات سينمائية وتمويل أفلام روائية ووثائقية طويلة بالإضافة إلى الأفلام القصيرة. وهو يهدف أيضاً إلى تمكين صنّاع الأفلام من سرد قصصهم وخلق فرص عمل جديدة في مجال صناعة الأفلام وتنمية السينما الأردنية، كما يشجع على جذب استثمارات خاصة وإبرام مشروعات إنتاج مشترك.

في الحقيقة، يمكن استخلاص عدد لا

بأس به من الدروس من هذا الواقع الميداني، بعيداً من كلّ الدراسات النظرية ومن كلّ النوايا المهرجانيّة الطيّبة، بيد أن الدرس المهمّ هنا هو أن السينما المغربية صارت واقعاً ملموساً، ليس من خلال تحقيق الأفلام وتوفير المال العام (من طريق **المركز الوطني للسينما**) وفرص عمل وإبداع لعدد لا بأس به من السينمائيّين المغاربة عاماً بعد عام فقط، بل كذلك من خلال السير على طريق إيجاد توازن بين الإنفاق على السينما ومردوداتها المالية، ناهيك بتلك "الحماية" المادية والمعنوية التي بات الجمهور المغربي نفسه يؤمّنها للسينما المحلّية. ومع هذا يتعيّن ملاحظة أن الأفلام المغربية التي عرضت خلال العام 2011 ونالت حظوة لدى المتفرجين المغاربة، لم تكن "الأفضل" في نظر النقّاد، ولا الأكثر نجاحاً في العالم المهرجاني، حتى ولو لوحظ أن ثمة من بينها أفلاماً لفتت الأنظار مهرجانياً، وحقّقت جماهيرياً إقبالاً لا بأس به، وإن بصورة نسبية، كما حال "شروخ" **لهشام عيوش**، و"الوتر الخامس" **لسلمى برقاش**.

صارت السينما المغربية واقعاً ملموساً، ليس من خلال تحقيق الأفلام وتوفير المال العام (من طريق المركز الوطني للسينما) وفرص عمل وإبداع لعدد لا بأس به من السينمائيّين المغاربة عاماً بعد عام فقط، بل كذلك من خلال السير على طريق إيجاد توازن بين الإنفاق على السينما ومردوداتها المالية، ناهيك بتلك "الحماية" المادية والمعنوية التي بات الجمهور المغربي نفسه يؤمّنها للسينما المحلّية.

لكن الجمهور في مكان آخر

في المقابل يجب ملاحظة أنه إذا كان العام 2011 قد شهد، في صالات **المغرب** عموماً، عرض 17 فيلماً مغربياً، منها التسعة التي سبق الكلام عليها أعلاه، كونها جاءت في لائحة الثلاثين فيلماً الأكثر إقبالاً، وثمانية أخرى لم تجتذب جمهوراً حقيقياً، فإن ما لا بدّ من الإشارة إليه، هو ضآلة الإقبال المحلّي على واحد من الأفلام التي امتدحها النقد أكثر من غيرها (كحال فيلم "النهاية" **لهشام العسري**، و"فيلم" **لمحمد عاشور**...). أما الملاحظة التي تلي هذا، فهي التي تفيد بأن الأفلام التي عرضت في **المغرب**، من إنتاج مغربي، خلال العام 2011، كان من بينها 5 **أفلام** فقط من إنتاج العام نفسه، وثمانية من إنتاج العام 2010، ومن إنتاج العام السابق عليه، إضافة الى فيلم من إنتاج العام 2008، هو "ايطو تيتريت" **لمحمد أباظي**، الذي لم يشاهده سوى 137 متفرجاً. ولعلّ ما يمكن قوله هنا هو أن الواقع الميداني للإنتاج السينمائي في **المغرب** (أي واقع وصول الأفلام إلى دور العرض واجتذابها الجمهور)، يختلف إلى حدّ ما عن الواقع الإنتاجي.. فإذا كانت لائحة الأفلام الثلاثين التي شملها الحديث أعلاه، تفيد بأن ما يفضله الجمهور هو دائماً أفلام المغامرات والفكاهة، فإن الواقع الإنتاجي يسير في اتجاه غير هذا: غالباً في اتجاه يعطي المخرجين إمكانية تحقيق أعمال ليس اجتذاب الجمهور بوفرة فضيلتها الأولى.

في هذا السياق، من المعروف أن ثمّة مجالات لعرض الأفلام في **المغرب** (والحديث هنا عن الأفلام المغربية بشكل خاص) يمكنها أن تمنح صورة مغايرة تماماً للصورة التي قد تُستَشفّ من اللائحة المذكورة: وأهمّ هذه المجالات هو المهرجانات (علماً بأن المجالات الأخرى تتضمّن عروض الأفلام على شاشات التلفزة، وانتشارها في اسطوانات مدمجة، مقرصنة غالباً، غير أن هذا سيبقى خارج إطار الحديث)... ففي **المغرب** ثمة مهرجانات سينمائية عديدة، وربما يمكن القول إن لمعظم هذه المهرجانات جمهوراً لا بأس به، غير أنه من الصعب احتسابه لوضع لوائح تتحدث عن نجاح الأفلام والإقبال عليها. وفي المقابل يمكن احتساب المهرجانات للحديث عن نجاح ما في فرض حضور السينما المغربية في **المغرب**، ثقافياً وفنّياً على الأقل، ما قد يكون من شأنه أن يبرّر– إلى جانب حضور سينمائي مغربي لافت في مهرجانات عالمية خارجية– مواصلة إحياء هذه النهضة السينمائية التي يعرفها **المغرب** منذ سنوات. وفي الوسع القول

هنا إنها قليلة تلك المدن والمناطق المغربية التي لا يوجد فيها مهرجان سينمائي سنوي أو تظاهرة سينمائية من أيّ نوع كان. فالحال أن الأرقام الرسمية والمؤكّدة تفيد بأن في **المغرب** حالياً، **ستة وأربعين** تظاهرة ولقاءً ومهرجاناً سينمائياً تقام على مدار العام، متنقّلة بين المدن المغربية... ولن يكون ثمّة حاجة إلى القول إن هذه المهرجانات تمثّل فرصة طيّبة للسينمائيّين كي يعرضوا أفلامهم، بشكل يكاد يغنيهم أحياناً عن عرضها في دور العرض التجارية. وإذا كانت هناك مهرجانات باتت الآن عريقة إذ يصل بعضها إلى الدورة 16 أو 17 او 18، فإنه لمن اللافت أن معظم المهرجانات الأخرى هي الآن في دوراتها الرابعة أو الخامسة، ما يعني أنها وليدة النهضة السينمائية الكبيرة التي عرفها **المغرب** خلال نصف الدزينة الأخيرة من السنوات.

نوافذ متقابلة

طبعاً يمكن القول إن لكلّ واحد من هذه المهرجانات، أو واحدة من هذه التظاهرات، أهميتها ومكانتها ومشكلاتها، غير أن الأهم من بينها، في سياق هذا التقرير، هو **مهرجان مراكش** الذي يختتمها زمنياً في آخر العام (ووصل إلى دورته الحادية عشرة في العام 2011)، وفي سياق يفوقه أهمية هناك **مهرجان طنجة** للفيلم الوطني، الذي يفتتح العام. فبالنسبة إلى **مهرجان مراكش** يمكن القول إنه النافذة الحقيقية التي يطلّ منها الجمهور المغربي على سينما العالم، وكذلك النافذة التي يطلّ منها النقد والصحافة وأهل السينما العالميون، على بعض السينما المغربية، وليس من خلال مشاهدة بعض نتاجات هذه السينما المميّزة فقط، بل كذلك من خلال اللقاءات مع السينمائيّين المغاربة، ثم بخاصة مع المنتجين والموزّعين في **المغرب**، ما يخلق إنتاجات مشتركة وتشجيعاً على تصوير أفلام عالمية في **المغرب**، وهذا التصوير ظاهرة تزداد أهمية عاماً بعد عام، بحيث باتت أفلام أميركية وأوروبية – بين أخرى – كثيرة تصوَّر في المناطق المغربية المختلفة، ما يخلق فرص عمل لتقنيّين وفنانين مغاربة، وتدريباً لهم، ناهيك بفوائده الاقتصادية والسياحية والسياسية. وأما بالنسبة إلى **مهرجان طنجة**، فإنه يبقى في عرفنا، الأهمّ والأكثر فائدة. فإذا كان يمكن تلمّس توجهات الجمهور المغربي في لوائح الأفلام الأكثر رواجاً خلال العام – ومن بينها، طبعاً، الأفلام المغربية –، فإن في **مهرجان طنجة** تُشاهد توجهات السينما المغربية نفسها. إذ بات معروفاً الآن أن **مهرجان طنجة** يعرِض، بعد أيام من انقضاء عام ما – 2011 في حالتنا هذه–، مجمل الإنتاج السينمائي المغربي للعام المنصرم، في مجال الفيلم الطويل، ويعرِض جزءاً كبيراً من هذا الإنتاج في مجال الفيلم القصير والمتوسط. وبالتالي، وفي مقابل الصورة السابقة لتوجّهات الجمهور المغربي، يمكن في "**طنجة**" الاطّلاع على صورة توجّه السينمائيّين والأفلام.

قليلة هي تلك المدن والمناطق المغربية التي لا يوجد فيها مهرجان سينمائي سنوي أو تظاهرة سينمائية من أيّ نوع كان. فالحال أن في المغرب حالياً، ستة وأربعين تظاهرة ولقاءً ومهرجاناً سينمائياً تقام على مدار العام، متنقّلة بين المدن المغربية... وأن هذه المهرجانات تمثّل فرصة طيّبة للسينمائيّين كي يعرضوا أفلامهم، بشكل يكاد يغنيهم أحياناً عن عرضها في دور العرض التجاري.

دورة أوائل العام 2012 من مهرجان "طنجة" كانت أشبه بجردة إذاً، لإنتاج العام السابق 2011. ففيها عرض مجموع الأفلام التي أنتجت بالنسبة إلى الفيلم الروائي الطويل، ونحو نصف الأفلام القصيرة. وبالأرقام وصلت العروض الطويلة إلى 23 **فيلماً**، وإلى ما يقرب من هذا العدد من الأفلام القصيرة. وعن الأفلام الطويلة، يمكن القول إن **المغرب**، بهذا العدد من الأفلام – الذي شمل الإنتاج المغربي، ولكن أيضاً بضعة أفلام أنتجت في الخارج وإنما حول موضوعات، ومن قبل سينمائيّين لهم علاقة **بالمغرب** –، يحلّ ثانياً بعد **مصر** في مجال أكثر الدول العربية إنتاجاً. غير أن

اللافت حقاً، هو أنه، لئن بدا معظم الإنتاج المغربي هذا، متراوحاً بين أفلام جيّدة – من دون أن تكون هناك أفلام كثيرة "ممتازة" كما كان الحال في العام السابق – وأفلام شعبية مسلية لا بأس بها، يبدو الإنتاج المصري للعام نفسه أقلّ تميّزاً بشكل عام، أو بالأحرى تبدو الهوة واسعة في **مصر** بين أفلام "كبيرة" وأفلام تقلّ قيمة عن المتوسط. ولعل غرابة الأمر هنا تنبع من واقع أن **مصر**، في العام 2011، كانت بلد "الربيع العربي" بامتياز، فيما مرّ الربيع العربي، نفسه، على **المغرب**، بشكل أكثر هدوءاً أو تكتماً، حتى وإن كان سيأتي إلى الحكم بسلطة إسلامية، نسبياً، كما الحال في **مصر**، وحتى وإن كانت ملامح التغييرات الذهنية والاجتماعية تبدّت هي نفسها. صحيح أن بعض السينما المصرية تواكب مع التغيّرات الجذرية التي حدثت في **مصر** في العام نفسه، ولكن يبدو أن السينما المغربية، بشكل عام، كانت أكثر تحسّساً بما يجري، أو بالأحرى واصلت تقليداً كان مستمراً، ما جعل موضوعات السينما المغربية أكثر جدية من معظم موضوعات "أختها" المصرية.

دورة أوائل العام 2012 من مهرجان "طنجة" كانت أشبه بجردة لإنتاج العام السابق 2011. ففيها عرض مجموع الأفلام الروائية الطويلة، ونحو نصف الأفلام القصيرة. وبالأرقام وصلت العروض الطويلة إلى 23 فيلماً، وإلى ما يقرب من هذا العدد من الأفلام القصيرة. ويمكن القول إن المغرب، بهذا العدد من الأفلام الطويلة، الذي شمل الإنتاج المغربي، ولكن أيضاً بضعة أفلام أنتجت في الخارج، وإنما حول موضوعات، ومن قبل سينمائيّين لهم علاقة بالمغرب، يحلّ ثانياً بعد مصر في مجال أكثر الدول العربية إنتاجاً.

الهموم الشائكة على شاشة متواطئة

طبعاً، مرّة أخرى، لن نستمر في هذه المقارنة – التي ستفرض نفسها على القارئ من خلال عودته إلى قراءة الجزء من التقرير المتعلق **بمصر**–، لكن في المقابل سوف يتمّ التوقف عند الموضوعات الأساسية التي تطفو على السطح من خلال مشاهدة مجمل الإنتاج السينمائي المغربي للعام 2011 – وعلى الأقل في مجال الفيلم الروائي الطويل –. ولئن تعدّدت هذه الموضوعات، فإن الثابت منها موضوعان أساسيان، هما الهجرة والإرهاب. ومن نافل القول إن أياً من هذين الموضوعين لا يبدو مقحماً على سينما تبدو دائماً ذات علاقة بالمجتمع، إذ من المعروف إن هاتين القضيتين هما الأبرز في السياق الاجتماعي المغربي. وإذا كان من السهل دائماً الدنو من موضوع الهجرة، كونه يشكّل إجماعاً في شتى جوانبه، من العسير القول إن الإجماع نفسه يمكن أن يطاول الموضوع الآخر: الإرهاب، ولاسيّما "الإرهاب الإسلامي السياسي". والحقيقة أن وجود هذا الموضوع في العدد الأكبر من الأفلام كان لافتاً.. بل كان لافتاً أكثر أن معظم الأفلام المنتجة بدت وكأنها تبدي موقفاً سلبياً من هذا النوع من الإرهاب، ومن دون خوف وكأنها تأتي لتدق ناقوس الخطر عشية تسلم قوى إسلامية – توصف في **المغرب** بالمعتدلة – الحكم. والحقيقة أن هذه الأفلام حين عرضت مجتمعة في **مهرجان "طنجة"** كان الحكم في **المغرب** قد بات في يد القوى الإسلامية، وإن ضمن ائتلاف ينظر إليه على أنه معتدل. والحقيقة أن ارتباكاً ما كان واضحاً في تلقّي هذه الأفلام.. بما في ذلك المتطرّف، سياسياً أو حتى اجتماعياً وجنسياً من بينها، في ظل وزارة للثقافة هي في يد الحزب الإسلامي الحاكم وتعتبر مسؤولة، نظرياً وعملياً، عن الجهة التي أنتجت معظم تلك الأفلام، أي **المركز الوطني للسينما** وهو جهة رسمية تموّل بأموال دافعي الضرائب. والحقيقة أنه إذا كانت السلطات قد غضّت النظر عن الالتباس الكامن في هذا كلّه، فإن أقلاماً صحافية ونقدية تولّت خوض اللعبة مهاجمةً المهرجان و**المركز الوطني للسينما**، من دون أن يبدو عليها – ظاهرياً على الأقل – أنها، تشتغل "لحساب" وزارة الثقافة(!)، حتى وإن كان كثر من المراقبين قد أبدوا توجسهم من أن تكون في الأمر حملة منظمة تهدف إلى ضرب السينما المغربية..ولعل أسوأ ما في هذا الأمر هو أن الأصوات التي ترتفع بشكل يوحي بوجود هذا الاستهداف إنما هي أصوات بعض السينمائيّين الذين



يبدو أنهم لم يدركوا خطورة لعبة يجرّون إلى خوضها!.

فماذا تقول الأفلاك نفسها؟

طبعاً سيمكن خلال الفترة المقبلة، رصد هذا كلّه وسبر الطريقة التي سوف ينجلي فيها الالتباس، أما هنا فمن المفيد التوقف عند الأفلام نفسها، لأنها تشكّل – بعد كلّ شيء – المتن السينمائي المغربي لعام حافل بالدلالات، تماماً كما أنها في مجموعها تمثّل مفترق طرق يدل على احتمالات المستقبل بالنسبة إلى سينما عرفت خلال أقلّ من عشر سنوات كيف تثبت حضورها، محلياً وعالمياً – وعربياً، كذلك إن نحن اكتفينا بالنجاحات التي حققها بعض هذه الأفلام في المهرجانات الخليجية ("**دبي**"، "**أبوظبي والدوحة**") علماً بأن أموالاً أتت من هذه البلدان ساندت بعض تلك الأفلام، وهذا أمر ستتمّ العودة إليه في سياق الحديث عن المهرجانات السينمائية العربية، وإن كان لا بدّ من الإشارة منذ الآن، إلى أن عدداً لا بأس به من الأفلام المغربية المميّزة (مثل "على الحافة" **لليلى كيلاني**) لم يوجد إلا بفضل أموال دعم أتت من المهرجانات الخليجية.

"على الحافة" الذي كان عرض في دورة **مهرجان "كان"** 2011 ولفت الأنظار، كان هو الفائز الكبير في **مهرجان طنجة**، كما كان سبق له أن فاز أو لفت الأنظار في مناسبات سينمائية عالمية عدّة. وهو، إضافة إلى تميّزه الفنّي، فيلم اجتماعي يرصد حياة المهمشين في مدينة **طنجة** نفسها من خلال حكاية أربع بنات عاملات يحاولن الحصول على مزيد من فرص العيش بفضل سلوكات غير قانونية. والحال أن ارتياد مثل هذه السلوكات يكاد يكون قاسماً مشتركاً بين العدد الأفضل من الأفلام المغربية لهذا العام، سواء تناولت موضوع الهجرة أم الإرهاب، أم الاثنين معاً، أو لم تدن منهما. ولعل في الإمكان القول إن هذا لا يمكن اعتباره جديداً في سينما مغربية عرفت دائماً كيف تنهل من الشأن الاجتماعي، نهلاً لا بأس من القول إن موضوع "على الحافة" يشكل ذروة له. أما الهجرة، فموجودة في أفلام عديدة أخرى، منها الشعبي "الطريق إلى كابول" ومنها الاجتماعي – الغرامي "الأيدي الخشنة"، والجماهيري "الأندلس يا حبي"... وأما القضية الإرهابية، فإنها ماثلة، كما سبقت الإشارة، في العدد الأكبر من الأفلام... فهل نضيف: في العدد الأفضل من الأفلام؟

بالتأكيد، ففي فيلم "موت للبيع" **لفوزي بن سعيدي**، و"المغضوب عليهم" **لمحسن البصري**، و"الطريق الى كابول" (مرّة أخرى) **لإبراهيم شكيري**، وحتى في الفيلم التجريبي "السيناريو" **لعزيز سعد الله**، تبدو قضية الإرهاب مطروحة بقوة ووضوح ومن جوانب عدّة، وكذلك في خلفية عدد لا بأس به من الأفلام الأخرى. ولعل فيلم "السيناريو" يكشف، ليس مسار هذا السيناريو الذي يشكل موضوع الفيلم فقط، بل كذلك مسار السينما المغربية نفسها في علاقتها بالمجتمع وبالأحداث...

وإذا كانت السينما المغربية في أفلام العام 2011 قد دنت بقوة من الواقع المتأرجح بين تطلعات الهجرة وآلامها من ناحية (وهو ما عبّر عنه بقوة فيلم "الأيدي الخشنة" **لمحمد العسلي**، ثم بشكل طريف فيلم "الأندلس يا حبي" بين أعمال أخرى)، ورصد الحالة الإرهابية من ناحية أخرى، فإنها في أفلام أخرى عرفت أيضاً كيف تدنو من التاريخ، وربما كي تقول إن ما من موضوع راهن، هبط على هذا المجتمع من خارجه، بل إن ما يعتمر في صلب هذا المجتمع إنما هو نتيجة لما حدث خلال العقود السابقة، وحتى

خلال مرحلة ما قبل الاستقلال. وهو، على أيّ حال، رصد تاريخي حاول سبر أغواره فيلم "تجريبي" للمخرج المخضرم **نبيل لحلو** عنوانه "شوف الملك في القمر"، لكنه لم ينجح في أن يكون مقنعاً، وهذا موضوع آخر بالطبع. المهمّ أن كلّ هذه الأفلام – أو معظمها على الأقل –، إنما هو مدعوم، مالياً وتقنياً، من **المركز الوطني للسينما**، كما حال الخمسين فيلماً القصيرة تقريباً، والتي – كما العادة في **المغرب**– يمكن اعتبار معظمها مقفزاً لأصحابها نحو السينما الروائية الطويلة في الأعوام المقبلة. ونعرف الآن أن هذا الدعم الرسمي ليس عشوائياً، بل هو نابع من سياسة رسمية بات عمرها الآن سنوات عديدة، غايتها خلق سينما مغربية.

قدّمت السلطات الرسمية في المغرب عبر المركز السينمائي لدعم السينما المغربية خلال العام 2011، نحو ستة ملايين دولار، تشمل بشكل إجمالي 22 فيلماً طويلاً وستة أفلام قصيرة.

الأرقام حين تتكلم

وفي الانتقال إلى الحصاد الرسمي **للمركز الوطني للسينما**، والذي يشمل عدداً من الأرقام هي في غاية الأهمية في هذا السياق، وتتعلق بمجموع الدعم المالي الذي قدّمته السلطات الرسمية، عبر هذا المركز، إلى السينمائيّين المغاربة، خلال العام 2011، أي بغية الإنفاق على الأفلام من المفترض أن تكون جاهزة للعرض خلال العامين التاليين 2012، 2013، تبيّن الآتي:

– في مرحلة أولى جرى تقديم دعم إجمالي قيمته 20 **مليون** درهم (**نحو مليوني دولار**) إلى ستة أفلام روائية طويلة وإلى فيلم واحد قصير. الدعم الأكبر في هذه المرحلة ناله فيلم **عبدالقادر الأقطع** "ما وراء الجدران" (430 **ألف دولار**).
– في المرحلة التالية، قدّم تحت خانة "تسبيق على المداخيل قبل الإنتاج" مبلغ 1.950.000 دولار لستة أفلام طويلة وفيلم قصير، فيما قدّم تحت خانة "تسبيق على المداخيل بعد الإنتاج"، مبلغ 50 **ألف دولار** لفيلم طويل وفيلمين قصيرين، وعلى هذا يكون مجموع ما قدّمه **المركز السينمائي لدعم السينما المغربية** خلال العام 2011، نحو **ستة ملايين دولار**، ويشمل بشكل إجمالي 22 **فيلماً طويلاً وستة أفلام قصيرة**.

أنجزت المختبرات المغربية 38 فيلماً روائياً طويلاً، منها سبعة كإنتاج مشترك، و46 فيلماً قصيراً، وستة أفلام دعائية. كما أن عشرة أفلام أنتجت خلال العام 2011، كإنتاج مشترك، منها ثلاثة مع بوركينا فاسو، و3 أخرى مع ساحل العاج، وفيلم واحد مع كلّ من السنغال والجزائر وتونس وكندا.

صحيح أن المعتاد على الأرقام الهوليوودية والأوروبية قد يجد هذا الرقم ضئيلاً (قارن مثلاً بما أنفقه الإنتاج الفرنسي على فيلم واحد لبناني/فرنسي مشترك، هو "وهلق لوين؟" للمخرجة **نادين لبكي**!)، ومع هذا يتوجب القول إن هذا المبلغ يمثل شأناً كبيراً في الواقع المغربي، حيث لا بأس من ذكر أن المدخول الإجمالي للثلاثين فيلماً التي تشكل لائحة الأفلام، المغربية والعربية والعالمية، المعروضة طوال العام في الصالات المغربية، لا يتجاوز **ثلاثة ملايين دولار** ونيّف (38 **مليون درهم** تحديداً).

مهما يكن يبقى ضرورة الإشارة إلى بعض الأمور الأخرى المتعلقة بواقع السينما المغربية (أو، السينما في **المغرب**) كما تجلّت خلال العام 2011، وذلك خارج إطار الإنتاج والمهرجانات... إذ هناك أيضاً، واقع أن **المغرب** هو واحد من البلدان المقصودة أكثر من غيرها، من بين بلدان العالم الثالث، ليصوّر فيها سينمائيون آتون من بلدان عديدة أخرى أفلاماً لهم. ففي هذا الإطار ومن دون أن يكون العام 2011، عاماً مثالياً، ثمّة **تسعة أفلام روائية طويلة** صورت في **المغرب**، منها فيلم هندي، وثلاثة أفلام فرنسية، وفيلم أميركي وفيلمان ألمانيان وفيلم بلجيكي وآخر تشيكي، كما صوّرت، إلى هذه، أربعة أفلام تلفزيونية طويلة وفيلم ألماني، وعدد من المسلسلات التلفزيونية.

أما بالنسبة إلى الأعمال التقنية والمختبرية المطلوبة بوفرة في **المغرب** لتميّزها التقني ورخصة كلفتها مقارنةً بالأسعار الأميركية والأوروبية، فتفيد الإحصاءات بأن المختبرات المغربية أنجزت 38 **فيلماً روائياً طويلاً**، منها **سبعة** كإنتاج مشترك، و46 **فيلماً قصيراً**، وستة **أفلام** دعائية.

وإلى ذلك الإنتاج المشترك، لا بدّ من الإضافة أخيراً، إن **عشرة أفلام** أنتجت خلال العام 2011، كإنتاج مشترك، منها **ثلاثة** مع **بوركينا فاسو**، و3 أخرى مع **ساحل العاج**، وفيلم واحد مع كلّ من **السنغال والجزائر وتونس وكندا**.

السينما التونسية : مهد الربيع مقبرة السينما؟

ما هو الفيلم الأكثر كلفة إنتاجية خلال العام 2011 في **تونس**؟ بالتأكيد فيلم "ذهب أسود" من إنتاج التونسي **طارق بن عمار**. وما هو الفيلم الخليجي الأكثر كلفة خلال العام نفسه؟ إنه فيلم "ذهب أسود" الذي أسهمت **قطر** في تمويله وصوّرت أجزاء منه في أراضيها وتولّت نشره والترويج له في العالم؛ فما هو الآن، أكثر الأفلام العربية كلفة خلال العام؟ مرّة أخرى هو "ذهب أسود" ذو الموضوع العربي والذي "يتناول" قضية العثور على النفط والمؤامرات والصراع من حوله خلال مرحلة تأسيسية في القرن العشرين. إذاً، ما هو الفيلم التونسي الأكثر كلفة مقابل هذا كله؟ هو، أيضاً، "ذهب أسود" من إخراج **جان – جاك آنو**، أحد أساطين السينما الشعبية في فرنسا، والذي عرف بتحقيقه المميّز لفيلم "اسم الوردة" عن رواية **أومبرتو ايكو** الشهيرة. المخرج الذي كان أعلن منذ زمن أن اقتباسه لرواية "ذهب أسود" ستكون "نسخته الخاصة" من الفيلم الأسطوري الذي صوّره الإنكليزي **دافيد لين** في **الأردن** عند مفتتح ستينيّات القرن العشرين، "لورانس العرب". طبعاً سوف يعرض "ذهب أسود" وسط احتفالات صاخبة غير أنه سرعان ما سينضمّ إلى لائحة أكثر الأفلام فشلاً من الناحية التجارية في تاريخ السينما إلى جانب "أسد الصحراء" للراحل **مصطفى العقاد**، و"كليوباترا" **لجوزف مانكفتش**، و"واحد من القلب" **لفرانسيس فورد كوبولا**. ولن يكون سيئاً لآنو أن يجد نفسه في هذه الصحبة الطيّبة، لكن المشكلة تكمن في أن معظم المال الذي أنفق على الفيلم، بين ما كان حصّله بن عمار من مصادر سابقة، وما قدّمته **قطر**، كان يمكنه أن ينتج **أربعين فيلماً**، عربياً وغير عربي، أكثر أهمية وأقلّ خسارة من هذا الفيلم الضخم بكثير! ذلك أن ما تمّ تداوله من أخبار حول الميزانية المخصّصة للفيلم يتحدث عن 40 **مليون دولار**.

عرض "ذهب أسود" وسط احتفالات صاخبة غير أنه سرعان ما انضمّ إلى لائحة أكثر الأفلام فشلاً من الناحية التجارية في تاريخ السينما إلى جانب "أسد الصحراء" للراحل مصطفى العقاد، و"كليوباترا" لجوزف مانكفتش، و"واحد من القلب" لفرانسيس فورد كوبولا. وتكمن المشكلة في أن معظم المال الذي أنفق على الفيلم(40 مليون دولار)، كان يمكنه أن ينتج أربعين فيلماً، عربياً وغير عربي، أكثر أهمية وأقلّ خسارة من هذا الفيلم الضخم بكثير!

أما تنوّع انتماءات الفيلم، الجغرافية، التي تمّت الإشارة إليها فتعود طبعاً إلى تنوّع جنسية مخرجه ومنتجه ثم الأطراف التي أسهمت فيه. وهذا الأمر ليس بمستغرب على أي حال، طالما أن السينما صارت، ومنذ زمن بعيد، مكان العولمة الأول في زمن اليوم. وليس هذا التنوّع ما يقلق هنا. ما يقلق هو أن **تونس**، التي حمل الفيلم هويّتها بعد كلّ شيء، بدت عاجزة خلال عام إنتاج الفيلم 2011، عن أن تعود من جديد، مكاناً مميّزاً لإبداع سينمائي كان كبير الوعود فيها خلال العقود الماضية. ومع هذا، لو أن مشكلة **تونس** مع السينما ومع الإنتاج السينمائي اقتصرت على هذا الأمر، لكان الموضوع موضوعاً تقنياً لا أكثر! المشكلة هي أن **تونس**، وطن **فريد بوغدير ونوري بوزيد، وعبداللطيف بن عمار، ومفيدة التلاتلي ورضا الباهي وناصر خمير**. وغيرهم من أبرز السينمائيّين الذين برزوا على ساحة السينما العربية الجديدة خلال

ثلث القرن الأخير، تتحوّل بالتدريج إلى بلد معادٍ للفن السابع، وربما للفنون عموماً. بلد يضربُ فيه الفنانون جسدياً ويهدّدون... في وقت يعجزون فيه عن العثور على أموال تتيح لهم تحقيق بعض مشروعاتهم. والأدهى من هذا أن فن السينما كان، ومنذ سنوات، الفن الأكثر ثورية وتحريضاً على التغيير السياسي والاجتماعي. وإيراد هذه الإشارة هنا، يتمّ تحديداً لأن المضايقات التي تعرض لها فنّانو السينما – وغير السينما – في **تونس** خلال العام، جاءتهم من "التغييريّين" أنفسهم.

طريقا الثورة والسينما لا يلتقيان

هذا على الأقل ما تورده تقارير صحافية تونسية ظهرت خلال العام، ثم عند نهايته في تقييم عام للموسم السينمائي، ومن هذه التقارير تقرير نشرته الناقدة **نايلة الغربي** على موقع "تونيفزيون" جاء فيه: إذا كان علينا أن نرسم محصلة العام السينمائي 2011 [في تونس] سيمكننا القول إن العام لم يكن مريحاً على الإطلاق. بمعنى أن السينما والثورة لا يبدو أنهما تسيران جنباً إلى جنب. حيث إن عدداً من الثوريّين الملتحين لم يفتهم أن يهاجموا السينما باسم حرية التعبير. وذلك عبر عمليات جعلت من السينما هدفهم الأول في سياق التخويف، عبر مشاهد عنف تذكّر بالعصور الوسطى". ولعل أول هذه المشاهد كان ذلك الذي كان ضحيته المخرج **نوري بوزيد** صاحب فيلم "ماكنغ أوف"، الذي سعى من خلاله إلى فضح التطرّف. فكان جزاؤه ضربة عصا على رأسه سدّدها إليه متطرّف كان يهدف أصلاً إلى قتله. ثم كان بعد ذلك مشهد تدمير سينما "أفريقا آرت" وإحراقها، التي كانت تعرض فيلم **ناديا الفاني** "العلمانية انشاالله"، ما اضطر هذه إلى الهرب إلى **فرنسا** لتقيم هناك بعدما هوجمت وهدّدت بالقتل بدورها. أما بعد ذلك فكانت محاصرة مبنى قناة "نسمة تي. في." لمجرد عرضها فيلماً إيرانياً معارضاً، كانت السلطات الإيرانية قد حاربته في كلّ مكان عرض فيه، وهو فيلم "برسبوليس" **لمارجان ساترابي**...الذي لا بأس من التذكير بأن الرقابة في **لبنان** كانت قد منعت عرضه بدورها، قبل سنوات بناء على طلب من السفارة الإيرانية!

ولقد كان هذا كافياً، بالطبع، لدق ناقوس الخطر، والتساؤل ليس عن حاضر السينما التونسية فقط، في وقت كانت فيه **تونس** تعيش زمناً ثورياً انتصارياً بامتياز، زمن سقوط الحكم البائد وحلول "حكم الشعب" محلّه، بل كذلك عن مستقبل الحريات العامة في هذا البلد. مهما يكن من الأمر، لا بدّ من التذكير بأن عدداً كبيراً من السينمائيّين، ما إن اندلعت الثورة أواخر العام 2010، وبدايات العام 2011، حتى حملوا كاميراتهم كيفما اتفق وراحوا يصوّرون، كما كان حال زملائهم في **مصر** وغيرها من بلدان ما سمّي بـ"الربيع العربي". صوّروا كلّ شيء، المظاهرات وأعمال العنف.الصدامات والحياة اليومية للناس.المشادات الكلامية وتوقف الأعمال... وطبعاً راح كثر بعد ذلك يستعملون ما صوّروه، لتركيب أفلام تقول الثورة، وكلّ من وجهة نظره. غير أن الأسرع من بينهم جميعاً كان **مراد بن شيخ**، الذي ركّب فيلماً عن الثورة عنونه "لا خوف بعد الآن"... وكان من حظ هذا الفيلم أن بُرمج في إحدى تظاهرات **مهرجان كان أيار**2011(**مايو**)، ثم بعد ذلك وبفضل سمعته "الكانيّة" هذه، راح يتجوّل بين المهرجانات متّسماً بسمة فيلم الربيع العربي، إلى جانب بعض الشرائط المصرية المشابهة. وصحيح أن هذا الفيلم نال ثناء وإقبالاً لا بأس بهما في الخارج. غير أن الإقبال عليه، في تونس

نفسها، كان محدوداً جداً. كان واضحاً أن الشعب التونسي وجمهوره العريض، يعرف عن الثورة وتفاصيلها أكثر كثيراً ممّا حاول الفيلم أن يقدّمه.

بيد أن **مراد بن شيخ** لم يكن وحده في المعمعة، كان هناك أيضاً مجايلون له، فعلوا فعله، ومنهم **محمد علي نهدي ونجيب بلقاضي**، وحتى المخضرم **محمد زرن**. غير أن أياً من هؤلاء لم يتمكّن من إنجاز فيلمه ليعرض في العام 2011.. فاكتفى البعض بتأجيل الإنجاز للعام المقبل، بينما تمكّن البعض الآخر من تحضير أجزاء من أفلام راحوا يعرضونها هنا وهناك. ولقد بلغت هذه "العروض" المجتزأة، ذروتها خلال انعقاد **مهرجان قليبية** لسينما الهواة الوثائقية، الذي كان من التظاهرات السينمائية النادرة التي انعقدت خلال العام في **تونس**.

غير أن لا هذا التقشف، ولا التهجّم على السينما وأهلها، تمكّنا من أن يوقفا، حقاً، الحراك السينمائي. ذلك لأن الهيئة المعنيّة في **تونس** بتقديم الدعم المادي الإنتاجي إلى المشروعات السينمائية، سرعان ما واصلت اختيارها المشروعات التي ستدعمها، وبالتحديد بناءً على قرارات مهنيّة كانت اتخذت قبل اندلاع الثورة.. وبالفعل، ما إن حلّت الشهور الأخيرة من العام، حتى بدأت المشروعات بل التصوير حتى، تستأنف من جديد – وبخاصة على ضوء الاستقبال الجيد الذي كان من نصيب فيلمي **مراد بن شيخ**، **وناديا الفاني** في الخارج وتحديداً من المهرجانات الخليجية التي بدأت تدعم المشروعات التونسية من خلال مؤسّساتها –. وعلى هذا النحو قدّم الدعم لفيلم نوري بوزيد الجديد "ألف ورقة"، كما لفيلم **نجيب بلقاضي** "باستاردو" وفيلم **مصلح كريم** "باب الفلا".

قبل تجمّع السحب

في الوقت نفسه كان **رضا الباهي**، أحد مخضرمي السينما التونسية وبناة تاريخها الحديث يتجوّل مع فيلمه "دايما براندو" بين مهرجان وآخر.. وعلى الأقل ليؤكّد حضور هذه السينما التونسية في الخارطة السينمائية، في وقت بدا فيه أن ثمة ميلاً إلى نسيان زمن كانت فيه هذه السينما في طليعة التجديد السينمائي في العالم العربي. وهو زمن لا يمكن القول إنه بعيد جداً عن هذه الأيام. إذ حتى في أواسط العام 2010، وفي وقت كانت فيه سحب الاحتجاج و"الربيع" العربي – البادئ في **تونس** – تجتمع للانفجار، كانت السلطات التونسية تعلن العام 2010 عام السينما بامتياز، متوّجة بهذا أكثر من **ثلاثة عقود** نمت السينما التونسية فيها وكبرت... صحيح أن هذا الإعلان ربما كان وقتها نوعاً من الردّ الإيجابي على موقف العشرات من السينمائيّين التونسيّين الذين كانوا قبل حين بين أكثر من 300 مثقف وفنان تونسي وقّعوا بياناً يطالب **الرئيس زين العابدين بن علي** بترشيح نفسه لولاية جديدة، إذ قربت الانتخابات الرئاسية (!) – وهي مبادرة سوف تكلّف القائمين بها غالياً بعد سقوط **بن علي** –، غير أنه – أي الإعلان – كان في الوقت نفسه تعبيراً عن مكانة السينما التونسية في العالم. وربما تكريساً لمكانة ما، لها في الداخل التونسي. فهل ينبغي القول اليوم بأن ما تلا الثورة وسقوط النظام ووصول حزب "النهضة" الإسلامي وحلفائه إلى الحكم والفوضى، غير الخلاقة، في الشارع التونسي، كلّ هذا يأتي ليقول إن الحالة السينمائية التونسية إنما كانت طوال عقود وعقود، حالة ثقافية نخبوية لا أكثر؟ وبشكل أكثر تحديداً إن **عبداللطيف بن عمار ومحمود بن محمود وفريد بو غدير ومفيدة التلاتلي ونوري بوزيد**، إنما كانوا يحفرون في البحر من دون أن يعرفوا، طوال ما يقرب



من ثلاثة عقود من عمر السينما التونسية الرائعة؟.

بين الداخل والخارج

ربما كان الجواب: نعم، بكلّ أسف. ولربما كان الدليل على هذا الجواب، أنه في مقابل الهوة بين السينمائيين و"الثوار"، والهوة بين نجاحات كبيرة للسينما التونسية خارج **تونس**، وهامشية حضورها النسبية في الداخل، كان ثمة واقع آخر، واقع ربما يعبّر عنه النجاح التجاري/الجماهيري الكبير الذي كان من نصيب فيلم مقاولات عنوانه "حكايات تونسية" حقّقته **ندى حفيظ** بالطريقة التقليدية، أي على شكل فيلم تلفزيوني، وبموضوع يليق بجمهور التلفزيون، وأنتجته من دون أن تنال أي مساعدة حكومية. فكانت النتيجة أن عروض الفيلم الجماهيرية كانت ناجحة إلى درجة باتت تمكّن المخرجة الآن من أن تخوض التجربة من جديد، في وقت ينتظر فيه كبار سينمائيّي تونس، هذا إذا أصروا على البقاء في الوطن على الرغم من كلّ شيء، أموالاً تأتيهم من سلطات، لا يبدو اليوم أنها تأبه كثيراً لنخبويتهم وأمجادهم، أو من دعم عربي، يكافئهم على ماضيهم وإنجازاتهم أكثر ممّا يتطلّع معهم إلى تحقيق مكاسب مادية أو حتى جماهيرية مستقبلية.. أو أحياناً من مؤسّسات وصناديق غربية يخشى أنها سوف تتوجه، إن وجدت وإن أرادت أن تقدّم دعماً ما، إلى مشروعات أكثر ارتباطاً بالثورة، وبالسياسة المباشرة.

ومهما يكن، قد لا يكون من مفرّ من التوقف عند نقطة تبدو أساسية، وتتعلق باقتصادات الفن السابع في **تونس**. ففي وقت تبلغ فيه ميزانية "ذهب أسود" 40 **مليون يورو**، يظهر واقع الحال النقصان المريع الذي يشكو منه الإنتاج التونسي حالياً. الإنتاج الذي يعتمد عادة على دعم الدولة. إذ تفيد الأرقام بأن الحدّ الأقصى الذي يقدّم إلى فيلم طويل، لا يزيد على 600 **ألف دينار**. وهو رقم لا يكفي بالطبع، ما يجعل صاحب المشروع ينتظر سنوات قبل أن يتمكّن من إنجاز فيلمه. وغالباً ما ينتج عن هذا أن شركات الإنتاج تعجز عن سدّ ما كانت نالته من دعم من وزارة الثقافة، لأن العقود المسبقة تتحدث عن دعم هو في أساسه سلفة مسبقة على المداخيل. ومن هنا ما يقال حالياً من وجود دعاوى قضائية بين الدولة وبين نحو عشرين شركة إنتاج تتعلق بهذا العجز.

فهل يضع هذا كلّه صورة ما، للسينما التونسية ومستقبلها، ما كان أحد يعتقد أنها ستكون صورة الفن السابع في بلد أنتج وقدم للسينما أفلاماً مثل "حلفاوين" و"صفائح من ذهب" و"شمس الضباع" و"صمت القصور" و"شيش خان" وغيرها من روائع الماضي القديم... من روائع كان يمكن تحقيقها – ويا للمفارقة! – أيام الدكتاتوريات البائدة؟

والحال أنه، إلى جانب الدعم الذي تقدّمه الدولة، ليس هناك حقاً جهات تونسية تقدم مساهمات مالية إضافية تمكّن منتجي الفيلم من إنجازه. علماً بأن ميزانية وزارة الثقافة المخصّصة لمجمل الدعم الإنتاجي السينمائي لم تتجاوز خلال العام 2011 أربعة ملايين دينار. وهو مبلغ يبدو، بالتأكيد، هزيلاً، متى ما تمّ إدراك أن الكلفة المتوسطة لإنتاج فيلم تونسي، داخل البلاد لا تقلّ عن **مليون دينار ونصف المليون**. أما محطات التلفزة التي سوف تستفيد لاحقاً من عرض الأفلام المنتجة فإنها لا تقدم أي مساهمة.

إلى جانب الدعم الذي تقدمه الدولة، ليس هناك حقاً جهات تونسية تقدم مساهمات مالية إضافية تمكّن منتجي فيلم من إنجازه. علماً بأن ميزانية وزارة الثقافة المخصّصة لمجمل الدعم الإنتاجي السينمائي لم تتجاوز خلال العام 2011 أربعة ملايين دينار. وهو مبلغ يبدو، بالتأكيد، هزيلاً، متى ما تمّ إدراك أن الكلفة المتوسطة لإنتاج فيلم تونسي، داخل البلاد لا تقلّ عن مليون دينار ونصف المليون. أما محطات التلفزة التي سوف تستفيد لاحقاً من عرض الأفلام المنتجة فإنها لا تقدم أي مساهمة.

السينما الجزائرية: أين صار كلّ ذلك التراث العظيم؟

عرفت السينما الجزائرية بعد الاستقلال،



وبعد الإرهاصات الأولى، على أيدي **أحمد راشدي ومحمد لخضر حامينا** ورفاقهما، عرفت اندفاعة قوية، كمياً ونوعياً، عبر أفلام أرّخت للثورة ولبطولات مناضليها. غير أن هذا لم يكن كلّ شيء..فقد قفزت السينما الجزائرية، بعد الاستقلال وطوال سنوات الستين والسبعين من القرن العشرين، لتصبح واحدة من أهمّ السينمات في العالم الثالث، كما أن **الجزائر**، من طريق مؤسّسات رسمية حكومية ومؤسّسات وهيئات شبه حكومية، صارت طرفاً أساسياً في مساعدة العديد من سينمائيّي العالم، بما فيهم السينمائيّون العرب والأوروبيّون.. إلى درجة أنه لولا الدعم الجزائري لما كانت أفلام مثل "زد" **لكوستا غافراس**، و"الاغتيال" **لإيف بواسّيه**، و"العصفور" **ليوسف شاهين**...إلخ. غير أن السينما الجزائرية اليوم، تبدو شديدة الاختلاف عمّا كانت عليه أيام الاستقلال وما بعدها.

ولعل أفضل تعبير عن هذه المرارة، صرخة السينمائي الجزائري المخضرم **أحمد بدجاوي** التي عبّر عنها بقوله: "بعد نصف قرن من استعادة السيادة الوطنية، حان الوقت لإعداد الحصيلة. فمن المتعارف عليه أن السينما الجزائرية حصلت على إشادة الجميع واعترافهم، وكسبت شرعيتها في ساحة المعركة وسمحت مساهمة مخرجين جزائريين (...) تحت إشراف جيل من رجال السياسة المتميّزين والبارزين (...) بتحسيس الرأي العام الدولي بشرعية كفاح الشعب الجزائري. ولكن ماذا بقي من الآمال التي أثارتها هذه الشرعية؟ في الواقع، يعيش الفيلم الجزائري اليوم على وقع الاحتفالات، ثم ما يلبث أن يغطّ في نوم عميق، في انتظار مناسبات رسمية مثل "الجزائر عاصمة الثقافة العربية"، أو "تلمسان عاصمة الثقافة الاسلامية". وقد شهدت هذه المناسبات إنتاج عشرات الأفلام الوثائقية، البعض منها لا يتجاوز مستوى المقبول، على الرغم من أن السينما لم تستفد منذ مدّة بهذا القدر من الأموال خلال العشرية الماضية. وعلى الرغم من ذلك فإن **الجزائر** لا تنتج سوى فيلمين أو ثلاثة جديرة بأن تذكر سنوياً".

هذه الصرخة التي عبّر عنها بعد انقضاء العام 2011، سينمائيّ عاصر السينما الجزائرية منذ نشأتها، يشاركه في إطلاقها اليوم عدد كبير من السينمائيّين الجزائريّين من الذين لا يفوتهم أن يرصدوا واقعاً بائساً يبدأ بتقليص عدد الصالات من أكثر من 400 صالة عند نيل الاستقلال، إلى أقل من 40 صالة موزعة اليوم على مدن جزائرية عدّة، وأكثرها في حال من البؤس تقول الكثير عما حلّ بالسينما الجزائرية. فإذا ما أضيف إلى هذا إن السلطات الثقافية في هذا البلد التي كانت تدعم كبار سينمائيّي **أوروبا والشرق الأوسط** قبل عقود، تبدو عاجزة اليوم عن مساندة أيّ سينما جزائرية حقيقية، سيتبيّن أن أصحاب الأسماء الكبيرة في السينما الجزائرية، من الذين يصرّون على تحقيق أفلام تحمل اسم **الجزائر** بشكل أو بآخر حتى اليوم، إنما يحصلون على أموال لإنتاج هذه الأفلام، من الخارج، وربما بشكل خاص، من **فرنسا**، المحتلّ السابق.

ثمّة واقع بائس تعيشه السينما الجزائريّة يبدأ بتقليص عدد الصالات من أكثر من 400 صالة عند نيل الاستقلال، إلى أقل من 40 صالة موزعة اليوم على مدن جزائرية عدّة، وأكثرها في حال من البؤس. وإذا ما أضيف إلى هذا إن السلطات الثقافية في هذا البلد التي كانت تدعم كبار سينمائيّي أوروبا والشرق الأوسط قبل عقود، تبدو عاجزة اليوم عن مساندة أيّ سينما جزائرية حقيقية، سيتبيّن أن أصحاب الأسماء الكبيرة في السينما الجزائرية، من الذين يصرّون على تحقيق أفلام تحمل اسم الجزائر بشكل أو بآخر حتى اليوم، إنما يحصلون على أموال لإنتاج هذه الأفلام، من الخارج، وربما بشكل خاص، من فرنسا، المحتلّ السابق.

الحدث الجزائريّ في الخارج

في هذا الإطار لا بدّ من التذكير بأن "الحدث" الأكبر في السينما الجزائرية للعام 2011، كان الفيلم الفرنسي "رجال أحرار" **لإسماعيل فروخي**، الذي سار جنباً الى جنب مع فيلم "عمر قتلتني" لرشدي زم، و"خارجون على القانون" **لرشيد بوشارب** في الاستحواذ على اهتمامات عالم الثقافة والتاريخ والفن السابع في

العالم الخارجي. ولكن السؤال يبقى: أي حصة حقيقية للجزائر في هذه الأفلام؟.. وهل حقاً إنه في حال لو فاز فيلم **بوشارب** بأوسكار أفضل فيلم أجنبي عند بداية العام 2011، لكان هذا الفوز قد اعتبر انتصاراً سينمائياً **للجزائر**؟ أبداً بالتأكيد، وذلك لأن هذا الفيلم، حتى وإن كان يتحدث عن الثورة الجزائرية، فإن لا علاقة إنتاجية له بالجزائر، وكذلك حال فيلم **فروخي**، والذي بدوره يتناول جانباً من الثورة الجزائرية، ولكن عبر أحداث تدور في **فرنسا**. من ناحية مبدئية، كان يتعيّن على هذه الأفلام أن تنتج في **الجزائر**... بيد أن هذا يبدو صعباً اليوم، حتى وإن كانت أخبار كثيرة تواردت خلال العام لتقول إن فيلماً جديداً **لرشيد بلحاج** عنوانه "عطور الجزائر" هو قيد الإنجاز وسيكون أضخم إنتاج جزائري منذ "الخارجون على القانون". غير أن هذا الفيلم ليس إنتاجاً جزائرياً. إنه من إنتاج التونسي **طارق بن عمار**، الذي من المرجح أنه يستعين لتحقيق إنتاجاته اليوم بأموال خليجية كما كانت حاله قبل عام مع فيلمه التونسي /القطري/ الفرنسي "ذهب أسود" الذي لم يحقق من الأرباح إلا ما وفّره منتجه من تمويله السخيّ..!

أما الإنتاج الجزائري الحقيقي فصار بعيداً، صار جزءاً من تاريخ يحلو لكثر اعتباره عصراً ذهبياً ترك ذكريات طيّبة لكنه لم يترك أثراً كبيراً في النوايا الرسمية اليوم، هذه النوايا التي لا تستخدم ملايين الدينارات المخصّصة لدعم الفن السينمائي إلا لأعمال دعاوية تقدّم على شكل أفلام تنسى ما إن يتمّ عرضها في احتفال رسمي!. ومع هذا ثمة سينما جزائرية وأفلام حقّقت خلال العام 2011. فعلى سبيل المثال، لم يتوقف **مرزاق علواش**– منذ فيلمه الأول المميّز "عمر قتلته"، والذي تؤرّخ به بدايات السينما الاجتماعية التي انتقلت من تمجيد "ثورة المليون شهيد" إلى التساؤل عمّا حدث للثورة ودولته وأهلها في أواسط السبعينيّات– عن تحقيق فيلم جديد مرّة كلّ عامين أو ثلاثة. وهو هذه المرّة حقّق في العام 2011 فيلماً عن سنوات الإرهاب في **الجزائر** عنوانه "التائب" عرض في العام التالي، في تظاهرة "أسبوعي المخرجين" في مهرجان "كان" في **فرنسا** وينال إعجاباً.

> الإنتاج الجزائري الحقيقي صار بعيداً، صار جزءاً من تاريخ يحلو لكثر اعتباره عصراً ذهبياً ترك ذكريات طيّبة لكنه لم يترك أثراً كبيراً في النوايا الرسمية اليوم، هذه النوايا التي لا تستخدم ملايين الدينارات المخصّصة لدعم الفنّ السينمائي إلا لأعمال دعاوية تقدّم على شكل أفلام تنسى ما إن يتمّ عرضها في احتفال رسمي!. ومع هذا ثمة سينما جزائرية وأفلام حقّقت خلال العام 2011: لم يتوقف مرزاق علواش– صاحب فيلم "عمر قتلته"الذي تؤرّخ به بدايات السينما الاجتماعية في أواسط السبعينيّات– عن تحقيق فيلم جديد مرّة كل عامين أو ثلاثة. وهو هذه المرّة حقّق في العام 2011 فيلماً عن سنوات الإرهاب في الجزائر عنوانه "التائب" عرض في العام 2012، في تظاهرة "أسبوعي المخرجين" في مهرجان "كان" في فرنسا ونال إعجاباً.

تفاؤل مع تخفيض الطموحات

على أيّ حال، بالإمكان إيجاد بعض الأصوات المتفائلة التي تقول إن السينما الجزائرية عرفت خلال العام كيف تنفد بجلدها "بأقل الخسائر الممكنة"، وهي الوضعية التي يسمّيها البعض "نهضة لا بأس بها"، وذلك قياساً على ما كان يحدث في الماضي القريب فقط، أي خلال السنوات التي يعلنها السينمائيّون الجزائريّون "سنوات عبور الصحراء".. وفي هذا الإطار سيتمّ إيجاد، وبتواضع، أن العام 2011 قدم بعض المناسبات لتلمّس الحالة الصحيّة للفنّ السابع الجزائري. وآية ذلك أن "أعمالاً جديدة ظهرت على الشاشات لتقدّم صورة غير مسبوقة لمجتمعنا" كما يقول أحد التقارير... الذي يضيف إن مهرجانات عديدة ولقاءات وأياماً سينمائية متنوّعة طبعت العام. وفي الخارج كان ثمة فضول حقيقي للتفاعل مع العروض السينمائية الجزائرية "ناهيك بظهور العديد من المواهب السينمائية الشابة التي، إما تعلمت في الخارج أو انبثقت من مكب الهواية السينمائية الجزائرية". ومن هذه المواهب، أصحاب أفلام قصيرة أو متوسطة، يحملون أسماء، تقول التقارير إنهم هم الذين سيحملون عبء السينما الجزائرية في المستقبل، ومنهم **جمال بلوسيف والأمين عمار خوجا وظريفة منازر**، ولاسيّما **مونيا مدور** التي حقّقت وثائقياً لفت الأنظار حول تاريخ السينما الجزائرية...

والحقيقة أن في وسع المرء أن يحصي العديد من النشاطات واللحظات من هذه النوعية. غير أن السؤال الأساس يبقى هنا: ترى هل يبدو هذا كلّه منطقياً، في بلد يكاد إرثه السينمائي يكون أهمّ إرث سينمائي عربي بعد الإرث المصري؟ هل من المنطقي أن ينبني التفاؤل على وضعية تتحدث عن انبثاق أجيال جديدة من صانعي الأفلام القصيرة؟ وعلى مشروعات رسمية مثل ذاك المعنون "الجزائر غدا: الأفلام" والذي أسفر عن إنتاج وعرض خمسة أفلام وثائقية دارت في المهرجانات؟

يقيناً إن مثل هذا النشاط كان من شأنه أن يبدو كبيراً وفائق الأهمية لو أنه قام في بلد لم يكن له تاريخ سينمائيّ كبير. ولكن أن تصل **الجزائر**، عشية الاحتفال بخمسينية استقلالها، إلى الافتخار بمثل هذه النشاطات، أمر يدعو إلى الأسى حقاً. ويدعو في الوقت نفسه إلى التساؤل: أين صارت السينما الجزائرية؟

محاولات لا تتوقف

سؤال ليس من السهل الجواب عنه... ومع هذا، لأن السينما يجب ألا تموت، لا تتوقف المحاولات. ولعل من أبرزها عامي 2010 و2011 محاولة **شركة تالا فيلم** التي أسّسها **ياسين بوعزيز** (29 سنة) أن تخلق نشاطاً سينمائياً ما، فأنتجت سلسلة "الجزائر غدا"، ولاسيّما منها فيلم المخرج الشاب **أمين سيدي بومدين** الذي يقول: "في زمننا هذا يمكن تحقيق أفلام قصيرة من دون ميزانيات كبيرة، غير أن هذا لا يعني أن المخرج الشاب يمكنه بهذا أن يجعل لنفسه مساراً سينمائياً حقيقياً. عليه أن يسعى للحصول على المال حيث يوجد المال".

والمال موجود... لدى الدولة. وهذه الدولة هي التي توزّع هذا المال... إنما بالقطارة كما يقول تقرير نشرته مجلة "جون آفريك" الفرنسية، مضيفاً: "في الوقت الحاضر نجد أن الوكالة الجزائرية للإشعاع الثقافي هي التي تدعم إنتاج **أربعة أفلام** طويلة، على حدّ ما قالت **نبيلة رزيق**، مسؤولة قطاع السينما في الوكالة للمجلة التي أكدّت "إننا نسعى إلى تنويع أهدافنا في هذا المجال". ولكن، إذا كانت الدولة هي مصدر المال الذي يمكن أن يخدم في نهضة السينما، ثمة مصدر آخر هو التلفزيون، بشكل منطقي. غير أن المحطة الجزائرية التلفزيونية الرسمية الوحيدة لا تجد أي شيء يجبرها على تمويل الفن السابع. أما المحطات التابعة للقطاع الخاص فإنها غير موجودة. وهذا ما يعيد إلى المربع الأول المحيّر في انتظار من يربّع الدوائر، وعلى الأقل مستنداً من ناحية إلى ماضٍ سينمائيّ جزائريّ كبير، ومن ناحية ثاني، إلى أن السينمائيّين الجزائريّين الذين يتوالدون جيلاً بعد الآخر، هم الآن من الناحية النوعية، في طليعة الحركة السينمائية العربية. وهم بهذه الصفة يفرضون حضورهم وما يتيسّر لهم أن يحقّقوه من أفلام على المهرجانات العربية التي تدعمهم، وعلى الصالات التي تستقبل هذه الأعمال داعمة مرحّبة ولكن في الوقت نفسه متسائلة أين السلطات الجزائرية من هذا كلّه؟

> على أيّ حال، بالإمكان إيجاد بعض الأصوات المتفائلة التي تقول إن السينما الجزائرية عرفت خلال العام 2011 كيف تنفد بجلدها "بأقل الخسائر الممكنة"، وهي الوضعية التي يسمّيها البعض "نهضة لا بأس بها"، وقياساً على ما كان يحدث في الماضي القريب فقط، أي خلال السنوات التي يعلنها السينمائيّون الجزائريّون "سنوات عبور الصحراء".. وفي هذا الإطار سيتمّ إيجاد، وبتواضع، أن العام 2011 قدّم بعض المناسبات لتلمس الحالة الصحيّة للفنّ السابع الجزائري.

السينما السعودية : خطوات متواضعة لرحلة الأميال الكثيرة

عند نهاية العام 2011، كان ثمّة حدث سينمائي كبير مرتقب في **السعودية**. كان مرتقباً في ذلك العام، ويحسب له حسابه، حتى وإن كان من المفروض أن يجري الحدث أوائل العام التالي 2012. ففي فعاليات **مهرجان الجنادرية** الذي يعتبر في **السعودية** أهمّ حدث ثقافي طوال العام،

والذي يتّسم بطابع رسميّ لا شكّ فيه، كان من المفترض أن تحظى السينما، للمرّة الأولى في أيّ نشاط رسمي سعودي، بحصّة لا بأس بها. فلقد ورد في البرنامج أن ثمة ندوة عن السينما ستقام بين فعاليات المهرجان، يشارك فيها عدد من الباحثين والسينمائيّين والنقّاد. صحيح أن هذه الندوة لم تقم.. ولكن الصحيح أيضاً أن سبب عدم قيامها لم تكن له علاقة بالقضية السينمائية نفسها، بل بالحدث السوري الضخم الذي دفع السلطات السعودية إلى الاستغناء، حزناً على ضحايا المجازر السورية، عن كلّ النشاطات الفنّية، مؤجلة إياها إلى أزمان أفضل.

صحيح إذاً، أن "الحدث الكبير" الذي رحبّ به كثر من المثقفين والمعنيّين العرب عند الإعلان عنه، ورأى كثر أن من شأن انعقاده، بل حتى مجرد الإعلان عنه وتبنّيه رسمياً حتى وإن لم يقم، أن يفتح للفن السابع أبواباً في هذا البلد كانت مغلقة منذ زمن بعيد، لم ينعقد في موعده المحدّد، ما أزعج كثراً من الذين كانوا ينتظرونه بلهفة، غير أن المهمّ في الأمر أن ثغرة ما، في جدار "اللاتفاهم" بين السينما والمناخ الرسمي السعودي، قد فتحت. وكان هذا، حدثاً لا بدّ من التوقف عنده. فالحياة السينمائية غائبة عن **السعودية** منذ عقود طويلة. ولئن كان للسينما وأفلامها وجود خلال العقود الأخيرة، فإن هذا الوجود كان منزلياً، عبر الأسطوانات المدمجة (التي تعتبر **السعودية** من أكبر مستهلكيها، نسبياً، في العالم– راجع في هذا الخصوص **الجدول رقم 6**).. أما المهرجانات النادرة التي "جرؤ" البعض على إقامتها بين الحين والآخر، فلم يكن مرحّباً بها بشكل عام. وأما الصالات فغائبة تماماً. وفي هذا الإطار الأخير ثمة حدث آخر لا بدّ من الإشارة إليه والترحيب به، أيضاً: بدأ السماح منذ فترة بإقامة صالات لسينما الأطفال في بعض المناطق، وهذا في حدّ ذاته أمر لا بدّ من الاعتراف بأهميته. أوليست خطوة أولى في رحلة الألف ميل؟

جدول رقم 6 نسبة مشاهدي الأفلام السينمائية في بلدان عربية مختارة (من مجموع عدد السكان)

البلد	نسبة مشاهدي الأفلام من مجموع عدد السكان	نسبة مشاهدي الأفلام في الصالات من مجموع عدد السكان	نسبة مشاهدي الأفلام على التلفزيون من مجموع عدد السكان	نسبة مشاهدي الأفلام على الأسطوانات من مجموع عدد السكان	نسبة مشاهدي الأفلام على الإنترنت من مجموع عدد السكان
الأردن	%62	%3	%82	%22	%17
مصر	%70	%11	%70	%28	%7
المغرب	%67	%10	%68	%26	%11
السودان	%48	%4	%57	%13	%8
السعودية	%54	-	%67	%41	%18
الإمارات	%70	%14	%58	%39	%21
البحرين	%68	%7	%68	%31	%18
الجزائر	%57	%3	%69	%31	%15
العراق	%41	-	%93	%14	%8
سورية	%54	%3	%67	%26	%27
لبنان	%80	%18	%68	%24	%28
فلسطين	%80	-	%64	%18	%19
الكويت	%68	%12	%62	%28	%26
قطر	%70	%7	%71	%23	%28
عُمان	%52	-	%80	%21	%19
تونس	%64	-	%72	%19	%31

أهل السينما موجودون ينتظرون

في المقابل، لئن كان هذا النوع من الحياة السينمائية غائباً أحياناً ومؤجلاً في أحيان أخرى، فإن هذا لا يعني أن السينما السعودية نفسها غائبة، وأن ليس ثمة سينمائيون سعوديّون. هنا، في هذا المجال، يختلف الأمر، وعلى الأقل منذ بداية جهود السينمائي الرائد **عبدالله المحيسن**، الذي بدأ وحده منذ ثمانينيّات القرن العشرين يحمل على عاتقه عبء التأسيس للسينما "المستحيلة"، السينما السعودية، ولكن دائماً عبر أفلام تنظر إلى الخارج، وأحياناً إلى الداخل ولكن مواربة، انطلاقاً من الخارج، وهكذا حقّق الرجل ثلاثة أفلام وثائقية طويلة عن اغتيال مدينة **بيروت**، ثم عن **كابول** وصعود الصحوة الإسلامية، فعن حرب الخليج الأولى، قبل أن يحقّق منذ سنوات قليلة روائيّه الأول الذي كان في الوقت نفسه، أول فيلم روائي طويل لمبدع سعودي، حتى وإن لم يكن موضوعه سعودياً بشكل صريح، والمقصود بذلك "ظلال الصمت" الذي إن شوهد اليوم بعد ست سنوات من تحقيقه، يمكن أن يربط مباشرة بالربيع العربي، في تنديده بالقمع وحكيه عن الدكتاتورية وما إلى ذلك، بل يمكن في معنى من المعاني أن يقال عنه إنه تنبأ بمثل هذا الربيع، غير أن هذا موضوع آخر ليس هنا مجاله.

مهما يكن من الأمر فإن "ظلال الصمت" هذا، ظلّ الروائي "السعودي" الطويل الوحيد، حتى العام 2010، حين حقّق المخرج الشاب **فهمي فرحات** فيلم "المؤسّسة"، قبل أن تقدم السينمائية السعودية **هيفاء المنصور** في العام 2011 على البدء في تصوير أول روائي سعودي طويل تحقّقه امرأة، وهو فيلم "وجدة" الذي عرض في **مهرجان البندقية** في العام التالي.

منذ البداية لا بدّ من الإشارة هنا إلى أنه لن يكون من المنطقي اعتبار 2011 عام ازدهارٍ للسينما السعودية، وذلك مقارنةً بنشاط كان كثير الوعود في العامين السابقين 2009 و2010. فبالاستناد إلى جملة تقارير وكتابات حول النشاط السينمائي السعودي في العام 2011، وبشكل خاص ذلك التقرير المهمّ الذي أعدّته – على عادتها كلّ سنة – "**مؤسّسة رواد ميديا للإنتاج السينمائي**"، سيتبيّن أن هذا الإنتاج لم يتمكّن من تجاوز **الرقم** 22، وكلّها أفلام قصيرة ووثائقية أو تحريكية. ولقد رفع هذا الرقم عدد مجمل الإنتاج السعودي في المجالات كافة، منذ بداية الإنتاج في هذا البلد، إلى 230 فيلماً، إذ حتى بداية 2011، كان عدد ما أنتج 208 أفلام. ولما كان العام 2010 شهد، بحسب التقرير المشار إليه نفسه، إنتاج 35 فيلماً

من غير المنطقي اعتبار 2011 عام ازدهار للسينما السعودية، وذلك مقارنةً بنشاط كان كثير الوعود في العامين السابقين 2009 و2010. فالإنتاج السينمائي لم يتمكّن من تجاوز الرقم 22، وكلّها أفلام قصيرة ووثائقية أو تحريكية. ولقد رفع هذا الرقم عدد مجمل الإنتاج السعودي في المجالات كافة، منذ بداية الإنتاج في هذا البلد، إلى 230 فيلماً، إذ حتى بداية 2011، كان عدد ما أنتج 208 أفلام. ولما كان العام 2010 شهد إنتاج 35 فيلماً يتبيّن أن الإنتاج السعودي في العام 2011، انخفض عن مثيله في العام 2010 بنسبة 38 %.

(من بينها الفيلم الطويل **لفهمي فرحات**، آنف الذكر)، يتبيّن أن الإنتاج السعودي في العام 2011، انخفض عن مثيله في العام 2010 بنسبة 38 %... وهو أمر قد يكون من شأنه أن يدقّ ناقوس الخطر، بخاصة إذا ما تمّت متابعة قراءة التقرير الذي أظهر أن العام 2010 نفسه كان شهد انخفاضاً نسبته 43 % عن العام الذي سبقه، إذ شهد العام 2010 إنتاج 35 فيلماً، مقابل 62 فيلماً إنتاج العام السابق له. وتزداد حدّة الخطر في حال التسليم مع تقرير "رواد ميديا" بأن الانخفاض طاول أيضاً "مؤشرات النوعية الفنّية والتقنية للأفلام السعودية، والتي لم تتطور حتى على مستوى عدد الإنجازات التي انخفضت هذا العام عن العام الماضي"، ويعزو التقرير هذا الانخفاض إلى "ضعف التمويل المادي والذي ينعكس، طبعاً، على تطوّر أدوات السينمائي السعودي".

أما بالنسبة إلى النشاطات السينمائية، فها هو التقرير نفسه يجملها في فقرات متتالية قائلة إن أول ما يلفت بين هذه النشاطات إنما كان بداياتها حيث كان احتضان مدينة **جدّة لمهرجان الأفلام الآسيوية** خلال شهر **شباط (فبراير)**، والذي نظّمه **نادي القناصل الآسيويين** وشاركت السينما السعودية فيه **بثلاثة أفلام** وهي فيلم "عايش" للمخرج **عبدالله العياف**، وفيلم "جدّة ملتقى الثقافات والحضارات" للمخرج **ممدوح سالم**، وفيلم "مهمة في وسط المدينة" للمخرج **محمد هلال**. كما شهدت **مدينة جدّة** مهرجان الأفلام الأوروبية خلال شهر مايو، والذي نظّمه الاتّحاد الأوروبي وشاركت فيه ثماني دول أوروبية وهي: **إيطاليا، إسبانيا، بريطانيا، ألمانيا، تركيا، سويسرا، فرنسا، إيرلندا**، في حين تمّ عرض المهرجان للمرّة الثانية على التوالي في **مدينة الرياض** من خلال السفارات والقنصليات الأوروبية وللمرّة الأولى شاركت السينما السعودية في المهرجان من خلال فيلم "جدّة ملتقى الثقافات والحضارات" للمخرج **ممدوح سالم**. وشهد العام 2011 دخول السينما السعودية مجال الإعلام الجديد ومواقع التواصل الاجتماعي حيث شهد فيلم "مونوبولي" للمخرج **بدر الحمود** حضوراً جيداً على مواقع التواصل الاجتماعي، وشاهده ما يزيد على **مليون ونصف المليون** مشاهد.

انطلاقة إلى الخارج

ويتحدث التقرير بعد هذا عن المهرجانات الدولية، ويفيد قائلاً في هذا المجال إن 41 **فيلماً** سعودياً شارك في **عشرة مهرجانات** ومحافل دولية وعالمية، في حين تمّت المشاركة في **عشرة مهرجانات** عربية، وكانت الأفلام المشاركة متنوّعة الإنتاج فكان 32 **فيلماً** من إنتاج العام 2010 **وتسعة أفلام** من إنتاج سنوات سابقة. والمهرجانات هي مهرجان "مالمو للأفلام العربية"، مهرجان "الأفلام الآسيوية" الرابع في **جدّة**، مهرجان "جدّة للأفلام الأوروبية" الخامس، مهرجان "الخليج السينمائي"، مهرجان "الأفلام العربية" في روتردام، مهرجان "بغداد السينمائي"، مهرجان "أبوظبي السينمائي"، مهرجان "وهران للفيلم العربي" في **الجزائر**، مهرجان "ترابيكا الدوحة السينمائي"، مهرجان "دبي السينمائي". وحقق السينمائيّون السعوديون أربعة انتصارات للسينما السعودية وجاءت الجوائز على النحو التالي:

نال الجائزة الثانية الفيلم الوثائقي "فوتون" للمخرج **عوض الهمزاني** في مهرجان أبوظبي السينمائي في مسابقة أفلام من الإمارات، ونال الجائزة الثالثة الفيلم الوثائقي "ليلة عمر" للمخرج فهمي

شهد العام 2011 دخول السينما السعودية مجال الإعلام الجديد ومواقع التواصل الاجتماعي حيث شهد فيلم "مونوبولي" للمخرج بدر الحمود حضوراً جيداً على مواقع التواصل الاجتماعي، وشاهده ما يزيد على مليون ونصف المليون مشاهد.

فرحات في **مهرجان أبوظبي السينمائي** في بمسابقة أفلام من **الإمارات**، ونال فيلم "كاميرا ماهر" الجائزة الأولى في **مهرجان أبوظبي السينمائي** في مسابقة أفلام من الإمارات في قسم الطلبة للمخرج منصور البدران، ونال فيلم "وينك" للمخرج السعودي **عبدالله النجيم** جائزة أفضل فيلم عربي قصير.

وكانت هناك أيضاً المشاركة في لجان التحكيم المهنيّة التي اكتسب فيها السينمائيّون السعوديون، بحسب التقرير نفسه، مكانتهم من حضورهم في لجان تحكيم المهرجانات السينمائية الدولية حيث شارك سينمائيون سعوديون في أحد أهم المهرجانات هو مهرجان "تروب فيست أرابيا"، ممثلين بالمخرج **ممدوح سالم** والمخرجة **عهد كامل**.

وفي التقرير أخيراً أوضح المخرج **ممدوح سالم** المدير التنفيذي **لرواد ميديا** أنه عمل على متابعة النشاط السينمائي بصفة عامة وعلى الأفلام السعودية بصفة خاصة ورصد مشاركاتها المحلّية والدولية، بحيث جنّد أجهزتها لحفظ الإنتاج السينمائي السعودي وأرشفته. واعتبر **ممدوح** ذلك مهمة وطنية ومشروعاً ثقافياً وحضارياً من شأنه أن يسهم في رصد الحركة السينمائية السعودية والموروث الفنّي والإرث الحضاري والاجتماعي للصورة السينمائية السعودية وتوثيقها.

كلّ هذا يبدو محموداً حتى وإن كانت هناك شكوى من ضآلة ما أنتج مقارنةً بالأعوام السابقة. بيد أن المسألة تبقى في مكان آخر. في التساؤل المشروع مثلاً عن "سرّ" استنكاف **عبد الله المحيسن** عن تكرار تجربته – الناجحة فنّياً وإن بدت خاسرة مادياً – في "ظلال الصمت". فالحال أن كثراً من المثقفين والفنّانين السعوديّين يرون الآن أن الوقت قد حان للبدء في تكوين متن سينمائي سعودي يتألف من أفلام روائية طويلة يرى كثر أن الخبرات والمهارات والطموحات المشروعة لشبّان السينما السعودية باتت على استعداد تام لتحقيقها. ولعلّ هذا التساؤل يجد مزيداً من المشروعية في واقع ازدهار الأدب الروائي والقصصي في **السعودية** وعثور عشرات الروايات ومئات القصص القصيرة على قرّاء، في الداخل السعودي كما في الخارج، ما يجعل الالتقاء ممكناً ومنطقياً بين الكتابة والشاشة. وينبع جزء من هذا التساؤل إضافة إلى ذلك، من واقع أن الأعمال التلفزيونية السعودية تزداد في السنوات الأخيرة كمّا ونوعية، ما أنتج كادرات فنّية بين مخرجين وممثلين وكتّاب سيناريو، آن الوقت كي يعكسوا تجاربهم ومهاراتهم في أفلام تحوّل أعمالاً أدبية سعودية كبيرة فرضت حضورها، ولاسيّما في مجال رسمها الحياة الاجتماعية السعودية، إلى متن سينمائيّ ستكون له مكانته في العالم، ما يسهم في وضع الإبداع والمجتمع السعوديّين في زمن هذا العالم، ولربما يصحّ هنا الافتراض بأن مثل هذه الأعمال لو قيّض لها أن توجد، سيكون من شأنها أن تعطي عن **السعودية** والسعوديّين صوراً تختلف عن بعض الصور المغرضة التي تبثّ هنا وهناك..إضافة إلى أن هذا كلّه قد يخلق فرص عمل واستثماراً يمكن البناء عليها في المستقبل.

السينما في بلدان الخليج العربي: خطوات إلى الأمام

تقول تقارير مالية متعلقة بالعام 2011، وصادرة عن **شركة السينما الكويتية الوطنية**، إن الأرباح الصافية للشركة من العروض في الصالات، بلغت 5.385.373 ديناراً. مقابل 5.016.833

حقّق السينمائيّون السعوديّون أربعة انتصارات للسينما السعودية في المهرجانات الدوليّة: نال الفيلم الوثائقي "فوتون" للمخرج عوض الهمزاني الجائزة الثانية في مهرجان أبوظبي السينمائي في مسابقة أفلام من الإمارات، ونال الجائزة الثالثة الفيلم الوثائقي "ليلة عمر" للمخرج فهمي فرحات في مهرجان أبوظبي السينمائي في مسابقة أفلام من الإمارات، ونال فيلم "كاميرا ماهر" الجائزة الأولى في مهرجان أبوظبي السينمائي في مسابقة أفلام من الإمارات في قسم الطلبة للمخرج منصور البدران، ونال فيلم "وينك" للمخرج السعودي عبدالله النجيم جائزة أفضل فيلم عربي قصير.

يرى مثقفون وفنّانون سعوديّون كثر الآن أن الوقت قد حان للبدء في تكوين متن سينمائي سعودي يتألف من أفلام روائية طويلة، يرى كثر أن الخبرات والمهارات والطموحات المشروعة لشبّان السينما السعودية باتت على استعداد تام لتحقيقها. ولعلّ هذا التساؤل يجد مزيداً من المشروعية في واقع ازدهار الأدب الروائي والقصصي في السعودية وعثور عشرات الروايات ومئات القصص القصيرة على قرّاء، في الداخل السعودي كما في الخارج، ما يجعل الالتقاء ممكناً ومنطقياً بين الكتابة والشاشة.

تراجعت أرباح السينما في البحرين من 4.42 مليون دينار بحريني للعام 2010 إلى2.74 مليون دينار للعام 2011، أي بنسبة 38%.في حين زادت الأرباح في الكويت بين 2010 و2011 بنسبة لا تقل عن 7%. وتمّ في الكويت العام 2011 عرض 327 فيلماً، أي بزيادة 31 فيلماً عن العام السابق 2010، الذي شاهد فيه الكويتيّون 296 فيلماً من جنسيات متعدّدة، بالكاد كان من بينها فيلم أو فيلمان كويتيّان.

ديناراً للعام السابق عليه 2010. أما في ما يتعلق بالبحرين، فإن تقارير مشابهة تفيد بأن أرباح السينما في هذا البلد تراجعت من 4.42 **مليون دينار** بحريني للعام 2010، إلى2.74 **مليون دينار** للعام 2011. أي بتراجع نسبته 38%. ويبدو الأمر مثيراً للدهشة إذا تمّت مقارنة ذلك بما حدث في **الكويت** تبعاً للأرقام نفسها، حيث زادت الأرباح بين 2010 و2011 بنسبة لا تقلّ عن 7%. وفي تلمّس أوليّ، يمكن ردّ السبب إلى الأوضاع السياسية التي طرأت على **البحرين**. غير أن ما يهمّ التوقف عنده أكثر هو التساؤل عن حصة السينما الخليجية عموماً، والسينما البحرانية أو الكويتية من هذه الأرقام.

والحال أن الحصة تكاد تكون صفراً. وذلك لأن هذه الأرقام والنسب تتحدث عن البطاقات التي بيعت فقط، مقابل مشاهدة أفلام أميركية وغربية عموماً، وهندية ومصرية في هذا البلد أو ذاك. وفي اتخاذ **الكويت** نموذجاً في هذا السياق، يتبيّن – ودائماً بالاستناد إلى أرقام **شركة السينما الكويتية الوطنية**، أنه تمّ في **الكويت** العام 2011 عرض 327 فيلماً، أي بزيادة 31 فيلماً عن العام السابق 2010، الذي شاهد فيه الكويتيّون 296 فيلماً من جنسيات متعدّدة، بالكاد كان من بينها فيلم أو فيلمان كويتيّان.

في منطقة الخليج العربي، وتحديداً بلدان مجلس التعاون، خارج إطار المملكة العربية السعودية، ثمة حراك سينمائي في عدد من البلدان الخليجية، يكاد يكون استثنائياً. وهو حراك يتفرّع إلى اتجاهات عدّة أهمها بالتأكيد: مهرجانات السينما، المحلية أو العالمية وما يرتبط بها من مؤسّسات دعم ومساندة للإنتاج السينمائي العربي والعالمي، من ناحية، ومن ناحية ثانية، وجود عشرات السينمائيّين الفعليّين، أو الممكنين، الذين حقّقوا خلال العام 2011، ما لا يقلّ عن مائتي شريط، متفاوتة الأحجام والاهتمامات والتوجهات.

ومع هذا، وإذا ما تمّ النظر إلى منطقة **الخليج العربي**، وتحديداً إلى بلدان **مجلس التعاون**، خارج إطار **المملكة العربية السعودية**،– التي سبق تخصيص الحديث عن أوضاعها السينمائية–، سيتبيّن أن ثمة حراكاً سينمائياً في عدد من البلدان الخليجية، أو بالتحديد تلك المنضوية ضمن إطار **مجلس التعاون الخليجي**، يكاد يكون استثنائياً. وهو حراك يتفرّع إلى اتجاهات عدّة ، أهمها بالتأكيد: مهرجانات السينما، المحلية أو العالمية وما يرتبط بها من مؤسّسات دعم ومساندة للإنتاج السينمائي العربي والعالمي، من ناحية، ومن ناحية ثانية، وجود عشرات السينمائيّين الفعليّين، أو الممكنين، الذين حقّقوا خلال العام 2011، ما لا يقلّ عن مائتي شريط، متفاوتة الأحجام والاهتمامات والتوجهات. وطبعاً لن يكون في الإمكان هنا القول إن كلّ هذه الأفلام يمكنها أن ترضي الجمهور أو حتى النقّاد، لكنها في الأحوال كافة أفلام وجدت وباتت تشكّل جزءاً من الحياة السينمائية في هذه البلدان، كما تشكّل، وهذا أهمّ، تراكماً بات ضرورياً لأيّ حديث عن وجود سينما حقيقية، كمّا ونوعاً في هذه البلدان. أما المفارقة الصارخة، في واقع الأمر، فتكمن في الهوة الكبيرة التي تفصل بين ضخامة المهرجانات السينمائية المشار إليها هنا وازدهارها، وتقشف معظم الأفلام السينمائية المنتجة بشكل أو بآخر في البلدان الخليجية هذه. وفي هذا الإطار قد لا يكون منطقياً القول إن الهوة ذات علاقة بالخبرة أو وجود الكفاءات البشرية أو الهواة أو حتى المحترفين، أو بالسنوات التي انقضت على حضور المهرجانات، أو على حضور الإنتاج السينمائي. فالمقارنة ستؤدّي إلى عكس ما يمكن استنتاجه: حيث إن المهرجانات لا تزال في سنواتها الأولى. أما الإنتاج فيعود إلى عقود عديدة مضت منذ جيل المؤسّسين، من **خالد الصديق** الكويتي إلى **بسام الذوادي** البحريني. والحال أن هذه المسألة برمتها باتت تحتاج إلى درس وندوات وإلى خطوات عملية ولو من أجل ردم جزء من الهوة.

خطوات..وخطوات

ولا بدّ من التأكيد هنا على أن العام 2011، شهد خطوتين أساسيّتين في هذا



السياق، إحداهما هي علامة إضافية على مسار بات عمره الآن سنوات، أما الثانية فخطوة أولى على مسار، سوف يحتاج إلى سنوات كي يتجسد حقاً ويؤتي ثماره. الخطوة الأولى تمثلت في انعقاد **الدورة الخامسة لمهرجان الخليج السينمائي في دبي** خلال شهر **إبريل (نيسان)** من العام. أما الثانية فتمثلت بدورها في انعقاد مهرجان بدا مشابهاً، للوهلة الأولى، أطلق عليه اسم "**المهرجان السينمائي الأول لمجلس التعاون لدول الخليج العربي**". أجل، للوهلة الأولى يبدو المهرجانان متشابهين، وهما – بالتأكيد – يصطادان في المياه نفسها، مع فارق أوّلي لا بدّ من الإشارة إليه – وربما الإشادة به أيضاً – وهو، أنه لئن كان المهرجان الأول، والأقدم، خاصاً بدبي مع عرضه أفلاماً آتية من كلّ البلدان الخليجية بما فيها **العراق**، ويعقد في هذه المدينة مرّة كلّ عام منذ **خمس سنوات**، فإن الثاني أكثر رسمية بكثير، لأنه تمّ تبنّيه تماماً من قبل **مجلس التعاون** وبات يشكّل واحدة من هيئاتها الثقافية الرسمية، ويُقام مرّة في كلّ عام في مدينة مختلفة، بدءاً من **الدوحة** حيث كانت دورته الأولى. فإذا كان الأول يتميّز بحرفية باتت أكثر اكتمالاً وباستقطاب خليجي، يشمل **العراق** فيما يشمل، كما سبقت الإشارة، ويأتي وكأنه تعويض دائم على شبه غياب السينما الخليجية عن "مهرجان دبي الدولي"، فإن الثاني يبدو توّاقاً إلى تأسيس حراك سينمائي في المجلس التعاوني، يكون مبنيّاً على أسس دراسية وعلى تعاون بينيّ. ومن هنا حفل المهرجان الذي كانت خطواته الأولى في **الدوحة** بلقاءات وندوات أرادت أن تجابه العديد من الإشكالات التي تواجه أي نموّ حقيقي مرغوب للسينما الخليجية. ولعلّ في الإمكان القول – من دون أن يكون ذلك حكم قيمة، إن جانب العروض السينمائية الفعلية في **مهرجان "التعاون"** بدا أقلّ أهمية واتساعاً من الندوات واللقاءات، فيما بدا واضحاً أن هذه العروض نفسها تشكّل الأساس في **مهرجان دبي**.

من ناحية مبدئية إذاً، ليس من السهولة، منطقياً، التحدث عن وجود فوارق كثيرة بين المهرجانين، بل ربما يمكن القول أيضاً إن الأفلام التي عرضت في **مهرجان الدوحة** أوائل آذار(**مارس**) من العام، ستكون هي نفسها تقريباً التي ستعرض في المهرجان الثاني، الذي تلاه بشهر تقريباً... والضيوف سيكونون هم أنفسهم غالباً، كما أن النقاشات سوف تكون متشابهة. ولعلّ الفارق الأساس يكمن في أن الأول اقتصر على أفلام دول **مجلس التعاون الست** المنضوية رسمياً تحت لواء هذا الكيان الخليجي الصاعد، فيما يفتح الثاني ذراعيه لبلدان "خليجية" أخرى.

ومع هذا لا بدّ من التكرار مرّة أخرى، للأهمية، إن المهرجان الذي عقد دورته الأولى في **الدوحة** بدا أكثر وعداً من الثاني بكثير على صعيد محدّد، وهو أنه مهرجان رسمي مدعوم مباشرة من الهيئات الثقافية وبالتالي السياسية التي ترتبط بقيادات **مجلس التعاون**.

ومعنى هذا أن ما كان يبدو مبادرات فردية غير مضمونة في **مهرجان دبي**، بات الآن مشروعاً رسمياً مدعوماً مالياً ومعنوياً من واحد من أغنى التجمّعات الاقتصادية والسياسية في العالم. ومن المؤكّد أن من شأن هذا أن يزيد من رسميته... وربما هشاشته أيضاً (لكن هذا موضوع آخر لا يزال الوقت مبكراً لبحثه)... المهمّ هنا هو أن هذا المهرجان الذي يعني **دول التعاون**، يأتي كاعتراف بالفنّ السابع وكتتويج لحال من الوعي والاهتمام السينمائي باتت تعمّ دول الخليج ونخبها، وربما أيضاً قطاعات لا بأس

مهرجان دبي الذي يعني دول التعاون، يأتي كاعتراف بالفنّ السابع وكتتويج لحال من الوعي والاهتمام السينمائي باتت تعمّ دول الخليج ونخبها، بعدما كانت بدايات هذا الاهتمام (عبر مهرجانات دبي وأبوظبي ثم الدوحة) قد اتسمت بالإنفاق المالي والبهرج النجومي والصخب الإعلامي والحكايات الخرافية عن جوائز وطائرات وفنادق واحتفالات... غير أن الأمور بدأت في شكل عام تعود إلى مستويات معقولة دورة بعد دورة، والفيصل في ذلك ازدياد الاهتمام بالسينمات العربية، وقيام مؤسّسات تابعة للمهرجانات الثلاثة تساند السينمائيّين العرب وربما غير العرب أيضاً، وتموّل أفلامهم وتدعمها... فضلاً عن الاهتمام المتجدّد والصحّي بالسينما الخليجية نفسها.

بها من محبّي السينما فيها من الجمهور العادي، خلال السنوات الأخيرة. ولكن لئن كانت بدايات هذا الاهتمام (عبر **مهرجانات دبي** و**أبوظبي** ثم **الدوحة** التي صارت علامات – فاقعة أحياناً – على خريطة المهرجانات السينمائية العالمية) بدايات اتسمت بالإنفاق المالي والبهرج النجومي والصخب الإعلامي والحكايات الخرافية عن جوائز وطائرات وفنادق واحتفالات... إلى آخر ما هنالك، فإن الأمور بدأت في شكل عام تعود إلى مستويات معقولة دورة بعد دورة. أما الفيصل في ذلك فكان، من ناحية في ازدياد الاهتمام بالسينمات العربية، وفي قيام مؤسّسات تابعة للمهرجانات الثلاثة تساند السينمائيّين العرب وربما غير العرب أيضاً، وتموّل وتدعم أفلامهم... وأخيراً في هذا الاهتمام المتجدّد والصحّي بالسينما الخليجية نفسها بعدما كان النقد الأساسي الموجّه إلى المهرجانات الثلاثة معاً ينطلق من استغراب وجود مهرجانات سينمائية ضخمة في بلدان لا تنتج أفلاماً.

من هنا إذاً، يمكن القول إن المهرجانين الخليجيّين اللذين نحن في صددهما يأتيان، كلّ على طريقته على أيّ حال، للإمعان في ضبط الصورة وتعديلها... ولعلّ هذا بدا واضحاً بالتحديد من خلال الدورة الأولى لأفلام **مجلس التعاون** التي عرضت في **الدوحة** عدداً لا بأس به من أفلام حقّقت في **بلدان المجلس الستة** خلال الآونة الأخيرة. والحال إن هذه العروض، على تواضعها، إنما أتت لتقول إن السينما الخليجية باتت أمراً واقعاً: باتت سينما لها أفلامها وسجالاتها ومخاوفها ومبدعوها ونقادها والزوايا الصحافية المهتمّة بها متابعةً ونقداً ونقضاً أحياناً... بل أكثر من هذا: لها تاريخها وروّاد هذا التاريخ أيضاً. وإذا كان يقال عادة إن تكريم مبدع ما إنما هو إحالة هذا المبدع الى متحف الذاكرة – والنسيان بالتالي – فإن التكريمات التي أسبغت على عدد من روّاد الفنّ السينمائي خلال **مهرجان الدوحة** بدت أشبه بعملية إحياء منها بعملية إقصاء متحفي، ومع هذا قد يكون مستحبّاً هنا بعض التوقف عندها لدلالتها.

تكريم في عز العطاء

وذلك لسبب بسيط وهو أن المبدعين السينمائيين الستة الذين كرّموا، وإذا ما استثني الراحل **إسماعيل العباسي** من **قطر**، لا يزالون في شرخ الشباب والعطاء بحيث إن المتحفية ليست واردة بالنسبة إليهم. فالرائد الكويتي **خالد الصديق**، الذي كان صاحب أول فيلم خليجي بالمعنى الحرفي للكلمة، "بس يا بحر"، يستعدّ وفي شكل متواصل لاستئناف حلمه السينمائي الذي تجسّد للمرّة الأولى قبل أربعين عاماً في هذا الفيلم الذي يعتبر دائماً واحداً من أفضل عشرة أفلام عربية في تاريخ الفنّ السابع، والسعودي **عبدالله المحيسن** لا يزال حديث التأسيس للسينما الروائية السعودية بروائيّه الأول "ظلال الصمت" والذي حقّقه قبل سنوات وسط متن سينمائي له يضمّ أعمالاً وثائقية عدّة من مزاياها أنها عالجت، وغالباً بتميّز فنّي وفكري ودائماً باستباق للأحداث، بعض القضايا الشائكة التي تمرّ بالعالمين العربي والإسلامي.

أما المخرج العماني **خالد الزدجالي** – والذي كان أيضاً من بين المكرّمين إلى جانب الناقد الإماراتي **مسعود أمرالله** مؤسّس مهرجانيَ **أفلام الإمارات وأفلام الخليج** وأحد أبرز مسؤولي **مهرجان دبي** والمعروف بمساهماته الأساسية في نهضة السينما في بلاده، والفنّان البحريني المخضرم **عبدالله السعداوي** الذي يشكّل وحده حالة فنّية مدهشة ليس في وطنه

البحرين فقط، بل على الصعيد الخليجي أيضاً –، فإنه، أي **خالد الزدجالي**... بدا شاعراً وهو يعتلي منصة التكريم، هو الذي لم يظهر على الساحة السينمائية في بلده، كما في **الخليج** في شكل عام إلا منذ سنوات قليلة مع فيلمه المميّز "البوم" الذي عرض في مهرجانات ودول كثيرة واعتبر مؤسّساً للسينما العمانية وواحداً من أفضل الأعمال التي تسهم في السينما الخليجية ونهضتها في شكل عام.

ولا بدّ من ملاحظة أن **الزدجالي** كان الوحيد من بين المكرّمين الذي شارك فيلم له في مسابقة الأفلام الروائية التي أقيمت خلال **مهرجان الدوحة** الذي يجري الحديث عنه هنا. والفيلم هو "يوم سعيد" الذي لا تزيد مدّة عرضه على عشرين دقيقة، بالإضافة إلى أنه حقّق لغايات وعظية اجتماعية وللتلفزة. غير أن تأمل هذا الفيلم يقود إلى الشعور على الفور بأنه عمل سينمائي حقيقي... فمن سياق السيناريو إلى إدارة الممثلين إلى الحبكة إلى اللقطات وصولاً إلى إيقاع الفيلم و"خبطته" المسرحية الأخيرة، ندرك كيف أن **الزدجالي** التقط فكرته – الموصى عليها لحساب سلسلة اجتماعية تحمل توعية للمواطنين، تتعلق في هذا الفيلم بمصائب السرعة في قيادة السيارة – ليجرّب وهو يشتغل عليها تقنيات سينمائية ومرونة في التوليف وتعاملاً مع المسافات كما لو كان في فيلم من أفلام الغرب الأميركي.

إن ما يقال هنا عن هذا الفيلم من ناحية "فرص التجريب" المتاحة اليوم أمام من يشاء من مبدعي الصورة المتحركة الخليجيّين، يمكن قوله عن هؤلاء جميعاً، سواء كانت أفلامهم في أصلها أعمالاً للتلفزيون – على شكل ريبورتاجات كما حال التحقيق الجريء والنزيه "السيدة الوردية" **لشروق شاهين وسارا روغاني**، والذي قدّم موضوعاً سجالياً فائق الأهمية عن الكنائس التي أقيمت للمسيحيّين في **قطر** (نال جائزة أفضل فيلم وثائقي عن جدارة)، أم فيلم «حمامة» **لنجوم الغانم** (جائزة أفضل إخراج للفئة نفسها) – أم أعمالاً سينمائية خالصة(معظم الأفلام الروائية المشاركة سواء فازت بالجوائز مثل "سبيل" **لخالد الحمود** من الإمارات، أم لم تفز مثل «كناري» (عن سيناريو للكاتب والناقد المعروف **أمين صالح**)–...فالحال إنه بالنسبة إلى معظم ما عرض من أفلام في **مهرجان الدوحة**، وما عرض في **مهرجان الخليج** في **دبي** بعده بأيام، نجد أنفسنا أمام سينما بدأت تخرج، وإن بخطوات خجولة، من البدايات المتعثرة التي طالت زمنياً لتتأرجح عقوداً في مسيرة كان أسوأ ما فيها أنها مضطرة لأن تبدأ كلّ مرّة من جديد!

اليوم، مع الاعتراف الرسمي بوجود سينما خليجية، ومع العودة إلى أصحاب الأفلام الأولى للقول جهاراً إنهم كانوا محقّين في أحلامهم وصائبين في أفلامهم، يبدو من الواضح أن ثمة ما يتحرّك حقاً في عالم السينما الخليجية... حتى وإن كانت الشكوى لا تزال عامة، وعبّر عنها السينمائيون في الكواليس كما في السهرات الحلوة التي جمعتهم برهط من المهتمين والأصدقاء خلال السهرات التكريمية في الدوحة... وكذلك في المقالات والتحقيقات الصحافية التي نشرت خلال المهرجان، الشكوى من أن العوائق لا تزال قائمة والجمهور العريض لا يزال متردداً والأموال التي تنفق على الإبداع المحلّي ليست شيئاً لا مقارنةً بالحاجات الحقيقية لهذا الإبداع، ولا – طبعاً –مقارنةً بما يُنفَق في المهرجانات الخليجية الدولية على الأفلام العالمية ونجومها مع أن هذه، كما يقول سينمائي بحريني "ليست في حاجة لا لأموالنا ولا لمهرجانات".

كلاكيت ثاني مرّة

هـذا بالنسبة إلى **مهرجان الدوحة**، الذي يفترض أن ينعقد في مدينة أخرى بالنسبة إلى دورته المقبلة، أما بالنسبة إلى **مهرجان دبي**، فقد أشارت الناقدة **فيكي حبيب** التي شاركت فيه، في صحيفة "**الحياة**" اللبنانية تقول: "احتضنت الدورة الخامسة من مهرجان الخليج السينمائي، قضايا إشكالية تواجه شباب العرب في سعيهم لبلوغ عالم أفضل بعدما أرهقتهم السياسة وأعياهم استغلال الدين. ولعل فيلم الافتتاح "تورا بورا" للكويتي وليد العوضي يختصر جزءاً ممّا كان ينتظر المشاهدين خلال أيام المهرجان: أفلام لا تبتعد عمّا يمكن تسميته سينما النيّات الحسنة". ولكن، إذا كان قد قيل قديماً إن طريق الجحيم مفروشة بالنيات الحسنة، فإن ما يقال اليوم، في ما يخصّ هذا النوع من السينما، هو أن طريقه لن يكون أفضل مصيراً... وبالتالي لن تتذكّره التاريخ السينمائي إلا لماماً، حتى وإن كان يطرح قضايا تؤرق العالم أجمع، مثل الإرهاب باسم الدين.

صحيح أن **العوضي** طرق باباً في غاية الأهمية، مثل الدنو من معسكر "تورا بورا" في أفغانستان وعمليات غسل دماغ الشباب المسلم بحجج، الدين براء منها... لكنه (المخرج)، وهذا هو الأهمّ، فوّت على نفسه فرصة كبيرة كان من شأنها أن تضمّ فيلمه إلى قائمة السينما العربية المميّزة التي صورت هذه الإشكالية بحرفية واتقان. ففي عالم الفنّ السابع لا يهمّ "ماذا يقال؟" إن لم يقترن بـ"كيف يقال؟". وإذا كان **العوضي** نجح في الشق الأول، أي باختيار موضوعه، فإنه أخفق في الشق الثاني، إذ بدا الفيلم تبسيطياً بعض الشيء في طريقة المعالجة (...).

وإذا كان هذا ما يقال عن فيلم الافتتاح، فإن الأفلام الأخرى المشاركة في مسابقة الأفلام الخليجية الطويلة، لا تحمل في غالبيتها أي مفاجآت، خصوصاً أن **ثلاثة** فقط من أصل 9 **أفلام** تعرض للمرّة الأولى. ومع هذا لا يمكن إلا توجيه التحية إلى "هيئة دبي للثقافة والفنون" لإيمانها بأهمية هذه المناسبات الثقافية كمنصة لـ"تعزيز المواهب السينمائية والوصول بها إلى آفاق الإبداع"، كما جاء في كلمة رئيسها **الشيخ ماجد بن محمد بن راشد آل مكتوم** في حفلة الافتتاح.

غير أن ما يقال في الأفلام الطويلة لا ينسحب في شكل كامل على الأفلام القصيرة، التي، يحمل بعض ما تمّت مشاهدته ، طموحات تشي بمستقبل واعد لمخرجيها. ولا شكّ في أن هذا المهرجان الذي احتفى بعيده الخامس، لا يزال يراهن على التراكم للوصول إلى هدفه. من هنا يصبح عرض 155 **فيلماً** في هذه الدورة، منها 102 من **الخليج**، أمراً في غاية الأهمية. وقدتصدّرت **الإمارات** أعلى القائمة من حيث الأفلام المعروضة، إذ تشارك بـ42 فيلماً، يليها **العراق** بـ16 فيلماً **والبحرين** بـ12 **والسعودية** بـ11، فضلاً عن 7 أفلام عُمانية و3 أفلام لكلّ من **قطر واليمن**.

وإذا ما أضيف فتح باب العروض بالمجان أمام الجمهور، وإقامة عروض لأهمّ الأفلام المشاركة في **مسرح أبوظبي** تزامناً مع **عروض دبي** في "دبي فيستفال سيتي" في محاولة لتوسيع رقعة المهرجان واستهدافه أكبر عدد من الجمهور الخليجي، فإن هذا إن كان يدلّ على شيء فعلى أن المهرجان يسير بخطى ثابتة نحو أهدافه. وواضح أن الوقت لا يزال مبكراً جداً لتحقيقها، حتى وإن ظلّ بعض الأصوات يردّد بمشروعية: أيّ سينما في الخليج؟

> احتضنت الدورة الخامسة من مهرجان الخليج السينمائي 155 فيلماً، منها 102 من الخليج، ولئن كان ذلك أمراً في غاية الأهمية، فإنه من المهمّ الإشارة إلى أن الإمارات تصدّرت أعلى القائمة من حيث الأفلام المعروضة، إذ شاركت بـ42 فيلماً، يليها العراق بـ16 فيلماً والبحرين بـ12 والسعودية بـ11، فضلاً عن 7 أفلام عُمانية و3 أفلام لكلّ من قطر واليمن.

هنا بالذات تبدّت جرأة القائمين على المهرجان لولوجهم الدرب الذي فتح الطريق أمام مهرجانات أخرى لمساندة سينمائيّي المنطقة، فكان، هو الوريث لـ"مسابقة أفلام من الإمارات" التي أسّسها "الأب الروحي" لاحتفاليات السينما الخليجية **مسعود أمرالله** في 2001، كان "الأخ الاكبر والراعي الأول لسينمائيّي الخليج، طلاباً ومحترفين، كتاباً ومخرجين، وكانت لهم المسابقة الخليجية، وأخرى للأفلام الدولية، ومبادرة الأفلام الخليجية القصيرة بالتعاون مع **صندوق دبي السينمائي**، وسوق لسيناريو الأفلام الخليجية"، كما جاء على لسان رئيس المهرجان **عبدالحميد جمعة** في كلمته الافتتاحية. كلّ هذا من دون نسيان الجلسات التعليمية التي أنتجت أفلاماً قصيرة تحت إشراف المخرج الإيراني **عباس كياروستامي** وتوقيع أكثر من 45 **مخرجاً** من **العالم العربي وإيران وألمانيا والدانمارك** تحت عنوان "الوحدة والعزلة" أو انفتاح البرنامج إلى ما هو أبعد من سينما الخليج من خلال مسابقة الأفلام الدولية وتظاهرات مثل "تقاطعات" أو "أفلام للأطفال" أو "تحت الضوء".

أمام هذا كلّه، وكما يقول مدير المهرجان **مسعود أمرالله**، فإن "هذا التجمّع السنوي الذي تريده الغالبية، بوابة رئيسة للرؤى والأفكار والصور والإرث والكثير من الهموم الإنسانية المشتركة، يبدو اليوم أكثر التصاقاً بمبدعي الخليج، وتبدو العلاقة المتبادلة بين المبدع والمهرجان أكثر قرباً والتصاقاً من أيّ وقت مضى".

أيّ سينما في الخليج؟ بعد هذا كلّه لا تعود الإجابة ضبابية، ففي حماسة سينمائيّي المنطقة وجهود محبّي السينما من القائمين على المهرجان، والدعم الرسمي، يصبح التحوّل مسألة وقت، ليس أكثر.

والحال أنه إذا تمّ الإسهاب هنا في الحديث بعض الشيء عن هذين المهرجانين – وبالتحديد خارج إطار الحديث الأكثر تخصّصاً في جملة التقارير هذه، عن المهرجانات السينمائية العربية بشكل عام – فما هذا إلا لأن "كلّ" السينما التي حقّقت في **بلدان مجلس التعاون الخليجي** خلال العام 2011، كانت هنا، حتى ولو كان معروفاً أن ثمة أفلاماً عديدة، من بين المعروضة في المهرجانين قد عرفت كيف تجول على المهرجانات العربية والأوروبية الأخرى، ولاسيّما منها الفيلم الإماراتي "ظل البحر" للمخرج الشاب **نواف الجناحي**، الذي يبقى الفيلم الأبرز الذي حقق في **الإمارات** خلال العام وطفق من بعده يجول على عشرات المهرجانات، كما طفق مخرجه يتابع عروضه ويدعمها ببيانات صحافية.. مواصلاً التجوال والدعم طوال العام الذي يليه. غير أن ما يمكن التوقف عنده هنا هو أن هذا الفيلم لم يعش مصيراً مهرجانياً فقط، كحال معظم ما ينتج من أفلام في هذه المنطقة من العالم على أيدي ابنائها، بل هو عرض في صالات السينما في الإمارات، بعد حصوله على ما يسميه تقرير "نظرة على الإعلام العربي 2011–2015"، "المركز الأول في مهرجان أبو ظبي"، حيث اشتدت المنافسة التجارية بينه وبين الأفلام الهوليودية المعروضة في **الإمارات** فجاء ثانياً، من ناحية إقبال الجمهور بين أنجح 5 أفلام في أسبوعه الأول. ومن المؤكد أن هذا الترتيب، الذي تأكد رسمياً يمكنه أن يقول لنا الكثير... وربما بشكل خاص، إن نجاحاً من هذا النوع سيكون في إمكانه، تدريجياً، أن يسهم في ردم الهوة التي أشير إليها، فاتحاً أمام المشروع السينمائي في **بلدان الخليج العربي**، آفاقاً لم تكن في حسبان أحد خلال السنوات الطويلة التي تفصل عن بدايات



أمام المشروع السينمائي في بلدان الخليج العربي الآن آفاق لم تكن في حسبان أحد خلال السنوات الطويلة التي تفصل عن بدايات الروّاد، والذين حين أسّس كلّ واحد منهم فنّاً سابعاً في بلده، حلم كثيراً لكن الواقع يومها وأد الأحلام لتعود الآن وتستفيق من جديد..

الروّاد الذين حين أسّس كلّ واحد منهم فنّاً سابعاً في بلده، حلم كثيرا لكن الواقع يومها وأد الأحلام لتعود الآن وتستفيق من جديد..

المهرجانات السينمائية العربية: انزياح إلى الشرق

ليس من السهل إحصاء كلّ المهرجانات السينمائية التي شهدتها المدن والبلدان العربية منذ نحو نصف قرن من الزمن. وكذلك ليس من السهل تقدير ما كان لهذه المهرجانات من تأثير وفاعلية على الحراك السينمائي في البلدان التي أقيمت فيها. ومع هذا يمكن الافتراض بأن معظم هذه التظاهرات أتت نخبوية، وأنه إذا كان لها من تأثيرات فإنها انحصرت في أهل السينما وبعض الهواة، بحيث إنه، بعد طموحات السنوات الأولى والبحث عن شعبيات لم تتحقق كما كان مأمولاً، راحت المهرجانات تتحوّل إما إلى مناسبات اجتماعية يصبح فيها الاهتمام منصبّاً على ما يدور حول المهرجان، بدلاً من أن ينصبّ على الأفلام نفسها، أو إلى حلقات ضيّقة معروفة وجوه المشاركين فيها سلفاً لا تنقص ولا تزيد عاماً بعد عام. وطبعاً لا يمكن هنا القول إن هذا الحكم يصدق على المهرجانات كلّها وفي الأزمان كلّها. غير أن هذه هي الصورة السائدة. ومن هنا قامت على مرّ العقود مهرجانات وماتت مهرجانات. وكانت جميعاً تتفاوت في القيمة والأهمية. غير أن الثابت منذ سنوات طويلة، كان وجود عدد من مهرجانات ارتبطت بعواصم معيّنة، نمت على هوامشها تظاهرات أخرى لم تحظ بالأهمية نفسها. ولعلّ في الإمكان الإشارة في هذا السياق إلى ثلاثة مهرجانات رئيسية، تمكّنت من عبور الزمن ومن تحدي ظروفها ومن البقاء: مهرجان قرطاج، الذي كان أقدمها ويقام في العاصمة التونسية، مهرجان القاهرة الذي سعى دائماً ومنذ البداية لأن يكون الأفخم والأضخم، ومهرجان دمشق، الذي اتسم دائماً، ومنذ تأسيسه بين أواخر سبعينيّات وبداية ثمانينيّات القرن العشرين بجدية تكاد تكون نضالية، وبتعامل مع السينما موروث من نظرة شديدة الالتزام إلى الفنّ السابع. فهل نضيف هنا إن هذه المهرجانات الثلاثة التي قامت وعاشت في ثلاثة من أقل البلدان العربية قدرة على الإنفاق عليها بشكل يعطيها فخامة وازدهاراً، عرفت كيف تعيش بفضل مكانتها وارتباطها العميق بفنّ السينما، ولأنها وجدت في بلدان للحراك السينمائي فيها باع كبير؟

تمكّنت ثلاثة مهرجانات رئيسية من عبور الزمن ومن تحدي ظروفها ومن البقاء: مهرجان قرطاج، الأقدم والذي يقام في العاصمة التونسية، مهرجان القاهرة الذي سعى دائماً لأن يكون الأفخم والأضخم، ومهرجان دمشق، الذي اتسم دائماً، ومنذ تأسيسه بجدية تكاد تكون نضالية، وبتعامل مع السينما موروث من نظرة شديدة الالتزام إلى الفنّ السابع. لكن هذه المهرجانات الثلاثة وجدت نفسها خلال العام 2011 ضحية الربيع العربي.

مهما يكن من الأمر، فإن هذه المهرجانات، التي سرعان ما انضاف إليها منذ عشر سنوات ونيف، مهرجان يوازيها قيمة وحباً للسينما هو **مهرجان مراكش** في **المغرب**، إذا كانت قد تمكّنت من عبور الصحاري والمحيطات، – وربما أنتجت في طريقها جمهوراً سينمائيّاً متميّزاً قد يقال يوماً إنه كان ذا إسهام جيّد في الربيع العربي الذي وصل ذروته خلال الشهور الأولى من العام 2011 –، هذه المهرجانات الثلاثة وجدت نفسها خلال هذا العام تقع ضحية الربيع العربي نفسه. فمرّ العام من دون أن يقام **مهرجان قرطاج**، وغاب **مهرجان القاهرة**، وترنّح **مهرجان دمشق** قبل أن يلغى. وحده، من بين هذا النوع من المهرجانات، بقي **مهرجان مراكش** صامداً قوياً، بل إنه بدا في العام 2011 مزدهراً وأكثر قوة ممّا كان في أي عام من أعوامه، حتى وإن كان سيعجز عن أن يوازن بين عروضه الأجنبية، المميّزة دائماً، وعروضه العربية.. بل إنه عجز، حتى، عن استقطاب أفلام مغربية، بعضها كان قد أنتج بدعم من المركز الوطني للسينما، صاحب المهرجان!

نحو دعم السينما العربية

فالحال أن الأفلام العربية، ومن بينها المغربية، فضلت أن تجد مكاناً لعرضها في ثلاثة مهرجانات عربية أخرى، تقام في الطرف الآخر الشرقي من العالم العربي: "**دبي**"، "**أبوظبي**" و"**الدوحة**". علماً بأن المهرجانات الخليجية الثلاثة هذه، لم تحلّ هكذا، في العام 2011 محلّ **مهرجانات القاهرة وقرطاج ودمشق**، بسبب غياب هذه، ولا هي "سرقت" الأفلام المغربية الأساسية صدفة. فالحقيقة أن هذه المهرجانات الثلاثة، وبحسب طريقة كلّ منها وإن تقاربت الطرق، صارت منذ سنوات بمثابة المركز المتعدّد للحراك السينمائي العربي. ولقد ترسّخ هذا البعد العربي، بشكل أكبر خلال العام 2011. فبعدما بدأ كلّ من هذه المهرجانات كتظاهرة نجومية صاخبة على المستوى العالمي، راح يتحوّل بالتدريج – ومن دون أن يتخلّى عن عالميته –، إلى ما هو أكثر أهمية من ذلك بكثير على صعيد تعزيز السينمات العربية. ولعل هذا كلّه أتى استجابة لما كان كثر يطالبون به منذ ظهرت هذه المهرجانات. فهي ظهرت أولاً، على شكل نافذة يطلّ منها المتفرج الخليجي وربما السينمائي أيضاً، على ما يحدث في عالم السينما العالمية، فكثر السجاد الأحمر والنجوم وكثر الحديث عن أموال تتدفق ينفق معظمها على هؤلاء النجوم وعلى العلاقات العامة. ولكن بالتدريج، من دون أن تختفي هذه السمات تماماً، بدأت المهرجانات الثلاثة معاً بالالتفات إلى ما هو أقرب إلينا كثيراً من السينمات العالمية، وإلى "نجوم" قد لا يقلّون شهرة وأهمية عن نجوم السينما العالمية، لكنهم حاضرون ومن نوع آخر تماماً. ونعني بهم مخرجي السينما العربية. إذ سرعان ما فتحت الأبواب التمويلية كلّياً أو جزئيّاً، أمامهم وأمام مشروعاتهم وبالتزامن مع فتح بعض الأبواب الأخرى أمام سينمات من بلدان أوروبية وأميركية أيضاً.

وحده، من بين هذا النوع من المهرجانات(مثل مهرجانات قرطاج، والقاهرة ودمشق) بقي مهرجان مراكش صامدا قويا، بدا في العام 2011 مزدهراً وأكثر قوة ممّا كان في أيّ عام من أعوامه، حتى وإن كان سيعجز عن أن يوازن بين عروضه الأجنبية، المميّزة دائما، وعروضه العربية.. بل إنه عجز، حتى، عن استقطاب أفلام مغربية، بعضها كان قد أنتج بدعم من المركز الوطني للسينما، صاحب المهرجان!

وهكذا في وقت واصلت فيه **مهرجانات "دبي"** و"**أبوظبي**" و"**الدوحة**" مسارها عاماً بعد عام على وتيرة لا تبتعد كثيراً عن وتيرة أعوامها الأولى، وجدناها تحلّ مكان مؤسّسات الدعم القديمة (الأوروبية بخاصة)، والتي كان العدد الأكبر، والأفضل، من الأفلام العربية ينتج بفضل أموالها. ولقد شاءت الصدف، أيضاً، أن توجد هذه المهرجانات وتبدأ بدعم بعض السينما العربية، في وقت كانت فيه ظروف كثيرة، ومنها اشتداد الأزمة الاقتصادية العالمية منذ العام 2008، قد أدّت إلى توقف الدعم الأوروبي، أو بالأحرى تقليصه بحيث بات عاجزاً عن الاستجابة لفورة مشروعات سينمائية لمخرجين عرب جدد أو مخضرمين.

في وقت واصلت فيه مهرجانات "دبي" و"أبوظبي" و"الدوحة" مسارها عاماً بعد عام على وتيرة لا تبتعد كثيراً عن وتيرة أعوامها الأولى، وجدناها تحلّ مكان مؤسّسات الدعم القديمة (الأوروبية بخاصة). ثم شاءت الصدف، أيضاً، أن توجد هذه المهرجانات وتبدأ بدعم بعض السينما العربية، في وقت كانت فيه ظروف كثيرة، ومنها اشتداد الأزمة الاقتصادية العالمية منذ العام 2008، قد أدّت إلى توقف الدعم الأوروبي، أو بالأحرى تقليصه بحيث بات عاجزاً عن الاستجابة لفورة مشروعات سينمائية لمخرجين عرب جدد أو مخضرمين.

قفزة نوعية

يمكن هنا طبعاً إيراد عدد لا بأس به من المآخذ على هذه المهرجانات.. غير أن اللافت في هذا التوجّه المتزايد إلى الإسهام في نهضة جديدة للسينما العربية الجادة – مع الإصرارعلى هذا التوصيف طالما بات من المعروف أن الدعم المالي الخليجي يذهب غالباً إلى نتاجات عربية سرعان ما تثبت حضورها، بعدما تتحقق، في الساحات السينمائية كأعمال تنهض، حتى، بنوعية السينمات العربية– لكن اللافت هو أنه إذا كانت أفلام فلسطينية ولبنانية ومصرية ومغاربية وغيرها، قد استفادت حتى الآن من هذا الدعم، وبقوة، من دون تفريق بين بلد وآخر، ومن دون تفريق بين الأنواع السينمائية، فإن سينمائيّي الخليج كانوا حتى الآن، أقلّ العرب استفادة من هذا الدعم (!). واللافت أكثر من هذا هو أن هذا الدعم، على أهميته

وحجمه الجيّد، يظلّ ضئيلاً مقارنة بما قدّم أو يقدّم من دعم لأفلام أجنبية تجد تمويلاً لها في واحد من هذه المهرجانات. وحسبنا هنا، مثلاً أن نقارن بين ما يصل إلى مليون دولار قدّمتها **مؤسّسة الدوحة للأفلام** لتمويل – أو للمساعدة في تمويل – نحو دزينتين من أفلام عربية في العام 2011، وبين ملايين دولار عدّة دعمت بها، المؤسّسة نفسها، فيلم "ذهب أسود" للفرنسي **جان – جاك آنو!** غير أنه لن يتمّ التوقف عند هذا الأمر كثيراً، لأن الخطوات المتّخذة حتى الآن، باتت خطوات مهمّة، وأحيت بعض السينما العربية بعد ترنّح وسبات. وأنها – هذه الخطوات – في تصاعد وليس في تراجع... وهذا هو الأهمّ.

بيد أن الأهمّ من هذا كلّه، هو أن هذا الدعم الجماعي للسينمات العربية، ولغيرها، ليس عشوائياً، كما كان يمكنه أن يكون. بل إنه، وخلال السنوات الماضية، بات يتمّ بشكل مؤسّساتي لافت، بحيث إن "موسمه" لم يعد يقتصر على زمن المهرجانات نفسها... وذلك لأن هذه المهرجانات خلقت، وكلّ منها على طريقته، بنى دعم وإنتاج تشكّل في مجموعها قفزة نوعية حقيقية في عالم الإنتاج السينمائي العربي. ولعلّ الفقرة التالية هذه، تقدّم على إيجازها، صورة بالغة الفصاحة عن المقصود بهذا الكلام .. وهي فقرة تحاول أن توجز توزع مؤسّسات الدعم وبعض أرقامها:

• هناك أولاً **برنامج "إنجاز" المنبثق عن مهرجان دبي السينمائي الدولي**. ويختصّ هذا البرنامج حتى الآن بدعم ما بعد الإنتاج لتمويل صانعي الأفلام العاملين على الأفلام الروائية والوثائقية. وكان برنامج "إنجاز" يتضمّن في العام 2011 ، دعم 15 **فيلماً** في العام، بحدّ أقصى هو مائة ألف دولار للفيلم الواحد.

• وإلى جانبه يأتي **برنامج "سند" التابع لمهرجان أبوظبي**، وهو بدوره يوفّر دعماً لصانعي الأفلام الوثائقية والروائية القصيرة والطويلة وتبلغ ميزانيته في هذا العام 500 ألف دولار تُوزّع على الشكل التالي: حتى 20 ألف دولار لكلّ مشروع لمساعدة صنّاعه على تطويره، وحتى 60 ألف دولار، لكلّ مشروع لتمويل مرحلة ما – بعد – الإنتاج.

• ومن أبوظبي أيضاً، ولكن خارج إطار العلاقة المباشرة مع مهرجانها السينمائي، هناك **مؤسّسة "ايمدج ناشين أبوظبي"**، التي تهدف إلى تمويل الإنتاج المحلّي الإماراتي وتوجيهه إلى الأسواق العربية والدولية. ولهذه الغاية ارتبطت هذه المؤسّسة بنوع من الشراكة الاستراتيجية مع الاستديوهات السينمائية العالمية. وتقول أرقام هذه المؤسّسة أولاً، إنها خصّصت مبلغاً غير محدد للأفلام الإماراتية. وتقدم 14 ألف دولار لأيّ فيلم ينجح في مسابقة تقيمها بعنوان "استديو الفيلم العربي". وهي خصّصت 100 مليون دولار لإنتاج ما بين 10 أو 15 فيلماً طويلاً بالتعاون مع "ناشيونال جيوغرافيك". وكذلك 250 مليوناً للتعاون على إنتاج ما بين 15 و18 فيلماً طويلاً بالتعاون مع شركة "بارتيسبنت ميديا". ومثلها للتعاون مع شركة "هايدبارك انترتينمنت". بالإضافة إلى صفقة بقيمة مليار دولار لإنتاجات سينمائية وفي مجال ألعاب الفيديو مع "ورنر براذرز".

• أما في **قطر**، فهناك **مؤسّسة الدوحة للأفلام**، التي لا تكتفي بتخصيص مبلغ 100 ألف دولار، كحدّ أقصى لكلّ فيلم توافق على دعمه، من دون تحديد، لعدد الأفلام، بل هي نوّعت نشاطاتها السينمائية لتؤسّس أكاديمية لتعليم الفنون السينمائية والتلفزيونية. وتقول المؤسّسة في بياناتها إنها خلال العام 2011 دعمت أكثر من ستين صانع أفلام في المنطقة بمنح مالية، ناهيك بإعلانها أنها خلال العام التالي 2012 سوف تدعم مزيداً من الأفلام المحلية والعالمية.. ومن بين هذه، الفيلم الجديد للمخرجة الهندية المقيمة في **أميركا**، **ميرا نايير**، وهو مأخوذ عن رواية معروفة عنوانها "الأصولي المتردّد" للكاتب **محسن حامد**. وستكون هذه ثاني تجربة في الإنتاج العالمي الضخم لهذه المؤسّسة الطموحة، بعد "ذهب أسود" **لجان – جاك آنو**.

خطوات إلى الأمام

إن تعداد هذه المؤسّسات المنبثقة عن المهرجانات الخليجية، ما هو إلا لأهميتها، التي بعدما كانت أقرب إلى أن تكون نظرية خلال الأعوام الفائتة، باتت في العام 2011 عملية، بحيث بات نادراً ما يتحقّق فيلم عربي جيّد من دون إيجاد واحدة من هذه المؤسّسات في عناوينه وبين أسماء داعميه. وهذا يعني، بالتحديد، أنه في حال ما إذا بقيت هذه المؤسّسات وازداد تنافسها على الحصول على مشروعات جيّدة وطموحة لدعمها، سوف نجدنا أمام نهضة سينمائية حقيقية، كلّ ما نرجوه هو أن تعمّ خيراتها لتشمل نهضة سينمائية حقيقية في البلدان الخليجية نفسها، وكذلك في بلدان عربية، باتت من الفقر و"التخلف السينمائي" إلى درجة عدم وجود ما يساعدعلى الحديث عنها في هذه التقارير!

أما بالنسبة إلى المهرجانات الأخرى، والتي يتمّ التعارف على أنها أكثر عراقة، فإن الأمل كبير في أن تستأنف نشاطاتها ما إن تستتبّ الأوضاع في بلدانها، وعلى الأقل كي تطوّر نفسها وتستفيد ممّا كان الربيع العربي، الذي لا شكّ أن بلدانها هي بعض أبرز أصحابه (**مصر**، **سورية**، **تونس**)، قد وعد به.



2 . الدراما التلفزيونية للعام 2011 تحت إرهاصات "الربيع العربي"

حتى الربيع العربي شأن تلفزيوني

من ناحية مبدئية كان يمكن للعام 2011 أن يُعتبر عام الفضائيات والصورة التلفزيونية من دون منازع. ففي هذا العام تأكّد وبشكل قاطع ذلك المنحى الذي يفترض منذ سنوات، وعلى الأقل منذ عقدين، أن كلّ شيء في هذا العالم، كلّ حدث – بما في ذلك الحروب – وكلّ إنسان وكلّ خطاب، إنما وجد من أجل أن ينتهي أمره على شاشة التلفزة. ومن المعروف، على الأقل، بالنسبة إلى الأحداث الكبرى، أن جزءاً أساسياً من **حرب الخليج** أوائل العام 1991 – ضدّ **العراق** من طريق تحالف قادته **الولايات المتّحدة** لإخراج القوات العراقية من **الكويت** –، إنما لعب على **شاشة سي. إن. إن**. أما بالنسبة إلى الناس، في علاقتهم بالتلفزة، فلعلّ في الإمكان الاكتفاء هنا بما أكّده الرسام والسينمائي الأميركي الراحل **أندي وارهول** ذات مرّة، في أن كلّ إنسان على وجه الأرض قد يكون من شأنه أن يصبح "وجهاً" تلفزيونياً ولو لربع ساعة في حياته.

بل، لعلّ في الإمكان الذهاب إلى أبعد من هذا للقول، مع القائلين، إن ما سمّي، ذات لحظة بـ"الربيع العربي" إنما كان شأناً تلفزيونياً – توسّعت دائرته ليصبح شأنَ صورٍ وخبرٍ على الإنترنت والفيسبوك... إلخ، بشكل سريع –، بمعنى أن الصورة الملتقطة، والتي أعيد بثّها على نطاق واسع، وتبادل الرسائل على الفيسبوك وغيره من أدوات التواصل الاجتماعي، إنما كانت أموراً لعبت الدور الأساس في معظم الأحداث خلال الأعوام الأخيرة. وطبعاً ليس من الوارد هنا التوقّف عند هذا الأمر طويلاً، ولكنّ من المناسب التذكير بأن ما سمّي بثورة "14 آذار" الاستقلالية في لبنان العام 2005، إنما تمّت وتراكمت بفضل مشاهد شوهدت على شاشات التلفزة، لجنود لبنانيّين يفتحون ثغرة في حصار أمروا به لساحة الحرية بغية منع المتظاهرين المعادين للوجود السوري العسكري في لبنان والحكم اللبناني الموالي له، من التظاهر. يومها كان الخطر كبيراً، وكان شائعاً أن الجيش سوف يمنع المتظاهرين من الوصول إلى ساحة التجمّع. لكن الصورة التلفزيونية المباشرة، إذ نشرت صورة الثغرة التي فتحها الجيش – أو بعضه – مباشرة على الهواء، أفهمت الخائفين والمتردّدين القابعين في بيوتهم، أن في إمكانهم المشاركة ورفد التظاهرة فنزل إلى الشوارع مليون منهم...

والحقيقة أن هذه الصورة لم تكن بعيدة من الأذهان، حين اشتغلت كاميرات التلفزة –، كذلك الهواتف النقالة وكلّ أنواع التقاط الصورة وبثّها – في أول أيام ثورات "الربيع العربي" لاعبة دور تحريض وتجميع، كان يناط، تاريخياً، بالأحزاب وأجهزتها الدعاوية. ومن هنا إذا كان قد أطلق على الأحزاب العقائدية والاحتجاجية، طوال القرن العشرين اسم "الأمير الحديث"، تيمّناً بـ"أمير ماكيافيلي"، فإنه كان من الطبيعي أن تسمّى الصور الملتقطة، واللاعبة الدور نفسه، خلال "الربيع العربي" – مع سابقه الربيع اللبناني – اسم "الأمير الأحدث". وقد لا يكون ثمّة حاجة إلى الاستطراد في هذه التأكيدات عن الدور المهمّ والخطير الذي لعبته التلفزة وما زالت، بالنسبة إلى أحداث، في **سورية واليمن** وغيرهما، ظلّت ماثلة بعد انقضاء العام، كما قد تنتفي الحاجة إلى التذكير بأن جزءاً كبيراً من مشاهد الانتفاضات الملتقطة، بثّ مباشرة، فيما استخدمت أجزاء أخرى من أجل تحقيق أفلام وشرائط تركيبية، لاحقاً. وهي أعمال نظر إليها أحياناً بوصفها أعمالاً فنّية. بل إن ثمة من المشاهد – في **مصر** مثلاً – ما استخدم في تركيب أعمال سينمائية وتلفزيونية نحت إلى التكلم، دراميا، عمّا حدث ويحدث. غير أن في الإمكان هنا، طرح علامات استفهام كثيرة، حول فنّية هذا الاستخدام، من دون أن يعني ذلك طرح أسئلة استنكارية – مثلاً – حول شرعيته. وذلك بالتحديد لأن ما يهمّ الحديث عنه في السياق الحاضر، إنما يتجاوز هذا البعد "الإخباري" و"السياسي" المباشر، ليطاول **مسألة الدراما التلفزيونية** نفسها.. والكيفية التي قدّمت بها، بعيد "انتصار" ثورات و"مراوحة" ثورات أخرى، وفي ظلّ مواقف تضخّمت حول دور هذه الدراما في الحياة الفنّية والاجتماعية في **العالم العربي**.

والحقيقة مهما كان من شأن المواقف الخاصة من هذه الأعمال، لا ينبغي التغاضي عن أهميتها، وقدرتها الهائلة – النظرية أحياناً، ولكن العملية في معظم الأحيان – على الفعل في الناس... في البشر العاديين، من سكان المدن والأرياف العربية، سواء أشعروا أنفسهم معنيّين أم غير معنيّين بالأحداث – ولربما يكون من الصعب القول إن ثمة من كان في إمكانه طوال العام 2011، أن يشعر أنه غير معنيّ بها، حتى وإن كان موقفه على الضدّ منها –. وفي هذا الإطار، قد يصح التذكير بما لم يعد في حاجة إلى تأكيد، منذ زمن طويل: لقد حلّت "الدراما" التلفزيونية مكان السينما وربما مكان الغناء أيضاً، كما مكان المسرح والحكواتية وما شاب ذلك، في الفعل الذهني في طبقات المجتمع جميعاً، مع الميل إلى التأكيد على الطبقات الوسطى، التي كانت السينما – والغناء – غذاءها الروحي طوال النصف الثاني من القرن العشرين على الأقل. فالسينما، بشتى أنواعها، ولكن بميلودراميّاتها وقصص غرامها وموضوعاتها الاجتماعية بخاصة، لعبت طوال ما لا يقلّ عن ستين عاماً – أي منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، مروراً بالأزمان الاستقلالية – دوراً أساسياً في تشكيل الوعي الاجتماعي – ولمَ ليس العاطفي أيضاً؟ – لدى الطبقات الوسطى المدينية (مقابل أدوار لا تقلّ أهمية لعبتها المساجد في الأرياف وفي الأحياء الشعبية؛ بيد إن هذه مسألة أخرى بالطبع، يجدر بعلم الاجتماع الاهتمام بها).. وعلى هذا النحو كان يمكن الزعم طوال تلك الحقبة بأن جملة من ضروب الوعي قد تشكّلت، لتكون بالتالي طبيعة ثانية لدى جماهير تلك الطبقات، في ما يتعلق بشؤون يخيَّل أن أبرزها يتعلق بالمال والعائلة والحب والسلطة والصداقة... إلخ. ومن نافل القول اليوم إن هذا الدور "التنويري" و"التشكيلي"، باتت تلعبه الدرامات التلفزيونية التي باتت الشغل الشاغل لأبناء تلك الطبقات إذ انزووا في بيوتهم أمام الشاشات الصغيرة، مبتعدين عن أماكن التجمّع الفنّية العامة، مثل صالات السينما والمسارح (**راجع الجدول رقم 7** حول نسبة انتشار التلفزيون مقابل عدد الأسر في عدد من البلدان العربيّة).هذا، مع ضرورة الإشارة إلى الازدياد المطّرد

من نافل القول اليوم إن الدور "التنويري" و"التشكيلي" الذي لعبته السينما بشتى أنواعها، وخصوصاً بميلودراميّاتها وقصص غرامها وموضوعاتها الاجتماعية بخاصة، طوال ما لا يقلّ عن ستين عاماً في تشكيل الوعي الاجتماعي، باتت تلعبه الدرامات التلفزيونية التي باتت الشغل الشاغل لأبناء الطبقات الوسطى المدينية، إذ انزووا في بيوتهم، مبتعدين عن أماكن التجمّع الفنّية العامة (صالات السينما والمسارح).

جدول رقم 8 توزّع القنوات التلفزيونيّة في المنطقة العربيّة (2011)

	2009	2011	نسبة التطوّر
خاصة	84	102	+%17
حكومية	57	64	+%14
دينية	37	45	+%13
إخبارية	27	42	+%44
متخصّصة	18	41	+%95
افلام / مسلسلات	18	28	+%57
موسيقية	32	25	+%20
دعائية	18	23	+%45
رياضية	17	22	+%27
تفاعلية وتربوية	38	19	+%40

المصدر: تقارير مجموعة المستشارين العرب

جدول رقم 7 نسبة انتشار التلفزيون في عدد من البلدان العربية (من إجمالي عدد الأسر%)

البلد	النسبة من عدد الأسر
الأردن	95
مصر	96
المغرب	90
السعودية	98
الإمارات	95
البحرين	97
العراق	93
الكويت	99
لبنان	93
ليبيا	76
عُمان	90
فلسطين	94
قطر	92
سورية	93
تونس	94
اليمن	64

في عدد القنوات التلفزيونيّة المتخصّصة في المنطقة العربيّة عموماً، ولاسيّما بين العامين 2009 و2011، والتي بلغت نسبته 95 %، وقنوات الأفلام والمسلسلات خصوصاً، والتي بلغت نسبة ازديادها 57% **(راجع الجدول رقم 8)**.

جدول رقم 9 نسبة إقبال المشاهدين على انواع البرامج

برامج ترفيه	أفلام	أخبار	رياضة	برامج دينية	دراما	موسيقى	أطفال	منوّع
%18	%17	%19	%11	%12	%17	%8	%32	%16

*المجموع يتجاوز 100 % لازدواجية المشاهدة.



تموت الصالات.. تعيش السينما

طبعاً لم يقضِ هذا الانزياح على وجود السينما في حياة الناس، بل لعلّه يمكن القول، وبجزم، إن وجود السينما ازداد في حياتهم، ولكن من خلال عروض الأفلام تلفزيونياً، والتي تظهر الأرقام ارتفاع نسبة إقبال المشاهدين عليها **(راجع الجدول رقم 9)**.

غير أن الواقع يفرض القول إن عرض الأفلام عبر شاشة التلفزيون لم يعد له المفعول نفسه– التشكيليّ للذهنيات وللوعي العام بالتالي –، الذي كان له أيام الصالات العتمة ولعبة التماهي مع النجوم والأحداث. ومن هنا لم تعد السينما كبيرة الفعالية في هذا الإطار. هذه الفعالية انتقلت إلى المسلسلات التلفزيونية.

ما يهمّ من هذا التأكيد هنا إنما هو السؤال التالي: هذه "الخطورة" التي باتت للعمل "الدرامي" – مع وضع كلمة "درامي" بين هلالين تحفظاً على صوابية التسمية، وإن كان استخدامها هنا لشيوعها لا أكثر –، تدفع إلى التساؤل، عطفاً على، وانطلاقاً من، الدور الآخر الذي لعبته وتلعبه التلفزة في الأحداث والمتغيرات العربية، عمّا إذا كان ثمة مواكبة واعية لهذا الدور.. أو أن الأمور تسير كما هي من تلقائها، بصرف النظر عن أي رصد وملاحظات تتعلق بها؟ بكلمات أخرى، هل نمّت الدرامات التلفزيونية التي حققت وعرضت في البلدان العربية، خلال عام "الربيع العربي"، عن ارتباطها بهذا الربيع؟ هل أسهمت فيه حقاً؟ هل تعلّمت دروسه؟ إنها أسئلة يُخشى أن تكون كلمة "لا"، الجواب الوحيد أو المهيمن، عليها. وذلك بالتحديد، لأن معظم الكتابات التي تناولت هذا الأمر، ولاسيما خلال عرض العدد الأكبر من المسلسلات الرمضانية في موسم 2011، أكّدت أن معظم تلك المسلسلات كان في وادٍ، والتبدّل "الجذري" – أحياناً – الذي طرأ على العالم العربي، كان في وادٍ آخر.

مهما يكن، فإن العذر الذي تمّ الركون إليه في العام الذي يتناوله هذا التقرير، كان يقول إن المسافة الزمنية بين الأحداث – ولاسيما في **مصر وتونس** ثم في **سورية** –، وعرض المسلسلات – صيف 2011، خلال شهر رمضان المبارك –، لم تكن كافية لتجذير العلاقة بين الفنّانين والكتّاب والمخرجين من صانعي تلك المسلسلات، و"الحدث الكبير" نفسه. (وهنا قد يكون من المشروع استباق الأمور بعض الشيء، طالما أن كتابة هذا التقرير تمّت أواخر صيف العام التالي 2012، أي بعد انقضاء العروض الرمضانية للعام الثاني بعد "الربيع"، للقول إن تلك الحجة تبدو واهية، لأن ما لم يتبدّل خلال العام 2011، ظلّ على حاله بعد عام، (ما يعني أن "الرسالة" لم تصل!).. ولكن ما يعني حقاً هذا القول؟

إذا تمّ النظر إلى النتاج "الدرامي" التلفزيوني العربي بشكل عام – مع الاكتفاء هنا من جديد، بالعام 2011، الذي يعني هذا التقرير – لم يكن متجاوباً تماماً – أو حتى على الإطلاق – مع ما كان يمكن توقّعه منه، وعلى الأقل، في الارتباط بالأهداف الأولى – المفترضة ربما – للانتفاضات العربية: الحرية، الديمقراطية، دخول العصر، تطوير المسألة الاجتماعية.. وقبول الآخر، وقضية المرأة، ودور الفنّ والشباب في إمساك مقاليد الحياة الاجتماعية... إلخ. وإننا لنزعم إن أول الشباب الذين خاضوا ثورة "الفيسبوك" والتلفزة وتجمعوا لإسقاط الأنظمة "الفاسدة أو الدكتاتورية المتسلطة المستبدة"، إنما كانوا يسعون إلى تجاوز هذا الإسقاط – الذي تحقق في بعض البلدان بشكل أو بآخر –، للسعي

هل نمّت الدرامات التلفزيونية التي حققت وعرضت في البلدان العربية، خلال عام "الربيع العربي"، عن ارتباطها بهذا الربيع؟ هل أسهمت فيه حقاً؟ هل تعلّمت دروسه؟ إنها أسئلة يُخشى أن تكون كلمة "لا"، الجواب الوحيد أو المهيمن، عليها. وذلك بالتحديد، لأن معظم الكتابات التي تناولت هذا الأمر، ولاسيما خلال عرض العدد الأكبر من المسلسلات الرمضانية في موسم 2011، أكّدت أن معظم تلك المسلسلات كان في واد، والتبدّل "الجذري" – أحياناً – الذي طرأ على العالم العربي، كان في وادٍ آخر.

لبناء مجتمعات جديدة تصنع التاريخ الجديد من طريق أجيال جديدة (وطبعاً لن يطال الكلام هنا "سرقة" الثورات، وتراجع أصحابها الحقيقيّين إلى الصفوف الخلفية، فهذه أمور لم تكن واضحة تماماً عند نهاية 2011). والحال أن متابعة المسلسلات، وغيرها من النتاجات الفنّية التي حقّقت إبان الانتفاضات وبعدها، ستقول إن لا شيء تغيّر: الموضوعات نفسها والحبكات نفسها لمتفرجين افتُرض أنهم هم أنفسهم لم يتغيّروا. ولئن كان من حقّ صانعي الأعمال أن يؤكّدوا هنا، من خلال رصدهم لنجاحات – معتادة – حققوها في هذه المجالات، انطلاقاً من تجاوب الجمهور مع أعمالهم، مقولة "هذا ما يريده الجمهور"، فإن من حقّ المراقب أن يتساءل هنا: إذاً... لماذا يزداد الإقبال في الوقت نفسه على مسلسلات تركية، باتت تبثّ بالعشرات وعلى عدد كبير من الشاشات الصغيرة العربية؟ فالحال إن دراسة سوسيولوجية – وجمالية وأخلاقية أيضاً – لما تقوله تلك المسلسلات سوف تؤدّي إلى فكرة يُعتقد أنها لا تزال في حاجة إلى دراسة معمّقة، وهي أن في معظم المسلسلات التركية، اجتماعية كانت أم تاريخية، ما يمثّل جديداً على صعد الموضوع والجماليات والنظرة إلى العالم، بات المشاهد العربي – ولاسيما من أبناء الطبقات الوسطى المدينية الذين هم الهدف الأول لصنّاع المسلسلات – في حاجة إليه وبات يسعى للحصول عليه بعيداً ممّا أعيد تقديمه. ولعلّ هذا "الانزياح" النسبي، يذكّر بما كان حدث قبل عشرين سنة، حين أتت تجديدات الإنتاج التلفزيوني "الدرامي" السوري لتوقظ الإنتاج المصري من بلادة كان بدأ يركن إليها بعد انتصارات أولى، فانتفض ليجدّد في مجالات تاريخية ودرامية وشعبية...إلخ. وفي الإمكان، هنا، القول من دون مواربة، إن من قدر العمل الدرامي التلفزيوني، طالما أنه يدخل كلّ بيت ولا تعتبر نسبة المشاهدة فيه دليلاً، لا على جودته ولا على شعبيه، من قدره ألا يجدّد نفسه إلا أمام تحدّ يجابهه ذات لحظة. تحدّ تمثله اختيارات جمهور المشاهدين.

ما يراد قوله ببساطة، إن ثمة خشية في أن يكون العام 2011 قد شهد فرصاً أخرى ضاعت.. وإصراراً من العمل "الدرامي" التلفزيوني على بلادة بات لا بدّ من الخروج منها، وبالتزامن مع أمرين: الاستعداد الاجتماعي العام لقبول الأفكار التغييرية، إن أتت في سياق أعمال فنية، من ناحية، والاستجابة لتحدي الجديد الذي تمثله المسلسلات التركية – أو بعضها على الأقل. وفي انتظار خروج الأعمال التلفزيونية العربية، إجمالاً من هذه البلادة، إلى رحاب العصر وما تتطلّع إليه أجيال شابة أو فئات واسعة من طبقات المجتمع، بغض النظر عمّا آلت إليه الثورات، والتي، للمناسبة، يُفترض هنا أنها لا تزال في أول طريقها وأن الكلمة الأخيرة فيها لم تقل بعد!؛ في انتظار ذلك نعود إلى السياق الأساس لرصد صورة الموسم التلفزيوني العربي للعام 2011، كما كانت عليه تلك الصورة، لا كما يحبّ الواحد منّا لها أن تكون.

أسعار ضئيلة وبالمجان

تفيد إحصائيات رسمية نشرت أواخر العام 2011 (**تحليل ديلويت منشور في تقرير سنوي لنادي الصحافة العربية**)، أن الإيرادات التي تحقّقت لجملة المحطات والقنوات العربية خلال العام كانت مليارين وأقلّ قليلاً من **نصف المليار** دولار. وهذا المجموع يقسم قسمين: 1.900 مليون مقابل إعلانات تلفزيونية، و520 مليوناً مقابل الاشتراك في التلفزيون المدفوع(ربما المفيد العودة في هذا الصدد إلى حجم الإنفاق على الإعلان في عدد من الدول العربيّة كما هو مبيّن في **الجدول رقم10**). وثمة في الإحصاء نفسه تفصيل يفيد بأنه بين العام 2009 والعام 2011، هبط معدل المدخول الإعلاني بنسبة 1.7 %، فيما ارتفع معدل مدخول التلفزيون المدفوع بنسبة 4.7 %، مع توقعات نمو للأعوام 2015–2011، تصل إلى زيادة 5.8 % بالنسبة إلى الإعلان وإلى زيادة 7.8 % بالنسبة إلى التلفزيون المدفوع. غير أن المهمّ منها هو الاستنتاج بأن ثمة مليارين ونصف المليار من الدولارات، شكّلت المدخول السنوي خلال العام 2011، لمجمل الشاشات الصغيرة العربية، وأن المواطن العربي هو الذي دفع هذه المبالغ الطائلة، حتى ولو كان 80 % قد أتى عن طريق الإعلان. ففي نهاية الأمر المواطن العربي هو الذي يدفع ثمن هذه الإعلانات وإن كان لا يشعر مباشرةً بذلك. والمسألة في غاية البساطة: إن هذه الإعلانات موجّهة عادةً إلى هذا المواطن تحضّه، أولاً وأخيراً، على الاستهلاك. والمفترض أن ما تدعو إليه الإعلانات إنما هو شراء مواد استهلاكية من المفترض أن يقتنع المشاهد التلفزيوني بضرورتها بالنسبة إليه، فيسارع تبعاً لما ينصحه به الإعلان، إلى تفضيل هذه المادة على منافستها وهكذا.

من ناحية مبدئية تبدو المسألة في منتهى العادية والبراءة (علماً بأن كلفة الإعلان تحتسب، بديهياً، مع سعر المادة المباعة).. ولكن الأمور لا تبدو على هذه الشاكلة في العمق، طالما أن الدراسات السوسيولوجية التي ظهرت خلال العقود الأخيرة برهنت، وفي المقاييس كلّها، على أن الإعلان التلفزيوني، أكثر من أي وسيلة ترويج أخرى عبر التاريخ، ومنذ فجر البشرية، حوّل الإنسان الفرد إلى مستهلك. عرّفه على بضائع تتجدّد باستمرار، خلق له احتياجات استهلاكية جديدة ما كان ليحلم بها أيام عيشه الاجتماعي البسيط السابق.. دافعاً إياه إلى عشرات التجديدات المتواصلة في ملبسه وبيته وملابسه وحتى في غذائه. ولعلّ في الإمكان تبنّي تلك المقولة التي تفيد بأن ما ينفق، إعلانياً، على "المواطن العربي" سنوياً يكاد يزيد على ما ينفق عليه في مجالات الطبابة والتعليم و... التثقيف بخاصة!

ولكن ما هي حصة المسلسلات – موضوع التقرير هنا – من هذه الأموال؟

جدول رقم 10 إجمالي الإنفاق على الإعلان

البلد	إجمالي الإنفاق على الإعلان بالدولار الأميركي (ملايين)
البحرين	49
مصر	505
الأردن	105
الكويت	396
لبنان	144
المغرب	292
عُمان	68
قطر	188
السعودية	760
السودان	18
سورية	33
تونس	38
الإمارات	661
اليمن	11
ليبيا	18
العراق	11
فلسطين	5

على الرغم من صعوبة الأرقام

من الصعب في هذا السياق، الحصول على أرقام شافية ودقيقة، طالما أن لعبة الإنتاج باتت شديدة التعقيد، وأن تكاثر الأطراف الوسيطة في اللعبة(المنتج، المقاول، الشركة المنفذة...إلخ) وتراتبيتها تجعل معظمها يحتفظ بالأرقام سراً مقدساً. ولكن في المقابل يمكن الافتراض أن القسم الأكبر من المدخول الإعلاني، يدفع لإعلانات تبث خلال عرض المسلسلات، وأقلّ من ذلك خلال عرض البرامج الترفيهية الأخرى، علماً بأن الإعلان خلال نشرات الأخبار على المحطات الرئيسية يزداد – أو يقلّ – حجماً وفعالية في الارتباط مع الأحداث السياسية الكبرى، ما يعني أن العام 2011، شهد ارتفاع نسبة المدخول الإعلاني داخل نشرات الأخبار، على حساب انخفاضه في برامج أخرى. وإذا كانت هذه تفاصيل تقنية، بالنسبة إلى قارئ هذا التقرير، فإنه لمن المفيد هنا الانتقال إلى مسألة بات الضجيج يدور كثيراً من حولها خلال السنوات الأخيرة، مسألة توقيت عرض المسلسلات على الشاشات العربية. فبالتدريج، بات معروفاً، منذ عقدين على الأقل، أن القسم الأكبر من المسلسلات الجديدة، إنما يعرض خلال أيام شهر رمضان المبارك. صحيح أن ثمة مسلسلات كثيرة، نسبياً، تعرض على مدار شهور العام الأخرى، غير أن الحصة الكبرى هي للعروض الرمضانية. أما ما يعرض خارج رمضان فهو مسلسلات إما لم يتسع لها الشهر الفضيل، أو رفضت لأسباب تتعلق بأن موضوعها لا يناسب تقوى رمضان... ونادراً ما يكون سبب عدم العرض انخفاض مستوى المسلسل!

بين العام 2009 والعام 2011، هبط معدل المدخول الإعلاني بنسبة 1.7 %، فيما ارتفع معدل مدخول التلفزيون المدفوع بنسبة 4.7 %، مع توقعات نموّ للأعوام 2011–2015، تصل إلى زيادة 5.8 % بالنسبة إلى الإعلان وإلى زيادة 7.8 % بالنسبة إلى التلفزيون المدفوع. غير أن المهمّ منها هو الاستنتاج بأن ثمة مليارين ونصف المليار من الدولارات، شكّلت المدخول السنوي خلال العام 2011، لمجمل الشاشات الصغيرة العربية، وأن المواطن العربي هو الذي دفع هذه المبالغ الطائلة، حتى ولو كان 80 % قد أتى من طريق الإعلان. ففي نهاية الأمر المواطن العربي هو الذي يدفع ثمن هذه الإعلانات وإن كان لا يشعر مباشرةً بذلك.

ولأن هذا الأمر بات عادة راسخة، وسياسة لا حيدة عنها، تعلو الشكوى والتساؤلات وربما الاحتجاجات – بخاصة على ألسنة أصحاب شأن لم يتح لمسلسلاتهم أن تعرض في رمضان–، بشكل متواصل. ولعلّ كلّ هذا الصراخ سيظلّ من دون جدوى. وذلك لسبب بات بديهياً: إن الشركات المنتجة للبضائع الاستهلاكية، وبالتالي شركات الإعلان المتعاقدة معها، تعرف أن المواطن المسلم يستهلك خلال رمضان، أكثر كثيراً ممّا يستهلك خلال أي شهر آخر من شهور السنة. ولا يقتصر الأمر على الغذاء. بل هناك الترفيه، والألبسة (لعيد الفطر الذي يلي رمضان ويعتبر العيد الرئيس لدى المسلمين).. وخلال رمضان يتحلق أفراد العائلة حول أجهزة التلفزيون طوال العدد الاكثر من ساعات النهار والليل. وغالباً خلال الساعات الفاصلة بين الغروب وموعد السحور. وخلال تلك الأوقات يكون الصائم قد ارتاح من معاناة نهاره، وصار أكثر تقبّلاً للرسالة الإعلانية. ولقد أفادت الإحصاءات دائماً أن المادة التلفزيونية التي تشاهد خلال تلك الأماسي أكثر من أيّ مادة أخرى، إنما هي المسلسلات. فهل ثمة حاجة إلى الاستفاضة هنا في شرح هذا الأمر، وشرح تلك العلاقة التي باتت اكثر من بديهية بين الشهر الفضيل والمسلسلات، ولعبة الاستهلاك؟

سبقت الإشارة مرّات عديدة في سياق هذا النوع من التقارير، إلى أن عالم الأرقام لا تزال تعوزه الدقة في العمل الإحصائي العربي. وينطبق هذا الأمر على وجه الخصوص على عالم المسلسلات – وعالم التلفزيون بشكل عام – طالما أن ثمة عوامل عديدة تتداخل هنا، لعلّ لها شأناً عولمياً على نطاق عربي ضيق(!). فثمّة تداخل هنا بين البلدان – وليس الأمر مجرد إنتاج مشترك – فكلفة مسلسل سوري قد تأتي من أموال خليجية، لحساب محطات متنوّعة، على سبيل المثال. وقد يمثل نجم لبناني أو

سوري في مسلسل مصري. وقد ينتج مسلسل مصري فلا يعرض إلا في **السودان**... وهكذا. لقد باتت لعبة الإنتاج من التعقيد بحيث صارت قليلة تلك الأعمال التي يمكن وصفها بالمحلّية. ومن هنا لا يزال هناك افتقار، على الرغم من كلّ المحاولات، إلى عمل إحصائي شامل ودقيق.. وفي انتظار الوصول إلى مثل هذا العمل، الذي بدأت تباشيره تلوح في مكانين تمّت الاستعانة بهما في هذا السياق، هما جهود **نادي الصحافة العربية** في **دبي**، **وموقع "السينما"** الذي يديره الناقد **حسن حداد** في **البحرين**، في انتظار ذلك، ثمة أرقام تقريبيّة حول الإنتاج الذي تحقّق في **البلدان العربية** الرئيسية المنتجة للمسلسلات التلفزيونية، وما أنتجته خلال العام 2011 تحديداً، والتي بالرصد والمقارنة والاستنباط، بدت أنها الأكثر دنواً من الصحة (**راجع الجدول رقم11**):

أنتجت **مصر** نحو 104 **مسلسلات** متنوّعة، يمكن القول إن معظمها عرض على المحطات المصرية، كما إن عدداً كبيراً منها عرض على العديد من المحطات العربية خارج **مصر**. ومعظم هذه المسلسلات كان ذا موضوعات مصرية، وعلى يد فرق عمل وفنّانين وممثلين مصريّين، وإن كان ثمة حضور في بعض الأحيان لنجوم ونجمات – وحتى لمخرجين – أتوا من بلدان عربية أخرى (مثل **تونس وسورية ولبنان**). أما بالنسبة إلى التمويل، فإن القسم الأعظم منه أتى من رساميل مصرية – مع إطلالة للقطاع العام الرسمي من خلال مدينة الإنتاج –. وبالمقارنة بين هذا الإنتاج وإنتاج الأعوام السابقة له، يمكن القول إن الحراك الإنتاجي في **مصر** للعام 2011، لم يكن شديد التأثر بالتحركات السياسية، إلا على صعيد التباطؤ الرسمي منه ، ولاسيما خلال النصف الثاني من العام.

في **سورية** جرى إنتاج 15 **مسلسلاً**، عرض معظمها على الشاشات السورية، كما تمكّن البعض الآخر من أن يعرض على بعض المحطات العربية (اللبنانية والخليجية) حيث إن "المقاطعة" السياسية غير المعلنة تماماً للإنتاج السوري الذي يدور في فلك النظام، لم تكن سارية المفعول بعد. وبهذا العدد الضئيل من الإنتاج، وبهذا الانحصار

جدول رقم 11 **الإنتاج السنوي للمسلسلات المتنوّعة** (2011)

البلد	أجهزة التلفزيون (بالآلاف)	إنتاج المسلسلات
البحرين	117000	5
مصر	19.413	104
العراق	3.166	13
الأردن	1.046	8
الكويت	330	45
لبنان	958	11
ليبيا	1.003	-
المغرب	4.583	23
عُمان	423	-
قطر	121	-
السعودية	4.339	27
السودان	1.051	-
سورية	3.171	15
تونس	1.864	**غير موجود**
الإمارات	856	10
فلسطين	-	5
اليمن	2.16	-
الجزائر	-	**غير معروف**

التوزيعي، لم تتمكّن المسلسلات السورية في هذا العام من منافسة تلك المصرية كمياً، لكنها في أحيان معيّنة تمكّنت من فرض حضورها نوعياً وإن كان قد لوحظ تراجع – على المستوى السوري البحت – في اختيار الموضوعات والإنجاز الفنّي، عن السنوات السورية السابقة.

وفي لبنان تمّ إنجاز وعرض 11 **مسلسلاً**، وهو رقم يعتبر جيداً بالنسبة إلى بلد كان ذوو الشأن التلفزيوني لا يكفّون عن الشكوى فيه، منذ سنوات، من الغياب شبه التام للإنتاج المحلّي، إذ تغزو المسلسلات المصرية والسورية والتركية وربما الأميركية اللاتينية أيضاً، الشاشات في لبنان. ولكن المشكلة هنا هي أن **لبنان** الذي كان في سبعينيّات القرن العشرين وثمانينيّاته – أي حتى في عزّ الحرب الأهلية اللبنانية – بلداً منتجاً للمسلسلات/ مصدّراً لها، صار لا يجد لمنتوجه سوى السوق المحلية الضيقة، في وقت يُصدَّر فيه فنانوه ومبدعوه التلفزيونيّون إلى الخارج. واللافت أن معظم المحطات العربية الفضائية، ولاسيما منها تلك المنتشرة في بلدان **الخليج** (**دبي، الدوحة**) تعطي الأفضلية لمذيعين وتقنيّين لبنانيّين، من دون أن تستورد في المقابل مسلسلات لبنانية... وهنا لا بدّ من ملاحظة أن معظم ما ينتج من مسلسلات في **لبنان** هو إما ذو موضوعات شديدة المحلية، أو موضوعات تهريجيّة.

بالنسبة إلى **فلسطين**، وعلى الرغم من أنه من غير المتوقع، عادةً، أن يتمكّن هذا البلد – بسبب طبيعته الخاصة وجغرافيته الآنية التي لا يحسد عليها – من إنتاج مسلسلات تلفزيونية، تمكّن من إنتاج 5 **مسلسلات**، عرضت على الشاشات الفلسطينية الصغيرة، بل تمكّن بعضها من فرض حضوره منافساً ما يعرض على تلك الشاشات من أعمال مصرية أو سورية.

أما **العراق** فقد أنتج 13 **مسلسلاً**.. اتسمت كلّها بالطابع المحلّي الصرف، لكنها عرفت كيف تحقّق نجاحاً لم يكن متوقعاً نظراً لفقر الإمكانات العراقية في بلد كان عليه خلال السنوات الأخيرة أن يبدأ من جديد.. من الصفر في كلّ مرّة. وفي المقابل تمكّن الأردن من إنتاج – وعرض – 8 **مسلسلات**، ربما كان لافتاً أن في الإمكان – بشرياً ومن ناحية الموضوعات – دمجها في الإنتاج الفلسطيني.

قفزة على الطريقة الخليجية

في بلدان **مجلس التعاون الخليجي** كان الوضع أفضل بعض الشيء، بصورة عامة، منه في بلدان **المشرق العربي** الأخرى، ولاسيما في مجال الإنتاج التلفزيوني، علماً بأن التمويل الخليجي، من طريق محطات التلفزيون نفسها، أو الشركات الإنتاجية التابعة لها، أو حتى الشركات المستقلة ولو كانت سورية وأردنية ولبنانية ومصرية، كان هو وراء إنتاج عدد من المسلسلات التي لا يمكن اعتبارها خليجية. ومن هنا فإن ذكر أرقام تتعلق في هذا السياق بالإنتاج التلفزيوني في كلّ بلد خليجي على حدة، إنما يعني ما أنتج من أعمال خليجية فقط، بأموال خليجية ومع مبدعين وفنّانين خليجيّين. وفي يقيننا إن التطوّر في هذا السياق يبدو كبيراً وفي تدرّج مطّرد إلى الأمام قياساً إلى ما سبق من سنوات. ولئن كان في الإمكان الشكوى من عدم قدرة القطاع السينمائي الخليجي على الإقلاع كما كان في ودّ السينمائيّين الخليجيّين أن تكون الأمور عليه، فإن القطاع التلفزيوني في ازدهار متواصل. وربما أن هذا الازدهار لا يعيبه كون معظم المسلسلات الخليجية

أنتجت مصر نحو 104 مسلسلات متنوّعة، وسورية 15 مسلسلاً، ولبنان 11، وفلسطين 5، والعراق 13، وفي المقابل تمكّن الأردن من إنتاج وعرض 8 مسلسلات؛ أما في بلدان مجلس التعاون الخليجي فكان الوضع أفضل بعض الشيء، بصورة عامة، منه في بلدان المشرق العربي الأخرى، ولاسيما في مجال الإنتاج التلفزيوني، حيث أنتجت الكويت 45 مسلسلاً خلال العام 2011، بإمكانيات كويتية، والسعودية 27 مسلسلاً، وكذلك بإمكانات فنّية سعودية متميّزة، والبحرين 5 مسلسلات، والإمارات 10 مسلسلات محلّية هي الأخرى.

بالاتّجاه غرباً إلى بلدان المغرب العربي شمال أفريقيا، يُلاحظ أن ليبيا (بسبب أحداثها المأساوية خلال العام) وتونس (كذلك لأسباب مشابهة) والجزائر (من دون أن تكون ثمة مبررات لذلك) لم تنتج مسلسلات خلال العام. وفي المقابل أنتج المغرب نحو 23 مسلسلاً..

وفي ما يتعلق بالمغرب خصوصاً، تفيد إحصائيات المركز الوطني للسينما، بأنه تمّ إنتاج 10 أفلام تلفزيونية و140 برنامجاً موسيقياً منوّعاً للتلفزيون و45 برنامجاً تلفزيونياً غير موسيقي و23 مسلسلاً تلفزيونياً.

تصوّر باللهجات المحكية، وبشكل شديد المحلية، ما يحول دون انتشار هذه الأعمال في بلدان عربية أخرى. مهما يكن من أمر يمكن القول إن هذا الانتشار سيحلّ أوانه ذات يوم. فهي رحلة ألف ميل، بدأت متأخرة لكنها بدأت بالفعل.. وبقوة.

وكيف لا يمكن الحديث عن "بداية" قوية فيما يُرصَد مثلاً، أن **الكويت** أنتجت 45 **مسلسلاً** خلال العام 2011، بإمكانيات كويتية. وأن بعض هذه المسلسلات كان حديث البلد طوال شهور وشهور؟ وفي المقابل أنتجت **السعودية** 27 **مسلسلاً**، وكذلك بإمكانات فنّية سعودية متميّزة.. بحيث يمكن القول إن الممثلين السعوديّين باتوا منذ سنوات، نجوماً كباراً على مستوى بلدان **الخليج العربي** ككلّ. وإذا كانت **البحرين** قد أنتجت 5 **مسلسلات**، فإن دولة **الإمارات** أنتجت ضعف هذا الرقم، أي 10 **مسلسلات** محلية هي الأخرى.

أما بالاتّجاه غرباً إلى **بلدان المغرب العربي شمال أفريقيا**، يُلاحظ أن ليبيا (بسبب أحداثها المأساوية خلال العام) وتونس (كذلك لأسباب مشابهة) **والجزائر** (من دون أن تكون ثمة مبررات لذلك) لم تنتج مسلسلات خلال العام. وفي المقابل أنتج **المغرب** نحو 23 **مسلسلاً** (**راجع الجدول رقم 11 الوارد أعلاه**).. أو على الأقل هذا ما أفادت به تقارير لم تعذّر التيقّن من صحتها.. أما خارج هذه التقارير فتبدو الأمور أكثر التباساً. وفي ما يتعلق **بالمغرب** خصوصاً، لا بدّ من الإشارة إلى إحصائيات **المركز الوطني للسينما**، التي تشتمل عادةً على بعض التفاصيل المفيدة حول النشاط التلفزيوني، والتي تفيد بأنه تمّ إنتاج 10 **أفلام** تلفزيونية و140 **برنامجاً موسيقياً منوّعاً للتلفزيون** و45 **برنامجاً تلفزيونياً** غير موسيقي و23 **مسلسلاً تلفزيونياً**.

روافد أخرى للعرض التلفزيوني

يمكن في سياق استطرادي القول إن من الضروري أن يُضاف إلى تلك الأرقام جميعها عدد كبير من الأفلام القصيرة، وكذلك من التحقيقات التي تنتج في طول **العالم العربي** وعرضه لغايات سينمائية، لكنها لا تجد مكاناً لعرضها إلا على الشاشات التلفزيونية. صحيح، قد يقول قائل، إن الحديث عن مثل هذه الأعمال لا يمتّ بصلة إلى السياق الذي يتمّ تناوله هنا، غير أن للمسألة وجهاً آخر وهو أن أعمالاً كثيرة من هذه تتحقّق على يد مبدعين تلفزيونيّين وبأدوات تلفزيونية، حتى وإن كانت لم تحظَ، بعد، بنعيم التمويل التلفزيوني، الذي بالكاد تحصل على فرص عرض فيه!

على أيّ حال، وفي حسبة أولية، تقتصر على إنتاج المسلسلات التلفزيونية دون غيرها، ثمة ما مجموعه التقريبي 266 **مسلسلاً**...عرضت طوال شهور العام على القنوات العربية كافة، وأعيد عرض معظمها مرّات عديدة على محطاتها الأصلية، وعلى غير محطات أيضاً. وذلك إلى جانب إعادة عرض عدد لا بأس به من المسلسلات القديمة، وإلى جانب نحو دزينتين من مسلسلات تركية (لها الآن قنوات عربية خاصة وتنتشر على معظم المحطات العربية الأخرى، ولها جمهور مدهش، يقدر بعشرات ملايين المتفرجين)، وبعض الأعمال الإيرانية وغيرها. فماذا قدمت هذه الأعمال؟ وما الذي أتت تقوله؟

كما كانت الحال في الأعوام السابقة حظيت الموضوعات الاجتماعية بالحصة الأكبر من الاهتمام، تبعتها مسلسلات

شأن الأعوام السابقة، حظيت الموضوعات الاجتماعية العام 2011 بالحصّة الأكبر من الاهتمام، تبعتها المسلسلات ذات البعد الكوميدي، ثم الأعمال التاريخية فالدينية والبوليسية، حتى وإن كان قد لوحظ خلال العام ميل ما، في سياق "الموضوعات الاجتماعية" إلى بعض الكلام السياسي (ولا سيما في المسلسلات المصرية، أو بعضها على الأقل). كما لوحظ غلبة البعد الكوميدي المحلّي بشكل عام على المسلسلات الخليجية (ولاسيما السعودية والكويتية)، والاهتمام بمسلسلات السيرة الذاتية لدى المشاهدين في شتى البلدان العربية، مع تضاؤل كمّي لما أنتج في هذا السياق هذا العام.

جدول رقم 12 نسب توزّع الإنتاج التلفزيوني (المسلسلات) على أساس النوع (%)

دراما	كوميديا	ترفيه عام	متنوّع	موسيقى	تاريخي	اجتماعي	غير محدّد
%17	%6	%11	%12	%8	%8	%36	%2

الدراما، ثم الأعمال المتنوّعة (**راجع الجدول رقم** 12)، حتى وإن كان قد لوحظ خلال العام ميل ما، في سياق "الموضوعات الاجتماعية" إلى بعض الكلام السياسي (ولا سيما في المسلسلات المصرية، أو بعضها على الأقل الذي لحق بسرعة بقطار الخطاب الاحتجاجي الثوري). ولقد لوحظ غلبة البعد الكوميدي المحلّي بشكل عام على المسلسلات الخليجية (ولاسيما السعودية والكويتية). كما لوحظ من جانب آخر، أن مسلسلات السيرة الذاتية تحظى بقبول واسع لدى المشاهدين في شتى **البلدان العربية**، مع تضاؤل كمّي لما أنتج في هذا السياق هذا العام. ومن الواضح أن ثمة كثراً من بين مبدعي التلفزة العربية ومسلسلاتها يأخذون هذا الواقع في عين الاعتبار ويجتهدون بحثاً عن موضوعات للإنتاج، على الرغم من معرفتهم بالصعوبات القانونية والتاريخية التي تقف في وجه هذا النوع وإنتاجه.

وإلى جانب مسألة الموضوعات هذه، قد يكون مفيداً على سبيل الخاتمة التوقف للحظة عند إحصاء بالغ الأهمية نشره **نادي الصحافة العربية** في دبي ضمن تقريره السنوي، ويعطي فكرة نموذجية عن قضية لغة الحوار كما يفضلها مشاهدو التلفزيون في أربع مناطق عربية. ولقد جاءت نتائج الاستطلاع على الشكل التالي:

في **مصر**، يفضل 66 % المحتوى العربي (المصري خاصة)، و40 % محتوى غربيّاً مع ترجمة عربية، و23 % محتوى أجنبياً (تركيّاً هنا) مدبلجاً إلى العربية ويفضل أيضاً 14 % محتوى غربيّاً مدبلجاً إلى العربية، و14 % محتوى غربيّاً من دون ترجمة.

في **الإمارات**، يفضل60 % المحتوى العربي (محلّي، مصري، سوري...)، ويفضّل 56 % محتوى غربيّاً مع ترجمة عربية، و29 %محتوى أجنبياً (تركيّ بخاصة) مدبلجاً إلى العربية و27 % محتوى غربيّاً مدبلجاً إلى العربية و7 % محتوى غربيّاً غير مدبلج.

وفي **السعودية** يفضل 59 % المحتوى العربي، و41 % المحتوى الغربي المترجم، و13 % المحتوى الأجنبي (تركي، إيراني...) المدبلج إلى العربية، و13 % المحتوى الغربي المدبلج و3 % المحتوى الغربي غير المترجم.

أما في **المغرب**، فإن نسبة مفضلي المحتوى العربي (مغربي محلي ومصري) فتنخفض إلى 30 %، فيما ترتفع نسبة مفضلي البرامج الغربية المترجمة إلى62%، أما البرامج الأجنبية المدبلجة (تركية) فتصل إلى24 %، فيما يفضل 18 % المحتوى الغربي المدبلج إلى العربية و9% المحتوى الغربي غير المترجم.

ولعلّ الرغبة بالمحتوى العربي تنسحب ايضاً على الأفلام، بحيث ترتفع رغبة مشاهدي الأنواع السينمائيّة بالأفلام العربيّة أيضاً، مقارنةً بالهنديّة أو الهوليوديّة أو غيرها، فكما يظهر في كلّ من مصر والسعوديّة والمغرب(**راجع الجدول رقم** 13).

جدول رقم 13 نسبة مشاهدة الأنواع السينمائية (من بين مجمل المشاهدين%) نماذج مختارة من بلدان عربية

	أفلام عربية	هندية	هوليودية	مستقلة	أنواع أخرى
الإمارات	%39	%54	%62	%6	%9
مصر	%96	%15	%42	%4	-
السعودية	%89	%15	%46	%6	-
المغرب	%72	%32	%56	%19	%3

اقتصاد الموسيقى والغناء

مقدمة

إن إعـداد تقرير عن اقتصاديات الموسيقى في العالم العربي هو مبادرة جديدة كل الجـدة على ثقافـة عربية لا توجد فيها تقاليد شفافة في ذكـر الموازنات لكل ما يدرج تحت بند الموسيقى والغناء وما يتفرع عنها من عروض موسيقية وتعليم. لذلك، توجد صعوبة بالغة في الحصول على المعلومة.

وبمـا أن العـام 2011 كان عـام الربيـع العربي، فقـد انعكس سلباً علـى اقتصاد الموسيقـى، وعلى العاملين في مجال الموسيقـى، سواءً الفنانون أم شركات الإنتاج أم الحفلات، وهو ما سيذكر تفصيلاً في طيّات التقرير. لكن على صعيد آخر، عادت الأغنية الوطنية من جديد إلى التداول وبقوَّة، شأنها في ذلك شأن الأغنية الدينية.

أما صناعة الآلات الموسيقية، فقد تأثرت هي الأخرى في دول الربيع العربي وبقية العـالم العربـي، حيث كان القلق يجتاح الوطن بأكمله. فأدّى ذلك إلى إغلاق عدد يصل إلى نسبـة 15 % مـن الأوراش الصغيرة والمتوسطة التي تعتمـد على التداول المحلي، وفقـد العديـد من صُّنـاع الآلات الموسيقية عملهـم، أسوة بباقي مجـالات الحياة التي توقف فيها العمل.

أما دول **الخليج العربي** فقد شهدت حدثين ثقافيين كبيرين، وهما افتتاح "**الأوبرا السلطانيـة العمانيـة**" في شهر أكتوبر (تشريـن الأول) 2011، وافتتاح "**كتارا**" في شهـر ديسمـبر (كانون الأول) من العام نفسه. وفي آخـر يوم من العام 2011، انطلقت "**الأوركسترا الفلسطينية**" لأول مرة...

كمـا يتناول التقرير الراهن الوضع التعليمي للموسيقى من المستويات الدنيا حتى التعليـم العالي المتخصص مـع تسليط الضوء على الحراك الموسيقـي الموجود عربياً، مـن دون إغفال التنصيص على الشروط المساعدة لفعل الإشعاع الفني؛وهذه الشروط هي: وضع اقتصادي وسياسي مستقر، وكوادر فنية مهمة، أو الاستعانة بالخبراء ممن يوضع لهم ميزانيات ضخمة...

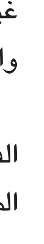
كمـا حاولنـا، خـلال إعدادنا لهـذا التقريـر، أن نرصـد الإصـدارات الموسيقية من كتـب وأسطوانـات وبرامج موسيقية فاصطدمنا بغياب كامـل لمراكز معلومات ترصد الإصدارات وتبوبها وتيسِّر الطريق أمام الباحثين إليها...

خلال السنوات العشر الأخيرة، انخفض الإنتاج الموسيقي من 500 شريط موسيقي إلى 36 شريطـاً في هـذه السنة. والملاحـظ أن نوع الإصدارات خـلال السنوات 2000 – 2010 ، اعتمـد علـى موسيقـى تجارية وعلـى الجسد الأنثوي المثـير الذي ألحقه "الفيديـو كليب" بـالنص الأصلي للأغنية، بدعم من محطـات تلفزيونية متخصصة في هـذا المجال. وبذلك، أصابت المتلقـي بشيء من عدم الرضا. مما انعكس سلباً على رواج المنتوج الموسيقي.

والمستغـرَب أن الإنتـاج في العـام 2011 تحسـن بشـكل طفيف عنه خـلال العام 2010. أما على مستوى نوعية الإنتاج الغنائي، فتتحمل شركات الإنتاج نصيباً من المسؤوليـة، إذ تتدخـل بكل ثقل السلطة المالية والإدارية التي تمتلكها لتفرض شروطاً غير فنية تتوخى السطحية والمباشرة في تناول المضامين والخفة والمرح في الإيقاع، والكلمة والإثارة الجسدية في التصوير...

بـالإضافـة إلى تـدني الجودة في المنتوج الفنـي، يسجل غياب شبـه مطلق للإعلام الفني المكتوب والمتخصص. فلا توجد ولو مجلة عربية واحدة تصل إلى المتتبع للشأن الموسيقي وتربطه بجديد الساحة الفنية.

أمـا البرامـج الغنائية، فأسهمت في صناعة نجوم مـن دون أن تقدم إضافة نوعية للإعـلام الفني المرئـي، واكتفت باستقطاب أمـوال المشاهدين من خـلال الاتصالات والتصويت الذي درّ على هذه القنوات مصادر مالية كبيرة.



خلال السنوات العشر الأخيرة، انخفض الإنتاج الموسيقي من 500 شريط موسيقي إلى 36 شريطاً في هذه السنة. والملاحظ أن نوع الإصدارات خلال السنوات 2000 – 2010 ، اعتمد على موسيقى تجارية وعلى الجسد الأنثوي المثير الذي ألحقه "الفيديو كليب" بالنص الأصلي للأغنية، بدعم من محطات تلفزيونية متخصصة في هذا المجال.

اقتصاد الموسيقى والغناء

للموسيقى اقتصاد أيضاً

اقتصاد الموسيقى عالم متعدد التخصصات يتقاسمه فاعلون كُثر في الحقل الموسيقي:

- المؤلف: وهو الفاعل الرئيس في المنتَج الموسيقي، فهو الذي يبدع من اللاشيء شيئاً فنياً.
- العازف (أو المؤدي): وهو الذي يؤدي ما يؤلفه المؤلف في حال الموسيقى أو ما يبدعه الملحن في حال الأغنية.
- المعلم: وهو من يكوِّن ويؤطِّر المؤدّي والمؤلِّف معاً، سواء من خلال إعطاء دروس خصوصية أو من خلال التعليم في معاهد موسيقية رسمية.
- الصناعة: وهي التي توفر للعازف وللمؤلف الآلة الموسيقية التي يحتاج إليها لترجمة أفكاره وأحاسيسه ومهاراته إلى عمل فني. وتتضمن الصناعة الموسيقية المواد الأولية من أخشاب وأوتار ويد ماهرة لصانع ماهر... إلخ
- مواد تصنيع لكل ما يلبي حاجة طلبة الموسيقى ورجالاتها.
- التعليم: وهو عملية إعداد جيل موسيقي ويخضع لمناهج بيداغوجية خاصة تساير العصر، فتضمن التأطير والمواكبة في آن واحد.
- المعاهد الموسيقية الحكومية والخاصة.
- الإنتاج: وهي قوة فاعلة جديدة دخلت الحقل الموسيقي، إذ بحضورها الفاعل صارت تفرض ذيوع العمل وشيوعه، وبغيابها يبقى العمل أسير حنجرة صاحبه. وتتكفل دور الإنتاج بتمويل الأغاني والأفلام المصورة "الفيديو كليب" من خلال ميزانيات ضخمة.
- الإصدارات: كتب، أسطوانات...
- المهرجانات والملتقيات والمنتديات والندوات والمحاضرات والمناظرات...
- الأستوديوهات.
- العاملون ممن يشكلون فئة مهنية خاصة تشمل شركات إنتاج الأسطوانات والعازفين ومهندسي الصوت ومصممي الأغلفة، ووكلاء التوزيع والباعة في نقاط البيع عبر الوطن العربي... وهي فئة مهنية صارت، مع مرور الوقت، مجتمعاً كامل التخصصات في مجالات الخبرة والمهارات ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بالموسيقى، مثل الميكروفونات وأجهزة الصوت والتسجيل الحساسة، التي أصبح تطورها يواكب تطورات الموسيقى ذاتها. وبذلك، صار لعالم الموسيقى اقتصاد قائم بذاته بمداخيل مالية توازي إيراداته كبريات مصانع السيارات، وقاربت ميزانياتها ميزانيات كبريات الشركات في مجالات اقتصادية وازنة على المستوى العالمي.

إن الأساس الذي يستند إليه الاقتصاد الموسيقي هو الإنسان، مبدعاًكان أم مؤدياً أم مساعداً. لذا، خصصت الدول ميزانيات للتعليم الموسيقي تتوزع على المدارس الابتدائية والإعداديات والثانويات والجامعات والمعاهد العليا للموسيقى



وكليات الفنون الجميلة... وهذا ما يدفع إلى طرح أسئلة مشروعة سيحاول هذا التقرير الإجابة عنها:

- فما هو الاقتصاد الموسيقي؟
- ما هو مستوى إنفاق المال العام العربي على الموسيقى؟
- ما هي النتائج المرجوة من وراء هذا الإنفاق؟
- ما هي حصة مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج الموسيقي؟ وما نوعية المنتوج المساهم فيه؟
- ما حجم السند الثقافي للإنتاج الموسيقي العربي من مطبوعات وبحوث وكتبومجلات موسيقية دورية؟
- ما قيمة البرامج الموسيقية التلفزيونية والإذاعية؟
- وأخيراً، ما هو حجم الإنتاج الغنائي والموسيقي؟

الاقتصاد الموسيقي

بدأ ما يسمى بالاقتصاد الموسيقي يتكوَّن في قصور الملوك والأباطرة من بابل ومصر القديمة مروراً بفترة العباسيين ببغداد ووصولاً إلى ملوك أوروبا. هذا الدعم والاهتمام هو ما دفع بأهم الموسيقيين إلى الابتكار قبل أن يأخذ هذا الاهتمام بعداً جماهيرياً. ثم خرج عن حدود البلد الواحد لدول الجوار والعالم أجمع عبر التدوين الموسيقي، مستفيداً من تطور الطباعة، ثم من ظهور التسجيل الذي أسهم إسهاماً فعالاً في تشكيل مفردات الاقتصاد الموسيقي من خلال تشكيل عائد مادي لشركات الإنتاج الفني ولدور النشر الورقية التي طبعت ونشرت مؤلفات الموسيقيين على شكل مدونات موسيقية. ثم كانت الحاجة إلى الأوركسترات المتطورة بالعدَّة والعدد، حتى أصبحت ظاهرة تشكيل الأوركسترات معياراً حضارياً يتباهى به الملوك والأباطرة، ومؤشراً على الازدهار والاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي...

وبظهور التكنولوجيا، من المذياع إلى التلفاز فالفيديو مروراً بالفضائيات ووصولاًإلى الشبكة العنكبوتية، أصبح العمل مجالاً كبيراً لجنْي الأرباح للشركات والمبدعين ومن يدور في فَلكهم.

كما أسهمت العلوم الموسيقية الحديثة في نهضة موسيقية كبيرة صارت الموسيقى في حضنها متاحة لكل شرائح المجتمع وطبقاته، وغيَّرت شكل بعض المجتمعات، كما حدث في **أميركا اللاتينية** حيث تطورت الآلات الإيقاعية لديهم لتواكب إبداعاتهم، مما جعل منطقتهم سوقاً كبيرةً لتصدير تلك الآلات المختلفة من ابتكارهم فأصبحت هذه الصناعات تدر الملايين على بلدانها فتحسنّ مستوى الدخل لدى فئة كبيرة من العاملين في هذا المجال وشغلت أيديَ عاملة...

وقبل **أميركا اللاتينية**، قطعت الدول الأوروبية الغربية بخاصة شوطاً في تأسيس مصانع للآلات الموسيقية مثل "**الهارب**" الذي يبدأ فيه سعر الآلة ذات المواصفات العالمية بـ 75 ألف دولار أمريكي، وآلات **التشيللو**، ومصانع البيانو التي يوازي سعر الآلة الواحدة منه سعر أغلى ماركات السيارات العالمية. وهذا مؤشر على حيوية هذا المجال وأهمية الاستثمار فيه، والجدوى من نشر التعليم الموسيقي الذي قد يؤسس اقتصاداً موازياً للصناعات الأخرى. وهذا ما تحقق فعلاً في دول مثل: **ألمانيا والنمسا وروسيا وأميركا وفرنسا واليابان** وغيرها من الدول التي أسهمت في انتشار هذه الصناعات الموسيقية.

كما أسهمت المسارح الكبيرة التي تستضيف الأوركسترات والفرق الصغيرة والعروض الغنائية والتجارب الموسيقية

في تعزيز الطلب على تطوير الآلات والمعدات الموسيقية والأجهزة الصوتية واستقطاب أعداد كبيرة من الطلبة. ويمكن في هذا الصدد، الاستشهاد **بساقية عبد المنعم الصاوي في** حي **الزمالك** بالعاصمة المصرية، **القاهرة** حيث يُقدم 55 حفلاً سنوياً في 3 قاعات،من دون احتساب الندوات والمعارض التشكيلية والدروس في كل مجالات الفنون، بميزانية بلغت العام 2011 حوالي 14 مليون جنيه مصري، أي ما يعادل حوالي 2.3 مليون دولار أمريكي سنوياً. وذلك من دون احتساب الإعلانات الضوئية في كل شوارع للقاهرة، الذي يدخل على شكل راع (– spo sor)للساقية،وقد يصل مصروف الإعلانات إلى نحو 1.5 مليون جنيه أخرى. علماً بأن أرض **الساقية** تقع تحت **كوبري 15 مايو**، وهي منطقة كان المارة يتحاشون ارتيادها او حتى العبور منها نظرا لتجمُّع المتسولين وتمركز إيداع النفايات فيها. لذلك، تم بجهد شخصي من المهندس **محمد عبد المنعم الصاوي** تخصيص الموقع بما يسمى "حق انتفاع من الدولة"، على أن يتكفل بالإنفاق على تجهيز المشروع من منطقة عشوائية وخطرة إلى مركز إشعاع حضاري وثقافي متنوع صار يوفر عدداً من الوظائف وفرص العمل. كما أسهم في إطلاق الكثير من الفرق الشبابية ومساعدتها على الانتشار موسيقياً. كذلك أسهمت الساقية في تعزيز اقتصاد الدولة من خلال تسديد الضرائب المستحقة بحيث صارت القيمة المادية لهذا الجزء من **حي الزمالك** بأكمله قيمة أعلى بوجود **الساقية**.

يُحاطُ الإنفاق على الأوركسترات العربية وبيوت الأوبرا بالتكتُّم، فثمة شحٌّ واضح في المعلومة الموثوقة التي يمكن الاعتماد عليها لتقييم ومقارنة الميزانيات المرصودة لهذا القطاع الثقافي بالغ الأهمية في دول العالم المتقدمة، وحتى في تلك الدول التي ما زالت تصنف في عالم ثالث.

الإنفاق في المجال الموسيقي

يتنوع الإنفاق على الثقافة في المجال الموسيقي تنوعاً هائلاً، فهو يتوزع بين دعم بيوت الأوبرا العربية الأوركسترات وفرق الموسيقى العربية وفرق الفنون الشعبية لكل بلد عربي، لحماية هذا التراث المتنوع من جهة أولى، والحفاظ على الحِرف اليدوية المرتبطة بقطاع الموسيقى من جهة ثانية.. ومازلنا كأمة نواجه نقصاً حاداً في الجهتين!!!

في ما يخص الإنفاق على الأوركسترات العربية وبيوت الأوبرا، ثمة شحٌّ واضح في المعلومة الموثوقة التي يمكن الاعتماد عليها لتقييم ومقارنة الميزانيات المرصودة لهذا القطاع الثقافي بالغ الأهمية في دول العالم المتقدمة،وحتى في تلك الدول التي ما زالت تصنف كعالم ثالث. ففي عصر المعلوماتية والانفتاح، لا زال العجز عن تحصيل أي بيانات عن إنفاق الدول العربية على مجال الثقافة مهيمناً، وبخاصة في الحقل الموسيقي. وهو ما يعد كارثة لكونه يعكس إما عدم الاهتمام بإدراج تلك البيانات على المواقع التي يسهل الحصول عليها،وإما لأن الضبابية التي تحيط بهذه الميزانيات تعود إلى كون هذه الميزانيات غير محددة بوضوح. لكن الثابت الوحيد وسط هذه الضابية هو أن كل بيوت الأوبرا العربية والفرق الموسيقية الكبرى، سواء كانت أوركسترات أم فرق موسيقى عربية أم حتى فرق فنون شعبية، تشكو من تناقص الدعم المالي الذي تحصل عليه من حكوماتها عاماً بعد العام، تارة بسبب الظروف الداخلية كالجفاف وارتفاع أسعار المحروقات، وطوراً بسبب الظروف الدولية كالأزمة العالمية، على الرغم من كون هذا الدعم منخفضاًأصلاً، ولا يغطي غالباً إلا أجور العاملين في تلك الدور...

دار الأوبرا المصرية ودار الأوبرا السورية

دار **الأوبرا المصرية**، أو **المركز الثقافي القومي**: أُنشئتبمنحة من الحكومة اليابانية لنظيرتها المصرية بأرض الجزيرة في **القاهرة**. وقد بُنيت الدار على الطراز الإسلامي. ويعتبر هذا الصرح الثقافي الكبير الذي افتتح يوم 10 أكتوبر (تشرين الأول) العام 1988بديلاً عن دار **الأوبرا الخديوية** التي بناها **الخديوي إسماعيل** العام 1869 واحترقت في 28 أكتوبر (تشرين الأول) العام 1971 بعد أن ظلت منارة ثقافية لأكثر من قرن من الزمن.

يرجع تاريخ بناء دار الأوبرا القديمة إلى فترة الازدهار التي شهدها عصر **الخديوي إسماعيل** في جميع المجالات؛فقد أمر **الخديوي إسماعيل** ببناء **دار الأوبرا الخديوية** بحي **الأزبكية** وسط **القاهرة**، بمناسبة افتتاح **قناة السويس**، حيث اعتزم أن يدعو إليه عدداً كبيراً من ملوك وملكات **أوروبا**، وتم بناء الأوبرا خلال ستة أشهر فقط بتصميم المهندسين الإيطاليين **أفوسكاني وروسي**. وكانت رغبة **الخديوي إسماعيل** متجهة نحو أوبرا مصرية يفتتح بها **دار الأوبرا الخديوية**، فكانت أوبرا **عايدة** للموسيقار الإيطالي **فيردي** لكن الظروف حالت دون تقديمها في وقت افتتاح الحفل، فقدمت أوبرا "**ريجوليتو**" في الافتتاح الرسمي الذي حضره **الخديوي إسماعيل** والإمبراطورة **أوجيني** زوجة **نابليون الثالث** وملك **النمسا** وولي عهد **روسيا**.

وكانت دار **الأوبرا الخديوية**[1] التي احترقت فجر يوم28 أكتوبر(تشرين الأول) العام 1971 تتسع لـ 850 شخصاً مع وجود أمكنة خاصة بالشخصيات المهمة. واتسمت الدار، في نسختها الأولى، بالعظمة والفخامة.

دار الأوبرا السورية: أنشئت في **دمشق** العام 2003 وافتتحت رسمياً العام 2004. وتقع الدار في الزاوية الجنوبية الشرقية من **ساحة الأمويين** بالقرب من النصب الضخم **للسيف الدمشقي**. ويتميز البناء بالفخامة ويجمع بين طراز العمارة الدمشقية وأسلوب العمارة الحديثة. يبلغ إجمالي مساحة **دار الأسد للثقافة** 350 ألف متر مربع، لجميع الأبنية والمنشآت، أحدها مبنى **دار الأوبرا السورية** الذي يتسع لـ1400 مشاهد.

دار الأوبرا السلطانية العمانية والحي الثقافي في قطر

شهد العام 2011 إنجازين موسيقيين كبيرين هما:افتتاح دار الأوبرا **السلطانية العمانية**، وافتتاح **الحي الثقافي** **بقطر**(**كتارا**). فبالرغم من سخونة العام 2011 التي كانت وراءها أحداث ثورات الربيع العربي، فقد كان عاماً متميزاً في كل من سلطنة **عُمان** ودولة **قطر** إذ احتفلت سلطنة **عُمان** بتدشين **الأوبرا السلطانية** بينما احتفلت **قطر** بتدشين **الحي الثقافي**. وهما حدثان استقطبا أهم الفرق الموسيقية بالعالم مع حضور نوعي للضيوف الذين حضروا حفلي الافتتاح بالبلدين. وقد سخرت الإدارة الرسمية في الدولتين ميزانية كبيرة تتجلى بوضوح في حجم العروض والمباني وطواقم العمل.ويعتبر هذان الصرحان الفنيان، قيمةً مضافة إلى رصيد الثقافة في البلدين وفي الخليج العربي وعموم العالم العربي وللإنسانية جمعاء. كما سيسْهمان مستقبلاً في تطوير الحياة الاجتماعية وترسيخ تقاليد موسيقية ونشر التعليم الموسيقى في أفق تشكيل مستقبل جديد يرفع من ذائقة المجتمعين معاً، ويمنح الفرص للعمل خصوصاً أن الفنيين العاملين في هذه المراكز ينتمون إلى دول عربية وغربية، ومواطني البلدان نفسها، وهو ما يشجع على التبادل الثقافي.

إن ازدهارحركة الفن والفكر والثقافة إشعاع يستمد طاقته من وجود بنية تحتية

أنشئت دار الأوبرا السوريةفي دمشق العام 2003 وافتتحت رسمياً العام 2004 ويتميز بناؤها بالفخامة فهويجمع بين طراز العمارة الدمشقية وأسلوب العمارة الحديثة. يبلغ إجمالي مساحة دار الأسد للثقافة 350 ألف متر مربع، لجميع الأبنية والمنشآت، أحدها مبنى دار الأوبرا السورية الذي يتسع لـ1400 مشاهد.

1 - المصدر: موسوعة ويكيبيديا.wikipedia.org



مواتية كقاعات عروض كبيرة وجديدة ودور أوبرا وبمراكز ثقافية... فحيثما نشطت الفنون واقتصاديات الفنون، أعطت انطباعاً على استقرار دولها ومجتمعاتها. ذلك أن الفن لا ينمو إلا في بيئة مستقرة اقتصادياً...

دار الأوبرا العُمانية: تم افتتاحها رسمياً في **مسقط**، في أكتوبر (تشرين الأول) 2011 في حفل كبير. وهي أول دار أوبرا في منطقة الخليج العربيوالجزيرة العربية حيث أمر السلطان **قابوس** سلطان **عُمان** ببنائها في العام 2001واختير لها اسم **دار الفنون الموسيقية**، لكن الاسم تغير بعد ذلك ليصبح **دار الأوبرا السلطانية**.تم البدء في أشغال البناء العام 2007، وافتتح في12 من شهر أكتوبر(تشرين الأول)2011. وهي مبنى متعدد الاستعمالات، يمكنه أن يستضيف فعاليات مختلفة كحفلات الأوبرا والحفلات الموسيقية والمسرحيات بالإضافة إلى المؤتمرات والملتقيات الثقافية والفنية.كما تعتبر **دار الأوبرا السلطانية** أول دار أوبرا تستخدم تقنيات عرض الوسائط المتعددة عن طريق شاشات تفاعلية في المقاعد. كما تم استخدام أحدث تقنيات الصوت والإضاءة في المسرح الكبير للدار.

يتكون المبنى من عدة أقسام، حيث يحتوي على: المسرح الكبير حيث تُقام الحفلات والعروض الفنية، قاعة للمؤتمرات والمحاضرات والندوات، مركز للإنتاج الفني والموسيقي والمسرحي وعروض الأوبرا العربية والدولية، مركز تجاري يضم ماركات عالمية فاخرة جنبا إلى جنب مع مطاعم من الطراز العالمي، حدائق من الطراز الأندلسي والإسلامي والأوروبي[1].

الحي الثقافي في قطر (كتارا): يعتبر **الحي الثقافي** مشروعاً استثنائياً بامتياز حيث تستضيف **كتارا** المهرجانات وورش الأعمال والمعارض والفعاليات على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي.أما رسالة **كتارا** فتتركز بشكل رئيسي على دعم التراث الثقافي ونشر التوعية وإعادة صياغة المشهد الثقافي العربي من خلال إعادة تكوين أفراد عرب وقطريين ودعم مواهبهم وإطلاق حوار حقيقي يسهم في تقوية التعايش الثقافي على مستوى العالم.[2]

الحي الثقافي في قطر (كتارا) مشروع استثنائي فهو يستضيف المهرجانات وورش الأعمال والمعارض والفعاليات على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي .أما رسالته فتتركز على دعم التراث الثقافي ونشر التوعية وإعادة صياغة المشهد الثقافي العربي من خلال إعادة تكوين أفراد عرب وقطريين ودعم مواهبهم.

الأوركسترات العربية

في السنوات العشر الأخيرة برزت فكرة تأسيس أوركسترات غربية في الدول العربية تقدم الموسيقى الكلاسيكية الغربية بالإضافة إلى مؤلفين معاصرين يضعون أعمالهم خصيصاً ضمن مناسبات معيَّنة تؤدّيها هذه الأوركسترات ضمن مناهج شهرية أو فصلية أو سنوية. ومن بين هذه الأوركسترات: **الأوركسترا العراقية والأوركسترا السورية والأوركسترا المصرية**...

الأوركسترا السيمفونية العراقية: تأسست في العام 1944 على يد **ألبرت شافو** ثم أصبحت تُعرف باسم **الأوركسترا السيمفونية الوطنية العراقية**، بداية من العام 1959 حين بدأت تحصل على مخصصات من الدولة. وقدمت أعمالها في العديد من دول العالم ولكنها واجهت الكثير من الصعوبات التي جعلت من تقديمها للعروض . ما جعلها تتعرض لوقف نشاطها مرات عديدة. إلا أنها، رغم هذا التقطع، واصلت تقديمها لعروضها لمتذوقي الفن رغم كل الصعاب بفعل الإصرار وقوة العزيمة (المصدر بتصرف كبير من موقع ويكيبيديا) ورغم كل ما مر من ظروف صعبة على العراق، وصلت إلى حد عدم قدرة الفنان على حمل آلته

1 - المصدر: موسوعة ويكيبيديا.wikipedia.org.


2 - المصدر بتصرف موقع "كتارا"http://www.katara.net/arabic/about-us/



الموسيقية في الشارع، ومع ذلك كان إصرار العازفين والقائمين على الأوركسترا وراء عودتها للحياة بكادر يظهر تنوع العراق وتتبع نظام الرواتب الشهرية والمصروفات الإدارية سنوياً، بالإضافة إلى المطبوعات وكل ما له علاقة بالنشاطات المتواصلة.

الأوركسترا المصرية: أُنشئت أوركسترا **القاهرة السيمفونية** في العام 1959 تحت قيادة المايسترو النمساوي **فرانتس ليتشاور**، ثم تولى بعده قيادة الأوركسترا المايسترو **أحمد عبيد** والمايسترو **يوسف السيسي**. وقد قامت **أوركسترا القاهرة السيمفونية** بدور فعّال في إثراء الحياة الثقافية الموسيقية في **مصر** وكانت نشاطاتها تتضمن تقديم حفلات سيمفونية ومصاحبة فرق الأوبرا والباليه. وبعد افتتاح دار الأوبرا المصرية الجديدة في العاشر من أكتوبر 1988، بعد غياب دام 17 عاماً، على إثر احتراق **دار الأوبرا القديمة** العام 1971 انتقلت الأوركسترا إلى دار **أوبرا القاهرة الجديدة** تحت قيادة المايسترو أحمد الصعيدي. وقد قاد الأوركسترا مشاهير الموسيقيين العالميين مثل **آرام خاتشاتوريان وأحمد عدنان سايجون ويهودا مينوهين وجينادى رودستفنسكى ويانوش كوكلا وباتريك فورنلييه وأشرف بنيامين** وغيرهم. وشارك في حفلاته العديد من مشاهير الصوليست العالميين مثل: **رودولف بوخبندر، جيورج ديموس، رمزى يسى، أندرية نافارا، ميستيلاف روستويوفيتش، فيكتوريا بوسينيكوفا** وغيرهم[1].

الأوركسترا السيمفونية التونسية: هي فرقة موسيقية كلاسيكية تم إنشاؤها العام 1969 من قبل **وزارة الثقافة التونسية** وتحت إشراف **صالح المهدي**.اضطرت في بدايتها إلى الاستعانة بموسيقيين بلغاريين وإيطاليين وقائد أوركسترا فرنسي **جون بول نيكولي**، ثم أصبح **أحمد عاشور** قائد الأوركسترا العام1979. أما في حفل 27 مايو(أيار) 2010 **في المسرح البلدي في تونس**، فتولى سام سليمان القيادة إثر إصابة أحمد عاشور بوعكة صحية. كما قاد الحفل الذي قدمته الأوركسترا خلال الدورة الـ 25 من المهرجان الدولي للموسيقى السيمفونية.

تتكون الفرقة من 60 شخصاً، وتقوم بإحياء حفل كل شهر في المسرح البلديفي تونسالعاصمة أو في أحد الفضاءات الثقافية في العاصمة التونسية. كما تقوم الفرقة باستدعاء بعض الموسيقيين العالميين للمشاركة في حفلاتها[2].

تتكون الأوركسترا السيمفونية التونسية من 60 شخصاً، وتقوم بإحياء حفل كل شهر في المسرح البلدي في تونس العاصمة أو في أحد الفضاءات الثقافية في العاصمة التونسية. كما تقوم الفرقة باستدعاء بعض الموسيقيين العالميين للمشاركة في حفلاتها.

الأوركسترا السيمفونية الوطنية السورية: تشكلت الأوركسترافي **دمشق** بعد إنشاء **المعهد العالي للموسيقى** الذي بدأ بتزويدها بالكوادر منذ تأسيسها (1993) لا تزال الفرقة السيمفونية جزءاً من **المعهد العالي للموسيقى**، حيث خطا بهما الأستاذ **صلحي الوادي** خطوتهما الأولى والتي جعلت الأوركسترا تظهر ظهوراً لائقاً ومرموقاًداخل **سورية** وخارجها.

تتألف **الفرقة السيمفونية الوطنية السورية** من أساتذة المعهد العالي للموسيقى وخريجيه من قدماء الطلبة إضافة إلى بعض الخبراء الأجانب. مثلت هذه الفرقة سورية في الكثير من المحافل والمهرجانات العربية[2].

الأوركسترا الوطنية اللبنانية: تأسست **الأوركسترا السيمفونية الوطنية اللبنانية** أواخر العام 1999 في **بيروت** تحت إشراف الدكتور **وليد غلمية** وإدارة **المعهد الوطني**

1 - المصدر: موقع فرقة القاهرة السيمفونيhttp://www.cairo-symphony.com/

2 - المصدر موسوعة ويكيبيديا wikipedia.org

اقتصاد الموسيقى والغناء

العالي للموسيقى اللبنانية. وفي غضون سنوات قليلة أثبتت الأوركسترا نفسها محلياً وإقليمياً واكتسبت نجاحاً كبيراً. وقدمت أكثر من 60 عرضاً في **بيروت** وغيرها من المدن[1].

الأوركسترا الوطنية الفلسطينية:

تعد **الأوركسترا الوطنية في رام الله** جوهرة العام 2011، وتتألف من عازفين فلسطينيين محترفين ممن تركوا بصمة في قصور ودور أوبرا عالمية وعازفين محترفين للموسيقى الكلاسيكية ممن يعملون كأساتذة في معاهد فلسطين اليوم بعدما مثلوا بأدائهم الرفيع وطنهم في أهم أوركسترات العالم مثل **أوركسترا عمان وأوركسترا لبنان الوطنية وأوركسترا سورية وأوركسترا لندن وأوركسترا العالم الجديد وأوركسترا لوس أنجلوس لموسيقى الصالة وفرقة هانوفر وأوركسترا ميونيخ لموسيقى الصالة وأوركسترا سارسوتا وأوبرا القاهرة والأوركسترا الملكية الفلهارمونية وأوركسترا مدينة برمنجهام والأوركسترا الألمانية في برلين**...

وبعض هؤلاء الموسيقيين هم من فلسطينيي الشتات ممن لم تطأ أقدامهم فلسطين يوماً. وبعد سبع سنوات من جهود المعهد الحثيثة لبناء وتأسيس أوركسترات تنقل رسائل الأمل والحرية لتكون حدثاً فاعلاً في الثقافة الفلسطينية والتعليم الموسيقي. وفي برنامجها الأول استهلت الأوركسترا عروضها بعد النشيد الوطني الفلسطيني مع روائع الألحان الكلاسيكية في القرن العشرين مع الموسيقار **جيورجي ليجيتي** حيث كانت تبجيلاً لموسيقى **أوروبا الشرقية** ذات الطابع الغجري من حيث قوتها وسرعتها.

وكانت الأوركسترا انطلقت عشية رأس السنة الميلادية 2011، بثلاثة عروض في **القدس ورام الله وحيفا**، وقدمت عرضاً في **قصر رام الله الثقافي** في 15 من مارس (آذار) 2012، قبل أن تحط رحالها للمرة الأولى خارج الأراضي الفلسطينية، عبر عرضين في **مركز الحسين الثقافي** في **عمّان**، بالتعاون مع **مسرح البلد** بقيادة المايسترو العالمي الأسترالي اللبناني الأصل **ماثيو خوري**، ويقودها موسيقياً **نبيه بولص**، بينما يديرها فنياً **ميكيلي كانتوني**، الذي يشغل منصب نائب المدير العام للشؤون الأكاديمية في **المعهد الوطني للموسيقى**.

تعَدُّ **الأوركسترا الوطنية الفلسطينية** إنجازاً فلسطينياً لكونها جمعت نخبة من العازفين المحترفين الفلسطينيين في الوطن مع نخبة من بعض العازفين العرب والأجانب ممن يساندون القضية الفلسطينية[2].

أوركسترا الأردن "عَمان" السيمفونية:

تم إنشاء أوركسترا عَمان السيمفونية من **المعهد الوطني للموسيقى (مؤسسة الملك الحسين)**. برعاية أمانة عمان الكبرى، ودشنت اول ظهور لها في حفل افتتاحي كبير في شهر يناير 2007. وتتَّبع **أوركسترا عمان السيمفونية** المعايير التي اعتمدتها أبرز فرق الأوركسترا في العالم. إذ فتقوم لجنة تحكيم من الخبراء الموسيقيين الدولية بتقييم جميع أعضاء الأوركسترا وإخضاعهم لاختبارات تقييم مستمرة لرفع مستويات أدائهم قبل بداية كل موسم ثقافي وهي الخطوة التي تضمن التقدم المستمر للأوركسترا[3]. وقد وضعت **أوركسترا عمان السيمفونية** برنامجاً سنوياً لفعالياتها

1 - **المصدر: موسوعة ويكيبيديا**.wikipedia.org.
2 - **المصدر بتصرف صفحة كراسي** http://karasi.com/Event.aspx?EventId=119
3 - **المصدر بتصرف: صفحة كراسي** (http://karasi.com/Event. aspx?EventId=119



ومنها حفل يوم الأربعاء الذي يعقد في يوم الأربعاء الثالث من كل شهر. وتضم هذه الأوركسترا مجموعة من أبرز العازفين من الأردنيين وغير الأردنيين ويقود الأوركسترا المايسترو **محمد عثمان** صديق.

أوركسترا قطر الفلهارمونية: تأسست العام 2007 ووضعت لها ميزانية مالية كبيرة لتصبح إحدى الأوركسترات الذائعة الصيت في فترة قياسية، إذ تم التعاقد مع أهم العازفين في العالم ليقيموا في دولة **قطر**. وتنطلق أعمال الأوركسترا بالإضافة إلى ما يرافق هذه الأوركسترا من فريق عمل إداري ضخم للتنقل وتقديم عروضها في الدول المختلفة.

الأوركسترا السيمفونية السلطانية العُمانية: أنشئت هذه الأوركسترا العام 2007 وتمتاز بكون أغلبية عازفيها هم مواطنون عمانيون تم تعليمهم في **فيينا** فهي أوركسترا عمانية وطنية بالكامل تستضيف سنوياً مجموعة من القادة الموسيقيين والعازفين المنفردين. وتقدم عروضها ضمن برنامج متواصل طوال العام. ولها هيكلية إدارية وميزانية تصرف من ديوان السلطان، كونها عائدة للديوان، وهذا ما عزز وجودها ومكانتها في المجتمع العماني وفي **الخليج**.

أما بقية الدول العربية، فلديها فرق رسمية في المجالين الغربي والشرقي مع وجود صعوبة بالغة في الحصول على الميزانيات المصروفة عليها لكون أغلبية هذه الفرق تعمل بمبدأ الرواتب الشهرية أو الوظيفة المتواصلة أو العقود التي تبرم عبر وزارات الثقافة. لذلك، ليس هناك ميزانيات مستقلة بشكل صريح وإنما توزيع، بل تتوزع على مدار السنة ضمن ميزانية وزارة الثقافة أو وزارة التعليم العالي وما يتبعهما من المعاهد وكليات الفنون الجميلة والمباني الخاصة بها والموظفين عموما والأساتذة خصوصا والمصروفات السنوية والآلات الموسيقية والأوتار والكتب والدفاتر...

حجم الإنتاج الموسيقي والغنائي

سجل العام 2011 انخفاضاً ملحوظاً في عدد الألبومات الغنائية المنتجة، إذ هبط الرقم إلى 36 ألبوماً غنائياً في سابقة من نوعها منذ العام 2000 الذي وصل فيه حجم الإنتاج إلى 500 ألبوم، وهو ما يهدد الكثير من هذه الشركات بالتوقف الكامل نتيجة للخسائر الرهيبة التي تمنى بها سنوياً إذ أن أرباح أغلب هذه الألبومات لا تغطي أكثر من 10 % من نفقات إنتاجها وتسويقها. فقد تجاوزت خسائر شركة **روتانا** وحدها حاجز الـ30 مليون دولار لهذا العام فقط. ما حدا بالكثير من الفنانين الكبار إلى الإحجام عن إصدار أي إصدارات خلال العام 2011 خوفاً من الخسائر. إلا أن مكاسب الشركات من التسويق في **الخليج** عوضت إلى حدٍّ ما الخسائر التي مُني بها قطاع الكاسيت في **مصر** التي تعد أكبر سوق لتداول الألبومات عربياً.

رصد كل ما يمت بصلة للإنتاج الموسيقى 2011

رغم انهيار سوقَيْ السينما والدراما في 2011، فإن المؤشرات تؤكد على أن صناعة الكاسيت مازالت تقاوم الانهيار منذ سنوات، فبالرغم من كثرة الأقاويل حول سوء أحوال الكاسيت العام 2011 فإن آراء الصُناع والموزعين تؤكد أن العام 2011 شهد حركة

1 - **المصدر موقع بلدية عمّان** http://www.ammancity.gov.jo/en/gam/NMC.asp

أرباح معظم الألبومات لا تغطي أكثر من 10 % من نفقات إنتاجها وتسويقها. خسائر شركة روتانا وحدها فاقت 30 مليون دولار في العام 2011 الذي هبط فيه عدد الألبومات الغنائية المنتجة إلى 37 بعدما كان هذا العدد 500 ألبوم في العام 2000.

ورواجاً أكثر من العام 2010. إذ ارتفع عدد الألبومات المنتجة العام 2011 إلى 36 ألبوماً بدلاً من 30 ألبوماً فقط العام 2010.

وبسبب طغيان الكساد على سوق الغناء والموسيقى لعام 2011 وشيوع الاضطرابات في شوارع وميادين الكثير من الدول العربية في ما يعرف بالربيع العربي، هددت الكثير من الشركات بالتوقف الكامل أمام التراجع المخيف الذي يشهده سوق مبيعات الكاسيت والـ "سي دي" والذي أصبح كابوساً مزعجاً ومشكلة تكبر كل يوم بدءاً من العام 2000.

منذ فترة السبعينات من القرن الماضي وحتى العام 2000 ، كان الكاسيت هو الوسيلة الوحيدة لنشر الإنتاج الغنائي والموسيقي، وكانت المبيعات بالملايين في كل المنطقة العربية رغم نشاط القرصنة في ذلك الوقت. كما أن تكلفة الإنتاج في السابق كانت ضعيفة والمبيعات كثيرة وكانت الأرباح خيالية. فقد وصل أحياناً حجم توزيع الألبوم بالملايين إذا لم يكن ثمة شعور بوجود القرصنة. أما الآن، فقد توحدت كل العوامل العكسية من قراصنة المحطات الفضائية بعدد النمل أتاحت المجال لكل من هب ودب...

طغى الكساد على سوق الغناء والموسيقى في العام 2011 وشاعت الاضطرابات في شوارع وميادين الكثير من الدول العربية في ما يُعرف بالربيع العربي، وتوقف الكثير من الشركات عن العمل بسبب التراجع المخيف في سوق مبيعات الكاسيت والـ "سي دي".

العام 2011 ، كان العام تحميل الأغاني من على مواقع الإنترنت. فنسبة التحميل زادت بشكل غير طبيعي هذا العام، وهو أحد العوامل المساعدة على تدهور صناعة الموسيقى وتكبيد الخسائر لشركات الإنتاج. خسائر قدرت بأزيد من 60 مليون دولار لمجموع الشركات الكبرى. اضطر بعضها إلى إغلاق أبوابه وتسريح موظفيه هرباً من الخسائر...

فيما حذّر – رئيس جمعية منتجي الكاسيت في **مصر**– من كارثة تهدد صناعة الكاسيت، التي تضمّ في **مصر** فقط أكثر من 50 ألف مطرب وموسيقي وشاعر وموظف بالفشل والتشرد، إذا استمرت فوضى القرصنة والأحداث التي تشهدها البلاد العربية من ثورات واحتجاجات.

كما شهد العام 2011 فشل فكرة "مزيكا بوكس" (بيع الأغاني عبر الإنترنت أو رسائل الموبايل)، التي لم تحقق النجاح المطلوب، والتي كانت المراهنة عليها كحل لأزمة الخسائر الفادحة لشركات الإنتاج. هذا مع الإشارة إلى أن المحال التجارية التي تبيع التسجيلات الغنائية لا تخضع لأي رقابة تلزمها ببيع النسخ الأصلية من هذه التسجيلات. ما يفاقم أزمة السرقة والتزوير والقرصنة.

يبقى العام 2011 الأفقر بالنسبة إلى الحفلات الغنائية المقامة في **مصر** التي كانت تعد أكبر الدول العربية جذباً للنجوم لإقامة كبري الحفلات الغنائية بها إذ لم يُحْيِ أي مطرب عربي حفلاً غنائياً في **مصر** هذا العام. وهذه الحفلات الحية كانت أحد الأبواب التي تعتمد عليها شركات الإنتاج لسد العجز وتعويض خسائر الإنتاج لكنها كانت كارثية هذه السنة.

استمرت أغلب المهرجانات العربية في تقديم أعمالها خلال العام 2011، لكن مع انخفاض مستوى الحضور فيها مقارنة بالأعوام الماضية. كما أن أغلبها شهد اتجاهاً وطنيًا بسبب الظروف التي مر بها العالم العربي في العام 2011.

كما واجه عدد من كبار نجوم الطرب هذا العام حرباً من نوع جديد: تسريب ألبوماتهم على الإنترنت قبل نزولها إلى الأسواق. وهو نفس الموقف الذي حدث مع **شيرين** أثناء إحيائها حفلاً خارج **مصر** وفوجئت بأن ألبومها بالكامل موجود على العديد من المواقع والمنتديات، ما اضطرها لإطلاق ألبومها الجديد **اسأل علي** الذي يضم عشر أغنيات وهو ثاني ألبوماتها مع **روتانا**.

تعرض **محمد منير** للموقف نفسه من خلال ألبومه **يا أهل العرب يا أهل الطرب** حيث فوجئ بتسريب 7 أغنيات منه. ومعروف أن الألبوم يحتوي على 10 أغنيات، تتناول الثورات العربية من بينها ثلاث أغنيات عن التراث النوبي. وهذا الألبوم هو أول تعاون بين **منير** وشركة **أرابيكا ميوزيك**.

محتوى الإنتاج الموسيقي

تعاني صناعة الموسيقى أزمة منذ عدة سنوات أدت إلى تراجع أغلب الشركات الكبيرة عن الإنتاج والاستغناء عن مطربيها، كما أدّت إلى ظهور شركات لا تعتمد في المقام الأول على الربح من الموسيقى. وإنما تعتبر هذه الصناعة نوعاً من أنواع الدعاية لأصحابها أو ستاراً يُخفي وراءه كثيراً من الأسرار ولكنها تخسر. ورغم ذلك، فهي ترصد ميزانيات كبيرة لإنتاجياتها وتعطي المطربين أجوراً كبيرة مقابل التعاقد معهم. ما أدّى بالتبعية إلى ظهور جيل من الشعراء والملحنين والموزّعين والمطربين غير الموهوبين، وإعطائهم الفرصة من باب التوفير، وهو ما فاقم من حجم الأزمة. ولذلك، يمكن القول إن العام 2011 شهد مزيداً من الانخفاض في المستوى الفني ومحتوى الإنتاج الموسيقي العربي.

والملاحظ على مجمل الإنتاج الغنائي العربي عدم الاعتماد على اللغة العربية الفصحى. فقد أغرقت الأغنية في محليات مختلفة وفي مضامين لا ترقى إلى مستوى الطموح وإرضاء الذوق العامّي.

وفي ظل وجود أمية كبيرة في العالم العربي، تجد هذه الأغاني الهابطة رواجاً كبيراً في الأحياء الشعبية التي تشكل نسبة كبيرة من مساحات الوطن، وليس هناك أي رادع ولا أي رقابة ولا مصادرة لهذه الإنتاجات. ما ساعد على انتشارها بدعم من فضائيات لا هوية لها. فضائيات أسهمت في إذكاء الأزمة عبر تصوير الرداءة الغنائية والموسيقية على السواء وبثها ليلاً ونهاراً.

كان العام 2011 أيضاً عام الفوضى الإنتاجية من شركات غير معروفة وغير معلنة أصدرت ما يزيد على 500 ألبوم في أنحاء الوطن العربي. ويحتوي هذا الإنتاج على مستوى فني ضعيف جداً ولا يخضع لأي ضوابط فنية أو جمالية مما يجعله مصدراً للتلويث المسموع. فيما تؤكد بعض المصادر غير الرسمية أن أعداد هذه الألبومات جاوزت 1500 ألبوم تمت طباعتها وتوزيعها بشكل عشوائي دون أخذ الموافقة مما يسمّى **رقابة المصنفات الفنية**.

منذ سنوات تعاني صناعة الموسيقى أزمة أدت إلى تراجع معظم الشركات الكبيرة عن الإنتاج والاستغناء عن مطربيها، كما أدّت إلى ظهور شركات لا تعتمد في المقام الأول على الربح من الموسيقى، وإنما تعتبر هذه الصناعة نوعاً من أنواع الدعاية لأصحابها أو ستاراً يُخفي وراءه كثيراً من الأسرار.

البديل الذي يلجأ إليه عشاق الموسيقى هو المواقع الإلكترونية التي تعنى بالموسيقى الجادة وتعزز النقاش حول التجارب الموسيقية وتقدم تسجيلات نادرة أصبحت بمثابة محطات مختصة في الموسيقى في الغناء وملاذاً للباحثين عن الجمال الموسيقي الصافي، وهذا يشكل إلى حد ما مركز ثقل تتزايد مريدوه باستمرار. ومن هذه المواقع :

- **منتدى سماعي للطرب الأصيل** (www.sama3y.net/) ويقارب عدد رواده 660 ألف مشترك.
- **زرياب** (www.zeryab.com/) وعدد رواده يجاوز 175 ألف مشترك.
- **منتدى شهرزاد** (http://www.shahro.com/) ويجاوز عدد رواده 90 ألف عضو.
- **رابطة الموسيقيين السعوديين** (http://www.saudimusicians.com/vb/) وعدد رواده يقارب 58 ألف عضو.
- **منتدى الموسيقى على مكتوب** (http://dvd4arab.maktoob.com) يجاوز عدد رواده مليونين و450 ألف عضو. للبحث عن كل الإنتاج الفني بالكامل من موسيقى وأغان وأفلام وخلافه.

تعَدُّ **رابطة الموسيقيين السعوديين** أكبر تجمع للموسيقيين في **السعودية** لطرح القضايا الفنية والموسيقية التي تؤرق الشباب في ظل عدم وجود معاهد موسيقية متخصصة بالسعودية لدراسة الموسيقى، مما جعل الشباب السعودي يلجأ للعالم الافتراضي على الشبكة الدولية لنشر موسيقاه والبحث عن طرق تعلم الموسيقى وفتح نقاشات حولها.

كما يسجل حضور قسم للموسيقى في أغلب المنتديات للبحث عن التسجيلات التي تهم الأعضاء ويطلبونها من الإدارة ويتعاون الجميع في توفيرها لبعضهم للبعض، ناهيك عن **موقع اليوتيوب** www.youtube.com الذي يحتفظ بفيديوهات لأغلب التسجيلات المهمة والنادرة والتي يزورها يومياً مئات الآلاف من الشباب العربي بحثاً عن أغانيهم المفضلة تراثية وحديثة.

كان العام 2011 عام الفوضى الإنتاجية من شركات غير معروفة وغير معلنة أصدرت ما يزيد على 500 ألبوم في أنحاء الوطن العربي. وهو إنتاجٌ ذو مستوى فني ضعيف جداً ولا يخضع لأي ضوابط فنية أو جمالية مما يجعله مصدراً للتلوُّث السمعي.

علاوةً على ذلك، مع انتشار منتديات تعليم الموسيقى عن بُعد، مثل: **منتدى غيتارا** (http://guitara.yoo7.com/) الذي يفوق عدد أعضائه 9000 عضو. بالإضافة إلى العديد من المواقع التي تعنى بدراسة آلات مختلفة.

ويمكن الجزم بأنه يصعب وجود أغنية تراثية أو حديثة مسجلة لا تتواجد على الشبكة العنكبوتية، خصوصاً مع تكاثر المواقع التي تقوم برفع الأغاني والموسيقى العربية بكل أنواعها وإتاحتها للجميع للتحميل إما مجاناً أو بالدفع المسبق.

كما يسجل حضور ظاهرة جديرة بالتسجيل هي انتشار نوتات الأغاني والمقطوعات الشهيرة على الشبكة العنكبوتية بشكل كبير جداً، يسمح لمتذوقي الموسيقى والطلاب الراغبين في توسيع قدراتهم عن طريق الدراسة الشخصية بالعثور عليها بسهولة، حتى وإن كان بعضها غير دقيق تماماً. وهو ما يمكن أن يعد أسلوباً جديداً في نشر الموسيقى لتغطية الفقر الموجود في المكتبات والإصدارات الموسيقية.

المهرجانات العربية في العام 2011

شهدت المهرجانات العربية الموسيقية انحساراً في بعض البلدان العربية التي اشتهرت بمهرجاناتها الموسيقية وفعالياتها الثقافية نتيجة **الربيع العربي** وأمكن رصد عدد من المهرجانات في العالم العربي توزعت كالتالي:

تونس: 33 مهرجاناً (**مهرجان البحر الأبيض المتوسط للجيتار** في **تونس العاصمة** في شهر فبراير/ شباط؛ **المهرجان الدولي للموسيقى والعزف** في **تونس العاصمة** في شهر فبراير/ شباط؛ **مهرجان الموسيقى التونسية** في **تونس العاصمة** في شهر مارس؛ **المهرجان الدولي للموسيقى كابيلا** في **تونس** العاصمة في شهر أبريل/ نيسان؛ **مهرجان توزر الوطني للمسرح الموسيقي** في شهرَيْ أبريل/ نيسان ومايو/ أيار؛ **مهرجان الجاز** Oriljazz في شهر أبريل/ نيسان؛ **مهرجان توزر للموسيقى الشرقية والأفريقية** في شهر أبريل/ نيسان؛ **المهرجان الدولي للربيع** في **سبيطلة** في أبريل/ نيسان؛ **مهرجان الجاز في قرطاج** في **قمرت** في شهر أبريل/ نيسان؛ **قمة رقص** Coregrafic في **قرطاج وتونس العاصمة** في شهر مايو/ أيار؛ **مهرجان العطلات والرقص** في **تونس العاصمة** في شهر يونيو/حزيران؛ **مهرجان الموسيقى والثقافة الإلكترونية** ويُقام في **تونس العاصمة** في شهر يونيو/ حزيران، **المهرجان الدولي للجاز** في **طبرقة** في شهرَيْ يونيو/ حزيران ويوليو/ تموز؛ **المهرجان الدولي للموسيقى العربية** في **جندوبة** في شهر يوليو/ تموز؛ **مهرجان الجاز** في **طبرقة** في شهر يوليو/ تموز؛ **المهرجان الدولي للموسيقى السيمفونية** في **قصر الجم** في شهرَيْ يوليو/ تموز وأغسطس/ آب؛ **المهرجان الدولي للرقص** في **حمامات** في شهرَيْ يوليو/ تموز وأغسطس/ آب؛ **مهرجان الياسمين** في **حمامات** في شهر يوليو/ تموز؛ **مهرجان** Hourse في **سيدي بوزيد مكناسي** في شهر يوليو/ تموز؛ **مهرجان حمامات الدولي** في شهرَيْ يوليو/تموز وآب/أغسطس؛ **مهرجان سوسة الدولي** في **سوسة** في شهرَيْ يوليو/تموز وآب/ أغسطس؛ **المهرجان الدولي للموسيقى** في **باجة** في شهر يوليو/تموز؛ **مهرجان قرطاج الدولي** في **قرطاج** في شهر يوليو/أغسطس؛ **مهرجان الدقة الدولي** في **الدقة** في شهرَيْ يوليو/تموز وآب/أغسطس؛ **مهرجان المدينة للرقص والموسيقى** في **تونس** في شهرَيْ آب/ أغسطس وأيلول/سبتمبر؛ **المهرجان الدولي للموسيقى**في **بو سيدي** في شهر أكتوبر/ تشرين الأول؛ **مهرجان الصحراء** ويُقام في **دوز** في شهر نوفمبر/تشرين الثاني؛ **مهرجان الواحة** ويُقام في **توزر** في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني؛ **مهرجان رقص التكنو هاوس** ويُقام في **تونس العاصمة** في شهر ديسمبر/ كانون الأول؛ **مهرجان الصحراء الدولي** ويُقام في **المهدية** و**دوز** في شهر ديسمبر/ كانون الأول؛ **المهرجان الدولي لواحة توزر للرقص والموسيقى** ويُقام في **توزر** في شهر ديسمبر/ كانون الأول؛ **مهرجان جنوب الصحراء الكبرى** في **دوز** في شهر ديسمبر/ كانون الأول؛ **مهرجان المدينة** في **تونس العاصمة** في شهر رمضان.

مصر: 4 مهرجانات موسيقية كبيرة (**مهرجان الموسيقى العربية**ويُقام في **القاهرة**؛ **مهرجان موسيقى الشعوب الدولي** ويُقام في **مكتبة الإسكندرية**؛ **مهرجان الإسكندرية للأغنية**؛ **مهرجان سماع الدولي للموسيقى الصوفية والإنشاد**).

المغرب: 5 مهرجانات (**مهرجان موازين** بدورته العاشرة، **مهرجان الصويرة** في مدينة **الصويرة**، **مهرجان تيميتار للموسيقى الأمازيغية وموسيقى العالم** بدورته التاسعة في **أغادير**، **المهرجان المتوسطي** في **الحسيمة**، **مهرجان الرقص الدوليفي الرباط**).

الجزائر: 5 مهرجانات (**المهرجان الوطني لأغنية الراي** ويُقام في مدينة **وهران** الجزائرية ويضم أكبر موسيقيي الراي المعاصرين؛ **مهرجان الموسيقى والأغنية الوهرانية** بوهران برعاية السيد **بلاوي أمحمد الهواري** ومفوضة المهرجان السيدة **ربيعة موساوي**؛ **مهرجان الموسيقى الأندلسية** في إطار فعاليات **تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية 2011** يتم إقامة هذه السنة استثنائياً بمدينة تلمسان عوضاً عن القليعة؛ **المهرجان الثقافي الدولي لموسيقى الديوان** والتي تتمتع بشعبية كبيرة في **الجزائر**. تشهد اهتماماً متجدداً عند الجمهور، من خلال الإيقاعات العربية- البربرية، الأغاني الصوفية، ومقطوعات موسيقية تستحضر البلوز الزنجي والنفس الموروث؛ **المهرجان الثقافي الوطني للمألوف والموسيقى الأندلسية**، ويُقام في **قسنطينة**.

لبنان: 6 مهرجانات (**مهرجان بيروت للموسيقى والفنون**، **مهرجانات بيبلوس الدولية**، **مهرجانات بيت الدين الدولية**، **مهرجانات بيترون الدولية**، **مهرجانات جونيه الدولية**، **مهرجانات بعلبك الدولية**)

السودان: 1 مهرجان واحد، هو

مهرجان الخرطوم للموسيقى العالمية، الذي أقيم في منتصف أكتوبر (تشرين الأول) الماضي، بعد انقطاع دام لأكثر من عشرة أعوام.

فلسطين: 1 مهرجان واحد، هو **مهرجان فلسطين الدولي للرقص والموسيقى** الذي يُقام في **قصر رام الله الثقافي**.
الأردن: 3 مهرجانات (**مهرجان جرش** بدورته العشرين، **مهرجان الموسيقى الصوفية** الأول في **الأردن**، **مهرجان موسيقى البلد** بدورته الثانية).

دولة الإمارات: 4 مهرجانات (**مهرجان أبو ظبي** بدورته السابعة، والذي يعد أحد أبرز الفعاليات الفنية والثقافية في الإمارات، ومنبراً بارزاً للفنون الكلاسيكية على أنواعها، بحيث يجمع برنامجه المتنوّع أرقى الفنون الكلاسيكية والتشكيلية، وأجمل فنون الأداء العالمية مستقطباً في دوراته السنوية، كوكبةً من كبار الفنانين على المستويين الإقليمي والعالمي؛ **مهرجان موسيقي الشعوب العالمي** في **أبو ظبي** بدورته الثالثة؛ **مهرجان دبي لموسيقى الجاز**؛ **مهرجان الموسيقى العالمية في دبي**).

الكويت: مهرجانان (مهرجان **هلا فبراير** ويضم فعاليات موسيقية وشعرية. الدورة الثانية عشرة في منطقة **السالمية** التي تعد من أهم مناطق الكويت العاصمة؛ يعتبر مهرجان **ليالي فبراير** ثاني مهرجان غنائي يقام في الكويت بعد مهرجان **هلا فبراير**. نظم الدورة الأولى منه تلفزيون الوطن بالتعاون مع شركة روتانا ليواكب الاحتفالات الوطنية وأعياد التحرير والاستقلال في شهر فبراير).
المملكة العربية السعودية: مهرجانان (**مهرجان الجنادرية للفنون الشعبية** الذي يشارك فيه أكثر من مليون ونصف مليون سعودي؛ فعلى أرض تسمى **عيد الربيع** تقام سرادقات عديدة يعرض فيها التراث الشعبي والثقافي لمختلف أرجاء **المملكة العربية السعودية** العريقة. لقد أصبح **مهرجان الجنادرية** بحق عيداً محبوباً لدى جميع السعوديين. فالذين لم يتمكنوا بعد من زيارة جميع أرجاء **السعودية** يأتون إلى **الجنادرية** ليتعرفوا على حياة وثقافة **مكة وجيزان** وغيرهما من المناطق، عن طريق سرادقاتها المقامة هناك. جرت العادة على أن يفتتح المهرجان بسباق الهجن والرقص بالسيوف، حيث يلوح مئات الراقصين بسيوفهم على وقع الطبول، وهم يؤدون رقصة الحرب البدوية القديمة "العرادة". وتقول الروايات إن البدو الرحل في بلدان **الخليج** كانوا يؤدون هذه الرقصة عشية المعارك المهمة وإثر الانتصارات المؤزرة؛ **مهرجان أبها:** ويقام من خلال احتفالية كبيرة تضم فعاليات التسوق والموسيقى والرياضة في مدينة أبها بولاية **عسير**).

قطر: 3 مهرجانات (**مهرجان الربيع الغنائي** تنظمه إذاعة **صوت الريان** في فبراير؛ **مهرجان الكرمل** الأول في البلاد؛ **مهرجان الموسيقى الشرقية** ويُقام على **مسرح قطر الوطني** وتنظمه وزارة الثقافة والفنون والتراث).

سلطنة عُمان: مهرجانان (**مهرجان مسقط** الذي يقام في يناير وفبراير. ويقام في **قرية عمان الثقافية** في **حديقة القرم** ويحفل بالأنشطة الترفيهية والغنائية والفقرات المخصصة للأطفال؛ **مهرجان صلالة** في محافظة **ظفار** في سلطنة عُمان طوال شهر يوليو، ويضم فعاليات متنوعة وعروضاً كرنفالية لفرق الفنون التقليدية).

يُقام في الوطن العربي سنوياً 71 مهرجاناً موسيقياً وغنائياً واستعراضياً راقصاً تتوزع على البلدان العربية كما يلي: تونس (33 مهرجاناً) لبنان (6 مهرجانات) المغرب (5 مهرجانات) الجزائر (5 مهرجانات) مصر (4 مهرجانات) الإمارات (4 مهرجانات) الأردن (3 مهرجانات) قطر (3 مهرجانات) الكويت (مهرجانان) المملكة العربية السعودية (مهرجانان) سلطنة عُمان (مهرجانان) فلسطين (مهرجان واحد) السودان (مهرجان واحد).



"الربيع العربي" وعودة الأغنية الوطنية

شهد العام 2011 ظاهرة جديرة بالتسجيل. فقد كان العام 2011 بلا منازع العام عودة الأغنية الوطنية التي تم إنتاجها بكثافة دون مراعاة البعد الجمالي لكثير من هذه الأغاني التي لا يتوقع لكثير منها الحياة لفترة طويلة كما شهدنا من الأغاني الخالدة في تاريخ الموسيقى العربية إذ لم يرتقِ أغلب الاغاني الوطنية إلى مستوى الوطني. فقد كانت أغاني معبرة عن ردود فعل وعن نصوص كتبت على عجل. لذلك، افتقرت إلى العمق وخانتها الموهبة عدا القلة القليلة وهذا ما دفع بالشعوب العربية بالعودة إلى الأغاني التراثية.

كما كان العام 2011 العام تسابق المطربين والشعراء والملحنين على تسجيل أغان للربيع العربي كظاهرة تنطبق على كل البلدان العربية التي قامت بها الثورات، حتى صار لدينا أغنية تخرج للجمهور كل يوم تقريباً، لكن أغلبها لم يترك أي أثر لدى الجمهور ولم يتفاعل معها ولم تنجح في احتلال نفس مكانة الأغاني الوطنية التي ظهرت في حرب الاستنزاف، وحرب أكتوبر **في مصر**، أو الانتصارات الوطنية الكبرى. ورغم قوة الحدث، فإن الأغاني افتقدت للتركيز. كأن من قام بتسجيلها كان على عجلة من أمره ليلحق بحدث معين قبل أن ينتهي. ورغم أن الثورات مازالت مستمرة حتى الآن، فإن الأغنيات انتهت قبل أن تُسمع. ومرت من دون أن يشعر بها أحد حتى المطربين أنفسهم. لذلك، جاءت المفردات مستهلكة والألحان فقيرة وحاول البعض ركوب الموجة فظهرت أغانٍ أساءت للثورات العربية ونالت غضب من شاهدها بينما اكتفى آخرون بالسخرية منها حتى وإن كان أصحابها من بعض الأسماء التي تعتبر سوبر ستار في مجال الغناء العربي...

ولعل الوافد الموسيقي الأكبر على الأغنية العربية في زمن الثورة يبقى هو أغاني "الراب". فبعض عشاق موسيقى الراب Rap يعتقدون بأنها اختصار لكلمة Rapid Music، الإيقاع الموسيقي السريع أو الموسيقى السريعة. والبعض الآخر يعتقد بأنها اختصار لكلمة Rapid Speech أو الإلقاء الغنائي السريع. لكن موسيقى الراب Rap ليست دائما سريعة لا في الإيقاع ولا في الإلقاء. وعليه، فالاعتماد على كلمة Rapid في تتبع أصول الكلمة لا يؤدي إلى أي طريق.

يعود أصل كلمة راب إلى Rhapsody وهي مقطع حماسي من الملحمة حين يصله المنشد يجذب ويبالغ في جذبته. وغالبا ما يتميز هذا المقطع، Rhapsody، إما **بالفخر بالذات** أو **الفخر بمنجزات البلاد**...

لذلك، كانت كلمة **راب** Rap هي اختصار لكلمة **رابسودي** Rhapsody. وهو ما لم ينتبه إليه الجيل الأول من الشباب العربي الذي اقتحم مجال **"الراب"** فكانت إنتاجاته **سكيزوفرينية** واضحة.

أما الجيل الثاني من أجيال موسيقى الراب العربية فبدأت مع منتصف الألفية الثانية مع فنانين شباب استطاعت الدولة استقطابهم لأداء أغاني وطنية والتغني بحب الوطن...

واليوم، مع الجيل الثالث من الراب، يمكن الحديث عن حركة تصحيحية فنية تأججت تحت وهج **الربيع العربي**، فتخلص **"الراب"** من مضامين الوعظ والإرشاد

اقتصاد الموسيقى والغناء

والأغنية الوطنية ليعانق الشعر من جديد ويعانق قضايا الشعب من جديد ويطلق خوفه من الطابوهات الكبرى... وبذلك ظهر مغنون أساطير من طينة **الجنرال** التونسي الذي صنف خلال الثورة التونسية كواحد من العشرة الأكثر تأثيرا في نفسية الشعب التونسي، وظهر في **المغرب معاد الحاقد** أحد أبرز مغني **حركة العشرين من فبراير المغربية** كما ظهر في **مصر**، وفي أوج الثورة، **إيجي راب سكول ودون جوان** وآخرون...

وجد الشباب في هذا اللون، **الراب**، مساحة يستطيعون من خلالها التعبير ببساطة عن وجهة نظرهم تجاه ما يحدث. ولذلك، نجد أن هذا الشكل سرعان ما انتشر بين **تونس ومصر وليبيا**.

كما شهد العام 2011 استمرار ظاهرة الغناء الديني الذي ظهر لأول مرة بكثافة سواء كألبومات كاملة أو كأغان منفردة العام 2010. فشهد العام 2011 ثلاثة ألبومات للأغاني الدينية فقط وهي **أرحنا يا بلال لإيهاب توفيق، والصعب هيعدي لشاهيناز** مطربة **ستارميكر** التي قررت اعتزال الغناء وارتداء الحجاب، و**وائل جسار** الذي طرح ألبومه الثاني خلال العام، وهو **نبينا الزين**.

بالإضافة إلى الأغاني الفردية التي صورت لعدد كبير من الأصوات، وهذا يظهر واضحاً في الأزمات، توجه فئة كبيرة من الناس للدين كمخلّص، وأحياناً الظرف لا يساعد في إصدار أغنية عاطفية، فيكون الاتجاه نحو الأغاني الدينية أو الوطنية، علماً بأن الأغاني الدينية في السنوات الأخيرة صار لها سوق وإنتاج كبيران، بل إن هناك شركات متخصصة فقط في إنتاج الأغاني الدينية، وترويج المطربين الذين تخصصوا في هذا الشكل، ولديهم ميزانيات كبيرة تجعلهم يقدمون الصوت الذي يتفرغ لهذا الشكل في كل دول العالم وبميزانيات غير متوفرة للأغنية العاطفية. ومثال ذلك الشركة التي تبنت المطرب سامي يوسف.

في تونس: كشفت **ثورة الياسمين** كما أسماها العالم **وثورة الشعب التونسي** كما عرفها العرب، عن مفاجأة حقيقية بصوت السيدة **فيروز** الذي كان يأتي هادراً معبراً عن إرادة الشعب التونسي، عبر أغنية كانت وكأنها صنعت لهذه اللحظة الحاسمة في تاريخ الشعب التونسي العظيم. كانت السيدة فيروز قد قدمتها منذ سنين طويلة تعود إلى مرحلة مبكرة من السبعينيات. وقد يكون البعض قد نساها حتى في **تونس**. كما عادت للظهور أغنية **سعاد محمد،إذا الشعب يوماً أراد الحياة**،وهي قصيدةالشاعر التونسي الكبير **أبي القاسم الشابي**. وتحولت مقاطع من أغنية **الراب** الشهيرة **رئيس البلاد** لمطرب الراب التونسي المعروف **بالجنرال** إلى شعارات في المظاهرات الاحتجاجية التي أسقطت النظام، وواكبت **ثورة الياسمين** وموجة أغاني الراب انتشار أغاني الفنان المعارض التونسي **بنديرمان**. كما دخل مغني الراب التونسي **محمد الجندوبي** الشهير **بسيكو أم موسوعة جينيس** للأرقام القياسية بأغنيته عن الثورة التونسية، والتي استمرت لثلاث وعشرين دقيقة من دون انقطاع. وتكاد أغنية **راجع راجع بلادي**، وأغنية **من بنزرت إلى بنقردان** تكون أشهر أغاني تلك المرحلة وإن كان قد رصد ما يزيد على 60 أغنية لهذه الثورة الباسلة. هذا مع استعانة الثوار في الميادين بأغان من خارج **تونس** مثل أغاني **الشيخ إمام ومارسيل خليفة وفيروز** وغيرهم...

تخلصت أغاني "الراب" من مضامين الوعظ والإرشاد لتعانق الشعر وقضايا الشعب من جديد فظهر مغنون لامعون أثّروا تأثيراً عميقاً في نفسية الشعوب العربية، فظهر في تونس محمد الجندوبي والجنزال، وفي المغرب معاد الحاقد أحد أبرز مغني حركة العشرين من فبراير المغربية، وفي مصر إيجي راب سكول ودون جوان...

في مصر: خلال فترة الثورة وما تلاها، أعاد شباب الثورة الذين تتراوح أعمارهم بين الـ20 والـ40 عاماً استلهام أغاني الراحل **الشيخ إمام** بقوة **لما الشعب يقوم وينادي**، وأغنيته الشهيرة **مصر يا اما يا بهية وصباح الخير على الورد إللي فتح في جناين مصر**... التي غنتها مصر لشبابها وشهدائها، وأغنيته **كل ما تهل البشاير** والكثير من كلماته التي غناها منذ سنوات ولم يعلم أنها ستكون ذات يوم وقوداً يشعل جذوة الثورة بميدان التحرير في ليالي يناير (كانون الثاني) الباردة بعد 15 عاماً على رحيله.

وأعادت الثورة اكتشاف أغاني العندليب الأسمر **عبد الحليم حافظ** ليطلق عليه لقباً جديداً بعد مرور حوالي 25 عاماً على وفاته ألا وهو **مطرب الثورتين**، وصارت أغنيته **"صورة"** وخاصة ذلك المقطع الذي يشدو فيه العندليب قائلاً **واللي حيخرج م الميدان عمره ما حيبان في الصورة** شعاراً موحداً لهتافات الثوار في الميدان، بالإضافة إلى أغاني أخرى عدّة للعندليب مثل **فدائي، أحلف بسماها وبترابها، موال نها**.فيما احتلت المطربة المصرية شادية مركزاً متقدماً بأغنيتها الشهيرة **يا حبيبتي يامصر** لتصبح مرادفة للميدان ونشيداً وطنياً للبسمة على وجوه الثوار.

لم يذكر من الأغاني الجديدة بقوة عدا أغنية **إزاي** للمطرب **الأسمر محمد** منير التي اعتبرت الصوت المدوي المعبر عن تلك الثورة، على الرغم من أنها صدرت قبل الثورة بحوالي شهرين ومُنعت من البث خلال فترة حكم النظام السابق فيما احتلت أغنية **"يا بيوت السويس"** بصوت **محمد منير** والتي تعود لصاحبها **محمد حمام** الذي غناها خلال فترة **حرب السويس** 1956 لتحتل مرتبة متقدمة في الأغاني التي ترددت في **الميدان**.

شهد الميدان الفني خلال وبعد الثورة المصرية وجوداً ملحوظاً لعدد من الفرق الغنائية الشبابية ومنها مجموعة **مدرسة الراب المصري** أو كما تقدم المجموعة نفسها بـ **إيجي راب سكول وتحرير شو** وفرقة العازف **محمد بكر** وفرقة **إسكندريلا وكاريوكي**. كما التف الشباب حول **رامي عصام** مطرب الثورة أو **رامي دون جوان**. وغطى الرابّ مساحة لا بأس بها من هذا الحراك الموسيقي. وكانت أشهر الأغاني التي قدمها شباب للثورة أغنية يا بلادي **لعزيز الشافعي ورامي جمال** فيما يعود المقطع الرئيسي فيها للراحل **بليغ حمدي** عن أغنيته **بحر البقر** والتي قام بتلحينها في أعقاب مذبحة **مدرسة بحر البقر** الابتدائية في 1970، والتي أهدتها الثورة لأرواح شهدائها.

في اليمن: واكبت الأغنية والنشيد حركة الاحتجاجات فتميزت الثورة اليمنية بمنتوج غنائي استثنائي نتيجة وجود مناخ يسمح بظهور مبدعين جدد وبروز أسماء كانت في الظل. وشهدت ثورة **اليمن** ظاهرة جديرة بالتسجيل وهي ظاهرة خروج المنشدين الدينيين من عباءة الإنشاد الديني إلى عباءة الأغاني الثورية لتصاحبهم فيها الموسيقى والإخراج اليمني المتميز لكليبات الثورة.

وهذا التغيير حصل مع ما كان يسمى ثوابت فتحولت الأغنية الدينية في اليمن إلى أغنية وطنية ثورية وأغنية ميدان تؤدى مع آلات موسيقية بعد أن كان ذلك محرماً لدى نفس المجموعات الغنائية. كما ظهرت في فترة الثورة اليمنية كثير من الأغاني الدينية لتتحمل مضامين ثورية حافظت على اللحن وغيرت في بنية النص...

في مصر وخلال فترة الثورة، استعاد شباب الثورة الذين تتراوح أعمارهم بين الـ20 والـ40 عاماً بقوة أغاني الراحل الشيخ إمام كأغنية لما الشعب يقوم وينادي، وأغنية كل ماتهل البشاير من يناير كل العام، وأغنيته الشهيرة مصر يا اما يا بهية وصباح الخير على الورد إللي فتح في جناين مصر التي غنتها مصر لشبابها وشهدائها.

هذا واستثمر المبدعون اليمنيون تراثاً فنياً غنياً تحت أيديهم، فأحالوا ألحاناً مشهورة وطوعوها لكلمات أغانيهم. أشهرها إعادة استخدام نشيد **موطني** الذي وضع كلماته **إبراهيم طوقان** ولحنه **محمد فليفل** والتي يستخدمها العراق كنشيد وطني أخذها اليمنيون وغيروا كلماتها لتناسب ظروف ثورتهم وحملوها مواقفهم وانتقاداتهم للنظام السياسي القائم...

وهذا يدل على أن الشعوب بحاجة إلى الفنان الثوري الذي يؤمن بما يؤمن به العامة ليكون جزءاً من الحراك وقادراً على استلهام ألحان وأعمال غنائية تواكب احتجاجات الناس. وحين لا يجد الشعب هذا الفنان يلجأ إلى الألحان القديمة لأن الأغنية هنا ضرورة للتعبير عن متطلبات واضحة. وأشهر هذه الأغاني الحديثة **دموع عتاب لمالك المجيدي**، وأغنية **ثورة التغير لعبد القوي حيدر**، وأنشودة **هلل الشعب وكبر**، وأغنية **الليل يا ثوار لعصام الحميدي**.

في ليبيا: كانت الثورة ذات طابع استثنائي نتيجة نزوعها نحو العمل المسلح والمقاومة المسلحة. وقد كانت الثورة الليبية مسيرة شجاعة امتزجت فيها بطولات الدماء والتضحيات الجسدية المادية ببطولات الكلمة والنغمة والإذاعات الحرة. فقد سار الفنان جنباً إلى جنب مع الثوار حاملاً السلاح ومدافعاً عن الوطن، يخرج ليحارب ثم يعود إلى مقره ليؤلف الموسيقي والألحان تعظيما للثورة والأبطال والشهداء لتحفيز الشعب الليبي على الصمود والتحدي حتى النصر...

يذكر أن بعض فناني **الهارد روك** من ثوار **بنغازي وطرابلس** لم يسبق لهم في حياتهم حمل إلا الجيتار الكهربائي، فوجدوا أنفسهم يحملون البنادق والرشاشات للدفاع عن الوطن وأشهرهم **مسعود أبو عسير** الذي كان يعلق البندقية على كتفه اليمنى وجيتاره على الكتف اليسرى، ويغنى **نحن ثوار.. أتينا من الشرق.. ومصممونعلى ما نريد**، ويغنى أغنية **وطنى سيصبح قوياً.. وطنى سيصبح حراً** التي اعتبرت أغنية الثورة الليبية. وقد أطلق **أبو عسير** على فرقته اسم **ليبيا الحرة**، وهى الفرقة التي لم يذع التلفزيون في العهد القديم أياً من أعمالها طوال تاريخه، لأن الفنان رفض الغناء للنظام السابق.

وظهر خلال الثورة الليبية إبداع في الأغاني الأمازيغية التي تمجد الثورة وتدعو لها.. وكذلك الأغاني باللغتين العربية والأمازيغية في تعبير عن وحدة المصير للشعب الليبي هذا فضلاً عن انتشار أغاني **الرابَ** الليبي تعبيراً عن الأحداث ورفعاً للروح المعنوية، وكان أشهرها **أحفادك يا جدي عمر وليبيا يا حرة.**

أهم أغاني تلك المرحلة كانت **شدي العزم يا مصراته** مع تفاقم أزمة تلك المدينة الباسلة **وعيدك عيدين يا بلادي وليبيا شعب الثوار وتعلا بالعالي وهبي يا أرض الثوار**...

في البحرين: خرجت الكثير من الأغاني التي تصر على وحدة قضية الشعب البحريني بغَضِّ النظر عن الطائفة والانتماء الديني، أشهرها أغنية **فرقة وعد السماء** :**أنا إنسان أحب شعبي** التي تقول كلماتها: أنا إنسان أحب شعبي.. أحب أرضي وأحب ديني.. أشيل الناس في قلبي وأزرعهم وسط عيني.. أنا من أول أيامي هوى العالم يناديني.. أنا ما أقول سني.. ولا أقول أنا شيعي.. علينا نقول ونجاهر.. أنا بحريني.

وظهر **الراب** كذلك في أغنية **شهيد ورا شهيد**. كما تمت الاستعانة بالموروث البحريني من الأغاني القديمة والأناشيد الدينية بشكل واسع، فيما أصدر المنشد العالمي **سامي يوسف** أغنية لثورة البحرين بخاصة، أهداها لكل البلاد التي تعمل على تحقيق الديمقراطية والتحرر بعنوان **أنا الأمل**، باللغتين العربية والإنكليزية.

في اليمن: واكبت الأغنية الوطنية حركة الاحتجاجات فتميزت الثورة اليمنية بمنتوج غنائي استثنائي نتيجة وجود مناخ يسمح بظهور مبدعين جدد وبروز أسماء كانت في الظل. وشهدت ثورة اليمن ظاهرة جديرة بالتسجيل وهي ظاهرة خروج المنشدين من عباءة الإنشاد الديني إلى عباءة الأغاني الثورية لتصاحبهم فيها الموسيقى والإخراج اليمني المتميز لكليبات الثورة.

إنتاج الآلات الموسيقية

لم يتجاوز ما تم طرحه في الأسواق، وتوافر في المكتبات الموسيقية،من الموسيقى الآلية الألبوم الواحد لرمزي يسى. كما تم رصد إنتاج بعض الألبومات الموسيقية التي صدرت عندار **الأسد للثقافة** في سورية، كأسطوانة الحفل الموسيقى **لغزوان الزروكلى** (دار الأسد للثقافة،سورية، 2011) وأسطوانة الحفل الموسيقى **لنورى الرحباني** (دار الأسد للثقافة،سورية، 2011).

حجم الإنفاق في مجال تعليم الموسيقى عربيًا

لا ريب أن الفنون بشكل العام والموسيقى بشكل خاص تمثل روح الأمة ومؤشراً من مؤشرات تفوقها. لذلك، تعنى الأمم المتحضرة بتعليم الموسيقى في المدارس، كما تعمل على إتاحة الفرصة لانتشار الموسيقى الراقية ودعمها بشكل كامل أحياناً. ويعَدُّ الإنفاق في مجال التعليم الموسيقي، بدءاً من رياض الأطفال والمدارس الابتدائية وانتهاءً بمراحل التخصص، أكبر استثمار تقوم به الأمم في محاولة لرفع مؤشرات الثقافة والتحضر بها، وبعد الإنفاق في مجال التعليم الموسيقي.

ولكن، بالنظر إلى الواقع العربي نجد أن التعليم الموسيقى يواجه معضلة كبيرة تتمثل في انخفاض الميزانية المرصودة للتعليم في أغلبها دول الوطن العربي عن مثيلاتها في العالم، إذ ترتفع هذه المعدلات لقيمها العليا في **تونس** وبعض المناطق الغنية **كالخليج**، وتنخفض لأدنى معدلاتها في الدول التي تشهد نزاعات أو عدم استقرار أو ظروف معيشية صعبة. وتمتص الأجور ما يزيد على 90% من هذه القيمة المنخفضة أصلاً، كما أن الميزانية المرصودة للتعليم تضم كذلك إحداثيات مدارس وجامعات في أغلب الدول العربية التي ما زالت تواجه مشكلات في تغطية الخدمات التعليمية في كثير من مناطقها. وعليه، فإن الميزانية التي توجه للتعلم ضئيلة جداً، ناهيك عن اعتبار دراسة الموسيقى في المدارس أمراً ثانوياً من حيث الأهمية مقارنة بالرياضيات والعلوم واللغات.

تتوزع ميزانية تعليم الموسيقى بين رياض الأطفال والمعاهد الموسيقية والأكاديميات وطواقم التدريس وتوفير الآلات الموسيقية الجيدة ومستلزمات التعليم من مبان وكتب... إلخ. ثم تتطور هذه الإنفاقات لتصل إلى الجمهور عبر حفلات موسيقية عامة تدخل ضمن الإنفاق الموسيقى، للمعاهد الموسيقية التي تحتاج إلى تفرغ كامل من الطلبة. إضافة إلى المعاهد الخاصة التي أصبحت تسهم بشكل فاعل في تعليم الموسيقى ونشرها.

لكن نوعية التعليم هي التي تحدد مستقبل هذا التعليم، فهناك معاهد موسيقية عربية ليست ضمن السياق الأكاديمي، أصبحت ملاذاً لمن لم يحصل على معدل دراسي مرتفع مما أضر كثيراً بمستوى وجود موسيقيين كبار، وقلل من اهتمام الحكومات بالموسيقى. وهذا ما أثر سلباً على الناتج الموسيقي، وبالتالي، على حجم الإنفاق عليه. فتزايدت أعداد دارسي الموسيقى إلى حد كبير في السنوات الأخيرة، بين الدارسين على سبيل التخصص من جهة أولى، وبين

الميزانية المرصودة للتعليم الموسيقي ضئيلة جداً في معظم الدول العربية التي ما زالت تواجه مشكلات في تغطية الخدمات التعليمية في كثير من مناطقها. كما تُعتبر دراسة الموسيقى في المدارس أمراً ثانوياً من حيث الأهمية مقارنة بالرياضيات والعلوم واللغات.

الدارسين الذين يأخذون الأمر على شكل هواية من جهة ثانية. وفي الحالتين تعد هذه الظاهرة ظاهرة إيجابية حتى برغم انخفاض المستوى التعليمي لعدد من الطلاب الذين يغادرون المعاهد الموسيقية العربية من دون التمكّن من الكفايات الموسيقية الضرورية. إلا أن تزايد الأعداد يعطي مساحة أكبر لظهور مبدعين في حال توافرت الظروف المناسبة.

ثمة معاهد موسيقية في معظم البلدان العربية يحمل جلّها أو كلّها اسم **المعهد العالي** لكن في الحقيقة أن ما تنتجه هذه المعاهد من قيمة حقيقية للموسيقى لا يمكن أن يتساوى مع أسمائها. وبعيداً عن القياس النوعي الذي يؤخذ ببعض الدلالات للحكم على الكفاية مثل نجاح الخريجين في أعمالهم أو كثافة البحوث العلمية أو غيرها في الوطن العربي، الذي يبقى متخلفاً كثيراً عن مثيلاته في دول العالم. وبالرغم من التأكيد على أهمية وجود أكاديميات للفنون فإنه يجب التأكيد على أن بعضها لم يصل حتى هذه اللحظة إلى المستوى الذي يجب أن يكون عليه، لأن هذا يحتاج إلى الكثير من الجهد والإنفاق كي يصل إلى المستوى الدراسي المنشود، كما هي الحال في بقية دول العالم المتقدم.

ومن التجارب الموسيقية التعليمية المهمة جداً تجربة اليابان التي جعلت الموسيقى تلازم الإنسان منذ دور الحضانة إلى آخر سنة بالجامعة وهذا انعكس على مستوى الجمهور في حضوره للعروض الموسيقية ومستوى تلقيه العالي، ما دام كل عازف يعزف على آلة... أن كل مواطن يعزف على آلة موسيقية، وبنفس الوقت خلقت مجتمعاً خالياً من كل أشكال العنصرية، وهناك دراسات نظرية في هذا الموضوع تؤكد دور الموسيقى في أن يصبح الإنسان ذا أفق واسع وخالٍ من العقد، ويساعده كثيراً على ضغوط الحياة.

أما في عالمنا العربي وفي العالم الثالث حتى المدارس التربوية التي كانت تعلم الموسيقى ضمن مقررها الدراسي، فتلاشى درس الموسيقى والفنون بشكل العام لدرجة لا تكاد تذكر، وحتى في حال توفره فإنه مجرد شكل من دون اهتمام باختيار الأساتذة المكونين لهذا الغرض.

ووجود معاهد موسيقية مختصة لا يلغي الدور التربوي الذي كان مناطاً بالمدارس العادية.

ما زال التعليم الموسيقي في الوطن العربيضئيلاً جداً بالقياس إلى ما يُنفق على التعليم الموسيقي في العالم، وهذا الفارق يشكل النتائج التي وصل إليها الغرب موسيقياً، والتي أحدثت انعطافات سريعة ومدروسة جعلت الريادة الموسيقية سابقة عن مثيلاتها في العالم العربي.

ما زال التعليم الموسيقي في الوطن العربي ضئيلاً جداً بالقياس إلى ما يُنفق على التعليم الموسيقي في العالم، وهذا الفارق يشكل النتائج التي وصل إليها الغرب موسيقياً، والتي أحدثت انعطافات سريعة ومدروسة جعلت الريادة الموسيقية سابقة عن مثيلاتها في العالم العربي.

وفيما يلي رصد لبعض ما تم رصده لميزانيات التعليم، والموسيقى والثقافة كل على حدة في بعض الدول العربية (انظر **الجدول رقم 1**).

- معدل الإنفاق في **مصر** 3.5 % من موازنة الدولة لكنه خُصص لخدمات الشباب والرياضة والثقافة والشؤون الدينية.
- بقية الدول التي أدرج قيمة الإنفاق فيها صفر، لا يعني ذلك أنه لم تنفق الدولة على مجال الموسيقى، ولكنه يعني أنها لم تذكر صراحة في بند مستقل في الموازنة العامة للدولة، ولكنها أدرجت تحت أبواب أجور موظفي الدولة.

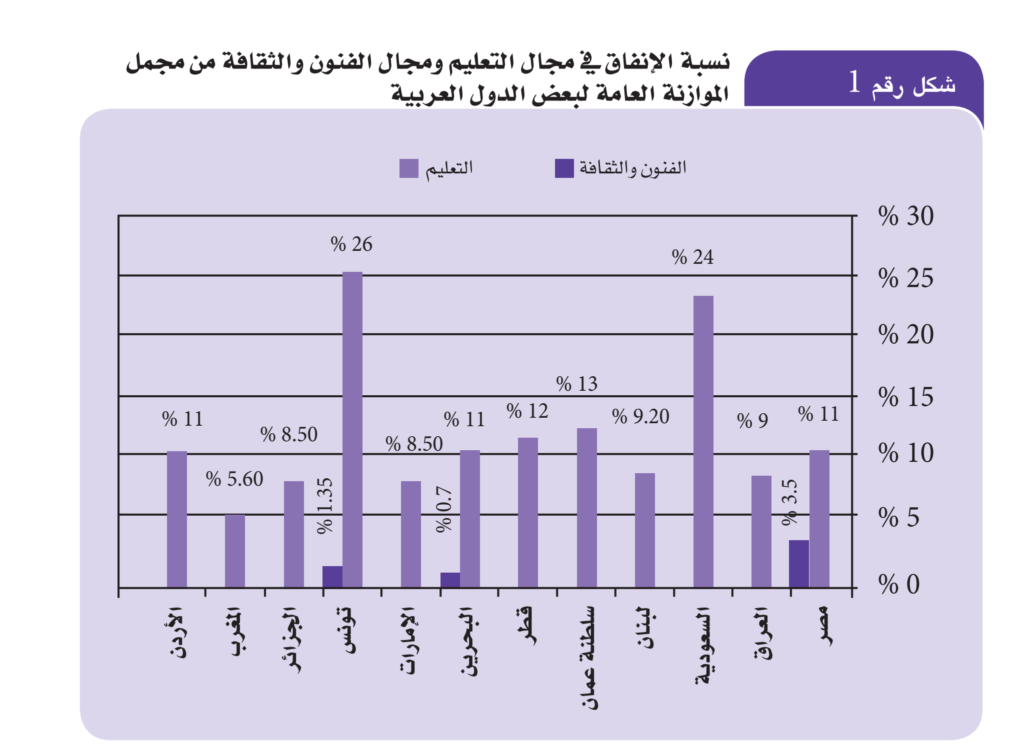
رصد إنتاج الآلات الموسيقية عربياً للعام 2011

في ما يتعلق بمجال صناعة الآلات

جدول رقم 1 **ميزانيات التعليم والموسيقى والثقافة في بعض الدول العربية**

الدولة	المسمى في الموازنة العامة للدولة	إجمالي نسبة ما هو مدرج في الميزانية لكل من قطاعي التعليم والموسيقي
مصر	التعليم	% 11.3
	خدمات الشباب والرياضة والثقافة والشؤون الدينية	% 3.5
العراق	التعليم	% 9
	الفنون والثقافة	لم تذكر صراحة في الموازنة العامة للدولة
السعودية	التعليم	% 24
	الفنون والثقافة	لم تذكر صراحة في الموازنة العامة للدولة
لبنان	التعليم	% 9.2
	الفنون والثقافة	لم تذكر صراحة في الموازنة العامة للدولة
عُمان	التعليم	% 13
	الفنون والثقافة	لم تذكر صراحة في الموازنة العامة للدولة
قطر	التعليم	% 12
	الفنون والثقافة	لم تذكر صراحة في الموازنة العامة للدولة
البحرين	التعليم	% 11
	الترويج الثقافي والسياحي	% 0.7
الكويت	التعليم	% 15
	الفنون والثقافة	لم تذكر صراحة في الموازنة العامة للدولة
الإمارات	التعليم	% 8.5
	الفنون والثقافة	لم تذكر صراحة في الموازنة العامة للدولة
تونس	التعليم	% 26
	الفنون والثقافة	% 1.35
الجزائر	التعليم	% 8.5
	الفنون والثقافة	% 0.06
المغرب	التعليم	% 5.9
	الفنون والثقافة	% 0.06
الأردن	التعليم	% 11
	الفنون والثقافة	لم تذكر صراحة في الموازنة العامة للدولة

شكل رقم 1 نسبة الإنفاق في مجال التعليم ومجال الفنون والثقافة من مجمل الموازنة العامة لبعض الدول العربية



في مجال صناعة العود، كل صانع عود جيد لا يستطيع صنع أكثر من 4 آلات شهرياً، يتراوح سعر الآلة الواحدة منها بين200 دولار و 3000 دولار. ولو جمعنا عدد الصنّاع في كل أنحاء الوطن العربي، فلن يتجاوز هذا العدد 50 صانعاً، وفي أحسن الأحوال لن يُباع أكثر من 4 آلات شهرياً لكل منهم.

الموسيقية عربياً، هناك غياب شبه تام للأرقام، فلا وجود لغرفة تجارة تجمع صناع الآلات العربية التي تتوزع بين العود والقانون والناي والإيقاعات... والتي تبقى صناعات تفتقر لقياسات علمية تعتمد من قبل الصناع. ما ترك هذه الصناعات غير منظمة إذ لا توجد مناهج لتعليم هذه الصنعة تحفظ المهارات اليدوية العظيمة في هذا المجال مع أنه لدينا في العالم العربي صناع كبار للآلات العربية والشرقية في مقدمتها العود ثم القانون نظراً للإقبال عليهما من قبل الطلبة للتعلم. وفي هذا الإطار، يمكن ضرب المثل بالأسطة ربيع شرف في صناعة القانون والذي يعد أحد أهم صناع القانون لكنه ظل بلا تلاميذ يخلدون مهاراته في صناعة القانون ويحفظون أسرار تميز آلته. وبذلك، ضاعت أسرار صناعته برحيله. وهكذا حال بقية الصناع الاستثنائيين.

• في مجال صناعة العود كل صانع عود جيد لا يستطيع صناعة أكثر من 4 آلات شهرياً، يتراوح سعر الآلة الواحدة من 200 دولار إلى 3000 دولار بأقصى حد، ولو جمعنا عدد الصناع في مجمل الوطن العربي، فلن يتجاوز عددهم 50 صانعاً، وفي أحسن الأحوال لن يتم بيع 4 آلات شهرياً لكل واحد. هذا على مستوى الصناع المتميزين.. أما ما هو دون ذلك فالعود المصنوع هو مجرد زينة أو هدية تذكارية وسعر الآلة آنئذ زهيد لا يذكر.

• بالنسبة للقانون يوجد نقص كبير في عدد الصناع الجيدين عربياً، فمثلاً لا يزيد عدد الصناع المتميزين في كل الوطن العربي على 10 صناع من ذوي الأسماء اللامعة والمعروفة، التي يمكن الثقة فيها.

• ثم يأتي في مرتبة ثالثة الناي الذي يصنع من القصب، وأيضاً صناعه في العالم العربي لا يتجاوزون أصابع اليد الواحدة.

• ثم الآلات الإيقاعية التي أصبحت في أغلبها تستورد، بعد أن أخذتها مصانع غربية وقننت وأتقنتْ صناعتها حتى صارت تصدر لنا بمواصفات عالية تجاوزت المواصفات التي تصنع بها تلك الآلات في وطننا. مع أن هذه الآلات كانت في الأصل من ابتكارنا.

أما باقي الآلات الغربية، تستورد من دول أخرى غير عربية. وعليه،فأصحاب المحلات لا يمكن أن يعلنوا الأرقام الحقيقية، خشية الملاحقات الضريبية من ناحية ودرءاً للحسد من ناحية أخرى.

بحث ورصد قاعدة تبادل البيانات والمعرفة والمعلومات بين المعاهد الموسيقية وما يرصد لها من ميزانيات

إن عدم وجود اجتماعات دورية لإدارات المعاهد الموسيقية عربياً جعل تبادل البيانات والمعلومات شبه معدوم، عدا الجهود الفردية التي تتعلق بالعلاقات الشخصية بين أساتذة الموسيقى أنفسهم، عندما ينجز أحدهم كتاباً عن الموسيقى أو منهاجاً للتعليم؛ إذ يكتفي كل معهد بما لديه من موارد دون الانفتاح على الآخر، إلا إذا كان هذا الآخر "غربيا"،ما انعكس سلباً على الفاعلين التربويين في مجال الموسيقى الذين أنجزوا الكثير من الدراسات التي تصلح لأن تكون مناهج أصيلة.

نادراً ما تنظم اجتماعات دورية لغرض التنسيق وتبادل المعلومات بين المعاهد والكليات الموسيقية المختلفة عربياً. وليس هناك قاعدة بيانات لهذا الغرض. والسبب وراء ذلك يكمن في كون بعض المعاهد الموسيقية العربية تابعة إلى وزارات التربية وأخرى لوزارة التعليم العالي وثالثة لوزارات الثقافة... ما يعقد مشكلة التنسيق إذ إن آخر اجتماع حدث على مستوى مدراء المعاهد الموسيقية كان في إسطنبول منذ أكثر من 6 سنوات.

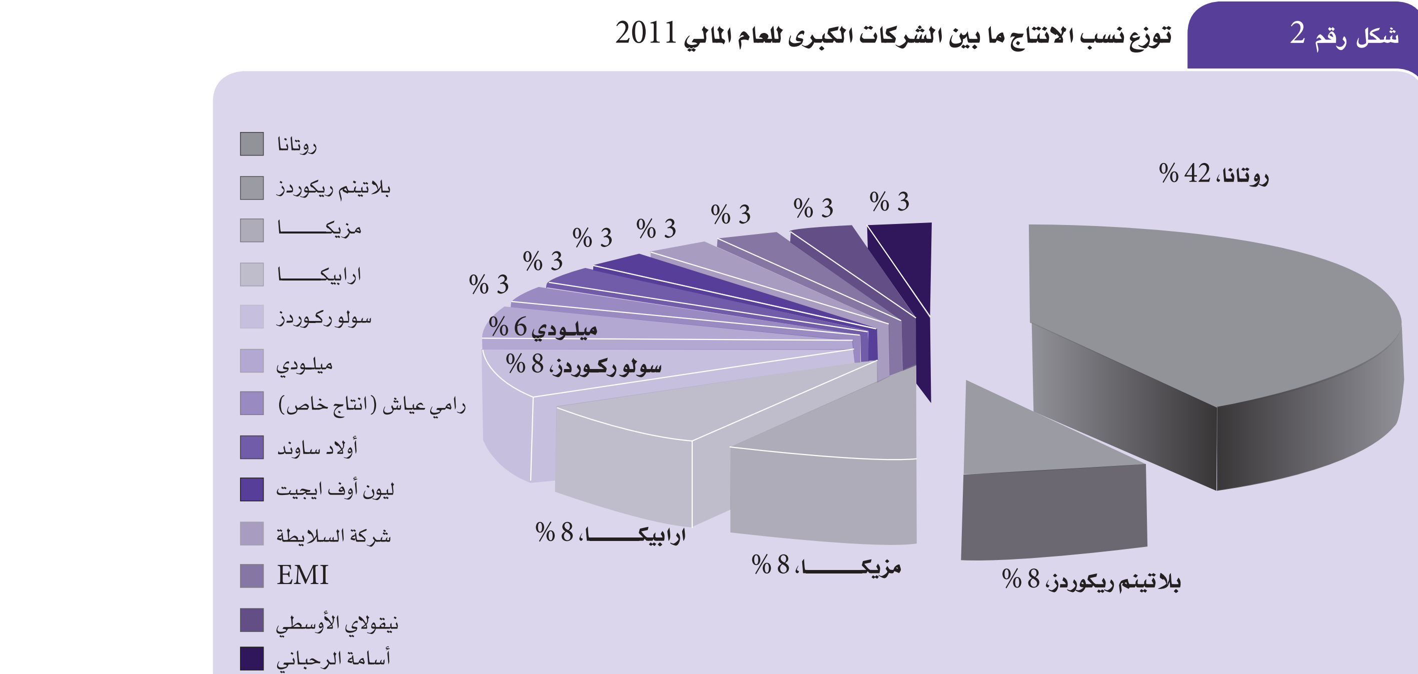
يبقى أن الرسائل البحثية (ماجستير – دكتوراه) لا تنشر، حتى مع التوصية بنشرها التي تمنحها اللجنة للباحث أحياناً. وحينما تُنشَر فبجهود شخصية محض، وإذا طُبعت فإنها لا تعتمَد في بقية المعاهد، ولا تتم الاستفادة منها

جدول رقم 2 قائمة بأسماء شركات الإنتاج وأعداد ما تم إنتاجه خلال العام 2011

اسم الشركة	عدد الإصدارات لعام 2011
روتانا	15
بلاتينم ريكوردز	3
مزيكـــــا	3
أرابيكـــــا	3
سولو ركوردز	3
ميلــــودي	2
رامي عيـــاش (إنتاج خاص)	1
أولاد ساونـــد	1
ليون أوف إيجيبت	1
شركة السلايطة	1
EMI	1
نيقولا الأوسطى	1
أسامة الرحباني	1
بإجمالي	36

الرسائل البحثية كرسالة الماجستير ورسالة دكتوراه لا تُنشر، حتى ولو حظيَت بالتوصية بالنشر التي تمنحها اللجنة للباحث أحياناً. وحينما تُنشَر فبجهود شخصية محض، وإذا طُبعت فإنها لا تعتمَد في بقية المعاهد، ولا تتم الاستفادة منها بالقدر الكافي، وتلك ثغرة كبيرة بحاجة لبحث وعمل دؤوب من أجل الحيلولة دون استمرارها.

شكل رقم 2 توزع نسب الانتاج ما بين الشركات الكبرى للعام المالي 2011



بالقدر الكافي، وتلك ثغرة كبيرة بحاجة لبحث وعمل دؤوب من أجل الحيلولة دون استمرارها.

حجم الإصدارات في مجال الموسيقى

انخفضت أعداد ما تم إنتاجه من شركات الإنتاج الكبرى إلى 37 ألبوماً غنائياً للعام 2011 بدلاً من ما يزيد على 500 ألبوم في العام 2000.

وفيما يلي قائمة بأسماء شركات الإنتاج وأعداد ما تم إنتاجه خلال العام 2011 (**أنظر الجدول رقم 2**).

هذا بلغ عدد الألبومات الموسيقية التي تم إنتاجها عبر شركات خاصة وعلى نفقة ومسؤولية أصحابها أو قام المطربون بتسجيلها في استوديوهات خاصة، والتي أمكن حصرها،في أرجاء الوطن العربي، بلغأكثر من500 ألبوم، إلا أن الأعداد الحقيقية لهذه الألبومات حسب بعض التقديرات تجاوز 1500 ألبوم موسيقي.

عدد الألبومات الموسيقية التي تم إنتاجها عبر شركات خاصة وعلى نفقة ومسؤولية أصحابها أو قام المطربون بتسجيلها في استوديوهات خاصة، والتي أمكن حصرها، في أرجاء الوطن العربي، بلغ أكثر من 500 ألبوم، إلا أن الأعداد الحقيقية لهذه الألبومات بحسب بعض التقديرات تجاوز 1500 ألبوم موسيقي.

الإصدارات الورقية

تشهد الدراسات في مجال الموسيقى في العالم العربي انحسارا واضحا كامتداد لظاهرة العزوف عن القراءة والاهتمام بالكتب والثقافة في عالمنا العربي والميل للاعتماد الأسرع على المعلومات القادمة من الشبكة العنكبوتية، والتي للأسف وبرغم سرعة انتشارها فإنه لا يجب أن تستخدم كبديل عن نشر البحوث والدراسات العربية في مجال الموسيقى لافتقار بعضها للدقة.

وأشهر ما أنتج في العام 2011 في مجال الموسيقى ما يلي: **الموسيقى العربية الأندلسية** للكاتب التونسي **محمود قطاط** (المغرب)، **الموسيقى العربية ماضيها حاضرها ومستقبلها** (الكتاب عبارة عن حوارات في التأليف والإنتاج للموسيقيين، **بيروت**)، كتاب **المؤتمر الدولى حول الأخوين رحبانى (بيروت، الكسليك)**، **تمجيد الموسيقولوجيا** للكاتب **جون جاك ناتي** وترجمة الدكتور **سمير بشة**، هل الموسيقى حلال أم حرام؟ للدكتور **محمد عمارة**، كتاب **تعلّم الجيتار لمحمود يوسف بكير**، **متتاليات موسيقية** للكاتب **إدوارد سعيد** (صدر عن **بي بي سي** باللغة العربية)، **تاريخ الموسيقى الأندلسية في الجزائر لسعد الله أغا القلعة**، **الموسيقا في سورية لصميم الشريف** (دراسة تاريخية).

نسبة البرامج الموسيقية في التلفزيونات العربية

تنحصر البرامج الموسيقية في التلفزيونات العربية في مجموعة من البرامج الغنائية التي تستثمر نجاح مطربين ومغنيين معروفين فعلاً، وغالبًا ما يغرق الحوار في شؤون شخصية مع تقديم بعض الفقرات الموسيقية من وقت لآخر. كما لا توجد في التلفزيونات العربية نشرة موسيقية تلفزيونية عن أهم ما يصدر شهرياً وأهم الحفلات الموسيقية والكتب والنشرات.

التلفزيون العربي يفتقر بالكامل إلى البرامج الموسيقية المتخصصة التي تعنى بالموسيقى كفن منفصل، وتلقي الضوء على ما يرتبط بالموسيقى من فنون أخرى غير الغناء الحديث. ونأخذ في هذا مثلاً الفنون الشعبية الموشكة على الانقراض والتي تتنوع وتغني بيئتنا العربية بشكل هائل أو فن الباليه أو كلاسيكيات الموسيقى العالمية.

إن انتشار محطات الأغاني التي أصبح من الصعب تحديد أعدادها بسبب سرعة توالدها أصبحت تروج لنوع من الغناء الذي يعتمد على الصورة أكثر مما يعتمد على اللحن والموسيقى والأداء الصوتي. وهو ما شكل كارثة حقيقية على مستوى تذوق الغناء والموسيقى في الوطن العربي بأكمله.

أهم البرامج الموسيقية على القنوات الفضائية العربية : برنامج **سهرة شريعي** العام 2011 للفنان **عمار الشريعي** على **قناة دريم 2 المصرية**، برنامج **تراتاتا** على **قناة دبي الإماراتية**، **ستار أكاديمي** (**قناة إل بي سي اللبنانية**)، **أرب أيدول** (mbc)، **هيك بنغنى** (mbc)، **يلا نغنى** (mbc)، **فاكر ولا لا** (nile life)، **صولا** (osn)، **استوديو** 2M (2M)، **نغمة وتاي** (**القناة المغربية الأولى**).

ميزانيات الإنفاق على مجال الموسيقى في بعض الدول العربية

مصر: معهد الموسيقى العربية :تُنفِق **مصر** ما قيمته 156.5 ألف جنيه مصري (بما يعادل 26 ألف دولار) شهرياً على هيئة التدريس التي تعدُّ 71 عضواًموزَّعين على النحو التالي: 8 أساتذة بقيمة إجمالية للرواتب: 28 ألف جنيه شهرياً؛ 19 أستاذًا مساعدًا بقيمة إجمالية للرواتب: 47 ألف جنيه شهرياً؛ 15 مدرساً برتبة دكتور بقيمة إجمالية للرواتب: 31.5 ألف جنيه شهرياً؛ 13 مدرسًا مساعدًا بقيمة رواتب إجمالية: 25 ألف جنيه شهرياً؛ 16 معيدًا بقيمة راتب إجمالية تقدر: 25 ألف جنيه شهرياً. كما أن هناك نفقات تندرج تحت اسم رواتب العمالة الإدارية العادية، والتي تعامل بالدرجات الوظيفية وتتبع نظام الأجور المتبع في المؤسسات الحكومية المصرية والتي تعد عموماً منخفضة.

تمتص هذه الرواتب الجزء الأكبر من قيمة الدعم المتوافر للمعهد، وهو ما يعد بالغ الضآلة بالدرجاتالعلمية التي تدرس بالمعاهد الموسيقية العالمية.

لا تقل أعداد رسائل الماجستير المقدمة في معهد الموسيقى العربية بالقاهرة عن 20 رسالة ماجستير سنوياً، وما يتراوح بين 10 و12 رسالة دكتوراه سنوياً، مختلفة في محتواها في أقسام المعهد الأربعة.

صندوق التنمية الثقافية التابع لوزارة الثقافة :يدعم الصندوق الأعمال الثقافية في كل مراكز الإبداع والدور الأثرية وعددها 17 مركزاً، وهي: **بيت العود العربي (بيت الهراوي)**، **وكالة الغوري** المخصصة طوال العام للإنشاد الصوفي والطرق المولوية، **قبة الغوري، بيت السحيمي، متحف أم كلثوم، قصر الأميرطاز، متحف الفنانة إنجي أفلاطون، طلعت حرب، مركز العيني، مركز الحرف (الفسطاط)، مركز الموسيقى العالمي (قصر المنسترلي)، مركز الحرية للإبداع، مركز إبداع القاهرة، المدرسة العربية للسينما والتلفزيون، بيت الغناء العربي (قصر بشتاي)، بيت الشعر العربي (بيت الست وسيلة)، بيت المعمار المصري**[1].

بالإضافة إلى أنه يعد الممول الرئيسي لكل ما يتبع وزارة الثقافة في الجمهورية، وتتوزع جهوده على كل المهرجانات متنوعة الإبداع التابعة للوزارة، وفي كل أنحاء الجمهورية، وهو المحرك الرئيسي للحركة الثقافية الرسمية.

تجاوزت الميزانية العام 2011 المخصصة للعروض الموسيقية وعشرين معرضاً للفن التشكيلي و70 لقاءً من ندوات وصالونات أدبية مختلفة، تجاوزت المليون ونصف المليون جنيه مصري أي ما يعادل 250 ألف دولاراً.

ميزانية **بيت العود العربي**: تأسس العام 1999، وهو يستقبل 100 طالب سنوياً. وتبلغ قيمةأجور الأساتذة المقيمين والزائرين ونفقات الصالون الثقافي والنفقاتالإدارية290 ألف جنيه مصري. وقد بلغ الدخل من المصروفات الدراسية التي يدفعها الطلبة 110 آلاف جنيه مصري، وهي قيمة تتغيَّر كل العام بحسب المناخ السياسي والاقتصادي في البلد؛ فقد كانت في العام 2010 أكثر من 125 ألف جنيه مصري.

ما زالت هذه الميزانية للإنفاق على الثقافة غير واضحة تماماً، إذ أن العاملين في وزارة الثقافة ودار الأوبرا والكثير من المعاهد والكليات الموسيقية تندرج أجورهم تحت بند أجور العاملين في الدولة، فيصعب حقاً حصر ما يتم إنفاقه على حقل الثقافة بشكل واضح ومحدد. وذلك عداأكاديمية الفنون بالهرم، التي تتبع وزارة التعليم العالي.

السودان: الميزانية التي خصصتها وزارة الثقافة للموسيقى: 400 ألف دولار، خصصت لأنشطة الوزارة، ومن ضمنها **مهرجان الخرطوم للموسيقى العالمية**، والذي أقيم في منتصف أكتوبر (تشرين الأول) بعد انقطاع دام أكثر من عشرة أعوام، وبمشاركة **بريطانيا وإسبانيا وفرنسا وألمانيا** في الدورة العاشرة للمهرجان، بجانب المشاركة الأفريقية المتمثلة في **السنغال** والمشاركة العربية **وإيران**.

كلية الفنون الجميلة والتطبيقية بالخرطوم: وتتبع وزارة التعليم العالي. **وكلية الموسيقى** والدراما التابعة **لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا**، وهي تتبع وزارة التعليم العالي.

تونس: تتوزع مرجعية المعاهد الموسيقية في **الجمهورية التونسية** بين وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الثقافة بالإضافة إلىالمعاهد الخاصة. وتنتمي لوزارة البحث العلمي ثلاثة معاهد هي: **معهد تونس** العاصمة وهو أكبرها بميزانية 220 ألف دينار تونسي أي

ويبلغ ما تم إنفاقه على المهرجانات الموازية في تونس (عدا مهرجاني قرطاج وحمامات) ما يزيد على ثلاثة ملايين دينار تونسي أي ما يقارب مليوني دولار. وقد تجاوزت ميزانية مهرجان قرطاج وحده المليون دينار تونسي أي ما يعادل 636 ألف دولار أمريكي، ناهيك بمهرجان حمامات الذي لم تتوفر ميزانيته.

1 - المصدر موقع صندوق التنمية الثقافيةwww.cdf.gov.eg//:http/



ما يعادل 140 ألف دولار أمريكي؛ ومعهدا **صفاقس وكاف** بميزانيات تتراوح ما بين 140 ألف دينار تونسي للمعهد.. أي بما يعادل 89 ألف دولار أمريكي للمعهد. وهناك معاهد وطنية تابعة لوزارة الثقافة وإدارة الموسيقى، وعددها 14 معهداً، اثنان منها في العاصمة بشارعي **باريس وسيدي صابر** والبقية متفرقة داخل أنحاء الجمهورية. ولا تتجاوزميزانية **معهد شارع باريس** وهو أكبرها وأعرقها 20 ألف دينار تونسي أي ما يعادل 12.7 ألف دولار أمريكي.

ولهذه المعاهد مداخيل من الرسوم التي يدفعها الطلبة تتجاوز 60 ألف دينار تونسي.. أي ما يعادل 38 ألف دولار. وتستخدم للإنفاق على المعاهد الموسيقية فيما تقوم الدولة بتغطية أجور جميع المعاهد الموسيقية من ميزانية الأجور وخارج هذه الميزانيات.

ويبلغ ما تم إنفاقه على المهرجانات الموازية في **تونس** (عدا مهرجاني **قرطاج وحمامات**) ما يزيد على ثلاثة ملايين دينار تونسي أي ما يقارب مليوني دولار. وقد تجاوزت ميزانية **مهرجان قرطاج** وحده المليون دينار تونسي أي ما عادل 636 ألف دولار أمريكي، ناهيك **بمهرجان حمامات** الذي لم تتوافر ميزانية لدينا للأسف.

المملكة الأردنية الهاشمية: تبلغ ميزانية **الكونسرفتوار الأردني** والذي تم إنشاؤه العام 1986: 400 ألف دينار أردني.. بقيمة 560 ألف دولار أمريكي في العام. وقد تأسست **الأكاديمية الأردنية للموسيقى** العام 1989م كأول جامعة خاصة معتمدة ومتخصصة تمنح درجة البكالوريوس في العلوم الموسيقية وتتبع وزارة التعليم العالي.

لبنان: تبلغ ميزانية **المعهد الوطني العالي للموسيقى (الكونسرفتوار** الوطني) الذي تأسس في ثلاثينات القرن الماضي في العاصمة **بيروت** 15 مليار ليرة لبنانية، أي ما عادل 10.5 مليون دولار أمريكي.

العراق: تُقدَّر ميزانية الثقافة في **الجمهورية العراقية** للعام 2011 بحوالي 13 مليار دينار عراقي، أي ما قيمته 105 ملايين دولار أمريكي. ويصرَف ما نسبته 5% من إجمالي هذه الميزانية على الموسيقى، ويتوزع على:دائرة الفنون الموسيقية وما يتبعها من معاهد وفرق ومهرجانات مثل **معهد الدراسات الموسيقية، ومدرسة الموسيقى والباليه، ومؤسسة السينما والمسرح، وورشة صناعة الآلات الموسيقية، والفرقة السيمفونية العراقية** تتبع وزارة الثقافة مباشرة. علماً بأن هذا المبلغ لا يشمل الرواتب الشهرية.

تعود ميزانيات الأكاديميات إلى وزارة التعليم العالي، وتخضع لنظام الكليات في كل جامعة. ويصعب الحصول على معلومات بخصوص الميزانية المخصصة للأكاديمية. والمعاهد هي: **معهد الفنون الجميلة** في **بغداد**، وتعود ميزانيته لوزارة التربية؛ **أكاديمية الفنون الجميلة** في **بغداد**، وهي تتبع لوزارة التعليم العالي؛ **أكاديمية الفنون الجميلة** في **الموصل**، وهي تتبع لوزارة التعليم العالي؛ **أكاديمية الفنون الجميلة** في **بابل**، وهي تتبع وزارة التعليم العالي؛ و**أكاديمية الفنون الجميلة** في **البصرة**، وهي تتبع لوزارة التعليم العالي.

عُمان: 155000 ريال عماني(أي ما يعادل 60 ألف دولار) هي ميزانية **جمعية هواة العود**، التي تم إنشاؤها بأمر سلطاني وجرى افتتاحها رسمياً العام 2008.ولا توجد أكاديمية فنون حتى الآن في **مسقط**، لكن هناك أقسام موسيقية تعليمية في:

اقتصاد الموسيقى والغناء

الأوركسترا السلطانية السمفونية، وفي **الفرق السلطانية للموسيقى الشرقية**. وقد افتُتِح قسم تعليمي جديد منذ 3 أعوام في **جامعة السلطان قابوس** يمنح بكالوريوس الموسيقى عملاً بنظام الأكاديميات.

الكويت: تبلغ ميزانية **المجلس الوطني للثقافة**– إدارة الموسيقى100.000 دينار كويتي. وتُقدَّر ميزانية **المعهد العالي للفنون الموسيقية** التابع لوزارة التعليم العالي بمليون دينار كويتي. وقد تأسس هذا المعهد منذ حوالي 20 عاماً ولا يقل عدد الطلبة فيه عن 400 طالب سنوياً.

تأسست **فرقة التلفزيون والإذاعة** التابعة لوزارة الإعلام في بداية الثمانينات على يد الأستاذ **محمد السنهوسي**، وتقدر ميزانيتها السنوية بملغ 100.000 دينار كويتي.

أما وزارة **الآثار الإسلامية** التي تقدم برنامجاً أسبوعياً كل يوم اثنين ويتضمَّن عروضاً موسيقية فتبلغ ميزانيتهاالسنوية 50 ألف دينار كويتي.

الإمارات العربية المتحدة: يبلغ مجمل ما تنفقه دولة **الإمارات العربية المتحدة** على مجال تعليم الموسيقى نحو 3.112.700 درهم إماراتي أي ما يعادل 848 ألف دولار أمريكي تتوزع كالتالي:ميزانية **مركز الوزارة للموسيقى** (فرع **الشارقة**): 2.6 مليون درهم أي ما يعادل 735ألف دولار؛ ميزانية **مركز الوزارة للموسيقى** (فرع **دبي**): 413 ألف درهم أي ما يعادل 113 ألف دولار؛ وذلك عدا فرع **بيت العود العربي** في إمارة **أبو ظبي**.

توصيات

ختاماً، نوصي الجهات الفنية والثقافية في العالم العربي بتسهيل مهمة الباحثين، ونشر كل التفاصيل الممكنة علىالمواقع الإلكترونية والمواقع الخاصة لكل ما له علاقة بالثقافة من جانب المؤسسات الرسمية أو غير الرسمية. وذكر البيانات التفصيلية يخدم عمل الباحثين ويعزز عملهم بأرقام ودلالات تشير إلى التطور الذي يحصل سنوياً في مجتمعاتنا ودولنا أسوة بما يتوافر للباحثين في العالم من مصادر معلومات دقيقة وصحيحة وشفافة. فالدول والمؤسسات الوصية أو المعنية بالشأن الموسيقي التي رفضت إعطاء معلومات دقيقة حرمت حكوماتها التي ترصد ميزانيات كبيرة وواضحة من أن تذكر في هذا التقرير.

إن الخوف من إعلان الميزانيات غير مبرَّر لأي سبب من الأسباب، لاسيّما إذا علمنا أن الجهات الرافضة هي من المؤسسات التي يُخصص لها ميزانيات حقيقية ومهمة ونشاطها كبير وملحوظ، وبالتالي عدم ذكرها بوضوح يبخس حق الدولة ومكانتها بين الدول العربية، من حيث تخصيصاتها المالية لقطاع الموسيقى. وقد ترفض الشركات التجارية إعلان ذلك خوفاً من الضرائب والرقابة لكن عدم ذكر هذه التفاصيل من الجانب الحكومي الرسمي هو أمر غير مبرر على الإطلاق.

إن البحث في أي ميدان من ميادين الحياة في العالم العربي ليس سهلاً ويحتاج إلى تحمل مشقة مضاعفة، وضياع وقت كبير يُهدر في إقناع الآخرين بأهمية البحث وأهمية توفير المعلومة. وتلك ثقافة قديمة ربما كانت تستخدم أثناء الحرب الباردة، ولكن مع التطور الحاصلعلى مستوى المعلومات في جميع أنحاء العالم، أصبح عدم التعاون ضيق أفق، لاسيَّما أن هذه الأبحاث تخدم الدول والمجتمع وتخدم رسالة الباحث الذي يرصد ويدقق ويقارن نتائج بحثه بما هو موجود عالمياً، ومن خلال هذه المقارنة نستطيع أن نحسن أداءنا ونعزز تجاربنا في أي ميدان من ميادين الحياة.



الفهارس العامة

الفهرس الأبجدي

أ

ب

ت

ث

ج

ح

خ

د

ر

س

ص

ط

ع

ف

ق

ك

م

ن

هـ

و

ي



فهرس البلدان

فهرس البلدان العربية

الإمارات

البحرين

تونس

الجزائر

جزر القمر

جيبوتي

السعودية

سلطنة عُمان

السودان

سورية

الصومال

العراق

فلسطين



قطر

الكويت

لبنان

ليبيا

مصر

المغرب

فهرس البلدان غير العربية





فهرس الموضوعات

الصناعات الثقافية والمعرفية





فهرس الجداول والأشكال

الصناعات الثقافية والمعرفية

الخليج العربي والسعودية



مصر

المشرق العربي

المغرب العربي



اقتصادات المعارف العلمية والتكنولوجية



الملحق



اقتصاد حركة التأليف والنشر في المشرق العربي

اقتصاد الإبداع

اقتصاد السينما والدراما



اقتصاد الموسيقى والغناء



الاقتصاد العربي القائم على المعرفة

تقرير سنوي يصدر عن مؤسّسة الفكر العربي منذ العام 2008 حول واقع المعرفة والثقافة في الدول العربية. ويتضمّن تقرير العام 2012 الملفات التالية:

الصناعات الثقافية والمعرفية

الصناعات الثقافية في الخليج العربي والسعودية – الاقتصاد القائم على المعرفة: حالة مصر نموذجاً – الصناعات الثقافية في دول المشرق العربي – اقتصاد المعرفة في المغرب العربي: قراءة الواقع وتحديد مستويات النضوج.

اقتصادات المعارف العلمية والتكنولوجية

تحديات وفرص اكتساب المعارف العلمية والتكنولوجية في الدول العربية – اقتصاد المعرفة – أنماط النشاط الاقتصادي في الدول العربية – منظومات العلوم والتكنولوجيا والابتكار في الدول العربية – إسهام التعليم والتدريب في الانتقال إلى الاقتصاد القائم على المعرفة – البنى المعرفية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول العربية.

اقتصاد حركة التأليف والنشر في المشرق العربي

الكتاب والاقتصاد – المطابع في المشرق العربي – الدور الاقتصادي لصناعة النشر – اقتصادات الكتاب في دول المشرق العربي – البحث والنشر العلمي ومؤشرات البحوث العلمية في الوطن العربي – العلاقة بين النشر الورقي والنشر الإلكتروني – العلاقة بين النشر العلمي واقتصاد المعرفة.

اقتصادات الإبداع

اقتصاد السينما والدراما

الإنتاج السينمائي والدرامي العربي 2011 – السينما العربية واقتصاداتها – مَن يموّل السينمات العربية؟ – الدراما التلفزيونية للعام 2011 تحت إرهاصات "الربيع العربي".

اقتصاد الموسيقى والغناء

اقتصادات الموسيقى العربية للعام 2011 – الإنفاق في المجال الموسيقي – حجم الإنتاج الموسيقي والغنائي – حجم الإنفاق في مجال تعليم الموسيقى عربياً – حجم الإصدارات في مجال الموسيقى.

مؤسّسة الفكر العربي

مؤسّسة دولية أهليّة مستقلّة تأسّست في العام 2001م (1422هـ) مقرّها بيروت، وهي مبادرة تضامنية بين الفكر والمال لتنمية الاعتزاز بثوابت الأمّة وقيمها وأخلاقها بنهج الحريو المسؤولة، وتُعنى بمختلف سبل المعرفة والعلوم والثقافة والفنون، وذلك عن طريق توحيد وتطوير ومضاعفة الجهود الفكريّة والثقافيّة والعلميّة التي تدعو إلى تضامن الأمّة والنهوض بها والمحافظة على هويّتها.





شارع المعرض، خلف الجامع العمري، الوسط التجاري
ص.ب.: 524 – 11 بيروت – لبنان
هاتف: 00961 1 997100 - فاكس: 00961 1 997101
www.arabthought.org

ISBN 978-9953-0-2378-6
9 789953 023786